



الدستور

ترجمة
من اللغة التركية

نوفل افندي نعمة الله نوفل

باشكاتب كارك عربستان سابقاً
(بمراجعة وتدقيق)

خليل افندي الخوري

مدير مطبوعات ولاية سورية
(حقوق اعادة الطبع محفوظة له)

المجلد الثاني

قد صادق على صحة ترجمته مجلس معارف
ولاية سورية الجليلة

طبع بالمطبعة الادبية في بيروت سنة ١٣٠١

SPC
KKX
2004.5
A3(19)
K4
1930
K5K
V.9.

نظامات
في
الامور المالية



نظام مخصوص

فيما يتعلق بالامور المالية

المادة الاولى. كل من تجرى على يده اموال الدولة بطريق التحصيل او بطريق الصرف او يامر بتحصيلها وصرفها يعتبر مامور مال مسئولاً بحسب درجته
المادة الثانية. كما ان كل من يحصل مال الدولة ويقبضه مجبور على ان يعطي به سنداً
كذلك كل من يصرف مال الدولة مجبوراً ايضاً ان ياخذ سنداً من المحل الذي يعطيه له

الباب الاول

الفصل الاول

صورة تحصيل اموال الدولة في القرى

المادة الثالثة. الواردات التي تحصل في القرى هي ثلاثة انواع احدها الوبركو ثانيها
البدلات العسكرية ثالثها الاعشار والواردات الرسمية وهذه الواردات العشرية والرسمية
تحال وتحصل بواسطة الملتزمين او تستوفي من الاهالي راساً

المادة الرابعة. ان مال الوبركو يقسم ويوزع بين الاهالي بالنظر الى قدرة مالية كل شخص
بحسب قاعدة التحرير في المحلات التي جرى تحريرها وبوجه النظام والاصول الموضوعة في
المحلات التي لم يجر تحريرها بعد وحال كون حصص تكاليف الاهالي معينة بالتفريق يطلب
الحكومة السنية من المحلة والقرية حصنها العمومية

المادة الخامسة. يستوفي وبركو التور بحسب نظامه المخصوص في المحلات القابلة اجراءه
وفي غيرها من المحلات بحسب الاصول والقاعدة الجارية من القديم

المادة السادسة. لما كانت البدلات العسكرية تطلب من التبعة غير المسلمة التي هي
معافاة من الخدمة العسكرية كان الاهالي الغير المسلمين في كل محلة وقرية مكلفين لهذا
الوبركو ايضاً اما صورة توزيعه فتجري كذلك على قاعدة النسبة في المحلات التي لم يجر
فيها التحرير بعد

المادة السابعة. بما انه قد تعينت في نظام مخصوص معاملات مال العشر سواء كان
احبل مقطوعاً او ادير امانة يصير اجراؤها توفيقاً له وكذلك يستحصل كل نوع من الواردات
الرسمية توفيقاً الى نظاماته التجارية او التي تعمل منذ الان فصاعداً

المادة الثامنة. لما كان وقت اعطاء مال الويركو وبدلات العسكرية سواء كان بالنظر الى
الحلات والقرى او بالنظر الى افراد الاهالي في المحلات والقرى معيناً بنظومات خصوصية
واوقات استيفاء الواردات الرسمية مقرر بنظاماتها يجبر الافراد المكلفون بذلك على
تادية وايفاء حصتهم المخصوصة وكل قرية ومحلة على ايفاء حصتها العمومية تماماً في ايامها المعينة
المادة التاسعة. بما ان مختاري كل صنف من الاهالي هم الواسطة الاولى في المحلات
والقرى لتحصيل اموال الدولة بخير المختارون في كل محلة وقرية افراد المكلفين واحداً
فواحد اقبل وقت تادية اموال الدولة باسبوع واحد يستعصر على حصة الويركو التي
تخصهم بظرف اسبوع واحد ويعطوها في نهايته بالتام

المادة العاشرة. كل واحد من افراد المكلفين يهيئ حصته من المرتبات الميرية ويسلمها الى
مختاره في وقت التادية المعين وياخذ تذكرة المقبوض

المادة الحادية عشرة. التسليمات التي تعطى افراد المكلفين الى المختارين تعطى الى صندوق
النضاء في ظرف اقل من ثلاثة ايام من وقت اعطائها

المادة الثانية عشرة. الدراهم التي يسلمها المختار الى الصندوق في وقت ايفاء حصة
مرتبات ميري المحلات والقرى اذا لم تقابل مجموع التسيط فيبين في اية ذمة من ذم
الاشخاص كان نقصانها

المادة الثالثة عشرة. يرسل رجل من طرف النضاء لاجل تحصيل نقصان الدراهم التي
يسلمها مختار والمحلات والقرى الى صندوق النضاء من هي باقية في ذمتهم من افراد المكلفين
وتجري معاملتهم النظامية

المادة الرابعة عشرة. اذا مرت المدة التي ينبغي ان يسلم بها مختار المحلة او القرية
الدراهم الى الصندوق فيرسل حينئذ رجل الى تلك المحلة او القرية فاذا ظهر ان تاخير
التسليم كان من المختار تجري المعاملة النظامية بمحقه والا فيجب افراد المكلفين اذا كان ذلك
واقعاً منهم

المادة الخامسة عشرة. مختارو المحلة او القرية يستكتبون على ظاهر مضبطة الدراهم التي
يسلمونها الى صندوق النضاء من اي نوع هي من الاموال على الوجه المبين في المادة العشرين

الفصل الثاني

صرف اموال الدولة في القرايا

المادة السادسة عشرة . لا يقدر احد اصلاً بان يعطي اموال الدولة في المحلات والقرايا
لا بصورة مصرف لاحد المحلات ولا بصورة التعويض والقرض ايضاً

الباب الثاني

ادارة اموال الدولة في القضايات

الفصل الاول

تحصيل اموال الدولة وقبضها

المادة السابعة عشرة . ان القائمقام مأمور بتحصيل اموال الدولة في القضاء ومدير المال
مأمور برؤية محاسبتها وتنظيمها وهكذا القائمقام ومدير المال مسئولان مشتركين بادارة اموال
الدولة على العموم ومحافظةها وحسابها وامر صرف المصارف المقتنة والمأذونة موقوف على
انضمام رايها

المادة الثامنة عشرة . يرسل دفتر في ابتداء شهر مارت كل سنة من طرف ادارة السجاق
الى القضاء يسمى صورة ميزانية القضاء يبين في جهة منه ما يتحصل من انواع الواردات وفي
الجهة الاخرى ما يعطى من المصارف المقتنة المحلية ويكون القائمقام ومدير المال مجبورين بان
يعطيا حساب تحصيلات ومصارفات من ذلك تحت مسئوليتها

المادة التاسعة عشرة . يكون في كل قضاء صندوق لاجل اخذ وقبض اموال الدولة
مودوعاً في يد محافظة امين صندوق له كفيل من تبعة الدولة العلية وامناء الصناديق من
اية ملة كانوا يلزم ان يكونوا قارئين وكاتبين على كل حال باللغة التركية او بالاقبل يعرفون
القراءة بها فقط

المادة العشرون . عندما تسلم دراهم الى الصندوق من القرى او من محلات النصبية
يضع مدير المال اشارة بقلمه على ظاهر مضبطة مجلس ادارة القضاء التي اعطيت في اول السنة
تين من اي تقسيط ومن اي جنس اعطيت تلك التسليمات بحسب افادة امين الصندوق
ويختم عليها امين الصندوق ومدير المال بالخاتم المخصوص يقبض وصرف الاموال الاميرية

والقائم مقام بالتعبية وتعطى الى الشخص الذي يسلم الدراهم بدون تاخير ويمسك دفتر ايرادات على وجه المثال الملفوف بهذا الاجل ما يقع من التحصيلات على هذا الوجه وتنقل اليها التحصيلات والتسليمات الواقعة من دفاتر اليومية ويحرر بذيلها اسمها وانواعها ويوجد مثل هذا الدفتر بعينه مع رئيس مأموري النخصيل ايضاً ليحرر به ما يتحصل من المحلات والقرايا عند وقوعه المادة الحادية والعشرون . بمجرر مدير المال سنداً موقفاً صورة مبروطة بهذا النظام بكل ما يقبضه من الايرادات المتفرقة التي تسلم الى صندوق القضاء غير الاموال العائدة الى القرايا والمحلات ويختم عليه من طرف امين الصندوق ومن طرفه وطرف القائم مقام حسب ما تبين في المادة العشرين

المادة الثانية والعشرون . التسليمات التي تقع كل يوم الى صندوق القضاء تنقيد في دفاتر تمسك ونسي يومية (روزنامه) تطبيقاً الى المثال الذي يعطى بها وايرادات كل يوم يعمل بها مدير المال مع امين الصندوق بوصلة توفيقاً الى مثالها نسي خلاصة اليومية ومن بعد ان يختمها بالاشتراك يتقابلان على يومياتهما ويصادق كل منهما خطأ على دفتر الاخر ويختم عليه ثم يعطيانها الى القائم مقام والقائم مقام الموما اليه يصادق على يومياتهما ايضاً بالخاتم المحرر في البند العشرين

المادة الثالثة والعشرون . يكون في كل قضاء مدير مال يجلس مع رئيس مأموري النخصيل القضاء في مخدع الصندوق سوية وكل منها يمسك الدفاتر المخصوصة به المادة الرابعة والعشرون . مدير المال يقابل دفاتر الواردات على اليوميات في نهاية كل شهر ويعطى الى مجلس القضاء خلاصة الايراد الذي يدرج في مضبطة المجلس المذكور التي ترسل الى راس اللواء

الفصل الثاني

صورة صرف اموال الدولة في القضاوات

المادة الخامسة والعشرون . السند الذي يحرر على ورقة صحيحة حسب اصوله باي مصرف كان ما تبين مقتناً في صورة موازنة القضاء او كان فوق العادة وداخل ماذونية القائم مقام يريه القابض في اول الامر الى مدير مال القضاء فاذا كان من الانواع الموافقة للقيود والداخله في الموازنة يحرر عليه بلزم صرفه ويختمه ثم يصير اراءه للقائم مقام فيحرر عليه اشارة يعطى وبعد ان يختم بالمهر المخصوص بالاموال يضع عليه مدير المال اشارة صح تحت

إشارة القائمقام ولا تعطى بارة من صندوق المال من أي نوع كان من المصارف من دون تصديق وإشارة مدير المال والقائمقام على المتوال المشروح وإذا أعطي مال من الصندوق بدون تصديق مدير المال باذن القائمقام تعود مسئوليته على القائمقام وهكذا إذا ظهر ان المبالغ المعطاة بتصديقيها وإشارتها لم تكن مستحقة للقبول نظاماً يكون مدير المال والقائمقام مسئولين معاً وكذلك إذا ظهر شيء غير مقبول من المبالغ المعطاة بانضمام تصديق مجلس الادارة تشرك هيئة مجلس الادارة في المسئولية التي تترتب على القائمقام ومدير المال

المادة السادسة والعشرون. السندات التي يصدق عليها من طرف مدير المال وتوضع عليها إشارة تعطى وتختتم من جانب القائمقام ترى تكراراً الى مدير المال فيقيدها في يومية المصارف وبعد ان يكتب عليها عن يد من اعطيت وغمرتها وتاريخها ومن أي جنس صرفت تحت ختم القائمقام تعطى الى أمين الصندوق وتستوفي دراهمها وتختتم هذه السندات بخاتم مخصوص للصندوق يبين اعطاء الدراهم وتنفيد في يومية المصارف ثم تحتفظ في الصندوق

المادة السابعة والعشرون. يقابل مدير المال كل يوم يومية المصارف مع يومية أمين الصندوق كما حصل في الواردات وبعد ان يصادق كل منها قلماً ويختتم على ذلك يبين مدير المال مقدار المصارف الواقعة على وجه الخلاصة في خلاصة يومية الواردات المبينة في المادة الثانية والعشرين ويعطيها باخر كل شهر الى مجلس الادارة لكي يدرجها في مضبوطه

الفصل الثالث

صورة تسليم الاموال من القضاوات واعطاء محاسبها الى راس اللواء

المادة الثامنة والعشرون. الدراهم التي ترسل من كل قضاء الى صندوق مال اللواء ترسل بكل اسبوع لكن اذا كانت الدراهم التي يراد ارسالها في الاسبوع انقص من خمسة عشر الف غرش فتضم على ارسالات الاسبوع الاقي وترسل معها

المادة التاسعة والعشرون. الارسلات التي تقع الى راس اللواء يؤخذ في مقابلها سند موقت ويحفظ لحين قطع الحساب في اخر الشهر

المادة الثلاثون. كما انه يلزم بان تعطى معاشات القضاء وسائر مصارقاته المقتنة من التحصيلات التي تصادف في كل اخر شهر يلزم كذلك بان تعطى ايضاً الحوالات التي تقع من راس اللواء في ازمنتها المعينة الا ان الذين لا يمكن ان يعطى لهم معاش في الوقت

المعين ويبقون الى الشهر الاخر مثلاً اذا ظهر جماعة لم ياخذوا بعاش نيسان وطلبوا ان ياخذوا شهرتهم في اواسط مايس او حزيران فلا ينبغي ان يوخروا الى راس الشهر بل يعطى لهم ذلك

المادة الحادية والثلاثون. تنطبق في غاية كل شهر بوصلات الابرار والصرف المعطاة من طرف مدير المال على يومية امين الصندوق في مجلس الادارة ومن بعد ان يحصل التدقيق على موازنة المصارف المقتنة وتوجد موافقة لاصولها والمصارف الغير المقتنة مطابقة الى قاعدتها ايضاً وتنعين الارسلات الواقعة الى راس اللواء والتسليمات الواقعة من المحاولات تعمل بها حينئذ ثلاثة دفاتر حسب اصولها يترقم في جهة منها تحصيلات الشهر وفي الجهة الاخرى تسليمات المصارف والارسلات والمحاولات ويعمل ميزان تحت ذلك يمرر تحته شرح يختم عليه من طرف اعضاء مجلس الادارة ثم ترسل نسخة منها مع السندات الموجودة في الصندوق الى راس اللواء والثانية تحتفظ في مجلس الادارة والثالثة تعطى الى امين الصندوق ليكون عوضاً عن السندات التي اخذت منه ومثال دفتر هذه الخلاصة الشهرية ومضطلعتها طي هذا النظام وهذه الدفاتر تنتظم في كل حال ونتم في اليوم الاول من الشهر يعني ان دفتر مارت يكون تنظيمه وانما في اول يوم من نيسان ثم يتسفر مرسلاً الى راس اللواء

المادة الثانية والثلاثون. اذا وجد في المحاسبة التي يدقق عليها مجلس الادارة مصرف غير موافق لصورة الموازنة في المصارف المقتنة او مغايراً للقاعدة في المصارف غير المقتنة يكون القائم ومدير المال مسؤولين في الدرجة الاولى عن ذلك وكما ان مجلس الادارة يكون ماذوناً بعدم قبوله كذلك اذا ظهر شيء مخالف لالاصول في المحاسبة التي ترسل الى اللواء وكان فالتا من تدقيق مجلس ادارة القضاء فتكون هيئة المجلس مسئولة عن ذلك

المادة الثالثة والثلاثون. تجتمع في اخر كل سنة دفاتر الخلاصات الشهرية في كل قضاء وينتظم دفتر عموم محاسبة السنة وتبين فيه مقدار ما تحصل في ظرف تلك السنة من انواع اموال الدولة واذا كان بقي منها بقايا فما هو مقدارها وفي اي طريق وقعت الصرفيات والتسليمات والمدفوعات من التحصيلات الواقعة ومقدار ما لم يعط بعد من المصارف المقتنة ثم يمرر بذي له مضبطة من طرف مجلس الادارة كما حصل في الدفاتر الشهرية ويختم عليها ويتقدم مع علومة خبر دفاتر الشهرية التي تعطى في كل شهر من راس اللواء ومثال هذا الدفتر مربوط بهذا النظام ايضاً ويلزم ان تكون نهاية انما في الخامس عشر من شهر مارت

ويتسفر مرسلًا الى راس اللواء وإذا لم تستخرج هذه الدفاتر والخلاصات الشهرية المحررة في
المادة الحادية والثلاثين بأوقاتها المعينة يعزل ويبدل مدير المال وإذا كان القائم مقام أو
أمين الصندوق صار سببًا الى تأخير تنظيم وإرسال الدفاتر والخلاصات المذكورة تنظر
مجازاتها توفيقًا لاحكام البند المائة والثاني من قانون الجزاء الهايوني

الباب الثالث

ادارة اموال الدولة في الالوية

الفصل الاول

تحصيل اموال الدولة وقبضها

المادة الرابعة والثلاثون . كما ان المتصرف مأمور بتحصيل اموال الدولة والمحاسبه جي
بروية محاسبتها وتنظيمها في اللواء كذلك المتصرف والمحاسبه جي مشتركان معًا في المسؤولية
عن ادارة اموال الدولة ومحافظةها ومحاسباتها عمومًا وأمر صرف المصارف المقتنة والمأذون
بها هو موقوف على انضمام رايها

المادة الخامسة والثلاثون . يرسل دفتران في ابتداء مارت من كل سنة من مركز الولاية
الى اللواء باسم ميزانية اللواء فدفتر منها يتبين في جهة منه ما يتصل من انواع الواردات وفي
الجهة الاخرى ما يعطى من المصارف المقتنة وكذلك الدفتر الثاني يبين مطلوبات اللواء
من اموال السنين السابقة والعتيقة وما عليه من الديون ويكون متصرف اللواء والمحاسبه جي
مجبورين على ان يعطيا حساب التحصيلات والمدفوعات من ذلك تحت مسئوليتها

المادة السادسة والثلاثون . يكون في راس اللواء صندوق لاجل اخذ وقبض اموال
الدولة مودوعًا في يد محافظة مأمور باسم امين الصندوق مكنول من تبعة الدولة العلية وامناء
هذه الصناديق من اية ملة كانوا يلزمهم في كل حال بان يقرأوا ويكتبوا في اللغة التركية

المادة السابعة والثلاثون . عند ما ترد دراهم الى صندوق مال راس السجاق من
تحصيلات اموال القضاات التي يجوبها السجاق يتحرر بها أولاً سند على وجه المثال المنفوف
بهذا بيان اجناسها وانواعها ويختم أولاً من طرف امين الصندوق وبعد ان يتقيد ايضاً
في قلم المال يتقيد في دفاتر تمسك من طرف المحاسبه جي على وجه اصوله ويختم من طرفه

ثم يختم عليه ايضاً من طرف المتصرف بالحاتم المخصوص بقبض الاموال الاميرية وصرفها
ويعطى للذي سلم الدراهم وعندما تحضر هذه السندات مع دفاتر القضاوات الشهرية سوية
على الوجه المحرر في البند الثالث والثلاثين تبقى في راس اللواء ودفاتر الشهرية التي تعاد
بعد ان يصادق عليها تكون سنداً عن تلك السندات للقضاء

المادة الثامنة والثلاثون . عندما تسلم دراهم الى صندوق راس اللواء من قرى القضاء
او من محلات القصة التي في راس اللواء تجري بها المعاملة التجارية فيما بين التضاواى
المستقلة وقرائها وهو ان يضع اشارة المحاسبه جي او رفيقه الذي يعتمد عليه بقلمه على ظاهر
مضبطة مجلس ادارة اللواء المعطاة لم في ابتداء السنة بكنية تحصيل كل نوع من الاموال عن
التسليمات الواقعة وعن اى تقاسيط في وما هو جنس دراهمها حسب افادة امين الصندوق
ومن بعد ان يختم على ذلك امين الصندوق والمحاسبه جي يختم ايضاً من طرف المتصرف
بالحاتم المخصوص بقبض الاموال الاميرية وصرفها وتعطى الى الشخص الذي سلم الدراهم
بدون تاخير

المادة التاسعة والثلاثون . الايرادات المتفرقة التي تسلم الى صندوق مال راس اللواء
غير الاموال العائدة الى القضاوات والقرى والمحلات فستدق مذكورها المبين في المادة الحادية
والعشرين يكتب او يستكتب من طرف المحاسبه جي ومن بعد ان يختم عليه هو وامين
الصندوق والمتصرف حسب ما هو مبين في المادة الثامنة والثلاثين يعطى ذلك السند لمن
سلم الدراهم بدون تاخير

المادة الاربعون . ما يتبع من التسليمات الى صندوق راس اللواء سواء كان من القضاوات
المحققة او كان من محلات القضاء وقراء المدارة بالذات يتقيد بدفتر يوجد عند امين
الصندوق يسمى يومية (روزنامه) تطبيقاً الى المثال الذي يعطى بذلك ثم يعمل المحاسبه جي
وامين الصندوق بوصلة بايرادات كل يوم توفيقاً الى المثال تسمى خلاصة اليومية وبعد ان
يختمها بالاشتراك يقابل المحاسبه جي وامين الصندوق بومياتها ويصادق كل منها على دفاتر
الاخر قلماً ويختمان على ذلك ثم يعطيانها الى المتصرف ويكلفانها المصادقة على بومياتها ايضاً
بالختم المحرر في البند الثامن والثلاثين

المادة الحادية والاربعون . يعمل في قلم المال دفتران تطبيقاً الى مثال الواردات
احدهما لاجل السنة الحاضرة والثاني لاجل السنين السابقة والعتيقة يفتح بها محلات متفرقة
مخصوصة بكل قضاء من القضاوات التي يحويها السجاق والتحصيلات التي تقع من كل نوع

من اموال كل سنة تدخل في هذين الدفترين عقب قيدها في يومياتها
المادة الثانية والاربعون . يعمل المحاسبه جي في غاية كل شهر خلاصة الايراد التي تدرج
في مضبطة مجلس الادارة و يعطيتها الى المجلس المذكور

الفصل الثاني

صورة صرف اموال الدولة في الاولوية

المادة الثالثة والاربعون . السند الذي يحرر حسب الاصول المحررة في المادة الخامسة
والعشرين بكل مصرف يتعين في مجلس اللواء مفتقاً في صورة الموازنة بربه القابض أولاً
للمحاسبه جي لكي يحرر عليه بعد ان يجري عليه التدقيقات المحاسبية هذه العبارة وهي يلزم
صرفه ثم بعد ان يختم على ذلك بربه المتصرف ليجرر من طرفه هو ايضاً على اشارة المحاسبه جي
فليعط ويختم بالخاتم الخاص بالاموال ثم يضع المحاسبه جي تكملاً على اشارة المتصرف كلمة
صح وكذلك كل مصرف يعطى ما هو داخل في ماذونية المتصرفين او فوق العادة باخذ سنده
من طرف قابضه ويصادق عليه ويختم من طرف مجلس الادارة ويحرر عليه كذلك من
جانب المتصرف فليعط ويختم عليه والمحاسبه جي ايضاً يسحب عليه صح ولا تعطى بارة الفرد
من صندوق المال من اي نوع كان من المصارف بدون تصديق و اشارة فليعط من طرف
المحاسبه جي والمتصرف على النوال المحرر واذا اعطيت دراهم من الصندوق باشارة المتصرف
دون تصديق المحاسبه جي او بتصديق المحاسبه جي دون اشارة المتصرف ترجع مسئولية ذلك
على الامر مع امين الصندوق وهكذا اذا ظهر ان المبالغ المعطاة بتصديقاتها و اشارتها غير رهينة
للقبول يكون المتصرف والمحاسبه جي مسئولين معاً واذا ظهر شيء ايضاً غير مقبول نظاماً من
مصارف فوق العادة المعطاة بانضمام تصديق مجلس الادارة بشرك المجلس في المسئولية التي تترتب
في هذا الباب على المتصرف والمحاسبه جي

المادة الرابعة والاربعون . حامل السندات التي قد تصدقت ووضعت عليها اشارة
فليعط وختمت من طرف المتصرف بربها الى المحاسبه جي ليقيدها في يومية المصاريف
ويحرر تحت ختم المتصرف عن يد من يجب ونومنها وتاريخها واجناس عملتها وبعد ذلك
يعطيها لامين الصندوق ويستوفي دراهمها ثم يختم هذه السندات بخاتم مخصوص للصندوق
يبين اعطاء الدراهم وتنفيذ في يومية المصارف وتحفظ في صندوق المال
المادة الخامسة والاربعون . يقابل المحاسبه جي كل يوم ايضاً يومية المصارف على يومية

امين الصندوق كما يحصل في الواردات ومن بعد ان يصادق بعضها لبعض ويختتم على ذلك
يبين في خلاصة يومية الواردات المبينة في المادة الثانية والاربعين مقدار المصارف الواقعة
على وجه الخلاصة ايضاً و يعطى الى مجلس الادارة ليديرها في مضبوطه باخر كل شهر

الفصل الثالث

صورة تسليم الاموال في الاولوية واعطاء محاسبتها

المادة السادسة والاربعون . ما يتبقى من التحصيلات التي تقع في كل سنخاق بعد اخراج
المصارف المحلية يعطى او يرسل الى الجهة المتقتضية بحسب ما يقع من الترتيب والاوامر من جانب
الولاية بمقتضى امر نظارة المالية الجبليلة

المادة السابعة والاربعون . كما ان المعاشات والمصارف المقنن ايفاءها شهرياً يلزم بان
يكون ايفاءها من التحصيلات التي تصادف واخر كل شهر كذلك الحوات ولئن كان
يجب بان تعطى في ازميتها المعينة فالذي ما امكنه اخذ معاش في وقته المعين وبقي الى
الشهر الثاني فيعطى مثلاً اذا وجد جماعة ما اخذوا شهرية نيسان وطلبوا ان ياخذوها في
اواسط مايس فلا يتوقفون الى راس الشهر

المادة الثامنة والاربعون . السندات الموقفة التي تعطي في مقابلة الارسلات الواقعة
من القضاوات الى راس اللوامع سندات المصارف التي توفي بذات القضاء تحضر الى راس
اللواء في نهاية كل شهر مع دفاتر الشهرية التي ترسل من القضاوات وبعد ان تطبق بمعرفة
الحاسبه جي على اصولها وقيودها ويحصل التدقيق على المصارف غير المقننة ايضاً في مجلس
ادارة اللواء واذا لم يظهر بها سقامة يصادق عليها وتحفظ حيث تدفقات والسندات المذكورة
وتحور دفاتر نظيرها بصادق عليها من جانب امين الصندوق والحاسبه جي ويصادق في
ذيلها بالخاتم المخصوص بالاموال من طرف المتصرف ايضاً وترسل الى القضاء لتحفظ فيه سنداً

المادة التاسعة والاربعون . بوصلات الايرادات والمصارف التي تعطي كل يوم من
طرف الحاسبه جي تنطبق في مجلس الادارة في آخر كل شهر على يوميات قلم المال وامين
الصندوق ومن بعد ان توافق المصارف المقننة اصول ميزانيتها ويحصل التدقيق على مطابقة
المصارف غير المقننة على قاعدتها ايضاً وتعين الارسلات والتسليمات بعمل دفتران لكل منها اربع
نسخ احدها التحصيلات ومدفوعات السنة الحاضرة على حدتها والثاني بالسنين السابقة والعتيقة على
حدتها حسب اصول تحرر في احدى جهاتها تحصيلات الشهر وفي الجهة الثانية المصارف

والارسلان على التسليبات ثم يعمل الميزان ويشرح بذبلو ويحتم من طرف المتصرف والمحاسبه جي
 واعضاء مجلس الادارة وامين الصندوق وتعطى نسخة منها الى قلم المال ونسخة ايضا الى
 امين الصندوق لتقوم محل السندات التي تؤخذ من الصندوق وترسل لتختان الى مركز
 الولاية مع السندات كافة بحيث لا يتوقف في المحل واحد منها اصلاً حسبما كان سابقاً
 المادة الخمسون . يعمل في اخر كل سنة حسابان عموميان الواحد ببيان ما وقع من
 التحصيلات والمدفوعات من اموال السنة الحالية والثاني كذلك عن اموال السنين السابقة
 والعتيقة كل منهما ثلاث نسخ جملة ذلك ست قطع ويتبين بها البقايا والديون ايضا ليكون
 ذلك قطعاً للمحاسبة الموقفة المينة في الدفاتر الشريفة التي عملها صندوق اللواء وارسلها الى
 مركز الولاية ويتبين بها ايضا المحاسبات التي قطعت في بمر السنة ايراداً ومصرفاً ويتقدم
 من كل منها قطعتان يعني اربع قطع الى مركز الولاية وتوقف القطعتان الباقيتان منها
 في المحل ايضا واذا لم ترسل هذه الدفاتر في اوقاتها المينة الى مركز الولاية يعزل المحاسبه جي
 ويتبدل واذا كان السبب في تاخير تنظيمها وارسلها من طرف المتصرف وامين الصندوق
 تجري بحتمها المجازاة القانونية

الباب الرابع

ادارة اموال الدولة في الولاية

المادة الحادية والخمسون . لما كان يوجد في الشجاق الذي يتخذ مركزاً للولاية محاسبه جي
 نظير سائر الالوية تعود امور مالية مركز اللواء الى المحاسبه جي وتجرى الادارة في دائره الاحكام
 النظامية المعينة في حق معاملات مالية الالوية المهمة

المادة الثانية والخمسون . نظارة تحصيل اموال الدولة في الولاية وحفظها وارسلها
 وصرفها على العموم محولة الى الوالي وكما ان الدفتر دار مشترك بهذا الباب ايضا بنظم راية ومعلوماته
 في حين اجراء التشكيلات

المادة الثالثة والخمسون . مامور امور الولاية المحاسبية عموماً هو الدفتر دار لكن لا
 يقدز على صرف اموال الدولة وارسلها ومحاسبتها الا بانضمام امر الوالي ونصديقو كما انه لا
 يجوز ادارة اموال الولاية الا بانضمام راي الدفتر دار ومعلوماته ايضا وعلى هذه الجهة يكون
 الوالي والدفتر دار مسئولين بالاشتراك عن الامور المالية لدى خزينة الدولة

المادة الرابعة والخمسون . المصارف المحلية التي تقع في الولاية هي ثلاثة انواع احدها

المصارف التي تجري بامر يقع من طرف خزينة المالية الجبلية على نوع ومقدار مخصوص ومثل هذه المصارف يجري بدون سوال انما يبرز سند يثبت صورة صرفه فقط . الثاني ما كان نوعه تحت الامر ومقداره غير معين فيكون - حيثئذ - مصارف محلية واقعة تطبيقاً الى اصولها وصورة صرفها تحتاج للاثبات بسندات ايضاً . الثالث هو المصارف التي تحتاج صورة اجرائها الى الاستئذان ولا يمكن صرف شيء منها ما لم تستحصل به ارادة حسب الاصول

المادة الخامسة والخمسون . بما ان خزينة المالية الجبلية ترسل دفترًا في ابتداء كل سنة يسمي ميزانية الولاية لاجل ما يتحصل من كل انواع ايرادات الولاية والقضوات التي تخويفها الولاية . وما يقع كذلك في مراكز الولاية والالوية والقضوات من المصارف المقتنة بانواعها ومقاديرها او ما كان نوعه معيناً فقط ومقداره تخمينياً فتتظم بموجب هذا الدفتر من محاسبة الولاية صور موازنات الالوية ببيان الواردات والمصارف المقتنة جامعة للقضوات التي يجوبها كل لواء وترى بمجلس الادارة ومن بعد ان يصادق عليها بانها موافقة الى صورة الموازنة الواردة من الخزينة تختم صور هذه الموازنات من طرف الوالي والدفتر دار بالسوية وترسل الى الالوية

المادة السادسة والخمسون . بما ان ميزانية مجموع انواع ايرادات كل من الالوية مع مصارف وتعمل في ميزانية الولاية التي تعملها الخزينة الجبلية وتبين بها اوقات ايفاء الحوالات التي تعطى ما يفيض بعد ذلك من الايرادات وتسليمات ما يبقى بعد ذلك ايضاً ويوفى الى الخزينة الجبلية راساً وتعرف من طرف نظارة المالية الجبلية الى مركز الولاية فتتقيد الاوامر والحجرات التي ترد بذلك في محاسبة مركز الولاية وبعد ذلك تعطى الاوامر بتجريات من طرف والي الولاية الى الالوية ببيان وقت ايفاء كل نوع من الحوالات والارسلات

المادة السابعة والخمسون . مهما وقع اثناء السنة من انواع التغييرات في اوقات الحوالات والارسلات وصورة ايفائها يتحرر عنه من طرف نظارة المالية الجبلية الى مركز الولاية ومنه تعطى الاوامر الى الالوية

المادة الثامنة والخمسون . الاوامر التي ترسل من طرف نظارة المالية الجبلية بداعي تاخرات تقع في الحوالات والارسلات او باسباب اخرى ترسل الى مركز الولاية ومن هناك تجري التبليغات اللازمة

الفصل الاول

روية الامور المحاسبية في الولاية

المادة التاسعة والخمسون . قلم المحاسبة الذي يتشكل بمعية الدفتر دار في الولاية يكون تحت ادارة ضابط يسمى معاون فيعطي الى القلم المذكور الدفاتر الشهرية التي ترد في كل شهر من الاولوية الى الولاية وبعد قيد المصارف المقتنة والغير المقتنة والدرام التي اعطيت حوالات وارسالات في الدفاتر المفتوحة لمصاريف ذلك اللواء وديونو يدقق على المصارف المقتنة اذا كانت موافقة او غير موافقة الى صورة موازنة الخزينة وينظم خلاصة المصارف الغير المقتنة ويربط بها سنداتهما ويعطيها الى الدفتر دار لاجل التدقيق عليها في مجلس ادارة الولاية ايضاً

المادة الستون . يدقق ايضاً في الدفاتر الواردة من اللواء على صورة جريان الحوالات والارسالات اذا كانت تسليماتها موافقة الى ترتيبها وعلى ما تبقى منها واذا وجد ضمن الشهر تاخرات وبقايا في الحوالات والارسالات التي فيها اللواء يدرج ذلك في الخلاصة التي تعمل لتكتب تحريات لاجل اجراء التاكيدات بشأنها

المادة الحادية والستون . من بعد استكمال التدقيقات المتعلقة بالمصارف بقيد كل نوع من الواردات التي توجد في الدفتر المفتوح لاجل كل لواء في خاناته المخصوصة ومع ذلك يجري التدقيق على التحصيلات التي تقع في ظرف الشهر من الايرادات المعينة في موازنة الخزينة اذا كانت موافقة الى اعطاء التقاسيط ام لا

المادة الثانية والستون . التحصيلات الواقعة في دفتر الشهرية الوارد من احد الاولوية اذا كانت غير موافقة الى التقاسيط الواقعة في ذلك الشهر يعني اذا لم توافق تحصيلات كل جنس من الواردات الى ترتيباتها المقتنة فتدرج حيثئذ الكيفية في خلاصتها المحررة في المادة التاسعة والخمسين وتعطى الى الدفتر دار لاجل اجراء التاكيدات اللازمة وتحرر قطعتان علومه خبر تحصيلات السجاق وارسالاته ومصارفاته الواحد عن السنة الحالية على حدتها والثاني عن السنين السابقة كذلك على حدتها ويختمان من طرف الوالي والدفتر دار ويعطيان الى

المادة الثالثة والستون . يحصل التدقيق على جهات المصاريف والايرادات في دفاتر المحاسبة السنوية التي ترد من الاولوية عن السنة الحالية على حدتها والسنين السابقة على حدتها

ومن بعد ان تنطبق تحصيلات كل نوع من الاموال وبقياء والمدفوع من المصارف والديون الباقية منها على قيودها يصادق عليها ايضاً من مجلس الادارة وتعطى صورة المحاسبة الى رأس اللواء وتسترد ايضاً العلومة خبر المعطاة كل شهر على الدفاتر الشهرية ويسحب عليها البطال وتحفظ في المحاسبة

المادة الرابعة والستون : محاسبة الولاية تعمل دفترًا تبين في جهة منه ايرادات كل لواء في كل شهر واجمال الاموال في ذيلها ومصاريفه في جهة اخرى وتبين انواع الاموال واجناس المصاريف ومقاديرها ثم تعمل لكل نوع من المصاريف خلاصة على حدها ايضاً تعطى الى الدفتردار لكي يحصل عليها التدقيق في مجلس الولاية وعندما تكمل التدقيقات المتقضية في مجلس الولاية ايضاً يصادق بذيلها وتختم وتربط السندات والدفاتر بالمضابط الآتية من الالوية وترسل الى الخزينة الجلية لتقبلها وترسل علم وخبرها الى محاسبة الولاية المادة الخامسة والستون . اذا نظرت محاسبة الولاية شيئاً من المصارف المقتنة زائد عن المقدار الذي عتبته الموازنة او لم تجد سندات المصارف المقتنة والغير المقتنة صالحة للاحتجاج فتبين الكيفية الى الدفتردار لاجل اجراء التدقيقات عليها

المادة السادسة والستون . دفاتر المحاسبات السنوية التي تعملها محاسبة الولاية جامعة للابراد والمصرف على دفاتر محاسبات السنة العمومية التي ترد من السناجق عن السنة الحالية على حدها والسنين السابقة على حدها تعطى مسوداتها في اول الامر من طرف الدفتردار الى الوالي لاجل التدقيق عليها في مجلس الادارة

المادة السابعة والستون . عند ما تعطى مسودات دفاتر محاسبة السنة الى الوالي يتنوع في مجلس الادارة وبعد ان يجري عليها هناك كل انواع التدقيقات تنبض وتقدم صورة منها مذيبة بمضبطة الى خزينة المالية الجلية وهناك ايضاً تجري عليها التدقيقات اللازمة وعندما تقبلها ترسل علم وخبرها الى محاسبة الولاية

المادة الثامنة والستون . كما انه يستحيل تحصيل ايرادات السنة ضمن سنتها كذلك لا يمكن ايضاً انهاء مصاريفها واخذ سنداتها وتخليصها يعني لا يمكن قطع حساب ايراد ومصرف السنة في غاية اثني عشر شهراً وبما ان ترك ايرادها ومصرفها مفتوحاً الى النهاية يوجب تشویش القيود ضم على كل سنة ستة شهور مدة حساية لاجل قطع حساب ايراد ومصرف الاثني عشر شهراً وفي مدة هذه الستة شهور لا يخلط مال السنة السابقة مع ايرادات السنة الحالية وكذلك مصاريفها تمسك على حدها ومما تحصل من اموال السنة السابقة بمدة الستة

شهور المنظمة أو أعطي من بقايا مصرفها يلزم ادخاله في عموم محاسبة السنة السابقة ولذلك يلزم بان دفتر السنة الذي تعطيه القضاوات الى الالوية والالوية الى الولاية والولاية الى الخزينة يعطى في غاية ستة شهور من السنة الآتية يعني في نهاية ثمانية عشر شهراً ومن ثم يختم حساب السنة بنهاية الثمانية عشر شهراً ومهما تبقى من الايرادات يتقيد في دفتر يسمى دفتر الدين ثم ما يقع من تحصيلات البقايا المتبقية في هذا الدفتر والتسليمات التي تعطى من الديون تبيين فصلاً على حدته في دفتر السنة الآتية

مادة مخصوصة

عند وقوع تبدل مأموري الملكية والمالية تجري في محلهم بمعرفة الخلف على الاصول الجارية رؤية وتدقيق محاسباتهم كافة في المجلس ويصدق ويختم من الخلف والسلف على الدفتر المذيل بالمضبطة التي يصير تنظيمها ثم يقدم ويرسل الى الخزينة الجلية رأساً وعلى هذا الوجه يدخل تحت تصديق الخلف موجود الصندوق والبقايا بعد الذي انصرف من تحصيلات وارادات مدة ادارة السلف وانواع الاوراق الصحيحة والتذاكر التي أعطيت عيناً وبدلاً من طرف الخزينة الجلية والولاية وتقيدت ذمة على السلف ولم تصرف يتنزل ما تدور منها من ذمة السلف وتقيدت ذمة على الخلف ولذلك يجري الاعتنا محلياً بحق اجراء قاعدة التسليم والتسلم واذا وجد شيء لم يقبل من طرف الخلف والسلف يشرح عن مادة كيفيته في دفتر المحاسبة ويتقدم عنه الانهاء على حدة ولا يجوز حركة وسفر السلف من محله قبل ان تحصل رؤية حسابه ما لم يصدر امر قطعي من طرف الدولة ومن كان يذهب على هذا الوجه بموجب امر مخصوص بترك وكيلاً بصفة صحيحة ورسمية لينظر حسابه بواسطته وفي اي محل جرت مادة المحاسبة لا يجوز تطويل مدتها والخلف الذي يتعرض لامر المحاسبة او يتصدى لتأخيرها بالتسامح والبطالة فيكون جعل السلف معذوراً ويدخل في مسئولية تضمين المصروف على هذا الوجه وتدور من السلف الى الخلف بسند الامر العلية والسندات والاوراق المتنوعة اللازمة المحفوظة في الاقلام واذا وجد بينها اشياء تكون مداراً وسنداً لبراءة ذمة المأمورين يجوز اخذ صورها ممضاة

نظام

المعاملات اللازمة اجراؤها في حق توزيع الويركو المعين على القرى
والحلات في الابالات والالوية بين اهاليها

البند الاول. لما كان من اقتضاء الاصول الجارية ان تنتظم عند حلول زمان توزيع الويركو في كل سنة في مجالس القضاات بوصلات متفرقة من قيود الويركو المعين على القرى والحلات وترسل الى القرى والحلات المذكورة فعند ما ترد بوصلة الويركو الى المحلة او القرية تعمل في ابتداء الامر الائمة والمختارون وفي قرى ومحلات المسيحيين القسوس والمختارون دفترًا بجميع البيوت الموجودة في تلك المحلة او القرية بنومرها واسماء اصحابها سوية وبعد تهئنته بعقدون جمعية مع سائر من يقتضي من اهالي تلك القرية او المحلة ويوزعون المبالغ المحررة في بوصلة الويركو الحاضرة من مجلس القضاء بينهم على كل بحسب قدرته وتحمله بحسب حقوق الجيرة وكال الحفانية ورضا الجميع ثم يخرجون ما يصيب حصة كل احد من الدراهم تحت اسم في ذلك الدفتر

واذا كان يوجد بيوت لا يطرحون عليها ويركو بسبب فقرها يضعون اشارة ايضا عنها باعلى اسمائها في الدفتر المذكور ومن بعد خلاص الدفتر يتختم الائمة والمختارون وسائر الاختيارية والمعتبرين الذين تعقد عليهم اهالي تلك القرية وكذلك القسوس والمختارون في قرى المسيحيين وسائر معتقديهم ومعتبريهم في ذيله ثم ياخذ المختارون وواحد او اثنان من سائر المعتبرين ويوصلونه الى مجلس القضاء

البند الثاني. عند ما يرد دفتر القرية او المحلة الى مجلس القضاء يطالع ويحصل عليه التدقيق في المجلس المذكور ومتى وجد انه مطابق لمقدار المبالغ المحررة في البوصلة وحصل الاعتماد بقدر الممكن على ان صورة التوزيع هي بحسب الحفانية بتقدير بعينه في دفاتر القيود المسوكة في مجلس القضاء لهذا الامر وبعد ذلك بشرح بذيله هكذا قد حصل التناسب والتصديق على توزيع الويركو المعين على القرية الثلاثية او المحلة الثلاثية عن السنة الثلاثية على هذا الوجه ويتختم عليه من طرف اعضاء المجلس ثم يتسلم الى الاشخاص الذين احضروه ليرجعوه الى محله

البند الثالث. اذا لم يكن موجودا في قرى المسيحيين اشخاص يخرجون دفاترهم باللغة

التركية فيعبرون بها بلغتهم ثم يترجم ذلك الدفتر بعينه في المجلس المذكور وبعد ان يتقيد في دفاتر القيود بصادق على اصل الدفتر ويختم عليه وبعاد لعله على الوجه المبين في البند السابق البند الرابع. لما كان يلحظ انه حين توزيع الوبر كور بما تقع حالات مثل طرح وبركو على البعض من اهالي احدى القرى زائد عن درجة اقتدارهم بالنسبة الى سائر جيرانهم او تعين وبركو على البعض قليل بالنسبة الى قدرتهم لكونهم من اصحاب النفوذ او محبين من طرف اصحاب النفوذ فعند ما تنف مجالس القضاة على مثل هذه يبادرون الى احقاق الحق ويكون مديرو القضاة مامورين ومجبورين بان يفيدوا راس اللواء عن الاشياء التي لا يمكن حلها وتسويتها في القضاء.

البند الخامس. عند ما يبدأ بتحصيل الوبر كوفي كل قرية يقيد الائمة والقسوس والخنارون مقدار الدرام التي يحصلونها من اي شخص كان من حساب الوبر كوتسليها من وبركو ذلك الشخص المحرر في دفتر التوزيع السالف الذكر ومن بعد ذلك ياخذون الدرام مع الدفاتر بالسوية ويحضرون الى راس القضاء وبعدون الدرام ويطبقونها على الدفتر الحاضر وبعد ان يتخضم الدرام المعطاة من كل شخص بمفرد بهوجب ذلك الدفتر من الوبر كوالذي عليه في دفتر قيود مجلس القضاء ايضا تقبض الدرام الحاضرة ويحرر مقدارها في المحل المتخذ لاجل قيد التسليمات على وجه الزنجير في دفتر التوزيع ويوضع التاريخ ويختم بجانبيه المدير وامين الصندوق باختتامها.

البند السادس. اذا كان لا يوجد في بعض القرى اناس نقرا وتكتب ليحرر في دفتر التوزيع على هذا الوجه وهذه المادة لا تكون الا مرة واحدة في السنة فتوزع حيثئذ اهالي القرية الوبر كوفي بينهم بحسب عادتهم واصولهم على موجب بوصلة الوبر كوال المذكورة التي تعطى من مجلس القضاء وبعد ذلك يحضر الامام والقس والخنارون وشخص او شخصان اخران تعتمد عليهما الاهالي الى راس القضاء ويفيدون مجلس القضاء صورة التوزيع شفاها ويحرر الدفتر المتضي من طرف المجلس ثم تنقل صورته وتنفيد في دفتر القيود في المجلس ويختم اصل الدفتر من الذين اتوا من القرية وبصادق بذيل ويختم من طرف اعضاء المجلس على المتوال الحرر ويعطى لهم.

البند السابع. لا يمكن ان يضاف شئ زائد عن المقدار المحرر في بوصلة الوبر كوال المعطاة من مجلس القضاء على دفتر توزيع احدى القرى واذا اُضيف لا يقبل البند الثامن. مجلس القضاء يعاين في اخر السنة كل دفاتر القرى المحفوظة في المجلس

وإذا كان بقي بقايا من وبركو بعض القرى فمن بعد ان يفهم هل هي من الويركو ومن وبركو اي الاشخاص باقية ينظم بوصلة بذلك ويرسلها مع مباشر الى تلك القرية ليجري التحقيق من اصحاب الذمة وغيرهم عليها هل هي في الواقع بذمة اولئك الاشخاص او قد تحصلت وبنيت في يد الائمة والمخارين او غيرهم لتحصل منهم وتجري مجازاتهم اللازمة بموجب قانون الجزاء وان لم تحصل فتناكد

البند التاسع. دفاتر التوزيع تعمل في القرى بكل سنة حسب المنوال المحرر وعند ما تحضر الى القضاء تتقابل على دفاتر توزيع السنة التي قبلها وإذا وجد بعض تغييرات وقعت في مادة التوزيع يعني حصل تنزيل وبركو بعض الاشخاص وضم على البعض الاخر في دفاتر السنة الجديدة نظرًا الى دفاتر السنة السابقة فيحصل التحقيق والتدقيق على اسبابها وعللها ويحصل الوقوف على ذلك

البند العاشر. كما ان اجراء هذا النظام يتامه في القضاوات التي هي راس الايالة واللولو هو من وظائف المحاسبه ومديري المال ومجالس البلدة وفي القضاوات المدبرين ومجالس القضاوات كذلك الولاة العظام والمتصرفون الكرام والقائم مقامية هم مامورون بان يناظروا ويدققوا دائماً على حسن جريان النظامات المذكورة على الوجه المحرر سواء كان ذلك في القضاوات التي هي مقرهم او كان في سائر قضاوات الولاة الذي هو في ادارتهم ايضاً ولذلك هم مامورون ومسئولون بان يفيدوا الكيفية من طرفهم جيداً الى مديري القضاوات ومجالسها ويحلبون بعض الاحيان اذا اقتضى الامر مديري القضاوات واحداً من اعضاء كل من مجالسها ويجرون الدقة بامر تعليم ونهيههم ذلك شهاً ايضاً او تخرج اذا اقتضى الحال الولاة والمتصرفون والقائم مقامية او المدبرون بذاتهم ويجرون المهمة بالطواف على المحلات التي هي تحت ادارتهم وبعد ذلك لا يخلون من اجراء التحقيقات بالصور المناسبة والممكنة ويدققون ويناظرون على اجراء ذلك بالتام

البند الحادي عشر. عند ما ينهي تأدية وبركو كل قرية ومحلة كاملاً عن السنة يحضر مختار تلك القرية او المحلة الى مجلس القضاء سندات المتبوض التي كانوا اخذوها بالدرام التي احضروها وسلموها شيئاً فشيئاً وبرون حسابها وياخذون سند وفاء واحداً شاملاً للجميعها ويسلمون سندات المتبوض الى مجلس القضاء اما سند الوفا المذكور فيختصر باعلاء اسم السنجاق والقضاء والقرية ويترقى به ايضاً مقدار الويركو ثم بعد ذلك يتحرر تحت ما ذكره هذه العبارة وهي الويركو المعين على القرية او المحلة المحررة اعلاه عن السنة الفلاية

وقدره كذا غروش قد تسلم بتمامه الى الصندوق واعطي هذا السند اشعاراً بذلك وبختم
عليه من طرف اعضاء المجلس وامين الصندوق ولا تطول مدة توقيف هؤلاء المختارين
الحاضرين لاجل المحاسبة بل ينظر شغلهم ويرجعون سريعاً

البند الثاني عشر. الدفاتر التي تعمل من طرف محلات القضاء الذي هو راس اية
وقراه تستخضر الى المجلس الكبير والدفاتر التي تعمل من طرف محلات وقرى القضاء الذي
هو راس لواء تستخضر الى مجلس اللواء وتجري عليها في المجالس المذكورة التدقيقات
والعمليات المبسوطة والمبينة اعلاه

في ١٥ ارجب سنة ١٢٧٧



تعليمات

تتضمن قواعد تؤخذ لاجل ادارة وتسوية الوريكو والبلدات العسكرية
من مرتبات الخزينة المجلية في المحلات الكائنة في دائرة الولاية

الفصل الاول

يبين صورة توزيع مال الوريكو وتحصيله ومجازاة الذين لا يفون

ديونهم باوقات نقاسيها

المادة الاولى - لما كان يلزم ان تعمل في ابتداء مارت مضبطة ببيان مقدار ويريكو كل
قضاء من التضاوات مهما كان مقداره بالقاء بدون زيادة ولا نقص وترسل من الاولوية الى
التضاوات يجب ان تبيين بها نقاسيها بالبيان الكافي من مجلس ادارة راس اللواء توفيقاً
للاصول المحررة ادناه والمثال المرسل به وتنظم المضابط لكل قضاء وترسل الى قائم مقامها
المادة الثانية - بعد ان يتطبق ويريكو كل محل وقرية مهما يكن مقداره بالقاء بموجب
هذه المضابط في التضاوات ايضاً اذا وجدت المضبطة موافقة الى القيود تعطي كذلك مضابط
بالنفريق توفيقاً الى مثالها من طرف مجلس ادارة النضا ليد المختارين مدرجة بها النقاسي
المبينة فيما ياتي ويتقسم حسب هذه الاصول ويريكو القضاء على كل محلاته وقرائه بحيث
لا يترك شي بخارجاً وحاصل الامران متى جمعت مضابط المحلات والقرى لا يوجد بها نقص
ولا زيادة عن مبلغ القروش المحررة في مضبطة مجلس ادارة اللواء

المادة الثالثة - عندما ترد هذه المضابط الى المحلات والقرى بواسطة المختارين يجتمع
مختارو ذلك المحل او تلك القرية واعضاء مجلس الاختيارية مع النفوس المكلنة في احدى
المحلات ويقسمون فيما بينهم الوريكو المحرر في المضبطة بحسب حال كل واحد منهم وتحمله
واقتراره وبعد اجراء قضية هذا التقسيم تحرر اسماء الاشخاص الذين يعطون الوريكو في
ورقتين وتوضع حصص كل منهم من الوريكو تحت اسميه ويحصل عليها التصديق بان يختم
المختارون في ذيلها ويضع كل العارفين بالكتابة من اعضاء مجالس الاختيارية وغيرهم
امضائهم ايضاً وتحفظ نسخة منها في المحلة او القرية ويبيعث بالثانية الى راس القضاء ويكون
هذا التقسيم معلوماً لتصيلدارية تلك المحلة او القرية ايضاً وبما ان ويريكو كل محلة او قرية
يطلب من هيئة عموم تلك القرية على ما هو مبين في المادة الثامنة ومصرح ايضاً في نظام

الولاية وإذا ظهر بعد التوزيع بين الافراد اناس غير مقتدرين يلزم ان يتوزع حصصهم تكراراً فلذلك لا يلزم ان يضم شيء في ابتداء التوزيع ويتوزع على الوريكو احتياطاً تحت ملحوظات من هذا القبيل كما ان الاشياء التي تكون مثل مصاريف مشايخ وجوامع وكنائس ليس لها دخل في الوريكو بالنظر الى القرى والمحلات بل يلزم النظر بتسويتها على حدتها فيما بين اهالي القرى والمحلات حسب الجيرة فبناءً على ذلك لا يجوز ضم بارة الفرد لاجل هكذا اشياء على مبلغ الوريكو المفيد حسب التوزيع

المادة الرابعة. الوريكو المرتب على كل قرية ومحلة مما يكن مقداره سنوياً يقسم الى عشرة اقسام ويرتبط بعشرة نقاسيط يبتدأ بها من ابتداء مارت وينتهي امرها في اخر كانون الاول وهذه النقاسيط تكتب باعلى المضابط التي تعطى ابتداءً ببيان حصة وريكو كل محلة وقرية المبينة في البند الثاني وتوضع عندها ايضاً اشارة في دفاتر التصيلدارية وإذا كان مجموع وريكو المحلة او القرية غير قابل قسمة صحيحة على عشرة وكان لا بد من وجود الكسورات فيها فلا تتوضع تلك الكسورات في الحساب بل تستوفي مع القسط الاخير بمعنى مثلاً اذا كان وريكو المحلة او القرية ألفاً وتسعة وثلاثين غرشاً فيكون كل جزء منه عند تقسيمه على عشرة مائة غرش وثلاثة غروش اما التسعة غروش التي تبقى فمن حيث انه لا يصح ان تقسم على عشرة في تذكر الوصل التي تعطى وقت التصيل يقتضي ان تقسم على القسط الاخير فيكون مجموع مائة غرش واثنى عشر قرشاً وعلى هذه الصورة تجري العملية في الكسورات التي لا تقبل القسمة الصحيحة بحسب قروشها على عشرة كما تقدم

المادة الخامسة. انه ولئن كان من ايجابات الاصول المتخذة ان تقسم الحصص المطروحة على كل محلة وقرية على عشرة اسهم متساوية وتحصل على عشرة نقاسيط على ما تبين في البند السابق ينبغي لكون نقاسيط مارت ونيسان ومايس وربما حزيران ايضاً من حصة وريكو اصحاب الزراعة والحراثة فقط في اكثر القرى تصادفهم في الوقت الذي لا تدرك فيه محصولاتهم ان تستوفي المبالغ التي تطلب من المحلات والقرى لاجل هذه النقاسيط في النصابات عن حصص اصحاب الثروة والتجارة وفي القرى من ارباب الاقتدار والثروة تجري هذه القاعدة بوجه الانصاف والدقة مع الاعتناب بان لا تحصل مضايقة على الاهالي الذين لا يكون بيدهم شيء من الاموال والمحصولات قبل اوان نتاجها

المادة السادسة. قد ارسل الان لكل سنجاق اوراق بقدر اللزوم من الاوراق المطبوعة التي صار ترتيبها واعدادها باعتبار كل واحدة خمسة غروش تسمى تذكر الوصل لتعطى الى

الذين يعطون نقاسيطهم من الوبر كوليقي في ايادهم سندا من طرف المختارين عندما يعطى كل شخص من اهالي الحلة او القرية القسط الذي يصيبه من الوبر كوليقي بخصه بقدر ما يكون وقد نقرر بان يرسل من رؤوس السناجق الى كل قضاء بقدر اللازم منها قياسا الى حصته من الوبر كوليقي ولذلك يلزم ان تحفظ هذه الاوراق في رؤوس القضايات ويتسلم منها الى مختاري المحلات والقرى اوراق تذاكر وصولات بقدر اللازم للمبالغ التي تحمل نقاسيطها من الوبر كوليقي في بداية التقسيط وتنفهم افراد الاهالي في المحلات والقرى ايضا بان كل شخص منهم يعطى الدراهم التي نصيبه في التقسيط من حصة الوبر كوليقي بخصه الى المختار. ياخذ منه تذكرة واحدة لكل خمسة غروش وان لا يعطى شيئا بدون ان ياخذ به تذكرة ثم ياخذ كل انسان ما عليه ويعطيه الى المختار وبعد ان يجتمعت المختار على ظاهر الاوراق التي هي بقدر الدراهم التي سلمها له من تذاكر الوصولات المرسلة اليه من طرف القضا ياخذها الدافع ويحفظها عنده بتمام سند واذا اعطى رجل مثلاً خمسين قرشاً فلا يلزم ان يقطع له عشرة اوراق كل واحدة على حدة بل تعطى له عشرة منها تكون في محل واحد مخنونة على ظاهرها بجتم المختار اما الدراهم التي تجتمع عند المختارين فلا يوقفونها عندهم بل يسلمونها الى صندوق مال القضاء الذي هم منسوبون اليه في الوقت المعين توفيقاً الى النظام ويجرون قيد ما يسلمونه على ظاهر المضابط ويستغنونه عليه ثم ولئن كانت تذاكر الوصولات كل واحدة منها بخمسة قروش فقد طبع منها في كل مائة خمسة اوراق كل واحدة منها بقرش واحد وهذه الاوراق ذات الغرش الواحد هي لاجل الاستعمال للكسورات وبناء على ذلك يلزم ان كل شخص يوفق مقداره ما يلزم ان يعطيه من الدراهم في كل قسط عن حصة الوبر كوليقي عليه على تذاكر الخمسة غروش واذا كان فيها كسورات كثيرة او قليلة يقتصرها من تقسيط الشهر القادم

المادة السابعة. اذا كانت احدى المحلات او القرى لم تسلم الى الصندوق حصتها من الوبر كوليقي المستحق في كل تقسيط بالتام بالطبع اما ان تكون الدراهم قد تحصلت وانما بقيت في ايدي المختارين او توجد اوراق تذاكر وصولات في يد المختارين بذلك المقدار من الدراهم لازلت غير معطاة الى اصحابها فيرسل حالاً تحصيلدار الى تلك الحلة او القرية حتى اذا كانت تلك الدراهم قد تحصلت ودخلت على ذمة المختار وبقيت عنده اكثر من المدة المعينة تجري معاملته غيب المحكمة بما يترتب عليه قانوناً واذا كانت غير داخلة على ذمة المختار بل باقية على افراد المكلتين فيكون بالضرورة غير موجود تذاكر وصولات في يد الذين هم

غير دافعين حصتهم من الويركو في وقت التسيط بمقدار ما عليهم من الدين وحيث يتعين عدم اعطاء الدين هم من هذا التويل ديونهم في اوقاتها في التسيط الثاني يجلبون اولئك الرجال الى مجلس الاختيارية بحضور التصيلدار واذا لم يعطوا ثم تعندوا كذلك في التسيط الثاني والثالث على ذلك الوجه ايضا فتتسخ حيثئذ تلك الثلاث تقاسبط التي مرت وما يعقبها من التفاضيط القادمة ايضا ويرسل الرجل منهم الى راس القضا وتطلب منه خمسة تقاسيط دفعة واحدة فاذا لم يعطها عناداً حاله كونه له اقتدار على دفعها وثبت ذلك عند الحكومة ولم يقدر ان يعطي كفيلاً للتأمين عليها فيلزم حيثئذ ان يحبس ذلك الرجل ويتحصل ما عليه بحيث لا يتعدى ذلك خمسة عشر يوماً نهاية ما يكون وكذلك الذين لا يدفعون كامل الدينون التي عليهم او بعضها ايضا في التسيط الخامس من التفاضيط المعنية تقسخ تقاسيطهم كافة ايضا ويطلب منهم في ذلك الحال والحين دينهم عن سنة واحدة بتمامه فاذا لم يعطوه يجلبون الى راس القضا بمعرفة التصيلدارية وبعد ان يتحقق عند الحكومة كذلك اقتدارهم ويترددهم فاذا امنوا الحكومة على اعطاء ذلك توخذ عليهم الكفالات اللازمة لكن اذا لم يوفوها فيحبسون كذلك خمسة عشر يوماً واذا لم يقوموا بتسوية ديونهم في ظرف تلك المدة تقرر حيثئذ بمعرفة مجلس الاختيارية اشياء بمقدار كفاية دين المدينون من امواله المنقولة عدا عما يملكه من الالات والادوات المتعلقة بقدنه وزراعته وتباع بالمراد علناً في السوق بمعرفة الدلال وانضمام معلومات مجلس ادارة القضا وتسلم اثمانها الى صندوق المال لحساب ذمتهم وتعطى بذلك سندات لاجل حساب المحلة او القرية واذا بقي شيء زائد عن ذلك يتسلم لصاحبها

المادة الثامنة. مع انه من اللازم ان يتحصل الويركو سنوياً من كل المحلات والقرى ويستوفي تماماً في تقاسيطه المعنية فاذا جد فيها بين افراد الاهالي بعد التوزيع من لا يقدر ان يفي ما عليه من الدين باسباب تغير احواله ولداعي عوارض اخرى وحصلت المصادقة على ما له من الاعذار فتتصل حيثئذ تلك الدراهم التي لا يوجد محل لتصيلها من افراد المحلة او القرية مع القسط النهائي بمعلومات مجلس ادارة القضا لان ويراكو كل محلة او قرية قد طلب من هيئتها العمومية على ما ذكر في ما تقدم ويصير تسديدها على هذه الصورة وتبين الضمان واسبابها على ذلك الوجه بحسب الاسماء الموجودة في الدفاتر

الفصل الثاني

صورة توزيع البدلات العسكرية وتحصيلها وبيان مجازاة الذين
لا يفون ما عليهم منها في اوقاته ونقاسيطه

المادة التاسعة . من المقرر ان البدلات العسكرية يبتدأ بتوزيعها وتقسيمها كل سنة
في شهر ايلول ومع ذلك فيما ان هذا المال هو مال سنة واحدة مثل الويركوفعدا عن وقوع
تشويش في اذهان الناس وفي القيود بداعي اعتبار مال الويركوف من مارت وهذا المال من
ايلول قد يقع مشكلات كثيرة ايضا في انهاء امره بظرف المدة من ايلول الى نهاية السنة وهذه
البدلات العسكرية مع كونها تنوزع في اكثر المحلات باعتبار ايلول الا انه يبتدأ بتحصيلها
قبل ذلك بمدات لزم الامر لان يبتدأ بالبدلات العسكرية المذكورة من مارت ايضا
وتنقسم كالويركوف الى عشرة اقسام لتسري باسوة الويركوف بمقتضى اصول النقاسيط الموضوعة
الان فالضابط التي ترد توفيقا الى النوات من مجالس ادارات السناجق ببيان حصة
بدلات عسكرية محلات وقرى التبعة غير المسلمة ينبغي ان يحصل تطبيقا على القيود الموجودة
في القضاوات وبعد ذلك تنتظم المضابط المتتضي عليها في القضاوات في ابتداء مارت من
مجالس ادارة النضا وتبين باعلاها النقاسيط مثل الويركوف ترسل الى المحلات والقرى وبما
ان تذكر الوصل المخصوصة بالبدلات العسكرية قد طبعت على اوراق ملونة ينبغي ان
يسلم منها من رؤوس القضاوات اوراق بمقدار ما يلزم للمبالغ التي تصيب نقاسيط البدلات
العسكرية مما كان مقدار دراهمها الى تحصيلدارية يرسلون في ابتداء النقاسيط الى المحلات
والقرى ويطلبون دراهمها من عموم هيئة الحلة او القرية بظرف قسطها

المادة العاشرة . بما ان صورة تحصيل البدلات المذكورة وكيفية المعاملات اللازمة
لذين لا يعطون نقاسيطها باوقاتها وسائر متفرعات احوالها في عين القواعد المسينة بحق
الويركوف تجري مقتضياتها تطبيقا الى تلك القواعد فلا يحصل تضيق على اصحاب الحرثة
والزراعة بشأن النقاسيط الاولى بل يحصل الاعتنا بالاستيفاء من اصحاب التجارة والثروة
واذا وجد ذومعذرة صحيحة مصدقة بعد التوزيع عن البدلات المذكورة على الوجه الذي
قد توضح وتبين في المادة الثامنة ينظر على كل حال بطريقة نسوية حصة من كان من هذا
القبيل وتحصيلها في القسط الاخير على الوجه المبين في البند المذكور ايضا

بما ان تحصيل الوبركو الذي ترتب بحسب التحرير او الذي تعين بحسب
الجوار على المجتلكات والاراضي وسائر الاملاك والعقارات التي
لاصحابها ومتصرفيها في الحال المتنوعة يقع كثيرًا بأنواع المشكلات
والناخرات وضع هذا القرار لبيان صورة تحصيل وبركو
الاراضي والاملاك التي من هذا القليل
من الان فصاعدًا

اذا كانت الاراضي والاملاك التي من هذا القليل قد أُجرت من طرف اصحابها ينبغي
على هذا الحال اذا كان قد شرط دفع وبركوها عند الايجار والاستيجار من طرف المستاجر
ان يعطى من طرف المستاجر. واذا كان حسب المفاولة غير مشروط اعطائه من طرف
المستاجر ولم تؤخذ معلومات عن شرائط المفاولة فيؤخذ وبركو الاراضي والاملاك
المذكورة السنوي بناء ان يحسب من بدل الايجار من طرف المستاجر ويعطى ليده علم
وخبر. وعند اعطاء العلم وخبر المذكور من طرف المستاجر محسوبًا للايجار يكون الموجر
مجبورًا على قبوله بمقام النقد. واذا كانت هكذا اراضي من جنتلكات وكروم وبساتين
ومحلات ربيع لم توجر بل صار زراعتها وادارتها راسًا بواسطة وكيل او مدير فعند اخذ
حاصلات اعشار اراضي كهذه وتحصيلها بموجب القاعدة يطلب ايضًا وبركوها فاذا حصل
تردد وامتناع باعطائه من طرف الوكيل او المدير او المأمور بادارتها فيجوز ان يصير تفريق
مقدار شيء كاف من الحاصلات العينية حسب الرائج بنسبة مقدار الوبركو ومبيعو حالًا
بمعرفة المجلس ومحسوب اثمانه الحاصلة من الوبركو واذا بقي زيادة يصير تسليمها مع سند
القبوض سوية الى الوكيل او المدير واذا لم تكن الحاصلات الواقعة عينية بل كما هو حاصل
في الاكثر كانت بدل حاصلات مثل محصول كرم وبستان ومحل ربيع فيصير تفريق
الوبركو ايضًا مع العشر سوية من هؤلاء واخذ اعطاء سند مقبوض به كذلك. اما
الحانات والحاميم والخازن والطواحين وسائر الاملاك والعقارات عدا الاراضي التي تجري
ادارتها بمعرفة وكيل ولا توجر فيصير قبض وبركوها المعين بواسطة الوكيل الموما اليه
اولا فاولًا من الواردات الواقعة

وبركو الاراضي والكروم والبساتين وسائر الاملاك والعقارات التي لا توجر ولا تجري
ادارتها راسًا بوكيل بل يصير زراعتها وادارتها بصورة المشاركة والمقاسمة الذي يلزم اعطائه

من طرف اصحابها ايضاً يصير تفرقة من واردات الحصة العائدة من تلك الاملاك لاصحابها
وتحصيلة اولاً فاولاً من ايدي المشاركين والمزارعين عيناً او بدلاً كما تبين اعلاه واعطاء
سند مقبوض به والسند المذكور يكون مقبولاً من طرف اصحابه
اذا وجدت اراضي واملاك غير ماجورة ولا مدارة بواسطة وكيل بل متروكة ومعطلة
فبالخبرة يجري بواسطة الحكومة سريعاً استحصا ل الويركو المعين عما يوجد من هذا القبيل
من اصحابه الاصلية ابنا وجدوا وابصالة لمخلو بدون امرار وقت
في ١٢ ذي القعدة سنة ١٢٨٦



نظام صورة تحصيل ويركو النور

البند الاول . ان الويركو الذي يوخذ من طائفة النور هو من واردات الخزينة الجليلة المرتبة والمنقنة منذ القدم ومع ذلك فيجري وقوع ارتباك وتشويش في صورة تحصيله ولذلك اقتضى ان تنوضع هذه المادة ايضا تحت قاعدة قوية ومطرزة بحسب التنظيمات والاصلاحات التي جرت بحق امور الولاية الملكية والمالية في ظل معالي الحضرة الشاهانية حيث ان الرسومات المقتن اخذها من تبعة الدولة العلية المدعين قبلاً (يعني نور) ليست هي الا ويركو مخصوص بحالة النورية وكما انه لا يوخذ عمك من نور المسلمين كذلك لا يلزم ان يوخذ بدل عسكرية من النور الغير المسلمين ايضاً وانما يوخذ ويركو املاك وامتعات الذين لهم املاك وعقارات واراضي في القصبات والقرى من النور المسلمين وغير المسلمين حسب اصول التحرير الجديد فقط وبما ان الرسومات المذكورة لا تمس هذه القضية فلذلك يلزم بان يكون توزيع الويركو الواجب اعطاؤه على ذمة كل شخص من ذكور النور بحسب حالته في كل سنة وتحصيله بحسب صنوفهم الميينة في البند الاتي

البند الثاني . نفوس ذكور طائفة النور المسلمين وغير المسلمين الذين هم داخل الولاية يقسمون الى اربعة اقسام ويرتب الويركو عليهم بحسب ذلك ويبتدا بتحصيل هذا الويركو منهم من شهر مارت بكل سنة وينتهي امره في الشهر الثالث نهاية ما يكون ومتى اعطى كل شخص منهم الويركو المترتب على ذمته تعطى له تذكرة وصل مطبوعة بحسب صنفيه

البند الثالث . النفوس التي تعتبر من الصنف الاول هم اصحاب الراسمالات وارباب الصناعات الذين يكونون في القصبات والقرى والصنف الثاني والثالث هم من كانوا دونهم بالنسبة اليهم اما الصنف الرابع فهم العملة والشغيلة وحديثو المدن

البند الرابع . لكي تجري عمليات هذه القاعدة الجديدة على حقها بالتام يلزم في اول الامر ان تفرق النور المشمون وغير المسلمين الموجودون في كل محل ويتعين في مجلس ادارة الولاية ما هو مقدار الصنف الاول والثاني وماذا يبلغ قدر الثالث والرابع من مجموعهم في السجاق بحسب احوالهم ومجالاتهم وتحملهم ويتعرف عنه بتجربرات مخصوصة ثم تفرق كذلك حصة الويركو في مجالس ادارة رؤوس السجاق وتنقسم على النفوس الموجودة منهم في كل قضا اربعة اصناف تطبيقاً الى احوالهم وتحملهم واقدارهم وترسل لهم تذاكر

الوصلات التي يصير تنظيمها بحسب ذلك وبناء عليه يلزم ان تحرر نفوس النور الموجودين في القضاوات حسب القاعدة المينة في البند الاتي ويتقسم الموجود منهم على اربعة اصناف بالنسبة لما يتبين من مركز الولاية وتعطى لهم تذاكر صنف مجاناً

البند الخامس . بما ان اكثر طائفة النور لا يستقر سكانها في قضا واحد او سنجاق واحد بل ينتقلون من قرية الى قرية ومن جبل الى جبل فلا يمكن اجتماعهم الا في فصل الشتاء فتحرر مرة واحدة في بداية المصلحة بظرف ثلاثة اشهر من ابتداء تشرين الاول الى نهاية كانون الاول النور المسلمون وغير المسلمين الموجودون داخل كل القضاوات من سن الخمسة عشر فما فوق لحد الذين هم في سن السبعين وتعين اصنافهم بحسب النسبة المينة في البند الثالث بمعرفة مجاميس ادارة القضاوات واخبار بعضهم بعضاً وحيث ان تذاكر الاصناف المرسله هي برسم متنوع مخصوص لكل صنف منهم وفي كل قوجان منها مئة تذكرة فالنوري الذي يكتب فيها من اي صنفه كان يبقى في احدى التذاكر المخصوصة في ذلك الصنف على وجه التمنية ويختم عليها بالختم الكبير المخصوص بالقضاء وتعطى لذلك النوري مجاناً ثم تحرر عين النمرة التي تنوضع على هذه التذكرة واسم حاملها وصنعة في القوجان ايضاً

البند السادس . بما ان تذاكر وصلات وبركو النور التي تنظمت مخصوصة باربعة اصناف تعطى من بعد مارت غيب تحصيل حصة كل شخص من هذا البركو فمن بعد ان تحرر نفوس طائفة النور الموجودة داخل كل قضاء ويتقسم الموجود منها الى اربعة اصناف حسب ما هو محرر في البند السابق تحفظ قوجانها في القضاوات ويعمل بها دفتر مذيبل بمضطبة ويرسل الى راس السنجاق وهناك يضاف عليه ايضاً نور القضاء الذي هو راس السنجاق ويرسل الى جانب الولاية في ابتداء كانون الثاني

البند السابع . عند ما ترد هذه الدفاتر من السناجق تطبع في مطبعة الولاية تذاكر الوصلات بمقدار ما يلزم ارساله من صنفها الاربعة الى نفوس النور الموجودة في كل سنجاق ويختم على ظاهرها من جانب المحاسبة بخاتم مخصوص وترسل الى السناجق قبل مارت . وبما ان طائفة النور لا تستقر في محل واحد على ما تحرر فيرسل لكل سنجاق احتياطاً مقدار النصف زيادة عما يجب ارساله من التذاكر

البند الثامن . بما انه من بعد ان تنفرد من السناجق تذاكر كل قضاء تطبيقاً الى الاصول المدرجة في البند السابق يعلم حينئذ صنف كل واحد من النور الذين يكونون قد تحرروا أولاً من تذكرة الصنف المعطاة ليدع وكذلك بما انه يعطى للامور الموظف او

غير الموظف الذي يستخدم لاجل تحصيل هذا الوبر كوخمة في المائة اجرة تحصيل فيستلم الى مامورين ذوي كفالات معتبرة يتخبون على ذلك الوجه تذاكر وصولات بقدر المقتضى لكل صنف في القضايات وهؤلاء المامورون يطلبون وياخذون تذكرة الصنف من يد الشخص الذي تكون تلك التذكرة مختصة به ثم يقطعون تذكرة وصل من التوجان المخصوص بذلك الصنف ويدرجون في المحلات الفارغة منها بحسب ما هو محرر في النمرة ويختمونها ويعطونها ليد الرجل الذي اخذوا منه الدراهم ويضعون نمرة التبعية التي يضعونها في هذه التذكرة في التذاكر القديمة التي ياخذونها من يد النور وكذلك نمرة هذه التذاكر القديمة في التذاكر الجديدة التي يعطونها ايضا ويتبين من تذكرة الوصل لمهل المخصوص تذكرة اي القضايات كانت التذكرة القديمة

البند التاسع تذاكر الصنف التي تعطى على المتوال المحرر لاجل تعيين اربعة صنف النور في مخصوصة في السنة الاولى اما في السنة التالية فتكون تذكرة الوصل الموجودة في يد كل نوري بالوبركو الذي يكون قد اعطاه في السنة السابقة كافية في تعيين صنفه ولذلك تتخذ تذكرة الصنف اساسا في السنة الابدائية وكذلك تذاكر وصل السنين السابقة في السنين اللاحقة وعندما تعطى تذاكر جديدة ترجع التذاكر العتيقة ويرى مامو والتحصيل حسابهم مع ماموري المال على موجبها غير انه ربما اضاع احد النور تذكرة الصنف او الوصل الموجودة بيده قضاء بظرف مدة الستة شهور المحررة في البند الآتي او كان قد جاء من محل خارج الولاية او كان غير موجود حين التحرير واخيرا ظهر للوجود فلا يعين مامورو التحصيل صنف الذين يكونون من هذا القبيل من ثلثا ذواتهم بل يجلبونهم الى مجالس ادارة القضاء وهناك يصير تعيينهم ويؤخذ منهم الوبركو بموجب صنفهم وتعطى لهم بذلك تذاكر الوصل البند العاشر. النور الذين لا يعطون الوبركو المرتب عليهم بظرف ثلاثة شهور ابتداء من مارت يجلبون الى راس القضاء ويعاملون توفيقا الى تعليمات وبركو الولاية التي علمت اعتبارا من مارت سنة احدى وثمانين اما الذين لا يعطون الوبركو المطلوب منهم من ابتداء السنة لحد نهاية ستة شهور من حيث لا يوجد بيدهم تذاكر وصولات فمثل هؤلاء اذا ابرزوا تذاكر الصنف وقت ما يتواجدون او في اي محل دخلوا باليد فيه فيؤخذ الوبركو المخصوص بصنفهم واذا لم يمكنهم ابراز تلك التذاكر فيكونوا قد تواروا او هربوا من محلاتهم في زمن التحصيل ولذلك يلزم ان يؤخذ منهم حينئذ وبركو الصنف الاول وان لم يعطوه يحصل منهم بالحس ويعطى لهم تذاكر وصل ذلك الصنف

البند المحادي عشر . مأمورو التحصيل ينظرون التذاكر العتيقة الموجودة في ايادي النور وبواسطتها يعينون صنوفهم وبعد ذلك يعطون التذاكر في كل سنة قياساً على السنة السابقة ايضاً كما هو مقرر غير انه من المحتمل ان تدخل تذاكر المتوفين منهم او الذين يذهبون لخارج الولاية بيد اخرين ولذلك يلزم بان تجري الدقة جيداً عند معاينة مثل هذه التذاكر على الاسم والشهرة والاشكال والصنعة ولا يجوز حيثئذ ان يستند الى التذكرة التي تبرز ما لم تبين بانه في الواقع هو صاحب تلك التذكرة ثم كما انه اذا تحقق عدم اقتدار بعض اهل الصناعة او التجارة منهم لوقوف حال من جهة صناعتهم او تجارتهم بداعي تحول الاحوال او عارض اخر يحقق عدم اقتدارهم يجوز حيثئذ ان تبين احوال من كان من هذا القبيل في مجلس ادارة القضا ويتزل صنفته ويلزم ايضاً ان يتحقق في المجلس المذكور على الذين تقدمت صناعاتهم وتجاراتهم وزاد اقتدارهم وثروتهم وترتفع اصنافهم بحسب مقدرتهم وعلى كل حال لا يؤخذ ويركو النور من السقطات والمعطلين عن العمل وعديمي الاقتدار نظراً الى حالتهم ولا من الذين يوجدون بخدمة مخنارية جماعة النور باخاتهم رسمية

البند الثاني عشر . لما كان ويركو النور المذكور هو بصورة المقطوعة لحد الان ومعدود من الواردات المقررة فبحسب هذه القاعدة سيصير والحالة هذه غير معين المقدار فيلزم اذا ادخل مقدار حاصلاته الشهرية في دفاتر القضاوات والسناجق الشهرية ثم تعمل به خلاصة في اخر السنة وتبين الاجرة المعطاة الى التحصيلدارية في المائة خمسة على حدتها ايضاً الذين يكونون قد ادخلوا فساداً جزئياً كان او كلياً في الاصول والقواعد المبينة اعلاه تجري بحسب المجازاة التي تترتب لهم بمقتضى قانون الجزاء الهايوني بدون تاخير

نظام بحق الايرادات الرسومية

من اقتضا النظام ان لا يؤخذ رسم كترك عن الاشياء الناتجة داخل القضا وتصرف ايضا داخل ذلك القضا او نتوجه من قضاء لا ترك له الى قضاوات اخر ليس لها كمارك وانما تضرب عليها تمغة ويؤخذ في كل غرض واحد من قيمتها بارة واحدة اما الاشياء التي نتوجه الى قضاء لا ترك فلا تطالب برسم التمغة *

يؤخذ عن كل اوقية قهوة تسحق في المحامص خمسة وعشرون بارة سحفية وثمانون بارة اجرة تطبيقا لاصول محبص استانبول وتكون الاجرة المذكورة للجانِب الخزينة واما السحفية فتعطى الى العملة المستخدمين لذلك ولا تصرف قهوة حب ولا تسحق في الطواحين او الاجران وتباع في الخانات والمحاميم او دكاكين الحلاقين واذا وجد من يفعل ذلك يجري ما يليق به من التاديبات توفيقا لاصول التنظيمات الملكية *

يؤخذ رسم عن الاخشاب الكيرة التي تنقطع من الاحراش الاميرية عدا عن الاخشاب الموافقة الى سفائن العارة السلطانية اثني عشر في العشرة ومن الاخشاب الصغيرة التي تنقطع من الاحراش الموجودة بعهد اصحابها واحدا في العشرة ويحصل رسم هذه الاخشاب اما بدلا حسب رائج البلدة او عينا توفيقا الى قرار المجلس المحلي برضى الطرفين *

يؤخذ الرسم واحدا في الخمسة عن السمك المصاد ورسم الصيد هذا كذلك يؤخذ اما عينا او بدلا حسب رائج البلدة توفيقا الى قرار المجلس المحلي برضى الطرفين

يؤخذ الرسم من قيمة ما يباع في الاسواق من المجوهرات والاواني الذهبية والفضية لاجل استعماله الجاري بين الاهالي داخل القضا ومن قيمة ما يباع داخل القضا من الخيول والكدش والبغال والجمال والحمير والجاموس والبقر بارة واحدة في القرش

تحصل اليومية المعتادة عن الدكاكين والمخازن وغيرها ورسومات الاشياء التي توزن منذ القدم ببيان الميري ورسوم الاسواق (بنابر) والزجرية والذريعات يعني (المعابر ذات القلاع ومدخل المعابر ومحافظيه) والمراعي الصيفية والشتوية والصبر ورسم الجمال

* ملقى في الحلات التي جرى تحريمها

* ملقى في الحلات التي جرى تحريمها

* تغيرت احكامه في الحلات التي يجري فيها نظام الاحراش

وغير ذلك من رسوم الإيرادات المتفرقة المختلفة الاسماء القديمة كما كانت منذ القديم انما العشر
الذي كان يؤخذ عينا او بدلا عن الاغنام والماعز وعداد الاغنام ورسم مرور الحيوانات
الذي يؤخذ عن الاغنام والخنازير وسائر انواع الرسوم بما انها قد تحولت الى صورة
اخرى حسبما اعلن ذلك مقدما فلا تؤخذ ولا يجوز ايضا ان يقع جور او تعد بوجه من
الوجوه على التجار الذين يحضرون الى الاسواق العمومية بطلب رسومات منهم مغايرة للتعرفه
وللاصول وحيث كان من الاصول القديمة في الخزينة ان الرمح والخسارة يكونان عائدتين
الى من يلتزم ذلك فلا تقبل منه دعوى خسائر وضرار بوجه من الوجوه اصلا *

في . اشوال سنة ١٢٧٨

* بعض احكام هذه المادة جارية تعديلا في الحالات التي جرى تحريرها



نظام

بيان الوجه التي تحصل عليه مزايدة وإحالة الاعشار والرسومات التي
تخال وتسلم من طرف الدولة العلنية في دار السعادة او في الخارج
والصورة التي تربط التعهدات والكفالات على موجبها

المادة الاولى . بما ان اساس نظام احالة اموال الدولة العلنية التي تعطى بوجه مقطوع
هو المزايدة العلنية مطلقاً فلا تحال اعشار ولا رسومات قطعاً بدون ان تجري عليها المزايدة
العلنية تطبيقاً الى نظامها

المادة الثانية . الواردات العشرية لكل قضاء في الخارج تحصل عليها المزايدة أولاً
قرية فقرية في مجلس القضاء وبعد ذلك قضاء قضاء في مجلس الشجاق ثم براس الايالة
ايضاً فيما بين طالبيها بحضور المأمورين الموجودين وإذا كان يراد تسليم بدلاتها الى صندوق
المال نقداً حسب الفئات المبرية في محلها او اذا رغب بان يعطى بدلها الذي اعطيت به
من الخزانة الجبلية في سنة واحد وسبعين بمعرفة صراف على وجه امثاله في دار السعادة فيلزم
بان ينظر مقدار الشيء الذي انضم على البديل الذي اخذها به الملتزمون من الخزينة في
السنة المرقومة ويبيع به في محلاتها ويعتبر بدلاً سابقاً لها ثم اذا تجاوزت هذه الرأدة في
وقت المزداد او امكها بالاقل بان تحصل على احد البدلين المذكورين على وجه الشرط
المحرر فتحمل الولاية العظام والمتصرفون الكرام ما كان من هذا القليل من الواردات بموجب
بيورلدي وينظمون دفاتره ويرسلونها وينهون عن كيفية قراره لكي يرسل امر الضبط
اللازم فقط واما الالتزامات التي لا تعي مقاديرها فيقدمون دفاتر افرادها مذبلة بمضابط
الى الخزينة الجبلية حسب الاصول السابقة والواردات التي تحصل مزايدتها قضاء قضاء
اذا بلغت بدلانها مقدار مجموع الدفاتر المرسل بيان مقدار احالاتها من الخزينة في سنة
واحد وسبعين تعطى والا فلا

المادة الثالثة . الواردات الرسمية تحصل عليها المزايدة قضاء قضاء أولاً في مجالس
القضاوات ثم في مجالس السناجق وبعد ذلك في مجالس الايالات واذا تجاوزت بدلانها
المعتبرة سابقة او حصلتها بالاقل فتحملها كذلك الولاية العظام والمتصرفون الكرام بموجب
بيورليات وينهون عن كيفية انما لكن اذا لم تحصل هذا المقدار من البدلات فيرسلون دفاترها

الى الخزينة الجبلية تطبيقاً الى اصول المتخذة في حق الاعشار
المادة الرابعة . عندما تحضر دفاتر الاعشار والرسومات كافة التي لا تحصل بدلانها
المبينة في مجالس السناجق ولايات او في المادة الثانية والثالثة تحصل عليها المزايدة قضاء
فقضاء في الخزينة الجبلية وتحال ثم ولئن كان يجوز للملتزم الواحد بان ياخذ وارادات اعشار
ورسومات قضاوات بقدر ما يريد داخل سنجاق واحد بالمزايدة عليها فرداً فرداً الا انه
لا يجوز جمع سنجاقين بعهددة ملتزم واحد

المادة الخامسة . يمكن بان تحال الرسومات الاعيادية وتلتزم عن سنة واحدة وكذا
الكارك واعشار الزيتون وصيد السمك عن سنتين والاعشار عن سنة واحدة واذا اقتضى
الامر عن سنتين اما جفتلكات الاملاك الاميرية والملايح فمن سنتين لحد خمس سنين نهاية
ما يكون بشرط اجراء الدقة على تعميمها

المادة السادسة . تبدي المزايدة في محلاتها من ابتداء ايلول وتطرح اولاً الرسومات
ثم الاعشار بعدها وتلتزم الرسومات بمدة لحد ابتدا كانون الثاني والاعشار لحد غاية نيسان
تطبيقاً الى الشروط المبينة في المادة الثانية اما ما لا يمكن احالته منها فتتقدم دفاتر مزايدة بكل
حال الى الخزينة الجبلية

المادة السابعة . عندما ترد دفاتر احالات الالتزامات التي تحال كل سنة بموجب
بيورليات في الخارج تطبيقاً الى شروطها تجري اصولها المرعية وتصدر حالاً فراميتها العلية
المقتضية اما الالتزامات التي لم يمكن احالتها ووردت دفاترها فتجري عليها المزايدة في الخزينة
الجبلية بموجب النظام الموضوع لها ثم تحال الرسومات بمدة لحد غاية شباط والاعشار لحد
نهاية حزيران

المادة الثامنة . الاعشار والرسومات كافة التي تباع بكل سنة بتنظم دفاترها بمقدار ما
يكون من عدد اقلها ويدرج في نسخ تقويم الوقائع وجريدة الحوادث قبل الشروع في امر
المزاد عليها ثم بعد ذلك عندما تأتي الى الخزينة الجبلية المزايدة المحلية بما لا يمكن الزامه في
محلاته بسبب فقدان شروطه يطرح قلماً فقلماً في المزاد

المادة التاسعة . يجلب الملتزمون والصارف وغيرهم الذين يتعهدون بالالتزامات
وتجري المزايدة في دار السعادة يومين في الاسبوع او ثلاثة او اربعة ايام اذا اقتضى الامر
بحضور من يلزم من ماموري الخزينة عند نظارة المالية الجبلية

المادة العاشرة . بوصلات المزاد سواء كانت في الخزينة الجبلية او في الخارج ترى وتعلن

كاي ينبغي لكل احد والملتزمون الذين ياخذون الالتزامات اذا كانوا في دار السعادة فيضون
ويقيدون علناً بحضور مأموري الخزينة في محل المزاو اذا كانوا في الخارج فحضور المأمورين
الحليين

المادة الحادية عشرة . ما يبلغ حد نصايه وتنقطع رغبات الملتزمين فيه من الالتزامات
التي تطرح للمزاو في الخزينة الجلية تحرر على بوصلات مزاده بقلم نظارة المالية عبارة « نهاية بي »
وتاريخه و يعطى ليد الذي بقيت عليه بوصلة بيان اسم ذلك القضاء وأنه « نهاية بي »
بقيت عليه ثم تحرر اعطاء قراره « قرار داه » بعد احد عشر يوماً ويوضع عليه ايضاً تاريخ
ذلك الزمان وتنظم مكتوب ضبطه و يعطى من جانب نظارة المالية

المادة الثانية عشرة . من بعد ان تنقطع رغبات الملتزمين عن اعشار ورسومات تصل
الى البلدات المينة في المادة الثانية من الالتزامات التي تطرح للمزاو في الخارج و يرغب في
احادتها تحرر عليها بقلم مأموري المال عبارة نهاية بي وتاريخها وتعطى ليد الذي بقيت عليه
بوصلة بيان اسم ذلك القضاء وأنه نهاية بي بقيت عليه ثم تحرر اعطاء قرارها « قرار داه »
بعد احد عشر يوماً ويوضع عليه تاريخ ذلك الزمان وتعطى بيورلد ياتها من جانب الولاة
العظام والمتصرفين الكرام

المادة الثالثة عشرة . ينظم سر بعد دفتر الالتزامات التي تحرر عليها نهاية بي وثنتين
يو بدلاتها السابقة وما وقع عليها من الضام ويرسل اذا كانت في دار السعادة من طرف
الخزينة الجلية الى مخادع الصبارف واذا كانت من واردات نخال في الخارج وقد حصلت
بدلاتها السابقة على الوجه المين في المادة الثانية من جانب مأموري الحال الى المحلات التي
توجد فيها الملتزمون ليحرر على الدفتر المذكور من طرف الملتزمين والصبارف اشارة راية
(كوردم) ثم اذا كانت في دار السعادة يسمح عليها اعطاء القرار في نهاية واحد وعشرين
يوماً واذا كانت في الخارج ففي نهاية احد عشر يوماً ويشرح على الدفتر المذكور بانه من
بعد ان يسمح عليها القرار لا يقبل عليها ضم مهلا كان مقداره قطعاً ويعلم ذلك الجميع

المادة الرابعة عشرة . الذين يرغبون في الضم على التزامات مثل هذه التي تعلن دفعة
ثانية بحضورهم في اليوم المعين اذا كانوا في دار السعادة الى الخزينة الجلية واذا كانوا في
الخارج الى محل المزايدة ويحرون الضم ثم ياتفاق المجلس تسمح قراراتها في ذلك اليوم على
من تقرر عليهم بدون تاخير الى المستقبل ايضاً بعد ان يكون قد نتم بوصلات المزاو اشعاراً
بكت الايادي عن الالتزامات التي تحرر عليها بي ومن ثم لا يقبل بعد ذلك قطعاً ضم يقع

عليها مما يكن مقداره

المادة الخامسة عشرة . اذا ظهر حين المزايدة تخيل او خداع من طرف المامورين وغيرهم خلافاً للنظام في احد الالتزامات واحالتهم فينادون بمقتضى القانون
المادة السادسة عشرة . وقوع الالتباس شفاهاً او تحريراً بحق احد الملتزمين كائن ان كان كبيراً او صغيراً في اثناء مزايدة الاعشار والرسومات ممنوع بالكلية

المادة السابعة عشرة . معتبر والصارف في دار السعادة والذين يقدمون كهلا اقربا ايضاً في الخارج من الملتزمين والا هالي والفرويين كافة الذين هم من تبعة الدولة العلية اذا كانوا مشتركين يمكنهم ان يتوجهوا بالذات الى محل الالتزامات التي يرغبون في اخذها مع شركائهم كافة بالسوية ويتعهدوا بها بشرطان يديرها بذاتهم او ان يجملوها هم ذواتهم ايضاً الى آخرين بوجه المقتطوع في محلها اما الذين يرغبون في اخذ الالتزام من عبيد الدولة العلية الموجودين في الماموريات والخدمات الموظفة والغير الموظفة في دار السعادة او في الخارج فيكونون مجبورين بان يتركوا مامورياتهم

المادة الثامنة عشرة . الملتزم الذي يتعهد بالاعشار والرسومات في مزايدة الخزينة الجبلية يثبت وجوده هو ذاته او وكيله انما اذا كان في الخارج وكان معروفاً واوصى مدير اموره او صرافه باعشار ورسومات يرغب فيها فيجوز كذلك بان تحال واردات لمثل هكذا ملتزمين باسمائهم صراحة بموجب تعهد صراف وتجري هذه الاصول في مقر الايالات ايضاً في مزايدات الخارج

المادة التاسعة عشرة . مع جواز التعهد بالالتزام اشتراكاً يلزم بان تكون اسماء جميع الشركاء موجودة حين المزايدة اما اذا عقدت الشركة بعد الالتزام فالخزينة الجبلية تعرف عند الاقتضاء الملتزم الذي التزمه ولا تعرف شركاء الذين هم من هذا القبيل اصلاً

المادة العشرون . بما ان النظمات المطبوعة المتضمنة صورة تحصيل وإدارة الاعشار والرسومات التي يجملها الولاية والمتصرفون بموجب بيورلديات في الخارج او تلزمها الخزينة بالذات حسباً قد تبين في المادة الثانية ترسل ملفوفة بفرمانات الاحالة العلية فتضمن الملتزمون الذين يتبين منهم حركات وتعديات تغاير نظاماتها المؤسسة بما ياخذونه ظلماً وتجري بحسبهم النواديبات اللازمة تطبيقاً لاحكام قانون الجزاء

المادة الحادية والعشرون . الملتزمون الذين يسحبون في على الاعشار والرسومات اذا كانوا في دار المعادة لا تعتبر لهم اشارة في مالم يبرزوا سنداً وثيقاً معطى من طرف صيارفهم

او كانوا في الخارج فمن طرف اصحاب الاعنار الذين يتقدمون لكفالاتهم مآلة اني متعهد ومتكفل بالاغشار والرسومات التي يتعهد بها فلان عن السنة الفلانية بمبلغ كذا الوفاكياس وهذه السندات التي هي عبارة عن اوراق اعمار تنفيذ في جرائدها المخصوصة وتحفظ ثم عندما يحصل بعد ذلك تعاطى السندات الرسمية ترد الى اصحابها

المادة الثانية والعشرون. الكفلاء والصيارف لا تعتبر كفالاتهم وتعهداتهم بالتزامات ياخذونها باسمائهم ذاتهم بل يحتاجون لتقديم كفلا ومتعهدين اخرين

المادة الثالثة والعشرون. نعين حدود بموجب النظام القديم تطبيقاً الى درجة اعتبار الصيارف واخذهم وعطاهم مع الخزينة في كل سنة ولا تقبل المبالغ التي يجزؤونها في سندات بطريق اوراق اعمار يعطونها ليد المتلزمين اذا تجاوزت درجاتهم المحدودة انما يقبل ذلك منهم اذا اشتركوا مع صيارف اخر لا تجاوز درجاتهم المعينة او اذا كانوا يقدمون صرافاً اخر كفلاً بعد ان تجاوز درجاتهم المحدودة

المادة الرابعة والعشرون. نعين درجة ثروة اصحاب الاعنار من تبعه الدولة العلية الذين يكتلون المتلزمين في الخارج ويحدد اقتدارهم في المجالس الموجودة وبتعيين ذلك بموجب مضابط الى الولاية ومأموري المال

المادة الخامسة والعشرون. متعهدو وكلاء مرتكبي الجنايات الذين تجب مجازاتهم قانوناً من المتلزمين لا يقدرون ان يتكفلوا بهذه العلة عن تعهدهم بل يجبرون على ايفاء الدين في وقت تقاسيط بدون امهال ولا تعلل

المادة السادسة والعشرون. كذلك تبقى الاموال الموجودة في عهدة مرتكبي الجنايات الذين تجب مجازاتهم قانوناً من الصيارف والكفلاء وتكون الترية التي تحصل لهم عائدة لانفسهم وذواتهم فقط فلا تنسد هيئة مخادعهم ولا ارادتها بل تدار بواسطة اولادهم او اقرباهم او وكيل معروف يستامونه ويستنسبونهم ذواتهم

المادة السابعة والعشرون. الصيارف والكفلاء الذين لا يفون ما عليهم من الديون في وقت التقسيط تحصل منهم ديونهم مع فوائدنا بموجب النظام القديم بدون مساعدة

في ١١ مرسة ١٢٧٢

ذيل

نظام بحق حالة الواردات العشرية قرية فقريه

المادة الاولى . اعشار كل قضا نصير مزايدها قرية فقريه في مركز القضاء ولا توضع
للمزايدة تكراراً الا في مركزي اللوا ولواء الولاية ولا في نظارة المالية الجبلية كالأول وفي
القضوات لا يصير انضمام عدد من القرى ووضعها في المزايدة جملة واحدة ايضاً

المادة الثانية . قائم مقامو القضاات بختم المزايدة اذا كانت بدلات القرى الداخلة في
قضاواتهم قد انت بدلاتها السابقة او كانت زائدة او ناقصة عنها اولم يوجد طالب لبعض
القرى اصلاً يعرفون المتصرفين اسباب وكيفيات كل واحدة على حدة ومطالعاتهم المخصوصة
بها وهكذا المتصرفون يضمنون مطالعاتهم ايضاً ويبينون الكيفية الى الولاية العظام

المادة الثالثة . بناء على الاشعارات التي تقع من طرف المتصرفين تعطي الولاية حالاً
الامر للمتصرفين والمتصرفون للقائم مقامين باحالة اعشار القرى التي انت ببدل سابقها
او زادت عنه قطعياً قرية فقريه وبإدارة القرى التي لم يوجد لها طالب ايضاً امانة والقرى
التي لم تجد بدلاتها درجة السنة السابقة يستأذن الولاية بحق اعشارها من نظارة المالية
الجبلية ويقتضي ان يبينوا في الدفتر الذي يرسلونه بذلك بدلات القرى التي لعدم ظهور
طالب لها اصلاً في قضاء ما على الوجه المهر اعطيت الماذونية بإدارتها امانة والقرى التي
نظراً لتحصيلها بدل سابقها او تجاوزه باحالتها لطالبيها والتي انتقص من بدلات سابقها
ومتقضى الاستئذان عنها مع بيان بدلاتها السابقة واللاحقة وزايدتها ونقصانها واسبابها
الموجبة لذلك

المادة الرابعة . اذا كان قد زاد ملتزم على اعشار بعض قرى بشرط ان تكون كلاً على
حدها وتقررت عليه . وبما ان احالتها جائزة يقتضي اخذ سند دين عن كل منها من
الملتزم واعطائه ضبطنامه لكل منها على حدة والحاصل لا تضم كلها سوية بل يصير تمشية
معاملة كل واحدة لوحدها

المادة الخامسة . اذا كانت احدى القرى لم تعط للالتزام او بقيت امانة وتأخر الملتزم
او مامور الامانة ولم يحضر بوقت وحل زمن اليبدر ايضاً وتحقق انه تقع تلفيات من عدم
امكانية رفع اليادر انتظاراً لوروده يكون مخار ومجلس اختيارية تلك القرية ماذونين

بتفريق الاعشار العائدة الى الملتزم او الى الميري بدون ادخال حيلة وفساد ورفع اليبادر
انما يقتضي ان يسكوا دفترآ على وجه الصحة بمفردات مقدار ما ياخذونه من كل احد ويخسونه
والاعشار المذكورة يضعونها بحل امين ومحفوظ ويحسنون حفظها وعند حضور الملتزم
او مامور الامانة المذكور يدورونها عليه بموجب دفتر وسند واذا الملتزمون لم ياتوا بوقتهم
فلا يمكنهم الاعتراض على مادة رفع اليبادر بل ياخذون الحاصلات المدخنة ويعطون
بدل الاعشار

المادة السادسة. بما ان جميع الولاة والدفتردارية والمتصرفين وماموري الملكية كبيرآ
وصغيرآ مامورون ومجبورون على استحصا الاسباب القوية لوقاية اموال الخزينة الجبلية
من التلف والسرف وتحصيلها واستيفائها بوقتها وزمانها يقتضي ان يجملوا ويلزموا اعشار
ورسومات المحلات التي هي تحت ادارتهم بالكفالة القوية ويكونوا مسئولين حسب
المامورين عن الضرر والخسارة التي تترتب على الخزينة الجبلية من وقوع قصور وتكاسل
في امر اجراء التقيدات اللازمة بهذا الباب

المادة السابعة. النظمات الموضوعة بحق مزايدة واحالة الواردات العشرية التي لحد
الان هي دستور العمل تترك موادها المغائرة لهذه التعليمات وتمسك وتبقى موادها السائرة كما
كانت مرعية الاجراء



نظام

بيان صورة ايفاء الواردات العشرية والرسومية التي تحال
وتلتزم من جانب الخزينة الجلييلة من طرف متعهد بها

الفصل الاول

في بيان معاملات ملتزمي الواردات العشرية والرسومية مع الخزينة
المادة الاولى. بان المتعهد يعطي سند تعهد حسب المعتاد على الوجه المبين في نظام
الاحالة بيان كفايته للالتزم فيلزم بانه اذا كانت الاموال المتعهد بها من الواردات
الرسومية يكون موسم احالتها مارت واذا كانت من الواردات العشرية يكون زمان احالتها
حزيران وكذلك اعتبار نقاسيط الواردات الرسومية يكون من غاية شهر الاحالة والواردات
العشرية من ابتداءها اما اذا لم تنقرر في مواسمها تماماً وتأخرت فيعطى حيثئذ امر الضبط
العالي في اي شهر تقرر به لكن اذا اعطي قبل خامس عشر ذلك الشهر فيقسم المتعهد به
على الشهور الباقية من ابتداء الشهر واذا اعطي بعد الخامس عشر منه فيقسم من ابتداء الشهر
القادم لحد نهاية السنة وتبين نقاسيط كل شهر وتوضح في سند التعهد المذكور
المادة الثانية نقاسيط الواردات التي تلتزم على سنتين او اكثر تدرج في السند عن
السنة الاولى على الوجه المبين في المادة السابقة اما في السندات التي تؤخذ لكل من السنين
المستقبلية على حدته فيبدأ بالواردات الرسومية من هذين النوعين من غاية مارت وبالاغترار
من ابتداء حزيران وتبين نقاسيطها لغاية السنة في السندات المزبورة وكذلك الواردات
التي تكون من غير هذين النوعين تقرر السندات التي تؤخذ بيدانها توفيقاً الى هذه
القاعدة ايضاً

المادة الثالثة. اذا كان متعهد الواردات لا يعطون نقاسيط السندات التي اعطوها
في يومها بالنفس وتأخرت اياماً في ذلك الشهر فيكونون مجبورين بان يعطوها مع فائض
تلك الايام بحسب خمسمائة الفقه على موجب القرار المعطى اخيراً

المادة الرابعة. اذا كان المتعهد لا يمكنه بان يعطي النقاسيط المتأخر من الشهر مع فائض
بحسب خمسمائة الفقه ضمن ذلك الشهر حسبما تبين في البند السابق وتأخر الى الشهر الثاني
ثم لم يمكنه ايضاً بان يعطي ذلك مع فائض الف الفقه حسب نظامه ضمن ذلك الشهر فتكون

الخزينة الجبلية مجبورة بان تطلب منه تأمينا وإذا كان لا يمكنه ان يجري التامينات المطلوبة
فحينئذ تجري بمقتضى المعاملات النظامية

المادة الخامسة. اذا كان الملتزمون لا يقدرون بان يحصلوا الاغشار والرسومات
لاسباب. اولاً اذا انقطعت الادارة المحلية او حاصل لها توقف بداعي وقوع محاربة لاسمح
الله او ظهور احد البغاة او حدوث اختلال كبير او عصاة في محل تكون وارداته العشرية
والرسومية تحت التعهد. ثانياً اذا ظهرت حالة غير اعتيادية مثل محو محصولات احد المحلات وتلف
وارداته بالكلية. ثالثاً اذا رفع بعض الواردات بالكلية بموجب ارادة منية بعد الاحالة.
رابعاً اذا تغيرت التعرفة التي كانت حين الاحالة وتنزل مقدار بعض الرسومات فحينئذ
يبين متعهد هذه الرسومات الكيفية حالاً بغير الى مقام نظارة المالية الجبلية ويستدعي
توقيف البديل وعند ذلك تحال الكيفية الى مجلس المحاسبة المالية تجري عليها التدقيقات
اللازمة وإذا وجدت احدى هذه الاحوال الاربعة المذكورة او حصل تصديق بانتهاء
من احد المأمورين المحلية على وقوع مثل احدى الاحوال الاربعة المذكورة او كان عدم
امكان الملتزمين بان يحصلوا على الواردات ضرورياً بسبب وقوع محالفة غير لائقة من طرف
المأمورين المحليين فتتظم حينئذ المضبطة المنتضية على ورقة الاستدعاء المتقدمة منهم وتعرض
بغير الى الباب العالي ويعطى علم وخبر الى محاسبة التخصيلات لاجل ان تتوقف التفاسيط
التي تحمل حين سنوح الارادة العلية بدون استعمال اما اذا لم يوجد انها من مأموري الدولة
العية بصادق على ذلك فيحصل حينئذ الاستعلام عن تلك القضية حالاً ممن يلزم بشرط
ان يعطى المتعهد نفسياً واحداً من المستقبل ثم تجلب الاجوبة اللازمة وتحال الى المجلس
المذكور وبعد ان تجري عليها التدقيقات المنتضية بوجه السرعة تنتظم كذلك مضبطة بعدم
طلب التفاسيط التي تحمل عند ما يوجد لم حق وصلاحيه لتوقيف التفاسيط لكي يجري ما
ينبغي لذلك في المستقبل ثم تفرج بموجبها الكيفية باعلى القيد في محاسبة التخصيلات ويملون
بالفاسيط لئلا تتحقق نتيجة تلك الواردات

المادة السادسة. كما ان مأموري الخارج يجبرون على تحرير جواب الاستعلام الذي
يقع على هكذا استدعاء لحد مرور شهر ونصف او شهرين بالكثير بحسب بعد مسافة كذلك
تكون امراً طبعياً مشوية صنوف المأمورين من جانب الحكومة اذا كانوا لا يجرون
اجوبة القضايا المستعلم عنها من محلاتها باوقانها على الوجه المين اعلاه او كانوا لا يدقنون
على الاجراءات اللازمة للتسهيلات في حق الملتزمين وانباهم ويعطون اسباباً لتأخير

تحصيل الاموال وحيث تشكى الخزينة الجبلية من المأمورين الذين يحركون على هذا الوجه وتسارع بتعجيل الاخطار عنه والانهما عما يقتضي له اما اذا تبين بعد الاستعلام عدم صحة ما ابان عنه الملتزمون والمتعهدون وافادوه من الاحوال لاجل توقيف التسيط فتؤخذ حيث منهم فوائض التسيط عن مدة التوقيف مضاعفة زجرهم

المادة السابعة . لا يجوز سرد نوع من الاسباب لاجل توقيف التسيط ولا يقبل مالم يكن من المواد الاربعة المحررة في المادة الخامسة بل تكون الارباح والخسائر عائدة الى الملتزمين وراجعة عليهم ولا يقبل لدى الخزينة طلب توقيف تسيط بسبب من الاسباب اصلاً عدا عن المواد الاربعة المذكورة

المادة الثامنة . الشخص المتعهد باموال اميرية اذا توقفت اشغاله الخصوصية وعلم بأنه لا يمكن ان يفي التسيط بامرنتها ولا في المدات التي تعين له بعدها وقدم عرضحال الى نظارة المالية الجبلية ببيان اسباب اعذاره الصحيحة شمال حيث قضيت حالاً لمجلس المحاسبة المالية ويحصل عليها التدقيق واذا تبين بان له بقايا ومطالب صحيحة بقدر الدين الذي عليه للخزينة الجبلية من الاموال التي هو متعهد بها وان عدم اقتداره على ايفاء التسيط هو ناشي عن تاخر التخصيلات التي له ويمكنه بان يحصل مطالبته بوقت قليل وبفي ما عليه من الدين فيجئ حيث يعطى له مهل ايضاً مائة وعشرين يوماً نهاية ما يكون بالنظر بعد مسافة الموقع الذي تكون به مطالبته الصحيحة وللسهولة والرخاوة في التخصيلات ويؤخذ منه الفائض بحساب الف الف عدا عن الشهر الذي هو نهاية مدة الوفاء على الوجه المبين في المادة الرابعة واما اذا تبين بأنه لا يمكنه عند انقضاء هذه المدة بان يجري تسوية دينه من امواله الموجودة ومن المطلوبات الصحيحة التي تظهر له في ذمة الملتزم فيجري حيث يجتنبه المعاملات الافلاسية

المادة التاسعة . الشخص المتعهد باموال اميرية اذا حكم بافلاسه عندما لا يمكنه وفاء دينه فالو لا يقبل بمخدعه او محل تجارته لكي لا يعتبر تعهده لدى الخزينة ثانياً تباع بالمراد املاكه وعقاراته وامواله الموجودة في عهده والتي تسنين بأنه ادخلها نصناً على عهده متعلقاته عدا عن بيت واحد يكون ساكنه هو نفسه واذا كان له بيتان او اكثر من ذلك فيترك له منهم البيت الذي يكون كافياً لاقامته هو واهل بيته ولانما بجائته واقل قيمة ما سواه مع اللوازم الضرورية التي يحتاج اليها البيت ثم يباع ما عداه وتحصل الديون الاميرية من اثمانه ومن بقايا ذماته

المادة العاشرة . عندما يحال تحقيق احوال احد المتعبدين الى مجلس محاسبة المالية تستوفي التدقيقات بحيث لا تتجاوز شهراً واحداً انتهاء ما يكون ويعطى القرار عليه بكونه اما متوقف او مفلس تطبيقاً الى احكام البند الثامن والبند التاسع النظامية وتقدم المضبطة التي يقتضي تنظيمها بذلك

المادة الحادية عشرة . عرض المتعهد ببيان عدم اقتداره على وفاء الدين يمحصر بالشهرين المعينين اعتباراً من راس الشهر الذي هو بداية اعطاء التقاسيط فاذا لم يحول اشغاله الى مجلس محاسبة المالية بعرض حال يقدمه في ظرف تلك المدة حسبما تبين في المادة الثامنة وبادر بعد انقضاء المدة المقررة الى بيان مقدرة فلا تقبل قطعاً الافادات التي من هذا القبيل ولا تجري بحقه الصورة اللازمة اجراؤها بحق المتوقفين بل يحكم بافلاسه اعني ادياً وتجري بحقه المعاملات المترتبة بحق المفلسين

المادة الثانية عشرة . بما انه يلزم طلب اموال الخزينة الجليظة من الصيارف الذين يتعهدون بها فاذا كان البعض منهم يقصد بان يفي ما عليه من الدين بالا حالة على مطالبته التي يكون له عند زيده وعمره يعني يحصل هو المال الذي هو متعهد به من الملتزم وبين في مقابلته مطالبته التي في في محلات اخرى فلا يقبل له ذلك بل يحصل منه هو ذاته

الفصل الثاني

في بيان صورة استيفاء المتعبدين ما يطلبونه من الملتزمين وغيرهم وسائر معاملتهم
المادة الثالثة عشرة . عندما تسلب امنية احد الصيارف من ملتزم او من احد معامليه ويقدم عرضاً يطلب به ايفاء مطلوباته وكان ذلك متفرعاً عن الخزينة متعلقاً بالالتزامات يحال الى مجلس محاسبة المالية واذا كان مختصاً بسائر امور الصيارف الاعيادية والحقوقية فيحال الى الخزينة الخاصة حسب اصوله ثم يحصل التدقيق على القضية في تلك المحلات وعندما يرتضي الطرفان بالامنية القوية تربط الدراهم مع فوائضها بتقاسيط على مدة معتدلة بصورة موافقة يقبلها الجهتان وتناسب الحال واذا كان للمدين مطالب صحيحة يلزم تحصيلها في الخارج فحري بها مكاتبه ويدرج في المضبطة التي تقدم بذلك ما يلزم اجراؤه من المعاونة والمعاملة اللازمة لاجل تحصيلها

المادة الرابعة عشرة . مطلوبات الصيارف التي تبين لهم لدى معاملتهم مع معاملهم وترتبط بتقاسيط يترك للذين لا بصرفون مساعدهم على ايفائها في مدة تقاسيطها يست كاف

لسكنهم مع اهالي بينهم مناسباً لاحوالهم وارخص ثمناً مما سواه مع اللوازم البيتية الضرورية التي يحتاج اليها بينهم ثم تباع بالمزاد باقي املاكهم وعقاراتهم واموالهم الموجودة والمنظورة واذا كان لهم بقايا وذمات تحصل ويوفى منها دين الصراف وكذلك اذا كان البيت الذي يترك الى المديون ذا قيمة يباع ايضاً ويؤخذ له بيت غيره مناسب لحاله وما زادت المنافع التي تستحصل من اثمانه تحسب من الدين ايضاً .

المادة الخامسة عشرة . مطالب الصيارف التي تكون بذمة الملتزمين من بدلات الالتزامات بحسب التعهد مع مطالبهم التي تربط بتحاويل حسب محاسباتهم التي تقع جديداً اعتباراً من تاريخ وضع النظام المؤسس في سنة سبعة وستين ايضاً لاخذهم وعطام في غير الالتزامات يجري بموجبها حكم هذا النظام بالتمام انما عندما تظهر لهم منازعات في مطالبهم التي هي قبل سنة سبعة وستين المذكورة من جهة اخذهم وعطام بغير الالتزام تحال الى الخزينة الخاصة لتبرى هناك وتسوى على وجه النظام القديم

المادة السادسة عشرة . اذا وجد بين العلامن تسلب امنيته من الصيارف ويدعي بطلوباته منهم ايضاً تجري بحق من كان من هذا القيل من الصيارف عين المعاملة التي تجري في حق العلامن الذين يطالبون منهم ايضاً

المادة السابعة عشرة . الصراف او العميل الذي يكون في حالة الافلاس عندما تباع املاكه وامواله ولا تفي اثمانها الحاصلة ما عليه من الدين الى الخزينة وغيرها يكون مجبوراً بان يعطي ما يتاخر عليه بكامله في اي وقت من الاوقات تبينت فيه سعة احواله

المادة الثامنة عشرة . الصراف الذي يوجد بحالة التوقف ثم تنزع عنه هذه الحالة او كان مفلساً ويعطي دينه فيما بعد بالتمام ويعيد اعتباره يعتبر حينئذ تعهده لدى الخزينة المجيلة

في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٧٢

نظام

مرعي الاجراء بحسب سائر الواردات العشرية التي تحال
الزاماً غير الحوير والدخان والزيتون

البند الاول . يحصل العشر واحد من العشرة عينا عن الذخائر والقطن وسائر
المحصولات الارضية وعينا او بدلا بحسب رائج البلدة تطبيقا الى قرار المجلس المحلي برضا
الطرفين عما يتبع من العلف والعنب والثمار وحاصلات العسل في غير المحلات المتروكة
لمراعي الاهالي منذ القدم والجبال المباحة والاحراش الموجودة فيها

البند الثاني . الاعشار الحاصلة من القمح والشعير وما يماثلها من المحصولات تؤخذ
بحسب المحزمة توفيقا الى اصولها برضا الطرفين اما الذين يرغبون اعطاها بالكيل فتتخذ
اعشارهم بالكيل لكن من حيث يشاهد ظهور بعض فساد في حق هذه الكيول تحصل الدقة
من جانب المأمورين المحليين على الكيول التي تستعمل في وقت التقيد وقاية لطائفة الزراع
من الغدر

البند الثالث . لا يؤخذ عشر عن الحطب والفحم وما يحصل من الخضروالاعشاب في
ساحات البيوت الكائنة داخل المدن والقرى

البند الرابع . لا يؤخذ عشر مما لا يصلح للاكل والاستعمال بعد ان تزول طراوته من
المحصولات التي يطلق عليها خضرة ولا مما لا يمكن كبسه ولا مما يطلق عليه مقاتي كالكرات
والاسباخ والملوخية والحجازي والرجله وخس الصلاطة والخس المعناد والبقطين والقرع
والارضي شوكي اماما عدا ذلك فيؤخذ عشره واحد من كل عشرة عينا او بدلا بحسب رائج
البلدة توفيقا الى قرار المجلس المحلي

البند الخامس . لا ياخذ الملتزمون ولا اتباعهم في المحلات التي يطوفون بها علائق
ولا ما كولات من الاهالي والتبعة مجانا او بدون القيمة وبراعي نقل الاعشار والذخائر في
المحلات التي جرت العادة ان تنقل فيها وتعطى ثلاثة فضة عن كل ساعة اجرة كل كيلة
استانبولية من ذخائر الاعشار التي تنقل الى اقرب سوق يمكن للرجل ان يذهب اليه بعربته
موسوقة ويرجع مساء الى محله ايضا في يوم واحد ولا يجبر احد بان ينقل ذخائر الاعشار
الى محلات ابعد من هذه بل يرضي الملتزمين اصحاب العربات والحيوانات وينقلونها

كما لعادة مثل سائر الناس

البند السادس . جميع الولاة العظام والمتصرفين الكرام والقائمقاميين ومديري
القضايات مأمورون بان يدققوا ريناظروا خاصة على عدم وقوع ادنى ما يكون من المعاملات
والحركات التي تخالف هذا النظام

البند السابع . من حيث ان الارباح والخسائر هي عائدة على الملتزمين بحسب الاصول
القديمة الجارية في الخزينة فلا تقبل منهم دعوى الاضرار والخسائر بوجه من الوجوه اصلاً

في ٩ شعبان سنة ١٢٧٧



النظام المرعي الاجراء في حق الحرير

الحرير الذي يتج في المالك المحروسة الشاهانية يؤخذ عشرة وكركة اما عينا او بدلا
وكما ان الحرير الذي ينهرب ولا يرسل الى محل الميزان يضبط لجانب الميري عند ما يمك
لكائن من كان كذلك الذين يملك حريرهم مرة ثم يجاسرون على تهريب الحرير تكراراً
لا يكتفي بضبط الحرير الموجود في اياهم بل تنهى الكيفية حالاً الى دار المعادة ويفاد
عن اسماء اولئك الاشخاص والقائم لكي تجرى التاديبات اللاتقة مجتهم وعند ما يكون محصول
الحرير على الدولاب يتقيد بدفاتر محلاته مع اسماء اصحابه وشهرتهم ويحصل كمال الاعناء
والدقة من طرف ماموري محلاته على ان لا ير حرير من احد المحلات ما لم يكن بيد اصحابه
تذكرة بعمل بها مخنومة من الملتزمين اشعاراً باعطاء عشرة وكركة

في ٥ اب سنة ١٢٧٣



تعليمات

تخص بصفة التحصيلدارية الذين يستخدمون لاجل تحصيل
الاموال المبرية وحركاتهم ووظائف مامورياتهم

الصفة العمومية اللازمة الى التحصيلدارية

البند الاول. اولاً ان يكونوا فوق سن الخمسة وعشرين واب ان تكون ابدانهم سالمة
من الاسقام والعلل. ثانياً ان تكون لياقتهم الذاتية واستقامتهم في القول والعمل وسائر
احوالهم الشخصية بدرجة توافق المطلوب كافية لاستخدامهم في اشغال الحكومة. ثالثاً ان
يكونوا يعرفون الكتابة باللغة التركية مطلقاً وذوي خبرة بعمل الدفاتر. رابعاً ان يقدموا
كفلاء وسندات قوية فالذين ينظر بانهم مناسبون في محلاتهم من المسلمين والنصارى تبعه
الدولة العلية لاتصافهم بهذه الاوصاف يتخبون الى التحصيلدارية *

البند الثاني. يوجد في القصبات التي هي مقر متصرفية نفر لمرکز كل شجاع باسم باش
تحصيلدارا الشجاع من التحصيلدارية الذين يستخدمون في المحلات الكائنة داخل الولاية
وكذلك في كل قسبة تكون مقر قائمقام باسم باش تحصيلدارا القضاء عدا عن باش تحصيلدارية
هذه السناجق والصنف الثاني منهم يكون نوعين خيالة ومشاة يستخدمون كذلك في
رؤوس السناجق

البند الثالث. لما كان من اللازم ان تكون التحصيلدارية هيئة منتظمة على ان تكون
ملبوساتهم واطاعتهم وكل ما يلزم وخيول الخيالة منهم الى غير ذلك من طرفهم فتعمل ستريات
وينطلقون باش تحصيلدارية السناجق والقضاوات وصنف المشاة منهم لونا وبطورات
وكبايت الخيالة لونا اخر من الجوخ او العبا ليمتازوا عن بعضهم بعض بحسب اصنافهم
ومصاريف هذه الملبوسات وحمايل السيوف ومحفظة الدفاتر وغيرها مما كان بالغاً
مقدارها تستوفي من معاشاتهم شهراً بشهر

البند الرابع. اذا حصلت المصادقة من طرف قائمقام القضاء بان التحصيلدارية
الموجودين في القضاء قد اوفوا الوظائف المخصصة بهم بالتمام فتعطى لهم معاشاتهم في راس كل

* حيث قد صرف النظر بحسب القرار الاخير عن استخدام مامورين مخصوصة التحصيلات فقد اضيفت
وظائفهم علاوة على مامورية العساكر الضابطة

شهر من صندوق المال المحلي بموجب سند ويدخل ذلك في الدفتر الشهري المختص بعساكر الضابطة المستخدمين في ذلك القضاء وتجري معاملاته القلية

البند الخامس. الوظيفة الاصلية لباش تحصيلدارية السناجق والتحصيلدارية من الصنف الاول في ان يسكوا دفاتر مخصوصة حسب المثال الذي يعطى لهم لاجل الاموال التي هم مأمورون بتحصيلها وكذلك بما انهم هم ايضا مأمورون بادارة وتحصيل الرسوم الاميرية في كل قضاء تحت نظارة المحاسبية في رؤوس السناجق وقائمها في القضاات في رؤوس القضاات فيلزم ان يكونوا دائما موجودين مع امناء الصناديق وكتاب الحسابات سوية في رؤوس السناجق والقضاات ويحتمل على المرتبات التي حلت تناسيها ويعطوا عنها اذا لزم الامر خبرا للقيام مقام متى تسلمت الدراهم بقيدوا تسلييات كل محلة وقرية ويرسلوا تحصيلدارية الى القرى التي تكون مرت تناسيها من الويركو والاعانة والاعشار ويحرموا عليها الخفقات ويعملوا جورنالات ودفاتر الرسوم الاميرية اما تحصيلدارية الصنف الثاني فيكونون موجودين تحت ادارتهم وقومنداريتهم

البند السادس. تقسم القرى التي يحتملها كل قضاء الى جهتين او ثلاث او اكثر واقل تطبيقا الى الموجود من التحصيلدارية خيالة او مشاة بحسب مقتضى وتعال كل جهة الى تحصيلدارين لاجل معاونة بعضهم بعضا والمحلات الموجودة في القصبات تخصص كذلك الى تحصيلدارية مشاة بحسب اللازم لها وبما انه يوجد في محنطة كل تحصيلدار دفتر مطبوع على حدته بحسب المثال المختص به ببيان مقدار ويركو واعانة واعشار كل قرية او محلة في الجهة التي هو مأمور بها مما كان عددها وكيفية تناسيها فكلما وقعت تسلييات الى الصندوق من اي تسيط كان يتقيد كذلك في تلك الدفاتر

البند السابع. تحصيلدارية الصنف الثاني يكونون تابعين راي تحصيلدارية الصنف الاول وباش تحصيلدارية السناجق كذلك يكونون جميعا يهتتم تحت امر قائم مقام القضاء الموجودين به ولذلك كل من كان من اي صنف من التحصيلدارية يحصل منه تراخي او قصور بلا سبب صحيح في انفاذ ماموريتيه واجراها ينبه عليه ويوبخ في المرة الاولى وفي الثانية يوخذ منه دراهم بمقدار معاش شهر واحد جزاء له فاذا لم يتنبه اولم يطع ولا يجزي التنبهات الواقعة يلزم حيثئذ ان يطرد من ماموريتيه ولذلك متى وقع من احدهم هكذا حركة مخصوصة بعدم التقيد يجرى عليه التدقيق في مجلس الادارة وبعد الاثبات يحصل الاستئذان من المتصرف بمضبطة ثم يجرى اللازم اما المبالغ التي توخذ جزاء بقدر معاش شهر من كانوا من

هذا القليل فترسل الى راس السجاق بموجب مضبطة وتحفظ امانة في محل المركز وفي آخر السنة تنقسم على الذين يقومون بايفاء حسن الخدمة والغيرة من التحصيلدارية اياً كانوا بحسب درجات خدمتهم وغيرتهم ثم يرسل لمركز الولاية مرة في اخر كل سنة جورنال الوقوعات والاجراءات التي هي من هذا القليل ومعاملات التحصيلدارية مثل اخذ الدرام منهم جزاء او طردهم من مامورياتهم على هذا الوجه تترتب على مجرد نقصيراتهم ومسامحاتهم في مامورياتهم اما في باقي الاحوال المتعلقة بالقبائح والجنايات فيجري عليهم ما يقتضيه حكم القاتنون بدون استثناء

البند الثامن. من حيث قد تحدد وتعين على الوجه المبين اعلاه ما يجبرونه التحصيلدارية من وظائف ماموريتهم ومعاشاتهم هي اجرة هذه الخدمة ايضاً فاذا وقعت احوال وحركات مثل استعمال احد منهم في اشغال غير هذه الامور التحصيلية او اعطى معاش تحصيلدار لمامور مستخدم في مامورية اخرى فالمعاش الذي يعطى له بمدة استخدامو يتضمن بكامله للماموري ملكية ذلك المحل

البند التاسع. نتقدر في اول الامر ما كولات التحصيلدارية الذين يذهبون الى القرى والشعير والذين لاجل تعييناتهم بفيثات معتدلة حسب رائج كل محل و يعلن ذلك من مجلس ادارة القضاء والتحصيلدارية الذين لا يعطون ثمن الماكولات والعليق الذي ياخذونه في القرى بتلك الفيثات توخذ منهم الدرام وبعد ذلك يؤدبون

تعليمات

بحق مصالح الطابو

المادة الاولى . يجب ان يكون بكل سنجاق من السناجق التي تشتمل عليها الولايات
لحد ختام تحرير الاراضي مامور اراضي واحد وبمعيته كاتبان وعند اللزوم ثلاثة كتاب وان
يكون بكل قضا كاتب طابو وفي مركز الولاية مامور باسم مدير دفتر خانه خاقاني لكي يكون
مرجعاً لهؤلاء كلهم ويكون له ايضا معاون وقلم مركب من سبعة كتاب لاجل مصالح كل
سنجاق واحد وهذا القلم يكون موجوداً بمعية المدير وكتاب القضاوات براجعون ماموري
اراضي السنجاق وهم ايضا براجعون ادارة الطابو الكاتبة بمركز الولاية وهكذا ايضا المسئولة
بتمامها عائدة على هذه الادارة امام امانة الدفتر خانه الخاقاني البهية

المادة الثانية . المعاملات التي بحق الاراضي تجري تطبيقاً لاحكام قانون الاراضي الهايوتي
الذي صار نشره واعلانه بتاريخ ٧ رمضان سنة ١٢٧٤ كما ان اصول وقاعدة التلمية والتحريرية
ايضا يجب ان ترى ويتم بحسب مآل النظام والتعريف الموضوعين والموسسين بتاريخ ٨
جمادى الاخر سنة ١٢٧٥ و١٥ شعبان سنة ١٢٧٦ ومع هذا فيجب اصول المجددة الموضوعية
للولاية وجب ايضا بحسب بعض المواد وفي ان الاراضي التي ستعطى بها سندات طابو والتي
يجب اعطاؤها بها تقسم الى اقسام متنوعة الاول منها السندات التي تعطى لاجل الفراغ
والانتقال والمعاملات المتفضية عند ظهور الاراضي المحلولة او المكتومة وبما ان المعاملات
النظامية اللازمة بحسبها مندرجة بوجه التفصيل بالقانون الهايوتي والنظام والتعليمات
وبالاوامر السنية الصادرة بهذا الشأن يجب اجراء انجباياتها تطبيقاً لاحكامها . والنوع الثاني
وجود سندات بيد بعض المتصرفين في الاراضي على حسب الاصول العتيقة معطاة من
طرف الملتزم او المحصل التي تقتضي احكام القانون الهايوتي ان يصير تبديلاً ويعطى بها
سندات طابو من جديد عند تحقق صحتها كما ينبغي ان الشخص الذي ليس بيده سند اصلاً
بل ثبت بداعي وجود الارض بفلاحته منذ عشرة سنوات حتى قراره بها يعطى بعد التصديق
على المحلات سندات طابو جديدة بها ومع انه بالواقع يلزم ان يكون ذلك على هذا الوجه
قد وجد في بعض الاماكن حاصلاً ابراز سندات باسم ملتزم او محصل باخنام مجهولة
ومصنعة وجارياً التصديق ايضاً على اراضي بمجرد دعوى بعض الناس التي في يدهم انها

وجدت بتصرفهم عشر سنوات حال كون حكم النظام والقانون مشروط بان سندات
 كهذه يجب ان تثبت وتتحقق صحتها كما ان ثبوت حق قرار الاراضي مشروط به انحصار راعيتها
 وحراثتها بشخص ما عشر سنوات على الدوام والآ فالاراضي التي لم يزرعها الشخص ولا
 حصدها ولا فلحها اصلاً او زرعها مرة او مرتين وتركها معطلة في باقي الاوقات لا يمكن ان
 يكتسب حق قرارها ولئن كان تصرفها على هذه الصورة اكثر من عشر سنوات ولذلك
 تجب الدقة بهذه التدقيقات والنوع الثالث الاراضي والغابات والجبال المباحة التي
 لا لزوم الى الدولة بها ما عدا الذي يترك ويخصص من الاراضي الموات الى المهاجرين
 والمخططات المخصصة احطاباً الى اهالي قصبة او قرية ما والا حراش والغابات المخصصة تملكها
 لصاحب جنتك او التحقق انها مربوطة الى وقف فيما انة من الوظائف الاصلية للماموري
 الاراضي ان يحققوها على موجب القاعدة التي سنتين بالبند التالي ويجوز تنويعها واحالتها
 وبما انة يحدث كما هو حاصل بالتجربة ببعض المحال وقوع مشكلات عديدة بداعي ضبط
 وترقيم حدود وتخوم الحقول والاراضي بناء على الافادة المجردة يجب ان يصير تحقيق كل
 اراضي القضاات التي يحنونها كل سنين قرية قرية وقريبة وما عدا التي يزرعها سندات موافقة
 الى الاصول والقاعدة والى نفس الامر يجري تحريرها وترى باي نوع داخله من الانواع
 الثلاثة المحررة اعلاه ويجرى منتضاها تطبيقاً الى الاصول المقررة بحق ذلك النوع

المادة الثالثة - ينبغي على الوجه الذي تين بالبند السابق ان الاحراش الكائنة بالاراضي
 الموات والمنقضية بيعها والاراضي التي ليست بعدة احد او التي فضلت من المرعى ووجب
 تنويعها بخبر عنها مجلس ادارة ذاك القضاء الموجودة داخله وبعد ان تحقق بانها من المحلات
 التي يجب تنويعها واحالتها على مقتضى هذا القرار سواء كانت اراضي كهذه او غابات واحراش
 يجب ان يصير تقسيمها الى جملة انواع ويتعين لها فيثات بالنظر الى شرف وموقع ومناسبة كل
 محل منها وتخبر الكيفية الى الاشخاص الذين لهم احتياج الى الاراضي والقيام وطالبيها
 وتجري مزايدتها بمجلس القضاء قطعة قطعة وبحساب الدوم وبعد تقرير بدلا يكون من
 المقرر اجراء تنويعها واحالتها كما يصير تقرير بدل عشر لوحدة بحساب كل دوم سنوي
 عشر ارات او عشرين بارة بمقتضى موقع وشرف كذا احراش وغياض وهذا المقدار يترقم
 وتصير الاشارة على في السند الذي يعطى لاجل ويوجد بعض محلات اجابات وشوك بلان
 غير قابلة ان تصير حراً وزائلة عن لزومها ومع انها تعطى الرخصة بها لكي تنقب وتفتح
 حفلاً من جديد ويعطى بها سند مجدد لكن بداعي ندرة الاحراش باكثر المحلات لا تعطى

رخصة قطعاً في هكذا محلات ولا يجعل الاجاب الموجودة حقلاً في بعض السهول الكثيرة
 الاحتياج الى الحرش لانه من المقرر لاجل ادخالها في الحرش ان يجري تفويضها الى طالبها
 بهيئة غيضة ببدل رخيص لكي يحافظها ويربها ولهذا يجب الاعناء جداً بالتدقيقات المتضمنة
 بهذا الخصوص ولما كان ايضاً من اعظم الشروط واعمالها التفريق من قبل الميري عما هو لازمة
 محافظته من اصل هولاء من الغور لازمة محافظته وكان لابد من ان يكون ذلك معلوماً
 بحمله بحسب لزومه وجسامته واهميته جداً عند افتراض حصول تردد واشتباه يان الكيفية
 والاستئذان من المركز ولذلك كان من جملة وظائف المامورين الموما اليهم المخصوصة ان
 يدققوا ايضاً على هذا الخصوص

المادة الرابعة. ان اراضي القرى الكائنة بكل قضاء التي يجب اجراء التنقيش عليها واحدة
 فواحدة وتنفوض وتباع ويعطى بها سندات كاهوميين اعلاء يتوفى اظهارها الى الوجود
 على ذهاب كتاب طابو القضا بذاتهم الى القرى واجرائهم التدقيقات ولذلك يجب ان كتاب
 الطابو بالقضوات تذهب الى القرى التي تحررت مقدماً والتي لم تحرر بعد وتجمع مجلس
 الاختيارية وتراجع عندهم سندات كل احد ويقدر الامكان تطبق الاراضي على السندات
 وتعين المكتومات او الحلولات منها او التي بموجب القانون تصادق على تصرفهم بها ووجب
 اعطاء السند عنها جديداً ويخرج الى الجديد المقدار الصحيح لما ربما يوجد من الاراضي
 والاحراش ايضاً وبما ان قرار مزايده الغابات والاراضي الاخر التي تبين وجوب مبيعها
 بالبند السابق واجب ان يكون بمجالس ادارة القضا واذا كانت كلية بعني عبارة عن ميثات
 من الدونمات ومنها ايضاً ذاقية نظيرها فيجب مطلقاً ان يصير قرار مزايدها بمجلس راس
 اللوا وعلى الحالتين ايضاً من اجاب المعلمة ان تكون نتيجة المزايدة مصدقة بمضبطة كما ان
 الاراضي التي تستنفوض الى الاشخاص الذين هم من اصحاب حق الطابو تقدير بدل المثل
 عنها ايضاً مخصوص بمجلس القضا او اللوا ونظراً لكون الشيء الذي سيجر منه كتاب الطابو
 بالقرى هو قضية الصديق على الانتفال العادي وحق القرار الثابت وتحديد السندات
 القتيقة يجب ان هكذا حقول ومنايات ربيع وغابات وغيرها من التي تنتقل عادياً او التي
 توجد تحت زراعة احد بلا سند اكثر من عشرين سنين وحق قراره بها ثابت قانونياً او التي
 يطلب تجديد سنداتها القتيقة صحيح وتعين كيفيتها وكلياتها وحدودها ونحوها بمعلومية
 وشهادة واخبار مجالس اختيارية القرى وغيرهم من ارباب الوقوف وبلا بد وعلماً بتدوكلها تطبيقاً
 الى النظام وينهم صاحبها عن خرجها المعتاد وثمن الورقة وكانيتها وبصير اليها وقيدها

بالدفتر ذي الجدول المسوك منفرداً وعند النهاية يقرأ جهراً الى مجلس الاختيارية جهة
ومقدار حفل كل شخص وخرجه وكتابتته وغير ذلك ويختتم ذبلة ويعمل ورقة على طريقة
التجبر مبنية اسماء المفترغ لم ومقدار الدراهم التي ستؤخذ من كل احد عن قيمة المخرج
والكتاتبة وثن الورقة ويتركها عند المختار لاجل التحصيل

المادة الخامسة . ان كاتب الطابو بعد ان يعمل على هذه الصورة دفتر احدى القرى
ويكتب عموم اراضيها والذين معطى لم القرار بالقرية بعد ان يصدق عليهم ايضاً من مجلس
الاختيارية فقبل ان يباشر عمل قرية اخرى يجب عليه بالحال ان يملأ قوجانات اوراق
العلم وخبر التي شنتظم وذيل اوراق العلم وخبر هذه يقتضي ان يختتمها بالابتداء كاتب
الطابو ومن طرف اخر ايضاً يعني تحصيل الدراهم المقرر تحصيلها من القرية بمعرفة المختار
وعند اللزوم يرسل ماموراً واحداً من تحصيلدارية القضا الى ذلك القسم ويصير تحصيل
الدراهم وكلما ورد منها شيء يصير تسليمه الى امين الصندوق مع اوراق علم وخبره وبعد ان
يجري عليه التطبيق والتدقيق هناك وافراز الكتاتبة العائدة الى الكاتب فالباقى بتقدير ايراد
بصندوق المال وجبت ذبلة وتتم اوراق علم وخبر هذه الدراهم التي ملئت قبلاً وقوجاناتها
من طرف امين الصندوق ومن جانب مدير القضا وتوزع اوراق العلم وخبر بمعرفة
المختارين وتسلم الى اصحابها والحاصلات التي تصير بظرف شهر واحد ترسل الى راس السخاق
بكل شهر مع مضطتها المبنية مقدارها ومع القوجانات ايضاً ومواد طابو المثل التي ما امكن
اعطاء قرار عليها بالقرية مع الغابات والاراضي الاخر التي يجب مبيعها بالمزايدة فان كانت
بالدرجة التي يمكن اعطاء قرارها بمجلس القضا يلزم ان يحلب الى راس القضا بوقت معين
من يقتضي من الطلاب من اهل القرية ومن الخارج وغيرهم ويجري ايجاب ذلك مجلسياً
توفيقاً لقاعدته وبموجب المضبطة التي ستؤخذ يصير ايضاً ايجاب اوراق العلم وخبر
والمعاملات اللازمة وفقاً الى الاصول المذكورة اعلاه

المادة السادسة . كما انه يجب على كاتب طابو القضا ان يجري التحقيقات على هذا الوجه
بذاته في القرى ويملاً اوراق العلم وخبر والقوجانات ومن الجهة الثانية ايضاً بمجتهد بتدقيقات
الاراضي الواجب احالتها بدل المثل والاراضي التي يجب تنويعها بالمزايدة يجب عليه
ايضاً بغاية الشهر ان يعرف مامور طابو راس اللوا عن مقدار اوراق العلم وخبر التي اعطيت
بالقضا في كل شهر والمخرج وثن الورقة الى اي مقدار بلغ وبأي شهر من يومية القضا صار
قيداً ايراداً وبناء على ذلك فلكي تجري كتاب طابو القضا جميع هذا بطريقة ولكي تصير

السرعة والسهولة بامر التحرير يحرون بكل حال لحد ما ينتهي التحرير ان ياخذوا بمعينهم على قدر اللزوم معاوين وكتبة بناء تكون معاشات ومصارفات المعاوين والكتبة المذكورين من الاربعين بارة العائدة الى كتاب طابو القضا تندفع بنسبة مخصوصة او بصورة مقطوعة المادة السابعة . ان الوظائف الاصلية للماموري الاراضي الذين سينوجدون برؤوس السناجق في اجراء الدقة على حركات ومعاملات كتاب اراضي القضا دائماً وعلى قضية تطبيق الامور التحريرية على نظامها مع سرعة اجرا آنها بالعمل ايضاً والتحرير على الاراضي المحلولة والمكتومة واخراجها الى الميدان وعلى الاراضي الموات والاحراش والغابات التي ستباع مجدداً وبحسب الايجاب يقتضي ان يعاينوها بالذات ويضعوها بالمزايدة ويظهروا بدلائها الحقيقية وعند وقوع الخطاء من كتاب طابو القضا او عند ظهور عدم استقامة او عدم موافقة البعض منهم في الحال يبينون ذلك لمجلس ادارة اللؤلؤ ويحرون ايجابة ويسكون براس السناجق الى كل قضا دفتر اجمالاً ذا جدول وبعد التدقيق على اوراق العلم وخبر ذات التوجان التي ترد من القضاوات يقيدونها بدفتر الاجمال بمعرفة الكتاب الموظفين الذين سيكونون بمعينهم ويرسلونها سريعاً الى مركز الولاية وان يجلوا عاجلاً اوراق علم وخبر من المركز ويرسلوها الى القضاوات التي قربت ان تكمل بها اوراق علم وخبر ذات التوجان واذا كان يوجد دراهم غير محصلة من المخرج وثن الورقة والكتانية التي بحسب التحرير يلزم ان تحصل فيجب اجراء المخابرة والمكتابة بامر سرعة تحصيلها مع مدبري القضا ولا يترك منها بقايا بارة واحدة وبكل الاحوال تذاكر مع الذات الذي هو متصرف السناجق ويسال عن مشكلاته منه ويستاذن ايضاً من الادارة المركزية عن الاشياء المنتضية بحسب المصلحة وانما درجات كذا احوال واجرا آنها على الوجه المطلوب بما انها تكون بالنظر الى دراية مامورها فالاصول المينة اعلاه صار اتخاذها اساساً الى الوظيفة فدرجة الاهتمام والاعتنا الذي يجب عمله لاجل حصول المطلوب تطبيقاً لهذا الاساس يكون امر اتخاذها واجرائه موجب المدح بحق المامورين

المادة الثامنة . ان اجراء المعاملات القلمية والتحريرية المنتضية بحق الاراضي المربوطة والمتعلقة بالاقواف واعطاء السندات المخصوصة بها وان يكن حصل التصور باحالتها ايضاً الى ماموري كتاب الطابو وعند قرار ذلك لا بد من اعطاء تعليمات مخصوصة ايضاً بحق تفصيلاتها ودرجاتها فلذلك من اللين الواضح انه الان لا يقتضي عمل شيء بحق اراضي الاوقاف وبناء على ذلك فاعطاء اوراق العلم وخبر التي للاراضي الميرية بحق المحلات المربوطة

الى الاوقاف ومعاملة الاوقاف الى الاراضي الميرية موجبة المسؤولية على المامورين وحيث ان دفتر الاجال الخافاني الكائن عند ماموري الطابو محرر ومعين به نوع وكيفية كل منها فلذلك تجب الدقة بالتحرير الذي سيجري الان لاجل تفريقها وتمييزها وتعيينها

المادة التاسعة . ان كتاب قلم الطابو الكائن بمركز الولاية يكون تحت ادارة معاون المدير وجميعهم يكونون تحت نظارة ومسئولية المدير ويكون القلم مركباً من سبعة كتاب كل منهم يكون مخصوصاً الى سخاق ومن نفر واحد مقيد اوراق وعندما ينتخب ويتعين مامورون الى السناجق يجب ان ينتخب ويتعين ايضاً مقيد الواجب ان يكون بالمركز . وبالمستقبل كما وجد لزوم لغبر هولاء لاجل املاء ومقابلة اصل سندات الطابو ذات الطغراء على موجب التوجبات التي ترد من كل سخاق يصير الاستئذان من مقام الولاية ويستخدم كاتب مخصوص والكتاب الموظفون لكل سخاق يجب عليهم بالابتداء ان يدققوا على السندات الواردة هل يوجد فيما بينها شيء مغاير الى قاعدة النظام اولا يوجد . ومن بعد ان يملأوا السندات ذات الطغراء على موجبها ويحروا مقابلتها ايضاً ويدخلون بيانات الجورنال المطبوع عدد وغرة الاوراق قسماً قسماً مع اسم المفرغ له مع اجمالها كلها على حدة و يصير تهيئ ذيلها من طرف مديرية الدفتر الخافاني ترسل السندات مع المضابط الى الدفتر خانه الخافانية بموجب تخريرات من مقام الولاية

المادة العاشرة . ان معاشات المدير الموجود بمركز الولاية ومعاونيه وكتبة قلم الطابو والمقيدين وايضاً معاشات ماموري الطابو الذين برؤوس السناجق والكتاب يصير تسويتها من نصف الثلاثة غروش ثمن ورقة العلم وخبر التي ستعطى بموجب الاصول الجديدة ومن المبالغ المعلومة التي بموجب ارادة سنية صار ايقافها مقابلة لذلك وهي معاشات المستخدمين قديماً داخل الولاية التي جار تسويتها وايقافها من صناديق المال . وبما ان نصف ثمن اوراق الطابو المذكورة الآخر سيرسل كما كان الى الدفتر خانه الخافانية فيجب ان يكون موجوداً صندوق ادارة محفوظاً بيد مقيد الاوراق المكفول الموجود بالمركز تحت نظارة مدير الدفتر الخافاني ومعاونيه ولهذا الصندوق يجب ان يحسب دفتر يومية مخصوص الى الواردات والمصارف ودفاتر اخر ايضاً لكي تعين وتظهر انواع ومفردات التخصيلات والمدفوعات كلاً لوحده وبناء على ذلك فالثلاثة غروش ثمن الورقة التي تسلم الى صندوق المال بواسطة كتاب الطابو من القضاة وترسل من هناك الى صندوق راس اللو فمقدار غروشها الذي يبلغه بالشهر قدر ما يكون يعطى به سند من طرف ماموري الطابو الى الصندوق

ويستلمونه ومن هذا المبلغ تميز الستون بارة عن كل ورقة التي عائدة الى الدفتر خانه
 الخاقاني وترسل الى قلم مركز الطابوع ما يبقى من الستين بارة الثانية التي ينوفي منها بموجب
 سندات معاشات المامور والكتاب الذين براس اللوا . ونصف ثمن الورقة حسب المعتاد
 يرسل من محله راساً الى الدفتر خانه الخاقاني . وبعد ان تصير تسوية معاشات المامورين
 المحليين من نصف ثمن الورقة التي تحصل بالالوية فيحسب ان يتسلم الباقي الى الصندوق
 المذكور يندفع من هذه المحاصلات ايضاً بموجب سند الى ادارة المطبعة المبالغ المقر اعطائها
 الى المطبعة ثمن الاوراق المطبوعة التي تازم للمركز بحسب فيثاتها المقررة وتندفع ايضاً
 معاشات المدير والمعاون والكتابة وما يبقى من بعد ذلك يعني الفضلة التي تريد عن المعاشات
 والمصاريف المقررة والمرتبة تتوقف لكي تكون مقابلة الى مصاريف الشهور الالية والمحاصلات
 التي تصير شهرياً من نصف الورقة براس اللوا اذا لم تكن كفاية لمعاشات المامورين
 الموظفين يجب ان يؤخذ الباقي من حاصلات الاشهر المقبلة وينبغي ايضاً ان تراعى هذه
 الاصول وهذه القاعدة بالمركز وباخر السنة ترى محاسبة صندوق ادارة الطابوع العمومية مع
 الذي يكون صار اخذة شهراً بشهر من صندوق المال وذلك قيمة المعاشات والخصصات
 القديمة مع الواردات المحاصلة من نصف ثمن الورقة بعد ان ينزل ونحسب منها المعاشات
 والمصاريف التي تكون صارت تسويتها لحد نهاية السنة فاذا ظهر واردات فضلة وكان
 باقياً مصرف من معاش ماموري الالوية ومصاريفهم ولم يحصل تسوية فيعطى منها . وما بقي
 من ذلك يتسلم لصندوق مال المركز ويتقيد ايراداً الى الخزينة الجلية حيث لا يجوز نقل
 ايراد سنة الى سنة اخرى وانما باخر السنة اذا وجد ان الواردات التي تبقى بعد المخرج
 والمصرف لا تكون كافية لمقابلة عموم المعاشات والمصاريف التي ما حصلت تسويتها فيصير
 تقسيم واعطاء الباقي من الواردات بحسب النسبة على مقدار الباقي من المعاشات وهكذا
 ترصد حسابات تلك السنة

المادة الحادية عشرة . السندات التي سترسل الى الدفتر خانه الخاقاني بعد التدقيق
 عليها هناك ايضاً تقيد ويصير تهيرها ويتوقف ويحفظ الجورنال المهور المتخذ سنداً لحد
 وصول اوراق العلم وخبر الذي سيصير جمعها وارسلها وما سندات الطابوع المذكورة بطاقتها
 تعاد بعينها لمركز الولاية واذا كان موجود بها سندات غير نظامية وسبانية الاصول يتصرح
 ايجابها او يتصح وتعاد مع تلك سوية وبعد اشارة قيدها بالمركز ايضاً ترسل الى رؤوس الالوية
 المادة الثانية عشرة . ان السندات المهور التي ستعاد من المركز الى راس اللوا بشارعتها

هناك في دفترها ذي الجدول بحسب قاعدتها القديمة وترسل حالاً الى القضا المنسوبة اليه
ويعطي لاصحابها مريعاً ومجاناً بواسطة ومعرفة كاتب الاراضي الموجود في القضا ويؤخذ
اوراق علم وخبر القوجان المعطى اولاً ويرسل الى راس اللوا

المادة الثالثة عشرة . ان ماموري الاراضي وكتاب طابو القضا حين المذاكرة بالمواد المتعلقة
بالاراضي في مجالس ادارة اللوا والقضا الموجودين بها يكونون معدودين من الاعضاء وبعد
المذاكرة سوية مع الاعضاء الاخرين فالمضابط المقتضية التي تنتظم عند النهاية تختم ايضاً من
طرف المامورين المواليين

المادة الرابعة عشرة . حين ذهاب مدير الدفتر خاذه الخافاني ومعاونيه الى محل ما
لاجل تفتيش احواله وتحقيقها يعطى له كالسابق اجرة ثلاث حيوانات وذلك على مقداس
المسافة التي سينقطعها وهكذا مامور وراضي السجاق تعطى لهم الاجرة باعتبار دابتين عندما
يتوجهون الى داخل السجاق وهذه الدراهم ايضاً يصير تسويتها من نصف ثمن الورقة وبصير
اجراء محسوبة بينها بكل مرة بموجب المضابط التي تؤخذ من المجالس لاجل مسافة الحلات
التي يتوجهون اليها ذهاباً واياباً وكما هو جارء بحق كامل المامورين هكذا ايضاً مامور والطابو
عندما يتوجهون الى الحلات ويجولون بها يجب ان يصير تسوية جميع احتياجاتهم ولوازمهم
من مالهم ومن يغير الحركة بهذه القاعدة تجب عليه التهمة والمسئولية

المادة الخامسة عشرة . بما انه سيتعين بصورة مقطوعة مبلغ دراهم ثمن مهمات قرطاسية
لاجل قلم الطابو بالمركز ولاجل مامورية طابو السجاق ويستخص ايضاً سنوياً ثمن حطب
ومصاريف متفرقة مقدار شيء ما مقطوعاً لكل مركز وسيتعين كذلك اوطه جي لقلم مركز
الطابو فهذه المصاريف ايضاً تصير تسويتها كذلك من نصف ثمن الورقة والحاصل اعتباراً
من شهر مارت من السنة الثانية والثمانين لا يعطى شيء من صناديق المال لمعاشات وسائر
مصارفات ماموري الطابو وهذه التعليمات تبين درجات حركات المامورين موقفاً وكلاً
جزت التعديلات بحسب تجربة افعالهم يجب ان تصير الاشعارات الرسمية عن مقتضاها من
مركز الولاية

نظام البودجه

اي اللوائح والميزانيات

المادة الاولى . نتعين في كل سنة مصاريف و ايرادات الدولة العلية كافة و يعمل بها دفتر يسمى دفتر الميزانية فاذا كان موافقاً لارادة المحضرة السلطانية السنية تكون هذه الميزانية اساساً في ادارة المالية العمومية سنة واحدة

المادة الثانية . المصاريف الدائمة تقسم الى قسمين احدهما المصاريف المخصوصة المتكررة والمعينة والعائدة الى كل دائرة . وثانيها المصاريف العمومية التي تقع من نظارة المالية الجلية فالقسم الاول الذي هو المصاريف العمومية هو اولاً المخصصات السنية للخرينة الخاصة بالجلية ثانياً مخصصات الخزينة النظامية وهي المصاريف الدائمة للعساكر البرية التي تستخدمها الدولة في حالة الصلح . ثالثاً مخصصات خزينة الطوبخانة وهي المصاريف الدائمة للطوبخانة العامة وكافة المهات البحرية . رابعاً مخصصات خزينة الترسانة وهي المصاريف الدائمة للعساكر البحرية التي تستخدمها الدولة العلية في حالة الصلح والعمارة الهايونية . خامساً مخصصات الامور الشرعية العائدة لمعاشات حكام الشريعة . سادساً مرتبات خزينة الاوقاف الهايونية لتكون بدل الايرادات التي هي في ادارة خزينة المالية من ايرادات الاوقاف المخصصة بالخيرات والمبرات ومخصصات المصاريف المحجازية . سابعاً مخصصات الامور الداخلية وهي معاشات عموم ماموري الملكية المستخدمين والمتقاعدين الموجودين في دار السعادة او في الخارج وسائر مصارفات الملكية ومصاريف القوة الضابطة الموجودة في عموم المالك الشاهانية . ثامناً مخصصات الامور الخارجية وهي معاشات ماموري دائرة الخارجية ومصاريف السفارات عموماً . تاسعاً مخصصات الامور المالية وهي معاشات ماموري المالية عموماً الموجودين في دار السعادة وفي الخارج ومخصصات مصاريف الاموال . عاشرأ مخصصات امور التجارة والنافعة مقابل المصاريف المتعلقة بماموري الامور النافعة والتجارة حادي عشر مخصصات المعارف العمومية التي نظارتها العلية وبرئاسة المجلس الهولاء ونظارة الخارجية ثم القسم الثاني الذي هو المصاريف العمومية فهو اولاً مرتبات الدين الخارجي وفائض الاوراق النقدية . ثانياً مرتبات فائض التيارات والمقاطعات وكل نوع من الاسهام ثالثاً المال الاحياطي الذي تمسكه الخزينة الجلية بظرف سنة لاجل المصاريف التي يمكن

وقوعها زيادة عن المصاريف المخصصة بكل دائرة سواء كان ذلك لاجل مصاريف يمكن ان تقع فوق العادة في الاحوال المهمة دولياً او كان لاجل مصاريف ظهورات من طرف خزينة المالية زيادة عن المصاريف المقتنة لبعض الدوائر

المادة الثالثة . الايرادات الدائمة هي كذلك قسماً الاول اموال الدولة التي تحصل على خط مستقيم والثاني الايرادات التي تحصل بالواسطة فالاول هو اولا مال الويركو ومال مقطوع بعض الايلات الشاهانية ثانياً ويركو الاغاثة العسكرية ثالثاً محصولات المعادن رابعاً محصولات الاملاك الاميرية والقسم الثاني هو اولا إيرادات الكمارك ثانياً الايرادات العشرية ثالثاً الايرادات الرسمية عموماً رابعاً حاصلات الطابو والتونطرات والاوراق الصحية المادة الرابعة . بما ان موازنة السنة الداخلة تنتظم دائماً وتنعين في ابتداء شهر مارت المعتبر رأساً للسنة في الامور المحاسبية فينتظم دفتر الميزانية نظير لائحة ويتقدم الى الباب العالي من طرف نظارة المالية الجلييلة قبل شهر مارت بشهرين اقلاً ويكون وثنيين الايرادات والمصاريف في هذه اللائحة دفترين كل منهما على حدته وكما ان مجموع الايرادات التي هي غير مقررة نضم حاصلاته عن ثلاث سنين مرت وتثلث وعلى هذا القياس يتعين بالدفتر مجموع كل منها مبالغ مقدار تخميناً وكذلك في دفتر المصاريف ايضاً غلب ان نددون به بمجموعات المخصصات المقررة والمعينة سواء كانت من المصاريف الخصوصية او من العمومية كلاً منها على حدته تنوضع مخصصات كل دائرة تخميناً على قياس السنة السابقة وكذلك يتعين مقدار المال الاحتياطي على حدته بوجه التخمين

المادة الخامسة . عندما ترد لائحة دفتر الميزانية المذكورة من جانب نظارة المالية الى الباب العالي تعطى الى مجلس التنظيم وحينئذ يجمع بعض ذوات من مجلس الاحكام العدلية العالي ويحلون ايضاً ناظر ومأمور الدائرة التي تحصل المذاكرة بايراداتها ومصاريفها وميزانيتها في اول الامر ويبادر لمباشرة المذاكرة في امر ميزانيتها ثم بعد ان تتعين وتخصص وتنتهي مذاكرة تلك الدائرة تحصل المباشرة على ذلك الوجه في باقي الدوائر وموازنة تخصيصاتها ايضاً بالتبعية وعند انتهاء دفتر الموازنة وتتميمه يعقد مجلس عمومي بحضور الوكلاء كافة ويتلى فيه دفتر الميزانية وتحصل المبادرة للمذاكرة به ثم ينتظم دفتر الموازنة الذي هو نتيجة قرار المجلس العمومي قبل مارت باسبوع واحد ويعطى الى الخزينة الجلييلة ولها في الحملات المنتضية وبناء على ذلك يلزم ان تتعين ايام المذاكرة بحسب ذلك لتكمل في الوقت المذكور

المادة السادسة تنلى مخصصات كل دائرة على حدتها بالتبعية وتحصل المذاكرة بها ويكون كل واحد من اعضاء المجلس ماذوناً ان يورد رايه بحق التصرفات وامور كل دائرة يجاوب عن الاسئلة والاستفادات التي تقع بحق مخصصات تلك الدائرة ومتى تمت المذاكرات الواقعة على مخصصات احدى الدوائر تحصل مراجعة اكثرية الاراء ثم بعد ان تقبل مخصصات الميزانية بافرادها على هذه الصورة تحصل مراجعة اكثرية الاراء ايضاً بحجتها عموماً

المادة السابعة . عند ما يقرر دفتر الميزانية في المجلس العمومي على هذه الصورة تقر مضبطة بذيله ونظم من طرف عموم الاعضاء ويتقدم ويعرض على العتبة السنية الملكية فاذا استصوب ايضاً لدى الحضرة السلطانية ونوشح بالخط الهايوتي الملكي تكون حيثئذ احكامه مرعية الاجراء

المادة الثامنة . متى تقرر دفتر الميزانية بالارادة السنية السلطانية على الوجه المبين في المادة السابقة تقر نسخة خصوصية وبعد ان نتقدم ليكرم بتوقيعها عند الجنب السلطاني العالي يحفظ اصلة في مجلس التنظيمات العالي وتعطى لكل من المجلس العالي ونظارة المالية الجلية صورة منه مخنومة وعليها الامر مسجوب عليه الصح العالي

المادة التاسعة . عند ما يتوجه دفتر الميزانية الى نظارة المالية الجلية تقر مخصصات كل دائرة باعلاها ويقرر بها علم وخبر ويرسل اليها

المادة العاشرة . كل دائرة تكون ماذونة ان تاخذ ما تخصص لها في ميزانية السنة قدر ما يكون وتؤذن ايضاً بان تعرض وتستاذن بتخصيص مصروفها من الداخل في المخصص لها الى غيره ومعاش الواحد الى شخص آخر خلافه ومع ذلك يكون تحويل التخصيصات التي هي داخل الدائرة وتبديلها على هذه الصورة منوطاً ايضاً بامر الحضرة السلطانية على الاطلاق

المادة الحادية عشرة . اذا وقع تبديل او محلول من المعاشات التي تكون من مخصصات احدى الدوائر وبقي احد المعاشات مفتوحاً ولم تتعلق الارادة السنية بان يتوفر الى الخزينة على خط مستقيم ولزم الامر بان يتخصص لآخر في تلك الدائرة وان يتقسم فيستاذن عن ذلك مامور تلك الدائرة بتقرير مخنوم منه ومن بعد ان ينظر وتحصل عليه المصادقة في المجلس العالي يعرض الى العتبة السنية الملكية فاذا وافق ذلك الارادة السنية يجري حيثئذ ايجابه اما اذا لم تتعلق به الارادة الملوكانية وتصدر او امرها السنية خاصة فلا يمكن ان تعطى حبة

الفرد من مخصصات احدى الدوائر الى مصاريف دائرة اخرى وكذلك اذا حصل التصرف في مخصصات احدى الدوائر وبقيت منها فضلة فتخصيصها لمصرف اخر يكون كذلك متوقفاً على العرض والاستئذان وتعلق الارادة السنية الملوكانية حسب الاصول المذكورة

المادة الثانية عشرة. بما انه لا يعطى شيء من المخصصات لحدى الدوائر بموجب دفتر الميزانية الى دائرة اخرى ولا يمكن ان يتحول شيء من معاشات احدى الدوائر لاخرى ما لم تتعلق بذلك ارادة سنية مخصوصة فلا يؤذن لمامور دائرة ما اصلاً ان يعرض ذلك ولا ان يستاذن عنه

المادة الثالثة عشرة. كل نظارة او دائرة ما عدا الخزينة الخاصة تكون مجبورة بان تعرض في السنة التالية دفتر ابيان مصاريفها الواقعة في السنة مقابلة لمخصصاتها ومصاريف الظهورات التي تسويها خزينة المالية لكل دائرة من الدوائر ويكون مجلس محاسبة المالية مأموراً بالتدقيق على هذه الحسابات وسوف نتعين بنظام خصوصي وظائف هذا المجلس وكيفية التدقيق في الحسابات وقطعها



تعليمات

بخصوص عموم مصاريف الولاية

المصاريف التي تجري تسويتها من صناديق اموال الولايات تقسم الى ستة اقسام اولها الداخلية وثانيها المالية وثالثها الشرعية ورابعها المعارف وخامسها التجارة وسادسها النافعة وبما ان المصاريف العائدة الى الدوائر النظامية والبحرية والطوبخانة والى الخزينة الخاصة من مصاريف الدولة العلية العمومية صائر تسويتها بموجب اوراق جوات تعطى على الولايات من خزينة المالية الجبلية وكذلك خزينة الاوقاف ايضاً تدير مصاريفها التي تقع في الولايات بايراداتها المخصوصة فقد حصرت مصاريف الولايات بالستة الاقسام المذكورة وهذه الستة الاقسام قسم كل منها الى فصول متعددة وجلبت دفاتر ميزانياتها من الولايات وتنظم في الخزينة اكل من الولايات دفاتر ميزانية لمصاريفها العمومية شامل اقسامها وفصولها وموادها وارسل اليها وبما ان تنظيم دفاتر هذه الميزانية وارساله في كل سنة هو من الامور المتمرة فقد نتعين على الوجه الاتي صورة ادارة المصاريف المعنية اقسامها وفصولها وموادها في هذه الدفاتر ودرجة ماذونية مأموري الولايات بحسب كل منها

البند الاول. تعين الخزينة فصول ومواد المصاريف العمومية العائدة بحسب الولايات الى ستة اقسام عن سنة واحدة ومقدار المبالغ المتقتضية لكل فصل وكل مادة بحسب دفاتر الميزانيات التي تجلب من الولايات في كل سنة توفيقاً لاحكام البند التاسع وبما انه سوف يتنظم من محاسبة المصرف دفاتر ميزانية ويرسل لكل من الولايات فيؤخذ هذا الدفاتر اساساً تطبق معاملات المصاريف العمومية كافة في الولايات توفيقاً لاحكامه

البند الثاني. لما كان ممنوعاً نظاماً قطعياً صرف دراهم بغير استئذان خارجاً عن المصاريف التي تكون داخلية بودجات الولايات يعني دفاتر الميزانيات المرسلة اليها من الخزينة فلا يمكن اختيار مصاريف جزئية او كلية خارجة عن المصاريف الداخلة في دفاتر الميزانيات المذكورة من اي قسم كان اما مصاريف الولايات العمومية فهي تقسم الى نوعين. الاول المعاشات والبدلات والوظائف التي تصرف مخصصاتها وتعطى في دائرتها الثاني المصاريف الغير المحددة التي ولئن كان صرفها نوعاً هو تحت مصادقة الخزينة غير انه لكون مقدارها غير محدود ولا معين يلزم الاهتمام بتسوية المصلحة بمقدار ما هو مبين في

الميزانيات بحيث لا تتجاوز هذه المصاريف غير المحدودة هي ثلاثة انواع ايضا . النوع الاول منها هو اثمان التركات والرديات وهذه اذا لم تنقيد حاصلاتها ايراداً أساسياً فلا يمكن ان تصرف او ان تعطى منها حبة الفرد ولو كان لها مقابل في الميزانيات وعكسه يعني اذا كان اصلها قد نقيد ايراداً وظهر لها وارث او صاحب واثبت وراثته او في كونه صاحباً فترد له توفيقاً الى قاعدتها وتنقيد مصروفها ولو لم يوجد لها مقابل في الميزانيات . والنوع الثاني هو المصاريف المعتادة مثل تعيينات العساكر الضبطية وتعيينات الخبز للحايس ونقل الدرام والاوراق الصحيحة وحزمها وتجهيز الفقراء وتكفيتهم ومصروف الطريق للمجرمين وثمان علاجات المرضى في الحبوس اما هذه واثنتان كان ممنوعاً صرف دراهم على الاشياء التي هي من هذا القبيل زيادة عن المقدار المحرر في الميزانيات الا أنه من حيث لا يجوز تنفيض تعيينات الضبطية وتقليلها وقت ارتفاع الاسعار ولا ترك المحتاجين من الحايس جوعاً في اوقات ازدياد عددهم او تزايد اسعار التعيينات التي تعطى لهم ولا توقيف الدرام المقرر نقلها عندما تكون مصاريف الحزم غير كافية لها ولا ترك احد الفقراء بدون دفن عندما يتوفي ولا تاخير بعض المجرمين عندما يلزم نقلهم وارسلهم الى غير محلات ولا عدم مداواة مرضى الحايس الذين لا معيل لهم فيجوز حينئذ ان تصرف عليها الدرام التي يلزم اضافتها اذا لم يكف مقدار الدرام المبيت في الميزانيات لمثل هذه المصاريف التي قد تعددت واعطاؤها توفيقاً الى قاعدتها ونظامها مع اشعار الخزينة واختيارها بذلك في وقت لزومه حالاً . اما النوع الثالث فما انه عائد لاشياء مثل مصاريف انشاءات وتعميرات ومفروشات وابحار وخطب وشم ومدافع وثمان ملابس وزيت ومصاريف متفرقة للعساكر الضبطية وبومية الحبوسين في القلاع ومصاريف مطبوعات وثمان خلع وكساوي ومهمات قرطاسية وخرج طريق المامورين ومصاريف المهاجرين ومصاريف جزئية افرادها متفرقة ومصاريف ثرية الحبوس ومصاريف مقطوعة للمكاتب الرشدية ومصاريف الكورتينات واعانات للكرابين ومصاريف الخطوط التلفرافية ومصاريف اصلاح الطرق فليزمن ان ترى وتجري تسويتها على كل حال بالمقدار المعين لها في الموازنات بشرط صرفه تطبيقاً الى النظمامات الموضوعة له اما اذا كان غير كاف فلا يصرف درهم الفرد ما لم يستاذن عنه في اول الامر ويؤخذ المجواب من الخزينة ثم اذا حصلت مجبورية لصرف دراهم ازيادة اكثر مما ذكر لاجل شيء من انواع المصاريف سواء كان من هذه الانواع الثلاثة او كان لاشياء اخرى خارجة عن دفتر الميزانية عدا عن الاحوال التي تكون فوق العادة ومخلة في الامنية

العمومية يلزم حيثئذ اشعار الخزينة عن الاسباب الموجبة له وعن جهة المصروف المطلوب وكتبته وهل هناك ما يقابله او لا يوجد له مقابل اما عند ظهور الاحوال التي هي فوق العادة على ما تقدم فلنزم تسوية مصاريفها التي يرى لزوم ومجبرية لاختيارها بحيث اذا تاخرت يحصل من ذلك مخدورات واضرار وافادة الخزينة عن كیفيتها *

البند الثالث. ان المصاريف غير المحدودة حال كونها قد تخصصت لكل سنجاق وتعينت في الميزانية يجوز ان ينقل عند اللزوم المصروف الذي تخصص لاحد السناجق من مثل هذه المصاريف غير المحدودة الى سنجاق اخر مثلاً اذا كان مصروف المنروشات لا يلزم ان يصرف كاملة في احد السناجق وفي سنجاق اخر ما امكن ان تجري تسويته بالمقدار المعين له فيجوز نقله من سنجاق وتحويله لسنجاق اخر بدائرة مجموعة واخطار الكيفية للجانب الخزينة ايضاً

البند الرابع. كما ان المخصصات المعينة في كل سنة لاقسام الداخلية والمالية والشرعية والمعارف والتجارة والنافعة لا يمكن تحويلها لبعضها بعض بدون استئذان كذلك المخصصات المعينة لمصرف مخبويه احد النصول من النصول المعلومة لكل قسم لا ينقل جانب منها الى فصل اخر بدون استئذان ولا كذلك احد المواد من المواد المتعددة التي يشملها احد النصول الى مادة اخرى من ذلك الفصل بدون استئذان مثلاً ان يتنقص جانب من معاش المتصرف او القائم مقام يعطى او يخصص ضمنية لواحد جديد من ماموري المالية او الشرعية او التجارة والنافعة والمعارف بل ان ذلك محتاج الى الاستئذان على وجه الاطلاق وكذلك اعطائاً ايضاً الى المكتوبجية او مدبري الثغريات من ماموري الداخلية او تنقيح جانب من معاش عساكر الضبطية او افرادها او اجراء تصرف نظراً للمعاشات مامورين متفرقين وصرف المبالغ التي تحصل من ذلك في مصروفات ملابس العساكر وتعييناتها او في مصاريف انشاءات وتعميرات ولا قطع جانب من معاش قلم المكتوبجية وتخصيصه لمدبري ثغريات الاولوية او اتخاذ مقابل مصرف جد في الولاية بل ان ذلك جميعه محتاج الى الاستئذان على وجه الاطلاق

البند الخامس. تزيد المعاش المخصص لاحد المامورين او تنقص مقداره المعين هو محتاج الى الاستئذان مطلقاً وانما يجوز تزييد وتنقيص المعاشات المخصصة لهيئة واحدة فقط

* الرديات في الاصل باه وهو ارباع دراهم تكون قبضتها الخزينة عن ائتان حيوانات كانت اضاعتها احكامها فباعتها المحكمة ثم اعادت ائتانها عليهم عند ظهورهم

مثلاً تريد أو تنقص معاش الوالي والمتصرف والمعاون والدفتردار والمحاسب والفاضي والقائم مقام والمدير والمكتوبجي ومدير الخريبات والمأمورين المتفرقة وعساكر الضبطية يحتاج إلى الاستئذان أما قلم المكتوبجي وكتبة الخريبات وكتاب مجالس الإدارات فيجوز إجراء التصرفات والتعديلات لكل منهم بحسب معاشاتهم في دائرة تخصصاتهم وعندما تجري هكذا تصرفات وتعديلات المعاشات المخصصة لأحدى الهيئات بدائع تخصصاتهم تجري الإفادة لهذا الطرف عن صورة أجراءاتها

البند السادس . عندما يرى في الولايات لزوم إلى إجراء تعديلات مثل نقل جانب من مخصصات أحد الأقسام من الأقسام الستة المينة أعلاه إلى قسم آخر أو مخصصات أحد الفصول من فصول إحدى الأقسام المعلومة بنماها أو شيء منها إلى فصل آخر أو مخصصات أحد المواد من مواد أحد الفصول المتعددة كذلك بنماها أو شيء منها إلى مادة أخرى أو تزيد وتنقص المعاشات المخصصة للمأمورين بحصل الأشعار عن التصورات الواقعة وأسبابها الموجبة لهذا الطرف

البند السابع . المخصصات المينة لأجل الفصول والمواد المخصصة من الأقسام الستة في كل سنة ومصاريف كل فصل ومادة منها تجري إدارتها توفيقاً إلى الأصول والقواعد المينة أعلاه والفضلة التي تظهر منها في آخر السنة الناشئة عن حساب التقسيط اليومي وغير ذلك من التصرفات لا يجوز أن تؤخذ في مقابل شيء ما بدون استئذان وكذلك مصاريف ومخصصات كل سنة لا يجوز أن تخلط بمصاريف ومخصصات سنة أخرى ولذلك كما أنه لا يجوز أن تؤخذ فضلة المخصصات التي تظهر في آخر كل سنة في مقابل مصاريف تقع في السنة التالية كذلك المبالغ التي تكون حصلت بها إرادة في السنين السابقة لبعض المصاريف ولم تصرف لا يمكن اتخاذها مقابلة مصاريف في السنة الحالية والقادمة وإذا لم يوجد لمثل هذه المصاريف التي تكون قد استحصلت بها الإرادة ما يقابلها من الباقيات لا يمكن تجوز صرف دراهم عليها ما لم يحصل الاستئذان عن ذلك تكراراً

البند الثامن . تعمل من محاسبات الولايات دفاتر ميزانيات إلى الأولوية المحقة وبرسل لكل سجناء واحد منها حسب دفاتر الميزانيات التي ترسلها الخزينة إليها وتنظم كذلك من محاسبات الأولوية المحقة دفاتر ميزانيات برسل لكل قضاء واحد منها وكما أن دفتر الميزانية الذي يرسل من الخزينة يؤخذ في محاسبات الولايات أساساً للأعمال كذلك دفاتر الميزانيات التي ترسل من محاسبة الولايات إلى السناجق ومن السناجق إلى القضاة تؤخذ أساساً

للاعمال في محاسبات السناجق والقضاوات ايضاً وتجري كذلك في اقلام محاسبات الالوية
والقضاوات الاحكام المذكورة في البنود السابقة ومعاملاتها
البند التاسع. دفاتر الميزانيات التي ترسل في كل سنة من الولايات الى الخزينة ترسل
كذلك باوقاتهما كما كان في السابق توفيقاً الى شكل وهيئة دفتر الميزانية التي يرسل من
الخزينة اليها الان

في ٥ صفر سنة ١٢٨٨ و ١٣ نيسان سنة ١٢٨٧



تعرفه

دقتر الميزانية الذي يرسل الان الى الولايات وهو يشتمل على المصاريف

العمومية لكل ولاية عن سنة سبع وثمانين

البند الاول . قد تبين في الميزانية المذكورة عموم المعاشات والبدلات والوظائف والمصاريف قسمًا فقسماً وفصلاً وفصلاً ومادةً فمادةً ومن حيث قد تبينت وتوضحت صورة ادارة ذلك وكيفية صرفه بتعليمات مخصوصة فلاحاجة لتكرار ذلك هنا وإنما يكفي بالاخطار على ان تجري المهمة والاعتنا بعدم صرف بارة الفرد زيادة عن المبالغ المينة في الميزانيات المذكورة ما لم تلجئ الي ذلك احوال مجبرة فوق العادة

البند الثاني قد فصح في الميزانية المذكورة عمودان لاجل القيود المحلية والخزينة وكما انه قد وضع في احدهما المعاشات والبدلات والوظائف المخصصة بالنظر لقيود الخزينة كذلك قد وضع في الثاني المبالغ المحررة في الميزانية الواردة من محلها ايضاً ثم ولئن كان يرى تباين فيما بين قيد اكثرها المحلي وبين قيد الخزينة الا ان المبالغ الموضوعة في عمود ميزانية الخزينة قد جرى تحريرها وقيدتها من القيود التي كان جرى تأسيسها بالخبرة مع الولايات وهي وان كان يحكم بصحتها بناء على ذلك الا انه اذا حصل فيها زيادة او نقص من تغير المعاشات وتبدلها في محلها او من وقوع وفيات البعض من المتقاعدين او المحتاجين او اصحاب التيارات او من اضافة معاش عائد الى احد الاقسام او احد النصول او احدى المواد على احد النصول او الاقسام او المواد الاخرى فيلزم حينئذ ان يجري التدقيق على ذلك واخراج حقيقة امره الى الوجود واعطاء الخبر غنة الى الخزينة في اقل وقت هذا ما كان من هذه الجهة اما ما كان من جهة المصاريف غير المحدودة فيقتضي تسوية بحسب الاصول المينة في البند الثاني والثالث من التعليمات والمقدار المحرر في عمود قيد الخزينة

البند الثالث . ربما يكون قد قيد في عمود قيد الخزينة اشياء ليس لها محل لصرفها يداعي الغاء احد المأمورين لخاتم مأموريته او لغوها لعدم ازومو والخزينة لم تكن عرفت ذلك فلا يجوز اصلاً صرف معاشات مخصصة لمثل هكذا مأموريات استناداً على مجرد قيدها في الميزانية بل يقتضي اعلام الخزينة بها لاجل ترقيين قيدها

البند الرابع . بما انه محرر في خانة الملاحظات حذاء المواد المحررة في الميزانية ما هو من عبارات الابنية والانشاءات معدوداً من المصاريف العسكرية وما يتعلق منها في ميزانية

النافعة والتجارة وما هي الحالات التي يمكن للحكومة المحلية ان نعرها راساً فيلزم ان تتوقف الاعمال على ذلك

البند الخامس . مع انه لا يوجد في كل ولاية مصروف يتعلق بالاقسام والفصول والمواد المحررة في الميزانية المذكورة كافة قد تحررت الاقسام والفصول والمواد بتماها فيها لتكون كلها على نمط واحد والمواد التي ليس لها مصاريف بالنظر لاحدى الولايات قد تركت خاناتها خالية والمقصود من ذلك هو ان تنتفع القيود المحلية التي تقع في الولايات والسناجق بحسب الترتيب المذكور لاجل بيان عدم اختلاط المصاريف العائدة الى احد الاقسام بقسم اخر او الشئ المتعلق باحد الفصول بفصل اخر وجواز ترتيب المواد وتقيصها ولئن كانت الاقسام والفصول معينة ومحدودة وبناء على ما ذكر يكون من الالم الا ان نعين الاقسام والفصول والمواد العمومية كالمها في الميزانية التي تعطى من محاسبة الولاية الى سنجاق المركز واما في الميزانيات التي تعطى الى باقي الولاية فتخرج معاشات ماموري الولاية ومصاريفهم فقط وتبين بها ما تبقى من الاقسام والفصول والمواد بتماها وكذلك تتوقف الميزانيات التي تعطى من الولاية الى القضاة على ما يلزم ويقتضي لها واذا ظهر مصروف لم يكن مقيداً ومحجراً صراحة في الميزانية ولم يقطع بالفصل او المادة التي يتعلق بها فتستوضح الكيفية حالاً من النظارة

البند السادس . حيث كان من الامور المعلومة بان لا يجوز صرف دراهم زيادة عن المبالغ المحررة في الميزانية العمومية لاجل المصاريف غير المحدودة فبناء على ذلك يلزم ان يتحدد مقدار ما يقع من مثل هذه المصاريف في القضاة ويتعين في مراكز الولاية ونعرف عنه القضاة ولا تترك القضاة ان تصرف دراهم اكثر من ذلك ايضاً

البند السابع . اجماليات المصاريف الشهرية التي ترسل الى الخزينة ينبغي ان ترسل اعتباراً من مارت سنة سبعة وثمانين حسب ترتيب اقسام وفصول ومواد الميزانية المرسله يعني ان ما يقع من المصاريف يترقى في القسم والفصل والمادة التي يتعلق بها وينطبق تقدم وناخر كل قسم وفصل ومادة على الترتيب المبين في الميزانية المذكورة ويطوى في الاجماليات التي تقدم الفصول والمواد التي لاصرفيات لها واما الفصل الذي يطوى مثلاً اذا كان هو الفصل الثاني والقسم هو الاول فلا يقال عن الفصل الثالث الا في من القسم المذكور فصل ثان بل يقال عنه الفصل الثالث على وجه ترتيبه الاصلي

البند الثامن . حال كون سندات الصرفيات التي تقع في كل شهر تحتفظ موقوفة في

مركز الولاية وترسل اجماليات الصرفيات فقط الى الخزينة فيما انه لا يمكن منها معرفة صورة صرف المصاريف غير المحدودة بالتام لحد اخر السنة وبمقتضى الاصول المتخذة الان اذا تجاوزت مثل هذه المصاريف غير المحدودة الحد المعين لها لا تقبل ويقتضي ان يكون صارفها مسئولاً بها فيلزم ان يرسل من ابتداء مارت سنة سبعة وثمانين دفتر بمفردات ما يقع من المصاريف غير المحدودة مديلاً بمضبطة ومعه سنداته بالتام مع اجماليات المصاريف الشهرية التي ترسل في كل شهر عدا عن سندات تعيينات الضبطية ويومية المحاييس في الفلاح ومقطوع المهمات القرطاسية وما هو معلوم ومقيد في الخزينة كالايجارات ومقطوع مصاريف المكاتب الرشدية واعانة الكراخين وترسل كذلك معهم سندات معاشات التلغرافخانات ومصاريفها ويقتضي ايضاً ان تئين في سندات مثل هذه المصاريف وفي دفاتر الاشياء التي تكون مفرداتها زائدة مثل مصاريف العارات والمفروشات اجناس الاشياء وانواعها ووزنها وكيلاها واذرعها وعدد وثقات كل منها واذا كانت خرجها يتوضع بعد ومسافة الحلات الذي صار التوجه اليها والرجوع منها والدواب التي صار اخذ الخرجها المذكور باعتبارها

البند التاسع . مع انه يلزم ان يرسل في ختام السنة دفتر مفردات ببيان معاشات الولاية عن السنة وبدلاتها ووظائفها ومصاريفها غير المحدودة وان يكون معمولاً حسب ترتيب الميزانية على وجه القاعدة المتخذة لذلك لكن بما ان هذا الدفتر يعمل حسب المفردات فلا يقتضي تفصيلات كل مادة بمفردها بل يكفي ان تئين مصاريف العارات والمفروشات والمجنوس والمخرجرات وغير ذلك من امثال هذه المصاريف غير المحدودة قلماً واحداً وسندات جميع المعاشات والبدلات والوظائف يجب ان تحتفظ في محلاتها كما كان سابقاً ما عدا المبعوث شهراً بشهر من سندات المصاريف غير المحدودة وسندات ومضابط حولاتها وسندات مصاريف التلغراف ودفاتر قسام بيت المال وحاصلات الرديات وما يتفرع عن ذلك من الاوراق

البند العاشر . اذا صودف نوع اشكال سواء كان في صور اجراءات الميزانيات المبعوثة او كان في اجراء احكام هذا القرار فيلزم اعلام الخزينة حالاً عن الاسباب التي اوجبت ذلك وابلاغها لها والاستيضاح منها عن الاشياء التي وقع بها التردد والاشتباه والاستفسار عنها

نظام

بمق جميع الابنية التي ترى مصاريفها في الخزائن الشاهانية

المادة الاولى . ما يقع بغير استئذان من مصاريف المواقع المحتاجة للتعبير من ابنية الميري لحد الف قرش في دار السعادة والتي قرش في الخارج يقبل في الخزينة كما كان قبلاً اما المصروف الذي لا يتجاوز في الخارج اربعة الاف قرش نهاية ما يكون لاجل تعديرات يتحقق وقوع محاذير ومضرات من تاخيرها لينها يستاذن عليها ويرد جوابها فتتسوى ويجري محسوبها على وجه قاعدتها الجارية عندما ترى بصورة موافقة لاصولها الموضوعة

المادة الثانية . المجمورة التي تسلك فيها طرق البوطة في الخارج والحجوس الموجودة في مراكز الحكومة والقفل التي تقيم فيها العساكر الشاهانية والاصطبلات المعدودة من مشتملاتها والمحلات التي توضع بها المهات والبارود اذا احتاجت الى مصارف تزيد عن المقدار المحدد في المادة الاولى بسبب بعض العوارض الفجائية وروي لزوم لاجرائها بالجملة يعني لا صلاح بها لا يقبل التأخير قطعاً فيكشف حالاً على ما كان من هذا القبيل من التعديرات المستعجلة والمهمة للغاية وتجري مناقضته بشرط ان ينهى عن الجبورية الصحيحة المحاصلة في هذا الباب وتعرض لهذا الطرف بمضبطة تكون تحت شهادة هيئة المأمورين المحليين واخناهم عموماً اما اذا تحقق لدى الدولة بان صرف ذلك كان بغير مناسبة ولم يكن بأس من توقيف العمل اصدار الارادة به فيكون الذين ختموا المضبطة تحت المسؤولية بعد ان يتضمنوا يومهم بتقديم دفتره الصحيح مع نسخة ثانية مخنومة من سند المفاولة الذي يتنظم بذلك ويستأذن عن الكيفية ويكون معلوماً بان راس مشئلة الماذونية هو الشرط بان لا تتجاوز تلك المصاريف عشرة الاف قرش نهاية النهاية وحينئذ تجوز المباشرة المحلية بذلك ايضاً من بعد ختم سند المفاولة اما ما يتجاوز العشرة الاف قرش المذكورة سواء كانت اصلاحات او ابنية تعمّر جديداً فيلزم الاستئذان عنه بكل حال اولاً واذا رويت مصاريفه وتسوت في محلاتها بدون ان تتعلق بها الارادة السنية فلا تقبل في الخزينة بوسيلة من الوسائل اصلاحاً بل تتضمن الى المامور الذي اعطى الرخصة بها

المادة الثالثة . الابنية التي يجب اصلاحها او يلزم انشاؤها جديداً في دار السعادة وتتسوى مصاريفها من الخزائن السلطانية سواء كانت من الابنية الميرية او من الاوقاف الشريفة تناد

كيفيةها في اول الامر مبسطة واستدعاء من طرف مجلس المحل الذي تنسب اليه او مأموره
الخصوصي الى مقام آمر ذلك المحل ومن هناك يعرض عنها بانها الى الباب العالي ايضاً
ثم تحال من الباب العالي الى نظارة المالية الجلية اذا كانت من الابنية الميرية او الى نظارة
الاوقاف الهايونية البهية اذا كانت متعلقة بالاوقاف لكي يوزن بمحصل الكشف على ما كان
منها لازماً ووقوع المضرة في تاخير ملحوظاً ومسلماً وقاية للخزينة الجلية من مصارف على
غير اللزوم ورعاية لقاعدة النصرف والادارة الملتزمة ثم ترسل اوراقه ايضاً من النظارات
المذكورة الى جانب النظارة التي تتعلق بها امور تلك الابنية ايضاً لكي تجري عليه المعايينة
والكشف بكمال الدقة والاستقامة بمعرفة مأموري مجلس الابنية الموجود بمعيها ومعرفة مأمور
مناسب من الخزينة التي تعطى منها مصارفة ويعمل اعلان بموجب دفتر صحيح بتنظم بيان
اشكاله وهياته وكل من احواله وكيفية ونجته من طرفهم جميعاً ويختم بذلك من طرف
ناظر التجارة تصديقاً بصحة الكشف الذي جرى ايضاً وبشرح بالحبر الاحمر باعلى ذلك
الدفتر بان يؤخذ سند محرر على ورقة صحيحة من طرف المعلم الذي يرغب ابقاءه بعهدته
او باقي الاشخاص الذين يرغبون التعهد به بانهم يصلحون او يعمرون البناء الذي حصل
الكشف عليه كما ينبغي توفيقاً الى الكشف بحيث لا يمكنهم ان يقولوا فيما بعد بانه صار زيادة
او جرى ما هو كذا وكذا او زادت الثقات ويدعون بمصاريف زائدة ثم يوضع بعد ذلك
في موقع المناقصة

المادة الرابعة . هما ان اصول المناقصة اللازم اجراؤها في حق مصاريف الابنية التي يراد
تعديلها وانشاؤها من جانب الميري هي لاجل منع التلغيات وكذلك ربط هولاء ايضاً بالمقابلة
هو لاجل رفع ادعائهم عند النهاية باضرار او خسائر ايضاً فلا تحصر بعد الان قضية المناقصة
بمعلي المعارية فقط سواء كانت في دار السعادة او في الخارج كي لا تضيق دائرتها بل كل
من كان يظهر الرغبة فيها عدا عن المأمورين الموظفين عند الدولة ويوضع تعهدها بها
بصورة قوية مثل سائر معالي الابنية ويتنظم سند المقابلة معه بالشروط المتضمنة ايضاً يمكنه
ان يتعهد بتعديل تلك الابنية او انشاؤها بطريق المناقصة

المادة الخامسة . حيث قد منع تعديل الابنية كافة وانشاؤها بدون اجراء مناقصتها او اجراء
تعديرات تتوقف على مصرف يزيد عن الف قرش في دار السعادة بدون استئذان او توسيع
ابنية حاصل عمارها او انشاؤها بالحاضر وتكليفها زيادة عن الكشف بدون رخصة يعني ان
تتوسع او يضاف عليها فهذه المنوعة تبقى موجودة كما كانت والابنية التي أحيل تعديلها او

انشاؤها مقطوعاً بموجب سند مقالة اذا طلب تريد او توسيعها بامر وتنبه امر ومأموري
الحل المتعلقة تلك الابنية بفلا يقبل ولا يجري واذا قبلت فمصرفها لا يصير تسوية ولا روية
من الخزينة قطعاً ويدرج هذا على حدته في سند مقالة المعلم او غيره الذي يتعهد بها لكي
يكون معلوماً بأنه عند ما يقع ادعا او استدعا بهذا الخصوص فلا يعرف من جانب الخزينة
بل تطلب المصاريف الخارجة عن الكشف من الحل الذي يكون امرها ومن حيث ان
تكليف الذين يتعهدون بالابنية وامرهم بالاضافة عليها او توسيعها كلياً كان او جزئياً مع
وجود هذا العذر النظامي في العيان هو امر يغابر المحفانية فلا يجوز وقوع جرامة لتكليف
مثل هذا من طرف احد الامرين او المأمورين اصلاً وقاية للنظام

المادة السادسة. الابنية التي تكون من ابنية الميري والاقواف الكائنة في دار السعادة
ولا يمكن ان يقبل تغييرها او انشاؤها تاخيراً بل يكون النظر فيما يقتضي ماسر يعانجت المجرورة
غير ان مصروفها تجاوز الالف قرش وتوقف على الاستئذان بنهي عنها خالاً من الحل
التي تتعلق به الى الباب العالي ليجري كشفها وسائر معاملاتها تماماً بسرعة ويختم سند المقالة
الذي ينظم بذلك ويعطى للمعلم الذي يتعهد بها سند رخصة من طرف نظارة الابنية البهية
تسهيلاً للمصلحة ويباشراً حالاً بتغييرها وانشائها وعند ما تكون احكام سند المقالة الذي
ينظم به من جانب الخزينة التي ترى مصارفها موافقة للقاعدة والنظام ايضاً توفى معاملاتها
المتنضية قبل بوقت ويستأذن عن الكيفية بتقرير وتحصل الهمة باعطاء صورة المباشرة
المتنضية من تاريخ شرف صدور الارادة بها واحالتها لحد عشرين يوماً نهاية ما يكون واذا
تاخر ذلك فيجزم الذي يكون سبباً لذلك ويهجر من الخدمة

المادة السابعة اذا روي لزوم تغيير احد انواع الابنية او تجديده وجري عليه الكشف
والمناقصة بحسب الانهاء الذي وقع من الحل الذي ينسب اليه وصدرت الارادة الشريفة به
واعطيت صورة المباشرة ليد الرجل الذي يتعهد به ثم رغب عقب المباشرة بتغييره او تجديده
في تعبيرات جديدة به او توسيعه والاضافة عليه فيتوقف ذلك البناء حالاً وتتهي الكيفية
الى الباب العالي ثم تحصل عليه المعاينة بمعرفة نظارة الابنية البهية ومجلس الابنية ويجري ما
يلزم له من الكشف والتدقيقات وفيهم كما ينبغي مقدار ما يلزم من المصارف زيادة عن
كشفي الاول ثم يضم على كشفي السابق توفيقاً الى المناقصة الجديدة التي تجري عليه ويتجدد
به سند مقالة ويعرض ما يقتضي لذلك بانها الى الباب العالي ومن ثم لا يجوز بوجه من
الوجه توسيع تلك التعديلات او الزيادة على تلك الابنية ما لم تر ويحصل عليها التدقيق

في مجلس الولا ويستأذن عنها من اعيان الجنب العالي وتصدر بها الرخصة السنية اما اذا علمت يدون استئذان من جانب مامورها وحصلت الموافقة على ذلك من طرف الرجل الذي يتعهد بها فالمصرف الذي يصرف عليها زيادة عن كشفها الاول لا يقبل ولا يصير نسويته من جانب الخزينة

المادة الثامنة. قضية الكشف الثاني الذي يجب مراعاته في حق الابنية التي تعمل للدولة يقتضي ان تكون في حق عمل الابنية التي تعمر او تنشأ امانة وانما الابنية التي مثل هذه تعمر او تنشأ مقطوعاً بموجب سند مقاول لا يحتاج الامر الى اجراء كشف ثانٍ لاجل تعيين مصارفيها وانما يلزم الكشف الثاني على التعمير الذي صار او البناء الذي تعمر لتعلم متانته ورصانته هل هي بصورة موافقة الى كشفه وهل عملت او انشئت محلته التي كشف عليها تماماً وهل صرفت فيها اجزاء الابنية الداخلة في دفتر كشفها ووضعت بعينها وبما ان اجراء هذه التدقيقات هو من الوظائف المهمة التي تدقق فيها نظارة الابنية ومجلسها فاذا عدا عن المناظرة المتبادية التي تنفع في اثناء تعمير او انشاء كل بناء يعني التي تستوفي من المحل التي تتعلق به تبين ايضاً كفيته عند نهايته من المحل الذي ينسب اليه الى النظارة المشار اليها تجري عليه كشفاً ثانياً على الوجه المحرر واذا كان عمل شيئاً ناقصاً خلافاً للتعهد بعني بالكل ويدقق فيما بعد من مجلس الابنية على ان لا يحال تعبير ابنية او انشاؤها للرجل تبين منه حركة كذه مخالفة المقاول والتعهد

المادة التاسعة. الابنية الجسسية التي يرى لزوم لانشائها مجدداً تعمل خر بطنها في اول الامر وتقدم الى الباب العالي ويكشف عليها وتقدر مصاريفها بمعرفة مجلس الابنية ثم تراجع في الابتداء دفاتر موازنة ايراد ومصرف الخزينة الجبليلة واذا فهم بان الدراهم التي ترتبت لقاء مصارف تلك الابنية هي كافية لرؤية مصاريفها بحسب انهي عن انشائها فيعمل حيثئذ بها اعلان من المجلس المذكور وتوضع في موقع المناقصة حتى اذا وجد من يتعهد بها ويقدم كفيلاً قويا على انه يعملها بحسب متانتها المطلوبة ورصانتها باهون من كشفها فيجوز حيثئذ ان تحال مقطوعاً انما اذا كانت جسيمة وما وجد لها طالب يتعهد بها بوجه المقطوع وحصلت الجبورية على انشائها امانة وكان الذات الذي يتعين اميناً عليها في دار السعادة فيخلف في مجلس الولا واذا كان في الخارج ففي المجلس الكبير المحلي بانه لا يدخل دراهم على ذمته من مصاريفها ويدقق ايضاً على ان لا تدخل المامورون الذين يستخدمهم بمعيتهم على ذمتهم دراهم من ذلك وبتقي كما ينبغي وقوع التلف والسرقة ثم يتعين ذات من ماموري الخزينة الجبليلة

واخر من مجلس الابنية في دار السعادة ليعاينوا يكشفوا على كيفية انشاء ذلك البناء الذي امر
به عند ختام مقدار كل ربع منه حتى اذا كان صرف ما اعطي له على الحساب بكاماله فيعطى
له غيره على الحساب ايضاً اما اذا كان لازال ما صرف بنهائه فيحصل التفتيش عن باقي
الدراهم لمن اعطاه ويسال كذلك عن مقدار الدراهم التي يلزم اعطاؤها له لاجل مصارف
ما هو خارج عن ذلك ويتسوى تسليمها له بحسب اللازم ثم يداوم على اجراء هذه الاصول
لحد تكميلها اما في الابنية التي تكون في الخارج فيصير تسوية ما على حسابها من جانب الولاة
والدفتر دارية ومدبري المال وتستوفي اصول هذا الكشف من طرف المجالس ايضاً

المادة العاشرة محلات الحجانة التي تبني او تعتبر لاجل حفظ البارود سواء كانت في
دار السعادة او في مواقع الخارج يخبر بها من طرف مجلس الابنية الى جانب نظارة المهمات
الحربية لكي يوضع عليها حين اللزوم واقية الصاعقة التي تستعمل لاجل رفع ضرر السيلال
البرقي وكذلك منارات جوامع السلاطين وابراج القشل الكبيرة التي تبني جديداً او تصلح
يصير الاخطار عنها الى المحلات التي تنصب اليها لكيما توضع عليها واقية الصاعقة ايضاً

في ١١ ان سنة ١٢٧٢

ذيل

مادة مخصوصة . وان يكن قد تحرر في المادة الاولى بان المصارف التي تقع بلا استئذان
على المواقع التي تحتاج الى التعبير من الابنية التي ترى مصارفها في الخزائن السلطانية تقبل
من الخزينة كما كانت لحد الف غرش في دار السعادة والفي غرش في الخارج الا ان
الاصلاحات سواء كانت في الابنية الوقفية او سائر الابنية الاميرية تسلك قبل الاستئذان
في دار السعادة فقط لحد خمسة الاف غرش لكن الابنية التي يحصل التثبيت بعملها على هذا
الوجه قبل الاستئذان تجري من جانب النظارة كل انواع التقيدات بحق مصارفها ويتبين في
التقارير التي تعرض بخصوصها الصورة التي جرت عليها التدقيقات لاجل قبولها

في غرة رجب سنة ١٢٧٢

نظام الاوراق الصحيحة

البند الاول . كل انواع السندات التي تؤخذ وتعطى في الاقراض والاستقراض وباقي انواع الاخذ والعطاء في كل جهة من بلاد الدولة العلية والتي تنتظم بعقد الشركات وكل انواع المقاولات والتعهدات وسندات المقبوض والبولس وحاصل الامر السندات كافة التي يمكن ابرازها للاحتجاج في محاكم ومجالس الدولة العلية تحرر على اوراق صحيحة

البند الثاني سندات التعهدات والمقبوض التي تعطى الى الخزائن السلطانية وصناديق الاموال والى مأموري الاقلام والاموال والحكومة تحرر على اوراق صحيحة ايضاً انما العلومة خبر والصور وسائر السندات التي تعطى من الخزائن وصناديق الاموال الى بعضها بعضاً والى الناس تكون مستثناة من هذه القاعدة

البند الثالث كل انواع الحجج والاعلامات ودفاتر القسام وباقي السندات الشرعية التي تعطى من المحاكم الشرعية تكتب على اوراق صحيحة ايضاً

البند الرابع الاعلامات والمضابط التي تعطى بالداوى المحكوم بها بين الاشخاص من مجالس التجارة وباقي المجالس والمجالس البلدية تحرر على اوراق صحيحة ايضاً

البند الخامس الاوراق الصحيحة تكون قسمين حسب الوجه الميمن به كل منها على حدته في تعرفتها فالقسم الواحد هو الاوراق الصحيحة النسيية والقسم الثاني هو الاوراق الصحيحة المقطوعة وقد ترتبت الاوراق الصحيحة النسيية اصنافاً متعددة وتعينت قيمتها درجات متفاوتة بالنسبة لمقدار المبالغ التي تحرر عليها ايضاً فكل انواع التحويل والاوامر والاحالات والبولس وسندات المقبوض وانواع البون وما يتحرر راساً على مبالغ معينة من التعهدات والكفالات والشركات وسائر سندات المقاولات وما يعطى من المحاكم الشرعية من حجج الادانة والبيع والشرادفاتر القسام واعلامات المحاكم الشرعية المحكوم بها بحسب الاثمان والمبالغ وما يتحرر من مجالس التجارة والبلدية وسائر المجالس من المضابط والاعلامات المتضمنة لاحكام الاثمان والمبالغ فيما بين الاشخاص يتحرر على هذه الاوراق الصحيحة النسيية بالنسبة الى مقادير الاثمان والمبالغ التي تحتويها اما الاوراق الصحيحة المقطوعة فهي صنف واحد وقيمتها مقطوعة ومقررة ايضاً ويتحرر عليها السندات والحجج والاعلامات والمضابط

وسائر المواد المبينة في التعرّف غير السندات وخلافها المذكورة اعلاه

البند السادس قد نعين ثمن كل ورقة من الاوراق الصحيحة النسبية وقيمتها عشرون فضة في كل الف غرش حسب اعظم قسم من المبلغ الذي تحويه يعني نهاية درجته اما قيمة الاوراق الصحيحة المقطوعة فقد تبينت في التعرّف بحسب اجناسها

البند السابع بما انه قد ترتب جنس اوراق نسبية يستعمل في تحرير التحويلات وحالات الاوامر والاحالات والسفاح وسندات المقبوض وكل انواع البون وما يتحرر على مبالغ معينة راساً من سندات التعهدات والكفالات والشركات وسائر المقاولات فاي مادة كانت من المواد المذكورة واي جنس كانت دراهمها وباي لسان كانت تحرر على هذه الاوراق النسبية لكن بما ان عبارات التعهدات والكفالات والشركات وسائر سندات المقاولات تكون طويلة وتحتاج الى اوراق قطعها كبير فقد ترتب في كل صنف من الاوراق المذكورة عشرون في المائة منه طلحات كاملة تستعمل في تحريرها وهي توجد في كل محل بحسب هذه النسبة والصورة واذا اراد البعض من الصيارف والتجار وغيرهم بان يحرروا السفاح واوراق البون المخصوصة بهم على اوراق لم ذاتهم فيمكنهم ذلك لكن الذين يرغبون في استعمال هذه الاوراق يلزم بان يرسلوها قبل ان يحرروها الى قلم التمغة الذي ترتب في الدار العلوية ويتبعونها بعد ان يدفعوا رسمها بحسب مقدار المبالغ التي تحويها تطبيقاً الى نظام الاوراق الصحيحة ورقمها والبوليسة التي يحررونها نسخاً متعددة يعني نسخة ثانية او ثالثة او اكثر من ذلك يعطون رسم التمغة عن واحدة منها فقط اما الباقي فلا يعطون عنه شيئاً

البند الثامن . اوراق البوالس كافة التي ترسل من ممالك الدولة العلوية الى البلاد الاجنبية يجب ان تحرر اما على الاوراق الصحيحة المرتبة على الوجه المبين في البند السابق ايضاً واما اذا اراد احد ان يحررها على اوراقه الذاتية فيرسل الاوراق قبل ان يحررها الى قلم التمغة الكائن في الدار العلوية ويعطي رسمها تطبيقاً الى فئات الاوراق الصحيحة ويضع عليها التمغة

البند التاسع اذا كان بعض سندات المقاولات والتعهدات والكفالات لا يوافق تحريره على اوراق صحيحة بسبب الشكل والرسم او غير ذلك من الاسباب فيجوز تحريره على ورقة اعتيادية ايضاً لما يلزم والحالة هذه ان يعطى رسمه توفيقاً الى نظام الاوراق الصحيحة وقوانينها وتختم الورقة على الوجه المحرر قبل تحريرها واذا اقتضى عدة صحايف لتحرير احدى المقاولات نظراً لطولها فتطبع التمغة على الاولى فقط

البند العاشر . بما انه يلزم تغ اوراق سندات المحصص التي يحررها اي نوع كان من

القومانيات التي تشكل على حصص في ممالك الدولة العلية فيعطى الرسم حسب اعتبار راس مالها الاصيل تطبيقاً الى نظام الاوراق الصحيحة النسبية ثم تنفع أولاً واذا كانت الحصص المرتبة على الاسامي تباع وتشترى كذلك عندما تتجدد سنداتها يعطى عنها الرسم حسب اعتبار راس مالها الاصيل على الوجه المحرر ايضاً ثم تنسخ ورقة السند الجديد وحاصل الامر لا يمكن لقومانية من القومانيات اصلاً ان تعطي سنداً بغير تمقة

البند الحادي عشر. بما انه قد ترتب نوع اوراق مقطوعة لكي تحرر بها سندات المقاولات والكفالات والتعهدات التي لا تحرر فيها ائمان ولا مبالغ فيحظر على هذه الاوراق اي نوع كان من السندات التي تكون من ذلك القبيل

البند الثاني عشر. بما انه قد ترتب نوع اوراق نسبية لكي تحرر عليه حجج الادانة والبيع والشر التي تعطي من المحاكم الشرعية فيحظر على تلك الاوراق اي نوع كان من نوعي هذه الحجج وكذلك بما انه ترتب نوع اوراق مقطوعة ليكتب عليها حجج الاذن والمخالعة والوكالة والدفقة والوصاية والمصاحبة والابراء وسائر الحجج التي بلائمن فيحظر على تلك الاوراق اي نوع كان من تلك الحجج الشرعية ايضاً وقد ترتبت اوراق نسبية ايضاً لاجل ان تحرر عليها دفتر القسام واوراق مقطوعة على رسم دفتر القسام لاجل دفتر الحاسبة ايضاً

البند الثالث عشر. بما انه قد ترتبت اوراق نسبية واوراق مقطوعة لتحرير الاعلامات مخصوصاً فالاعلامات المحكوم بها التي تعطي سواء كانت من المحاكم الشرعية او كانت من مجالس التجارة وسائر المجالس ومن المجالس البلدية تحظر على هذه الاوراق بحسب جنس المصلحة تطبيقاً الى اصول المينة في المادة الخامسة

البند الرابع عشر. بما انه قد ترتبت اوراق نسبية واوراق مقطوعة لكي تحرر عليها مضابط الدعاوى التي يحكم بها بين الناس من مجالس التجارة وسائر المجالس والمجالس البلدية فتحظر المضابط التي هي من هذا القبيل على هذه الاوراق بحسب جنس المصلحة تطبيقاً الى القاعدة المينة في المادة الخامسة اما المضابط التي تعطي لاصحاب المصالح بمعرض الانها عن قضية من مجلس القضاة الى الالوية ومن مجالس الالوية الى مجالس الالاية ومن مجالس الالوية والابالات الى الدار العلية في اي مصلحة كانت فتحظر على اوراق المضابط التي هي من قسم الاوراق المقطوعة على الاطلاق

البند الخامس عشر. من حيث ان التذاكر والتقاير والبرقيات التي تحرر لاجل المصالح الذاتية راساً تحظر على اوراق صحيحة مرتبة لها مخصوصاً فالتذاكر والتقاير والبرقيات

الرسمية التي تحرر على اوراق اعني ادية من طرف كائن من كان في الدار العلية او في الخارج
ترتد وترجع ولا تقبل من طرف احد المامورين اصلاً

البند السادس عشر. اعلام الحكم في الدعاوي التي تحال بعرض محالات الى المحاكم الشرعية
او الى المجالس المأمورة بالمحاكمات لا تحرر على العرض محال بل تحرر على ورقة صحيحة تلتصق بذيل
العرض محال من جنس نوع اوراق الاعلامات التي يلزم بان تحرر عليها بحسب جنس المصلحة
والقاعدة المبينة في البند الخامس

البند السابع عشر. الانواع المرتبة للاوراق الصحيحة واجناسها واصنافها ودرجاتها وفيها
واثنائها والمواد التي تحرر على كل منها قد تبينت في تعريفها تفصيلاً

البند الثامن عشر. السندات وغيرها المحررة على اوراق غير متبوعة خلافاً للاصول
عند ما تقدم بواسطة الدعاوى الى المحاكم والمجالس وسائر محلات الحكومة ومخادع اللونجة يلزم
قبل ان يباشر باستماع تلك الدعوى ان يلصق بذيل السندات ورقة صحيحة من طرف صاحبها
قيمة ثلاثة في المائة عن المبالغ التي تحويها تلك السندات جزاء نقدياً اذا كانت تلك السندات
من الانواع التي تحرر على اوراق صحيحة نسية ولافتقر على اوراق مقطوعة قيمتها من خمسين
غرشاً لحد ثلاثمائة غرش بحسب جسامه الامر المحرر بها واهميتها اذا كانت من الانواع التي
تحرر على اوراق مقطوعة ويقرر بها صورة السند و خلاصته ولا يمكن بان ترى الدعوى ما لم
يجري الامر على هذه الصورة واذا كان لا يوجد ورقة صحيحة بتلك القيمة فيجوز بان تربط بها اوراق
متعددة تعني تلك القيمة وتحرر على واحدة منها صورة السند و خلاصته ويقرر كذلك على
الباقى تحت التمتعة بقلم جلي هذه العبارة وهي مربوط بالسند الفلاني واثنان ما يرتبط من هذه
الاوراق ولئن كان يلزم بان تعطى من طرف صاحب السند والذين ختموا او امضوا ذلك
السند بطريق المساواة على وجه الاشتراك الا انها تعطى في اول الامر من طرف حامل السند
ثم عندما يدعي توخذ له حصص الخائنين او الماضين على السند بمعرفة الحكومة وتعطى له
واذا كانت اصحاب مثل هذه السندات يتفرغون عن الدعوى فتجز سنداتهم ويجري عليها
النظام المذكور ايضاً لكن من حيث ان ذلك لا يشمل السندات المورخة بتاريخ متقدم على
هذا النظام فتجري الحركة في حق تلك السندات بحسب النظام السابق اما السندات المحررة
بعد وقت هذا النظام فيجري بمقتضاها تماماً

البند التاسع عشر. اذا ظهرت سندات من السندات التي تقدم بالدعاوى الى المحاكم
والمجالس كان لازماً ان تحرر على اوراق صحيحة نسية ومحركة على اوراق مقطوعة او على اوراق

دون درجتها فتعد اوراقاً اعنيادية وتعامل بما هو مبين في البند السابق
 البند العشرون . كما ان النظام المحرر اعلاه يجري بحق السندات التي تخضع بواسطة الدعاوى
 الى المحاكم والمجالس كذلك لما تدخل بيد الحكومة بأي نوع كان من الاسباب والوسائل
 سندات مثل هذه بلا تمغة اصلاً وكان يلزم ان تحرر على اوراق نسيية وتحررت على اوراق
 مقطوعة او على اوراق ادنى من درجتها تضبطا وتوقف ويومر صاحبها باجراء النظام المذكور
 البند الحادي والعشرون . اذا حضر الى قلم التمغة سند بوليصة او بون او تحويل امر محرر
 في المالك المحروسة على ورقة بلا تمغة وقابل بالبيع والشراء وكانت وعدته لم تحل بعد ولم
 تسحب عليه جبر وفيؤخذ عنه ثلاثة امثال رسم قيمة الورقة الصحيحة التي كان يلزم بان يحرر
 عليها نظاماً ثم يتبع واذا كانت وعدته مرت او تسحب عليه الجبر وتجنيد تربط به ورقة صحيحة
 بقيمة ثلاثة في المائة عن المبلغ الذي يحويه على الوجه المذكور في البند الثامن عشر ثم يتبع من
 بعد ان تسحب عليها صورة السند واذا كان حاملة ينكل عن تمغه فيتوقف السند في قلم التمغة
 ويومر باجراء النظام المذكور بمعرفة الحكومة

البند الثاني والعشرون . بما ان اجراء النظمات المسطرة في البند الثامن عشر والتاسع
 عشر والعشرين والحادي والعشرين بتمامه هو من الوظائف المعينة على جميع المحاكم والمجالس
 وسائر المأمورين الذين هم مأمورون بتفصيل الحقوق وتسوية الدعاوى ومأموري قلم التمغة
 فالذين يقصرون منهم في اجراء النظمات المذكورة يعزلون حالاً من مأمورياتهم على حسب
 حكم البند المائة والواحد من قانون الجزاء الهايوتي وبعد ذلك تجري عليهم التحقيقات اللازمة واذا
 تحقق بانه قد مازج الصلحة ارتكاب ايضاً فتجري بحقهم سائر المعاملات بموجب قانون الجزاء ايضاً
 البند الثالث والعشرون . لا يقدروا مأمورو صرف الاموال الاميرية ان يصرفوا دراهم
 من الدراهم التي يصرفونها لاجل المعاش والوظائف وكل نوع من المطالبين الشخصية ما لم
 ياخذوا بها سندات مقبوض على اوراق صحيحة حتى ولا يمكنهم ان ياخذوا بمعاش ذواتهم ووظائفهم
 ايضاً وانما يمكن ان تؤخذ على اوراق اعنيادية سندات الصرفيات التي هي اقل من مائة غرش
 فقط والمأمورون الذين يتركون خلافاً لذلك تجري بحقهم المعاملة المبينة في البند السابق
 البند الرابع والعشرون هذه النظمات تشمل الاهلين والاجانب كافة الموجودين في
 ممالك الدولة العلية بدون استثناء

البند الخامس والعشرون تعلن محلات وجود هذه الاوراق الصحيحة في الدار العلية وفي
 الخارج من طرف نظارة المالية الجلييلة وتبين بواسطة جريدة الحوادث وغزاة استانبول

مواد

تخص بآدارة الاوراق الصحيحة

البند الاول . عموم ادارة امور الاوراق الصحيحة قد اُجِلت الى مامور مخصوص بعنوان مدير الاوراق الصحيحة يكون تحت امر نظارة المالية الجلييلة ونظارتها ومشتولاً في كل الخصوصات لدى النظارة المشار اليها مثل باقى شعبات المالية بالتمام ويقوم المدير الموما اليومع المامورين برفقته في الدائرة المختصة له

البند الثاني . من الوظائف المختصة بالمدير الموما اليو طبع الاوراق الصحيحة ونمغها تطبيقاً الى نظامها وتعرفتها توفيقاً الى الاصول التي تنبين ادناه وصورة صرفها في دار السعادة وارسالها الى الخارج وابصالها باوقانها واستحصال اسباب ايجادها في محلات متعددة من دار السعادة وفي كل قضية من الخارج وروية حساباتها

البند الثالث . بما ان الاوراق الصحيحة مرتبة على انواع مختلفة وصنوف متعددة حسبما تبين في نظامها وتعرفتها فعند ما يلزم لها مبايعة اوراق بعرض عن جنس الاوراق المتضمنة ومقدارها بتقرير من طرف مدير الاوراق الصحيحة الى نظارة المالية الجلييلة وبمحال التقرير المذكور من جانب النظارة المشار اليها الى مجلس محاسبة المالية ثم تشتري باجراء اصول المناقصة هناك توفيقاً الى الاشكال المعينة لها وتنفيد عينا ذمة على المدير الموما اليو ويؤخذ منه سند مقبوض ببيان استلامها يحفظ في محاسبة المصارف ثم يعمل مجلس المحاسبة مضبطة بالاوراق التي تشتري في كل مرة يوضح بها جنس الاوراق المشتراة ويبين المادة التي اخذت لاجلها وكية اوراق كل ما عون منها وعدد ما يخرج من كل ورقة من السندات وغيرها وبعد ان يصادق على هذه المضبطة من جانب النظارة المشار اليها فقط يباشر يشتري الاوراق واستلامها وتحال هذه المضبطة الى محاسبة المصارف لتعفظ فيها وتكون اساساً في محاسبة الاوراق الصحيحة التي روينها في غاية السنة من الامور الطبيعية ايضاً وانما هذه الترتيبات تجري موقتاً حينما يكمل عمل الورق الذي حاصل الشروع بانثائه ويشرع في عمل الورق الذي يعمل مخصوصاً لهذه المادة ثم تتخذ في ذلك الوقت اصول اخرى في هذا الباب

البند الرابع . قد تشكل قلم محاسبة برفق مدير الاوراق الصحيحة لاجل قيد جميع الامور المختصة بالاوراق الصحيحة ومعاملاتها بالطريقة اللازمة لها بتمامها وضبط وتحرير حاصلاتها وصرفياتها

وروية محاسباتها وتعين برفتها وزنه دار ايضاً لاجل حفظ الاوراق الس
مدير الاوراق الصحيحة وتنفيذ ذمة عليه مع الاوراق الصحيحة التي تعمل من
ايراداتها في دار السعادة

البند الخامس . كل نوع من الاوراق الصحيحة عدا عن العرض لالا
والتذاكر يختم بالتمغات المعنونة بالطغراء الهايونية في المرتبة الاولى اما
التقارير والتذاكر فبالتمغات الباردة المخصوصة بها ثم بعد ذلك يختم بالت
النظارة في المرتبة الثانية

البند السادس . الاوراق الصحيحة تختم في بيت التمغة بالتمغات ذات
التي تطبع في المرتبة الاولى والتمغات الباردة المخصوصة باوراق التقارير وال
التمغات بالطريقة اللازمة في خزانة تختص مخصصة بها في بيت التمغة ومفتاح
المذكورة يكونان بيد محافظة مامور التمغة وتحت مسؤوليته المخصوصة

البند السابع . تمغة النظارة السالفة الذكر التي تطبع في المرتبة الثا
محاسبه جي الواردات وتحت مسؤوليته والماكينات المخصوصة بطباعة هذه
مخدع عند مدير الاوراق الصحيحة ايضاً

البند الثامن . عندما يلزم منع اوراق بفرز مدير الاوراق الصحيحة الاو
الوزنه دار وسلمها الى مامور بيت التمغة مع بوصلة بيان اجناسها ومقاديرها
ومامور بيت التمغة يتسلم تلك الاوراق ويعطي سنداً بعددها فقط ليحفظ في
التي تطبع عليها بعض كتابات بحسب الوجه المبين في نموذجها فتطبع
التمغة بمعرفة المدير الموما اليه

البند التاسع . مامور التمغة يخرج من الخزانة التمغات اللازمة للاوراق
بعد ان يتم تلك الاوراق بالتمغات التي هي في المرتبة الاولى اذا كان يت
منها في اثناء ضرب التمغة فيجملعة ويرجعها مع الاوراق الممنوعة ايضاً الى
وسلمها الى مطابقة لحساب الاوراق التي اخذها منه مقدماً بعددها وبيان
من المحاسبة ببيان عددها واجناسها وقيمتها ويقيد هذا السند في جريدة
الى نظارة المالية عندما يطلب منه

البند العاشر . عندما تطبع الاوراق في بيت التمغة بالتمغات التي
وتحضر بخبر مدير الاوراق الصحيحة محاسبه جي الواردات بالكيفية لكي

والموما اليه يسلم تمغة النظارة الموجودة عنده الى احد الافندية من معتمدي كتبة محاسبة الواردات
ويرسله مأموراً بذلك فيوضع التمغة المذكورة في الماكنة الموجودة عند مدير الاوراق الصحيحة
وتختم الاوراق المذكورة بحضور الافندي المأمور الموما اليه والافندي المأمور الموما اليه بحرق
عدد وجنس وقيمة الاوراق المختومة بظرف كل يوم على ورقة بنفس ذلك اليوم ايضاً ويضع
التاريخ ويختم بذيلها ثم يصادق عليها مدير الاوراق الصحيحة اشعاراً باستلامها ومن بعد ان
يختمها منه يسلم الاوراق المتوغة الى المدير الموما اليه وياخذ البوصلة والتمغة ويرجع يسلمها
الى المحاسب جي الموما اليه

البند الحادي عشر. محاسبه جي الواردات عندما تحضر اليه بوصلة الاوراق المتوغة
كل يوم على الوجه المبين في البند السابق فيقدها في محل مناسب لتكون اساساً لرؤية
المحاسبة فيما بعد ويحفظ البوصلة ايضاً

البند الثاني عشر. حيث ان الدقة والنظارة سواء كانا على تمغ هذه الاوراق الصحيحة
او على وقوع ادنى ما يكون من الحيل والتشويش في باقي معاملاتها هامة من وظائف مأمورية
نظارة المالية الجلية فالنظارة المشار اليها تكون مفوضة باجراء ما يقتضي للمامورين لازماً
للحصول على اسباب التقييد والانضباط في هذا الباب بمقتضى الوقت والحال والموقع والحمل وما
تطالعه من المحسنات في امر تعديل وتبديل البعض من المعاملات المينة اعلاه بحسب الايجاب
البند الثالث عشر. يسلك دفتر مجدول في قلم المحاسبة يتقيد به صراحة انواع الاوراق
الصحيحة التي تطبع وتتم في كل يوم واقسامها واصنافها ودرجاتها وقيمتها واثمانها وعدد الاوراق
التي تطبع من كل نوع وجنس منها ومقاديرها ويمسك دفتر اخر كذلك على هذا الامتداد
لاجل صرفياتها وعندما تعطى الاوراق المذكورة الى المأمورين تطبيقاً الى اصول المينة
ادناه لكي تصرف وتباع هنا او ترسل الى الابالات والاولوية لتنزل اجناسها من اصلها المقيّد
في قلم المحاسبة وتحصل موازنة ما صرف وما هو موجود منها

البند الرابع عشر. بما ان صورة صرف هذه الاوراق الصحيحة في دار السعادة وإيجادها في
كل محل منها هو من الوظائف المستقلة لمدير الاوراق الصحيحة بحسب ما تبين في البند الثاني فيستخب
المدير الموما اليه ما يناسب من الدكاكين والمخازن المفتوحة لاجل انواع التجارة في المواقع
العديدة من دار السعادة والبلاد الثلاثة والمحلات التي يمر بها الناس وارضاء اصحابها بان
يعطيهم اجرة عشرة غروش في كل مائة غرش من خاصلاتها ويربطهم بكفالة قوية معتبرة
ويعطى اوراقاً بقدر الزوم لمن يقتضي له ذلك منهم ويبيعها بواسطتهم اما اذا اقتضى الامر

لان ياخذ دكاناً او مخزناً مستقلاً لهذا الامر فيكون ذلك جائزاً ايضاً بحسب راي مجلس
الحاسبة واستنساخه وتعلن هذه المحلات بنشرها بجرية الحوادث وسائر غزوات استانبول
لتكون معروفة عند كل احد ويتعلق على الدكاكين والمخازن التي تباع بها الاوراق
الصحيحة الواح محرر عليها بخط جلي اوراق صحيحة وما يتصرف من الاوراق المذكورة ويبيع
على هذه الصورة يقيد بها نوعه واقسامه واصنافه ودرجاته وقيمه واثمانه صراحة في دفتر
مجدول ويضبط مقدار حاصلاته الواقعة ويسلمها مرة في الاسبوع مع دفتر بمفرداتها الى
خزينة المالية الجلية وياخذ بوصلة ذمة ببيان مقدار الدرام التي يسلمها تحفظ في قلم الحاسبة
على وجه الاصول الجارية في الخزينة وكما تحصل النظارة والدقة من طرف ادارة الاوراق
على ماموري صرف هذه الاوراق كيلا يبيعوها بزيادة عن فيثانها المقررة كذلك يتحقق على
من يجاسرون على ذلك لتجري مجتهم المجازاة القانونية

البند الخامس عشر حيث يلزم بان توجد اوراق صحيحة من كل نوع وصنف وقسم
بحسب ايجابه في جميع المدن والقصبات الكائنة في الممالك المحروسة الشاهانية فتتخذ في
اول الامر الاوراق الصحيحة التي ترسل الى الخارج ذمة عينا على ماموري المال الموجودين
في كرسى الايلات ورؤوس السناجق لكن تعد هذه الاوراق الصحيحة في اول الامر
بمحضور مدير امور مامور المحل الذي ترسل اليه او قبو جوقداره وترزم ويكتب عليها صراحة
اسم وشهرة مامور المحل المرسل اليه والمأمورية التي هو موجود بها ويختم عليها من طرف
مدير الاوراق الصحيحة ومدير امور او قبو جوقدار مامور المال المرسل اليه تلك الاوراق
ويؤخذ سند موقت من طرف مدير امور او قبو جوقدار مامور ذلك المحل مصرح به اقسام
الاوراق المرسله واصنافها وعددها ومقاديرها واثمانها لكي يبدل بسند المامور عندما يرد
من طرفه ومن بعد ان يؤخذ هذا السند يعطى علم وخبر من طرف الادارة الى المخدع مكتوبي
المالية بالاوراق المرسله مبيناً به اقسامها واصنافها وعددها ومقاديرها لكي يكتب مكتوبها من
مقام نظارة المالية توفيقاً للاصول ثم بموجب هذا العلم وخبر ينحرر المكتوب المفتضي حالاً من
المخدع المذكور ومن بعد ان يختم من مقام النظارة ترسل الاوراق المذكورة مع ذلك المكتوب
الى محلها لتكون تحت تقييد واهتمام المدير الموما اليه وتمسك دفاتر متفرقة في قلم الحاسبة لكل
منحاق على حدته تنقيد بها الاوراق المرسله باقسامها واصنافها وعددها ومقاديرها صراحة
كل جنس بمفرده

البند السادس عشر. ولكيلا يتوقف في احد المحلات باثناء الطريق ما يرسل من

الاوراق الصحيحة الى مأموري المال الموجودين في الخارج ينبغي بان تعلم الاوراق الصحيحة التي ترسل الى السناجق الموجودة في الساحل من طرف مدير الاوراق الصحيحة الى البوروات البوستة وترسل لهم رأياً وكذلك يرسل ما يلزم من الاوراق الصحيحة الى ما كان من السناجق داخل الاساكل ويبعد عن الاسكلة نحو عشرين او ثلاثين ساعة نهاية ما يكون وتكون طريقة مناسبة يسهل بها نقل الاشياء من الساحل الى مأموري ملكية الاساكل المناسبة من جهة السمات والموقع ثم ان المأمورين المذكورين يكونون مجبورين على ان لا يوقفوا هذه الاوراق هناك بل يملأوها الى مكاتب امناء يعتمد عليهم ويسيروها الى المحل الذي يومرون به نظرف يوم او يومين نهاية ما يكون ويكونون تحت المسئولية اذا وقع منهم ادنى تسامح في هذا الباب والاجرة التي يلزم اعطاؤها الى المكاتب في هذه الحالة يدخلونها في دفاتر المصارف اما الاوراق الصحيحة التي ترسل الى السناجق البعيدة التي تتجاوز هذا المقدار من المسافة عن الساحل فتُرسل صحة البوستة

البند السابع عشر ينظم دفتر بكل شهر من طرف مدير الاوراق الصحيحة ببيان مقدار المصارف الصحيحة التي تقع طبعاً هنا لاجل الاوراق الصحيحة وارسلها مثل مصاريف الحزم وناولون البوروات ويتقدم الى نظارة المالية الجبليلة ومن بعد ان تجري عليه التدقيقات بحري قيده في الخزينة ابراداً ومصرفاً من حاصلات الاوراق الصحيحة

البند الثامن عشر. بعد ان تصل الاوراق الصحيحة التي ترسل على وجه هذه الصور المشروحة الى محلاتها ينظم مأمور ومالية الخارج الذين تقيدت عليهم ذمة سندات اصلية مصراً بها اقسامها واصنافها ودرجاتها وقيمها ويختمون عليها ويجرون جوابات المكاتب المحررة لهم من مقام نظارة المالية على الوجه المحرر ويقدمون ذلك الى النظارة المشار اليها ثم تحال هذه الاجوبة مع سندات المقبوض التي ترد معها من مقام النظارة الى مدير الاوراق الصحيحة لكي تحفظ بقلم المحاسبة وترجع السندات الموقفة الماخوذة قبلاً من طرف مديري امور اوقبوجوقدارية المأمورين المذكورين ثم يتسوى قيدها بموجب ذلك وترجع السندات الموقفة المذكورة

البند التاسع عشر. بما ان طلب الاوراق الصحيحة التي تصرف في الخارج قبل خلاص الموجود منها هو من الوظائف العائدة على مأموري الحكومة وتجهيز الاوراق التي تطلب ياوقاتها من الوظائف الراجعة على مأمور الادارة ايضاً فمأمور الحكومة يعملون ميزانية الاوراق الصحيحة التي تصرف وتباع تحت ادارتهم ويقدرونها بحسب درجاتها ومقدار

الصرفيات التي تقع في كل شهر من كل نوع وقسم وصنف منها والموجود من ذلك في محلها وينهون عن ارسال الاوراق اللازمة قبل ختام الموجود بشقة الى نظارة المالية الجبليلة مصرحاً بها الانواع المطلوبة واقسامها واجناسها ومقاديرها والنظارة المشار اليها تحيل الشقة المذكورة الى مدير الاوراق الصحيحة ايضاً ثم المدير الموما اليو يكون مجبوراً بان يرسل الاوراق المطلوبة حالاً توفيقاً الى اصولها واذا وقع منه تسامح او توان في هذا الباب يكون مسئولاً البند العشرون . حيث يقتضي بان يكون دائماً موجوداً شي . بقدر اللازم من انواع واصناف الاوراق الصحيحة المتقضية بحسب صرفها في محلاتها من المواقع المتعددة في المدن الكبار وفي رؤوس القضايات وسائر القصبات في الخارج لاجل تسهيل المعاملات ومحافظة النظامات فامور والمال في الخارج بالذات اذا راول لزوماً الى بيع الاوراق الصحيحة المذكورة في مواضع او محلات متعددة في مدن وقصبات وقرى القضاء الذي هو تحت ادارتهم يتفقون اشخاصاً امناء يعتمد عليهم ويربطونهم بكفالات قوية معتبرة ويسلمونهم اوراقاً صحيحة بقدر اللازم على بناء ان يعطى لهم عشرة غروش في المائة ما يقع من حاصلات الاوراق التي يبيعونها ثم يبيعونها بمعرفتهم في محلات مثل الدكاكين والمخازن التي يمكن لكل احد ان يراها ويخطر اليها

البند الحادي والعشرون . الاوراق الصحيحة التي يلزم وجودها في القضايات المحقة تنقيد ذمة من طرف مأموري مال الايلات والمناجق على مديري القضايات وتوخذ منهم سندات بها وترسل وتسلم اليهم والمديرون المذكورون يبيعونها بمعرفة اناس مناسبين في القضايات واذا كان يوجد داخل القضاء قصبات اخرى كبيرة ايضاً ففي المحلات التي تسهل على كل احد فيها ويفرزون اجرة مبيعها من ثمن الاوراق الصحيحة التي يبيعونها في ظرف كل شهر ويرسلون الباقي ويقدمونه الى كرسي اللواء مع دفتر مذييل بمضبطة بعمل من طرف مجلس القضاء ببيان ما يبيع من الاوراق الصحيحة في ذلك الشهر وما هو موجود منها لحد ذلك اليوم

البند الثاني والعشرون . بما ان محاسبة الاوراق الصحيحة التي تصرف في القضايات يلزم ان ترى في محلاتها وعند ما يقع انفصال مديري القضايات وترى محاسبانهم في المجلس نقول الاوراق الصحيحة الموجودة من الملف الى الخلف وتنقيد ذمة على المدير اللاحق تطبيقاً الى الاصول المشروحة بالنظارة على هذه المواد في من وظائف مأموري المال وكما ان الخزينة الجبليلة لا تعرف قطعاً مديري القضايات ولا غيرهم بل تطلب حساب هذه الاوراق الصحيحة

من ماموري مال الايلات والساجق الذين هي مفيدة عليهم ذمة في الخزينة وتضمنهم ايضاً بتلفياتها ونقصها كذلك هم ايضاً يعرفون الاشخاص والمديرين الذين يسلمونها لهم ويطلبون حساب هذه الاوراق الصحيحة منهم ويضمنونهم ايضاً بتلفياتها ونقصها والحاصلات الصحيحة التي تبقى ما يقع من حاصلات الاوراق الصحيحة التي تنصرف وتباع في الخارج على وجه الصور المحررة عدا عن الاجرة التي تعطى منها الى ماموري بيعها عشرة غروش في المائة حسب المتوال المشروح تدخل كل شهر في جداول الواردات وتبين ما يتوقف منها اجرة مبيع ايضاً وترسل من طرف الالوية الى خزينة المالية وتنظم ايضاً عدا عن ذلك قائمة ذات جدول موافقة للمثال المرسل من طرف الخزينة الجبلية ببيان مقدار انواع واصناف الاوراق الصحيحة التي تباع في كل سبخاق بظرف كل شهر والباقي الذي يلزم بان يكون موجوداً بعد المباع منها ويختم عليها من طرف مامور المال وترسل الى نظارة المالية الجبلية وهذه النوائم تعطى الى مدير الاوراق الصحيحة وتحفظ في المحاسبة

البند الثالث والعشرون . يتنظم عند دخول مارت في كل سنة دفتر عمومي من طرف مامور مال كل سبخاق ببيان انواع واصناف الاوراق الصحيحة الباقية من السنة السابقة والمرسلة الى ذلك السبخاق في تلك السنة والمتصرف من ذلك في تلك السنة ايضاً والباقي الموجود ويختم عليه ويتقدم الى نظارة المالية الجبلية وهذه الدفاتر تحال من طرف النظارة المشار اليها الى مدير الاوراق الصحيحة ليطباقها على القيود الموجودة في قلمه ويرى محاسباتها ويدقق عليها وينزل الاوراق الصحيحة التي تبين بانها صرفت من اجناسها المفيدة في الدفاتر المخصصة بكل من الايلات والالوية وينظم بها صورة محاسبة على وجه الاصول التجارية في الخزينة ثم تحرر مكاتيب من مقام النظارة بموجب علم وخبر مخنوم يعطى بها من طرف المدير المواليه وترسل الى محلاتها اما اذا لم ترسل هذه الدفاتر في اوقاتها المعينة فيحرر مدير الاوراق من طرفه مرة تحريرات للمحلات التي تكون من هذا القليل رأساً يطلب منها دفاترها ويستجلبها بها واذا لم تحضر ايضاً فيكون مجبوراً بان يعرض عن ذلك ويتشكى بمذكرة يقدمها الى مقام النظارة وكما انه تحرر مكاتيب لتلك المحلات التي لم تحضر دفاترها بمقتضى المذكرة المذكورة ويتأكد عليها بارسالها كذلك تقع المسئولية ايضاً على ماموري الخارج الذين يتساهلون في هذا الامر

البند الرابع والعشرون . كما ان ماموري الحكومة يتهون بشقة الى نظارة المالية الجبلية عن الاوراق الصحيحة اللازمة لتصرف في الخارج قبل خلاص الاوراق الموجودة منها

و يصرحون بها عن انواعها واقسامها واجناسها وعددها على الوجه المبين في البند التاسع عشر كذلك مديرو الاوراق الصحيحة ايضا لا ينتظرون الانهات التي تخضر من محلاتها بل ينزلون الصريفات من الاوراق المرسلة بموجب الجداول التي تخضر شهراً بشهر وعند ما يخفت الموجود منها يجررون حالاً من طرفهم مكاتيب ويستفسرون من المحلات عن الاوراق اللازمة لكيلا يضيع الوقت بتحويل سائر المواد التي يلزم الاستيضاح عنها الى مقام النظارة المشار اليها وهم ماذنون بان يستعلموا عنها بتجريات من طرفهم

البند الخامس والعشرون . عند ما يقع انفصال احد ماموري المال ويصل خلته الى محله ترى محاسباته ويتوضح بها مقدار الاوراق الصحيحة المقبذة عليه ومقدار ما صرف وانباع منها وادخلت اثمانه في الجداول وارسلت الى الخزينة الجلية وما هو مقدار الموجود منها في كراسي الالبالة والاولوية والموجود في التضاوت ويتوضح بانواعه واصنافه وتعد الاوراق الصحيحة الموجودة وتسلم من السلف الى الخلف ويتنظم بذلك دفتر محاسبة مذيل بمضبطة ثم يقرر سند مقبوض من المامور اللاحق يتصرح به انواع واصناف الاوراق الصحيحة الموجودة مشعراً بقبوله ذلك واستلامه اياه ويتقدم مربوطاً بالمضبطة المذكورة الى مقام نظارة المالية الجلية والنظارة المشار اليها تحيل ايضاً دفتر الدور المذكور المذيل بمضبطة مع السند المربوط به سوية الى مدير الاوراق الصحيحة ليجري عليها التدقيقات فاذا لم تتيين ذمة على المامور المعزول فيرجع اليه السند الماخوذ منه قبلاً وتنفيد الاوراق الجديدة ذمة على المامور اللاحق وتجري المعاملات المتقضية بحسب ذلك اما اذا كان على المامور المعزول ذمة فتدرج في المضبطة المذكورة بالايضاح عن مقدارها وكيبتها وتخلص منه او من كفيله الدرام التي هي بذمته توفيقاً الى النظام وتجري المعاملة المشروحة بتمامها ايضاً

البند السادس والعشرون . يتعين جنس الاوراق التي تستعمل لكل نوع من الاوراق الصحيحة وحجمها من طرف مجلس محاسبة المالية وتشتري الاوراق اللازمة لذلك بمعرفة المجلس المذكور ايضاً وتقرر ذمة على مدير الاوراق الصحيحة ومن حيث ان المدير الموما اليه هو الذي يقع الاوراق المذكورة ويصرفها تطبيقاً الى الاصول المقررة في نظامها ويتقضي بان يرى في غاية كل سنة حساب ذلك في الخزينة على وجه الاصول ايضاً فيتنظم دفتر موضح من طرف مدير الاوراق الصحيحة يتصرح به ما حصلت مبايعته بظرف السنة في الخزينة من الاجناس المذكورة من ابتداء اجراء الاصول الجديدة والمباشرة بها لغاية السنة يعني من ابتداء مارت لغاية شباط كل سنة بمواعينه وطلاحيه ودستاته وما هو مقدار ما طبع من

الورق المفيد ذمة على مأموره اوراقاً صحيحة نسبية واوراقاً مقطوعة باقسامها واصنافها واجناسها ودرجاتها وتحفظ نسخة هذا الدفتر الاصلية في قلم المحاسبة وتقدم نسخة اخرى منه الى مقام نظارة المالية الجبلية فيحال هذا الدفتر من طرف النظارة المشار اليها الى محاسبة المصارفات لكي يصير تطبيقه على القيود ويدقق في حسابيه ويتمين مقدار الاوراق الصحيحة التي طبعت من الورق المفيد ذمة على المأمور الموما اليه في السنة وما هي اجناسها ويصير نسوية قيودها في المحاسبة المذكورة وتنزيل الاوراق التي تستبان بانها طبعت ونخصم من الذمة المفيدة قبلاً عينا على المأمور الموما اليه وما يتبقى عند مدير الاوراق الصحيحة من اجناس الورق ومواعين كل منها يتنزل منه ايضا الورق الذي ينوضع في الحضرة معطلاً ومفسوداً من جراء ضرب التلغمة وما يتبقى بعد ذلك يتفقد ذمة عينا على المدير الموما اليه للسنة القادمة ويؤخذ به منه سند جديد ويرتجع له سنده العتيق

البند السابع والعشرون . يتنظم دفتر محاسبة عمومي بصورة الاجمال في ختام كل سنة من طرف ادارة الاوراق لكي يبرى حساب هذه الاوراق الصحيحة بكل سنة يتصرح به عن الاوراق الصحيحة التي تطبع بظرف سنة واحدة من كل انواعها واقسامها واصنافها المحررة في تعريفها وما هو الذي تصرف وانباع منها في دار السعادة وتسلمت اثمانية الى الخزينة الجبلية والذي اربط بكفالات قوية واعطي الى اشخاص مأمورين بصرفه وهو باق موجوداً لازال انصرف وما هو الذي ارسل الى الخارج على وجه الصور المحررة وتصرف وانباع في محلاته وادخلت اثمانية في الجداول ووردت الى الخزينة الجبلية والذي لازال لم يبع من ذلك وهو باق موجوداً في محلاته ومحرراً في دفاتر محاسبات السنة القادمة وما هي اقسام الاوراق الصحيحة الباقية التي يلزم بانها تكون محفوظة عينا في وزنة الادارة باصنافها ودرجاتها وعددها ومقدار الحاصلات التي تم ثبات بانها وقعت منها وما هي كمية اجرة المبيع المعطاة عشرة في المائة هنا وفي الخارج من حاصلات المبيع الى الاشخاص المأمورين بصرفها ويتقدم هذا الدفتر المذكور الى نظارة المالية الجبلية ثم يحال من طرف النظارة المشار اليها الى محاسن المحاسبة مثل محاسبات سائر الدوائر ومن بعد ان تطبق في اول الامر انواع الاوراق الصحيحة التي تم ثبات بانها طبعت باقسامها وعددها ومقاديرها على قيودها في محاسبات المصارف وكذلك كمية الدرام الداخلة في الجداول وتسلمت الى الخزينة الجبلية من حاصلاتها الواقعة في دار السعادة وفي الخارج على قيودها في محاسبات السراكي والواردات تنظم صورة المحاسبة على وجه اصولها ويحصل عليها التدقيق في المجلس وغيب الاستاذان تجري معاملاتها المنتضية

في الخزينة بموجب الادارة السنية التي تتعلق بذلك ومن ثم يجري المأمور الموما اليه الاعنا والدقة على اجراء الخصوصيات المحررة بتمامها والحذر والجانبية من وقوع حال او حركة تخالفها البند الثامن والعشرون. كما ان الذين يستعملون اوراق البوالس ويون مخصوصة بهم من بعض الصيارف وسائر التجار يعطون رسم المبالغ التي تحويها اوراقهم ويضعون عليها التمغة قبل ان يحرروها تطبيقاً الى نظام الاوراق الصحيحة وتعرفتها حسبما تبين في البند السابع من النظام كذلك البوالس والسندات والبون او تحاويل الاوامر المحررة على اوراق غير ذات تمغة والقابلة للبيع والشرا اذا احضرت الى قلم التمغة قبل حلول وعندها وقبل سحب الجبر وعليها يؤخذ عنها الرسم ثلاثة امثال قيمة الورقة الصحيحة التي يلزم اعطاؤها نظاماً وتوضع عليها التمغة حسبما تبين في البند الحادي والعشرين ويترتب لذلك قلم تمغة في دائرة امانة كرك امنعة دار السعادة البهية تسهيلاً للذين يريدون ختم تمغة على اوراق من هذا القبيل وتخصص له التمغات المتضمنة وتوضع به ايضاً الماكينات وسائر ما يلزم لذلك وبما ان نظارة هذا القلم تنفوز الى الامانة المشار اليها فاذا لزم اتخاذ اي نوع كان من التدابير بحسب المحل والموقع لاجل عدم وقوع نوع من الخيل وسوا الحركات بحق التمغات التي تطبع وقبض الرسم وتحصيله وتوضع في القلعة قاعدة لتكون اصولاً في هذا الباب من طرف الامانة المشار اليها وتعطى الى نظارة المالية الجبليلة والاوراق التي تحضرها الصيارف والتجار وغيرهم من هذا القبيل ليختموها بالتمغة لخاصتهم مع ما يحضرونه في اول الامر محرراً على اوراق غير ذات تمغة لتضرب عليه التمغة قبل حلول وعديتو وسحب الجبر وعليه من سندات البوالس والبون واوامر التحويل تضرب باعلاها التمغة تطبيقاً الى النظام والتعرفة بموجب القاعدة التي تنوضع حسبما ذكر ويؤخذ عنها الرسم المقرر ويمسك لذلك دفتر مجدول ايضاً تنفيذ فيه انواع الاوراق التي تضرب عليها التمغة هناك كل يوم على وجه الاصول المشروحة باقسامها واصنافها ودرجاتها واثانها وقيمتها ومقدار الرسم الذي يؤخذ عليها واسم الرجل الذي يريد ضرب التمغة عليها وصفته ومن تبعة اي دولة هو بكل توضيح وصراحة وما يقع من المحاصلات يعطى مرة في الاسبوع الى صندوق الادارة بموجب سند مقبوض ويتسلم مع سائر التواردات سوية الى خزينة المالية الجبليلة حسب الاصول

في ٢٧ ربيع الاول سنة ١٢٧٨

نظام ربط المأمورين بكفالات

المادة الاولى . جميع مأموري الملكية والمالية المأذونين باخذ اموال الدولة وصرفها مثل المتصرفين والقائمقامية والدفتردارية والمحاسبة ومديري الاموال وامناء الصناديق ماعدا حضرة الولاية العظام يلزم ان يكونوا مريوطين بكفالات

المادة الثانية . لا تطلب الكفلاء من المستخدمين في الخدمات التحريرية والخصوصات السائق مثل المكتوبية وكتاب الاملاك والنوس والتحريرات ولا من لم يكن ماذونا من المأمورين بصورة ما اصلا ان يقبضوا الاموال ويصرفوها

المادة الثالثة . كفالات المأمورين المجهورين لاعطاء الكفلاء تجري بدار السعادة في الخزينة الجلية وفي الولايات في مجالس ادارة الولاية والاولوية

المادة الرابعة . كما ان المأمور المجهور على اعطاء الكفالة وجرت مأمورية في دار السعادة يجوز ان يقدم الكفيل في الولاية التي هو مأمور بها كذلك يجوز للذين تجري مأمورياتهم في الولايات ان يقدموا كفلاء في دار السعادة ايضا

المادة الخامسة . كما ان المأمور الذي تجري مأمورية في دار السعادة ولا توجد يده تحريرات رسمية تضمن اخذ الكفالة عليه في الخزينة الجلية لا يمكن ان يجوز استخدامه ما لم يوخذ عليه كفيل في الولايات كذلك المأمورون الذين تجري مأمورياتهم في الولايات على ان يقدموا كفلاء في دار السعادة لا يجوز استخدامهم ما لم يحصل الاشعار من جانب نظارة المالية الجلية بانهم قدموا كفلاء الى الخزينة

المادة السادسة . اذا نقل احد المأمورين المأخوذة كفلاء الى مأمورية اخرى تستلزم اجباره على تقديم كفيل او توفي كيلة اثناء مأموريته او وقع خلل على اعتباره كيلة بسبب من الاسباب واستعفى كيلة من الكفلاء فيكون مجبوراً ان يجدد كفالة اما الذين لا يبق لكفلائهم كفالة ولا ضمانه على ما ذكر يعلون معزولين اذا لم يجددوا كفالاتهم بظرف مدة شهرين اعتباراً من ذلك التاريخ

المادة السابعة . المنفصلون من مأمورياتهم لا يمكن ان يتعينوا لمأمورية اخرى ما لم يجرى احساب زمان مأمورياتهم وياخذوا مضبطة مشعرة ببراءة ذمتهم وما لم ترد وترجع لكفلائهم سندات كفالتهم بموجب هذه المضابط

المادة الثامنة . كل من استخدم في الامور المالية بلا كفيل وترتب من استخدامه نوع ضرر الى الخزينة يتضمن هذا الضرر من الذين استخدموه

صورة تقرير متقدم من جانب نظارة المالية

المجليلة الى الباب العالي

كما ان ترادف حصول الاصلاحات المهمة التي شوهدت اثارها السعيدة فعلاً منذ يوم الجلوس المانوس السلطاني هو دليل جليل على كمال الاهتمام والاعتناء المصروفين من جانب السلطنة السنية في سبيل حسن تنظيم الامور المالية كذلك قد وجد مسئلة في الدرجة الاولى بين المسائل الموجبة لمزيد صرف الافكار وهي وضع دين الدولة العلية الداخلي تحت اصول عامة متحدة اذ ان نقائص اصول الحاضرة هي غير خافية لا عند صدارتك العلية ولا في نظر الوكلاء الفخام بل قد حصل التنويه منذ مدة ليست بقصيرة بان ترتيب تحاويل الدين الداخلي تحت اجناس مختلفة هو مستلزم دائماً للنقص في اعتبارها وصائر مانعاً عن اتخاذ نظام حسن لتوقف ادارة اموال الدولة على اجرائه فالان يوجد على الخزينة المجلية ثلاثة انواع ديون عمومية داخلية وبما ان التحاويل المرتبة لها هي مختلفة عن بعضها بعضاً ليس من جهة الشروط الاساسية فقط بل ومن جهة الاشكال والهيئات ايضاً ولم يحصل منها للخلق شيء من الفوائد والتمتعات فقد اخذت امور المالية ان تقع عتياً في المشاكل وحدوث امور ردية توجب الاسف لان مثلاً الجزء الاعظم من اسهام الترتيب الرابع الجديد المتداول بكثرة في كل الجهات قد انتقل الى المالك الاجنبية وهناك حاصل اخذه وبيعه بالكلية اما باقي التحاويل فقد بقيت منوطة في الداخل نعم ان الاسهام من الترتيب المذكور اخذت في الاشتهار على ما قد تبين اعلاه لكن قد حال دون تداولها شروطها واشكالها وصورة تاديبها ولذلك لازالت لم تنل درجة الاعتبار التي يكسبها لا في دار السعادة ولا في البلاد الاجنبية كما ان باقي التحاويل المذكورة من اي الاجناس كانت هو غير معروف خارج دار السعادة ولذلك تحاويل الدولة قد استقرت في استانبول ولما لم يكن للراسمالات الموجودة داخل المالك الشاهانية محل للاصرف والاستعمال قد بقيت بدون ثرة ومن البين الجلي بان هذا الامر قد من منافع التجارة والصنائع والاملاك ونتائج هذه الاصول الوخيمة هي مترددة في افكار كل احد الا ان مجرد تشبثات الدولة لا تكفي وحدها لافراغ الدين الداخلي في قالب اخر وتحويله الى صورة متحدة بل ان ذلك يتوقف على انضمام معاونه اصحاب راسمالات كبيرة يعتمدون باجراء كل ما يتفرع عن المعاملات خارجاً عن دائرة معاملات الخزينة المجلية لمثل هذه الاصلاحات ولذلك اقتضى الامر لتأخير التدابير النافعة التي تلوح في المخاطر لاصلاح

هذه الاحوال المحاضرة وحينما كان الحال على هذا المنوال قد قدم بعض اصحاب الراسمالات
 من الاجانب الذين يليق الاعتماد عليهم بمقتضى ما هم نائلوه من الاعتبار وحائزوه من مواقع
 القوة والاشهرار فيما بين اصحاب الراسمالات صورة طلبوها من مقام صدارتكم العالي ووافقت
 مراد الدولة العلية بالتمام وحيث كان في اخراج الصورة المذكورة من القوة الى الفعل يوجد
 لحد الان مدار كاف لحل الموانع والمشكلات المحاصلة وتسحق ان نقبل اساساً ايضاً فقد
 صدرت ارادتكم العلية بتشكيل قومسيون خصوصي لاجل التدقيق في المسائل المتفرعة
 لاببدال الدين العمومي وتنظيم لوائح المنظمات المتقضية لاجراء هذه الاصلاحات المهمة
 وتميئتها وتعيين شروط المعاونة التي تعرض وتطلب من طرف اصحاب الراسمالات الذين
 ألفوا الصورة المذكورة اذا ائتم الامر اليها وبما انه قد اخذت الى القلم مسودات ثلاث قطع
 نظامات بحسب التدقيقات والمذاكرات التي جرت بعد تأمل عريض وعميق في هذا
 القومسيون المتشكل تحت رئاسة هذا العاجز وتم بذلك وظيفة مأموريته فقد تقدمت ايضاً
 هذه المسودات لدى مقام وكالتكم السامي احداها تختص بتأسيس دفتر دين الدولة العلية
 العمومي الكبير وقد مضى القومسيون فيه على اثر مطالعات مقام صدارتكم العلية اذ قد نظر
 فيه على اهمية ولزوم تأسيس الدين الداخلي على اساس منتظم دائم وتعيين شرائط عمومية
 لتحويلات الدين العمومي لا يتغير في المستقبل وبما ان القومسيون المذكور كان في الواقع
 متفكرًا انه باتخاذ الدولة العلية هذه الاصول الجديدة لا يبقى لزوم لعقد استقراض عمومي
 بواسطة رهن ايرادات خصوصية بل ان الانشآت العمومية التي يلوح بالفكر انشاؤها من
 الامور النافعة تجري بدون احتياج الى قبول شروط ثقيلة ايضاً وبناء على ذلك قد حسب
 من الفرائض ان يبحث عن الوسائط التي عليها يبني اساس هذه الاصول الجديدة ورأى مع
 ذلك بان من اللازم تخفيف مصاريف الخزينة الجليلة بصورة لاتمس منافع الناس ولا اعتبار
 مالية الدولة العلية ثم اعتقد بان حل هذه المسائل المبحوث عنها يقصل بواسطة إيجاد دفتر
 دين عمومي كبير يتشكل باسم اسهام الدولة العلية العمومية والدين الذي يتقيد فيه بتنظيم
 ثلاث لغات ليكون قيده في الدفتر المذكور دليلاً على انه من الديون التي هي من اقتضاء
 النظام وتسهيلاً لبيع وتحاويل الدين العمومي وتداولها في جميع ساحات وبورصات (مجمعات
 التجار) الممالك الشاهانية والارمنية واذا امكن تشكيل رأس مال احتياطي تجر به تسويته
 بفرائض معينة ومتساوية المقدار ويعطى في المدن الاولى المناسبة من الممالك الشاهانية
 والاجنبية حتى اذا جرى اعطائه رأس المال بصورة المبايعه ايضاً يكون ذلك مداراً للتأمين

على الاسهام العمومية بشرط ان لا يجوز استغ
ذلك سبباً للاعانة كما ينبغي على اجراء
عن التامينات التي تحصل من تشكيل
الاسهام العمومية بايراد الدولة العلية العموم
تستخلص بالتدرج متى اعطيت الديون ا
لذلك سوف تتضاعف ايضاً عند مقام صد
الصورة المشروحة متى تبدل عموم الدين ال
مليون ذهب مجيدي في دفتر الدين العمومي
لعمل التبديل واربعة ملايين لتسوية اعمال
في المستقبل ايضاً في الاوقات المعينة نظ
الاسهام لا تزيد مصاريف الخزينة الجلية لا
راس مال الفوائض التي يحصل التصرف
مخصص بتبديل كامل الدين العمومي الداخلي
وسراكي عشر سنين باسهام عمومية ولذلك
القومسيون لاجل ايجاد اساس لتبديل هذه
وهي انه لدى مقايضة التجاويل المذكورة بالا
نين فيما بينها هو. اولاً ان فائض التجاويل
الاسهام العمومية فيكون في المائة خمسة. ثانياً
بقرش عند سحب القرعة اما اعطاء راس المال
المبايعة وتشكيل الراسمال الاحنياطي و
هذه المسئلة التي هي موضوع البحث وامثالها
لدى القومسيون لزوم تضمين اصحاب التجاويل
ينقص ثم لما تطبقت هذه القاعدة على ثلاثة
واحدى وعشرين ليرة مجيدية اسهاماً عموم
المجديدة ومائة وثلاثة واربعين ذهب مجيدي
الاسهام المتنازة وبما ان دراهم التجاويل المتناز
ذلك سبباً لتعالي فئاتها عن فئة الاسهام ا

فقدر وي انه يلزم ان تخصص لها ضعف الزيادة المعطاة للاسهام الجديدة واما تبديل سراكي
 العشرة سنين فلم يتخذ لة القومسيون هذه المعاملة عينها لان هذه الحالة الغير المعقولة توصل
 الى نتائج لا يمكن للخزينة ان تقبلها اذ ان هذه السراكي كانت قد استخرجت في احوال مخصوصة
 ولكونها لم ترتب على شروط تحاويل الدين العمومي الاساسية التي صارت قونسلية فلا
 يمكن اجراء معاملة متساوية بحق اوراق مثل هذه مختلفة الاجناس فانها لو كانت جرت
 تسوية فائضها في اوقاتها وازمنتها لما كان يمكن ان تحصل فائز على فئات الاسهام الجديدة
 كما يعلم الجميع انها ولئن كانت توجد لها دراهم محسوبة لرأس المال فلا يمكن اعطاؤها
 وبما ان رفعها ووضعها بصورة اخرى هما من حق الدولة العلية وربما اذا اجبرت على ذلك
 فيكون غير ممكن طبعاً ان يقوم رأس المال المذكور في نظر القومسيون بنقص اجناس
 السراكي واعتبارها ولذلك عندما حصلت المطالبة والمذكرة كما ينبغي في القومسيون رؤي
 بان تبديل هذه السراكي باعطاء مائة ذهب مجيدي اسهاماً عمومية مقابل سراكي العشرة
 الاف غرش غرشاً يعني بحساب اعتبار رأس المال هو موافق لقواعد الانصاف وبما
 انه يلزم ايضاً ان تجري تسوية فائز العشرة سنين المستحق والذي يستحق لحد ابتداء
 حزيران الاتي بحساب سنة في المائة سنوياً عدا عن تبديلها تين ايضاً مع كلية المبالغ المتقتضية
 لهذا الفائز لزوم المحافظة على الميزانية فيما بين ايرادات الخزينة الجلية وبين مصاريفها
 من الخلل وان تؤخذ اساساً تلك القاعدة التي جرت مذاكرتها بخصوص تسوية الفائز
 المذكور في تقرير مقام صدارتكم العالي المتقدم مؤخراً الاعتاب الحضرة السلطانية وهو ان
 المبلغ المذكور يتطبق على ازمة الثلاث شهور الاولى للاسهام العمومية ويقسم عليها ويعطى
 ثلثه في ابتداء تموز الاتي وثلثه في كانون الثاني وثلثه في ابتداء تموز سنة اثنين وثمانين ايضاً فما
 ان الاساس الذي تذاكر به القومسيون بخصوص تبديل كل نوع من التحويلات الموجودة
 قد عرض وتبين اعلاه لكنه لم يعين نوعاً من التضمينات المخصوصة لجبهة المسئلة المختصة
 باتخاذ اصول الوفاق بطريق المبايعه عوضاً عن صورة تادية رأس المال غرشاً بغرش بواسطة
 الفرقة وفضلاً عن انه لا يمكن وجود اهمية بهذا المقدار لهذا التبديل الظاهري قد تحقق
 القومسيون بان تشكيل الرسائل الاحياطي مع الفوائد الاخر المتفرقة عن الاسهام العمومية
 يمكن ان يقوم في مقابلة ذلك مع الزيادة ثم ان احدى الفوائد المذكورة الرئيسة هي ترتيب
 التحاويل بثلاث لغات يعني تركي وانكليزي وفرنساوي وترقيم رأس المال بها ذهب مجيدي
 وليبره استرلين وفرنق وتسوية فائز بحسب معاملة من احدى هذه الانواع الثلاثة في اية

بلاد ابرزت فيها والاشترط بان دفعه لا يكون في دار السعادة والمدن الرئيسة التي هي
 مراكز تجارة في البلاد الشاهانية فقط بل وفي المدن الاربعة ذات الدوائر التجارية الكبرى
 في اوربا ايضا ليكون ذلك منشأ لكثرة تداولها وبناء على ذلك كانت هذه الصورة التي
 تقررت في القومسيون جامعةً بمحسّنات فنج مخارج جديدة جسيمة مداراً لحو وإزالة اسباب
 عدم الاعتبار العارض على التحويل المذكورة ودفع مالك حصول التغيرات الفجائية ان
 وقوع التدني في فئانها بسبب كبر حمل الدائرة التجارية وبما ان اسباب الامنية والفوائد
 التي تشاهدها الناس في هذه الشروط العمومية لقضية تبديل الديون هي بدرجة الكفاية
 فتكون نتيجة هذه الاصلاحات العظيمة كاملة عندما تكون عارية بالكلية من الاثار الجبرية
 بدون اشتباه فلا يمكن ان يظن ويقدر وجود من يحنونها هذا وبعد ان اكمل القومسيون
 القسم الاول من المأمورية المحولة لعهده على الوجه المعروض قد تبلغت مسودات هذه
 النظمات الثلاثة المذكورة اعلاه الى سر هنري دروموند وولف اللذين كانا عرضاً معا ونهما
 بامر توحيد الدين الداخلي مع موسيو بولي مرتون سواء كان ذلك لاسمهم وحسابهم
 ذواتهم ام باشتراكهم مع موسيو نغ مع وكلاء شركة الجنرال قره ديت اند فينانس الكائنة
 في لوندرا ولدى الاستفسار منهم عن موافقتها او عدمها للمواد التي كانوا طلبوها والمطالعات
 التي عرضوها قبلاً بخصوص تبديل الديون واخذ الجواب الموافق منهم قد حصلت المبادرة
 حالاً لتنظيم مسودة ورقة المناقولة معهم والمسودة المذكورة قد حوت ايضاً صفات موسيو
 نغ وولف ومرتون المحررة اعلاه والشروط التي طلبوها لاجل ان يتعهدوا باجراء المعاملات
 التبديلية وبناء على ذلك قد ابان المتعهدون الموما اليهم بانهم مستعدون بحسب الترخيص
 والاذن اللذين معهم بان يضعوا امضائهم على ورقة المناقولة المذكورة بعد ان تعرض
 نظاماتها على العتبة السلطانية العلية وتوشع بالارادة السنية الملوكية ولذلك قد عرضت
 المسودة المذكورة التي صار عليها القرار فيما بين القومسيون والمتعهدين الموما اليهم وتقدمت
 الى حضور مقام وكالتكم العالي ليصير ذلك محاطاً بعلم جناب مقام صدارتكم العالي والامر
 في هذا الباب وفي كل الاحوال لحضرة من لة الامر

في ٢١ شوال سنة ٨١ وفي ٧ مارت سنة ٨١

صورة الخط الهمايوني

فليعمل بموجبيه

(نظام يخص بتأسيس دفتر دين الدولة العلية العمومي الكبير)

المادة الاولى . قد تأسس دفتر كبير لاجل الدين العمومي ويعطى لتحاويل هذا الدين اسم (اسهام الدولة العلية العمومية) وفائض الاسهام العمومية السنوي يكون خمسة في المائة وقد ثامن هذا الفائض بمهم ايرادات الخزينة الجلية وتحال ادارة الدفتر الكبير للمامور من ماموري الدولة العلية بنى امين الاسهام العمومية

المادة الثانية . قيد الاسهام العمومية في الدفتر الكبير يتوقف على تنظيم نظام مخصوص على وجه اصولها والاستئذان عنها وتعلق ارادة الحضرة السلطانية السنية ثم يدرج النظام المذكور ويعلن في الجرائد

المادة الثالثة . الاسهام العمومية تكون ثلاثة انواع مرتبة من تحاويل الاول بمائة وعشرة ذهبات مجدية ليكون ذلك مقابلاً لمائة ليرا استرلين او الفين وخمسمائة فرنق والثاني بخمسة وخمسين ذهب مجدي ليكون مقابلاً لخمسين ليرا استرلين او الف ومائتين وخمسين فرنق والثالث باحد عشر ذهب مجدي ليكون مقابلاً لعشر ليرات استرلين او مائتين وخمسين فرنق والاسهام المذكورة قد صرف النظر عن الكسورات الواقعة فيها لتكون بدلانها بحساب ليرا استرلين وفرنق بدون كسورات وكل سهم يتقيد في دفتر الدين العمومي الكبير على حدته بنسبه وتاريخ اخراجه وتنظم الاسهام العمومية بالتركي والفرنساوي والانكليزي وتكون ممضاة ومختومة بامضات واختام نظارة المالية الجلية وامين الاسهام العمومية والمفتش الذي يتعين من مجلس الولا

المادة الرابعة . فائض الاسهام المذكورة المعين بحساب المائة خمسة سنوي حسبما هو مبين في المادة الاولى يعطى من ستة شهور الى ستة شهور في ابتداء تموز وكانون الثاني كل سنة بمعرفة بانق الدولة العلية سواء كان في دار السعادة والمدن الاولى التي تتعين من الممالك العثمانية او كان في لوندرا وباريس وامستردام وفرانكفورت وهذا الفائض يعطى في ممالك الدولة العلية ذهباً مجدياً فقط وفي لوندرا ليرا استرلين وفي باريس وامستردام وفرانكفورت فرانق ايضاً وعلى هذا الوجه يصير تسليم المبالغ المخصصة لهذا الفائض من

الخزينة الجبلية الى بانق الدولة العلية ومنها يعطى ويرسل الى محلاته بحسب الاوامر التي تعطى من طرف مامور الاسهام العمومية والمبالغ المعينة لذلك تسلم باوقاتها وازمنتها الى محلاتها لكي يصير امكان الى دفع فوائض الاسهام العمومية بكمالها في دخول نقاسيتها المحررة اعلاه المادة الخامسة . مهالغ مقدار الفائض الذي يسوي بانق الدولة العلية في دار السعادة والبلاد العثمانية وغيرها مما هو مامور بان يفي به فائض الاسهام العمومية تجلب امانة الاسهام العمومية قوبونات و تاخذها من الباقي المذكور في الاوقات والصورة التي نعينها ويلزم ان تكون قد وضعت تمغة مخصوصة من طرف الباقي على كل قوبون توفي بدلائه وتسلم على الوجه المشروح ببيان تاريخ ناديتو نقداً وعلى هذه الصورة يعطى من جانب الامانة المذكورة الى بانق الدولة العلية سند مقبوض موقت بالقوبونات التي ترجع الى امانة الاسهام العمومية ثم بعد ان تجري معاينة هذه القوبونات بحيث لا يتجاوز ذلك مدة شهرين نهاية ما يكون يتبدل السند المذكور بسند دائم

المادة السادسة . تنتظم تحاويل الاسهام العمومية وقوبوناتهما توفيقاً الى النونة المربوطة بهذا النظام

المادة السابعة . يوخذ من عموم واردات الدولة العلية عدا عن فوائض الاسهام العمومية المقرر اعطاؤها خمسة في المائة سنوياً مبلغ مساوٍ لواحد في المائة من مجموع الديون المفيدة الاصلي ويتخصص لايفاء راس مال الاسهام العمومية تطبيقاً الى الصورة المعينة في المواد الاتية من هذا النظام والمبلغ المعادل للواحد في المائة من مجموع الاسهام العمومية يعطى نصبة في ابتداء تموز والنصف الثاني في ابتداء كانون الثاني ايضاً بكل سنة والتخصيصات المحررة لوفاء راس المال تعطى بالفائض موقتاً تطبيقاً لاحكام المادة التاسعة لحين زمن استعمال صرفها بمعرفة امانة الاسهام العمومية

المادة الثامنة . خزينة المالية الجبلية تسلم الى بانق الدولة العلية فوائض الاسهام التي تكون قد اخذت من التداول عدا عن المبالغ المخصصة لوفاء راس المال على ما قد تبين في المادة السابقة وعن التحاويل التي تشتريها في راساً بحسب منطوق المادة العاشرة لتكون تحت امر امانة الاسهام العمومية ويستمر اعطاؤها له مجموع مبالغ الفوائض المذكورة بالتمام وفي الصورة الاتية ذكرها مدة سبع وثلاثين سنة اعتباراً من قيد وتحويل راس مال الاسهام العمومية المخصصة لراس المال والمفيدة في الدفتر الكبير ثم ان التسليمات التي تقع منها على الوجه المحرر اعلاه يعني اولاً الواحد في المائة من مجموع الاسهام العمومية ثانياً فوائض

التداول التي تكون قد اخذت من التداول قبلاً لتوحد (يعني تضم الى بعضها) ومنها لزم
 مشتري تداول بشرط ان تكون مساوية للحاصل من مجموع ذلك التوحيد يقدر امين
 الاسهام العمومية ان يستعمل دراهم من ذلك المجموع ويصرفها في مشتراها وهذه المشتراوات
 تقع بحسب الاوامر التي تعطيها الامانة المشار اليها على وجه الفئات التجارية فيما بين ابتدا
 مارت ونهاية كانون الثاني كل سنة في البورسات كافة التي تتداول بها رسم الاسهام العمومية
 وغب تنزيل مبالغ الواحد في المائة من مجموع الاسهام العمومية وما يلزم لمشتري التداول
 سنوياً على ما قد تبين انفاً من مجموع فوائد التداول التي تكون قد اخذت من التداول
 يوخذ ما تبقى راسمالاً احتياطياً ويتسلم الى صندوق الاحتياط في كل سنة وتضرب تمغة على
 التداول التي تشتري على الوجه المشروح تتضمن اخذها من التداول

المادة التاسعة . ادارة راس مال الاحتياط ووفاء راس المال تكون عائدة الى امانة
 ادارة الاسهام ومحاسبي هاتين الشعبتين فقط لا تختلطان في بعضها بل كل منهما تمسك على
 حدتها ورأس مال الاحتياط يتركب أولاً من الزيادة التي تظهر من الفرق الحاصل فيها
 بين المبالغ المخصصة الى راس المال وبين اثمان التداول الحقيقية التي يلزم مشتراها حساباً قد
 تبين في المادة الثامنة . ثانياً من بدلات قوبونات الفوائض التي لم ترد لحد خمس سنين اعتباراً
 من دخول تقاسيها تطبيقاً للاحكام المخصصة في المادة الثانية عشرة ثم من باقي العائدات
 التي هي من قبيل الظهورات والمبالغ العائدة الى راس مال الاحتياط تجلب فائضاً لا اقل
 من خمسة في المائة سنوياً بالمخبرة في اول الامر من طرف امانة الاسهام العمومية مع نظارة
 المالية الجلية ويصير تبديلاً بالتداول التي تؤخذ وتعطى في البورسات اذ يمكن بان الخزينة
 الجلية تستقرض جانباً من راسمال الاحتياط بحساب المائة خمسة سنوياً وتعطى بذلك سندات
 تداول لوعدة ثلاثة اوسنة او تسعة شهور او سنة كاملة نهاية ما يكون اما . درجة المبالغ التي
 لخزينة المالية الجلية صلاحية ان تستقرضها من راسمال الاحتياط فتعني على الوجه الاتي وهو
 ان مقدار المبالغ التي تستقرضها خزينة المالية الجلية في ظرف السبع السنين الاولى اعتباراً
 من تاريخ تشكيل راسمال الاحتياط لا يمكن ان يتجاوز خمسة اعشار الموجود من الراسمال
 المذكور بعد تنزيل المبالغ التي تخصصها لابطال التداول بحسب منطوق المادة العاشرة
 وفي ظرف السبع السنين التالية اربعة اعشاره وفي ظرف السبع السنين الثالثة ثلاثة اعشاره
 وفي ظرف السبع السنين الرابعة عشرين وفي ظرف السنين الاخيرة عشرًا واحداً منه ايضاً
 ونحو المبالغ التي تعطى لها بالفائض على الوجه المهرر يوخذ راسمالاً ويتشغل ايضاً

المادة العاشرة . يفرز جزء من عشرة اجزاء مجموع الراسمال المذكور حسب الماذونية التي تعطى من جانب المجلس الولا في كل سنة اعتباراً من تشكيل راسمال الاحياط وتكون الصلاحية لخزينة المالية الجلية ان تصرف مجموع هذه الدراهم وتستعمل في اخذ جانب تحاويل وابطالها من التداول . اما كيفية مشتري الاسهام العمومية وترقين قيدها من الدفتر الكبير فتمري بمعرفة امانة الاسهام العمومية توفيقاً الى الاصول المعينة في المادة الثامنة . وبما ان مقدار الاسهام العمومية ينقص بدرجة مقدار التحاويل التي ترتفع من التداول وتبطل فمجموع المبالغ المخصصة لتادية راس المال بحسب منطوق المادة الثامنة بحسب ويؤخذ على موجود الاسهام المذكورة والاسهام العمومية التي تشتريها الخزينة الجلية وتاخذها من التداول تضرب عليها ختم البطل

المادة الحادية عشرة . يتشكل مجلس تنفيذ مركب على الاقل من خمسة وبالكثير من تسعة اعضا منصوبين من طرف الدولة العلية بحسب الانتخاب من جانب نظارة المالية والتقرير الذي تقدمه لهم ويكونون من ديركثورية بائقة الدولة العلية والمعتبرين من الصيارف والتجار الساكنين في دار السعادة ويكون هذا المجلس مأموراً بان يدقق في كل سنة بظرف شهر واحد من ابتداء شباط الى نهايتو على قيود ودفاتر امانة الاسهام العمومية العائدة الى تادية راس المال ورأس مال الاحياط ويحقق على موجود الصندوق نقداً وسندات نقدية وينظم تقريراً ببيان محاسبة تادية راس المال ورأسمال الاحياط السنوية ويعلن بنشره في الجرائد الرسمية ويبين به تفصيلاً غمرا الاسهام العمومية وقائتها وتاريخ مشتراها وهي التي تكون اخذت من التداول توفيقاً الى المادة الثامنة او اشترتها خزينة المالية الجلية بموجب المادة العاشرة والنقود مع سندات النقدية الموجودة في الصندوق من رأس مال الاحياط ومجلس التنفيذ المذكور يمكنه في اي وقت اراده من سائر الاوقات ان يدقق على القيود والدفاتر المخصصة بتادية راس المال ورأسمال الاحياط ويحقق على موجودات الصندوق من نقدية وسندات نقدية واعضاء مجلس التنفيذ تنصب لمدة ثلاث سنوات ثم تبقى او تبدل في ختام المدة لكن اذا توفي من اعضاء مجلس التنفيذ واحد او اكثر من واحد او استغنوا فيتعين غيرهم حسب الاصول المحررة

المادة الثانية عشرة . بدلات القوبونات التي لا ترد لحد تسعة شهور اعتباراً من دخول نقاسيطها وتعطى بالفائض من طرف امانة الاتهام العمومية ويعود غمراها الى رأس مال الاحياط وغمرا القوبونات التي تاتخر في نهاية ثلاث سنوات اعتباراً من ختام مدة هذه

التسعة الشهور يعني في مرور ثلاث سنين وتسعة شهور من وقت تقسيطها على الوجه المحرر اعلاه
 تعلن من طرف الامانة المشار اليها بادراجها مرتين في الجرائد التي تطبع في دار السعادة
 ولوندر وباريس وامستردام وفرانكفورت وفي نهاية السنة الرابعة اعتباراً من ختام مدة
 التسعة الشهور الاولى يعني غيب مرور اربع سنين وتسعة اشهر من وقت تقسيطها تعلن
 كذلك هذه التمرجيداً بواسطة الجرائد المذكورة فاذا لم يطلب بدل هذه القوبونات
 لحد ثلاثة شهور من ابتداء تاريخ هذا الاعلان الاخير يلزم حينئذ اجراء الحكم بفسخها ولذلك
 يترقن قيدها من الدفتر الكبير وتدخل بدلاتها في راسمال الاحياط اما الفوائض التي
 تحصل من بدلات القوبونات التي ترد بعد ختام مدة التسعة الشهور الاولى وقبل انقضاء
 الخمس السنين فتكون على كل حال مالا على راسمال الاحياط

المادة الثالثة عشرة. عند ما لا يبقى ولا سهم واحد مقيد في الدفتر الكبير من الاسهام
 العمومية وتخلص السلطنة السنية بهذه الطريقة من جميع تعهداتها فحينئذ لا يبقى لزوم لراسمال
 الاحياط لاجل تامين الاسهام المذكورة ويعود هذا الراسمال بأكمله الى الخزينة الجلية لكن
 اذا وقع الحال الميين في الفقرة السابقة وبقي اسهام مقيدة في الدفتر الكبير ولم يعلم اذا كانت
 موجودة او غير موجودة فتؤخذ عند ذلك التدابير المقتضية من جانب السلطنة السنية لاجل
 ابرازها من طرف اصحابها ونسوية بدلاتها بطرف مدة معينة واذا كانت قد ضاعت يترقن قيدها
 المادة الرابعة عشرة. بعد انقضاء المدة المعينة في مقاولات الامتيازات الاصلية او
 السندات المنظمة التي تنظمّت مؤخراً المعطاة بشرط تامين التمتع بخصوص الطرق الحديدية
 وغير ذلك من الانشآت العمومية اذا كانت لا تتم ولا تكمل ايضاً فلا يحصل التكرم
 بمساعدة استعانتهم التي تقع بخصوص تمديد المدة

المادة الخامسة عشرة. اذا لم يوجد مقابل للمبالغ المحسوبة في اول الامر للفائض وراسمال
 المال من عموم ايرادات الخزينة الجلية بصورة ترديد الواردات او التصرفات فلا ينتظر
 نظام بحق قيد اسهام عمومية بالدفتر الكبير

المادة السادسة عشرة. مقام الصدارة العظمى ونظارة المالية ما وراى باجراء احكام
 هذا النظام

المادة السابعة عشرة. هذا النظام يكون مرعي الاجراء ابتداء من تاريخ اعلانه
 هذا النظام قد اعلن في اليوم السابع عشر من شهر مارت الواقع في اليوم الثاني من
 ذي القعدة الشريفة سنة الالف ومائتين واحدى وعشرين

صورة الخط الهمايوني

(فليعمل بموجبيه)

(نظام مختص بقيد وتسجيل اربعين مليون ذهب مجيدي)

(اسهام في دفتر الاسهام العمومية الكبير)

المادة الاولى . يتقيد في دفتر الاسهام العمومية الكبير تحاويل باربعين مليون ذهب مجيدي وصورة تشكيل هذه التحاويل وقيدها وتسجيلها تجري تطبيقاً للاحكام المحررة في النظام المعلن بتاريخ ١٧ شهر مارت الواقع في اليوم الثاني من شهر ذي النعلة الشريفة

سنة ١٢٨١

المادة الثانية . تقسيط فائض الاسهام العمومية الاول يقع في ابتداء تموز سنة ١٢٨١
المادة الثالثة . اسهام الاربعين مليوناً ليرا مجيدية التي قد تقرر قيدها وتسجيلها في دفتر الاسهام العمومية الكبير بحسب منطوق المادة الاولى من هذا النظام تخصص للاموال التي ذكرها وهي . اولاً لصرف تسعة وعشرين مليوناً منها على توحيد الديون الداخلية . ثانياً لادخار اربعة ملايين منها يفتح لها دفتر عمومي لجميع الامضات في دار السعادة ولوندرا وباريس وامستردام وفرانكفورت وخصومات اقامتها تخصص الى تسوية معاملات الخزينة الجبليلة ومن حيث ان هذه الاربع مليونات اسهام هي معادلة ومساوية بحسب راس المال الى مقدار الفرق الواقع فيما بين تخصيصات فائض وراسمال ترتيبات الاسهام الجديدة والاربعة تحاويل المهتارة مع سراكبي العشر السنتين وبين المبالغ المحسوبة لفائض وراس مال تحاويل الاسهام العمومية التي تعطى في مقابلة ذلك فلا يترتب من اخراج هذه الاسهام مصاريف جديدة على الخزينة الجبليلة . ثالثاً ان السبعة الملايين التي تبقى من الاربعين مليوناً السالفة البيان ستوقف بصورة الاحتياط لتكون مخصوصة بالانشآت العمومية خاصة ايضاً وهذه السبعة ملايين اسهام الموقوفة يلزم ان تخرج على الوجه الاتي ايضاً يعني انها لا يمكن ان يستخرج منها مليونان ما لم تمر سنة واحدة اقلما يكون من فتح الدفتر العمومي للاربعة الملايين المحررة اعلاه وبيعها وثلاثة ملايين ما لم تمر اقله سنة واحدة ايضاً من اخراج هذين القسمين في الميادين الباقيين ما لم تمر اقله سنة واحدة ايضاً من اخراج القسم الثالث وقت اخراج كل قسم من الاسهام المذكورة يلزم على كل حال ان يعلن رسماً قبل اخراجه بواسطة الجرائد

المادة الرابعة. ان مقام الصدارة العظمى ونظارة المالية الجليلة ماموران باجراء احكام
 هذا النظام وسيبادر باعلانها بحسب منطوق المادة الثالثة من النظام المؤرخ بتاريخ ١٧ شهر
 مارت الواقع في اليوم الثاني من شهر ذي القعدة الشريفة سنة الف ومايتين واحدى وثمانين
 المادة الخامسة. احكام هذا النظام تكون مرعية الاجراء ابتداء من تاريخ اعلانها قد
 أعلن هذا النظام يوم ١٨ من شهر مارت الواقع في اليوم الثالث من ذي القعدة الشريفة
 سنة الف ومايتين واحدى وثمانين



صورة الخط الهامبوني

فليعمل بموجبه

نظام يختص بتبديل اسهام تحاويل ديون السلطنة
السنية الداخلية العمومية

الفصل الاول

احكام عمومية

المادة الاولى . يتبدل من تحاويل الديون الداخلية . اولاً ترتيب الاسهام الجديدة
الاول والثاني والثالث والرابع . ثانياً التحاويل المتنازعة . ثالثاً سراكى العشرة سنين وذلك
باسهام عمومية وابدال التحاويل المذكورة بحري توفيقاً الى الشروط والصور المحررة في المواد
الآتية من هذا النظام

الفصل الثاني

تبديل الاسهام الجديدة

المادة الثانية . يعطى في مقابل الاسهام ذات المائة ذهب مجيدي باعتبار راس المال
من ترتيب الاسهام الجديدة الاول والثاني والثالث والرابع اسهام عمومية من ذات المائة
واحد وعشرين ذهب مجيدي يعنى مائة وعشرين ليرات استرلين او الفين وسبعماية وخمسين
فرنق باعتبار راس المال ايضاً

المادة الثالثة . تقسيط فائض الاسهام العمومية الاول يقع في ابتداء تموز القادم حالة
كون تقاسيط ترتيب الاسهام الجديدة الاول والثاني والثالث تقع في اول مارت وقسط
الترتيب الرابع يقع في ابتداء مايس ايضاً فلذلك تعطى تقاسيط فائض هذه الاسهام الجديدة
على الوجه الاتي وهو كما ان فوائض الترتيب الاول والثاني والثالث سوف توفى في ابتداء
مارت على المنوال السابق كذلك القويون الاول من الاسهام العمومية الذي يلزم اعطاؤه
لاصحابه يقطع ويخرج ويعطى عوضه في اثناء المبادلة قويون على حدته بفائض اربعة شهور
الاسهام العمومية المذكورة من ابتداء مارت الى ابتداء تموز بحساب خمسة بالمائة سنوياً يعطى في
ابتداء تموز القادم اما فائض الترتيب الرابع فكما انه يعطى كالأول في ابتداء مايس كذلك يقطع
القويون الاول من الاسهام العمومية الذي يلزم اعطاؤه لاصحابه ويخرج ويعطى بدله قويون

على حدوثه في اثناء المبادلة ليعطى في ابتداء تموز عن فائض الاسهام العمومية المذكورة شهرين من ابتداء مايس الى ابتداء تموز بحساب خمسة بالمائة سنوياً اما القرعة التي يلزم سحبها في ابتداء نيسان القادم عن الترتيب الرابع من الاسهام الجديدة فتسحب قبل وقتها يعني عقب اعلان هذا النظام تسهيلاً لاجراء المبادلة

الفصل الثالث

تبديل التحويل المتنازعة

المادة الرابعة . يعطى في مقابل التحويل المتنازعة ذات المائة ذهب مجيدي باعتبار راس المال اسهام عمومية ذات المائة وثلاثة واربعين ذهب مجيدي يعني ذات المائة وثلاثين ليرا استرلين او ثلاثة الاف ومائتين وخمسين فرنق باعتبار راس المال ايضاً

المادة الخامسة . حيث ان فائض التحويل المتنازعة عن تموز القادم سيوفى عند دخول تقسيطه على المتوال السابق كذلك يقطع القوبون الاول الواقع في تموز القادم من الاسهام العمومية اللازم اعطاؤها لاصحابه ويخرج ويعطى لهم على هذه الصورة

المادة السادسة . يعطى في مقابل سراكي العشرة سنين ذات الاحد عشر الف غرش باعتبار راس المال اسهام عمومية ذات المائة وعشرة ذهبات مجيدية يعني ذات المائة ليرا استرلين او الالفين وخمسمائة فرنق باعتبار راس المال ايضاً

المادة السابعة . فوائض سراكي العشرة سنين المستحقة والتي سوف تستحق لحد ابتداء حزيران القادم تعطى على ثلاثة تقاسيط الثلث في ابتداء تموز سنة ١٢٨١ والثلث في ابتداء كانون الثاني من السنة المذكورة والثلث الاخير كذلك في ابتداء تموز سنة ١٢٨٢ والقوبونات الاول من الاسهام العمومية التي يلزم اعطاؤها لاصحاب سراكي العشرة سنين تقطع وتخرج ويعطى عوضها اولاً قوبون واحد بفائض شهر من الاسهام المذكورة من ابتداء حزيران الى ابتداء تموز بحساب خمسة بالمائة سنوياً ليعطى في ابتداء تموز ثانياً تعطى ايضاً ثلاثة قوبونات اخر بدلاً عن الفوائض التي تكون استحققت لحد ابتداء اول حزيران على الوجه المهر اعلاه لتعطى بتقاسيط الاسهام المذكورة في وقت واحد يعني احدها في ابتداء تموز سنة ١٢٨١ والاخر في ابتداء كانون الثاني من السنة المذكورة والاخر في ابتداء تموز سنة ١٢٨٢ ايضاً

الفصل الرابع

الاحكام التي تشمل الفصول الثلاثة السابقة

المادة الثامنة . مبادلة الثلاث انواع من التحويل المحررة اعلاه تجري بمجملتها في المواقع التي تتعين مخصوصاً في دار السعادة ولوندر وباريس توفيقاً للاحكام السابقة البيان واسماء هذه المواقع تعلن بدرجها في الجرائد الاولى التي تطبع في الثلاثة المدن المذكورة والاعلان الرسمي السالف البيان يدرج في الجرائد المذكورة عقب اعلان هذا النظام واساعته ثم عقب ذلك يتبدأ في الشروع باجراء معاملات المبادلة

المادة التاسعة . التحويل التي تجلب للتبديل من اي نوع كانت يلزم تسليمها الى المواقع المأمورة باجراء التبديل في المدة المحررة في المادة الحادية عشرة ادناه واخذ سندات موقنة مقابلها ممضاه بامضاء المأمور المخصوص المعين من طرف امانة الاسهام العمومية وغب معاينة التحويل المذكورة في دار السعادة تعطى الاسهام العمومية في مقابلها بظرف ثلاثة شهور اعتباراً من تاريخ تسليمها من المواقع المعنية لذلك في دار السعادة ولوندر وباريس وتسترجع السندات المذكورة ويلزم بان اصحاب اربعة تراتيب الاسهام الجديدة والتحويل المتنازة بان تقطع قوبونات الفوائض التي تدخل نقاسيطها في ابتداء مارت ومايس ونموز سنة ١٢٨١ ونفريزها وتحضر الاسهام والتحويل المذكورة على هذه الصورة

المادة العاشرة . يعطى بكل نوع من التحويل التي ترد لاجل التبديل سند على حدته ويتبين مع التصريح في هذه السندات اولا عدد التحويل المحضرة . ثانياً بمجلة كل تحويل وغمرته . ثالثاً مجموع مجلات التحويل المذكورة . رابعاً عدد القوبونات الموجودة على كل تحويل خامساً مقدار مجلة الاسهام العمومية التي تعطى في مقابلة ورقة الشهادة . سادساً اسم الذي احضرها ومحل اقامته وبما ان لكل من الذين يحضرون التحويل المذكورة صلاحية بان يعين في السند الواحد عدد الاسهام التي تدرج به كما يريد فيجري الايجاب بحسب ذلك ثم بعد معاينة التحويل الواردة على الوجه المحرر اعلاه تعطى الى حامل السند المعطى بالتحويل المذكورة الاسهام العمومية التي هي في مقابلته

المادة الحادية عشرة . يلزم بان التحويل التي تحضر للتبديل ان تسلم بظرف ثلاثة شهور اعتباراً من تاريخ الاعلان الرسمي المحرر في المادة الثامنة اما التحويل التي لا تحضر في ظرف مدة هذه الثلاثة شهور المذكورة اعتباراً من تاريخ الاعلان الرسمي الذي يقع بواسطة الجرائد

إذا وردت بعد انقضاء المدة المذكورة تقبل بعد ان يتنزل منها في المائة عشرة من اي نوع كانت يعني يتوقف في المائة عشرة من مجموع الاسهام العمومية التي يلزم ان تعطى بدلاً عنها المادة الثانية عشرة . يدوم امر المبادلة شهراً ونصف شهر اعتباراً من انقضاء مدة الثلاثة شهور ايضاً لاجراء تطبيقاً للشروط المحررة في المادة السابقة وفي نهاية هذا المهل الجديد ينتهي جملة واحدة عمل التبديل يعني بعد اربعة شهور ونصف اعتباراً من تاريخ الاعلان الرسمي المتردد درجه في الجرائد بحسب منطوق المادة الثامنة

المادة الثالثة عشرة . التحويل التي تحضرها اصحاب التحويل لاجل التبديل من اي نوع كانت اذا ارادوا ان ياخذوا الاسهام العمومية التي ياخذونها في مقابلها على قوبوناتها الاول فيلزم ان يعطوا نقداً فوائضها التي تستحق من ابتدا كانون الثاني سنة الف ومائتين وثمانين لوقت تقاسيط التحويل المذكورة نقداً يعني من ابتدا كانون الثاني سنة الف ومائتين وثمانين لحد ابتدا مارت سنة الف ومائتين وواحد وثمانين عن ترتيب الاسهام الجديدة الاول والثاني والثالث ومن ابتدا كانون الثاني سنة الف ومائتين وثمانين لحد ابتدا مايس سنة الف ومائتين وواحد وثمانين عن ترتيب الاسهام الجديدة الرابع ومن ابتدا كانون الثاني سنة الف ومائتين وثمانين لحد ابتدا تموز سنة الف ومائتين وواحد وثمانين عن التحويل الممتازة ومن ابتدا كانون الثاني سنة الف ومائتين وثمانين لحد ابتدا حزيران سنة الف ومائتين وواحد وثمانين عن سراكي العشرة سنين وحيث ان تعطى لهم الاسهام المذكورة قوبون اول بدون قطع ولا اخراج وهذا العطاء النقدي يجري حين تسليم التحويل التي يراد تبديلها ويذكر ايضاً مبيناً في السند الموقت

الفصل الخامس

احكام موقنة

المادة الرابعة عشرة . مقام الصدارة العظمى ماذون بان يتخذ مع نظارة المالية لاتخاذ التدابير المتفضية كافة وعقد جميع المقاولات المتفرعة لهذا الامر لاجل سرعة اجراء هذا النظام المادة الخامسة عشرة . مقام الصدارة العظمى مامور باجراء احكام هذا النظام مع نظارة الامور المالية وتكون مرعية الاجراء اعتباراً من تاريخ اعلانها قد اعلن هذا النظام في اليوم التاسع عشر من شهر مارت الواقع في اليوم الرابع من ذي القعدة الشريفة سنة الف ومائتين وواحد وثمانين

نظام

مختص بما يقع من المعاملات في فراغ الاسهام
والمقاطعات وقصر اليد عنها

المادة الاولى. الاسهام والمقاطعات التي يحصل عنها الفراغ وقصر اليد في دار السعادة
يحرر من طرف اصحابها في اول الامر استدعا مخنوم بذيله بختم التطبيق ويتقدم مع برآئها سوية
وبعد اخراج قيدها من القلم وتسليم خرجها الى الخزينة تحال كيفيتها الى ديوان المحاسبات
وبعد ان يحصل التحقيق والتدقيق ويثبت في المحاسبة صحة تصرف المفرغ وان الذبن
حضر وبالذات لاجل الفراغ هم المتصرفون شخصياً بذلك السهم او تلك المقاطعة او صحة
الوكالة عن المتفرغين بواسطة الوكلاء. بوخذ تقرير الفراغ في دائرة قسام بيت المال وحضوره
المادة الثانية. بحال اثبات تقرير المفرغ بحضور القسام يعطى حالاً علم وخبر
قوجانلي يتضمن انه قد اعطي تقرير ليد المفرغ له وهذا العلم وخبر يسترد حين اعطاء
البرآة العالية التي يتكرم باصداره نصريحاً باسم المفرغ له وبعد اجراء معاملة التقرير
يحرر الاعلام على ظاهر البرآة ويتصرح في ضمنه اليوم الذي اخذ فيه التقرير ويختم بذيله
من طرف القسام ويوخذ خرجه المقتضى بمعرفة القسام ليكون عائداً المصدرين كما كان
ويتسلم الى مراجعوه

المادة الثالثة. الاسهام والمقاطعات التي اخذ التقرير فيها وعمل اعلامها حسباً تبين في
المادة الثانية تنقيد بدفتر مخصوص في ديوان المحاسبات وتنظم مضابطها ويدرج بهذه
المضابط صراحة يوم اخذ التقرير وتحرر اشارة عليها بان البرآة السنية لم يبق لها حكم وتختم
بختم الديوان ثم تجري المعاملات المنفردة على المضبطة المذكورة وتعطى البرآة اللازمة بذلك
المادة الرابعة. المدة الاحياطية لاجل فراغ الاسهام والمقاطعات سواء كان ذلك في
دار السعادة او في الولايات تكون بمدة عن عشرين يوماً وبداية هذه المدة تعتبر من يوم
اخذ تقرير الفراغ

المادة الخامسة. الاسهام والمقاطعات العادية التي يحصل فراغها وقصر اليد عنها سواء
كان ذلك في دار السعادة او الولايات اذا توفي مفرغها قبل ختام العشرين يوماً من
الاحياط يعود ذلك السهم او المقاطعة الى الحلول اما اذا مات المفرغ له في تلك المدة

فيعود السهم الذي اخذه والمقاطعة الى المتفرغ وترتفع المجلة والمخرج للذين يكون اعطاهما ويعطيان الي ورثته

المادة السادسة . الاسهام والمقاطعات العادية عندما تتحول الى اسهام ذات امتياز وكان ذلك في دار السعادة يكتسب حكم السهم الممتاز اعتباراً من يوم التصديق عليه من ديوان المحاسبات . اما اذا كان في الخارج فمن اليوم الذي عملت فيه مضبطة مجلس الادارة واذا توفي المتفرغ لقبل انقضاء المدة النظامية التي هي في امر فراغ الاسهام ذات الامتياز وقصر اليد عنها تحصل المعاملة بها بموجب المادة الخامسة لكن اذا توفي المتفرغ يكون نصها محلولاً والنصف الاخر ينتقل الى اولاد المتفرغ بموجب النظام الخاص لمثل هذه الاسهام ذات الامتياز تاريخ الارادة السنية في ٢ جمادى الاخرى سنة ١٢٨٨ وفي ١٨ اغسطس سنة ١٢٨٧



نظام

اسهام بمبلغ ما يفي الف كيس معجلة فتحت لتكون بعشرين الف ك
فائض واربعة الاف كاملة وعشر سنين

المادة الاولى . هذه الاسهام الجديدة ترتبت على قوائم مطبوعة من ا
الخمسة الاف غرش وامتيازاتها وشروطها مفيدة ومشروحة باعلى القوائم المذ
المادة الثانية . ليست هذه الاسهام مخصوصة باسلامبول بل نعم الخارج
الذين يطلبونها في دار السعادة يلزم ان يراجعوا بذلك الخزينة الجلييلة ك
الخارج متى سلموا معجلاتها الى صناديق الاموال المحلية واخذوا بها علومه
خزينة المالية انهاء والى الولاية على مضبطة المجلس المحلي تعمل برآئها وتر
المقرر يشغل اعتباراً من تاريخ تسليم المعجلة

المادة الثالثة . المتصرفون بالاسهام العادية يمكنهم تبديل اسهامهم و
الاسهام متى تركوا من فوائضهم عشرين في المائة

المادة الرابعة . تتحرر قوبونات فوائض الاسهام المذكورة عن عشرين
الشريفة وتستوفي فوائضها في حلول نقاسيطها بواسطة تخفيضها بالخصم المختص
القوبونات وتتجدد برآئها مجانياً مرة في كل عشرين سنين

المادة الخامسة . فائض الاسهام المذكورة السنوية يوفي على اربعة
اواخر مارت وحزيران وايلول وكانون الاول اعني مرة في كل ثلاثة شهور
بعشرين غرشاً وعلى ذلك يكون مشتراها من الخزينة بمجدي ايض بسعر عند
المادة السادسة . الذين ياخذون اسهاماً ويعطون معجلاتها في اواخر
ياخذون فوائضها بالتمام بعد ثلاثة شهور والذين ياخذون اسهاماً في خلال
الفوائض بحسب نقاسيطها اليومي عند حلول التسوية ايضاً

المادة السابعة . فوائض الاسهام المذكورة تعطى عند حلول نقاسيطها
من محل معين مثل امانة الرسومات اما في الخارج فمن صناديق اموال ا
الخزينة تقبل في الويركو وغيره من باقي المطالبات الاميرية وكما ان اهالي
فوائضهم في حلول نقاسيطها من صناديق اموال المراكز كذلك اصحاب

الاسلامولين او الذين هم في غير ولايات عندما يبرزون انسابهم ويشتهون صورهم واستحقاقاتهم توفي لهم فوائض هذا النوع من الاسهام من صندوق اي مركز كان

المادة الثامنة . عند اعطاء فوائض الاسهام المذكورة لا يؤخذ عنها خرج قلم اصلاً انما عند اعطاء البرآت يؤخذ من كل برآة مجيد بان باسم قيديه وعند قصر اليد يستوفي ثلاثة امثال ذلك المادة التاسعة . حين قصر اليد عن هذه الاسهام اذا كانت اصحابها في دار السعادة تؤخذ نقاريرهم في ديوان المحاسبات واذا كانوا في الخارج ففي مجالس الولايات والاوية وبعد ذلك تنظم مضابطها وترسل الى الخزينة ثم يعطى ما يقتضي لها من البرآت الشريفة اعتباراً من تاريخ المضابط وتكون مستثناة من الاربعين يوماً التي هي قاعدة الانتظار الجارية بحق باقي الاسهام الاعيادية

المادة العاشرة . هذه الاسهام لا تدخل في تقسيم التركات عند وفاة اصحابها لكن عند ما يتوفي احد اصحاب الاسهام بقي اولاده بالسوية واذا لم يكن له اولاد فلصغاره من اولاده الذكور كذلك بالسوية والا فلا بويه والا فللزوجة او الزوجة واذا لم يكن له احد مما ذكر يعود ذلك محلولاً الى جانب الميري وكذلك اذا وقعت وفيات من الورثة المذكورين فيتسلسل امر الانتقال على الوجه المشروح انما لا تعطي برآت مخصوصة بتقسيم هذه الاسهام لانقص من مائة غرش بل تعطي برآت باسماء اصحاب الاستحقاق لكل على حدته ببيان كل مجموعها وتقسيم الفوائض التي ياخذونها من المجموع فيما بينهم باعتبار تقسيم نقدي وبما ان تعدد انقسام الفوائض الذي ينزل الى الخمسين غرشاً في تقسيم الانتقالات وقصر الايدي يوجب مشكلات الى الناس ولا اعطاء البرآت وانظامات القوبونات فالسهم الذي يكون فائضه هذا المقدار يعطى معجلته عند انتقاله وقصر اليد عنه ويكون ذلك مقبولاً ومرعياً من الخزينة

نظام ديوان المحاسبات

القسم الاول

صورة تشكيل ديوان المحاسبات ووظائفه العمومية

المادة الاولى. ديوان المحاسبات يتركب من رئيس واحد واثنين عشر عضواً واثنين
روساء كتاب واثنين مميّزي محاسبة واثنين معاونين لرئيسي الكتاب

المادة الثانية. الهئية العمومية لديوان المحاسبات تقسم الى دائرتين تعنون احدهما بدائرة
المالية والثانية بدائرة المحاسبة ويكون لكل دائرة منها ستة انفاراعضاء وباشكاتب واحد
ومميز محاسبة واحد ومعاون كاتب واحد اما رئاسة هاتين الدائرتين فتكون بعهدة رئيس
ديوان المحاسبات وتجرى المذكرات والمحركات بحضوره بالذات وما لا يمكن وجوده فيه
من المذكرات والمحركات فيجريه واحد من اعضاء دائرته ينتخبه هو ذاته وكيلاً على وظيفته
الرئاسية وجميع المضابط التي تعمل بقرار الحكم تختم ايضاً من طرف رئاسة ديوان المحاسبات
المادة الثالثة. اذا اقتضى الامر لاجراء اصول مبادلة الاعضاء فيما بين دوائر المحاسبات
فيستأذن الرئيس على ذلك من جانب النظارة وتحلف الاعضاء عند ما يتجددون او
يتبدلون ايضاً

المادة الرابعة. رئيس ديوان المحاسبات واعضاؤه يحصل التكرم بنصهم وتعيينهم بارادة
سنية ولا يعزلون ما لم يستعنوا او يلزم انصالحهم قانوناً انما يجوز نقلهم اذا اقتضى لدى الدولة
بان يؤمروا على شغل اخر بحسب استعدادهم

المادة الخامسة. عند ما يخلو محل احد الاعضاء في ديوان المحاسبات وكان يوجد من
يناسب لذلك فيما بين روساء الكتاب ومييزي المحاسبة فينتخب له واحد منهم والا فينتخب
شخص اخر اهلاً لذلك من الخارج ويناد عن ذلك من طرف الرئاسة الى مقام النظارة
ليعرض الى الباب العالي ويستأذن غنة تعليقاً على الارادة العلية

المادة السادسة. روساء الكتاب ومييزو المحاسبة يكونون معدودين من الاعضاء
وحائزين لتلك الصفة

المادة السابعة. لا يمكن ان يعطى في احدى الدوائر قرار على احدى المواد اصلاً ما لم
يكن اكثر الاعضاء موجودة اما حكم اكثرية الآراء فيحصل باتحاد آراء الزائدين عن

نصف الاعضاء وعند ما يقع التساوي في الاراء يعتبر رأي رئيس الديوان او رأي وكيله في مقام رأيين

المادة الثامنة . المواد التي لا يمكن قطعها نظاماً في اقلامها وتلزم روينها بحسب الاجراءات او المنازعات الواقعة بخصوص الاراضي والمجتمعات فترى وتنصل توفيقاً لقوانينها الموضوعة في الدائرة التي تتعلق بها بحضور امين الدفتر ايضاً سواء كان في اثناء مذاكرتها او كان في محاكماتها ويختم كذلك الامين الموما اليه المضابط التي تنتظم بها ايضاً ويحلب ايضاً الذين يقتضي جلبهم من ماموري الخزينة ويستحضرون لاجل الاستيضاح عن مذكرات ومحاكمات بعض المواد المتعلقة بهم والمعنى بها من الوظائف المختصة بالدوائر المذكورة وتدرج فقرات المذكرات في المضابط التي تعمل بحسب ما يعطى من القرارات بحضور المامورين المشار والموما اليهم

المادة التاسعة . تجتمع اعضاء الدائرتين في كل يوم اثنين وفوق العادة في ايام اخر مناسبة من الاسبوع اذا اقتضى لما الامر لتجري بها مذكرات عمومية ببعض مواد تظهر بالنظر الى دائرتي المالية والمحكمة مهمة ومعنى بها وتختم المضابط التي تعمل على القرارات التي تعطى لما من طرف هيئة الديوان العمومية

المادة العاشرة . مواد النظامات الاساسية التي يقتضي وضعها وتاسيسها او تعديلها واصلاحها بالنظر الى الخزينة الجلييلة تحصل المذكرات بها والقرارات عليها بوجود هيئة الديوان العمومية واذا اقتضى الحال فبوجود محاسبية الواردات والمصارف وسائر من يلزم ايضاً وتحصل مطالعتها والتدقيق عليها بالنظر الى قوانين مجلس الوالا حسب الاصول وتنظم مضابطها لكيما يجري حكمها بحسبها يعطى من القرارات وتقدم الى جانب النظارة لاجل الاستئذان

المادة الحادية عشرة . عندما تظهر اكثرية الاراء مخالفة لرأي ذات رئيس الديوان فلا تختم المضبطة التي تعمل بخاتمها الذاتي بل تختم بخاتم الديوان تصديقاً بان القرار المعطى هو بمجرد اكثرية الاراء

المادة الثانية عشرة . تشكل قومسيونات مركبة من اعضاء دائرتي المالية والمحكمة ومن سائر ارباب الوقوف والعلومات لاجل المصالح التي تحتاج الى المطالعات طويلة وتدقيقات مستطيلة في الدائرتين المذكورتين ومضابط هذه القومسيونات تكون متضمنة لتشرح المواد والتدقيق عليها ثم يتكرر اجراء التدقيقات عليها في دوائرها ويعطى عنها

القرار القطعي

المادة الثالثة عشرة . روساء الكتاب يضبطون اسماء الاعضاء الموجودة والقرارات التي تعطى في اثناء مذاكرات ومحامكات الدائرة التي هم مامورون بها واذا اجروا ذلك بمعرفة معاونيهم فيضعون هم ذواتهم امضاءهم تحت الضبط

المادة الرابعة عشرة . كما ان روساء الكتاب يعملون في اخر كل شهر دفترًا بالمصالح الموجودة في موقع المذاكرة والمحكمة بالدوائر التي هم مامورون بها والتي لا زال لم تنوضع في موقع المذاكرة والمحكمة بل هي مهية او سئل عنها من الاقلام ولا زال ما ورد جوابها ويعطونه الى جانب الرئاسة كذلك يحصل الاعضاء ايضا من طرف الرئاسة على تعجيل اكملها

المادة الخامسة عشرة . اذا أحيل من مقام النظارة والاقلام المالية الى الديوان نوع من الاوراق ليس هو حسب الاجاب الصحيح يعني تمكن تسويتها في اقلها فلا يقبل الديوان مثل هذه الاوراق بل تنوضع عليها اشارة بعدم القبول ويردها الى المحل الذي احيات منه لكي تجري تسويتها اقلها توفيقًا الى النظام والاصول

المادة السادسة عشرة . يتعين لكل من دائرتي المالية والمحامكات قبوجودار واحد وهؤلاء القبوجودارية يجرى على الاوراق التي هي في اقلها مالية الخزينة الجلية وباقي الدوائر ويعملون بها دائماً بموجب الدفاتر التي تعطى لايديهم مخنومة بخاتم الديوان واذا بقيت ورقة لم تؤخذ زيادة عن المدة المعينة لها في اي دائرة او قلم كان فيعطون المخبر عنها الى باشكاتب الدائرة التي هم مامورون بها والباشكاتب يعطي بها بوصلة مصححة الى جانب الرئاسة ايضا لاجل اجراء اجابها

المادة السابعة عشرة . يكون لديوان المحاسبات عشرة انفار قواصه بصورة دائمة يستخدم منهم اربعة انفار في امور احضارية دائرة المالية وستة منهم في امور احضارية دائرة المحاسبة وتكون وظيفتهم وخدمتهم حسب المتوال المين في ذيل الوظائف المخصوصة بدائرة المحاسبة

القسم الثاني

الوظائف المختصة بدائرة المالية

المادة الاولى . محاسبات وارادات ومصارفات ومدفوعات وارسالات وبقايا وخدمات جميع الايالات والالوية كافة مع الامانات والنظارات والادارات الواقعة في دار السعادة التابعة الى الخزينة الجلية ترى في ختام كل سنة على وجه اصولها ونظامها وتعطى دفاتر

محاسبتها السنوية التي يكون جارياً العمل بتنظيمها وتقديمها الى اقسام الخزينة التي تنسب اليها راساً وبعد تطبيقها على قيودها والتدقيق باطرافه على جهاتها المحاسبية والنظامية تترقم بوصلة خلاصتها واذا كان يوجد بها بعض مواد مشوشة محتاجة للمذاكرة تنبين كفياتها باعلاها وتحال الى الديوان لكيما تجري دائرة المالية التدقيقات الكاملة عليها وتحرى اسباب المبالغ المبدئية بقايا وذمات وتطالع صورها التخصيلية وتبين نتيجة قرارها بمضبطة الى جانب النظارة المادة الثانية . اذا وقع نوع تعال وتاخر من طرف ماموري المال عن تنظيم المحاسبات وارسالها ولم يكن ذلك مبنياً على سبب مقبول فتبين الكيفية بوقفها بمذكرة من جانب محاسبة الواردات وتحصل المذاكرة في دائرة المالية عما يقتضي من المعاملة بحق المامور الذي يتحرك حركة مثل هذه ثم تنهي الدائرة المذكورة بمضبطة الى جانب النظارة عما يقتضي لذلك او عن جلب المحاسبة التي لا زال ما وردت واستحصلها اذ لم الامر بارسال مامور مخصوص تعود مصاريفه على صاحب الخنجة

المادة الثالثة . دائرة المالية تبين بمضبطة الى نظارة المالية الجليلة لزوم تبديل ماموري المالية الذين تظهر منهم في امورهم المحاسبية حالات توجب عزلهم المادة الرابعة . من حيث ان ديوان المحاسبات هو مامور بان يجري اذا اقتضى الامر التفتيش والتحقيق على امور جميع ماموري المالية المحاسبية فيكون انتخاب المامورين الذين يتعينون لذلك وتقدر معاشاتهم هو من وظيفة الدائرة المالية وعندما تفتش امور حسابية كهذه لاحد ماموري المالية فتتظم الدائرة المذكورة مضبطة ببيان احواله وتقديمها الى جانب النظارة

المادة الخامسة . انتخاب من يقتضي من المحاسبية وما يوجد في ذلك الصنف من ماموري المالية مع كتاب المال والتحريرات وامر امتحانهم واستكناهم يجري في دائرة المالية وبحصل القرار على مامورياتهم ويعرض عن كفياتهم بمضبطة الى النظارة المادة السادسة . عندما يقع انتهاء او استدعاء من جانب حكومات الخارج او من الاهالي بخص بتعديل الويركو وتسوية او عن حركات وتعديات من الملتزمين مخالفة الى النظامات المؤسسة وشرط الاحالة فحصل المذاكرة في الدائرة المالية وتجري تسوية ايجابيات ما كان لا يمكن فصله من ذلك بالاحكام النظامية في الاقسام

المادة السابعة . عندما تحدث واردات جديدة في المالك المحروسة الشاهانية او يقع تغيير وتعديل احدى الواردات القديمة فتكون دائرة المالية مرجعاً للمذاكرة في ذلك

والفرار عليه وكذلك ما يرى من التصرفات الممكنة الاجراء بالنظر الى بعض المصالح يحصل
الاخطار عنه بمضطرة الى النظارة من طرف الدائرة المذكورة .

القسم الثالث

الوظائف المختصة بدائرة المحاكمات

المادة الاولى . ما يقع من الدعاوى بسبب مجاورة الدين يلتزمون الواردات العشرية
والرسومية من الخزينة الجبلية ويتعهدون بها على احوال وحركات مفاترة لشروط
الاحالة او بسبب مبادرتهم لاستدعيات مثل تنزيل بدل الواردات المذكورة او فتح احوالها
نظاماً بسبب عدم توفيقهم لتحصيلها او ما يظهر من المنازعات فيما بين بعضهم البعض يرى وتجري
تسوية في دائرة المحاكمة وتحصل افادة نتيجة القرار بمضطرة الى جانب النظارة

المادة الثانية . عندما تكون الخزينة الجبلية بصفة مدعى او مدعى عليه في محاكمة احدى
المواد فيخضر بحسب الايجاب مناسبه حي الواردات او مامور التحصيلات بصفة مدعى او مدعى
عليه ويستخضر وكيل الصيارف ويكتب باثني واحد مناسب من كل من الملتزمين والصيارف
المادة الثالثة . ما يقع من الدعاوى التي تقع من الملتزمين والمتعهدين بخصوص بدل
الالتزام ومتفرعاته على بعضهم بعض او من ماموري المحلات الموجودة تحت التزامهم واهاليها
او من افراد الناس على بعضهم بعض فيما يخص حقوقهم الذاتية التي اصلها منبعث من اموال
الخزينة والذين ايضاً يدعون بنوع من الانواع على الخزينة الجبلية من الملتزمين والمتعهدين
او من طرف بعض المامورين وغيرهم بوجه الاجمال وكانت المواد التي يتنازعون بها لا يمكن
قطعها نظاماً في اقسام المالية فترى في الدائرة المذكورة وتكون الدائرة المذكورة ماذونة
باستئناف المواد التي تكون من مصالح مثل هذه تتعلق بالخزينة الجبلية ورؤيت وحكم بها
في مجالس الخارج والتمويمونات هنا او في اقسام المالية

المادة الرابعة . الافادات التي تقع بكل نوع من المحاكمات من طرف المدعى والمدعى
عليه تضبط وتحرر ثم تختم منها او يضيان عليها

المادة الخامسة . يجوز اذا لزم الامر بان يجلب في اثناء المحاكمة الاشخاص الذين يخبر عنهم
بان لهم وقوقاً ويستفسر منهم وهؤلاء ايضاً يخبرون او يضعون امضاهم على افادتهم

المادة السادسة . اذا رأت دائرة المحاكمة قرائن يقينية تثبت التهمة على احدى في اثناء المحاكمة
والمرافعة فتحبس النظارة من كان من هذا القليل وتوقفه بموجب اعلام تعطيه الدائرة

المذكورة وكذلك تعلم الدائرة المذكورة جانب النظارة عما يقتضي تسويته ورويته من الاشغال وعن الذين حصلت امنيتهم ويلزم بان تخلي سبلهم

المادة السابعة . الشخص الذي يستدعي من دائرة المحاكمة بحجر اشارة على ظاهر بوصلة الجلب المرسله بانه راها لكي لا يجعل عدم اخباره بهذا الاستدعاء مداراً للاعتذار وإذا لم يحضر بعد هذه الاشارة في اليوم والوقت المعينين يجازى بان يؤخذ منه الجزء النقدي بموجب القانون وإذا تكرر طلبه كذلك يتضاعف ايضاً الجزء النقدي عليه وإذا لم يحضر في المرة الثالثة ايضاً فيجوز يعطى الى الضبطية ويستحضر ويحصل منه هذا الجزء النقدي بمعرفة مامور التحصيلات

المادة الثامنة . اذا كان احد المدعويين لا يمكنه ان يحضر بناء على عذره مقبول فيجوز عذره الواقع نظير هذا على ظاهر بوصلة الجلب التي ترسل له ويفيد عن الوقت الذي يمكنه بان يحضره في المستقبل اما الذين ليسوا بمعروفين فيصادق على ما يقع من اعذارهم ايضاً امام المحلة التي ينسبون اليها ومخاروها مع وكيل الاصناف او اوطه باشي الخان والذين يتبين اخيراً بان اعذارهم غير صحيحة يعطون حكم عدم الاجابة المينة في المادة السابعة

المادة التاسعة . تقطع ثلاثة انواع اوراق بهيئة تذاكر وتحريرات وبوصلات مخصوصة بدائرة المحاكمة ويطبع باعليها خلاصة حكم البند السابع وترسل التذاكر والبوصلات على الوجه المنتضي للموجودين في دار السعادة ممن يلزم جلبهم والتحريرات للذين هم في الخارج ويتبين في تلك التذاكر والبوصلات والتحريرات اليوم والساعة التي تنعين لاجل مجيئهم وترسل التحريرات المبعوثة الى الخارج في هذا الباب مخنومة بخاتم النظارة والتذاكر بامضاء رئيس الديوان اما بوصلات الجلب المعتادة فتختم بخاتم الكتبة

المادة العاشرة . يمكن طلب المنتضي وجودهم بالنظر الى المعاملات المالية وجلبهم ولو كانوا حائزين مراتب عسكرية وغيرها لحد رتبة الوزارة بحسب هذه القاعدة ايضاً بدون استثناء

المادة الحادية عشرة . يربط المدعي بكفالة توفيقاً الى الشروط الثمردة بانه يكون ضامناً للذين يستحضرون بحسب طلبه المصارف والخسائر التي تترتب عليهم اذا استجلبوا بغير حق

المادة الثانية عشرة . يتقيد في دفتر مخصوص كل يوم اسامي اصحاب المصالح الذين يجلبون ويطلبون الى المحاكمه وسبب جلبهم بوجه الاختصار والافادة بحسب ترتيب نومر قيد دفتر الدائرة المرتب وتحرر اوراق الجلب الرسمية بحسب ذلك ايضاً وتوضع نومرها

بالتبعية ايضاً في اعالها وتعطى ليد مباشرها والحذر من استدعاء اصحاب مصالح بدرجة
لا يمكن ان تقبل الرؤية في يوم واحد ويوضع قواص نوبتي دائماً امام باب الدائرة لتحصل
مزاواة القاعدة المرعية بادخال كل احد بالتبعية الى نومرة نوبته انما يستثنى من
متابعة هذه المناوبة الذين يجلبون بداعي بعض المواد المهمة المستحيلة

المادة الثالثة عشرة . بما انه يلزم ان يصير للأشخاص المدعويين الخبر عن اليوم المخصص
لم قبل ثلاثة ايام فيوصل المباشرون تذاكر الطلب التي تعطى لم الى محالها بنفس اليوم
الذي ياخذونها به واذا لم يمكنهم بان يحددوا الشخص الذي يريدونه فيسرعون في اليوم
الثاني سحراً لا يفاء مامورياتهم وبينون الكيفية عند عودتهم

المادة الرابعة عشرة . المباشر المرسل الى من يلزم جلبة في دار السعادة لاجل دعوى
فيما بين شخصين اذا لزم بان يذهب الى محل بعيد بجرأ فيعطى له من طرف المدعي اجرة
الملك او الوابور او اجرة كدش اذا كان ذهابه الى محل بعيد اكثر من ربع ساعة براً اما
اذا لم يحضر المدعي عليه في اول مرة وتكرر ذهاب المباشر فتعطى هذه الاجرة حيثئذ من
جانب المدعي عليه ولا يمكن للمباشرين بان ياخذوا اجرة الملك او الكدش في دار السعادة
او اجرة المباشرة ممن يجلبونهم من الخارج بازيد من المقدار المعين والمخصص لذلك

المادة الخامسة عشرة . اذا اخذ المباشر دراهم من رجل امر بطليو وعاد قائلاً ما امكنني
بان اجدّه او كان لا ياخذ التذكرة لخلها بوقته واخرها عنده او صار هو ذاته سبباً لعدم
مجيء الشخص في وقت دعوته او ساء معاملته الشخص الذي ذهب اليه او تحرك حركة بنوع
اخر تمس ناموسة او اخذ دراهم اكثر من اجرة الفلوكه والكدش او ازيد من المباشرة
التي تقطع له في دائرة الحاكمة عند ما يؤمر الى الخارج فتسترد منه ما خوذاته الزائدة وبعد
ذلك يجازى بالطرد

القسم الرابع

في وظائف الديوان القلية

المادة الاولى . ديوان الحاصيات كما انه يقسم الى دائرتين كذلك تمتاز اموره التحريرية
ايضاً ويتفرق الموجود من كتبة الديوان ويخصص منهم كتاب بقدر الزوم الى دائرتي
المالية والحاكمة

المادة الثانية . يمتاز مخدع كتبة كل دائرة ودفاترها وقبورها ويتقرب من مميزات مخدع

المضابط والتحريرات وكتبها المالية ميز اول واحد وميز ثان واحد ومقابلته جي واحد
ودفتر جي واحد يتعينون لكل من قلمي دائري في المالية والمحاسبة

المادة الثالثة الاوراق التي تضبط بها الاراء وتحرر عند ما تاتي من كل دائرة الى
مخدع مضابط تلك الدائرة توخذ مسوداتها الى القلم بدون تفويت وقت وكما ان ذلك
هو اساس وظيفة رؤساء الكتاب في الدرجة الاولى ثم المعاوين ويميزي القلم في الدرجة
الثانية كذلك قيد مسودات الاوراق التي تبيض بحسب طريقته في دفاترها المخصصة
يوماً فيوماً ويميز ما يترآ من المسودات طاقماً فطاقماً ووضعها في ايكاسها والنظارة والدقة
على محافظتها من وظائفهم الخصوصية

المادة الرابعة المسودات كافة التي تحرر من كل دائرة تعطى الى مقام الرئاسة تحت
امضاء الباشكاتب وتبيض بعد ان تنظر ويحرر عليها فلتكتب (يا زيله)

المادة الخامسة جميع الاوراق المحالة الى ديوان المحاسبات عند ما تاتي ابتداء الى مخدع
الاوراق على وجه الاصول القديمة الموضوعة لها يتميز منها ما كان متعلقاً بدائري في المالية
والمحاسبة وتنفيذ نومه وتاريخ وروده وخلاصة خلاصة ما لآتي في جداول يترتب ويتنظم
جديداً وبعد ان يتوضع على ظاهر كل ورقة نومرتها تعطى مع جداولها سوية الى جانب
الرئاسة في كل يوم

المادة السادسة بعد ان تحصل المطالعة على هذه الاوراق من جانب الرئاسة يتميز منها
ما يقتضي احالته الى الاقلام بحسب مجراه الطبيعي وما هو عبارة عن حكاية كيفة وقوع
احدى المواد ولم يبق له حكم اصلاً ثم يشار عن لزوم احالته الى الاقلام وبجاءات ما
يتعلق منه بالذاكرات والمحكات في خاناته الخصوصية في الجداول ثم يعاد مع الجداول
المذكورة بالسوية لكيما يعطى الى الدوائر

المادة السابعة عند ما تعطى هذه الاوراق من مخدع الاوراق المذكور الى الدوائر
تحرر رؤساء الكتاب عنى ذلك اوامر ما تقتضي احالته واعطائه منها الى الاقلام بموجب
الاشارات التي في جداوله ثم يتقنون ويقيدون ايضاً في دفتر المذاكرات المترتب مخصوصاً
لكل دائرة خلاصة ما ل هو متعلق منها بالذاكرات والمحكات بنومه وتواريخه المندرجة
في جداوله ويعيدون الجداول المذكورة الى مخدع الاوراق ومن ثم تدخل معاملاتها
المؤشرة في جداولها ايضاً في دفاتر تسلك مخدع الاوراق لكل من الدائرتين على حدته
المادة الثامنة عندما تنظر في الدوائر احكام المذاكرات والمحكات في اوراق تتوقف

تعليقاً على المذاكرة والمحكمة تعطي حينئذٍ رؤساء الكتاب تلك الاوراق مع بوصلات
القرارات التي يحررونها ويضمنون عليها الى مخدع المضابط المربوطة بدوائرها ثم يحررون
قرارات الاوراق ولبن اولاى جهة اعطيت بوجه الخلاصة في خانة الدفتر المخصوصة التي
مر ذكرها في المادة السابعة ثم يعطون الدفتر المذكور الى مخدع الاوراق لاجل ان تنقل
تلك القرارات عيها الى دفاتر قيود الدوائر ومن بعد تسوية قيدها ياخذونها بالثاني
ويحفظونها عندهم

المادة التاسعة . عندما يتيض ويحررها يعمل في كل دائرة من المضابط والمذكرات
والذيول توضع اشارة بجانب خانة قرار المذكرات في دفاتر مذكرات تمسك في الدوائر
مخصوصة بقيد اوراق المذكرات وفي اصل الدفتر الذي هو في مخدع الاوراق هكذا
مضبطة او مذكرة او ذيلة ختم وعندما يتيض ايضاً تحريرات او تذاكر تكتب من الديوان
وتكون من مقام النظارة توضع اشارة كذلك بجانب الخانة المذكورة انها تحررت تذكيرة او
تحريرة وبعد ذلك تتقدم الى مقام النظارة

الخاتمة

يجوز تعديل هذا النظام وترتيبه على الوجه المقتضى بحسب التجارب التي يجرىها الديوان
بواسطة جريان المصلحة في المستقبل في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٨١



صورة الخط الهمايوني

فليعمل بموجبه

لائحة نظام اخذ الى القلم تشمل على تسعة فصول وستة وخمسين

بنداً بخصوص ادارة جميع الاوقاف الشريفة الكائنة في

الخارج وحركات واجراءات مديري الاوقاف

بحيث بعد الان لا يجري حكم اللائحة

العتيقة الموجودة بايادهم

الفصل الاول

بخصوص مجبورية مديري الاوقاف الى مراجعة مجلس المدينة

والاصول والقيود التي يسكونها

البند الاول. بما ان مديري الاوقاف هم من اعضاء مجلس المدينة التي يوجدون بها فكما انهم ملزمون ان يوجدوا في الايام المخصصة كذلك يلزمهم ان يوجدوا كل يوم مع الكتاب الموجودين بمعينهم في دائرة الحكومة المحلية وجميع خصوصات الاوقاف الشريفة ترس في الدائرة المذكورة توفيقاً الى الصور الميمنة في البنود المحررة ادناه والذفاتر ومائر المحررات نصير تسويتها وتخبرها هناك ايضاً ولا تخرج الى الخارج ولا تنفع حركة مخالفة لذلك باي سبب ووسيلة كانت اصلاً. يكون لمدير الاوقاف ختم مخصوص قطعتان توجد قطعة منها عند مدير الاوقاف والقطعة الثانية تحتفظ داخل علبة ختم المجلس ايضاً.

البند الثاني. كل المبالغ المتحصلة من اموال الاوقاف الشريفة لا ينبغي ان يصير توقيفها بايدي مديري الاوقاف بل تسلم على خط مستقيم الى امانة الصناديق بحملاتها ولا تخلط مع باقي الاموال بل تحتفظ موضوعة هناك في صندوق على حدتها ثم تسلك ذفاتر متعاقبة كل منها على حدته من طرف مديري الاوقاف وائمة الصندوق لما يدخل من المبالغ الى هذه الصناديق ويخرج منها ولا يجوز ان يدخل او يخرج من هذه الصناديق شي بدون معلوماتها كليهما ايضاً وبما ان امانة الصناديق يوجدون بخدمة محافظة اموال الاوقاف على حدتها ايضاً فيعطى لهم كذلك مقدار معاش من خزينه الاوقاف بحسب محلاتهم وما يقتضي لها ويؤخذ منهم كفلاء معتبرين بمعرفة الخزينه مثل مديري الاوقاف ايضاً وبناء على ذلك

يلزم بان يختم كلاهما على سندات المقبوض التي تعطى بما يصير تسليمية الى هكذا صندوق اوقاف من الدراهم حتى اذا تبين سند مقبوض اعطي مضموناً من طرف احدهما فقط بحسب ذمة على الذي ختمه ولو كانت الدراهم المحررة به قد دخلت الى الصندوق ايضاً ولما كان من المنوع على وجه قطعي اعطاء دراهم من الصندوق المذكور لمصرف من المصارف اوجهة من الجهات بضابط او باوامر عدا عن مصارف الاوقاف الشريفة الكائنة في دائرة الماذونية بمعلومات مجلس المدينة والتي هي تحت رخصة الارادة السنية ونظارة الاوقاف فاذا حصلت المجاسرة باعطاء دراهم منه على تلك الصورة باي سبب ووسيلة كانت لا تنقل من طرف الخزينة بوجه من الوجوه بل للحيث تحصل تلك الدراهم من مديري الاوقاف وامناء الصندوق وكفلائهم وحاصل الامر انه حيث كان بدون معلومات مديري الاوقاف وامناء الصناديق المشتركة لا يمكن ان تدخل الى الصندوق المذكور دراهم ولا ان تخرج منه ايضاً فالمستوية التي تترتب بهذا الخصوص ترجع على مديري الاوقاف وامناء الصناديق حصراً بالاشتراك

البند الثالث. مديرو الاوقاف يلزم بان يسكوا دفاتر يومية وبعد انضمام علم المجلس ومعرفة بنفاصيل مقدار الظهورات وكيفية جميع ايرادات ومصارفات الاوقاف التي تقع كل يوم يقيدون في تلك الدفاتر مقدارها وجهاتها ومحاسبتها وسائر متعلقاتها وكذلك ما يقع من المصاريف والوظائف ومعاشات الكتاب التي ينبغي ان يوخذ بها سندات مقبوض من اصحابها وتعطى لهم ثم تصير في كل ثلاثة شهور روية المحاسبة مرة في المجلس حسب هذه الدفاتر اليومية ويتنظم دفتران احدها بالايرادات كافة على حديثها والثاني بالمصارف على حديثها اما دفتر الايراد فيكون جامعاً لمفردات الايرادات واجمال المصاريف واما دفتر المصاريف فيكون شاملاً لمفردات المصاريف فقط وعلى هذه الجهة تدخل في دفاتر الايرادات جميع الايرادات والمحاصلات سوى ما كان تحصل منها في ظرف الثلاثة الشهور المذكورة او ما دخلت نقاسيطة ولم يحصل بدون ان يترك شيء من ذلك بل تترقم تحصيلاتها على حديثها وبقاياها على حديثها ومن بعد ان يتنزل من ذلك الخمس العائد الى المدير ومجموع المصاريف ترسل الدراهم الباقية وسندات المقبوض الماخوذة من اصحابها مع دفاتر الايرادات والمصاريف المذكورة بمضبطة الى الخزينة بدون تاخير وعدا عن هذه الدفاتر التي ترسل مرة في كل ثلاثة شهور ينبغي ان يتنظم في ابتداء كل سنة دفتر محاسبة مذيّل بمضبطة وجامع مقدار المقبوضات والمدفوعات والارصاليات والبقايا كافة على وجه الصحة ويرسل بكل حال الى الخزينة وهذه الدفاتر تنقيد بعينها في جرايد المجالس المحلية وتنتم

بذلها من طرف مدير الاوقاف وسائر اعضاء المجلس

البند الرابع . لا يترك حساب اصلاً خارجاً عن الدفاتر التي ترسل مرة في كل ثلاثة شهور حسباً هو محرز في البند الثالث بل ما يقع من المحاصلات بمدة الثلاثة الشهور مهما بلغ مقداره ينبغي ان يرسل على الاطلاق مع الدفتر المذكور سوية فلا يرسل قبلة ولا بعده ودفاتر الايرادات والمصاريف التي ترسل مرة في الثلاثة الشهور او دفاتر المحاسبة التي ترسل مرة في السنة جامعة للايرادات والمصاريف ينبغي ان تنظم تطبيقاً الى النوتة التي ترسل من الخزينة

البند الخامس . مدير والاوقاف يلزمهم كذلك ان يمسكوا عدا عن دفاتر اليومية المذكورة دفترين آخرين تطبيقاً الى النوتة التي ترسل من الخزينة الواحد للاوقاف المضبوطة وكافة الواقعة في المحلات الكائنة تحت ادارتهم على حدتها والثاني للمعلقة على حدتها ايضاً وبقيدها ايضاً انواع ايرادات كل وقف وكل نوع من مصارفه المقررة الصحيحة واسماء المرتزقة والمجهات التي هم متصرفون بها واذا كانت ايراداتها من المسققات فما هي وما هو مقدار عددها او كانت عشراً فحصر اسماء قراها ومزارعها وحاصلاتها السنوية ومصاريفها الواقعة تحت اسماء اوقافها بالتبعية ولا يترك منها وقف متاخراً اصلاً ثم بعد قيد ذلك تحفظ نسخة من هذين الدفترين في المجلس المحلي لتكون اساساً وتراجع حين الاقتضاء والنسخة الثانية ترسل الى الخزينة

البند السادس . مدير والاوقاف ليسوا بماذونين ان يصرفوا درهماً فرداً بصورة من الصور اصلاً سواء كان ذلك معاش كاتب او غير مصاريف خارجة عن المماذونية ما لم يكن بصورة او تحريرات تحوي الرخصة من الخزينة واذا صرفوا هكذا دراهم من ذواتهم فلا تقبل وجميع الاشياء التي تتعلق بصرف الدراهم ينبغي ان يكون بها مضبطة مجلس والا فلا يمكنهم ان يقدموا اشعاراً بهذا هكذا خصوصاً بمجرد الانتهاء من طرفهم فقط

البند السابع . يجتم في ذيل جميع الدفاتر المتعلقة بالاوقاف الدرية من طرف كتابها ايضاً وتكون المأمورية في امور هذه الدفاتر ومسئوليتها راجعة عليهم ايضاً

الفصل الثاني

فبا يخص محاسبة السلف والخلف

البند الثامن . الذات الذي يتعين مدير اوقاف لاحد المحلات عندما يصل الى مركز

ماموريته ويقرأ الامر الشريف الصادر بها يتسلم أولاً نصف الخاتم الموجود بيد سلفه ثم
تؤخذ حالاً جميع الدفاتر والاوراق القديمة الموجودة في يد المدير السابق مما يخص امور
الاقواف وتحفظ في المجلس لكي تراجع عند الاقتضاء ولا تخرج الى الخارج وبعد ذلك
يرى بالمجلس ايضاً ما يلزم من محاسباته من ابتداء ماموريته لحد يوم انفصاله ويرسل كذلك
الى الخزينة دفتر مذيّل بمضبطة ببيان مقبوضاته وارسالاته ومدفوعات كافة وتعطى نسخة هذا
الدفتر عينه الى المدير السابق المذكور ونسخة اخرى الى المجلس لكي تحفظ به ايضاً

البند التاسع . التحصيلات والمصاريف كافة الموجودة فيما يرى من محاسبات مديري
الاقواف المنصوبين قبل تاريخ هذا النظام ينبغي ان يصير التحقيق على مقدارها وحقيقتها
خفية وجلياً مع خلو الغرض ممن يقتضي بمعرفة المدير اللاحق والمجلس واذا تبين على احد
منهم نوع من الذمات والمكتومات او الارتكابات منها او من غير جهات ينبغي ان يحصل
منه كاملاً ويرسل الى الخزينة ويحصل الاشعار بمضبطة عن كيفية ذلك واسبابه تفصيلاً
واذا كان ما يظهر عليه غير قابل التحصيل في محله يلزم ان تبين مقداره في المضبطة ايضاً
لكي يطلب من كتيبه في دار السعادة ويبقى هو نفسه في محله تحت الكفالة والنظارة لحين
وقوع الاشعار من الخزينة

البند العاشر . حيث كان ينبغي انضام نظارة وتقييدات هيئة المجلس في هذه الاجراءات
كذلك اذا كان يقع سوء استعمالات او كان يوجد شيء من الذم او المكتومات على احد
من المديرين الذين ترى حساباتهم وترسل دفاترهم الى الخزينة ولم يستخرج الى الظاهر بداعي
عدم التقيد او التصحّب ثم وصل اخيراً هذا الامر الى رتبة التحقيق والاثبات لدى الخزينة
فتكون هيئة المجلس ايضاً حصة من المسؤولية التي تترتب بحق المامور اللاحق ولذلك يقتضي
وضع هذه القضايا تلقاء النظر على الدوام

الفصل الثالث

فيما يخص رؤية محاسبات متولي الاوقاف المحلّة

البند الحادي عشر . ينبغي في ابتداء كل سنة ان تحصل المباشرة في محاسبات الاوقاف
كافة المحلّة بمعرفة المديرين في المجلس بحيث لحد ستة شهور نهاية ما يكون لاتبقي واحدة
منها متاخرة اصلاً وترى بدون اعطاء فاصلة مثلاً اذا كان احد الاوقاف رؤيت محاسبته
لحد ستة خمس وستين وكان يلزم ان يتسدى من سنة ست وستين فلا تنظر حساباته عن

سنة خمس وسبعين وست وسبعين وترك محاسبات ما مر من السنين بين ذلك بحالة التأخير بل ينبغي أولاً أن تحصل معاينة صور المحاسبات الموجودة في يد متولي الاوقاف واي من السنين كانت لا توجد صور محاسباتها تكون هي التي ينبغي ان ترى حساباتها والتضلات التي تظهر من السنين الاوليات تضم ايضاً الى ايرادات السنين التي ترى محاسباتها وتكتب على الاوراق المخصوصة ذات القوجانات التي تطبع وترسل كل سنة من الخزينة ثلاثة منها في ورقة واحدة احدها يمضي عليه ويرسل بمضبطة مع الدفاتر التي ترسل صحيحة مرتبات الخزينة كل ثلاثة شهور مرة وبصير الاشعار عن كيفيتها والثانية تختم ايضاً بالخاتم المخصوص من طرف مدير الاوقاف وتنفيد بعينها في دفترها وتوضع عليها النورم وتعطى الى المتولية مؤقتاً ليتم اعادة هذه المحاسبات من الخزينة وعندما ترجع صورها الاصلية من الخزينة تعد وتقابل مع الصور الموقفة الموجودة في يد المتولية ثم يصير ابدالها بها وهذه الصور التي اعطيت مؤقتاً تنقى في المجلس اما ما لا يرسل من الخزينة او يتاخر فينبغي ان يطلب منها بتعديرات والنسخة الثالثة التي تبقى في القوجان لا تقطع ايضاً بل تبقى تحت نظارة المجلس المحلي مع قوجانها سوية بمعرفة مدير الاوقاف وعندما تصرف النسخ التي يصير التوقيف والقطع منها بالتمام يحفظ قوجانها ايضاً مع النسخة الثالثة التي تبقى فيه بحمل امين في المجلس المحلي والحذر من ان تعطى صورة محاسبة او بوصلة ليد احد المتولية على ورق اعتيادي فانها يجب ان تعطى من الورق المخصوص ذي القوجانات واذا تحقق بان احد مدبري الاوقاف اعطى على ورق عادي فيطرد من مأموريته ويجازى اما بالحبس من ثلاثة شهور الى سنتين او بالنفي من ستة شهور لحد ثلاث سنوات

البند الثاني عشر . عندما تحصل المباشرة بروية حسابات المتولية تجلب اول الامر وفتيات كل وقف او صورتها من القبيد الموجودة في مجلات الحاكم مضافة ويحصل الاطلاع عليها فاذا تبينت بانها معمول بها يصير حينئذ العمل بمقتضى شروحها اما الذين ليس لهم وفتيات فيراعى تعاملهم القديم غير ان التفضلات العائدة الى الاولاد والمعولي فيها عبارة عما يتبقى من بعد تعميم خيرات الوقف يلزم بان ما كان من الاوقاف ايرادة عبارة عن محصولات قري ومزارع واجور مسقنات وغيرها ونحوه تقود وما كان مشروطاً الى المتولي وخيرائه ليست عامرة او كانت فضائه مشروطة على تعميم الخيرات وتبدل العقارات فقط اذا حصل الحزم اليقين بان ما يظهر من فضله بعد اجراء المحاسبة لا يتناف ولا يضيع بيد المتولية وفهم ايضاً بأنه يمكن تعميم خيرات بشيء جزئي يعني بمصرف لحد الالف غرش يربط

حينئذ متوليہ بكفيل ويبقى ذلك في يده بمعرفة مدير الاوقاف ويحصل تعبير خيراتہ بمجلساً
ولما اذا فهم بانه يتلف او خيراتہ تخرب بالكلية فيحصل ذلك من متوليہ وبصير ادخاله في
الدفتري الذي يرسل مرة في كل ثلاثة شهور ويرسل الى جانب الخزينة باعلام ومضبطة مع
دفتري المحاسبة سوية ويحصل الاشعار غيب التحقيق عن خيراتہ التي يلزم تعبيرها اي شيء
في ومقدار ما تحتاج اليه من المصارف او مثل اي شيء هو العفار الذي يلزم تداركه واذا
كان يوجد هكذا عقار في محله فما هو مقدار المحلة التي يمكن مشتراها بها

البند الثالث عشر. الايرادات التي تبينها المتولية حين المحاسبة اذا كانت في عبارة عن
اجور مسقفات يلزم ان يحلب مستاجرهما وباقي من يلزم الى المجلس ويحصل السؤال
والتحقيق منهم عن صحة مقدارها واذا كانت اعشار قري ومزارع تراجع حينئذ دفاتر احالها
ويصير كذلك السؤال عنها بالتدقيق ممن يلزم وهكذا مصارفها ايضاً بصير تحقيقها من
المرتبة وغيره تطبيقاً الى هذه الاصول ثم تحصل نسوبتها ويختم الذين صار البحث
عنها منهم في ذيل ما يصير تنظيمه من دفاتر محاسباتها

البند الرابع عشر. ينبغي ان تحصل الدقة على النقود الموقوفة التي تكون فضلتها غير
مشروطة بل موجودة بيد المتولية وبعض الاشخاص وصائر استر باحها بمعرفة الشرع ولا
تترك بارة الفرد بقايا من الفضلة ولا النواحي حاصل منها في ختام السنة بل يحصل ذلك بكالو
وتضم فضلتها على ايراد محاسبة السنة الآتية واصل المال واذا ظهر دين على الوقف يحصل
استيفاءه من الفضلة التي تحصل في السنين القادمة وان لا يحصل خلل اصلاً على النقود
الموقوفة بموجب شرط الواقف وان لا يضيع منها بارة الفرد اما النقود التي تكون خيراتها
موجودة ولم يحصل استر باحها فتبقى بيد متوليها غيب ان يربط بكفيل قوي بمعرفة الشرع
الشريف والمجلس اما النقود الموقوفة التي درست خيراتها وشروطها بالكلية وبقيت في يد
زيد وعمر فينبغي اخراجها الى الظاهر وارسالها الى الخزينة غيب ادخالها في الدفتري الذي
يرسل اليها مرة في كل ثلاثة شهور

البند الخامس عشر. ينبغي ان يحصل تحقيق على كيفيات الاوقاف التي افترض
الذين كانت موقوفة عليهم والاوقاف التي لا تزال لم يقرض اصحابها وانما فضلتها عائدة
ومشروطة الى المحرمين الشرعيين وروية محاسباتها وكذلك ما هو عدا ذلك من المرتبات
المشروطة تحت اسم مال الصرة ويحصل ذلك جميعه من محلاته ويرسل الى خزينة الاوقاف
الماليونية مع محاسباته سوية غيب ادخاله في الدفاتر التي ترسل مرة في كل ثلاثة شهور

ويحصل أيضاً الأشعار عن كنياتها

البند السادس عشر. الأوقاف التي وقفها لم تكن مقيدة في محاسبات الأوقاف إذا كان يوجد لها وفيات تصلح للاحتجاج ينبغي أن ترسل صورها ممضاة باعلام ومضبطة الى الخزينة لاجل ان تنقيد بها

البند السابع عشر. في بيان انواع ومقادير ما ينبغي ان يؤخذ من خرج المحاسبة ومعاش المحرر مما يظهر بعد المحاسبة من فضلات الأوقاف المحقة كافة التي ترى محاسبتها في كل سنة على الوجه المحرر

خرج محاسبة	معاش محرر
في الالف ٢	في الالف ٢
٥٠	٢٠٠
٢٥	١٠٠
١٢٠	٥٥
١٠	...

من فضلات الأوقاف التي تكون ايراداتها عبارة عن
 قرى ومزارع وثبت بانها مشروطة على المتولي والأولاد
 (من فضلات الأوقاف التي تكون ايراداتها عبارة عن
 قرى ومزارع ومشروطة على تعمير خيرانها وتبديل العقار
 من فضلات الأوقاف التي تكون ايراداتها عبارة عن
 اجور مستققات وثمن نفود موقوفة ومشروطة على
 المتولي والأولاد او تعمير الخيرات وتبديل العقار
 من فضلات نمو النفود الموقوفة التي لم تكن فضلاتها
 مشروطة بل موجودة في ايادي المتولية وبعض
 الأشخاص وصائر استر باحها بمعرفة الشرع

غيب ان يؤخذ ما هو مبين هنا من خرج المحاسبة ومعاش المحرر بدون زيادة ولا نقصان ينبغي ان يتقيد مصروفاً في محاسبات اوقافه ويرسل الى الخزينة مع دفاتر المحاسبات المذيلة بمضابط والدفاتر التي ترسل في كل ثلاثة شهور مرة

البند الثامن عشر. ما يلزم من دفاتر المحاسبات التي تراها وكلاء مديري الأوقاف الذين يوجدون في القضاوات والنواحي المحقة ينبغي ان يرسل بمضابط الى المجلس المحلي الذي توجد به مديرو الأوقاف وبعد ان تقبل تلك الدفاتر ويصادق عليها من هناك تحرر صورة المحاسبات التي يقتضي اعطاؤها الى المتولية على الاوراق المخصوصة ذات الفوجانات حسبما هو محرر في البند الحادي عشر ونظم بالخاتم المخصوص الذي لمديري الأوقاف وغيب ان توضع نومرها ترسل الى محلاتها لاجل ان تعطى لاصحابها فلا تعطى من

طرف الوكلاء صورة محاسبة مخزومة باخنامهم ذاتهم ببيان روية المحاسبة
البند التاسع عشر . ما كان من الاوقاف المحقة فضلائه متحيلة ولم يكن مندرجا في
برآئه المال المقطوع ينبغي ان يحصل الاشعار بمضابط عن كفياته لكي يفرز مبلغ تحت اسم
مال مقطوع بمقدار الربع او الثلث من حاصلات الوقف حسبما يقتضيه الحال ويخصص الى
الخزينة على وجه نظامه القديم عدا عن معاش الحرور وخرج المحاسبة

الفصل الرابع

فما يخص التعميرات والمبايعات

البند العشرون . عند ما يلزم تعمير او انشاء احد خيرات الاوقاف المضبوطة وعقاراتها
ذات الاجارة الواحدة ينبغي ان يبين مدير الاوقاف ما يجب لذلك بتقرير الى المجلس
رسماً ثم يتوجه المدير الموالي الى ذلك المحل مع الذات التي ترافقه من الاعضاء بحسب
راي واستنساب الحكومة المحلية وغيب الكشف الذي يحصل بمعرفة شيخ (قالفة) المعارية
وباقى اهل الوقوف مع الرعاية التامة لقاعدة التصرف تجري مناقضته بالمجلس وما كان قابل
التسوية بمصرف لحد الالفى غرش نهاية ما يكون وكان له حاصلات وقف في محله عدا
خروجة الاجارات والافراغات والانتقالات يربط من يتعهد بتعميره بكفيل قوي بمعرفة
المجلس ويؤخذ منه سند التعهد المقتضى ويحفظ ثم تحصل المباشرة بتعميره مع التدقيق على
مئاته ورصائنه وعند ختام ذلك يكشف عليه ثانياً ايضاً وتحصل تسوية مصارفه الصحيحة
من حاصلاته المذكورة غيب ان يؤخذ بها سند مقبوض من المتعهد المذكور وتدخل في
الدفاتر التي ترسل مرة في كل ثلاثة شهور لكن اذا لم يكن له حاصلات وقف فيحصل
الاستئذان عنه بمضبطة تحتوي بيان الكيفية

البند الحادي والعشرون . عندما يقتضي تعميرات او مصارفات ضرورية لخيرات
الاوقاف المحقة لحد خمسمائة غرش فتكون المتولية ماذونين بصرفها من حاصلات الوقف
اما ما زاد عن ذلك فينبغي ان يحصل عليه التحقيق والتدقيق باطرافه بمعرفة مدير الاوقاف
والمجلس ثم يؤذن بتسوية مصارفه من ايرادات الوقف لحد الفين وخمسمائة غرش نهاية ما
يكون ويتقيد ذلك بالمصارف عند روية المحاسبة

البند الثاني والعشرون . المصاريف التي تريد عن الالفين وخمسمائة غرش في
تعميرات الاوقاف المضبوطة والمحقة ينبغي ان يحصل عنها السؤال اولاً من الخزينة مع

الايضاحات اللازمة ايضاً ولا يمكن تسويتها ما لم تؤخذ الرخصة بها اما اذا صارت تسوية مصارف تجاوز حد المادونية بدون معلومية الخزينة فلا تقبل زيادتها قطعاً

البند الثالث والعشرون. المحل الذي يراد تعميره اذا كان في محل بعيد عن مركز الحكومة المحلية وكان يلحظ وقوع مصاريف زائدة في توجه مدير الاوقاف والذات التي تترافق معه من المجلس او حصول سكنة في مامور يتو بنبغي حينئذ ان يحصل الكشف عليه واجرا مناقصته بمعرفة مجلس القضا وتبين كيفية ذلك بمضبطة الى مجلس الایالة او اللواء ثم اذا امكن تحصل المناقصة عليه هناك ايضاً وبعد ذلك يستوفى ما يقتضي على الوجه المبين في البنود المحررة اعلاه غير ان التعميرات الكلية في اي محل كانت بعيدة او قريبة ينبغي ان يتوجه شخص من المجلس مع مدير الاوقاف الى محلها لاجل الكشف والمعاينة ويكون مجبوراً ايضاً على النظارة والدقيق حين انشائها ومن حيث ان المجلس ومديري الاوقاف يكونون مسئولين طبعاً عن كل ما يلحظ وقوعه في الكشف والمناقصة وحين الانشا من التحيل والفساد وما يترتب من الضرر والحسائر على الوقف فينبغي ان يجرى الدقة والحركة في هذا الامر بحسب ذلك ثم ان المجموع والمساجد والمدارس وسائر الخيرات مع المستغلات والمستغلات ذات الاجور الواحدة اذا لم تحصل ملاحظتها بواسطة المعاينة احياناً فتحتاج فيما بعد الى مصاريف كلية ولذلك يقتضي اجراء النظارة والدقة من طرف مديري الاوقاف دائماً على محافظتها من الخراب بواسطة تعميراتها الجزئية ونظافتها وطهارتها وعند ما تقع تعميرات جسيمة في محل بعيد ويتوجه اليه مع مدير الاوقاف واحد من المجلس فيعطى الى الشخص الذي يتوجه من المجلس فقط دابة ويومية تطبيقاً الى النظام الجاري بحق اعطاء اجرة الدواب واليوميات الى المامورين الذين يتوجهون الى محلات مثل هذه من طرف خزينة المالية ويدخل ذلك في دفتر مصاريف تلك العارات انما اجرة الدواب واليوميات التي تعطى بواسطة ارسال مامورين بكثرة على غير اللزوم بهذه الوسيلة فلا يصير قبولها

البند الرابع والعشرون. الدقيق والارز والسكر والسمن والزيت وحاصل الامر كلما ينبغي مشتراه من اي صنف كان لاجل الغدولة في اللغة التركية تطلق على الحصة التي تعطى للدر ويش من الخبز والطعام كل يوم والشور باوغير ذلك مما يطبخ في بعض العماير الموجودة في الخارج من خيرات الاوقاف المضبوطة او يلزم الى القناديل التي يصير ايقادها في المجموع الشريفة وباقي الخيرات يلزم ان ينهى عنه ويخبر به مدير الاوقاف بتقرير الى المجلس وغب جلب واحضار تجاره وباتبعه تحصل عليه المناقصة ثم يعطى من صندوق الاوقاف ان يعطيه

بالناقص ثمن ما يقتضى ويشتري منه وغب ادخال ذلك في الدفتر الذي يرسل مرة في كل ثلاثة شهور يبعث ويرسل الى الخزينة مع سندات المقبوض التي تؤخذ من اصحاب سوية ويحصل الانهاء بمضبطة عن كفياته.

البند الخامس والعشرون. مقدار الاطعمة والغدولات التي تظلم في العائز المذكورة ينبغي ان تكون بقدر ما يكفي المعينات الصحيحة المخصصة بموجب السندات المعتبرة وشروط الوقفية وكذلك ما يلزم اعطائه من السمن والارز والسكر والمخطب لاجل تلك المطبوعات ومن الزيت لاجل ايقاد القناديل في الجوامع الشريفة ايضاً يكون بدرجة الكفاية لا يتجاوز مقداره المقرر المعين ولا يعطى بعد ذلك شيء لاجل بدون استئذان واذا اعطي لا يقبل قطعاً بل يعد بدله ذمة على مدير الاوقاف وتحصل منه حين الحاجة ثم ينبغي وضع ما يشتري من هذه الاشياء في محل امين وتحصل الدقة من جانب المجلس ومن طرف مديري الاوقاف على وقايتهم من التلف والسرقة وجلب مساطر المطبوعات المذكورة الى المجلس لتحصل عليها المعاينة والتدقيق هناك وبمحال النظر بكل اهتمام على ان تكون الغدولات المذكورة حسنة وتامة

الفصل الخامس

فيما يخص حاصلات الاوقاف التي لم يكن لها وقفية ولا خيرات وليس لها

مشروطة ولا مربوطة وجهات توجبهاها ووظائفها

البند السادس والعشرون. ما يتوفى متصرفه من الاوقاف الشريفة المخصصة الى نظارتي الحرمين المحترمين والاوقاف الهايونية والاوقاف المفيدة باسم المالكانية والمزارعية ومتصرفية القرى والجنات لكانت ينبغي ان يحصل عنه الاشعار الى هنا باعلام شرعي ومضبطة من مجلس الالة او السفى وانما من مدير الاوقاف لاجل تمشية توجبهاها كما كانت سابقاً على الاولاد وباقي من كان مشروطاً عليهم بحسب شرط الواقف مهما يكن وانما ما كان لا يوجد له وقفية ولا خيرات او كان له وقفية موجودة لكنها لا تستحق الاعتبار او كان لا يوجد له مشروطة او مربوطة لاجل الاطراف او ما كان قد تسلطت عليه تقريباً الايدي المتقلبة باحد من الاسباب وصار ما كلاً لم في الاوقاف فينبغي ان ترسل دفاتره سنة فسنة غب ادخالها في اي دفتر صانداً ابتداء السنة من الدفاتر التي ترسل مرة في كل ثلاثة شهور مع ذلك الدفتر سوية بمضبطة الى الخزينة لكي تعطى الوظائف المحررة في البرأت الموجودة في ايادي متصرفها

لم ما يقع من حاصلاتها ما داموا احياء. ويصرف باقيه في وجوه البر والاحسان اما عند وقوع انحلالها فلا يعطى اعلام ولا مضبطة لاجل توجيه ما كان من هذا القليل لاخر بل تحصل الافادة عن كيفياتها بمضبطة لكي تضبط من جانب الخزينة

البند السابع والعشرون. الاوقاف التي تكون خيراتها قد اشرفت على الخراب ينبغي لاجل تعميمها ان يجري الكشف على ما كان من هذا القليل من خيراتها في محلاته بمعرفة المجلس ومدبري الاوقاف وباقي ارباب الوقوف وغيب ان يرسل دفتر بيان مصاريفها مع المضبطة لابيني ان تعطى ايضا وظائف خدامها لحين حصول تعميمها وكذلك لا ينبغي ان تعطى ايضا وظائف خدمة خيرات تكون قد زالت بالكلية وتفرقت اهلها ولا يرى لزوم تعميمها وانشاؤها الا اذا كان يوجد فيما بينهم من هو بقاية الفقر والاحتياج وامر تيسيره وادارته مختصر في الوظيفة التي هو متصرف بها حينئذ يعطى لمن كان من هذا القليل وظائفهم ليدكروا روح الوقف بخير ثم ان ما يقع من حاصلات هذه الاوقاف كافة ينبغي ان يرسل الى الخزينة لاجل الحفظ غب ادخاله في الدفتر الذي يرسل مرة في كل ثلاثة شهور ويحصل الاشعار عن كيفياتها بمضبطة خصوصية ايضا

البند الثامن والعشرون. بما انه يوجد مدير للاوقاف في كل محل من الممالك المحروسة فلم يبق حكم الى ما حاصل التصرف به والحالة هذه ببراآت عليا من جهات نظارات الاوقاف الشريفة ولذلك ينبغي عند ما تقع محمولات في متصرفيات جهات نظارات الاوقاف الشريفة المضبوطة ان لا توجه الى الاولاد ولا الى غيرهم بل تنصرف لوظائفها ومعيناتها الى الوقف وكذلك ما هو من جهات نظارات الاوقاف المحقة وكانت جهة نظارته ليست في مقام التولية سواء كانت غير مشروطة او انقضت الذين كانت مشروطة لم لا ينبغي ان ينهى بتوجيهها لاخر بل تدخل وظائفها ومعيناتها الى الدفتر الذي يرسلونه مرة في كل ثلاثة شهور وترسل الى الخزينة ويحصل الاشعار عن كيفياتها بمضبطة خصوصية ايضا

البند التاسع والعشرون. الوظائف التي يستحقها خدام ما هو موجود ومعهم من خيرات الاوقاف المضبوطة القائمون شخصيا في الخدمة بدون تقصير ينبغي ان تؤخذ من ايدي متصرفيها سندات المقبوض وبعد تطبيقها على ما يوجد يدوم من البراآت اذا وجدت موافقة لسندات المقبوض تتوزع عليهم من حاصلات الوقف بمعرفة المجلس بدون جور ولا اذى ثم تدخل في اليومية اما اذا وقع ضم على الوظائف في محلاتها بغير استئذان او اعطي شي لبراني لاصحاب الجهات زيادة عن الوظائف والمعينات المحررة في البراآت فلا يقبل بل

حين المحاسبة يحرر ذمة على مديري الاوقاف

البند الثلاثون. المبالغ التي تحصل من القرايا والمزارع وغيرها ايراداً في بعض ايام خالية
نم بالطبيعة منذ وقوع بعض المحلات لحد ما يصير توجه الوقف لاحد الاجانب لا ينبغي
ان يتوقف في صناديق الاموال بل ترسل الى الخزينة مع عائداتها بعد ان تدخل في الدفاتر
التي ترسل مرة في كل ثلاثة شهور ويتقدم الاشعار عن كيفيةها بمضبطة خصوصية ايضاً

البند الحادي والثلاثون. الذين يتوفون من متصرفي جهات الخطابة عن جملة اولاد
كباراً او صغاراً ينبغي ان توجه جهاتهم الى من كان من اولادهم الكبار اكثر اهلية لها اما اذا
كان لا يوجد بينهم من هو اهل لذلك فبحال حيث لا يستفاد بالاستقلال لمن يحفظ فيهم من الصغار استعداد
والقابلية على ان يستنسب في القيام بخدمة ولما كان توجه المحضة لا يجوز ولومات صاحبها
عن اولاد فينبغي في مثل ذلك ان يصرف النظر عن الاولاد واذا كان له شركا فبحال لمن
كان منهم اكثر اهلية واذا كان لا يوجد بينهم من هو اهل لها فينبغي ان توجه بحملتها عن
قصر يد منهم او اذا حصل تمنع منهم بذلك فعن رفعهم لآخر يكون اهلاً لها ومن اربابها
متجاوزاً للامانة العسكرية اما جهات الذين يتوفون من متصرفي الامانة وغيرها من باقي
الجهات عن اولاد صغار وكبار اهل لذلك ومن اربابها فتوجه لهم جميعاً بطريق الاشتراك
على انهم يقومون بالخدمة بالنياحة من طرف الاولاد الصغار اما الجهات المتخلة عن الذين
يتوفون عن غير ولد فيصير توجهها كذلك لآخر يكون اهلاً لها ومن اربابها وحيث كان
ذلك من اقتضاء النظام فينبغي ان تحصل الدقة على اجراء المتنضي بحسب بحيث لا تبقى حاجة
الى المخابرة والاستعلام تكراراً بعد الانتهاء عن توجه الجهة خلافاً للاصول والنظام ولا ان
تقع اصحابها بسبب ذلك بطول مدة الانتظار والاضطرار

البند الثاني والثلاثون. الجهات المتروكة والغير اللازمة من جهات خيرات الاوقاف
المضبوطة والمحقة لا يعطى لمصرفها عند وقوع الحبل اغلام ولا مضبطة من محلاتها لاجل
توجيهها الى الاولاد ولا الى اخر بل يحصل الاشعار عن كيفيةها الى الخزينة بمضبطة لكي تنفذ
ايراداً الى الوقف

البند الثالث والثلاثون. ما كان موجوداً او عامراً والحالة هذه في المجموع والمساجد
وباقي المبرات التي هي من خيرات الاوقاف الشريفة المضبوطة ينبغي ان تحصل النظارة
دائماً من طرف مديري الاوقاف على خدامها اذا كانوا قائمين او غير قائمين بخدمة والسعي
بكونهم يقومون بخدمتهم بغير نقصير اما من كان منهم بمحقق امره بانه غير قائم بالخدمة او

اهل لما فينبغي ان تناد الخزينة عن حقيقة احواله وكيفيته باعلام ومضبطة لكي توجه جهة
لعدة شخص تحقق اهليته غيب الامتحان في المجلس

البند الرابع والثلاثون . عند توجيه التولية والراوية دارية او المزرعة دارية وامثال
ذلك من الجهات يلزم ان تعلم اولاً محاسبات وقفها ولذلك ينبغي ان لا يعطى اعلام ولا مضبطة
بتوجه شيء من ذلك ما لم تر محاسبات ما كان من هذا القبيل من السنين التي لم تر
محاسباتها مما يمكن مفادها بحيث لا تبقى حاجة الى تكرار الاستعلام

البند الخامس والثلاثون . عند ما يريد احد الناس ان ينشي وقفاً وخيرات جديدة
ينبغي في اول الامر ان يتحقق لزوم محسنات ذلك الوقف وخيراته التي يريد انشاها بالنسبة
الى محله واهاليه وان يكون ذلك الرجل من اصحاب الثروة وان ما يوقفه من المسقات
والمستغلات وحاصلات النقود ونحوها هو واف بالنسبة لترتيب الوظائف والمعاشات لاصحاب
الجهات التي يحدتها بحسب الوقت والحال ولمهات الوقف ومصاريف ما يلزمه من
الاصلاحات ثم اذا وجدت الوقفية التي تنظم بذلك موافقة للاصول الشرعية حيث
يجري قيده في قلمه ببرنامج عال وتنعين اصحاب الجهات المذكورة توفيقاً الى نظامات الاسنان
العسكرية وتطبيقاً الى اصول التكاليف بوجه لا يحصل معه مانع عن اعطائها وكذلك عند
ما يحصل الاستدعاء بوضع منبر في المساجد التي تبتغيها اصحاب الخيرات مجدداً في قرايا المالك
المحرسة ينبغي التحقيق عن عدم وجود جامع شريف تقام فيه صلاة الجمعة والعديد في تلك
القرية او في جوارها وعن سعة القرية المذكورة وكثرة اهاليها وعند ما يتبين ويتحقق ذلك
تحصل المساعدة بوضع المنبر ونصب الخطيب اما اذا لم يكن ذلك فلا تحصل
المساعدة ثم تجري امتحانات الاشخاص بعرفة الشرع في مجالس السنجي بحضور مدبري الاوقاف
والذين غيب الامتحان يستبان بانهم لم يتجاوزوا الاسنان العسكرية وليسوا من اهل القرآن
فلا توجه عليهم حجة الخطابة وحيث كان ذلك من اقتضاء النظام في هذا الباب فينبغي ان
يدقق في اجراء المتضى على الوجه المذكور

البند السادس والثلاثون . حيث كان من النظام ان المهول عند وقوعه في وظائف
الدعا (دعا كور) الممنعة الى الاوقاف المضبوطة بموت متصرفها بحال لا ولام الذكور والاناث
بحسب العادة بالموت اما وظائف الذين يتوفون عن غير ولد فتبقى الى الوقف فينبغي ان
ما يخل بعد الان من وظائف دعا من هذا القبيل بوفاة متصرفه او متصرفاته عن غير
اولاد لا ينبغي توجيهه لآخر خلافاً للنظام بل يصير الاشعار عن كيفيته لجانب الخزينة لكي يبقى

موفور الى الوقف

البند السابع والثلاثون . خرج الانتهاء الذي يعطى لاجل توجيه اي نوع كان من انواع الجهات ينبغي ان ياخذ مديرو الاوقاف في العشرة واحد من حاصلات تلك الجهة السنوية ولا يطلبون شيئاً اكثر من ذلك

الفصل السادس

فما يخص الاجارة الواحدة والطويلة والاستبدال

البند الثامن والثلاثون . حيث كان لا يجوز قطعاً تحويل الكروم والمخائن والمسقات وغيرها ذات الاجارة الواحدة الى اجارين ما لم يكن لذلك مسوغ شرعي وتحصل به ارادة سنية فاذا وقعت احالات مثل هذه بغير ارادة سنية بل بمجرد ختم وزاي اي شخص كان حوّل من تلقاء ذاته الاوقاف ذات المقتطوع الى اجارين لانتقل في المخزينة والذي يكون تجاسر على ذلك يجازى بالحبس من ثلاثة شهور الى ستين او بالنفي من ستة شهور لحد ثلاث سنين

البند التاسع والثلاثون . ما كان كلياً من المسقات وغيرها ذات الاجارة الواحدة من الاوقاف المضبوطة ينبغي ان تجري مزايدته مثل الاعشار واذا وجد نفع الى المخزينة من احواله اجمالاً كان او بالافراد بحال حيثئذ الى طالبيه على ذلك الوجه غب ربهم بكفلا قوية في المجلس على ان يعطوا بدلاته باوقاتها وزمنتها ثم تحصل اجارته كاملها عند ختام سنة وتنقيد مقاديرها في دفاترها بحيث لا تبقى منها بارة الفرد بقايا ثم ما كان من المحلات التي لم يجز التعامل منذ القدم بتأخيرها لمدة طويلة فلا يجوز احوالها اكثر من ثلاث سنين نهاية ما يكون

البند الاربعون . عندما يلزم استبدال احد المحلات الموقوفة بمحل ملك يلزم في اول الامر ان يكون شرط الاستبدال موجوداً وبعد ان ثبت ذلك شرعاً يحصل عنه الاستئذان باعلام ومضبطة ثم يجري العمل بحسب ما تصدر به الارادة السنية اما الاستبدالات التي تجري بدون استحصال ارادة سنية فلا تصح شرعاً وذلك اذا جرى استبدال على اية صورة كانت خلافاً لما ذكر فلا يكون معتبراً بل يفسخ ذلك الاستبدال والذين تجاسروا عليه يحبسون من ثلاثة شهور الى ستين او ينفون من ستة شهور لحد ثلاث سنين

الفصل السابع

فما يخص فراغات وانتقالات المسقات والمستغلات وسندتها

البند الحادي والاربعون . عند وقوع فراغات وانتقالات مسقات او مستغلات في

الاوقاف الشريفة المضبوطة والمحققة كافة او ما كانت تمسكاته القديمة عنفت وانسخت وصارت
 غير قابلة للاستعمال بصورة اخرى او ضاعت ولزم اعطاء غيرها ينبغي حيثئذ ان يتحرر على
 العلوم خبر ذات التوجانات التي ارسلت مطبوعة كل ثلاثة منها في ورقة واحدة اسم وشهر
 الشخص الذي يراد ادخالها يعهد به غيب مراجعة قيده في جريدة النفوس وكذلك الوقف
 ومحله وحدوده وادارته وقيمه ومجملته واجوراته والخرج الذي يبوخذ عنه الخمس الذي
 يتوقف من هذا المخرج في محله ومقدار حصة الخدمة منه وارسال تمسكاته الموجودة والمستحقة الى
 الخزينة لاجل الحفظ وكذلك كيفية ما كانت سنداته قد ضاعت وطلب عوضها تمسكات
 بدلاً عن ضائع غيب ان تعلم متصرفوه حقيقة وسائر متفرعاته بواسطة التحقيق بمعرفة الشرع
 الشريف والمجلس ومدير الاوقاف بموجب التعريف المطبوع وارواق الفتوات ثم بعد ذلك
 تختم احدى هذه المعلومات خبر من طرف مدير الارواق ومن طرف متولي الوقف اذا كان
 موجوداً في محله بالاشتراك وتعطى ليد اصحابه موقفاً لينبغي ان التمسك الاصل من الخزينة
 ثم تختم قطعة اخرى كذلك بالاشتراك وترسل الى جانب الخزينة مع السندات العتيقة
 والدفاتر التي تنتظم بموجب الفتوة المرسله سوية لكي يتحرر تمسكها اما النسخة الثالثة التي تبقى
 في التوجان فلا تنقطع منه بل تختم بالاشتراك ايضاً وتبقى مع قوتها محفوظه في محل امين تحت
 نظارة المجلس بمعرفة مدير الاوقاف وعدا عن ذلك ينبغي ان تمسك ايضاً دفاتر المستغلات
 والمستغلات لكل وقف مجلد بالاستقلال ولا يجوز الحك في احدى هذه العلوم خبره
 الدفاتر اصلاً بل اذا تحرر شي ناقصاً او زائداً فيها سهواً ولزم تصحيحه فيشطب عليه بصورة
 تبقى معها كتابة مرقوة وتوضع فوقه اشارة بالقلم الاحمر والحذر من ان يعطى علم وخبر او
 بوصلة على ورق اخر بمقام سند موقت ليد احد من الناس عدا عن العلوم خبر ذات
 التوجانات واذا اعطي او تحرر شي عند وقوع الفراغات والحلات دون القيمة والمجملات التي
 ينبغي ادراجها في هذه العلوم خبر المطبوعة او بالناقص عن بعضها او اعطيت حصة الخدمة
 التي تعطى في محلها زائدة او اعطيت حصة لخدام بغير برآآت تجس حيثئذ مديرو الاوقاف
 الذين يجاسرون على ذلك من ثلاثة شهور الى سنتين او ينفون من ستة شهور لحد ثلاث سنين
 اما اذا ظهرت رشوة او سرقة في هذه الخصوصات فيجازى فاعلو ذلك بجازاة الارتشا او
 سرقة الاموال الاميرية

البند الثاني والاربعون. مقدار خروجه الفراغ والانتقال والاستقلال التي ينبغي ان
 تؤخذ عن مسققات ومستغلات جميع الاوقاف الشريفة المضبوطة وغير المضبوطة كما بين ادناه

خرج فراغ	خرج انتقال	خرج استغلال	ذلك الاستغلال من كل منها على حدته
في الالف	في الالف	في الالف	

٣٠	١٥	١٥	{ من معجلة وقيمة المسقنات وكل انواع الكدكات التي تنصرف باجارين
----	----	----	--

٥٠	٥٠	٢٥	{ من مجموع قيمة المستغلات العشرية ومن اراضي المستغلات المنقطوعة فقط
----	----	----	---

عند وقوع الفراغات والانتقالات ينبغي ان يحصل التحقيق عن مقدار الدراهم التي صار عليها البيع والشرأوت قدر حقيقة ما تحمله معجلاتها باطرافها ويؤخذ خرج الفراغ والانتقال على موجب ذلك وحيث انه اذا كان الوقف متولية وكتاب وجبة وروزنامجه وية يعطى لم نصف هذه المخرجة والنصف الاخر يعود الى الخزينة حسب اصوله ونظامه فينبغي ان نفرز من ذلك النصف حصه الموجودين من خدمة الوقف في محله وتعطى لم اما حصه الذين لم يكونوا موجودين فينبغي ادخالها في الدفاتر التي ترسل مرة في كل ثلاثة شهور غيب تصريح وقيمتها وارسالها مع حصه الخزينة الى خزينة الاوقاف الهايونية

البند الثالث والاربعون . علومه الخبر التي ترسل الى الخزينة من العلومه خبر ذات النوجانات التي تعطى سندات موقته لاجل تحرير سنداتهما عند وقوع الفراغات والانتقالات والمحلولات على الوجه المحرر في البند الحادي والاربعين مما يبلغ عدد قطعها فينبغي ان ترسل مخرجة فراغاته وانتقالاته ولا بدون تاخير مع دفاتر المفردات غيب ادخال مجموعها في الدفتر الذي يرسل مرة في كل ثلاثة شهور

الفصل الثامن

فيما يخص محلولات المسقنات والمستغلات

البند الرابع والاربعون . ما كان جسيماً من محلولات المنازل والدكاكين والمحانات والمحامين والكدكات وغيرها التي هي من مسقنات ومستغلات الاوقاف الشريفة كافة ما عدا الاراضي الموقوفة فينبغي ان يتوجه مدير الاوقاف الى محله مع ذات او اثنين من اعضاء المجلس ويرسل عدا عنهم اناس عدة ايضاً وغيب معاينة المحل المحلول تجري مزايده علناً بالمجلس وعند ما يستقر بعدة اي كان يقرر مقدار اذرع وحدوده وتبين اشكال ابنته ويترق مقدار معجلاته واجرة ما منه عقاراً تحت اسمائه وتوضع باعلاء اشارة اسماء طالبيه

وشهرتهم وتنظم بذلك دفتر مذيبل بمضبطة ويرسل الى جانب خزينة الاوقاف الهايونية حتى اذا جرت مزايده والتدقيقات عليه في الخزينة ايضاً وظهر له طلاب بزيادة عن قرار محله يجري المتقضى بعد المخاطرة مع محله والافعال الى طلابه في محله او يوجر بموجب الدفتر حسب الاشعار الذي يقع من هذا الطرف انما المحلولات المجسمة فلا ينبغي اختلاطها مع باقي المحلولات الجزئية لكيلا تآخر بل حالاً ينبغي ان يحصل الاستئذان عن كفيتهما من جانب الخزينة بمضبطة مخصوصة

البند الخامس والاربعون. انواع ومقادير الخروجة والرسومات التي ينبغي ان تؤخذ بموجب النظام عن مجالات محلولات الاوقاف كما مبين ادناه

رسم معتاد دلالة اخبارية خرج استيفاء
في المائة في المائة في المائة في المائة

١. ٢. ١. من مجالات محلولات الاوقاف المضبوطة

١. ٢. ١. من مجالات محلولات الاوقاف المحقة

هذه الرسومات ينبغي ان تؤخذ بدون زيادة ولا نقصان عن مقاديرها المبينة اعلاه وباقي المجالات اذا كانت من الاوقاف المضبوطة ينبغي ان يرسل الى الخزينة مع دفتر المفردات غيب ادخال مجموعه في الدفتر الذي يرسل مرة في كل ثلاثة شهور اما اذا كان من المحقات فيدخل في محاسباتها لكي يتقيد ايرادها الى اوقافه حسب نظامه ومهما تبلغ الرسوم المعتادة والدلالية يكون نصفها عائد الى الخزينة حسبها هو جار في دار السعادة والنصف الاخر الى المستولي والكتاب والمجاني ونصف الدلالية يكون الى الدلال الذي ينادي والاخبارية بنماها الى الخبر ونصف خرج الاستيفاء الى حاكم البلدة والنصف الاخر عائد الى خزينة الاوقاف الهايونية وغيب تسوية ذلك اذا كان الخدم في محل الوقف فتعطى لهم حصصهم لاجل التقسيم اما اذا كانوا في دار السعادة فتُرسل الى جانب الخزينة مع عائدات الخزينة المذكورة غيب ادخالها كذلك في الدفتر المذكور

الفصل التاسع

فيما يخص الخمس العائد الى البوستان والمدبرين وصورة تعيين

وكلامه المدير وما يتفرع من ذلك

البند السادس والاربعون. التخريرات والنقود والدفاتر والتشككات وكل الجاع

الاوراق التي يقتضي ارسالها الى جانب النظارة من طرف مدبري
الكائنين في الايالات والالوية مشتملة على ما يقع من مصالح خز
ارسالها بيد زبيد وعمر وبل يتنظم بها زورنال حاو عدد فقط
وواقفها ودرامها ويختتم عليه بالاشتراك من طرف مدبري البوستان في
بها مدبر و بوستان و يترقم عليه مقدار اجرتها ايضا اما في المحلات
فلا يتحرر اجرتها بل يختتم عليه من طرف الاوقاف فقط ثم نوض
ظرف يتحرر رامًا على اية صورة كانت لجانب النظارة فقط او
في ادارة البوستان ثم يوضع في ظرف اخر تلف عليه الزورنالات
ويتحرر عليه الى نظارة البوستان ويرسل صحة البوستان وبما ان
جانب الخزينة الى البوستان خانه بهذا الطرف فلا ينبغي ان تعطى
غيرها من طرف المديرين الموما اليهم في محلها انما المحررات التي
الجهات وما يماثل ذلك من المواد فتعطى ليد اصحابها لكي يرسلوا
تعطى من طرفهم

البند السابع والاربعون . لا تقدر مدبرو الاوقاف ان
اجورات جميع الاوقاف الشريفة ولا من الاموال المقررة بعني
التي تكون قد تخصصت بفرامين عالية او المحررة في برآت المتو
الحاصلات والمعجلات ورسم الفراغات والانتقالات التي تعطى
الزوايا والمرتقة في محلاتها ولا من الوظائف المقابلة للخدمة وال
الواحدة التي تربط ببدايات وكفالات في دار السعادة وتحصل
الاوقاف العائدة الى خزائن مديريات الحرم الشريف النبوي
عدا عن ذلك من معجلات المحلات المقررة الراجعة الى
وحصة الرسم المعناد وخروجه الفراغات والانتقالات العائدة
وخرج المحاسبة وما يحال في محله وتحصل من الاجارة الواحدة
وفضلة الاوقاف والرسومات والظهورات وسائر الواردات في
المبالغ التي ترسل منها الى الخزينة او تعطى الى محلات بحوالا
اوقاف بغداد فقط فهي مستثناة حيث انه يؤخذ بها العشر
بمقتضى الارادة السنية

البند الثامن والاربعون . مديرو الاوقاف ياخذون خمس المبالغ التي تحصل
بمعرفتهم ذواتهم في نفس مداتهم من الواردات التي هم ماذنون باخذ خمسها على الوجه
المبين آنفا فقط فلا يمكنهم ان ياخذوا خمس المبالغ التي لم يحصلوها من حاصلات وواردات
مدة ادارتهم بل خمس مثل هكذا بقايا يكون عائدا الى من تحصل بمعرفة من خلفائهم
خلاصة الامر . ان مديري الاوقاف ياخذون الخمس من المبالغ التي يحصلونها
بذاتهم في محلها سواء كان ذلك من ايرادات نفس زمانهم او كان من ايرادات مدة ادارة
سلفائهم اما ما لا يمكنهم ان يحصلوه ولو كان من ايرادات مدة ادارتهم ايضا فلا ياخذون خمسة
البند التاسع والاربعون . مديرو الاوقاف لا يمكنهم ان يحملوا لآخر عقارات الواقف
او ان يبيعوا او باجروا مستقاته وباقي محلولاته بقصد اخذ زيادة خمس في زمانهم قبل
نهاية القرار غلب المزارد والاستئذان حسب النظام واذا وقع شيء من ذلك لا يقبل في الخزينة
ويحصل تضمين الضرر والخسارة التي تنتج منه الى المدير ايضا

البند الخمسون . الاوقاف التي يقتضي ان ترى محاسبتها في كل سنة بحسب النظام
لا ينبغي ان ترى محاسبتها قبل تكميل سنتها لاجل اخذ الخمس بل في مدة اي مدير كملت
سنتها واعطى ما وقع من حاصلاتها لطرف وقفها حينئذ ترى محاسبتها في معرفة ذلك المدير
والخمس الحاصل منها يكون عائدا له ايضا وكذلك اذا كانت المحاسبة روية بمعرفة المدير
السابق لكن ما وقع من حاصلاتها اعطى لطرف الوقف في زمن المدير اللاحق فيكون خمسها
عائدا الى المدير اللاحق ايضا

البند الحادي والخمسون . بما انه يوجد لبعض الاوقاف الشريفة عدا عن المستقات
والمستغلات وباقي الايرادات التي تكون في محلها قري ومزارع وراعي ايضا داخل ايلات
وسنجان اخرى فينبغي ان ترى محاسبات الواردات التي لها في محلها بمعرفة مدير اوقافه
وياخذ من ذلك الخمس توفيقا الى اصول مرتبات الخزينة اما ايراداتها الاخرى في اية ايلة
او اي سجن كانت فتحصل بمعرفة مدير اوقاف تلك الجهة ومن بعد ان ياخذ منها الخمس
يلزم بان يرسل ما يتبقى منها الى مدير اوقاف المحل الذي يوجد به اصل الوقف مع دفترها
سوية لكي تدخل في اجمالي الواردات مع المرتبات التي هي في محلها وترسل الى الخزينة وهذا
الامر لا يوجب اخذ خمس ثان منها

البند الثاني والخمسون . اذا تبين حين المحاسبات بانه يوجد دراهم محصلة من ايرادات
المدة التي يكون ارسل مديرو الاوقاف دفاتها الى الخزينة مرة في كل ثلاثة شهور ولم تدخل

فيها بل توقفت في ذمتهم ولم ترسل الى الخزينة فيجري بحقهم الجزاء الذي يترتب قانوناً بحق
الذين يدخلون على ذمتهم الاموال الاميرية انما اذا تبين بانهم فعلوا ذلك بقصد الكتم
والسرقة فيجري حينئذ بحقهم جزاء سرقة الاموال الاميرية وما يظهر من هذا القليل لا يكون
لهم حق بان ياخذوا الخمس منه ذمة كان او من المكتومات بل عندما تظهر عليهم ذمة من
المبالغ التي ادخلوها في دفاتر المحاسبات ايضاً ينبغي ان يضاف عليها خمسها مهما يكن مقدارها
بالغا وتحصل منهم

البند الثالث والخمسون . الوكلاء الذين يوجدون لمديري الاوقاف في النضارات
والتواحي المحقة ينبغي ان يجرؤا اشغال المصلحة بمعرفة مجلس الحل الذي يوجدون به تطبيقاً
الى هذا النظام وبما انهم يتصبون من طرف مديري الاوقاف فلا يكونون معروفين من
الخزينة بل ان خيرهم وشرهم يكون عانداً على موكلهم ولذلك ينبغي ان يربطوا بكفلاء
حين نصهم بمعرفة المجلس ويحصل الاعناء والتدقيق دائماً على احوالهم وحركاتهم

البند الرابع والخمسون . مديرو الاوقاف بما انهم ياخذون الخمس من الحاصلات
الواقعة توفيقاً للاصول نظير خدماتهم فيحسبون من المأمورين الموظفين ولذلك يكون ممنوعاً
بالكلية التزامهم اعشاراً او رسومات سواء كان ذلك بالذات او بالواسطة وان يقولوا شيئاً
من حاصلات الاوقاف ليخذه راسال فيجرون به واذا وجد بالفرض من يحرك بحركة
مثل هذه او ادخل على ذمته قليلاً او كثيراً من الدراهم فيعزل حالاً من مصلحيه وتجري
ايضاً بحقه المجازاة تطبيقاً الى احكام قانون الجزاء الهايوني

مادة مخصوصة

البند الخامس والخمسون . اراضي جميع الاوقاف الشريفة المحقة المضبوطة من جانب
خزنتي الحرمين المحترمين والاوقاف الهايونية والداخلية تحت نظارتها تجري المعاملة بحقها
توفيقاً الى احكام قانون الاراضي اعتباراً من اليوم الثامن عشر من شهر جمادى الثاني سنة
خمس وسبعين اما ما كان قبل ذلك فيكون بمقتضى القوانين السابقة ايضاً لكن بما ان اراضي
اكثر الاوقاف في الخارج قد وضعت في غيرها قبل الان بصورة الملك تقريباً واعطي
بذلك جميع من المحاكم او سندت من طرف الملتزمين بل وحتى الان ايضاً لا يزال يعطي
والحالة هذه بعض الاحيان جميع وطاير وسندات من طرف المحاكم الشرعية وما موري الاراضي
بالاراضي الاميرية والمسقات وغيرها ومن جانب مديري الاوقاف ايضاً بالاراضي الاميرية

والحالات المملوكة فيلزم التحقيق كما ينبغي عن كفيات مثل هذه الاراضي وغيرها بمعرفة الشرع الشريف والجلس وحضور مدير الاوقاف وامور الاراضي وتوخذ الحجج وسندات الطابق التي اعطيت من طرف المحاكم والمتميزين واموري الاراضي بالحالات الموقوفة قديماً وتعطى بدلا تمسكات من طرف الاوقاف حسب اصولها واذا كان يوجد تمسكات معطاة من طرف ماموري الاوقاف بالحالات المملوكة والتي من الاراضي الاميرية فيلزم تبديلها ايضاً وتحصل الدقة الزائدة منذ الان فصاعداً بان لا تعطى حجة ولا طابو ولا تمسك باراضي موقوفة ومسقات وغيرها على الوجه المهرز من طرف المحاكم واموري الاراضي

الخاتمة

البند السادس والخمسون. كما ان احكام اللائحة العتيقة الموجودة في ايدي مديرية الاوقاف لا تجري اعتباراً من تاريخ اعلان هذا النظام كذلك لم يبق حكم ايضاً للاوامر والمحرمات المعطاة قبلاً وموخرافياً يخص صورة حركات ومعاملات واجراءات مديريةية الاوقاف واذا وقع بعد الان حال او حركة مغايرة لاحكام هذا النظام وحصل نوع من التفسير والتكاسل في اجراءاتها او ظهرت حالة مثل هذه من طرف المجلس او ماموري الملكية والمالية واظهروا نوعاً من الصعوبات في حق خصوصيات الاوقاف الشريفة ولم يحصل الاشعار عنه الى الخزينة بسرعة من طرف ماموري الاوقاف بل سكتوا عنه واتقادوا لم متفقين معهم فكما انه يجري حالاً ما يلزم من المعاملة بحق المديرين كذلك تقع المسؤولية الشديدة على المجلس واموري الملكية والمالية ايضاً

في ١٩ جمادى الاخر سنة ٢٨٠

نظام

معاملات اوقاف المستغلات والمستغلات

الفصل الاول

في ما يخص بانواع الاوقاف الشريفة وحقوق التصرف بها

المادة الاولى. الاوقاف الموجودة في بلاد الدولة العلية قسمان احدهما الاوقاف المضبوطة والثاني الاوقاف غير المضبوطة. فالأوقاف المضبوطة هي الاوقاف التي تكون توليتها وادارتها او توليتها بعهدة مشروط عليها لكن ادارتها فقط مضبوطة ومصالحها كافة تدار من طرف خزينة الاوقاف الهايونية رأساً والأوقاف غير المضبوطة هي الاوقاف المدارة من طرف متوليها مع انضمام نظارة خزينة الاوقاف الهايونية ومعلوماتها

المادة الثانية. يقال للمستغلات التي عليها البنية ومعدة ومخصوصة لاحداث ابنية مسقنات وللاراضي المستفادة بجهة تصرف مثل زراعة او غرس اشجار مستغلات اما الكدكات فهي بحكم المسقنات

المادة الثالثة. معاملات التصرف بحسب انواع الاراضي المربوطة للاوقاف هي تابعة للاحكام المحررة في المادة الرابعة من قانون الاراضي الهايوني

المادة الرابعة. القسم الواحد من المسقنات يحصل التصرف به من طرف الوقف فراغاً وتفرغاً بالاجارين والقسم الاخر بصورة الاجارة الواحدة والمستغلات المربوطة بالاجارين حينما يحصل التفوض بها واستيجارها من طرف الوقف يحصل التصرف بها باعطاء معجلة تساوي قيمتها الحقيقية وموجلة معينة في كل سنة لجهة الوقف ويجري فراغها وانتقالها اما المسقنات والمستغلات ذات الاجارة الواحدة فهي شيء لا يؤثر من طرف الوقف لمدة معينة حيث لا يجري عليه فراغ ولا انتقال وليس لهذا النظام شمول عليه

المادة الخامسة. المسقنات والمستغلات التي يحصل التصرف بها بالاجارين من الاوقاف المضبوطة تنتقل الى الاولاد والاحفاد والابوين والاخوة الذكور والاناث لا يوين ولا بلام وللزوج وللزوجة اما المسقنات والمستغلات ذات الاجارين من الاوقاف الغير المضبوطة فتنتقل الى الاولاد فقط والقواعد المتعلقة بالانتقال على الوجه المذكور قد تعينت بقانون مخصوص

المادة السادسة . اذا لم يوجد من يستحق حق الانتقال في مسقفات ومستغلات الاوقاف المضبوطة والغير المضبوطة الميمنة في المادة الخامسة تضبط محلولاً من طرف اوقافها وتوَجَّر بالمازاد ومزاد المحلولات وإيجارها يتوقفان على حكم نظام مخصوص

الفصل الثاني

يختص بتشكيل سندات الادارة وصورة اتخاذ القيود

المادة السابعة . سندات ادارة الاوقاف الهايونية تكون منقسمة الى شعبتين باسم مخدع المسقفات والكركات ومحولة الى مدير واحد يوجد له معاونون ايضاً

المادة الثامنة . يوجد في مخدع المسقفات والكركات مميزون ومخمنون وارفاق مخمنين بقدر اللزوم . يستخدم بها مهندس ايضاً بحسب اللزوم والمعاملات اللازمة اتخاذها بحق وظائف مامورياتهم وعدد المستخدمين من الكتبة والملازمين وترفع اصنافهم سوف يبين بتعليمات خصوصية

المادة التاسعة . يستخدم بمعية ادارة السندات حباة موظفون بقدر المتقاضى وامين صندوق مرتبط بكفيل ويكون احد الحباة رئيساً على الاخرين وسوف تتعين وظائفهم بتعليمات خصوصية

المادة العاشرة . يوجد لكل من الاوقاف المضبوطة وغير المضبوطة الموجودة في استانبول والبلاد الثلاثة دفتر لقيد المسقفات والمستغلات المتعلقة به في يد ادارة السندات ونحت نظارتها

المادة الحادية عشرة . دفاتر ادارة السندات تعتبر اربعة اقسام يكون القسم الاول مختصاً بالحرمين والقسم الثاني باوقاف السلاطين العظام والمتسوين اليهم والقسم الثالث بالاوقاف المضبوطة خارجاً عما ذكر والرابع بالاوقاف غير المضبوطة

المادة الثانية عشرة . تنظم هذه الدفاتر جميعها بشكل وقطع واحد وسوف تتعين صورة تنظيمها بتعليمات مخصوصة

المادة الثالثة عشرة . يُوخَذ ختم عبارة قيد صحيح لكي يختم به في ذيل المعاملات التي تنقيد في الدفاتر

المادة الرابعة عشرة . معاملات قيود الدفاتر كافة تجري من طرف كتبة مخدع السندات

الفصل الثالث

يختص باصول الفراغات والانتقالات

المادة الخامسة عشرة. المستغلات والمستغلات الوقفية المحاصل التصرف بها بالاجارين يحصل الفراغ عنها قطعياً او وفاة وتنتقل ايضاً الى الفروع والاصول المعينة في المادة الخامسة واجراء الفراغ القطعي او الفراغ بالوفا يكون مربوطاً بالاصول المبينة في هذا الفصل ويمنع اجراء الفراغ خارجاً عنه

المادة السادسة عشرة. المستغلات والمستغلات الوقفية يمكن ان تجعل تاميناً للدين في حالتي الحياة والوفاة وقد تعينت الاموال والمعاملات بنظائمت خصوصية

المادة السابعة عشرة. مستغلات ومستغلات جميع الاوقاف المضبوطة وغير المضبوطة مع الكدكات الموجودة في استانبول والبلاد الثلاثة بحري فراغها وانتقالها قطعياً او وفاة في ادارة السندات بحضور الفارغ والمفروغ له او وكلاهما ومتولية الاوقاف الغير المضبوطة او وكلاهم على وجه الاطلاق واخذ تقاريرهم بمعرفة مدير السندات او معاونيه ويجوز ايضاً ان مدير السندات ومعاونيه ياخذون التقارير خارجاً عنها بموجب اذن مخصوص يعطى تحريراً من طرف نظارة الاوقاف واذا كان متولوا الاوقاف غير المضبوطة غير موجودين حين الفراغ لا هم ولا وكلاهم فيمكن ان يؤخذ التقرير من طرف ادارة السندات ويعطى به علم اخيراً الى المتولين ويستحصل منهم الاذن بذلك

المادة الثامنة عشرة. منافع الاوقاف المستثناة التي هي من الاوقاف غير المضبوطة وحاصلاتها تعودان الى الذين هما مشروطان عليهم اما فراغ وانتقال المستغلات والمستغلات ومعاملة اعطاء السندات فتجري في خزينة الاوقاف الهايونية توفيقاً الى هذا النظام

المادة التاسعة عشرة. عندما تنقل المستغلات والمستغلات من الاوقاف المضبوطة والغير المضبوطة الى الاصول والفروع بموجب الدرجات والمرتبات المبينة في المادة الخامسة يلزم ان يثبت النائلون حق الانتقال ذواتهم والوكلاء الذين يعينونهم او الاوصياء والاولياء اذا كان نائلو حق الانتقال صغاراً او صغيرات وجودهم لمدير السندات او معاونيه وان يبرزوا لهم ما بايدهم من السندات

المادة العشرون. عندما يقتضي فراغ احده المستغلات والمستغلات قطعياً او وفاة يلزم ان الفارغ يري السند الذي بيده ويطبقه على دفتر الوقف ليثبت بذلك صحة تصرفه

اما اذا كان قد اضاع سنده فيؤخذ تقريره لكما يعطى له سند جديد بموجب المادة الحادية والثلاثين وتكون اجراء معاملاته فقط موقوفة على تنظيم سند يعطى له بدل الضائع
 المادة الحادية والعشرون . من بعد اثبات صحة تصرف المتفرغ يحصل الكشف عند الاقتضا على الابنية والعرصة او الاراضي المفروغة وتقدر قيمتها بمعرفة مخبرين
 المادة الثانية والعشرون . يؤخذ الخرج عن قيمة المسقات والمستغلات والكدكات المفروغة خمسين في الالف وعند انتقالها الى الاولاد خمسة وعشرين في الالف من قيمتها وفي فراغ الوفاء عشرة في الالف من مقدار الدين وكذلك عند فك فراغ الوفاء عشرة في الالف من مقدار الدين وفي فراغ الاراضي وانتقالها خمسين في الالف وعند انتقال مسقات ومستغلات الاوقاف المضبوطة الى الحفدة اربعين في الالف وفي انتقالها للابوين خمسين في الالف وفي انتقالها للاخوة الذكور والاناث لابوين اولاب اولام وللزوج وللزوجة ستين في الالف غرش

المادة الثالثة والعشرون . لا يجوز ان يؤخذ هذا الخرج زائدا ولا ناقصا ولا ان يهل به انما الفقراء والمحتاجون ماذونة خزينة الاوقاف بان تنزل لهم من الخرج الذي يعطونه مائتين وخمسين غرشا نهاية ما يكون وتعفو عنها من الحصة العائدة لخزينة الاوقاف
 المادة الرابعة والعشرون . عند فراغ المسقات والمستغلات وانتقالها قطعيا او وفاء بحسب للمهندسين والمخبرين في ذهابهم وايابهم لاجل معاينة المسقات وغيرها الموجودة في محلات بعيدة او متوغلة في البحر ما يقع لهم من المصاريف مثل اجرة دواب وفلابك ووابورات بحسب مسافة الموقع ورائج الوقت ويفرز لهم ذلك من الخرج الذي يؤخذ عنها

الفصل الرابع

يخص بصورة تنظيم سندات الاوقاف

المادة الخامسة والعشرون . سندات الاوقاف نوعان الاول يخص بالمسقات والمستغلات من الاوقاف المضبوطة وهو يختم بخواتم الموجودين في نظارة الاوقاف والثاني يعود الى المسقات والمستغلات من الاوقاف غير المضبوطة وهذا بعد ان يختم من طرف المتولية يختم بخاتم النظارة الخصوصي ويعطى لاصحابه

المادة السادسة والعشرون . تحرر سندات الاوقاف على اوراق رسمية مطبوعة تنظمت مخصوصا يبتدأ بها من تاريخ اعلان هذا النظام واجراها وتدرج في الجدول الذي باعلى

السندات صراحة مرة كل نوع من الابنية والعرصات الفارغة والمفروغة وحدودها واشكالها
وقيمتها واذا امكن اذرعها ايضاً واسماء الوقف والمتفرغ والمفروغ له ووقوع الفراغ قطعياً
وهذه المعاملة تجدد عند وقوع الانتقال ايضاً وتجدد هذه السندات كلما جرى فراغ
قطعي وانتقال اما الفراغ بالوفا فيعطى به سند موقت مخصوص للمفروغ له وتوضع عليه اشارة
وقوع فراغ الوفا ايضاً على ظهر اصل السند الموجود في يد المتفرغ ويشرح ذلك باعلى
قيده وعند فك الفراغ بالوفا تكرر اشارة ذلك في محل من السند الاصلي ويؤخذ السند
الموقت الموجود في يد المفروغ له ويبطل

المادة السابعة والعشرون . كلما وقع فراغ وانتقال يعطى به علم وخبر موقت للمفروغ
له بموجب المادة الثامنة والعشرين لحد ما ينظم السند الرسمي ويعطى له على ما قد تبين
وتعرف في المادة التاسعة والعشرين

المادة الثامنة والعشرون . عندما يجري فراغ وانتقال احد المسقفات والمستغلات يؤخذ
السند الموجود في يد المتفرغ ويتوقف ويعطى للمفروغ له علم وخبر موقت ذو قوجان مخنوم
من طرف ادارة السندات مبين به في اي وقت جرى الفراغ ووقف الشيء المفروغ ونمرة
الاملاك ونوعها وبدلته وقيمتها واسماء المتفرغ والمفروغ له ويشرح على الفيد الموجود في
دفتر الوقف تابعة المتفرغ والمفروغ له

المادة التاسعة والعشرون . السند الذي يؤخذ من المتفرغ في اي شيء كان متعلقاً من
مسقفات ومستغلات اي وقف كان يطبق على قيده الموجود في دفتر ذلك الوقف ويحرر
قيداً اجراء امر الفراغ والانتقال على اية صورة وفي اي تاريخ وقع

المادة الثلاثون . اذا كان احد المسقفات او المستغلات مركباً من عدة اوقاف تنظم
سندات كل منها على حدة ببيان اذرع وحدوده ويعطى لصاحبه علم وخبر ذو جدول مبيتاً
به تعريف المحل اجمالاً ونمرة وعند وقوع الفراغ والانتقال يلزم ابراز هذا العلم وخبر
مطلقاً الى ادارة السندات

المادة الحادية والثلاثون . اذا فقد احد من المتولية او تكامل في ختم السند عن غير
موجب فيتعين مدير السندات قائماً بما له بعلم وخبر من طرف محكمة التفتيش ويختم السند
المذكور ويعطيه لصاحبه ولا تكون صلاحية لغير مدير السندات ان يختم سنداً بصفة قائم مقام
المادة الثانية والثلاثون . يجدد ما يضيع من السندات والعلومه خبر ذات الجدول
بعد ان يتحقق من القيود صحة تصرفه ويتحقق ايضاً ما يظهر اشتباه في قيده باعلام

الفصل الخامس

بمعرفة محكمة الجباية والكتابة

المادة الثالثة والثلاثون . ترى الجباية بمعرفة الجباة الموظفين لخدمتها والخدمات العائدة لمجهة كتابة الاوقاف المضبوطة غير المضبوطة بمعرفة الكتاب المستخدمين في مخدع السندات ايضا

المادة الرابعة والثلاثون . بعد تاريخ نشر هذا النظام تتوظف اصحاب الاهلية والقابلية من المتصرفين بمجهة جباية وكتابة الاوقاف المضبوطة وكتابة الاوقاف غير المضبوطة ويستخدمون بمهمة ادارة السندات . اما الباقيون فيتقاعدون بحيث يبقى في عهدهم ما يتبقى بعد ان يتوقف للخزينة الخمس من الرسومات المعينة العائدة الى جهتهم بحساب ثلاثين في الالف عند فراغ المسققات القطعي وخمسة عشر في الالف عند انتقالها بفراغ الوفاة

المادة الخامسة والثلاثون . محمولات جباية الاوقاف المضبوطة وجهات كتابة الاوقاف غير المضبوطة لا توجه بطريق الانتقال الى الاولاد ولا لاحد اصلاً بصورة اخرى بل تضبط من جانب الخزينة اما جهات جباية الاوقاف غير المضبوطة والكتابات المحاصل التصرف بها بوجه المشروطية فتستثنى من هذا الحكم وتجري توجهاتها على ما كانت عليه في جمادى الاخر سنة ١٢٨٧



نظام

توجيه الجهات

المادة الاولى . اذا توفي احد من اصحاب الجهات المتنوعة المربوضة بعنوم الاوقاف المضبوطة والمحققة ما عدا الجهات الحاصل التصرف بها بوجه المشروطية فتتوجه الجهة التي هي في عهده الى ابنه الذي تحقق اهليته واقداره على ايفاء خدمة تلك الجهة واذا كان له عدة اولاد فللاين الذي يكون من بينهم في الاهلية والاقدار واذا كان له عدة اولاد كبار متساويين في الاقدار والاهلية فللكبر فيهم اما اذا لم يكن له اولاد كبار وكان له اولاد صغار فقط او كان له اولاد كبار وصغار او اولاد كبار فقط لكن لا يوجد في احد اولاده الكبار من هو اهل ومقتدر على اداء خدمة تلك الجهة اصلاً فلا تتوجه الجهة المحلولة على احد من اولاده بل تتوجه الى ذات من خارج تبين فيها الاهلية والاقدار

المادة الثانية . لا تتوجه جهة لا الى الاولاد الصغار ولا للذين هم غير مقتدرين فعلاً وذاتاً على ايفاء الخدمة

المادة الثالثة . اذا توفي احد من المتصرفين بعدة جهات تاركا ولداً واحداً كبيراً وكانت الجهات التي هي في عهده من الجهات التي يجوز اجتماعها في شخص واحد وكان ابن المتوفى اهلاً ومقتدراً على ايفاء خدمة تلك الجهات فتتوجه له واذا كان اهلاً لبعضها وغير اهل للبعض الاخر فتتوجه له الجهة التي هو اهل لها ويستحقها فقط اما الجهات الاخر فتتوجه الى اهلها واربابها من خارج واذا كانت تلك الجهات من الجهات التي لا يجوز اجتماعها في شخص واحد وكان ابن المتوفى اهلاً ومستحقاً لجميع الجهات المذكورة فتتوجه عليه الجهة التي يطلبها ويتنهبها ويرجحها والباقي يتوجه على اهله واربابه من خارج اما اذا كان اهلاً لبعض تلك الجهات وليس هو اهلاً لغيرها فتتوجه له الجهة التي هو اهل لها ويستحقها فقط وما تبقى يتوجه كذلك على الغير من اهل ذلك واربابه

المادة الرابعة . اذا توفي احد المتصرفين في جهات متعددة جائز اجتماعها في شخص واحد تاركا عدة اولاد كبار وكانت جميع اولاده الكبار اهلاً ومستحقين لجميع الجهات المحلولة فتتقسم الجهات المحلولة على اولاده الكبار بالقرعة وتتوجه عليهم واذا كان احد الاولاد الكبار اهلاً ومستحقاً لاحدى الجهات المحلولة فقط والآخرين لغيرها فتتوجه الجهة التي يستحقها كل من الاولاد الكبار عليه واذا كان الاولاد الكبار جميعاً هم اهل ويستحقون

أحدى الجهات المحلولة فقط ولا يستخون غيرها فتوجه الجهة التي هم مستحقوها الى أكبرهم
 اما الجهات الاخر فتوجه الى اهلها واربابها واذا كان من الاولاد الكبار واحد فقط اهلاً
 ومستحقاً لجميع الجهات المحلولة والباقيون لاهلية ولا استحقاق لهم اصلاً فتوجه الجهات
 المحلولة كلها عليه واذا كان احد الاولاد الكبار فقط اهلاً ومستحقاً لبعض الجهات المحلولة
 وليس فيه اهلية لغيرها فتوجه عليه الجهة التي هو اهل لها وتستحقها اما الجهات الاخر فتوجه
 على اهلها واربابها من خارج

المادة الخامسة. اذا توفي احد المتصرفين بجهات متعددة لا يجوز اجتماعها في شخص واحد
 نازكاً عادة اولاد كبار فقري المعاملة بنامها الميمنة في المادة السابقة لكن اذا كان فقط احد الاولاد
 الكبار اهلاً ومستحقاً لجميع الجهات المحلولة او بعضها وليس له اهلية ولا استحقاق اصلاً في
 باقيها فيحتسب يتوجه ما كان من الجهات المحلولة يجوز اجتماعها في شخص واحد على ابن المتوفي
 الذي هو اهل ومستحق له وما تبقى يتوجه على اهل واربابه من خارج

المادة السادسة. لا تتوجه الى شخص واحد جهتان مستقلتان القيام بخدمتها يصادف
 زماناً واحداً او خدمة احدهما تمنع اعطاء خدمة الاخرى حقها

المادة السابعة. لا تتوجه على احد الجهات التي خدمتها متروكة ومعطلة
 المادة الثامنة. اذا كانت الاهلية والاستحقاق لاحدى الجهات من الجهات العلمية مثل
 التدريس او الخطابة او الامامة في تلك الجهة يكون تحقيقها بالامتحان اما اذا كانت من
 جهات اخرى مثل قيمة او فرائضة فيكون تحقيقها باقتدار البنية والاخبار من طرف
 ارباب الوقوف

المادة التاسعة. يحصل التعامل في الجهات التي يكون التصرف بها بوجه المشروطة
 على وجه شرط الواقف والتعامل التقديم على اي وجه كان

المادة العاشرة. اذا ظهر عدة طلاب الى جهة محلولة عن متوفى بلا ولد او له اولاد
 ليسوا من ذوي الاهلية فتوجه تلك الجهة على الاكثر اهلية منهم واذا كانوا متساوين في
 الاهلية فيترجح في الدرجة الاولى من كان من اقارب المتوفى وفي الثانية من كان لا توجد
 بعده جهة اخرى وفي الدرجة الثالثة النقيض المحتاج وفي الدرجة الرابعة توخذ القرعة
 مداراً للترجح

المادة الحادية عشرة. لا يحدد توجه الجهات المستقلة لاشخاص متعددة ولا المحلولة
 كذلك تنقسم بعد وفاة صاحبها حصصاً

المادة الثانية عشرة . اذا توفي شخص متصرف بحصة مثل نصف او ثلث او ربع جهة من الجهات التي صائر توجبها الحد الان مقسومة على حصص متعددة فتتوجه حصته المحلولة على شخص من اصحاب الحصص الباقية يكون اكثرهم اهلية واقتداراً اما اذا كان اصحاب الحصص متساوين في الاهلية فتتوجه لواحد منهم بواسطة القرعة واذا لم يوجد في اصحاب الحصص اهلية ولا اقتدار اصلاً وكان للمتوفي اولاد فترتفع تلك الحصص الموجودة في هذه اصحاب الحصص وتتوجه على ابن المتوفي مع الحصة المحلولة سوية توفيقاً الى احكام المواد السابقة واذا لم يكن للمتوفي اولاد او لم تكن اولاده اهلاً لذلك فتتوجه الى اهله واربابها من خارج

المادة الثالثة عشرة . يمكن للشخص المتصرف بحصة في احدى الجهات ان ينصر يده عن حصته لاربابها ومن هم اهل لها من شركائه فقط ولا يمكنه ان ينصر يده لاحد من خارج

المادة الرابعة عشرة . لا يلزم بعد الان عند اجراء توجيهات اي نوع كان من الجهات سواء كان الى الاولاد او الى اهله واربابها من خارج ان يكون الذين تتوجه عليهم الجهات قد تجاوزوا الاسنان العسكرية لان القرعة التي قد تعدلت الان بحق اصحاب الجهات وقد نشرت واعلنت بارادة سنية سوف تجري احكام قانونها المايوني

المادة الخامسة عشرة . احكام هذا النظام تكون مرعية الاجراء من تاريخ اعلانها في ٨ ذي

القبلة سنة ١٢٨٦

نظام

توزيع الوظائف وصورة إدارة العائز

المادة الاولى . يتعين اربعة انفار من الذوات الذين يتفصلون عن وكالة القائم مقام بمعاش مناسب تحت اسم موزعي وظائف لاجل توزيع واعطاء المعاشات والوظائف المذكورة لاصحابها

المادة الثانية . مثل هذه المعاشات المذكورة يصير توزيعها ليعاواها بعد الان لاصحابها بمعرفة الموزعين وكتبه الوظائف ماموري مخادع الوقف القديمة في المخادع المذكورة وايامها المخصوصة بكل شهر حسب القديم

المادة الثالثة . حين توزيع المعاشات والوظائف المذكورة ربما تبقى بقية لم تظهر اصحابها فينبغي ان تتوقف في صناديق مخادعها لحد ستة شهور نهاية ما يكون واذا ظهرت اصحابها في ظرف المدة المذكورة يعطى لهم حيثئذ ما تراكم من معاشهم ووظائفهم ثم يعطى علم وخبر الى الروزناجه من طرف الموزعين ببيان مقدار التوزيعات والموقوفات بكل شهر على الوجه المذكور اما ما لا تظهر اصحابه بعد الستة شهور ويبقى فيتسلم الى الخزينة ايضاً بدفاتر مفردات لكي يطلبه اصحابه عند ظهورهم من الخزينة حسب الاصول القديمة

المادة الرابعة . وكلاء الخرج المنصوبون والموظفون من جانب النظارة منذ القديم لاجل الاعناء بطبخ القدولة وغيرها مما يطبخ كل يوم في العائزات العامة وتوزيعه على الوجه المطلوب واعطاء الارزاق المعينة ينبغي ان يحالوا الى مديرية العائز فمن كان بينهم مستقياً يبقى كما كان

المادة الخامسة . هؤلاء المديرين الذين يبقون كما انه ينبغي ربطهم بكتلا كيلا يدخلوا على ذمتهم دراهم او غيرها كذلك عند ما يصير ابداهم يربط البديل ككتيل ايضاً

المادة السادسة . مصاريف العائزات العامة والمجموع الشريفة الاعتيادية بحسب قديمها اما مصاريف الظهورات فيحصل الاستئذان عنها من جانب النظارة ايضاً ولدى الحصول على الرخصة ترى بمعرفة مديرها ثم تقدم دفاتر مفردات المصارف الواقعة بكل شهر الى جانب النظارة ويجري مقتضاها

المادة السابعة . عند دخول مارت كل سنة يجري حساب توزيعات ارزاق العائزات العامة ومبايعاتها بمعرفة الكتاب الذين يتعينون من طرف الروزناجه ويجري اصول المجدد (دور)

على الوجه القديم وإذا ظهر شيء في ذمة المديرين فيحصل ويستوفى منهم أو من كفلائهم
وهكذا يجري ذلك عند وقوع إبدال المديرين أيضاً

المادة الثامنة . التنظيمات وغيرها من الأمور المختصة بالجماع الشريفة وباقي
الخيرات التي كانت ترى منذ القديم بمعرفة وكلاء القائمة ترى بعد الآن بمعرفة المديرين
المذكورين

المادة التاسعة . إذا لزم بعد الآن بعض مواد أخرى توجب الفوائد والمحسنات للخصوصات
المذكورة يكون جائزاً درجها في النظام المذكور غيب الاستئذان
في ١٩ صفر سنة ١٢٧٢

النظامات المقررة بمقتضى الإرادة السنية بحق صورة

مزايدة مياه السدود وبيعها الجارية في دار

السعادة والبلاد الثلاثة وضم أجوراتها

بيع ماء لا أصل له ولا وجود مجدداً تحت اسم زيادة سد قد منع بالكلية منذ الآن فصاعداً
المياه الجارية للآبانية الموقوفة كالحانات والبيوت والحمام بما أنها تكون محلولة مع
الأراضي التي هي مربوطة لها بالسوية يلزم أن تباع أيضاً أو توجر بالمزاد مع المحلات التي هي
مربوطة لها سوية حيث قد قدرت ثلث المياه الجارية في الطوبخانه وحواليها وتعين بكل
ماسورة منها خمسة عشر ألفاً ومياه فرق جشمه في دار السعادة اثنا عشر ومياه حلقه في خمسة
عشر والمياه المحلبة التي هي داخل البوغاز عشرة آلاف غرش فعند وقوع ماء محلول من أي
نوع كان منها يتقيد ثلثة المقدر إيراداً إلى أوقافه

عند وقوع المحلول في المياه الجارية إلى المحلات التي كانت في الأصل بيوتاً وعقارات
في بعض المواقع البعيدة أو الدنية ثم خربت أخيراً أو بقيت عرصات أو صارت بساتين
وجناناً وإلى الآبانية في العرصات المملوكة كما أن مزايدتها وأحالتها تخرج إلى على حدتها كذلك
عند وقوع فراغ أو انتقال إحدى المملكات ينبغي أن تؤخذ رسومها المقررة تطبيقاً إلى الثلث
المذكورة وتنفيد إيراداً إلى وقفها أيضاً

المياه التي يكون أجورها منذ القديم ديناً يخصص لكل ماسورة منها على العوم أجارة
موجلة ثلاثون غرشاً في كل سنة

نظام

المعارف العمومية

الباب الاول

في بيان اقسام المكاتب ودرجاتها

المادة الاولى. المكاتب الموجودة في ممالك الدولة العلية تنقسم الى قسمين اساسيين
الاول المكاتب العمومية وهي التي تعود نظارتها وامر ادارتها الى الدولة. الثاني المكاتب
المخصوصة وهي التي تكون نظارتها فقط عائدة الى الدولة واماناسيمها وادارتها فيعودان الى
افراد او الى جماعات

القسم الاول

المكاتب العمومية

المادة الثانية. مراتب التحصيل الاساسية ثلاث الاولى الدروس المخصوصة بالصبيان
والرشدية والثانية بالمكاتب الاعدادية والسلطانية والثالثة بالمكاتب العالية وعلى هذه الجهة
تنقسم المكاتب العمومية في بلاد الدولة العلية الى خمسة اصناف اولها الصبيان ثانياها الرشدية
ثالثها الاعدادية رابعها السلطانية وخامسها المكاتب العالية ايضا

الفصل الاول

المكاتب الصيبانية

المادة الثالثة. يوجد في كل محلة وقرية او بحسب المنتضى في كل محلة او محلين وقرية
او قريتين لا اقل من مكتب واحد اما في القرى والحلات المختلطة فتكون مكاتب الاسلام
وحدها ومكاتب الاطفال غير المسلمة وحدها

المادة الرابعة. مصاريف انشاء مكاتب الصبيان وتعميرها ومخصصات معلمها وباقي
مصاريفها تنسوى من طرف عموم هيئة الجماعات الموجودة في المحلة او القرية

المادة الخامسة. المعلمون المنتضون الى المكاتب الصيبانية يتخبون ويتعينون توفيقاً
الى نظامنا منهم

المادة السادسة. مدة التحصيل في المكاتب الصيبانية تكون اربع سنين تعطى بها الدروس

المحررة ادناه وفي الف باء

القران الكريم . التجويد . الرسائل المتعلقة بالاخلاق (اما اطفال الصنوف غير المسلمة فيدرسون اصولهم الدينية وهذه الاصول الدينية تتعين بمعرفة رسائهم الروحيين وتدرس لهم) ويقراون بها علم الحال . تعليم الكتابة مختصر فن الحساب . مختصر التاريخ العثماني . مختصر الجغرافيا . رسالة جامعة المعلومات النافعة (وهذه الدروس تصير نفعيتها الى الصنوف الغير المسلمة بالسنتهم) وبعد هذه المدة يبقى في المكتب مدة ايضا الذين يريدون حفظ القرآن المادة السابعة . اذا لزم تغيير هذه الدروس وتعدلها فيجري ايجاب ذلك بحسب استئذان مجلس المعارف المحلي من نظارة المعارف الجلية ورأي مجلس المعارف الكبير واستنسابه

المادة الثامنة . حيث قد تقرر بان يصير التدريس في مكاتب الصبيان نوبتين من الصبح لحد المساء في اليوم ما عدا اعياد الصنوف المسلمة وغير المسلمة وايامها الخصوصية واليوم المخصوص المصادف للجُلوس الهايوي في كل المكاتب فيلزم بان تكون الاساتيد حاضرة في الاوقات المعينة ويدومون التعليم والتدريس ومدومة صبيان الحلقة والقرية الذين هم في اسنان التحصيل على المكاتب

المادة التاسعة . مجبورة الاطفال الاناث ان تداوم على تحصيل الدروس في المكاتب الصبائية الكائنة في مال ك الدواة العلية من سن الست سنين الى سن العشرين اما الاطفال الذكور فمن السبعة لحد الاحدى عشرة

المادة العاشرة . يعمل دفتر بمعرفة مجلس الاختيارية ويختمون بذيله ويسلمونه الى اساتيد المكاتب باسماء كل الموجودين في اسنان التحصيل من اطفال الذكور والاناث للتوجه الى مكتب الصبيان في الحلقة او القرية واسماء والديهم واقاربهم المكلفين لتعيشهم المادة الحادية عشرة . اذا وجد من لا يحضر الى المكتب من الاولاد المحررة اسماءهم في الدفتر الذي يترتب على الوجه المبين في المادة العاشرة فيعطى عنه الخبر من طرف الاستاذ الى مختار الحلقة ليحلب ابو الولد او امه او اقرب الناس اليه الى مجلس الاختيارية ويكلفوه بان يرسل الولد الى المكتب

المادة الثانية عشرة . اذا وقع الاخطار الى والذي احد الاولاد واقاربوه ثلاث مرات في الشهر لاجل ارساله الى المكتب ولم يرسلوه وتحقق الامر بان ذلك الولد لم يكن له عذر من الاعذار المحررة في المادة الثالثة عشرة فيؤخذ منهم من خمسة غروش الى مائة غرش جزاء

نقدنا على حسب حالهم ومقدرتهم ويتسلم الى صندوق ادارة المعارف وبعد اخذ الجزاء النقدي اذا لم يحصل له تاثير يوضع الولد في المكتب جبراً من طرف الحكومة المحلية المادة الثالثة عشرة. الاعذار الموجبة لاستثناء الذين هم في سن التحصيل من المعاملة الجبرية اولها الامراض الجسدية والمعنوية التي يحكم بها لدى الكشف عليهم بمعرفة الحكومة المحلية بانها مانعة من تحصيل العلوم والمعارف ثانياً اذا كان ابن احد الفقراء العواجز وثالثاً انه محتاج الى استخدام ذلك الولد ثالثاً الاشغال باعمال الحقل في اوقات الزرع والياد رابعاً اذا كان المكتب بعيداً نصف ساعة عن محل اقامته خامساً عدم وجود مكتب في المحل الذي هو موجود به او كان موجوداً لكنه غير كافٍ سادساً اذا تخفق بان الولد يتعلم القراءة والكتابة في بيته او في محل مخصوص وحاصل الامر ان تكون اعذاراً قوية تستحق القبول عند الحكومة المحلية تماثل ما قد ذكرنا من ثبت بانه معذور باحدى هذه الحالات من الاولاد الذين لا يداومون الحضور الى مكتب الصبيان لا يؤخذ من ابويه ولا من اقاربه جزاء نقدي

المادة الرابعة عشرة. الطلبة الذين يتممون مدة التحصيل في مكتب الصبيان يقبلون في مكتب الرشدية بلا امتحان بل بورقة الشهادة التي يجوزون عليها بموجب نظام الامتحان

مكتب البنات الصبياني

المادة الخامسة عشرة. اذا وجد مكتبان صبيانان مخصوصان بجماعة واحدة في المحلة او القرية ولم يكن هناك محذور موقعي فيتخصص احدهما لاطفال تلك الجماعة الذكور والثاني لبناتهم ايضاً اما في الحالات التي تكون غير قابلة لاجراء هذه الصورة فتقبل بنات الجماعة في مكتب الذكور الصبياني المنسوب اليهم ايضاً وانما لا يتمكنون من مخالطة الذكور المادة السادسة عشرة. اساتيد مكاتب البنات الصبيانية المستقلة ومعلمو الخياطة يكونون من النساء

وانما يجوز تعيين معلمين لهم من الرجال المسنين الادبيين لئلا يتحصل لهم معلومات فبهن الاهلية بالدرجة المطلوبة

المادة السابعة عشرة. اصول التدريس في مكاتب البنات الصبيانية وصورة ادارتها وازمنة التحصيل والتعطيل واجبار التلميذات على التحصيل وباقي احوالها جميعاً تتبع الاحكام النظامية الموضوعة لمكاتب الذكور الصبيانية

مكاتب الرشدية

المادة الثامنة عشرة . يكون مكتب رشدية لكل قصة تتجاوز اهلها الخمسمائة بيت للاسلام فقط اذا كانوا مسلمين صرفاً وللمسيحيين فقط اذا كانوا مسيحيين صرفاً اما اذا كانت اهلها مختلطة فيكون لكل من المسيحيين والمسلمين مكتب رشدية واحد على حدته ويلزم ان يكون عدد صنف الاهالي في القصة المختلطة التي يصير مكتب الرشدية على هذا الوجه اكثر من مائة بيت وهذه القاعدة جارية بحق باقي الصنوف غير المسلمة ايضاً

المادة التاسعة عشرة . مصاريف انشاء المكاتب الرشدية ومخصصات المعلمين والخدمة وباقي مصاريفها كافة تنسوى من صندوق ادارة معارف الولاية

المادة العشرون . ابنة المكاتب الرشدية التي يصير تأسيماً بصير انشاؤها تطبيقاً الى الرسم الذي يعطى من مجلس المعارف الكبير

المادة الحادية والعشرون . يكون لكل مكتب رشدية معلم او معلمات اول وثان بحسب مقدار التلامذة ويتخبون ويتعينون تطبيقاً الى نظام المعلمين وعدا عن ذلك يكون كذلك لكل مكتب رشدية مبصر واحد وبواب واحد ايضاً

المادة الثانية والعشرون . يكون معاش كل معلم رشدية اول ثمانمائة غرش والمعلم الثاني خمسمائة غرش والمبصر مائتين وخمسين غرشاً وللرباب مائة وخمسون غرشاً ويخصص للمصاريف المتفرقة اربعة الاف غرش ونظراً لهذا الحساب تكون المصاريف الاعيادية لكل مكتب رشدية اربعين الف غرش نهاية ما يكون في السنة

المادة الثالثة والعشرون . مدة التحصيل في المكاتب الرشدية تكون اربع سنين تطالع بها الدروس الاتية بمبادي العلوم الدينية . قواعد اللسان العثماني . الاملا والانشاء . القواعد العربية والفارسية حسب الترتيب الجديد . علم الحساب . اصول مسك الدفاتر . رسم الخطوط . مبادي الهندسة . التاريخ العمومي والتاريخ العثماني . الجغرافيا . الجمناستيق (حركات المصارعة)

يجوز ان يتبدى ازكياها طلبة اللسان المستعمل غالباً في المحل الموجود به مكتب الراغبون في درس اللغة الفرنسية ان يدرسوها في بحر السنة الرابعة في البلاد التي هي مراكز فجارة الدروس المختصة بالامور المذهبية والفنون المذكورة من هذه الدروس تنقرر لكل ملة بحسب لسانها وتدرس ايضاً ذات لغتها وتعين للاطفال غير المسلمين دروس امورهم

المذهبية وتدرس لهم معرفة رسائهم الروحانيين على موجب القاعدة الميينة في النقرة المنضمة
الى المادة السادسة

المادة الرابعة والعشرون . بما ان صورة تدريس الفنون والعلوم المحررة في هذا
المجدول قد قسمت على ايام بموجب جدول مخصوص فيصير تدريسها على ذلك الوجه واذا
لزم تغيير بعضها وابداله بحسب التجربة في محلانها فتكون هذه التغييرات والتصحيحات
موقوفة مطلقاً على الاستئذان من نظارة المعارف الجليلة وراي مجلس المعارف الكبير واستنساخه
المادة الخامسة والعشرون . التعطيل العمومي لمكاتب رشدية المسلمين وغير المسلمين
تكون مدته اثنين وعشرين يوماً من ابتداء اغستوس لحد نهاية ثلاثة اسابيع منه وبما ان
دروس كل مكتب رشدية تعطل في ابتداء تموز وتخص خمسة عشر يوماً منه للذاكرة ومن
الحامس عشر منه الى نهايته اعني خمسة عشر يوماً ايضاً للامتحان فتتقل المكاتب بالكلية
عند ختام الامتحان وتفتح تكراراً في اليوم الثالث والعشرين من اغستوس وبعد ذلك تعطل
مكاتب رشدية الاسلام خمسة عشر يوماً من نهاية الاسبوع الثالث من رمضان الى نهاية
الاسبوع الاول من شوال واسبوعاً واحداً لعيد الاضحى ومن ثم لا يجوز تعطيلها فيما عدا
ذلك الا في يوم الجمعة وباقي الايام المخصوصة وكذلك مكاتب غير المسلمين لا تعطل في
غير اعياد كل ملة وايامها المخصوصة انما عموم الرشدية تعطل في اليوم المخصوص المصادف
للجلوس المايوتي

المادة السادسة والعشرون . الذين يسمون مدة التحصيل في المكاتب الرشدية وباخذون
اوراق الشهادة على موجب نظام الامتحان يقلبون في الاعدادية بدون امتحان اما الذين
لا يقدر ان يثبتوا اهلينهم في الامتحان فيمكنهم ان يقيموا اذا ارادوا سنة اخرى في
المكتب ايضاً

مكاتب البنات الرشدية

المادة السابعة والعشرون . يكون في المدن الكبيرة مكتب رشدية للبنات المسلمات اذا
كان اهاليها مسلمين صرفاً او للمسيحيات اذا كانوا مسيحيين صرفاً اما اذا كانوا مختلطين
فيعمل للبنات المسلمات مكتب وللبنات المسيحيات مكتب كل منهما على حدة ويلزم ان
يكون عدد صف الاهالي الذين يعمل لهم مكتب رشدية في المدن المختلطة متجاوزاً الخمسمائة
بيت وتأسيس هذه المكاتب مجدداً هو مخصوص الان في دار السعادة ثم بعده في المحلات

التي تكون رؤوس ابالات وتجري هذه القاعدة بحق باقي الصنوف غير المسلمة ايضا
المادة الثامنة والعشرون . تكون معلمات مكاتب البنات من النساء غير انه يجوز
بان يتعين لمن معلم من الرجال المسلمين الادباء لحد ما تحصل هن معلمات ذات اهلية
بالدرجة المطلوبة

المادة التاسعة والعشرون . مدة التحصيل في مكاتب البنات الرشدية تكون اربع سنوات
يتعلمن بها الدروس الاتية

مبادي العلوم الدينية . مختصر التاريخ والجغرافيا . قواعد اللسان العثماني . اصول
الحساب ومسك الدفاتر . مبادي القواعد العربية والفارسية . الرسم بدرجة كافية للنقش .
الاملا والانشاء . عمليات الخياطة . متخبات ادبية . تدبير السيوت . الموسيقى . (لا يجبرن عليها)
الدروس المخصصة من هذه الدروس بالامور المذهبية والفنون المذكورة تنفرد لكل جماعة
منهن باساتها والصنوف غير المسلمة تقرأ في مكاتب البنات الرشدية السنتين عوض
القواعد العربية والفارسية ودروس الامور المذهبية تتعين للطبقات غير المسلمات
بعرفة روسائهن الروحانيين وتدرس هن توفيقاً للقاعدة الميينة في المادة السادسة والمادة
الثالثة والعشرين

المادة الثلاثون . معلمات مكاتب البنات الرشدية يكن من ثنتين الى اربع ويوجد
هن عدا عن ذلك معلمة لعمليات الخياطة واخرى للموسيقى ومبصرة وبوابة وتخصيصات
كل من هذه المكاتب تكون اربعين الف غرش سنوياً نهاية ما يكون وتعطى من صندوق
ادارة المعارف

المادة الحادية والثلاثون . البنات اللواتي تكون بايديهن ورقة الشهادة من المكتب
الصياني يقبلن في الرشدية بلا امتحان الا ان اللواتي لا توجد معهن اوراق شهادات فيجري
امتحانهم وقبولهن متى ثبتت اهلين امنهن في مرتبة الكفاءة

المادة الثانية والثلاثون . صورة ادارة مكاتب البنات وايام تعطيلها وباقي شروطها تتبع
الاحكام النظامية الموضوعة للرشدية المخصوصة بالاطفال الذكور

الفصل الثاني

المكاتب الاعدادية

المادة الثالثة والثلاثون . المكاتب الاعدادية موضوعة لتعليم اولاد المسلمين والصنوف

غير المسلمين الذين قد اكملوا التحصيل في مكاتب الرشدية ويدرسون فيها مختلطين
 المادة الرابعة والثلاثون. قد نقرر ان يعمل مكتب اعدادية في كل من النصب التي
 تجاوز الالف بيت ويكون له لزوم نظراً لحالاتها ومواقعها
 المادة الخامسة والثلاثون. مصاريف انشاء المكاتب الاعدادية ومخصصات معلمها
 وخدمتها وجميع مصاريفها تعطى من صندوق ادارة معارف الولاية

المادة السادسة والثلاثون. يكون لكل مكتب اعدادية ستة انفار معلمين مع معاونهم
 لاجل العلوم المختلفة وهم يتخبون ويتعينون بشهادة دار المعلمين الكبرى وراي نظارة المعارف
 الجليلة في دار السعادة ويكون لكل مكتب اعدادية خدمة مثل مبصر وبواب ايضاً
 المادة السابعة والثلاثون. معاشات المعلمين والخدمة لكل مكتب اعدادية تكون ستة
 الاف غرش شهرياً ومصاريفه المتفرقة ثمانية الاف غرش سنوياً ونظراً الى هذا الحساب
 تكون مصاريفه الاعيادية سنوياً عبارة عن ثمانين الف غرش نهاية

المادة الثامنة والثلاثون. مدة التحصيل في المكاتب الاعدادية تكون ثلث سنوات تطالع
 بها الدروس الالية

تكميل الكتابة والانشاء بالتركي. مبادي علم ثروة الملل. اصول الحساب ومسك الدفاتر.
 الفرنساوي. الجغرافيا. الهندسة وعلم المساحة. القوانين العثمانية. التاريخ العام. الفلسفة
 الطبيعية. المنطق. علم امواليد. الكيمياء. الجبر. الرسم

المادة التاسعة والثلاثون. بما ان صورة تدريس العلوم والفنون المحررة في المادة السابقة
 قسمت على ايام بموجب جدول مخصوص فيصير تدريسها على ذلك الوجه لكن اذا لزم
 تغيير البعض منها وتبدله بواسطة التجربة في محلاتها فتكون تعديلاتها المقتضاة متوقعة على
 الاستئذان من نظارة المعارف الجليلة وراي مجلس المعارف الكبير واستنساخه

المادة الاربعون. ازمة تعطيل المكاتب الاعدادية ومدات الامتحان بها تكون مثل مكاتب
 الرشدية عينا لكن تعطيل الاعياد المختصة بكل صنف تجري كافة بطريق المسالمة في حق
 الصنفين حيث انها مكاتب مختلطة

المادة الحادية والاربعون. الذين يكملون مدة التحصيل في المكاتب الاعدادية من
 الطلبة ياخذون رؤوساً بعد ان يجري امتحانهم حسب الاصول يكسبون استحقاق الامتيازات
 الميينة في نظام الامتحان اما الذين لا يقدرون ان يظهر في الامتحان يمكنهم اذا ارادوا
 ان يبقوا مدة سنة اخرى في المكتب ايضاً

المكاتب السلطانية

المادة الثانية والأربعون . يكون في أية مدينة أو قسبة تكون مركزاً لولاية مكتب سلطاني ويقبل في هذا المكتب بالاجرة الذين يخرجون بعد الامتحان من المكاتب الاعدادية من أي صنف كانوا من تبعة الدولة العلية كما ان الذين يسمون الفنون في مكاتب الرشدية ويخرجون منها باوراق شهادة يقبلون بها بالاجرة أيضاً ولكنهم يدخلونه بصنف القسم الاعيادي ويقبل من أي صنف كان من الطلبة الذين يدخلون المكاتب السلطانية خمسة في المائة مجانياً وعشرة في المائة بربع او نصف اجرة ليكون ذلك تسهيلاً للذين هم اكثر استعداداً واهلية بين الذين يحصلون الفنون في المكاتب الاعدادية وليس لهم اقتدار على دفع الاجرة

المادة الثالثة والأربعون . مصاريف انشاء المكاتب السلطانية تعطى من طرف السلطنة السنية وإذا كانت الاجرة التي تؤخذ من الطلبة لا تفي بمصاريف ادارة المكتب الدائمة فتدخل الزيادة في ميزانية المعارف السنوية لكي تعطى على حدتها من جانب الخزينة الجلييلة اما صورة صرفها وادارتها فتكون بمعرفة مجلس المعارف

المادة الرابعة والأربعون . طلبة المكاتب السلطانية يكونون ليلاً ونهاراً وتقبل ايضاً طلبة من خارج لكي يحضروا الدروس فقط اما مقدار اجرة الطلبة الليلية والنهارية والذين خارج ذلك فتتخصص بحسب حالة المواقف من طرف الحكومة المحلية ومجلس المعارف انما على كل لا يكون مقدار الاجرة التامة في السنة اقل من عشرين ليرا عثمانية ولا اكثر من ثلاثين ليرا عثمانية عن طلبة الليل ونصف اجرة طلبة الليل اجرة تامة عن طلبة النهار وربع اجرة طلبة الليل اجرة تامة عن طلبة الخارج

المادة الخامسة والأربعون . يكون لكل مكتب سلطاني من ثمانية انفار الى اثني عشر نفراً معلمين لاجل دروس الادبيات والعلوم والفنون والقوانين يترتبون ويتعينون توفيقاً الى نظام المعلمين ايضاً ويترتب لكل مكتب سلطاني خدمة بقدر اللزوم وما يحتاج اليه مثل مدير ومحاسبه حي ووكيل خرج وعشي وبواب ومبصر اما ادارة المكتب السلطاني فتكون تحت نظارة مدير ادارة معارف الولاية خاصة

المادة السادسة والأربعون . الدروس التي تقرأ في المكاتب السلطانية قسمان احدهما القسم المعتاد والثاني القسم العالي والقسم المعتاد هو الدروس التي تطالع في المكاتب الاعدادية اما القسم العالي فهو منقسم الى صنفين ايضاً احدهما الادبيات والثاني العلوم والفنون ومدة

التحصيل في المكتب السلطاني نظراً الى القسم العالي ثلاث سنوات ومع القسم المعتاد ست سنوات ودروس القسم المعتاد تكون مثل المئين في جدول المكاتب الاعدادية اما دروس القسم العالي فهي المينة في الجدول الاتي

القسم العالي صنف الادبيات

فن الكتابة والانشاء التركي . المؤلفات المتعلقة في الادبيات من عربي وفارسي . المعاني .
الفرنساوي . علم شرق الامم . حقوق الامم . التاريخ

صنف العلوم

الهندسة الرسمية . المناظر . الجبر . تطبيق الجبر على الهندسة . المثلثات المستوية والكروية .
الهيئة . الفلكية الطبيعية . تطبيق الكيمياء بصورة مختصرة على الصنائع والزراعة . علم المواليذ .
فن تخطيط الاراضي

المادة السابعة والاربعون . بما ان صورة تدريس الفنون والعلوم المحررة في المادة السادسة
والاربعين مقسمة على ايام بموجب جدول مخصوص فهي تطالع على ذلك الوجه لكن اذا لزم
الامر الي تبديل بعض منها وتغييره بواسطة التجارب المحلية فتكون التعديلات المتقتضا موقوفة
على الاستئذان من نظارة المعارف المحلية وراي مجلس المعارف الكبير واستنساخه

المادة الثامنة والاربعون . ازمة التعطيل في المكاتب السلطانية ومواسم الامتحان فيها
تكون مثل المكاتب الرشدية والاعدادية عينا انما ابقاء الطلبة الليلية في ليالي التعطيل في
المكاتب او خارجاً عنها فهو متعلق بقرارات ادارات المعارف المحلية

المادة التاسعة والاربعون . بما ان دارسي القسم العالي من طلبة تحصيل العلوم والفنون
في المكاتب السلطانية قد نالوا صلاحية الامتحان بموجب النظام فالذين يجري امتحانهم ويثبت
اقتدارهم من طلبة هذا القسم يعافون من الفرقة في تلك السنة

المادة الخمسون . الذين يكونون قد اكملوا مدة التحصيل في المكاتب السلطانية وجرى
امتحانهم بحسب الاصول واخذوا الرؤوس يكتسبون حق الامتيازات المينة في نظامنا
الامتحان اما الذين لا يقدررون ان يشتهوا اهلينهم في الامتحان فيمكنهم ان يبقوا في المكتب
سنة اخرى ايضاً

الفصل الثالث

المكاتب العالية

المادة المحادية والخمسون. المكاتب العالية هي دار المعلمين ودار المعلمات ودار الفنون ومكاتب الفنون والصنائع المختلفة

دار المعلمين

المادة الثانية والخمسون. قد تأسست في دار السعادة دار معلمين كبرى لاجل تهيئة معلمين كاملين للمكاتب العمومية على اختلاف درجاتها وهي تقسم الى ثلاث شعب وكل شعبة الى صنفين احدهما للادبيات والثاني للعلوم والفنون والشعبة الاولى مخصوصة بتهيئة المعلمين الى مكاتب الرشدية والشعبة الثانية الى الاعدادية والثالثة الى السلطانية .
المادة الثالثة والخمسون. شعبة الرشدية تقسم الى داغرين تهيئان معلمين خصوصيين الاولى الى مكاتب رشدية المسلمين والثانية الى مكاتب رشدية صنوف غير المسلمين
المادة الرابعة والخمسون. مدة التحصيل في الشعبة الرشدية تكون ثلاث سنين بطلعون بها الدروس المحررة ادناه بحسب اصنافهم

صنف الادبيات

الكتابة والانشاء بالتركي. العربي والفارسي بدرجة تكسبهم الاقتدار على التدريس بحسب الترتيب الجديد (لكل جماعة بلسانها) التاريخ العمومي لكل ملة بحسب لسانها

صنف العلوم

ترسيم المخطوط. الحساب. اصول مسك الدفاتر. الهندسة. المساحة. الجبر. (تدرس ذلك كل جماعة بحسب لسانها)
المادة الخامسة والخمسون. مدة التحصيل في شعبة الاعدادية تكون ستين يتعلمون بها الدروس المحررة ادناه بحسب اصنافهم

صنف العلوم

علم المواليذ . الهندسة الرسمية والمناظر . الجبر . الفلسفة الطبيعية . الكيمياء . الرسم

صنف الادبيات

عمليات الترجمة من العربي والفارسي . الشعر والانشاء بالتركي . الفرنساوي . القوانين العثمانية . المنطق . علم ثروة الملل
المادة السادسة والخمسون . مدة التحصيل في الشعبة السلطانية تكون ثلاث سنين يقرأون بها الدروس المحررة ادناه بحسب اصنافهم

صنف العلوم

الثلثات المستوية والكروية . تطبيق الجبر على الهندسة . المخروطيات . جبر الانتقال . علم الهيئة . تطبيق الكيمياء على الصنائع والزراعة . علم المواليذ الكامل . فن طبقات الارض . فن تخطيط الاراضي . الرسم .

صنف الادبيات

الانشاء والاشعار بالتركي على وجه تام . العربي والفارسي كذلك . المعاني . عمليات الترجمة من التركي الى الفرنساوي ومن الفرنساوي الى التركي . حقوق الملل .
المادة السابعة والخمسون . يكون لدار المعلمين مدير واحد ومعلمون بقدر اللزوم وبإيمان ايضاً

المادة الثامنة والخمسون . يعطى معاش للمدير خمسة الاف غرش وللمعلمين من الالفين الى الاربعة الاف غرش

المادة التاسعة والخمسون . يقبل الذين يطلبون الدخول الى دار المعلمين بدون امتحان متى اظهروا اوراق شهادات الرشدية والاعدادية والسلطانية اورؤوس الملازمة على ما قد تبين في فصل الامتحان اما الذين بدون امتحان وورقة شهادة اورؤوس ملازمة فيقبلون غيب الامتحان بحضور هيئة مميزة وذلك في احدي الشعب المذكورة نهاراً بحسب درجاتهم

المادة الستون . يعطى لكل من الطلبة الموجودين في شعبة الرشدية من دار المعلمين ثمانون غرشاً ومن تلامذة شعبة الاعدادية مائة غرش ومن الموجودين في الشعبة السلطانية مائة وعشرون غرشاً معاشاً شهرياً بحيث تكون الطلبة الموظفون عبارة عن مائة نفر نهاية ما يكون اما الباقيون فلا معاش لهم والطلبة الموظفون يكون منهم اربعون مختصين بالرشدية والستون الباقية بوجه المناصفة بين الاعدادية والسلطانية ومتى وقع معاش محلول يعطى

للاقدم فالأقدم

المادة الحادية والستون . الذين يكملون مدة التحصيل في شعبة الرشدية ويشترطون لياقتهم لدى الامتحان هم مخبرون بكونهم يخرجون الى التعليم في الرشدية او ان يدخلوا الشعبة الاعدادية وكذلك الذين يتممون التحصيل في شعبة الاعدادية يكونون مخبرين بان يخرجوا اما الى الشعبة السلطانية او الى التعليم في الاعدادية

المادة الثانية والستون . الطلبة الذين يخرجون بعد الامتحان من دار المعلمين هم مجبورون بان يقبلوا التوظيف بحسب اصنافهم في مأمورية التعليم التي يتعينون اليها في المكاتب العمومية

المادة الثالثة والستون . المعلمون الذين يكونون قد حصلوا علومهم في دار المعلمين يكون لهم حق الترجيح على غيرهم لاجل التعليم في المكاتب العمومية

المادة الرابعة والستون . الذين يريدون ان يتركوا الخدمة قبل ان يعلموا في المكاتب العمومية اقلها يكون خمس سنين بدون استناد على عذر قوي يسترد منهم المعاش الذي يكونون قد اخذوه في اثناء تحصيلهم في دار المعلمين بل ويجرمون ايضاً من حق الترجيح الذي هم حائزون طبعاً في معلية المكاتب العمومية

المادة الخامسة والستون . يجوز ان يجري امتحان دارس في شعبة قبل ان يتم المدة المعينة لتحصيله وان يقبل للتعليم اذا اثبت لياقته

المادة السادسة والستون . دار معلمي الصبيان تكون من متفرعات دار المعلمين الكبرى ايضاً وتحت نظارة مديرها خاصة

المادة السابعة والستون . يكون امدار المعلمين كخزانة منتظمة وبيت للعينية (تمونه خانه) وكذلك ما يلزم له من الآلات والادوات المتعلقة بالفلسفة الطبيعية والكيميا على وجه منم

دار المعلمات

المادة الثامنة والستون . تناس دار المعلمات في دار السعادة لاجل تهيئة المعلمات لمكاتب البنات الصيبانية والرشدية وتقسّم الى شعبتين احدها صيبانية والثانية رشدية وكل شعبة تقسم الى دائرتين تختصان بالمعلمات اللواتي ينهين للمكاتب الرشدية احدها للمسلمات والثانية للصنوف غير المسلمة

المادة التاسعة والستون . مدة التحصيل في الشعبة الصيبانية تكون سنتين لتعليم الدروس

الحررة ادناه على ما هي مينة في جدولها المخصوص

مبادي العلوم الدينية . (دروس العلوم الدينية غير المسلمة تتعين لهم ويدرسونها بمعرفة رؤسائهم الروحيين على الوجه المين في المواد المختلفة السابقة) قواعد اللسان العثماني والكتابة . اصول التعليم (لكل جماعة بلغتها) رسالة الاخلاق (لكل جماعة بلغتها ايضا) الحساب . اصول مسك الدفاتر . التاريخ العثماني والجغرافيا . المعارف النافعة . الموسيقى . الخياطة والنقش

المادة السبعون . مدة التحصيل في الشعبة الرشدية تكون ثلاث سنين يتعلمن بها الدروس الحررة ادناه على وجه ترتيبها المخصوص

مبادي العلوم الدينية (دروس العلوم الدينية للطفلات غير المسلمات يجري تعيينها توفيقاً الى احكام المادة التاسعة والستين) قواعد اللسان العثماني والانشا العربي والفارسي (لكل جماعة بلغتها) علم الاخلاق (لكل جماعة بلسانها ايضا) تدير البيوت . التاريخ والجغرافيا . مبادي العلوم الرياضية والطبيعية . الرسم . الموسيقى . انواع عمليات الخياطة . المادة الحادية والسبعون . يكون لدار المعلمات مديرة واحدة ومعلمات بقدر ما يلزم للعلوم والفنون المختلفة وصانعات للنقش وخدمات ويجوز ان يتعين لها معلم من الذكور بشرط ان يكون مستأ وذا ادب لحد ما ينهيا من النساء معلمات على وجه المطلوب

المادة الثانية والسبعون . يكون معاش المديرة الثا وخمسة عشر غرش ولكل من المعلمات والصانعات سبعة وخمسون غرشاً ولكل من الخادومات مائة وخمسون غرشاً

المادة الثانية والسبعون . النساء اللواتي يرغبن في الدخول الى دار المعلمات يقبلن بدون امتحان اذا ابرزت اوراق شهادة مكتوب الصبيان او الرشدية اما اللواتي ليس معهن اوراق شهادات فيقبلن في احدى الشعبات متى امتحن بحضور هيئة مميزة بحسب درجة الاهلية التي تثبت لمن

المادة الرابعة والسبعون . اللواتي يتمن مدة التحصيل في الشعبة الصيانية وتثبت لياقتهن لدى الامتحان يكن مغبرات في الخروج الى التعليم بمكتب البنات الصياني او للدخول في الشعبة الرشدية

المادة الخامسة والسبعون . التلميذات اللواتي يخرجن لدى الامتحان من دار المعلمات يجبرن على ان يقبلن خدمة التعليم التي تتعين لمن

المادة السادسة والسبعون . المعلمات اللواتي بايدهن اوراق شهادة دار المعلمات يكون

لهن حق الترجيح على غيرهن للاستخدام في امور التعليم بمكاتب الاناث العمومية
 المادة السابعة والسبعون. المعلمات اللواتي يرغبن الابتعاد عن الخدمة قبل ان يفين
 خدمة التعليم لا اقل من خمس سنين في مكاتب الاناث العمومية بدون استناد الى عذر قوي
 يستردن منهن المعاش الذي اخذنه اثناء التحصيل في دار المعلمات بل ويجرم ايضا من حق
 الترجيح الذي هن حائزانه طبعاً للاستخدام في التعليم بالمكاتب العمومية
 المادة الثامنة والسبعون. التلميذات الموظفات في دار المعلمات يكنّ عبارة عن
 خمسين واحدة ويعطى لكل من الموجودات منهن في الشعبة الصيانية ثلاثون غرشاً
 وتلميذات شعبة الرشدية ستون غرشاً معاشاً شهرياً والمعاش الذي يحصل يعطى للاقدم منهن
 في الصف غير الموظف

دار الفنون

المادة التاسعة والسبعون. تناس في دار السعادة دار فنون تسمى بدار الفنون العثمانية
 المادة الثمانون. دار الفنون تكون عبارة عن ثلاث شعبات مخصوصات اولاً بتعليم
 الفلسفة والادبيات. ثانياً علم الحقوق. ثالثاً العلوم الطبيعية والرياضية
 المادة الحادية والثمانون. يتعلم في شعبة الفلسفة والادبيات دروس علم تركيب الوجود
 الانساني وعلم احوال النفس والمنطق والمعاني والبيان وعلم الكلام وعلم الاخلاق والحقوق
 الطبيعية وعلم التاريخ واللغات العربية والفارسية والتركية والفرنساوية واليونانية واللاتينية
 على وجه مكمل والصرف العمومي المختص بتطبيق عموم قواعد امهات اللسان وعلم العروض
 والتاريخ العام وعلم الانار العتيقة وعلم المسكوكات
 المادة الثانية والثمانون. يدرس في شعبة علم الحقوق معاملات بحث الفقه الشريف
 وقانون اصول الفقه الروماني وقوانين الحقوق الفرنسية والاعنيادية والقوانين الشاهانية
 المختصة باصول الحاكمة المتعلقة بالحقوق المعتادة والتجارة البرية والبحرية والجزاء ودروس
 اصول محاكمات الجنابات والحقوق الملكية وحقوق الامم

المادة الثالثة والثمانون. يدرس في شعبة العلوم الطبيعية والرياضية الهيئة والفلسفة
 الطبيعية وعلم الكيمياء وعلم طبقات الارض وعلم المعادن وعلم النباتات وعلم الحيوانات
 والهندسة والمتنلثات وتطبيق الهندسة على الجبر والهندسة الرسمية والمناظر وتفاضل الحساب
 وتامة ونظريات جبر الانتقال وتطبيقاتها وتاريخ العلوم الطبيعية والرياضية وفن تخطيط

الاراضي

المادة الرابعة والثمانون . الدروس التي يصير تعليمها في دار الفنون تنقرر في اللغة التركية الا انه يجوز تقريرها في اللغة الفرنسية لحد ما يتبها معلومون مكملون يقتدرون على تقريرها بالتركية

المادة الخامسة والثمانون . مدة التحصيل في كل شعبة تكون ثلاث سنين للذين ياخذون رؤوس الماذونية واربع سنين للذين يصبرون . مدرسين

المادة السادسة والثمانون . جدول الدرس لاصناف كل شعبة يتنظم في راس كل سنة من طرف معلمي تلك الشعبة ويصادق عليه من طرف ناظر دار الفنون ونظارة المعارف المادة السابعة والثمانون . تنقرر الدروس من طرف المعلمين شفاهاً وعلناً ولا يمنع الذين يريدون الدخول الى المدرسة لاجل استماع الدروس

المادة الثامنة والثمانون . كل شخص يكون في سن الست عشرة على القليل يمكن قيده في صف الطلبة اذا خضع لنظامات دار الفنون

المادة التاسعة والثمانون . الطلبة الذين يدخلون الى دار الفنون يبينون المحل المقيمين به في دار السعادة ويرون ايضاً من هو الذي تجب مراجعته حين الحاجة من طرف مدير الشعبة

المادة التسعون . الذين يرغبون الانتظام في سلك تلامذة دار الفنون يخضعون بعد اجراء المعاملات المشروحة بحضور هيئة تميز بتشكيل باخذ علم من كل شعبة وذلك بالتاريخ العام في اللغة التركية والجغرافيا والحساب والهندسة والجبر والفلسفة الطبيعية والمنطق المادة الحادية والتسعون . اذا حكمت هيئة الميزين بهذا الامتحان باستحقاق الطالب للقبول يعطونه ورقة شهادة ببيان لياقته ثم يعطى الطالب نصف ليرا عثمانية مع هذه الشهادة ويتقيد في دفتر التلامذة

المادة الثانية والتسعون . اذا ابرز الطالب ورقة شهادة من احد المكاتب المعروفة من جانب الحكومة السنية مصادقاً بها على انه قد حصل الدروس المقررة في المادة الحادية والتسعين فيعفى من الامتحان

المادة الثالثة والتسعون . يحدد الطلبة بالذات قديم باعظائهم ربع ذهاب عثمانى في ابتداء خمسة عشر يوماً الاولى من كل ثلاثة شهور

المادة الرابعة والتسعون . يبرز الطلبة ورقة شهادة من معلمي الشعبة بانهم داوموا

دروسهم في الثلاثة شهور الماضية لاجل تجديد قيده

المادة الخامسة والتسعون . التلامذة الذين يفعلون حركة مغايرة لنظامات دار الفنون يتنبهون من طرف المعلمين فاذا وقع منهم ذلك ثلاث مرات يكونون قد اضاعوا قيد بن او قيداً من القيد التي جددوها في كل ثلاثة شهور مرة وتناخر دروسهم بحسب ذلك ولدى الافتضا يطردون من دار الفنون من ثلاثة شهور لنهاية سنة واحدة نهاية ما يكون

المادة السادسة والتسعون . ضياع قيد الطلبة واخراجهم وطردهم كل ذلك منوط بقرار مجلس دار الفنون

المادة السابعة والتسعون . جميع الطلبة يكونون نهارين

المادة الثامنة والتسعون . معلمو دار الفنون ومعاونوهم يتحجبون ويتعبنون بموجب نظام المعلمين

المادة التاسعة والتسعون . يعطى لمعلمي دار الفنون من الالفين وخمسمائة غرش الى الخمسة الاف غرش وإلى معاونيهم من الالف وخمسمائة غرش الى الالفين وخمسمائة غرش معاشاً شهرياً

المادة المائة . يعمل دفتر يجداول ببيان اسماء الطلبة ويكون كل منهم مجبوراً بان يضع امضاءه عليه في كل يوم ويعاين المعلمون هذه الجداول مرة في الاسبوع ويقيدون الذين لم يحضروا

المادة المائة والواحدة . تعطى ورقة شهادة في المداومة من طرف المعلمين الى الطلبة الذين داوموا في ظرف الثلاثة شهور

المادة المائة والثانية . اذا وجد بيد الطالب في ختام السنة اربع قطع بوصلات قيد فيصير امتحانه عن العلوم التي درسها في ظرف السنة المرقومة من الشعبة التي هو منسوب اليها ولا يمكن ان يطلب بوصلة القيد الخامسة ما لم يعط الامتحان الاول وهكذا في الامتحان الثاني لا يمكن ان يطلب بوصلة القيد التاسعة ما لم يعط الامتحان الثاني ويعامل على هذا الوجه الى نهاية تحصيله

المادة المائة والثالثة . في ختام السنة الثالثة يتحجج الطلبة أولاً عن الدروس التي قرأوها في تلك السنة . ثانياً عن جميع دروس الشعبة التي هم موجودون فيها

المادة المائة والرابعة . الطلبة الذين يرمحون الامتحانين المحررين في المادة المائة والثالثة يقدمون الى مدير الشعبة المسودة التي يحررونها في المسئلة التي تكتنف اليها من طرف

ادارة الشعبة وإذا رأى المدير الموما اليه هذه المسودة مستحقة للقبول يأذن الذي سودها بان
يبرزها الى قوميسيون الامتحان من معلمي الشعبة

المادة المائة والخامسة . تعطى ورقة شهادة مخنومة بخاتم دار الفنون ومضاهة بمضاء مدير
الشعبة كاتبها وناظر دار الفنون الى الطلبة الذين يعطون اجوبة كافية عن الاسئلة التي تقع
في قوميسيون الامتحان بحق المسودة المعروضة عليه وعلى هذه الشهادة تعطى رؤوس الماذونية
توفيقاً الى نظام الامتحان

المادة المائة والسادسة . الطلبة الذين يستدعون بان يكونوا مدرسين بعد ان يكونوا
قد اخذوا الماذونية ياخذون بوصلات قيد سنة اخرى ايضاً وبعد ان يتخونوا توفيقاً الى
الاصول الجارية بحق الماذونية ويحرروا المسودة المنتضاه باحدى المسائل العلمية ياخذون
ورقة شهادة لكي يمكنهم بواسطتها ان ياخذوا رؤوس التدريس توفيقاً الى نظام الامتحان

المادة المائة والسابعة . يؤخذ من الطلبة ليرتازان ذهب عثمانية عن كل امتحان يمر عليهم
الى صندوق دار الفنون عدا عن خرج الرؤوس المئين في نظام الامتحان
المادة المائة والثامنة . دار الفنون تكون تحت نظارة ناظر يتعين لها بارادة سنوية حسب
تقرير نظارة المعارف

المادة المائة والتاسعة . الناظر يجري النظارة على اجراء احكام نظام دار الفنون بالتمام
والدقة على حركات الطلبة والنصح للطلبة الذين تكون حركاتهم غير موافقة ويعلم بذلك
اولياءهم ونظارة المعارف اذا مست الحاجة اليه

المادة المائة والعاشر . الناظر يعلن في نهاية كل سنة الوقوعات التي جرت لدار الفنون
في ظرف تلك السنة واحوالها المحاضرة والاصلاحات المصم عليها ببيان خصوصي

المادة المائة والحادية عشرة . معلمو كل شعبة يتخونون في كل سنة رجلاً منهم لمديرية الشعبة
المادة المائة والثانية عشرة . مدير كل شعبة يجلب معلمي الشعبة عند الاقتضا ويتذكر
معهم في الامور والخصوصيات العائدة الى الشعبة

المادة المائة والثالثة عشرة . مجلس دار الفنون يتركب من مدبري الشعبات تحت
رئاسة الناظر ويتذكر بجدول دورس دار الفنون وامر انضباطها والمصالح الجارية بها
والاصلاحات اللازم اجراؤها بواسطة استئذان او بغير استئذان من نظارة المعارف

المادة المائة والرابعة عشرة . يوجد لكل شعبة كاتب يكون من المعلمين منتخباً من طرفهم
المادة المائة والخامسة عشرة . كاتب الشعبة مأمور بان يحرر جرائد الضبط ويجري

المخابرات التحريرية ويحفظ الاوراق

المادة المائة والسادسة عشرة . معاش ناظر دار الفنون يكون سبعة الاف وخمسمائة غرش في كل شهر ومعاشات مديري الشعبات يتخصص كذلك بضم الف غرش على معاش المعلمين لكل منهم

المادة المائة والسابعة عشرة . كما انه يكون مبصر في كل صنف يوجد له كذلك خدمة بمقدار اللازم ويكون معاش المبصر في الشهر ثلاثمائة غرش ومعاش كل من الخدمة من المائة وخمسين الى المائتين وخمسين غرشاً

المادة المائة والثامنة عشرة . ايام التعطيل في دار الفنون تكون عبارة اولاً عن يومي الجمعة والاحد في كل اسبوع ثانياً اعياد كل صنف والايام المخصصة به ثالثاً رمضان رابعاً مدة شهر واحد بعد الامتحان وكذلك اليوم المخصوص في الجلوس الهاموني

المادة المائة والتاسعة عشرة . تناسس كمتجانية في دار الفنون

المادة المائة والعشرون . مدير المتجانية يتعين بارادة سنوية حسب انتهاء ناظر دار الفنون وتقرير نظارة المعارف ومعاشه الشهري الفان وخمسمائة غرش

المادة المائة والحادية والعشرون . يتخصص للكتجانية خمسة وعشرون الف غرش في السنة المادة المائة والثانية والعشرون . المتجانية تقبل الهدايا التي تقدم لها هبة ووصية ويملكها مبادلة الكتب مع سائر المتجانينات

المادة المائة والثالثة والعشرون . المتجانية تفتح كل يوم لاجل معلمي دار الفنون وطلبتها وفي اوقات معينة لاجل العموم

المادة المائة والرابعة والعشرون . يكون لدار الفنون صندوق خصوصي تحال ادارته الى مأمور مخصوص بارادة سنوية حسب انتهاء ناظر دار الفنون وتقرير نظارة المعارف

المادة المائة والخامسة والعشرون . ايرادات دار الفنون هي عبارة اولاً عن محصولات خروجة التيديات والمسودات والامتحانات التي تسلم بكمالها الى الصندوق ثانياً الهدايا والموقوفات ثالثاً الاعانات السنوية التي تعطى من طرف الدولة وبما ان هذه الاعانة تعطى لاجل تسوية المصاريف الزائدة فتفي ترايدت سائر ايرادات دار الفنون ينزل مقدار الاعانة المذكورة

المادة المائة والسادسة والعشرون . مصاريف دار الفنون هي عبارة عن معاشات الناظر والمعلمين والخدمة ومحروقات الدائرة ومصاريف مرمتها ودرام الاعانة المخصصة

الى الكتبخانة

المادة المائة والسابعة والعشرون . ينتظم دفتر في كل سنة ببيان محاسبة ايرادات
وصرفيات الصندوق المذكور في المادة السابقة ويعطى الى دائرة ادارة مجلس المعارف الكبير
المادة المائة والثامنة والعشرون . سوف يعمل في المستقبل دائرة في دار الفنون مخصوصة
بجمع وحفظ بعض اثار تخص بالتاريخ الطبيعي والمسكوكات العتيقة ومحل للكيميا تطبيقاً الى
نظام ينوضع لذلك ويكون لها مامورون موظفون

القسم الثاني

المكاتب الخصوصية

المادة المائة والتاسعة والعشرون . المكاتب الخصوصية في المكاتب التي تحدث في
بعض المحلات وناس من طرف جمعيات او من جانب افراد وبعض اشخاص سواء كانوا
من تبعة الدولة العلية او من التبعة الاحتية باجرة او بلا اجرة ومصاريف مثل هذه المكاتب
ومخصصاتها تدار وترى اما من طرف موسسها او من جانب الاوقاف المربوطة لها وتأسيس
هذا النوع من المكاتب اذا كان في الخارج تعطى بمرخصة رسمية من طرف ادارة معارف
الولاية ووالي الولاية او كان في دار السعادة فمن جانب نظارة المعارف على انه توجد في
ايادي معلمها اوراق شهادات من جانب نظارة المعارف او من ادارة المعارف المحلية وتصديقاً
من نظارة المعارف او من ادارة المعارف المحلية على جداول الدروس وكتب التعليم بها
كيلا تطلع في هذه المكاتب دروس مغايرة للاداب ولا للسياسة ومن ثم لا تعطى رخصة
لفتح مكاتب خصوصية ودوامها ما لم تكن هذه الثلاثة شروط موجودة بكاملها واذا وقعت
حركة بخلاف ذلك تمنع واذا كانت توجد اوراق شهادات في ايادي المعلمين الذين تعيينهم
فاتحوا هذه المكاتب الخصوصية فيلزمهم ان يصادقوا عليها من ادارة المعارف

المادة المائة والثلاثون . معاملة الاطفال بالضرب او باستعمال الالفاظ غير اللائقة معهم
في المكاتب العمومية والخصوصية بسبب حركة لا تناسب نفع منهم او لعدم اجتهادهم في
الدرس هي ممنوعة بالكلية انما التلامذة المستحقون للجزاء يتادبون بحسب درجات قيامهم
وتراخيمهم توفيقاً الى التعليمات الخصوصية بذلك اما الذين يمتنعون بخلاف ذلك فيجازون

الباب الثاني

هيئة ادارة المعارف العمومية

القسم الاول

مجلس المعارف الكبير

المادة المائة والحادية والثلاثون . يتشكل في دار السعادة مجلس معارف كبير ليكون مركزاً عمومياً لادارة المعارف وتحت رئاسة نظارة المعارف المجلية ويقسم الى قسمين تحت اسم دائرة علمية ودائرة ادارة

المادة المائة والثانية والثلاثون . هيئة مجلس المعارف العمومية تكون عبارة عن اركان دائريه وذاتين من اعضاء كل من شورى الدولة وديوان الاحكام العدلية ومن رجال الطريق العلمية والعسكرية ورئيس روحاني من كل من الجماعات المختلفة ويجتمع مرتين في السنة تحت رئاسة نظارة المعارف ويداوم بقدر اللزوم

الفصل الاول

الدائرة العلمية

المادة المائة والثالثة والثلاثون . الدائرة العلمية تكون تحت رئاسة رئيس واحد وتجمع مرتين في الاسبوع واعضاؤها قسمان القسم الاول الداخلي ايم من تبعة الدولة العلمية والقسم الثاني الاعضاء الخارجية والاعضاء الداخلية تكون عبارة عن ثمانية انفار موظفين اما الاعضاء الخارجية فغير محدودة ويكون لهذا المجلس كاتبان احدهما يشترط عليه بان يكون عارفاً باللغة الفرنسية ليكون قادراً على المكاتبة مع دور الننون في اوروبا وبما ان ناظر ومديري المكاتب العالية من الاعضاء الطبيعيين للدائرة العلمية فيكونون مجبورين بان يلبلوا متى دعوا الى الدائرة

المادة المائة والرابعة والثلاثون . الوظائف الاصلية للدائرة العلمية هي تاليف وترجمة الكتب والرسائل المفتضة للمكاتب العمومية والكتب اللازمة المختصة بانواع الفنون في اللغة التركية باوقانها وادوارها ويجاد الذين هم اهل لهذا العمل ومن اربابه عند الاقتضاء بواسطة الجرائد والاعلانات او الحصول على هذا المقصد بواسطة عمل عمليات والخبرة مع دور الفنون في اوروبا والاجتهاد في تقديم اللغة التركية واجراء التدقيق على الكتب المولفة

والمترجمة وتعيين درجات المكافاة المنتضة للمولدين والمترجمين بحسب فوائدها ومنافعها بعد المصادقة عليها وإجراء امتحانات الرؤوس وإعطائها وسوف يخص من طرف الدولة في كل سنة الفا كيس بالف الثانية لاجل مكافاة مولفي ومترجمي الكتب والرسائل التي تسعى بتأليفها أو ترجمتها هذه الدائرة

المادة المائة والخامسة والثلاثون. الوظائف الاصلية للدائرة العلمية في الاجراءات التي قد تنصلت وتعددت في البند السابق وإخراج اثارها ونتائجها الفعلية بواسطة انواع النشيبات المنتضة لذلك وبناء على ما ذكر تكون هيئتها الموظفة تحت المسؤولية عن هذه الوظيفة ومجبرة على ابراز ما تحصل من العلوم واظهاره في اخر السنة

المادة المائة والسادسة والثلاثون. الاعضاء الداخلية تنتخب من تبعة الدولة العلية ارباب المعارف الذين لم وقوف على احدى اللسانة مثل العربية واليونانية واللاتينية او على السنة الملل المتقدمة الغربية ويكونون مع ذلك ماهرين على كل حال في احد الفنون ومقدرين على الانشاء والكتابة والتأليف والترجمة بالتركي

المادة المائة والسابعة والثلاثون. الاعضاء الخارجية يتخابرون مع الدائرة ويعلمونها بما يتبعونه ويستطلعونه ويخترعون ما يخص بالعلوم والمعارف او يكتم ان يحضروا في اجتماع الدائرة العمومي الذي يقع مرة في كل ثلاثة شهور

الفصل الثاني

دائرة المعارف

المادة المائة والثامنة والثلاثون. هيئة ادارة الدائرة تجتمع كل يوم عندما تكون عبارة عن رئيس واحد ومعاونين واربعة محققين النصف منهم مسلمون والنصف الاخر من غير المسلمين وستة اعضاء موظفة ثلثهم من غير المسلمين وباش كاتب واحد ووظائفها هي عبارة عن النظارة خاصة على المكاتب الموجودة في دار السعادة ولطفاتها وعلى عموم المكاتب ومجالس المعارف والامتحانات ومحل الاثار القديمة والمطابع الموجودة في الممالك الشاهانية وعلى توجيهات المعلمين ورؤية المواد المتعلقة بدعاوهم الخصوصية واجراء استنطاق ومحكمة من يلزم لاجل اجراء الاحكام الخصوصية المعنية فيما يتعلق بحقوق ادارة المعارف في هذا النظام وتنظيم ميزانيات معارف دار السعادة ولطفاتها ولوائح نظامات المعارف وعرضها على الهيئة العمومية والتذكر بتنظيم وتكثير اسباب التأسيسات العسية

ومطالعتهما في حاصل الامر

المادة المائة والتاسعة والثلاثون . يمكن للدائرتين ان يجتمعا عند اللزوم ويتراس
حينئذ عليهما رئيس الدائرة التي تكون عائدة اليها تلك المسئلة التي هي موضوع البحث
المادة المائة والاربعون . يكون معاش كل من رئيسي الدائرتين سنة الاف وخمسمائة غرش
وكل من الاعضاء اربعة الاف غرش ويمكن لاعضاء الدائرة العلمية الموظفين ان يكونوا
مظهراً لمكافاة اخرى عن الاثار التي يظهرونها ويعطي لكل من رؤساء الكتاب ثلاثة
لاف غرش معاشاً وجميع هؤلاء يتعينون بحسب انتخاب نظارة المعارف الجليلة
المادة المائة والحادية والاربعون . يكون بمعية هاتين الدائرتين فلم تحريرات وكذلك
فلم محاسبة لاجل روية محاسبات صناديق معارف دار السعادة والولايات
المادة المائة والثانية والاربعون . صندوق معارف دار السعادة يكون تحت ادارة
مامور مخصوص ونظارة دائرة ادارة المعارف الخصوصية

مجالس معارف الولايات

المادة المائة والثالثة والاربعون . يتشكل مجلس معارف في كل ولاية ليكون شعبة
لمجلس معارف دار السعادة الكبير واسطة اجرائية له وتكون رياسته تحت عهدة ذات
تعنون بمدير المعارف وتركب هذه الهيئة من معاونين احدهما مسلم والاخر غير مسلم بحسب
المتنضي وكذلك اربعة انفار محققين اثنان منهم مسلمان واثنان غير مسلمين ومن اربعة الى
عشرة اعضاء غير موظفين مسلمين وغير مسلمين و كاتب واحد ومحاسب واحد وامين
صندوق ويوجد لها في كل من مراكز الولاية المحقة ماموران بحسب اللزوم احدهما مسلم
والاخر غير مسلم باسم مفتشين وتجري ماموريتها تحت نظارة مقام الولاية خاصة ويشترط
بان يكونوا جميعاً من تبعة الدولة العلمية

المادة المائة والرابعة والاربعون . يتعين رئيس مجلس المعارف والمعاونين والمحققين
والمفتشين بارادة سنوية حسب انتخاب نظارة المعارف الجليلة واستئذانها اما باقي ماموريها
فمتعينون بانتخاب مقام الولاية وانهائها على ان يكونوا من الاركان المحلية وينصبون بمصادقة
نظارة المعارف الجليلة ويجري عزلم وتبديلهم بانضمام راي نظارة المعارف الجليلة ايضاً
المادة المائة والخامسة والاربعون . رئيس مجلس المعارف والمعاونين والمحققين والمفتشون
الموجودون في شعباتهم والكتاب والمحاسبون وامناء الصناديق موظفون على ان معاش

الرئيس يكون من ثلاثة الاف الى الخمسة الاف والمعاونين والمحققين والمنشئين الذين
اما معاش الكتاب والمحاسبين وامناء الصناديق فمن الخمسةماية غرش الى الالف غرش وكذلك
يعطي للمحققين مصروف الطريق عندما يتوجهون لاحدى الجهات لاجل التفتيش ايضاً
اما مصروف طريق المنشئين فهو داخل في معاشاتهم

المادة المائة والسادسة والاربعون . وظائف مجالس معارف الولايات هي عبارة عن
اجراء احكام الاوامر والتعليمات التي ترد اليهم من نظارة المعارف واجراء التدقيق على اجراء
احكام هذا النظام بنهاه داخل الولاية وعلى محافظة المخصصات وما يتحصل من الاعانات
التي تؤخذ من الاهالي وصورة صرفها واستعمالها والنظارة على ما يتأسس داخل الولاية من
جميع المكاتب والكتبانات والمطابع وامثال ذلك وتفتيش احوال المكاتب دائماً والنظر في
اصلاحاتها اللازمة واقادة نظارة المعارف كل سنة بموجب مضبطة عن احوال معارف
الولاية والاشياء التي يلزم عملها في ذلك الباب واعطاء صورة هذه المضبطة الى مجلس الولاية
العمومي ايضاً وتنظيم ميزانياتها وحاصل الامر هو ان تقرى اسباب ابدال العلوم والمعارف
الي مركز الكمال واجراها وكذلك من جملة وظائفها ايضاً انتخاب المعلمين وتبديلهم وتعيين
مكافاتهم ومجازاتهم واجراء ذلك بحسب مقتضى ورؤية الدعاوي المخصوصة بهم واجراء
امتنانهم واعطائهم اوراق الشهادة

المادة المائة والسابعة والاربعون . المدير والمعاونون كما انهم مامورون بتسوية المصالح
المجارية واجراءات الاصطلاحات المقررة بالنقل واجراء احكام النظام والتعليمات التي
ياخذونها من نظارة المعارف الجلية بنهاه كذلك يحرون التدقيقات على تفتيش المكاتب
والكتبانات الموجودة في مركز الولاية وخاصة الاعدادية والمكاتب السلطانية والعالية وعلى
صرف واستعمال مخصصات معارف الولاية في دائرة قرارها ونظامها ووقايتها من التلف
والسرقة ويكونون هم المسئولون في الدرجة الاولى عن ذلك

المادة المائة والثامنة والاربعون . الوظائف المامور بها المحققون هي عبارة عن الخروج
للدور بالمناوبة عند ما يرى لتفتيش المكاتب والكتبانات الموجودة داخل الولاية والتحقيق
عن حركات المنشئين الموجودين في الولاية والمحافظة على حسن جريان ادارة المكاتب في
دائرة القاعة الموضوعة لها واتخاذ التدابير التي هي في درجة ماذونتهم بدون استئذان وعرض
الاجراءات الكلية الى مجلس معارف الولاية وتقديم لائحة عند عودتهم الى المجلس ببيان
ملاحظاتهم المخصوصية في ذلك

المادة المائة والتاسعة والاربعون. المفتشون كل واحد منهم يفتش في الابتداء المكاتب الموجودة داخل السجاق مرة في كل ثلاثة شهور ثم مرة في كل ستة شهور بعد ان تنتهي التنظيمات اللازمة للمكاتب ويجرون ما كان من الاصطلاحات التي تحتاجها في درجة ماذونيتهم بدون استئذان وراجعون مجلس معارف الولاية فيما كان من الاجراءات الكلية ويرسلون الى المجلس المذكور زورنالات الوقوعات الشهرية

المادة المائة والخمسون. الاعضاء غير الموظفة متى صار لهم وقت يرون المصالح التي تاتي الى المجلس مع الاركان الموظفة سوية واذا تحولت لعهدهم بقرار من المجلس مأمورية مخصوصة تتعلق بالمعارف يرونها ايضا

المادة المائة والحادية والخمسون. معلوم المكاتب الموجودة داخل الولاية مرجعهم المحققون لدى الحاجة والمفتشون في الازمنة التي لا يوجدون بها يراجع معلوم مكاتب الصبيان معلمي الرشدية او الاعدادية بحسب قرب المسافة وبعدها ومعلوم الرشدية يراجعون معلمي الاعدادية ايضا او المفتشين رؤساء والمفتشون يراجعون متصرف اللواء ومجلس معارف الولاية بحسب ايجاب المصلحة ايضا

المادة المائة والثانية والخمسون. مجالس معارف الولايات كما انهم يراجعون والي الولاية في كل الامور كذلك يمكنهم ان يراجعوا بحسب الاقتضاء نظارة المعارف المجلية رؤساء ايضا

الباب الثالث

يخص بالامتحانات واوراق الشهادة والرووس وامتيازاتها

المادة المائة والثالثة والخمسون. امتحانات المكاتب العمومية ثلاثة انواع الاول الصنف الامتحاني وهو الذي يجري كل سنة في زمان نقل طلبة المكاتب من صنف الى صنف اخر الثاني الامتحان المكني وهو الذي يجري في ختام مدة التحصيل في احد المكاتب الثالث امتحان الرووس وهو الذي تتبين فناصيلة في ما ياتي

المادة المائة والرابعة والخمسون. امتحانات النوع الاول يجري للمكاتب الصبانية بمعرفة المعلمين في مجلس اختيارية القرية او المحلة وامتحانات مكاتب الرشدية والاعدادية تجري بحضور ذوات مناسين من اهل المعارف في المدينة مع واحد من اوائل معلمي المكاتب الاعدادية في مكتب الرشدية ونظيره من المكاتب السلطانية في الاعدادية اما في المحلات التي لا يوجد فيها مكاتب اعدادية ولا سلطانية فيكتفى بحضور المعلمين وارباب المعارف في

البلدة وإذا أمكن إيجاد واحد محقق في علم الهيئة عند امتحان المكاتب الاعدادية ثم ان امتحانات
الصف في المكاتب السلطانية تجري في الخارج بحضور هيئة مجلس المعارف وفي دار السعادة
بحضور بعض اعضاء مجلس المعارف الكبير والذوات المنتقاة من اركان دار المعلمين ودار
الفنون ويعطى في هذه الامتحانات ليد التلامذة الذين يثبتون اهلينهم اوراق شهادة الصف
المادة المائة والخامسة والخمسون . امتحانات النوع الثاني تجري حسب هذه الاصول
ايضاً وتعطى اوراق شهادة المكتب الى التلامذة الذين يثبتون اهلينهم والذين يحوزون على
اوراق شهادة المكتب يمكنهم اذا ارادوا ان يقبلوا في مكتب اعلى بدون امتحان

المادة المائة والسادسة والخمسون . طلبة المكاتب العالية بوجه العموم يتخمون بحضور
اركان المكتب والشعبة الموجودين بها واوراق الشهادة التي ياخذونها من المكاتب يصادق
عليها باعطاء رؤوس من طرف مجلس المعارف الكبير

المادة المائة والسابعة والخمسون . امتحان النوع الثالث ثلاث درجات الاولى امتحان
الملازمة المخصوصة باقسام الادبيات والحقوق والعلوم . الثانية امتحان الماذونية المخصصة كذلك
باقسام الادبيات والحقوق والعلوم . والثالثة الانتهاء المخصوص باقسام الطب والادبيات
والعلوم والحقوق

المادة المائة والثامنة والخمسون . الذين يسمون تمصيلهم في الاعدادية بعد ان يبرزوا
اوراق شهادات المكتب بحضور اركان دائرة مجلس المعارف الكبير العلمية ودار الفنون
ونظار المكاتب العالية اذا كانوا في دار السعادة او في مجلس المعارف المحلي اذا كانوا في
الخارج يمكنهم ان يدخلوا ملازمة امتحان اقسام الادبيات والحقوق والعلوم وهذا الامتحان
يجري شفاهاً ويعطى للذين يثبتون اهلينهم رؤوس ملازمة طفرالية بامضاء نظارة المعارف
مصرحاً بها الاسم الشريف الهايوتي ومذكوراً اسم مجلس المعارف المحلي الذي يكون امتحان
بذلك التليذ ويؤخذ من كل طالب لبرقان ذهب عثمانية خرج الرؤوس والقبديبة ويخصص
في السنة ثلاثة شهور لاجل اجراء امتحانات الملازمة

المادة المائة والتاسعة والخمسون . الطلبة الذين يخرجون مرة لامتحان الملازمة ولا
يثبتون اهلينهم ماذنون بان يدخلوا الامتحان ككراراً في اثناء ختام المدة المعينة للامتحان
فاذا لم يكتسبوا هذا الامتحان ايضاً ينتظرون الامتحان في السنة الاتية ثم اذا لم يوفقوا حق
الامتحان في هذه المرة الثالثة ايضاً يتخمون في خدمة المدة المعينة المذكورة مرة رابعة اذا لم
ثبتت اهلينهم فيها يبقون محرومين من الرؤوس الى الابد

المادة المائة والستون . يترتب جدول امتحان الملازمة تطبيقاً الى جداول دروس مكاتب الاعدادية ويعلن من طرف ادارة مجلس المعارف الكبير العلمية

المادة المائة والحادية والستون . حاملو رؤوس الملازمة يقبلون في المكاتب العالية ودار المعلمين بدون امتحان

المادة المائة والثانية والستون . الذين لا يجوزون رؤوس الملازمة ليسوا بماذونين بان ينفخوا مكتباً خصوصياً ويديروا ولو كان في الدرجة الاولى

المادة المائة والثالثة والستون . حاملو رؤوس الملازمة يقبلون في اقسام الدولة المهمة بحسب القسم المنسوبين الى تحصيله ويستخدمون في الامور الملكية

المادة المائة والرابعة والستون . الطلبة الذين يتممون مدة التحصيل في القسم العالي من المكاتب السلطانية ويوجد معهم اوراق شهادات المكتب الذي كانوا يطلبون به رؤوس الملازمة وبرزوا ذلك يقبلون في امتحان الماذونية ويختون شفاهاً وكتابةً وتعطى للذين يشبتون منهم اهلينهم على هذا الوجه بواسطة الامتحان للذين حصلوا دروسهم ثلاث سنين في شعبات دار الفنون وستين في شعبة دار المعلمين السلطانية وبرزوا اوراق شهادات من المكاتب رؤوس الماذونية من نظارة المعارف الجلية توفيقاً الى الاصول المذكورة في المادة المائة والتاسعة والخمسين ويعطون عنها المخرج ثلاث ليرات عثمانية

المادة المائة والخامسة والستون . مدة امتحان الماذونية واصول تكرار الامتحان هي عين امتحان الملازمة وجدول هذه الامتحانات تترتب كذلك من طرف الدائرة العلمية وتعلن ايضاً المادة المائة والسادسة والستون . تكون لحاملي رؤوس الماذونية صلاحية للاستخدام في الامور الملكية المهمة وفي المجالس والمحاكم النظامية بحسب القسم الذي ينسبون الى تحصيله المادة المائة والسابعة والستون . يكون للذات التي حازت رؤوس الماذونية في ختام السنة الثانية في شعبة دار المعلمين السلطانية حق بان يكون معلماً اولاً في المكاتب الاعدادية ومعلماً ثانياً في المكاتب السلطانية

المادة المائة والثامنة والستون . الذين يتممون التحصيل في شعبة دار المعلمين السلطانية وسائر المكاتب العالية تعطى لهم الرؤوس من مجلس المعارف الكبير بحسب اوراق الشهادة التي يخذونها بعد ان يؤدوا امتحان الانتهاء شفاهاً وتحريراً في المكاتب التي هم منسوبون اليها ويعطون خرجها خمس ليرات عثمانية

المادة المائة والتاسعة والستون . مدة امتحان المنتهي واصول تكرار الامتحان هي عين

امتحان المأذونية وجدول امتحان المنتهى يتنظم من طرف ادارات المكاتب العالية ويصادق عليه من نظارة المعارف .

المادة المائة والسبعون . يكون لجائزي رؤوس المنتهى صلاحية على ما تبين في المادة المائة والسابعة والستين ان يستعملوا في الامور المهمة الملكية واعضائية الدائرة العلمية والمعلم الاول في المكاتب السلطانية والعالية ودار المعلمين والدور في ادارتها بحسب القسم الذي ينسبون الى تحصيله

المادة المائة والحادية والسبعون . تقسم في ختام كل سنة تدريسية الدائرة العلمية ومجالس المعارف الى ثلاث شعبات الاولى تكون عبارة عن ذات واحدة ومفتش واحد من اركان كل من الدائرة العلمية ودار الفنون او من اعضاء مجلس معارف الولاية ومعلمين اوليين من كل من المكاتب الاعدادية لاجل اجرا امتحان الملازمة والثانية تكون مركبة من ذات واحدة ومحقق واحد من اركان كل من الدائرة العلمية ودار الفنون او من معاوين مجلس معارف الولاية وذاتين من معلمي الصنف الاول من كل من المكاتب العالية لتكون مخصصة باجرا امتحان المأذونية والشعبة التالية تتركب من ذات واحدة من اركان كل من الدائرة العلمية ودار الفنون او من مديري مجلس المعارف وقدماء المحققين وذاتين حائزين رؤوس المنتهى لكي يجروا امتحان المنتهى

المادة المائة والثانية والسبعون . تكون علية في كل قومسيون امتحان يوضع بها كل من المميزين ورقة مدورة بحسب درجات المتشحين يعني اذا كان اعلى فتكون بيضا واذا دنى فحمرا والا فتكون سودا

المادة المائة والثالثة والسبعون . الذين يربحون تلك مدورات بيض يعدون اعلى وتقيد اسماؤهم باوصاف ممدوحة في سجلات دار الفنون ومجالس المعارف ويكون لهم حق الارجحية على غيرهم في نوال الامتيازات العائدة الى الرؤوس التي هم حائزون عليها والذين ياخذون مدورة واحدة بيضا وثنتين حمرا فيكونوا ربحوا الامتحان على العموم والذين يربحون تلك مدورات حمرا وثنتين بيض واحدة سودا يعدون مقبولين في امتحان الملازمة الا انهم لا يعدون مقبولين في امتحانات المأذونية والمنتهى وتكتب اسماء الذين يربحون الامتحان بخط جلي في لوح مخصوص وتعلق على الابواب الكبرى في الدائرة العلمية او دوائر مجالس المعارف

المادة المائة والرابعة والسبعون . الذين يكونون من تبعه الدولة العلية ولا يحصلون في المكاتب العمومية يمكنهم اذا ارادوا ان يدخلوا في امتحانات الملازمة والمأذونية والمنتهى

ولكنهم يكونون مجبورين على كل حال بان يراعوا شروط الامتحان ومراتبه المندرجة في هذا النظام ويمكن لخائري رؤوس الملازمة ان يدخلوا امتحان الماذونية راساً وكذلك حاملو رؤوس الماذونية يدخلون امتحان المنتهى

المادة المائة والخامسة والسبعون . يمكن للذين هم من التبعة الاجنبية ان يدخلوا في الامتحانات المذكورة بشرط ان يعطوا المخرج المقتن ولكن لا تكون لهم صلاحية ان يطلبوا الاستخدام في ماموريات الدولة بواسطة الرؤوس التي يمكنهم ان يحوزوا عليها

المادة المائة والسادسة والسبعون . خرج الرؤوس يؤخذ معجلاً من الذين يدخلون في الامتحانات المذكورة وانما الذين لا يربحون الامتحان يرتفع اليهم نصف المخرج المذكور المادة المائة والسابعة والسبعون . تترتب جمعية رسمية لكي توضع التلامذة الذين

يتخرجون من مستعدي طلبة المكاتب الاعدادية والسلطانية في مخدع قبل تعطيل كل سنة تدريسية بعشرين يوماً وبعد ان يحرك كل منهم رسالة تختص بالمسئلة التي تعطى له وتعابن في قوميسون امتحاني تعطى المكافاة لاصحاب ما يقبل منها بحسب درجتهم وهذه الجمعية الامتحانية تعقد اذا كانت في دار السعادة تحت رئاسة ناظر المعارف بحضور هيئة مجلس

المعارف الكبير واركان دار الفنون ونظار المكاتب العالية والوكلا النخام والصفراء

المأمورين واذا كانت في الولاية فتعقد في محل مخصوص تحت رئاسة والي الولاية

الحكومة المحلية واعضاء مجلس المعارف والدي الطلبة المعجبين والذوات

الاهالي وتلى اسماء التلامذة الذين يكونون مظهر المكافاة جهاراً بحضوره

هذا الوجه وكل من التلامذة ياخذ المكافاة التي يتاها من يد ناظر المعارف او

ثم ان الذين يعدون في الدرجة الاولى من الذين يكونون مظهر المكافاة هم النا

ياخذون قطعتين من المدالية الفضة المخصوصة بامتحان دروس السنة الثالثة للنقسم

المكاتب السلطانية وقطعتين من المدالية النحاس الاصفر المخصوصة بامتحان دروس السنة

الثالثة للمكاتب الاعدادية

الباب الرابع

يختص بالمعلمين

المادة المائة والثامنة والسبعون . معلو المكاتب العمومية يكونون من تبعة الدولة

العالية لكن الذين لا يحوزون ورقة الشهادة الصبانية من دار المعلمين او الذين عند الامتحان

لم يظهر والمستحقين لاخذ ورقة الشهادة المذكورة فلا يتعينون معلمين بمكاتب الصبيان فان
الحائزين اوراق الشهادات الصيبانية من دار المعلمين يترجمون في كل الاحوال على غيرهم
المادة المائة والتاسعة والسبعون . معلوم مكاتب الصبيان العمومية يمكنهم ان يدخلوا
امتحان القرعة مثل طلبة المدارس وتجري معافية معلمي مكاتب الصبيان الذين تثبت اهليتهم
من القرعة توفيقاً لاحكام المادة التاسعة والاربعين

المادة المائة والثمانون . الذين يوجدون بحركة مخالفة لنظامات المكاتب الداخلية من
معلمي مكاتب الصبيان يتوحيون وينكثرون رسماً بحسب درجة تقصيرهم وقباحتهم لكن اذا
تكررت منهم تلك التقصيرات والقباحات وما ظهر تأثير لما يجري لهم من التكدير والتوبيخ
فيخرجون من الخدمة

المادة المائة والحادية والثمانون . معلوم الرشدية يتعينون من حاملي اوراق شهادة شعبة دار
المعلمين الرشدية الذين تثبت محاسن احوالهم وحرركاتهم ويمكن لحاملي رؤوس الملازمة
الذين يتحقق بواسطة الامتحان اهليتهم في الدرجة التي حصلوها في دار المعلمين ان يستخدموا
في معلية الرشدية لكن على كل حال يترجم الخارجون من دار المعلمين على الذين معهم
رؤوس الملازمة وهؤلاء ايضاً على الذين يمكن اخذهم من الخارج بواسطة الامتحانات ولا
يوجد معهم رؤوس ويلزم بان يكون معلوم الرشدية في سن الخمسة والعشرين على
الاقل ولم يحكم عليهم في وقت من الاوقات قط بمحنة او جناية قانونياً

المادة المائة والثانية والثمانون . عندما تخل خدمة معلم اول في مكاتب الرشدية للكائنة
داخل احدى الولايات يتعين الى الخدمة المذكورة الاقدم من معلمي مكاتب الرشدية
الثانويين في تلك الولاية وكذلك يتعين الى المعلية الاولى المخلة في المكاتب الاعدادية
الاقدم من المعلمين الثانويين للكاتب الاعدادية الموجودة في تلك القطعة اية قطعة كانت
من مكاتب اعدادية الممالك الشاهانية وهكذا الخدمة المعلية الاولى التي تمل في السلطانية
الاقدم من معلمي المكاتب السلطانية الثانويين الموجودة في عموم الممالك الشاهانية ايضاً

المادة المائة والثالثة والثمانون . اذا امكن معلوم الرشدية الاولون ان يؤدوا امتحان
شعبة دار المعلمين ومعلوم الاعدادية الاولون ان يعطوا امتحان شعبة دار المعلمين السلطانية
ايضاً او كانوا حائزين رؤوس الماذونية يمكنهم حينئذ ان يتعينوا معلمين ثانويين للاعدادية
والسلطانية

المادة المائة والرابعة والثمانون . معلوم الاعدادية الاولون واقدم معلمي قسم المكاتب

السلطانية العالي الثانويين يتعينون متى وقع محلول معلمين اوليين للمكاتب السلطانية ومعلمين للمكاتب العالية انما يلزمهم على كل حال بهذه المناسبة ان يكونوا مستحصلين رؤوس المنتهى

المادة المائة والخامسة والثمانون . الاقدم من معلمي المكاتب السلطانية والعالية الاوليين يمكنهم عند وقوع المحلول ان يتعينوا محققين واعضاء لمجالس المعارف ومعاونين ومدبرين للمكاتب السلطانية والعالية

المادة المائة والسادسة والثمانون . معلمو الرشدية والاعدادية والسلطانية والعالية الذين لا يقون خدمتهم التدريسية بدون عذر قوي تنتزل معاشاتهم بحساب القسط اليومي والمعلمون الذين لا يحضرون في الخدمة التي هم مأمورون بها عشرة ايام بظرف شهر واحد يتنبهون وبعد ذلك يخرجون من مامورياتهم

المادة المائة والسابعة والثمانون . المعلم الذي يرتكب جناية تستلزم الحكم عليه يجازى بالاسقاط من الحقوق المدنية على موجب قانون الجزاء الهايويني وتسترد منه الرؤوس

المادة المائة والثامنة والثمانون . تعطى للمعلمين الذين يتعينون مميزين في الامتحانات عطية عدا عن معاشهم لاجل المدة الامتحانية

المادة المائة والتاسعة والثمانون . معلمو الرشدية والاعدادية ماذونون بان يعطوا اذا ارادوا دروساً عمومية او خصوصية فيما عدا ايام الدروس

المادة المائة والتسعون يمكن لمعلمي المكاتب العمومية ان يتقاعدوا بحسب الشرائط التي يعينها النظام العمومي الذي تضعه الدولة في حق التقاعد

المادة المائة والحادية والتسعون . المعاشات التي تعطى للذين يستقون التقاعد نظاماً من ماموري المعارف ومعلمي المكاتب العمومية ولا يتام وتعلقات الذين يتوفون منهم نتعين بحسب احكام النظام العمومي

الباب الخامس

يخص بالامور المالية

المادة المائة والثانية والتسعون . ابرادات ادارة المعارف العمومية في اعبارة عن التخصيصات الاميرية والاغانة السنوية التي تعطىها الاهالي والتخصيصات الوقفية والاغانات المتفرقة والاجر التي تؤخذ من طلبة المكاتب السلطانية والعالية والمجازاة النقدية على الوجه

الذي يتبين ادناه

المادة المائة والثالثة والتسعون . الاعانة التي تعطىها الاهالي تحصل منهم وتسلم الى صندوق مركز المعارف بواسطة الدوائر البلدية على موجب الارادة السنوية التي يكرم بسنوحها من بعد ان تقرر بكل سنة في هيئة مجلس المعارف العمومية ميزانية مكاتب رشدية واعدادية ومجلس معارف دار السعادة ويصادق عليها في شوري الدولة والمبالغ التي تعطى من الخزينة الجبلية تعطى كذلك الى الصندوق المذكور ايضاً

المادة المائة والرابعة والتسعون . ميزانية مكاتب رشدية واعدادية ومجالس معارف الولايات تنظم من مجلس معارف الولاية ايضاً وترسل الى شوري الدولة بمعرفة نظارة المعارف بعد المصادقة عليها في المجلس العمومي وتستوفي المحصة العائدة لكل جماعة من الاعانة السنوية التي تعطى من طرف الاهالي لاجل المصاريف المذكورة بموجب الارادة السنوية التي يكرم بصورتها وتسلم الى صناديق المعارف بواسطة الاحوال التي يستصوبها المجلس العمومي والمخصصات العائدة على الدولة تعطى ايضاً الى صناديق المعارف من صناديق الاموال المحلية

المادة المائة والخامسة والتسعون . التخصيصات القديمة الوقفية والاعانات المنفردة لاي محل واية جماعة كانت تنسب تحسب لحصة الافراد المكلفين من تلك الجماعة الموجودة هناك ايضاً

المادة المائة والسادسة والتسعون . الاعانة التي تعطى من طرف الخزينة الجبلية والاهالي تنصل من حاصلاتها مخصصات مكاتب رشدية الاسلام السنوية على حدتها ومخصصات مكاتب المسيحيين على حدتها وهو ان ينظر الى المكاتب الرشدية الموجودة في احدى الولايات ما هو عدد مكاتب رشدية الاسلام وما هو عدد مكاتب رشدية غير المسلمين منها وتنفرد تخصيصاتها بحسب اصنافها وحيث كان من المقرر بان يعطى الباقي بعد الدرام التي يتكرم بتسويتها من الخزينة الجبلية اعانة من طرف الجماعات التي تنسب اليها تلك المكاتب وتلتحق بها وان تكون صورة صرف مخصصات هذه المكاتب لكل منها على حد تو على ذلك الوجه ايضاً وان سائر مخصصات ومصاريف مكاتب الاعدادية وادارة المعارف تجري تسويتها بالاشتراك من جانب العموم فتجري الدقة حسب هذه القاعدة في صورة توزيع وتحصيل وصرف المخصصات المرفوعة وعلى كل حال تكون الحسابات المختصة بمقدار مخصصات مكاتب رشدية الجماعات المختلفة وتخصيلاتها وصرفياتها منفصلة غير مختلطة في بعضها البعض

المادة المائة والسابعة والتسعون . تحصل حصة كل صنف من الإيرادات الداخلة في ميزانية المعارف وتحفظ في صندوق المعارف ثم تصرف على الحالات المخصوصة بها برأي مجلس المعارف في مقابلة سندات بمعرفة مأموريها المخصوصين ومخصصات المكاتب الموجودة في النقضات توفى معاملاتها على وجه الحسابات التي تمسك لها بحالات من صناديق الأموال وغيرها من باقي الحالات المناسبة بحيث تعطى في رأس كل شهر بدون تأخير

المادة المائة والثامنة والتسعون . حيث كان من المقرر بأن معاشات معلمي المكاتب الصبائية وباقي مصاريفها تنسوى وتعطى من طرف جماعاتها فمخصصات السنة التي تعطى لكل مكتب صبياني سواء كانت اشياء عينية او كانت نقداً لا تكون اقل من تسعائة او ستماية غرش بحسب محلاتها وهذه المخصصات تقسم شهرية او على ازمق تستنسب بحسب محلاتها اما اذا كانت للمكتب اوقاف فتحصل منها وإن لم يكن او كان ولكن لا تكفي فتعطى اعانة من طرف اصحاب الاقتدار المالي بين الجماعة التي ينسب اليها ذلك المكتب ثم اذا كان ذلك غير كاف ايضاً فيتوزع النقص حيثئذ على الحلة او القرية ويحصل منها

في ٢٤ جمادي الاول سنة ١٢٨٦

نظام

تنظيم الان بحق طبع ونشر كل انواع الجرائد واوراق الحوادث
الملكية والسياسية التي تطبع وتنشر في دار
السعادة والمالك الشاهانية

الفصل الاول

مواد عمومية

المادة الاولى . لا تحدث جرائد او غيرها من الاوراق المرتبة المحاربة مواد ضيائية
وملكية باي لسان كانت محررة سواء كانت بصورة منتظمة واوقات معينة او كانت اجزاء
متفرقة وباوقات غير معينة ولا تنشر بدون رخصة وال طالبون نشر مثل هذه الجرائد
والاوراق يقدمون في اول الامر ورقة استدعاء التي ينظمونها اذا كانوا من تبعة الدولة
العلية الى نظارة المعارف الجليلة واذا كانوا من التبعة الاجنبية فالى نظارة الخارجية الجليلة
وبعد ان يتحقق من طرف النظارين المشار اليهما وجود الشرائط المندرجة في المادة الثالثة
بتامها ايضا تক্রمان باعطاء الرخصة المنتضة وسندات الرخصة تعطى من قلم المطبوعات
المادة الثانية . الذين يرغبون في نشر جرائد واوراق مثل هذه في الايالات الشاهانية
يقدمون في اول الامر ورقة استدعاء الى والي الایالة ثم يعرض من طرف والي الایالة عن
ذلك الشخص اذا كان من تبعة الدولة العلية بانها الى نظارة المعارف واذا كان من التبعة
الاجنبية فالى مقام نظارة الخارجية الجليلة وعند ما يثبت وجود الشروط المبينة في المادة
الثالثة يرسل سند الرخصة المنتضى الى والي الایالة

المادة الثالثة . الرجل الذي يحدث جريدة اذا كان من تبعة الدولة العلية ينال
الرخصة اذا كان اكمل اقلا يكون سن الثلاثين ولم يترتب عليه حكم من جهة الجنايات والمخ
التي عينها قانون الجزاء الهايويني وكان متصرفا بكافة حقوق الشخصية تماما وفعلا واذا كان
من التبعة الاجنبية ينال الرخصة كذلك بشرط ان يكون خاضعا للوظائف والتكليفات
التي هي من احكام هذا النظام مثل تبعة الدولة العلية وان تجري بحقوق معاملات السلطنة
السنية التي تجري اما حكومة او محامة عندما يقع منه نوع قباحة او فجحة في المطبوعات
نطبقا الى الاصول التجارية بحق تبعة السلطنة السنية

المادة الرابعة . يتقدم مع اوراق الاستدعاء التي تعطى لاجل استحصال الرخصة على الوجه المبين في المادة الاولى سوية سند ممضى او مختم من جانب صاحب الجريدة او مديرها الذي يتعهد بمسئوليتها يبين به اسم الجريدة وعدد الايام التي تخرج فيها كل نسخة منها من وفي اية مطبعة يريد طبعا ومن بعد ان يوضع صاحب الجريدة او مديرها امضاء بقلمه في كل من يطبع بها الجريدة على نسخة منها يرسل تلك النسخة لجانب مدير المطبوعات وبعد ذلك يطبع سائر نسخها مع امضاء بذيلها سوية وينشرها على هذه الصورة اما في الخارج فيقدم النسخة المضاة الى والي الولاية ايضا

المادة الخامسة . اذا كان المدير او صاحب الجريدة وغيرها من الاوراق المرتبة يريد ان يترك الرخصة التي استحصالها ويتفرغ عنها مؤخرًا الشخص اخر فيبين الكيفية الى مرجعها والشخص الذي يتعهد بتلك الجريدة يكون مجبوراً بان يستحصل الرخصة الرسمية تطبيقاً الى احكام المادة الاولى والثانية والثالثة واذا كان يتبدل او يتغير اسم الجريدة او الايام التي تنشر بها او مطبعتها فيبين كذلك صاحبها او مديرها الحال والكيفية الى مرجعها ايضا

المادة السادسة . كما ان الاوراق السياسية الموقفة المنشورة اليوم في دار السعادة وفي جميع الممالك المحروسة الشاهانية تكون معافاة من الرخصة الرسمية اللازم استحصالها بمقتضى هذا النظام كذلك التنبيهات والاضطرابات التي جرت على الاوراق المذكورة لحد الان تعتبر بحكم ما لم يكن لكن جميع تلك الصحائف تكون مجبورة منذ الان فصاعداً على الخضوع بالتمام للاحكام والشرائط المندرجة في هذا النظام

المادة السابعة . اذا لم توجد في ذيل البند الذي يدرج في احدى الجرائد من طرف ذات اخرى امضاء تلك الذات فتكون المسؤولية التي تترتب عن بند يخرج كذا عائدة على صاحب الغزنة الذي امضى تلك النسخة حتى واو كان البند المذكور ممضياً يكون صاحب الغزنة مشتركاً معه في المسؤولية ايضا اذا كان مخالفاً للنظام والقانون

المادة الثامنة . المحررات الرسمية التي ترسل الى الجرائد من طرف مدير المطبوعات في دار السعادة ومن جانب الحكومات المحلية في الخارج يكون صاحب الغزنة مجبوراً بان يدرجها بغير اجرة في اول او في ثاني جريدة يخرجها واذا ادرجت فترة في احدى الجرايد بتصريح اسم احد الدوائر او بطريق الایام عنه ثم ارسل من طرف تلك الذات الجواب الى صاحب الغزنة فيدرج جوابه هذا في النسخة الاولى او الثانية التي ينشرها ويطبع الجواب المعطى بلا اجرة ولا يكون ذلك الجواب زايداً عن مثلي البند العائد له

المادة التاسعة . الجرائد وباقي الاوراق المرتبة التي تطبع في الممالك الاجنبية شاملة مواد سياسية ومملكية تُعرض الى الدولة العلية وتضاد افكارها ممنوع ادخالها الى الممالك الشاهانية ونشرها فيها

الفصل الثاني

مواد جزائية

المادة العاشرة . كل من يحدث او ينشر جريدة او ورقة مرتبة بدون رخصة الدولة العلية يعني خلافاً للنظام يؤخذ منه عن كل نسخة او جزء نشره منها عشر ذهبات بمائة غرش الواحدة جزاء نقدياً وتعطل الجريدة التي تنشر على هذه الصورة

المادة الحادية عشرة . كل من لا يرسل نسخة ممضاة من جريدته الى مرجعها او ينشر جريدة بدون امضاء خلافاً لاحكام المادة الرابعة من النظام يؤخذ منه كذلك عشرة ذهبات بمائة غرش الواحدة جزاء نقدياً

المادة الثانية عشرة . صاحب الغزوة الذي يمتنع عن نشر ودرج المهررات الرسمية التي ترسل له من جانب الحكومة بموجب المادة الثامنة يؤخذ منه من ذهبن الى خمسة وعشرين ذهباً ذا المائة غرش جزاء نقدياً واذا لم يدرج الجواب الذي يرسل له من طرف الافراد يؤخذ منه كذلك من ذهبن الى خمسة وعشرين ذهباً جزاء نقدياً وبمحكم عليه ايضاً بالمجازاة والتضييمات التي تترتب من جهة نشر البند الموجب للتشكي على حدتها

المادة الثالثة عشرة . كل من يحرك او يقوي بعض الاشخاص بواسطة احدى الجرائد على اجراء الجنائيات او المنجح المحلة بامنية الدولة العلية الداخلية واستراحة الممالك المحروسة بحسب الوجه المين في الفصل الثاني من قانون الجراء الهايوني بعدمشتركا بالجنابة ويستحق هو وصاحب الغزوة سوية المجازاة التي تترتب بحق الاشخاص المرقومين بحسب درجة جنحهم وجنائيتهم وتعطل ايضاً تلك الجريدة بمعرفة الحكومة مؤقتاً او قطعياً

المادة الرابعة عشرة . كل صاحب غزوة يكتب شيئاً مغايراً للاداب العمومية او محاسن الاخلاق المحلية او يهين بواسطة جريدته احد الاديان او المذاهب الجارية يؤخذ منه من ذهب واحد بمائة غرش الى خمسة وعشرين ذهباً ذا المائة غرش جزاء نقدياً ان يحبس من اسبوع واحد لحد ثلاثة شهور

المادة الخامسة عشرة . صاحب الغزوة الذي يستعمل الفاظاً او عبارات غير لائقة بحق

السلطنة السنية او خاندان شوكة الحضرة السلطانية او يتعرض لمضادة حكومة الحضرة السلطانية السنية بحبس من ستة شهور الى ثلاث سنوات او يوخذ منه من خمسة وعشرين ذهباً الى المائة وخمسين جزاء نقدياً

المادة السادسة عشرة . اذا وجد من يكتب كلاماً يس وكلا السلطنة السنية اروساء المالك المتازة اما يحبس من شهر واحد الى سنة واحدة او يوخذ منه من خمس ذهبات الى خمسين ذهباً جزاء نقدياً

المادة السابعة عشرة . الذين يستعملون الفاظاً او تعبيرات تمنى اولى الاحكام المحبين للدولة العلية والمتفقون معها يحبسون من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات او يوخذ منهم من خمسة عشر ذهباً الى مائة ذهب جزاء نقدياً

المادة الثامنة عشرة . التعبيرات التي لا تدم عزويات ولا تبين افعالا خصوصية توجب هتك ناموس او كسر اعتبار احد الدوات او احدى الهيئات باشهار افعال مخصوصة وانما تورد بطريق الاهانة والتزييف والشتم فقط يطلق عليها قدحاً

المادة التاسعة عشرة . عندما يقع ذم او قدح في مجلس او محكمة او هيئة اخرى تشكلت دولياً يحبس المتجاسر على ذلك من خمسة عشر يوماً لحد سنة واحدة او يوخذ منه من ذهبين بمائة غرش الواحد الى خمسين ذهباً جزاء نقدياً

المادة العشرون . اذا وقع ذم ضد ماموري الدولة العلية او خدامها فيحكم اما بالحبس من عشرة ايام الى عشرة شهور واما بالجزاء النقدي من ذهب واحد لحد اربعين ذهباً

المادة الحادية والعشرون . اذا وقع ذم بواسطة الجرائد ضد كبار سفراء الدول الاجنبية او مرخصيها او سفرائها المتوسطة او وكلاء اشغالها (مصلحتكدار) وسائر ماموريها المقيمين عند السلطنة السنية يحبس المتجاسر على ذلك من ثمانية ايام الى ثمانية شهور او يوخذ منه من ذهب واحد لحد ثلاثين ذهباً جزاء نقدياً

المادة الثانية والعشرون . اذا وقع ذم بواسطة الجرائد بحق افراد الاهالي فتجري المجازاة اما باخذ الجزاء النقدي من خمسين غرشاً الى خمسة عشر ذهباً واما بالحبس من خمسة ايام لحد خمسة شهور

المادة الثالثة والعشرون . عندما يقع ذم عائد لمجرد ذات واحد من ماموري الدولة العلية او شخص اخر كائن من كان يجري بمقتضى التزام الجزاء المعين بنامو انما اذا وجد من يذم ما يتعلق بامور مامورية ماموري الدولة والدوات الذين يجركون بصفة احدى

المأموريات تجري محاكمة وإذا أمكنه ان يثبت المادة التي اسندها له فلا يلزم ان يجري بمقتضى نوع من المجازاة وإذا كان وقع قدح بحق ذات ذلك المأمور بهذه المناسبة فيحكم بمجزاء ذلك فقط المادة الرابعة والعشرون . اذا وقع القدح بحق مأموري الدولة العليا والدول الخفية الميسين في المادة العشرين والحادية والعشرين يجازى التجاسر على ذلك بالحبس من خمسة ايام الى خمسة شهور ويؤخذ منه من خمسين غرشاً الى خمسة عشر ذهباً جزءاً نقدياً المادة الخامسة والعشرون اذا وقع قدح في حق افراد الناس بحبس التجاسر على ذلك من يومين الى شهرين او يؤخذ منه من ثلاثين غرشاً لحد خمسة ذهبات جزءاً نقدياً

المادة السادسة والعشرون . اذا كان احد اصحاب الغزوات يطبع حوادث كاذبة ان اوراق وسندات مصنعة تمعداً وقصداً بنية ردية او يدرج مثل هذه الحوادث والاوراق نقلاً عن جرائد اخرى يحبس من شهر واحد الى سنة واحدة او يجازى بان يؤخذ منه من عشرة ذهبات لحد خمسين ذهباً جزءاً نقدياً

المادة السابعة والعشرون . اصحاب الغزوات المتهمون بالتمخخ المينة في المادة الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والحادية والعشرين تترك لدى الاقتضا المجازاة المعينة بحكمهم وتعتقل جرائد هم من جانب الحكومة مدة شهر واحد نهاية ما يكون

المادة الثامنة والعشرون . اصحاب الغزوات يجبرون بان يدرجوا عيناً الحكم والقرار المعطى من الحاكم ضد جرائد هم في احدى النسخ التي يخرجونها لحد مرور شهر واحد من تاريخ الاعطاء ويمكن ان يحكم بدرج الحكم والقرار الذي يعطى ضد احدى الجرائد بحريدة واحدة او عدة جرائد وتؤخذ مضارفة الطبيعية من طرف المحكوم عليه

المادة التاسعة والعشرون . يجوز ان تعتقل بمعرفة الحكومة اما مؤقتاً واما قطعياً الجريدة او الاوراق المرتبة التي يترتب عليها الحكم في المحكمة ثلاث مرات بموجب هذا النظام في ظرف سنتين

المادة الثلاثون . ولئن كان يمكن ان تطبع وتشر احدى الجرائد او الاوراق المرتبة في اثناء مدة حبس صاحبها او مديرها الذي تجوز عليه مسئوليتها عندما يكون محبوساً بداعي قباحة او خيانة او جنائية بمعرفة مدير موقت اخر كما كانت سابقاً الا ان المدير المرقوم يكون خاضعاً الى الشروط والوظائف المدرجة في هذا النظام بنهاية

المادة الحادية والثلاثون . عندما تقع خيانة جرائدية فلا يبادر للمحاكمة ما لم يستدع ذلك الذين يعدون ذواتهم متضررين منها انما عندما تستعمل فيها الناطق من السلطة السنية

وخاندان شوكة الحضرة السلطانية والحكومة السنية ووكلاء الدولة العلية او تغاير الاداب العمومية ومحاسن الاخلاق فيحصل التثبيت بالدعوى من جانب الحكومة واذا اهبين احد الاديان والمذاهب الجارية فترى الدعوى لدى الاقتضا من جانب الحكومة بحسب استدعاء يقع من طرف ما موري الدين او المذهب الذي تعود مثل هذه المحقارة اليه

المادة الثانية والثلاثون. المنجج الجرائدية اذا مر ستة شهور من تاريخ وقوعها ولم يدع بها لاحكومة ولا من طرف افراد الناس فلا يجوز حيثئذ استماع دعواها بعد انقضاء المدة المذكورة

المادة الثالثة والثلاثون. المجازاة التي تجري بلا محاكمة من طرف الحكومة او يحكم بها في المحكمة بحق ما يقع تكراراً من المنجج والجنبايات الجرائدية يمكن ابلاغها الى مثلي الجزاء المعين نهاية ما يكون

المادة الرابعة والثلاثون. عندما تقع الجنبايات والمنجج الميينة في المادة الخامسة عشرة والسابعة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين والرابعة والعشرين تجري التحقيقات اللازمة بقومسيون يتعين مركباً من خمس ذوات في الباب العالي ويحكم بالجزاء في مجلس الاحكام العدلية بحسب المضبطة التي تنتظم وتعطي منه بذلك اما المنجج والقباحات الميينة في المواد الاخرى فترى ويحكم عليها في محاكم الضبطية ايضاً

المادة الخامسة والثلاثون. هذا النظام يعتبر دستوراً للعمل اعتباراً من تاريخه المهر رادناه

في ٢ شعبان سنة ١٢٨١ وفي ١٩ كانون الاول سنة ١٢٨٠

نظام المطبعة

المادة الاولى . الذين يريدون ان يطبعوا كتباً في دار السعادة سواء كان ذلك بالمطبعة الحجرية او بالحروف لا يمكنهم ان يفتحوا مطبعة ما لم تحقق كنياتهم بمعرفة مجلس المعارف والضبطية ثم يحصل بعد ذلك الاستئذان من مقام الصدرة العظمى العالي بمضبطة من المجلس المذكور ويعطى لهم بذلك سند يحتوي المأذونية من جانب الضبطية

المادة الثانية . الذين يريدون ان يطبعوا كتباً في بعض محلات الممالك المحروسة الشاهانية لا يمكنهم ان يطبعوا حرفاً واحداً ما لم يعطوا في اول الامر خبراً الى والي الايالة وتنتهي الكيفية ايضاً من طرف والي الى مقر الشوكة العظمى وتنظر كذلك في مجلس المعارف ثم يحصل الاستئذان عنها بمضبطة تعرض على مقام الصدرة العظمى العالي

المادة الثالثة . كل نوع من الكتب او الرسائل التي تطبعها هذه المطابع لا يمكن ان يطبع وينشر ما لم ينة عنه في اول الامر اسماً اذا كان في دار السعادة او من جانب ولاية الايالات اذا كان في الخارج ويرى في مجلس المعارف ويستأذن عنه كذلك بمضبطة من طرف المجلس المذكور تعرض على مقام الصدرة العظمى العالي

المادة الرابعة . الذين يكونون من التبعة الاجنبية ويريدون ان يطبعوا كتباً في البلاد المحروسة الشاهانية لا يمكنهم ان يفتحوا مطبعة ما لم يكن معهم في اول الامر سند يحتوي الترخيص من نظارة الخارجية الجلية

المادة الخامسة . الذين يكونون من هذا القليل لا يمكنهم ان يطبعوا كتباً ولا رسائل ما لم يبرزوها في اول الامر الى النظارة الموما اليها وتعطى بها الرخصة من هناك

المادة السادسة . كذلك الذين هم من التبعة الاجنبية ويريدون ان يطبعوا جرائد لا يمكنهم ان يفتحوا مطبعة ما لم يأخذوا سنداً يحتوي الاذن والترخيص من نظارة الخارجية الجلية

المادة السابعة . الكتب والرسائل المضرة ملكاً ودولة اذا تجاسر احد على طبعتها في الممالك المحروسة تؤخذ حالاً الاشياء التي تكون طبعت منها وتضبط من جانب الضبطية

المادة الثامنة . بما ان اعطاء الامتياز بشرط قيد الحياة الى كل مؤلف هو داخل النظام ليكون ذلك نوع مكافاة الى المؤلف وعلة ترغيب الى امثاله فالاشياء التي تطبع في هذه المطابع لا يمكن ان تكون من ذلك النوع ذي الامتياز

المادة التاسعة. مطابع الدين يتحركون بما يخالف هذه النظامات ثقلاً حالاً بمعرفة
نظارة الضبطية والولاية وتجري مجازاة الذين يتعاسرون على مثل ذلك بالجزاء المندرج في
قانون الجزاء الهايوتي بحسب درجة تمهمهم

(مادة مخصوصة)

يلزم ان يوجد والحالة هذه سندات تخوي المأذونية في ابادي اصحاب المطابع الموجودة
من تاريخ اعلان هذا النظام لحد سنة شهر واذا وجد من لا يأخذ سنداً في بحر هذه المدة
فلا يغضى له اذن بعد ذلك ولو كان قد طلب ان يأخذ سنداً به

في ٢٠ ج سنة ١٢٧٢



نظام بحق طبع الكتب

المادة الاولى. بما ان قضية المحصر قد ألغيت بالكلية فكل انسان يمكنه ان يطبع الكتاب الذي يريد.

المادة الثانية. يعطى امتياز بشرط قيد الحماية لكل مؤلف ولا يمكن لاحد غيره ان يطبع الكتاب الذي يكون هو الالف في مدة حياته ليكون ذلك نوع مكافاة الى المؤلف وباعتنا لترغيب امثاله

المادة الثالثة. اذا كان المؤلف نفسه لا يقدر ان يطبع كتابه فيمكنه ان يبيع امتيازهم في طبع ذلك الكتاب للرجل الذي يرغب فيه بموجب سند مفاولة وثن مناسب

المادة الرابعة. لا بد من معلومات مجلس المعارف ايضاً في كيفية هذه المفاولة والبيع

المادة الخامسة. اذا لزم للدولة بان تطبع ذلك الكتاب يعطى الى مولفه مقدار الشيء المناسب له ويطبع بمعرفة مجلس المعارف

المادة السادسة. حيث كان ممنوعاً طبع الكتاب الذي يراد طبعة باكثر من المقدار الذي صارت عليه المفاولة فاذا وجد من يتجاسر بخلاف ذلك فيكون بحكم السرقة الاعتيادية ويجري بحقه الجزاء المنتضي قانوناً

في ٨ رجب سنة ١٢٨٩ وفي ٢٠ اغسطس سنة ١٢٨٨

فقرات نظامية

مديلة على نظام طبع الكتب

إذا طلب مؤلف الكتاب فيعطى له امتياز بان لا يطبع كتابه وينشر من طرف غيره مدة اربعين سنة اعتباراً من تاريخ طبعه ونشره وإذا كان محرراً في مقدمة الكتاب ان ظهره او في باقي محلاته هذه العبارة وهي ان نقله وترجمته الى باقي اللغات عائدان الى مؤلفه فلا يقدر آخر ان ينقله ويترجمه الى لغات اخرى مدة الاربعين سنة المذكورة ما لم يأخذ رخصة بذلك من مؤلفه وإذا توفي المؤلف قبل انقضاء الاربعين سنة المذكورة التي هي مدة الامتياز تنتقل المدة الباقية منها الى ورثته مثل الاموال المتروكة ويقدر المؤلف او ورثته ان يبيعوا لآخر جزءاً من مدة الامتياز التي نالوها او كلها وإذا توفي المشتري قبل تكميل مدة الامتياز التي اخذها تنصرف ورثته كذلك في المدة الباقية

النسخة المترجمة عن الكتاب المترجم تعامل بهذه المعاملة عينها ايضاً وإنما مدة امتيازها تكون عشرين سنة فقط واصل الكتاب يجوز لكل من اراد ان يترجمه في اي وقت اراده امتيازات الكتب المولفة والمترجمة اذا كانت قد اشترتها الدولة العلية او تركها المؤلف او المترجم الى الدولة لا يمكن للذين يريدون ان يطبعوها ما لم يراجعوا بالامر نظارة المعارف ويعطوا عنها بدلاً مناسباً الى الخزانة الجبليلة ويستحصلوا الرخصة بطبعها ونشرها الذين يطبعون كتباً من الكتب التي طبعها ونشرها تحت الامتياز بدون رخصة يعاملون بموجب حكم المادة المائتين والحادية والاربعين من قانون الجزء الهامبوني كل مؤلف ومترجم مجبور ايضاً باتباع نظامات المطبوعات

نظام التأليف والترجمة

المقدمة

كما انه سوف يصير اصلاح اصول تدريس جميع المكاتب العمومية الكاثنة في دار السعادة وسائر محلات المالك المحروسة الشاهانية بمقتضى نظام المعارف كذلك سوف نتألف او نترجم من باقي اللغات الكتب المختصة في الالسنه والعلوم التي سوف يصير تدريسها في المكاتب المذكورة توفيقاً الى النظام المذكور شيئاً فشيئاً ولذلك قد ابتدئ الان بكتب المكاتب الصيانية رعاية الى الترتيب الطبيعي وتنظم بيان بكيفية وجه الترتيب المقضى للاحدى عشرة رسالة اللازمة لها الان وهذه الرسائل المطلوبة تكتب بعبارات سهلة وبسيطة بقدر الممكن ويعتني ايضاً بان يكون تدريسها بصورة لا يتأني معها فتور وملل الى الاطفال بل بالعكس اي ان تكون جالبة للهدس والرغبة فيها وبما انه قد تعين لتأليف كل كتاب منها مدة مناسبة بحسب جسامته وصعوبته فالتى ترد منها بظرف المدة المذكورة تقبل على انه يجري عليها التدقيق اما التي ترد بعد ذلك فلا تقبل واذا ظهرت مولفات توافق المطلوب فيها برء من هذه الكتب فيعتبر العال منها اعتباراً اولياً وتعطى مولفوه المكافاة الاولى وما كان دون ذلك من الكتب يعطى مولفوه المكافاة الثانية اما الكتب التي تكون في الدرجة الثالثة فلا ينال مولفوها الا الذكر الجميل وقد تعينت مكافاة نقدية بدرجة كافية لكل كتاب يوجد بالصورة المطلوبة على الوجه المبين ادناه وبما ان حق التأليف الذي يحوزة المؤلفون قانونياً يبقى بعهدتهم ايضاً عما ذكر فن الواضح انهم يحصلون على منافع كلية ايضاً من طبع مولفاتهم التي تستعمل في المكاتب وبيعها وما يكتسبونه من الشان والشرف بهذه الطريقة مع قطع النظر عن هذه الفوائد المادية هو ما تليق فيه الرغبة اكثر من كل شيء في نظرار باب الفتوة ولكي تكون معلومة لاربابها احكام النظامات المتخذة سواء كانت معرضة للمسابقة على هذا الوجه او للتدقيق في المولفات التي ترد لمجلس المعارف بصور اخرى وقبولها ولتعيين المكافاة التي تعطى الى مولفها او مترجمها فقد درجت صورتها ادناه وبما ان مولفات الكتب التي توضع للمسابقة على الوجه الذي يفهم من مطالعة النظام المذكور هي مجهولة مجلياً قبل ردها او قبولها فمن الجزوم بان هذه الاصول تعطى اماناً بان القرار الذي يوخذ في هذا الباب يكون بخلو

الغرض وفي ان هذه الكتب تكون بنقطع صغير في حجم السالنامة وذلك عدا عن مجموعة
المشتق وقد تضاعف بحسب الاقتضا اذا كان يوضع داخلها خرائط او جداول اما الكتب
التي ترد فلا يقتضي ان نعي بل يمكن لمولفها ان يطبعوها وينشرها ولذلك لا يكون
ردها موجبا لما يوسية مولفها ويقطع النظر عن ذلك فان الاسباب التي تكون مانعة لقبولها
تختز في بوصلة وترد معها ولذلك يمكن للمولف ان يصلحها ويقدمها ثانية الى مجلس المعارف
وبما ان اعتبار الكتب التي تقبل وتكون مظهرا للكفاة هو بالنسبة الى الموجود منها فاذا
ظهر في المستقبل ما هو اعلی منها تعطى لها حيثئذ مكافاة بحسب درجاتها ايضا ثم الذين
يرغبون في ان يحصلوا على معلومات في هذا الخصوص أكثر ما ذكر فيقتضي ان يراجعوا
عنها دائرة مجلس المعارف الكبير العلمية تحريرا او مضافة



نظام يختص بالكتب التي تولف او تترجم

المادة الاولى . هذه الكتب هي ثلاثة انواع الاول هو الكتب التي توضع للمسابقة بتعيين مكافأة نقدية لها بحسب جسامتها وصعوبتها . والثاني هو ما يتقدم من الخارج بدون توصية . والثالث هو ما يتكلف الى ترجمته او تأليفه احد الدوات ببدل مقطوع معين

النوع الاول

الكتب الموضوعة للمسابقة

المادة الثانية . الكتب التي توضع للمسابقة تعلن بياناتها وشروطها في الجرائد او باوراق خصوصية اربع مرات في السنة اعتباراً من محرم

المادة الثالثة . قد تعين لهذه الكتب مكافأة بثلاث درجات وهي ان الاعلى منها يكافأ في الدرجة الاولى وما دونه بالثانية اما الثالثة فبالذكر الجليل

المادة الرابعة . اذا ظهرت عدة كتب تستحق المكافاة الاولى فلا تعطى حيثئذ المكافاة الثانية بل تضم دراهمها الى دراهم المكافاة الاولى وتقس على مولفها بطريق المساواة
المادة الخامسة . واذا ظهرت كتب متعددة تستحق المكافاة الثانية فتقسم المكافاة المختصة بذلك فقط على مولفها بوجه المساواة

المادة السادسة . اذا كانت الكتب التي تقدم لا يستحق احدها نوعاً من الثلاثة انواع المكافاة الميينة اعلاء اصلاً ومع ذلك لحظ ان في انتشارها بعض الفوائد فيعطى حيثئذ لمولفها مقدار من الدراهم مناسب لا بطريق المكافاة وإنما لمجرد الترغيب فقط

المادة السابعة . الكتب التي توضع للمسابقة لا يلزم ان تكتب اسماء مولفها او مترجميها لكي لا تعلم بل تحرر عليها عبارة خصوصية لتكون مداراً الى فرقها وتمييزها وتوضع التذكرة التي يحررها المؤلف في هذا الخصوص بأضائه وخمسه داخل ظرف ويختم عليه ويحضر على الظرف العبارة التي حررها على الكتاب ايضاً وبما ان اسماء المؤلفين تبقى مكتومة بغاية الالتزام فاذا فهم اسم احدهم قصداً او سهواً يرد له كتابه

المادة الثامنة . بما ان الكتب التي لا تستحق المكافاة بالكلية تعاد الى اصحابها بدون ان تعرف مولفوها من ثم قطعاً فبأخذونها بورقة مخنومة بالواسطة التي يرونها مناسبة والكتب المرتجعة يمكن لاصحابها ان يطبعوها وينشروها اذا ارادوا توفيقاً الى اصولها

المادة التاسعة . الكتب التي تولف لتوضع في المسابقة يسلمها المؤلفون الى باش كتابة الدائر العلمية بالوسائط الخفية التي يستحسنونها

المادة العاشرة . العبارات المعبودة التي تكون على الكتب التي ترد على هذا الوجه لتقيد بدفتر مخصوص وبعد وضع نمرها المنتضة في الدفتر بحسب ترتيب ورودها توضع هذه النمر ايضا على الظروف المضمومة الملفوفة بها الكتب

المادة الحادية عشرة . الكتب الموضوعة للمسابقة اذا حضرت بعد مرور الوقت المعين لها لا تقبل لكن اذا اقتضى الامر تكرار اعلان ذلك الكتاب يقبل حيثئذ يظرف المدة المعينة له

المادة الثانية عشرة . الكتب الواردة بمرور المدة المعينة لها يحصل عليها التدقيق في المجلس وبعد ان يقبل اللازم منها وتعين مكافاته يعلن بواسطة الجرائد اليوم الذي فيه تنوزع المكافاة

المادة الثالثة عشرة . اليوم الذي تنوزع به المكافاة تستحضر فيه الكتب المقبولة الى الحضرة بحضور دولتلو باشا ناظر المعارف وبعض ذوات من حضرات الوكلا الفخام والمأمورين الكرام في مجلس المعارف الكثير وتلك اختام الظروف التي هي ملفوفة بها بين الحضور ويتبين حيثئذ من هم مولفوها وتسلم ليدهم من مقام النظارة اوراق المكافاة في ذلك المجلس حالاً

النوع الثاني

الكتب التي ترد من الخارج بدون توصية

المادة الرابعة عشرة . الكتب التي تقدم من الخارج بدون توصية هي صنفان عدا عن الكتب الاعيادية التي لا تسحق الاعتبار احدها مخصوص بالمكاتب والثاني بالعموم

المادة الخامسة عشرة . الكتب المخصصة في المكاتب تكون ثلاثة انواع على ما ياتي الاول الكتب الموصى باستعمالها في المكاتب وهي التي تعطى لها المكافاة الاولى والثاني الكتب التي يستحسن استعمالها في المكاتب وهي التي تعطى لها المكافاة الثانية والثالث الكتب التي تعطى الرخصة باستعمالها في المكاتب وهي الكتب التي يستحق مولفوها الذكر الجليل

المادة السادسة عشرة . الكتب المخصصة بالعموم هي كذلك ثلاثة انواع اعلاها هو ما يعطى المكافاة الاولى وما دونه تعطى له المكافاة الثانية وثالثها هو ما يستحق الذكر الجليل فقط

المادة السابعة عشرة . كل نوع من المؤلفات التي تنال المكافاة في الدرجات الثلاث تعطى من طرف مؤلفيها عشر نسخ الى نظارة المعارف الجليلية بلا بدل لتوضع في كتيبات مجلس المعارف الكبير ودار الفنون وما يقتضي من الكتيبات الاخر

(النوع الثالث)

الكتب التي تولى وتترجم ببدل يتعين لها

المادة الثامنة عشرة . الذين يريدون ان يولفوا او يترجموا كتباً ببدل مقطوع يتعهدون بتأليف الكتاب او ترجمته بشرط ان يكون موافقاً الى النعونة التي يبرزونها الى مجلس المعارف وياً خذون في مقابلة ذلك الدرام التي تعين له حسب المفاولة بالتمام
المادة التاسعة عشرة . اذا لم يكن امثال هؤلاء المؤلفين ان يسلموا كتبهم في اوقاتها المعينة ترجع اليهم ولا يعطى لهم البدل المقطوع عنها
المادة العشرون . الكتب الموصى عليها من هذا القيل تعلن عند الاقتضاء ليكون ذلك معلوماً عند طلابها ايضاً

المادة الحادية والعشرون . الكتب التي يوصى عليها على هذه الصورة تقسم الى اجزاء مناسبة ويقدم مؤلفها ما ينتهي من اجزائها الى المجلس في اوقاته المعينة واذا كانت موافقة الى النعونة غب الاطلاع عليها تؤخذ منه الاجزاء التي احضرها ويعطى لها مقدار ما يصيب تلك الاجزاء من البدل المقرر

المادة الثانية والعشرون . اذا لم يحضر المؤلف احد اجزاء الكتاب الذي رتبة في وقته المعين ولم يمكنه ان يبين عذراً يستحق القبول في ذلك الباب ايضاً ينتظر خمسة عشر يوماً اخرى وبعد ذلك تمسك الجهة لم التي تكن اجريت من تلك المفاولة بحكم ما لم يكن ويتوصى غيره على ذلك الكتاب

المادة الثالثة والعشرون . تعطى ليد ذات المتعهد صورة المضبطة التي تنتظم ببيان الصورة والشروط التي بموجبها يولف او يترجم الكتاب مصادقاً عليها

المادة الرابعة والعشرون . بما انه لا يكون لاحد غير المؤلف او المترجم حق بان يوضع اسمه على مثل هذه الكتب فيكون طبعها وبيعها عائد الى نظارة المعارف الجليلية وانما يعطى للمؤلف او المترجم خمسة عشر نسخة منها بلا بدل

المواد العائدة الى الثلاثة الانواع

المادة الخامسة والعشرون . تحرر على الكتب التي تنال المكافاة الاولى في المسابقة (المكافاة الاولى في المسابقة بموجب قرار مجلس المعارف الكبير) وعلى الكتب التي تنال المكافاة الثانية (المكافاة الثانية في المسابقة بموجب قرار مجلس المعارف الكبير) وعلى ما ينال منها الذكر الجميل (الذكر الجميل في المسابقة بموجب قرار مجلس المعارف الكبير) ويوضع ذلك تحت اسم المؤلف او المترجم ايضاً

المادة السادسة والعشرون . الكتب التي تأتي من الخارج تعامل طبق المعاملة المذكورة في البند السابق وإنما يطوى منها لفظ المسابقة فقط

المادة السابعة والعشرون . يضم في الكتب التي تستعمل في المكاتب تحت تركيب المكافاة الاولى هذه العبارة وهي (نوصي المكاتب باستعمال هذا الكتاب فيها من طرف المجلس المذكور) وتحت تركيب المكافاة الثانية (قد استحسن من طرف المجلس المذكور بان يستعمل هذا الكتاب في المكاتب) وتحت تركيب الذكر الجميل (قد اعطي الاذن من طرف المجلس المذكور بان يستعمل في المكاتب)

المادة الثامنة والعشرون . يعطى الى المؤلفين الذين ينالون المكافاة ورقة مكافاة بشكل خصوصي بياناً للكيفية

المادة التاسعة والعشرون . الدرجات التي تمنح الى المؤلفات والمكافاة التي ينالها المؤلفون سوف تعلن بواسطة الجرائد عقب القرارات التي تؤخذ في هذا الباب وإنما المكافاة النقدية التي تمنح لهم تعطى بعد طبع الكتب ونشرها ومع هذا اذا كان المؤلف يقدم كميلاً يستحق القبول بأنه يطبع الكتاب وينشره بظرف مهل معين فتسلم له دراهم المكافاة قبل الطبع اما اذا لم يقدر على ذلك فينطبع بمعرفة ملتزم من الخارج بالاتفاق مع مؤلفه

المادة الثلاثون . اسماء مؤلفي الكتب ومترجميها الذين يربحون المكافاة وتاريخ القرارات التي تعطى في ذلك الباب ومقدار المكافاة تنقيد بدفتر كبير مخصوص معنون بعنوان دفتر المكافاة

المادة الحادية والثلاثون . اسماء مؤلفي مثل هذه الكتب تحرر على الواح مزينة عدا عن الدفتر المذكور وتعلق في دوائر مجلس المعارف الكبير ودار الفنون وغيرها من المحلات المناسبة لذلك

المادة الثانية والثلاثون. يجوز أيضاً ان لا يبين المؤلفون او المترجمون اسماءهم وحيث
 تعطى دراهم المكافاة الى المحل الذي هم يعينونه انما يلزم ان يكون قرار المؤلف في هذا
 الخصوص محرراً على الكتاب حتى اذا تبين بطريق اخرى فلا يعتبر قوله

المادة الثالثة والثلاثون. كما انه يجوز بان يترك المؤلفون فتوة منهم الى وزنة المعارف
 هذه المكافاة التي ترى بان كتبهم تستحقها كذلك تكون لهم صلاحية ايضاً ان يطلبوا اذا
 ارادوا تخصيص المبلغ المذكور مكافاة لكتاب اخر يعينونه

المادة الرابعة والثلاثون. اذا وعد احد الذوات من اصحاب المروءة بمبلغ دراهم لاجل
 تأليف او ترجمة احد الكتب بمعرفة اربابهم فيجوز ان يوضع ذلك لاسمها ما توصية
 او مسابقة ويجوز ايضاً ان تضم مثل هذه الذوات مقداراً ما على المكافاة التي تنفع من
 جانب النظارة الجليلة

المادة الخامسة والثلاثون. تقرر الاسباب التي تمنع من قبول الكتاب المرتجع على
 ورقة وتعطى مع الكتاب الى صاحبه



بيان يشتمل على صورة ترتيب الكتب التي توضع للمسابقة لاجل المكاتب الصيانية وشروطها الف با

توضع علامات لاجل تلفظ الواو ومحركة في استعمالها بصور مختلفة وعلامة لاجل تمييز الياء في استعمالها بمقام الحركة لاجل تمييزها عن حالة اخرى وعلامات تبين حركة حرف الالف الواقع في ابتداء الكلمة وعلامات لاجل تمييز الكافات العربية والفارسية عن بعضها والعبارات تكون مركبة من كلمات بسيطة وسهلة للغاية لاجل تعليم الهجاء تدريجياً وتنوضع حركات اعنيادية مع الاشارات الجديدة في النصف الاول من الرسالة اما في النصف الثاني فتوضع الاشارات الجديدة فقط ويترج عدا عن ذلك كل نوع من الاصول يكشف لاجل سهولة التهجى ويجوز ايضاً اضافة رسوم مناسبة وبما ان الحركات المعهودة لا تستعمل في الخطوط الاعنيادية فيطلب اختراع بعض علامات مناسبة لاجل الحروف المينة اعلاه تقوم مقام تلك وتشتمل على بعض فوائد اخرى لاجل سهولة التهجى غير ان هذه العلامات لا تكون مخالفة للاصول المستعملة يعني بصورة تغير الشكل الاصلي والكلمات التي تستعمل فيها كافة تكون من اللغة التي يعرفها الاطفال بقدر الممكن ولعلها تكون ما يستعملونه كل يوم ويكون مفادها عبارة عن افكار موافقة لدرجة ادراكهم ايضاً وتكتب بكلمات وعبارات مركبة ومشكلة بالتدريج يتدى فيها بالبسيط المهمل اولاً ويعتنى على كل حال بان تكون على صورة يستحسنها الاطفال ومجربة لرغبتهم

والخلاصة ان يقدر الولد يتعلم الهجاء بواسطة هذه الرسالة في ظرف شهر نهاية ويقراً الكتب التركية التي تعطى له عبارات بسيطة اعنيادية وتكون الالف با مقدار مئة صحيفة ويعطى للادنى خمسة الاف وللثانية ثلاثة الاف غرش مكافاة وقد تعينت مدة اربعة اشهر لاجل تأليف هذه الرسالة

رسالة الاخلاق

مقدمة مختصرة تختص بموضوع علم الاخلاق وغايته . واجبات الانسان الدينية . واجباته نحو والديه . واجباته نحو معلميه . واجباته نحو ابنا . جنسه . واجباته نحو نفسه . واجباته نحو ولاية الامور . واجباته نحو وطنه . وجوب رعايته لقوانين المملكة . واجباته نحو الحيوانات

وسائر المخلوقات . وهذه الرسالة تكون قدر مئة صحيفة ويعطى للاولى منها خمسة الاف وللثانية ثلاثة الاف غرض مكافاة وتعينت مدة اربعة شهور لاجل تأليفها

رسالة الفضائل الفعلية

الحالات والحركات المدوحة الواقعة في سالف الازمنة مما يتعلق بنضائل الاخلاق سواء كانت فيما بين اهل الاسلام او باقي الملل وتقسم رسالة الاخلاق الى فصول توفيقاً للترتيب المبين في بيانها وبما ان مثل هذه الوقوعات تمكن معرفتها من كتب السير والتاريخ والاخلاق فيحصل تتبعها وانتخاب ما يناسب منها من هناك وبما انه توجد كتب مخصوصة كتبت بهذا الخصوص فيمكن نقلها من هناك ايضاً فتكون رسالة الفضائل الفعلية مقدار مئة صحيفة ويعطى للاولى منها خمسة الاف وللثانية ثلاثة الاف غرض مكافاة وقد تعينت مدة اربعة شهور لاجل تأليف هذه الرسالة

القواعد التركية

هذه الرسالة تقسم الى قسمين الاول في اصول اللغة وهو يشتمل المواد المحررة ادناه ايضاً . المقدمة . الاسم . الضمير . الفعل . الاداء . تطبيق التراكيب على قواعد اللغة . الثاني تركيب الكلام وهو عبارة عن المواد الاتية الذكر ايضاً . المطابقة . المفاعيل . ارتباط الجمل في بعضها بعض . ويورد في هذه الرسالة امثلة متعددة عقب كل قاعدة واستثناء تنبيه يندرج فيها ومقداراً ما تكون القاعدة مشكلة تكون امثلتها بتلك النسبة ايضاً ومن جملة الامثلة مثلاً حيث تستعمل بعض الحروف في مقام الحركات داخل الكلمات عدداً يوضع من الحركات تحت الكلمات وفوقها في اللغة التركية فتترتب عشرون كلمة تشملها وتكتب فوقها هكذا بسحب خط تحت حروف اللغات ادناه التي هي من ذلك القبيل

يترتب مقدار ثلاثين اسم مضاف اليه ومنعول له ومنعول به وتنفرد هذه الاسماء ذات الثلاثة صيغ عن بعضها بعض ويكتب فوقها هكذا تقسم الى ثلاثة عواميد وتدرج لها امثلة حسب الطرز المذكور ايضاً لاجل الافعال اللازمة والمتعدية والمعلومة والمجهولة

تترتب بعض جمل وتحرر الافعال الواقعة فيها مصادر وهذه الافعال تكتب داخل قوسين باي زمان يراد ان تنقيد به من الازمنة الثلاثة وتورد امثلة بهذه الطريقة ايضاً لاجل المضاف والمنعول له والمنعول به وغيره وتترتب امثلة مناسبة غير ذلك توفيقاً الى

هذه الترميزات والاختصارات ان الرسالة المطلوبة تكون مشتملة على قواعد قليلة وامثلة كثيرة لان تعداد الامثلة عدا عن انه يسهل تحصيل القواعد يعلم بهذه الوسيلة ايضاً املاً الكلمات المستعملة ومعانيها

بما ان هذه الرسالة تكون مخصوصة بالقواعد التركية فتترتب القواعد الشائع استعمالها كثيراً ولا بد من معرفتها في اللغة التركية من العربية والفارسية على حدتها ايضاً وتوضح بامثلة توفيقاً الى الترميزات المبينة اعلاه ونظم ذيلاً في اخر الرسالة تترتب جداول تشتمل الصيغ المستعملة في التركية من الافعال العربية ونظم اليها معانيها وبعض تنبيهات وهذه الافعال تكون من الافعال الصحيحة فقط وليس من المعتلات تترتب ايضاً رسالة املاء تطبيقاً الى القواعد المندرجة داخل هذه الرسالة لتكون جزءاً ثانياً لها وتكون هذه الرسالة شاملة كل انواع المواد المتقضاة لكي يتعلم التلميذ باسعاف معلمه قواعد اللغة التي ولد فيها الكلية بكل سهولة انما يجنب للغاية من بيان قواعد اللسان الحكيم والمشكلة اذ انه من الممكن ان تحصل اللغة بدون تعليم بعض المعلومات الدقيقة الجزئية التي تجعل صعوبة في تدريس كتب القواعد على العموم والاصول التي تؤخذ في هذا الجدول نعم انها تنظر مغايرة للاصول المستعملة في عموم بلادنا الا انها قد عرفت قواعدها ومحسناتها بالتجربة في باقي البلاد وتذكر ايضاً بان الامثلة التي يصير ايرادها يلزم ان تتخبط من اثار اكابر المنشئين المعتمدين

رسالة هذه القواعد تكون لا اقل من مئة وخمسين صحيفة ورسالة الاملاء مئة صحيفة وتعطى المكافاة لما كان منها في الدرجة الاولى اثني عشر الف غرش ولما كان في الدرجة الثانية ثمانية الاف غرش

وقد تعينت مدة ستة شهور لاجل تأليف رسالة القواعد التركية

الجغرافيا

معلومات عمومية تختص بشكل كرة وموقعها وحركتها . الدوائر المروضة على الارض اصطلاحات الجغرافيا . اجناس البشر وانواعها . صورة الحكومات والمذاهب . حدود قطعها الخمسة ونفوسها وغير ذلك تبتدأ من اوروبا . حدود الممالك الشاهانية واتساعها وجبالها ونهرياتها وبحيراتها وانهارها ونقسم ادارتها قديماً وحديثاً وما تخنوي عليه من الملل والطوائف المختلفة وحدود كل ولاية منها ونفوسها ومحاصيلها الارضية والصناعية ومركز

ادارتها والسناجق المتسمة اليها ومواقعها المستحكمة وغيرها وما يوجد في الممالك الشاهانية من الطرق الحديدية وطرق المركبات والبساتين والخطوط التلغرافية ومعلومات تخص بصورة حكومة الدولة العلية واصول ادارتها وقوتها البرية والبحرية ومحاكمها والمعارف العمومية بها وجدول بيان تقسيماتها العسكرية وجدول بيان ولاياتها وسناجقها وتنقسم الرسالة الجغرافية الى دروس متعددة ويوضع في اخر كل درس اسئلة مختلفة تتعلق بالمواد التي يشتمل عليها ويضم ايضاً في المحلات المناسبة منها بعض معلومات تاريخية وهذه الرسالة تكون قدر مئة صحيفة وتعطى المكافاة للاولى منها خمسة الاف وللثانية ثلاثة الاف غرش وقد تعينت مدة اربعة شهور لتأليف الرسالة الجغرافية

التاريخ العثماني

مقدمة في كيفية ظهور الدولة العلية العثمانية وكيف كانت وقتئذ حالة الدول والشعوب الموجودة في الاناطول. الوقوعات المهمة التي ظهرت منذ ظهور الدولة العلية لحد الان بانواعها. جدول بيان تاريخ ولادة جميع السلاطين العثمانيين وجلووسهم ووفاتهم جدول بيان تواريخ الوقوعات المهمة المدرجة في هذا التاريخ. خريطة الممالك العثمانية الواقعة في قطعات اوربا واسيا وافريقية. تقسيم عهد حكومة كل واحد من السلاطين العظام الذين جلسوا على تخت السدة الملوكية لحد الان في فصل مخصوص وتحرير حقيقة وقواتهم بحلول الغرض لكن المواد المتعلقة في محبتهم للوطن تذكر مع البناء والمدح وبما ان كتابة هذا التاريخ تكون بطريق حكاية فلا يتدخل فيها بالحكايات بل تذكر مع تحسين ما ينقل فيها من الفضيل وتبيح القبايح بدون ان تذكر اسماء البلاد والرجال والتواريخ الا في الوقوعات المهمة فقط

التاريخ العثماني يكون قدر مئة صحيفة وتعطى المكافاة للاول من خمسة الاف والثاني ثلاثة الاف غرش وقد تعينت مدة اربعة شهور لتأليف هذا التاريخ

رسالة الانشاء

مقدمة مناسبة تشتمل على التوائد العمومية المختصة ببن الانشاء والمكانات وصورة مكاتيب وعرض حالات وسندات. لا يدرج في هذه الرسالة شي من المواد المطولة المصطلح عليها التي ترى في اكثر المنشآت بل تكتب مكاتيب عبارة عن اربعة او خمسة سطور او صحيفة واحدة نهاية ما يكون وتكون عباراتها بسيطة مثل الكلمات التي يتكلم بها الصغار

ونقسم هذه المكاتيب الى فصول تبريك ونشكر وتوصية ونعزية وامثال ذلك
رسالة الانشا تكون قدر مئة صحيفة وتعطى المكافاة للاولى منها خمسة الاف وللثانية
ثلاثة الاف غرش وقد تعينت مدة اربعة شهور لتأليف هذه الرسالة

منظومة ادبيات

مقدمة مختصرة في تعريف الشعر وموضوعه وغايته وسائر ما يتعلق به . مناجاة نعمت
الرسول . مدح السلطان . كل انواع الاشعار باوزان وقوافي مختلفة . لا يحتاج الامر الى نظم
هذه الاشعار جديداً بل تتخبط من اثار مشاهير الشعراء ويوضع تحتها اسم الناظم ايضاً
وتجري الدقة على ان لا يكون فيها الفاظ ولا افكار مغايرة للاداب العمومية ونقسم الى
فصول حكم ونصائح ولطائف وحكايات وامثال ذلك وتكون هذه الرسالة مئة صحيفة
وتعطى المكافاة للاولى منها خمسة الاف وللثانية ثلاثة الاف غرش وقد تعينت مدة اربعة
شهور لتأليف رسالة الادبيات المنظومة

شواذ الاملاء

موضوع هذه الرسالة الكلمات التي يكتب املاها مغايراً للقاعدة مثل (لكن كذلك خواش)
وغايتها تعليم التلامذة الكلمات التي هي من هذا القبيل بسهولة وقد تنظم جدول ببيان صورة
كتابة الكلمات المبحوث عنها وتلفظها ومعانيها ومن اية اللغات هي على الوجه المبين ادناه

صورة الكتابة	صورة التلفظ	المعنى	اللغة
لكن	لاكن	اما	عربي
كذلك	كذلك	اويله جه	عربي
خواش	خاش	استك	فارسي
الكا	اولكه	مملك	تركي

تكون في هذا الجدول عبارات صغيرة تشتمل الكلمات الموجودة فيها وحكايات قصيرة
اذا امكن ونقسم رسالة شواذ الاملاء الى دروس بقدر ما يناسب ويكون كل درس عبارة عن
مقدار صحيفتين تشتمل ذلك باربع او خمس كلمات انما لا تكون عبارات كل درس مخصوصة
بالكلمات التي يصير تعليمها في ذلك اليوم بل ان الكلمات التي تكون في الدرس الماضي
تكرر ايضاً ثم ولئن كانت اسباب كتابة الكلمات مقاربة للقاعدة والحكمة في ذلك معلومة
لاباس من اعطاء بعض معلومات مختصرة بهذا الخصوص

هذه الرسالة تكون قدر ثلاثين او اربعين صحيفة وتعطى المكافاة للاولى منها اربعة الاف
وللثانية ثلاثة الاف غرش وقد تعينت مدة اربعة شهور لاجل تاليف رسالة شواذ الاملا
معلومات نافعة

الهيئة . الجغرافيا . التاريخ . الفلسفة الطبيعية . الكيمياء . طبقات الارض . الاخلاق
بما ان هذه الرسالة تكون مجموعة تشتمل كل انواع المعلومات النافعة المتعلقة بالعلوم
المذكورة اعلاه وغيرها فلا يقتضي ارتباط مسائلها في بعضها بعض بل تكون بسيطة ومختصرة
للقاية بحيث ان الاطفال لانعدها من الدروس بل يقرأونها بصورة تجلب لهم الهدس
والرغبة في مقام التسلي ككتيب الحكايات وتكون رسالة المعلومات النافعة قدر مئة صحيفة
وتعطى المكافاة للاولى منها خمسة الاف وللثانية ثلاثة الاف غرش وقد تعينت مدة اربعة
شهور لتاليف هذه الرسالة

مجموعة مشق

مقدمة في كيفية انتخاب الافلام والحبر والورق وسائر الادوات الكتابية وتبيينها وكيف
يقضي ان يكون استعمالها مع باقي الاصول الخطاطية . جرات عمودية وافقية ومغنية توافق
قاعدة الثلث . كؤوس الاجزاء الاخيرة لبعض الحروف المنقطعة . الاجزاء الاولى فقط
لبعض الحروف المنقطعة كالواو والجيم والصاد وامثال ذلك . انواع الحروف المنقطعة .
النقط والحركات . تعيين مقدار نقط كل واحد من الحروف المنقطعة بحسب القواعد
الخطاطية . كلمات من حرفين لتكون مثلاً لما يقع من شكل كل حرف في اول الكلمة
واخرها . كلمات من ثلاثة او اربعة احرف لتكون مثلاً لما يقع من اشكال الحروف في
اواسط الكلمة . عبارات عربية وتركيبية تتعلق بنهذيب الاخلاق . عبارات كذلك عربية
وتركيبة بخط نسخي . عبارات تركيبة فقط بخط رقعة . كذلك بخط ديواني . عبارات فارسية
وتركيبة بخط تعليق

هذه المجموعة تعمل على شكل يعبر عنه بلسان الثور وكراسي الخطوط يعني مواقع
الحروف تكون افقية لاجل التوضيح وتكتب على شرطات رفيعة ممحوبة ويضم على ذلك
ايضاً كل نوع من الاصول التي تكون مداراً لتسهيل تحصيل حسن الخط عدا عن المواد
المشروحة وتعطى المكافاة للاولى من مجموعة المشق خمسة الاف وللثانية ثلاثة الاف غرش
وقد تعينت مدة اربعة شهور لترتيب هذه المجموعة في ١٢ صفر سنة ١٢٨٧

بيان محتوي نظامات المكتب السلطاني

المادة الاولى . قد تأسس وتشكل هذا المكتب السلطاني توفيقاً الى مكاتب اوروبا من الدرجة الثانية لاجل تعليم اطفال كل صنف من تبعة السلطنة السنية بصورة نوافق احتياجات ممالك الدولة العلية .

المادة الثانية . تعطى اوراق الشهادة غيب الامتحان للتلامذة الذين يخرجون من المكتب متممين مدة تحصيلهم ويستقدمون اذا ارادوا باي نوع كان من خدمات السلطنة السنية .
المادة الثالثة . ان الذين يؤخذون من الطلبة الذين نظروا الدروس بدرجة كافية يدخلون الصنف غيب الامتحان وتكون مدة تحصيلهم خمس سنين متتالية ايضاً اما الذين يدخلون الصنف وليس لهم معلومات كافية فيبعد ان يحصلوا مدة سنتين في الصنف الاعدادي يدخلون الصنف على الاصول وينمون تحصيلهم مدة خمس سنوات والتلامذة الذين يقيمون مدتهم على الوجه المشروح اذا لزم الامر بان يروا بعض دروس تخص بالمسلك والطريق الذي يختارونه تضم لهم على المدة المذكورة سنة واحدة ايضاً

المادة الرابعة . هذه هي الفنون التي يحصلونها

- ١ اللسان العثماني على الاطلاق وقواعد العربي والفارسي التي هي من اركانه
- ٢ اللسان الفرنسي وادبياته
- ٣ مباني لغتي اليونان واللاتين بقدر ما يلزم لتحصيل فنون القوانين والطب والصيدلية انما تحصيل اللغة اليونانية لا يكون تحت الاجبار
- ٤ التاريخ العمومي والتاريخ العثماني
- ٥ الجغرافية العمومية لاعظم الممالك وخاصة جغرافية زراعة الممالك المحروسة وتجارتها وصنائعها واحوالها الملكية
- ٦ اصول العلوم الرياضية يعني الحساب والهندسة والجبر والمقابلة والمثلثات والهندسة الرسمية
- ٧ علم هيئة الاراضي
- ٨ علم جبر الانتقال وعملياتها
- ٩ علم الفلسفة الطبيعية والكيميا
- ١٠ التاريخ الطبيعي (علم المواليذ)

- ١١ فن المحاسبات ومسك الدفاتر
- ١٢ المعاني والبيان وأصول الأذنيات
- ١٣ الرسم الخطي ولونه وتقليده
- ١٤ الموسيقى
- ١٥ الرياضيات العالية . حقوق علم إدارة الملك . ولئن كان ذلك غير موجود الآن إلا أنه سوف يترتب عن قريب
- ١٦ اللغات الانكليزية والابالية والبلغارية والارمنية لانعدام الدروس العمومية لكن اذا حصل الاستدعا من طرف عائلاتها فيحتشد يتعلمونها تحت مصروفهم ويترتب عدا عن ذلك بيت ادمان بصورة مكتملة يتعلم بها التلامذة فن الزيمناستيق (حركات التمرين) في كامل مدة تحصيلهم بواسطة كل نوع من الآلات والادوات بحسب اسانهم
- المادة الخامسة . بما ان كل صنف من التلامذة مجبور بان يجري سنة ملته ومذهبه وعاداتها فتلامذة الملة الاسلامية يدومون الجامع الشريف المخصص بالمكتب ويكون لهم امام مخصوص ليعلمهم واجباتهم الدينية وكذلك تلامذة الملل الغير المسلمة يرسلون الى المعابد التي ينسبون اليها ليتعلموا بها اصول مذاهبهم على ما يطلبونه
- المادة السادسة . تؤخذ تلامذة من السن التسعة الى سن الاثني عشرة لكي يدخلوا صنف الاعدادية والذين لم معلومات جزئية يمكنهم ان يدخلوا الصنف الثاني غيب الامتحان ولئن كان سنهم ازيد من ذلك
- المادة السابعة . التلامذة الذين يوخدون الى المكتب المذكور يقسمون الى ثلاثة اقسام داخلي ونصف داخلي وخارجي وتكون اجرة الداخلي عبارة عن خمس واربعين ليرا عثمانية وكما ان ذلك يشمل اكلم وشربهم وملابسهم واصلاحها ونظافتها وباقي مصاريفها يعطون ايضاً ما يلزم من الكتب والاقلام والورق وباقي اللوازم والمعالجات المتقضاة لتنام التحصيل وهو علوم الرسم والموسيقى والزيمناستيق ايضاً
- واجرة نصف الداخلي بنامها تكون خمساً وعشرين ليرا عثمانية وتجري تسوية كلما يقع لهم من المصاريف مثل التلامذة الداخلية انما لا يتعشون ولا ينامون في المكتب
- الخارجون يعطون ست ليرات عثمانية في السنة ويستفيدون من الدروس كافة ما عدا دروس الرسم والخط العثماني والزيمناستيق لكن اذا ارادوا وحصلت لهم الرخصة فيضم على

ذلك مئة وخمسون غرشاً ويوجدون في الدروس المذكورة ايضاً وتعطى هذه المبالغ المذكورة المختلفة بدون زيادة ولا نقص معجلاً في كل ستة شهور مرة حسب اصول المكتب وثمن ملابس التلامذة الذين يوخدون تكون خمس عشرة ليرا عثمانية مرة واحدة في كامل مدة تحصيلهم ويعطونها يوم دخولهم الى المكتب

صورة الاجرة التي تؤخذ في ظرف الستة شهور

داخلي	نصف داخلي	خارجي
ليرا عثماني	ليرا عثماني	ليرا عثماني
٢٢٠	١٢٠	٢
٢٢٠	١٢٠	٢
٤٥	٢٥	٦

المادة الثامنة: الذين يريدون ان يعلموا اولادهم الكتابة يحضرونهم الى ادارة المكتب المذكور قبل الشروع في الدروس والذين يسترحمون بان تعطى الاجرة بنامها او جانب منها من طرف السلطنة السنية يراجعون في ذلك نظارة المعارف العمومية الجبلية بموجب عرض حال

يبينون اسماء الاولاد واسمائهم ومذاهيبهم واسماء ابائهم وشهرتهم وصناعتهم وبلدهم ومحل اقامتهم ويقيدون ذلك

اذا قبل استرحامهم ولزمهم بان يعطوا جانباً من الاجرة فيفيدون عن ذلك الذين لا يقتدرون على اعطاء الاجرة تعطى عنهم الاجرة بنامها او مقدار منها تعطيلاً ومرحمة من جانب الحكومة السنية وذلك مخصوص بشعبة الدولة العلية ويمر هذا الامر ايضاً على ثلاثة وجوه كاملاً او ثلاثة ارباع او نصفاً انما على كل حال تعطى اثنان ملاينهم من طرف عائلاتهم

التلميذ الذي يعطى نصف اجرتهم من طرف السلطنة السنية لا يمكن ان يكون نصف داخلي بل داخلياً

التلميذ الذي تعطى بعض اجرتهم من طرف السلطنة السنية تستوفي الاجرة التي يعطيها هو بالنسبة في مدتها المعينة

التلميذ يستفيد من هذه المساعدة لحد ختام مدة تحصيله ما لم يطرد من المكتب

تعليمات مختلفة

التلميذ الذي يأتي في ظرف كل ثلاثة شهور باختيار حساب المكتب اذا جاء بعد خمسة عشر يوماً من الشهر فيكون مجبوراً بان يعطي اجرة ذلك الشهر بقاها الا انه يعطيها محسوبة لخمس عشرة من الشهر الاخر

التلميذ الذي يترك المكتب بارادته يجبر طالما لم يعط الخبر من طرف عائلته على دفع اجرة ما مر من المدة

التلامذة النصف داخلية والخارجية لا يمكنهم ان يغيروا بغير اذن المدير لسبب غير عذر المرض

المكتب التي تعطى من طرف المكتب اذا ظهر بانها ضاعت او تفتتت بشهادة باقي التلامذة يستعوضها التلميذ او يصلحها تحت مصروفه

من واجبات المكتب ان يخبر عائلة التلميذ عن الامراض او الحالات التي تعرض له اجارنا الله

التلامذة النصف داخلية والخارجية يسك دفتر مصادقاً عليهم من استاذ محل المطالعة بمساعدتهم وحرركاتهم اليومية لاجل اراءة ذلك لعائلاتهم ولا ينبغي ان يوجد مع التلميذ متهم دراهم زائدة او اشياء ذات قيمة

لا يفتح محل الملافاة والمكاملة لاولياء التلامذة واقرباهم بغير اوقات التنفس لا يمكن لاحد من خارج ان يواجه التلميذ ولا يمكن لاحد ان يخرج الى الخارج الا باذن عائلته ومديره

الخروج المقرر للبيت الحقيقي يكون في اليد ويكون من عشية ليلة الجمعة لحد مساء الاحد ولا يؤذن بالخروج لسبب غير المرض او خارج العادة

تعطى دروس محباجة في اثناء التعطيل للتلامذة الذين يطلبون ذلك من الساعة التاسعة افرنجية لحد الساعة الحادية عشرة

النظام الداخلي لعموم المكاتب الرشدية

المادة الاولى . جميع المكاتب الرشدية هي تحت نظارة المعارف الجلية

المادة الثانية . ادارة جميع المكاتب الرشدية محولة الى المعلمين الاولين والمعلمين
الموما اليهم يجرىون نسوية امورها الداخلية تطبيقاً الى المواد المحررة ادناه وهم يكونون
المسؤولين عن كل حالة او حركة تقع مغايرة للنظام
لما كان موجوداً الدار المعارف مديراً خصوصي فكانت ادارته عائدة الى مديره

في بيان وظائف المعلمين

المادة الثالثة . المعلمون الاولون يجرىون الاقدام المتماذي والاعتناء التام على تحصيل
اسباب ضبط وربط تلامذة المكاتب الرشدية وحسن امتزاج المعلمين والتلامذة ومعاشرتهم
وعلى حسن اجراء كل نوع من النظامات والاوامر

المادة الرابعة . المعلمون الاولون مجبورون بان يوجدوا في المكاتب في الايام والاقوات
المعينة . وكذلك لا يؤذن لهم في غير اوقات التعطيل التي تكون في اثناء الامتحان ان يتوجهوا
الى بلدة اخرى لاجل الصلة او تبديل الهوا وما يماثل ذلك من الاشياء ولو استدعوا ذلك
واستأذنوا عنه واذا وجد منهم من يتوجه الى جهة بدون اخذ الاذن من نظارة المعارف بعزل
المادة الخامسة . يكون للمعلمين الاولين حق وصلاحيه ان يكدروا التلميذ الذي
يوجد بنوع غير مرض من الحركات بحسب اللازم لذلك والتلميذ الذي يحصل له التكدير
ثلاث مرات ولا يتنبه ويرتكب قباحة كبيرة بطرد غيب الاستئذان من نظارة المعارف
الجليلة ايضاً

المادة السادسة . المعلمون الاولون يعاملون جميع التلامذة باحسن معاملة واذا لزم
الامر الى تكديرهم او تعزيرهم فيجوزون ذلك بلسان مناسب ايضاً ولا يجوز ان يروم عقاباً او
شدة في حالة من الاحوال اصلاً

المادة السابعة . التلامذة يجرىون الدقة على علم وقوع حالة او حركة منهم يخالف
الرضا في اثناء تنفسهم

المادة الثامنة . اذا وقع نزاع فيما بين التلامذة يجلب المعلمون الاولون الطرفين

ويسعون في الاصلاح بينها واذا لم يمكنهم ذلك يرسلونها مع تقرير منهم لنظارة المعارف
الجليلة لتتخذ فيما يقتضي

المادة التاسعة . المعلمون الاولون يحضرون في الدروس لا اقل من مرة واحدة في
الاسبوع ليشاهدوا باعينهم على اية طريق يعطي كل واحد من المعلمين الدروس وفي اي
الاطوار والحركات تكون التلامذة في اثناء الدروس

المادة العاشرة . المعلمون الاولون اذا شاهدوا نقصاً من المعلمين في ايفاء وظائفهم
يجرون لهم الاخطارات اللازمة واذا لم يجدوا لها تأثيراً يعرضون الكيفية لجانب النظارة
المادة الحادية عشرة . تكون في المكاتب الرشدية اربعة دفاتر الاول دفتر الموجودات
الحالية وهو الذي نتقيد به الكتب والالات والادوات العلمية والمنروشات وغيرها بوجه
المفردات ويمضي بذيله المعلمون الاولون وباقي المعلمين . الثاني دفتر الاسماء وهو الذي
نتقيد ونحرر به اسماء عموم الاولاد وابائهم واوليائهم وشهريتهم واسماء المحلات والازقة التي هم
ساكنون بها وغريبتهم . والثالث دفتر المداومة وهو الذي تدرج به المعلمون خلاصات
الزورنالات التي يعطونها شهراً بشهر والامتحانات وصورة حركات الطلبة . والرابع دفتر
المصاريف المتفرقة وهو الذي نتقيد به مصاريف المكتب المتفرقة

المادة الثانية عشرة . المصاريف المتفرقة لكل مكتب رشدية تجري تسويتها بمعرفة
المعلمين الاولين ومفردات هذا الدفتر لا تتجاوز الاربعين غرشاً ولا مجموعة الشهري اكثر
من مئة غرش اما المصاريف التي تتجاوز الاربعين غرشاً فيستأذن عنها بموجب تقرير من
جانب النظارة الجليلة

المادة الثالثة عشرة . المكاتب الرشدية الموجودة في دار السعادة والبلاد الثلاثة يعرض
معلموها الاولون مرة في كل شهر ومعلمو المكاتب الرشدية الموجودون في الخارج مرة في
كل ثلاثة شهور بتقرير الى نظارة المعارف الجليلة اذا كان المعلمون الموجودون بعينهم
والتلامذة والتخديمه قائمين بايفاء وظائفهم ام لا وعن الوقوعات المهمة الحاصلة داخل المكتب
وزورنالات مداومة التلاميذ

المادة الرابعة عشرة . زورنالات المداومة تنظم وتقدم في دار السعادة كل شهر . اما في
الخارج فمرة كل ثلاثة شهور وفي زورنالات المداومة المذكورة تبين تلامذة كل صف على
حدها ودروس كل صف تكون مصرحة في اعلى الزورنالات

المادة الخامسة عشرة . المعلمون الاولون والثانيون والثالثون يوجدون في المكتب

منذ فتوحه لانغلاقه

المادة السادسة عشرة . اذا كان المعلمون او معاونون لا يمكنهم ان يأتوا الى المكتب بسبب من الاسباب فيلزم ان يبينوا العذر المانع لهم ويحجروا أولاً بالكتابة الى المعلمين الاديبيين بقدر المحكم

المادة السابعة عشرة . المعلمون يقرأون دفتر الاسامي قبل ان يشرعوا في التدريس ويكتبون اشارة على ما كان منها غير موجود اصحابه ليعرفوا الناقصين من التلامذة
المادة الثامنة عشرة . المعلمون يوردون كل مرة قبل ان يبتدوا في التدريس اسئلة من الدروس السابقة الخمسة عشر تليدًا بدون تعيين ويضعون اشارة عن ذلك في الزورنالات حسب درجات استعدادهم وهذا ايضا يكون باعتبار ثلاث درجات اعلى واوسط وادنى

المادة التاسعة عشرة . المعلمون يدرسون الرسائل الميينة في الجدول المخصوص ولا يشرحون عليها تقارير كتاب اخر

المادة العشرون . النظارة على حسن حركات التلامذة في اثناء الدروس عائدة الى المعلمين فهم يبعدون عن الدرس التلميذ الذي توجد له قباحة بدرجة تخل في ذلك الدرس ويحجرون اشارة كفيته في الزرنال اما الذين يعملون حركات غير مرضية لكنهم لا تخل في الدروس فيكتفي بالتنبيه عليهم فقط وتوضع اشارة كذلك عنهم في الزورنال

المادة الحادية والعشرون . المعلمون لا يقدر ان يحولوا الدروس الميينة في الجدول
المادة الثانية والعشرون . الاوقات التي لا توجد بها المعلمون الاولون في المكتب بداعي عذر قوي يتوكل عنهم فيها المعلمون الثانويون

المادة الثالثة والعشرون . المعلمون الاولون المذكورون اذا طالت مدة عدم امكانهم على الحضور الى المكتب لا عذر قوية يعطى عنهم العلم في دار السعادة رأساً وفي الولايات بواسطة الحكومة الى نظارة المعارف الجليلة

المادة الرابعة والعشرون . مأمورو المكاتب الرشدية وخدامها لا يمكنهم ان يطلبوا ولا ان يقبلوا شيئاً من التلامذة لافي دخولهم ولا في خروجهم شخصياً

المادة الخامسة والعشرون . معلو جميع المكاتب الرشدية ومأموروها لا يشغلون قطعاً في الامور الملكية

المادة السادسة والعشرون . معلو جميع المكاتب الرشدية يطلبون الاشياء التي تنضي

الى المكاتب من نظارة المعارف الجلية راساً اذا كانوا في دار السعادة وبواسطة الحكومات
الجلية اذا كانوا في الايالات

وظائف التلامذة

المادة السابعة والعشرون. تلامذة المكاتب الرشدية يتبعون هذه النظمات من يوم
قيد اسمهم في الدفتر

المادة الثامنة والعشرون. التلامذة يحسنون الامتزاز مع بعضهم بعضاً سواء كان
ذلك داخل المكتب او خارجه ويتجنبون الحركات المغايرة لاصول الآداب في حق بعضهم
المادة التاسعة والعشرون. عموم التلامذة يكونون على حالة المساواة في المكتب وانما
يمتاز بعضهم عن البعض بالنظر الى درجة استعدادهم وبحاسن تصرفاتهم

المادة الثلاثون. التلامذة يداومون المكتب كل يوم عدا عن ايام التعطيل وبحضرون
اليه في الاوقات المبينة فيما ياتي

المادة الحادية والثلاثون. المكاتب الرشدية عموماً تفتح الساعة الثانية ونصف صباحاً في ايام
الصيف وفي الساعة الثالثة تبتدي في الدروس وتنصرف في الساعة التاسعة وتفتح في الساعة
الثالثة ونصف في ايام الشتاء وفي الساعة الرابعة تبتدي في الدروس وتنصرف في الساعة
العاشرة وفي مدة النصف ساعة المتخللة بين فتح المكتب والابتداء في الدرس يشتغل التلامذة
بالمذاكرة في دروسهم

المادة الثانية والثلاثون. عند ما يدخل الافندية المعلمون الى المدارس تقوم التلامذة
وتنتظر سلامهم

المادة الثالثة والثلاثون. كما ان التلامذة يكونون موجودين في المكتب وقت الظهر
والعصر من الاوقات الخمسة فيقضون فرص الصلاة فيه في هذين الوقتين

المادة الرابعة والثلاثون اذا كان احد التلامذة لا يمكن ان يحضر الدرس لمانع قوي
فيحضر تذكرة من ابيه او وليه ويستحصل الرخصة بذلك أولاً

المادة الخامسة والثلاثون. اذا كان احد التلامذة لا ياتي الى المكتب بدون اخذ
الاذن فيحضر تذكرة من طرف وليه اشعاراً بالاسباب الموجبة واذا لم يمكنه ان يحضر هكذا
تذكرة فيتأدب بالجزاء المعين في بحث المجازاة

المادة السادسة والثلاثون. اذا لم يداوم احد التلامذة المكتب بلا اذن اسبوعاً فيسأل

عن ذلك من وليه وإذا تبين بان عدم حضوره لم يكن عن سبب مجازي بموجب احكام هذا النظام
المادة السابعة والثلاثون. بما انه يلزم التلامذة الحضور كل يوم الى المكتب في الاوقات
المبينة في المادة الحادية والثلاثين فاذا قصر احد التلامذة في المداومة المذكورة وترك
خمس او ستة دروس بظرف شهر واحد بدون عذر شرعي فنجري عليه ولا التنبيهات المتتتاة
من طرف المعلم الاول وفي المرة الثانية يعطى الخبر عن ذلك الى ابيه او وليه فاذا لم تنظر
من ذلك فائدة تجري حيثنذ مجازاته

المادة الثامنة والثلاثون. التلامذة يحضرون الى المكتب بهيئة وكام مناسب
المادة التاسعة والثلاثون. تتنح التلامذة عن الدروس المبينة في الجدول كل سنة تطبيقاً
الى المادة المئة والرابعة والخمسين من نظام المعارف والذين يشنون لياقتهم يرتقون الى
الصف الذي هو فوقهم ويعطى للتلامذة المتنازين في صفهم مكافآت علمية بصورة مناسبة
ايضاً ليسبب ذلك فيهم الحماسة والرغبة بالاكتر

المادة الاربعون. اذا لم يعط احد التلامذة امتحاناً يوافق المطلوب في دروس الصف
الموجود به فلا يمكنه ان يرتقي الى صف اعلى بل يبقى في ذلك الصف. والتلميذ الذي يبقى
سنتين متواليين في صف واحد ولا يمكنه ان يرتقي وكان في احد المكاتب الرشدية
الكائنة في دار السعادة والبلاد الثلاثة يخرج من بعد الاستئذان من نظارة المعارف الجيلة
او في مكاتب رشدية الخارج من المجالس المحلية

المادة الحادية والاربعون. بما ان مدة دروس المكاتب الرشدية في اربع سنين فالذين
يشمون الدروس التي يقرأونها في هذه الاربع سنين تطبيقاً الى الجدول ويمجري امتحانهم
تطبيقاً الى المادة المئة والخامسة والخمسين من نظام المعارف تعطى لمن يستحق منهم اوراق
شهادة مطبوعة من طرف مجلس المعارف او المجلس المحلي

المادة الثانية والاربعون. لا يمكن لاحد التلامذة ان يتوجه من ذلك المكتب قبل
ان يتم دروسه اليومية واذا لم الامر لتوجهه لسبب قوي يأخذ اذنًا بذلك من الافندي
المعلم الاول

المادة الثالثة والاربعون. ممنوع منعاً قطعياً خروج التلامذة الى الخارج في اثناء
الدس بدون عذر قوي

المادة الرابعة والاربعون. حيث انه ممنوع تلص التلامذة وذهابهم من المكتب بلا
اذن فاذا كان البواب يساعد التلامذة في هذا الامر يقع تحت المسؤولية

المادة الخامسة والاربعون . ممنوع شرب التلامذة سيكارات في المكتب
المادة السادسة والاربعون . لا يمكن للتلامذة ان يحضروا معهم اشياء الى المكتب عدا
عن الكتب وادوات الكتابة والمأكولات التي تكلمهم

المادة السابعة والاربعون . يجلس كل من التلامذة بغاية الادب في اثناء الدرس
ويدقق في الدروس التي تعطى له والذي يرد عليه سؤال من طرف المعلم يعطي هو وحده
فقط الجواب عنه ولا يمكن لغيره ان يتكلم شيئاً ما لم يرد عليه سؤال بخطاب خصوصي له
المادة الثامنة والاربعون . اذا وقع لاحد التلامذة اشكال في درسه فيمكنه ان يراجع
عنه المعلم في ختام الدرس تحريراً او شفهاً

المادة التاسعة والاربعون . لا تحرك التلامذة في اثناء الدرس بحالة او حركة ما
تتضمن معارضة او استخفافاً بحق المعلم بوجه من الوجوه اصلاً
المادة الخمسون . ممنوع ترك التلامذة دروسهم الخصوصية وذهابهم لاستماع
دروس اخرى

المادة الحادية والخمسون . اذا كانت التلامذة تفعل ما بوجب الحسارة سواء كان
ذلك على ابنية المكتب او على ادواته ومشتلاته فتضمن الخسائر التي تقع له اولويو
ويتأدب ايضاً اذا احوج الامر لذلك

المادة الثانية والخمسون . اذا فعل احد التلامذة حالة او حركة متجاوزة بحق غيره فلا
يقابلة غريمة يمثل ذلك بل يشكو الى المعلمين الاولين ويحقق حقه بهذه الوساطة
المادة الثالثة والخمسون . التلامذة الذين يخذون الى المكاتب الرشدية يكون
اخذهم وقبولهم مطابقين الى المادة الرابعة عشر والمادة المئة والرابعة والخمسين من
نظام المعارف

المادة الرابعة والخمسون . الاطفال الذين يكونون غير مجدرين ولا توجد بايديهم
اوراق تصادق على انهم قد تطعموا لا يقبلون في المكاتب الصيانية ولا في الرشدية ايضاً

وظائف المبصر والبواب

المادة الخامسة والخمسون . المبصر يكون حاضراً في المكتب من حين اجتماع التلامذة
في المكتب الى وقت انصرافهم ويمجري النظارة والدقة على احوال التلامذة وحركاتهم سواء
كان ذلك في اثناء الدرس او في اوقات التنفس

المادة السادسة والخمسون. اذا شاهد المبصر حالة او حركة مغائرة للاداب بينها الى العلم الاول وينبذ عنها ولا ينفص واجباته من الطواف في المدارس ومحلات المطالعة وتدقيقاته في حالة التلامذة

المادة السابعة والخمسون. المبصرون يطوفون دائماً عندما تكون التلامذة في حالة الوضوء او في الصلاة ويمجرون النظارة والتدقيقات على اوضاع الطلبة وحرركاتهم

المادة الثامنة والخمسون. البوابون يكونون موجودين في المكتب دائماً ويكسون المكتب بعد انصراف التلامذة ويمجرون الدقة على نظافة المدارس

المادة التاسعة والخمسون. البوابون لا يفتحون ابواب المكتب قبل اوقاتها ولا يقبلون فيه تلميذاً الا لاسباب مجببة ولا يؤخرون ذلك عن الوقت المعين ايضاً

المادة الستون. البوابون يقفون دائماً امام الابواب ولا يساعدون تلميذاً على خروجه من المكتب الى الخارج ما لم يؤذن لهم من طرف المعلم الاول

المادة الحادية والستون. البوابون يضعون غمرا حذية التلامذة وباقي الاشياء التي تخصهم ويحفظونها واذا ضاع شيء منها يكونون هم المسؤولين عنه

في بيان المكافاة

المادة الثانية والستون. اذا تم احاد التلامذة درسه كما ينبغي مدة شهر كامل واحسن فيه حرركاته ايضاً فيقيم في المواقع الاولى بحسب درجة لياقته

المادة الثالثة والستون. الذين يوجدون في المواقع الاولى من التلامذة مدة ثلاثة شهور متتالية تعطى لكل منهم ورقة استحقاق من طرف المعلم الاول

المادة الرابعة والستون. اذا قرأ احاد التلامذة درسه حسناً ستة شهور متتالية وتحرك فيها بصورة توافق الاداب يجلس في الموقع الاول من الصنف عدا عن ورقة الاستحقاق التي تعطى له ويتبين حسن حاله من طرف معلمه الى تلامذة صفه ويفخر اسمه ايضاً بخط جلي على الالواح الخصوصية المعلقة في المدارس

في بيان المجازاة

المادة الخامسة والستون. ممنوع منعاً قوياً من المكاتب اللعك وضرب الكفوف والفلقات وامثال ذلك من العقوبات الجسدية

المادة السادسة والستون. اذا كان احاد التلامذة لا يقوم بحق درسه جيداً او ترك

المكتب مرة في الاسبوع فتجري له النصائح والتوبيخات من طرف معلمه ويجهد في درسه
مجازاة له في اوقات تنفس تلامذة صفه

المادة السابعة والستون. اذا لم يجهد احد التلامذة في درسه اسبوعاً فيجلس في موقع
مجازاة الصنف المنسوب اليه ويجهد في درسه في اوقات التنفس مدة اسبوع ايضاً مجازاة له
المادة الثامنة والستون. اذا كان احد التلامذة لا يجهد في درسه مدة شهر كامل او
لم يأت الى المكتب مرتين او ثلاثاً في الاسبوع يخبر الاقندي معلمه مع وليه واذا فهم منه
ان عدم مداومته لم يكن ناشئاً عن عذر قوي فيجري تدريسه ذلك التلميذ في اوقات
التنفس اياماً بقدر الايام التي غاب فيها ويحرر اسمه اشعاراً بأنه غير مداوم في لوحة المجزاء
ايضاً ويبقى ذلك مدة اسبوع كامل معلقاً

المادة التاسعة والستون. اذا لم يداوم احد التلامذة مدة ثلاثة شهور بدون عذر
يخرج من المكتب بموجب المادة الاربعين

المادة السبعون. اذا تجاوز احد التلامذة رفقاءه قولاً او فعلاً او اوصل خسارة على
الاشياء التي تخصه وكانت بيده ورقة استعسان توخذ منه والا فيتعزر ويتكدر من طرف
معلمه وتضمن له الاشياء التي اورثها الضرر

المادة الحادية والسبعون. اذا كان احد التلامذة يرتكب قباحة كبرى محلة في الاداب
او جنى جناية فيستأذن عن المتقضي لذلك من نظارة المعارف المجلية اذا كان في دار
السعادة ومن الحكومات المحلية اذا كان في الايلات

المادة الثانية والسبعون. اذا تكاسل احد المعلمين او الخدام ولم يف الوظيف الذي
هو مأمور به في اوقاتها وازمنتها فتجري له الاخطارات المتقضاة من طرف المعلمين الاولين
المادة الثالثة والسبعون. المعلمون والخدام اذا قصروا في ايفاء الوظائف المأمورون
بها بدون عذر قوي وجرت عليهم الاخطارات اللازمة اولاً من طرف المعلمين الاولين
ولم تنظر فائدة من ذلك تعرض كيفيتهم بتقرير الى نظارة المعارف المجلية ويصير
ابداً لهم بغيرهم

المادة الرابعة والسبعون. المعلمون الذين لا يقومون بايفاء خدمة التدريس وليس لهم
عذر قوي يعاملون بموجب المادة المئة والسادسة والثمانين من نظام المعارف

في ٢٥ جمادى الاخرى سنة ١٢٨٧

نظام مكتب الصنائع

المقدمة

قد وضع مكتب الصنائع لاجل تعليم الصنائع وعلمائها التي هي اشد لزوماً في الممالك الخروسة . واصل هذا المكتب وقواعده تقسم الى اربعة ابواب . الاول في بيان احواله الاساسية والعمومية . والثاني في بيان وظائف مأموريه وحركاتهم المنتضة . والباب الثالث في بيان مكافاة المأمورين والطلبة والتلامذة ومجازاتهم وكل واحد من هذه الابواب يقسم الى فصول متعددة

الباب الاول

الفصل الاول

في بيان اصل وضع المكتب وقواعده العمومية

المادة الاولى . قد تأسس مكتب الصنائع بأرادة الحضرة السلطانية السنية وتعينت مخصصاته من الخزينة الجلية وتنفذت نظارته العمومية الى رياسة شوري الدولة الجلية ولذلك ترى جميع الاجراءات المتعلقة بادارته تطبيقاً الى رأي مقام الرياسة ولوامرها ويحصل التدقيق على اموره الحسابة وما يجري من المصالح المتعلقة بها في دائرة شوري الدولة النافعة

المادة الثانية . المحرف والصنائع التي نتعلم في مكتب الصنائع هي الاعمال المعدنية والخشبية كالحداثة والصب وصناعة الآلات (ماكنه جيلق) والمعارية والفلنطة وكذلك صناعات اخر كالمخباطة والسكافة والتجليد والدروس التي يصير تدريسها وتعليمها في الفنون والعلوم المنتضة لهذه الصنائع

المادة الثالثة . مكتب الصنائع يقسم الى شعبتين احدها داخلية والثانية خارجية وقد ترتب بان تكون الطلبة والتلامذة في الشعبة الداخلية اقل من سن الثلاث عشرة سنة ويقول هناك ليلاً ونهاراً ولا يجاوز عددهم الخمسمائة نفر . اما طلبة الشعبة الخارجية فيكون منهم لحد الثلاثين ومناسيين للعمل على الاطلاق ولتحصيل الصنائع والمعارف بشرط ان يداوموا في النهار فقط ويعدوا في الليل الى بيوتهم ولا يجاوز عددهم المائتي نفر ايضاً

المادة الرابعة. ادارة المكتب العمومية تكون محولة الى ناظر واحد ويكون لكل من شعبي الداخلية والخارجية مدير ومعاون مدير وعدا عن ذلك يوجد فيه معلمون لاجل تدريس الاديات والدروس المتعلقة بالفنون والصنائع واساتذ متفنون وماهرون لاجل الصناعة ومقدار ما يلزم من المحاسين والكتاتب ومفتش للمصولات ومخزنجي وما كهجي واوطه جي وناطور وطبيب ويكون للشعبة الداخلية ايضا ما مورون وخدمة متعددون مثل عشي وخادم وامين للاثواب

المادة الخامسة. طلبة المكتب تقسم الى خمسة اصناف بحسب درجات ما يقرأونه من الدروس وما يحصلونه من الفنون والصنائع ويتعين واحد من اوائل المستعدين في كل عشرة انفار منهم ليكون عليهم رئيس عشرة (اونباشي) والتسعة الباقون يعدون انفارالة ويكون في يد كل واحد من الطلبة زورنال لشهر واحد ببيان اسمه وصناعته وصفته ويقرر به كل يوم وقوعات ذلك اليوم واجرته اليومية في وقت اليوقله ويحفظ هذا الزورنال عند الطلبة والتلاميذ

المادة السادسة. الدروس والصنائع المشروطة على الموجودين في كل صنف من طلبة مكتب الصنائع مبنية في هذا الجدول المحررادناه

التلامذة الموجودون في الصنف الاول

(علم) القراءة بالتركي والكتابة. والاعمال الاربعة من الحساب. وترسيم المخطوط وبعض اشكال هندسية. (صناعة) تلدة في الدرجة الموافقة للشغل

التلامذة الذين يوجدون في الصنف الثاني

(علم) القراءة والكتابة بالتركي. الحساب وتعاريفات الفنون التي تتعلق بصنهم والرسم. والجغرافيا وبعض ابجاث هندسية (صناعة) تعريف بعض الاشغال. والعمل (قله لقي) في الدرجة التي يرونها من ذواتهم

التلامذة الذين يوجدون في الصنف الثالث

(علم) الكتابة بالتركي. ومسلك الدفاتر. الرسم منم. والهندسة. ومقدمات فن الكيميا. بعض دروس من فن الماكينا (صناعة) العمل (قله لقي) بمرتبة يجرون بها الصناعة الموجودين بها بدون ارشاد

(التلامذة الذين يوجدون في الصف الرابع)

(علم) . الكتابة باملا معتدل . مسك الدفاتر حسب الاصول . الخواصات الطبيعية للاشياء المعدنية والخشبية واصنافها . وابحاث الآلات البسيطة مثل الخمل والبكرة والسطح المائل والاسفين والبرغي . ومقدمات فن الماكينا (صناعة) العمل (قلنه لق) بدرجة اولى في الصناعة الموجودين بها

(التلامذة الذين يوجدون في الصف الخامس)

(علم) . الكتابة بالتركية باملا معتدل بدرجة تفيد المقصود . كل انواع الحساب واجراء احكام الكيمياء في الصناعة الموجودين بها وتعلم فني اصول العمارة والماكينا (صناعة) الاسنادية في الدرجة التي يرونها من الاشغال المتعلقة في الصناعة الموجودين بها مع الممارسة والمعرفة

المادة السابعة . الطلبة الذين يقبلون لشعبي مكتب الصنائع الداخلية والخارجية يؤخذون ابتداء بصفة ملازمين وعند ما يشاهد منهم الاقدار في الكتابة والصناعة يدخلون الى الصف الاول وهناك يدرسون ويتعلمون سنة واحدة . ثم اذا ثبت لدى الامتحان بانهم قد حصلوا درس ذلك الصف وصناعته يتقلون الى الصف الثاني ومن بعد تحصيلهم دروس الصف الثاني يمتحنون في نهاية السنة ويتقلون الى الصف الثالث . ثم بعد ذلك يمتحنون عن صنمهم في نهاية كل سنة . فاذا ثبتت لياقتهم واقتدارهم يتقلون الى الصف الاعلى سنة فسنة وتعطى لهم اوراق الشهادة في نهاية الخمس سنوات

المادة الثامنة . الطلبة الذين يتعلمون الفنون والصنائع اللازمة للخمسة الاصناف وياخذون بذلك اوراق شهادات ينالون المكافاة المهيئة في الباب الثالث والذين يشتون اهليتهم في اقل من خمس سنين وياخذون اوراق الشهادة اذا كانوا من طلبة الشعبة الخارجية يعطون اذنا بالخروج من المكتب اما اذا كانوا من الطلبة الداخلية فيكونون مجبورين ان يبقوا في المكتب مدة الخمس سنين مطلقا ولو كانوا اخذوا اوراق الشهادات وانما يعاملون في المدة التي توجد بيدهم فيها اوراق الشهادات وفيما يختص باجرتهم اليومية مثل المعلمين

المادة التاسعة . يعطى لكل من الطلبة الموجودين في شعبي المكتب الداخلية والخارجية اجرة يومية بحسب صنفيهم والذين في الصف الاول غرشان كل يوم وللذين في الصف الثاني

مائة فضة وللذين في الصنف الثالث ثلاثة غروش وللصنف الرابع ثلاثة غروش ونصف
ولارباب الصنف الخامس اربعة غروش يومية و يعطى لروساء العشرات عشرون فضة
ضريبة زائدة عن يومية النفر لكن حيث تكون ستون فضة من يومية كل من تلامذة الشعبة
الداخلية في مقابلة اكله وملابسه وباقي المصاريف اللازمة له فيقطع من يومية كل من
تلامذة الشعبة الداخلية ستون فضة وبحسب لم ما تبقى عن الايام التي اشتغلوا فيها و يعطى
لدهم الصنف في رأس كل شهر مهما كان مقدار دراهمها والنصف الثاني يكون له موضوعاً
في صندوق الامانة ليأخذه عند خروجه من المكتب لكن الشعبة الخارجية لا يلزم ان يتوقف
شي من يومية طلبتها تحت اسم مصاريف الاكل وإنما تخص عليهم اثمان ملاسهم فقط و يعطى
لم نصف الباقي لم في رأس كل شهر والنصف الثاني يوضع كذلك في صندوق الامنية
المادة العاشرة . اذا كان الواحد من طلبة المكتب يشتغل ثلاثمائة يوم فقط من
الثلاثمائة وستين يوماً في السنة وكان من طلبة شعبة الداخلية فيأخذ يومية عن السنة
الاولى عشرين وعن الثانية اربعين وعن الثالثة ستين وعن الرابعة ثمانين وعن الخامسة
مائة فضة بعد اخراج مصارف ما كوله وملابسه في المكتب و يعطى له بيده النصف من ذلك
اما النصف الثاني الذي يوضع في صندوق الامنية فيتراكم مع فائضه الى ان يبلغ في ختام
السنة الخامسة الف ومائتين وخمسين غرشاً وإما اذا كان من الشعبة الخارجية فكذلك بعد
ان يخرج ثمن الالبسة فقط من أجرته اليومية عن العمل الذي اشتغله بحسب ثلاثمائة يوم
في السنة و يعطى له نصف الباقي يبلغ مقدار النصف الاخر الذي يوضع في صندوق الامنية
مع فائضه الذي يشتغل ايضاً الفين وخمسمائة غرش في اخر السنة وبما ان هذه الدراهم تكون
للتلميذ الذي توفرت من أجرته فعند خروجه تسلم له ليتخذها راس مال للصناعة التي
يشتغل بها

المادة الحادية عشرة . الوظيفة الاصلية للطلبة الموجودين في المكتب هي تحصيل العلوم
والفنون اللازمة لصناعتهم بحسب صنهم في اي صنف واية صنعة كانوا ودروس الطلبة
الموجودين في كل صنف سواء كانت العلمية او الصناعية هي معينة ومحول امر تدريسها
وتعليمها الى اساتذهم ومعلميهم فالذين يقرأون دروسهم كل يوم ويحفظونها كالواجب بالنظر
الى صنهم يعطى لم من طرف اساتذهم تذكرة خضراء والذين يشتغلون في صناعتهم ست
ساعات نامة في ايام الصيف وخمس ساعات او اكثر في ايام الشتاء و يشتغلون شغلاً
موافقاً يعطى لم من طرف معلمهم تذكرة تحسين حمراء وإذا كان ذلك التلميذ اجهد اكثر

من أمثاله في التعلم والصناعة فيعطى له في ذلك اليوم تذكرة تحسين (بالف الثانية) وإذا كان يسعى ويمرر غيره وأهلية زائدة غير اعتيادية فيمكن ان تزداد له تذكرة التحسين المذكورة لحد ثلاثة نهاية ما يكون وفي كل مساء وقت اليوقله تبرز تذكرة التحسين المذكورة من طرف التلامذة وتجمع ويوضع إشارة عن مقدارها في الزورنالات الموجودة بأيديهم ونلي في امتحانات السنة مع سجل اخلاق التلامذة ومعارفهم بالسوية والذين لم تذكرتان الواحدة خضراء والثانية حمراء وكلتاها حمراء يدخلون في دفتر اليومية عند بوقلة كل يوم وكل واحدة من التذاكر الزائدة عن ذلك تسقط مجازاة يوم واحد مثلاً اذا وقعت قباحة من احد الطلبة في ذلك اليوم ولم ان يحبس ثلاثة ايام وكان معه ثلاث تذكرة اما خضراء حمراء زيادة عن التذكرتين اللتين يده فلا يحبس من اجل القباحة التي ارتكبها في ذلك اليوم لكن اذا كانت التذاكر الزائدة اثنتين فقط فيحبس يوماً واحداً فقط عوضاً عن الثلاثة ايام ويسقط عنه اليومان

المادة الثانية عشرة . اخذ الطلبة الاجرة اليومية مشروط على الشروط الاتية وهي اولاً ان يكون قد اشتغل في اليوم الذي ياخذ اجرته اذا كان الوقت صيفاً ست ساعات او كان شتاء فخميس ساعات او اكثر اما الذي يشتغل اقل من ذلك فلا يكون له حق ان ياخذ اجرة في ذلك اليوم . ثانياً ان يكون موجوداً يده تذكرة تحسين اعطيت له في ذلك اليوم احداها حمراء والثانية خضراء او كلاها حمراء اما الذي ليس له تذكرة تحسين على هذا الوجه فلا يمكنه ان ياخذ يومية في ذلك اليوم . ثالثاً يلزم بان يكون غير محكوم عليه بالحبس في اليوم الذي ياخذ فيه اجرة جزاء عن قباحة ارتكبها انما اذا كانت تذكرة التحسين الموجودة في يده في ذلك اليوم اكثر من اثنتين وكان اسقاط الزائد كافياً في مجازاته عن قباحته فتشغل اجرته في ذلك اليوم

المادة الثالثة عشرة . من كان من الطلبة يوقع ضرراً مثل كسر الآلة المعطاة له او اضعافها او تخريب اثنائه قبل ميعادها وثلاثها فيكون ضامناً لذلك وتقطع اثنائها من اجرة المادة الرابعة عشرة . الدروس التي تقرأ في مكتب الصنائع يتبدأ فيها باكراً صباحاً وتكمل قبل اذان الظهر بساعتين وبعد ذلك تساق الطلبة والتلامذة الى محل صنائعهم المادة الخامسة عشرة . طلبة المكتب الداخلية والخارجية يتبعون اوتباشهم والذين هم من اي صنف راية صناعة كانوا يتقادون الى اوامر معلمهم وجميعهم يطلبون اراء المدير ومعاونيه ومجبرون على ان يجرؤوا وامر ونسيهات ناظر المكتب العام والذين يأتون

حركة تخالف ذلك بمازون بحسب الاصول الميينة في الباب الثالث

الفصل الثاني

في ما يخص بادارة الشعبة الداخلية خاصة والانفاق

على التلامذة وكساحم وتعليم وتربيتهم

المادة السادسة عشرة. الاولاد الذين يؤخذون الى الشعبة الداخلية يقبلون بوجه المساواة اذا كانوا وطنيين او اغراب مسلمين او نصارى من اي نوع كانوا انما يلزم بان يكونوا بحسب الشروط الالية من جهة السن والصناعة واول الشرائط المذكورة هو ان يكون الولد منهم ليس هو فوق سن الاثني عشرة او الثلاث عشرة وثانيها ان يكون يتيماً بلا اب ولا ام واذا كان له واحد منها فيكون محققاً عنه بانه معطل فقير من اصحاب الاحتياج غير مفترق على ادارة الولد. ثالثها ان لا يقدر ولي الولد او اقرباؤه ان يخرجوه من المكاتب او ياخذوه مؤقتاً او يطلبوا اجرته قبل انقضاء المدة المعينة له في المكاتب واذا كان احد الاولاد يخرج باستدعاء يلزم ان تؤخذ مصاريف ما كولاته وملبوساته وباقي احتياجاته التي صرفت عليه بمدة اقامته في المكاتب من طرف وليه او اقربائه ثم لا يمكن ان يقبل ولد اصلاً في شعبة المكاتب الداخلية الا تحت هذه الشروط الثلاثة

المادة السابعة عشرة. اذا طلب وضع ولد في الشعبة الداخلية له اب وام واقارب وسنة اقل من ثلاث عشرة سنة خارجاً عن الشروط الميينة في البند السابق فيؤخذ عنه خمسمائة غرش في ابتداء كل سنة لاجل مصاريف كل سنة بالمدة التي يقضيها في المكاتب ثم يقبل على هذه الصورة وهذه الدرام التي تؤخذ عنه تنقيد ايراد المكاتب الصنائع وتعطي بها علومه خبر بمختم الناظر والمديرين

المادة الثامنة عشرة. الاولاد الذين يلزم حسبهم قانوناً مدة سنة او اكثر اذا كانوا بالغين ومكثنين من الاولاد الذين هم اقل من سن الثلاث عشرة سنة على الاطلاق بناء على ارتكابهم عهبة او جنابة بوضعون في دائرة اصلاح التي هي في الشعبة الداخلية من المكاتب بامر الحكومة الرسمي ايضاً ويعاملون مدة توقيفهم بالشروط المحررة في المادة التاسعة والخمسين

المادة التاسعة عشرة. الاطفال والتلامذة الموجودون في شعبة المكاتب الداخلية مجبورون بان يبقوا في المكاتب ليلاً ونهاراً ولا يخرجون منه الى الخارج الا باذن الناظر والمدير

لحينما يتممون الفنون والمعارف في الخمس سنين وياخذون اوراق الشهادة حسب الاصول والقواعد

المادة العشرون. بما ان نفقة تلامذة الشعبة الداخلية واكسائهم وادارتهم جميع ذلك عائد على المكتتب فتعطي لهم تعيينات لاجل ما يقتضي لهم من المأكولات توفيقاً الى قاعدة العساكر النظامية الشاهانية ويعطى لكل تلميذ منهم فرشاة ولحاف فائله ومخدة وبساط وكل ثلاث سنوات كبوت وفي كل سنة سترة وبظلون وزوجا كلسات وزوجا قوندرات (احذية) وطربوش وقميصان ولباسان وصديريتان او متيانان وفوطه وبما ان السترة والباظلون هما مخصوصان للمبوس التلامذة عند خروجهم الى الخارج فيعطى لكل واحد منهم مرة او مرتين في السنة ملابس شغل وطربوش بلبسونه في رؤوسهم عدا عن الملابس المحررة اعلاه ليلبسوها في اوقات الشغل في المكتتب

المادة الحادية والعشرون. بما ان المكتتب مصاريف ثانية ايضاً مثل حصرومكاس واقلام وورق وحبر وجرار وشرقيات وغير ذلك عدا الموجودات المحلية التي هي مثل دسوت وطانجروقرارات وشماعدين وقناديل فمثل هذه المصاريف تخصص لكل حجرة ومخدع بحسب احتياجه ولوازمه وتصرف في دائرة المقدار الذي يقرر لها

المادة الثانية والعشرون. الولد الذي يؤخذ الى الشعبة الداخلية من اي صنف ومذهب كان يتقيد اولاً في الدفتر المخصوص به ويكتب عداد الانفار الموجودة من بداية افتتاح المكتتب في النمرة الاولى وتوضع على ملابسها تلك النمرة ايضاً اما الولد الذي يؤخذ جديداً فلا يوضع لوقت عند التلامذة الموجودين بل بعد ان يتطهر بسلخ ملابس القديمة في المخدع الذي يتخصص له وتعطى له ملابس جديدة ثم يجرب مقدار اسبوع واحد في الكتابة والصناعة التي يكون له اقتدار واهلية وميل طبيعي اليها وحيث ييساق في الطريق التي يلزم ان يسلك بها من جهة ما يقرأ والصناعة التي يميل اليها ومتى حصل له لياقة واقتدار يدخل في الصنف الاول وبما ان ذلك هو من الاصول والقاعدة فلا بد من معاملتهم به واذا كان للولد ولي او اقارب فتتسلم البسة العتيقة لهم والا فتحتفظ في الدبوي (اسم مخزن كبير توضع به ملابس العساكر)

المادة الثالثة والعشرون. الدروس التي تقرأ في مكتب الصنائع قد تبينت في الجدول الذي هو ذيل المادة السادسة وسوف يتعلمها التلامذة الداخلون في الاصناف ومحصلونها على موجب سياقتها بالتبعية الا ان الدروس التي يلزم تعليمها وتدريبها في الاول الى

الاطفال المتدئين الداخلين بالحاضر في الالف با حسب الاصول الجديدة وجزوي
عم وتبارك والمصحف الشريف بحسب الاقتضا وعلم الحال ورسالة الاخلاق وباقي الادبيات
امادروس الكتابة في الخط الرقعة مطلقا بعد شي من الخط الثلث ايضا واطفال الصنوف غير
المسلمة وتلاميذها يدرسون ويتعلمون باللغة العثمانية مع الاولاد المسلمين بالسوية ولكن عوضاً
عن الاجزاء القرآنية وعلم الحال يدرسون تاليف بلغاتهم تتعلق باصولهم وقواعدهم المذهبية
المادة الرابعة والعشرون. بما ان للتلامذة اوقاتاً معينة لاكلهم ونومهم وقيامهم ويوجد
منهم توجيهم مخصوصون ايضا للتخادع وباقي المحلات المتقضا فيكون مجبوراً كل من التلاميذ
بان يوفق حركاته على هذه القواعد

المادة الخامسة والعشرون. اعطاء الاذن الى الطلبة الداخلية الذين احسنوا تحصيل
دروسهم وايفاء الخدمة المطلوبة منهم واكتسبوا على كل حال امنية الناظر والمديرين
واعتمادهم عليهم ولم اولى اياهم واقرباء في دار السعادة معلومون وصفاتهم معينة يكون توجيهم
الى بيوتهم ايام التعطيل او في لياليها مرة في كل شهر او في كل خمسة عشر يوماً محمولاً الى
راي ناظر المكتب

الفصل الثالث

بتعلق بطلبة الشعبة الخارجية وادارتهم

المادة السادسة والعشرون. بما ان الطلبة الذين يدخلون للشعبة الخارجية يداومون
نهاراً ويعودون في المساء الى بيوتهم وهم آتون بنية تعلم الصنائع والمعارف ونفقتهم وما يلزم
لادارتهم جميعه عائد عليهم فلا يوجد بأس في اسنانهم من جهة كبر العمر او صغره انما
قبولهم مشروط على الشروط الاتية اولاً ان الشخص الذي يريد الدخول الى شعبة
المكتب الخارجية يعطي سنداً بانه متعهد بالانقياد الى اصول المكتب ونظاماته مدة وجوده
فيه ويقدم كميلاً على ذلك ثانياً ان لا يكون ناقصاً عضواً لازماً الى الشغل ثالثاً ان لا يكون
قد تجاوز سن الثلاثين ثم ان الطلبة الجامعين لهذه الصفات من نعمة الدولة العلية يدخلون
شعبة المكتب الخارجية من اية ملة كانوا او يتقيدون في الدفاتر المخصوصة بهم ويكون
دخولهم الى الشعبة الخارجية متابعة للنمرة المخصوصية مثل طلبة الداخلية وينصب منهم
رؤساء عشرات عليهم والذين هم اهل ولم اقتدار على العلم والصناعة يدخلون غب الامتحان
في الصنف اللاتق بهم من الاصناف المعينة في المادة السادسة

المادة السابعة والعشرون - بما ان طلبة الشعبة الخارجية ليسوا بمجبرين مطلقاً ان يداوموا الخمس سنين في المكتب مثل طلبة الداخلية لاجل اتمام الفنون والصنائع بل اذا حصلوا العلوم والفنون اللازمة لاخذ اوراق الشهادة في اقل من الخمس سنين واثبتوا لياقتهم واهليتهم بواسطة الامتحان تعطى لهم حيثذ اوراق الشهادة ثم اذا ارادوا ان يبقوا في المكتب ايضاً بعد اخذ اوراق الشهادة يعاملون معاملة المعلمين

المادة الثامنة والعشرون - تعمل اطلبة المكتب الخارجية ملابس وطرايش واحذية لاوقات الشغل والرسم بهيئة تفرقهم وتميزهم عن تلامذة الشعبة الداخلية ولكنها تكون على نسق واحد وتستوفي منهم اثمانها بقطعها عليهم من يومياتهم الخصوصية

المادة التاسعة والعشرون - اذا اخار واحد من الطلبة الخارجية ان يترك المكتب قبل ان ياخذ ورقة الشهادة او قبل ان ينقل الى صنف اخر فيكون مجبوراً كما وكل من اراد الخروج قبل المدة المحدودة على هذا الوجه فقط ان يقدم استدعاء رسمياً وياخذ اذنًا من الناظر ويترك ملابسة على وجه الاطلاق

المادة الثلاثون - الطلبة الخارجية يحضرون اولاً عموم الدروس المعينة بمجال حضورهم صباحاً من اي صنف واية صنعة كانوا وبعد ان يطالعوا درس ذلك النهار يداومون بغاية الدقة وكمال الاهتمام في عمل الصناعة التي هم موجودون بها بحيث لا ينقص شغلهم عن خمس ساعات في ايام الشتاء وست ساعات في ايام الصيف ولا يمكنهم ان يعطّلوا في المساء ما لم تُعلن الرخصة المعينة لذلك وتجري عليهم البوقلة

الباب الثاني

الفصل الاول

يشمل وظائف ماموري مكتب الصنائع الخصوصية بهم

المادة الحادية والثلاثون - كما ان ناظر مكتب الصنائع مسؤول عن ادارة المكتب العمومية وعن اموره الحسائية والصناعية وعن جميع ما يتعلق باحواله الداخلية والخارجية ومديري داخلية وخارجية ومعاونيهم وكتابهم كذلك مسؤولون عن ادارة امور الشعبات المحولة الى عهدهم ومحاسباتها هكذا كل واحد من المأمورين والخدمة ايضاً هو مسؤول عن روية الخدمة التي هو مامور بها وعن ادارتها فالذين لا يقومون بايفاء وظائف مامورياتهم وخدماتهم

وثبت عليهم التقصير والاغماض فعلاً ومادياً وكانوا من المأمورين مثل المدير والمعاون
او الكاتب بتقرر عنهم من طرف الناظر الى شوري الدولة ويعزل ويبدل بغيره اما عزل
ونصب غيرهم من المأمورين فيجري من طرف ذات الناظر

المادة الثانية والثلاثون. الوظائف المخصوصة بمدير الشعبة الداخلية ومعاونه هي عبارة
عن حصر المساعي والاهتمام بتدريس الطلبة الموجودين في المكتب وتعليمهم وتربيتهم
تطبيقاً الى الاصول والقواعد المعينة في هذا النظام وبنظافة المكتب والتلازمة وانتظامهم
وبعدم وقوع نوع من التلفيات في ما يخص بتعييناتهم ولوازمهم وباجراء الدقة والغيرة
بالذات وبالواسطة على ذلك وعلى حسن استخدام الخدمة مثل العشي والتخادم والغسال
وكذلك من الوظائف الاصلية التي على مدير الاصلاحات ومعاونه وكتبه بانه اذا كان
للاولاد الموجودين في الشعبة الداخلية مال موروث لهم ان يفحصوا عنه ويظهروه للوجود
ويضعوه في صندوق الامنية ويدخلوه في حساب الورد وحاصل الامر هو ان يحافظ كل
منهم على القوائد المادية والمعنوية التي تخص الاولاد

المادة الثالثة والثلاثون. وظيفة مدير الشعبة الخارجية ومعاونه وكتابه هي كذلك تعليم
الطلبة الخارجية ايضاً وتدريبهم تطبيقاً الى الاصول والقواعد المعينة في هذا النظام ومسك
الحسابات كما ينبغي عن الاشياء والادوات كافة التي تؤخذ وتعطى لاجل الاعمال الصناعية
وان لا يعطى مجال لنوع ما من التلفيات والاسرافات مع اجراء الدقة والنظارة الدائمة على
اشغال المأمورين مثل الخزنجي ومنش الاعمال والاطه جي وعلى اشغال معلمي الاعمال
وحاصل الامر هو ان يجتهدوا في تقدم الفنون والصنائع

المادة الرابعة والثلاثون. ناظر المكتب هو ناظر على المأمورين والخدمة كافة المبيتين في
المواد السابقة ومرجعهم فهو ما مور اذا وقع من احدث حركة تخالف النظام والقاعدة بان
يجري معه اللازم حالاً وكذلك يجري في كل حال المحافظة على نظام المكتب وانتظام طلبته
وخدمته وعلى تحصيل الاسباب المتفصلة لترقي الفنون والصنائع فان ذلك هو المقصد الاصلي
المادة الخامسة والثلاثون. عند نصب مدير للمكتب او معاون او كنية وغير ذلك من
الخدام يرتبط المتخبط بكميل معتبر يؤخذ عليه سند وتحفظ السندات عند الناظر

المادة السادسة والثلاثون. حيث لم يكن للمكتب ايام تعطيل عدا عن ايام الجمعية والاعيداد
والنصح فيلزم ان يكون الناظر والمديرون والمعاونون وباقي الخدام موجودين حاضرين
في كل يوم ويبقى كذلك واحد من المديرين والمعاونين والكاتب في كل شعبة نونجي

في ايام التعطيل

المادة السابعة والثلاثون . يلزم ان ينضم رأي المدير ومعاونيه اذا لزم الامر ايضاً في شتروات الاشياء المنتضة الى ملابس الطلبة والتلاميذ والالات والادوات وباقي المواد المنتضة لاجل الاشغال

المادة الثامنة والثلاثون . معاشات المعلمين الذين يعملون الصنائع في المكتب يومية كانت او شهرية واجرة الخدمة كالعشي والغسال تعين برأي الناظر والمديرين. وما كان عدا ذلك من معاشات جميع المأمورين يحصل عنه الاستدانة من الرئاسة ويخصص بالمصادقة عليه هناك

الفصل الثاني

في تعريف اصول حسابات المكتب

المادة التاسعة والثلاثون . الدفاتر المخصوصة بشعبي مكتب الصنائع الداخلية والخارجية متعددة ومتنوعة واحد انواع دفاتر الشعبة الداخلية هو دفتر كتي التلامذة وهو الذي تكون كل صحيفتين منه متقابلتين مخصوصتين بتليد واحد فيحترق في رأس الصحيفة التي على الجهة اليمنى اسم الولد المأخوذ الى المكتب وسنة وشكله ومن هم اولياؤه واقرباؤه ومن اية ملة هو وتاريخ دخوله واذا كان بالاجرة او مجاناً وصنفة وصناعته ويحترق تحت اسمه بالتبعية مقدار عدد الملابس والاشياء التي تعطى له في كل سنة واذا كان لذلك الولد دراهم في صندوق الامنية يحترق مقدارها على ذيل اسمه في كل سنة ثم يحترق في الصحيفة التي في جهة اليسار بوجه الخلاصة حركات الولد المحرر اسمه في الصحيفة اليمنى المحسنة ومحسناته وما كان بعكس ذلك من قبائح في السنة الواحدة مستخلصة وقوعاته هذه من زورنالاته في راس كل شهر وهذا السجل يقرأ في آخر كل سنة علناً في مجالس امتحان الاخلاق ويتبين كذلك في هذه الصحيفة تدني وترقي هذا الولد بالنظر الى صفته ورتبته والدفتر الثاني هو كذلك دفتر ما يقع من المصاريف اليومية المخصصة بتعيينات الشعبة الداخلية وسائر لوازمها وتوضع اشارة في يوقلمة كل مساء من طرف الكاتب على بوصلة مطبوعة عن عدد التلامذة الموجودين بها كان مقداره ويحترق ايضاً ما يلزم لهم من التعيينات والمأكولات اليومية وما كان يلزم اخذه لم ايضاً وتعطى لوكيل الخرج لكي يحترق اثنائه بعد ان يشتري ذلك في ذيل البوصلة ويتصدق عليها بالحنم في كل يوم من طرف معاون المدير والكاتب وتدخل

في دفتر المصاريف ويتنظم في راس كل شهر اجمالي هذه المصارف ويختم من طرف المدير والمعاون والكاظم ويعطى الى الناظر والثالث هو دفتر اليومية الذي يحرر في الصحيفة البني منه مقدار ما يدخل من الدراهم في كل يوم الى صندوق الشعبة الداخلية وفي الصحيفة اليسرى منه ما صرف من الصندوق كثيراً كان او قليلاً وكما انه يلزم بان تجري محاسبته وميزانيته في كل يوم كذلك تعمل خلاصة في اخر كل شهر واذا كانت الايرادات اكثر من المصاريف تنقيد ايراد الحساب الشهر القادم

المادة الاربعون. واحد الدفاتر الاصلية الى الشعبة الخارجية ايضاً يشتمل على كتي الطلبة والتلامذة الذين يوخدون الى الشعبة الخارجية ويكون مسكبه حسب اصول دفتر كتيبة الشعبة الداخلية وتدخل في هذا الدفتر ايضاً اسماء معلمي الصناعة والمعلمين وباقي المأمورين وصنائعهم وصفاتهم ومعاشرتهم ووقوعاتهم والدفتر الثاني هو دفتر يومية المشتريات التي للاعمال يتقيد به ايراداتها وقع من المشتريات المتعلقة بالحدائد والاخشاب وكل الاشياء الخامية والآلات والادوات في الصحيفة البني منه في كل يوم ثم مما اعطى الى اية شعبة واي صنف وصنائع من ذلك يتقيد مصروقاً في الصحيفة اليسرى ليختم لحسابها ولما كان لكل صنف وصناعة دفتر مخصوص فالاشياء التي تكتب مصروقاً في دفتر الاعمال الاول يتقيد ايراداً في دفتر كل صناعة وكلما عملت تلك الاشياء من اي صنف كان وتسلمت الى المخزن تنقيد مصروقاً في دفتر تلك الصناعة وايراداً في دفتر المخزن وتي صرفت او بيعت تلك الاشياء المفيدة ايراداً في دفتر المخزن تحمر مصروقاً في الصحيفة اليسرى وهذا المصروف هو ايرادات المكتب فيوضع في خانة ايرادات الدفتر المذكور والدفتر الثالث هو بيان يومية ما يقع من الايرادات والمصارف يحرر في الصحيفة البني منه ما دخل من الدراهم كثيراً كان او قليلاً الى صندوق المكتب العمومي في كل يوم وفي الصحيفة اليسرى منه ما يمكن قد صرف كذلك كثيراً او قليلاً ويعد ان تكتب قيمة المبيعات وسائر الآلات والادوات مصروقاً في هذا الدفتر مرة واحدة تكتب كذلك ايراداً وقتما تباع والحاصل مما دخل الى المكتب في اليوم ما يتعلق بالنفود وغيرها ولو كان ثمة بارة الفرد يتقيد في قسم الواردات ومنها صرف من المعاشات والمصارف وغيرها يتقيد في قسم المصروفات فبينان كلاهما في هذا الدفتر ثم تجمع الايرادات والمصارف في مساء كل يوم وتنقل زيادة كل منهما الى اليوم الثاني ثم ولتن كان لا زال يوجد جملة دفاتر متنوعة لشعبي المكتب الداخلية والخارجية ولحلات الصنائع الا انه بما ان اصل الدفاتر

الاساسية هو عبارة عن هذه الدفاتر فما كان عداها محمول امر تنظيمه الى راي المامورين
 المادة الحادية والاربعون . يوجد في بوقلمة الطلبة الخارجية كل مساء احد الكتب
 المحاسين ومدير الشعبة الخارجية او معاونه اذا لم يكن هو موجوداً او يحررون في دفتر اخر
 يومية المعلمين والطلبة بموجب تذكرة التحسين ثم يبينعان في رؤوس الشهر مع مدير الشعبة
 الداخلية وكتابها ويعطون معاشات معلمي الصناعة والمعلمين وسائر المامورين على الوجه
 المذكور في المواد المتنوعة من هذا النظام وبعد ذلك يوقفون من الاجرة التي تستحقها الطلبة
 بحسب اصنافها المقدار اللازم توقيفه في مقابلة ملائمتهم وما يوضع لهم في صندوق الامنية
 ويعطى لهم الباقي وكما ان ائمان الملابس ذاتها تحررت مصروفاً في دفتر اليومية كذلك
 تنقيد الدرام التي هي في مقابلها ايراداً ايضاً

المادة الثانية والاربعون . صندوق مكتب الصنائع العمومي يكون تحت نظارة
 الناظر اما ادارته في يد مدير الشعبة الخارجية ومعاونه واحد الكتاب
 المادة الثالثة والاربعون . تقرر في راس كل شهر معاشات جميع مأموري مكتب
 الصنائع وخدامه واجرة الطلبة وائمان التعيينات والمتنقيات التي تشتري وتصرف لادارة
 المكتب وائمان الملابس وغيرها نوعاً اولاً وائمان الاشياء التي تشتري للوجودات المحمية
 مثل الكتب والالات والادوات وغيرها نوعاً ثانياً وائمان المشتراوات المتعلقة بالمحديد
 والخشب والاجزاء وباقي الاشياء الخامية لكي تشتغل في محلات الصنائع وتباع وما يلزم
 للعامل مثل الخم والزيت والمشاقة نوعاً ثالثاً في دفتر المصارف وكذلك تنقيد المبالغ التي
 تؤخذ من ايرادات المكتب الخصوصية وما يؤخذ بموجب النظام عن كل من الاطفال
 الموضوعه بالاجرة في الشعبة الداخلية نوعاً اولاً وما يعطى من طرف اصحاب الخير والنتوة
 او اذا كان يوجد دراهم موقوفة نوعاً ثانياً والدراهم التي تحصل من اشغال مكتب الصنائع
 نوعاً ثالثاً في قسم الايرادات وينظم اجمالي على هذا الوجه ويختم عليه ويعطى الى شوري
 الدولة من طرف الناظر وتعمل ميزانية ثمن الاشياء الخامية التي عملت في المكتب ويبيعت
 مشغولة مع مصاريف عملها مما بلغ مقداره وبماذا بيعت وما هو الراجح الذي حصل منها
 ويتبين ذلك في هذا الدفتر

الباب الثالث

الفصل الاول

في ما يخص باختانات الطلبة

المادة الرابعة والاربعون . بما انه قد تقرر بان تتحقن مرة في السنة كل الطلبة الموجودين في الشعب الداخلية والخارجية فيجري هذا الامتحان في نيسان بكل سنة وبما انه في مناسبة الامتحان يتعطل المكتب مدة اسبوع كامل فيجري في تلك المدة تطعيم الاطفال والتلامذة من الجدري وختان الاطفال المسلمين ويجوز فيها ايضاً ذهاب الذين لم اقارب واهل الى بيوتهم مدة التعطيل بعد الامتحان

المادة الخامسة والاربعون . بما انه يلزم بان يحضر في الاختانات ذوات مناسبة من كل من مكتب الحرية والاعدادية ونظارة المعارف الجليلة ومعلمون يستنسب حضورهم من الطوبخانة والتمورخانه والترسانة وباقي المحلات التي في من هذا الثقل ومن ارباب الفن والمتنصون من ارباب الصنائع الذين هم في الخارج ويجري امتحان الطلبة بحضورهم فيلزم استدعاء الذوات المطلوبة باعطاء الخبر الى المحلات التي هم منسوبون اليها قبل اليوم المعين للاختام باسبوع واحد

المادة السادسة والاربعون . كل واحد من الطلبة والتلامذة يتحقن وقت الامتحان بالنوبة عن الصناعة المخصوصة بالصف الذي هو موجود به وعن الدروس اللازمة لتلك الصناعة والذين يشتون لياقتهم ينقلون الى الصف الذي هو فوقهم وتعطى ايضاً لشخص او لشخصين نهاية ما يكون من الذين هم في الدرجة الاولى هدية وتعطى اوراق شهادات للذين يتحقنون من الصف الخامس اما الذين لا يقدررون ان يوفوا حق الامتحان عن الصف الذين هم موجودون به فلا يترقون بل يبقون في صفهم لحد ما تصير فيهم اهلية للتقدم والذين يبقون في صف واحد مدة الخمس سنين ولا يتقدمون يخرجون من المكتب

المادة السابعة والاربعون . يكتب على الجهة الواحدة من قبات ملابس الطلبة والتلاميد مكتب الصنائع وعلى الجهة الثانية داخلي او خارجي ليكون ذلك علامة فارقة لهم وتجر عليها ايضاً اصنافهم ورتبهم ويكون على الجهة اليمنى من رؤساء العشرات منهم شريطة حمراء علامة لهم والذين غيب الامتحان ياخذون اوراق شهادات يعنون من رسوم بانتات الصناعة التي يشتغلون بها مدة بقدر السنين التي وجدوا فيها في المكتب يعني اذا

كانوا اقاموا فيه خمس سنوات فتكون مدة العفو كذلك خمس سنوات وتدرج هذه المعافاة في اوراق الشهادة التي تكون في ايادهم

المادة الثامنة والاربعون . يعطى عن كل تلميذ انتقل من الصف الاول الى الصف الثاني عشرة غروش الى المعلم الذي علمه الصناعة وعن كل واحد ينتقل الى الصف الثالث خمسة عشر غرشاً وعند نقله الى الصف الرابع عشرون غرشاً وعند دخوله الى الصف الخامس خمسة وعشرون غرشاً ليكون ذلك نوع مكافاة الى معلمي الصنائع عند نقل الطلبة والتلامذة من صف الى اخر وقت الامتحان في كل سنة وكذلك مهما كان مقدار الانفار الذين ياخذون اوراق شهادة في كل سنة يعطى عن كل واحد منهم ثلاثون غرشاً الى معلمه وتجري ايضاً مكافاة خواتم التعليم بما يناسب على قدر الامكان

المادة التاسعة والاربعون . بما ان تحصيل فن الماكنة العلمي والعلمي يتوقف على ست اوسع سنين فالطلبة الذين يبقون اكثر من خمس سنين لاجل تحصيل هذه الصناعة واخذ اوراق الشهادة تكون اجرتهم في السنة السادسة والسابعة ضعف الاجرة اليومية التي تعطى للتلامذة باقي الصفوف والتلميذ الذي ينتقل من الصف السادس الى الصف السابع لاجل فن الماكنة والذي يصل الى الدرجة السابعة وياخذ ورقة الشهادة تعطى المكافاة الى معلمه ضعف المكافاة التي تعطى الى معلمي باقي الصفوف

الفصل الثاني

في ما يخص بامور ضابطة طلبة المكاتب وترتيبهم ومسحقي الجزاء منهم
المادة الخمسون . الجزاء يكون على ثلاثة انواع . الاول الحبس . الثاني الرياضة . الثالث الجزاء بالتوقيف اي عدم الاذن بالخروج من المكتب . فالجزاء بالحبس يحكم به من طرف الناظر بقدر جرم القباحة بعد ان يحاكم التلميذ عن نهية او قباحة من جهة الاحوال المينة في ما ياتي وتعين عليه وتكتب مدة حبسه في الزورنال الموجود بيده ايضاً وحيشد يتوقف ذلك التلميذ في الحبس وتكون مدته من اثنتي عشرة ساعة لحد شهر زمان . اما جزاء الرياضة فهو كذلك اذا حكم على احد الطلبة بنهية خفيفة من جهة الاحوال الاتي ذكرها فلا يعطى طعاماً غير الخبز في المدة التي يحكم عليه بها ويكون واقفاً على رجليه في اثناء تناول الطلبة الطعام ونهاية مدة جزاء الرياضة تكون ثلاثة ايام ايضاً لكن الطلبة الخارجية تنقطع اجرتهم اليومية ويعطون خبزاً فقط عوضاً عن هذه المجازاة الرياضية واما الجزاء بالتوقيف فهو عدم

الاذن بالخروج من باب المكتب الى الخارج بناء على تقصير خفيف او نهم خفيف ايضا
وهذا التوقيف يجري بحق الطلبة الداخلية فقط ويكون الجزاء بالحبس جامعا للجزاء الرياضي
والجزاء الرياضي جامعا للجزاء بالتوقيف يعني بان المحبوس لا يأكل غير الخبز فقط واحكام
عليه بالجزاء الرياضي لا يخرج من المكتب الى الخارج طبعاً ولا يتعطل منهم عن دروسه
وصناعاته بصورة اخرى اصلاً غير عند مجازاته بالحبس فقط

المادة الحادية والخمسون . الذين لا يصفون الى التنبيهات التي تقع من طرف الناظر
فيما يخص بنظام المكتب واصوله ولا يقومون بالخدمة التي يأمرون بها فيحكم عليهم بالمرّة
الاولى بجزاء الرياضة من يوم الى ثلاثة ايام بحسب قباحتهم لكن اذا تكرّر ذلك منهم في
طرف ثلاثة شهور فيتشدّد عليهم جزاء الرياضة ويتضاعف بالنظر الى قباحتهم او بحسب
ذلك التليذ منهم من يوم واحد الى ثلاثة ايام

المادة الثانية والخمسون . بما ان شتم التلامذة بعضهم بعضاً والتكلم بكلام قبيح هو ممنوع
فكل من كان من الطلبة الداخلية او الخارجية وشتم آخر او تكلم معه كلاماً قبيحاً فيحكم عليه
في المرة الاولى بالجزاء الرياضي يوماً واحداً ويومين في المرة الثانية اذا تكرّر منه ذلك بنظر
ثلاثة شهور وثلاثة ايام في المرة الثالثة اما اذا وقع ذلك منه مرة رابعة فيحبس يوماً واحداً

المادة الثالثة والخمسون . اذا ضرب احد التلامذة آخر ولم يجرحه فيحبس من يوم
واحد الى ثلاثة ايام بحسب قباحتهم . اما اذا جرحه جرحاً خفيفاً غير ضار فيحبس مدة اسبوع
واحد ويتوقف بان لا يخرج من باب المكتب الى الخارج من شهر واحد الى ثلاثة شهور
بحسب قباحتهم لكن اذا تكرّرت منه هذه القباحة في طرف ثلاثة شهور فيكون جزاءه مضاعفاً

المادة الرابعة والخمسون . اذا سرق احد التلامذة شيئاً قليلاً كان او كثيراً داخل
المكتب فيجازى بالحبس خمسة عشر يوماً

المادة الخامسة والخمسون . اذا سرق احد الطلبة شيئاً داخل المكتب وكان له سابقة
في السرقة او لم يكن له سابقة فيه وانما كان سرق خارج المكتب شيئاً كثيراً كان او قليلاً
وكان ذلك التلميذ من الطلبة الداخلية او كان من الطلبة الخارجية لكنه غير بالغ اذ لم
يدخل في سن الخمس عشرة او الست عشرة فيحبس شهراً واحداً بأكمله ثم بعد ذلك يوضع في
دائرة الاصلاح من ثلاثة شهور الى سنة كاملة اما اذا كان من الطلبة الخارجية ومجاوراً سن
البلوغ فيطرد ويتسلم الى الضبطية

المادة السادسة والخمسون . اذا كان احد الطلبة يخرج اخر جرحاً بدرجة تعطله عن

العامل فيعامل بالجزاء المعين في المادة الخامسة والخمسين

المادة السابعة والخمسون . الذين يفرون من شعبة المكاتب الداخلية يضربون في المرة الاولى من عشر عصي الى عشرين عصا بحسب تحمل ابدانهم ثم يجازون اسبوعاً بالرياضة وستة شهور بعدم الخروج من المكاتب الى الخارج واذا تكرّر ذلك منهم مرة ثانية فيجازون بالحبس من ثلاثة ايام الى شهر واحد بحسب حالهم وصنهم عدا عن الضرب والرياضة ايضاً

المادة الثامنة والخمسون . الذين يتكلمون مع بعضهم بعضاً كلاماً فاحشاً او مختصاً بأفعال شنيعة سواء كانوا من الطلبة الداخلية او الخارجية يععون في الجزاء المحرر في المادة الثانية والخمسين واذا تصدوا لأفعال مفارقة للاداب ولحاسن الاخلاق يضربون من عشر عصي الى عشرين عصا بحسب تحمل ابدانهم وبحسبون من ثلاثة ايام الى شهر واحد واذا كان الذين يتجاسرون على هذا النعل من الطلبة الداخلية يمنعون عن الخروج من المكاتب الى الخارج ستة شهور كاملة والذين يتجاسرون على هكذا فعل مرة ثانية يجري بحقهم هذا الجزاء مضاعفاً ويعاملون عدا عن ذلك بالمعاملة المعينة في المادة الخامسة والخمسين

المادة التاسعة والخمسون . بما ان شرب التلامذة شربات او سيكارات داخل شعبتهم هو ممنوع فالذين يتجاسرون على ذلك يتأدبون بالجزاء المعين في المادة الثانية والخمسين المادة الستون . الذين يحسبون خمس مرات في سنة واحدة من الطلبة الخارجية وكانوا غير بالغين يوضعون في الدائرة الاصلاحية اما اذا كانوا بالغين فيطردون من المكاتب

المادة الحادية والستون . التلامذة الذين يرسلون الى المكاتب مقابلة لجزاهم بالحبس سنة كاملة او اكثر على ما هو مبين في المادة السابعة عشرة واللازم وضعهم في الدائرة الاصلاحية بمقتضى احكام المادة الخامسة والخمسين والثامنة والخمسين والستين وكانوا بالغين فلا يخرجون من المكاتب الى الخارج في ظرف المدة التي كان يلزم ان يحبسوا بها بمقتضى احكام قانون الجزاء الهايوتي ويكونون مستثنئين من امتيازات باقي طلبة المكاتب ولذلك توضع على ملابسهم علامات مخصوصة للفرق ويستغلون بصنائع خصوصية في دائرة الاصلاح وامثال هؤلاء لا يختلطون بباقي الطلبة

المادة الثانية والستون . اذا كان احد معلمي الصنائع يعطي لمن كان غير مستحق من التلامذة تذاكر استحسان وثبت ذلك عليه في النهار ذاته فيقطع عليه اجرة يوم واحد

عن كل تذكرة أعطاها زائدة

المادة الثالثة والستون . بما ان مأموري المكتسب وخدامه مأمونون ومعتمد عليهم وقد اودع ليد امانتهم اموال المكتسب وموجوداته كافة فاذا سرق احد هم شيئا قليلا كان او كثيرا سواء كان من ارزاق المكتسب والاشياء التي تخصه او من موجوداته المشغولة وغير المشغولة او كتبه وحاصل الامر اذا كان يتصدى لارتكاب جزوي او كلي منها كان فيطرد ويتسلم الى الضبطية لكي تجري ما يلزم بحقه من المعاملات القانونية

المادة الرابعة والستون . يضم على معاشات من كانوا من مأموري المكتسب وخدامه ويقومون بخداتهم حسب الاصول والقواعد الموضوعة مقدار بشرط ان لا يتجاوز في السنة الواحدة او الستين درجة عشرة في المائة بحسب درجة الاثار التي يبينونها ثم ان الذين يقومون بايفاء خداتهم على هذا الوجه خمس عشرة سنة بدون انقطاع فيسكنهم ان يتقاعدوا اذا ارادوا بثلث معاش والذين يخدمون عشرين سنة بثلثي المعاش اما الذين يوجدون في الخدمة مدة خمس وعشرين سنة فبمعاش كامل

الخاتمة

اجراء التعديلات لهذا النظام بحسب ما يقع من التغيرات في المستقبل هو محمول الى رأي شوري الدولة

في ٢٤ شعبان سنة ١٢٨٥



نظام محلات الاصلاح

المقدمة *

نظامات الاصلاحات تقسم الى ثلاثة ابواب اساسية الاول يذكر فيه ثلاثة فصول لكونه يعرف شروط الاطفال والايام الذين يوخدون الى بيوت الاصلاح والانفاق عليهم واكسام ودرجات العلوم والفنون التي يحصلونها والثاني يقسم الى ثلاثة فصول ايضاً لكونه مختصاً بصورة ترتيب ما موري بيت الاصلاح وكيفية روية ايرادانه ومصاريفه ومصنوعاته والاجراآت المتعلقة بذلك وحركة المأمورين ووظائفهم بحق تعليم التلامذة وترتيبهم. اما الثالث فيها انه يتضمن صورة تحصيل التلامذة وفعالهم واعمالهم وحركاتهم في كل امر والتاديبات الجزائية لاصحاب الخمج والتباحات المغائرة للنظام والاصول ودرجات المكافاة اللازمة لم بحسب ما يحصلونه من الارتفاع في العلوم والصنائع فهو كذلك يقسم الى فصلين

الباب الاول

الفصل الاول

في بيان الشروط اللازمة للايتام والاطفال الذين يوخدون

ويقبلون في بيوت الاصلاح

المادة الاولى. الاولاد الذين يوخدون الى بيت الاصلاح يقبلون بوجه المساواة وطنيين او اغراب مسلمين او مسيحيين من اية ملة كانوا انما يلزم ان يكونوا موجودين تحت الشروط الاتية من جهة السن والصنائع الاول ان الولد لا يكون فوق سن الاثني عشرة او الثلاث عشرة الثاني ان يكون يتيماً بلا اب ولا ام واذا كان له احدها فيكون غير قادر على ادارة الولد بداعي عطله وكونه من اصحاب الفقر والاحتياج الثالث يوخذ عليه كتيل يسند على انه اذا استدعي ولي الولد او اقرباؤه اخراجه فلا يسع استدعاهم واذا كان لابد من اخراجه بموجب هكذا استدعا فيوخذ ما وقع عليه من مصاريف ما كولانه وملبوساته وباقي اخباجانه في المدة التي اقام فيها بالمكتب من طرف وليه او اقربائه ثم لا يقبل ولد في بيت الاصلاح اصلاً ما لم يكن تحت هذه الشروط الثلاثة

* قد كان هذا النظام موضوعاً لولاية الطونة خصوصاً وانما حيث قد نعم اخيراً الى بيوت الاصلاح الولايات كافة في بعض الفقرات المخصوصة في ولاية الطونة ما هو مدرج فيها لا تشمل باقي الولايات طبعاً

المادة الثانية . اذا طلب وضع ولد في الاصلاحخانه لاجل التربية خارجا عن الشروط المذكورة يعني كان له اب وام واقارب وتحت سن الثلاث عشرة فيؤخذ عنه في ابتداء كل سنة خمسمائة غرش لاجل مصاريفه عن كل سنة من المدة التي يقيمها في بيت الاصلاح وحينئذ يقبل والدرام التي تؤخذ منه تفيد ايراد البيت الاصلاح ويعطى بها علم وخبر بمختم المدير ومعاونيه

المادة الثالثة . الاطفال الذين يلزم حبسهم قانونا سنة او اكثر بسبب ارتكابهم تهمته او جنائية ويكونون من الاولاد الذين تحت سن الثلاث عشرة على الاطلاق يوضعون في بيت الاصلاح بامر من الحكومة رسمي ويعاملون في مدة توقيفهم بحسب الشروط المحررة في المادة الرابعة والاربعين

الفصل الثاني

الاصول المختصة بصورة الاتفاق على التلامذة واكسائهم

المادة الرابعة . يعطى لكل من الاطفال الموجودين في بيت الاصلاح ثلاثمائة درهم خبز كل يوم ولكل عشرة اولاد منهم قراناة شوربا صباحا وفي المساء لحم بقدر المتقضى ومرة في كل اسبوع عاشورا او غيرها من الحلوى ويعطى لهم ايضا بعض اغار بحسب مواسمها

المادة الخامسة . يعطى لكل من التلامذة ثخت خشب وعليه فرشاة محشوة قشاً ومخدة وبساط وفي كل سنة وقت الميعاد كبوت وستري وبوطورا وبانطلون وزوجا كلسات وزوجا احذية وطر بوش وسير للزنا وطاقم قصان وارفعة وصديريتان او متانان لكن من حيث ان الستري والبوطورا والبانطلون هم مخصوصون في لبس التلامذة عندما يخرجون الى الخارج فيعطى لكل ولد منهم مرة او مرتين في السنة طاقم ملابس وطر بوش واحد عدا عن الملابس المحررة اعلاه لتكون ملابس للشتى يلبسونها وقت وجودهم في الاصلاحخانه ويكون كذلك موجودا لهم بدلة صيفية يلبسونها عند الاقتضاء

المادة السادسة . بما ان لبيوت الاصلاح مصاريف اخرى مثل حصر ومكانس وورق واقلام وخبز وشمع وزيت وجرار وصابون وحطب وفحم واشياء اخر غير ذلك عدا عن الموجودات المحلية التي في مثل دسوت وطناجر وقرانوات وشما عدين وقناديل فمثل هذه المصاريف تخص لكل بيت ومخدع بحسب المتقضى اللازم له وتصرف بدائرة المقدر المقرر لذلك

الفصل الثالث

درجات العلوم والفنون والصنائع التي تحصلها التلامذة

المادة السابعة . الولد الذي يؤخذ الى بيت الاصلاح من اي صنف ومذهب كان يتقيد عند وصوله في الدفتر المختص به ويكتب في الفترة الاولى العدد الموجود منذ بداية افتتاح بيت الاصلاح وتوضع على ملابسهم تلك الفترة ايضاً والاولاد الذين يؤخذون جديداً لا يوضعون حالاً بجانب الاولاد الموجودين بل من بعد تطهيرهم في الحمام يشلحون ملابسهم القديمة في المخدع الذي يخصص لهم وتعطى لهم الملابس الجديدة ثم يجربون مقدار اسبوع واحد في القراءة والكتابة والصنائع لينظر في استعدادهم وقابلتهم ويساقون الى الطريق الذي يلزم سلوكهم من جهة الصناعة فيه واذا كان للولد اولياء واقارب فتنسلم لهم ملابس الولد العتيقة ولا تحتفظ في ديو بيت الاصلاح

المادة الثامنة . الدروس التي يصير تعليمها في بيت الاصلاح هي الف باء وجزوي عم وتبارك والمصحف الشريف بحسب الاقتضاء وعلم الحال ورسالة الاخلاق وباقي الادبيات والكتابة ايضاً فتكون حصته بخط ثلث ثم مشق رقعة وبعض ارقام من علم الحساب كالضرب والجمع والاسقاط والنسبة وبما ان هذه الاشياء توجد في اللغة البلغارية ايضاً فالولد الذي يدخل بيت الاصلاح اذا كان مسلماً يتعلم دروسه من الشيخ المسلم وان كان نصرانياً فمن المعلم المسيحي

المادة التاسعة . بعد ان تنهض الاولاد صباحاً ويعملون الاشغال المهيئة في النفل الثالث وبما يكون الثور با تدخل الاولاد المسلمون والمسيحيون الى مخادع المكاتب المخصصة لهم ويمجندون هنالك مقدار ساعتين كاملتين في دروسهم وكتاباتهم

المادة العاشرة . بما ان الصنائع الجارية الان في الاصلاحات هي عبارة عن عمليات مثل الخياطة والاسكافية والدباغة وترتيب المطابع في الولايات ودرس نسج الجوخ والفاش وعمل الخيطان فمن بعد ان يتم الاولاد دروسهم صباحاً يساق كل منهم بمعرفة جاوبشية او وكيل جاوبشية الى الصناعة التي هو منسوب اليها ويتشغل فيها لحد الساعة العاشرة ونصف او الحادية عشرة مساءً ثم يعطلون جميعاً وقت ما يضرب لهم الجرس

المادة الحادية عشرة . يتعين من الذين قد تقدم كل منهم في صناعتهم ودروسهم من الاصناف الخمسة المعينين في المادة الخامسة والاربعين وصاروا من اصحاب الآداب

والاخلاق المحسنة واحد في كل عشرة انفار ليكون جاو يشاً وواحد آخر ليكون وكيل
جاو يش على الباقي وهذان النفان يتخبران منهم بمعرفة مدير بيت الاصلاح ومن حيث ان
ادارة الثانية انفار تكون بيد وكيل الجاو يش وادارة التسعة انفار بما فيهم وكيل الجاو يش
بيد الجاو يش فتكون الجاو يشية ووكلاء الجاو يشية هم المسئولون عن نوم الاولاد وقيامهم
ومداومتهم على دروسهم وصنائعهم ومحافظة ملابسهم وطهارتها ونظافتها ثم تختتم زورنالاتهم
اليومية اولاً من طرف وكلاء الجاو يشية لكن الاولاد الذين يدخلون الى المحبس اكثر
من خمس مرات في السنة لا يمكن ان يصيروا في تلك السنة جاو يشية ولا وكلاء جاو يشية
وكذلك اذا لم يكن بين تلامذة احد الصنوف من كان اهلاً ومستحقاً للجاو يشية اولو كالة
الجاو يشية فيجوز حينئذ انتخاب الجاو يشية ووكلاء الجاو يشية وتعيينهم عليهم من باقي الصنوف

الباب الثاني

الفصل الاول

بمختص بصورة ترتيب ما موري بيت الاصلاح

المادة الثانية عشرة. ادارة بيوت الاصلاح الداخلية تقسم طبعاً الى قسمين الاول
يتعلق بادارة ضبط الاطفال والتلامذة وتربيتهم وصورة الاتفاق عليهم واكسابهم وتسوية
ما يتعلق بهم من المصاريف والثاني باجراء العمليات وروية الحسابات التي تختص بها
ويكون على عموم هاتين الادارتين مدير عمومي لكل بيت اصلاح لينظرها بذاته ويكون
بمعيته مدير ضبطية واحد لينظر في امور ضبط بيت الاصلاح وكذلك مدير عمليات ايضاً
لاجل ادارة جهة الصنائع وليكون مسؤولاً عن الحساب والكتابة ولكل من الادارتين
باش كاتب واحد بمقام معاون ومعه كاتب واحد بمعيته ويوجد عدان ذلك ايضاً وكيل
خرج واحد ومعلمان للغات ايضاً ليقرئ الاولاد دروسهم احدها بالتركية والاخر بالبلغارية
ومعلم واحد لكل من صناعة الخياطة وصناعة الاسكافية وعشي واحد وغسالان او ثلاث
غسالات من النساء ويكون في نيس معلم للدباغة ايضاً ويتعين لهم كذلك جملة انفار لاجل
المحافظة على انضباطهم

المادة الثالثة عشرة. ان المسؤولية ولئن كانت عائدة على كل من هؤلاء المأمورين وحده
الا ان مدير الضابطة والكاتب ووكيل المخرج مسئولون عن ما كولات بيت الاصلاح وعن

مشروباته وإدارته وعن النظمات الداخلية للتلامذة وتدريبهم وتعليمهم وتعليمهم وتعليمهم ومعلمي الصناعة عن تخصيصهم الصنائع ومدير الأعمال وكتابه عن حسابات ما يقع من المصنوعات أما مدير عموم بيت الإصلاح وكتابه فيها مسئولان عن جميع هؤلاء أيضاً لكن مع ذلك أيضاً يلزم بأن كلّا منهم يعد نفسه معاوفاً للآخر فيكون المأمورون الموجودون متحدّين مع المدير عبارة عن هيئة مجلس واحد ويكونون جميعاً تحت المسئولية المشتركة في ما يقتضي من الأحوال أما العشي والغسلات والضابطون فيجبرون بأن تكون حركتهم تحت امر مديري الإصلاحات والضابطة دائماً

المادة الرابعة عشرة - جميع مأموري بيت الإصلاح هم مدبّون بأن يكونوا دائماً موجودين في أشغالهم أما في الأوقات التي لا يوجد بها المدير فيتوكل عنه الكتاب ومأمور كل إدارة يقون ليلاً في بيت الإصلاح بالمناوبة على الإطلاق

المادة الخامسة عشرة - بما أن هيئة الموجودين في بيت الإصلاح وجميع أمورهم تحت نظارة الهيئة المركبة في مركز الولاية من ناظر ومعاون ناظر وكتّاب وأمين صندوق ومأموري إدارة الشراكة والمطبعة وكما أن مأموري الإصلاحات يتتبعون ويتبعون من طرف هذه النظارة كذلك أمورهم ومحاسباتهم كافة هي محولة إلى النظارة المذكورة أيضاً فكل ما يتعلق بأمور الضابطة أو الأعمال يحصل الاستئذان عنه من النظارة بمعرفة مديري العموم وتجري الحركة فيه بحسب الراي الذي يستمدونه منها ومع أن مدير عموم الإصلاحات مأذون بأن يبدل عند الاقتضاء الخدم الذين هم مثل العشي أو وكيل الخرج إلا أنه لا يمكن تغيير مأمور ولا خادم أصلاً بدون اثبات تقصيره أو ما ينهم به أو تكاسله في شغله

الفصل الثاني

يخص بصورة رؤيّة الإيرادات والمصروفات والمصنوعات وإجراء المحاسبات
المادة السادسة عشرة - أمور محاسبات بيوت الإصلاح تقسم كذلك إلى قسمين مثل إدارتها ومأموريها أحدهما حسابات المصاريف العائدة لإدارة مأموري الإصلاحات وتلامذتها والإيرادات المخصوصة بذلك وهذه هي أمور المحاسبات الأصلية لبيوت الإصلاح أما صورة ضبطها ورويتها فتكون تحت نظارة وإدارة مدير العموم وتري بمعرفة مدير الضابطة وكتابتها والثانية محاسبات المصنوعات وهي تكون كذلك تحت نظارة وإدارة مدير العموم أما إدارتها فتكون بمعرفة مدير المصنوعات والكتاب

المادة السابعة عشرة . تمسك عدة دفاتر مخصوصة بأمور المحاسبات الأصلية ليوت
 الإصلاح احدها دفتر الكتي والاساس تخصص كل صحيفة منه لحساب واحد من الاولاد
 فيتعرف به اسماء الاطفال واسمائهم واشكالها وتاريخ دخولها ثم كل ما يعطى من الملبوسات
 والاشياء بمقداره وعدده في كل سنة والحاصل منها بلغت مصاريف ذلك الوالد بكل سنة
 تخررت تحت اسمه بالتسوية تطبيقاً الى المثال المعمول لذلك وإذا كان له مال موروث يدين
 بمعرفة المحكمة الشرعية وتحفظ قيمته ويتبين مقداره والحل الموجود به وكذلك الفائض
 الذي يتحصل عنه يتبين في الخانة المخصوصة به بتلك الصحيفة وتوضع كذلك اشارة فيوهن
 كيفية ترقى رتب التلامذة ودرجاتهم في الامتحانات

المادة الثامنة عشرة . واحد دفاتر امور حسابات بيوت الاصلاحات الاصلية ايضاً هو
 دفتر المصاريف اليومية يخرى به مقدار ما يقع من المصاريف في كل يوم فانه لما كانت
 تعيينات الخبز لكل نفس من التلامذة وباقي ما كولانها في مفررة فتعطى الزورنالات التي
 تعطى من طرف الجاوشية مصادقاً عليها الى الكاتب في يوقلة المساء كل يوم ونجري
 حساباتها وتحفظ تلك الزورنالات وتعطى بوصلة مخنومة الى وكيل المخرج وقت المساء
 بمقدار الخبز والارزاق اللازمة لم ووكيل المخرج يصرف تلك الارزاق المتقضاة بموجب
 تلك البوصلة ايضاً وبعد ان يصادق على صحفها ايضاً من طرف مدير الضابطة والكاتب
 تخرر مقدارها وانماها في الزورنال المحفوظ ويختم كل يوم في ذيله من طرف المدير والكاتب
 وتدخل المصاريف المذكورة في دفاترها اما الاشياء التي هي مثل الحطب والغنم والحصر
 والمكانس فتشتري بحسب لزومها برأي المدير والكاتب وتنفيد يوماً فيوماً بحيث لا يتجاوز
 المقدار المقرر لها وبعد ان يجري التدقيق على المصاريف الواقعة وتطبق على زورنالاتها
 في كل شهر يضم اليها معاشات جميع المأمورين ويعمل بذلك دفتر اجمال يختم بذي له من
 طرف مديري العموم والضابطة والكاتب ويرسل الى النظارة

المادة التاسعة عشرة . بما ان احد الدفاتر المذكورة هو مخصوص بايرادات بيت الاصلاح
 ايضاً فكذلك يسلم من الدراهم الى بيت الاصلاح عن تذاكر الاحضارية ومن ايرادات
 الاملاك المربوطة له ومن مصنوعات ومنتجاتها وغير ذلك تعطى به علومة خيرة مضادة ومخنومة
 من مدير العموم ومدير الضابطة والكاتب ويتنفيد في الدفتر يوماً فيوماً كثيراً كان او
 قليلاً ثم يكون دفتر اخر ايضاً عدا عن الدفتر المذكور للاملاك وغيرها ما يتعلق بايرادات
 بيت الاصلاح وعقاراته يخرى به الاملاك وباقي العقارات كافة التي تكون من مخصصات

بيت الاصلاح باسمائها ورسومها ومقدار حاصلاتها وكما يتقرر بدفتر الايرادات ايراداتها الشهرية او السنوية عندما تحصل كذلك تنفيذ ايضاً تحت اسمائها المحررة في هذا الدفتر وكذلك الموجودات المحلية التي ليست الاصلاح تبين في هذا الدفتر ايضاً

المادة العشرون . يكون كذلك لدائرة المصنوعات دفاتر متعددة مثل امور حسابات بيت الاصلاح واحداً يكون مختصاً بقيد كل ما يسلم الى ادارة الاعمال من جوخ ويطائن وخبطان وصوف وجلد ونعال وجلد كوسلا وكل ما يسلم لها لاجل التشغيل فينتقد بهذا الدفتر هذه الاشياء كافة جنساً فجنساً ونوعاً فنوعاً وكلها صرف منها شيء يتزل من نوعه وجنسه في هذا الدفتر ويتقيد في دفتر المصنوعات

المادة الحادية والعشرون . يسك دفتر مخصوص لاجل المصنوعات ويتقيد به كلها بتشغيل ويخرج الى الوجود من الاشياء مثل ملابس واحذية ونعال وكوسلا وخبطان ثم يسك كذلك دفتر اخر عدا عما ذكر لاجل الصرفيات يعني انه كلما بيع شيء من هذه المصنوعات يتزل من دفتر المصنوعات المذكور ويحضر بدفتر الصرفيات هذا وتحرر اشارة الى ابن بيع ومقدار ثمنه الى اي جهة تسلمت الدراهم ومع ان دفاتر ادارة المصنوعات الاساسية هي عبارة عن هذه الثلاثة دفاتر يلزم مسك دفاتر اخرى متفرقة لكي يتقيد بها كل ما يستلزم المعلمون والتلامذة للاشغال قطعة قطعة وكلما اعطي شيء واحد يتقيد لاجل معرفة ما اخذ منه ولاجل قيد يومية المعلمين ومعاشات المامورين

المادة الثانية والعشرون . بما ان القاعدة هي ان تنظر حسابات بيوت الاصلاح مرة في كل ثلاثة شهور وتعمل بذلك دفاتر عمومية ترسل الى النظارة يلزم ان يجتمع مدير عموم بيت الاصلاح ومامورو ادارات الضابطة والاعمال وكتائبهم في محل مرة في كل ثلاثة شهور ويخرجوا اولاً مقدار مصاريف الاصلاحات كافة من ما كولات وملبوسات ومعاشات وغير ذلك عن الثلاثة شهور من قيود دفاترها الاصلية وبعد ان يطبقوها على زورنالاتها الاصلية ينظّمون بذلك اجمالاً ثم يحضرون بها ايضاً الايرادات مدة الثلاثة شهور منها كان مقدارها وبعد ان يعملوا ميزانية ذلك يختم بذيله من طرف المامورين الموجودين وكذلك يعمل اجمالي اخر بمقدار ما تسلم من الاشياء الى ادارة المصنوعات بمدة الثلاثة شهور ايضاً وما هو الذي عمل منه وما هو مقدار الذي بيع من هذه المصنوعات تطبيقاً الى قيوده وعلومة خبره الموجودة حسب المثال المعمول له ويتبين به معاشات المامورين ويومية المعلمين والتلامذة وباقي المصاريف ويختم بذيله تصديقاً من طرف

مدير العموم ومدير الاعمال وكتابتها ثم ترسل هذه الاجماليات المصنوعة على هذا الوجه الى
النظارة حلاً حسبما تبين اعلاه

المادة الثالثة والعشرون . تنظر محاسبة نيوت الاصلاح العمومية في نهاية شباط كل
سنة سواء كان ذلك عن مصالحها الداخلية او عن ادارتها المتعلقة بالمصنوعات وتحصل
المصادقة على المحاسبات السنوية على هذا الوجه وبصير قفله وتسترد حيثئذ العلومة خبر
والسندات الموجودة من الاول التي جرى بها التعاطي بين النظارة والادارات وتعطى
بدها صورة محاسبة

الفصل الثالث

حركات ادارات بيت الاصلاح ووظائفها المنتهية بحق تعليم

تلاميذ بيت الاصلاح وتدريبهم وامر تربيتهم

المادة الرابعة والعشرون . بما ان مديري عموم الاصلاحات ومديري ضابطتها
والكتاب الاولى والثانوية الذين هم بمقام معاونيهم هم المسئولون درجة فدرجة عن تعليم
التلاميذ وتربيتهم وعن الاتفاق عليهم وادارتهم وعن احوالهم كافة على الوجه المحرر في المادة
الثالثة عشرة فيلزم كلاً من المأمورين الموما اليهم ان يعتبر كل فرد من اطفال المسلمين
والمسيحيين الموجودين في الاصلاحات كانه ولده ولا يبعد من امام عينه بان المراد من
كل هذه العكلمات هو مجرد قصد اكمال خصائصهم الانسانية وان وظيفته الاولى الكبرى
في الاجتهاد على الامور الموجبة في كل احوال وحركاته خير الاطفال وسلامتهم

المادة الخامسة والعشرون . يكون عند كل واحد من الاولاد زورنال لكي تجرر
فيه وقائعه عن شهر واحد وبما ان البوقلة تجري صباحاً ومساءً على هذه الزورنالات التي
يلزم ان نكتب فيها درجة علم التلميذ وصناعته وادبياته فيلزم ان ننهي الاولاد في وقت
معين صباحاً بحال ضرب الجرس وبعد ان يروا خدمتهم المعينة في الفصل الاول من
الباب الثالث وياكلوا شوريهم يترتب ديوان بحضور مدير العموم ومدير الضابطه
والكتاب والخواجات ومعلمي الاشغال وتتميز التلاميذ بنهرهم وتجري عليهم البوقلة ويحصل
السؤال عن درجة كل تلميذ في القراءة والصناعة والادبيات في ظرف اربع وعشرين
ساعة من خواجاته ومعلميه وجاويشيتو وتوضع اشارة ذلك في زورناله واذا كان بينهم
من له قباحة او خنجة تجرر هو كذلك ويتنظر في صفه الى ختام البوقلة ثم عند ختام البوقلة

تفصل ذوو القبايات والمخج وما عداهم ينعم على محلات الدروس وهناك يقرأون دروسهم مدة ساعتين كاملتين ثم يقسمون فرقة فرقة على محلات الاشغال بمعرفة الجاويشية او وكلامهم المادة السادسة والعشرون . عند ختام اليوقلة يعقد مجلس مركب من مدير العمومي ومدير الضابطه والكتاب ويجلب اليه اذا اقتضى الامر مدير الاعمال وكتابه ثم يجلبون الى ذلك المجلس اصحاب المخج والقبايات في اليوقلة فرداً فرداً ويجرون محاضراتهم ويحددون مجازاتهم بحسب درجاتها المبينة في الباب الثالث ويضعون عليها اشارة تحريراً على زورنالائهم ويحيلون اجراءها الى نوتجتي الضبطية

المادة السابعة والعشرون . المعاملات الجزائية المقررة بحق اصحاب القبايات من تلامذة بيت الاصلاح هي ثلاثة انواع على ما قد تفصل في الباب الثالث . الاول الحبس مدة معينة والثاني جزاء الرياضة يعني قطع المأكولات والمنع عن الطعام والثالث عدم الخروج الى الخارج من بيت الاصلاح مدة محدودة . والجزاء بالحبس يستلزم جزاء الرياضة والمنع يعني ان الولد المحبوس يكون بالطبع في مدة حبسه محكوماً عليه بالمجازاة الرياضية ومحروماً من حق الخروج الى الخارج في مدة رياسته وفي عدم الجزاء بالحبس والرياضة اذا كان الولد ممنوعاً من الخروج الى الخارج فقط فلا يلزم قطع الطعام عنه بهذه الاسباب بل ان المحكوم عليهم بالحبس ولئن كانوا يوضعون في الحبس ويعطى لهم في مدة حبسهم خبز وماء فقط ولا يخلطون مع احد الا انه يلزم اجراء الدقة على محافظتهم من الحر والبرد وعلى عدم مضايقتهم بصورة من الصور اصلاً وان لا يتركوا جوعاً وكذلك الذين يمنعون عن الطعام وان كانوا لا يقتربون الى محل الطعام في وقت الاكل فقط ولا يعطى لهم طعام من طرف احد اصلاً بل يعطى لهم مرتبهم من الخبز فقط الا انهم هم والذين يمنعون من الخروج الى الخارج لا يتدخل دروسهم ولا صنائعهم بل يلزم ان يداوموا على ذلك ومع ما فيه فان الضرب لاحد الاولاد بعضاً او بالكف او شتمه بالكلام الردي هما ممنوعان منعاً قوياً فالألمورون الذين يجاسرون على ذلك يقعون تحت المسؤولية ويتأدبون بحسب المقتضى

المادة الثامنة والعشرون . الاولاد الذين يشتغلون في الصنائع يعطون وقت ضرب الجرس الساعة عشرة ونصف في ايام الصيف والحادية عشرة في ايام الشتاء اذا كان الطقس ملائماً يخرجون لاجل التنفس الى المحلات المناسبة مرفوقين بالجاويشية وواحد من الانصار الضبطية بعد العشاء واليوقلة لكن بما ان خروج التلامذة الى الازقة بطرايش وملابس الشغل هو ممنوع فيلزم تلبسهم بطرايشهم وستراياتهم وبوطوراتهم او بنطولوناتهم ثم يؤذن

للذين يكون لهم اقارب معروفون من المسلمين في ليالي الجمعة ومن النصارى في ليالي الاحد اذا ارادوا ان يتوجهوا ليلتان عند اقاربهم ليلة واحدة

المادة التاسعة والعشرون. يتخصص وقت معين لنوم الاولاد في ليالي الصيف والشتاء ويكونون جميعاً مجبورين بان يناموا في تلك الساعة ومن حيث ان نوبة كل حجر منامة تتعين في نوبة المساء قبلزم هؤلاء النوبة ان يدوروا طائفتين بالمناوبة على التلامذة لحد الصباح

المادة الثلاثون. حيث يلزم بان تلامذة الاصلاحاتنة يرسلون الى الحمام ليتطهروا مرة في كل اسبوع مع المراقبة جيداً بان لا يكون في ملابسهم الداخلية او الخارجية لكثرة ولا فتق وان لا يوجد عليهم قمل قطعاً فمن واجبات الذمة اجراء الدقة دائماً من طرف عموم ماموري بيت الاصلاح على ذلك

المادة الحادية والثلاثون. يلزم مدير الضابطة او كاتبه ان يطوف على محلات النور كل يوم حتى اذا كان فيها شيء منافي للنظافة ينظفه وان ينظر الى الدواخيل والمناقل والجوار والمشريات والمكانس والمخضر وانثال ذلك واذا كان يوجد نقص في حركات الاولاد او معاملتهم يصلح وان يكون حاضراً في تقسيم الاكل والتخيز عليهم صباحاً ومساءً وان يوفي هذه الخدمات كلها بدون نقصير واذا وجد شيئاً يلزم تنبيه كل واحد من التلامذة عليه وتذكيره به فيستحضر الجاوبشية او وكلامه وينبه عليهم بذلك وليكن معلوماً هذا الامر ايضاً وهو ان التلامذة الموجودين في بيت الاصلاح كما انهم ملزمون بان يكسوا محلاتهم بالمناوبة ويجمعوا ملابسهم وان المحبوسين منهم يفصلون بيوت الخلا في كل يوم كذلك ملزمون بان يروا الخدمات المتعلقة في عموم بيت الاصلاح مثل نقل اشياء من محل الى اخر واحضار الماء الا انه لا يجوز استخدام احد منهم في خدمة ذاتية كثيرة كانت او قليلة اصلاً ولذلك ممنوع بالكلية ان يستخدم احد المامورين تلميذاً في خدمة خاصة به او ان يحضره ليتكلم معه في مخدعه

الباب الثالث

الفصل الاول

يعرف صورة تحصيل تلامذة بيت الاصلاح وافعالهم واعمالهم
وحركانهم في كل امر والتأديبات الجزائية لاصحاب الجنب
والقبائح المغايرة للنظام وللأصول منهم

المادة الثانية والثلاثون . يكون في كل عشرة انار من التلامذة الموجودين في بيت
الاصلاح نفر منهم جاو يش وأخر وكيل جاو يش والثمانية الباقون يكونون انفاراً لهم وتكون
الانفار تحت امر الجاويشية ووكلاء الجاويشية والجاويشية ووكلاء الجاويشية تحت امر
مدير الضابطة والكتابة معاونه ومن حيث ان كل شخص مجبور بان يصفي لأمر الآمر الذي
هو فوقه وان يتحرك بموجب ذلك فالذين لا يتحركون على هذا الوجه يحبسون من اربع
وعشرين ساعة الى ثلاثة ايام بحسب قباحتهم او يقطع عنهم الطعام ويجازون بالرياضة من
يوم واحد لحد اسبوع فقط

المادة الثالثة والثلاثون . الاولاد كافة ينمضون من النوم عند ما يضرب الجرس في
كل صباح ويصلحون فراشهم واولاد المسلمين يسرعون الى الوضوء والصلاة واولاد
المسيحيين كذلك يتعبدون بحسب معتقاداتهم ومذاهبهم ثم عقب ذلك يفتح احد الاولاد
الذي يكون نوبتيه او اثنان من كل محل نوم شبائيك المحل وابوابه ويكسون المحل
المذكور جيداً ويملاون الجرار ويحضرونهم واذا كان فصل شتاء يشعلون الدواخين
بمحال صدور الامر لهم اما الذين لا يعملون هذه الاشغال يعني لا يقومون عند ضرب
الجرس ويفاظهم صباحاً او يترآخون ولا يصغون للكلام في وقت التعبد او كانوا نوبتيه
ويستنكبون او يمتنعون من تنكيس محل النوم وعمل الاشغال المتعلقة بهم فيسأخون في
المرة الاولى عما قصروا به اما اذا وقع ذلك مرة ثانية فيحكم عليهم بالجراة الرياضي يوماً واحداً وفي
الثالثة يومين وفي الرابعة ثلاثة ايام ثم كلما تكررت منهم ذلك بعدها يجازون بهذا الجزء
عنه الى النهاية

المادة الرابعة والثلاثون . من بعد ان تنهض الاولاد صباحاً ويرون اشغالهم ويأتي
وقت الشوربا تأتي عندما يضرب الجرس الاولاد الذين لم يكن محكوماً عليهم بالجزاء
الرياضي يعني الذين لم تقطع ما كولاتهم الى محل الطعام اجلاً اجلاً مع جاويشيتهم ان

وكلاء جاو يشتمهم وياخذون خبزهم وياكلون شوربتهم وبما انه ياتي بعد الاكل وقت اليوقله
تنظم التلامذة صفوفًا بالتبعية الى ثمرهم وياخذون معهم زورنالاتهم ليظهروها وقما يسالون
عنها وفي وقت اليوقله لاثاني الاولاد بحركة مغائرة مثل التكلم او الصبح مع بعضهم البعض
اما الذين يعملون فحججاً او يتخاصمون مع بعضهم ولا يصغون للكلام عند التنبية عليهم فيجازون
بالحبس والرياضة حسب مقتضى

المادة الخامسة والثلاثون. تاخذ اولاد المسلمين والمسيحيين دروسهم في محلات مختلفة
عندما يذهبون من اليوقله الى محلات الدرس اما الذين يقرأون التركية من اولاد
المسيحيين فياخذون دروسهم مع اولاد المسلمين بالسوية ويكتبون كتابتهم ايضاً وبعدا تمام
ذلك يتوجهون سوية الى صنائعهم مع جاو يشتمهم وكلاء جاو يشتمهم اما الذين يمتنعون
من قراءة الدرس او من الكتابة يعني ان الاولاد الذين لا يرغبون في القراءة والكتابة
يتأذبون بالحبس او الجزاء الرياضي بحسب مقتضى لهم

المادة السادسة والثلاثون. الاولاد لا يظهرون اصولهم بل يقرأون دروسهم في محلات
الدرس والتعليم بغاية السكون وبما انه يتعين قلته واحد لكل ثمانية او عشرة اولاد فالحواجات
يفرئون اولاً القفاوات وهم بعد ان يتم ذلك يحضرون التلامذة ويعطونهم ما تلقنوه من
الدروس وبعد ما يتم الاولاد دروسهم في كل يوم يجتهدون من جهة اخرى بالكتابة
والتلامذة الذين يوجدون في الدروس يطيعون في كل حال امر الحواجات اما الذين
يعملون صحة في محل الدرس ولا يصغون لامر الحواجات من الاولاد فيجازون بالحبس
وبالرياضة بحسب درجات قبائحهم

المادة السابعة والثلاثون. من بعد ان تقرأ التلامذة دروسهم ويكتبون كتابتهم يتوجه
كل منهم الى محل الصناعة التي هو منسوب اليها ويشغل الشغل الذي يتعين له من طرف
معلمه واذا كان احد التلامذة قادراً على ان يشغل الشغل الذي يتعين له على الوجه الذي
صار ترفيقه له واسأ عمل ذلك قصداً او عمل عملاً مغائراً لاصول بيت الاصلاح وقواعده
مثلاً اذا ترك شغله بوقت او بغير وقت وتوجه الى محل النوم او خرج الى الخارج او اخذ
في الملاعبة مع غيره وخالف في ذلك التنبهات الصادرة له من طرف الجاوشية والمعلمين
فيوضع اشارة ذلك في زورنالو وقت يوقله اليوم التالي ويتأذب بالجزاء الرياضي من يوم
واحد لحد اسبوع واحد

المادة الثامنة والثلاثون. بما ان اول المواد المتنوعة في بيوت الاصلاح هو شرب الاولاد

سيجارة او شبات فاذا نظر احد الاولاد يشرب سيجارة او شبق يجازى بالجزاء الرياضي
يومين في اول مرة وفي الثانية اربعة ايام اما في المرة الثالثة فيحبس يوماً وفي الرابعة يومين
وفي الخامسة ثلاثة ايام ثم يتضاعف جزاؤه على هذا الوجه كلما تكرر ذلك منه والثاني منها
هو الشاتم والكلام الردي مع بعضهم بعضاً فاذا شتم احد الاولاد اخر فلا يشتبه غريمه في
مقابلة ذلك بل يخبر بذلك جالاً جاو يشه او وكيل جاو يشه وهو ايضا يخبر بذلك مدير
الضابطه او معاونه وحينئذ تجري محاكمة ذلك الولد فاذا تحقق عليه بانه شتمه حقيقة يجازى
بالجزاء الرياضي في المرة الاولى يومين اما اذا تحقق بان له سابقة في ذلك فاربعة ايام ولا
يترك مدة اسبوع بان يخرج من الاصلاحات سوا كانت له سابقة ام لا والثالث منها هو
الضرب فاذا كان احد الاولاد يضرب اخر بعضا ام يده فلا يتهض المضروب للانتقام
من ضاربه بل يخبر بذلك الجاويش او وكيل الجاويش وهو ايضا يخبر بمدير الضابطه او
معاونه ثم تجري محاكمة الضارب فاذا لم تكن له سابقة بمثل ذلك وكانت هذه اول قباحة
عملها يحكم عليه بالحبس اثنتي عشرة ساعة وجزاء الرياضة خمسة ايام ثم لا يخرج من بيت الاصلاح
الى الخارج عشرة ايام ايضا واذا كان عمله هذا مع جاو يشه او وكيل جاو يشه فيمثل الجزاء
على الضارب باكثر من ذلك والرابع منها هو العياط والصراخ على غير لزوم فاذا فعل
ذلك احد التلامذة في اي وقت كان ولم يصغ الى التنبيهات فيحكم عليه بالجزاء الرياضي
من يوم الى يومين ويمنع من الخروج خارج الاصلاحات اما خمسة او عشرة ايام

المادة التاسعة والثلاثون. في ذهاب واياب الاولاد سوا كان ذلك وقت خروجهم
من بيت الاصلاح لاجل النفس وقت المساء او عند انطلاقهم الى بيوت اقاربهم يلزمهم
بان يلتزموا الادب للغاية ولا يختلطوا باولاد الحارة اما التلامذة الذين لا يروحون ويرجعون
بالتعقل ويختلطون باولاد الحارة ويلعبون معهم او يتأخرون عن الحضور بزيادة عن الاذن
المعطى لهم فلا يؤذن لهم بالخروج من باب بيت الاصلاح الى الخارج اسبوعاً واحداً او
اسبوعين او شهراً كاملاً او شهرين او اكثر من ذلك اذا اوجب الامر

المادة الاربعون. اذا خرق احد التلامذة اثنائه بداعي عدم انتباهه فيصالحها هو بمصروفه
من يومين اذا كانت له يومية والا فينفق عليه ذلك في دفتره لكما يستقطع عليه من يومين
في المستقبل ويحكم عليه بالجزاء الرياضي يوماً واحداً

المادة الحادية والاربعون. اذا سرق احد الاولاد شيئاً كثيراً كان او قليلاً داخل
الاصلاحات تجري محاكمته فاذا ظهرت السرقة عنده يحبس ذلك الولد من ثلاثة ايام الى

عشرة ايام ولا يؤذن له بان يخرج من بيت الاصلاح مدة ثلاثة شهور ثم اذا سرق شيئاً مرة اخرى يتضاعف جزاؤه واذا كان الشيء المسروق خارج بيت الاصلاح فيحكم عليه بجزاء انقل ما ذكره واذا افند شيء من محل النوم ولم يظهر فلا يعطى لاولئك الاولاد الموجودين في ذلك المحل طعام في ذلك اليوم واذا وقعت سرقة في احد المحلات وبلغ خبرها الى الجاويش او وكيل الجاويش ولم يخبر بها فيلزم ان يجازياها ايضاً يومين بالجزاء الرياضي المادة الثانية والاربعون . اذا فعل احد الاولاد شيئاً مثل ربطه احد الاولاد عندما يكون نائماً يده او برجله او خاطئه بفراشه او عرقله برجله اذا كان ماراً ورماء او اخذ اوراق كتابة من يده وخزفها او اتلف له عملاً عمله او كتابة كتبها عن قصد منه واضر ضرراً قليلاً كان او كثيراً يحكم عليه بالجزاء الرياضي يوماً واحداً واذا كان احد يعطي الولد المحكوم عليه بالجزاء الرياضي اعني الذي قطع عن الطعام طعاماً لياكلة فيقطع عليه هو ايضاً طعامه يوماً واحداً

المادة الثالثة والاربعون . الولد الذي يكون ناطوراً بالنوبة ويترك محله قبل الوقت يجازى بالجزاء الرياضي من يوم واحد الى ثلاثة ايام بحسب قباحتها

المادة الرابعة والاربعون . الاولاد الذين يحبسون جزاء لقبائهم كما انهم لا يخرجون من بيت الاصلاح في مدة حبسهم كذلك الذين يحكم عليهم بالجزاء الرياضي لا يخرجون ايضاً من باب بيت الاصلاح الى الخارج في الايام التي يقطع بها عنهم طعامهم وهكذا الذين يؤخذون الى بيت الاصلاح لاجل التاديب والجزاء لا يؤذن لهم بالخروج منه ايضاً وانما يجوز في بعض الاحوال ان يخرجوا احياناً مع باقي الاولاد برأي مدير الاصلاحات

المادة الخامسة والاربعون . تنفيذ في السجلات اليومية الاوامر التي تأتي بشأن قباحت الولد المحكوم عليه بالحبس او بالجزاء الرياضي وبالجزاء المحكوم به عليه وتلى علناً وقت يوقله المساء بمواجهة جميع التلامذة وتفهمون الكيفية وتضاعف بينهم جميعاً

الفصل الثاني

في بيان مراتب الاولاد الموجودين في بيت الاصلاح ومكافاتهم

والنتائج التي تحصل منهم

المادة السادسة والاربعون . التلامذة الموجودون في بيت الاصلاح يترتبون خمسة صنف فيعتبر الداخلون في السنة الاولى صنفًا خامساً والداخلون في السنة الثانية رابعاً

وفي السنة الثالثة ثالثاً . وفي السنة الرابعة ثانياً وفي السنة الخامسة أولاً وينتهي جميع
التلامذة واحداً فواحداً مرة في السنة على هذا الوجه والذين يتحقق لياقتهم وأهليتهم حسب
الشروط المحررة في المادة السابعة والأربعين يرتقون إلى الصنف العالية
المادة السابعة والأربعون . يبدأ في تلامذة الصنف الخامس لانهم يكونون بالضرورة
عرفوا حروف الكتابة ويقرأونها ويمارسون التهجى وبعض ادعية تتعلق بالدين والمذهب
ودخلوا في درجة صانع تحت يد المعلم في الصنائع لكي اذا وجدوا وقت الامتحان في آخر
السنة بانهم اجروا ذلك كالواجب يدخلون الصنف الرابع اما تلامذة الصنف الرابع فهم
يكونون أولاً يقرأون بقدر الممكن ويعرفون ان يقرأوا الباب الثالث من نظام بيت الاصلاح
وتعلموا الكتابة بقدر ان يكتبوا اسماءهم وبعض الارقام ثانياً يكونون قد حصلوا من
الصناعة بقدر ما يلزم الى الصانع فاذا تبين التلميذ منهم في وقت الامتحان بانه قد اجري
ذلك جميعه ينقل الى الصنف الثالث وكذلك تلامذة الصنف الثالث يمتحنون أولاً في
القرأة والكتابة او القرأة مطلقاً اذا كانوا مرتين ثانياً في الخياطة على الوجه اللازم الى صانع
الاسكاف والخياط وسحب الخيط الرفيع وفي تكليس الجلد الطري اذا كان بينهم دباغ
وترتيب الاطر اذا كان مرتباً وفي عمليات العبي والجوخ اذا كان مستخدماً في اشغالها
والذين يقدرون ان يجروا ذلك ويقرأوا الباب الثالث من نظام بيت الاصلاح وينتهي
مآله من التلامذة ينقلون الى الصنف الثاني وكذلك تلامذة الصنف الثاني بما انهم ملزمون
بان يكونوا قد تعلموا القرأة مطلقاً والكتابة بقدر الممكن وقرأوا نظام بيت الاصلاح وفهموا
ما كان اكثره وحصلوا مقدمات الرقم لحد جملة التسويد ثانياً ان يكون من كان منهم اسكافياً
مقتدرّاً على الخياطة من تلقاء ذاته وان يجهز قوندرات الضبطية المعتادة ومن كان خياطاً
ان يخطط عززاً دقيقة ويجهز الملابس المنفصلة ومن كان دباغاً ان ينظم الجلود ويشتغلها
واذا كان مرتباً ينظم صحيفة واحدة ويفرقها وحاصل الامر هو ان يكون كل صاحب صناعة
منهم قادراً على ان يقوم بمحق درجة قلته في صناعته ووظائفه فالذين وقت الامتحان تثبت
اهليتهم واقتدارهم في هذه الدروس يدخلون الصنف الاول ثم وفي امتحان تلامذة الصنف
الاول يلزم ان يكونوا أولاً قد تعلموا القرأة والكتابة وعرفوا الارقام وقرأوا نظام بيت
الاصلاح وفهموا ما لها من تلقاء ذاتهم ثانياً ان يكونوا قادرين في اية صناعة كانوا قد
مارسوها مثلاً اذا كان احدهم اسكافياً فيكون قادراً ان ينصل ويخطط من تلقاء ذاته
القوندرات والبونيات والحزومات وامثال ذلك من الاشياء ويجهزها واذا كان خياطاً ينصل

ويخطط المتربات والباطولونات وإذا كان دباعاً يشتغل الجداد الكاوسله أو الفطير وبجهزه
وإذا كان مرتباً بنظم صحيفة ويصحها من تلقاء ذاته ويربط الجداول وبما ان ذلك جميعه
من الشروط الاساسية فالتلامذة الذين يتبحون في هذه الدرجات ويشتون لياقتهم باخذون
وراق الشهادة

المادة الثامنة والاربعون . كما ان الذين يظهرون اهلينهم في الامتحانات يكون لهم حق
بان يرتقوا الى الصف الذي هو فوقهم وإذا كانوا من تلامذة الصف الاول يرتبون
كذلك حتى اخذ ورقة الشهادة كذلك الذين لا يقدر ان يقوموا بحق الامتحان يبقون
سنة أخرى لاجل التحصيل يعني اذا كان مثلاً احد تلامذة الصف الثالث قد اعطى
الاجوبة في الامتحان كما هو حقها وثبتت اهليته يدخل الصف الثاني اما اذا كان لم يقدر
على اثبات اهليته فيبقى في الصف الثالث وإذا كان احد التلامذة بقي عدة سنين هكذا ولم
يقدر ان يرتقى وقت الامتحان الى الصنف المتقدمة ولا ان يقوم بحق امتحانه فيتنزل حينئذ
الى الصف الذي هو دونه يعني اذا كان ثالثاً فيتنزل الى الرابع او رابعاً فالى الخامس
وبالنظر الى هذه القاعدة تكون التلامذة الموجودون في الصف الاول قد امتحنوا تلك
السنة في الصف الثاني ثم انتقلوا منه ولم يقدر على الامتحان في الصف الاول وبقوا فيه
اما الصف الثاني فهو التلامذة الذين قد اوفوا امتحان الصف الثالث ولم يقدر
ان يمتحنوا في الصف الثاني وكذلك الصف الثالث هو الجماعة الذين قد امتحنوا في
الصف الرابع وانهم لم يقدر ان يجاوبوا وقت امتحانهم في الصف الثالث وهكذا
تلامذة الصف الرابع هم الاولاد الذين قد دخلوا اليه من الصف الخامس ولم يقدر على
الامتحان في الصف الرابع اما الصف الخامس فهم الذين اخذوا اليه بالوقت الحاضر ان
الذين لم يقدر ان يدخلوا الصف الرابع

المادة التاسعة والاربعون . اذا كان التلميذ الذي جرى امتحانه في الدرس المنقن
لذات صنوفه بمكة عدا عن ذلك ان يمتحن ايضاً في دروس الصف الذي يكون فوقه يعني
اذا كان احد التلامذة الموجودين في ادنى الصنف يقدر ان يمتحن في دروس وصنائع اعلى
التلامذة الذين في الصف الاول والثاني ويثبت لياقته في درجتهم فيميز ارتقاء الى تلك
الصنف وكذلك الذين يمتحنون بحق في الدروس والصنائع المنقنة بحسب بيت الاصلاح
ما يتعلق باحد الصنف الخمسة من التلامذة الماخوذ من حديثاً وحصل الاستشهاد على
احوالهم وحرركاتهم من جهة الاخلاق والادبيات ينتظمون في سلك تلامذة ذلك الصف

وهكذا الاطفال والصبيان الموضوعون في بيوت الاصلاح لاجل التاديب بالنون هم ايضا الامتيازات التي يستحقها باقي التلامذة في وقت الامتحان

المادة الخمسون . يعطى لكل من الاولاد الذين يتمخنون في الصنف الخامس ويرتقون الى الصنف الرابع شريطة حمرا والذين يرتقون الى الصنف الثالث شريطتان وللصنف الثاني ثلاث شرائط اما الذين يدخلون الى الصنف الاول فيعطى لكل منهم شريطة واحدة قصب ويعطى عدا عن ذلك لكل من التلامذة الذين في الصنف الاول والثاني والثالث مقدار من الدراهم ايضا بحسب ما يشتغلون من الاشغال

المادة الحادية والخمسون . الذين يحسبون من اي كان من التلاميذ اكثر من خمس مرات في السنة الواحدة يحرمون في تلك السنة من ان يصبروا جاوبشية او وكلا جاوبشية على ما هو مبين في المادة الحادية عشرة ولو كانوا اكتسبوا في امتحان تلك السنة حق الترتي الى الصنف المتقدم عليهم

المادة الثانية والخمسون . تعطى ورقة الشهادة غيب الامتحان الى تلامذة الصنف الاول الذين يقومون بحق الامتحان في الدروس والصنائع اللازمة للاصناف الخمسة والذين ياخذون اوراق شهادة من هذا القبيل يبقون في بيت الاصلاح المدة التي يريدونها اذا ارتضوا بان يشتغلوا او يستخدموا باليومية او بالمدة اما اذا لم توافقهم الإقامة وارادوا ان يشغوا دكا كين يحجرون بها صنائعهم في الخارج وكانوا مأمورين من جهة احوالهم وحركاتهم فتعطى لهم رسالات بقدر ما يلزمهم من بيت الاصلاح قرصة وتحصل لهم المساعدة لاجل ان يشتغلوا في دكا كينهم وتجري بحسب المعاونة الممكنة من كل الوجوه انما تجرى الدقة دائما على احوالهم فقط لكي اذا كانوا يتلفون راسالهم او يسلكون سبلا غير المطلوبة ولا يقبلون نصحا تحصل المخابرة عنهم مع الحكومة المحلية وينظر في اصلاح احوالهم او بطريقة اخرى اذا لم يكن ذلك

الخاتمة

بما ان هذا النظام حاور تعريف ادارة امور بيوت الاصلاح والحركات المنتهضة للمور بها وتلامذتها فجميع نظارها ومديرها وخدامها وتلامذتها هم مأمورون ومجبرون باجراء احكامها تماما واذا لزم تبديل بعض احكامها وتعديله في المستقبل فتكون تلك التعديلات والتغييرات محتاجة الى التصديق من مقام الولاية على الاطلاق

نظام مكتب الاحراش

المادة الاولى . مكتب الاحراش الذي يفتح لاجل تهيئة مأموري الاحراش يكون تحت نظارة المالية وإدارة الاحراش تكون تحت ادارتها رأساً ويوجد للمكتب مع محل الدرس وبيت المثالات بيت للمكتب ايضاً

المادة الثانية . يدرس في مكتب الاحراش أولاً اللغة التركية ثانياً العمليات العائدة لاخذ الخرائط ولمساحة الاجسام من العلوم الرياضية ثالثاً مبادئ علم الفلسفة الطبيعية وفن الكيمياء رابعاً القسم المتفرع من التاريخ الطبيعي للاحراش خامساً قواعد غرس الاحراش وتعبيرها وصورة المحافظة عليها وقطع الاشجار ونقلها من الفنون المتعلقة بالاحراش سادساً القوانين والنظامات الخاصة بعصوم الصرف في الاملاك وعلى الخصوص بالاحراش

المادة الثالثة . يتعين من جانب نظارة المالية الى المكتب المذكور أولاً مدير بشرط عليه ان يعلم فن الاحراش والتاريخ الطبيعي ثانياً معلم واحد للعلوم الرياضية ولتعليم الفلسفة الطبيعية وعلم الكيمياء ثالثاً معلم واحد للغة التركية وللكتابة رابعاً كاتب واحد ليكون مأموراً على محافظة خزانة الكتب وبيت الامثلة خامساً نفر واحد ايضاً لخدمة المحل

المادة الرابعة . مدة التحصيل تكون سنتين ويتدا في الدروس من اليوم الاول من ايلول في كل سنة وتعتل في اليوم الخامس عشر من غوز السنة القادمة وتنقسم التلامذة الى قسمين فتعتبر تلامذة السنة الاولى صفناً ثانياً وتلامذة السنة الثانية صفناً اولياً ولا يجوز نقل احد التلامذة اصلاً من صف الى اخر بدون ان يكمل سنه ويقوم بحق امتحانه اما جداول الدروس اللازم تنظيمها فيما يختص بالمواد التي تدرس مع تتبع الدروس واوراقها فتتنظم بعد ان تصبح المذاكرة بها في مجلس الاحراش بحسب انتهاء مدير المكتب وتعين في كل سنة من جانب مديرية الاحراش

المادة الخامسة . التلامذة يكونون نهاريين ويجبرون على ان يكونوا موجودين في الدروس دائماً وعلى ان يكرروا مطالعة الدروس التي يدرسونها في المكتب في بيوتهم وان يجروا مسودات الدروس التي يتنبه عليهم بها من طرف المعلمين

المادة السادسة . التلامذة يدورون في الاحراش خمسة عشر او عشرين يوماً في السنة لاجل اجراء عمليات القواعد التي تعلموها ودرسوها في المكتب وذلك في الاوقات التي تتعين من طرف مديرية الاحراش بحسب تقرير مدير المكتب وما يقع لهم من المصاريف

هذا الداعي تجري تسويته من الخزينة على الوجه المبين في المادة العاشرة
 المادة السابعة . اذا تبين قبح في احوال واطوار احد التلامذة او وقع منه تهاون وتراخي
 في التحصيل فتجري عليه الاخطارات اللازمة او تحصل مجازاته اذا اقتضى الامر باحدى
 الثلاث ناديات الاتية الذكر لتنفيد وتنسطر عليه في زورنال المكتب وهي اولاً تكديره
 من طرف مدير المكتب ثانياً ان يعامل بالتكدير من طرف المديرية بحضور مجلس الاحراش
 ثالثاً ان يطرد من المكتب بامر يعطى من جانب نظارة المالية الجبلية

المادة الثامنة . يشكل مجلس امتحان ويعقد في اخر كل سنة تحت رئاسة ناظر المالية
 بالذات او مامور يتعين من طرفه لاجل اجراء امتحان التلامذة وترتيب كل من الصنفين
 في صفه وكما ان مدير المكتب ومعلميه يكونون من اعضاء هذا المكتب الطيعيين يضم عليهم
 كذلك اربعة انصار من جانب النظارة يكون منهم اثنان من اعضاء مجلس الاحراش
 المادة التاسعة . تترقن من دفاتر المكتب اسماء الذين لا يقدرّون من تلامذة المكتب
 ان يشتولوا معارف اكتسبوها بدرجة كافية في مجلس الامتحان انما الذين يكونون قد سعلوا
 بغيره وحركة حسنة في اثناء التحصيل تمكن مساعدتهم بان يكرروا سنة اخرى ايضاً دروس
 السنة الاولى او الثانية بحسب راي المجلس المذكور وقراره بحجهم اما الذين يوفون حق الامتحان
 من تلامذة الصنف الثاني فيدخلون الصنف الاول والذين يكونون من تلامذة الصنف
 الاول ويشتولون وقت الامتحان بانهم قد حصلوا المعارف المطلوبة يتقيدون بعنوان مفتش
 ثاني في دفتر ماموري ادارة الاحراش ثم يستقدمون اذا وجدت الادارة لهم لزوماً بالتبعية
 لسهرهم التي تتعين لهم من طرف مجلس الامتحان وياخذون في مدة عطلتهم نصف المعاش
 العائد لعنوان التفتيش الثانوي الذي حازوه

المادة العاشرة . يتخصص سنوياً مبلغ خمسة وعشرين الف غرش ليكون بمقابلة
 المصاريف القرطاسية مع الاصاريف التي تقع لاجل تاسيس وتنظيم مكتبة مكتب الاحراش
 وبيت النوبات واكمال التفرعات واجراء عمليات التلامذة

المادة الحادية عشرة . قبول التلامذة الذين يوخذون الى المكتب بواسطة المعاينة
 يجري بالامتحان في كل سنة انما لا يقبل احد في الامتحان من التلامذة ما لم يكن اولاً من
 تبعة الدولة العلية وبحضر سنداً رسمياً مصادقاً عليه بان عمره لا اقل من ثنائي عشرة ولا
 اكثر من عشرين سنة وبالتالي ما لم تكن معه ورقة شهادة من نظارة المكاتب الطبية السلطانية
 بان جسده بحمل المشي والحركة وليس هو بمبتل باسقام وامراض بصورة تجعله غير نافع

في خدمة الاحراش ويبرز هذه السندات الى مديرية الاحراش ويحصل منها على الاذن بذلك ويلزم بان السندات المذكورة تعطى من جانب النظارة مع اوراق الاستدعاءات اللازمة قبل ابتداء شهر اوغستوس في كل سنة لانه اذا اعطيت بعد ذلك لا تقبل وبعد اجراء التدقيقات على الاوراق المذكورة تغبر اصحاب الاستدعاءات من جانب مديرية الاحراش عن محل الامتحان وزمانه

المادة الثانية عشرة . يجرى هذا الامتحان علناً تحت رياسة مديرية الاحراش او المأمور الذي يتعين من طرفها والاسئلة التي ترد فيه هي عبارة عن هذه الامور هي اولاً اللغة التركية ثانياً علم الحساب ثالثاً الجغرافية العمومية مع جغرافية بلاد الدولة العلية

المادة الثالثة عشرة . بعد ان تختم معاملات مجلس الامتحان يتقدم دفتر التلامذة الذين يصادق على كونهم مستحقين للقبول في المكتب المذكور بحسب نمرهم بالتبعية بمقتضى درجات اهلهم من طرف مديرية الاحراش الى مقام نظارة المالية المجلية ثم تتعين من جانب النظارة كية المفتضى اخذهم الى المكتب بحسب لزومهم الى ادارة الاحراش بالتبعية الى نمرهم المذكورة بحسب تقرير مديرية الاحراش

تاريخ الارادة السنية في ١١ شوال سنة ١٢٨٧ وفي ٢٢ كانون اول سنة ١٢٨٦ .



نظام الطرق والمعابر

الفصل الاول

تعريف الطرق وترتيب اصنافها

المادة الاولى . الطرق الكبرى والصغرى في بلاد الدولة العلية قد اعتبرت اربعة اصناف على ما ياتي الاول الجادات الكبرى التي تنتهي من مراكز الولايات الى دار السعادة وللأساكل وإلى طرق الحديد الثاني طرق الولايات التي هي في ما بين مراكز الولايات والاولوية ثالثا الطرق التي توصل من قضاء الى اخر وطرق السناجق الموصلة من القضاات الى الجادات الكبرى وإلى طرق الحديد وللأساكل الرابع يكون عين الطرق الموصلة من قضاء الى قضاء المحررة في الصنف السابق ولكنها طرق للنواحي غير مخصوصة بعبور العريات ومرورها دائما

المادة الثانية . عرض الطرق يكون بقدر ما هو محدد ادناه بدون ادخال الخنادق والمجاري التي تعمل على جانبيها انما يستثنى من ذلك ما يمكن استثنائه من طرف نظارة النافعة

وساتبترون

مترو

يكون	سطح الجانبيين	طرق المركبات	عرض الطرق
٩٠٠	٢	٧	الجادات الكبرى المعتبرة صنفاً اولياً
٧٠٠	٥	٥	الطرق المعتبرة صنفاً ثانوياً
٥٥٠	١	٥	طرق الصنف الثالث
٢٠٠	١	١	طرق الصنف الرابع

اذا صودف بان موقع احدى الطرق كان عالياً واحتاج الى الحفر باكثر من عبق مترين فيمكن تنزيل عرض تلك الطريق الى عرض اصناف الطريق التي هي دونها

المادة الثالثة . تحديد العلوات التي تكون في ماضي الطرق لا يكون اكثر من مقدار ستة في المائة انما يمكن تزويد هذا المقدار او تنقيصه بموجب التعليمات التي تعطى من جانب نظارة النافعة بالنظر الى مقتضيات الاحوال والمواقع والمشاكل الصناعية وغيرها من باقي الاسباب

المادة الرابعة . سمك طرق المركبات (شوسه) التي تعمل من الرجم او من كسر
الحجارة لا يكون في طرق الصنف الاول والثاني اقل من خمسة وعشرين سانتيمتر وفي طرق
الصنف الثالث عشرين سانتيمتر والكبار من الحجارة تفرش دائماً تحت طرق المركبات
ولا يكون سمك الحجارة التي توضع فوقها اكثر من ست سانتيمترات وبروفيلات طرق
المركبات يعني مقاطعها العرضية تعمل بصورة منتظمة وتكون طرق المركبات محدبة عرضاً
من جانبيها الى حد وسطها سانتيمتر واحد ونهاية ما يكون في كل ميتر يعني ان الطريق
تعمل كسطح جسم السمكة مائلاً من وسطها الى جانبيها سانتيمتر واحد في كل ميتر

المادة الخامسة . تحفر خنادق على جانبي الطرق سواء كانت مستوية طبعاً او بواسطة
الحفر ويحفر خندق للجهة المرتفعة دائماً من الطريق التي تعمل في محل مائل بطبيعته عرضاً
ويعمل ايضاً في المحلات ذات الخطر التي من الجهة الثانية حائط او درابزين قوي ويكون
موطاً الخنادق التي تعمل على جوانب الطرق لا اقل من خمسة وعشرين سانتيمتر وعمقها
لا اقل من خمسين سانتيمتر وانما يجوز صرف النظر عن حفر الخنادق في المحلات الصخرية
المادة السادسة . تبني جسور وقناطر في المحلات التي تصادفها الانهار او مياه جارية
ولذلك يلزم بان يؤخذ العمق الاصلي منها محلاً للعبور لحد انشاء الجسور او القناطر والا
فترصف المحلات التي يلزم بان تعمل فيها الجسور او القناطر لكيلا تتضرر الاراضي من المياه

الفصل الثاني

يخص بالعملة المكلفين

المادة السابعة . وظيفة العملة الذين يكونون في سن الاعمال هي ان يجتهدوا اياماً محدودة
في الطرق الكبرى والصغرى هم ذواتهم او يعطوا بدلاً شخصياً عنهم او ان يشغلوا حيواناتهم
ويقوموا بايئة خدمة العمليات التي تجري في ايام محدودة بوجه المقطوع

المادة الثامنة . المدن والقصبات والقرى جميعاً هي مكلفة برمتها بحسب مقدار النفوس
الموجودة فيها في اسنان الاعمال يعني ان النفوس المذكور التي تكون فوق سن الست عشرة
وتحت سن الستين في كل مدينة وقصبة وقرية وحيوانات الحمل او المركبات التي بها
عشرين يوماً في كل خمس سنين ويمكن ايضاً ان يضاف مقدار من الايام حتى على هذه
الايام المحدودة عند ما يرى مجلس الولاية العمومي لزوماً واهمية لذلك واقتراراً في
الاهلين انما لا يمكن ان تتجاوز مدة الضم في وقت من الاوقات اصلاً عشرة ايام في ظرف

الخمس سنين

المادة التاسعة . يمكن تحويل الخدمة التي يقوم بايضاؤها المخدمون المكلفون بها الى صورة معينة بحسب ازومها وتعيين وسعة هذه الخدمة المعنية بحسب درجة المشاكل في الاعمال وهي ان يكون شغل كل واحد من العملة يوميا في الخدمات المعنية لا اقل من تسوية خمسة اذرع تراب مع الخنادق التي تصادف جوانب الطريق او اخراج حجارة وتكسيدها بقدر يكتفي طريق مركبة سطمها ذراعا ونصف تريعا وفرشها عليها اما شغل الحيوان الواحد يوميا فهو ان ينقل حجارة كافية لجانب من طريق المركبات يتعين له بحسب بعد الطريق عن الحل الذي هو موجود به ثم عندما تتم كل مدينة وقصبة وقرية خدمتها المعنية بتقدير شغل العملة اليومي وبحسب قطعيا بالنظر الى مقدار الخدمة المعنية المذكورة وجنس العمليات الترابية ودرجات الاشكال في اخراج الحجارة وبعد مسافة نقلها

المادة العاشرة . الخدمة المعنية التي تنوزع على كل مدينة وقصبة وقرية يقتسمها الاهلون ذور الاسنان فيما بينهم واذا اشتغلوا اياما زائدة عن الايام المحدودة تخصم لهم من العمليات التي تقع في السنة التالية اما الائمة وقسوس المذاهب المختلفة والمحاضمون ومعلمو الكتائب والمدارس فهم معافون من الاجبار على الاجتهاد في الاعمال بحيث ان هذا الاعفاء يكون مخصوصا بذواتهم فلا يشغل خدامهم ولا حيواناتهم وكذلك ضعيفو الاجسام والعساكر النظامية والضبطية الموجودون تحت السلاح يستثنون من خدمة الطريق انما تعلن لرؤوس الاولوية والقضاوات بعلومة خبر من طرف مجالس الاختيارية اسما وصنعات المستثنين من العمليات في كل مدينة وقصبة وقرية واما الذين يوجدون في محلات اخرى بقصد التجارة او لاجل خدمة اخرى وكانوا مكلفين بعمل الطريق فيجبرون على ان يستقدموا اناسا عوضهم في المدة التي لا يوجدون بها في محلاتهم

المادة الحادية عشرة . مدة انواع العمليات المعنية للطريق واوقات اجراها تعيينان في كل سنة من طرف ادارة اللوا انما يعنى بان لا يحصل تضيق على الاهالي في امر تعيين الوقت والمدة ولا تحصل سكتة على زراعتهم وصنائعهم

المادة الثانية عشرة . بحسب بعد المدن والقصبات والقرى ومسافاتهما عن مواقع العمليات وتخصم بنسبة خمسة ايام في كل مئة يوم لكل ساعة من الايام التي يشتغل فيها العملة المكلفون مثلا اذا فرض بان الاهالي الموجودين في سن العمل في قرية او قصبة تبعد اربع ساعات عن مواقع الاعمال كانوا خمسة وعشرين نفرا فيبلغ مجموع ايام خدمتهم

جميعاً عن اربعة ايام يشتغل فيها في السنة كل واحد منهم مئة يوم وإذا خصم لهم في الماية خمسة ايام مقابل كل ساعة من المسافة المذكورة يكونوا حيثن مجبورين بان يشتغلوا في السنة الواحدة ثمانين يوماً وفي الخمس سنين اربعمائة يوم فقط

المادة الثالثة عشرة . متى اكملت المدينة او القصة او القرية الخدمة المعينة لما تاخذ حيثن تذكرة ابقاء الخدمة وتبين في هذه التذكرة مقدار الايام التي اقتضى خصمها لما يحسب البعد والمسافة على حدته ايضاً

المادة الرابعة عشرة . يجمع في نهاية الخمس سنين مقدار الايام التي صار الشغل فيها من طرف كل مدينة وقصة وقرية وإذا وجد تفاوت في ما بين مجموعها هذا وبين مقدار الايام التي يقتضي الشغل فيها يجري العمل حيثن على الوجه الاتي وهو اذا كانت الايام التي صار الشغل فيها لم تبلغ مقدارها النظامي وكان ذلك ناشئاً من اهالي تلك المدينة او القصة او القرية فيطلب من تلك المدينة او القصة او القرية ضعف مقدار التفاوت ليكون ضريبة على ما يلزمها في الخمس سنين القادمة اما اذا كان هذا التفاوت قد نشأ من عدم جلب العملة المكلفين فلا يلزمها شي . بل تكون قد استفادت تلك المدينة او القصة او القرية وإذا كان الامر بالعكس وكانت الايام التي صار الشغل فيها قد تجاوزت مقدارها النظامي فنخص الزيادة من الخمس سنين القادمة

المادة الخامسة عشرة . لا تطالب عملة مكلفون من مدينة او قصة او قرية تبعد عن احدى الطرق اكثر من اثني عشر ساعة إلا بأمر مخصوص من جانب الباب العالي وإذا كانت الطريق التي تنشأ في احدى الولايات ملتصقة او لها مناسبة مع ولاية اخرى تجاوزها فتكون المدن او القصبات او القرى التي تستفاد من حصول العار في تلك الولاية مجبورة بان تعطي عملة مكلفين لاجل تسوية الطريق وحيثن تحصل المخاطرة في هذا الامر في ما بين ولاية الايلات وإذا لم يعط عن قرار فيما بينهم فيستأذنوا عن الكيفية من الباب العالي انما يعتنى في كل الاحوال ويدقق على جلهم من المدن والقصبات والقرى الاكثر قرباً الى محلات الاشغال

الفصل الثالث

بمختص بصورة اجراء عمليات الطرق

المادة السادسة عشرة . الاعثناء في جلب العملة المكلفين وجمعهم وفي المبالغ التي تخصص

لذلك من الخزينة الجلية وإكمال ما يلزم الى إنشاء الطرق وتعبيرها وإيجادها في الاحوال
الحسنة هو مفوض الى ولاية الولايات

المادة السابعة عشرة . المبالغ التي يرى لزوم الى صرفها في عمليات الطرق تجري تسويتها
من جانب الخزينة الجلية فما كان من معاشات المأمورين ومصاريف الباروت والآلات
والادوات يعطى من صناديق اموال الولايات رأساً اما اذا ظهرت مصاريف فوق العادة
خارجاً عما ذكر فتجري تسويتها وتستوفي غب الاستئذان

المادة الثامنة عشرة . يوجد بمعية الولاية امين طرق واحد وكاتب واحد بصورة
دائمة لاجل رؤية الامور المختصة بتجديد العملة المكلفين وجلبهم وكذلك في كل سجناء في
اناء العمليات امين طرق واحد وجاويش واحد وما مورسوق في كل قضاء لاجل جلب
العملة المكلفين ويوجد عدا عن ذلك باش مهندس في كل ولاية لاجل تنظيم اللوائح
المتعلقة بالنف . وإدارة الاشغال العائدة الى الامور الصناعية والنفية وكشف العمليات
وتقديرها دائماً ويكون بمعية هؤلاء ايضاً مهندس وقوند وكتور (دليل) وغيره من المأمورين
يتعينون بمرتبة ما يستين لازماً لكل شغل

المادة التاسعة عشرة . المهندسون والتوند وكتورون يتعينون من نظارة النافعة الجلية
بحسب تقرير ادارة الطرق والمعايير وتنصب رؤساء الاشغال والمعتمدون من طرف الولاية
بحسب طلب رؤساء المهندسين ونواظير الطرق من طرف المتصرفين بطلب مهندس
السجاق ويخصص لهم جميعاً معاشات بحسب درجة وظائفهم

المادة العشرون . تنصب امناء الطرق لكل ولاية من جانب الباب العالي بحسب
انهاء الولاية وامناء طرق الولاية من طرف الولاية بانتهاء المتصرفين والجاويشة من
جانب المتصرفية بحسب افادة امناء طرق الولاية ويتخب مامور السوق في مجالس النضارات
من المأمورين الموجودين وجميع هؤلاء المأمورين يكونون متسلسلين تحت امر امناء طرق
الولاية وكلهم تحت امر الولاية ايضاً

المادة الحادية والعشرون . الولاية ينظمون كل سنة جداول بيان قطع الطرق التي
يرى لزوم الى انشاؤها أو تعبيرها عموماً داخل الولاية ومقدار ما يلزم جمعها من العملة
المكلفين ومقدار المبالغ التي يقتضي اعطاؤها من طرف الدولة والمأمورين الذين يجب
تعيينهم ومقدار المعاشات التي تعطى لهم ويطرحونها للمذاكرة في المجلس العمومي الذي
يعقد في كل سنة

المادة الثانية والعشرون . يتعين في المجلس العمومي لكل ولاية مقدار ما تلزم تسويته
وتعبيره من الطرق في ظرف سنة واحدة ومقدار ما يخص لذلك من الدراهم من طرف
الدولة ومقدار ما يجب ويستخدم فيه من العملة المكلنين وترسل مضبطة ملفوفة بتجريات
والي الولاية الى الباب العالي ومن هناك تحال الى نظارة النافعة والنظارة المشار اليها اما ان
تتخذ التدابير اللازمة راساً بحسب مقتضيات الاحوال لاصلاح عمليات الطرق وتوسيعها
على وجه مطالعات المجلس العمومي او انها تبين ذلك بتقرير الى الباب العالي ومن ثم
تثبت الولاية باجراًآت ما يستنسب من الامور المعروضة بحسب القرار الذي يعطى من
طرف الباب العالي

المادة الثالثة والعشرون . يجتمع امين الطرق والباش مهندس ويعملان لائحة ببيان
صورة تقسيم مكلفي عمليات الطرق التي تجري تسويتها في ظرف سنة على المدن والتصبات
والقرى ومقدار عملة كل مدينة وقصبة وقرية وجوانابها المكلفة وطول الطريق التي
يلزم ان يسووا عملياتها الترابية وفرش حجارها او نقلها بحسب بعدهم عن الطريق ومقدار
العملة المكلنين التي تعطيهم كل قرية في اليوم والمدة التي تستعين لاجل خداماتهم المعينة
ومهلها بحيث يكون ذلك سنة اسابيع اقلما يكون وهذه اللائحة تعان في مجلس ادارة الولاية
واذا صادق على ما هو مندرج بها يحصل الاشعار بذلك مع باقي الاوامر المتقضاه من طرف
الولاية الى المتصرفين ومن طرف المتصرفين الى القائمين

المادة الرابعة والعشرون . تنتظم لائحة وتعطى الى نظارة النافعة في كل سنة من طرف
ادارة الطرق والمعاير تحتوي على العمليات التي تمت في كل ولاية ومقدار الابرادات
والصرفيات التي وقعت عليها ومحكمة التدابير المتعلقة باصلاحات اشغال الطريق
وميزانية الطرق والمعاير عن السنة القادمة ثم بعد ان يدقق عليها في مجلس المعاير ترسل
الى الباب العالي وعندما تحصل مطالعتها في الباب العالي اذا استصوبت يجري حيث
اقتضاهما وترسل نسخة منها الى ولاية الولايات

المادة الخامسة والعشرون . يرسل اذا اقتضى الامر مفتشون الى الولايات من طرف
نظارة النافعة لاجل تنبش الطرق وتحقيقها وهل عملت وجرت تسويتها بموجب اللوائح
التي نظمت اولاً من طرف المهندسين ام لا والتحري والتدقيق على الحالات التي كانت
سبباً لتأخير عملها

الفصل الرابع

في المحافظة على حسن حالة الطرق وإصلاحها

المادة السادسة والعشرون. حسن محافظة الطرق التي تكون جرت عملانها الترابية او عملت طريق مركبات وصارت تشتغل هو عبارة عن اجراء الترميمات المعتادة وتدارك الاشياء اللازمة لابرار الترميمات التي تكون فوق العادة

المادة السابعة والعشرون. مرمة الطرق والمحافظة عليها بصورة اعيادية يتحصلان بان يكون سطح الطريق دائماً سهلاً ومحمكاً وسائماً من تراكم التراب والطين اللذين يوجبان خرابها ومن الانثلام الناشئة فيهما من دواليب المركبات وما تراه العين من الرواسب او التبطيح ومن تراكم المياه على سطح جانبي الطريق او في خنادقها اما تدارك اللوازم فهو لاجل تعبئة محلات الرواسب التي على الطريق وتعمير وتجديد ما يقع من التشعشات بداعي المرور والعبور عليها واما المرمات التي هي فوق العادة فهي تجديد العمليات الترابية المسببة عن الزلازل والانواء وفيضان الانهار وترميم المحلات التي تكون خسرتها الطريق وازالة الاحوال والمواد التي ترسيبها مياه السيول تحت الجسور ومجاري المياه وتطهيرها مع تحكيم العمليات الصناعية

المادة الثامنة والعشرون. تعيين محافظو طرق موظفون لاجل مرمة الطرق بالصورة الاعيادية والمحافظة عليها وقد تعينت صورة ترتيب هؤلاء المحافظين ووظائفهم بتعليمات خصوصية

١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٨٦



تعليمات عمومية

تختص بصورة عملية الطرق والمعايير وإدارتها
في المالك المحروسة الشاهانية

الفصل الأول

يختص بالأمورين أرباب الفن والانشاء

المادة الأولى. ما موروفن الطرق هم عبارة أولاً عن المهندسين المأمورين بتعيين مواقع العمليات كافة وتنظيم خرائطها وترسيبها وإجراء النظارة والدقة على اجراءاتها . ثانياً عن القوندوكتورين المأمورين بتعيين مساحة العمليات ومواقع منفراعاتها وإراءة العملة استعمال اللوازم وتوزيع الاشغال على العملة وإراءة لها بصورة مناسبة . ثالثاً عن رؤساء الاشغال والمعتمدين الذين يؤمرون بمعاونة القوندوكتورين والنظارة على تنفيذ العملة هل هم موجودون في مواقع العمليات ام لا وعلى جريان العمليات بموجب التسيبها الواقعة من المهندسين والقوندوكتورين . رابعاً عن محافظي الطرق الذين يؤمركل منهم بان يحافظ على ما يتعين له من مسافة الطريق

المادة الثانية. يوجد في كل ولاية اقلها يكون باش مهندس واحد وقندوكتور واحد ورئيس شغل واحد بصورة دائمة ويمكن تزويد مقدار هؤلاء المأمورين الدائمين بتعيين مهندسين وقوندوكتورين ورؤساء اشغال اخرين حسب انهاء والي الولاية ويمكن ايضاً ان يضم في اثناء الكشفيات او العمليات قوندوكتورين ورؤساء اشغال موقتون على هؤلاء المأمورين الدائمين ثم يوجد محافظو طرق دائماً في جميع القطع التي عملت من الطرق انما لا يمكن ان يتجاوز مقدار هؤلاء المأمورين الذين قد صار تعدادهم عن الحد الذي قد تعين على الوجه الاتي وهو ان يكون لكل سبخاق مهندس واحد نهاية ما يكون وقوندوكتور واحد لكل قطعة من الطريق الصاير انشاءها يكون طولها عشرين كيلومتراً ورئيس شغل واحد نهاية ما يكون لكل قطعة طولها كيلومتران ونصف ومحافظ طريق واحد لاجل محافظة كل قطعة من الطريق يكون طولها اقله من كيلومترين لحد ثمانية كيلومترات نهاية ما يكون

المادة الثالثة. الباش مهندس يكون تابعاً الى التعليمات والاوامر التي تعطيها ادارة

الطرق والمعابر بواسطة والى الولاية او يعطيها والى الولاية راساً وكتابة بواسطة الاستفاد
من التجارب الفعلية ومن ارباب الوقوف والمعلومات في الاحوال الواقعة وانما يطابق
حركته على الفن فقط في الامور التي تعود مسؤليتها عليه المتعلقة بالفن والصناعة صرفاً
مثل تفرعات الماشي وصورة اجراء العمليات اما اذا تكلفت لعمل شيء من طرف والى
الولاية حسب الاحتياجات المحلية ولكنه مخالف لتصوراته وآرائه هو نفسه فعلياً ان يمثل به
الامر الذي يعطى له تحريراً او يكون المهندس والقوند وكنورون وروساء الاشغال والمعتمدون
ونظارة الطرق جميعاً تحت اوامر بعضهم بعضاً وكلهم تحت امر الباش مهندس وكل انواع
الاوامر التي تعطي وتبلغ لم من طرف الباش مهندس المذكور

المادة الرابعة . مامورو الادارة هم عبارة عن امناء الطرق وعن الكتاب والجاويشية
وماموري السوق الذين يستعملون في اثناء العمليات لاجل العملة المكلفين فامناء الطريق
ينظمون الدفاتر والاوراق المختصة بالعملة المكلفين كافة ويجلبون العملة المكلفين
ويجمعونهم باوقاتهم وازمنتهم ويهيئون الوسائل لكشفيات المهندسين او اللوازم المتعلقة
بالعمليات ويعطون المصاريف المصادق عليها من طرف المهندسين اما الكتاب فيرون
المعاملات القبودية والامور التعريفية وكذلك الجاويشية يبلغون الاوامر والمحركات المختصة
باشغال الطريق الى محلاتها

الفصل الثاني

في وظائف محافظي الطريق

المادة الخامسة . محافظو الطرق مامورون بالمحافظة كل منهم على قطعة من الطريق
اقلها من كيلومترين الى ثمانية كيلومترات نهاية ما يكون وذلك بالنسبة الى درجات
مشكلاتها ومحافظو الطريق الذين يتعينون لكل قطعة يكون طولها ثلاثين كيلومتراً نهاية
ما يكون يعتبرون فرقة وتكون تحت ادارة رئيس محافظين واحد

المادة السادسة . محافظو الطرق وروساءهم يتصبون من طرف الحكومة المحلية حسب
طلب المهندس بشرط ان لا تكون اسماهم ازيد من الخمسين ويكونوا اشتغلوا في عمليات
الطرق وتبينت محاسن احوالهم الى الحكومة المحلية ويلزم ايضاً بان تكون الروساء المذكورون
يقراءون ويكتبون ويترجم في انتخاب المحافظين وروسائهم المذكورين الخارجون من
السلك العسكري

المادة السابعة . محافظو الطرق يجتهدون في الطرق كل يوم من بعد طلوع الشمس
بماعة الى ان يبقى لغروب الشمس ساعة واحدة انما يستثنى من ذلك اوقات الراحة
والتنفس وفي ايام الجمعة والاحاد بحسب اديانهم ومذاهبهم يدورون على قطعاتهم مرة
واحدة فقط حتى اذا وجدوا محلاً قد تلف بصلحونه حالاً

المادة الثامنة . محافظ الطريق ياخذ الآلات والادوات التي تلزم له لاجل العمليات
من طريق امنية ويحافظ عليها في كل حال ويكون مسئولاً عما يضيع منها وكما انه تكون
لحافظي الطريق علامة تميزهم كذلك يؤذنون بنقل السلاح لاجل امنيتهم والحفاظة على
سلامتهم هم ذواتهم وسلامة ابناء السبيل

المادة التاسعة . محافظ الطريق يسكن مع عائلته في مظلة تعمل له من جانب الحكومة
على جانب الطريق واذا كان حواله اراضي بور فيمكنه ان يزرعها

المادة العاشرة . رئيس المحافظين يقيم في محل واقع بقدر الممكن في وسط قسم الطريق
الذي هو مأمور عليه ويخرج في اوقات متتابعة لكي يعلم على اية صورة قيام محافظو الطريق
بخدماتهم ويبلغ لهم التعليمات والتنبيهات التي تعطى بحسب الفن والصناعة من طرف
المهندسين وبينها لم ايضاً ورئيس المحافظين يكون تحت امر المهندسين والقونددوكتور وكما
انه يعلمها بالامور المتقضاة لحفاظة الطريق كذلك يبين الى الحكومة المحلية الاشخاص الذين
يورثون الخسائر في عمليات الطريق

المادة الحادية عشرة . اذا لزم ترميم محل من الطريق بصورة غير اعتيادية فيجلب
رئيس المحافظين جانباً من المحافظين الداخليين في فرقة (بلوكه) ويرمم ذلك المحل سريعاً
ويمكنه ايضاً اذا احتاج الامر ان يطلب بلا واسطة من مخازن القري الاكثر قرباً له
مقداراً كافياً لذلك من العملة المكلفين انما الترميمات التي تتوقف عمليتها على مقدار من
الدراهم او التي ترى بانه يمكن تاخيرها بدون ان يحصل منه ادنى ضرر فقيري توفيقاً الى
الاحوال المسنة بحق انشاء الطرق ثم ان رئيس المحافظين يقوم ايضاً بمأورية رئيس اشغال
على العملة الذين يحملون لاجل مثل هذه الترميمات وبما مأورية سوقهم من القضا ايضاً

المادة الثانية عشرة . محافظو الطرقات ياخذون معاشاتهم بواسطة رئيسهم ورئيس
الحافظين يري صندوق المال مجموع المعاشات بموجب بوصلة العطاء المعطاة له من طرف
رئيس المهندسين بمعاشات الفرقة الموجودة بمقتوى يعطى له بذلك سند مقبوض ثم ياخذ
الدراهم من الصندوق المذكور ويعطيها الى المحافظين بظرف ثمانية ايام نهاية ما يكون

ويخضعهم على بوصلات العطا ويرسلها الى الصندوق لكي يرد له سند المتبوض الذي يكون اعطاه له

المادة الثالثة عشرة . محافظو الطريق يقسمون بحسب غيرتهم وقابليتهم الى ثلاثة اصناف وتكون لكل صنف منهم علامة تميزه ويؤخذ منهم في كل من السناجق ستة انفار نهاية ما يكون احدهم من الصنف الاول واثنان منهم من الصنف الثاني والباقيون من الصنف الثالث ويجري تقسيمهم على الاصناف من طرف المتصرف بحسب افادة المهندس ثم يجري المكافاة للمحافظين الذين يبرزون اثر غير عادي فوق العادة بالنظر الى خدماتهم وذلك بان يعطوا في نهاية السنة ما يعادل معاشهم هبة اما الذين يكونون بعكس ذلك منهم فيتراخون او يتحركون بحركة غير لائقة مثل عدم الاطاعة فيقطع على من كان منهم في الدرجة الاولى ربع معاشه وفي الثانية ثلث معاشه وفي الثالثة نصفه وفي الرابعة ثلاثة ارباعه وفي المرة الخامسة يقطع بتامه والحكم بهذا الجزاء يجري من طرف باش مهندس بحسب افادة رئيس المحافظين ثم الذين يجازون بهذه المجازاة خمس مرار في ظرف سنة واحدة يطردون

الفصل الثالث

بمخص بصورة اجراء نظام العملة المكلفين
في الولايات

المادة الرابعة عشرة . من بعد ان يعين الباش مهندس محل نمشي الطريق في محله في الوقت الذي يتعين للمباشرة في العمليات بري لكل قائمقام وكل مامور سوق حدود عمليات الطريق المخصصة بوجه المقطوع لذلك القضاء ولكل من قرأه التي يلزمها ان يجتهد في العمليات ومأمور سوق القضا يجري النظارة على محافظة الاوتاد التي تركز لاجل تبين حدود هذه العمليات المقطوعة وعلى عملة القضاء المكلفين للشغل بحسب الاوامر الفنية التي تقع من المهندسين والتونديكتورين

المادة الخامسة عشرة . العملة المكلفون من كل مدينة او قسبة او قرية يكونون مسئولين بالتسلسل عن ابقاء العمليات المعنية المخصصة بتلك المدينة او القسبة او القرية ويكون لهم الحجار بانهم اما ان يشتغلوا في الايام التي تناسبهم او ان يسكوا عملة من ذات بلدهم ويجروا الخدمات المعنية عليهم بشرط ان يوفوها في المدة المحددة لما

المادة السادسة عشرة . بحال ما نتم المدينة او القسبة او القرية العمليات المخصصة بها

ينظم القوند وكتور لائحة ببيان مقدار العمليات بالحساب المكعب وبعد مسافات المحلات التي في ذات مشاكل في الاعمال الترابية والمواقع التي تصل اليها المنقولات ثم يعين الباش مهندس بحسب هذه اللائحة مقدار اليوميات المعادلة لمقدار العمليات المعينة لتلك المدينة او القصة او القرية توفيقاً الى الاساس الذي يتبين أولاً من نظارة النافعة ويرتب الباش مهندس ايضاً تذاكر ابناء الخدمة ذات القوجانات ناطقة بمقدار مجموع هذه اليوميات لتكون لاسم المدينة او القصة او القرية التي اوفت الخدمة التي في مكنتها بها ويعطى لامين الطريق وبعد ان يصادق عليها امين الطريق ويقيدها في دفترها الخصوصي يوزعها على قائمقاي القضاوات

المادة السابعة عشرة . اذا كانت الخدمات المعينة لا تنوزع على المدف والقصات والقرى بل صار تشغيل العملة بحساب اليومية تكون كذلك العملة المكلفون من كل مدينة او قصبة او قرية مسئولين بالتسلسل وحيث يبين احد رؤساء الاشغال في دفتر اليوقلة كل يوم ما هو موجود من العملة المكلفين وينظر الباش مهندس دفتر اليوقلة المذكور مصادقاً عليه من طرف القوند وكتور ايضاً ويعطى به قوجان على الصورة التي يبينها التعليمات العمومية بحق الخدمات المعينة

المادة الثامنة عشرة . امين الطريق ينظم على تذكرة ابناء الخدمة التي تعطي من طرف الباش مهندس جدولاً ذا قوجان ببيان مقدار اليومية التي يلزم ان تضم بحساب المائة خمسة لاجل مسافات بعد المدن والقصات والقرى عن محل العمليات ويرسلان كلاهما سوية الى قائمقام القضا ويسلمان له

المادة التاسعة عشرة . الذين يرى لزوم لاستخدامهم بالاجرة لاجل العمليات الصناعية حين الحاجة اليهم يصير تحريرهم وترتيبهم راساً من طرف الباش مهندس والحكومة المحلية وامين الطريق

المادة العشرون . اذا اقتضى مشتري لوازم وادوات او عملت مبيعات وعقدت مقاولات لاجل اجراء انشاءات لا تنبغي ارامتها الى العملة المكلفين وكانت مخصوصة ومحصرة بشيء قيمته خمسمائة غرش فتجري بمعرفة امين الطريق والباش مهندس اما المقاولات التي تتجاوز الخمسمائة غرش فيصادق على سندات المقاولات التي تنظم بها من طرف مجالس ادارات الولاية لكي يحصل تعاطي ذلك بمعرفة امين الطريق والباش مهندس ايضاً او اذا روي مناسباً فتجري مناقصة المبيعات التي تربط بمثل هكذا مقاولات في المجلس بحضور

أمين الطريق والباش مهندس غير انه لا تعتبر اوراق الطالبين ما لم يقدموا كطلا على واحد في العشرة اقل ما يكون من اثمان اللوازم التي يتعهدون بها او ان تؤخذ منهم دراهم ثمانية بهذا المقدار وتوجد بايادهم اوراق شهادة من طرف الباش مهندس بانهم قادرين على اجراء العمليات التي ياخذونها عليهم

المادة الحادية والعشرون. يمكن للباش مهندس ان يصرف في الشهر دراهم بقدر ثلاثمائة غرش نهاية ما يكون لاجل عمليات غير اللوازم المتعلقة بالانشاءات والمبلغ المزيور تجري تسوية من مال الصندوق بحسب الاتفاقات التي يقع منه ومن امين الطريق سوية المادة الثانية والعشرون. نظارة العمليات تجري اما باليومية او مقاطعة بقونطرانات او بالمناقصة وتحال الى احد رؤساء الاشغال ورئيس الشغل المذكور تجري الدقة على عدم غياب العملة الذين يشتغلون باليومية عن محل العمليات او مطابقة اجراء تسوية العمليات التي تجري بوجه المقطوع الى القونطرانو الى تعليمات الباش مهندس الفنية ويرسل دفاتر بوقلة الى القوندوكتور والقوندوكتور يرسل مذكرة خلاصتها التي ينظمها هو الى الباش مهندس ايضا

المادة الثالثة والعشرون. معاشات المأمورين الفنيين ومصارف خرجهم ويومية الذين يستعملون باليومية في العمليات الصناعية واثمان المشتراوات تعطى بموجب سندات العطا وهذه السندات ينظمها الباش مهندس ويدرج فيها اسم الآخذون نوع العمليات ومقدار المشتراوات ومبالغها وهي تسخرج ارجاها من دفتر ذي قوجان بحفظ احدها عند الباش مهندس والثاني يرسل الى امين الطريق وبعد ان يختمه امين الطريق بختمه الذاتي يسلمه الى الرجل الذي يقبض الدراهم وهذا ايضا بختمه ويعلم عليه من القائمقام ثم ياخذ الدراهم من امين الصندوق ويسلمه الى الصندوق في مقام مقبوض

المادة الرابعة والعشرون. تجري المعاملة بالاشتراك من باش مهندس وامين الطريق بحق معاشات مأموري الادارة غير المهندسين وبالمبالغ التي ياذن امين الطريق بصرفها من طرف الوالي في الصورة الميمنة في المدة السابقة

المادة الخامسة والعشرون. امين الطريق ياخذ في نهاية كل شهر دفتر مفردات المبالغ المعطاة من امين الصندوق لاجل الطرق

المادة السادسة والعشرون. امين الطريق يعطي الدفتر الميمن في المادة السابقة الى الوالي ويبين علاوة على ذلك في الجدول الذي ينظمه الخدات التي اوفتها اهل كل

مدينة وقصة وقرية بموجب اوراق شهادة الباش مهندس والاقوات المتقطعة لاجل ذهابهم
وايائهم الى محل العمليات وما هو باق من الخدمات والمصاريف العائدة الى صندوق
المال ولا زالت غير معطاة ويعلن مطالعانه بحق حسن جريانه العمليات
المادة السابعة والعشرون الباش مهندس كما انه ينظم جدولاً ببيان درجات ترقية
العمليات المتنوعة تطبيقاً الى المثال الذي يرسل من نظارة النافعة ويقدمه الى الوالي يرسل
صورته ايضاً الى ادارة المعابر والطرق مع باقي الاوراق التي يلحظ بان نظارة النافعة
تطلبها ايضاً

في ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٨٦



نظام المعادن

الباب الاول

في بيان اقسام المعادن

المادة الاولى . المعادن التي توجد على سطح الارض كما والتي توجد تحت الارض في منقسمة باعتبار صورة اعمالها واداراتها الى ثلاثة اقسام فالقسم الاول يسمى بالمعادن الاصلية والثاني بالمعادن السطحية والثالث يسمى بالاوجاق وفي المواقف فهذا النظام هو مخصوص بالقسمين واما القسم الثالث فهو خارج عن هذا النظام

المادة الثانية . ان الذهب والفضة والبلاطينا ^(١) والزنثيق والرصاص والحديد والنحاس والتصدير والتوتيا ^(٢) والبرموت ^(٣) والقوبالت ^(٤) والنيكل ^(٥) والقروم ^(٦) والارسنيك ^(٧) والماغنيزية ^(٨) والانتيموان ^(٩) والامينيوم ^(١٠) والكبريت والزرنيخ والشاب وانواع القمع المعدني والزفت والنفط والبتروول ^(١١) والاجسام الاخر التي في نظير هذه وكل المعادن المشتملة على جميع انواع احجار الجواهر الكائنة داخل عروق وطبقة بقلب الارض او كائنة داخل شكل جسم جسم ممتد مستقيماً بمعنى الارض يطلق عليها معادن اصلية بامراعاتها

(١) هو معدن رمادي اللون لميع قليلاً وهو اثقل واثبت من سائر المعادن ويوفنا الحاضر هو اثن من

الذهب

(٢) هي الزنك وهو معدن صلب ايض اللون مائل الى الزرقة قابل التمدد ذو حد رفيع يوجد دائماً مع غير اجسام (٣) هو معدن صلب ايض اللون ذو حد رفيع قابل التحق (٤) هو معدن صلب ايض اللون قاطع واكسده يعطي البلورلونا ازرق (٥) هو معدن رمادي اللون ذو حجب قابل التمدد كثيراً ومن خاصته توجد به القوة المغناطيسية اي الجاذبة (٦) هو معتبر عند علماء الطبيعة نصف معدن وهو سريع الكسر وكيفاً تركب بيت ملونا (٧) هو جسم صلب رمادي اللون اشبه بالنولاد وعند كسره حديثاً تظهر به لامعية وهو سريع الكسر وحجمه كقطع الحصى تظهر منه عند الفك راحة موزنة تنغير الى شبه راحة الثوم عند قبوله الحماة واذا تعرض للهواء يكبد لونه ويصبح اسود وعند قبوله الحماة يضي لونه ايض يتقارب وهو قابل التحليل بالماء الساخن وهو الاصل بالزرنيخ ومن قائل وهو زبد معدنية نظير من النار (٨) هو تراب ايض اللون سهل الضغط غير قابل التحليل ولا اللويان (٩) هو معدن ايض اللون قاطع وذو حد رفيع (١٠) هو الشادر الاصلي على راي بعض الكيماويين وهو لا يوجد منفرداً بل متحداً مع الزنثيق (١١) هو زيت معدني سائل ذو راحة قوية مخصوصة به قابل الابقاد يوجد فيها بين شقوق الصخور وهو المعروف الان في بلادنا العربية بزيت الغاز

المادة الثالثة . ان المواد غير الواقعة بصورة منتظمة على سطح الارض بل موجودة هنا وهناك التي يوجد داخلها الحديد والأتربة القابلة للتحويل الى السلفاطو^(١) والأتربة الرملية والشابة المعدنية والخزوف العنيفة والمحروقات المعبر عنها بطورب^(٢) وباقي المعادن الاخر التي هي مثل هذه الحاوية هكذا اجسام معدنية ممكن اخراجها واستخلاصها باجراء عمليات جزوية تسمت معادن سطحية

المادة الرابعة . ان حكم هذا النظام غير شامل حجارة المرمر والصاكي والصوان والجسسين والكلس وحجر الرصف (المعبر عنه عند العامة بالزلط) وتراب البوزلان^(٣) والبورسلان^(٤) والرمل والرماد والأتربة التي تستعمل باعمال الصحن والتغار وحجارة الدخان

المادة الخامسة ان روية ونسوية فروع المعادن الاصلية والسطحية والاشياء المخصوصة بها نظير معمل الحبل على الصبوم والمخصوص جملة في عائدة الى ادارة المعادن

الباب الثاني

المعادن الاصلية

الفصل الاول

بحق التدابير العمومية

المادة السادسة . ان اخراج واعمال المعادن هو بكل الاحوال على صدور الامر وارادة المحضرة الملوكانية السنية

المادة السابعة . ان المعادن الاصلية تحال لمدة امتياز تسع وتسعين سنة والامتياز المذكور ضمن هذه المدة يمكن انتقاله بالارث الى شخص اخر نظير الاموال والاشياء الاخر او بطريق المبيع او بطريق التقسيم ولكن يجب سواء كان انتقاله الى الورثة او يبعه الى الغير ان يجري ذلك بعلم الدولة ويسندها الرسي

المادة الثامنة . عند انقضاء مدة امتياز المعدن الذي يكون احيل بالامتياز اذا طلب ان

(١) هو من اسماء علم تركيب الادوية المعبر عنه بعلم الكيمياء وهو اتحاد خلاص الكبريت مع خلاص اجسام من الادوية والمعادن (٢) هي ارض محرقة مركبة من نباتات مختلة قابلة للتخليل بالماء ومن مجموع عظام الحيوانات وهي ذات تربة خزفية (٣) هو رمل احمر منسوب الى اسم بلد في نابولي : عى بوزول (٤) هو تراب ناعم يعمل منه بعض الاواني الصينية

ياخذه تكررًا صاحب الامتياز القديم فيترجى على الطلاب الاخر بالشروط المتساوية
 المادة التاسعة. ان الآلة والابنية والبثرومعمل الحبل والانشاءات السائرة الموضوعات
 والمنشاءات لاجل اعمال المعادن على ان تكون بحمل واحد على الدوام مع الخيل المستعملة
 ضمن المغاير الآلات والادوات كافة المستعملة لاجل اخراج المعدن ونقله ونظيره
 وتنقيحه مع لوازم سنة واحدة يعد ذلك جميعه تيمورباش^(١)
 المادة العاشرة. ان الاشياء السائرة المستعملة باعمال المعدن والمواد المعدنية المخرجة
 وحصص رأس المال ومنافعها هي من الاشياء المنقولة

الفصل الثاني

نظامات بحق تجري المعدن

المادة الحادية عشرة. ان الشخص بقدر ان يفتش على المعدن بالاراضي الكائنة تحت
 تصرفه بدون ان يكون مجبورًا على اخذ الرخصة من الحكومة وكذلك بقدر الشخص ان
 يبحث عن المعدن بالاراضي الكائنة تحت تصرف غيره برضا صاحبها بدون ان يكون مجبورًا
 لمخابرة الحكومة واذا لم يرض صاحبها يجب ان يراجع الحكومة وحيتث تجري الحركة توفيقًا
 الى الاصول الاتي يانها لكن اذا كان محل المعدن الذي يراد ضربه والتجري عليه ليس
 بتصرف احد وهو من الاراضي الخالية تلزم حيتث مراجعة الحكومة واستحصال الماذونية
 المادة الثانية عشرة. اذا وجد معدن ما برعى وحرش مخصوصين لاحدى القرى
 والقصبات او لقرى متعددة وبالارض المتروكة العائدة الى العموم نظير محلات الاسواق
 الشهيرة والساحات فعند وقوع الاستدعاء لاجل التجري عليه يصير التحقيق بحله على انه
 اذا تبين وتحقق بانه اذا صار حفره لا تصير المضايقة لاحتياجات اهالي تلك القرية والقصبة
 وحيتث تعطى الرخصة لاجل التنفيس

المادة الثالثة عشرة. ان الاراضي المحاطة جوانبها الاربعة بمخاطط او ساحة البيت والجنينة
 والاراضي الواقعة بعيدة عنها او عن البيت مسافة مائة وخمسين ذراعًا لا يجوز ان يخفر بها
 بئر بالملي والمنقب ولا يفتح بها نافذة ولا ينشأ بها مخزن لاجل وضع الادوات المعدنية بدون
 تحصيل رضا الشخص المتصرف بها ولذلك عند التجري على كذا معدن يجب ارضاء

(١) ان التيمورباش هو ما يبقى دائما بالمعدن او الجنفلك او غيره من الآلات والادوات التي تستعمل
 باشغالها

صاحب الارض

المادة الرابعة عشرة . بما ان الثعري على معدن ما كائن يارض لا يرتضي صاحبها بذلك او بالاراضي الحالية هو موقوف مطلقاً على استئصال الرخصة الرسمية من الحكومة ينبغي على الذي يريد ان ينش على معدن كائن بهكذا محلات ان يقدم الى والي الولاية استدعاء بصرح بذلك المحل وداخل اي لواء وقضاء هو وما هو جنس المعدن الذي سينش عليه واسم وشهرة صاحب المحل المذكور وانه ضامن العطل والضرر الذي ينجم من حفر ذلك المحل وحيثئذ تصير المذاكرة بمجلس ادارة مركز الولاية واذا وجد انه موافق الى شروطه اللازمة يربط بكيل وبالسندات اللازمة وبعد ذلك تعطى له ورقة الرخصة من جانب والي الولاية لاجل الثعري على المعدن على شرط ان لا يتجاوز سنة واحدة على الكثير اعتباراً من تاريخ الرخصة وورقة الرخصة التي تعطى على هذا الوجه من جانب والي الولاية ترسل صورتها الى نظارة النافعة لكي تعطى المعلومات الى ادارة المعدن

المادة الخامسة عشرة . عند انقضاء مدة الثعري المحررة اعلاه اذا طلب بحسب الانجاب تمديدها يجوز ان تمد سنة اشهر . اخرج مع تجديد شرائطها الموضوعه

المادة السادسة عشرة . ان الشخص المأذون بثعري وكشف المعدن يجب ان يتبدي ويباشر بالثعري والاستقصاء بمرور ستة اشهر على الكثير اعتباراً من تاريخ ورقة الرخصة واذا لم يباشر ذلك ضمن هذه المدة او اذا باشره ولكن لم يظهر الاقدام والمداومة فيسال عن سبب ذلك واذا لم يكن له عذر مقبول تبطل رخصته وتعطى الرخصة لطالبها الاخر الذي يظهر ولا يحق له باي نوع كان ان يدعي بالمصرف لسبب استرداد هذه الرخصة منه

المادة السابعة عشرة . ان الرخصة التي يجوزها للشخص المأذون بالثعري على المعدن لا يقدر ان يتركها او يبيعها لشخص اخر بدون اذن والي الولاية . والمعادن التي اخرجها واستقصاها باثاء الثعري قبل ان ياخذ الامتياز لا يبيعه ولا يبددها وبصرفها بدون معلومات الحكومات ورسومات المواد المعدنية المخرجة باثاء الثعري على معدن ما هي تابعة الى مقدار الرسومات التي تقرر عند اعطاء امتياز ذلك المعدن واذا اكملت مدة ثعري المعدن ونظراً لبعض الاسباب ما اعطى امتياز او ترك المعدن بدون طلب الامتياز من طرف صاحبه فيؤخذ رسم بالمائة خمسة من المواد المعدنية التي صار اخراجها باثاء الثعري وتعطى الرخصة ببيعها

المادة الثامنة عشرة . المحل الذي اعطيت الرخصة لاجل الثعري به على معدن ما

لا تعطى الرخصة للشخص اخرا ايضا لكي يجري به التحري على جنس تلك المعادن
المادة التاسعة عشرة . ان الذين يستحصلون الرخصة ولا يوفقون المحركة الى الشرائط
المدرجة بالمواد السابقة وبالحصوص الى احكام المادة السابعة عشرة يؤخذ منهم جزاء
نقدي من ذهب واحد الى عشر ذهبات ويمكن ان تسترد منهم الرخصة واذا كانوا باعوا
مواد معدنية بلا رخصة تؤخذ رسومها المعدنية ايضا على حدة .

الفصل الثالث

في بيان مدة الامتياز لاجل اعمال المعدن واعطاء الرخصة
المادة العشرون . ان الطالبين اعمال المعدن منفردا او بالاشتراك سواء كانوا من
تبعه السلطنة السنية او من تبعه الدول الاجنبية القابلة القانون الذي وضعته الدولة العلية
بحق التصرف بالاملاك في سنة الالف والمئتين والثلاث واثنانين تعطى لهم الرخصة بشرط
ان يوفقوا المحركة الى قوانين الدولة العلية الحالية والمستقبلية
المادة الحادية والعشرون . ان الاشخاص الذين يطلبون الامتياز لاجل اعمال المعدن
منفردا او بالاشتراك يلزم ان يشتهوا ويؤمنوا تاميناً قوياً ان لهم قدرة وثروة لاجل ادارة
المعدن ولاجل ابقاء الرسوم والتضمينات اللازمة بحسب الاصول التجارية بحق امتياز المعدن
وانهم يعملون المعدن بصورة متداومة
المادة الثانية والعشرون . قبل اعطاء الرخصة يعمل معدن ما من اللازم ان يصير
تحقيق وتدقيق اربع مواد اولها حصول النائدة بعمل المعدن الذي صار اكتشافه وثانيها
التحقيق بانة اذا كان يوجد بجوار ذلك المعدن فابريقة ما او معدن ما لا يصير ذلك سبباً
لتعطيلها وثالثها التثبت بالصورة الاكثر سهولة باعمال واخراج ذلك المعدن ورابعها معرفة
الطالبين بانهم اهل ذلك وذوو قدرة .

المادة الثالثة والعشرون . اذا وقع الطلب والاستدعاء من شخصين بعمل واخراج
معدن ما في بعض المحلات وكان احدهما صاحب الاراضي وثانيها شخصاً غريباً وقد
كشف وتحري على المعدن بموجب رخصة فامر ترجيح واخيار احدهما على منتضى النظام
هو عائد لمجلس المعادن الهايويني والشخص الذي وجد المعدن اذا لم يقدر ان ياخذ الامتياز
باعماله فحيث له حق ان يطلب تضمينات من الشخص الذي حصل على امتياز عمل ذلك
المعدن يجب ان يصير تعيين مادة هذه التضمينات وادراجها بالفرمان العالي الذي يعطى

حالياً الرخصة

المادة الرابعة والعشرون . ان الاستدعاء بطلب الرخصة لعمل المعدن الذي يتقدم
لجانب الادارة اذا كان من طرف شخص واحد يجب ان يبين به اسمه وشهرته وصنعتة ومحل
سكنه واذا كان من طرف شركة يشيئ به اسم وشهرة الشركاء وصنعتهم ومجالات سكنهم
ويوضح به ايضاً الموقع الموجود به المعدن وحدود ذلك المحل الذي يستوعبه المعدن الذي
يراد عمله وجنس الجوهر الذي يصير اخراجه وباية صورة يكون بيع حاصلاته ومن اي
طرف يحلب ويشتري الحطب والحمد والحرقوات الماثرة اللازمة وما هو مقدار التضمينات
التي يعطها المستدعي الى اصحاب الاراضي والى الشخص ايضاً الذي اكتشف المعدن
بفرضية وجوده ويكون حارياً ايضاً الشروط المبينة بالمادة الثانية والعشرين والعهد ايضاً
بأنه سيعمله بحسب الاصول التي عينتها الدولة

المادة الخامسة والعشرون . عند ما يصير الاستدعاء بطلب الامتياز لاجل عمل
المعدن يجب ان تنظم خريطة المحل الذي يراد عمله ثلث قطع مثل بعضها بالمقياس الذي
هو واحد بالخمسة الاف * وبهذه الخريطة تنتخب نقط ثابتة على المحل لحدود الامتياز
بقدر مساعدة الامكان وتصير اشارة هذه النقط بواسطة الخطوط الموصولة بينها وبالخريطة
المذكورة ايضاً نصير اشارة محل وضع المواد المعدنية التي يصير اخراجها

المادة السادسة والعشرون . بما ان استدعاءات الامتياز تعطى الى ادارة المعادن
فالشخص الذي يخري معدناً بعمل ما عند ما يعطى ورقة الاستدعاء لاجل الامتياز يجب
ان يتراجع القيد لانه يجب ان يوجد قيد بمجلس المعدن بناء على المعلومات المعطاة من
محلّه عند مباشرته الاستقصاء عن ذلك المعدن الذي طلبه وبعد النظر في هل ان
المستدعيات موافقة لاحكام المواد السابقة او غير موافقة يصير قيد ورقة الاستدعاء بدفتر
مختصوص ويعطى علم وخبر لصاحب الاستدعاء بعلم القيد مؤرخاً بتاريخه اذا وجدت
موافقة واذا كانت المستدعيات مباينة لاحكام المواد السابقة او مباينة للخصوصات الاساسية
فقط تعاد ورقة الاستدعاء الى صاحبها لكي يكملها ويصححها ولا ينبغي ان تقيد بالدفتر ما لم
تكن مطابقة على التام لاحكام هذا النظام

المادة السابعة والعشرون . عقيب قيد الاستدعاء بالدفتر يصير استعمال الكيفية

* المقياس الذي هو واحد بالخمسة الاف هو مقياس معروف في صناعة الهندسة وتعتبر النقطة التي ترسم
على مقنضه بمقدار خمسة الاف جزء من الحجم الحقيقي

من وإلى الولاية المنسوب إليها ذلك المعدن وبعد ان يصير التصديق ايضاً من طرف
الوالي بان عمله مناسب وسالم من المخازير يصير طبع ونشر الكيفية من طرف جانب الادارة
بالغاز بطات والاوراق المخصوصة يعني يعلن ان المعدن الفلاني الكائن في المحل الفلاني
سيجري احالته على مدة امتياز كذا سنوات ويتكرر اعلان تلك الصورة المطبوعة مدة شهرين
بمدين وقصبات ومراكز الولاية والسماح الموجود بها المعدن والمحلات الاخر ايضاً التي
تريدها اصحاب الاستدعاء وتكون المصاريف عائدة على اصحاب الاستدعاء

المادة الثامنة والعشرون . بمدة الاعلان يجب ان يصير التعريف لادارة المعادن
من طرف وإلى الولاية في هل انه حصل اعتراض ما على تلك الاستدعاءات او ما حصل
مع ملاحظاته الذاتية والموقعية

المادة التاسعة والعشرون . من بعد هذه المعاملات تعطى جميع الاوراق لاخت
المهندسين الموجودين بادارة المعادن وذلك المهندس ايضاً يصادق على الملاحظات
المرجوة بتلك الاوراق او بصحتها ويظهر ويعرف الصورة الانسب لاعمال ذلك المعدن
واذا كان وقع اعتراضات فيدوين ملاحظاته الذاتية بخصوصها ويضيف على ذلك
تقديم لائحة بخصوص شرائط الامتياز وبخصوص الشرطية التي تعطى ذيلاً على فرمان
الامتياز العالي بموجب اصول الادارة ويجب تعجيل المعاملات المشروخة مما امكن لكي
يمكن ان يصير التفضل بصدور فرمان العالي بمرور ستة اشهر اعتباراً من تاريخ
قبول الاستدعاء

المادة الثلاثون . اذا وجد اناس يستدعون الامتياز بمعدن ما عدا عن طاليه الاول
نقبل استدعاءاتهم لحد مرور شهرين من انقضاء المدة المعينة لاجل نشر واعلان الاستدعاء
الاول وبحسب اصول تنقيد الاستدعاء بالدفتري يعطى لصاحبه علم وخبر القيد وترجع
احد المستدعين عن الاخر يتعين من مجلس المعادن على مقتضى البند السابع والعشرين
بعد ستة اشهر بالكثير بحسب بعد المعدن

المادة الحادية والثلاثون . الذين يطلبون معدناً ما ما ذنون بالسؤال والتحقيق عن
اصوله وكيفية من ادارة المعادن

المادة الثانية والثلاثون . ان المضبطة التي تعمل من مجلس المعدن الحاوية للشرائط
اللازمة لاجل اعطاء معدن ما بالامتياز ترسل الى الباب العالي من نظارة النافعة مع
اوراق الشرطية والمقاوله وبعد ان تندفق في شوري الدولة ايضاً نتقدم اذا صار التصديق

عليها الى العرض و يعطى فرمان العالي بموجب الارادة السنية التي يصير التفضل بتعليقها
المادة الثالثة والثلاثون . ان فرمان الامتياز العالي يعلن بالاستئانة العلية من جانب
ادارة المعادن بالغاز بطات وبالمواقع التي نشرت بها ورقة الاستدعاء وبصاريف ذلك
تعطى من طرف صاحب الامتياز

المادة الرابعة والثلاثون . ان اصحاب الامتياز ان لم تحصل اولاً رخصة السلطنة السنية
لا تتدر ان تضم الى واحد ذلك المعدن المأذونة بعمله مع المعادن الاخر التي من جنس
ذلك المعدن سواء كان بطريقة المشاركة او بصورة اخرى واذا ضمتها الى واحد
تسحق امتيازاتها

المادة الخامسة والثلاثون . اذا ظهر جنس معدن ما ضمن حدود اراضي المعدن الذي
يعمل بموجب امر عال غير المعدن الذي صرحه الامر العالي المذكور فلاجل اعماله يجب
ان تجري ايضاً مجدداً المعاملات المينة اعلاه و يقتضي استحصل فرمان عال على حدة
وعند تقديم الاستدعاء يطلب فرمان لاجل اخراج واعمال معدن ظاهر كهذا فالملتزم
الذي يكون ذاتاً قد اخذ الامتياز باخراج واعمال المعدن بذلك المحل يترجم على الطلاب
الاخرين بالشرايط المتسارية

المادة السادسة والثلاثون . ان الشخص الغير الحائز فرمان العالي لاجل عمل المعدن
بحسب الاصول والقاعدة المحررة اعلاه اذا ثبت باخراج واعمال المعدن يؤخذ منه جزء
تقدي من الاربع ليرات لحد الاربعين ليرة وعدا ذلك تضبط ايضاً المواد المعدنية التي
يكون اخراجها واذا كان حصل ضرر بسبب لاي كان يتفرغ

المادة السابعة والثلاثون . ان المعادن المتقضاء ادارتها امانة من طرف الدواة العلية
هي تابعة ايضاً الى خصوصيات قضاي الحدود والتضمينات وحقوق موجد المعدن واحوال
اعماله المعدن وإلى الاحوال الاخر التي في مثل هذه المواد المحررة بهذا النظام

الفصل الرابع

في بيان حقوق ووظائف صاحب الامتياز

المادة الثامنة والثلاثون . عند اعطاء فرمان العالي الحاوي الامتياز الذي يعطى
لاعمال المعدن يؤخذ عنه خرج فرمان مرة واحدة بحسب درجة واهية المعدن من خمسين
ليرة عثمانية لحد مائتي ليرة

المادة التاسعة والخمسون. ان الذين يعملون المعدن بالامتياز مجبورون ان يعطوا الدولة سنوياً نوعين من الرسوم احدها يُستحصل باسم رسم مقرر لاجل كل دويم من الارض الكائنة داخل حدود الامتيازية والاخر يستوفي من حاصلات المعدن باسم رسوم نسبية. المادة الاربعون. ان الرسم المقرر يصير ايقافاً سنوياً خمس بارات عن كل دويم وهو عبارة عن الف وستمئة ذراع معاري بحساب التريع وذلك باعتبار السطح المستوي الاقي للمعدن الذي اعطيت الرخصة باعماله واخرجه بموجب فرمان عالٍ حتى ولو تعطلت ووقفت الاعمال فمن اللازم اعطاه هذا الرسم بكل سنة لحد يوم استرجاع الامتياز او يوم تركه من طرف صاحبه وقصر يده عنه والرسم المقرر عن محلات الملك عائد الى صاحبها والرسم المقرر عن الاراضي الاميرية والموقوفة عائد الى الميري وبدلات الاراضي المتنضي مشتراها لاجل اعمال المعدن وغرامات ضررها وخسارتها تدفع على حدة من طرف صاحب الامتياز بحسب اصابته ببيان ذلك بموادها المخصوصة

المادة الحادية والاربعون. ان الرسوم النسبية تؤخذ من حاصلات المعدن على قدر حاصلات كل سنة من المعدن بدون اخراج مصاريفه ومقدارها يتعين بمجلس المعدن بحسب ثروة المعدن بناء ان يكون واحد بالمائة وبالكثير لا يتجاوز الخمسة بالمائة ويدرج ذلك بفرمان الامتياز العالي والرسم المذكور اذا اخذ ما بقي خالصاً وصافياً من الاجسام المعدنية بعد حلها واذابتها فيؤخذ بعد ان تنتزل مصاريف حل واذابة تلك الاجسام ولكن معدنا السباج وحجر الغلايين * البيض هما مستثنيان فالرسم الذي يؤخذ منهما يصير تعيينه من ادارة المعادن بالنظر الى معدنيه وادارة المعادن لها الاختيار ان تاخذ الرسوم المعدنية من عين المال او ان تاخذ البديل تطبيقاً لارائج الوقت

المادة الثانية والاربعون. ان تحصيل رسوم المعادن الحالية بالامتياز ومعاملاتها الاخر من كونها عائدة لوالي الولاية الموجود بها ذلك المعدن فصاحب الامتياز يجب ان يقيد بدفتر يوي جوهر ومقدار وجنس وقيمة الاشياء المخرجة من المعدن او الاشياء المنفردة منها المعمولة بالدركاه * ومجبور ان يعطي الحكومة بكل ثلاثة اشهر مرة دفتر اجمال توفيقاً الى

* غلايين جمع الغليون الذي يستعمل لتدخين التبغ وفي الاصل تشبه ابقاً راس النارية المستعملة للنيك

* الدسكاه فارسية وهي المعروفة بين العامة بالدركاه وتطلق على كل آلة صناعي يشغل عليها باليد فيكون الى الحد كالدندان وغالباً هو المقصود به الان

النموذج الذي يعطى له وهكذا أيضاً بالشهر الاول من كل سنة مجبور ان يقدم لوالي الولاية دفترًا مبيّنًا به مقدار حاصلات السنة السابقة وبكل وقت يرام من طرف والي الولاية التفتيش والتحقق عن هذه الحسابات وعن الاحوال السائرة الاخرى يكون صاحب الامتياز مجبوراً ان يري دفتره ويعطى حسابة الصحيح

المادة الثالثة والاربعون . ان الرسوم المقررة التي تؤخذ عن اراضي معدن ما تستحصل مقسطة ضمن سنتها واما الرسوم النسبية التي يصير استيفاؤها من الحاصلات تستحصل مقسطة ضمن السنة التالية

المادة الرابعة والاربعون . ان الرسوم النسبية التي لمعدن ما ولو مهما بلغت غروشا يجوز ايضاً ربطها بالمقطوعة لاجل مدة مناسبة بشرط ان لا تتجاوز بالكثير الاربع سنوات ولكن يتوقف ذلك لمرور مدة لا اقل من خمس سنوات من اعمال وإدارة المعدن ومعاينة مقدار حاصلاته ولشرف سئوح الارادة السنية التي يصير التفضل بها بالاستئذان عن القرار الذي يعطى بالذاكرة فيما بين مجلس المعادن وصاحب الامتياز

المادة الخامسة والاربعون . ان المعدن الذي يرتبط بالوجه المتطوع على هذه الصورة فمن بعد انقضاء مدة مقطوعته اذا ارتبط بالمقطوعة تكرر آف صاحب الامتياز مجبور ان يقدم حساباته الى الحكومة بكل ثلاثة اشهر مرة بمدة مقطوعة المعدن كما تبين بالمادة الثانية والاربعون لكي يكون ذلك واسطة لموازنة الرسوم التي يصير تعييبها ولكي يعلم منها مقدار حاصلات السنين السابقة الصحيح بفرضية عدم ارتباطه بالمقطوعة

المادة السادسة والاربعون . كل صاحب امتياز اذا لم يعط ويسلم بالوقت المعين دفاتر كل ثلاثة اشهر والحاسبة السنوية المحررة بالمادة الثانية والاربعين يؤخذ منه جزاً نقدي من ليرة عثمانية واحدة الى خمس ليرات عثمانية

المادة السابعة والاربعون . اذا ثبت ان صاحب امتيازكم حقيقة الحال بحساباته التي اعطاها الى الحكومة واظهر تعييداً الحاصلات انقص من مقدارها الصحيح فنقص الرسوم العائد من ذلك الى الدولة يتفرغ من ضعفين

المادة الثامنة والاربعون . ان صاحب امتياز معدن اذا اظهر المخالفة والعناد بتأدية الويركو والرسوم او بايذاء الجزاء النقدي المحكوم به فتتبعون له من طرف والي الولاية مدة بنوع ان لا تتجاوز بالاكثر الثلاثة اشهر واذا بطرف تلك المدة لم يقم المطلوب منه تماماً فنحصر الكيفية حالاً من طرف والي الولاية الى نظارة النافعة ومن هنالك ايضاً تبين مدة اخرى مناسبة

وإذا لم يدفع صاحب الامتياز دينة بتلك المدة ايضاً يعطى القرار بفسخ الامتياز
المادة التاسعة والاربعون . بعد ان يعطى القرار بمجلس المعدن بفسخ امتياز معدن
ما على هذا الوجه يصير نبيان الكيفية لصاحب الامتياز وإذا قدم صاحب الامتياز لحد ثلاثة
اشهر اعتباراً من تاريخ هذا التبليغ عرض حال الى شورى الدولة وثبتت معذرتة ومدعاه فيبقى
ذلك المعدن بمعدته كما كان وإذا تحقق انه غير محقق يصير فسخة بموجب الارادة السنية التي
يصير شرف صدورهما بالاستئذان

المادة الخمسون . ان المتعدين بمعدن ما مجبورون ان يتبدلوا ويباشروا فسخة واعماله لحد
سنة واحدة اعتباراً من تاريخ الامر العالي الذي يعطى حاوياً الرخصة وإذا لم يباشروا بظرف
هذه المدة اعماله كما يحق ويلقى ولم يكن ذلك تحت اسباب مجبرة تقبلها وتصدق عليها ادارة
المعادن يصير فسخة والفا الامتياز وتعلن الكيفية مدرجة بالغازيطة

المادة الحادية والخمسون . ان التضمينات التي حصل القرار باعطائها الى موجد
المعدن يعني الى الشخص الذي وجد المعدن فصاحب الامتياز الذي لم ينفذها بظرف المدة
المصرحة بورقة الامتياز تجري بمقتضى المعاملات المعنية بالمادة التاسعة والاربعين

المادة الثانية والخمسون . ان الذين يتعهدون بادارة معدن ما منفرداً او مشتركاً
يعينون مديراً صالحاً لكي يسلك على الدوام اعمال المعدن بصورة منتظمة تطبيقاً الى الفن
والقاعدة وبمحافظة ويدير مناسبات الادارة التجارية مع الحكومة وهذا المدير يعرف بانه وكيل
صاحب الامتياز بالخصوصات المتعلقة بادارة المعدن وإذا لم يتم صاحب امتياز المعدن
اعتباراً من تاريخ دخوله لعهدة توليتها المهلة التي تعطى له هذا الشرط يفوض لرأي الحكومة
على موجب قرار مجلس المعدن ان تعطل كل الاعمال او بعض اقسامها وان تهيئ
لدى الاقتضا ما موراً لاجل الادارة لحساب صاحب الامتياز وعلى شرط ان تكون مصاريفه
عائدة على صاحب الامتياز المذكور

المادة الثالثة والخمسون . ان صاحب الامتياز ينظم ايضاً قطعني رسم مستطوع عن
الاعمال التجارية بالمعدن بمقياس واحد بالخمسائة * ويعطى قطعة منها لادارة المعدن
وبالشهر الاول من كل سنة بعد ان يرسم كل الاعمال التجارية بالسنة السابقة على هذا
الرسم يبدله بالرسم الموجود بادارة المعدن

* قوله بمقياس واحد بالخمسائة هو مقياس معلوم بصناعة الهندسة وتعتبر النقطة التي ترسم على موجب
هذا المقياس بمقدار خمسائة جزء من الحجم الحقيقي

المادة الرابعة والخمسون. ان صاحب الامتياز اذا لم يسلم الرسم المذكور في وقتو المعين او اذا كان ذلك الرسم غير صحيح وغير مكمل يؤخذ منه جزاء نقدي من ذهب واحد عثماني لحد العشر ذهبات والادارة ايضاً تنظم رسماً جديداً او تصحح الرسم الموجود بناء ان تكون مصاريف ذلك عائدة على صاحب الامتياز

المادة الخامسة والخمسون. ان اصحاب الامتياز عدا عن الدفاتر والارسام المذكورة بالمادة الثانية والاربعين والثالثة والخمسين يعملون ايضاً عند فتح كل معدن اولاً رسماً مسطحاً ومسمى اي مرتفعاً بمقياس واحد بالخمسة عن الاعمال المجارية تحت الارض ثانياً ينظمون قطعة دفتر مشعر ترقية الاعمال اليومية وامتداد العروق وغلاظتها وكيفية المعادن المخرجة ومن اي شيء كائن سفوف وحيطان هذه العروق وبعض الحالات المفيدة نظير مقدار المياه المجارية لذلك المعدن وعدا ذلك ايضاً ينظمون قطعة دفتر اخر يحرر المعادن المخرجة والمباعة يومياً وصاحب الامتياز يعطي بوقت الطلب الى المهندسين المعيّنين من قبل مجلس المعدن هذا الرسم المسطح والمسمى مع الدفاتر واذا لم تنسك هذه الدفاتر والارسام بصورة منتظمة يؤخذ من صاحب الامتياز جزاء نقدي من الخمس ذهبات عثمانية الى العشر ذهبات وحيثئذ تقدر ادارة المعادن ان تعين وترسل مأموراً لعمل الرسم المذكور ومسك الدفاتر بناء ان تكون مصاريف ذلك عائدة على صاحب الامتياز

المادة السادسة والخمسون. ان اصحاب امتياز المعادن او مديري الاعمال يقتضي ان يخرجوا كل نوع من التسهيلات بحق المهندسين لاجل معاينة الاعمال ويعطوهم الدفاتر المذكورة والارسام وكل التصيلات المنتهية الى الاعمال واذا اصحاب الامتياز او مديرو الاعمال اظهروا صورة استنكاف بهذا الخصوص يؤخذ منهم جزاء نقدي من خمس ذهبات عثمانية لحد العشرين ذهبا وتجري المعاونة الى المهندسين بذلك من طرف الحكومة المحلية واذا وقع هذا الحادث مرة اخرى يؤخذ منهم الجزاء النقدي ضعفين وعند وقوعه مرة ثالثة يمكن فتح الامتياز

المادة السابعة والخمسون. ان المعادن المتعددة الحالة بامتيازات كلاً على حدتها ومتصلة الواحد بالآخر او قريبة لبعضها اذا كان من المحتمل وقوع المضرة الى المعادن المذكورة او الى المشتغلين بالمعدن او الى الابنية المجاورة بداعي عدم الاعمال على موجب قاعدة واحدة فمجلس المعادن يعطي رأياً ان تدخل المعادن المذكورة كلها او بعض اقسامها بحسب الايجاب تحت قاعدة واحدة مطردة

المادة الثامنة والخمسون . عند حفر واعمال معدن ما اذا كان من الاجراءات المفيدة
 له او على الخصوص بداعي العمليات المنتضة لاجل جريان المياه او لاجل ان اغواره *
 تاخذ الهواء حصل ضرر لاعمال معدن اخر كائن بجواره فالواحد من اصحاب الامتياز
 يعطي الى صاحب الامتياز الاخر التضمينات ومقدار هذه التضمينات تبين من طرف
 مجلس المعدن بعد ان تفهم افادات الطرفين

المادة التاسعة والخمسون . ان الحبل الذي يجزر مؤقتا بحسب الاجاب بداعي اعمال
 المعدن اذا كان لحد سنة واحدة يمكن دخوله لحالة قابلة للزراعة كالسابق فالحصولات
 المأمول اخذها منه مدة سنة واحدة يضم عليها مثل اخر وصاحب الامتياز يضمها لصاحب
 الارض

المادة الستون . ان الارض التي يجزر فيها الاخذون لمعدن معدن مغارة وبشرا مع
 ما يستعملونه بانواع مختلفة من سطحها بصورة دائمة لاجل المعدن يقتضي ان يستحصلوا ارضا
 اصحابها لاجل مشتراها واذا لم يمكنهم ذلك يجزر المتعهدون على مشتراها باعطاء اصحابها قيمتها
 مثلين بحسب قيمة الاراضي المذكورة التي تخمن وتقدر من طرف الحكومة

الفصل الخامس

اصول ضابطة المعادن

المادة الحادية والستون . ان مهندسي المعدن يجب ان يجروا الدقة والنظارة بحفاظة
 الابنية الكائنة بالمحلات المعمول بها المعدن ووقاية اراضيها من الضرر بموجب التنبيهات
 التي تجري من جانب الادارة والعملة التي تستخدم من الاهالي باعمال المعدن يجب ان
 تستخدم برضاها وبالاجرة اللائقة ويجب اجراء الاعناء والاهتمام دائما من طرف والي
 الولاية والمهندسين لكيلا يحصل ضرر وخسارة باي نوع كان لاحد من هذا القبيل

المادة الثانية والستون . هؤلاء المهندسون يجب عليهم ان يخبروا ملتزمي المعدن عن
 المخاطر التي ينظرونها بجزر واعمال المعدن او عن الاسلحات المنتضة ويخبروا الحكومة
 المحلية عن المخاطر الواقعة وحركات الملتزمين المغائرة النظام وينيدوا الكيفية لجانب
 الادارة بالحال

المادة الثالثة والستون . اذا تركت وتعطلت اعمال المعدن او اذا كان صنف مالوف

* اغوار جمع غار المفهوم به ايضا مغارة

بالاعمال من الاشياء المعدنية انخلت احتياجه الصناعية يجب على والي الولاية والمهندس ان يفيدوا ويشعروا حالاً جانب الادارة عن مطالعاتها بهذا الشأن
المادة الرابعة والستون اذا كان محققاً بالفرض وقوع النقص «اي السقط» على معدن ما فلاشياء التي يراها مهندس المعادن لازمة لاجل منع سر بابو بحسب التداير التي ينظرها مناسبة بناء ان تكون المسوولية عائدة عليه يطلبها من الحكومة المحلية وتجري المسارعة من جانب الحكومة ايضاً باجراء المقضى

المادة الخامسة والستون عند وقوع النقص بمعدن ما فالمعدنيون مجبورون بالحال ان يخبروا عن ذلك المامورين المحليين ومهندس المعادن ايضاً اذا كان موجوداً وعند ورود خبر كهذا فمهندس المعدن وان كان المهندس غير موجود فالمامورون الذين يصير تعيينهم من طرف الحكومة يذهبون الى ذلك المحل وعند تحقيقهم السبب يلزم بلا تاخير ان يتشبهل بالتدابير اللازمة لكي يقطعوا السقامات التي يتجها النقص واذا اقتضى لذلك الات وادوات وحيوانات وعملة يصير تداركها واستعمالها على حساب صاحب الامتياز وتقاد كيفية وقوع النقص لادارة المعدن واصحاب المعدن الذين لا يخبرون بالحال عن وقوع نقص كهذا يؤخذ منهم جزاء نقدي من خمس ذهبات عثمانية الى عشرة

المادة السادسة والستون ان ملتزمي المعدن مجبورون ان يوجدوا بالمعادن صيدلية وطبيباً مقدرًا

المادة السابعة والستون ان التضمين والاعانة اللتين يحكم باعطائهما بالحكمة النظامية الى المصاين والى عيالم بالنقص من جراء الاعمال بمعدن ما يجبر اصحاب الامتياز على ايقائهما كما انه اذا كان ذلك النقص نشأ من سوء ادارة المعدن او من نقص الاشياء اللازمة يؤخذ منهم لاجل هذا ايضاً جزاء نقدي غير ما ذكر من خمس ذهبات عثمانية الى عشرين ذهبا

الفصل السادس

بحق ترك المعادن الاصلية

المادة الثامنة والستون ان الاعالات التي تجري تحت الارض لا يترك منها ولا جزء واحد اصلاً ما لم تستحصل ما ذونية ادارة المعادن والجزء الذي يريد ان يتركه اصحاب الامتياز من المعدن يجب في اول الامر ان يعملوا خر بطنه و يقدموها مع عرض حال الى والي

الولاية ومن هناك ينحدر الى مهندس المعدن او الى ادارة المعدن حيث يجري ايجابه حسب القرار الذي يعطى تطبيقاً الى الفن والقاعدة

المادة التاسعة والستون. قبل ان تنقضي مدة امتياز المعدن الذي حصلت المباشرة والبداية باعماله اذا صار صاحب الامتياز مجبوراً على تركه لداعي بعض اسباب ضرورية يجب قبل ستة اشهر ان يعلم الكيفية لمجلس المعدن بورقة بيان ويربط بورقة البيان المذكورة لائحة باحوال واعمال المعدن وما هو مقدار الموجود مما اخرج من المعدن ويجب ايضاً ان لا يدرج ولا شرط بورقة البيان المذكورة

المادة السبعون. اذا تعطلت الاعمال قدر سنة واحدة بدون ان يكون ذلك ناشئاً عن اسباب مجبرة فبعد ان تجري ادارة المعادن التدقيقات اللازمة يمكن ان تعين مهلة لكي يتبدأ بالاعمال تكراراً واذمرت المدة المذكورة ولم يشتغل ايضاً وبقي معطلاً ينسخ امتيازه المادة الحادية والسبعون. اذا ترك امتياز معدن ما لاجل الاسباب الميئة بمواد هذا النظام المتعددة او فسخت احالته واسترد فرمائه وانقضت مدته فلا غوار * والابار وشائر الاشياء اللازمة لمحافظة المعدن في عائدة الى الدولة او الى اصحاب الامتياز المجدد بدون ان يعطى تصنيف ما الى صاحب الامتياز وما الماكينة والالات والادوات والمعدن الذي اخرج والحيلونات وما اشبه ذلك عائدة الى صاحب الامتياز القديم غير ان الدولة واصحاب الامتياز المجدد يحق لهم ان يشتروا مجموع ذلك او مقداراً منه بالقيمة التي تقدرها اهل الخبرة المادة الثانية والسبعون. بالاقتراض انه عندما يصير ترك الامتياز او فسخته او عند انقضاء مدته يجبر اصحاب الامتياز ان يفوا تصنيفاته وشاير رسومه وتكاليفه لحد يوم فسح الامتياز او تركه والاشياء العائدة لم نظير الات والادوات الميئة بالمادة الحادية والسبعين ثنوقف بطريقة الرهن لكي يفوا هذه الرسوم والتكاليف المادة الثالثة والسبعون. ان القرار المعطى بحق تركه وفسح امتياز معدن ما يعلن باوراق الحوادث (يعني بالغازنات)

الفصل السابع

هو بحق الامتيازات التي صار استحصاها قبل هذا النظام
المادة الرابعة والسبعون. ان متعهدي وملزمي المعادن الحالية بالامتياز قبل هذا

* الاغوار معروفة عند العامة بالخاير جمع مفارة

النظام اذا ارادوا تعديدا بايفاء الشروط المدرجة بهذا النظام يعطى لم امتياز المعادن تطبيقا الى النظام الجديد واذا لم يريدوا اتباع النظام الجديد او اذا لم يتمكنوا ان يؤمنوا على شرائطه اللازمة فيبقى ذلك المعدن بعدئذ لمحد خضام مدة الامتياز على حكم القوانين العالي الموجود بايديهم

الباب الثالث

في المعادن السطحية

المادة الخامسة والسبعون. ان المواد المطلق عنها معادن سطحية بحق ويسوغ لاصحاب الاراضي ان يشغلوها بلا مدة ولكنهم مجبورون لاجل ذلك ان يستحصلوا فرما نا عاليا
المادة السادسة والسبعون. اصحاب الاراضي اذا لم يشغلوا معادنها التي هي من هذا النوع او شغلوها مدة ثم عطلوها فيقتدر بدل مثلين لقيمة الاراضي وبدل ايضا بالقيمة الحقيقية الابنية والمنشآت اذا كانت موجودة بها باعتبارها قائمة وينفوص المعدن لمن يظهر طالبا اياه لكي يشغله واما البديل المذكور فهو راجع الى المتصرف بالاراضي
المادة السابعة والسبعون. ان الاراضي المعولة بمعادن سطحية بكل الاحوال تابعة قانونا لحكم الاراضي الاميرية فقط لا يؤخذ من المحلات التي تشغل المعدن وبالمخاصة من الاراضي التي تشغل لاجل المعدن بدل عشر خلاف الرسم النسبي الذي يؤخذ من حاصلات المعدن بالمدة التي اشغل بها المعدن
المادة الثامنة والسبعون. ان ورقة استدعاء الرخصة لاجل تشغيل المعادن السطحية يقتضي ان تتضمن اسم وشهرة المستدعي وصنعه ومحل اقامته ومحل وجود المعدن وجنسه واستعداده وباية صورة يصير تشغيله

المادة التاسعة والسبعون. ان الرخصة التي تعطي يقتضي ان يتعين بها كينيات الاعمال وصورة تامين ومحافظة الصحة العمومية والطرق والابنية ومنابع الماء ومجارها ومقدار التضييقات التي يجب اعطاؤها بداعي الضرر والخسارة التي تحدث
المادة الثمانون. هذه الرخصة يجب ان تصرح وتوضح من اي محل يؤخذ الماء لاجل غسل التراب والرمل المعدني ومن اي محل يجري ومن اي محل يطلق بعد الاستعمال
المادة الحادية والثمانون. ان اعمال المعادن السطحية في مثل المعادن الاصلية تحت نظارة المهندسين والماورين الذين يتعينون من طرف ادارة المعادن لكي ينظروا على

اجراً أحكام الشرائط المدرجة بالرخصة

المادة الثانية والثمانون. ان الذين يشتغلون المعدن يعطون بكل سنة الى والي الولاية دفتر مفردات عن الحالة الموجودة بها اشغال المعادن السطحية وعن الاحوال المختلفة التي لحصولات كل سنة واعلامها

المادة الثالثة والثمانون. اذا كان باثناً أعمال معدن ما من المعادن السطحية يدخل بحالة المعادن الاصلية يعني اذا مست الحاجة للحفر بشروفاً لاجل اعماله واخراجه فممنوع دوام العمل به واخراجه ان لم تؤخذ الرخصة والامتياز بموجب النظام الموضوع بحين المعادن الاصلية

المادة الرابعة والثمانون. ان الذين يشتغلون المعادن السطحية اذا وجدوا بحركة مخالفة لاحكام المادتين الثانية والثمانين والثالثة والثمانين يؤخذ منهم جرأ نقدي من خمسة ذهبات عثمانية لحد عشرين ذهباً

الباب الرابع

في معامل الحبل والفابريكات المخصوصة باذابة وتصفية المواد المعدنية

المادة الخامسة والثمانون. ان لم يؤخذ ويستحصل قطعة فرمان عال نوفيماً لاحكام المواد الاتية لا يمكن بناء وانشاء معمل حل وفرن وفابريكة ولا شيء من منفرعات هولا اصلاً لاجل اذابة وتصفية المواد المعدنية

المادة السادسة والثمانون. ان الاستدعا الذي يتقدم الى والي الولاية من طرف طالب اذابة المعدن سواء كان هذا الطالب ملتزم المعدن او شخصاً اخر يجب ان يتصرح به اسم وشهرة صاحبه وصنعتة ومحل سكته والفابريكة التي يصير اعمالها او معمل الحبل من اي نوع هو وجنس المواد المعدنية التي تصير اذابتها واستعمالها وعلى اي اصول يصير تشغيلها ومقدار الفرن الذي يعمل والمالكية مع الادوات السائرة وزمان الشروع بالاعمال والموقع والمكان الذي تجلب اليه الجواهر او المواد المعدنية مع كيفيتها وكميتها ومن اي طرف تجلب المحروقات والحبل الذي ينشا الى الفابريكة او معمل الحبل وتفرعاتها وان كان يستعمل الماء فب اي مجرى يؤخذ وبعد تفصيل بيان ذلك واحدة فواحدة يربط ايضاً بورقة الاستدعا المذكور اسم الحبل الذي ينشا به الفرن المذكور والمالكية مع الالات والابنية السائرة ورسم مجرى الماء اذا كان موجوداً والارسم العمومية تنظم وترسم بمقياس واحد بالخمسة والارسم المتفرقة

بقياس واحد بالمائة

المادة السابعة والثمانون . ان الاستدعاء المذكور واوراقه المربوطة به ترسل من طرف والي الولاية لمجلس المعادن واذا تبين ان المستدعيات الواقعة هي موافقة لاحكام المادة السابقة يصير التصديق عليها من طرف مجلس المعدن وبعد ذلك تعاد الاوراق المذكورة مع صورة الاعلان اللازم الى والي الولاية

المادة الثامنة والثمانون . بعد قيد وضبط الاستدعاء المذكور بمحله بدفتره المخصوص تعان الكيفية من طرف والي الولاية بمواقع الولاية المشهورة وبالقضا الساكن به الشخص الطالب وبالقضا الذي سينشأ به معمل الحبل او الفابريكة وهكذا ايضاً مجلس المعدن بناء على الاشعار الذي يتقدم من طرف الولاية بقيد الاستدعاء حالاً بالدفتر المخصوص و يعلن ذلك بواسطة الغازيات

المادة التاسعة والثمانون . اذا وقع استدعاء بظرف تسعين يوماً اعتباراً من تاريخ الاعلان لاجل منع انشاء معمل الحبل المذكور او الفابريكة فكذا اوراق استدعاء تعطى الى والي الولاية والى ادارة المعادن الهايونية وهذه الاستدعاءات تنبلغ من طرف الولاية الى الشخص الذي ينشي معمل الحبل او الفابريكة وتنعين مدة لاجل اعطا جوابها

المادة التسعون . بانقضاء المدة المعينة يرسل والي الولاية كامل الاوراق الموجودة الى مهندس المعدن والمهندس ايضاً لدى الحاجة لاجل اجراء التحقيقات الواجبة يجب ان يتوجه لمحلها وبين بتقريره الذي يعمل به وملاحظاته المخصوصة وعدا ذلك يبين مفصلاً درجات التثبتات الواقعة لاجل انشاء معمل الحبل والفابريكات ودرجات الاعتراضات التي ترتبت عليها ومحسنتها وفوائدها والاصول الواجب اتخاذها والشرائط الواجب ان يتكلف بها صاحب الامتياز وايضاً الخريطة التي صار رسمها هل هي صحيحة او غير صحيحة

المادة الحادية والتسعون . مهندس المعدن يعيد الى والي الولاية الاوراق المتعلقة بهذا الخصوص بكاملها و الى الولاية ايضاً يرسل الاوراق المذكورة لطرف مجلس المعادن الهايوني مضيفاً اليها ملاحظاته

المادة الثانية والتسعون . بعد ان تدرج الشرائط والوظائف التي يصير تنسيبها من طرف مجلس المعادن وتنظم الرخصة اللازمة ويتقرر ويحدد ايضاً المخرج اللازم اخذه عن الزرمان وقدره من العشر ليرات عثمانية لحد الخمسين ذهباً بحسب اهمية معمل الحبل او الفابريكة ويتقدم ذلك الى الباب العالي وبعد اجراء التدقيقات في شوري الدولة تعرض

الكيفية و يعطى فرمان العالي على موجب الارادة السنية التي يصير التفضل بشرف سنوحها
المادة الثالثة والتسعون . ان الشرائط التي يخونها فرمان العالي تنشر بواسطة الغزوات
والاعلانات بناء ان تكون المصاريف عائدة على صاحبه

المادة الرابعة والتسعون . اذا اراد اصحاب النابريقات او معامل الحبل ان يعدلوهما
او يبدلوهما يجب ان يقدموا ارسم الماكينة والالات التي ستوضع جديداً وبينوا الكيفية
الى والى الولاية ومن هناك ايضا ترسل هذه الاوراق للمهندس المعدن او لمجلس المعدن
المادة الخامسة والتسعون . باي وقت وزمان كان يجبر الملتزمون ان يجرؤوا
الشرائط التي يصير تنسيبها وتكليفها من طرف مجلس المعادن بناء على تقرير المهندس لاجل
حفظ الصحة العمومية

المادة السادسة والتسعون . اذا وقع حال وحركة منافية الى الشرائط المبينة بالمواد
السابقة يؤخذ جزاء نقدي من صاحب النابريقة ومعمل الحبل من خمس ذهبات ذي المائة غرش
لحد العشرين ذهبا وعند تكرار ذلك يحق لمجلس المعدن ان يعطل مؤقتا تلك النابريقة
او معمل الحبل وبالدفعة الثالثة يحق له فسخ الرخصة

المادة السابعة والتسعون . ان الذين اخذوا الرخصة لاجل انشاء معمل الحبل او
النابريقة اذا لم يتدلو بانشاء معمل الحبل او النابريقة بظرف سنة اعتبارا من تاريخ تسليم
الفرمان العالي او اذا بعد ان انشأوا بالمدة التي تعينت من مجلس المعدن قد عطلوا الانشاء
ولم يشتغلوا به مدة ستين ثعين لهم مدة اخرى مناسبة ويتنبه عليهم واذا لم ينشأ بظرف تلك
المدة يصير ترقين (اي ابطال) قيد فرمان

المادة الثامنة والتسعون . بفرضية فسخ فرمان العالي او تركه بالرضى من طرف صاحبه
يجب ان تعلن الكيفية

في ٢ شعبان سنة ١٢٨٥



نظام

في ما يخص الأراضي وغيرها

التي تشتريها السلطنة السنية من اصحابها بائناًها اللاتفة

عند ما يلزم تنظيم شيء يخص المنافع العمومية وتلزم له

الأراضي والمزارع والبيوت وباقي الاملاك التي يلزم اخذها عند ما تشرع السلطنة السنية في تنظيم وفتح وتسوية الاشياء الشاملة للمنافع العمومية كالطرق الحديدية والجداول وامرار الانهار وتوسيع الطرق وتزوين البلاد وتطهيرها ينبغي ان تحصل مبايعتها باعطاء قيمتها اللاتفة تطبيقاً الى الاصول المحررة في البند الاتي

ما يلزم مشتراه من اصحابه من هذا القبيل من الأراضي والبيوت وباقي الاملاك اذا كان في دار السعادة ينبغي ان تجري مساحة بمعرفة المأمورين الذين يتعينون من طرف كل من مجلس المدينة ونظارة التجارة ومن طرف الشرع الشريف واذا كانت داخل الاوقاف فمن جانب تفتيش الاوقاف الهايونية ايضاً ويكون من كل طرف مولى واحد مأموراً لذلك وغيب التحقيق عن قيمته اللاتفة من ارباب الوقوف الخالي الغرض تعمل مضبطة من طرف الموالي المذكورين بصرح بها مساحة ذلك الحبل وشكله وحالته والتمن الذي يقطع له ويمضي عليها ونظم من طرف الجميع ومن المخبرين ايضاً ثم تذهب تلك المضبطة بالتصديق من مجلس الابنية وغيب ان تقدم الى الباب العالي بتقرير من طرف نظارة التجارة بتسطر باعلاها السيورولدي ويخرب عليه الضم العالي وحينئذ يجري المنتفض لصورة اسقاط الملكية عنه باعطاء ثمنه

كذلك مما كان يقتضي اخذه في الخارج من الأراضي والكروم والمزارع والبيوت وغيرها ينبغي ان يتعين في محلاته شخص مولى مأموراً من طرف كل من مجلس البلدة والشرع الشريف ومن طرف مديري المحلات اذا كان ذلك داخلياً في الوقف وبمسح وتحقيق قيمته اللاتفة من ارباب الوقوف الخالي الغرض في محله ثم تعمل مضبطة من طرف هؤلاء الموالي بصرح بها عن مساحة الحبل الذي يراد اخذه وعن شكله وحالته والتمن الذي يقطع له ويمضي عليها ونظم من طرف الاعضا الموالي والمخبرين وتعطى الى مجلس البلدة وعند ما يصادق عليها بتحرر ذلك بذيلها ثم تقدم الاشعار بسرعة من طرف والي البلدة الى الباب العالي ليعمل بعده في ذلك الحبل بحسب الامر السامي الذي يكرم بتسطيره من طرف

الصدارة العظمى

عند ما يقع شيء براد عمله لأجل المنافع العمومية أو ينظم وتجري تسويته من طرف الدولة العلية لأجل مجرد استفادة العامة ويعطى ما يلزم من قيمة الأراضي وغيرها التي تلزم له إذا لم يظهر صاحب الرضى باعطائه فلا يلتفت حينئذ إلى عدم رضاه بل يعطى له ثمنه ويؤخذ منه طالما كانت منفعة ذلك الشيء عائدة إلى العموم وإعطى ثمنه بحسب قيمته اللاتئة أيضاً لا يمنع صاحب الأملاك التي يراد مشتراها بهذه الصورة من الإقامة والاتفاق في ذلك الملك قبل إعطاء الثمن وتسليمه له بالتام بل تند ما يحصل على دراهمه بكالها تسقط حينئذ عن حقوق تملكه ثم ينبغي دائماً أن تؤخذ سندات بالمقبوض عند ما يعطى اثنان الأملاك إلى أصحابها وتحفظ وما كان من المواقع وغيرها تشمل منفعتها منذ التديم العموم لا يجوز قطعاً نقله إلى الخصوص

جميع أنواع المعابد هي مستثناة إلا ما كان متعلقاً بها وبالتكايا والديورة من الأراضي فإنه يعامل بها تعامل به باقي الأملاك الاعتيادية

عند ما تشتري على هذه الصورة أراضي أو أملاك داخلية في أحد الأوقاف ينبغي أن يحصل التأمين إلى ذلك الوقف ويعطى من جانب الدولة الانتفاع العائد منها إلى الوقف التي تكون متعلقة به

يمكن للدولة أن تأمر بنقل الأخذ والعطاء أو الصناعة التي تعمل في أحد الدكاكين أو بعدة منها إلى محل آخر نعيه لذلك لأجل تزيين البلدة وتطهيرها وفي مثل هذه الأحوال إذا كان ذلك في دار السعادة تعمل به مضابط من مجالس المدينة والأبنية أو كان في الخارج فمن جانب مجلس البلدة ومن بعد أن يصادق عليها من مجلس الأحكام العلية العالي يحصل الاستئذان من القبة العلية السلطانية ثم يجري المنقضي بحسب الإرادة السنية التي تتعلق في هذا الأمر وما الملك الذي تتركه أصحاب الأملاك بسبب نقل من هذا القليل فيكون لهم حق أن يبيعوها أو يشتروها مثلاً يرغبون إنما يتعين لذلك مدة مهلة معلومة من جانب الدولة وعند انقضاء مدة ذلك المهلة يوم يبيعها بالمراد وتأدية اثنائها إلى أصحابها

في ٤ رجب سنة ١٢٧٢

نظام

بمختص باصول ضابطة سكك الحديد في الممالك
المحررة

الفصل الاول

في ما يختص بالتدابير التي تؤمن سكك الحديد ومرورها وعبورها

المادة الاولى . كل من تجاسر على ان يخرب سكة الحديد او يثقلها عمداً او ان يضع شيئاً في الطريق ليمنع بومتي العربات او يثقل شيئاً او يجعل سبباً بآية صورة كانت لمنع سير المركبات وحركتها او اخراجها عن طريقها او لا تقطاع الخبايا التلغرافية الجارية فيما بين محطات السكك الحديدية بحبس من سنة الى ثلاث سنوات هذا اذا لم يقع من ذلك ضرر اما اذا وقع تلف نفس من عمل المزبور فيقتل واذا كان جراحاً فقط فيجازى بالكورك موقفاً

المادة الثانية . اذا جرت هذه الجنايات المحررة في المادة السابقة من طرف جمعية فساد فيجازى رئيس تلك الجمعية او الذي رغبها في ذلك اورثها بالجزاء على الصورة المذكورة كانه هو الفاعل لهذه الجنايات بذاته وان لم يكن مقصده الاصلى تخريب سكة الحديد . اما اذا لم يكن مقصد الجمعية المذكورة الاصلى تخريب سكة الحديد وكانت الجناية الواقعة موجبة مجازاة ذات الفاعل بالقتل ففي هذه الصورة فقط يجازى الرئيس او المرغب او المرتب بالكورك الموقت بدلاً من القتل

المادة الثالثة . كل من تجاسر على التهديد بواسطة مكتوب مضمي او غير مضمي ببيان بانة اذا لم يعط جانب من الدرام الى احد المحلات او ان لم يجر له شرط اخر والا فهو مزع ان يرتكب احدى الجنايات المحررة في المادة الاولى بحبس من سنة الى ثلاث سنوات اما اذا كانت تهديداً المذكورة لم تحنو على امرها او شرط اخر على المتوال المحرر فيحبس من ثلاثة شهور الى سنتين ويؤخذ منه من ثلاث ليرات لحد العشر ليرات جزاءً نقدياً واذا كانت التهديدات المذكورة حاوية نوعاً من الاوامر والشروط الا انها وقعت شفاهاً فيحبس التجاسر عليها من خمسة عشر يوماً الى ستة شهور ويؤخذ منه من ليرا واحدة الى ست ليرات جزاءً نقدياً

المادة الرابعة . كل من صار سبباً لوقوع قضاء ما في محطات سكة الحديد اما من عدم تحفظه وتدقيقه او من اهماله وتكاسله او لعدم مراعاته القوانين والنظامات وحصلت من هذا القضا جراح فيجس من ثمانية ايام لمحد ستة شهور ويؤخذ منه من ذهبن الى اثني عشر ذهباً جزاءً نقدياً اما اذا توفي شخص او عدة اشخاص من هذا القضاء فيجس المسبب من ستة شهور لمحد ستين ويؤخذ منه من خمس ذهبات الى عشرين ذهباً جزاءً نقدياً

المادة الخامسة . كل ما كنه جي او دليل لا يوجد في موقعه في اثناء مسير مركبات سكك الحديد يتأدب بالحبس من ستة شهور الى سنتين ويجري بحقه حالاً عدا عن ذلك الامر الذي يصدر بطرده من طرف السلطنة السنية

المادة السادسة . اذا كان مدير القومية او دبركورها او مامور ومستخدم اخر من اي صنف كان يصير سبباً الى وقوع نوع من الاضرار والخسائر ناشئاً اما من الخطا والتكاسل في تشغيل سكة الحديد او من اسباب اخر فتكون القومية هي المسؤولة عن ذلك لدى الدولة ولدى الاهالي واذا خرجت المركبات عن سكة الحديد او صدم بعضها بعضاً او وقعت حادثة اخرى وحصل من ذلك جراحات يلزم بان القومية تعلم قوميسر سكة الحديد بطريقة سريعة عن هذه الحادثة وما هي وفي اي المحلات واية الساعات وقعت فاذا لم تخبره بالكيفية على الوجه المذكور يؤخذ منها عشرون لبراً جزاءً نقدياً عن ذلك بخصوصه فقط

المادة السابعة . كل من يهجم على ماموري طريق الحديد في اثناء اجراء وظائف ماموريتهم او يتجاوز ويقاومهم بالضرب فيتأدب بالمجازاة المصرحة في قانون الجزاء الهايوني للذين يظهرون التصلب امام الدولة العلية

الفصل الثاني

بمخص بحسن محافظة سكك الحديد

المادة الثامنة . ممنوع منعاً قطعياً اتلاف خنادق سكك الحديد وسدودها وباقي عملياتها الصناعية ووضع التراب او اشياء اخرى في الطريق وتلف الاشياء المختصة بمحطاتها ومركباتها وكسر الآلات والادوات الاخر

المادة التاسعة . ممنوع انشاء ابنية جديدة غير حائط المحافظة داخل مسافة ثلاثة اذرع اقلاماً يكون عن خط سكة الحديد ومسافة هذه الثلاثة اذرع يعتبر عمل حسابها امام

زاوية المحلات العليا التي تجري تسوية بها خفراً او من زاوية المحلات السفلى التي تجري تسوية بها بواسطة تعينها تراباً في منبر خط سكة الحديد او من الطرف المستقيم خارج خنادق سكة الحديد اما اذا لم يكن هناك شيء من ذلك فمن الخط الذي يتلحظ بترك ذراعين للنصل عن حدود قضب طريق الحديد في الخارج يعني يلزم ان تكون المسافة خمسة اذرع اذ ذلك ما بين قضبان خارج سكة الحديد وبين الحل الذي يجاز بناوذه.

كما انه جار بحق البيوت التي تكون بارزة للامام خارجاً عن التسوية النظامية في الازقة الاعتيادية بمنتهى احكام نظام الابنية الهايوية كذلك وقت ما تترجم الابنية الموجودة اليوم داخل المسافة المحدودة المذكورة تخرج الابنية التي تكون من هذا القليل الى خارج الحدود المذكورة.

المادة العاشرة. اصحاب الاملاك المجاورة لا يمكنهم ان يجزئوا تراباً في مسافة مساوية في مساحتها لارتفاع التربة الموضوعة عبودياً اعتباراً من قاعدة الشوك في القطع المعنولة بواسطة وضع تراب سمكة مقدار اربع اذرع في حاشي سكة الحديد بدون ان يحصلوا رخصة بذلك أولاً.

المادة الحادية عشرة. ممنوع تكويم الحجارة او اشياء اخر غيرها غير قابلة للاحتراق في المحلات الموجودة داخل مسافة ستة اذرع في جانبي سكة الحديد ما لم تستحصل الرخصة بذلك أولاً انما الاشياء المتراكمة في محلات سكة الحديد التي تصلحت بواسطة الطم تكون مستثناة اذا كانت لا تتجاوز ارتفاع التعينة.

المادة الثانية عشرة. ممنوع منعاً كلياً تكويم التبن والحشيش وباقي الاشياء القابلة للاحتراق من هذا القليل في مسافة تبعد عشرين ذراعاً عن سكة الحديد بل تسحق اصحاب الاملاك والقومانية ايضاً على رفع وازالة الحشيش وغيره مما يلتهب بسرعة ويعطي سبباً لظهور الحريق في ايام الحصاد من الشرار الذي يخرج من وابورات السكة الواقعة على طول سكة الحديد داخل مسافة العشرين ذراعاً المذكورة وتحصل الدقة من طرف القومانيات خاصة بان لا يسقط من الوابورات الى خارجها شرار او فحم في حالة التهامه.

المادة الثالثة عشرة. الذين يفركون خلافاً للمنعوعة بحق الامور المحررة في المادة الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة يخذ منهم من مجيدي واحد بعشرين غرشاً لحد خمس ليرات ويتضمن عليهم عدا عن ذلك كل ضرر وخسارة تسبب عما يقع من حركاتهم

الفصل الثالث

بمحق الركاب والأشخاص غير المستخدمين بخدمة سكة الحديد

المادة الرابعة عشرة: ممنوع دخول الأشخاص من غير المستخدمين بخدمة سكة الحديد من المحلات المسدودة وغير المسدودة من السكة المذكورة الى الداخل او ان ينفقوا او يمشوا في المحلات التي قرشت مسواة من الرمل او ممدود لها قضبان الحديد او ان يدخلوا كدشا او حيلانات اخر الى داخل سكة الحديد المذكورة او الى الخنادق الموجودة على جانبيها اذا كانت اطرافها مسدودة بالحيطان او الى المسافة الكائنة في ما بين قواعد العمليات الثابتة التي بنيت عليها سكة الحديد والذين يخرجون بما يخالف ذلك يؤخذ من كل منهم مجيدي بعشرين غرشاً جزاءً نقدياً ولكن المديرين ومأموري الضبطية وضباطهم والضبطية المحلية يمكنهم ان يدخلوا ويخرجوا الى المحطات غير انهم يعطون قبل ذلك خبراً الى مدير المحطة التي يدخلونها وكذلك مأمورو الدولة العلية والقوميسرية والمهندسون ومأمورو الكمارك والرسومات اذا اقتضى لهم شغل يمكنهم ان يدخلوا الى داخل سكة الحديد والحافضون وسائر خدام سكة الحديد يخرجون حالاً الأشخاص الذين يدخلون الى داخل سكة الحديد او الى احدى القطع المتصلة بسكة الحديد واذا لم يطيعوهم يخرجونهم بقوة الضبطية واذا وجدوا كدشاً او غيرها من باقي الحيلانات على سكة الحديد او في المحلات المتصلة بها يوقفونها ولا يردونها لاصحابها ما لم يأخذوا جزاءً نقدياً عن كل واحد منها واذا كانت غشماً او ماعراً او عجولاً خمسة غروش اما اذا كانت بقرّاً او ثيراناً او جاموساً او جمالاً فخمسين غرشاً

المادة الخامسة عشرة: الذين يريدون الركوب في المركبات ولا يوجد يد لهم تذكرة يمنعون عن الدخول الى المركبات التي ابورية ويجازي الذين يخرجون بخلاف ذلك بأخذ مقدار مناسب جزاءً نقدياً جازياً ترفيقه لمترلة ضعف اجرة النقل التي يجب ان يعطوها والذي يدخل الى مركبة اخرى فوق مركبة الصنف الخمر في التذكرة التي معه يؤخذ منه فرق فيشك الموقع اعتباراً من المحطة التي يثبت فيها دخوله ويؤخذ منه ايضاً عدا عن ذلك نصف هذا الفرق جزاءً نقدياً ويمنع دخول المذكور الى حمل التوقيف المخصوص بالنساء اللاتي يتظرن المركبات او الى المركبات المخصوصة بهن واذا دخلها احد يخرج اخرها وكذلك يؤخذ مجيدي اثنين واخذ جزاءً نقدياً من كل انسان لا يدخل الى المركبات

او يخرج منها في سكك الحديد المعبر عنها بالطريق المزدوجة من الابواب التي في الجهة الخارجية عن الطريق بل يدخل ويخرج من جهة اخرى ومنوع ايضا الدخول والخروج من المركبات في غير محطات المحطات او قبل توقف المركبات بنائها ويؤخذ من الذين يخرجون بخلاف ذلك مجيدي واحد بعشرين غرشاً عن كل منهم جزاء نقدياً وكان الركاب هم مجبزون بان يصفوا الى التنبيهات التي تقع عليهم من طرف ما موري القومانية وان يبرزوا تذكرة الموقع الى المأمورين الموما اليهم في اي وقت طلبوها منهم كذلك ما موري القومانية يبينون للركاب اصول وقواعد سكة الحديد وكيف يلزم ان تكون حركاتهم ويعلمونهم عن الوقت الذي يكون به الركوب في المركبات ومنوع ايضا على القومانية ان تغلق ابواب المركبات بل تغلقها بصورة تمكن معها الركاب عند وقوع النضا من فتح الابواب لذواتهم والخروج الى الخارج

المادة السادسة عشرة. يمنع من الدخول الى داخل المركبات بالكلية الذين يكونون في حالة السكر وناقلو الاسلحة والذين معهم اشيا جسيمة او متعينة تغيب رشد باقي الركاب اما ناقلو الاسلحة فعندما يخرجون في محل اجتماع الركاب لاجل الدخول الى المركبات يلزمهم بان يشتروا ا فراغ اسلحتهم بل ويسلموها ايضا الى ما موري القومانية وياخذوا بها وياتوا عنها سندات منهم لكي يرجعوها اليهم في المحل الذي هم متوجهون اليه

المادة السابعة عشرة. الاشخاص الذين يرغبون في ان يتقلوا متعة او اشيا يلحظ بانها ربما تذهب وتكون سبباً لظهور حريق يلزمهم بان يعطوا عنها خبراً الى ما موري سكة الحديد وقما يحضرونها الى محطات الطريق والذين يخرجون حركة بخلاف ذلك كما انهم يغطون خمس ليرات جزاء نقدياً كذلك يقومون بوقفاً التضييمات اللازمة عند وقوع الاضرار والخسائر التي تنشأ من انفجار الادوات او الاشياء المذكورة وتسببها في ظهور حريق ومثل هذه الاشياء لا يمكن نقلها في مركبات الوايور المخصصة بالركاب

المادة الثامنة عشرة. بما ان قبول الكلاب في المركبات المخصصة بالركاب هو ممنوع فالاشخاص الذين لا يريدون ان يرافقوا كلابهم يركبون في المركبات الاخرى التي تربهم اياها القومانية اما الاشخاص الذين يدخلون مركبات الركاب ومعهم كلابهم سواء كان ذلك ظاهراً او خفياً فعدا عن المجيدي بعشرين غرشاً الذي يؤخذ منهم جزاء نقدياً تؤخذ منهم ايضا اجرة نقل ذلك الكلب بموجب التعرفة ايضا

المادة التاسعة عشرة. ممنوع قبول راكب في المركبات زيادة عن مقدار المقاعد

وتتعلق داخل كل مركبة اوراق اعلانات تشع بمقدار المقاعد الموجودة فيها وإذا حضر ركاب الى احدى المحطات زائدين عن احتمال المركبات فلا تعطى تذكرة من طرف القومبانية الى شخص زائد عن عدد المحلات الموجودة في المركبات المذكورة بل اذا امكن ايضاً بترجم الذين يطلبون تذكرة من الركاب الى ابعد المحلات على غيرهم كما ان الركاب الذين ياخذون تذكرة ذهاباً واياباً يترجمون على الركاب الاعتيادية ويتقدمون عليهم كذلك الركاب الذين ياخذون تذكرة الذهاب والاياب على ما ذكر اذا كانوا قد تعهدوا وقت اعطاء القومبانية لهم التذكرة بالرجوع الى محلاتهم في ظرف مدات معلومة بحسب الوجه الذي يعلنونه فيكونون مجبورين على الرجوع في ظرف تلك المدة اما اذا لم يكن موجوداً وقتئذيه حمل يركبونه في مركبات الصنف المحرر في تذكرة فـلا يكون لاحد منهم حق الركوب في مركبات صنف اخر فوقها اصلاً ما لم يحصل على موافقة القومبانية بذلك اما اذا ارتضت القومبانية فتحته تركب الركاب الذين معهم تذكرة المركبات الواطية التي هي من هذا القليل في محلات اخر

المادة العشرون . الجزء النقدي الذي يوظفوناً الى احكام هذا النظام وباقى النظامات التي هي بحق سكك الحديد يعطى نصفه الى طريق مركبات الايالة وتبين حساباته باشعارات الى نظارة النافعة المحلية والنصف الاخر يتسلم الى صندوق القومبانية ايضاً ويو بترتب راسمال يعطى اعانة الى المستحقين من مأموري القومبانية والى الملكة ينظر على صورة ادارة هذا الراسمال

الفصل الرابع

بمختص باجراء تحقيق ومحاكمة الجنايات والجنح والنباحات
والحركات المخالفة للنظام

المادة الحادية والعشرون . عند وقوع جنايات او جنح او قبايح او حركات تخالف النظام مندرجة في هذا النظام تعامل على وجه الاصول المحررة في ما يأتي

عند ما تقع الاحوال المبينة في الفصل الاول يعطى عنها الخبر الى القوميسر من طرف القومبانية او من احد مأموري تفتيش الادارة والقوميسر الموما اليه ياخذ معهما مأموري الضابطة الذين يتعينون له من طرف الحكومة المحلية ويتوجه حالاً الى المحل الذي وقع فيه الجرم او القبايح لكي يجري التحقيقات اللازمة اما الدعوى فتري في الحاكم الاعتيادية

الاحوال المبينة في الفصل الثاني تتحقق من طرف القوميسر بحسب الخبر الذي يعطيه له اجد مأموري التنشيش اما محاكمتها فتجري في المجلس

تحقيق الوقوعات المبينة في الفصل الثالث يجري من طرف اجد مأموري التنشيش بحسب استدعاء خدمة سكة الحديد ثم بعد ان قرا الى الراكب المتهم التهمة المدرجة في النظام في ما يخص الجزاء الذي يعقوبة بحسب تنبيهات هذا المأمور يعطي المتهم الجزاء النقدي ويسلمه الى باش مأمور المحطة الذي نزل بها فقط والمأمور المذكور يعطي الى مأمور التنشيش سنداً مقبوضاً بالجزاء النقدي المأخوذ لاجل ايصاله الى القوميسر

اذا كان اجد الركاب يتمتع من ان يعطي جالاً هذا الجزاء النقدي فيعلم مأمور التنشيش القوميسر مع الضابطة عن اسم ذلك الشخص وشهرته ومهنته والقوميسر يحضر المتهم الى المجلس ايضاً ومتى ثبتت تهمة عند المحاكمة يؤخذ منه عدا عن الجزاء النقدي ما يقتضي صرفه على الدعوى ايضاً

المادة الثانية والعشرون . يوجد عند كل رتل يخرج الى الطريق او في كل محطة منها مأمور تنشيش واحد يكون تحت امر القوميسر والمأمور الموكل اليه يعلم القوميسر حالاً بالوقوعات التي يشاهدها والامور التي يمتنعها كافة لاجل سهولة اجراء التحقيقات بحق ما يظهر في سكك الحديد من المخانيات والحجج والقبائح والحركات التي تخالف الاصول في ٨ صفر سنة ١٢٨٤ وفي ٢٠ مايس سنة ١٢٨٢



نظام التلغراف

الفصل الاول

في بيان مكاتبات الدول الرسمية

المادة الاولى. نتقدم بتمجيرات الدولة العلية على كل التمجيرات وتنفيذ اجرتها بالحساب في دفترها المخصوص على وجه الابراد والمصرف ويصير ادخالها على هذا الوجه في موازنة السنة ويراد بتمجيرات الدولة المهمة المختصة بمصالح الدولة وامور المملكة المهمة المضاة بامضاء الوكلاء النخام الموجودين في المأمورية عموماً مع المأمورين الكرام الموجودين في المأموريات المستقلة والمهمة والولاة العظام والمتصرفين الكرام مع الدفتردارية والقائم مقامية الموجودين في الخارج ايضاً

المادة الثانية. بعد تمجيرات الدولة العلية نتقدم المكاتيب الرسمية التي تخرج من طرف سفارات الدول الاجنبية الى دولها ومن طرف قناصلها الى دولها او الى سفاراتها على محررات سائر التجار والاشخاص

المادة الثالثة. توضع نومر على المحررات التي ترد ليست التلغراف لكي تخرج من طرف سفارة الدول الاجنبية او قناصلها او دولها ومن القناصل الموجودين في الممالك المحروسة الى سفاراتهم او من طرف السفارات الى قناصلها ويتبدأ بنقل ما جسر منها أولاً ولا يقطع عن تحرير يدي بنقله ما لم يتقدم تحرير يكون نقله وبصلة بسرعة اشد لزوماً منه

المادة الرابعة. تؤخذ وتستحصل رسومات المحررات الرسمية التي يحصل التعاطي بها من طرف سفارات الدول الاجنبية وسائر مأمورياتها تطبيقاً الى التعرفة العمومية وتوفيقاً الى رسومات سائر محررات التجار

الفصل الثاني

في بيان مجاهرات التجار

المادة الخامسة. يؤذن لكل احد بان يرسل مكاتيب تلغرافية فقط عند فراغ السلك

التلغرافي يصير التعاطي بالتلغرافات الاعتيادية بعد المجاهرات الرسمية

المادة السادسة. الصيارف والتجار البحرية واصحاب البراآت البحرية وتجار اوربا

الذين اسماؤهم وشهرتهم معروفة عند مدير التلغراف يضعون امضائين في اول الامر

بدفتر الاسامي الموجود في بيت التلغراف ثم تقطع احدى هذه الامضاءين من الدفتر وتوضع اشارة عليها وتمضي من طرف مدير التلغراف وتعطى لصاحبها لكي يرسل في اي وقت اراده المكتوب التلغرافي مع امضاء هذه سوية الى بيت التلغراف بواسطة وكيله او احد اتباعه

المادة السابعة. الذين لم تكن اسماؤهم وشهرتهم معروفة عند مدير التلغراف من الصيارف والتجار الخيرية اصحاب البرآت وتجار اور وبواسرائ اصناف التجار تميز اسماؤهم والقباهم وامضائهم ويصادق عليها من طرف نظارتي الخزينة الخاصة والتجارة الجليلتين وللجانين منهم من طرف سفاراتهم او قناصلهم ويؤذن كذلك للذين يتجلبون دائماً وللراغبين باجراء اصول وضع الامضاء على الوجه المبين في المادة السادسة وتجري ايضاً في الخارج اصول تصديق الامضام من طرف مجالس الحكومة

الفصل الثالث

في بيان المخاطبة العمومية الغير الرسمية

المادة الثامنة. جميع مأموري الدولة العلية وكل صنف من تبعه السلطنة السنية هم ما ذنونون بالمخاطبة اما مجهولوا الاسماء والذات عند مدير التلغراف اذا كانوا من المأمورين فيجبرون بان يصادقوا على اسمائهم والقباهم وامضائهم من طرف ضباطهم واذا كانوا من الاصناف فمن طرف مشائخ حرقهم

المادة التاسعة. اذا كان صاحب التحرير لا يمكنه بان يثبت امضاء كما هو حقها واشتبه مدير التلغراف بان التحرير مصنع فيشرح السبب ويبيئه على اصل التحرير ويمضي عليه ويعطى التحرير المذكور الى حامله ويرده له

المادة العاشرة. اذا اراد احد بان يرسل تحريراً على انه وكيل شخص اخر او يضع امضاء بالوكالة عنه فيلزم في اول الامر ان يثبت وكالته في امر وضع الامضاء وقضية اثبات الوكالة هذه تجري ايضاً بورقة معتبرة او بشهادة بطريقة اخرى يقبلها مدير التلغراف رسمية كانت او غير رسمية

الفصل الرابع

في بيان الشروط المعينة للمكاتبات التلغرافية

المادة الحادية عشرة. انه ولئن كان صار شرف تعلق الارادة السنية على قرار الجمعية

المنعقدة مؤخرًا في فرنسا بتعاطي مكاتب الرقم (شفر) التي تعطى من طرف التجار فيما بين المالك المحروسة الشاهانية والمالك الاجنبية لم يكن ذلك شاملاً للمالك المحروسة وبناء عليه صار نصيحة وتريفة على انه اذا ارسل احد من التجار او غيرهم آيا كان داخل المالك المحروسة تلعراف شفر يعني مكتوب بالارقام لا يقبل في بيوت التلعراف قطعاً بل تقبل التلعرافات التي ترسل مرقوة بالتهجيرات الاعتيادية بصورة مفهومة وتكون كلماتها وحروفها مكتملة وتوضع عليها الامضا والتاريخ وتنسلم الى مدير التلعراف من يد اصحابها او اقباعهم وكل تلعراف لا تكون عبارة ذات معنى ومفهومة وقد كتب بصورة مجهولة لا يكون قبوله جائزاً من بيوت التلعراف

المادة الثانية عشرة. كما ان محرري التحريرات غير الرسمية التي تقبل من بيت التلعراف هم مسئولون عنها كذلك اذا حضرت تحريرات تحتوي على اشاعات اخبار كاذبة او شاملة لترويج اشياء ممنوعة وغير مشروعة او مخللة بالراحة العمومية فيكون مأمور ومخبرات التلعراف مسئولين عن ارسالها بقدر اصحابها ايضاً فعند ما تخضر تحريرات مثل هذه يجبر المأمورون المذكورون بان يفيدوا كينيتها الى كبار مأموري المحلات الموجودين بها واذا حدث في هذه الحالة دعوى من طرف صاحب المكتوب فلا تسمع

المادة الثالثة عشرة. عندما يراد استرجاع احد المكاتب المرسلة الى بيت التلعراف قبل ان ينقل فيمكن لصاحب ذلك المكتوب ان يأخذه هو او الرجل الذي سلمه بامضاء صاحبه ايضاً

المادة الرابعة عشرة. للسلطنة السنوية ان تأمر بتعطيل وتوقيف المخبرات غير الرسمية في بعض مواقع التلعراف او في جميع جهاتها عند ما تستنسب ذلك او يقتضي الحال لاجل استحصال الراحة العمومية ووقايتها

المادة الخامسة عشرة. المكاتب غير الرسمية التي يؤمل منها تحصيل معلومات نافعة لاجل تحقيق بعض الخصوصيات المتعلقة بالجنائيات والتدقيق عليها تبرز لاجل المعاينة عند ما تطلب من طرف محاكم الدولة العلية وحكوماتها رسماً وتحريراً

المادة السادسة عشرة. المحررات التي لا يمكن ايصالها الى محلها يعني التي تأخرت زيادة عن مدة البوستة بناء على بعض اسباب مجبنة ومشروعة وتبقى بسبب وقوع السكنة والمعارضة على السيل الكهر بآئي من عطل الهواء ويظهر بالضرورة نقص وتغير في كلماتها تعاد رسوماتها ولا تكون صلاحية قط لصاحب الدعوى باقامة دعوى عطل وضرر

الفصل الخامس

في بيان مجازاة افشاء اسرار المكاتبات التلغرافية
المادة السابعة عشر . يؤخذ من ماموري التلغراف الذين يفشون اسرار مكاتبة تلغرافية
من ذهب مجيدي واحد الى خمسة وعشرين ذهباً مجيداً جزاءً نقدياً ويجازون بالحبس من
شهر واحد الى سنة واحدة ولا يستفدون مرة اخرى في خدمة التلغراف
المادة الثامنة عشر . اذا كان احد ماموري التلغراف لا يفشي الاسرار بنفسه ولا يبري
لاخر طريقة لتسهيل اسباب افشاها فينظر الى المامور المرقوم بنظر مفشي الاسرار ويتأهبان
حيثئذ كلاهما سوية

المادة التاسعة عشر . اذا اراد الذي ياخذ المکتوب او صاحب المکتوب بان يطلب
المحاكمة بموجب قانون الدعاوي مع مامور التلغراف الذي افشى اسراره يضمن بما وقع له
من الضرر والخسائر بسبب افشاء ما لم تحريره فيمكنه ان يدعوا ذلك المامور للمحاكمة

البند الذي صار استحصا لارادة السنية عليها في اوائل

جمادي الاخرى سنة واحد وثمانين

المادة العشرون . ان الذي يعطي رشوة بالوعد او الهدية او بغير صورة لتشويق احد
ماموري التلغراف لافشاء اسرار التلغراف يصير ناديه مثل الذين يفشون سر التلغراف
المادة الحادية والعشرون . ان الذي يفترى على الادارة العمومية او احد المامورين
يتأدب بمجزاء المفترى بموجب احكام قانون الجزا الهايوتي

الفصل السادس

في بيان اوقات فتوح مخدع التلغراف

المادة الثانية والعشرون . تقع مخدع التلغراف من ابتداء نيسان لنهاية حزيران من
الساعة العاشرة صباحاً الى الساعة الرابعة ليلاً ومن ابتداء تموز الى نهايةيلول من الساعة
الحادية عشرة صباحاً الى الساعة الخامسة ليلاً ومن ابتداء شهر تشرين الاول الى غاية كانون
الاول من الساعة الواحدة صباحاً الى الساعة السادسة ليلاً ومن ابتداء كانون الثاني الى
نهاية مارت من الساعة الثانية صباحاً الى الساعة السابعة ليلاً ولا تعطّل لاني ايام الجمعة
ولا الاحاد ولا الليالي المباركة ولا الاعياد الشريفة ولا المواسم المسيحية ولا يحصل خلل

في اصول ايامها المعتادة بل تشتغل كل يوم ويحرر على باب كل مخدع منها الاوقات
والساعات التي يفتح ويغلق بها

الفصل السابع

في بيان اعطاء التهربات الواردة الى اصحابها

المادة الثالثة والعشرون . عندما يرد الى قلم التلغراف احد التهربات فيستخلصه
المأمور ويعطيه لاصحابه اما اذا كان التهرب محلاً بالراحة العمومية فلا يعطيه الى صاحبه بل
يعلم بعدم اعطائه مأمور محل التلغراف الذي جاء منه ذلك التهرب ايضاً

المادة الرابعة والعشرون . اذا حضر تهرب بشرط ان لا يرسل الى صاحبه بل يبقى في
بيت التلغراف ويحضر صاحبه بنش عليه فعند وصوله الى القلم يحفظ في صندوق مقنول
ليتم اطلبه صاحبه

المادة الخامسة والعشرون . المكاتب التي ترد من دائرة تعد محل ورود لكيا ترسل الى
محلاً في الخارج ترسل الى محلاتها بواسطة البوسنة او ساع مخصوص حسب طلب الرجل
الذي ارسل المکتوب وكما ان ما يقع من المصاريف لاجل ذلك يعطى من طرف صاحب
المکتوب كذلك اذا ارسل مکتوب بواسطة موصل المكاتب لاجل ايجاد صاحبه في القرى
التي في جوار دار السعادة يعني في المحلات البعيدة عن بيوت التلغراف وحيث يلزم
لذلك طبعاً مصارف مثل اجرة فلك او اجرة دابة فالمصاريف المذكورة تعطى من طرف
صاحب المکتوب ايضاً

المادة السادسة والعشرون . عندما ترسل تهربات متحدة المآل من طرف احد الى
جماعة يسكنون محلاً واحداً او محلات مختلفة فتعطى هذه التهربات عند وصولها لكل من
اصحابها على حدته ولا ينشى لاحد اصلاً بكونها في هكذا متحدة المآل

المادة السابعة والعشرون . عندما يرسل التهرب الوارد لمحله ترسل ايضاً مع ذلك
التهرب بالسوية ورقة شعر باخذ المکتوب لكي يضيها ذلك الرجل نفسه او واحد من عائلته
او شخص موجود في خدمته ويلزم ان يحرر في هذه الورقة الوقت والساعة التي تسلم
المکتوب لمحله بها واذا لم يوجد صاحبه او احد من متعلقاته بحسب الاسم المحرر على المکتوب
فيستحضر التهرب المذكور الى المخدع الذي ورد اليه تكررًا وتشرح عليه واقعة الحال

المادة الثامنة والعشرون . اذا لم تكن مكتوبة على التلغراف الايضاحات اللازمة

لوصوله الى المرسل اليه يكون حق وصلاحيه لما موري التفراف بان لا يقبلوه
 المادة التاسعة والعشرون. ان التفراف الوارد لاحد الناس اذا امضى سنده بحسب
 الاصول رجل آخر ليطلع على ما له ثم اعاده بعد قبوله وقراءته وبسبب ذلك ادعى صاحب
 التفراف الاصلي بالعتل والضرر لا يكون ما مورو التفراف مسئولين بذلك بل تقع
 المسؤولية على الرجل الذي اخذ التفراف

المادة الثلاثون. التهربات التفرافية التي ترسل الي محلات تبعد اكثر من مسافة
 ساعة عن المدينة التي يوجد بها بيت التفراف ترسل مع البوستة اما اذا كانت اعطيت
 المأذونية من طرف اصحابها بان ترسل مع تاتار او ساع مخصوص فيعطون عن كل ساعة
 واحدة بثلث مجيدي واحد عدا عن اعطاء اجرة البوستة الرسمية

المادة الحادية والثلاثون. المكاتب التي ترسل جملة لاشخاص متعددين متجهة الى المآل
 تؤخذ الاجرة الرسمية عن واحد منها فقط وبثلث مجيدي واحد عن كل صورة ترسل منها
 الى الاخرين حسبا ذكر في المادة الخامسة والعشرين

المادة الثانية والثلاثون. عندما يرغب احد بان يحصل على صورة مكتوب ارسله او
 تناوله فيعطي ثلاثة غروش مجيدة

المادة الثالثة والثلاثون. كل من يعطي الرسومات الثقيلة ضعفين فيكون له صلاحية
 بان يتعهد بمراجعتها ومثل هذه الخبايع المتعهد بها نقل تكراراً وتتوصل راجعة لاجل
 التصديق من طرف مدير المندع الذي وصلت اليه واذا لم يكتب جواب من طرف
 المرسل اليه في ظرف اسبوعين ترد الاجرة التعهدية لصاحب المكتوب بموجب استدعاه
 واذا صار قصد تهرب الجواب بعد ذلك تعطى اجرته من طرف المرسل اليه

المادة الرابعة والثلاثون. يمكن لكل احد ارسل مكتوباً ان يطلب من بيت التفراف
 بان يعلمه عن الساعة التي وصل بها ذلك المكتوب سواء كان الى مندع التفراف او الى
 محل اقامة الشخص الذي تناوله واذا يعطي لاجل ذلك ربع الرسم الذي اعطاه عن المكتوب
 الذي ارسله بعشرين كلمة

المادة الخامسة والثلاثون. يمكن ان تعطى مصاريف اجوبة التهربات محلاً من طرف
 الشخص الذي يرسل المكتوب اما الشخص الذي يطلب جواباً في مثل هذه الحالة يعطي
 رسم مكتوبه خمسة وعشرين كلمة بحسب مسافته وباخذ سنداً مقبوضاً بذلك وفي حضر
 الجواب المذكور اذا كان زائداً عن الخمسة وعشرين كلمة ولم تكف الدراهم التي اعطاها

فيكون مجبوراً على اعطاء الباقي

المادة السادسة والثلاثون. اذا تاخر تسليم التهربات الواردة لاصحابها عن البوستة بسبب حادثة عرضت على خط التلغراف او كانت مرسلّة مع ساع او تاتار وحصل الفصور لاسباب مجبئة مثل ذلك فترد المبالغ التي اعطيت عنها الى صاحبها واذا كان تهرب مآل المكتوب من طرف مأموري التلغراف سهواً او خطأ لا يمكن معها اتمام واجراء الكيفية المطلوبة من ارسال التهرب فترد الاجرة ايضاً الى صاحبها

الفصل الثامن

فيما يخص بوظيفة خدمة مأموري الخبايرت الموجودين في مراكز التلغراف

المادة السابعة والثلاثون. ما مور و كل بيوت التلغراف الموجودون في دار السعادة او في المالك المحروسة الشاهانية يكونون تحت امر ادارة التلغراف العمومية وفي معينها وما مور و بيوت تلغرافات الخارج يكونون تحت امر مديري المركز ومديرو المركز يكونون تحت امر مفتشي ومعاوني التلغراف

المادة الثامنة والثلاثون. يجبر مديرو وتلغرافات الخارج على تحصيل فن اخذ واعطاء المكاتب واجراء في الحالات التي هم موجودون فيها

المادة التاسعة والثلاثون. بما ان استعمال الماكينات باثبات غير اشغال التلغراف هو ممنوع بالكلية فيعتني مديرو التلغرافات ويدققون على حسن محافظتها

المادة الاربعون. يحافظ مأمورو الخبايرت على اجراء الليل يعني الكهربائية ومحرمونها بحسب النوبة التي تخصص من طرف المديرين ويدققون على تنظيم الاقداح والفتاحين باوقانها بواسطة الخدام المعيّنين لهذه الخدمة

المادة الحادية والاربعون. يدقق مأمورو الخبايرت على تنظيف الماكينات التي يستعملونها للغاية وعند دخولهم للنوبة كل يوم يعاينون البوستة وينظفون عند اللزوم كل غلافاتها يعني براغي الالة (الماكينة)

المادة الثانية والاربعون. اذا افسد المأمورون المرقومون الماكينات قصداً او سهواً فيكونون مسئولين عن الضرر الذي يترتب من ذلك على الماكينات واذا اشبه احد مأموري الخبايرت بتقصير في الماكينة التي يستعملها فيفيد الكيفية حالاً الى المدير والمدير الموما اليه هو نفسه يغير هذه الماكينة ايضاً واذا كانت بدرجة لا يمكن معها استعمالها حقيقة فيرسلها

الى الماكينة جي لاصلاحها

المادة الثالثة والاربعون . يجاوب مامورو المراكز الموجودة في وسط الخط حالاً عن المواد التي يسألون عنها من طرف ماموري المراكز الموجودة في الراس وعندما يطلبون تليغات فيجربونها بدون اعتراض على المواد التي تطلب منهم فيقيدونها ويدرجونها بزورنال يعرض من طرف المديرين ببيان الكيفية الى جانب ادارة التلغراف

المادة الرابعة والاربعون . يحضر مديرو بيوت التلغراف في الخارج ومامورو المخابرة الموجودون برفقهم الى البوستة دائماً بوقت نوبتهم لاجل اجراء تعاطي المخابرة ثم ولئن كان يمكنهم بان يتصلوا عن البوستة بوقت الاكل فقط الا انه لا بد من ان ينتظر دائماً نفر منهم البوستة بالمناوبة ويمجرون المناوبة ليلاً ايضاً

المادة الخامسة والاربعون . كل مامورو خرقضية تعاطي الماكينة او يمنعها ولا يعتني بنضية تقدم المخابرات المينة في الفصل الاول والثاني ويتشبت بنغير كلمة وتأخير المكاتيب فعدا عن اخراجه من مامورته ينظر في الجزا الذي يستحقه نظاماً

المادة السادسة والاربعون . والمجازاة التي تجري في حق المامورين ايضاً في اولا التكديرات ثانياً القطع من المعاش بوجه النظام ثالثاً الطرد من المامورية

المادة السابعة والاربعون . عندما يتكدر احد المامورين من طرف كبيره يتقيد ذلك في زورنال بيت التلغراف واذا استحق تكديراً كهذا ثلاث دفعات بطرف سنة واحدة يطرد في الرابعة من مامورته

المادة الثامنة والاربعون . يجبر جميع ماموري التلغراف بان يكتسوا بملابسهم الخصوصية صنفاً فصناً بحالة النظافة دائماً

الفصل التاسع

نظام في حق التلامذة الذين يوخذون الى بيوت التلغراف

لكي يتعلموا مخابرات البيوت التلغرافية

المادة التاسعة والاربعون . عدد استان التلامذة يكون من الثماني عشرة لحد الثلاثين سنة نهاية

المادة الخمسون . لا يوخذ تلميذ للتلغراف ما لم يكن يقرأ ويكتب ويقدر بان ياخذ شيئاً الى القلم عند اللزوم ويعرف علم الحساب ايضاً

المادة الحادية والخمسون . يقدم كل من التلامذة شهادة من طرف شخصين معتبرين بانته من اصحاب الفطنة والاستقامة ولم ينهم بتهمة ما

المادة الثانية والخمسون . لا يتجاوز عدد التلامذة الموما اليهم اثني عشر نفراً نهاية في بيت تلغراف دار السعادة ونفريين في بيوت تلغرافات الخارج ولا تقبل التلامذة الذين يوخذون الى بيوت التلغراف في الخارج ما لم ترسل خطوطهم واوراق شهادتهم في اول الامر من طرف مدير بيت تلغراف ذلك المحل الى ادارة التلغراف وتسحصل الرخصة بذلك

المادة الثالثة والخمسون . يتخلف التلامذة الموما اليهم في مجلس التلغراف بدار السعادة وفي المجالس البلدية في الخارج بانهم يكشون اسرار التحريرات ويتبعون قوانين التلغراف ونظاماته

المادة الرابعة والخمسون . يختص التلامذة الذين يوخذون لاجل اجراء الحاضرة باللغة الفرنسية في بيت تلغراف دار السعادة فقط ولا يتجاوز عددهم سنة انقار نهاية ما يكون ابضاً ومن لا يكون من تبة الدولة العلية لا يقبل تليذاً

المادة الخامسة والخمسون . يتقاد التلامذة الموما اليهم ويطيعون رؤساء ما مورهم ومعلمهم

المادة السادسة والخمسون . كل التلامذة لا يمكن تعيينهم ما مورى مخبرة ما لم يتخول بمحضرة مدير التلغراف وحضور معلمهم ويثبتوا مهارتهم ويستكملوا سائر الشروط المطلوبة

المادة السابعة والخمسون . عندما يثبت التلامذة الموما اليهم مهارتهم حسب المطلوب وينظر لزوم لاستخدامهم ينالون حيثنة معاشات بحسب شهادة مدير التلغراف وانهاؤو وعندما تنقضي بيوت التلغراف في الخارج في ما موريتها بحسب استحقاقهم وقابلينهم

المادة الثامنة والخمسون . كما انه لا يكون حق للتلامذة الموما اليهم بان يطلبوا معاشاً لا بالذات ولا بالواسطة ما لم يثبتوا مهارتهم ويوخذوا رسماً للمأورية كذلك لا يمكنهم ان يصدعوا احداً بذلك اصلاً

المادة التاسعة والخمسون . كما توجد التلامذة الموما اليهم بمحركة حسنة في وقت الدرس كذلك لا يوجدون بمحركة تغاير الاداب في غير وقت الدرس ايضاً

المادة الستون . تشتغل التلامذة الموما اليهم بالتعليم كل يوم في ايام الصيف من الساعة الثانية عشرة صباحاً الى الساعة العاشرة مساء وفي ايام الشتاء من الساعة الثالثة صباحاً الى الساعة الحادية عشرة مساء

المادة الحادية والستون . لا تلبس التلامذة الموما لهم الآلات غير الآلات المخابرة المخصوصة
بهم ولا يمكنهم ان يدخلوا الى مخدع الماكينة ما لم يوافقوا الى مأمورية المخابرة رسماً

الفصل العاشر

فيما يخص بوظيفة الجاويشية الخيالة والمشاة المأمورين بمحافظه

خط التلغراف ومأمورياتهم

المادة الثانية والستون . حيث ان الجاويشية مأمورون بحفظ خط التلغراف وحراسته
جداً وهم تحت أوامر الباش جاويشية فيمثلون الأوامر التي تقع لهم من طرف مديري بيوت
التلغراف في الخارج عند ما يقع عطل في الخط ويكونون حاملين لما يقتضي من الآلات
والسلام عند ما يكونون دائرين حول الخط

المادة الثالثة والستون . كما ان من وظائف مأمورية الباش جاويشية ان يصلحوا في
الحال ما يروونه من الفساد في الخط مثل باقي الجاويشية كذلك يشنون مرة في الاسبوع على
طول الخط ذهاباً وإياباً لكي يدققوا على الجاويشية الموجودين في الحدود المأمورين فيها
مهما كان مقدارهم وإذا كانوا قائمين بايفاء وظيفة مأمورياتهم املا وتكون معهم الآلات والسلام
المقتضاة ايضاً

المادة الرابعة والستون . تخضر كل يوم الجاويشية المقيمون بالقرب من محل يوجد
في بيت تلغراف عند مديري بيت التلغراف ويسألونه ليعلموا ان كان خط التلغراف
مشغلاً أو معطلاً

المادة الخامسة والستون . بمات قضية سرعة اصلاح الاسلاك وسائر الاشياء هي
وظيفة مأمورية كمل الجاويشية فيخرجون كل يوم عند طلوع الشمس ليطوفوا حول الخط
ويرخطوا السلوك بقدر اللزوم في التناط القشامو يعقدونها في ايام الصيف ويظفوا السلوك
والخزن من العنكبوت وغيره

المادة السادسة والستون . يبين كل من الجاويشية الى الجاويش الموجود في المسافة اقرب
منه الى بيت التلغراف الاحوال المسافة التي هو مأمور بها وهذا الجاويش ايضاً يعلم رسماً
بالكيفية مديري بيت التلغراف الموجود بالقرب من الخط

المادة السابعة والستون . تحصل الدقة من طرف مديري بيوت التلغراف على دوائر
الجاويشية يعني عند ما يصادف الجاويشية بعضهم بعضاً في المساء الغلاية والحل الغلاية

ولم يوجد احد منهم احد الجاوشية في المحل الذي هو مخصوص له فيعتبر حدود الجاوش
الذي لم يذهب الى هناك حينما يصادفه او يذهب لمحل اقامته ويسأله عن سبب عدم
مجيئه الى المحل المذكور وعدم دورته على الخط ويخبر بالكيفية مدير اقرب بيت تلغراف اليه
بواسطة جاوشية آخرين

المادة الثامنة والستون . مجالما يسمع احد الجاوشية بانه حصل عطل ولو كان جزئياً
في احد اطراف المسافة التي هو مأمور بها فيذهب الى المحل المذكور ويصلحه بكل سرعة
وعجلة واذا كان العطل في الخط زائداً او يحتاج وقتاً كثيراً لاصلاحه فيصلحه عارية بحيث
لا تعطل الخابرة و يعلم بالكيفية مدير المركز الذي يتعلق الخط به سريعاً ثم يصلحه مستحسناً
المادة التاسعة والستون . جاوشية التلغراف يكتبون بملازمهم الخصوصية نظيفة دائماً
وعلى قبايعها اشارة التلغراف

المادة السبعون . اذا لم يقدر احد جاوشية التلغراف بان يحافظ الحدود التي هو
مأمور بها طبقاً لسبب مرضه او لعذر شرعي حدث فحينئذ يخبر الجاوشية الموجودين بالقرب
منه عن كيفية احواله وعذره ويفيد ذلك الى مدير القضا ويعين وكلاً موقتاً عوضه
المادة الحادية والسبعون . لا يعمل الجاوشية ولا الباش جاوشية اذية ولا يتعدون
بنوع ما اصلاً على اهل المحلات والقرى التي يخطرون بها يعني لا يطلعون لم ولا الجاوشانهم
علائق ولا مأكولات مجاناً واذا حصل تعد من طرفهم على احد حسب ما ذكر ولم يعطوا
الاشياء مأكولاتهم ومشروباتهم وحصل التشكي منهم بهذا الخصوص فجرى مجازاتهم تطبيقاً
لاحكام قانون الجزاء الهامبوني وفضلاً عن ذلك يظردون من المأمورية وتحصل الدقة
والنظارة من طرف المأمورين المحلية على احوالهم وحركاتهم واذا كانوا قائمين بوظيفة
مأمورياتهم ام لا

الفصل الحادي عشر

في بيان الجزاء التي تجرى بحق الجاوشية عند وقوع قباحة منهم

المادة الثانية والسبعون . يقطع نصف معاش الجاوشية المذكورين في الدفعة الاولى
من عدم اجرام احكامهم هذا النظام والسبب غير ذلك وفي الدفعة الثانية يخرجون من الخدمة
المادة الثالثة والسبعون . الجاوش الذي يتوقف معاش شهر كامل من معاشه في
طرفه سنة واحدة اذا ظهرت منه قباحة ولو كانت جرماً في السنة الآتية يخرج من الخدمة

المادة الرابعة والسبعون. الجاوبش الذي تظهر منه قباحة جزئية يتوقف خمسة ايام من معاشه والجاوبشية الذين يتركون عطلاً باي نوع كان في السلوك وغيرها ولا يصلحونه او اخبروا عنه غلطاً او كانوا لم يروا عطل الاسلاك وبقية الاشياء عندما يدورون حول الخط يخرجون من خدماتهم

المادة الخامسة والسبعون. الدراهم التي تتوقف من معاشات الجاوبشية وسائر المأمورين جزاء نقدياً بسبب قباحة تقع منهم بقيدتها مديريت تلغراف المحل الذي يكون محلاً لأولئك المأمورين او الجاوبشية فوق حاصلات التلغراف وبيين الكيفية باشعار منه لمجانبة ادارة التلغراف

الفصل الثاني عشر

فيما يختص بوظيفة مأموريات الخدام المستخدمين بخدمة
توصيل المكاتيب في بيوت التلغراف

المادة السادسة والسبعون. وظيفة خدانة الخدام المعينين لكل بيت تلغراف باسم موصلي تخريرات هي ان ياخذوا حالاً صورة التخريرات التلغرافية الواردة مبيضة وينتشون على صاحبها داخل المدينة بدون توقف واذا وجدوه يعطونها له وان لم يجدوه فيظهرها لشريك معروف له او لتابعه ليمضي او يختم لهم سند المقبوض في اول الامر وبعد ذلك يسلمونها له ثم ياخذون هذا السند الى بيت التلغراف راساً ويعطونه الى المأمور بدون توقف في محل اصلاً

المادة السابعة والسبعون. موصلي التخريرات من بعد ان يجري صاحب التخرير التلغرافي الذي اعطى له لیسلة الى صاحبه وينتش عليه كما ينبغي اذا عرف بان ذلك الرجل ذهب الى محل آخر او توفي فيأتي حالاً الى بيت التلغراف ويخبر المأمور بذلك

المادة الثامنة والسبعون. بما ان لا بد من ان تقع لموصل التخريرات مصاريف طبعاً مثل اجرة فلك او اجرة كدبش لكي يجد صاحب التخرير في المحلات البعيدة اكثر من ساعة عن بيت التلغراف فالمصاريف المذكورة تعطى له ايضاً من طرف صاحب المکتوب

المادة التاسعة والسبعون. حيث لاحق ولا صلاحية لموصل التخريرات الذي يحضرها ويسلمها الى محلات اقرب من ساعة الى بيت التلغراف على الوجه المبين في البند السابق بان يطلب دراهم اصلاً عن مکتوب التلغراف حسبها هو محرر على ظرفه فاذا سمع بانه

تحرك خلافاً لذلك وطلب دراهم او تحقق عنه بانه اخر المكتوب الذي هو ناقلة ولم ياخذ
الى صاحبه بوقته وزمانه فيخرج من الخدمة

الخاتمة

عند ما يقع او يلزم شيء في الخارج خارجاً عن المواد والتنبيهات المحررة في هذا النظام
فتحصل المراجعة لطرف ادارة تلغراف دار السعادة

لما كان هذا النظام تصادق عليه من طرف مجلس التنظيمات العالي وتعلق شرف
صدور ارادة الحضرة السلطانية السنية بوجوب الابتدار لاجراء احكامه صار قيده في قلم
الديوان الهايوني ونشرت واعلنت نسخة المطبوعة لجميع المامورين
في ٢٧ ربيع الاول سنة ١٢٧٦



صورة نظام

بمخصص بوظائف مامورية ماموري التلغراف ودرجات خدماتهم

معاونية التلغراف

المعاون الموما اليه يناظر على مأموري الادارة كافة ويكون مسئولاً عند المدير عن حسن اجراء ما يقع من الاوامر ويؤخذ من التداير ومأموراً على التدقيق في حسابات المراسلات التلغرافية باللغة التركية ومقابلتها ويناظر عداء عن ذلك على تحصيل تلامذة المكاتب لفنونها

قلم الخبايرات التركية

هذا القلم يكون تحت ادارة معاون مامور الخبايرة وهو ياخذ الى القلم ما يقع من مخابرات الادارة ومكاتبها في دار السعادة او الخارج ويكون بمعينو ماموران احدهما للتبويض والثاني للقبود

قلم سوق المكاتب التلغرافية

يكون مامور هذا القلم باش سوق يومر بحسن ابصال التلغريات التلغرافية لاصحابها باوقاتها وازمنتها وعدم افشاء المواد المحررة بها لاجد ويناظر على موصل المكاتب ويكون بمعينو ثلاثة مامورين يبيضون التلغريات التلغرافية التي يحصل التعاطي بها ويقدرون صورها في الدفاتر ومصادرهما ومواردتها ومقدار غروش اجرتها

مامورية الخبايرات الاجنبية

يكون بمعينة معاون الموما اليه مامور للخبايرات الاجنبية ياخذ الى القلم ما يقع من مخابرات المراكز الموجودة في البلاد العثمانية مع بيوت تلغرافات سائر الدول الموجودة تحت مقاوله الدولة العلية

قلم سوق المكاتب الاجنبية

يكون لهذا القلم باش مامور يومر بحسن ابصال التلغريات الاجنبية التلغرافية التي يحصل التعاطي بها لاصحابها باوقاتها وازمنتها وعدم افشاء المواد المحررة بها لاجد وبالمناظر على موصل الحررات وينظم تعرفات التلغريات التلغرافية وبحسب تعرفات الدول

التي هي تحت المفاولة ويوجد بمعينو مامور واحد

قلم المحاسبات التركية

يكون لهذا القلم مامور باش محاسبة يوممر بمحاسبة المخازن التركية التي يحصل التعاطي بها ويحضر دفتر في راس كل شهر بمقدار التحريرات التي وردت والتي صدرت ومقدار الاجرا التي اخذت عليها وتنظيم دفاتر المحاسبات التي تتقدم الى نظارة المالية الجلية ويكون بمعينو ثلاثة مامورين اثنان منهم لتحرير الدفاتر المذكورة وواحد يكون بمأمورية معية المفايلة

قلم المحاسبات الاجنبية

يكون لهذا القلم مامور باش محاسبة يوممر بمحاسبة المخازن الاجنبية التي يحصل التعاطي بها من مراكز دار المعادة وبك او غلى وتنظيم دفتر في راس كل شهر بما يأتي ويتوجه من التحريرات ومقدار الاجرة التي تؤخذ عنها ويقابل الدفاتر التي تنظم بالتحريرات التي ترد من الحدود او تمر الى جزائر البحر الايض ويدقق عليها وبعد ذلك يميز منها حصة اوروبا ويكون معه ماموران

قلم تحصيلات المحررات التركية

يكون لهذا القلم باش مامور يقبض اجرة المحررات التي تعطى الى بيت التلغراف بعد عمل حسابها وينظم زودنا لا في كل يوم بما يقع من حاصلاتها ويسلم الدراهم التي يكون قبضها الى خزانة بيت المال التلغرافي كل يوم ويوجد بمعينو مامور واحد

قلم الاشياء التلغرافية

يكون لهذا القلم باش مامور يحضر الى ادارة التلغراف وينظم دفتر الادوات والاشياء التلغرافية كافة التي توضع في مخزنها ويحضر دفتر آخر ببيان انواع الاشياء التي تخرج منها من المخزن لكيما تصرف للمراكز ولا تشاء المخطوط التلغرافية بانواعها واجناسها ومقاديرها ومحلات صرفها وينظر على اشغال ما كينهجة التلغراف ويعلم الادارة في راس كل شهر عن مقدار الاشياء الموجودة ومقدار ما صرف منها ويكون مشغولاً عن حسن محافظة هذه الاشياء مدة وجودها في المخزن ويوجد بمعينو مامور واحد وحارس مخزن واحد

مامورية الماكينة جية

هذا المامور هو مامور مخصوص باصلاح ماكينات الادارة التلغرافية وتنظيمها ولا
يقدر احد اصلاً بان ينظر اشغاله ولا ان يصلح ادواته ويوجد بمعينه شخص واحد

قلم المواصلة التركية

يكون لهذا القلم باش مامور يؤمر بايصال التلغرافات التي تعطى لبيت التلغراف الى
محللتها رأساً وياخذ المهررات التي تأتي من الخارج ويعطيها عقب ذلك الى قلم السوق
لكيما ترسل الى محللتها وينظر على جاويشة دار السعادة المامورين بمعاينة الاسلاك ويكون
بمعينه ستة افندية يستخدمهم بالمناوبة في ايصال المهررات ليلاً نهاراً

قلم المواصلة الاجنبية

كذلك يكون لهذا القلم باش مامور يؤمر بايصال التلغرافات التي تعطى لبيت التلغراف
الى محللتها رأساً وياخذ المهررات التي تأتي من الخارج ويعطيها عقب ذلك الى قلم سوق
الاجنبية لكيما ترسل الى محللتها ويكون بمعينه ستة انفار ماموري مواصلة يستخدمهم بالمناوبة
في ايصال المهررات ليلاً نهاراً

يستخدم في بيت تلغراف دار السعادة قبو جوفدار واحد وستة انفار موصلي تلغرافات
يعرفون القراءة بمقدار ما يمكنهم ان يقرأوا عنوان المكاتيب و جاويشان وبواب واحد
وثلاثة اوطه جية ويؤمر القبو جوفدار باجراء نظارات الادارة العمومية ومعاملاتها وتسليم
موصلي المهررات التلغرافات الواردة الى اصحابها بمقدار ما يمكن من السرعة وبمعاينة الجاويشة
للاسلاك الموجودة من دار السعادة لحد السبعة الابراج (يدى قله) وعلى حسن محافظة
البواب والاطه جية على بيت التلغراف وسمح مخدعه بعد المغرب وكسها وعدم ترك
النار بها وان لا يترك في بيت التلغراف شخص من الاجانب اصلاً

مركز بك اوغلي

يكون لهذا المركز باش مامور وظائفه ماثلة لوظائف مامور باش مواصلة بيت تلغراف
استانبول يدق على حسن اجراء الاوامر والتنبيهات التي تعطى من طرف الادارة بحق
المركز المزبور ويكون بمعينه ستة انفار ماموري مواصلة يستخدمهم بالمناوبة في خدمة ايصال
المهررات ليلاً ونهاراً

قلم سوق المكاتب الاجنبية

يكون باش مامور سوق تحت ادارة باش مامور المركز المزبور يرسل ما يرد من
التحريرات التلغرافية لاصحابه وياخذ اجرة التحريرات التي تاتي الى المركز ويحصلها ويكون
مستولاً عن افشاء المحررات التي يحصل التعاطي بها ويوجد برفقته ثلاثة مامورين
يستخدم في المركز المزبور باش چاويش واحد وبواب واوطه جي واحد وستة انفار
موصلي تحريرات مثل المستخدمين في بيت تلغراف استانبول

مركز اسكدار

يستخدم في مركز اسكدار هذا باش مامور واحد بوظائف تماثل وظائف مامور باش
مواصلة بيت تلغراف استانبول ايضاً وثلاثة انفار ماموري مواصلة وباش چاويش واحد
وثلاثة انفار موصلي محررات واوطه جي وبواب واحد وهؤلاء تكون وظائفهم مثل
وظائف مركز بك اوغلي

نظامنامه مكتب الفنون التلغرافية

هذا المكتب المخصوص لتجهيز مامورين لادارة التلغراف يكون تحت نظارة معاونها
ويتعلمون فيه نظريات التلغراف وعملياته
المكتب المذكور تعطى به دروس النظريات التلغرافية كل يوم قبل الظهر بساعة
ونصف ما عدا يومي الجمعة والاحد وتنتهي وقت الظهر وهذه الدروس تكون عبارة عن
القضايا الآتي ذكرها اولها مختصر تاريخ فن التلغراف مع مقدمات العلوم الكهربائية العمومية
ثانيها استعمال البيل واتخابه ومحافظته ثالثها الاشكال التلغرافية واصول وطبايع القوة
السيالة وقوة الكهرباء المغناطيسية رابعها التفرعات وصور الاستعمال الرئيسية خامسها
اصول وضع الماكينات والبوستات المستعملة المعبر عنها مورس سادسها تعمير واصلاح
التمسك الذي يعرض على الاسلاك والمكينات داخلاً خارجاً سابعها حسن استعمال
الادوات والآلات التلغرافية الموجودة ثامنها اصول وضع وإنشاء الخطوط التلغرافية
البرية والبحرية تاسعها اجراءات الفنون الرئيسية التلغرافية والكهربائية عموماً
يبتدأ بدرس العمليات من وقت الظهر في يومي الثلاثاء والخميس ايضاً ويمتد ساعتين
ويكون عبارة عن تعليم فن ابصال المحررات مع تفصيلات الادارة التلغرافية

يصير تعليم اصول الادارة التلغرافية ودروس الامور الحسابية - اعين ايديا بهما
 كذلك من وقت الظهر في يوم السبت والثلاثا بكل اسبوع والدروس المذكورة هي عبارة
 عن القضايا الاتية وهي . اولاً اصول حسابات الادارة عموماً . ثانياً تعليم نظمات الادارة
 المحاضرة والمستقبل . ثالثاً اصول تنظيم الدفاتر والتبوء اللازمة وسائر الاوراق الحسابية
 رابعاً زونات الخطوط التلغرافية ومقدار ما يلزم اخذ من الغروش عن فيئات كل منها

في ١٩ جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧



تعليمات

مخصوصة بصورة حركة مفتشي الخطوط التلغرافية ووظائف مأموريانهم

المادة الاولى . مأمورية المفتش تنحصر في محافظة الخطوط التلغرافية في مسافة معينة له وبان يدقق بالمناظرة على حسن ايفاء وظائف جميع المأمورين المستخدمين في بيوت التلغراف الموجودة داخل هذه المسافة . فالمفتشون يخرجون كل سنة مرتين في اول الربيع وفي فصل الخريف للدوران والمناظرة على الحالات التي هم مأمورون عليها لكي يقوموا بايفاء الترميمات والإصلاحات المنتضة لما تلف وفسد من الأعمدة والأسلاك قبل فصل الشتاء وما خرب منها بعده ويتشبه بالتدبير والاسباب اللازمة الى بقاء الأسلاك بحالة حسنة دائماً ويسرعوا بإجراء الوصايا اللازمة والتنبيهات الموكدة على الباش جاويش والجواريشية ولا ينحصر تفتيشهم في هاتين المرتين بترميم وإصلاح الخطوط فقط بل يرون أيضاً فيها أحوال وحركات المأمورين المستخدمين في دائرة مأموريانهم على ما قد تبين أعلاه ويحققون على ما يقع منهم من المكنات وعلى دفاتر ومحاسبات حاصلاتها وعلى حالة انتظام الآلات ويعلمون الإدارة تفصيلاً بكل الأمور التي يلزم الانتهاء عنها وتكون أقامتهم في مركز في وسط خطوط دائرة مأموريانهم أو مجاورها ومعاونتهم يستخدمون في هذه الأشغال أيضاً ويكونون تحت أوامر المفتشين

المادة الثانية . مفتشو التلغراف يكونون تحت أوامر الإدارة العمومية ويجرون الدقة بالنظارة على ايفاء وظائف مأموري الخطوط وبيوت التلغرافات التي هم مأموروها يعني انهم يجرون التدقيقات على المديرين وروساء المراكز وما موري المحاسبات والخبرات والجواريشية والباش جاويشية بان يجروا حركاتهم بموجب النظامات الموضوعة وان يحسنوا اجراء جميع أوامر الإدارة وتنبيهاتها وإذا كانوا بخلاف ذلك فيميتون أحوالهم حالاً أما بالبوسطة أو بالتلغراف بجانب الإدارة ويمسكون زورناً بكل ما يخص باستقامة أحوال وحركات جميع المديرين والمأمورين والجواريشية ويقيدون بهذا الزورنال أحوال المأمورين كافة ويقدمون صورة هذا الزورنال بجانب الإدارة مرة في كل أربعة شهور وإذا

كان احد من المديرين او المامورين يطلب اذناً مدة مناسبة لزيارة اهله او اذا حصلت له مواع شرعية يلزم ان يراجع بذلك المفتش في اول الامر اما المفتش فيعطيه الاذن لكن بعد ان يستاذن الادارة في ذلك وكذلك تجري تبدلات مامورية المامورين برأي المفتشين لكن بعد الاستئذان من الادارة ايضاً

المادة الثالثة . بما ان امر محافظة الخطوط التلغرافية هو عائد في كل الاحوال الى المديرين فالمدهرون الموما اليهم يجرون دقة فوق العادة على حركات الجاويشية والباش جاويشية بموجب النظام المؤسس المرعي الاجراء منذ البداية لاجل حسن ادارة الخطوط الموجودة داخل حدودهم وينهون عليهم بكل تأكيد بان كل واحد منهم اي من الجاويشية المذكورين لابد من ان يمر نظره في كل يوم صيفاً شتاءً على كل قطعة من اعمدة المسافة التي هو مأورها واسلاكها وعند ما يرى فيها اختلاطاً او كسراً او سفامة اخرى يصلحها بدون فوت وقت وكذلك من مقتضيات الاحوال بان الباش جاويشية يعاينون نظاماً المسافة المقررة لهم من الاول الى الاخر واذا وجدوا احداً من المذكورين ليس قائماً بايناء واجباته يسيرون القضية الى المفتشين بدون تاخير لاجل اجراء مجازاته توفيقاً الى الاحكام المدرجة في النظام ولكي يكون المذكورون تحت هذه المضبوطية الدائمة يلزم بان كل مدير مركز يدقق ويعتني كل يوم على الزورنالات حتى اذا كان الزورنال الذي يخرج من احد المراكز لا يصل الى المركز الثاني في الوقت المقرر له يتحقق عن سبب تأخيره واذا وجد ان ذلك ناشئ من عدم دقة الجاويش اياً كان يبادر ببيان سوء حركة ذلك الجاويش تخبراً الى الافندي المفتش ونظير ذلك ايضاً يكون ارسال مثل هذه الزورنالات وخلاصات باقي الوقوعات وبعثها في رأس كل شهر من طرف المديرين الى مفتشهم من اول واجبات مأورياتهم ومع ذلك اذا ظهرت سفامة في احد الخطوط امتدت يومين فيكون المفتش حينئذ مجبوراً بان يتوجه حالاً الى محل السفامة على ما قد تبين في البند الثاني وبعد ان يدقق على سبب وقوعها يبين الكيفية لجانب الادارة لكي تنظر في ما يقتضي

المادة الرابعة . المفتشون يكون مرافقاً لهم في اثناء مسيرهم واسفارهم كل من الجاويشية والباش جاويشية داخل حدوده ذاتها لكي يعاين الاعمدة والاسلاك والنواصل فرداً فرداً ويرم على وجه محكم الحملات المحتاجة الى الترميم والاصلاح بحسب اصوله وقاعدته يعني ان يهيء الاعمدة المفتشى تغييرها في اوقاتها اللازمة ويبادر الى اجراء ما بصونها في ايام الصيف وان يشد ويرخي الاسلاك على وجه اصولها المعلومة في فصلي الصيف والشتاء

لتكون جميعها بحالة متساوية دائماً ويدقق على مجالات الأك وعلى النواصل ويبادر لاستكمال اسباب عدم تلف وضياح الجرى الكهربائي ويدقق بغاية الاعناء على ان تكون الاسلاك سالمة في كل احوالها من العرقلة وبقيّة العوارض اما المنتشون فهم يعاينون في كل مرة من اسفارهم آلات وادوات الجاوبشية والباش جاوبشية ويجعلونهم ان ينظموها اذا كانت ناقصة شيئاً وينتشون بيوت التلغراف في كل المدن ويعاينون ما هي عليه من الاحوال بكمال الدقة يعني انهم يدققون ويحققون عن الصور والحوالات التي تكون عليها الدفاتر والبروشات والربالات وعلى ما هو واقع من المحصولات وينظرون في مقتنيات ذلك ويمجرون التذاير لتكون الآلات شغالة ومنظمة ويحققون عن حالة هيئة الآلات والاشياء الموجودة في المخزن ايضاً ويكونون مسئولين عن كل ما يوجد فيه من الاشياء ويرون محاسبات المديرين ويدققون على اجراء حق التعريفة وعلى ما يقع من المكاتبات هل ان تعاطيه هو على وجه النظام ام لا وحاصل الامر ان يبذلوا الغيرة على مداومة ادارة التلغراف اجراء كل النظامات والاوامر ان تكون المكاتبات الواقعة فيها مقيدة باملاها حسب نظامها وقبورها ومطابقة بعضها فيما بين بيتي التلغراف ويمجروا مزيد الاعناء بان يكون ما مورر بيوت التلغراف حاضرين على اشغالهم دائماً وتكون احوال كل بيت تلغراف مضبوطة في صحائف اهتمام المنتشين دائماً واذا نادوا احد بيوت التلغراف ولم يجابوا بسرعة حالاً يحققون عن سبب غياب المأمور ويقيدون ذلك في الدفتر ويعرفون الادارة عن الاسباب التي اوجبت تاخره ولاجل عدم وقوع حالة مغائرة للنظام في اجراء صورة التعريفة ينظر المنتشون في كل محل اوراق تعرفاته ويبذلون الدقة على اجراء احكامها واذا وجدوا شيئاً في غير محله يسنونه حالاً الى الادارة وكذلك يقيد المنتشون في البروشات والربالات الساعة والدقيقة اللتين يصلون بها في اثناء مسيرهم وسفرهم لاي بيت تلغراف كان واذا وجد من يريد الدخول الى تليدة التلغراف في احدى المدن يخبرون عليه اصول الامتحان بموجب نظام التلامذة ثم يستأذنون عليه من جانب الادارة وينظرون في المنتضى بحسب الجواب الذي يتناولونه منها.

المادة الخامسة - اول واجبات المنتشين واساس مأموريتهم هو حسن اجراء مخبرات المخطوط التي هم مأموروها مع المتانة الدائمة والنظارة على حسن حركة وخدمة المديرين والمأمورين والجاوبشية لكن مع ذلك اذا رأوا في السرويس (المخبرات بين المأمورين في شغل التلغراف) امراً منافياً يلزم ان يهتموا باصلاحه سرعة واذا ظهر شيء ردي فيما بين

يأتي التلغراف ودام أكثر من يوم فيتوجهون هم ذواتهم إليه حالاً وبعد ان ينظمو دفترًا على وجه اصوله ونظامه في المصاريف التي يلحظون وقوعها في مثل هذه التعبيرات والاصلاحات يحجرون تسويتها اما من مال الصندوق المحلي او من حاصلات بيت تلغراف يكون مجاوراً لها ويبينون الكيفية الى الادارة تفصيلاً

المادة السادسة. عندما تقع حالة توجب انقطاع المخابرات او عرقلة وغيرها من باقي الاسباب فيحصل الاعثناء بدفع ذلك باتخاذ التدابير اللازمة لاصلاحه ويؤذنون ايضاً بان يعاينوا عند الاقتضاء ميل بيوت التلغراف التي هي خارج مامورياتهم والانهما وينظروا في ما يقتضي لذلك

المادة السابعة. اذا شاهد احد المفتشين داخل ماموريته امرًا غير موافق يوجب السكنة الى مخابرات محل خارج عنها فيصلحه هو ذاته بمناسبة غياب مفتش ذلك المحل او وجوده في مسافة بعيدة عنه ويسرع ببيان ذلك الى مفتش المحل المذكور ويعلم عن مواد الاجراء الواقعة بخصوصه الى الادارة والى مفتش ذلك المحل ايضاً

المادة الثامنة. مهما كان موجوداً في بيوت التلغراف من الآلات وباقي الاشياء المستعملة وغير المستعملة على البوستات او في المخزن يلزم ان يكون مفيداً عند المفتشين كلة باجناسه ومقاديره واذا لزم شيء لاحد بيوت التلغراف فيتذكر مدير ذاك التلغراف في اول الامر مع الافندي المفتش لتكون اهمية تلك الاشياء معلومة عنده ايضاً وينهي اي المفتش الكيفية من طرفه لينظر في ما يقتضي لها والاشياء التي ترسل من جانب الادارة ترسل الى بيت التلغراف الذي هو محل اقامة المفتش الموماً اليه ومن هناك ترسل بعلم المفتش الى محلها ويرسل علم وصولها من طرف المفتش وتكون الاشياء الموجودة في كل بيت تلغراف كافية دائماً لادارته ثلاثة شهور ومن حيث ان ذلك قد اخذ قاعدة في هذا الباب فيلزم ان تطلب تلك الاشياء من جانب الادارة حالاً اذا كانت اقل من هذا المقدار

المادة التاسعة. يتذكر المفتشون مع الحكومة المحلية بهيئة الاعداء المتقضاة الى الاصلاحات لكي ينظر فيما يقتضي الى استحضارها على وجه اصولها وامثالها وارسالها الى المحلات المتقضاة

المادة العاشرة. تجري الدقة فوق العادة لقضية الاهوية في مصاريف الترميمات ثم يعطى ما يقع من المصاريف بالانضمام رأي المجالس المحلية ومعوقتها وتنظم دفاتره على موجب نظامها وبعد تحريرها ترسل منها صورة الى نظارة المالية الجبليلة وصورة اخرى الى الادارة لكن اذا وقع في المصاريف اسرافات او مكتومات فكما ان المجالس المحلية هي التي تكون

مسئولة عن ذلك كذلك يكون المنتشون مسئولين ايضاً عن قضية اصلاح الخط وتقويته
 واذا وقع للباش جاوبشية او الجاوبشية مصاريف مرمت جزوية بداعي عطل فوق
 العادة يعرض الى السرويس فتعطي من محلاتها المتقضاة بعد ان يحققها المنتشون والمصاريف
 التي تقع على اصلاحات خط بناء على وقوع ذلك العارض قبل حلول وقت التعبير تجري
 تسويتها في محلاتها حسب الاصول لكي تدخل في دفتر التعبيرات ويحصل الاهتمام بوقاية الخط
 والخبايرات من السكتة

المادة الحادية عشرة . كما ان المنتشين يكونون مستعدين الى السفر حالاً عند وقوع
 الاحوال التي تكون فوق العادة عدا عن الدوارة والتنشيش للذين يجرؤنها على كل حال
 مرتين في السنة كذلك يكونون مجبورين الى التوجه والحركة مع الامثال السريع الى الامور
 التي تعطى لهم من الادارة عند الاقتضاء ولما كان لا حق للمنتشين ان يطلبوا مصاريف
 طريق اصلاً في المحلات التي هي داخل مأمورياتهم يؤذن لهم بان يطلبوا ما يتكبدونه
 من المصاريف المتعلقة بخط يتجدد او بتعبيرات اخرى تقع في محل خارج عن دائرة
 مأمورياتهم وكما ان المنتشين مأذونون بان يجرؤوا الخبايرات تلغرافياً فيما يتعلق بالسرويس
 كذلك يمكنهم ان يؤذنوا ايضاً بالخبايرة الرقمية مع الادارة فقط عند وقوع انماآت سرية
 المادة الثانية عشرة . بما انه لا يمكن ان يكون لاحد من المأمورين اصلاً صلاحية بان
 يخبر في ما يخص باموره الذاتية بلا اجرة فاذا نظر احد منهم بخاير في ما يخص باموره الذاتية
 بدون غرض يحصل منه ضمناً الخبايرة بموجب تعرفه ذلك المحل ويتفقدان في الدفاتر ويدخلان
 الحاصلات حالاً وتجري الدقة على اكساء المأمورين والجاوبشية كافة بالالبسة المخصوصة
 المقررة لهم بارادة سنية بحسب درجات مأمورياتهم

المادة الثالثة عشرة . بما انه من الشروط العظيمة ان يكون الذوات المستخدمون
 في منتشية التلغراف من المأمورين الذين قد مهرؤوا في نظريات الفنون التلغرافية وعملاتها
 فيلزم بحسبها هو المامول والمتظر من الافندية المنتشين ان يجرؤوا النظارة حسبها في من
 واجبات مأمورياتهم على اجراء المديرين والمأمورين كافة والجاوبشية المستخدمين كامل
 المنظمات المؤسسة بحسب مأمورياتهم على الوجه المطلوب وان يقوموا جميعاً بايفاء واجباتهم
 المعينة فلا تصدر منهم احوال وحركات تخالف الرضي بنوع من الانواع وان يستحصلوا
 كل انواع الاسباب اللازمة في دوام قضية امر الخبايرات التلغرافية التي هي المطلوب الاصلي
 المعنى به وحسن اجرائها ومن حيث ان ذلك جميعه يحول الى عهدة درايتهم واهليتهم

فاذا مع كل ذلك اختار احد من هؤلاء المنتشين التكاثر في ايفاء واجباته وثبت بواسطة
 التحقيق عليه انه صار مريباً لبقاء السرويس على حالة مغايرة للرضا العالي فينتبه في اول مرة
 على ذلك المنتش ايقاظاً له ثم في المرة الثانية يجازى بقطع معاشه عن شهر واحد اما في
 المرة الثالثة فيعزل من المنتشية وينتزل بسبب هذه الخنفة التي تحققت عليه الى
 درجة مدير الصنف الثاني وروساء المراكز بشرط ان ينال مديرية الصنف الاول في
 ثلاث سنين نهاية



نظام

صندوق الامنية

المتنوع في دار السعادة

صندوق الامنية قد وضع حديثاً لاجل حفظ ما توفره العساكر او الخدمة والفعلة والاصناف والاولاد والنفراء والحاصل كل صنف من اصناف المخلوقات ومتى اراد صاحب المال ان ياخذ ما تجمع له يتسلم له مع فائضه وهو تحت ضمانه الدولة وكفالتها ومن شروطه الاصلية اولاً ان كل من احضر له دراهم كل مرة في السنة الواحدة من العشرين غرشاً الى الخمسة وعشرين الف غرش ياخذها منه بفيتاها الاميرية الموضوعة لها ومتى طلبها صاحبها يسلمها له كذلك بالفيتات الاميرية الموضوعة لها مع ما تستحقه من الفائض بحساب المائة تسعة سنوياً يعني عن كل مائة غرش ثلاثين فضة شهرياً والذين يحضرون دراهم من الخمسة وعشرين الفاً لحد مائتين وخمسين الف غرش بحسب لم الفائض في المائة سنة سنوياً يعني عن كل مائة غرش عشرين فضة شهرياً ثانياً ان يعطي الى التجار وغيرهم الذين يطلبون منه استقراض من الدراهم المدخرة فيه ديناً تحت شروط مقررة بفائض بحسبه عليهم في المائة اثني عشر سنوياً يعني على كل مائة غرش اربعين فضة شهرياً وقرق الفائض الذي هو بمقدار الربع الحاصل ما ياخذ به ويعطيه يبق في الصندوق في مقابلة مصاريف ماموريه واداريه وفائض الدراهم التي تبقى فيه معطلة وتفصل قواعد هذين الاساسين وما يفتضي للصندوق من المعاملات يذكر ان في البنود الاتية

الفصل الاول

ادارة دراهم الامانة التي ياخذها الصندوق

ومعاملاته التجارية

المادة الاولى . صندوق امنية دار السعادة بوضع الان في الدائرة التي تخصصت له في الطابق الاسفل من الخان الذي هو داخل الطرقيجة ويحضر على بايه هكذا (صندوق الامنية) وتتفوض ادارة هذا الصندوق ومعاملاته الحسابية الى مامورين مامونين تحت كدالة قوية ونظر الحكومة دائماً ويفتح هذا الصندوق كل يوم في اوقاته المعينة ما عدا يومي

الجمعية والاحد مستعد الآن باخذ الدرام من الدين يحضرونها ويقرض اذا كان موجوداً
فيه شيء للدين يطلبون ذلك بالشروط المقررة

المادة الثانية . قد احدث نوع من الجزدانات ليكون سنداً موجوداً في يد اصحاب
الدرام بما يضعونه في صندوق الامنية يكتب في الصخائف البني منه ما يسلمه صاحبه الى
الصندوق وفي البصري منه مقدار ما ياخذه بالثاني منه بتواريخه ويعطى لمن يحضر درام
الى الصندوق في اول مرة واحد من هذه الجزدانات مجاناً وعند ما يعطى له بمضي ذلك
الرجل بخطه او بختم بخاتم في المحل الاول منه ثم في المحل الاول للاسم المفتوح له في دفتر
الصندوق ايضاً وكل ما يعطى له شيئاً فشيئاً من الدرام يرضيه هو كذلك او بختم عليه بخاتم
المادة الثالثة . لا يحسب فائض لما يحضره الرجل من الدرام ويضعه في الصندوق
ما لم يبلغ مائة غرش ولا لما يكون بينه وبين العشرات من الكسورات وكذلك كل ما
يسلم له من الدرام يعتبر حساب فائضه من رؤوس الشهور فلا تعتبر اواسط الشهور ولا
اوتلها ولا اخرها في حساب الفائض مثلاً اذا حضر الرجل مرة الى الصندوق عشرين
او ثلاثين غرشاً او اكثر وسلمها له فيوضع حالاً في احد الجزدانات المذكورة اعلاه اسم
ذلك الشخص وغمرته وتحرر الدرام التي احضرها في خانة التسليم ثم بعد ان يمضي على ذلك
مدير الصندوق ويختمه ويقيده في الدفتر يعطى الجزدان المذكور الى ذلك الرجل بيده
ثم عند ما يحضر ذلك الرجل مرة ثانية عشرين او ثلاثين غرشاً او اكثر فيلزم ان يحضر معه
الجزدان المعطى له اولاً ايضاً ثم توضع الدرام في الصندوق وبعد ان تحرر مقدارها تحت
التسليم الاول بتاريخه ويضى عليه ويختم من طرف اميني الصندوق ويتقيد يعطى الجزدان
بالثاني الى صاحبه ثم متى حضر بعدها درام مقدار عشرين او ثلاثين غرشاً او اكثر يعمل
بها كذلك ويبقى ذلك الجزدان في يد صاحبه دائماً ثم في اي شهر بلغ فيه مقدار الدرام التي
سلمها المائة غرش يتبدى شغل فائضها في نهاية ذلك الشهر يعني اعتباراً من اول يوم من
الشهر القادم واذا كان مثلاً مقدار دراهم من المائة غرش وعرش واحد لحد المائة وتسعة
غروش فيحسب له فائض المائة غرش فقط اما الكسورات التي هي تسعة غروش فلا يحسب
ها شيء وكذلك اذا كان لحد المائة وتسعة عشر يحسب له عن المائة وعشرة وعند ما تم المائة
وعشرون يحسب حيثئذ للمائة وعشرين وهكذا الى اخره ومقدار الدرام التي يسلمها في
كل مرة في اي شهر كان يعتبر فائضه من اخر ذلك الشهر يعني من ابتداء الشهر القادم
المادة الرابعة . اذا طلب الرجل احياناً شيئاً من الدرام التي يكون احضرها من

عشرين او ثلاثين غرشاً او اكثر وتركها في الصندوق يعطى له من الصندوق بشرط ان لا يكون اقل من عشرين غرشاً ولا يوجد فيها كسورات مختلفة بعد العشرين في ما بين العشرات يعني ان تكون ثامة العشرات مثل عشرين وثلاثين واربعين فلا يكون بها كسورات مثل ثلاثة وخمسة وسبعة وثمانية او نصف وهذه الدراهم ما كان مقدارها تنقيد في خانة التسليم التي في الصحيفة الشالية من الجزدان ومن بعد وضع تاريخها وقيدتها كذلك في دفتر يضي او يختم صاحبها على الخانة التي هي مقابلها وكذلك على قيدها في دفتر الصندوق ثم يتسلم الجزدان الى صاحبه والدراهم التي تسلم الى صاحبها شيئاً فشيئاً في اي شهر كان اعطاؤها يشتغل فائضها مقابلة اعتباراً من ابتداء ذلك الشهر والدراهم التي تكون موجودة في الصندوق وتعطى الى صاحبها شيئاً فشيئاً ولا يبقى له منها مائة غرش كاملة بل نزل مقدارها الى اقل من ذلك فلا يعود يحسب لاهل ولا الى تسليمتها فائض من ابتداء ذلك الشهر الذي تدنت فيه الى اقل من مائة غرش بل ينقطع واذا كان صاحبها يطلب دراهمه كلها فيعمل حساب فائضها وينضم على اصل المال ثم ما بلغ حيث تدن مقدار مطلوبه يكتب في الصحيفة الشالية من الجزدان وبشرح كذلك على دفتر الصندوق ويصير تسديده ويحرق ذلك الرجل بذيلها بانه قد وصله المطلوب بتمامه ويختم عليها بخاتم المصادق عليه اولاً ثم يعطى المبلغ المذكور له ويؤخذ منه الجزدان ويحفظ انما يلزم الذين يطلبون ارجاع دراهم بتمامها بان يعطوا الخبر عن ذلك قبل خمسة او عشرة ايام لاجل عمل حساب فائضها وتداركها اذا لم يكن موجود الصندوق كافياً ثم بعد ان يعطوا الخبر بحسب ما هو مقدار دراهم وما هو فائضها يجري حسابها وتخصر الدراهم مع بوصلتها وبحال حضور صاحبها حالاً تجري العمليات الجزدانية وتعطى ليده الدراهم وفائضها مع بوصلتها سوية ولمن المقرر بانه اذا تاخر اعطاء الدراهم يقع امين الصندوق تحت المسؤولية الشديده اذ انه يلزم عليه ان يسلم الدراهم الى صاحبها في ذلك اليوم

المادة الخامسة. الذين يضعون دراهم في صندوق الامنية مديونون بان يبرزوا جزداناتهم الى الصناديق ويجددوا حساباتهم في اخر سنتها يعني منذ اليوم الاول الذي وضعوا دراهم فيه لحد نهاية سنة واحدة لكي يضم فوائض ما تراكم لهم من الدراهم عن سنة واحدة على راس المال ويحسب لهم بعد ذلك فائض ذلك الفائض ايضاً والذين يحضرون جزداناتهم في اخر السنة ويبرزونها ترى لهم حساباتهم حالاً وتجرى معاملاتهم ثم تعطى لهم جزداناتهم بالثاني اما الذين لا يحضرون جزداناتهم ويبرزونها وتبقى بعد ذلك ستة شهور اخرى ولا يحضرونها

فيحشد يكون قبول ادارة الصندوق اياها موفوقاً بالكلية على مراجعة الحكومة وتدقيق الحكومة ومصادقتها عليها

المادة السادسة. الذين يضيعون ما بأيديهم من الجردانات يجب ان يحضروا حالاً ويخبروا ادارة الصندوق بذلك ومتى قدموا كعيلين جديدين فتستخرج لهم حساباتها من القيد و يعطى لهم جردانات جديدة مكتوباً عليها من الجردانات الاولى ويحرق باعلا الجردانات هكذا (نسخة ثانية) ويشرح ذلك على قيدها في الدفتر ايضاً ثم اذا ظهر الجردان الاول فلا يعود يعتبر ولا يعمل به انما يؤخذ من الذي يضيع جردانه على الوجه المذكور عشرة غروش ترجع الى امناء الصندوق

المادة السابعة. الذين وضعوا دراهم في صندوق امنية دار السعادة ثم ارادوا ان ياخذوها بعد ان يتوجهوا الى بلاد اخرى يشرحون في ذيل الجردانات الموجودة بايديهم بانهم اخذوا دراهمهم ثم يمضون او يختمون عليها بشرط ان يكون ذلك موافقاً الى الختم او الامضاء الموجودين في خانة الجردانات الاولى واذا كانوا من العساكر ياخذون ورقة مصادقة من ضابطهم الكبير او من باقي الاصناف فمن مامور حكومة المحل الموجودين به او من رئيس الصنف الذين هم منسوبون اليه ويرسلونها مع الجردانات بالسوية. وحينئذ يعمل لهم حساب دراهمهم مع فوائضها وتعطى الى المحل الذي احيلت اليه او تسلم الى البوستان وترسل لهم واجرة البوستان تؤخذ من هذه الدراهم وكذلك اذا توفي احد من الذين لهم دراهم في صندوق الامنية وكان له وريثة او اوصيا لهم صلاحية شرعاً بان ياخذوا دراهمة التي في صندوق الامانة فيحضرون هم ذواتهم او يرسلون وكيلاً عنهم الى صندوق الامانة ومعهم الاعلام المعطى بذلك من طرف الشرع الشريف ثم تجري المعاملات اللازمة في الجردانات من طرفه وتسلم الدراهم مع فوائضها الى نظارة الدعاوي البهية لكي تعطى لهم ويحفظ الاعلام والجردان كلاهما في الصندوق

الفصل الثاني

في صورة اقراض الدراهم التي يعطيها صندوق الامنية ديناً

المادة الثامنة. ان صناديق الامنية ولئن كانت تفترض راسمالها الموجود الى اخرين بفائض اثني عشر في المائة سنوياً الا انها مجبورة بان تبقى في الصندوق دائماً عشرة في المائة من هذا الراسمال احتياطاً

المادة التاسعة. صندوق الامنية يفرض كل من طلب دراهم سواء كان من التجار ان
 من الاصناف والزراعيين وشروط ذلك هي اولاً ان تكون مدة الدراهم لا اقل من ثلاثة
 شهور ولا اكثر من ستة ثانياً ان يتقدم كميلان معتبران من تبعة الدولة العلية لاجل التامين
 على المال الذي يستفرض او ان يرهن شيء مساو لمقدار المال مرة ونصف او مرتين ولذلك
 كل من اراد ان ياخذ مالا قرضاً ينبغي ان يسال اولاً عن الكفيل او عن الرهن فاذا كان
 مراده ان يقدم كفيلاً يلزم ان يكون الكفيل اصحاب املاك ومقندين على وفاء ما يستفرض
 من الدراهم لكن اذا كان مراده يعطي رهناً وكانت قضية هذا الرهن مختلفة ومتنوعة يلزم اذا
 كان الرهن الذي يعطيه من الاشياء المنقولة الثمينة ان تكون قيمته بقدر المال مرة ونصف
 او مرتين واذا كانت محاصيل اشياء مثل اراضي اميرية وكروم وجنائن ودكاكين وبيوت
 فتكون مساوية لضعفي فوائض الدراهم التي تعطى سنوياً بعد اخراج مصاريفها يعني ان
 الرجل الذي ياخذ مائة غرش وكان مراده يقدم على ذلك محصولات بيت او جينة ان
 دكان او جنتلك ومزرعة فيشترط في ذلك ان لا تكون سنوية ما يقدمه بعد مصاريفه اقل
 من اربعة وعشرين غرشاً وعندما يحضر الرجل الذي ياخذ الدراهم رهناً ثميناً فتصير موازنة
 قيمته على مقدار الدراهم حتى اذا كان ذلك موافقاً للشروط يعني من بعد معرفة قيمته
 بانها تساوي مرة ونصف او مرتين ذلك المبلغ فيحرر سنداً على ورقة صحيحة على وجه مثاله
 يبين به جنس الرهن ونوعه وقيمه الحقيقية ويوضع الشيء المرهون في كيس او في علبة
 ويختم عليه صاحبه بخاتم ثم يحفظ مع سنده في الصندوق واذا كان ذلك الشيء الذي حصل
 التامين به على المبالغ المستقرضة محاصيل اراضي اميرية او موقوفة مثل مزرعة وكرم وحقل
 او مستقات وعادة الى اوقاف فيجلب صاحبه سند الطابو المحتوي على تصرفه بذلك الاراضي
 او المستقات وبعد ان يتبين بواسطة التحقيق بان محصولاتها السنوية مساوية لمثل فوائض
 المبالغ المستقرضة او اكثر ووجدت بانها محاصيل اراضي اميرية وموقوفة فيجلب بها علم
 وخبر حسب الاصول من الدقترخانه والافن نظارة الاوقاف الهية اذا كانت مستقات
 مثل بيوت او دكاكين ثم يوخذ كذلك منه السند بموجب مثاله وغيب قيدها بوضعان
 في الصندوق ويشترط كذلك بان يختم في ذيل السند الذي يوخذ من المديون بالدراهم
 التي استقرضا وذيل قيود الكفالة المصادق عليها من جانب كفلاء باخاتهم الاكثر اعتباراً
 او يمضون عليها باضامهم للمصادقة من المديون وكفلاء

المادة العاشرة. المديون الذي لا يحضر دينه ويوفيه عند انقضاء المدة المعينة له

يلزم بان يُطلب ويطلب منه الدين فاذا لم يعطه تعطى له حيثئذ مدة اخرى بحيث لا يتجاوز ريع الوعدة يعني اذا كان اخذ الدراهم لوعدة سنة فلا تكون اكثر من ثلاثة شهور ومن ثم اذا لم يعطه ايضاً وكان لذلك المديون رهن من الاموال المنقولة في الصندوق يباع حيثئذ بالمراد بمعرفة نظارة الدعاوى بقيمة المثل ويستوفى من اثمانه رأس المال مع فائض المدة التي تحدت له اخيراً واذا بقي له بعد ذلك شيء لا يعطى له اما اذا كان الشيء الذي تخضع للتأمين محاصيل املاك او اراض اميرية فتعزى به مذكرة بموجب سنداته المحفوظة في الصندوق وتعطى الى نظارة الدعاوى لكي تتأجر او تعار تلك الاملاك او الاراضي الاميرية التي تكون حاصلاتها مخصصة لذلك بمعرفة وكلاء الصندوق لحد استيفاء رأس مال المبالغ المستقرضة وفوائده بحسب التصديق الذي يقع من هناك ومن بعد ان تستوفى ديون المديون من ايراداتها او محصولاتها ترجع السندات وتعطى له اما اذا توفي المتصرف بتلك الاراضي الاميرية والمستغفات التي قد ارهننت حاصلاتها لاجل التأمين على الوجه المذكور في اخذ الصندوق محصولاتها لحد ما يستوفى دين المديون لكن على كل حال اذا كان للمديونين كفلاء يلزم حيثئذ مراجعة كفلائهم وتحصيل المبالغ المستقرضة مع فوائضها منهم من طرف نظارة الدعاوى بدون امهال

الفصل الثالث

امور صندوق الامنية الحسائية

المادة الحادية عشرة. لصندوق الامنية ثلاثة دفاتر احدها دفتر اليومية يحرر في الجهة اليمنى منه كل ما يدخل في اليوم الى الصندوق من الدراهم من اي طرف ومال كان وفي الجهة اليسرى منه كل ما يعطى من الدراهم بمقداره الى اي محل وعلى اية صورة كان ثم تجمع المجهتان في كل مساء وتحصل موازينتها ومناقلتها. والثاني دفتر لاجل قيد الدراهم التي توضع في صندوق الامنية والتي ترند الى اصحابها من دراهم الامانة وهذا الدفتر يكون مطابقاً للجزدانات وتختص الصحائف اليمنى منه بالدراهم التي تدخل الى الصندوق واليسرى لما يرتفع منها لاصحابه اما شيئاً فشيئاً او دفعة واحدة ينفع لها محل اسم يمينياً وشمالياً لكل رجل وتكون غمرة كل اسم مساوية لثمرة جزدانو وينقل اليه وقت الحساب كل مساء من دفتر اليومية كل ما كان من الدراهم الواردة والمنصرفة لاي اسم كان داخل هذا الدفتر والدفتر الثالث هو لاجل الدراهم التي تعطى قرضاً لزيد وعمر بالفائض في المائة

اثني عشر فيفتح كذلك في هذا الدفتر محلات لكل اسم على حدته وتكتب فيه كليات
 الاقراضات وما يتسلم منها متقابلين وتكون نمرها مساوية للنمر التي في سندات الاقراضات
 وفي دفاتر اليومية ثم عدا عدا ذكر يوجد دفتر ايضا على حدته لاجل معاش مأموري
 الصندوق والمصاريف المتفرقة وامثال ذلك ويكون مأمورو الصندوق مشغولين بالاشياء
 التي ياخذونها ويعطونها كل يوم لحد الساعة التاسعة وعندما تصبح الساعة تسعة يقطعون
 اعمالهم حالا اذ من اللازم ان ينقلوا الحسابات الموجودة في دفتر اليومية بعد عمل
 ميزانيتها الى الدفتر الثاني وينهل حساب كل يوم عند المساء فلا يتركون شيئا من ذلك
 الى اليوم الثاني

المادة الثانية عشرة . يعمل حساب الصندوق كل سنة في اول يوم من مارت ويختم
 بذلك من طرف امناء الصندوق ويتقدم الى الحكومة واذا وجد نقص او غيره في حساب
 الصندوق يتضمن الى امناء الصندوق وكلامهم لكن اذا كان هذا النقص ناشئا من مسك
 الحساب بخلاف التعليمات تبدل مأمورو الصندوق اما اذا كان وقع من التحيل والارتكاب
 فينبغي المتجاسرون على ذلك الى المحاكمة ايمجازا قانونيا

المادة الثالثة عشرة . بوخذ خرج قيدية عن الدراهم التي تعطى من الصندوق الى
 اخرين بفانص اثني عشر في المائة اربعين فضة في المائة عما كان من المائة غرش الى الالف
 وخمسة غروش في الالف عما كان مقداره من الالف غرش لحد العشرة الاف غرش ومائة
 فضة في الالف عما كان من العشرة الاف لحد المائة الف غرش وهذا المخرج يكون راجعا
 الى امناء الصندوق



نظام البوالس

التي تسحب من طرف صندوق امنية دار السعادة
على صناديق اموال الالوية

المادة الاولى . تعطى بوالس من جانب صندوق امنية دار السعادة على صناديق اموال الالوية من المائة غرش الى الخمسة الاف غرش تسهلاً الى ارسال العساكر النظامية والضبطية والاصناف والعملة والصناع والخدمة وكل اصناف المخلوقات خرجية الى عيالهم واولادهم الموجودين في بلادهم

المادة الثانية . كما انه لا يجوز ان يتجاوز مقدار البوالس التي تعطى من جانب صندوق الامنية على صناديق اموال الالوية المائة الف غرش في السنة كذلك لا يمكن ان يزيد مبلغ البوليصة التي ياخذها الشخص على صندوق مال اللوا عن الخمسة الاف غرش في السنة الواحدة

المادة الثالثة . البوالس التي تعطى من صندوق الامنية لا تحرر على اوراق معتادة بل تحرر على اوراق مخصوصة مطبوعة يدرج بها اسم الذي ياخذها وشهرته مع اسم الذي يستوفي بدلها في محله وشهرته وبلده ومحل اقامته

المادة الرابعة . ياخذ صندوق الامنية عشرين فضة في المائة غرش اجرة البوالس التي يعطيها

المادة الخامسة . الدراهم التي تؤخذ الى صندوق الامنية تؤخذ وتعطى دائماً على حساب البشلك

المادة السادسة . عندما تصل البوليصة التي تؤخذ على صندوق مال احد السناجق الى محلهما تبرز الى محاسبه جي اللوا المذكور لكي يحضر اشارة على ظاهرها بانها رؤيت وقبلت ويعطى بدلها بعد ثلاثة ايام ولا يؤخذ عن ذلك شيء اصلاً تحت اسم خرج او رسم والمحاسبه جية الذين يحركون بخلاف ذلك يعنون تحت المسئولية

المادة السابعة . بدلات البوالس يقتضي ان تعطى دفعة واحدة نقداً من صناديق الاموال فلا تخضع من دين ولا حوالة ولا تكون مدة ايفائها اكثر من ثلاثة ايام

المادة الثامنة . بما ان مثال البوالس التي تسحب على صناديق اموال الالوية ورسم

الختم الذي يطبع عليها وتطبق الختم الخصوصي لمدير الصندوق جميع ذلك سوف يرسل في اول الامر الى صناديق اموال السناجق التي تستحب عليها البوالس فاذا ظهرت بوليصة مخالفة للنثال ومغايرة للاختام فلا يعطى بدلها بل ترجع بالثاني

المادة التاسعة . عندما يعطى بدل البوليصة من طرف صناديق الاموال يخرج على ظاهرها قبض المبلغ الذي تحتوي عليه ثم يختم ذلك الرجل الذي يكون قبض الدراهم او ان يضع امضاه واذا كان الرجل الذي يقبض الدراهم لا يعرف يكتب وليس له ختم فيجوز ان يعطى له الدراهم بحضور شاهدين يختار او يضيان تحت التظهير المذكور

المادة العاشرة . اذا لم يقبل شيء من البوالس المسحوبة وارند من صناديق الاموال سهواً وخطأً فيعطى بعده بدله الى صاحبه من طرف صندوق مال الامنية مع فائضه ايضاً بحساب المائة تسعة في السنة بقدر الايام التي تكون بقيت الدراهم فيها في الصندوق

المادة الحادية عشرة . البوالس التي توفي بدلاتها من طرف صناديق الاموال تربط بمجداول المحاسبات وترسل الى خزانة المالية الجبليلة في مقام النقد

المادة الثانية عشرة . بدلات البوالس التي ترسل في مقام النقد من طرف السناجق الى خزانة المالية الجبليلة تعطى الى الخزانة الجبليلة المذكورة من طرف صندوق الامنية في مرور ثلاثة ايام اعتباراً من اليوم الذي ترى فيه البوالس

المادة الثالثة عشرة . مهما كان مقدار البوالس التي تعطى من صندوق الامنية على صندوق مال اي لواء كان يتقدم به جدول في كل اسبوع الى خزانة المالية الجبليلة

المادة الرابعة عشرة . حسابات البوالس التي تعطى من طرف صندوق الامنية لا تختلط باعمال اخر بل تحرر في دفتر مخصوص

في ١٦ جا سنة ١٥ و ٢٢ اغستوس سنة ١٤



مواد نظامية

تخص بصورة مزايا الرهونات اللازم بيعها

بحسب نظام صندوق الامنية وما يتفرع عنه من المعاملات

المادة الاولى . يعطى للمدين الذي لا يفي دينه عند حلول وعده مهل يساوي ربع المدة المقررة له وتبلغ له الكيفية او لحل اقامته او لخيار حارته بورقة اخبارية ثم اذا كان لا يفي دينه ايضاً عند انقضاء المهل الذي تعين او لم يحدد الحساب ويعطى فانقض المدة التي تمجدد له ايضاً حسب قاعدته فيعطى حيث لا خبر ذلك الى القومسيون من طرف مدير الصندوق لاجل بيع الرهن بحسب نظام صندوق الامنية وتجري المعاملات الآتي ذكرها

المادة الثانية . ترسل الى المديونين ورقة اخبار ثانية من طرف الادارة عند انقضاء المهل يتنبه بها عليهم ان يحضروا الى مركز الصندوق لاجل غل حساباتهم ويتعرفون ايضاً بان الذين لا يلبون هذا الطلب منهم بظرف خمسة عشر يوماً تباع رهوناتهم وهذه الورقة تعطى بمعرفة تحصيلدارية الادارة اما لذات المدين او لحل اقامته او الى مختار حارته واذا كانوا غائبين تختم النسخة المعطاة منها الى الرجل الذي يكون موجوداً في محل الإقامة الذي يد اعطيت الى المدين الموجود ذاته او الى محل اقامته او الى مختار حارته وتحتفظ في الادارة فتكتب كيفية التبليغ بالعلومة خبر التي تؤخذ من طرف المرسل اليهم ايضاً اما الذين لا يوصلون اوراق الاخبارية الى المدين فيكونون مجبورين وقت الدعوى بضاعة الاضرار

المادة الثالثة . الذين لا يحضرون الى الادارة في المدة المبينة في ورقة الاخبار ويرون حساباتهم تباع رهوناتهم في المزايا وكيفية المزايا وصورة اجراها وارقانها ومجلاتها تعلن بظرف عشرين يوماً في الجرائد الكثيرة التداول التي تخرج بلغات مختلفة وقومسيون الدعاوي يطلب تعين مأ مور مناسب من نظارة الدعاوي البهية ليكون حاضراً في اثناء المزايا ويكون هذا المأمور مجبوراً بان يحضر المزايا في اوقاته المعينة

المادة الرابعة . عند حلول وقت المزايا يعاين المأمور الموما اليه هو المأمور الذي يعين من طرف القومسيون الاختتام الموضوع على الرهونة وبعد ان يطبقها يحصل الشروع في مزادها العلني بحضورها في دكان شيخ الحرفة من سوق الصباغ ويمكن ايجاد

اثنين او ثلاثة مخمين محلين ليكونوا حاضرين في وقت المزاد ايضاً

المادة الخامسة. اذا كانت قيمة الاشياء المرهونة التي يقر عليها المزاد ليست دون القيمة التي تقررت في وقت وضعها في صندوق الامنية تؤخذ دراهمها مجزأً بحساب البشك وتعطى الى اخر طالب في المزاد الاول اما اذا كانت قيمتها في المزاد ليست بقدر قيمتها المقررة فتبقى الى ان توضع في المزاد مرتين اخريين ثم تباع بالتمن الذي يتقرر في المزاد الثالث

المادة السادسة. يحسب لكل مزاد ورقة ضبط وتدرج في تلك الورقة صورة مزاد الرهونات والاوصاف التي تميزها وقيمها المقررة وبديل مزاداتها واسماء اصحابها واسماء الذين قد تقررت بعهدتهم في المزاد واسماء الدلائل وشهرتهم ومحل اقامتهم وكيفية معاينة اختام الرهونات وتطبيقها على الاختام الموجودة في سندات الدين وفي دفتر الصندوق وتختم في ذيلها ويضى عليها من طرف المأمورين المواليين لها وطرف شيخ المحرفة واذا امكن من طرف كم نفر من اربابها الموجودين ايضاً وتعمل ورقة الضبط المذكورة لتخمين تحفظ احداها في صندوق الامنية والشيخة الثانية ترسل الى نظارة الدعاوى البهية ايضاً

المادة السابعة. اذا بقي شيء زائداً عما يتحصل من اثمان الرهونات بعد استيفاء المطلوب الصندوق عن رأس المال والفائض وكان صاحبه غائباً تحفظ هذه الزيادة في الصندوق وتبلغ الكيفية الى مختار حارة المديون الغائب اذا كان متوطناً في دار السعادة او كان له محل مقيم به فالى تابعه المقيم هناك ايضاً

المادة الثامنة. اذا كانت الرهونات قطعاً متعددة وكان احداها او عدة منها كفافة لوفاء مطلوبات الصندوق فيباع منها ذلك المقدار فقط وما تبقى يختم عليه محفظة من طرف المأمورين المواليين لها ويحفظ امانة في الصندوق

المادة التاسعة. ما مورر المزاد والموجودون في هيئة ادارة الصندوق لا يزيدون ولا يأخذون شيئاً والذين يفركون خلافاً لذلك كما انهم يتبعون تحت المسؤولية كذلك الذين يجررون فساداً فيه ايضاً يتأدبون توفيقاً الى احكام الفصل الذي هو في حق الذين يسبون استعمال الامنية من قانون الجزاء ايضاً

المادة العاشرة. لا يؤخذ رسم تحت اسم التحصيل ولا غيره اصلاً عن الرهونات التي يبيعها صندوق الامنية بوسيلة وجود مأمور مخصوص من طرف نظارة الدعاوى البهية عدا عن المصاريف الاعيادية

في ١٢ ذي القعدة سنة ١٢٨٦

نظام

ترتيب الصناديق البلدية وإدارة رأس مالها ومحل صرف منافعها وتمتعها

رأس المال المقتضى الى صناديق البلدية

المادة الاولى . بعد ان يباع ما زاد وهيات اهالي من الذخائر المتنوعة الفائضة من محصولاتهم الارضية تحفظ اثمانه منها بلغ مقدارها في الصناديق البلدية الماخوذة في رؤوس القضاوات لاجل مداركة هذه الرساميل فتكون هذه الدراهم حق اصحابها اهالي القرى ورأس مال لهم في الصندوق

المادة الثانية . هذه الذخائر التي يحصل توفيرها واذا خازها من اهالي اية قرية كانت من القرى ولكن كانت تباع بمعرفة مجلس اختيارية تلك القرية وارباب المعرفة والتقدم فيها الا ان ما يقع من الصعوبة في ايجاد مشترين لها بالقيثات المطاوعة واحضار صوابها نقداً اذا ترك امر مبيعها الى اهالي القرى يقتضي بان تجري المعاونة من طرف الحكومة في امر بيعها وشراؤها بالائتمان الثلاثة بها

المادة الثالثة . بما ان مقدار الذخائر المتنوعة التي تكون قد اذخرت في كل قرية لاجل هذه القضية هو معروف ومفيد فكل ما يباع منها بالتفريق ويصير نقوداً يتسلم ثمنه اولاً الى صناديق اموال القضاوات لحد ما تتعين محلات للصناديق ومنها كان مقداره يحرر به سند موقت بهذه العبارة وهي (مبلغ كذا من الدراهم التي سلمته القرية او النصبه الفلانية على الحساب ليكون رأس مال لصندوق البلدية قد تسلم الى صندوق المال امانة) ويختم في ذيله من طرف مدير القضا وامين الصندوق ويعطى ليد الذي يحضر الدراهم ويمسك لذلك دفتر موقت ايضاً

المادة الرابعة . من بعد ان تباع الذخائر التي تكون استحضرت عليها واذخرتها القرية او النصبه لاجل صندوق البلدية على الوجه المحرر وصارت بنماها نقوداً وانتهى امرها تسترجع بالنافي العلومة خبر الموقنة التي تكون قد اعطيت قبلاً ومنها بلغ مقدار مجموع نقودها يحرر في السندات المطبوعة التي ارسلت لذلك ويختم بذيلها من طرف وكلاء صندوق البلدية المحرر في المادة السادسة وتعطى الى اهالي قرينها واذا كان ذلك حق احدى القصابات فيوضع سندها عند الشخص الذي يستأمنه عموم اهالي النصبه

المادة الخامسة . ولئن كان افتتاح صناديق البلدية يري بأنه يحتاج الى بيع كامل ما اذخر من الذخائر في القرى والقصبات وانتهاء امره الا ان توقيفه زماناً لحده ما يتباع كاملها وينتهي امرها على الوجه المحرر اعلاه وتعطيل الدراهم التي يصير لحده ذلك الوقت عيباً لا يكون مناسباً ولذلك متى بلغ ثمن الذخائر التي تباعها القصبات والقرى التي تخونها احدي الفضاوات مبلغ عشرين الف غرش توضع حيثئذ في الصناديق البلدية وتعلن وتبتدي باجراء ما مورياتها

صورة وضع الصناديق وكيفية محافظتها وادارتها

المادة السادسة . ينتخب لكل بلدة باكثرية الاراء من اهالي القصبات والقرى اربعة انفار اثنين مسلمين واثنين مسيحيين واذا لم يكن فيها مسيحيون فتكون الاربعة مسلمين من المأمورين للغاية الذين تعتمد عليهم الاهالي وتعتبرهم باسم وكلاء صندوق البلدة ويشترى لهم صندوق حديد لكي يوضعوا به الراسمال الذي يتوجد ويحفظون ايضاً السندات والرهائن التي ياخذونها في مقابلة الاقراضات وهذا الصندوق يوضع تحت نظارة العساكر الضبطية دائماً اما في قبو عقد واما في مخزن الاوراق اذا كان هناك مخزن اوراق والآفي محل صندوق الميري من بيت الحكومة ويحفظ هناك ويكون مفتاحه مع احد الوكلاء ويختم قفله من طرف الوكلاء بحسب الاكثرية

المادة السابعة . يفتح الصندوق ويقل بحضور الوكلاء في اي يوم كان يوم سوق في اية قصبة كانت ولا يفتح في ما عدا ذلك من الايام والاوقات ما لم يظفر لذلك لزوم قوي وينضم اليه راي الحكومة وتكون وكلاء صندوق البلدة ومأمورو موجودين

المادة الثامنة . بما ان الامر يحتاج الى كاتب لكي يقيد ويحصر مقبوضات الصندوق ومدفوعاته فاذا كان يوجد في الوكلاء اناس يحسنون الكتابة وهم اهل لها وقادرون عليها فيدار هذا الشغل من طرفهم والا فيندبر رجل من الخارج ذو لياقة يعتمد عليه لكي يكتب ويعد الدراهم ويدير اشغالها يوماً في كل اسبوع يعني اربع مرات في الشهر ومقابلة لاجريه تؤخذ عدا عن الواحد في المائة الذي هو فائض عائد الى الصندوق عما يستقرض من الدراهم اربعون فضة في المائة مرة واحدة اجرة قيدية كل ما يعطى من الصندوق في حين نسلبيه قدره من المائة غرش الى الالف غرش وخمسة غروش في الالف عن المبالغ التي تكون من الالف غرش الى العشرة الالف غرش ومائة فضة في كل الف عما يكون من العشرة

الاف غرش الى المائة الف غرش ويعطى ذلك الى ماموري القيد

المادة التاسعة . وكلاء صندوق البلدة يتوجهون في الايام التي تقام بها الاسواق في القصبات ويكون موجوداً معهم واحد من اعضاء مجلس ادارة القضا او مجلس دعاويه ويفتحون الصندوق ويعطون منه دراهم قرضاً لمن يريد الاستفراض وياخذون الدراهم التي تكون حلت وعدها من المبالغ المقرضة أولاً واحضرت الى الصندوق ويقبضونها ويقيدون راس مال الدراهم الواردة وقوائضها كلاً على حدة في دفتر الابرادات والمبالغ التي يقرضونها في دفتر المصاريف ويضعون اشارة كذلك عن الرهونة التي ياخذونها لاجل الاقتراضات ويذبلونها في خاناتها المدرجة في دفاترها وبعد ان يتفرق السوق يغلون الصندوق ثانية ويختصونه من طرف الهيئة الموجودة ويتركونه في محله

شروط الاقتراض

المادة العاشرة . كل من طلب من صندوق البلدة قرض له دراهم بالفائض واحد في المائة بكمالة او برهن او بالجهتين ككتبها حسب الشروط التي تعين ادناه ولكن لا يكون اعطائها له الاقل من ثلاثة شهور ولا اكثر من سنة

المادة الحادية عشرة . كل من طلب قرضاً من صندوق البلدة يحضر الى المحل الذي يفتح فيه الصندوق في اليوم المخصوص بذلك ومهما كان مقدار الدراهم التي هو طالبها يسأل أولاً عن الكفيل او الرهن فاذا كان مراده يقدم كفيلاً فيلزم ان يكون الكفيل صاحب املاك في القصبة او في القرية وقادراً على ابناء الدراهم واذا كان الكفيل ليس هو واحداً بل عدة انفار فيكون مجموع احوالهم موافقاً لهذه الشروط ايضاً لكن اذا كان مراده ان يعطى رهناً وقضية الرهونات مختلفة ومتنوعة وكان الرهن من الاشياء الثمينة المنقولة يلزم ان تكون قيمته على الاطلاق اكثر من الدراهم التي يريد ان يستقرضها واذا كان اشياء مثل اراض اميرية وكروم وجنان ودكاكين وبيوت فيكون ابراده السنوي ما عدا مصاريفه يساوي ضعفي فائض الدراهم التي تعطى له يعني ان الرجل الذي يستقرض مائة غرش اذا كان مراده برهن حقلاً او جنبنة او دكاناً فيشترط ان لا يكون ابراده ما يرهنه اقل من اربعة وعشرين غرشاً في السنة

المادة الثانية عشرة . عندما يحضر الرجل الذي مراده ان يستقرض رهناً ثميناً من الاشياء المنقولة فيحصل موازنة قيمته على مقدار الدراهم التي ياخذها ثم بعد ان يفتح بانها

موافق الى شروطه يتحرر السند على ورقة صحيحة توفيقاً الى العبارة المحررة في المثال المرسل
ويتبين به جنس الرهن ونوعه وقيمه الحقيقية وبعد ان يتقيد يحفظ في الصندوق مع الرهن
سوية لكن اذا كان الرهن الذي يؤخذ من الاراضي الاميرية مثل حقول او كروم او
مزارع فيجب سند الطابو الذي يحوي على تصرف صاحبه به ثم بعد ان يتبين بواسطة
التحقيق بان محصوله السنوي مساوٍ لمثلثي فائض المبالغ التي يستقرضها او اكثر وكان
اراضي اميرية فيؤخذ بذلك علم وخبر حسب الاصول من طرف مأمور الطابو او كان
وفقاً من طرف مأمور الاوقاف ويتحرر كذلك سند توفيقاً الى العبارة المحررة في المثال
ويوضع في الصندوق بعد ان يتقيد ولما التحجج وغيرها من باقي سندات الاملاك التي توضع
في الصندوق فينبغي ان تقيد في اول الامر على وجه الخلاصة في جريدة مجلس تمييز الحقوق
او الدعاوي بانها رُهنّت على قدر كذا دراهم لمدة كذا وعدة وكذلك تحصل المصادقة من
طرف الكفلا على العبارة المحررة على وجه المثال في السند الذي يؤخذ من المدينون فيما
يستقرض من الدراهم بكفالة.

المادة الثالثة عشرة. يلزم ان تختم السندات التي تؤخذ من المدينون فيما يستقرض من
الدراهم وقيد الكفالات المصادق عليها من جانب كفلاء ونقض وبصادق عليها في ذيلها
باختتامهم او امضائهم الاكثر اعتباراً اما الذين ليس لهم اختام ولا يعرفون الكتابة فيصادق
على الاشارة التي يضعونها باصابعهم تحت اسمائهم على انها امضاهم حقيقة بواسطة ختم او
امضا نفرين معتبرين من اهل الاسلام اذا كانوا مسلمين او نصارى اذا كانوا مسيحيين

المادة الرابعة عشرة. بما انه يؤخذ من المدينون سند واضح العبارة بالمبالغ التي يستقرضها
من الصندوق ويتحرر في دفتر مخصوص يسلك لهذه الغاية ووكلاء الصندوق يكونون
حاضرين ايضاً في وقت الاقراض فلا حاجة اذا التقيدات وتكلفات اخراتها لكيلا يبقى
احتمال بنوع ما اصلاً الى وقوع غلط في كمية الدراهم يتحرر ورقة صغيرة مثل بوصلة بهما كان
مقدار الدراهم التي اعطيت قرضاً لاحد الناس عبارتها هي انه قد اقترض مبلغ كذا غروش
من صندوق البلدة الفلانية الى فلان بالتاريخ الفلاني ويختم ذيلها بختم الصندوق المحفوظ في
الصندوق وتعطى ليد المدينون لكي اذا ظهرت فيما بعد شبهة اولكة في تسليم الدراهم ولزمت
مراجعتها بفاد حيثئذ المدينون بان يحضرها

المادة الخامسة عشرة. الدراهم التي يقبضها الصندوق او يقرضها سوائه كانت فضة
او ذهباً لا تؤخذ ولا تعطى بنقص او زيادة بارة الفرد عن قيمتها الحقيقية يعني عن قيمتها

المعتبر لدى الدولة

المادة السادسة عشرة. اذا حضر المدينون المبالغ التي استقرضوها قبل انقضاء المدة المعينة لها فبقى لختم الوعدة لان اخذها يوجب تشييت القيد انما اذا كانوا يعطون فوائضها الماضية والمستقبله فيحتد يقبل راس المال مع فوائضه سوية فحسب فوائض الديون التي تعطيها اصحابها وتؤخذ معها ويحذر راس المال في دفاتره الخصوصية واذا حلت وعدة الدراهم وطلب المدينون تجديدها يكون مجبوراً بان يعطي فائضها لحد تلك المدة ويجدد السند ويجدد شروط الرهن والكفالة للتأمين بحسب هذه الوعدة الثانية ايضاً ورأس مال الدراهم التي تجدد من بعد حلول وعدتها من هذا التيل تحرر على هذه الجهة تسليماته وفوائضه ارباحاً وينقطع الحساب القديم بتمامه ويتقيد حساب المدة الثانية يعني المبالغ التي بقيت في ذمة المدينين لوعدة جديدة بصورة قرض جديد

المادة السابعة عشرة. المدينون الذي لا يحضر ما عليه ويدفعه في انقضاء المدة المعينة له يجلب ويطلب منه دينه فاذا لم يعطيه تعطى له مدة اخرى بحيث لا تتجاوز ربع الوعدة يعني اذا كان اخذ الدراهم لوعدة سنة يهل ثلاثة شهور فقط نهاية ما يكون ثم اذا لم يعطه ايضاً وكان لذلك المدينون رهن في الصندوق من الاموال المنقولة فيبيع بالمزاد بمعرفة الحكومة ويستوفي من اثمانه رأس المال وفائضه مع فائض المدة التي تحدت له مؤخرًا واذا تبقى له بعد ذلك شيء يعطى له اما اذا كان رهنة من الاملاك او الاراضي الاميرية فتحرر به مذكرة على موجب سندائه المحفوظة في الصندوق وتعطى الى الحكومة لكي توجر تلك الاملاك او الاراضي الاميرية وتعار بمعرفة وكلاء الصندوق لحد ما يستوفي رأس مال المبالغ المستقرضة وفائضه بحسب التصديق الذي يقع من جانب الحكومة وبعد ان يستوفي دين المدينون من ايراد محصولاتها ترجع السندات والرهونة وتسلم له

المنافع الحاصلة من صندوق البلدة

المادة الثامنة عشرة. بما انه قد تقرر بان حسابات صناديق كل البلاد ترى كل سنة في روز قاسم (عيد ماري ديمريوس) فترى حسابات مقبوضات ومدفوعات الصندوق بحضور مدير البلدة وشر من اعضاء كل من مجلي الادارة والتبليز ووكلاء الصندوق واذا اقتضى كذلك حضور كم ذات من باقي معتبري المدينة وتنزل المصاريف المحررة في البند الاخير من الفوائض التي تحصلت لحد ذلك اليوم والباقي هو يكون نفع الصندوق

فيتحرر ابراداً وبما ان هذه الدراهم هي ربح اموال اصحاب الزراعة يقتضي ان الحصة التي
تصيب من هذه التمتعات رأس المال الذي اعطته الى الصندوق القصة او القرية تضم في
ذيل قيد راسمالها المحرر في دفترها المخصوص ويوضع عليها اشارة بانها تمتعات السنة الثلاثية
المادة التاسعة عشرة . التمتعات التي تحصل من فوائض رأس اموال صناديق
البلدة تكون مقابل مصاريف هذه الاربعة قضايا الخيرية وهي المكاتب والركات والبرك
والجسور فقط فلا يجوز صرفها في محل اخر عدا عن ذلك فاذا مست الحاجة الى عمل
مكتب او جسر او ركة او اصلاح ذلك وتعميره او تعيين معلم للمكتب او خادم او شراء
كتب وما اشبه ذلك من المصاريف وكان لا يوجد لها مقابل فيتحرر حينئذ عرض حال بختم
مختاري القرية وامضات مجالس الاختيارية ويتقدم الى الحكومة لاجل اعطاء ذلك من
تمتعات رأس مالها الموجود في الصندوق ثم بعد ان يصير السؤال في اول الامر عن مقدار
راسمال تلك القصة او القرية الموجود في الصندوق وما هو مقدار الحاصل من منافع
فوائضه ويصير الاعلام عن المقدار المذكور باعلا العرض حال من جانب وكلاء الصندوق
يفرز حينئذ مبلغ مناسب بحيث لا يتجاوز ثلثي حصة التمتعات الموجودة في الصندوق مصيبة
حصة راسمال صندوق تلك القصة او القرية مهما كان مقدارها وتحصل المساعدة في
صرفه على تلك القضية ثم حين تسليم الدراهم يتحرر في ذيل العرض حال ذي الاعلام شرح من
طرف الذين اخذوها يتضمن اخذهم اياها مهما كان مقدار غروشها ويمضون عليه ويحفظ
في الصندوق ثم تجري التقيدات الكاملة الفعلية من جانب الحكومة في صرف تلك الدراهم
المعطاة على هذا الوجه كما هو حصة واذا فهم بان وقع في ذلك تحيل او فساد ينجر التجاسرون
على هذا الفعل الى موقع المحاكمة والمجازاة

المادة العشرون . من حيث ان اجرة كتاب الصناديق تحصل من اجرة القيدية المينة
في المادة الثامنة اما الوكلاء فانهم يقومون بهذا العمل بدون اجرة احتراماً لذواتهم وغيره
على طوائفهم فلا يبقى محل لوقوع معاشات ومصارف اخرى في هذا الباب غير مصاريف
جزئية مثل ثمن الصندوق والدفاتر والورق ورسوم التحصيل التي تعطى عما يفصل من
الدراهم بمعرفة الحكومة حسب النظام واصاريف المتفرقة التي تنفع بحسب وسعة الصناديق
واعيمتها مثل ثمن قلم وخطب وخصر بحيث لا يتجاوز ذلك ثلاثمائة او اربعمائة او خمسمائة
غرش نهاية ما يكون في السنة فهذه تقيد في محل ثم تدخل الحاسبة بعد ان يحصل عليها
التدقيق في اخر السنة الى متصرفية السجاق الذي يكون القضا تابعاً له وكذلك المجدول

التي تعملها السناجق الى مركز الولاية بعد ان يحصل عليها التدقيق في مجالس الادارات

بعض تعريفات تختص بصورة كتابة الدفاتر التي
تسلك لاجل رسالات صناديق البلاد وفوائدها
وسائر مصاريفها توفيقاً الى مثالها

المادة الحادية والعشرون . يكون الصندوق دفتر على ما قد تبين اعلاه تحرر في
الجهة الواحدة منه الايرادات وفي الجهة الثانية المصارف مثلاً اذا ورد من احدى القرى
الف غرش رأساً ل فتل هذه الدراهم يلزم ان تحرر اول الامر في خانة مجموع الايرادات
التي هي في الصحيفة اليمنى من هذا الدفتر وبعده توضع في عينها ايضاً في خانة (رأس المال)
واما في باقي الخانات فتوضع اسفار وبعده يقرر تاريخ اليوم الذي وردت به واسم القرية
وانها رأس مال وعن يد من وردت وكما ان الدراهم التي تأتي رأس مال يلزم ان يكون
تحررها على هذا الوجه كذلك متى انقضت مدة وفاء الدراهم التي اقرضت لاحد الناس
واخضرها تحرر في خانة (مجموع الايرادات) مع فائدها بالسوية وبعد ذلك يقرر
مقدار (التحصل من الدراهم المقرضة) في خانة والباقي فائدها كذلك في خانة (النائض) وبعد
ذلك يكتب اسم المدين ومجمله واذا كانت الدراهم التي اخضرها هي كامل دينه او بعضه
ومقدار غرش الفائض الذي اعطاه وعن كم يوم هو وعن يد من ورد واذا كانت الدراهم
الذكورة ليست كامل دينه بل بعضه فيلزم حينئذ ان تكتب هكذا الوارد من ذمة فلان
التي هي مبلغ كذا عن فائدها البالغ كذا غروش بحساب كذا عن سنة واحدة او عن كذا
شهور عن يد فلان والحاصل انه كل ما وردت دراهم الى الصندوق من اي جنس واي
نوع كانت كثيرة كانت او قليلة يلزم مطلقاً ان تحرر في جهة الايرادات من هذا الدفتر
اولاً وان توضع غمرة كل قلم بالجمعية ايضاً في خانة غمر اليومية ثم تجمع في رأس كل شهر
اولاً خانة (اجمالي الواردات) وبعد ذلك تجمع ايضاً خانة ما تحصل من الاقراضات ومن
النوائض ويوزنان على خانة الاجمال والنمرا التي توضع في خانة غمر اليومية توضع في عينها
ايضاً مرقومة على العلومة خبرا التي تعطى لميد الذين يسلمون الدراهم

المادة الثانية والعشرون . ولغات الى جهة المصاريف فنقول ان الاوراق الثمالية
من دفتر الصندوق المذكور هي مخصوصة ومختصة في المصاريف على المنوال المحرر وعلى

هذه الجهة كل من كان يفرض له دراهم بتحرر أولاً مقدارها في خانة اجمالي المصاريف وبعد ذلك بتحرر بعينه في خانة الاقراض ايضاً وكانا ان يجب ان يتبين تاريخ دفعها واسم الكفيل او اجناس الرهن وانواعه ومقدار المدة المشروطة للوفاء كما حصل في الايرادات كذلك اذا كان استؤجر محل لاجل وضع الصندوق وحفظه به او صار صرف دراهم بالدرجة التي يساعد بها النظام الموضوع لذلك على الوجه المحرر في المادة السادسة يلزم ان هذه الدراهم بعد ادخالها في خانة اجمالي المصاريف توضع ايضاً وتترق في خانة الدراهم المعطاة الى الاهالي وغيرهم لاجل الصرف ويكتب ايضاً تاريخها ولبن اعطيت وعن شهرية اي المصاريف هي وبأي سند صار اعطاؤها وما في النمرة الموضوع على سندها وهكذا ايضاً الدراهم التي تعطى بحسب الاسند عآت الواقعة لكي تصرف على ما يعمل من الخيرات والمبرات باتفاق الاهالي في النقصات والقرى على ما يقتضيه النظام المؤسس لذلك تدخل في اجمالي المصارفات أولاً فاولاً مثل مصاريف الصندوق وبعد ذلك بتحرر في خانة الدراهم المعطاة الى الاهالي وغيرهم لاجل الصرف ويتبين اسم القرية التي اعطيت لها ولاي عمل هي وان اعطاء هذا المقدار من الدراهم هو لكونه قد تراكم لتلك القرية دراهم كذا مقدارها من الفائض ولبن صار تسليمة وعلى اية طريق اخذته السند به وما في النمرة التي وضعت لاجل الحفظ على السند الماخوذ منه وهذا كذلك يقتضي ان نحصل موازنة مجموعاته في رأس كل شهر كما حصل في مجموعات الايرادات وتوضع على كل قلم مئة مرة اليومية ايضاً

المادة الثالثة والعشرون - يلزم ان يمسك دفتر اساسي لاجل الراسمال عدا عن الدفتر المذكور وقد ارسل مثاله مربوطاً بهذا ايضاً وتوفيقاً لهذا المثال يلزم منها ان يكون موجوداً من القرى داخل احد القضايات ان يفتح لكامل اسمائها محلات في دفتر الاساسي المذكور على الحروف الهجائية أولاً فاولاً يعني اذا كان في احد القضايات خمس محلات واربعون قرية فيفتح أولاً اسماء المحلات وبعده لجميع القرى انما لاجل السهولة بتحرر منها ما كان في أول اسمه ألف وبعده ما كان بآ وبعده ما كان تاء وتاء الى اخره بالتبعية وتوضع غره عليهم وفتح لاجل رأس المال خانة واحدة وللدراهم الناتجة من الفوائض خانة اخرى وبالتبعية لذلك خانة للنمر ايضاً وتترك ثم بعد ذلك ينقل الى دفتر الاساس المذكور الاقلام التي تكون واردة في ظرف اسبوع واحد في خانة الايراد وفي خانة الراسمال من دفتر الصندوق قلماً فقلماً بتواريخها واسماء الاشخاص الذين سلموها مجملات وتوضع

اسفار في خانة الفوائض ونمر دفتر الصندوق على ما هي عليه بانسلسل في خانة النمر المقابلة لها ايضاً ثم عندما تدخل الدرام في دفتر الاساس على هذا الوجه المحرر تكتب حيثئذ النمرة الموجودة على اسم القرية المذكورة في خانة نمر دفتر الاساس التي هي في الخانة الثانية من دفتر الصندوق وهكذا تدخل الاربعة دفعات التي تكون وردت من احدى القرى في النهر الواحد الى دفتر الاساس فلما فتملأ على الوجه المذكور ثم بعد ان يجري الحال على هذا المنوال الى اخر السنة تجمع في نهاية السنة ايرادات الصندوق ايضاً كما حصل في كل شهر بشهره وبعد ان تجري ميزانيتها يجمع كذلك راس اموال القرى واحدة فواحدة في دفتر الاساس ايضاً وتنوزن على مجموع راس مال الصندوق

المادة الرابعة والعشرون . يسلك كذلك دفتر اساسي الى الاقراضات على الوجه المبين في النمرة الثالثة وحيث انها محررة تفصيلاً شهراً بشهر في جهة المصرف من دفتر الصندوق تلك الدرام المقرضة الى زيد وعمرو فيقتضي بانهما كان عدد الاشخاص الذين تعطى لهم الدرام من اسبوع الى اخر يفتح لكل منهم خانة توفيقاً الى المثال وتوضع عليهم النمر بالتبعية ايضاً وحيثئذ تحرر النمر التي عليهم في خانة نمر دفتر الاساس التي هي في الخانة الثانية من جهة المصروفات في دفتر الصندوق وتبين كذلك نمرة دفتر الصندوق في مقابل غروش هذه الخانة المفتوحة

المادة الخامسة والعشرون . عندما يحضر احد الاشخاص المدينين درام الى الصندوق لاجل وفاء ما عليه عند حلول وعده فيبحث اولاً عن اسمه في دفتر الاساس واذا كانت وعده لازال ما فانت يضم حيثئذ فائض الدرام التي يكون اخذها الى ما عليه من الدين ويتنهم عن مقداره اما ان كانت وعده قد فانت فيحسب كذلك فائض الايام التي مرت ويضم عليه ثم عندما يسلم بالحال ما عليه ذلك الرجل من الدين مع فوائضه يدخل المحين في اول الامر ايراداً في دفتر الصندوق توفيقاً الى اصوله وتوضع نمرة ثم بعد ذلك تستدد ذمته من دفتر الاساس ايضاً وتوضع على ظهر سند دين اشارة بانه قد وفي دينه واعطى فائضاً قدره كذا وبعد ان ينجم على ذلك بالختم المخصوص الى الصندوق يرتفع الى صاحبه

المادة السادسة والعشرون . عند ما تجري بحول الله تعالى هذه الاصول كما ينبغي ينظر حيثئذ حساب الصندوق كل سنة في روز قاسم (اخر نيسان) على الوجه المندرج في المادة الثامنة عشرة ومهما كان دخل الى الصندوق من تنوع الفائض يظرف السنة الواحدة تفرز منه في اول الامر المصاريف الجزوية التي تجري في دائرة نظامها ثم بعد ذلك ينقسم الباقي

على عموم الراسمال الذي دخل الى الصندوق ومهما كان بصيب الماية منه تدخل حصة كل قرية من ذلك الى خانة الفائض التي هي في دفتر الراسمال الاسامي بحسب حصتها

المادة السابعة والعشرون. من بعد ان تمر سنة واحدة ويدخل ما يصيب كل قرية من الفائض الى جانب رسالها اذا حصل استدعاء من احدى القرى بصرف جانب من الدراهم على جسر او مكتب او غير ذلك من الخيرات والعمارات بارادة اهل القرية فبعد ان يجري ايجاب ورقة استدعاء على الوجه المندرج في المادة التاسعة عشرة بصرح ما مور الصندوق عن المقدار الذي يناسب اعطاؤه من تلك الدراهم ثم يؤخذ سند على جديت من الفلاحين المذكورين ويربط بذلك الاستدعاء وعندما تعطى الدراهم من الصندوق تنفيذ حالاً في جهة المصرف من دفتر الصندوق المذكور ثم تتزل دراهم بقدر ذلك من خانة فائض دفتر القرية الاسامي ويبين تاريخها وسبب اعطائها اجمالاً في الدفتر المذكور ايضاً ثم تنفع محلات متفرقة تحت دفتر الاقراضات للدراهم التي تعطى الى اهل القرى لكي تصرف على مثل هذه الخيرات والعمارات ولصرف المصاريف العائدة لذات الصندوق ومهما صرف سواء كان الى اهل القرى او الى مصاريف ذات الصندوق يلزم ان يدخل اسبوعاً فاسبوعاً الى خاناته في جهة مصاريف دفتر الصندوق قماً فقللاً بغير ثم ان مثل هذه المصاريف التي هي مأذون بصرفها للصندوق بحسبها هي محررة في المادة العشرين في اول الامر من تمتعات الفائض في راس السنة بحسب هذا الاساس وهذه المعلومات

المادة الثامنة والعشرون. هانئ اذا مسك حساب صناديق البلاد على هذه الطريق وتراجع دفتر الصندوق في اي وقت رُغب في ذلك فيعلم حالاً مقدار الدراهم التي تكون وردت راس مال الى الصندوق في ظرف السنة الواحدة وما هو مقدار الذي تدين منها او تحصل من الدراهم التي ارجعت له اخيراً وما هو مقدار تمتع النوائض التي حصلت ونظيره اذا التفت الى جهة المصروف يشاهد حالاً ما هو مقدار الدراهم التي اقرضت في تلك المدة وما هو مقدار النسي الذي انصرف فلذلك عند ما تتزل المصاريف من مجموع الايرادات المحين يعلم ما يلزم بان يكون موجوداً في الصندوق من الدراهم وكذلك اذا تفتشت هذه الصناديق بغية من طرف من يلزم لا تعود تقبل اعتذارات كقولك هذه ما كنت كتبها او هذا الشيء الفلاني كان مرادي قيده بل يكون المأمور تحت المسؤولية فيلزم اذا توفيق هذه الامور بمتنضي المحمية والاستقامة

المادة التاسعة والعشرون. كما ان ايرادات الصندوق وصرفياته والباقي الموجود فيه

جميع ذلك يستبين من الدفتر المذكور كذلك من مراجعة دفتر الراسمال الاسامي يعلم
ايضاً ما لكل قرية من الدراهم سواء كانت عن راسمالها او من تمتعات قوائنها اما مقدار
مصاريف الصندوق المذكور من فائض تمتعها ومقدار ما هو معطى الى اهل القرى واسماء
المستقرضين وكفلاهم وباقي موادهم فيعلم ذلك جميعه ايضاً عندما ينظر الى دفتر الاقراض
الاسامي فيلزم اذا الاخطار بان تكون الاجوبة التي يعطونها لما يقع من الاسئلة من
طرف المأمورين مسوكة بغاية الدقة وان لا تكون مسوحة ولا محكوكه

في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٢٨٤



نظام صيارف القرنة

يعني صيارف تبديل المعاملة

مقدمة

يعبر بصيارف الكوشه (القرنه) في اللغة التركية عن الصيارف الذين يشتغلون في تبديل المسكوكات فقط فلا يفرضون ولا يستفرضون

المادة الاولى . كل من فتح دكاناً او حجره في خان لتبديل المعاملة في دار السعادة والبلاد الثلاثة مجبور بان يأخذ بذلك تذكرة اذن من نظارة التجارة

المادة الثانية . اذا فتح احد دكاناً او حجره في خان لاجل تبديل المعاملة بدون ان يأخذ تذكرة اذن تغلق دكانه حالاً ويؤخذ منه ستماية غرش جزاء نقدياً

المادة الثالثة . لما كان من اللازم ان تكون محلات ومواقع صيارف تبديل المعاملة معينة كيلا يبحث من كان يريد ان يبدل عمله من الاهالي عن محلاتهم ويحمل ثقله في انجارها فلا يجوز دوراتهم في الاسواق ولا ان يتخولوا سراكي ولا ان يجلسوا في القراني والروايا لكي يجرول هذه الصناعة وان يتخذوا لذواتهم قرنة في دكان باقي الاصناف ليحعلوها محلاً للصرافة واذا وجد احد منهم يفعل ذلك يمنع للين واذا لم تكن بيده تذكرة اذن يؤخذ منه ستماية غرش والأقل ثلثماية غرش اذا كان من الاصناف المأذونين جزاء نقدياً

المادة الرابعة . كل واحد من صيارف تبديل العملة يحرر على لوح باللغة التركية والفرنساوية واذا اراد بلغات اخرى ايضاً وحروف ضخمة عنوان صراف تبديل عمله ويحرر اسمه تحت ذلك والتمرة المحررة في تذكرة الاذن المعطاة له ويعلقه خارج دكانه او حجرته ويوضع في دكان كل صراف دفتر المسكوكات المتداولة مطبوعاً

المادة الخامسة . كل صراف تبديل عملة مجبور بان يسك دفتر له خاتمان تحت ختم نظارة التجارة وتصريفها وان يقيد في احدى خاناته ما يأخذه وفي الاخرى ما يعطيه بالتبعية والتمرة وان يري دفتره هذا الى المأمورين في اي وقت ارادوا وان يعطي بوصلة مضاهية منه محرر بها ما أخذه واعطاه طبقاً لما هو محرر في دفتره اكل من اراد ذلك من الذين يبدلون منه المعاملة والذي يتحرك بما يخالف ذلك او يعطي بوصلات مغلوطة او يقيد دفتره غلطاً فيكون مستحقاً بان يجازى بحسب درجة جنحه او بان يؤخذ منه لحد ما يفي غرش جزاء نقدياً

او يفتق دكانه امامدة وامامو بداً

المادة السادسة. يوجد لصيارف تبديل العملة محل اجتماع مركب من شيخ حرفة واربعة انفار اوستة باشية ولم ايضاً يكتب باشيسي (شيخ فتيان اوشباب)

المادة السابعة. شيخ الحرفة ينصب من جانب الحكومة انما تسنع الشكوى بحق وتتحقق عند ما تنفع عليه من اكثر اهل الحرفة

المادة الثامنة. اعضاء محل الاجتماع ينتخب من طرف اهل الحرفة وتنصب بمصادقة نظارة التجارة وهو ان اصحاب الحرفة ينتخبون من بينهم ثمانية انفار من تبعة الدولة العلية و يعرضونهم على النظارة المشار اليها وهي تعين اربعة منهم للعضائية

المادة التاسعة. شيخ الفتيان ينتخب من طرف اهل الحرفة ويعرض عنه الى نظارة التجارة لتصادق عليه

المادة العاشرة. عموم الاشغال التي تقع لاهل الحرفة ترى في محل الاجتماع وتحصل بها المذاكرة هناك وخاصة تجري الدقة على ان لا يقع من جميع الاشخاص المعدودين من اهل الحرفة حالة او حركة تغاير النظام والناموس ثم تنفيذ المذاكرات والقرارات في دفتر تنقدم صورته الى نظارة التجارة وتكون المصادقة عليه منوطة برأي النظارة المشار اليها واستنسائها لكن بما ان جميع المعدودين من اهل الحرفة هم حائرون صفة التجارة فكما ان دعاوى الاخذ والعطا التي تقع فيما بين بعضهم او مع آخرين تكون عائدة الى محاكم التجارة كذلك اذا بالقرض وجد احد منهم بحركة توجب ترتيب الجزاء عليه قانونياً فتجنب حجرة محل الاجتماع رؤية مثل هذه الدعوى وتكون مجبورة بان تذكر بالكيفية النظارة المشار اليها بموجب مضبطة وحينئذ تحصل التثبتات اللازمة بذلك من جانب الحكومة

المادة الحادية عشرة. اذا احيل من جانب الحكومة الى حجرة محل الاجتماع التدقيق على بعض امور تتعلق بصيارف تبديل المعاملة فتحصل المذاكرة بذلك حالاً وتنظم مضبطة وتنقدم بجانب الحكومة

المادة الثانية عشرة. تذاكر الاذن تكون مقطوعة من دفتر ذي قوجان ويتصرح بها اسم الصراف وكفيلو وشهرتها ومحل اقامته وشنه الدكان التي يريد ان يفتحها وموقعها ومقدار رسم الرخصة الذي اخذ منه معجلاً

المادة الثالثة عشرة. رسم الرخصة عن ستة شهور يكون على العموم مائتين وخمسة وسبعين غرشاً يؤخذ من ذلك مائتا غرش الى وزنة نظارة التجارة اما الخمسة والسبعون

غرضاً الباقية فتترك الى حجرة الاجتماع مقابله لعاش شيخ الحرفة وباقي مصاريفها وكما انه لا يؤخذ عدا ذلك من صيارف تبديل العملة يومية دكاكين كذلك لا يؤخذ منهم شيء اخر بوسيلة من الوسائل اصلاً

المادة الرابعة عشرة . حكم تذكرة الرخصة يكون ستة شهور نهاية ولذلك يلزمهم بان يعطوا هذا الرسم مرتين في السنة يعني في ابدا مارت وايلول ويجددوا الرخصة اما حكم التذاكر التي تؤخذ من بعد مرور مارت وايلول فمن حيث انه يجري لحد غاية اوغسطس او غاية شباط فيلزم ان يجري حساب رسم الرخصة على الايام ويؤخذ عن مقدار مدة جريانها فقط

المادة الخامسة عشرة . الشخص الذي يريد الدخول في زمرة صيارف تبديل المعاملة يراجع بذلك حجرة محل الاجتماع وبعد التحقيق عن احواله وكيفيته عند اهل الحرفة ووربطه بكفيل على شرط ان يكون من تبعة الدولة العلية يؤخذ علم وخبر مخنوم من طرف شيخ الحرفة ببيان اسمه وشهرته ومحل اقامته وسمه الدكان التي مراده يفتحها ووقعها ويتقدم الى نظارة التجارة فاذا لم يكن هناك محذور يتقيد حيثئذ في الدفتر وتعطى له تذكرة الاذن بعد ان يؤخذ منه رسم الرخصة

المادة السادسة عشرة . الذين يتركون دكاكينهم او حجرهم وينقلون الى دكان او حجرة اخرى عدا عن انه يصح قيد ذلك في حجرة محل الاجتماع بوضح الكيفية الى نظارة التجارة ايضاً لتشرح ذلك على ظاهر تذكروته وتحنم عليه ويؤخذ عن ذلك خمسة غروش فقط رسم قيدته من جانب النظارة المشار اليها

المادة السابعة عشرة . اذا ترك صراف تبديل العملة تجارته من تلقاء ذاته او اغلقت دكانه نظاماً لا يكون له حق بان يسترجع الرخصة التي يكون اعطاها

المادة الثامنة عشرة . اذا قدر وضاعت تذكرة الرخصة فيراجع صاحبها بذلك حجرة محل الاجتماع ويتبين ذلك بمضبطة من هناك الى نظارة التجارة ثم تعطى له تذكرة بتصرح بها بان ذاك الرجل قد اضاع تذكرته وما هي المدة الباقية له ويؤخذ عن ذلك عشرة غروش رسم خرج فقط

المادة التاسعة عشرة . تذكرة الرخصة تكون عائدة الى الشخص ويلزم ان تكون موجودة عنده دائماً يبرزها في اي وقت طلبها المأمورون

المادة العشرون . اذا وجد من بدل معاملة بتذكرة اذن شخص آخر يؤخذ منه ستمائة

غرض جزاء نقدياً

المادة الحادية والعشرون . صيارف تبديل المعاملة لا يقدر ان ياخذوا مسكوكات مقصودة وناقصة واذا وجد منهم من اخذ او اعطى ذلك بوخذ منه خمسة اضعاف الدراهم التي يكون اخذها او اعطاها جزاء نقدياً ولكن يمكن ان يجري امر المبالغه بموجب التعليقات الخصوصية التي تعطى له من طرف خزينه المال الجليله فقط

المادة الثانية والعشرون . صيارف تبديل المعاملة اذا اخذوا او اعطوا نقوداً زائفة تجري بحكم احكام قانون الجزاء فاذا احد احضر لم درهم زئوف بضبطون تلك الدراهم ويخبرون مأموري الضابطة بذلك حالاً ويسرعون بتسليم الرجل الذي احضرها الى الضابطة

المادة الثالثة والعشرون . يمكن ان تعطى قرارات في حجرة محل الاجتماع بخصوص قفل دكاكين الذين يجركون بحركة او يجررون تصيراً مغايراً بحسب الحرفة الى الاصول والنظام او ياخذ الجزاء النقدي منهم لحد المائة غرش عدا عن المجازاة النقدية المبيقة اعلاه انما يلزم بان تحصل المصادقة على اجراء ذلك من طرف نظارة التجارة فقط

المادة الرابعة والعشرون . بما ان المبالغ الحاصلة من المجازاة النقدية هي عائدة الى الخزينة الجليلية فيضم ذلك الى عموم حاصلات التجارة ويتبين مقداره على حدته في دفتر الميزانية المادة الخامسة والعشرون . صيارف تبديل المعاملة هم تحت المسؤولية عن ما يوجب الجزاء النقدي من افعال وحركات الذين يعتقدونهم في دكاكينهم او حجرهم لاجل امور اصرافه

المادة السادسة والعشرون . اذا حصل التثبت باجراً بعض تنبيهات يرى لها لزوم عند الدولة في حق المسكوكات فتكون صيارف تبديل المعاملة مجبورين بان يتفادوا ويمثلوا للمثل هكذا تنبيهات بواسطة حجرة محل الاجتماع

المادة السابعة والعشرون . احكام هذا النظام تجري بعينها في حق صيارف تبديل المعاملة الذين هم من التبعة الاجنبية وبما ان الاجانب الذين يدخلون في سلك ارباب الحرف يكونون تابعين لقواعد المملكة فهم مجبورون بان يقدموا كفاً الى محل الاجتماع من تبعة الدولة العالية

المادة الثامنة والعشرون . بما ان هذا النظام سيوضع في موقع الاجراء يتماد في ظرف

شهر واحد نهاية ما يكون اعتباراً من تاريخ اعلانه فتكون جميع صيارف تبديل المعاملة
 مجبورين بان ياخذوا تذاكر الرخصة لحد ذلك الوقت وبناء على ما ذكر تفنل دكاكين
 وحجرة الذين يوجدون بدون تذاكر في اليوم ١١ و١٢ من الشهر القادم وفي
 اليوم التالي يجري حكم المادة الثانية منه بحق الذين يوجدون بلا تذاكر
 في ٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨١



نظام الحراش

الباب الاول

في بيان اقسام الاحراش

المادة الاولى . ان الاحراش (اورمان *) الكائنة في الممالك المحروسة الشاهانية تقسم الى اربعة اقسام اولها الاحراش العائدة رأساً الى الدولة على خط مستقيم وثانيها الاحراش المربوطة للاوقاف وثالثها محلات الاحتطاب المخصوصة الى القرى والقصبات ورابعها الغابات (قوري *) الكائنة بعهد الاشخاص وبما ان احكام ومعاملات التصرف بالنظم الرابع واحواله الاخر محررة بالمواد المختلفة التي بقانون الاراضي الهامبوني لا يبحث عنها هذا النظام ولكنه شامل للاحراش ومحلات الاحتطاب التي الى الميري وإلى الاوقاف والتي هي مخصصة الى القرى فقط

القسم الاول

في الاحراش العائدة الى الدولة

المادة الثانية . يصير تعيين وتحديد كل ما يوجد من الاحراش الى الميري بمالك الدولة العلية واحكام المواد الاتية تجري بحق الاحراش التي يجري تعيينها وتحديد ها وتؤخذ تحت المحافظة

المادة الثالثة . لا يجوز قطع اشجار من احراش الميري خلافاً لاحكام هذا النظام
المادة الرابعة . ان قطع ونقل الاشجار التي لاجل الكراسته (يعني الاخشاب التي تنحصر مادة للعملية) المتقضة لادارة الترسانه والطوبخانه سواء كان من احراش الميري او من احراش الوقف ومن الاحراش التي بعهد الاشخاص تعين بالنظام المخصوص المربوط بهذا النظام

* ان الاورمان هو الغايضة او الغابة المشتملة على اشجار مختلفة وملئنة على بعضها كبيرة وصغيرة وعلى الغالب لا تكون تحت المحافظة

* القوري هي الغابة الماخوذة تحت المحافظة ولذلك تكون اشجارها كبيرة ولا تكون مشتبكة ببعضها

المادة الخامسة . ان اهالي القرى يقطعون مجانا اخشاباً واشجاراً لاجل تصليح او انشاء الابنية المحتاجين اليها من جديد مثل سكانهم والخزن والحظيرة ولاجل عمل العجلة وادوات الزراعة ولاجل عمل الفحم والحطب على قدر احتياجهم اليه ولكن الكراسته التي يقطعونها لاجل التجارة يجبرون ان يعطوا قيمتها واثمانها المعينة من طرف الادارة وهم مجبورون لاتباع احكام هذا النظام بمقتضى نظير التجار كما ان الاشجار التي يقطعونها من احراش الميري لاجل الحطب والفحم الذي ينقلونه الى محل آخر ويسعون في سواها كان بالذات او بالواسطة يدفعون قيمتها التي تتعين من طرف الادارة ولكن الحطب والفحم الذي تنقله الاهالي على عجلاتهم وجواناتهم الى السوق المنسوب الى تلك القرية وتبيعه فيها مستثنيان من هذا الحكم والمعاملات التي تجري بحق هؤلاء يصير بيانها بتعليماتها المخصوصة

المادة السادسة . ان الاشجار التي لاجل الكراسته الصالحة الى القطع بكل سنة من احراش الميري تعلم بالاآلة المخصوصة المسماة بميري حكيمى * وهذه الاشجار التي تعلمت تقيد بالدفتر من طرف مأموري المحرش

المادة السابعة . ان الاشجار التي تنثر ورقها بفصل الشتاء تقطع فقط من خمسة عشر تشرين الاول لحد خمسة عشر نيسان يعني بالوقت الذي يتجف مائة الاشجار ولكن اشجار السنديان فلاجل انتزاع قشرها يجوز قطعها ايضاً بالاقوات الاخر بناء على الرخصة المخصوصة واما الاشجار التي لا تنثر ورقها يمكن قطعها باي فصل كان

المادة الثامنة . ان مأموري المحرش ينبغي ان يعينوا بكل سنة محلات الفحم الذي يحرق ومواقع الاشجار الصالحة للقطع لاجل الحطب والفحم

المادة التاسعة . ان قطع الشجر المعد للكراسته من الاحراش ونقل وتحميل تلك الاشجار المقطوعة محلها متوقف على اعطاء ورقة علم وخبر الرخصة من طرف مأموريها ومن لم يكن يده علم وخبر حاور الرخصة لا يجوز له اصلاً ان يقطع وينقل الاشجار المعدة للكراسته

المادة العاشرة . ان الكراسته التي يصير اخراجها من احراش الميري توضع عليها العلامة من طرف مأموري الاحراش بالعلامة المخصوصة وهذه العلامة تكون بمنزلة الشهادة الميينة من اين اخرجت تلك الاشجار

* هي آلة حديدية اثبت بالقدم محفور عليها شكل علامة او كتابة تضرب بعنف على قطعة الخشب فتطبع بها علامة مخصوصة

المادة الحادية عشرة . ان الذين يكونون ماذونين بقطع الاشجار من احرش الميري تحت المناولة يؤخذ منهم دراهم نقود كغلة لاجل الثابت بانهم يحرقون تعهداتهم الواقعة ويدفعون الجزاء النقدي المحصل ان يحكم به بحكمهم وبحق النعلة ويجوز ايضاً بحسب ايجاب المصلحة اخذ كنبيل معين

المادة الثانية عشرة . ان الاشجار الموجودة بقطعة معينة من احرش الميري يجوز ان يترخص بقطعها لطالبها بمناولة مخصوصة والاشجار التي يقطعها المشترون من احرش الميري فعلى اية صورة كانت قضية تعيينها وقطعها ونقلها يجب ان تتوفى لاحكام تعليماتها المخصوصة

المادة الثالثة عشرة . كل مختار قرية يعطي بكل سنة لماموري الحرش دفترًا مينيًا جنس ومقدار الحيوانات التي تريد اهالي تلك القرية ان ترعاها بحرش الميري

المادة الرابعة عشرة . ان الدفاتر التي تعطي من طرف المختارين حسب المادة الثالثة عشرة بعد ان بطالها مأمورو الحرش يحددون ويعينون الموسم والمدة التي تبقى بها الحيوانات بالحرش مع صورة زرعها

المادة الخامسة عشرة . لكي لا يتجاوز الحيوانات باثناء رعيها الحدود المعبينة يجب ان يتعين راع مخصوص لاجل حيوانات كل قرية من طرف تلك القرية

المادة السادسة عشرة . ان اصحاب قطعان الحيوانات مال التجار التي تاتي من الخارج اذا ارادوا ان يوقفوها ويرعوها بحرش من احرش الميري يقتضي ان يستحصلوا رخصة من طرف مأموري الحرش والمحلات التي تتوقف بها كذا قطعان بصير تعيينها واراتها من طرف المامورين ويؤخذ من هؤلاء رسم توفيقاً الى النظامات والمعاملات السابقة

المادة السابعة عشرة . تقدر اهالي القرية باذن مأموري الحرش ان تجميع الاشجار التي تسقط من ذاتها من احرش الميري الواقعة داخل اراضيهم ويبقى على الارض بدون ان يدفعوا رسماً ما

المادة الثامنة عشرة . ممنوع اخذ واخراج الاحجار والتراب والورق الاخضر واليابس والمعدنيات وما مائل ذلك من احرش الميري بلا رخصة والمعاملات المستندة عليها الرخصة التي تؤخذ بذلك يجب تطبيقها لحكم تعليماتها المخصوصة

القسم الثاني

في الاحراش المربوطة الى الاوقاف

المادة التاسعة عشرة . كما صار التعريف بالمادة الرابعة من قانون الاراضي الهايوتي * بان الاراضي الموقوفة الكائنة من قبيل التخصيصات يكون حاصل نفعها مصروقا لشرط الوقف هكذا تكون هذه المعاملة شاملة ايضا تصرف وإدارة الاحراش المربوطة الى كذا اوقاف المادة العشرون . ان الاحراش الكائنة حصراً ضمن الاوقاف المضبوطة تؤخذ تحت المحافظة وقضية قطع وبيع اشجارها وباقي معاملاتها الفرعية يجب ان يصير تطبيقها على الاصول المتخذة بحق احراش الميري كما في القسم الاول من هذا النظام وعلى نظامات الاحراش التي توضع بعد الان وصورة قطع واستحصال الاشجار المتقتضا لادارتي الترسانة والطوبخانة من احراش الوقف وتسوية بدلاتها تجري ضمن دائرة نظامها المخصوص

القسم الثالث

في بيان محلات احتطاب القصبات والقرى (المعبر عنها ببالطهلق)

المادة الحادية والعشرون . ان محلات احتطاب القصبات والقرى هي الغاب

* في مقدمة قانون الاراضي . المادة الرابعة . الاراضي الموقوفة فمان القسم الاول الاراضي التي كانت من الاراضي المملوكة صحيحاً واوقفت توفيقاً الى الشرع الشريف ومثل هذه الاراضي الموقوفة تكون رقبتهما وجميع حقوق التصرف بها عائدة الى جانب الوقف ولكونها لا تجري عليها المعاملات القانونية بل يلزم ان تعامل بموجب شرط الوقف لما كان لا يثبت في هذا القانون عن هذا القسم من الاراضي الموقوفة والقسم الثاني من الاراضي المفترزة من الاراضي الاميرية التي اوقفها حضرة السلاطين العظام بالذات واخرون بالاذن السلطاني وبما ان رقبته مثل هذه الاراضي هي علمية عن تخصيص منافع قطعة مفترزة من الاراضي الاميرية مثل اعشارها ورسوماتها الاميرية لجهة ما من طرف السلطنة السنية قبل هذه الاراضي الموقوفة ليست من الاوقاف الصحيحة ولا كثر الاراضي الموقوفة الكائنة في المالك المحروسة في من هذا القيل وبما ان الاراضي الموقوفة التي هي من قبيل تخصيصات كهذه تكون رقبتهما عائدة الى بيت المال مثل الاراضي الاميرية الصرف تجري بحقها تماماً بعد الان المعاملات القانونية الا في ذكرها وتفصيلها لكن كما ان رسم فراغ وانتقال الاراضي الاميرية الصرف وبطل محمولاتها عائد الى جانب الميري يعود في مثل هذه الاراضي الموقوفة ايضا الى وقفه وبما ان احكام الاراضي الاميرية التي تبسط وتبين في ما ياتي جارية ايضا في مثل هذه الاراضي الموقوفة فبني ذكر في هذا القانون تغيير الاراضي الموقوفة يكون المراد به الاراضي الموقوفة التي هي من قبيل هكذا تخصيصات لكن يوجد ايضا نوع من مثل هذه الاراضي الموقوفة وهو الذي تخصصت الى جهة ما حقوق الصرف به من اعشاره ورسوماته في الحالة التي تعود بها اعشاره ورسوماته الى جانب الميري كما ان رقبته عائدة الى بيت المال وتكون حقوق التصرف به او رقبته فقط عائدة الى بيت المال

والأحراش التي تخصصت من القدم احتطاباً وانتفاعاً لقرية أو لقصة ما
المادة الثانية والعشرون . كل محل احتطاب قصة وقرية هو مخصوص إلى أهالي
تلك القصة والقرية وممنوعة مدخلة أهالي قرية وقصة أخرى بالصلاحيحة المعينة لأهالي
كل قصة وقرية بخصوص قطع أشجاره وبالأحوال الأخرى الانتفاعية وذلك بموجب
حكم المادتين الحادية والتسعين والثانية والتسعين من قانون الأراضي الهايوتي *

المادة الثالثة والعشرون . أن التصرف بمحلات احتطاب القصب والفرس من
طرف شخص مخصوص سواء كان بالتبعية للأراضي أو باعتبار التصرف بالأشجار فقط هو
تحت المنوعة القانونية

المادة الرابعة والعشرون . في الدعاوى المتعلقة بالغاب والأحراش المتروكة والمخصصة
من القدم إلى الأهالي لا يعتبر مرور الزمان وذلك بموجب المادة المائة والثانية من قانون
الأراضي *

المادة الخامسة والعشرون . أن هيئة مجنوع أهالي كل قصة وقرية تستفيد مشتركاً
أو منفرداً من محل الاحتطاب المخصص إلى قصباتها وقراها غير أن الكراسته التي تقطع من
محلات الاحتطاب لأجل التجارة يؤخذ منها العشر كما كان توفيقاً لمعاملاتها المرعية

المادة السادسة والعشرون . أن أهالي كل قصة وقرية مجبورون أن يمنعوا أهالي القصة

* أحكام المعاملات القانونية كالقراغ والانتقال لا تجري بهذا النوع من الأراضي البوقفة ولكن تنزع
ويصرف بها من طرف الوقف سواء كان بالذات أو على طريق الإيجار وحاصل نفعها يصرف إلى شرط الواقف
في الفصل الأول من الباب الثاني من قانون الأراضي الهايوتي

المادة الحادية والتسعون . أشجار الأحراش الملوكة أو الأحراش لا يسع عنها فراغة المخصصة منذ
القدم باحتطاب وانتفاع إحدى القرى والقصب لا يقطعها إلا أهالي تلك القرية أو القصة فقط ولا
صلاحية إلى أهالي قرية وقصبات أخرى أن يقطعوا منها وكذلك ما كان من هذا القبيل مخصوصاً منذ القدم
باحتطاب وانتفاع جملة قرى متعددة لقطع أشجاره أهالي تلك القرى ولا يقدر أهالي غير قرى أن يقطعوا منها
شيئاً ويس على مثل هذه الأحراش الملوكة أو الفراغة رسم

المادة الثانية والتسعون . لا يمكن إفراد حصص من الأحراش الملوكة أو الأحراش المخصصة بأهالي
القرى وتوابعها الشخص يصرف بها بالطابق مستقلاً أو بطريق الاشتراك ليأخذها حراً أو ينفقها لأجل
الزراعة وإذا تصرف بها أحد يطلع للأهالي أن يمنعون في جميع الأزمنة

* كذلك في الفصل الأول المادة المائة والأثنان . لا يعتبر مرور الزمان في الدعاوى المتعلقة بالأراضي
المتروكة التي قد تركت وتخصصت للأهالي منذ القدم مثل محلات الأحراش الملوكة والأحراش والطرق
العامة والأسواق الموسمية واليادر والمرابي والمشاقي والمسارح

والقرية الاخرى من ان يقطعوا من محلات احطابهم الاشجار الموافقة ان تصير حطباً ونحماً
وايضاً الاشجار المعدة للكراسه وان يقولوا ايضاً الحرش من الحراب بتعيين المحلات التي
يعمل بها الفم ومامورو الضابطة والمختارون هم مامورون ان يجرؤوا هذه المحافظة وصورة
اجراء هذه المحافظة لتعين بتعليمات مخصوصة

الباب الثاني

في بيان المحاكمات والمجازاة

الفصل الاول

بحق المحاكمات

المادة السابعة والعشرون . ان محاكمة النهم التي تحدث بمخالفة النظام باحراش
الميري والوقف الماخوذة تحت المحافظة ترى بداية واستئنافاً بالمحاكم النظامية
المادة الثامنة والعشرون . عندما تظهر الجرائم الواقعة بصير الاشعار بلا تاخير من
طرف ماموري الحرش الى راس القضا

المادة التاسعة والعشرون . هذه التفاريح يجب ان تكون ميسنة اسم وشهرة المتهمين
وصنعهم ومسكنهم ونوع تهمتهم وباي جهة من الحرش وقعت وان امكن باي وقت وقعت
المادة الثلثون . بعد ان ترى الدعوى الواقعة بحق صاحب الحيوان الذي يرعى داخل
الحرش بلا رخصة اذا ظهر عدم صحتها ترد له الدرام الامانة التي يكون سلمها الى مختار
القرية قبل المرافعة بمقتضى المادة السادسة والاربعين والحيوانات التي توجد بالحرش بلا
رخصة ولو وجد ثمنها الذي تباع بما قل من مقدار الجزاء النقدي العائد الى الدولة فلا يطلب
من اصحابها شي غير ذلك

المادة الحادية والثلاثون . ان الدعوى التي تقام بحق حركة ما متعلقة بالا حراش ويجب
ان يطلب ويؤخذ عنها نفصينات بحسب النظام شرطها ان تنبأ بشرط ثلثة شهور اعتباراً
من تاريخ وقوع تلك الحركة والحكم اللاحق بها بعد المحاكمة ايضاً يجب اجراؤه بظرف
ثلاثة اشهر ومن بعد انقضاء هذه المدة يضي الحكم منفيحاً والمأمورون الذين يكونون سبباً لتاخير
الدعاوي يجازون بموجب قانون الجزاء المايوني

المادة الثانية والثلاثون . ان المحاكمات التي ترى بمقتضى تقرير ماموري الحرش نقاد
قراراتها وتبينها من راس القضا الى مفتشي الحرش

الفصل الثاني

بحق المجازاة

المادة الثالثة والثلاثون. ان الذين يقطعون بلا رخصة ويخرجون اشجاراً من احرش الميري يؤخذ منهم اذا كانت دورة الشجرة التي قطعوها اقل من ذراع جزاء نقدي اربعة بشالك مقابلة لكل حمل دابة وبشلكان عن كل حزمة او اعتباراً عن كل حمل رجل واذا كانت من الذراع الى الذراعين يؤخذ ثمانية بشالك وان كانت من الذراعين الى الثلاثة اذرع يؤخذ عشرة بشالك واذا كانت بالاقتراض من الثلاثة اذرع وصاعداً يؤخذ عشرون بشلكاً ولاشجار التي قطعت ان كانت من شجر السديان يستوفى الجزاء النقدي ضعفاً ودورة الشجرة التي قطعت بصيرا كتيهاها من فوق ذراعين من اسفلها وان كانت قطعت دون ذلك فتكامل من حمل قطعها

المادة الرابعة والثلاثون. الذين ينتزعون قشر الشجر او الذين يسقطونها بصورة اخرى فهولاء يجازون كأنهم قطعوها من اصلها

المادة الخامسة والثلاثون. ان الذين يخرجون الاشياء الممنوع اخراجها بلا رخصة من احرش الميري فيموجب المادة الثامنة والثلاثين يؤخذ منهم جزاء نقدي عن الاشياء التي اخرجوها لكل حمل عجلة خمسة عشر بشلكاً ولاجل كل حمل حيوان خمسة بشالك ولاجل كل حمل انسان بشلكان

المادة السادسة والثلاثون. عدا عن الجزاء النقدي المحرر بالمواد السابقة تسترد ايضاً الاشجار الماخوذة وغيرها وعند المحاكمة اذا ظهر ضرر وخسارة بداعي الحركة التي حصلت خلافاً للمنوعية فيتضمنونها ويؤخذ ويضبط ايضاً السبخ والناس والسفن والآلات الاخر المستعملة بهذه الجريمة وما موروا الاحراش هم ماذونون باخذ وضبط الآلات المذكورة وانما يجب عليهم ان يسلموها حالاً لما موري الملكية الموجودين براس النضا

المادة السابعة والثلاثون. ان الذين يشرعون بقطع الاشجار قبل ان يعطي لهم الاذن خطأ من ماموري الاحراش كما تبين بالمادة التاسعة يجازون بالجزاء المعين بحق قطع الشجر بلا رخصة كما بالمادة الثالثة والثلاثين والاشخاص الذين يقطعون الشجر على هذه الصورة بلا رخصة اذا بالاقتراض لم يفعلوا باليد فيحصل الجزاء النقدي بالتوجب من المتعهد بالحرق او من الذي هو ماذون بقطعه بالامتيار

المادة الثامنة والثلاثون. ان الذين يقيمون الاشجار المقطوعة من محلها قبل اعطاء الرخصة من طرف مأموري الحرس على مقتضى المادة التاسعة يجري بحكمهم الجزاء المخصوص بقطع الشجر بلا رخصة وإذا لم يفعلوا باليد فيجري ذلك الجزاء بحق المتعهد بالحرس او بحق صاحب امتياز.

المادة التاسعة والثلاثون. ان الذين يقطعون اشجاراً رائدة عن الاشجار المعطاة الرخصة بقطعها يجري بحكمهم ضعفا للجزاء المصرح بالمادة الثامنة عشرة وعدا ذلك تسترد الاشجار وتستوفي التضمينات اللازمة وإذا لم يدخل الذين قطعوا باليد ذاتاً فيجري هذا الجزاء بحق المتعهد بالحرس او بحق صاحب امتياز.

المادة الاربعون. ان الشجرة التي نعلت لكي تقطع اذا ازليت ومحيت علامة الحجج (مر بيائها) التي يأسفها بعد قطعها تعتبر اذا لم يثبت ان محوها وازالتها كانا عن عارض غير اختياري بحكم المقطوعة خلافاً الى النظام.

المادة الحادية والاربعون. ان الاشجار المعطاة الرخصة بقطعها من طرف مأموري الحرس بناء ان تقام بظرف مدة معينة اذا بعد القطع لم تقم بمدتها المحدودة تؤخذ وتضبط وتباع ومنها يعود الى الدولة.

المادة الثانية والاربعون. ان المتعهدين بالاحراش واصحاب امتيازها الذين يبدون حركة مخالفة للتعليمات والتنبيهات التي يصير نشرها من طرف الادارة والى الشروط التي يصير وضعها عدا عن هذه المواد المينة بهذا الفصل يؤخذ منهم جزاء نقدي من العشرة بشالك الى العشرين بشكلًا عدا عن التضمينات المتقضاة.

المادة الثالثة والاربعون. الذين يرعون الحيوانات بلا رخصة بالمحلات الممنوعة الرعاية بها الكائنة باحراش الميري يؤخذ منهم لاجل كل رأس حيوان غرش واحد جزاء نقدي وبحكم عليهم ايضاً بتضمين الضرر والخسارة بنوع ان لا يكون ذلك اقل من الجزاء النقدي الماخوذ.

المادة الرابعة والاربعون. ان الحيوانات المطلقة بلا رخصة باحراش الميري يجري حكم نظامها بحق راعي ذلك القطيع المنسوب الى تلك القرية العائدة تلك الحيوانات اليها.

المادة الخامسة والاربعون. ان الحيوانات المطلقة بلا رخصة باحراش الميري اذا كانت غير مختصة باهل القرية تمسك وبعد ان تسلم لمخنار القرية فان لم يتسلم الى المخنار من طرف صاحبها مبلغ معادل للجزاء النقدي والتضمينات المتقضاة يباع من تلك

المحولات رأس واحد اذا لم يكن عددها زائداً عن العشرين واما اذا كانت ما بين عدد الواحد والعشرين والاربعين يباع منها راسان وان كانت ما بين عدد الواحد واربعين والستين يباع منها ثلاثة رؤوس والتي تكون فوق ذلك ايضاً يباع منها المقدار المتبقي قياساً الى القاعدة المشروحة ويتسلم منها الى صندوق المال

المادة السادسة والاربعون . اذا عمل القمح خارجاً عن المحلات المعينة من طرف مأموري الحرس بوخذ جزا نقدي عشرون بشكلًا من متعهده او من صاحب امتياز

المادة السابعة والاربعون . كل من احرق حراً تعمداً يجازى بحسب المادة المائة والرابعة والستين من قانون الجزاء الهايوني *

المادة الثامنة والاربعون . الذين يستعملون حكيماً (مرّيانة) مزوراً تقليداً الى حكيح الميري يترتب مجتهم الجزاء بحسب المادة المائة والخمسين من قانون الجزاء الهايوني *

المادة التاسعة والاربعون . اذا اقتضى الامر مواخذة اشخاص متعددين بداعي الخفّة المتعلقة بالاحراش يحكم مجتهم بموجب حكم المادة السادسة والاربعين من قانون الجزاء^(٧) ولاجل الجزاء النقدي يعتبرون جميعهم ككلاء بالمال الواحد الى الآخر

المادة الخمسون . ان الجزاء النقدي الذي يحكم به على راعي قطع ما بوخذ ويحصل من طرف اصحاب المحولات والجزآآت النقدية التي تحصل على هذه الصورة يحق لاصحاب

* المادة المائة والرابعة والستون الموجودة في الفصل السادس عشر من قانون الجزاء الهايوني . الذي يلقي ناراً ويحرق ما لم يكن مخصوصاً بانسان وغير قابل للسكن واللاستعمال خارج المدن والقصبات والقرى من الابنية والسفن والاحراش المملوكة والمناقع والحاصل التي على سطح الارض ولم يكن ذلك ملكاً له فيسحق جزاء الكورك موبداً اما اذا كان ذلك ملكاً له وحرقه عهداً فسرت مضرته لاخر بسبب حريقه فيسحق جزاء الكورك موقداً

* المادة المائة والخمسون من الفصل الخامس عشر من القانون المذكور . الذي يقد اي نوع كان من الاختام والتمهفات والنيابن الشخصية بالانطباع على انواع الامتعة والاشياء لاسم الدولة العليا والاحدى الهاموريات او لشركة او بيت تجارة مرخصين من الدولة او يستعمل تمهفات او علامات مزورة من هذا القبيل يجازى بالمحبس ثلاث سنين ويضمن الاضرار التي تقع باسباب تزويره هذا وكل من كان يدخل يده على طريقة ما اصل هذه الاختام والتمهفات والنيابن ويستعملها بما يضر بمنفعة الحكومة وما امور بانها او جمعية التجارة او امثالها من الهبات والشركات الشخصية يتادب بالمحبس من ستة شهور الى ستة واحدة ويضمن بما يقع من الاضرار بسبب ذلك

(٧) المادة السادسة والاربعون الموجودة في الفصل الرابع من القانون المذكور . المشتركين في الذنب يعتبرون ككلاء بعضهم بعضاً في الاموال المسروقة وايضاً الضمينات والمصارف السائرة تطبيقاً لقاعدة الكفالة المالية واذا كان احدهم لا يقدر على ذلك فيؤخذ ويحصل من اصحاب الاقتدار منهم

الحجونات ان تدعي بها على الراعي
 المادة الحادية والخمسون . ان المتعهدين بالاحراش او صاحب الامتياز هم مسئولون
 بجميع الحركات التي تقع خلافاً للنظام من طرف العملة الذين يشغلونهم والجزاء المتوجب عليهم
 فيحصل منهم
 المادة الثانية والخمسون . الذي يعجز عن تأدية الجزاء النقدي المحكوم به عليه وعن
 تقديم الكفيل في مجموع الجزاء النقدي قدر ما يبلغ من البشاك يجبس لاجل كل بشكين
 منه يوماً واحداً

المخاتمة

ان المباشرة باجراء هذا النظام تكون من بعد ثلاثة اشهر من الاعلان الذي يحصل رسماً بمعرفة
 ماموريه بالمحلات التي يصير تنسيبها من طرف ادارته المخصوصة ووظائف ماموري الاحراش
 وكامل التدابير المتعلقة باجراء هذا النظام سيصير تعيينها بتعليمات مخصوصة من طرف
 ادارته المخصوصة

صورة البيورلدي

حيث انه قد تعلقت وصدرت الارادة السنية للحضرة الملوكية باجراء احكام هذا النظام
 فيجب التفضل بالهمة بايفاء مقتضاه من جانب نظارة المالية المحلية
 في ١١ شوال سنة ١٢٨٦ وفي اكانون الثاني سنة ١٢٨٥



نظام

بحق تجهيز واعطاء الكراسه المتقضاة
لاداري الترسانه والطوبخانه العامرتين

الفصل الاول

بحق صورة قطع واعطاء الكراسه التي تعطى من احراش الميري

المادة الاولى . ان احراش الميري باجمعها الكاتبة بمالك الدولة العلية بما انها ستحافظ وتدار من طرف نظارة المالية الجلية بناء ان تكون تحت نظامات مخصوصة فالكراسه المتقضاة الى الترسانه والطوبخانه العامرة تعطى من طرف النظارة المشار اليها راساً لطرف ادارتها توفيقاً لاحكام المواد الاتية

المادة الثانية . ان ادارتي الترسانه والطوبخانه المذكورتين بكل سنة قبل دخول شهر مارت تيبان وتفيدان جنس وعدد الاشجار المتقضاة لهما لاجل السنة المقبلة مع بيان حجمها تقريباً ونصرحان ايضاً الولاية والسجاق ويقدر امكانها ايضاً الموقع والحرج
المادة الثالثة . الاشجار التي ستطلب كما تبين بالمادة السابقة يصير انتخابها من طرف ماموري ادارة الحرج والترسانه والطوبخانه سوية وتمنع باسم الدائرة المنسوبة اليها ويوضع عليها اعداد بالثنايع

المادة الرابعة . مامورو الاحراش اللازمون لاجل منع الاشجار واجراء المعاملات السائرة ينصبون من طرف النظارة المشار اليها ويتعين موسم اجراء المعاملات المذكورة بالخباينة مع ادارتي الترسانه والطوبخانه

المادة الخامسة . عند ما توضع الثقة على الاشجار تمسك جريدة ضبط بالانحد بين ماموري الترسانه والطوبخانه ويحرق بها اولاً المحلات التي وجدت بها الاشجار المطلوبة من طرف الادارات والمحلات التي ستؤخذ اليها ثانياً جنس وعدد وحجم الاشجار المتسوقة واعدادها بالتبعية وترسل نسخة الى النظارة المشار اليها ونسخة اخرى الى الادارة العائد ذلك اليها من ادارتي الترسانه والطوبخانه

المادة السادسة . بعد اجراء المعاملات الميينة بالمواد السابقة تقطع الاشجار وتصير تسويتها وتنقل بمعرفة ماموري الحرج الى المحلات المحررة بدقتر الضبط ونخذ من طرفهم

الندابير الأكثر مناسبة والاكثر قابلية بحق اجراء العمليات المشروحة انما يحق للماموري الترسانة والطوبخانة ان يكونوا حاضرين عند قطع وتسوية الاشجار المذكورة لكي يتركوا الاشجار التي لا تصلح لاشغالهم بداعي كونها سقطاً او متفورة يعني مائلة الى التلف فلا اشجار التي ترد من طرف هولاء تترك بالحرش لكي تباع بغير محل وايضاً اذا ارادوا لاجل تسهيل نقل بعض الكرسة اللازمة لادارتي الترسانة والطوبخانة ان يقطعوها في محل قطعها قطعاً فيرى منتضى ذلك من طرف مامورهما ثم تنقل الى المحل المنتضى بعرفة ادارة الحرش

المادة السابعة. بما ان المعاملات القديمة والعرفية التجارية بحق قطع ونقل الاشجار المكتسبة لادارتي الترسانة والطوبخانة من طرف الاهالي قد صار فخها والفاؤها فلا اشجار التي تقطع بموجب المواد السابقة لاجل الادارين المذكورين تنقل من طرف ادارة الحرش ولحد ان توصلها الى الساحل ننضم معها لدى الحاجة معاونة الحكومة وتوجد تلك الاشجار تحت محافظة مأموري الحرش واذا لم يوجد مامور حرش تحفظ بعرفة الحكومات المحلية.

المادة الثامنة. عندما تنزل الاشجار كاملاً الى الساحل تسلم الى ماموري الطوبخانة والترسانة لكي تضعها بالخازن وصور اجرائية هذه المعاملات المكتسبة لاجل هذا التسليم يصير تقريرها بالخبرة فيما بين النظارة المشار اليها وادارتي الترسانة والطوبخانة ينبغي ان تمسك دفاتر وجريدة ضبط مقابلات لبعضها من طرف ادارة الحرش ومن طرف ماموري الترسانة والطوبخانة وبجريدة الضبط يدريج أولاً جنس وحجم الاشجار التي صار قبولها واعادها المتبعة وقيمتها القديمة وثانياً جنس الاشجار غير المقبولة واعادها المتتابعة وحجمها ايضاً وقيمة ثمن الاشجار المقبولة يصير حسابها بالنظر الى حجمها والى فيئات الاسكلة عن جنس تلك الكراسية الموجودة بها واذا لم يحصل اتفاق في هذا الشأن فيما بين المامورين الموما اليهم تتبين مطالعات كل احد في جريدة الضبط ويتبين ايضاً ان الاشجار صار تسليمها قطعاً للماموري الترسانة والطوبخانة بموجب دفترها

المادة التاسعة. ان اثنان الاشجار التي تسلمت تنفيذ في بودجة الترسانة والطوبخانة مصرفاً وفي بودجة ادارة الحرش ايراداً وثن الاشجار الواقع الاختلاف بحق اثنائها يصير تحديد وتعيينه بنصب قومسيون مختلط بالخبرة فيما بين النظارة المشار اليها وادارتي الترسانة والطوبخانة

المادة العاشرة. ان الكراسية التي يصير ترتيبها من احراش الميري لاجل الابنية الخاصة والميرية يصير قطعها ونقلها ضمن دائرة المواد التي اشتمل عليها هذا الفصل

الفصل الثاني

بمحق الكراسته التي يصير مشترها من غابات الوقف والاشجار

المادة الحادية عشرة. ان ادارتي الترسانة والطوبخانة كما انهما تطلبان كراسته من احرش الميري هكذا ايضا يمكنها ان تعينا وتطلب الاشجار اللازمة لها من الاحراش والغاب المربوطة الى وقف ما او الكائنة بعهد الافراد غير ان الشرط بذلك ان الاشجار التي يصير قطعها من الاحراش الكائنة بعهد اشخاص ان تكون دورتها ذراعين بقياسها من ارتفاعها ذراعاً ونصف ذراع عن سطح الارض واما الاشجار الموجودة بالحدائق المحاطة بحائط والكائنة امام البيت فهي مستثناة من هذا التكليف

المادة الثانية عشرة. طالما وجدت الكراسته اللازمة الى ادارتي الترسانة والطوبخانة بحرش من احرش الميري لا يقتضي ان يصير طلب كراسته من الحرش المخصص بالوقف او الشخص

المادة الثالثة عشرة. ان الاشجار التي تطلبها ادارتا الترسانة والطوبخانة من الاحراش المربوطة الى الوقف والكائنة بعهد الاشخاص تعرفان وتبينان حجمها وقطعها الى ادارة الحرش ولا تتدخلان بقضية قطعها او نقلها

المادة الرابعة عشرة. ان الاشجار المقتضاة بحسب طلب ادارتي الترسانة والطوبخانة من الاحراش العائدة الى الاوقاف او الكائنة بعهد شخص ما فادارة الحرش مجبورة بقطعها ونقلها الى المحل المعين وعند اجرائها هذه الوظيفة تراعي احكام المواد الاتية

المادة الخامسة عشرة. عندما تجبر ادارتا الترسانة والطوبخانة على قطع شجر من الاحراش التي هي مال الوقف او مال شخص ما فاذا كانت تلك الاشجار تؤخذ من حرش مربوط الى وقف ما فيجب متولي او مامور ذلك الوقف وان كان تقطع من غابة كائنة بعهد شخص ما فيجب صاحبها وبحضور ماموري الادارة والحرش تقرير اثنان الكراسته المطلوبة حسبما تسوى بالحرش وتعطى من طرف ادارة الحرش ونقل الى المحل او الاسكلة التي تعينها وتطلبها ادارة الترسانة او الطوبخانة

المادة السادسة عشرة. اذا لم يحصل اتفاق وتراض بخصوص قطع النباتات بموجب المادة السابقة فتحدد قيسة الاشجار بمعرفة اهل الخبرة من طرف الحكومة المحلية وهذه القيسة يلزم ان يصير قبولها سواء كان عند ادارة الحرش او عند الوقف المنسوبة اليه الكراسته التي

تقطع او عند صاحبها.

المادة السابعة عشرة. يجب ان يتنظم ويترتب جريدة ضبط ودفاتر حسب الاصول
المبين اتخاذها بالمواد المتعلقة باحراش الميري بهذا النظام وذلك لاجل قطع الشجر من
احراش الوقف والشخص وتعين اثانها وتكون مرعية الاجراء ايضاً المعاملات التي هي مثل
وضع التبعة والاعداد

صورة البيورلدي

حيث قد تعلق وتصدرت ارادة المحضرة المملوكة الدنية باجراء احكام هذا النظام
فيجب ان نصير المهمة من جانب نظارة المالية الجلية بايفاء مقتضاه
في ١١ شوال سنة ١٢٨٦ وفي ١ كانون الثاني سنة ١٢٨٥



نظام ادارة البوسطة الاساسي

المادة الاولى . بتشكيل مجلس مركب من مميزات المامورين المستخدمين في دار البوسطة العامة لاجل المذاكرة في الامور المتقضاة لادارة البوسطة

المادة الثانية . مديرو بوستات الخارج يقسمون الى احدى عشرة دائرة ويتعين من ادارة البوسطة نفر واحد مدير مركز لكل بوسته ومعه نفر كاتب ونفر مقيد . اما المامورون اللازمون الى ادارات البوستات الموجودة داخل الدوائر المذكورة فينتخبون من طرف المجالس المحلية ويرتبطون بكهلاء وينصبون بواسطة المخاطرة مع ادارة البوسطة

المادة الثالثة . يعطى المعاش الى مديرية مركز ديار بكر من ادارات المراكز الف وسبعائة وخمسين غرشاً ولكل من الباقيين الف ومائتين وخمسين غرشاً ولكل من الكتاب خمسمائة غرش ولكل من المقيد مائتين وخمسين غرشاً واما معاونو المديرين فمن الثلاثمائة غرش الى الالف غرش بحسب مواقعهم

المادة الرابعة . تتعين ستة انفار مفتشون منهم اثنان لكل من جهتي الروم اليي والاناطولوي وواحد لكل من عربستان ودار السعادة لاجل التفتيش دائماً على كل من كان موجوداً بصفة مديري المعية وماموري البوسطة داخل الدوائر من الاوند وبعج (اي المشتغلين بالعشر) وباعة الظروف والطوايع والنظارة على المنازل ومديري المراكز ويخصص معاش مفتش البوسطة منهم التي غرش ولكل من الباقي الموجودين في الروم اليي النيف وخمسمائة غرش وللآخرين ثلاثة الاف غرش

المادة الخامسة . تجري مقاوله موقفة مع شركات وابورات الاجانب لترسل معهم بوستات المحلات المتقضاة مجراً حينما تنظم وابورات بوسته الدولة العليا في كل الجهات

المادة السادسة . يختم بواسطة وكالات الوابورات المذكورة بختم نفس الوكلاء الذاتي على ظروفه الاوراق المهمة التي ترسل الى الولايات اما اكياس وظروفه الاوراق المهمة التي ترد من الخارج فتترسل من طرف الوكالات الى البوستات لكي تؤخذ اجرتها اذا ظهر فيها مكاتيب اعنيادية

المادة السابعة . تنوزع بمعرفة المديرين اصناف معتبرة بقدر ما يلزم من الظروف المتوقعة

التي تصل من دار البوستان وترسل لاجل الاستعمال بمقام الطابع في المحلات التي يكون
 في راسها مدير واحد ولا يوجد في باقي جهاتها احد او كانت جهتها ككتاها خاليتين من
 المامورين ايضا ومهما بيع منها يعطى من اثباته الى بائع العشر مثل الاوراق الصحيحة
 المادة الثامنة . سوف يتنظم نظام داخلي ببيان وظائف مجلس البوستان والمامورين الذين
 تنصهم وما يلزم من المعاملة ومتفرعاتها بحق الذين يتحركون من ماموري البوستان بحركة
 تغاير النظام

في ٢٦ محرم سنة ١٢٨٦



نظام البوستة

الفصل الاول

فيما يخص بالاوراق والاشياء التي تنقل مع البوستات

المادة الاولى. كل ما كان من انواع المكاتب والجرائد والرسالات التي تخرج في ايام معينة وعلب الاوراق جميعاً التي لا يتجاوز ثقلها اوقتين يتنقل بالحصار مع بوستة الدولة العلية الاوراق والاشياء الانية الذكر مستثناء من الانحصار

اولاً للفرمانات العلية والاوامر السامية المختصة بالمصالح والرسالات التي لا تخرج في ايام معينة واجرا انواع الكتب ثانياً المكاتب المفتوحة والمكاتب التي اعطيت اجرتها الى البوستة ثالثاً الدفاتر والخرائط والصور رابعاً مكاتب التوصية ومكاتب التحويل والاوراق المتعلقة بالدعوى وسندات الاملاك والعقارات وكل انواع الاسهام خامساً تذاكر الكبرك والسفائن والمركبات وتذاكرهم ودفتري القومسيونجي

المادة الثانية. الاشياء والاوراق الاتي ذكرها يجوز نقلها مع البوستات جوازاً لا حصراً بشرط ان تكون بهيئة وجرم يمكن معها ان توجه مع البوستات بحيث تسعها محظرة البوستة او خرجها وهي اولاً المسكوكات الذهبية والفضية ثانياً كل انواع المجوهرات وباقي الاشياء الخفيفة المحمل الغالية الثمن ثالثاً جميع المساطر التجارية رابعاً الكتب المتنوعة وكل علب انواع الخرائط والرسم والاوراق المطبوعة وغير المطبوعة التي لا يتجاوز وزنها اوقتين

المادة الثالثة. يكون لأموري البوستة صلاحية بان يعاينوا علب الاوراق والاشياء التي ترد الى بيوت البوستة لكي يعرفوا هل يوجد فيها اوراق واشياء ما اجرتة متفاوتة وبمس الانحصار ام لا وهل يوجد في جهة منها كلمات تتعلق بالخبايا تقوم مقام المكاتب ام لا ولا يحرر على الجرائد بخط اليد شيء. اصلاً غير اسم المرسل اليه وشهرته ومحل اقامته فاذا وجد محرر عليها شيء غير ذلك تعد حيثئذ مكتوباً ويستوفى رسمها بحسب ذلك

المادة الرابعة. اذا اخبر احد مأموري البوستة والرسومات بأنه يوجد داخل الاشياء التي لاحد الناس مكاتب او غيرها ما يمس الانحصار وتوجه ذلك المأمور الى ذلك الشخص وابان له مع اللطف بان مراده ينتش تلك الاشياء لاجل رفع الشبهة وظهرت مخالفة من طرف الشخص المرقوم فيحتمل المراجعة بذلك الى مأمور الضابطة الموجود في

اقرب الحلات ويجري المنتضى بعرفته

المادة الخامسة . ما يمسك بواسطة الثغري بمنتضى احكام المادة السابقة من المكاتب المبرية وغيرها يتسلم الى اكير ما موري البوستة الموجودين في ذلك الحل او تؤخذ اجرة ضعفين و يعطى النصف من ذلك الى الذين مسكوه والمكاتب التي ترسل من جهة الى اخرى من البلاد الشاهانية بخلاف النظام ولئن كانت بنظر اليها بنظر التهرب وتؤخذ اجرتها ضعفين الا ان هذه المعاملة تجري بحق المكاتب الواردة من الحلات التي يوجد فيها مراكز للبوستة او لما كان مرسلًا الى الحلات التي هي من هذا القبيل ومن ثم لا يمكن فيما عدا ذلك ان تحصل مانعة بوجه من الوجوه اصلاً الى المكاتب التي تنقل من طرف احاد الناس ويكون أولاً ملصوقاً عليها الطوابع المنتضة ثانياً اذا كانت مخنومة بختم مركز البوستة التي ارسلتها ثالثاً ما كان محرر عليه خالص المسئولية اشعاراً بأنه خالص من كل انواع المسئولية من دار البوستة العامة

المادة السادسة . الاشياء التي يلزم الثغري عليها يبحث عنها بمعرفة الضابطة بموجب خبر يستحق الاعتماد عليه ولا يجوز اصلاً بان يحصل ثغري اشياء كل واحد من الناس في الحل الذي يصادق به وازعاج الخلق بهذه الوساطة بل ان المرجع يقع تحت المسئولية المادة السابعة . يؤخذ عن المكاتب والاوراق التي تمسك من الذين يعتادون التجارة ربح نقل المکتوب و يتحركون بحركات توجب السكنة لاصول البوستة الانحصارية من ليرا واحدة عثمانية الى خمس ليرات عثمانية جزاءً نقدياً عدا عن اجرتها التي تؤخذ ضعفين

الفصل الثاني

بخصوص عموم المكاتب

المادة الثامنة . المكاتب التي ترسل مع البوستات تقسم الى قسمين يطلق على قسم منها عادي وعلى القسم الاخر مكحول فالمكاتب المكفولة هي التي تتعهد البوستة وتكون مجبورة بان تأخذ علم وخبر بوصولها من الذين هي مرصلة اليهم وترجمها الى المرسلين اما العادية فلا يلزم لاجلها ذلك

المادة التاسعة . كل انواع المكاتب تتعقب في بيوت البوستات اربع وعشرين ساعة اعتباراً من ورودها فاذا جاءت اصحابها وطلبها تعطى لهم حالاً والا اذا لم ياتوا في ظرف

المدة المذكورة وكان ذلك في دار السعادة فترسل الى اصحابها بواسطة بوسنة المدينة وكما
انه تؤخذ اجرة بوسنة المدينة اربعين فضة من المرسل اليه كذلك المكاتب التي تنتظر
اربعا وعشرين ساعة في بيوت بوسنات الخارج ترسل الى اصحابها في ختام المدة بمعرفة
الموزعين وتؤخذ اجرة اقدمهم عما كان مكتولا منها اربعين بارة والغير المكتول عشرين فضة
المادة العاشرة . اذا تحقق بان المكتوب اخذ شخص اخر بواسطة التجيل والدساتس
ولم يكن مأذونا باخذه من طرف الرجل المرسل اليه فيجازى قانونيا

المادة الحادية عشرة . يجرى على المكاتب العادية بخط مقروء محل المرسل اليه واسمه
واوصافه واذا امكن كذلك اسم الشارع الموجود به بيته وغرفته ايضا

المادة الثانية عشرة . اذا كان احد الناس في استانبول واراد التوجه الى الخارج وطلب
بموجب ورقة مخنومة منه ان تبقى مكاتبه في البوسنة الى ان ياخذها بعد ذلك هو ذاته فتوقف
تلك المكاتب لحينما يطلبها اصحابها

المادة الثالثة عشرة . اذا كان محررا على ظرف المكاتب التي ترد من الخارج بان
تتوقف في بيت البوسنة فتتوقف الى ان يأتي صاحبها وياخذها ولا يؤخذ عنها رسم ولا اجرة
المادة الرابعة عشرة . ممنوع اعطاء اسهام الدولة وقوائم بانقائتها والسندات
والمسكوكات والمجوهرات مكتومة بوضعها ضمن المكاتب فاذا اعطيت مكاتب نظير هذه
الى ماموري البوسنة لا تقبل واذا اعطيت الى البوسنة او التيت في صناديقها وضاعت اخيرا
فلا تكون صلاحية اصلا الى الادعاء بتضمينها على البوسنة

المادة الخامسة عشرة . اذا اعطي مكتوب الى البوسنة وكان لازال ما ارسل الى محله
ثم طلب استرجاعه اما لاجل الاصلاح لكون ما تحرر على ظرفه او داخله غلطا او بالكلية
حيث لم تبقى حاجة لارساله فتد تلك المكاتب وتعطى لاصحابها اذا اثبت الطالبون بدلائل
مقنعة بان المكاتب التي هم طالبوها محررة من طرفهم واعطوا سندات مشعرة بانه اذا
ترتبت اضرار او خسائر من تأخير ارسال هذه المكاتب او عدم توجيهها الى محلاتها
فيكونون هم المستولون والمتكفلون بذلك الى الجهة التي تستحق

المادة السادسة عشرة . المكاتب التي تكون مرسله الى غير جهات وتخضر غلطا اما
من خطأ ما موري البوسنة او لكون ما تحرر على ظرفها كتب غلطا او لسبب اخر وكان
المرسل اليه معروفا او يمكن تحقيق محله فيصح اسم المحل الموجود على الظرف وشهرته وتبين
له اما اذا لم يمكن ذلك فيعاد الى محله وتخل هذه المكاتب تحصل الاشارة عنها في جهة من

الزورنال الذي يتنظم لاجل الاوراق التي تحتوي عليها المحظنة
 المادة السابعة عشرة . المكاتب المتعلقة بالذين يعلن افلاسهم من التجار لانعطى لهم
 بل اذا كان يجب ان ننظر في محاكم التجارة فيصير اعلام ادارة البوستة بذلك من طرف
 نظارة التجارة المحلية ثم ياتي المأمور الذي يتعين لاجل تنظيم مصالح المنسب بذاتو الى بيت
 البوستة بتذكرة من النظارة المشار اليها لياخذ مثل هذه المكاتب ثم يعطي بها علم وخبر
 وياخذها واذا وقعت هذه الصورة في الخارج ايضاً فيجري اما بمعرفة رؤساء محاكم التجارة
 المحلية واما بمعرفة الحكومة المحلية في المحلات التي لا يوجد بها محاكم تجارية
 المادة الثامنة عشرة . اما الذين يظهر افلاسهم من التبعة الاجنبية فيلزم ان تحصل
 المصادقة من طرف كتابة الخارجية على التذكرة الموجودة في يد مأمور القونسلاتو الذي
 ياتي الى بيت البوستة لاجل المكاتب التي تطلب من طرف قنصلارياتهم لكن اذا وقعت
 هذه الصورة في الخارج فيقتضي ان يصادق على التذكرة المذكورة من طرف الحكومة المحلية
 ولا تكون البوستة مستولة قطعاً من جهة المكاتب التي تسلمت الى صاحبها قبل اجراء
 المعاملات المذكورة بنهاها

الفصل الثالث

بخصوص المكاتب المكفولة

المادة التاسعة عشرة . توخذ الاجرة عن المكاتب المكفولة ضعفي اجرة المكاتب العادية
 المادة العشرون . يلزم بان تكون المكاتب والعلب المكفولة موضوعة في ظرف مختم
 بشمع الختم في ثلاث محلات منه اقلما يكون وان تكون كتابة الختم ظاهرة كما ينبغي واذا كان
 الظرف كبيراً يلزم ان يختم خمسة اختام او اكثر بحسبها يقتضي له اما العلب المكفولة فيلزم
 ان تكون ملفوفة بخيطان عدا عن تختمها في محلات منها بقدر اللزوم والمكاتب والعلب
 المكفولة التي لا تكون مخنومة ومربوبة على هذه الصورة لانتقل من البوستات
 المادة الحادية والعشرون . يكتب على المكاتب والعلب المكفولة بخط مقرو وضح
 للغاية اسم المدينة او القصبه او القرية او المحلة التي هي محل وجود المرسلة اليه واسم هو
 وشهرته واذا امكن اسم الرقاق وقرية البيت الذي هو ساكن فيه
 المادة الثانية والعشرون . ممنوع ان يسال مأمور البوستة او تفهم ما هو الموجود داخل
 المكاتب المكفولة

المادة الثالثة والعشرون. المكاتب المكفولة توزن بحضور مرسلها او تابعه ويوضع عليها اشارة عن مقدار وزنها على جهة الظرف المختومة ومهما بلغت اجرتها من الدراهم يلصق عليها طابع بذلك المقدار بحضور مرسلها او تابعه ايضاً

المادة الرابعة والعشرون. يمسك دفتر مخصوص الى المكاتب المكفولة بتحريره تاريخ تسليم المكاتب الى البوستان وارسالها الى محلاتها ومحل اقامة المرسل والمرسل اليه واسم البوستان التي ترسل اليها ايّا كانت ومقدار وزنها وغرها بالتبعية وبعد ان توضع هذه النهر على الجهات المختومة من ظروفه المكاتب يختم بختم التعهد الخصوص على زاوية الجهة النوقانية من الظروف ويعطى ليد مرسلها او تابعه سند تعهد مقطوع من دفتر ذي قوجان

المادة الخامسة والعشرون. اذا ضاع مكتوب مكفول بدون سبب مجبر فيعطى الى مرسله او لمن هو مرسل اليه من طرف الادارة من ليرا واحدة عثمانية الى خمس ليرات قضياً

الفصل الرابع

يختص بالاوراق والاشياء الاميرية التي ترسل بدون اجرة

المادة السادسة والعشرون. ما يعطى الى البوستانات ما يتعلق بامور الدولة من انواع المحررات الرسمية والنقود والمثالات وغيرها لا تؤخذ عنه اجرة في محل ما اصلاً

المادة السابعة والعشرون. لا يوضع من طرف احد المامورين اصلاً محررات تتعلق بامور ذاتية في ما بين الاوراق الرسمية

المادة الثامنة والعشرون. ولاجل فرق المحررات الرسمية المتعلقة بامور الدولة وتمييزها عن سواها يختم على الزاوية اليمنى فوق ظروفه المحررات كافة المرسله من دوائر دار السعادة او من جانب القبول كخدايات يختم تلك الدائرة او تلك القبول كخداية والا فيختم بمجالس الايالات والسناجق والقضاات والعسكرية اذا كانت من الخارج

المادة التاسعة والعشرون. المحررات التي تعطى الى البوستان من جانب المامورين الذين لهم مامورية ملكية فوق العادة ومن طرف امراء وضباط العسكرية في المحلات التي لا توجد بها مجالس عسكرية يتحرر عليها اذا كانت من طرف مامورية ملكية فوق العادة هكذا امور ملكية» واذا كانت من طرف امراء وضباط العسكرية هكذا (مواد عسكرية) ويختم عليها من مجالس اللوية والقضاات الموجودين بها

المادة الثلاثون. لا تؤخذ اجرة عن المكاتب التي ترسلها افراد العساكر الشاذانية من

النفر الى الباش جاويز الى عائلاتهم او ترد اليهم من عائلاتهم في المواقع التي تشتغل بها البوستات والمكاتب التي ترسل من طرف افراد العساكر الى بلادهم تكون تحت المصادقة بعلامة مخصوصة من طرف ضباطهم اما التي ترسل اليهم من طرف عائلاتهم فمن طرف الحكومة المحلية ايضاً وتتميز مكاتبهم لكل محل بمحلو وتوضع ضمن ظروفه وتعمل مثل العلية ويكتب عليها الى اي محل هي وتعطى الى البوستة

المادة الحادية والثلاثون . يعمل حساب اجورات المحررات الرسمية التي حصل التعاطي بها في دار السعادة او في الخارج وتنظم بها زورنالات من طرف ماموري البوستة شهراً بشهر ومن بعد ان تحصل المصادقة عليها من جانب الدوائر العالية والمحكومات المحلية وقبولها ياتوا بتقديم الى الخزينة المحلية وتجري ايجاباتها

المادة الثانية والثلاثون . الاوراق التي تذهب من احد المامورين الى مامور اخر تربط اعيانها او عليها بخط في غاية الضبط وعدا عن انها تختم بالشع الاحمر في جملة محلات منها تختم ايضاً بالختم الرسمي مثل المكاتب وكل نوع من الاوراق متعلق بامور الدولة لا يلقى في صندوق البوستة بل يلزم ان يتسلم بيد ماموري البوستة بالذات مع زورنالاته اللازمة

المادة الثالثة والثلاثون . اذا وجدت حزمة قد تلفت الكتابة التي عليها من حزم الاوراق الاميرية التي ترسل الى الخارج بمعرفة دار البوستة العامة فتلزم اراءتها الى المجلس المحلي لتفتح بمعرفة المجلس ويتحدد ما كان عليها من الكتابة بموجب البوصلة التي توجد داخلها وبعد ان تختم بخاتم المجلس ترسل الى محلها

الفصل الخامس

بمخصص بالمالات والامانات وباقي الاشياء التي تؤخذ عليها اجرة .

المادة الرابعة والثلاثون . المحلات التي تشتغل بها البوستات داخل الممالك المحروسة الشاهانية تقسم الى قسمين يعبر عنها بمنظمة وغير منتظمة والمحلات المعبر عنها بمنظمة هي طرق النارية وغير المنتظمة هي المحلات التي لم تكن طرق نارية بل تدار بواسطة السرويجة والمحلات التي تشتغل بها تاناريات جميعها تقبل الامانات والاشياء الاخرى اما المحلات التي تشتغل بها السرويجة فتقبل المكاتب الاعيادية فقط ولا تقبل مكاتب مكفولة

ولا امانات اخرى ايضا

المادة الخامسة والثلاثون . مساطر الامتعة التجارية وعلب باقى الاشياء التي تعطى الى البوستات يلزم ان تكون محزومة بحيث يمكن تفنيشها والتحقيق عليها بسهولة لئلا يوجد داخلها مكاتب او يكون محرراً على اطرافها بخط اليد كلمات تتعلق بالخبايا وتكون موضوعة في علب اما خشبية واما من التلك ترسل مفتوحة الى بيت البوستة لكي تقبل بعد ان تحصل معاينتها ويختم عليها والعلب التي تكون من هذا النوع تلف بمشمعات في بيوت البوستة بحسب ما يقتضي لها

المادة السادسة والثلاثون . كما انه لا يجوز ان تقبل البوستات اجزاء نارية على العموم كذلك الاشياء المائعة التي جرت العادة بنقلها مع البوستات لا توضع داخل الاخراج التي توجد بها اوراق ايضا .

المادة السابعة والثلاثون . لا تقبل الاشياء التي ترسل مع البوستات ما لم تعين تذاكر كبركها

المادة الثامنة والثلاثون . الامانات التي تعطى تكون قسمين مكفولة وبلا كفالة وكما ان ارسالها يكون تحت شروط مختلفة يحصل التعهد بها من جانب ادارة البوستة . كذلك اذا ضاعت او فقدت الامانات المكفولة باي سبب كان فتكون ادارة البوستة هي المسئولة عن هذه الضائعات وتعطي بثمنها سنداً مؤجلاً لواحد وتسعين يوماً وتدفعة . اما الامانات الغير مكفولة فاذا ضاعت لا يكون وجود امانات مثلاً اسباباً مبرمة صيرت قاعدة للاثبات بل انما تكون الادارة مسئولة في تلك الحالة وتعطي قيمتها بميعاد ستة شهور لا بميعاد واحد وتسعين يوماً مثل الامانات المكفولة

المادة التاسعة والثلاثون . عند ما تعطى امانات او اشياء مكفولة لاجل الارسال اذا كانت دراهم تعد بحضور صاحبها واذا كانت غير اشياء تعين وثقتد قيمتها وتوضع في شيء او تربط حزمة وبعد ان تؤخذ مصاريف حزمها ويختم عليها من صاحبها يختم ايضا بختم البوستة اما اذا كانت مقاديرها وقيمتها مختلطة فيحرر مقدار ما هو منها يياض وما هو ذهب ويوضع اشارة عن الحبل الذي في ذاهبة اليه وعن الذي تعطى له

المادة الاربعون . من بعد ان يؤخذ بدل المينورطه ويحصل على حدته بموجب المعرفة عن الامانات والاشياء المكفولة عدا عن اجرها في البوستة فيحرر سند بمقدار الامانة وجنسها وقيمتها واسماء اصحابها وقطعها واجرئها صراحة ويختم بذلك بخاتم البوستة

و يتقيد بعينه في الدفتر ثم يعطى هذا السند للرسول ليحفظ بحين ورود سند الاستلام من
الحل المرسله اليه ويحشد به زرله ويؤخذ منه السند المعطى له على الوجه المحرر ويحفظ مع
سند الاستلام سوية

المادة الحادية والاربعون. تؤخذ اجرة البوستة فقط عن الامانات والاشياء التي
بدون كفالة وتقييد في الدفتر واذا كان مقدار الامانة المرسله الى محل هو طريق تانار مختلطاً
فيعطى ليد صاحبها سند مطبوع بغيره مقدار ما هو منها ذهب وما هو فضة وقطعها
واجرتها واسامي اصحابها ويختم بذيله بختم البوستة وهو برسله ضمن مكتوب الى محله ويكون
له الخيار في تكفيل المكتوب كيلا تاخذ يد اخرى

المادة الثانية والاربعون. بما انه جار تسليم امانات واشياء ثمينه من طرف التجار
وغيرهم الى البوستات الكائنه في المحلات التي لها مدير بوستة فلا يجوز ان تدخل في وقت
فتح البوستة وارسلها اشخاص ليس لهم شغل الى المحل الذي يصير به اخذ الامانات واعطاؤها
في بيوت البوستات ولا الذين مرادهم ان يعطوا او ياخذوا مكاتب اعتبارية ايضاً وتعطى
الامانات والاشياء في البوستات المشغلة والمحلات المنشعبة عنها الى ذات مدير البوستة
وما موري الطوايع

المادة الثالثة والاربعون. اذا اقتضى اخراج تانار ظهورات يؤخذ عن كل ساعة
خمسة وعشرون غرشاً بما فيه رجوعه ويتظر التانار ثلاثة ايام لاخذ الجواب اعتباراً من
يوم وصوله الى محله وبعد ان تنقضي هذه المدة يكون له الخيار في الرجوع اما اذا طلب اخراج
بوستة بواسطة سوبرجي مخصوص فيلزم ان تؤخذ اجرة عشرة غروش فقط عن كل ساعة
مع رعاية الشروط التجارية بحق التانارية

المادة الرابعة والاربعون. اذا مرض تانار البوستة في اثناء الطريق وكان ذلك في
محل يوجد به مدير بوستة وموجوداً تانار اخر في النوبة فيخرج التانار الموجود في النوبة واذا
لم يكن موجوداً افتتح حيثئذ البوستة كعادة فتحها وتوقف الامانات والمساطر الموجودة
فيها وتحفظ ثم ترسل بعد ذلك المكاتب فقط مع سوبرجي موضوعة في الحفظه وتحتموا
عليها بموجب زورنال اما الامانات فتُرسل مع بوستة الاسبوع التالي واذا لم يوجد مدير
بوستة فتفتح الحافظة في المحلات التي فيها اوندته بغيه (الذين يشتغلون بالعرض) بمعرفة
الحكومة المحلية وممازرة الاوندته بغيه وتجري الحركة على الوجه المشرح

المادة الخامسة والاربعون. عند ما يكون تانار الظهورات ليس هو مزدوجاً (يعني

نفر واحد وليس اثنين) او يمرض فينتظم بذلك زورنال اخر وتشرح الكيفية باعلاؤه ثم يبعث بعد ذلك بمشع المكتوب مع سوريجي واذا لم تطل مدة مرض التانار فيرسل خلته التانار ايضا الى محله

المادة السادسة والاربعون. لربما ترسل مع الظهورات امانات ومساطر ايضا ويمرض التانار في اثناء الطريق فتحفظ الامانات ضرورة بحسب المتوال المشروح وترسل الاوراق فقط لكن اذا كان صاحب الامانة يدفع الاجرة مضاعفة جزراً من تاخير امانته يدعي مرض التانار على الوجه المذكور فيكون اخراجها مع تانار مزدوج محولاً الى رأيه

المادة السابعة والاربعون. اذا طلب استرجاع اشياء من الامانات والمساطر وغير ذلك مما يتسلم بالاجرة الى البوستات وكان صاحبها من الدوات المعروفة برتجع ما طلبه ويعطى له بموجب علم وخبر يوخذ منه اما اذا لم يكن معروفاً فيلزمه ان يقدم على ذلك كفيلاً غير ان اجرة البوستة لا ترتجع له اما اذا امكن صاحب الاشياء ان ينقل امانات ومساطر اخر باجناسها الى ذلك المحل في ظرف واحد وثلاثين يوماً تخفم له من الاجرة المذكورة سواء كان ذلك بمعرفته او بمعرفة شخص آخر خلافاً فيقبل ذلك منه لكن اذا مرت المدة المذكورة ولم يمكن ان ينقل امانات ومساطر كما ذكر فتكون الاجرة المذكورة حق بيت البوستة وتنفيد ايرادها

المادة الثامنة والاربعون. ما يرد الى البوستات من الامانات والمساطر او غيرها تخضر اصحابها بالذات وتأخذه من البوستة اما اذا كان من الدوات التي لا يمكنها الحضور فيجوز ان يرسل رجلاً معروفاً لياً أخذه توفيقاً الى الاصول

المادة التاسعة والاربعون. الامانات والمساطر التي تأتي من بوسنات الخارج ولا تاخذها اصحابها تنوقف مع مكاتيبها بالسوية الى ان تعطى عند ظهور اصحاب مكاتيبها وتجري الحركة بحق المكاتب الموقوفة في هذا الباب توفيقاً الى النظام المخصوص بها اما المساطر والامانات التي لا يوجد بها مكاتب اذا ظهرت اصحابها بواسطة البحث عنهم ثلاثة شهور من طرف البوستات ايضا فتعطى لهم على وجه اصولها لكن اذا لم يوجدوا فتجري الاخبارات المقتضاة فيما بين البوستات التي تكون الامانات موقوفة بها وبين البوستة التي ارسلتها لكي تنبين الكيفية لمن ارسلها واذا كان مرسلها لا يوجد ايضا تنوقف كذلك تسعة شهور اخرى وبعد ذلك تعان عند ختام السنة ثلاثة شهور في الجرائد واذا لم يظهر بهذه الوسيلة ايضا تعد جبتنر تلك الامانات في مجلس البوستة وتعطى في واثنان المساطر التي تباع ايضا الى الوزنة

وتنفيد ايرادات تحت اسم ايرادات غير مقرر

الفصل السادس

بمخصص بالمكاتب الموقوفة

المادة الخمسون . المكاتب الموقوفة تقسم على ما يأتي وهي أولاً المكاتب والجرائد التي يمنع من قبولها من كانت مرسله اليه ثانياً المكاتب والجرائد التي لم يكن محرراً عليها لمن هي ثالثاً مكاتب السياحين او التي تكون لقبابدين ونونية المراكب الموجودين في السياحة رابعاً المكاتب التي توفيت اصحابها

المادة الحادية والخمسون . عند ما لم يقبل المرسل اليه المكتوب الواردة بفحور حالاً على ظاهره بان لم يقبل واذا كان احد المكاتب مرسل الى رجل مجهول او معلوم ولكن غير محل اقامته وما امكن ان يعرف المحل الذي يكون ذهب اليه فيحرق على ما كان مثل هكذا مكاتب مجهول او مكانه غير معروف واذا كان المرسل اليه قد توفي وورثته غير معروفين او انهم لم يقبلوا تلك المكاتب فيحرق حيث يد عليها بان الورثة غير معروفين او انهم لم يقبلوها

المادة الثانية والخمسون . ولئن يكن المرسل اليه غيراً في قبول او عدم قبول المكتوب المبعوث اليه قبل ان يفتح على الوجه المبين في المادة السابقة الا انه متى فتحه فلا يقدر بعد ذلك ان يرد به بل يدفع الاجرة اللازمة عنه بتمامها

المادة الثالثة والخمسون . المكاتب التي تعطى الى مديري البوستان وما مور بها او تلقى في الصناديق بدون طوابع من المحلات المنتظمة او الغير المنتظمة لكي ترسل الى محلات منتظمة تقبل وترسل الى محلاتها وتوخذ اجرتها من هي مرسله اليه والمكاتب التي تكون الطوابع الملتصقة عليها ناقصة تقبل ايضاً ولكن توخذ اجرتها ضعفي نقص الطوابع فقط مهما كان مقداره اما المكاتب التي ترسل من محل منتظم الى محل غير منتظم فلا تقبل بدون طوابع

المادة الرابعة والخمسون . المكاتب وغيرها من الاوراق التي لا توجد اصحابها او لا تكون محلاتهم واسماؤهم مصرحة عليها او بقيت بداعي موتهم تتوقف في اول الامر ثلاثة اشهر في محل مخصوص بها في بيت البوستان وعند نهاية المدة المذكورة تعد بحضور مجلس البوستان وتنفع واذا لم توجد الاشخاص المرسله اليهم بالنظر الى ما لهما تتوقف حيث تد توقيفاً تاماً وتحرق واذا كان يوجد داخلها بوالس او اوراق اخرى تتضمن دراهم فيحصل البحث

تكراراً عن اصحابها ثلاثة شهور آخر معرفة بيت البوستة وإذا لم توجد اصحابها بظرف هذه المدة ايضاً ترسل الى خزينة المالية الجبلية لتعامل توفيقاً الى اذصول والنظامات المرعية المتخذة بحق الاموال العائدة الى بيت المال وإذا كان يوجد بين المكاتب السالفة الذكر التي تتوقف بالكلية مكاتب واردة من محلات منتظمة او غير منتظمة وتلصقت عليها طوايع من بيت البوستة او كانت طوايعها ناقصة وتكملت لكياً تؤخذ اجرتها من هي مرسله اليهم فانها تتقدم الى الخزينة الجبلية مع الدفتر الذي يتنظم بها لكي تنزل قيمة طوايعها عن ذمة البوستة في الخزينة المشار اليها

الفصل السابع

يخص بطوايع البوستة والظروفة ذات الطوايع

المادة الخامسة والخمسون. طوايع البوستة والظروفة ذات الطوايع كما انه يجوز بيعها في جميع بيوت بوستات المراكز ومخافاتها وشعبها كذلك يجوز عند الاقتضاء ان تباع في المحلات المناسبة ايضاً والطوايع والظروفة ذات الطوايع التي تباع في محلات مثل هذه يؤخذ ثمنها مجزئاً انما يترك من ذلك للذين يبيعونها اجرة البيع من اثنين في المائة الى عشرين في المائة بحسب رواج الطوايع واصحاب الدكاكين الذين يبيعونها يعلقون على دكاكينهم الواحاً محررة عليها هذه الكلمة بوستة

المادة السادسة والخمسون. طوايع البوستة التي تكون قد استعملت مرة اذا استعملها احد تكراراً او باشر باستعمالها يجازى قانونياً

المادة السابعة والخمسون. اذا كان احد المكاتب ملصوقاً عليه طوايع مستعملة ولم يعط الى مامور البوستة بل التي في الصندوق فلا يرسل الى محله بل وجبنا يتحقق من هو الذي افاد يجازى قانونياً ايضاً اما اذا كان هكذا مكتوب لا يلقى في الصندوق بل تسلم الى ذات ما موري البوستة فيحذر يكون مامور البوستة مجبوراً بان يخبر بالوقت ذاته المأمور الذي هو فوقه عن مرسله وإذا بالفرض ما اخبر بذلك وارسل المكتوب المذكور الى محله او اجتهد بان يرسله فعندما يتبين عنه ذلك فيعد بأنه هو الذي قد استعمل هذه الطوايع المستعملة ومستحقاً للعجالة القانونية

ناريخ الارادة السنية في ٢٦ ربيع الاخر سنة ١٢٨٨ و ٢ تموز سنة ٢٨٧

تعليمات

تخص وظائف مأموريات مديري الزراعة

بما ان الزراعة والحراثة هما اساس عمار المملكة فالسعي على استحصا ل وسائل تكثيرها وتوفيرها من واجبات ذمة الحكومة وكذلك ترغيب اهل الزراعة وإفادة الحكومة المحلية وتبليغها ما يحتاجون اليه مما مترتبان على عهدة حمية مأموري الزراعة وبناء على ذلك حصلت المبادرة هنا باخطار بعض الخصوصات في هذا الباب وبيانها لم

لما كان من اقتضاء النظام ان ينصب مدير وزراعة يتعينون على الحملات المركزية داخل كل ايلة وسنجاى وقائمية ويتعين ايضاً من طرفهم وكيل لكل من القضاوات والنواحي والقرى الجسمية يكون من افراد الاهالي ويسمى مدير زراعة او وكيله ويكون هولاء الوكلاء الذين يتعينون مثل مديري الزراعة غير محتاجين لاعطاء معاش في ظل احسانات الحضرة الشاهانية بل يعلمون بان هذه المادة تكون باعثة لشرهم وافتخارهم ويكونون من الناس الغيورين قلباً ولساناً على قضية عمار الوطن وليسوا من الخارج بل من الاهالي المحلية يتعين لكل قضاء وناحية وقرية جسمية نفر وكيلاً لمدير الزراعة لتتخذه المجالس المحلية والاهلون بمعرفة من اهاليها سواء كان من الاسلام او من المسيحيين وتنفيد اسماؤهم والقائم في جريدة مجلس البلدة

مديرو الزراعة يتحركون في القضاوات والقرى التي يوجدون بها دائماً ومستمراً تكثير وتوفير اصول الزراعة والحراثة على الوجه المطلوب العالي ومحققون اي شيء في الاسباب والوسائل التي تنوط باجراها وتوقف على ابقاها المواد التي توجب اكتساب ثروة الاهالي ومعموريتهم ثم تخبر بها الوكلاء على التوالي مديري الزراعة ومديرو الزراعة الحكومة المحلية رأساً ايضاً

ترغيب كل احد في الزراعة على هذا الوجه ليس هو من قبيل زرع الحنطة والشعير فقط بل هو السعي والغيرة على استحصا ل انواع الحبوب والارز والجمهره والتبله والجزير والقطن وسائر الاشياء التي يلزم استحصا رها بحسب طبيعة الارض وقابليتها

بما ان محصول القطن هو شي لا مفيد من قدم الزمان ومع ذلك لا تتقدم زراعته ولا يجري البحث ايضاً عن جنس الاقطان التي تنتج في غير ما لك ولا عن انواعها بل حاصل

الاكتفاء دائماً بالنوع الموجود بالحاضر على ان اجناس الاقطان التي تنجح في جهات اميركا
ومصر هي اعلى منه انواعاً واغلى ثمناً ويوجد فرق فيما بينهما من جهة مصاريف النوع الذي
يرغب في زراعته ايضاً ولما كان من اللازم تكثير الاقطان بان يزرع من بزار اقطان اميركا
ومصر المذكورين في الممالك المحروسة الشاهانية بحسب طبيعة كل موقع وقابليته يجب ان
يجري مديرو الزراعة كل انواع الترغيب في هذا الباب وبصرفوا غيرهم فوق الغاية
على قضية تكثير محصول القطن وتوفره وتعطى من طرف مديري الزراعة لكل من زراع
القطن ايضاً نسخة من التعليمات التي اخذت الى القلم ثم طبعت بكيفية الصورة التي يلزم بان
يكون على موجبها زرع بزار هذا القطن وحصيله

لما كانت ممكناً دخول حيوانات زيد وعمروا الى بعض المزارع واضرارها باصحاب
المحصولات فقد نشرت مقدماً التداير المتخذة لدفع هذه المضرة واعلنت لكل المجتهات باوامر
عالية ولذلك تجري التفيدات اللازمة باجراها من طرف مديري الزراعة ايضاً وعندما
نقع حركات نخالها يبادرون بافادة الكيفية للحكومة المحلية

لا يجوز بوجه من الوجوه اتلاف المزروعات بابعاد الزراعة والعملة عن اشغالهم واعمالهم
في وقت اهتمامهم بها يعني في اوقات الفلاحة والحصاد والبيادر ولذلك يلزم بان لا تجلس
بعد الان الطائفة المرقومة ولا يضيق عليها بسبب الويركو وغيره ولا بسبب الدعاوي
الاعتيادية في اوقات من هذا القبيل يعني التي تكون بهامتهم باشغالها واذا وقعت حالات
مثل هذه فتتبادر الكيفية الى الحكومة المحلية وتذكرها

اذا كان وجد دين على البعض من الزراعة والعملة الجانب الميرى اول زيد وعمرو وكان
ايفاقه مخصراً ببيع زوج بقر يوجد في يده فقط مع ادواته وثبت ذلك صحيحاً ومتواتراً في
المجلس المحلي فالحذر ثم الحذر من ان يبيع من كان من هذا القبيل الزوج البقر الذي له
وادواته التي هي سبب تيشو لاجل تحصيل الويركو او وفاة الدين بل يهل بدينه ويحصل
الاهتمام بتقويته بمعرفة مديري الزراعة وكلامهم ثم يوخذ ذلك ويستوفى تدريجاً من
محصولاته لكن لا يجعل هذا الامر علة لوقوع حالات تورث سكتة التخصيلات الاميرية
او مقدورية لاحد

الدعاوي والمنازعات التي تقع بين ارباب الزراعة فيما يخص زراعتهم او باضرار
وخسائر وغير ذلك من انواع تشكيات مثل هذه يوقعها بعضهم بعضاً في اراضيهم المزروعة
تري وتفصل في اي محل رويت بحضور مديري زراعة ذلك المحل او وكيله

بما ان قضية هذه المصيرية هي مقدمة على الامور كافة ومن الزمها فالذين يبرزون
 حسن خدمة توجب التحسين والشكر بحركتهم في هذا الباب على الوجه المطلوب بتالون
 المكافاة في ظل معالي الجناب الملوكي ولما كان لا يجوز بان يؤخذ بهذه المناسبة من الاهالي
 والنقراء حبة واحدة تحت اسم عوائد وغيرها او تشغل الاهالي مجانا من طرف مديري
 الزراعة او وكلام في اشغال حقولهم ومزارعهم وباقي اشغالهم فالذين يجاسرون على ذلك
 منهم يكونون مشولين ومعانين

في ١٧ شعبان سنة ١٢٨٠



فقرات المساعدات السنية

الصادرة بحق ترويح وتكثير زراعة القطن التي صار نشرها وإعلانها قبل الآن ببيان خصوصي

اولاً لما كان تقرر ان الذين ينتهون الاراضي البور بعلاً ويجعلونها مزارع يتفوضون بتلك الاراضي مجاناً وتعطى لهم بها سندات جديدة ويؤخذ منهم ثلاثة غروش فقط ثمن الورقة ولا يؤخذ من محاصيل هذه الاراضي التي ينتهونها العشرة واحدة واما اذا كانت بحجر فستين حسباً تبين في نظام الطابو فالذين ينتهون محلات بوراً بعلاً نظير هذه ويزرعونها قطعاً يعافون من العشر او بدل العشر خمس سنين ومدة هذه المعافاة تكون عشر سنين اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان

ثانياً . في ظرف مدة هذه العشر سنين لا تبدل ولا تتغير تعرفات كمر ك القطن بل يؤخذ كمر ك القطن بجميع انواعه على نسق واحد ولو وجد من اعلى اي نوع كان ثالثاً . اذا كانت طرقات التضامات التي تزرع القطن الغير جيدة فيصير اصلاحها وتسويتها بحسب احكام النظام المنتظم قبلاً بحق تسوية الطرق لاجل سهولة نقل القطن المتحصل الى الاسا كل واذا رغب احد من الاهالي في استحضار بعض الادوات والماكينات المختصة بفلاحة او باستخلاص بزر القطن وتطهيره من اوربا فكما انه لا يؤخذ عنها رسم كمر ك كذلك يجلب مقدار مناسب من الادوات والماكينات وبزر القطن المنتخب من اعلى ما يكون من اميريكيا وغيرها من المحلات المناسبة نمونات تستعملها الاهالي للتجربة ومصاريفها تعطى من طرف الدولة العلية وتنظم كذلك تعرفات ورسائل فيما يخص تسهيل زراعة القطن ووفرة محصوله وترسل الى البلاد التي تزرع القطن

رابعاً . يفتح معرض كل سنة في مدائن وقصبات النواحي التي يحصل منها القطن لكي ترسل اليه نمونات القطن الناتج باطرافها ويكافي الذين يستخرجون القطن من اعلى انواعه ببعض صورة تلطيفية

خامساً . تصرف المساعي منذ الآن فصاعداً باجراء كل انواع التسهيلات الممكنة لاجل تقدم زراعة القطن

في ٢٦ رجب سنة ١٢٧٨

صورة نظام معافية نصاب التوت المستجدة

المادة الاولى . بساين التوت المستجدة تكون معافه من العشر ثلاث سنوات متواليات اعتباراً من سنة الحصول توفيقاً الى الاحكام الميئنة في المواد الاتية

المادة الثانية . عند انقضاء الثلاث سنين اعتباراً من السنة التي غرست بها نصاب التوت تكون السنة الرابعة سنة الحصول وتعتبر حاصلات ورق كل دويم اربعين اوقية شرائق طرية او اربع اوقى حرير خاص فالشخص الذي يغرس بساين ويستحق معافية العشري يكون معافاً ثلاث سنين متواليه اعتباراً من سنة الحصول من عشر اربعين اوقية شرائق او اربع اوقى حرير خاص لاجل نصابه

المادة الثالثة . كل من يريد ان يغرس نصاباً جديدة في محل خالٍ منصرف به وينال معافية العشر على المنوال السابق ينبغي ان يقدم عرضاً الى الحكومة المحلية يبين به خلو الاراضي التي اتخذها بستاناً وحدودها وشهرتها لاجل تحقيق القضية مجلياً واذا كانت مطابقة للواقع يعطى له بذلك علم وخبر ويتقيد في جريدة المجلس ايضاً

المادة الرابعة . الاشخاص الذين يريدون غرس بساين جديدة ويستدعون معافيتها ينبغي ان لا تكون بعد المسافات الكاثنة بين نصاب التوت التي يغرسونها اقل من ذراعين ولا اكثر من ثمانية اذرع وان تكون مخدومة حسب اللازم لحد سنة الحصول وان يربي صاحبها دود الحرير بالورق المتحصل منها في سنين الحصول بذاته او يبيعه للغير لاجل تربية دود الحرير ايضاً عليه فالذين يراعون هذه الشرائط يبرزون في سنة الحصول العلومة خبر الموجودة بايديهم الى الحكومة المحلية وعند ما يثبت في المجلس المحلي انهم اجرأ رعاية الشرائط المذكورة ايضاً تعطى لهم حيث تدرك المعافية حسب المقدار الذي يستحقون بموجب المعافية من عشر الشرائق او الحرير الخام بنسبة الدويم المين في المادة الثانية

المادة الخامسة . تذاكر المعافية تكون بمقام النفود فاذا كان لاصحاب المعافية بساين قديمة ايضاً يمكن ان ينزل لهم المقدار المحرر في تذاكر المعافية من اعشار الشرائق او الحرير الخام الذي يستخلصونه منها

المادة السادسة . اذا اراد احد ان يبيع لآخر بستانه الذي نال حق المعافية على الوجه المشروح فيبيع معافيته معه ايضاً

المادة السابعة . المعافية المذكورة اعلاه تشمل جميع الذين يغرسون بساتين جديدة قليلة كانت او كثيرة غير ان الذين يغرسون بساتين مقدار خمسين دوغما في اراض خالية لم تفلح بسكة ولا تشغلت فياخذون عدا عن المعافية المذكورة مدالية من الخامس ايضا والذين يغرسون مقدار مائة دوغم ياخذونها من النضة والذين يغرسون خمسمائة دوغم ياخذونها من الذهب *

المادة الثامنة . الذين يغرسون نصوب توت في بساتينهم القديمة لاجل عمارها او يضعون نصوب توت كذلك في اطراف كرومهم وجنائهم او غرسوا بساتين جديدة توفيقا الى هذا النظام ولا يخدمونها كما يلزم حسب الصورة الميينة في المادة الرابعة لا يمكنهم ان يستعملوا المعافية بحسب احكام هذا النظام

في ١٢ محرم سنة ١٢٨٩

* البدالية معناها علامة



نظام معافية نصوب الزيتون المستجدة

المادة الاولى . كروم الزيتون التي تنصب جديداً تكون معافاة من العشر مدة ثلاث سنين اعتباراً من سنة اول محصول

المادة الثانية . معافية الثلاث سنوات المذكورة يلزم ان تعتبر من السنين التي تعطي بها اشجار الزيتون محصولاً تاماً وبما ان هذه ايضاً تتفاوت بحسب انواع النصب فقد تعينت مقادير السنين التي لا يؤخذ فيها العشر اعتباراً من سنة غرس كل نوع منها او تطعيمها على الوجه الاتي

المادة الثالثة . ما يغرس من النصب البرية او الصراصير او الاوتاد يكون معافاً من العشر مدة ثلاث عشرة سنة اعتباراً من تاريخ غرسها

المادة الرابعة . ما يغرس وكان مطعماً من ستين لحد خمس سنين يعافى من العشر مدة عشر سنين اعتباراً من تاريخ غرسه

المادة الخامسة . من يغرس مطعماً ازيد من خمس سنين يعافى من العشر مدة سبع سنين اعتباراً من تاريخ غرسه

المادة السادسة . ما كان احراش زيتون بري وتطعم يعافى من العشر مدة عشر سنين من تاريخ تطعيمه

المادة السابعة . الذين يرغبون في نوال المعافية على الوجه المشرح يلزمهم ان ينظموا عرضحال يتضمن نوع وعدد ما غرسوه او طعموه وحدود محله وشهرته ومقداره ويقدموه الى الحكومة وياخذوا علم وخبر على موجه ليبرزوه في سنة المحصول

المادة الثامنة . علومة الخبر التي تعطي بالمعافية حسب المتوال السابق لتفيد في جريدة مجلس المدينة

المادة التاسعة . اذا اراد احد ان يبيع لآخر كرم زيتون غرسه جديداً ونال المعافية فيبيع معافية معه ايضاً

المادة العاشرة . الذين يغرسون نصوب زيتون او اوتاداً او صرصوراً في كروم زيتون عتيقة لاجل عمارها لا يمكنهم ان يكتسبوا صلاحية لطلب المعافية بموجب هذا النظام

في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٢٧٨

صورة الخط الهمايوني

فليعمل به وجوب

نظام مخصوص للالات الواورية الثابتة

الفصل الاول

في بيان صورة وضع المولد للبجار

المادة الاولى. المولدات للبجار يعني حلال الواورات تقسم بحسب قوتها الى ثلاثة اصناف يقتضي عند وضعها وانشائها مراعاة القواعد المحررة ادناه اما قوة المولد للبجار فهي عبارة عما يحصل بفرض التضيق الواحد للهواء المعتاد وضرب مجموع الحلة وانايب الغليان اذرعاً مكعبة في عدد مضايق الهواء الذي تشغل بها الحلة

المادة الثانية. حاصل الضرب المذكور يعني القوة اذا تجاوز اربعين عدداً يعد مولد البجار من الصنف الاول فلا يمكنه وضعه فيما يشغل فيه او يسكن من الابنية بل ينبغي ان يوضع في محل مخصوص خارجاً عنها اما الصنف الثاني فهو من مولدات البجار التي تكون قوتها فيما بين العشرة الى العدد الاربعين وهذا الصنف ولئن كان يجوز وضعه داخل بناء محل الشغل فقط الا ان ابنيه معمل نوضع به حلة واپور مثل هذا لا يمكن ان تكون بيتاً او سكناً اعتيادياً ولا معيلاً عبارة عن كمية طبقات من البناء بل ينبغي ان تكون بسيطة وخفيفة اما قوة الصنف الثالث فهي الحلال التي اقل من عشرة اعداد وهذا الصنف يمكن وضعه في اي نوع كان من ابنية المعامل ولو كان داخل بيت اعتيادي ايضاً

المادة الثالثة. ينبغي ان يكون بين كل مولد للبجار وبين البيوت التي حواله او الطريق العام لا اقل من مسافة تساوي ثلث قوة مولد البجار يعني يلزم ان يكون عدد اذرعها بقدر عدد ثلث قوة البجار لكن اذا لم يكن ذلك ممكناً فيلزم ان يبنى حائط يسي حائط تصويين لا يكون سمكه اقل من ذراع اما ارتفاعه فيجتاوز ارفع محل من نهاية فوقاني سطح مولد البجار بما ليس باقل من نصف البعد والمسافة التي تكون من الحائط المذكور الى مركز الحلة وكذلك لا بد من وجود محل خال لا اقل من نصف ذراع فيما بين الواور المذكور وجدار

مولد البخار وفيما بين الحائط المذكور والحيطان المشتركة التي للبيوت وباقي الابنية الموجودة
باطرافه

المادة الرابعة . مولد البخار الذي يكون من صنف واحد ينبغي وضعه في محل مغطي
ومقارنه حيطانه خفيفة للغاية وليس لما اتصال باحدى الجهات اصلاً

الفصل الثاني

في بيان آلات متنوعة للامنية

المادة الخامسة . ينبغي ان يكون في فوقاني سطح كل مولد للبخار آتان تسيان مدختي
الامنية ويوضع لكل مدخنة منها ثقل محمولاً عليها قطعة واحدة ويتعين في تذاكر الرخصة
التي تعطى بذلك مقدار قطر المداخن المذكورة ونهاية درجة ثقلها ايضاً

المادة السادسة . ينبغي ان يوضع في محل مناسب امام عين الوقادين آلة تسمى ميزان
التضييق مقسمة على درجات الهواء وكسوراته لاجل سهولة معرفة التضييق الذي هو داخل
مولد البخار في اية الدرجات هو بمجرد النظر اليها وانوبة البخار التي تأتي الى ميزان التضييق
المذكور تكون مربوطة بذات مولد البخار ويوضع خطأ او اشارة اخرى تكون بغاية الظهور
على درجة الميزان المذكور التي لا يجوز تجاوزها اصلاً

المادة السابعة . ينبغي ان توجد لكل مولد للبخار طلبية ماء او آلة مخصوصة تعوله
ويكون الاشتغال بهاماً مونا للغاية

سطح الماء الذي ينبغي ان يوجد داخل كل مولد للبخار ينبغي ان توضع له اشارة بخط
معين على السطح الخارجي لمولد البخار المذكور او جدار موقده وينبغي ايضاً ان يكون هذا
الخط رائداً لا اقل من اربعة اصابع عن ارتفاع منافذ حرارة المجهتين او انابيب العلو
والدخان

المادة الثامنة . ينبغي ان يكون في كل مولد للبخار آلة تسمى آلة السباحة المرتبكة
(آلة سباحة تلاس) والآلة المذكورة متى نزل ارتفاع الماء داخل مولد البخار اصبعين
عند الخط المذكور في المادة السابعة للحين تنفتح محلاً للتنفس مخصوصاً يخرج منه صوت مع
خروج الدخان مثل الصفير يكون منها على الخطر

المادة التاسعة . ينبغي ان يكون في كل مولد للبخار انبوبة زجاج يظهر منها درجة ارتفاع
الماء او خفيا توضع على وجه مناسب في ارتفاعات مختلفة

الفصل الثالث

في بيان استعمال الآلة المسماة قومبورو المبددة للدخان

المادة العاشرة. اصحاب المعامل التي توجد بها آلات وابورية يكونون مجبورين منذ الان فصاعداً ان يحرقوا ويحوي بالآلة القومبورو كامل ما يتحصل من الدخان في وجاقات ما فيها من مولدات البخار او انهم يستعملون في الوجاقات المذكورة وقوداً لا يتسبب عنها دخان زائد عن الحطب والفحم المعروف بالقوق وهذه المجبورية هي الان بحق المعامل الموجودة في دار السعادة والبلاد الثلاثة

المادة الحادية عشرة. تعطى الرخصة تطبيقاً الى شروطها المعينة للذين يرغبون في انشاء معامل يضعون بها آلات وابورية خارج حدود سواحل الدوائر التي لا ينبغي ان تعمل فيها من المواقع التي هي داخل المخطوط المنكسرة التي تبدي من فنار الاناطولي جهة الساحل الى حصار اناطولي ومنه تمر من نهاية كوكسودره لري وفيما بين جامليجهلر وقور بغه لي دره لحد راس فنار باغچه سه ثم تبدي جهة الروم الي ايضاً من فنار الروم الي جهة الساحل الى بيوده دره ومنه على الطريق السلطاني الى بك اوغلي لحد جسورة الكاغدخانه وعلي بك وراي جنتلكي ويدي قله وتمر من بينهما لحد قرية ياسنفاوس وخارج سواحل هذه الدوائر من الجانب الاخر ايضاً

المادة الثانية عشرة. كل من رغب منذ الان فصاعداً في استعمال مولد البخار يعني حلة وابور ثابت توضع حديثاً او وضعت قبل الان بدون رخصة يكون مجبوراً على ان يدرج المواد الاتي ذكرها في استدعائه وياخذ رخصة بذلك من نظارة التجارة والمواد المرقومة في اولاً ان يصرح عن مقدار الدرجات والكسورات الاعشارية تضيق هواء ناحية درجة يشتغل بها مولد البخار ثانياً اذا كان لمولد البخار انابيب غليان يبين اشكالها واجرامها بحسب الذراع المكعب ثالثاً يعين موضعه وموقعه رابعاً يصرح عن وقوده خامساً ما هو نوع العمل الذي يستعمله لاجله سادساً يقدم مع استدعائه خريطة العمل وما باطرافه من الابنية بمقياس واحد من الجانبين

المادة الثالثة عشرة. يلزم ان يربط بعرض حال الاستدعاء سند مقبوض مبين اعطاء عشرة ذهبات مجدية الى وزنة الابنية رخصية عن كل مولد للبخار لكي يمكن استدعاء الرخصة باستعماله سواء كان يوضع جديداً او موضوعاً قبلاً بدون رخصة

الفصل الرابع

المجازاة التي تترتب بحق الذين يتحركون حركة تغاير النظام

المادة الرابعة عشرة . عند ما تقع حالات تغاير احكام هذا النظام وكانت تلك الحركات مغايرة للتدابير الميمنة في نذاكر الرخصة التي تعطى سواء كانت بفتح آلة جديدة او بابقاء التي كانت موجودة قبلاً واستعمالها بوخذ ذهب مجيدي واحد بمائة غرش جزاء نقدياً عن كل واحدة منها

بوخذ خمسة ذهبات مجيدية كل واحد منها بمائة غرش جزاء نقدياً من الذين لا يراعون احكام المواد الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة التي هي فيما يخص آلات امنية الحلل وعدا عن ذلك يتعطل العمل اذا كانت الحكومة ترى ذلك مناسباً لينا تجري الشرائط المدرجة كافة في تذكرة الرخصة

المادة الخامسة عشرة . بوخذ ذهب مجيدي واحد من كل من استعمل مولداً للبغار بغير رخصة ثم اذا اخذ صاحبه رخصة به لكن لم يعمل آلة تطبيقاً الى نظاماته بتمامها فلا يصير تشغيلة ايضاً

المادة السادسة عشرة . اصحاب المعامل الموجودة والحالة هذه ينبغي ان يقدموا مستدعياتهم لطرف الحكومة في ظرف ستة اشهر اعتباراً من تاريخ هذا النظام لاجل ابقاء الاتهم واستعمالها وان لم يفعلوا ذلك فيعاملون بما تقتضيه المادة الثالثة عشرة

المادة السابعة عشرة . البحث عن الحركات المغائرة لهذا النظام يجري بمعرفة نظارة التجارة او المأمورين الذين يتعينون من طرف مجلس البلدية ومثل هذه الحركات ترعى ايضاً في مجلس المعابر بغير مصاريف ويحضر منهم الى المجلس المذكور لاجل استماع دعواه ويعطى له أولاً خبر عن اليوم الذي ينبغي ان ترى به

مادة مخصوصة مؤقتة

المادة الثامنة عشرة . قد اعطيت المهلة الى اصحاب المعامل ذات الآلات الوابورية الموجودة الان ثلاث سنين اعتباراً من تاريخ هذا النظام لكي يجرىوا المادة الثانية والمادة الرابعة منها وسنة ونصف لاجل اجراء المواد الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة وستة اشهر لاجل اجراء المادة الثالثة ايضاً

في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٧٨

مادة منضمة

منع وضع واحداث آلة وابورية في المحلات الكائنة داخل الحدود المحررة والمعينة في
 المادة الحادية عشرة من هذا النظام هو منحصر في الآلات الدخانية اما ما كان ليس له
 وجاق فيكون وضعه جائزا غير ان المحل الذي توضع به الآلة لا ينبغي ان يكون فيما بين
 البيوت ولا داخل الحارات بل بعد ان تجري في اول الامر التحقيقات اللازمة من طرف
 الحكومة اذا تبين عدم وجود شيء من انواع الماذير بها فتعطى الرخصة والا فلا

في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٨١



تعليمات

تقرر في وجوه التدابير اللازمة اجراءها

لاصلاح جنس الاحصنة والافراس الموجودة في الممالك المحروسة السلطانية بما انه سيرسل من طرف الدولة العلية الى الولاية المتقضة جنس احصنة تستعمل لاجل الافراس التي في مال الاهالي وهذه الاحصنة تنقسم من الولايات على السناجق يلزم ان يعين لكل حصان علف بنسبة ما هو مرتب لحيوانات عساكر الضبطية الخيالة واستخدام سايس بمعايش مناسب ويجب على المتصرفين انفسهم بحمل اقامتهم بذل كمال الدقة بامر ملاحظة هذه الاحصنة وعند وقوع التبدل يصير انتقاما بالدور من السلف الى الخلف وفي غير موسم نشيتها على الافراس يجوز للمتصرفين ان يركبوها داخل المدن والنصبات بشرط ان لا يذهبوا بها الى محلات بعيدة وبما انه سيوضع عليها تمغا مخصوصة فكل من يستعمل الحيلة والفساد بامر تبديل الاحصنة المذكورة بمحولات اخرى خلافها او بيعها ويشترى غيرها بدلا منها يكون مشغولا حسب القانون

ان الاحصنة الموجودة في مراكز اللول في غير موسم نشيتها على الافراس يرى حين حلول زمن اعمالها اي حين حلول شهور اذار ونيسان وما يس ما هو مقدار فحولها في مركز السجاق وبصير تعيين موقع او موقعين باعتبار بعد مسافة القضاوات المحقة كي لا يحصل صعوبة عند ذهاب اهل القرى اليها وبعد سوق وارسل الاحصنة الى هناك بصير الاعلان والاخبار الى الاهالي بواسطة اختيارية المجالس وغزاة الولاية عن الاحصنة وعن الحل الذي ارسلت اليه وان من له فرس يجب ان يرسلها الى هناك وهكذا تعطى بوصلة مخنومة بيد كل من يجلب فرسا

عند ما تستحضر الافراس بيد اصحابها الى المواقع المعينة تأخذ مامورو الضابطة الموجودون هناك البوصلات التي بيد اصحاب الافراس وترخص باجتماعها مع الاحصنة ويلزم ان يكون سن الافراس التي تستحضر الى الاحصنة لا اقل من اربع سنوات وان يكون مضي عن زمان ولادتها لا اقل من عشرة او خمسة عشر يوما وان لا تكون سقطا ولا بهيمة غير متحملة للاحصنة وبما ان الافراس التي يجيب اجتماعها مع الاحصنة مرتين وتكون قد جلبت بالمرّة الاولى فقط لا تقبل الحصان في المرة الثانية تعين الاعناء بهذا الخصوص

ثم لما كان الحصان الواحد يكفي نهاية ما يكون الخمسة وعشرين او ثلاثين فرساً لا يلزم
تشغيله باكثر من ذلك اما الافراس التي تستعمل فلا يلزم ان تكون ازيد من المقدار
الكافي لاستعمال الاحصنة ولذلك يقتضي التحقيق في دوائر المواقع التي يصير تعيينها في اول
الامر عن مقدار الافراس الموجودة وحينئذ يصير تعيين المواقع والدوائر بمقدار ذلك
بما ان تدارك وتدير الاحصنة بالنتيجة اتخاذ التدابير المدرجة بهذه التعليمات مبني
على مقصد منفعة صنوف الاهالي بحسب على المختارين والامورين ان لا ياخذوا من احد بمقابلة
تشية الاحصنة ولا بارة واحدة بالوسائل والاسباب كافة واذا على الافتراض تبين انه اخذ
فيما رى الاخذ بحسب القانون

يقتضي ان يصير توقيف الاحصنة في مواقع معينة لحد ختام موسم التشية وبعد تشية
الافراس التي تستعمل يصير جلب الاحصنة لمرأى كرا اللوية بمعرفة مامورها
تقتضي المحافظة على الافراس من شدة البرد والحر بعد الحمل واذا ولدت مهورة
ذكوراً وأرادت اصحابها خصمها فيلزم اخطار كل احد بعدم مس المهر قبل ان يبلغ الستين
من عمره

يقتضي ان يعمل في كل ولاية جدولان كل سنة متضمنان مقدار الافراس التي قربت
اليها الاحصنة ومقدار ما ولدته الافراس بمواسم التوليد وترسل هذه الجداول الي
نظارة الداخلية

في ٦ محرم سنة ٢٨٧



نظامات الادارة البلدية

نظام ادارة البلدية في دارالسعادة

المادة الاولى . نفس استانبول ولحققتها منقسمة الى اربع عشرة دائرة
المادة الثانية . هي تشمل على حدود الدوائر البلدية المشككة في دار السعادة ولحققتها
فالاولى من يالي كوشك (قصر الساحل) من جهة الساحل الى اسكلة يكي قبو (الباب الجديد)
ومن بايزيد والسليمانية عن طريق لنغه لحد اسكلة قبان الدقيق من جهة الداخل والثانية
من حارات جوامع بايزيد والشهزاده والفانح عن طريق لنغه لحد ساحل الخايج وباب
ادرنه والثالثة من بوابة المحطب لحد السبع قلاع والحلات الموجودة داخل السواحل من
هناك لحد لنغه والرابعة في ابوب والبحارية وقرية الكاغدخانه وقرية علي بك والحلات
الموجودة خارج السور من القرية الصغرى لحد ايا منتفانوس ومن قرية مقرى لحد السبع
قلاع والخامسة في سودليجه وخاصكوي وقاسم باشا والسادسة من وادي قاسم باشا لحد
وادي الجفتلك الصغير واسكلة طوله بنجيه مع طااوله وقرية فرى والحلات التي تتخلل
ذلك والسابعة القرى التي هي من طوله بنجيه الى الصخور ساحلياً لحد جنتلك اللوند وقرية
شيشلي فرى برآى والثامنة الحلات الساحلية والبرية التي هي من الصخور لحد راس الكرج والتاسعة
من رأس الكرج لحد قرية بلغراد ومنها لحد قرية كفالى وفنار الروم اليلى والعاشره القرى
الموجودة من فنار الانا طولى لحد مضيق فاكليجه والحادية عشرة من مضيق فاكليجه لحد قرية
الجنكال والثانية عشرة القرى والحلات الكائنة بين جهة القشلة السليبية في مزرعة حيدر
باشا من رأس الحوض وبين اسكلة قرية الجنكال من جامليجه الكبرى والثالثة عشرة حيدر
باشا وقرية الفاضى ووادي الضفادع وموده وجامليجه الصغرى وقرية ارن وجسر بوستانجي
باثي والرابعة عشرة الجزائر (آطه لر)؛

الفصل الاول

في بيان عموم وظائف الادارة البلدية

المادة الثالثة . ادارة البلدية تجري النظارة والدقة على انشآت جميع الابنية وعلى
توسيع الطرق وتنظيمها وانشآت سواقط مجاري المياه العمومية والخصوصية وعلى عموم

المصالح المختصة بالمياه بحيث ان معاملاتها الوقفية تجري من نظارة الاوقاف الهايونية على ما كانت عليه وعلى دفع الاخطار بواسطة هدم الابنية المشرقة على الخراب والناقصة انشائها وعلى ترتيبات وتنظيفات عموم المدينة وعلى قيد صور انشآت الابنية الموجودة وتحريرها بتفاصيلها مع التصريح باسماء متصرفيها ومقدار قيمتها وايراداتها وعلى تنوير الطرق بوضع قناديل الغاز وعلى تنظيم الاساكن وتوزيعها وتشكيل ساحات في المواقع المناسبة المقابلة والمجاورة لكل الاطراف لاجل وضع ما كان من حاجات المدينة الضرورية من ادوات ابنية واشياء اخرى مثل الحطب والقلم واستحصال اسباب نقل مثل هذه الاشياء مع السهولة وعلى ابقاف حيوانات الاجرة والاصناف الواطئة في محلات تتعين لها كيلا تكون سبباً لمنع مرور الناس وعبورها وعلى محلات عامة الدساكر والفهاوي والملاعب والبياترات والشعذيات وكل محل يجتمع فيه الناس وعلى محلات المتزهات والاسواق (بنابر) وعلى مناظرها ونظافتها بحيث تكون نظارة الاشياء المتعلقة بالاداب العامة تحت ادارة الضابطة وعلى متانة فلانك الاسكلة وعلى حيوانات الاجرة وحاصل الامر هو ان تجري الفيرة على استحصال وسائل وضع كل واحدة من هذه المواد السابق بيانها وادخالها تحت اصول وقواعد منتظمة.

المادة الرابعة: ادارة البلدية تناظر بغاية الاعتناء على عيارات القبايين والموازين وامثال ذلك من الكيول التي تستعمل لاجل وزن اي نوع كان من الاشياء وعلى تمعات الوزنات والموازين وعلى ان تكون اذرعة المعمارية وباقي الاذرع والهندسات على قياس واحد وعلى الذخائر وقياسات اسعارها وعلى ان يكون الخبز موزوناً وزناً تاماً وعلى اوانيل ونظافة الافران وعلى عدم بيع لحوم الحيوانات المريضة والضعيفة وعلى انشاء مقاصب في المحلات المناسبة فلا تذبج حيوانات داخل المدينة وعلى منع بيع الاشياء المحلة بالصحة من المأكولات وعلى تنقيش الصيدليات وتحريرها في كل دائرة بمعرفة طبيبها لكي يصير اذا وجد فيها اجزاء ممنوعة او عاطلة دفعها وتجديدها بواسطة الخبازة مع نظارة مكشيب الطبية وعلى استحصال كل نوع من الاسباب والوسائل الموجبة لمحافظة الصحة العمومية وعلى ترتيب حمامات بعمرية وتشكيلها في المواقع المناسبة لها وعلى تربية الاولاد العريان والمحرس والايام والقراء وعلى ترتيب بيوت الصحة للفقراء والمحتاجين وعلى تشكيل خبثه خانات ومنازل للفقراء ومكاتب للصنائع شيئاً فشيئاً لاجل تميش ارباب الاحتياج الذين لا يقدرون على الاشغال وتخليصهم من الاضطراب الى الشحادة بهذه الوساطة وعلى

تخصيل الرسومات المعينة على جميع الاصناف وعلى صورة انتخاب اعضاء مجلس مشايخها

الفصل الثاني

في بيان امانة المدينة

المادة الخامسة . امور بلدية مدينة اسنانبول ولحقاقها جميعاً هي محولة الى امين مدينة ومجلس امانة مدينة وجمعية عمومية بلدية

الفصل الثالث

في بيان دائرة امانة المدينة

المادة السادسة . دائرة امانة المدينة تشكل من معاون ومديري محاسبة وتحريرات وباش مهندس ومعهم كتاب ومهندسون بقدر اللزوم

الفصل الرابع

في وظائف امانة المدينة

المادة السابعة . امانة المدينة محولة الى ذات منصوب من طرف الدولة
المادة الثامنة . امين المدينة له بحسب نظارته العمومية اولاً ان ينظر على صورة ادارة الدوائر البلدية ويتراس على مجلس امانة المدينة ثانياً ان يجلب الجمعية العمومية ويجمعها فوق العادة مع التراس عليها ثالثاً ان يعطل مجلس البلدية او يغيره اذا نظر لزوماً حقيقياً لذلك بواسطة عرض الاسباب الموجبة الى الباب العالي واخذه امراً منه بهذا الخصوص رابعاً ان يعرض الى الباب العالي عن اسماء معاون او مديري المحاسبة والتحريرات والباش مهندس وكتاب المجلس والذين ينتخبون الى اعضائية مجالس الدوائر البلدية خامساً ان يعين التومسيونات التي تومر باستنساب المجالس البلدية الى تقدير قيمة الاملاك وصورة طرح الويركو ونوزبعه ويبين لها صورة حركاتها بتعليمات خصوصية سادساً ان يجري المعاملة اللازمة بحق الذين لا يعطون الويركو الذي عليهم تطبيقاً الى نظامها الخصوصي سابعاً ان ياخذ المضابط التي ترسل من دوائر المجالس البلدية بخصوص اللوائح السنوية التي لكل الدوائر وصورة صرف ايراداتها ودفاتر احوالها العمومية من جهة امورها المالية واستقرضاتها وتربيتها الجمعية ويضعها في موضع مذاكرة الجمعية العمومية ويبلغ ما تعطيه عليها من القرارات الى المجالس وياذن بنشر اعلانات المجالس البلدية وتبليغاتها ولوائحها والدفاتر المختصة بصورة صرف ايراداتها وغير ذلك من باقي انواع الاعلانات ثامناً يقدر

ان يعين ويغير بحسب انهما رؤساء المجالس البلدية المأمورين الذين يكون معاشهم السنوي اثني عشر ألف غرش فادون ذلك
المادة التاسعة. عند ما يرى لزوما الى قوة عسكرية او ضابطية فيراجع بذلك مأموري العسكرية او الضابطة

الفصل الخامس

في بيان وظائف مجلس امانة المدينة

المادة العاشرة. مجلس امانة المدينة يرى وينصل ما يتولد من الدعاوى مع المذاكرة بامور الادارة

المادة الحادية عشرة. يستنطق الذين يتهمون بالسرقة او اخذ الرشاوي من مأموري الدوائر البلدية ويرسلهم الى شوري الدولة ويرى ما يعنى عنه وينزل من الوبركو ودعاوي تضمينات الاملاك التي تؤخذ عند الاقتضاء لاجل المنافع العامة ودعاوي المنازعات التي تقع فيما بين الدوائر البلدية مع متعهدي الانشاءات والعمليات التي تجريها المجالس البلدية ويعطي عنها القرارات ويرى الاعلامات التي تعطى من مجالس الاصناف ويوفقها على نظامها الخصوصية ويعتني بتعديل وتسوية نظامات الاصناف بصورة توجب ترقى الصنائع وتأسيس النظامات اللازمة لاججاد طلبات الحريق تحت الانتظام وعلى جميع الانار العتيقة وترتيب محل لها بكل تدقيق

الفصل السادس

بمختص بصورة تشكيل مجلس امانة المدينة

المادة الثانية عشرة. مجلس امانة المدينة هو عبارة عن ستة اعضاء تحت رئاسة امين المدينة

المادة الثالثة عشرة. اعضاء المجلس المذكور هم مأمورون وموظفون من طرف الدولة

المادة الرابعة عشرة. اليوم الذي لا يوجد فيه الرئيس في المجلس يعنى عنه بوكالة الرئاسة معاون امانة المدينة

الفصل السابع

بمختص بصورة تشكيل الجمعية العمومية

المادة الخامسة عشرة. الجمعية العمومية تتركب من ثلاثة اعضاء ينتخبهم رؤساء المجالس

البلدية من نفس اعضاء كل من المجالس البلدية وتكون تحت رئاسة امين البلدية
المادة السادسة عشرة . الجمعية العمومية تجتمع في كل ستة شهور بطلب امانة البلدية
وتدوم مدة شهر

المادة السابعة عشرة . لا يمكن ان يعطى قرار على قضية ما لم يوجد ثلثا الاعضاء ومع
ذلك اذا كان عدد الاعضاء لم يبلغ الدرجة المطلوبة بعد الطلب مرتين تكون آراء
الاعضاء الموجودين وقراراتهم مقبولة في المرة الثالثة

المادة الثامنة عشرة . اذا قسمت الاراء الى قسمين متساويين في احدى المواد التي تقع
عليها المذاكرة ولم يكن الرئيس موجوداً فنحصل اكثرية الاراء في الجهة التي ينضم اليها
رأي الرئيس الثاني

المادة التاسعة عشرة . ينتخب من الاعضاء رئيسان ثانويان باكثرية آراء الجمعية
العمومية لكي تقوم عندما لا يوجد الرئيس الاول بايقاف وكالة الرئيس الذات التي اكتسبت
اكثرية الاراء منها في وقت الانتخاب اما كاتب هذه الجمعية العمومية فينتعين من طرف
الرئاسة

الفصل الثامن

في بيان وظائف الجمعية العمومية

المادة العشرون . المصالح التي تحصل بها المذاكرة في الجمعية العمومية فنحصل قراراتها
باكثرية الآراء

المادة الحادية والعشرون . الجمعية العمومية تعطي القرار على وضع لوائح المجالس
البلدية و امانة البلدية والدفاتر المينة لصورة صرف ايراداتها السنوية واحوال مالياتها
العمومية في موقع الاجراء بعد ان تجري عليها التدقيق

المادة الثانية والعشرون . عند الاستقراض زيادة عن المقدار المأذونة به الدوائر
البلدية محتاج على الاطلاق الى رأي الجمعية العمومية وشرف صدور الارادة السنية

المادة الثالثة والعشرون . الجمعية العمومية تجري المذاكرة والتدقيق على لوائح
الاصلاحات والتزيينات البلدية مثل توسيع الطرق وعمل الجناين والساحات بقصد تنزه
الاهالي وعلى نظمات امور الادارة وجميع المسائل البلدية التي تزد من طرف امين
البلدية وتعطي رأيها بذلك انما لاتضع في موقع الاجراء اصلاً نظاماً ما لم تقبله الدولة

الفصل التاسع

في بيان جمعية الانتخاب

المادة الرابعة والعشرون . جمعية المنتخبين تطلب من جانب امانة المدينة بورقة اعلان مخصوصة

المادة الخامسة والعشرون . هذا الطلب يجري قبل يوم اجتماع الجمعية بخمسة عشر يوماً نهاية

المادة السادسة والعشرون . يوجد لكل دائرة بلدية جمعية منتخبين وكل دائرة جمعية تكون تحت رئاسة رئيس مجلس البلدية

المادة السابعة والعشرون . ينتخب الرئيس اربعة ائثار من الاكبر سنًا بين المنتخبين ليعاونوه عند انعقاد الجمعية في جمع وتفريق نذاكر الانتخاب التي تعطى من طرف المنتخبين اما هؤلاء فيتشكلون قلمًا مؤقتًا لجمعية الانتخاب عبارة عن كتاب مجلس بلدية

المادة الثامنة والعشرون . الاختلافات التي يمكن ظهورها حين تفريق ومعاينة نذاكر الانتخاب يصير حلها وتسويتها من طرف الرئيس بالاتفاق مع اعضاء القلم المذكور انما حسن اجراء امر المعاينة فقط بناظر عليه الرئيس بمفرده

المادة التاسعة والعشرون . جمعيات الانتخاب تشتغل بامر الانتخاب فقط وليست بمأذونة ان تذكر بمواد اخر

المادة الثلاثون . من بعد ان يقرأ الرئيس اسماء الاعضاء الذين انتخبهم المجالس البلدية قبلاً تنسحب الفرعة في السنة الاولى على نصف الاعضاء والذين تصيهم الفرعة يخرجون مثل الذين يكملون مدة انتخابهم في السنين الاخير

المادة الحادية والثلاثون . الذين يتصرفون باهلاك نقرر ايراداتها السنوية بالعين وخمسمائة غرش والذين يكون سنهم اقل من الواحد وعشرين لا ينالون حق الانتخاب

المادة الثانية والثلاثون . يعمل دفتر كل سنة ويتعلق في مراكز الدوائر باسماء اصحاب الاملاك الذين هم ناقلون حق الانتخاب ومسحقوه نظاماً ويكون ذلك قبل ان يطلبوا لجمعية الانتخاب

المادة الثالثة والثلاثون . الذين لا يكون لهم املاك ايرادها السنوي خمسة الاف غرش والذين سنهم اقل من الواحد وعشرين والذين نالوا المجازاة قانونياً بداعي جنحة او جنابة

والمستخدمون في الدوائر البلدية وفي امانة المدينة والمتعهدون بأي نوع كان من انشاءات الدوائر البلدية والموجودون في الخدمة العسكرية وفي امور الضابطة وفي مصالح القضاء ونيابته داخل دائرته لا يتخبون اعضاء للمجالس البلدية

المادة الرابعة والثلاثون لا يتعين رجل اصلاً بالوقت الواحد عضواً للمجلسين بلديين المادة الخامسة والثلاثون . الذين يتممون مدة استخدامهم المعينة في المجالس البلدية يمكن انتخابهم تكراراً

المادة السادسة والثلاثون . عند ما يعطى الخبر من طرف الرئيس عن وقت بداية الانتخاب توضع تذاكر اسماء الاشخاص المنتخبين من جانب المنتخبين مطبوعة داخل الصندوق المخصوص بوضع تذاكر الانتخاب

المادة السابعة والثلاثون . يقرر للمجالس البلدية بحسب اصنافها في تذاكر الانتخاب من طرف كل منتخب في اول سنة اثنا عشر اسماً او ثمانية اسماء وفي السنة الاخيرة اربعة اوسنة

المادة الثامنة والثلاثون . اسماء المنتخبين الذين يعطون تذاكر الانتخاب لتفقد بدفتر مخصوص وقما توضع تذاكر الانتخاب في الصندوق

المادة التاسعة والثلاثون . من بعد انتهاء مدة الانتخاب يفتح الصندوق المخصوص بوضع التذاكر من طرف رئيس المجلس بحضور المنتخبين واعضاء قلم جمعية الانتخاب وتعد تذاكر الانتخاب وتنفرد بمعرفة اعضاء قلم جمعية الانتخاب . ثم ولئن كان الحضور عند فتح الصندوق هو حق المنتخبين الا انه لا تقبل مداخلة احد في امر التفريق والتنظيم غير اعضاء القلم

المادة الاربعون . الصندوق المخصوص بوضع تذاكر الانتخاب التي تخضر من طرف المنتخبين بالذات يبقى مدة سبعة ايام وعند انتهاء هذه المدة لا يعود يقبل ما يرد من تذاكر الانتخاب

الفصل العاشر

في بيان ادارة البلدية

المادة الحادية والاربعون . ادارة كل دائرة بلدية تكون محولة الى مجلس بلدي تحت نظارة امانة المدينة العمومية

المادة الثانية والاربعون. من وظائف مجلس البلدية ان يجري المواد المبينة في المادة الثالثة

المادة الثالثة والاربعون. كل ادارة بلدية تشكل من المجلس البلدي ثم هيئة المأمورين البلدية تكون تحت ادارة رئيس

الفصل الحادي عشر

في بيان وظائف رؤساء المجالس البلدية

المادة الرابعة والاربعون. رئاسة كل مجلس بلدي تحول الى ذات منصوبة وموظفة من طرف الدولة

المادة الخامسة والاربعون. كما ان رئيس المجلس هو واسطة لاجراء المصالح فيما بين دائرة المجلس وبين امانة البلدة فيبين الى امانة البلدة مطالب مجلس البلدية ومطالباته واجراءاته

المادة السادسة والاربعون. مجلس الرئاسة يستدعي المجلس ويجلبه في كل اجتماع او بصورة فوق العادة اذا لزم الامر لذلك

المادة السابعة والاربعون. رئيس مجلس البلدية مأمور بان ينشر اولاً تحت نظارة امانة البلدة القوانين والنظامات والتنسيبات المختصة في الامور البلدية ويجري احكامها ثانياً بان يفتش الطرق والمحلات التي تجتمع بها الناس وينظمها ويحافظها ثالثاً بان يحصل الإيرادات العائدة الى الدائرة رابعاً ان ينظم ميزانية السنة ويقدمها الى المجلس وان يجري معاملات الاوراق المختصة بالمصاريف التي تكون قبلت في المجلس خامساً ان ينظر على جميع الانشآت والعمليات سادساً ان ينظم سندات ما ياذنه به هذا النظام من البيع والشراء والتقسيم وتسوية كل المناولات سابعاً صورة صرف النقود الموضوعة في الميزانية تحت ادارته ثامناً ان يمشي المعاملات القلمية

الفترة التي ضمت الى ذلك في ٢ صفر سنة ١٢٨٧

رئيس المجلس البلدي يعطي الى امانة البلدة في كل شهر اجمالي ايرادات ومصاريف الدائرة البلدية وهذا الاجمالي بعد ان يحصل عليه التدقيق ايضاً في مجلس الامانة يحفظ اصله اذا وجد موافقاً للاصول في محاسبة الامانة وترسل صورته مصادقاً عليها الى الرئاسة لتكون سنداً عند المجلس البلدي

المادة الثامنة والأربعون . يمضي الرئيس والباشكاتب على الاعلانات والتفسيحات وجميع الاوراق والسندات

الفصل الثاني عشر

في وظائف مجلس البلدية

المادة التاسعة والأربعون . أعضاء مجلس بلدية كل الدوائر تنتخب من طرف الاهالي على الوجه المبين في الفصل التاسع
المادة الخمسون . أعضاء مجلس البلدية في كل دائرة تكون اثني عشر او ثمانية بحسب وسعها واهميتها

المادة الحادية والخمسون . يتبدل نصف الاعضاء في اول سنة بواسطة سحب القرعة وفي السنين الاخيرة بحسب تكميل مدة انتخابهم التي في سنتان على ما قد تين في المادة الثلاثين
المادة الثانية والخمسون . المجلس البلدي يجتمع مرة في الاسبوع
المادة الثالثة والخمسون . تتعطل هيئة المجلس البلدي او تتبدل اذا اقتضى الامر من طرف الدولة بحسب انهاء امانة البلدة

المادة الرابعة والخمسون . من وظائف المجالس البلدية ان تجري التدقيق على دفتر الميزانية الذي يتنظم من طرف الرئيس ويعطى الى المجلس وتجري قراراته وتنظر صورة صرف ايرادات الدائرة على الوجه المبين اعلاه والدفاتر المحتوية على عموم احوالها المالية وتدقق عليها وتجري ادارة الاملاك المختصة بالدائرة والقرارات على مبادلة مثل تلك الاملاك او تقسيمها وبيعها او مشتري املاك جديدة وان تقسم الانشاءات التي تقع في ظرف سنة بحسب درجة احتياج كل المحلات وان تجري مناقصة فتح الطرق او توسيعها وتنظيمها والانشاءات العمومية والعمليات الكلية وان تعطي آراءها في كل انواع اصلاحات الامور البلدية

المادة الخامسة والخمسون . يضبط ما يقع من المذاكرات عند انعقاد المجلس كتابة وتلى جريدة الضبط بمواجهة الحاضرين لكي اذا قبلت وتصادق عليها تمضي من طرف الرئيس والاعضاء

المادة السادسة والخمسون . قرارات المجلس تحصل باكثرية الآراء واذا طلب عضوان تحصل مراجعة الرأي الخفي

المادة السابعة والخمسون . اذا انقسم رأي المجلس الى قسمين متساويين مع دخول الرئيس فيها فيترجح حينئذ رأي الطرف الذي يكون رأي رئيس المجلس فيه اذا كان حاضراً او الرئيس الثاني اذا كان غائباً

المادة الثامنة والخمسون . لا يعطى قرار على مادة من المواد ما لم يكن ثلثا الاعضاء موجودين لكن اذا طلبت الاعضاء تحريراً مرتين ولم يحصل العدد المطلوب نقبل حينئذ اراء الاعضاء الموجودين في المرة الثالثة منها كان عددهم وقراراتهم

المادة التاسعة والخمسون . ان الاعضاء الذين لا يحضرون ثلاث مرات متتابعات بدون موجب يعدون مستعفيين فيحصل حينئذ الاستئذان من طرف امانة البلدة ويتعين في جمعية الانتخاب الذين يستنسون ممن يكسبون اكثرية الاراء فيها عوضاً عن كان مثل اولئك الاشخاص وعن الذين يستعفون رسماً والذين يتوفون

المادة الستون . هيئة مأمورية كل دائرة ومقدار معاشاتها يترتبان من طرف المجلس البلدي بحسب سعة الدائرة واقتدارها المالي ويتبلغ ذلك الى امانة البلدة

الفصل الثالث عشر

في بيان صورة مأمورية الرئيس الثاني

المادة الحادية والستون . كل مجلس ينتخب رئيسين ثانويين بأكثرية الاراء وهؤلاء الرؤساء الثانويون يخدمون سنة واحدة مجزئاً

المادة الثانية والستون . عندما لا يكون الرئيس الاول حاضراً يترأس احد الرئيسين الثانويين عوضه وقت انعقاد المجلس

المادة الثالثة والستون . حق التقدم في المجلس يكون للذي اكتسب اكثرية الاراء وقت الانتخاب من الرئيسين الثانويين

في ١٨ جمادي الاخرى سنة ١٢٨٥



نظامات الدائرة البلدية السادسة (١)

المقدمة

المادة الاولى . نفس استانبول والبلاد الثلاثة مع الساحلين داخل البوغاز قد قسمت الى اربع عشرة دائرة بلدية وقد اعترعنيين حدودها مع بك اوغلي والغلطة دائرة بلدية سادسة

المادة الثانية . تنظيم اربعة المحلات الموجودة ضمن هذه الدائرة يعني تسوية رصفها ومجاري الماء والسواقط ودوام وجودها في احسن حالة ونظيرها وتنظيفها واستحصال الاسباب التي تسهل المرور والعبور فيها من كل الصور والوجوه وروية ما يلزم لذلك من المصاريف واخذ وقبض الايرادات التي تخصص لها في مقابلة هذه المصاريف بحال جميعه الى ادارة بلدية خصوصية تفخص لهذه الدائرة

المادة الثالثة . المصالح المختصة بهذه الدائرة تحال الى مامور يتعين لها تحت اسم مدير الدائرة ومجلس يتشكل تحت رئاسته

الفصل الاول

صورة تشكيل مجلس الدائرة البلدية

المادة الرابعة . يكون في هذا المجلس سبعة اعضاء كل منهم متصرف باملاك في هذه الدائرة تساوي لا اقل من مائة الف غرش ومتوطن في دار السعادة منذ عشر سنين بالاقل ومن الاشخاص الناطلين المحقوق البلدية وعلى هذا الوجه ينتخبون من الباب العالي ويتعينون بارادة سنية

المادة الخامسة . ينتخب من الباب العالي اربع ذوات ايضاً عدا عن اعضاء هذا المجلس الاصليين لاجل التشاور في مذاكرة النظامات الاساسية ويتعينون بارادة سنية ويكون انتخابهم اذا لم يكونوا من اصحاب المحقوق البلدية من الاشخاص الذين ازواجهم اولادهم الاقربين يمثل ذلك املاك في هذه الدائرة لا اقل من خمسمائة الف غرش ومن المتوطنين في دار السعادة منذ عشر سنوات على الاقل ايضاً

(١) نظام دوائر بلدية دار السعادة الذي تأسس بتاريخ ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٥٠ قد علل واكمل احكام هذا النظام

المادة السادسة . المعمار الاول والمهندس والطبيب الذين يستخدمون في هذه الدائرة بموجب النظمات العمومية يكونون بصفة مشاويرين في مجلس الدائرة
 المادة السابعة . هذا المجلس يكون تحت رئاسة مدير الدائرة البلدية على الوجه المبين في المادة الثالثة وهذا المدير يختب ويتعين من ذوات متصرفين باملاك في درجة الاعضاء داخل الدائرة البلدية

الفصل الثاني

وظائف مجلس الدائرة البلدية

المادة الثامنة . وظيفة هذا المجلس الاصلية هي ان يكون مأموراً بمذاكرة واجراء المصالح المدنية كافة في دائرة بلدية بك او غلي والغاطه على ما هو مبين في المادة الثانية فيعمل اولاً نظاماً عمومياً يختص بمتفرعات وظائفه . ثانياً يجري مذكرات نظمات تختص بتنظيم وتطهير المحلات الكائنة ضمن هذه الدائرة واسواقها ثالثاً يكون ماذوناً بان يعين في اول الامر الاشياء التي يراد عملها ويرى المصاريف المتقضة لذلك ويجري مبايعات الانشاءات والتعميرات او يجري مناقضتها ويخيلها وينظم سندات مقاولاتها ويمضيها رابعاً يرى ما يقع داخل الدائرة من المصاريف التي هي من اقتضاء النظمات الموضوعة خامساً يعين مقدار الوبركو الذي يجب ان تعطيه اصحاب الاملاك لاجل ما يقع داخل الدائرة من المصاريف المعتادة او التي فوق العادة وكيفية اخذه وتحصيله ويوزعه عليهم وبمحصلة منهم وياخذ ويقبض الابرادات والاموال كافة العائدة الى المدينة التي تخص هذه الدائرة من طرف الدولة العلية

المادة التاسعة . هذا المجلس يقدم الى الباب العالي لائحة جميع النظمات الاصلية التي يتذاكر بها ليجري عليها التدقيق في مجلس التنظيمات العالي ثم بعد الاستئذان حسب الاصول يكون حكمها مرعي الاجراء بحسب ما يتعلق به الارادة السنية ومدير الدائرة ينشر النظمات المخصوصة التي تكون من متفرعات النظمات الاصلية ويقر عليها القرار بواسطة المذاكرة في المجلس على المصالح المعينة درجاتها ويجريها

المادة العاشرة . مصاريف فوق العادة التي تقع ضمن الدائرة البلدية قد تخصصت درجتين بالنظمات الاصلية احدهما هي ما يوزن هذا المجلس بان يعينه ويقوم بايفائه والثانية هي ما يجبر بان يستاذن عنه من الباب العالي اما المصاريف الدائمة التي قد عينتها

النظامات الاصلية فهو ما ذون بان يراها ويقوم بايفائها راساً
المادة الحادية عشرة . هذا المجلس يتذاكر بمقدار الوبركو الذي تقوم بايفائها اهالي الدائرة
اما فوق العادة او دائماً لاجل المصاريف التي هي فوق العادة واما دائمة وبصورة توزيعه
وتحصيله ثم يستاذن عن ذلك بواسطة عرضه على الباب العالي فلا يؤخذ شيء من الاهالي
لاجل مصاريف فوق العادة ما لم تتعلق بذلك الارادة السنية . وكذلك لا يمكن ان يزداد
على الشيء المعين بصورة دائمة لاجل المصاريف الدائمة ما لم تتعلق بذلك ارادة سنية ايضاً
المادة الثانية عشرة . لوائح النظامات الاصلية والقرارات التي تعطي بحق الايرادات
والمصارف تتوقف على قبول ثلثي الموجودين في المجلس والتصديق عليها بانقادهم ورائهم
ومضبطة القضية التي تقبل باكثرية الاراء تمضي ويختم عليها من طرف الرئيس وعموم
الاعضاء والمشاورين اما النظامات الخصوصية التي هي من متفرعات النظامات الاساسية
فهي تجري من طرف المدير متى قبلت كذلك من طرف ثلثي الاعضاء

المادة الثالثة عشرة . مدير الدائرة يكون مأموراً بان يجري الامور التي يقر قرارها في
المجلس وتعلق الارادة السنية باجرائها او ما كان محولاً الى ادارة المجلس من متفرعات
النظامات الاصلية في الدرجة المعينة لذلك نظاماً ويكون واحد من اعضاء المجلس معاوناً
للمدير مدة اسبوعين بالمنابذة

المادة الرابعة عشرة . هذا المجلس يجتمع يومين في كل اسبوع اعنيادياً لكن اذا اوجبت
المصلحة فيجتمع فوق العادة وفي الايام التي يكون بها مجلس يوجد المدير ومعاونيه الذي هو
من الاعضاء اما سوية او واحد منهما في محل المجلس لاجل الاجراءات بحسب مقتضيات المصلحة
المادة الخامسة عشرة . لا يمكن لمدير الدائرة ولا لدائرة المجلس ان يتدخل في امور
الضابطة قطعاً انما يؤذن بان اجراء الاخطارات للمأموري الضابطة في الامور التي يري انها
مناسبة مما يختص بالامنية العامة فقط وما مورو الامور الضبطية يعاونون في كل الانواع هذا
المجلس في اجراءات النظامات البلدية الاصلية والخصوصية المتعلقة بالدائرة ايضاً

المادة السادسة عشرة . يؤخذ صندوق لاجل ايراد ومصاريف هذه الدائرة البلدية
وحساب هذا الصندوق يعني خلاصات ايرادات ومصروف الدائرة تنظم في كل سنة
من طرف المجلس وتمضي ويختم عليها وتقدم الى الباب العالي ثم بعد ان يجري عليها التدقيق
في مجلس الاحكام العدلية العالي تعلن خلاصاتها باوراق خصوصية داخل الدائرة وبواسطة
المجرائد ايضاً

المادة السابعة عشرة. النظمات الاساسية لهذه الدائرة تنظم في ستة شهور او قبل ذلك اذا كان ممكناً وتقدم من طرف الموجودين في المجلس الى الباب العالي انما المواد التي تكون قابلة الاجراء بالنظر الى الاصلاحات في اثناء المذاكرة بهذه النظمات الاساسية وتعيينها يجرى بها بعد الاستئذان من الباب العالي ايضاً

المادة الثامنة عشرة. يخرج النصف من الاعضاء الموجودين في هذا المجلس في كل ستة شهور وتعين عوضهم بالقرعة اخرون حسب القواعد والاصول المبينة في المادة الرابعة المادة التاسعة عشرة. ينتخب هذا المجلس الكتاب المفتضين الى امور تحريرات وحساباتو ويعينهم غيب الاستئذان من الباب العالي وترى معاشاتهم ضمن دائرة المصاريف في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٧٤



نظام عمومي لدائرة بك اوغلي والغلطة المعتمدة دائرة سادسة من الدوائر البلدية

في بيان صورة تركيب مجلس الدائرة البلدية المذكورة

البند الاول. المجلس المذكور يتركب اولاً من رئيس وثانياً من ثمانية اعضاء يتعين من اصلهم اثنان ليكونا وكيلين للرئيس ومن اربعة مشاورين وثالثاً من شخص واحد معاون ورابعاً من شخص واحد باشكاتب وخامساً من شخص واحد امين صندوق وسادساً من ترجمانين وسابعاً من شخص واحد مهندس وثامناً من شخص واحد معاري

البند الثاني. يتعين الرئيس وينصب بارادة سنية ومدة خدمته غير محدودة ويخدم

مجاناً

البند الثالث. ذات الرئيس يترأس على المجلس المذكور ويامر بافتتاح المجلس بصورة

فوق العادة في الاوقات التي يستنسبها

البند الرابع. رئيس المجلس يمضي من طرف المجلس جميع السندات واوراق المواد

التي يقر عليها القرار والتي تتعلق بتعيين مامورين وسندات الابرا

البند الخامس. ذات الرئيس يكون واسطة بين المجلس المذكور والحكومة فيقدم لمجان

الحكومة ما يترتب المجلس لاجل المصادقة عليه من طرف الحكومة من العرضات

والاستدعاءات وباقي الاوراق التي تحتوي على الامور التي يقر عليها القرار

البند السادس. تتعين الاعضاء بارادة شاهانية وتكون مدة ماموريتهم ثلاث سنين

ويخدمون مجاناً

البند السابع. اذا قضي على احد الاعضاء او لم يكن حاضراً او طالت مدة مرضه الى

غير ذلك من الموانع ترسل الى طرف الحكومة من المجلس المذكور بوصلة حاوية اسما

ثلاث ذوات لتتخبط الحكومة واحداً ببدله من الذوات الموما الهم

في بيان وكلاء الرئيس

البند الثامن. تتخبط وكلاء الرئيس من اعضاء المجلس ويتعينون باكثرية آراء

الاعضاء الموما الهم وتكون مدة ماموريتهم ثلاث سنوات وخدمتهم مجاناً

البند التاسع . المسنون من الاعضاء يتقدمون على الاصغر سناً منهم
 البند العاشر . اذا مرض رئيس المجلس او حدث له مانع اخر فيقوم الرئيس الثاني
 بالوكالة عنه مع جميع ما يختص بذات الرئاسة من الحقوق والصلاحيه
 في بيان المعاون

البند الحادي عشر . تنتخب الذات التي تتعين للمعاونة من خارج المجلس وتكون مدة
 خدمتها غير محدودة ولكنها موظفة

البند الثاني عشر . المعاون الموما اليه يتعين من طرف المجلس المذكور
 البند الثالث عشر . المعاون الموما اليه يعاون الذات الموجودة في رئاسة المجلس في
 اجراء المواد التي يقر عليها قرار المجلس ويكون مأموراً باجراء القرارات التي هي داخل
 نظامات المجلس المذكور

البند الرابع عشر . يبين المعاون الموما اليه ما يقع من الخصوصيات ويقرر عنها الى
 الرئيس المشار اليه

البند الخامس عشر . المعاون الموما اليه يمضي مع الرئيس المشار اليه على جميع السندات
 التي تترتب من طرف الرئيس المشار اليه ومع اعضاء المجلس ايضاً على جميع السندات
 التي تترتب من طرف المجلس

البند السادس عشر . عندما يجلب المعاون الموما اليه من طرف المجلس يكون له حق
 بان يفيد الكيفية انما لاصلاحية له بان يتدخل في ما يقع في المجلس من المذكرات
 في بيان الباشكاتب

البند السابع عشر . باشكاتب المجلس يتعين من طرف المجلس ويترتب له معاش
 البند الثامن عشر . لا يتدخل الكاتب الموما اليه في المذكرات التي تقع في المجلس ولا
 يمكنه ان يدخل الى المجلس ما لم يرسل له خبر من طرف الاعضاء او من رئيس المجلس
 البند التاسع عشر . الكاتب الموما اليه يعرض القضايا الواقعة ويقرر عنها الى المجلس
 البند العشرون . الكاتب الموما اليه مأمور بادارة امور القلم ونظارتها وبحسن انتظام
 وترتيب الدفاتر وهو ياخذ الى القلم جميع السندات والاعلانات والاختبارات ويقيده في
 الدفاتر السندات التي تعمل في حق الضرائب ويمضي باسمه الرئيس والمجلس على السندات
 التي يعقدونها

البند الحادي والعشرون . الكاتب الموما اليه يكون رئيس الاقلام المختصة بالمجلس

البند الثاني والعشرون. الكاتب الموماً اليه مأمور بتسوية الامور التي يقع فيها نزاع وفي محابرات المجلس مع القنجلاريات ويتوكل في حق المواد المنازع فيها في المجلس

في بيان امين الصندوق

البند الثالث والعشرون. ينتخب احد اعضاء المجلس ويتعين اميناً للصندوق بخدم مجاناً مدة غير محدودة

البند الرابع والعشرون. امين الصندوق الموماً اليه يكون مسئولاً عما يتسلبه من الدراهم وله صلاحية بان يعين من خارج المجلس وكيلاً للصندوق وكاتباً وانثاراً للتخصيل وان يعطيهم معاشاتهم وان يتردهم من الخدمة ويعين اخرين غيرهم كما يحجب

البند الخامس والعشرون. امين الصندوق الموماً اليه يكون ضامناً ومتعهداً بجمع ما يقبضه من المبالغ وبكل مالا يقدر ان يحصله من المبالغ التي يعطي بها علومه خبر وسندات مقبوض اما من اجهاله ومساهمته او بطريق المساعدة منه

البند السادس والعشرون. بعد ان يتعين مقدار الوبركو ويخصص وتضفى سنداته وتسلم الي امين الصندوق ويطلب الامين الموماً اليه من تلزم مطالبهم بالوبركو ثلاث مرات ولا يمكنه ان يحصل ذلك منهم فيبد حيثئذ المجلس بان هذه القضية ناشئة اما عن سهو وقع في توزيع الوبركو او هي عبارة عن عدم قبول التكليف المذكور لا عن عذر اخر ومن ثم اذا كان ذلك ناشئاً في حقيقة الامر عن سهو او خطأ يبادر في الحال الى تسويته واصلاحه لكن اذا كان ذلك لم ينشأ الا عن تعنت من الذين ما اعطوا الوبركو ولم يبينوا عذرهم في ذلك بوجه من الوجوه فيجري حيثئذ من طرف المجلس ما يقتضي على الوجه الممين في المادة التاسعة والثمانين

في بيان المترجمين

البند السابع والعشرون. ينتخب المترجمون من خارج المجلس ويكونون موظفين في خدامتهم

البند الثامن والعشرون. المترجمون الموماً اليهم يتعينون من طرف المجلس
البند التاسع والعشرون. المترجمون يكونون عارفين باللسان التركي واللغة الفرنسية
البند الثلاثون. المترجمون الموماً اليهم يحررون ما يقتضي من مضابط المجلس ويمثلون رأي رئيس المجلس والاعضاء في جميع الامور المنوطة بهم

البند الحادي والثلاثون. لا يمكن دخول الموما اليهم في المذاكرات التي تقع في

المجلس

في بيان المهندسين والمعمارية

البند الثاني والثلاثون. ينتخب المهندسون والمعمارية وبتعيين من طرف المجلس بحيث يكونون من المهندسين والمعمارية الذين حصلوا العلم والصناعة واقتنوها وتوجد بأيديهم ديلومات بذلك.

البند الثالث والثلاثون. المهندس والمعمارية المذكورون يكونون موظفين. البند الرابع والثلاثون. الموما اليهم ينظمون خرائط المحلات المفتضة وبجرون الكشف والتقدير على ما يقتضي من المصاريف للمحلات التي يرسمونها ويكونون مسئولين وضامين سواء كان عن مدة انشاء الاشغال التي تجال اليهم وعن مئانها او عن السهو والخطا اللذين يظهران في الكشف والتقدير الواقعين منها بحق المصاريف.

البند الخامس والثلاثون. الموما اليهم يتخون ما يلزم الى الابنية من المديرين والمهندسين وجميع المفتضين من باقي العمال وكما انهم يكونون كافليهم وضامينهم جميعاً كذلك يكونون مسئولين من جهة اثنان انواع الاشياء اللازمة ايضاً.

البند السادس والثلاثون. الموما اليهم يكونون متعهدين بضمان كل ما يوقعونه من الاضرار على اي كان من الخارج.

البند السابع والثلاثون. عندما يتفوض لعهد معماري من الخارج بطريق المناقصة احدى الابنية التي يقر القرار على انشاءها داخل دائرة المجلس المذكور ينظر مهندس ومعمار المجلس المذكور على انشاء تلك الابنية لتكون موافقة بالنظام الى المناقولة والقونطراتو حتى اذا ظهرت حركة مغايرة لذلك يكون المهندس والمعمار المذكوران مسئولين عن عدم دقتها في النظارة كالحلم المتعهد في انشاءها.

البند الثامن والثلاثون. ما يقع من التسليمات الى الموما اليهم يوخذ به علومه خبر منهم ويعطى لهم بمعرفة امين الصندوق بموجب امر المجلس.

البند التاسع والثلاثون. بما ان الموما اليهم يعرضون محاسنهم الى المجلس فهم مجبورون بان يبينوا ما يقع من المصاريف ولو على اقل ما يكون من الاشياء.

البند الاربعون. بما ان الموما اليهم مجبورون ان يصرقوا كل اوقاتهم على امور المجلس

البلدي فلا يمكنهم ان يشتغلوا شغلاً لاجل الافراد من خارج بدون اذن المجلس المذكور
رسماً

في بيان انعقاد المجالس

البند الحادي والاربعون. البيت الذي يتخصص لاجل المجلس تحصل مداركته
واشتجاره من طرف المجلس ثم يباشر بانعقاد الاجتماعات فيه

البند الثاني والاربعون. يعقد المجلس المذكور اقلها يكون مرتين في كل اسبوع وياشر
رئيس المجلس بانعقاده كلما رآه مناسباً في ما عدا ذلك ايضاً

البند الثالث والاربعون. يعمل المترجمون باللغة التركية والفرنساوية مضابط
القضايا التي تجري مذاكرتها في المجلس المذكور من الامور التي يقر عليها القرار ويبينون
بها الاعضاء الغائبين والاراء التي ترد وفي اية جهة منها كانت الاكثرية

البند الرابع والاربعون. تنلى في كل مرة يتعقد بها المجلس مضبطة المذكرات التي
جرت في المرة السابقة وتقابل ترجمتها على الاصل ثم بعد ان تمضي من طرف المترجمين
تمضي ايضاً من طرف رئيس المجلس والاعضاء

البند الخامس والاربعون. من بعد ان تمضي المضابط المذكورة لا يعود يقبل ولا
يعتبر ما رها يقع من التكليف لتصحيحها جديداً

البند السادس والاربعون. يعقد المجلس المذكور بصورة خفية ايضاً بحسب طلب
ذاتين من الاعضاء ومضبطة مذكراته ياخذها الي القلم من كان اقل سناً من باقي الاعضاء

البند السابع والاربعون. لا يعنى احد من الاعضاء اضلاً عن الحضور في المجالس
الاعنيادية والغير الاعنيادية ما لم يثبت سبب غيابه على حقه واذا كان لا يقدر على اثبات
ذلك يعطى في المرة الاولى مائة غرش. وفي تكرار ذلك يعطى لحد الخمسمائة غرش جريمة
وهذه الدراهم تنوزع على الفقراء الموجودين داخل الدائرة السادسة

في بيان اعطاء الرأي

البند الثامن والاربعون. اعطاء الراي الخصوصي يجري بالاكثرية بواسطة اصول
الفرقة الخفية

البند التاسع والاربعون. لا يعطى رأي في المجلس ما لم يكن موجوداً فيه تسعة انفار
من الاعضاء اقلها يكون وحيداً يقبل الرأي بواسطة الاكثرية

البند الخمسون . اذا لم توجد اعضاء بقدر الكفاءة بعد ان يتنبه من طرف رئيس المجلس على فتح وانعقاده ببرهة الثلاثة ايام الفاصلة بفتح المجلس في التنبيه الذي يقع منه مرة ثالثة وحيثئذ تكون مذاكرات الموجودين من الاعضاء مها كان عددهم مستحقه للقبول والاعتبار

البند الحادي والخمسون . عندما يظهر اختلاف في الاراء وكان عدد الطرفين متساوياً ولم تحصل اكثرية في احدهما اصلاً يقبل حيثئذ راي الجهة التي يكون راي رئيس المجلس او وكيله منضماً اليها

البند الثاني والخمسون . احكام البند التاسع والسبعين والثامن والتامين تكون مستثناة من احكام البند السابق

في بيان وظائف مامورية المجلس

البند الثالث والخمسون . اجراء جميع المخصوصات المخصصة بالنظافة والترامة العمومية هي راجعة الى المجلس المذكور وتحصل النظارة من طرفه على عمل الطرق والازقة والسواقط والارصفة وعلى اشغال القناديل وعلى تكميس الطرق ورشها بالماء وعلى توسيع الازقة وتسوية تخطيطها وعلى مجاري المياه والغازات وعلى سائر نظمات الطرق وعلى هدم الابنية المشرفة على الخراب او الواقع نقص في انشائها وعلى تحقيق الارزاق والتجسس عليها وعلى ترتيب اسعار الذخائر وتنظيم تعرفاتها بالانفاق مع مجالس باقي الدوائر وعلى الصيول كالفيايين والموازين المستعملة في وزن الذخائر والارزاق وعلى اسواق البيع والشراء (بنابر) والتياترات والاسواق والدساكر والمكاتب والبالوات والقهاوى والجامير وكل محلات الاجتماعات التي هي من هذا القليل

البند الرابع والخمسون . لما كان لا يمكن لاحد اياً كان ان يحاص الاهالي في سعادة احوالهم ما لم يدفع التكاليف التي تطرح عليه فالذين يريدون ان يشتغلوا في احدى الصنائع او ان يستقدموا في خدمة ما يبحثون بوجودهم داخل هذه الدائرة يلزمهم في اول الامر ان يبرزوا ما يلزم من الكفالات على انهم من اهل العرض ومن ارباب الصناعة التي مرادهم ان يشتغلوا بها وانهم لا يجعلون سبباً لخلل راحة الناس في الصناعة التي يخبرونها وبالتالي ان يعطوا الضرائب التي تخصص سواء كانت لاجل البائنة او كانت من باقي التكاليف التي تستنسب لاجل نزاهة البلدية وامنيها

البند الخامس والخمسون . بوخذ الويركومن الاملاك ذات الابراد اما العرصات

التي لا ابراد لها فلا يطرح عليها ويركو اصلاً
 البند السادس والخمسون . انما يكون للمجلس صلاحية بان يخصص ويركو على
 العرصات التي تبقى خالية بداعي الحريق بعد الان والعرصات الخالية والحالة هذه في
 مرور خمس سنين من وقوع الحريق ايضاً بحساب عشر بارات في المائة غرش بحسب
 قيمتها التي تنقرر في مرور خمس سنين كذلك اعتباراً من تاريخ هذا النظام
 البند السابع والخمسون . ويركو الاملاك يعود على مجرد متصرفها وتطلب الضرائب
 وتتحصل من ثلاثة شهور الى ثلاثة شهور فقط

بند مخصوص . لا يؤخذ رسم العقار من البيوت التي تكون للسكن يعني التي لا تعطى
 بالاجرة بل يقيم بها صاحبها والتي يكون ايجارها في السنة اقل من الف ومائتي غرش
 بند مخصوص يخصص ويركو كل بيت ودكان ويحصل بنسبة احوال الحاضرة
 البند الثامن والخمسون . جميع الخيرات المختصة في اية ملك كانت مثل المعابد وبيوت
 المرضى وما وي الفقراء تكون مستثناة ومعافاة من الوريكو
 في بيان تحرير الاملاك

البند التاسع والخمسون . من حيث ان هذه القضية التي هي تحرير الاملاك هي في
 حكم الاس الاساسي لمجلس البلدية يجب ان تحصل المباشرة مع الاقدام على تنظيمها وتسويتها
 بطرف مدة قليلة يجري تحرير وقيد جميع عدد البيوت والمخازن والعرصات وصورة
 انفسانها واسماء متصرفيها ومقدار قيمتها وابرادها
 في بيان ما يختص بمشترى بعض الاملاك من متصرفيها

البند الستون . لا تجرى قضية مشترى الاملاك لمنفعة العموم مالم يحصل الكشف
 عليها في اول الامر وتتقدر قيمتها من طرف مجلس الدائرة ومن طرف متصرفيها بمعرفة
 اهل خبرة يخالف بعضهم بعضاً وتعطى بها دراهم بقدر الكفاية
 البند الحادي والستون . اذا لم تحصل موافقة بين المجلس المذكور وبين المتصرف
 في الملك تعرض الكيفية بعرض حال الى مجلس التنظيمات العالي ومن هناك تمحال الى
 القوميسيون المخصوص بمشترى الاملاك بموجب القوانين التي وضعت اخيراً

البند الثاني والستون . يحصل التعهد من طرف المجلس البلدي بتأدية ما يقتضي من
 اجورات العرصات وكل انواع الابنية لاي وقف كان مع المحافظة على حقوق الوقف المعلومة
 عليها وعلى اخطار جانب الاوقاف الهايونية عما يقع فيها من المحلولات واخباريتها تكون

عائدة الى الدائرة ايضاً

في بيان دفتر الابراد والمصرف

البند الثالث والستون . من بعد انتهاء قضية تحرير الاملاك على الوجه المبين اعلاه ينظم رئيس المجلس دفتر الابرادات والمصاريف ويعرضه على مذاكرة المجلس ثم بعد ان يفتش المجلس المذكور الدفاتر والسندات المتقضة في هذا الخصوص ويحقق عليها فيبد عنها بالبيان الى الباب العالي ولا يمكن وضعها في موقع الاجراء ما لم تحصل الرخصة منه بذلك

البند الرابع والستون . دفاتر الابرادات والمصاريف المذكورة تنقسم الى قسمين احدهما المعتاد والاخر فوق العادة

البند الخامس والستون . الدفتر المعتاد هو عبارة اولاً عن الويركو الذي يخصص على البيوت والدكاكين لمحجة القناديل الموضوعة لاجل العموم فقط عدا عن الغازات المأخوذة افراداً وبالاختيار من البيوت والدكاكين ثانياً عن الويركو السنوي الذي يؤخذ لاجل ادارة الازقة وتطهيرها وكل نوع من الاصلاحات والعمليات التي تجري من طرف المجلس البلدي في هذا الباب ثالثاً عن الويركو الذي يؤخذ من سندات المقاولات «قونطرانو» رابعاً عن حاصلات رسوم كل نوع من الموازين والكيول خامساً عن خرج الرخصنة التي تعطى لاجل انشاء الابنية سادساً عن رسوم الباتنتة التي تؤخذ بموجب تعريفة بصورة منتظمة

البند السادس والستون . اما دفتر فوق العادة فهو عبارة عن ضرائب فوق العادة تحصل من البيوت والدكاكين لما يحدث من الطرق الجديدة وما يعمل كذلك من السواقط بحسب الاصول الجديدة في الغلطة وبلك اوغلي ثانياً عن الدراهم التي تستقرض على ما يبين في البند الحادي والسبعين ثالثاً عن العطايا التي يحسن بها من طرف السلطنة السنية او تعطى هدية من طرف باقي الناس

البند السابع والستون . بما ان المحلات الموجودة داخل الدائرة تمسك بوجه المساواة وتكون كلها كأنها واحدة فالرسوم والضرائب التي تعطى سكان احدى المحلات لا تنحصر في عمليات تلك المحلة فقط بل تعد من المبالغ المشتركة لتصرف في امور المحلات عموماً

البند الثامن والستون . المحلات البعيدة تكون معفاة من الضرائب لحد ما تجري بها

الاصلاحات والنظامات التي تجري من طرف المجلس
البند التاسع والستون . لا يمكن للمجلس المذكور ان يطلب ويركو من ايرادات الاملاك
المندرجة في فترتي البند السابع والخمسين الاولى والثانية اكثر من حساب اثنين في
المائة سنوياً .

البند السبعون . لاصلاحية للمجلس ان يحصل ويركو فوق العادة عن الاملاك من
اصحابها اكثر من ثلاثة في المائة من ايرادها السنوي لاجل الطرق والسواقط التي يراد
انشاؤها وتعين مدة انشاء ما يعمل من هذه الاشياء بصورة تمكن معها ادارتها بهذه
الحاصلات بحيث لا تطرح تكاليف ثبيلة على اصحاب الاملاك .

البند الحادي والسبعون . انما تكون للمجلس صلاحية بان يستقرض مقداراً ما لاجل
تجديد عملية هذه الاشياء التي يعملها وصورة تادية هذا الاستقراض تحصل تسويتها وايقاؤها
بصورة لا تجبر معها اصحاب الاملاك على طرح تكاليف عليهم اكثر من الويركو الذي يوخذ
فوق العادة ثلاثة في المائة من ايراداتها السنوية .

البند الثاني والسبعون . مجال ما يكمل الدفتر الذي ينظم بيان عدد وقية الابنية
الموجودة داخل الدائرة السادسة يترتب قانون آخر منفصل بحق المواد الاساسية التي مر
بيانها وبعد المذاكرة يعرض على الباب العالي .

البند الثالث والسبعون . بما ان وضع طوليات الحريق تحت نظام حسن هو من
حاجات المدينة الاصلية والمهمة وهو ضمان قوي لامينة الذين يعطون الويركو في مقابلة
ما يختارونه للنضحية في هذا السبيل فبعد ان تبين من طرف المجلس لجانب الباب العالي
الخصوصيات اللازمة لهذه المواد المهمة وتحصل بها الرخصة المنتضة تحصل مداركة اشخاص
مجهزين وماهرين في امر الطوليات ويباشرون باجراء المتقضى لذلك بكمال الدقة
البند الرابع والسبعون . يترتب قانون اخر على حدته لاجل قضية هذه الطوليات
ويحصل عنها الاستئذان من الباب العالي ايضاً .

البند الخامس والسبعون . من بعد اجراء مادة تحرير الاملاك وانها تم فتح للمجلس
المزبور قلم لاجل ادارة الاوراق والسندات المختصة بالمواد الختوية ومحافظةها
في بيان قضية الاستقراض .

البند السادس والسبعون . لربما يلغى مجلس الدائرة البلدية في المستقبل بامر الدولة
العليا فيحتمل ان تكون الخزينة الجلية ضامنة للدرهم المستقرضة للدائرة المذكورة بالرخصة

العلية من السلطنة العنية مع فائضها ويكون المجلس المذكور مجبوراً بان يعطي حساب المبالغ التي قد استقرضها ايضاً

البند السابع والسبعون . بيعت برأي الاعضاء الذين لاسباب قوية لم يكونوا حاضرين في المجلس عن قضية هذا الاستقراض الى رئيس المجلس تحريراً ليدرج من طرف المشار اليه في المضبطة

البند الثامن والسبعون . لا يمكن ان تستقرض دراهم لمدة تزيد عن ثلاث سنين ويوجد في طرف المدة المذكورة ما يقابل المبالغ المستقرضة ايضاً

البند التاسع والسبعون . لا يجوز الاستقراض لاجل مواد مشبوهة او ذات تملكة ولا تستقرض دراهم بفوائض فاحشة ولا يتجاوز مجموع المبالغ التي تستقرض مجموع ايرادات مجلس الدائرة سنتين

البند العاشر . هذه المبالغ التي تستقرض لاتصرف على اشياء ذات ارباح وتمتعات بل تخصص بالحرص في الاشياء المستلزمة لاستراحة العيون ونزهتهم فقط

البند الحادي والثمانون . يتشكل قوميسيون باكثرية الارأ مركب من ثلاث ذوات من اعضاء المجلس لاجل امضاء السندات المتعلقة بالتحصيل والنظارة على قبض الدراهم التي تحصل وصرفها وهذا القوميسيون يسلم ايضاً المبالغ المذكورة اما الى امين صندوق المجلس الاعنيادي او الى مامور صندوق فوق العادة

في بيان المامورين الذين يستخدمون بمعية مجلس الدائرة البلدية

البند الثاني والثمانون . بعد ان يجري تحديد حدود الدائرة السادسة بنماها ويتنظم دفتر مفردات الابنية الموجودة في الدائرة المذكورة يعطي حينئذ القرار من طرف المجلس البلدي على استخدام اي صنف كان من المأمورين الذين يستنسبون لاجل تسوية كل مادة من المواد وحسن ايقاعها

البند الثالث والثمانون . لما كان يوجد في يد كل من المامورين الذين يستخدمون في المجلس جميعاً تذكرة يلزم عدائهم ذلك ان تكون لهم نياشين مخصوصة توضع على كل منهم لكي يعرفوا عند اهالي الدائرة التي هم منسوبون اليها . وعند القنصلاريات والقونسليات وعند المامورين العسكرية والملكية الذين يطلبون منهم المعاونة عند الاقتضاء

البند الرابع والثمانون . نظمات المجلس هذه تكون اساساً وسوف يتنظم بعد الان نظام غيره من طرف المجلس المذكور ايضاً . ويتقدم الى الباب العالي بحق كل خدمة

تعلق به

البند الخامس والثمانون. لا يمكن تبديل ولا تغيير المواد الأساسية من هذا النظام ما لم يكن ذلك بانضمام الآراء العمومية

في بيان تاديبات الذين يخالفون النظامات المشروحة

البند السادس والثمانون. من بعد ان يطالب متصرفو الاملاك اجمالاً ثلاث مرات بظرف خمسة ايام في ما تراكم عليهم من الديون عما يلزمهم اعطاف من الرسوم يجبر الذين يخالفون ايضاً بان يعطوا أولاً ضعف المبلغ الذي اصابهم نظاماً ثانياً يتعين نفران من الضباط على البيت الذي هم مقيسون فيه من طرف المجلس البلدي ليمنعوا دخول اصحابه وخدامهم اليه او خروجه من

البند السابع والثمانون. اذا كان لهذه البيوت عدة ابواب فيتعين لكل منها مامورون على ما قد تبين اعلاه فلا يؤذن بالدخول الى تلك البيوت او الخروج منها مالم يف الاشخاص المديون ما عليهم من الديون وما يترتب عليهم من الجرائم بنامه

في بيان الاعلانات

البند الثامن والثمانون. توضع اوراق اعلانات على بيت المجلس لكي تصير جميع احكام هذا النظام الاساسية والنظامات المنقضة والخصوصات التي يقر عليها القرار بحق الاهالي الموجودة داخل الدائرة معلومة عند الاهلين ويسلكون بموجبها وكذلك تعلن الكيفية الى الجميع بواسطة نشرها في جرائد المملكة

البند التاسع والثمانون. القرارات التي تعطي مجلسياً بحق شخص واحد او عدة اشخاص سواء كانت ما يتعلق بدراهم او بمواد اخرى تبليغ الى الاشخاص المرقومين وتبين لهم معرفة الجاوشية

في بيان رؤية المحاسبة

البند التسعون. ترى محاسبات الادارة البلدية كل ستة شهور بظرف ثمانية ايام ويجري عليها التنقيش والتفقيق والتصديق من طرف المجلس وبعد ان تمضي ويوضع عليها الصمغ من طرف رئيس المجلس وامين الصندوق وثلاثة انفار من الاعضاء اقلها يكون وبحصل عنها الاستئذان من الباب العالي تنشر وتعلن بواسطة احدي جرائد البلدة ايضاً

في بيان الشروط الموقنة

البند الحادي والتسعون. لا تحصل المباشرة من طرف دائرة المجلس باجراء احكام

نظاماته هذه قطعاً ما لم تتكرم المساعدة السنية بذلك

البند الثاني والتسعون . تعلن الى الجميع بواسطة اوراق الاعلانات في بيت المجلس البلدي والمجرائد جميع النظمات التي قد صار قرارها بتخصيص الويركو المتنفي الى المجلس وامثال الاهالي الى النظمات البلدية قبل ان تجري مجلسياً بشهر واحد فلما يكون في بيان النظمات المنضمة

البند الثالث والتسعون . اذا وقعت دعوى بحق احد صنوف المأمورين الموجودين في خدمة المجلس البلدي فلا يجوز اخذ اولئك المأمورين وسوقهم لامن طرف الضبطية ولا من طرف اخر مالم تبين الكيفية الى رئيس المجلس المذكور او معارنه وتحصل الرخصة بذلك من احدهما محريراً

البند الرابع والتسعون . اذا ظهرت دعوى لذات المجلس البلدي على مأموريه فيعطى عنها المخبر من طرف المجلس المذكور الى نظارة الضبطية لاجل اجرا الاحكام النظامية ويرسل مامور مخصوص من طرفه لاجل ترويج الدعوى
بند مخصوص . عندما تشكل هذه الدوائر كافة فتكون الدائرة السادسة مجبورة ايضاً بان تتبع القاعدة العمومية التي يصير اتخاذها

اضافة

تغيير التصرف المخصوص او احوال المحلات التي هي مثل اي نوع كان من الساحات والاساكن وخنادق الاصوار منوطاً على الاطلاق بارادة المحضرة السلطانية السنية فمن اقتضاه ما موربه الادارة البلدية ان تستعملها اذا كان يقتضي اجراء الدقة على عدم تغيير احوالها بصورة توافق المنافع العمومية والتزيينات البلدية غيب الاستئذان ومثل هذه المحلات اذا بيعت او تغيرت احوالها خلافاً للقاعدة المحررة اعلاه يؤذن بفتح استعمالها الواقعة خلافاً للقاعدة بواسطة الدعوى واخذها الى ادارتها الخصوصية

في ٢٤ شوال سنة ١٢٧٤

نظام الازقة

البند الاول. ازقة بك او غلي والغلطة توضع تحت اصول منتظمة على الوجه المبين في ما يأتي وهو ان تحصل المباشرة بتسوية كل طريق فيها بحسب اهميتها وتوسيعها تطبيقاً الى الاصول المصروفة في نظام الابنية وارتفاع البيوت وتنظيم الرصف ووضع القناديل وانشاء مجاري للسواقط

البند الثاني. المصاريف التي هي فوق العادة اللازمة لاجل الرصف تطرح ضريبة و يصير تحصيلها على ما قد اعلن في النظام

البند الثالث. المصاريف اللازمة لتعبير هذه الارصفة ووقايتها من الخلل تعطي من الوبركو المعتاد الذي يحصله المجلس البلدي

البند الرابع. اصول انشاء الارصفة تستنسب من طرف المجلس البلدي وتنتج لكل محل بحسب ما يقتضي له

البند الخامس. الازقة الموجودة داخل الدائرة البلدية تقسم بخصوص الزبالة الى ثلاثة اصناف بموجب الدفتر الذي يترتب

البند السادس. بحال تكليس الازقة الى الشخص الذي يقبله بارخص ثمن بحيث يتطبق ذلك على الشروط الاتية وهي ان الازقة التي هي من الصنف الاول تنكس في ايام الشتاء مرة كل يوم وفي ايام الصيف مرتين في اليوم والتي هي من الصنف الثاني تنكس مرة في اليوم والتي من الصنف الثالث مرة كل اسبوع وتجري هذه الكناسة في الايام التي تمر من ابتداء نيسان لحد اول تشرين الاول قبل الظهر بخمس اوست ساعات وبعد الظهر بسبع او ثمان ساعات وفي الاوقات التي تمر من ابتداء تشرين الاول لحد اول نيسان بعد الظهر ست اوسبع ساعات

البند السابع. يلزم ان تنتظر اصحاب البيوت والدكاكين العربات والكدش والبغال التي تمر في الساعات المذكورة اعلاه لاجل اخذ الزبالة

البند الثامن. المخدم التي تاتي بالعربات والكدش والبغال المذكورة تطرق باب كل بيت يوجد في المحلات التي يبرون بها وحيث لا يكون اصحاب البيوت او مستأجروها مجبورين بان يحضروا الزبالة التي تكون في برميل او تنكة او وعاء اخر و يفرغوها في العربة او السل

المخصص لذلك

البند التاسع. ولاجل اجراء قضية الكفاية على ما ينبغي يلزم بان اصحاب البيوت والدكاكين منهم بامر تعزيل طريق المشاة الموجودة امام بيوتهم ودكاكينهم وحافاتهم وغسلها وكسبها في كل يوم

البند العاشر. الأشخاص الذين يباشرون العمارة يجرون الدقة دائماً على نظافة الارقة وطريق المشاة المجاورة الى عماراتهم

البند الحادي عشر. اذا وجد من يترك بحركة مغائرة للتنبيهات المحررة مثل وضع زباله في الارقة واهراق المياه خارج البيوت والاهال والمساكن في التنبيهات الواقعة بخصوص تطهير الارقة يجازى بان يؤخذ منه من يشك بياض واحد لحد خمسة بشالك جزاء تندياً على الوجه المدرج في المادة المائتين والاربعة والخمسين من قانون الجزاء الهايوتي

في بيان رش الارقة

البند الثاني عشر. قضية رش المجادات وباقي الحالات المتقضاة الموجودة داخل الدائرة البلدية تعطى التزاماً الى طلابها بطريق المناقصة على موجب شروط تترتب من طرف المجلس البلدي مطابقة لاستحصال راحة الناس في الاسواق ومخلات المتراجات في ايام الصيف

في بيان المواد المخصصة بفوائيس الغاز

البند الثالث عشر. توضع فوائيس الغاز في كل زقاق يوجد داخل الدائرة البلدية ظرف مدة قليلة على قدر ما يمكن

البند الرابع عشر. المضاريف المتقضاة لادارة فوائيس الغاز الموقدة في الارقة تصير تسويتها من الويركو المعتاد الذي يطرح من طرف المجلس البلدي

البند الخامس عشر. بما ان امر ايرادات ومصاريف الفوائيس المذكورة هو راجع الى المجلس البلدي فلا تكون صلاحية لاحد ان يشتغل بعمل اقنية غاز اصلاً ما لم يستند في من مهندسخانة الدائرة البلدية ويستحصل الرخصة بذلك ثم اذا حصل الاستعداد تحصل كذلك المناظرة من طرف المأمورين على الاشياء التي يعملها

البند السادس عشر. كل من من اقنية الغاز او حثها عليها ولو لم يحصل من ذلك تاقل

نوع من الاضرار والخسائر يجازى باخذ الجزاء النقدي المعين من خمسة عشر بشلكا لحد
عشرين بشلكا الذي هو نهاية درجة النباحة في قانون الجزاء الهايوني اما اذا حصل من
ذلك ضرر فيتضمن بوعدا عن المجازاة النقدية المذكورة

في بيان المواد المختصة بمجاري السواقط

البند السابع عشر. تعمل في الازقة التي ترتصف على صورتها القديمة مجاري السواقط
واسعة ومحددة ومحكمة حسب الرسم المقرر
البند الثامن عشر. متى كثرت قوة مركز الدائرة البلدية المالية تبدل حيثما مجاري
السواقط الموجودة والحالة هذه لاسيما ما كان منها غير موافق للمطلوب وتعمل عوضها
بمجاري سواقط جديدة حسب اصول تنقب من طرف المركز البلدي بصورة لا تحصل
نمها اضرار في صحة الاجسام البشرية

البند التاسع عشر. مصاريف انشاء الدوايات التي تعمل لمجاري السواقط تصير
تسويتها من ضريبة فوق العادة تطرح من طرف المجلس البلدي. واما المصاريف التي
تقتضي لتنظيفها ومرماها فانها تعطى من الضريبة الاعتيادية.
البند العشرون. لا يحصل التثبيت من طرف احد بتنظيف مجرى ساقط او مرمنه ما لم
يسحصل بذلك رخصة من مهندسخانة البلدية

في بيان المواد المختصة بالمرور والعبور

البند الحادي والعشرون. الازقة تكون خالية وسالمة من جميع الامور التي تصد
وتعيق المرور والعبور

البند الثاني والعشرون. يمنع من الان فصاعد اضبط بعض الاصناف محلات من
الازقة بالاتفاق مع اصحاب الاملاك لاجل منافعهم الخصوصية

البند الثالث والعشرون. لما كان قد منع من الان فصاعد اوضع شيء على الطريق
ما يتعلق بالملبوسات وغيرها او مما يختص بالماكولات مثل الخضرة والفواكة والاسماك
التي توضع في الفروشة والبراميل والزنايل والسلال وباقي الاوعية جميعا فمن يتحرك
بمخلاف ذلك يجازى بان يؤخذ منه من بشلك ايض واحد الى خمسة بشلك جوازه نقدياً
على الوجه المحروفي المادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزاء الهايوني ومن يتكرر

منه ذلك يؤخذ منه الجزاء النقدي مضاعفاً حسباً هو محرر في المادة الثامنة من القانون المذكور

البند الرابع والعشرون. بما انه قد منع منذ الان فصاعداً ان تضع اصحاب الخمارات والقهوى وامثال ذلك من باقي الاصناف كرامى او اسكيمات وموائد في الازقة ليجتمعوا عليها المشتريين بدون ان يستحصلوا رخصة بذلك فاذا وجد من يتحرك بمثل ذلك يجازى بان يؤخذ منه من بشلك واحد ايض الى خمسة بشلك جزاء نقدياً تطبيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزاء الملبوني

البند الخامس والعشرون. ممنوع تجميع الناس في الازقة والساحات خلافاً لاصول البلدة والضبط فاذا وجد من لم يمثل التنبيهات التي تقع من طرف الحكومة لاجل تفريق مثل هكذا جمعيات يصير تسليمة الى مأموري الامور الضبطية

البند السادس والعشرون. بما ان وضع التجار واصحاب الدكاكين وسائر باعة المخردة صناديقهم وعليهم وسائر احوالهم وابناءها مدة طويلة في الازقة امر ممنوع وقد حصلت لهم المساعدة باعمالهم ساعة واحدة لاجل اخراج اموالهم فقط بشرط ان ينظفوا طريق المشاة حالاً بواسطة التكنيس وعدم ترك اشياء فيها مثل قش او تبن او مشاققة او اخشاب او قطع شرائط فاذا وجد من يتحرك منهم بما يغاير ذلك يجازى بان يؤخذ منه من بشلك واحد ايض الى خمسة بشلك جزاء نقدياً تطبيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزاء الملبوني

البند السابع والعشرون. بما ان ترك الاشياء التي تعمل في العمارات مثل الاخشاب والحجارة والكلس في الازقة امر ممنوع فمثل هذه الاشياء توضع منذ الان فصاعداً في محل مخصوص مستور بعتار من الخشب تطبيقاً للنظام مقابل البناء المحدث او الذي ضاير ترميمه واتساع هذا المحل يكون مطابقاً لما يستنسب من طرف مهندسخانة الدائرة البلدية ويعطى به علم وخبر محسباً يقتضي للابنية المنشاة ويلازم عرض الزقاق

البند الثامن والعشرون. بما ان تكسير الحطب في الازقة هو امر ممنوع بعد الان فالحطب الذي ياحذه الانسان يجب ان يكسره داخل بيتاً او يعطى شيئاً من الوبركو ويكسره في المحلات المخصصة لذلك

البند التاسع والعشرون. لا تترك في الساحات ولا في الاسا كل اشياء مثل حطب ان اجراولين او فحم او كلس او اخشاب بل يعطى عليها شيء من الوبركو وتوضع في المحلات

التي تخصص لها

البند الثلاثون . ممنوع مكث واقامة اشيا في الازقة توجب اردحام الناس مثل عربات الركوب والكدش وعربات القش والتحميل وغيرها

البند الحادي والثلاثون . ممنوع منذ الان فصاعداً ترك اشيا تمنع النور او تجعل عثرة في الطريق مثل درفة خارجة على الطريق او ازمة دكان تتعلق في مقدمها على خط مستقيم او وضع اشيا مثل خزانات المساطر والسراكي ونسبير مظلات اما على المحيطان او متصلة في جوانبها

البند الثاني والثلاثون . ممنوع وضع قصاري الزهور او صناديقها على الكشوك والمحيطان وامثال ذلك من المخرجات التي هي فوق الازقة وغرس العرايش امام البيوت والمخازن والديكا كون

البند الثالث والثلاثون . العربات والبغال والكدش والحمال والمحير الحاملة للحجارة واللين والاشباب والدقيق والحشيش وامثال ذلك من باقي الاشياء اذا كان يمكنها ان تمر من الازقة المنفردة فلا يرخص لها ان تمر من الطرق السلطانية اصلاً ونقل مثل هذه الاجمال يلزم ان يكون بقدر الامكان من الازقة التي يقل فيها المرور او في الاوقات الاخيرة من الليل

البند الرابع والثلاثون . اصحاب الملك او المستاجرون الذين يريدون ان يفتحوا مدخنة على الزقاق او يقطعوا حجارة من الازقة او من الرصف لاجل اصلاح مجاري المياه او قساطل الغاز يلزمهم ان يستحصلوا رخصة بذلك في اول الامر من قلم مهندس الدائرة ثم يرجعون المحلات التي اتلفوها الى حالتها الاصلية

البند الخامس والثلاثون . ميازيب مياه البيوت وسائر الابنية لا تخرج على الازقة راساً بل تتنزل اطرافها منذ الان فصاعداً لحد وجه الارض

البند السادس والثلاثون . قساطل المياه تربط بمتانة عن المحيطان ويوضع تحت اطرافها السفلى مصبات والقساطل الضيقة التي تلزم اضافتها ايضاً على هذه يلزم ان تنصل اطرافها بسطح الارض

البند السابع والثلاثون . ممنوع وضع الخيم في الازقة التي عرضها عشرة اذرع فما دون ثم ولئن كان يساعد على وضعها في الازقة العريضة الا انه يلزم ان تكون في مراكر لا تمنع مرور الناس ولا توجب بلية على الخيالة ولا على المشاة وان تكون اطرافها السفلى مرتفعة اقلاماً

يكون خمس اذرع عن وجه الارض وعرضها لا يزيد عن ثلث اذرع
 البند الثامن والثلاثون . لا يحصل تقصير في وقت من الاوقات بنظافة البيوت
 داخلاً خارجاً

البند التاسع والثلاثون . يوضع في البيوت مقدار كاف من القساطل والا نايب لاجل
 جريان مياه الامطار والسواقط . واذا كان يوجد مع القساطل المذكورة دوابات فتجري الي
 الدوابات والا فلحد ابار الفاذورات التي يجبا انشاؤها من طرف اصحاب الملك بما يوافق
 تعليمات مهندسي الدائرة

البند الاربعون . لا يحصل تقصير من طرف اصحاب الاملاك الذين لهم مثل هذه الابار
 في نظهير الابار المذكورة وتعميرها وترميمها بمرکز بقي الصحة العمومية ويومنها من كل الوجوه
 البند الحادي والاربعون . الذين يرغبون في تنظيف السواقط والابار وسائر امثال
 هذه المحلات يلزمهم ان يحجزوا الدائرة بذلك قبل باربعين ساعة لكي تعطى التذاوير والتعليمات
 اللازمة من جانب الدائرة المذكورة لاجل وقاية الصحة العمومية وسلامة السراياية من
 قضاء بمحصل الوقوع

البند الثاني والاربعون . يسعى اولاً في ازالة عنوانات مثل هكذا محلات ثم بعد ذلك
 يباشروا في امر تنظيمها

البند الثالث والاربعون . اذا تحقق تعفن المواد الخارجة من الابار والسواقط فلا
 تترك في الاسواق بل توضع في براميل مسدودة الفم وبينها اجزاء كياوية وترسل حالاً
 بدون تقويت وقت الى المحل الذي تاذن الدائرة بطرحها فيه

البند الرابع والاربعون . تلزم المباشرة بتنظيف السواقط والابار كيلا يفيض من المياه
 والمواد المتعفنة فيها شيء جزوي او كلي داخل البيوت والازقة

البند الخامس والاربعون . ممنوع الفاء المواد التي توجب الرطوبات او العفونات
 في فصحلات الدور او المحائن او في محلات المرور

البند السادس والاربعون . اذا لم يوضع فشكل الحيوانات في ابار مغطاة وبمحظ في
 محلات لائس اضارها الصحة العمومية ينظر حيثذ فيما يقتضي لذلك من جانب الدائرة
 البلدية

البند السابع والاربعون . تعمل محلات تسريح البول في الاصطبلات في خط لا تتعد
 الماء منه الى الارض وعمل بجري البول يلزم غسلة مرات في النهار مع تنظيف نفس الاصطبلات

دائماً ايضاً

البند الثامن والاربعون . بيوت الخلا والمشحات الخيرية لاجل عباد الله تنظم بصورة لا يدخل معها الهوى البها وتعفن ولا ان تؤثر الماء على ارضها ثم لا يحصل تقصير في زمان ما اصلاً بامر تنظيمها

البند التاسع والاربعون . تحصل الدقة في بناء الاخيلة وترميمها بصورة لا تترشح معها المياه ولا غير مواد من قساطلها

البند الخمسون . تتعلق الواح على المساكن التي لا يدخلها مقدار كاف من الهواء والنور تهلل بلتها مضرة في الصحة لحد ما ينظر بما يقتضي لها من طرف اصحابها

البند الحادي والخمسون . حيث ينظر من جانب الدائرة في امر ارتفاع البيوت التي تنشأ حديثاً وفي صورة توزيع ساحتها وجنائنها وحجرتها فبناء على ذلك يلزم اراءة خريطات هكذا بيوت الى مهندسي الدائرة لكي اما ان يقبلوها او يصححوها تطبيقاً الى النظام المجازي بحق الانطلاقات

البند الثاني والخمسون . لا يؤذن باشعال غاز داخل الابنية ما لم تنتقد حالات قساطل الغاز وهيئات سائر لاته وتحقق جيداً بانها سالمة من الاخطار

البند الثالث والخمسون . ان قساطل الغاز تبقى ظاهرة لحد ما تجري التخفيفات الملحة كوزة من طرف المأمورين ويعطون الاذن بتغطيتها

البند الرابع والخمسون . لا تغطي تلك القساطل في المحلات القابلة وذلك لاجل الكشف على رشح الغاز من قساطلها المذكورة ولاجل النظر فيما تقتضيه

البند الخامس والخمسون . تحصل النظارة من جانب الدائرة على الوجه المذكور اعلاه ايضاً على امر نقل قساطل الغاز من محل الى اخر وعلى ترميمها او تغييرها او اضافة قساطل اخرى على الاولى

البند السادس والخمسون . جماعة الطوافين لانه متفر في محل من الدائرة اصلاً باي سبب كان من الاسباب بل عند ما يرون مشيراً يقيمون وقتاً بقدر ما يلزم لبيع سلعهم ثم ينصرفون حالاً

البند السابع والخمسون . يؤذن بعمل افران الخبازين واللفطارية الذين يرغبون في ذلك بشرط ان يكون بناؤها عتيقاً ومواقدها مصنوعة بصورة مناسبة كي لا يخرج دخانها الى الخارج ولا يضر بالجيران ايضاً في خروجه من اعاليها

البند الثامن والخمسون . من اللازم ان تعمل الاقران جهة ظهر الدكاكين على كل حال

البند التاسع والخمسون . يمكن للاقران ان تجمع حطباً وفحمًا بقدر ما يمكنها شهرًا واحدًا اذا كان لا يمكنها ان تضع ذلك في محل آمن من الحريق

البند الستون . الذين يرغبون في صناعة الخبازة داخل الدائرة يلزمهم ان يقيّدوا أولاً قاولاً اسماءها ورسمها في مركز الدائرة

البند الحادي والستون . الخبز يعمل من دقيق القمح فلا يخلط به مواد مضرّة اصلاً

البند الثاني والستون . مهما وجد داخل الخبز غير الخبز والمقدار اللازم من الملح والماء يعتبر مغشوشاً وتحصل المباشرة بضبطه من طرف المأمورين ويجازى الذين يتجاسرون على ذلك بان يؤخذ منهم من ستة بشالك بياض الى عشرة بشالك جزءاً نقدياً تطبيقاً الى

المادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزاء الهايويني

البند الثالث والستون . تجرى المجازاة بحق الخبز الردي والمصنوع من دقيق متعفن ياخذ الجزاء النقدي من ستة بشالك بياض الى عشرة بشالك تطبيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزاء الهايويني وبضبط الخبز ايضاً

البند الرابع والستون . تجرى المجازاة بحق الخبز الذي يكثر فيه الماء والتاخ لكثرة خبیره

والغير الخبز خبزاً جيداً ياخذ الجزاء النقدي من ستة بشالك ايض الى عشرة بشالك ايض تطبيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزاء الهايويني وبضبط الخبز ايضاً

البند الخامس والستون . الكيول والموازين التي تستعمل في كل الاشياء تكون هي الموازين المعتمدة التي تستعملها الدولة العلية

البند السادس والستون . تستعمل الموازين امامن حديد واما من النحاس المبيض لاجل وزن الخبز

البند السابع والستون . ولئن كانت تحصل المساعدة ببيع خبز من طحين الشعير والجواردار ايضاً عدا عن خبز الدقيق الخاص المعتاد الا انه يمنع بيعه من طرف الدائرة اذا لم يكن مطابقاً الى نظامها

البند الثامن والستون . يؤخذ من الذين يشتغلون اشياء مثل فطائر اوشنبوسك مصنوعة من لحم او من مواد اخرى آخذة في التعفن من ستة بشالك بياض الى عشرة

بشالك جزاء نقدياً تطبيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزاء الهايوني
وتضبط الاشياء التي اشتغلوا ايضاً

البند التاسع والستون . يحصل التوجه الى الافران في كل وقت من جانب الدائرة
البلدية لاجل الفحص عن جنس الدقيق الموجود في مخازن مثل هذه الافران وعن
حالته وعن عمل الخببر وطبخ الخبز

البند السبعون . اذا وجد الدقيق ردياً يؤخذ ويطرح في البحر او في النهر او خارج
المدينة بدون تفويت وقت تطبيقاً الى المادة المائتين والسابعة والخمسين من قانون
الجزاء الهايوني

البند الحادي والسبعون . يؤذن لكل احد ان ياخذ ويعطي في اللحم
البند الثاني والسبعون . لا تذبح منذ الان فصاعداً حيوانات في الدكاكين
البند الثالث والسبعون . ممنوع ذبح الحيوانات وسلخها وتنظيفها في محل من المحلات اصلاً
عدا عن المجازر التي تحدث من جانب الدائرة في محلات مناسبة بعيدة عن جوار المساكن
البند الرابع والسبعون . المجازر المذكورة ومنفرعاتها تعمل توفيقاً الى اصول حسنة بقدر
الامكان

البند الخامس والسبعون . يؤذن للذين يربون الحيوانات وجلابها وتجارها ان
يرسلوا اذا ارادوا الى اسواق الدائرة لاجل البيع اللحوم التي يذبحونها في مجازر الدائرة مثل
باقي القضاين

البند السادس والسبعون . دكاكين القضاين يكون ارتفاعها ثلاث اذرع ونصف
وعرضها اربعاً ونصف وعمقها ست اذرع ونصف

البند السابع والسبعون . لا يباع لحم في محل ما اصلاً ما عدا محلات الاسواق
ودكاكين القضاين التي تعمل لذلك مخصوصاً

البند الثامن والسبعون . الدكاكين المذكورة تنتظف دائماً حتى ان ما كان منها
ابوابه مفتوحة لجهة القبلة والغرب يلزم انشاؤها من جهة الاجتناب لكي تاخذ هواً ايضاً
ومع ذلك يلزم بان لا يوجد فيها مواقد شتوية ولا مواقد الطبخ ولا مناقل ولا تكون
ابواب محلات النوم ولا طيقاتها فوق البنك بل تكون ارجل البنوك مرتفعة ومعللة عن
سطح الارض ومفروشة بالبلاط الكبير ولها محجار محفورة لاجل المواد السائلة

البند التاسع والسبعون . ممنوع بيع الحيوانات الضعيفة والمریضة والهرشة والقوازم

والأبقار التي عمرها أقل من شهر

البند الثامنون . لحوم مثل هذه الحيوانات المريضة والضعيفة والمهرشة واللحم البائنة منذ أيام تجري بها الحركة تطبيقاً الى المادة المائتين والسابعة والخمسين من قانون الجزاء الهايوني

البند الحادي والثمانون . القصابون وغيرهم الذين يبيعون لحوماً غير ضالمة من المخاذير الموضحة اعلاه يجازون بان يؤخذ منهم من ستة بشالك ياض الى عشرة بشالك جزاء نقدياً تطبيقاً الى المادة المائتين والسابعة والخمسين من قانون الجزاء الهايوني

البند الثاني والثمانون . لا يبيع احد منذ الالف فصاعداً مسكرات بالقدح داخل الدائرة ما لم يعط له اذن بذلك من جانب المجلس البلدي

البند الثالث والثمانون . تجري النظارة على مثل هكذا دكاكين ومخازن من جانب الحكومة كما ينبغي

البند الرابع والثمانون . تجري الحركة بحق المسكرات التي تخلط بغير مواد تطبيقاً الى المادة المائتين والسابعة والخمسين من قانون الجزاء الهايوني

البند الخامس والثمانون . اذا تحقق بان الذين يبيعون المسكرات قد خلطوا المسكرات التي يبيعونها بمواد اخرى او انهم باعوا مسكرات مركبة من اجزاء مشيمة او مضرة تجري محاكمتهم بحضور البوليس ويجازون بان يؤخذ منهم من ستة بشالك ياض الى عشرة بشالك جزاءً نقدياً تطبيقاً الى المادة المائتين والسابعة والخمسين من قانون الجزاء الهايوني

البند السادس والثمانون . مخازن ودكاكين ومغالق المسكرات تكون بصورة تأخذ الهواء وضالمة من الحريق والتهلكة

البند السابع والثمانون . المسكرات الروحية توضع في عبوة تحت الارض

البند الثامن والثمانون . الارواح التي تكون موجودة بكثرة توضع في محلات بعيدة عن مساكن الاهالي وتفقرن بها وتجري عليها النظارة جيداً

البند التاسع والثمانون . لازم الصاق اوراق على قرايز انواع السكاكر والمربعات والشرابات والعنبري والاكسير وغير ذلك مما يماثل هذه الاشياء ببيان اسم ورسم صانعها وسوقه

البند التسعون . السكرية هم تحت المسؤولية ذاتاً عن القضاء الذي يظهر من السكاكر والمشروبات وغيرها التي يعملونها او يبيعونها

البند الحادي والتسعون . تجار هذه الاشياء باعنها وطابخوها يكونون تحت نظارة

الحكومة خاصة

البند الثاني والتسعون . الذين يرغبون في ان ياخذوا ويعطوا بالمواد المسمة بنخبون مدير الدائرة بذلك ويفيدونه عن محلات دكاكينهم ومحارهم ويبينون له مواقعها
البند الثالث والتسعون . لاصلاحية لاحد غير الصيادلة ان يبيعوا مواد او اجزاء منبهة بالوزن بل يكون بيعهم اياها بالجملة

البند الرابع والتسعون . بما ان بيع المواد المسمة ممنوع بدون كفالة فالذين يتجاسرون على ذلك يجسسون من اسبوع واحد لحذستين تطبيقاً الى المادة المائة والسادسة والتسعين من قانون الجزاء الهايوني ويؤخذ منهم من ليرا ذهب مجيدة لحد خمسة وعشرين ذهباً مجيداً جزاء نقدياً وتضبط الاشياء التي باعوها ايضاً

البند الخامس والتسعون . لاقتدر الصيادلة ان تتبع اجزاء مسمة ما لم يكن بذلك اوراق من الحكماء او اطباء الحيوانات الذين حصلوا على رتبة في المكاتب الطبية
البند السادس والتسعون . المواد والاجزاء المسمة تحفظ على كل حال في محال مأمونة وتلك المحلات تكون مقفولة باقفال ايضاً

البند السابع والتسعون . عندما تستعمل المواد او الاجزاء المسمة او توضع في صناديق او عدولة او غرائر لاجل ان تنقل من محل الى اخر يلزم ان يشتغل في هذه القضية بدقة نامة لاجل الوقاية من القضاء والتهلكة

البند الثامن والتسعون . الذين يتحركون بما يخالف هذه النوايا يلقون ذواتهم تحت المسؤولية

البند التاسع والتسعون . مياه الحمامات تتصل بالسواقط الاصلية بواسطة قساطل البند المائة . مياه الحمامات لا تهرق في الطرق العامة ولا الحيطان ولا الجناين باية وسيلة كانت اصلاً

البند المائة والواحد . تحصل النظارة على فوط الحمامات لتكون نظيفة وتجري الدقة على الامور كافة العائدة الى صحة الناس في مثل هكذا محلات

البند المائة والاثنان . المعامل المضرة في صحة الناس بما ينبعث منها من الغاز والهبة والرائحة الكريهة وكثرة الدخان او الموجبة لظهور الحريق او للتهلكة بواسطة فرزها او كانت قرفعتها غالبية ويخرج منها غبار يمكن احداثها وانتاؤها في مجرد المحلات البعيدة عن مساكن الاهالي بقدر الامكان

البند المائة والثالث . الذي يرغب في احداث معمل مالا يقدر ان يباشر بانشاءه
 وفتح مالم يحصل على رخصة من الباب العالي بواسطة مجلس الدائرة واعطاء الرخصة بذلك
 هو منوط ايضاً باجراء الشرائط التي تنقرر من طرف الدائرة مبنية على رأي ارباب الوقوف
 للاسباب التي يبينونها لدى التجسس والتحقيق بواسطة مأمورين خصوصيين عن امور
 الصحة اللازمة بحق الاهالي وصناع المعمل المستدعي فتحه
 في ١٧ رمضان سنة ١٢٧٥



صورة ترتيب مجالس الدوائر البلدية

التي تشكل في المدن والقصبات داخل الولاية

ووظائف مأموريها (٠)

البند الاول. المجالس المذكورة تتركب من رئيس واحد ومعاون واحد وستة انفار اعضاء ويوجد بها مهندس واحد وحكيم بلدية من الاعضاء المشاورة ومأمورو تنفيذ بمقدار ما يلزم يكونون من الداخلين في انواع الاصناف وجماعة خفراء مشاة من العساكر الضبطة ويستخدم بها كاتب وامين صندوق موظفان بكفلاء

البند الثاني. ينتخب الان للرئاسة من يناسب لها من المأمورين الموجودين ويتعين اما الستة انفار الاعضاء فيكون كل منهم من اصحاب القدرة والحشية في البلدة واصحاب الاملاك والاراضي ليعملوا بمجاناً مدة سنتين ويجوز انتخابهم ايضاً عند نهاية مدتهم ويلزم ان يتغير نصفهم كل سنة في المستقبل ويكون انتخابهم من طرف مجالس اختيارية القصابات توفيقاً الى اصول الانتخاب الموضوعة بحق باقي مجالس الولاية ثم بتعيينون بعد تفريقهم والتصديق على ذلك من جانب الحكومة واما الكاتب وامين الصندوق فينتخبان بشرطان يكون كل منهما قادراً على القيام بخدمة الاخر

البند الثالث. معاون الرئيس يكون بمعية المجلس والمهندس يكون من اول صنف في مأموري التنفيذ ويخصص بانتخاب قومسيون النافعة والاي بكي نفقات الضبطية

البند الرابع. يكون لهذا المجلس محل خصوصي ليجتمع به مرتين في كل اسبوع ويتذاكر في المصالح المتعلقة بوظائفه الاصلية ويجريها ويجمع ايضاً فوق العادة اذا وجد لزوماً لذلك اما معاون ومأمورو التنفيذ والكاتب وامين الصندوق ونفقات الضبطية فيكونون في دائرة المجلس كل يوم ويحضرون كذلك بالمناوبة ليلاً وفي ايام التعطيل ومأمورو القونطرات سوف يقوم بايفاء مأموريته بعد الان بمعية المجلس في هذه الدائرة ايضاً

(٠) الاحكام المدرجة بما يخص بالدوائر البلدية في الفصل السابع من نظام ادارة الولايات الجمهورية

قد عدلت هذه التعليمات وتبنتها

الايادات العائدة الى الدائرة البلدية

البند الخامس. ولئن كان استحقاق ايرادات كافية رويداً رويداً بواسطة مداومة مجلس ادارة البلدية هو موقوف على غيرة واقدام المجلس المذكور الا انه حيث كان من اللازم تخصيص بعض المحاصل لتكون راس مال ايرادات للدائرة المذكورة وقد تقرر بان ناخذ رسومات عن الانشآت والتعابير بقدر خمس المخرج الذي يؤخذ من ابنية دار السعادة على الوجه المدرج صراحة في نظام الابنية وان تضم الى راسمال الصندوق ايضاً ترتيبات التنظيمات البلدية التي نقر من بين التكاليف الجديدة على القصبات التي جرى تحرير املاكها فلذلك يلزم ان نتخذ الان الخصصات المذكورة راس مال ثم تجري الغيرة على تزييد الايرادات بباقي الوسائط والوسائل المشروعة عدا ما ذكر ومنى صار لها ايراد قليلاً كان او كثيراً تجري المقنضيات غيب الاستئذان من مقام الولاية ومما حصل في اليوم من الايرادات والمحاصلات تفقده بتواريخ واسماءه في الدفتر المخصص للايرادات ثم تنظر حسابات الصندوق في المجلس كل شهر ويعمل به اجمالي على الوجه الذي يتبين ادناه ويختم من طرف المجلس

في بيان مصاريف مجلس الدائرة البلدية

البند السادس. رئيس المجلس المذكور واعضائه لا يكونون موظفين بل كما انهم يتخذون مجاناً ويكون المعاون والمهندس وطبيب البلدية ومأمور التنشيس والعساكر الضبطية موظفين من طرف الدولة ايضاً كذلك يكون مجلس البلدية ما دوننا بان يستخدم كاتباً بحيث لا يزيد معاشه في الشهر عن الخمسمائة غرش نهاية ما يكون وامير صندوق بمعاش قدر ذلك ايضاً وخادم واحد للدائرة بمعاش مائة وخمسين غرشاً وان يصرف في كل شهر قدر خمسمائة غرش نهاية ما يكون على ما عدا ذلك من الاشياء مثل ثمن مفروشات وحطب وقمح وقناديل ومصاريف قرطاسية واجرة محل ويعمل دفتر بهذه المصاريف في كل شهر يختم عليه غيب التصديق من طرف المجلس

في بيان وظائف المجلس المذكور

البند السابع. اشغال هذا المجلس ووظائفه ما مخصصان في نظافة البلدة وتنظيماتها فلا يتداخل فيما كان خارجاً عن ذلك من الاشغال العائدة الى خزانة الدولة والحكومة المحلية مثل الوبر كومتلاً والبلدات العسكرية والعشيرة وباقي الرسومات والخصصة احكامها

في الامور الضبطية مثل النعم والمجنابات ولا في الدعاوى التي يلزم بان ترى وتنصل في
المجالس والمحاكم

البند الثامن. مفردات وظائف المجلس المذكور هي كما قد تعددت في التعليمات المعمولة
بشأنها على حدتها وهي كما انه ينظر على عمل الازقة والسواقط والارصفة ومجاري المياه
واشغال القناديل ليلاً على اجراء كامل الاصول والقواعد المدرجة في نظام الابنية
وعلى تحقيق الارزاق والتجسس عليها وعلى الكيول المستعملة مثل القباين والموازين
والاوزان والكيلات والاذرع وعلى الدساكر والباليات والمخامير وعلى منع الاشياء المضرة
بالصحة واصلاحها وعلى حسن محافظة طولبات الحريق وإدارة سائر آلتها وعلى الحفر آراء
ليلاً وقناديل الغاز وخسته خانات البلدة وعلى عدم اعطاء فرصة لتعدييات ارباب
الاحتكار الخارجية عن القانون والقواعد وعلى تسهيل حاجات العواجر والفقراء وعلى كل
ما كان في حاصل الامر من الاشياء والاشغال البلدية المصروفة في هذا السبيل كذلك هو
مامور بان يجري حالاً ما هو مامور باجرائه في دائرة الوظائف المعينة صراحة في تعليمات
المجلس المذكور من سائر الاشياء التي تعمل ويلزم اجراؤها من الامور غير القابلة للعدد
الان بل متى عملت وظهرت للوجود نظهر في ذاتها لزومها واقتضاها للحال والموقع والمصلحة
تطبيقاً الى النظام والاصول والقواعد اما المواد التي براها لازمة فيمتأذن عنها من مقام
الحكومة بموجب مضبطة

البند التاسع. حيث ان المجلس البلدي ليس هو مادوناً بان بصرف في السنة أكثر
من ايراداته الموجودة بل يلزم ان بصرف انتقص من الايرادات مهما امكن لكي يوفر ما
فاض من ايراداته ليصرفه في ما هو اهم والزم من الامور النافعة ولذلك ينبغي ان الفضلة
التي تحصل على الوجه المذكور يسلمها الى صندوق المنافع بموجب سند لكيلا تبقى عبثاً في
الصندوق بل تشتغل بالنفاض لزيادة الانتفاع ثم متى لزمت تؤخذ منه ايضاً بموجب سندات
وتصرف وهذه المدفوعات والمقبوضات التي تحري بين هذين الصندوقين تنظر حسب اياتها
مرة في كل سنة

تعليمات

بحق عموم وظائف مجلس الدائرة البلدية

البند الاول. حيثان ما كان في القصابات من الارقة الموجودة والابنية والارصفة والامور التي تنفرع عن ذلك سوف تنظم وترى توفيقاً الى الاصول المدرجة في نظام الابنية فيلزم ان يحصل القرار في اول الامر بما يلزم من كمية الاذرع لكل زقاق من الحارات والارقة الموجودة ويعمل دفتر باسائها واشكالها ويحفظ لكي متى جرى اصلاحها او انشاؤها يحصل تطبيق وسعة الارقة وهيئة الابنية على ما يقتضيه النظام

البند الثاني. اصلاحها هو متلوف من الارصفة الموجودة بان يترك رصف للمشاة في جانبي بعض الحارات الكبرى التي تحتل ذلك ويعمل الطاروق (شوسه) في وسطها وتقسيم مصاريف الرصف جميعها بحسب واجهات البيوت والدكاكين وباقي الابنية الموجودة على جانبي الطريق واخذها من اصحابها جميعه من الامور المقررة انما كما ان اصلاح جميع الارصفة المتلوفة دفعة واحدة هو من المشكلات كذلك المصاريف التي تصيب حصص جماعة الفقراء والعواجز الذين لا قدرة لهم على اعطاء مصاريف الرصف نظراً لانه يلزم تسويتها من صندوق الدائرة البلدية ورأس المال الصندوق لا يمكنه ايضاً ان يساعد على اعطاء جميع ذلك دفعة واحدة فيلزم اذاً ان يحصل التثبيت في اول الامر بتظيم واصلاح المجادة المطروقة والاكثر لزوماً من غيرها اما الباقي فيعمل بالتبعية كل سنة بسنتها وكل ما اعملت طريق وظهرت للوجود تنقسم مصاريفها بحسب واجهات الدكاكين والبيوت وغيرها الكائنة على جانبي تلك الطريق وتؤخذ حصة اصحاب الاقتدار منهم وحصص محلات الاوقاف من جانب الوقف اذا كان مقتدرًا واما المصاريف التي تصيب بيوت العواجز والفقراء فتعطى من صندوق الدائرة

البند الثالث. المجلس البلدي ينظم في كل شهر اجماليات ايراداته ومصاريفه ويرى محاسباته العمومية في اخر السنة ايضاً ويقدم صورها الى مجلس ادارة اللواء لكي متى صادق مجلس الادارة المذكور عليها بعد التدقيق عليها فيه يرسلها بمضبطة الى مجلس ادارة الولاية ثم بعد ان يجري عليها التدقيق هناك ايضاً تحصل عليها المصادقة من مقام الولاية وتعاد الى المجلس البلدي لتبقى سنداً فيه

البند الرابع . تعمل مركبات للزبالة بقدر اللازم وتستحضر لاجل النصبات وتختار في ادارتها الصورة التي تكون أكثر سهولة ومنفعة

البند الخامس . يؤخذ محل مخصوص لاجل طولبات الحريق وبلطاته ومعاوله وادواته ويتعين عليه رجل خصوصي وتختار في سوق الطلبات أية صورة وجدت فيها الاسباب الموجبة للسهولة والامور الذي يتعين لمحافظة الطولبات وادواتها يناظر دائماً على البراميل التي توضع في محلات مناسبة لاجل الحريق ثم تستعمل هذه الآلات عند وقوع الحريق تحت نظارة الضابطية لان الحد ما يترتب طولابه جية خصوصيون لاجل الحريق

البند السادس . تفتش دائماً كل طرق النصبه من طرف المجلس المذكور بواسطة ماموري تفتيش لكي اذا نظرت حركة مغايرة الى النظافة تمنع ويصير اصلاحها ويؤخذ مع ذلك الجزاء النقدي من فاعلها اذا لزم ذلك قانونياً

البند السابع . اذا وجد مأمور والتفتيش في اثناء التحقيق مرضى من الاغراب فيقتلونهم الى الحسنة خاتمة مركبات مخصوصة تعطى اجرتهما من صندوق الدائرة

البند الثامن . يحصل التحقيق دائماً على وزنات الخبازين والخضرجية وباقي امثالهم من الاصناف وعلى موازينهم وقباينهم وباقي اوزانهم وعلى كيفية ما يبيعونه من الارزاق والاشياء والنظر احياناً في اشياء باقي الاصناف مثل الاذرع والكيول ايضاً لكي اذا وجد فيها ما هو ناقص الوزن والعيار او شئ متلوف ومنعمن في الاشياء التي يبيعونها تجري المعاملة المتقتضا لذلك قانوناً ويؤخذ الجزاء النقدي من التجاسرين على هذا العمل

البند التاسع . حيث كان ممنوعاً مشي حيوانات مطلقه في النصبات وتربية مواشي دائماً في البيوت فالذين يعطون حيواناتهم الى المراعي يعطونها وياً خذونها في اوقاتها المعينة اما اذا أمسك حيوان في ما عدا ذلك من الاوقات مطلقاً في اي محل كان من النصبه او وجدت حيوانات تربي دائماً في بيوت النصبه فيؤخذ جزاء نقدي من اصحابها

البند العاشر . المتدرون في اجسامهم من ذكور الشحاذين الذين يتسولون في الاسواق والازقة ولم يكونوا مرضى يسكنون فاذا كانوا فوق سن الاثني عشرة و ثلاث عشرة سنة يسلمون الى الحكومة او كانوا في سن اقل من ذلك فالى بيت الاصلاح ليستعملوا في ما يناسبهم من الاشغال اما اذا كانوا مرضى عادي الاقدار فيعطون اذا كانوا وطنيين الى اهالي حاراتهم لاجل الانفاق عليهم او كانوا غريباً فينظر الى امر تقيشهم من صدقات اهل الخير وكذلك المتسولات من الاناث اما ان يتفق عليهن من اهالي حاراتهن في النصبه او توجد لهن

اشغال مناسبة وبحصل الاجتهاد في منعهم عن التسول بقدر الامكان

البند الحادي عشر. تحصل الدقة من طرف مأموري التنفيذ على عدم تراكم مركبات الفلاحين في الازقة وسد الطريق وعلى عدم تلاطم مركبات الاجرة في بعضها البعض ولا في ابنية الدكاكين والبيوت وعلى ان لا تسوقها العربية باكثر من الحد اللازم وان لا تترك حيوانات مطلقة جفيلة او ذات خصال لكي اذا وجد من يتحرك بحركة تخالف هذه التنبيهات يؤخذ منهم الجزاء النقدي او يتسلمون الى الحكومة اذا وقع منهم ضرر بحق الغير يجري ما يقتضي بحقهم على حدته

البند الثاني عشر. يؤذن باجراء الباليات والبلاعب بواسطة رسم مخصوص يؤخذ منهم بقدر ما يقتضي ويوجد ما مور وتفتيش وضبطية بقدر اللزوم في مدة اجراء الباليات او الالعب

البند الثالث عشر. الزبالة التي تحصل من اجتماع مركبات القرى في محلات الاسواق يلزم الفلاحين بان يرفعوها وينظفوها

البند الرابع عشر. بما انه ممنوع منذ القدم نشر اشياء للبيع في الازقة والحلات التي هي خارج ذرفات الدكاكين او وضع براميل وصناديق وغير ذلك من الاشياء التي تحول دون المرور والعبور فيحصل الاعتناء الدائم باجراء هذا المنع دائماً ويؤخذ جزاء نقدي من الذين يخالفونه

البند الخامس عشر. يمكن للدائرة البلدية ان تأخذ الجزاء النقدي بحسب المقدار المعين في الباب الثالث من القانون عن الاحوال الميمنة اعلاه وعن الاشياء التي هي مثل الاسعار والتنقيص في الموازين والموزونات الا انه لا صلاحية لها ان تجازي بالحبس مدة قلت او كثرت سواء كان في مثل هذه الاحوال او في غيرها من الجرائم والقبائح ولا يؤذن لها بذلك انما متى وقع امر من هذا القبيل ترسل فاعلة مع زورنال يوا الى الحكومة

البند السادس عشر. اذا ظهرت اشياء تتعلق بتنظيمات البلدة ونظافتها عدا عن المواد المدرجة في هذه التعليمات وقر القرار على اجرائها في مجلس ادارة الولاية غيب الاستئذان تضم على هذه التعليمات وتضاف اليها

في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٢٨٤

نظام

الرسومات التي تؤخذ وتحصل من اصحاب الحيوانات

المادة الاولى . منها كان موجوداً في دار السعادة والبلاد الثلاثة من حيوانات المركبات والركوب وكدش التحميل والحمير تحرر جميعها وتنقيد في دفتر بمعرفة ائمة الحارات ومختارها وإدارة الدائرة المرقومة في الدائرة السادسة انما يستثنى من ذلك حيوانات الاصطبل العامر والايات الخيالة والطوبجية والسفارات وكذلك حيوانات ركوب امراء العساكر وضباطهم هي مستثناة انما حيوانات مركباتهم عموماً تدخل في هذا الدفتر

المادة الثانية . يؤخذ ويركوشهري عن كل راس من خيول وكدش المركبات الموجودة في دار السعادة والبلاد الثلاثة ثلاثين غرشاً وعن كل راس من خيول وكدش الركوب عشرة غروش وعن كل راس من كدش التحميل وكدش البستانية والكلاسة والسقاية وجميع كدش الركوب والحمولة الموجودة في ايادي سائر الاصناف وجميع البغال والابقار والجماليس التي تفر المركبات خمسة غروش ومن الحمير على العموم ثلاثة غروش المادة الثالثة . ائمة الحارات تجمع في راس كل شهر ويركو الحيوانات الموجودة في البيوت ويأخذون لدوائهم اثنين ونصف في المائة من التحصيلات ويسلمون الباقي الى امانة البلدة بحيث لا تبقى حبة واحدة من الويركو المذكور بل يتحصل تمامه لحد آخر الشهر ويعملون دفترًا بمقدار ما يقع من التحصيلات على هذا الوجه واذا بقيت بقايا يبينونها في ذمة من هي باقية مع انواع الحيوانات التي تباع وتشترى في الحارة او تنتقل الى محل آخر وعددها ويختمونه من مختاري الحارات ايضاً ويسلمونه الى امانة البلدة وهذه الخدمة يراها في حارات السجين مختاروا الحارات ووكلاؤه وتعود اليهم ايضاً التحصيلات الادارية التي هي اثنان ونصف في المائة

المادة الرابعة . ويركو الحيوانات الموجودة في البيوت داخل الدائرة السادسة تحصل من طرف الدائرة المرقومة وتعود اليها ايضاً التحصيلات الادارية اثنان ونصف في المائة

المادة الخامسة . جميع ويركو مركبات الاجرة وحيواناتها والحيوانات الموجودة عند باقي الاصناف تحصل من طرف امانة البلدة بمعرفة كواخيم

المادة السادسة . يعطى في راس كل شهر من طرف امانة البلدة الهبة الى ائمة الحارات دفتر

التحصيلات الواقعة باسائها حسبها هوميين في المادة الثالثة ويتنظم تطبيقاً الى المثال المعمول
له ويحرر دفتر اجمالي ايضاً من جانب الامانة وينقدم مع الدفاتر المتقدمة المذكورة الى
الخزينة الجبلية والبقايا التي تبقى لآخر الشهر في ذمة اي كان يخبر عنها أئمة الحارات امانة
المدينة لكي تحصل المبادرة بسرعة من جانب الامانة الى تحصيلها حالاً

المادة السابعة. اذا دخل الائمة ومخاروا الحارات وكواخيها دراهم على ذمتهم يجازون
بمقتضى احكام قانون الجزاء الهايو في

المادة الثامنة. اذا حصل كم شيء في هذا الباب كما ان الائمة والمخارين والكواخي
يكونون المسئولين بذلك الذمة التي تنبئ على اصحاب الحيوانات منهم تحصل ضعفين
عن مدة المكتومية واذا كان يوجد معاشات او تقاسيط اسهام ومقاطعات للذين يمنعون
عن العطا تخضع عليهم منها واما الذين لا يوجد لهم شيء من ذلك فتعجز عليهم املاكهم من
جانب الميري او تحصل منهم بصورة اخرى

في المحرم سنة ١٢٨١



صورة الخط الهاموني

فليعمل بموجب

نظام الطرق والابنية

توسيع الازقة

المادة الاولى. البيوت وشائر الابنية والمحيطان التي تبني جديدًا على الازقة ينبغي ان تعمل بحساب الازرع الآتي ذكرها كيلا تحصل مضايقة في المرور والعبور والذراع الذي يعتبر هنا يكون مساويًا الى ثلاثة ارباع المتر الفرنسي ويكون اوسع الطرق العامة التي هي من الصنف الاول لا اقل من خمسة عشر ذراعًا مقاهة عن وجه سطح الارض الخارج من جانبي الابنية وما كان من الصنف الثاني اثني عشر ومن الصنف الثالث عشرة ومن الصنف الرابع ثمانية واما الازقة الضيقة التي لا تمتد لها ومختصة بعدة من البيوت فيكون وسعها ستة اذرع فقط ويكتب ما يلزم أكل زقاق من الازرع بحسب نظامه على لوح يالصق على راس ذلك الزقاق ثم ان المشكلات التي يمكن وقوعها بخصوص ما لم يتعين قبلًا من جانب ادارة الابنية من تقسيم مقدار وسع الازقة على الاصناف ينبغي ان يحل ويقطع ما كان منه في دار السعادة من طرف نظارة التجارة وما كان في الخارج من طرف الولاية والمصرفين والنافعانية

يمنع بالكلية انشاء الابنية في صهيون الجوامع الشريفة وفي الاسا كل وباقي الساحات والحاصل في جميع المحلات المتروكة لاجل المنافع العامة

المادة الثانية. كما انه لا يجوز انشاء ابنية مجددة فوق كل نوع من الطرق السلطانية والازقة في المحلات التي هي عدا المواقع المينة ادناه كذلك يمنع هدم ما كان موجودًا منها والحالة هذه وإنشاء جديدًا او اصلاحه بعمل شعري انما يجوز ترهيمه بشيطة بالصورة المعتادة فقط ويمكن انشاء جسورة يكون ارتفاعها ستة اذرع عن الارض وعرضها وعلوها اربعة اذرع لاجل العبور بسهولة في الكروم والجنانين وباقي المشتلات الموجودة خلف الساحلخانات* الكائنة داخل البوغاز بالبعد عن اسكدار واورنه كوى الساحلخانات التي توجد بها ابنية فوق الازقة في المحلات المذكورة يعني داخل

* الساحلخانات هي البيوت المينة على شاطئ البحر بالاستانة

البوغاز وقت تاريخ اعلان وإشاعة هذا النظام تعطى الرخصة بهدم الابنية المذكورة وإنشائها مجدداً ايضاً من طرف اصحابها، انما يلزم في هذه الحالة ان تكون بصورة تحفظ الجيران الموجودين في الجانبيين من الحريق اما بإنشاء حيطان حجر او بترك عرصة خالية مقدار ثلاثين ذراعاً من جهة بيوت الجيران ثم ان هذه الابنية لا ينبغي ان تتجاوز المقدار الذي كان عليه عرضها منذ القديم وإذا كانت تشتمل على عدة اقسام يلزم ان نترك فاصلة مقدار عشرة اذرع فيما بين كل قسم عن الآخر ولا اقل من خمسة اذرع ايضاً في الجانبيين اعتباراً من حدود الساحلانات المتصلة بها

المادة الثالثة - الاراضي التي تلزم لاجل الوسعة المبنية في المادة الاولى ينبغي ان تؤخذ مناصفة من كل جهة من الطريق انما بعد ان يؤخذ نصف مقدار الارض اللازم تركه نظاماً منها الى الازقة التي ينشأ البناء في جهة واحدة منها من تلك الجهة عينها يؤخذ النصف الاخر ايضاً وفقاً تنشأ أو تتجدد ابنية في الصف الذي يقابلها

هذه الاراضي التي تؤخذ لاجل توسيع الطريق تترك مجاناً من طرف اصحابها الابنية التي تكون انشئت بعد ترك ما يلزم من الارض نظاماً ينبغي ان يوضع لها لوح توسيعي في محل يرى من وجه الارض ايعلم منه بانها دخلت في هذا النظام ووجود هذا اللوح يعطي اماناً لتلك الابنية بانها ليست بعمارة بعد ذلك ان تتأخر لاجل توسيع الطريق حسب النظام

المادة الرابعة - الازقة التي تكون سعتها مطابقة الى النظام المبين اعلاه او اوسع منه ايضاً تبقى على هيئتها الاصلية ولا يمكن لاحد ان يتجاوز الزقاق باي وسيلة او داع من الدواعي

استقامة الازقة

المادة الخامسة - احكام المادة الثالثة والمادة الرابعة تجري في حق الازقة التي لازالت لم تعمل خريطة استقامتها وانما عندما تقرّر قطعياً خريطة احد الطرقات حسب الاستقامة على الوجه الذي تبين في المادة الثامنة يتعلق حينئذ لوح في راس تلك الطريق تعلن به كيفية ذلك ثم تعمل الابنية التي تنشأ أو تتجدد على طول تلك الطريق بموجب الخريطة المذكورة

الذين يحجرون عند اجراء هذه الخريطة على ترك أرض زائدة عن المقدار الذي

يلزم تركه لاجل توسيع الطريق على موجب المادة الثالثة بداعي الاستقامة تضمن لم
الحكومة تلك الزيادة وبالعكس الذين تبقى بأيادهم اراض اما من ذلك المقدار واما
زيادة عنه اكتسبها فانهم يعطون قيمة تلك الاراضي الى الحكومة

توضع لوحة استقامة للابنية التي تنشأ تطبيقاً الى خريطة الاستقامة المذكورة ليكون
وجودها اعلاناً بعدم لزوم تاخير تلك الابنية بعد ذلك

المادة السادسة. اراضي الساحات والتي تكون بين ثلاثة او اربعة طرق والدروب*
التي هي من قبيل الطرق العامة والطريق التي يمكن انشاء الابنية في جهة واحدة منها
فقط لاجتري بجنها احكام المواد السابقة بل ما كان على هذه الصورة في المحلات التي علمت
خرائطها تنشأ الابنية على ذلك الوجه بينة الاستقامة بموجب الخرائط اما في المحلات التي
لا زالت خرائطها لم تنظم فينبغي عند كل استدعاء يقع ان ترسم خريطة مؤقتة من طرف
المأمورين الذين تتعلق بهم وتعمل الابنية على موجبها

المادة السابعة. قيمة الاراضي التي تؤخذ والتي تترك على الوجه الميّن في المادة
الخامسة يصير تقديرها بمجلس حكم مركب من مقدرين يتعين احدهما من جانب الحكومة
والاخر من طرف صاحب الملك اما اذا لم يحصل اتفاق بين هذين المقدرين فيتعين
مقدر ثالث من طرف نظارة التجارة اذا كان ذلك في دار السعادة او من طرف الولاية
والمصرفين والقائماتية اذا كان في الخارج وحيث يصير قطع الثمن

المادة الثامنة. اذا اقتضى فتح زقاق جديد في محلات ذات ابنية او خالية منها او
حصلت المباشرة باستقامة الازقة الموجودة يلزم تنظيم خرائطها من طرف الادارة

ويلزم ان تعلن الكيفية لكل من اصحاب الاملاك الذين لهم علاقة في الطرقات
المذكورة على حدته لكي غيب ان يطالعو خرائطها اذا كان لهم ما يقال فيها بينوه لحد
خمس عشرة يوماً من تاريخ الاعلان

ثم ان ما يقع من الافادات يتقدم لجانب نظارة التجارة الجلية مع الخرائط المذكورة
ومن بعد ان يحصل تقرير الخرائط المذكورة بصورة قطعية دولية توضع الثبات حسب
النوال الحرر للاراضي التي تشتري تطبيقاً لاحكام المادة السابقة

وتضمنات البدلات التي تتعين من طرف المقدرين تعطى الى اصحاب تلك الاراضي
قبل ان يبتدى في التصرف بها

* ما هو محروها درب او دروب هو في الاصل بفتح ومعناه ما ارتك من الارض بواسطة الدعس

المادة التاسعة. اذا كان شخص ما او شركة تريد ان تشكل محلة جديدة بانشاء ابنية في اراض او بساتين لم يكن بها اثر بناء ينبغي ان تنظم في اول الامر خريطتها وتتقدم الى نظارة التجارة والنظارة ايضا بعد ان تتخبر مع الموقع والمقام وتحقق ما في ذلك من المناسبة وعدمها والمخادير والمنافع وتعين شرائط ما يلزم اجراؤه للمنافع العمومية تقدم الخريطة المذكورة بتقرير منها الى الباب العالي ومن ثم يكون امر قبول هذه الخريطة وانشاء الحارة منوطاً بصدر ورادة مخصوصة شاهانية وعند ما يزداد انشاء ابنية في هكذا اراض قراح* على العموم سواء كانت اراضي اميرية او من الاراضي الموقوفة ينبغي ان يتقدر لها اجور منقطع ارض لكي يكون ما يبنى فيها من الابنية ملكاً لاصحابها

المادة العاشرة. عند ما يراد انشاء جامع شريف او تربة او مكتب او بركة ما وما يماثل ذلك من الابنية الخيرية والاميرية المتجددة ينبغي ان يكون ما ينشأ مطابقاً الى نظام توسيع زقاقه واذا صدف في محل محترق جامع او مدرسة وغير ذلك من المبرات وكان ما امامه منسجاً فسيماً يتسوى كذلك تطبيقاً الى نظامه

المادة الحادية عشرة. لا يمكن اجراء نوع ما من الانشاءات تحت الازقة يعني تحت الارض غدا عن الصورة المدرجة على الوجه الاتي في المادة الثالثة والثلاثين وحق تصرف صاحب الارض يكون ساقطاً بالكلية ايضاً فيما تركة منها لاجل فتح طريق جديدة او للزقاق بمناسبة توسيعه واستقامته فلا يمكن لصاحب الارض ان يحفر مخزناً او غير ذلك في اراض تكون من هذا القبيل والاشيا والابقاض التي توجد بهذه الاراضي مثل حجارة ولبن وحيطان ينبغي ان يرفعها صاحبها وقتما يحصل التسيب عليه عند الاقتضا من جانب الحكومة

المحلات المحترقة

المادة الثانية عشرة. المخادع والحارات التي اطرافها محدودة بالطرقات اذا احترقت ينبغي ان تنظم الازقة وتتسوى على الوجه المتقضى لها لحد التوسيع والاستقامة والتطهير وبناء على ذلك ترسم خريطة عمومية للعمل المذكور على هذا الوجه وهو ان يرسم أولاً في الخريطة المذكورة ما كان موجوداً قبل الحريق من الطرق القديمة والعرضات ومساحة سطوحها ثانياً ما يلزم فتحه جديداً من الازقة مع مساحة سطوح العرضات الجديدة

* لفظه قراح هنا في الاصل خام

التي تعود الى اصحاب الارض

العرصات التي تنقسم برسم هذه الخريطة ينبغي ان تكون مربعة الشكل او مستطيلة بقدر الامكان واسطحها ووجه الازقة تكون بقياس ونسبة سطوح العرصات القديمة ووجوهها وتخصص لكل احد بحسب فوائده ومحسنات عرصته القديمة

وصورة تنسب هذه الخريطة واجراها يكونان مطابقين الى الفترات الثلاث الاوائل من المادة الثامنة التي هي فيما يخص الازقة الجديدة

قيمة المحلات التي تضيع او تكتسب من الاراضي اللازم تركها لاجل توسيع الطريق في تسوية مثل هذه المحلات تسوى في المحلات التي توجد بها دائرة بلدية توفيقاً الى احكام المادة الخامسة واما الضائعات التي تقع بداعي ما يحترق من المحلات التي لا زال لا يوجد بها دائرة بلدية فتعود على اصحاب العرصات

والاراضي التي تضيع على هذه الصورة تنقسم بنسبة مالكل احد من العرصة الموجودة تحت تصرفه

المادة الثالثة عشرة . ما تلزم تسويته من الابنية التي بقيت على هيئتها الحالية في احدى الجزائر المحترقة او ما احترق البعض من محلاته وكان تعميره غير ممنوع بمقتضى حكم المادة السادسة والثلاثين يبقى خارجاً عن حكم المادة الثانية عشرة انما يتبع احكام المواد الخامسة والسادسة والسابعة فيما يخص الازقة التي قررت استقامتها فقط

المادة الرابعة عشرة . اذا كانت احدى العرصات التي كان يوجد بها بيت قبلاً لانكبي الى انشاء البيت بسبب فتح الطرقات الجديدة او اجراء قاعدة توسيع الطرقات واستقامتها وبقي البيت اما صغيراً واما بغير هندام فتكون اصحاب العرصات المتصلة به مجبورة عند ما تباشر في انشاء بيوتها جديداً ان تعطي مقداراً من الارض الى صاحب هذه العرصة الصغيرة بالثمن واذا لم يرض صاحب هذه العرصة ان ياخذ ارضاً على هذه الصورة فتتكلف اصحاب العرصة المتصلة به لمشتري هذه العرصة الناقصة

واذا استنكف الجهتان ايضاً فتقدر فئات تلك العرصة الناقصة والعرصات المتصلة بها وتؤخذ جميعها من جانب الحكومة ثم يتباع بعد ذلك

الجزائر المحترقة هنا تشير الى ما هو في الاساندة ما يعبرون عنه بلفظ اطه من الجزر الموجودة بها

ما يكون من المخرجات والنوافر للابنية على وجه الارقة

المادة الخامسة عشرة. لا يعمل بعد الان مخرجات * على وجه الارقة عدا عن المخرجات المعينة بهذا النظام اما مخرجات كل طبقة فتحسب اعتباراً من خط استقامة تلك الطبقة

خط استقامة الطبقة التي هي فوق الارض بتعين توفيقاً الى الصورة المبينة في المادة الثانية والمادة الثالثة من النظام اما خطوط استقامة الطبقة العليا اذا كانت كشوكة (شهنشين) او عليها بالقنوات مغطاة فيمكن اخراجها للخارج بنسبة خط استقامة طبقة الارض انما هذه المخرجات لا تتجاوز الحدود الحماية الا اني ذكرها

اصبع	ذراع	
١٨	١	في الساحات والدروب
١٢	١	في الطرق التي اتساعها اثنا عشر ذراعاً او ازيد
٦	١	في الطرق التي اتساعها عشرة اذرع
٠٠	١	في الطرق التي هي ثمانية اذرع
١٨	.	في الطرق التي هي ستة اذرع والارقة الغير النافذة

المادة السادسة عشرة. المخرجات والقنوات المكشوفة والمغطاة يكون انشاؤها جائزاً على اي رسم كان في البيوت من جهة ممر الزقاق بشرط ان حدودها لا تتجاوز المقدار المبين في المادة السابقة وهذه المخرجات والقنوات يكون ارتفاعها لا اقل من خمسة اذرع عن الارض ويمكن اسنادها بعوارض او غيرها من الاشياء انما يلزم ان تكون المسافة ثلاثة اذرع على الاقل ما بين المحل المستندة فيه هذه العوارض على الحائط والارض وطول بالقون وخرجة كل طبقة لا يتجاوز اثنين في كل ثلاثة لطول وجه تلك الطبقة ويلزم ان تترك فاصلة لا اقل من اربعة اذرع فيما بين بالقونات ومخرجات البيوت المتصلة في بعضها واذا ظهرت منازعات او مشكلات في هذا الامر فيعمل كل واحد من اصحاب البيوت المذكورة بالقونة او خرجة لا اقل من ذراعين بالبعد عن حدود بيت جاره

المادة السابعة عشرة. المخرجات التي تكون حسب خطوط الاستقامة لا يمكنها ان تتجاوز الحدود الا اني ذكرها

* المخرجات والنوافر المحررة هنا هي في الاصل جيتبه وجيتدى والنافر في اصطلاح البعارة ما كان بارزاً من ادوات العارة الى الخارج

اصبح	ذراع	
١	عنايت الابواب	
٢	العواميد المدورة والمبظطة والكراسي	
٤	براوير الشبايك والبانجور والفلفات	
٦	مزاريب ماء المطر وصناديقها وجرحوات الفزاز التي توضع امام الدكاكين والقضبان والاطواق الحديد التي توضع لشبايك الطيقان الارضية وللدكاكين والتعليق التي تتعلق على وجه الدكاكين	
١	الرغراف حالة كون غلثات الدكاكين والميازيب داخلة بشرط ان يكون ارتفاعه لا اقل من اربعة اذرع عن الارض	
٢	التندات التي تكون مقابل الدكاكين والخازن وبشرط بان يكون ارتفاعها لا اقل من اربعة اذرع عن الارض وارتفاع اعمودها ودعائمها المستندة على المحيطان لا اقل من ثلاثة اذرع عن الارض وانحنا هذه الاعمود والدعائم يكون خمسة واربعين درجة	
٣	القوائيس التي تتعلق بشرط ان يكون ارتفاعها لا اقل من خمسة اذرع عن الارض	
	المادة الثامنة عشرة. كل نوع من الانشاءات يشغل محلاً في الطريق او يوجب خرجة مثل سلم او درج او علوة او طاقة مخزن ممنوع بالكلية	
	المادة التاسعة عشرة. احكام المواد النظامية التي هي في حق المخرجات والنوافر حسب المتوال السابق هي راجعة لواجهات البنا التي تكون على الطريق والساحات والدروب التي هي طرق عامة فقط اما ما كان من واجهات العمار التي على غير ذلك فيمكن لصاحب الملك ان يعبرها كيفما اراد	
	الفقرة المديلة بالخط الما يوفي على هذه المادة التاسعة عشرة	
	الياليات * التي لم يكن في مقابلها طريق عام ينبغي ان لا تتجاوز حين تعبرها وانشاءتها	
	* الياليات هي الساحلانات التي مبيت الاشارة اليها ومعني اليالي ساحل	

محاذاة الساحل ثانات الموجودة على جانبها انما الخدع الذي يكون في وسط البناء يمكن اخراجه الى الامام ذراعاً واحداً او ثمانية عشر اصبعاً تطبيقاً الى الحكم الجاري بحق اكبر الطرق العامة ويكون الخروج جائزاً عندما يصير الاعلام من مجلس الابنية ويصادق عليه من الباب العالي ايضاً بان الجيران الموجودين على الجانبين مرتضون بذلك وليس من ضرر على غيرهم ولا محذور نظراً للموقع ايضاً

ارتفاع الابنية

المادة العشرون . ارتفاع كل ناحية من وجوه البناء سواء كان على زقاق او متاخراً يكون عشرين ذراعاً لكل انواع الحجر واربعه عشر لما كان من الخشب وذلك من مدماك التلييد في جهة الواجهة الى محل التكسير

ارتفاع الاسطحة والتخنة بوشان والمصايف عن الارض لا يتجاوز الزيادة عن ستة اذرع حدوده السالف ذكرها

المادة الحادية والعشرون . ارتفاع الابنية التي تكون على عرصة مرتفعة ينبغي ان يؤخذ له حد اوسط ما بين ارتفاع اعلى جهة منه وارتفاع ادنى جهة ايضاً ويجري حسابه عليه انما على كل حال ينبغي ان لا يتجاوز ارتفاع اعلى جهة منه اذا كانت من الحجر ستة وعشرين ذراعاً او من الخشب فعشرين ذراعاً فقط

المادة الثانية والعشرون . ارتفاع الدكاكين الحجر ذات المخادع وغيرها التي لا يوجد فوقها طبقة ثانية لا يتجاوز ثمانية اذرع من مدماك التلييد الى محل التكسير اما الابنية الخشب فلا يكون فوقها مخادع وارتفاعها لا يتجاوز الخمسة اذرع ايضاً

المادة الثالثة والعشرون . الاحكام التي تخونها المواد السابقة فيما يخص المخرجات وارتفاع الابنية لا تجري بحق الابنية العمومية يعني الابنية الخيرية والاميرية

تدابير تخص الحريق

المادة الرابعة والعشرون . القاري ينبغي ان يصير انشاؤها بصورة تسلم معها من الحريق وتوجب اصلاحها وتطهيرها بسهولة والمواقف تبنى على عقود شجر او اشياء لا تحرق القاري ينبغي ان تعمل من اسفلها الى اعلاها بالحجر واللبن والملونة الخالصة القاري ينبغي ان تكون اعلى من الاسطحة ذراعين على الاقل انما الطبقات المتصلة بالاخشاب الدقيقة او القريبة ذراعين على الاقل لاخشاب البناء ينبغي عملها عالية ذراعين عن هذه الاخشاب

لا تعطى رخصة بانشاء قساطل بقهاري اصلاً
اذا لم تبعد القهريه مسافة سنة اصابع اعتباراً من وجهها الخارجي لا يجوز وضع
اشياء على اطرافها كالحشب والالواح وما شاكل ذلك والداخونات ووجافات القهريه لازم
ان يتبلط ما يقابل محلات ايقاد النار منها مقدار ثمان اصابع على الاقل بمواد غير قابلة
الاشتعال وانايب الداخونات وباقي الانايب المعدنية التي يمر منها الدخان لازم ان
يبعد عن جميع اطرافها مسافة ست اصابع كل شي يكون من انواع الاخشاب وينبغي ان
يكون قطر الثقب الذي تمر منه مثل هذه الانايب داخل الاخشاب اكبر من قطرها بانثي
عشرة اصبعاً ويتغطي الثقب المذكور بالواح حديد اما الانايب المعدنية التي تمر من
الاخشاب المفروسة فينبغي ادخالها داخل انايب معدنية او قساطل ويترك ما بينها وبين
الانايب الاصلية فراغ بقدر اصبعين ولا يجوز عمل مطابخ مستقرة في طبقات ابنيه
الاخشاب العليا

المادة الخامسة والعشرون. الخانات ينبغي ان تتعبر بالحجر ولا يستعمل بها الحشب
لشيء اصلاً الا ما كان لفرش الارض وللخزانات ولا يعمل خارج محادعها او في ساحاتها
بناء من الاخشاب ثم ولتن كان يجوز انشاء دكاكين حجر في وسط ساحاتها باكثرية اراء
متصرفي محادعها الا انه لا بد من ابقاء فاصلة لا اقل من عرض ثمان اذرع فيما بين اطراف
حيطان الخان الداخلية من اربعة جوانب وبين الدكاكين

المادة السادسة والعشرون. الافران والحمامات والمعامل وما كان داخلها من
الدكاكين يشتغل فيه ليلاً وتستعمل فيه النار ينبغي ان تكون حيطانه جميعها من الحجر
والابواب والدرقات والدروندات مغشاة بالحديد والمسابك ومعامل الحدادين
ودكاكينهم جميعها من الحجر وابوابها ودرونداتهما من الحديد واسطحة الدكاكين عموماً
اما مغشاة بشيء معدني واما مبطة بالقرميد والمون

المادة السابعة والعشرون. المخازن التي يوضع بها الورق والخرق وسائر الامتعة
والاشياء القابلة للاحتراق بسهولة تكون جميعها من الحجر وابوابها واغلاقها من الحديد
اما ما كان من المخازن التي يوضع بها غير ذلك من المائعات كالزيت والنطران وانواع
المسكرات فينبغي ان تكون ارضه او طما من سطح الارض بذراع واحد اقلاما يكون

المخازن التي يوضع بها الحطب والقلم والاخشاب سواء كان ذلك لاجل التجارة او
لاجل الوقود في الحمامات والافران ينبغي ان تكون محاطة بحيطان من الحجر واعلاها مسقوفاً

وإذا كان مثل هذه المخازن يراد انشاؤه في جوار البيوت يلزم ان تستحصل بذلك رخصة خصوصية من جانب الحكومة

المادة الثامنة والعشرون. ولئن كان جائزاً عمل الخشبات والمصايف بأعلى الابنية الا ان مثل هذه الاشياء ينبغي ان تفرش ارضه بالاشياء التي تثبت امام النار كالحجارة واللبن وصفائح الحديد والمون الخالصة

اسطح البيوت لا ينبغي ان تغطي بالواح وغيرها مما يقبل الالتهاب والاشتعال
المادة التاسعة والعشرون. يمكن للدولة عند اللزوم او عند استدعاء يقع من طرف مجالس الدوائر البلدية مع توضيح الاسباب ان تمنع انشا الابنية الخشبية في الازقة التي تقرر خطوط استقامتها على وجه قطعي وان تعطي رخصة بانشائها على بعض الشروط

مواد شتى

المادة الثلاثون. الرفارييف التي تكون فوق الطريق ينبغي ان يوضع لها قساطل من التلك او من معدن اخرو ينزل ماؤها الى الارض بتلك القساطل

المادة الحادية والثلاثون. اذا اوجبت الضرورة وضع ما يلزم لانشاء الابنية من الاختشاب والمون وباقي الاشياء في الطريق فتتبعون من جانب الحكومة سعة المحل المنتضي لوضعها موقتاً انما على كل حال يلزم ابقاء محل خال لا اقل من خمس اذرع كيلا يحصل مانع للمارة

المادة الثانية والثلاثون. اذا لم يكن داخل البنا فسحة خالية او جنية او فراغ اخر ولم يكن في الزقاق دواية ايضاً واوجب الامر لحصول المساعدة بحفر ساقط تحت الطريق فينبغي ان تعمل اطرافه من الحجارة ويعقد فوقه بالحجر ايضاً

عندما تنفتح دوايات عمومية في ازقة كهذه ينبغي ان تسد السواقط الموجودة وتعطي المصاريف اللازمة لسدها من طرف اصحابها

المادة الثالثة والثلاثون. انشا واصلاحات انابيب الماء والغاز التي تمر من الازقة ومحاري الماء والسواقط وما هو من امثال ذلك ينبغي ان يعمل بنظارة الحكومة وما يلزمه من المصاريف يعطى من طرف اصحابها

المادة الرابعة والثلاثون. المحيطان او الابنية التي تكون اشرفت على الخراب بزيادة او ما كان يحرم يهدم منها بداعي عدم استحكام بنائه ينبغي ان يحصل التنبيه على هدمه من

طرف ادارة الابنية والادارة البلدية لاجل وقاية الاهالي من التهلكة واذا وقع التنبيه بهدم الابنية التي تكون من هذا القليل على صاحبها مرتين بظرف خمسة عشر يوماً ولم يهدمها في تلك المدة فتهدم حيثئذ من جانب الحكومة وتؤخذ المصاريف اللازمة لذلك من صاحبها

الواح الازقة ونومرها

المادة الخامسة والثلاثون. المصاريف التي تقتضي لوضع وتجديد واصلاح الالواح التي توضع بحلات مناسبة على زوايا الازقة والساحات ببيان اسمها وشهرتها والواح نومر البيوت التي على الازقة والواح توسيع الازقة واستقامتها تعطى من طرف اصحابها الواح النومر التي تلف ينبغي ان تجدد حالاً وتؤخذ مصاريفها كذلك من طرف اصحابها ويجري اصول القصد والتفتيش مرتين في السنة لاجل وضع نومر الابنية الجديدة اما الواح التوسيع والاستقامة فانها توضع عند تجديد الابنية او عندما يحصل الاستدعاء مع الايضاح عن الاسباب من طرف اصحاب البيوت التي ليست بعبورة على التأخير

التعابير الممنوعة

المادة السادسة والثلاثون. ما كان من الانشاءات والتعابير الاتي ذكرها لا يعطى بورخصة اصلاً لكون عمله ممنوعاً بالكلية
اولاً ما كان في جميع الازقة وكامل الابنية
اصلاح الكشوكه (شهنشين) التي ارتفاعها اقل من خمس اذرع عن الارض بدعائم وجسورة معدنية او خشبية او حجر
اصلاح رفاريف ودرفات الدكاكين التي يكون ارتفاعها اقل من اربع اذرع عن الارض

ثانياً ما كان في جميع الازقة من الابنية الحاجة الى التأخير فقط

اصلاح اي طبقة كانت من الطبقات بصورة الشعاري
اصلاح ما كان لجهة الازقة من وجوه الابنية البائنة فوق الارض والمحيطان التي يكون فوقها طبقات بالجسورة والدعامات المعدنية والخشبية واللبن والحجارة النخوة والجصين وما يماثل ذلك من الاشياء

اصلاح حيطان التصوين بالروش واللبن وكل انواع الحجارة او بالجنصين وما يماثلة
من الاشياء

ثالثاً ما كان في الازقة التي قد تقرر خطوط استقامتها

من جميع الانشآت بدون استثناء

اصلاح ما يشغل الارض او يعمل معانثر في الطريق من السلام والدرج والمخازن
والشبايك

رابعاً ما كان في الازقة التي قد تقرر خطوط استقامتها

من الابنية المحتاجة الى التأخير فقط

اي قطعة وجدت خارجة عن الحدود المعينة لاجل استقامة خط الكشوكه (شهنشيلر)
ولو كانت قطعة من جهة وجه اي طبقة تكون يمنع اصلاحها بالدعامات والجسورة المعدنية
والخشبية واللبن والحجارة المنحوتة والجنصين وما يماثل ذلك من الاشياء

خامساً ما كان موجوداً في الازقة الممنوع بها الابنية الخشبية

من جميع الابنية الخشبية

تجديد تغليف جهة اي بناء كان بالكاية

العمليات المتقضاة لجهة وجه الابنية توفيقاً للنظام

المادة السابعة والثلاثون. العمليات التي تجبر اصحاب الاملاك ومعارينها ان يجرؤوا
حركاتهم بموجب المادة الثالثة والمادة الخامسة في امر الانشآت والاصلاحات لاجل توسيع
الطريق واستقامته في هذه

اولاً

انشاء وتجديد ما تنبى واجهاته على دروب داخل البوغاز الذي هو من قبيل جميع
الساحات والازقة الكبيرة والصغيرة والطرق العامة بدون استثناء من البيوت والمحيطان
والطبقات الارضية والطبقات الاخرى او احدى المخرجات لسائر الابنية او اصلاحها بصورة
شعاري واصلاح ما كان مبنياً على كل طبقة من احد المحيطان واصلاح الطبقة السفلى
بجسورة من الخشب او الحديد او باللبن والحجارة المنحوتة والجنصين او بما يماثلة من الاشياء
 واصلاح حيطان التصاوين بالروش واللبن وكل انواع الحجر او بالجنصين وما يماثلة من
الاشياء

ثانياً

اصلاح قطعة من اي طبقة كانت من طبقات الابنية الموجودة في زقاق تقرر
استقامته بوجه قطعي بمحسورة ودعائم معدنية او خشبية او باللبن والحجارة النخونة والمنصين
وما كان من امثاله

المادة الثامنة والثلاثون. تجديد احد المحيطان او الطبقة السفلى بحسب اصول
الاستقامة يلزم عند تجديد الطبقات العليا ايضاً بشرط ان لا يكون ارتفاع هذه الطبقات
عن ارض الطريق اقلما يكون خمس اذرع او يكون موجباً لاصلاحات ممنوعة بمنقضي المادة
السادسة والثلاثين

المادة التاسعة والثلاثون. ما كان مجبوراً على التأخر من الدكاكين والمحيطان المحجر
يمنع من ان يبني عليه طبقة ثانية انما تجوز اضافة طبقات على احدى الدور الموجودة بدون
تاخر الطبقة السفلى وانما طبقات عليا جديدة عليها لكن بشرط ان يفرض لذلك تاخر
الطبقة السفلى يعني فحسب كانتا عملت حسب الخط المقرر نظاماً ثم تنشأ الطبقات
العليا المتجددة بحسب ذلك وعدا عن هذا ايضاً ينبغي ان لا تكون هذه الاعمال الانشائية
والتجديدية توجب اصلاحات ممنوعة بمنقضي المادة السادسة والثلاثين للمحيطان ولا
للطبقات السفلى

العمليات التي لا تحتاج جهة وجه الابنية لموافقة النظام

المادة الاربعون. العمليات التي لم تكن ممنوعة بمنقضي المادة السادسة والثلاثين اذا
لم تكن داخلية في المادة السابعة والثلاثين يمكن اجراؤها بدون اضرار للعمل بمنقضي المادة
الثالثة والخامسة

تذكرة الاذن

المادة الحادية والاربعون. لا احد اصلاً سواء كان من اصحاب الاملاك او القلنات
يمكنه ان يباشر باسغال نوع من الانشآت او لاصلاحات ما لم يعط الرسوم والمصاريف
المعينة نظاماً ثم ان سندات المقبوض التي تعطى له بمثل هذه الرسوم تكون بمقام تذاكر
الرخصة ومن بعد ان ياخذ السند على هذه الصورة يمكنه حينئذ ان يجري كل نوع من
العمليات بدون ان يلتزم الى اجراء شيء اخر عدا عن الاحوال التي تذكر في المادة

الثانية والاربعين غير انه يكون مجبوراً على العمل توفيقاً لاحكام هذا النظام من جهة الفن فقط

تذكرة لاجل سطح وجه الابنية من ناحية الطريق

المادة الثانية والاربعون. التفارقات الذين يجرون العمليات الميمنة في المادة الثامنة والثلاثين او اصحابها اذا لم يوجد لها قلفة وكانت الاشياء التي يريدون عملها في الساحات او على الدروب او في الازقة التي لم يكن لها الواح توسيعية ينبغي ان ياخذوا ايضاً تذكرة سطح عدا عن تذكرة الرخصة اللازمة بمقتضى ما هو مبين في المادة الحادية والاربعين لكي يبنوا مجرد سطح وجه البناء توفيقاً الى الصورة التي تبين بها اما اذا كانت هذه الاشياء التي يراد عملها في ازقة وضعت الواحها التوسيعية فلا يلتزم حيثذ القلفة ولا اصحاب البناء ان ياخذوا تذكرة سطح بل يجرون النظام والقاعدة الميمنة في المادة الثالثة ويرسمون هم ذواتهم سطح ابنتهم تحت مسئوليتهم الذاتية وفي اي وقت حصل اشتباه او وقعت منازعة بينهم وبين جيرانهم بخصوص اجراء هذه المادة الثالثة يجبرون حيثذ على طلب تذكرة السطح المذكور

الحركات التي تقع مغايرة للنظام

المادة الثالثة والاربعون. اذا وقعت اقل حركة من طرف التفارقات او من طرف اصحاب الابنية التي لم يكن لها قلفة مخالفة الى شرائط هذه النظامات الانشائية والاصلاحية يوخذ منهم خمسة بشالك بياض مجدية جزاء نقدياً وبعد ذلك يكونون مجبورين على تعديل الحل الذي انشأوه وتعود تطبيقاً الى النظام

تعطى لهم مدة شهر لاجل هذا التعديل والتسوية ثم اذا لم يعملوا بمقتضى النظام في ظرف المدة المذكورة يوخذ حيثذ منهم تكراراً عشرة بشالك جزاء نقدياً وبعد ذلك تجرى بحقهم المعاملة الجزية لاجل ان يتحركوا تطبيقاً الى النظام

المادة الرابعة والاربعون. توخذ خمسة ذهبات مجدية جزاء نقدياً من الشخص الذي يضع من ثلثاء ذائنه الى ثنائيه لوح التوسيع والاستقامة

المادة الخامسة والاربعون. ما يقع من الحركات المغايرة لهذا النظام من بعد نشره واعلانه ينبغي ان تخبر به الحكومة من طرف مفتشي الابنية والمهندسين واموري الابنية والطرق العامة مما يكن مقدار الزمان الذي مر ما بين وقوعه واطهاره

المادة السادسة والأربعون. الحركات التي تنع خلافاً للنظام اذا كانت في دار السعادة يدخل مجلس الابنية بشكل ديوان محاكمة وهناك تحصل روينها والحكم عليها. اما في المحلات او المدن والقصبات التي يوجد بها دائرة بلدية فترى ويحكم عليها في ديوان مركب من ثلاثة ائقار من اعضاء الدائرة البلدية او المجلس المحلي وهذه الاعضاء تعين في دار السعادة من جانب نظارة التجارة الجبليلة وفي الخارج من طرف الولاة والمتصرفين والقائماية

والذين يتهمون بهكذا حركة مخالفة للنظام يعطى لهم الخبر عن اليوم الذي يحاكمون به قبل حلوله وحكم هذه الدواوين وقرارها يكون قطعياً ويجري حالاً ولا يؤخذ عن ذلك نوع من الخروج

فيما يخص ما ينصب من المقدرين

المادة السابعة والأربعون. مصاريف المقدرين الذين ينصبون من الطرفين لاجل كشف بعض المواد المذكورة في هذا النظام تسوى بوجه المناصفة من طرف الحكومة واصحاب الاملاك واذا وقع اختلاف فيما بين أحد المقدرين وبين الحكومة او صاحب الملك من جهة ما يعود له من الدراهم ينبغي حينئذ ان ترى القضية وتصل في الدواوين المذكورة في المادة السادسة والأربعين

الخاتمة

المادة الثامنة والأربعون. هذا النظام يكون مرعي الاجراء في استانبول والبلاد الثلاثة والمدائن والقصبات الكبيرة عندما يقع الاستدعاء من طرف الدائرة البلدية او مجالس الالوية بمواد اخرى وتعديلات لاجل بعض المحلات او بعض البلاد مع بيان اسبابها فيكون جائزاً ضمها الى هذه النظامنة واجراؤها غير ان لا تكون هذه الزيادات والتعديلات مرعية الاجراء ما لم تقبل ويصادق عليها من الدولة

المادة التاسعة والأربعون. تلغى نظامنة الابنية القديمة اعتباراً من تاريخ اعلان هذا النظام

فقرة نظامية ضمت ذيلًا إلى نظمات الابنية

ارتفاع البناء الذي ينشأ داخل الدائرة السادسة منذ الآن فصاعدًا من مدماك
التليد إلى محل التسكير يكون لكل نوع من الحجر أربع وعشرون ذراعًا وللأخشاب ست
عشرة ذراعًا غير أن هذه المساعدة هي مخصوصة بالدائرة المرقومة فقط أما ارتفاع الابنية
التي تعمل في باقي الحملات فلا يتجاوز ما هو محرز في المادة العشرين
في ٢ جمادى الأولى سنة ١٢٨٠



نظام ما يؤخذ من كل نوع من الابنية من الخرج والرسومات

المادة الاولى . القلنאות واصحاب الابنية التي ليس لها قلعة يلتزمون بابناء الخرج
والرسوم المبينة فيما ياتي قبل ان يبدأوا في الانشاءات وسند المقبوض الذي يعطى لهم في
ذلك يقوم مقام تذكرة رخصة لاجل انشاء البناء على الوجه المبين في المادة الثانية والاربعين
من نظام الطرق والابنية

انواع ما يؤخذ من الخرج والرسومات

اولاً الرسومات التي تعطى عن الابنية التي تشا جديداً في اي محل كان وعما يتجدد
من الابنية العتيقة

ثانياً الرسومات التي تعطى عن التعبيرات التي على شكل الشعاري

ثالثاً الرسومات التي تعطى عن التعبيرات المعتادة عدا عن تعبيرات الشعاري

رابعاً الرسم الذي يعطى لاجل وجه البناء عدا عن رسم الانشاءات والتعبيرات على

الوجه المبين في المادة السابعة والثلاثين من نظامات الطرق والابنية

خامساً خرج لوح التوسيع او لوح الاستقامة وهذا الخرج يستوفى عند اعطاء اللوح الى

القلنאות واصحاب الاملاك

سادساً خرج قيدية الخروجة والرسومات المبينة اعلاه وقيدية الرسم الذي يعطى لاجل

وجه البناء ينقضى المادة الثانية والاربعين من نظامات الطرق والابنية

من بعد اعطاء هذا الخرج والرسومات لاتعود تعطى القلنאות واصحاب البناء

للمأموري الابنية شيئاً اصلاً

فيما يخص رسم الابنية الجديدة

المادة الثانية . ما ينقضى اخذه من الرسومات عن بناء يحدث جديداً او تكميل احد

الابنية او تجديد طبقة منه ينبغي ان يتقدم على الوجه الاتي

اولاً اذا كان البناء الذي يراد انشاؤه عبارة عن بيت ومشتغلان ينبغي ان يجمع مقدار

اسطحة طبقات ما كان داخل الطبقة السفلى من عدد الطبقات والكشوك وما كان خارج الطبقة المذكورة من باقي المنزعات عدا عن الحمام يعني المطبخ والاسطبل ومحل العفش (جام شويلى) والخزن وما يماثل ذلك من الابنية بحسب الترتيب ومقدار ما يبلغ ذلك من الاذرع يؤخذ عن كل اربعين ذراعاً منه عشرون غرماً اذا كانت ارض البيت ومفرعائه لا تبلغ مائة ذراعاً اما اذا كانت الارض المذكورة اكثر من مائة ذراعاً فيؤخذ من المجموع المحرر اعلاه عن كل اربعين ذراعاً اربعون غرماً رسماً واذا كان مجموع الاسطحة لا يبلغ اربعين ذراعاً فقط فيؤخذ عنه خرج اربعين ذراعاً ايضاً انما اذا كان يوجد في المجموع المذكور فرق كم عدد وكان الباقي من الكسور دون العشرين ذراعاً فيكون معافاً وما زاد عن ذلك يؤخذ عنه رسم اربعين ذراعاً تامة اما الحمامات التي تنشأ في البيوت فيؤخذ عن مقدار ما كان منها حجراً عشرة غروش عن كل ذراعاً مربعة واما المحلات المعتبر عنها في البيوت فبما في البيت والصهاريج وحياض الماء والابار والخازن الحجر فتكون معافاة من الرسم

اصحاب الاملاك والفلوات لا يعطون رسماً عما كان من المخرجات والكشوك التي تعمل فوق الطرق العامة ذراعاً طويلاً لكل طبقة منها اما اذا تجاوز المقدار المذكور فيعطون حيثن عشرون غرماً عن كل ذراعاً من الزيادة في كل طبقة على حدتها وذلك بان يجمع مقدار ما يعمل منها في احدى الطبقات وتحسب على موجه مثلاً مجموع كشكين عملاً طول كل واحد منها ثلاث اذرع يكون مجموع ذلك ست اذرع يعنى منها ذراعان ويؤخذ عن كل ذراعاً من الاربع الاذرع الباقية عشرون غرماً

ثانياً. يؤخذ اربعون غرماً عن كل عشرون ذراعاً مربعة من الدكاكين باعتبار سطح الارض ويؤخذ ايضاً رسم عشرون ذراعاً تامة عن الكسورات التي لم تبلغ عشرون ذراعاً ثالثاً. القسم الخارجي من حمامات الاسواق يعني محلات اللبس والموقد ومخادع العملة والاسطبلات وما يماثل ذلك من الابنية التي يراد انشائها فيه يؤخذ عنه المخرج الذي يؤخذ عن البيوت التي تنشأ على ارض تزيد على المائة ذراعاً تريباً اما ما ينشأ ما هو داخل الحمامات فيؤخذ رسمه مائتي غرماً عن كل اربعين ذراعاً مربعة منه ومائتي غرماً ايضاً عن الكسور التي لم تبلغ اربعين ذراعاً

رابعاً. ما ينشأ من الخانات بجميع ترابيع جميع طبقاته ويؤخذ الرسم مائة غرماً عن كل اربعين ذراعاً من مجموع الخصال على الوجه الذي عمل للبيوت

خامساً . يـؤخذ الرسم عشرة غروش عن طول كل عشر بن ذراعاً من حيطان تصاوين
العرصات المعبورة والخالية ويؤخذ رسم عشرين ذراعاً ايضاً عن الكسورات التي لم
تبلغ عشرين ذراعاً . اما ما كان من حيطان التصاوين التي لا يزيد ارتفاعها عن ذراعين
والركات وسياج البساتين فلا يؤخذ عنه الرسم المذكور
سادساً . لا يؤخذ رسم ايضاً عن الابنية الخيرية والاميرية مثل الجوامع والمكاتب والتشل
والمستشفيات (خسته خانه لر)

فيما يخص رسوم تعبيرات الشعاري

المادة الثالثة . عندما يراد تعبير ما كان من احد الابنية جميعه او احدى طبقاته
شعاري ينبغي ان يؤخذ نصف ما كان يلزم اخذه من الرسوم عند انشاء ذلك البناء
او تلك الطبقة منه

فيما يخص رسوم التعبيرات الاعتيادية

المادة الرابعة . المخرج الذي ينبغي ان يؤخذ عن التعبيرات الاعتيادية والجزئية ما عدا
تعبيرات الشعاري هو ميين ادناه وبند مقبوض هذا المخرج يجري حكمه لذلك البناء ستة
واحدة كاملة

اولاً . يؤخذ رسم التعبير عما كان من البيوت ارضه مائة ذراع مربعه عشرة غروش
وعما كان من البيوت ارضه تزيد عن المئة ذراع تريباً وليس له مشتملات خارجة
ثلاثون غرشاً وعما كان من البيوت ارضه تزيد عن المئة ذراع ايضاً وانما له مطبخ واسطبل
وما شا كل ذلك من المشتملات اربعون غرشاً

ثانياً . يؤخذ رسم عن تعبير الدكاكين ثلاثين غرشاً واذا وجد تحت احد البيوت
دكان او حمله دكاكين فلا يمكن لذكرك تعبير البيت المذكور ان تعني الدكاكين المذكورة
بل يؤخذ لتعبير كل واحدة منها ذكرك

ثالثاً . حجام السوق يؤخذ عن تعبير الملابس منه ثلاثون غرشاً وعن تعبير كل محل
كان فيه ابراد من اسطبل او مخادع للعله والعفش والموقد وما يماثل ذلك من باقي
مشتملاته ثلاثون غرشاً اما عند تعبير نفس الحمام فيؤخذ الرسم عشرة غروش عن كل
عشر اذرع منه

رابعاً . يؤخذ ثلاثون غرشاً عن تعبير كل مخدع او كل مخزن يوجد داخل الخان
وكذلك اذا كان يتعبر الخان جميعه يؤخذ الرسم ايضاً ثلاثين غرشاً عن كل مخدع يوجد فيه

خامساً . يؤخذ الرسم عشرة غروش عن تعبير حيطان التصاوين الموجودة للبساتين
او العرصات الخالية اما تعبيرات حيطان العرصة ذات الابنية فيمكن اجراؤها بموجب
تذكرة التعبير الماخوذة لاجل الابنية المذكورة
سادساً . لا يؤخذ رسم ايضاً عن تعبيرات الابنية الخيرية والاميرية مثل الجوامع
والمكاتب والقشل والمستشفيات (خمس خانة لر)

فيما يخص رسومات وجه الابنية

المادة الخامسة . القلنאות واصحاب الابنية التي لم يكن لها قلعة اذا كانت الاعمال التي
يجريها في من قبل ما هو مسطر في المادة السابعة والثلاثين من نظامنامه الطرق والابنية
يلزمهم ان يعطوا عدا عن رسم الانشا والتعبير رسم وجه البناء ايضاً وهذا الرسم يؤخذ
بحسب طول وجه طبقة البناء كافة التي تنشأ على الطرق العامة . وطريقة ذلك هي اذا
كانت الطبقة الارضية للبناء المذكور لم يكن تحنها (او التي) تحتاني البيوت فتسح في وجوه
الطبقات كل منها على حدوثهم تجمع ومقدار ما يبلغ مجموعها يؤخذ الرسم المحرر بذيل عن
طول كل خمس اذرع منها

الرسم الذي يؤخذ عن طول كل خمس اذرع

غروش

٥ من البيوت التي ارضها مقدار تريع مائة ذراع

٢٠ من البيوت التي ارضها عن تريع مائة ذراع

٤٠ عن الدكاكين

٥٠ عن الحمامات والمخانات

٥٠ عن حيطان التصاوين

لا يطلب شيء عن الكسورات التي لم تبلغ خمس اذرع والابنية الخيرية والاميرية
تكون معافاة من الرسم المذكور

فيما يخص خرج الواح التوسيع والاستقامة

المادة السادسة . عندما تاخذ القلنאות واصحاب الابنية التي لم يكن لها قلعة الواح
التوسيع والاستقامة التي توضع على البيوت حسب اثنين في المادة الثالثة والمادة الخامسة
من نظام الطرق والابنية يعطون خرجاً عن كل واحدة منها خمسة عشر غرشاً

في بيان القيدية

المادة السابعة. القلفاوات او اصحاب الابنية التي لم يكن لها قلفة يعطون عدا عن الرسومات والخروجة المبينة في المواد السابقة خرج القيدية المحرر ادناه

بارة

- ١ قيدية التذكرة التي تعطى لاجل الابنية التي تنشأ جديداً في كل غرش
- ١ قيدية التذكرة التي تعطى لاجل وجه البناء في كل غرش
٤. عن كل تذكرة تعطى لاجل التعبير
٤. عن كل تذكرة تعطى لاجل وجه الابنية المحررة في المادة الثانية والاربعين من نظام الطرق والابنية
٤. عن كل لوحة توسيع واستقامة

فيما يخص صورة اعطاء الرسومات

المادة الثامنة. الذين يعطون الرسم من القلفاوات او اصحاب البيوت التي لم يكن لها قلفة يلزمهم ان يقدموا استدعاءً مختصاً ومختوماً للجانب ادارة الابنية ببيان موقع البناء الذي يريدون انشاءه ومن اي نوع هو ومقدار سطح كل طبقة تعمل به وطول وجهها وخرجاتها وكثوتكمها ويلزم ان يكون مآل الاستدعاء المذكور مطابقاً لحقيقة الحال والا اذا كان بالعكس فتكون اصحابه تحت المسؤولية

فيما يخص الحركات التي تقع خلافاً للنظام

المادة التاسعة. من كان من القلفاوات او اصحاب الابنية التي لم يكن لها قلفة يبنيها باجراء عمل بدون ان يعطي اولاً خروجه ورسوماته المحررة في النظام المذكور خلافاً للمادة الاولى من هذا النظام انه يحصل منه ما كان مجبوراً على اعطائه من الرسم والخرج وعدا عن ذلك يؤخذ منه ايضاً ضعفاً ما اعطاه جزاءً نقدياً

المادة العاشرة. من كان من القلفاوات او اصحاب الابنية التي لم يكن لها قلفة يعطي استدعاءً للجانب ادارة الابنية توفيقاً الى حكم المادة السابعة وبيان في استدعائه طبقات البناء ومقدار سطحها وطولها بانقص مما هي عليه وتحقق ذلك اخيراً غيب ان يستكمل منه الخرج والرسومات التي ترتب على مقدار البناء حسب الصحة يؤخذ منه ايضاً خمسة اضعاف مقدار التفاوت جزاءً نقدياً

المادة الحادية عشرة . المحركات التي تقع مغايرة لهذا النظام ما يجري تحقيقها واخراجها
الى الظاهر على الوجه المبين في المادة الخامسة والاربعين والسادسة والاربعين من نظامنا
الطرق والابنية

في بيان صورة اجراء هذا النظام في الخارج
المادة الثانية عشرة . هذا النظام يكون مرعي الاجراء في سائر المدن والنصبات الكبيرة
كما هي في دار السعادة والبلاد الثلاثة ايضاً انما ينتزل في الخارج من رسم الانشاء ورسم وجه
البناء واحد في الخمسة عن المقدار الذي يوخذ في دار السعادة



لاحقة

النظام الحاوي صورة ترتيب وتعيين مأموري الابنية

ووظائف مأموريانهم

الفصل الاول

في بيان مديري الابنية

البند الاول. نذكر الرخصة تعطي من طرف مدير الابنية لاجل سائر الابنية في دار السعادة والبلاد الثلاثة وفي المحلات التي لا يوجد بها دوائر بلدية توفيقاً الى احكام النظام المقرر والمدير الموما اليه يعين المأمورين لاجل المواد التي يطلب كشفها من طرف نظارة الاوقاف الممايونية الخليفة ويقدر مقدار اجرتهم الخصوصية ومصاريفهم الكشفية والمدير الموما اليه ينظم اللوائح فيما يخص التوزيعات والتقسيمات الجديدة للعرصات المحترقة ويقدمها الى نظارة التجارة ويجري من طرف المدير الموما اليه ما يلزم من التحقيقات والتدقيقات بحق المستدعيات التي تقع فيما يخص انشاء الدكاكين والمعامل التي توجب الاضرار وعدم الراحة المجاوزها وعند ما تعطي بها الرخصة يبين الى جانب النظارة ما يلزم تعيينه من انواع الشروط ويتنظم من طرف المدير الموما اليه ايضاً معاشات وشهريات مأموري الابنية ودقاتر ما يقع من الاجورات والمصارفات والمحاصلات وتقدم كذلك الى طرف النظارة والمدير الموما اليه يترأس على مجلس الابنية

البند الثاني. يكون لمدير الابنية معاون بمعيته وروساء مأموري مصالح الابنية المعنبرة اربعة اقسام يكونون بمعية المدير الموما اليه ايضاً ثم ان احدى اقسام الاربعة المصالح المذكورة هي تسوية الطرق وثانيتها مساحة العرصات المحترقة وثالثتها الكشف ومعاينة الدكاكين والمعامل ذات المخادير ورابعتها امور حسابات ما يقع من الايرادات والمصاريف

البند الثالث. الكشف على الاعمال العمومية النافعة التي تجري في مواقع مختلفة من الممالك المحروسة موقفاً لئلا تتشكل وتنظم ادارة جسورة وطرق عمومية يحصل التدقيق عليه من طرف المدير الموما اليه كما كان سابقاً. ثم من حيث ان امر الكشف والتحقيق على هذه الاعمال العمومية بخصوصها يناظره معاون المدير الموما اليه فللمعاون الموما اليه

ان يستخدم ما موري الكشف في هذا الباب الا انه لا يمكنه ان يعطي امراً للمأورين الموما اليهم راساً بل يستحصل لهم الاوامر من طرف المدير الموما اليه وبعد ان تجري التدقيقات على ما يقع من الكشف على الاعمال المذكورة من طرف المعاون الموما اليه يحال الى مجلس المعابر

الفصل الثاني

فيما يخص مجلس الابنية

البند الرابع . وظائف مجلس الابنية تقسم الى قسمين اولها اعطاء الراي من طرف المدير الموما اليه بحق الخصوصيات كافة التي تحال اليه فيما يخص امور الابنية والثاني هو استماع ما يقع من المنازعات التي تحدث من جهة المقاولات والتعهدات فيما بين اصحاب الاملاك والمقاولات وما بين المقاولات والعملة وما يقع من الشكايات تحريراً الى نظارة التجارة حينما يتجدد تقسيم العرصات المحترقة وبحكم في دعاوي القبايات المغايرة لنظام الطرق والابنية وانظام المخرج والرسومات ويعطي بذلك اعلاماً قطعياً

البند الخامس . مجلس الابنية يتركب من مدير الابنية الذي هو رئيس المجلس المذكور ومعاون الابنية وروضاء الاربعة المأموريات السالف ذكرها ثم ان باشاً مأموراً وطة الكشف يتناظر ايضاً على امور المجلس المذكور التحريرية ويستخدم ما موري الكشف الموجودين بعينه بمقتضى اللازم

البند السادس . يتعين يوم المحاكمة باوقاته وساعاته ويعقد المجلس لاجل باقي المواد عند طلب مدير الابنية ايضاً

البند السابع . المجلس المذكور قبل ان يحكم في احدى المواد ويعطي بها اعلاماً ينبغي ان يستحضر الطرفين ويطلع على السندات والقونطرانات وما تلزم رويته من باقي الاوراق ويجري الكشف والتحقيقات اللازمة بواسطة مأمورين يعينهم لذلك من المقاولات والمهندسين الموجودين في مأمورية الكشف

البند الثامن . حيث كان يلزم المجلس بان يحكم على مقتضى اكثرية الاراء في حق الدعاوي كافة فيقتضي عند ما تتساوى الاراء في حق احدى المواد ان تكون الارحية في الجهة التي يكون رئيس المجلس منها وان يكون موجوداً في المجلس ثلاثة اعضاء اقلها يكون ليكون هذا الاعلام مرجعياً ومعتبراً

البند التاسع . لاصحاب المصالح صلاحية ان تنقل وتستأنف الدعاوي حسب
الاعلامات التي تعطي من مجلس الابنية في القضايا ما عدا دعاوي القبايات الميينة في
البند الرابع ومن بعد ان يقدم استدعاؤهم في هذا الباب مع الاعلامات المذكورة سوية
الى ناظر التجارة بظرف شهر اعتباراً من تاريخ هذه الاعلامات يرسلها الناظر المشار اليه
الى ديوان الاستئناف المأمور بفصل وروية مثل هذه المواد على وجه قطعي في نظارة التجارة

الفصل الثالث

فيما يخص مأمورية تسوية الطرق

البند العاشر . مأمورية تسوية الطرق هي عبارة عن روية ما يقع من الترخيصات
والاذونات بإنشاء أو تعديلات كل نوع من الابنية في دار السعادة والبلاد الثلاثة توفيقاً
الى نظامنامه الابنية وإعطاء ما ينضوي من الواح التوسيع اولوح الاستقامة للطريق
البند الحادي عشر . مأمور تسوية الطرق هم عبارة عن باش مأمور المذكور في
البند الثاني وعن الخلفاء الذين هم رؤساء مأموري الدوائر وعن رفقاء الملازمين وعن
المسود وصاحب الدفتر ورفيقه المبيض وعدة من الجاويشية والمباشرين
البند الثاني عشر . مأمور تسوية الطرق يتقسمون على قلم يكون في التجارخانه واقلام
محملة تقع في الدوائر التي تنقسم عليها دار السعادة اما القلم المذكور فيكون مركباً من كنية
ومباشرين بقدر اللزوم تحت ادارة باش مأموري تسوية الطرق راساً وكل واحد من
اقلام الدوائر المذكورة يكون عبارة عن خليفة وكاتب وجاويش

الفصل الرابع

فيما يخص مأمورية المساحة

البند الثالث عشر . مأمورية المساحة هي عبارة عن اخذ رسم الازقة القديمة في العرصات
المخرقة وخراطم العرصات والازقة التي يراد فتحها خلافاً لتلك وترتيب وترسيم الخرائط
التي تبين تقسيم العرصات الجديدة والنظر في امرا جرائه ايضاً

المأمورون

البند الرابع عشر . مأمورية المساحة هي عبارة عن باش مأمور وقلم بعينه وعدة فرق
من الخلفاء والملازمين
البند الخامس عشر . القلم المذكور انما يكون مركباً من عدة خلفاء وملازمين يشتغلون

بمعاينة الخرائط والتدقيق على المحاسبات وينبغي أيضاً ان يوجد به جماعة من الكتاب
والدفترجية والمبيضين ومقدار ما يلزم من الجاوشية والمباشرين لاجل قيد وتحرير الاوراق
المنوعة ونسوية باقي الامور الخيرية المختصة بامورية المساحة
البند السادس عشر. كل فرقة من الفرق المذكورة في البند الرابع عشر تكون مركبة
من رئيس واحد من الخلفاء واثنين من الملازمين وجاويز واحد وعلمهم هو تنظيم خرائط
العرصات المحترقة وما يقتضي لاجرائها

الفصل الخامس

فيما يختص بامورية الكشف

البند السابع عشر. مامورو الكشف ينبغي ان يوجدوا بمقدمة الكتابة في ايام المحاكمة
بمجلس الابنية ويكشفوا على المواد التي يامر بها مجلس الابنية او تقتضى بحسب ما يقع من
الاشعارات سواء كان من طرف نظارة الاوقاف الهايونية او من طرف مواقع ونظارات
اخرى ويحققوا على الاستدعاءات فيما يخص انشاء الدكاكين والمعامل التي يمكن ان تحصل
منها ثقل على الجيران او تحدث مخدورات نظراً للصحة وينظروا فيما يقتضي لذلك
البند الثامن عشر. مامورية الكشف تتركب من باش مامور وقلمين احدهما يكون
مركباً من سر خليفة واحد ومقدار ما يلزم من السودين والمقيدين والمبيضين وعدة من
المباشرين والجاوشية والثاني هو قلم الكشف ويكون مركباً من عدة من الخلفاء والملازمين
ويوجد كذلك في هذا القلم عدة من القلفاوات او المعارية بصفة ماموري كشف
رسمية ليسوا بمعينة ادارة الابنية ينتظم بهم دفتر كل سنة من طرف الباش مامور ويتعينون بعد
ان يقبل ذلك الدفتر ويصادق عليه من جانب مجلس الابنية

الفصل السادس

فيما يختص بامورية المحاسبة

البند التاسع. مامورية محاسبة الابنية هي عبارة عن تنظيم دفاتر ما يؤخذ ويحصل
من المخروجة والرسومات وما يتحصل جزاء نقدياً بداعي حركات مغايرة للنظام وما يقع من
المصاريف ومقبوضات ومدفوعات الشعبات المختلفة لادارة الابنية والخدمة ايضاً بقبض
الابرادات والمصرفات ثم ان جميع سندات المقبوض التي تعطى من طرف مامورية
المحاسبة هذه ينبغي ان تقطع من دفاتر ذات قوجانات تحرر بها مقدار ما يؤخذ من المخرجات

والرسومات بحروفه وعباراته

البند العشرون. مامورية المحاسبة مركبة من باش مامور ومحاسبه جي ومقدار ما يلزم من المحاسبين والكتاب والدفترجية والمبشرين والمباشرين

الفصل السابع

فيما يخص بالتنشيط والتجسس

البند الحادي والعشرون. كل من ماموري الابنية يلزم ان يفي التدقيقات الكاملة على الامور المامور بها جميع المامورين الموجودين تحت ادارته ويدقق وينظر على مايجزونه او لايجزونه من النظامات الموضوعة بتمامه

البند الثاني والعشرون. يتعين مامور واحد او عدة مامورين للتنشيط ليكونوا تحت امر نظارة التجارة راساً ويتجسسوا خدمات ادارة الابنية بانواعها ويعلموا النظارة المشار اليها على اية صورة صار القيام بايذاء مامورياتها ويحققوا ويدققوا على جميع الشكايات والافادات التي تتقدم الى النظارة المشار اليها فيما يتعلق بامر عدم مراعاة النظامات الموضوعة ان يكن من طرف اصحاب الاملاك او من طرف بعض ماموري ادارة الابنية ويكونون معدودين من اعضاء ديوان الاستئناف
الخاتمة

البند الثالث والعشرون. لائحة المواد النظامية المنتهضة بحق تفرعات ماموريات ماموري الابنية تنظم بحسب التجارب التي تقع بعد وضع هذا النظام في موقع الاجراء وتقدم الى الباب العالي من طرف نظارة التجارة

البند الرابع والعشرون. مجلس المعابر يكون ديوان استئناف موقفاً الى دعاوي الابنية حينما يتشكل في المستقبل ديوان استئناف غيره



نظام

رسوم الكشفية

المادة الاولى: الابنية الاميرية او الوقفية التي يكشف عليها بمعرفة ادارة الابنية بحال انشاؤها جديداً وتعميرها الى المتعهد تعطى له بصورة المباشرة وجيثد ينبغي ان يسلّم المتعهد المذكور الى وزنة الابنية خرج القونطرات مع خمسة عشر غرشاً في كل الف غرش من مجموع دفتر الكشف مصارف كشفية ومن ثم لا يؤخذ بعد ذلك من المتعهد المذكور رسم ولا خرج اخر عما يقع أولاً فاولاً من الكشف على البناء ثانية

المادة الثانية: يعطى من وزنة الابنية الى القلفاوات الذين يرسلون من طرف ادارة الابنية لاجل كشف ومعاينة الابنية الاميرية او الوقفية مقدار اليومية التي يعينها لهم مجلس الابنية بحسب اقتدارها ومواسمها وكذلك القلفاوات الذين يرسلون للكشف على باقي الابنية يعطى لهم ايضاً يومية تتعين حسب هذه الاصول

المادة الثالثة: حيث كان لا يؤخذ خرج كشف عما يكشف عليه من الابنية الاميرية او الموقوفة اذا كان لا يحال امر انشاؤه او تعميره الى احد القلفاوات بوجه المقاطعة بل انشئ او تعمير بوجه الامانة او كان يصرف النظر عن انشاؤه او تعميره فيلزم ان تعطى وزنة الابنية في اول الامر اليومية التي تكون اعطيت الى القلفاوات الذين توجهوا فقط وتأخذها بعد ذلك من البناء اميني المأمور او تطلبها عند ترك البناء من الموقع الذي يكون امره بالكشف عليه طالما كان البناء اميني غير موجود وتأخذها منه

المادة الرابعة: يؤخذ عن كشف مال الايتام خمسة وعشرون قرشاً ما كان من الف قرش الى عشرين ألفاً وخمسون بارة في الالف ايضاً ما زاد عن العشرين ألفاً حسب نظامه القديم

المادة الخامسة: يؤخذ عشرة قروش في كل الف قرش من مجموع كشف منردات يكون بين احد الناس والقلفاوات

المادة السادسة: يؤخذ لكل واحد من القلفاوات والمهندسين الذين يرسلون للكشف على منازعات تقع بين عباد الله خمسون غرشاً عن كل يوم وللمباشرة الابنية ايضاً خمسة وعشرون غرشاً ويتسلم ذلك الى الوزنة ثم ولئن كان ينبغي ان تؤخذ هذه الاجرة معجلاً

اولاً فاولاً من صاحب الدعوى الا انه في كل مرة يلزم التوجه لحضور المحاكم ينبغي ان
يؤخذ نصفها وكان ما يرسم من الخرائط التي تعمل بعض مجازاً كذلك عندما يظهر فقر
حال صاحب الدعوى ينبغي ان يؤخذ منه مقدار نصف الاجرة المذكورة

المادة السابعة . يؤخذ لمن يرسل من المهندسين والمجوقدارية عند وقوع المنازعات
لاجل تحديد اراضٍ معطلة واخذ خرائطها ورسمها عن كل ذراع منها ثلاث بارات وتسلم
الى الوزنة

المادة الثامنة . يؤخذ اربع بارات عن كل ذراع ارض عطل لما يلزم اخذه ورسمه
لها من الخرائط لاجل وضعها على شكل محلة

المادة التاسعة . اجرة من يلزم ارساله من المباشرين في نزاع يقع لاجل توقيف البناء
او جلب واحضار احد ولئن كان ينبغي اخذها ممن يظهر بطل دعواه الا انه ينبغي ان
تؤخذ اجرة المباشرة خمسة وعشرين غرشاً ممن يدعي ويخبر اولاً فاولاً ثم عندما يتبين
بانه محق في دعواه تكون له صلاحية ان يطلب تحصيل ذلك من المبطل ورده له

المادة العاشرة . من كان من الخلفاء او غيرهم يرسل لاجل الكشف على اي نوع كان
من الابنية الاميرية والوقفية وكان ذلك داخل السور لا يعطى له شيء تحت اسم مصاريف
اما اذا كان ذلك بعيداً يعني اذا توجه الى خارج السور او داخل البوغاز او اسكودار
وغيرها من المحلات البعيدة ينبغي حينئذ ان تحسب اجرة المحيوان او الفلوكه او الوايو
بحسب قاعدتها نظراً للمحلات التي يتوجه اليها وتعطى له

المادة الحادية عشرة . صاحب المصلحة يلزمه ان يعطي عدا عن رسوم الكشفية المذكورة
اعلاه مصاريف النفقة وغيرها بحسب قاعدتها لمن يرسل من الخلفاء والمهندسين لاجل
كشف ومعاينة او رسم خريطة اي نوع كان مما لا يتعلق بالميري او الاوقاف ولا يعطى
عدا عن ذلك لمن يرسل من المأمورين بارة الفرد نظيراً كرامة او تحت اسم اخر
في اربع الاول سنة ٢٨٠



نظام الخبازين

الفصل الاول

(مختص بادارة امور الخبازة وعلى اية صورة يكون عمل الخبز وبيعته وتنظيم الافران)
 المادة الاولى . يؤذن لكل شخص يستحصل رخصة من امانة البلدة ان يجري صناعة الخبازة
 المادة الثانية . الموجودون من الخبازين وحاملي الفروش والقطايرية الذين
 يصطنعون الخبز سيأخذون اوراق الرخصة من امانة البلدة من تاريخ اعلان هذا النظام
 لحد نهاية شهر واحد ويعطون الى صندوق امانة البلدة مائة غرش او خمسين غرشاً
 بحسب درجات اقتدارهم عن كل ورقة اذن تحت اسم قيدية وكذلك حاملو الفروش
 والقطايرية الذين يشغلون الافران بعد الان لاجل اجراء صناعة الخبازة ويصطنعون
 الخبز منذ الان فصاعداً هم مجبورون ايضاً بان يعطوا القيدية على الوجه المذكور وياخذوا
 اوراق الترخيص

المادة الثالثة . اذا اراد خبازو الافران ان يتركوا الخبازة يكونون مجبورين بان
 يعطوا خبراً الى امانة البلدة بورقة اخطار قبل بشهر واحد ويحصلون على الاذن بذلك
 وامثال هؤلاء يدومون عمل الخبز الذي اعتادوا ان يخرجوه من افرائهم كل يوم ويخرجونه
 بدون تقصير لحد ما ياخذون الرخصة بالترك اما الذين يتركون صناعتهم بدون اسباب
 جبرية ويقتلون افرائهم بدون ترخيص فيؤخذ منهم من خمس ليرات الى خمس عشرة ليرا
 عثمانية بالنسبة الى راسمال افرائهم جزاء نقدياً

المادة الرابعة . خبازو الافران اذا لم يتبدلوا باجراء صناعتهم لنهاية شهرين اعتباراً
 من تواريخ اوراق الترخيص التي اخذوها يؤخذ منهم ليرا واحدة جزاء نقدياً وتسترجع
 ورقة الاذن التي تكون اعطيت لهم

المادة الخامسة . يؤخذ جزاء نقدي بموجب المادة الثالثة من الخباز الذي يقفل فرنه
 يومين بدون مواعيد مجبرة اذا لم تكن معه ماذونية مخصوصة بذلك واذا تكررت ذلك
 يؤخذ منه الجزاء النقدي ومع ذلك لا تبقى له صلاحية بان يفتح ذلك الفرن تكراراً انما
 تحصل المساعدة بالتعطيل لاجل تليط الفرن ومرة فبته بظرف المدة التي تبين لذلك
 بموجب كشف وتقدير مجلس الخبازين

المادة السادسة . الذين يريدون ان يبيعوا خبزاً فقط يمكنهم ان يبيعوا الخبز في المواقع التي تعينها لهم الامانة بشرط ان ياخذوا بذلك رخصة من امانة البلدة ويمجروا الوظائف المخصوصة بدكاكين الخبازة

المادة السابعة . الخبز يكون على ثلاثة انواع اوقه ونصف اوقه ومائة درهم وتام الوزن
المادة الثامنة . كما ان كل خباز مجبور ان يبيع خبزاً بالثنف داخل محلات فرنه كذلك يتفح دكاكين يبيع بها خبزاً بقدر اللزوم ايضاً داخل الدائرة التي تعين له في جواره من طرف امانة البلدة

المادة التاسعة . يلصق في الافران وفي دكاكين الخبازين والثنف تعريفة ببيان فئات الخبز الذي يباع بحسب اجناسه تطبيقاً الى القرار الذي يعطى من امانة البلدة او من مجلس الخبازين بحسب تجربة قرن القويمته وكما انه تتعلق على الثنف والدكاكين الواح تعلن محل الفرن وفرنته لكيما يعرف ذلك الخبز الذي يباع في الفروشة والدكاكين من عمل اي الافران هو كذلك ثرتب مرة لكل فرن وتوضع على الخبز الذي يعمله

المادة العاشرة . يوجد في دكان خباز كل فرن وفي الفروشة وعند باعة الخبز في الارقة والحارات موازين مصنوعة حسب الاصول الجديدة سالمة من المواد الضارة ليوزن بها الخبز الذي يباع للمشتري بحسب طلبهم

المادة الحادية عشرة . كل فرن خباز مجبور ان يصنع ويخرج كل يوم الخبز المرتب عليه بدون نقص

المادة الثانية عشرة . وقت ما ينفل الخباز فرنه او دكانه من محل الى اخر ياخذ رخصة بذلك من امانة البلدة

المادة الثالثة عشرة . تحقق امانة البلدة بصورة مفادبة فئات الذخائر الدائمة وتعذل فئات الخبز وتسويها عند ما يلزم ذلك

المادة الرابعة عشرة . حيث كان ممنوعاً بيع الخبز البايث او خلط الخبز الطري بالخبز البايث في الثنف وبيعه بفئات الطري بمخصص في كل فرن محل لبيع به على حدة الخبز البايث فيه وتعلق عليه لوحة خصوصية

المادة الخامسة عشرة . دكاكين البايث مجبورة بان تباع الخبز البايث بالميزان انما حيث لا يمكن ان تكون لهذا البايث فئات مخصوصة بسبب تفاوت درجاته فيكون ثمة موقفاً على رضا البائع والمشتري

المادة السادسة عشرة . اذا كان يعمل خبز خاص للغاية وجيد فوق الخبز الذي يعمل في البلدة فلا يكون تابعاً للثلاث العمومية انما لا يؤذن بيع مثل هذا الخبز الذي هو فوق العادة ما لم تقبل قضية استثنائهم من الثلاث العمومية ويصادق عليها من مجلس القوميين والخبازين ومن امانة البلدة وثبات مثل هذا الخبز التي تعين من طرف الذي يعمله سوف تدرج في التعريف المبينة في المادة التاسعة

المادة السابعة عشرة . تجري النظافة والطهارة المحككة في عموم الافران ويمنع قطعاً عجن العجين بالارجل

المادة الثامنة عشرة . باعة الخبز بالقنف والدكاكين والعجانة المنسوبون الى افران الخبازة لا يمكنهم ان يتركوا الفرن الذي هم منسوبون اليه او مستخدمون به ما لم يعطوا خبراً الى معلمهم قبل شهر وربع حسابهم معه وفيه ما عليهم من الدين وبرق خبزهم وباخذوا منه الرخصة وكذلك معلمهم لا يمكنه ان يترك مثل هؤلاء اذا لم تكن لهم حجة بدون ان يعطيه خبراً قبل بخمسة عشر يوماً او ان يعطيه اجرة خمسة عشر يوماً واذا كان على الصانع المذكورين دين الى ذلك الفرن فلا يمكن لمعلم الفرن الذي يدخلون اليه ان يقبله ما لم يدفع الدين الذي عليهم او يؤمن عليه بالكفالة

المادة التاسعة عشرة . يرى حساب الذين يتصلون عن مثل هذه الافران التي هم منسوبون اليها وتنقطع علاقاتهم ويعطى لهم علومه خبر مخفومة من جانب معلمهم ببيان اعطاء الرخصة لهم

المادة العشرون . افران النظايرية وخبز السميد هي مكلفة بامر النظافة واجبات الخبازة في الامور الصحية

المادة الحادية والعشرون . الماسح والطرحات وباقي الالات التي تستعمل لاجل الخبز في دكاكين النظايرية وخبز السميد الذين يعملون الخبز لاستعمال في شغل النظائر والبوغاجه وخبز السميد ولا في طبخهم

المادة الثانية والعشرون . الاشياء المخلّة بالنظافة في جميع افران الخبازين والنظايرية والخبز السميد الموجودة اليوم وتطهر وتنظم تطبيقاً الى التنبيهات التي تحصل عليهم من جانب امانة البلدة

المادة الثالثة والعشرون . ثنات الخبز الذي تصطنعه النظايرية والخبز السميد بحسب اجناسه تكون اقل من ثنات الخبز الذي يعمل في افران الخبازة الاعتيادية عشرة

قصة في الاوقاف

المادة الرابعة والعشرون. يوخد من الذين يبيعون الخبز بدون اوراق ولا موازين من يشلكين الى عشرة بشالك جزاء نقدياً

المادة الخامسة والعشرون. الخبز الذي يكون ردي اللون والاجزاء او هو غير مستوي جيداً يضبط ويوزع على الفقراء واذا تكرر ذلك يضاعف اخذ الجزاء النقدي عليه

المادة السادسة والعشرون. يمنع استعمال الذين لم يكونوا اصحاء البنية وسالمين من العلل الجلدية من الاشخاص الذين يستعملون المعجن في اشغال المعجن

المادة السابعة والعشرون. ممنوع ان يعطى لاصحاب الفروشة المنسويين لاحد الافران خبز من فرن اخر للبيع

المادة الثامنة والعشرون. ممنوع بيع الخبز الذي يعمل في افران السبيد والقطايرية في دكاكين الخبازين واصحاب الفروشة والقفف المختصة بهم

صورة تاسيس الافران وادارتها

المادة التاسعة والعشرون. يحصل الاعناء في المواد الاتية لتكون صورة انشاء الافران وادارتها مطابقتين الى الرسم والتعليمات الخصوصية التي تعطيها امانة البلدة

المادة الثلاثون. لاستعمل في انشاء الافران حيطان مشتركة فيما بين البناء والفرن (او هو الموقد) بل يجب ان يكون خلايين حائط البناء وحائط الفرن ثمانية وثلاثون سنتيمتراً اقلاماً يكون او أكثر من ذلك بحسب الاقتضاء

المادة الحادية والثلاثون. يعمل مخزن ذوقية وغطاء حديد تحت موقد الفرن وفي طول عتق الفرن لاجل وضع الحطب الذي يستعمل يومياً

المادة الثانية والثلاثون. كما ان دست الماء يكون اما من الحديد المقصدر او المصبوب كذلك حاصل الماء البارد يكون اما من الحديد او من الرصاص ايضاً والموصل الى ذلك يكون تحت الحاصل بوطوء عشرة سنتيمترات ويعتني بنظافته دائماً

المادة الثالثة والثلاثون. معاجن المعجن تكون من السديان او الجوز او الكولكن وباقي الانخساب الصلبة وتكون بعيدة عن فم الفرن مقدار مترين اقلاماً يكون

المادة الرابعة والثلاثون. جميع الاوائل والموازين والزناجير وكفاتها ومقاطع المعجن تكون من الحديد المقصدر ووزانها تكون من المصبوب وتعمل لما رفوف فوق قصعات

العيين وتوضع عليها باجمعها

المادة الخامسة والثلاثون. لا يوضع خبز في الساحات بل تكون له محلات مخصوصة متعززة خارج محل الفرن وعلى الطريق لبيع فيها وعندما يستخرج من الفرن يؤخذ ويصف على الواح نظيفة معبولة لذلك خاصة وعلى الرفوف التي حوالها

المادة السادسة والثلاثون. ان اصحاب الفطائر الذين يعملون الخبز لا يضعون الخبز على الواح الفطائر بل يجبرون ان يعملوا له الواحاً مخصوصة

المادة السابعة والثلاثون. الموازين تكون معلقة دائماً على البوشخنة امام الاعين وكفئات هذه الموازين تكون ذات قصدير دائماً

الفصل الثاني

في صورة تشكيل القومية وظائفه المعينة وفرن المساطر

المادة الثامنة والثلاثون. تتصير قوميته لاجل النظر في تقدم صناعة الخبازة وإدارة الفرن الذي يعمل لها خصوصياً واعضاء هذه القومية تتفرق بالقرعة من اعضاء مجلس الخبازين

المادة التاسعة والثلاثون. يوجد في هذه القومية اربعة اعضاء ذوي معارف تامة في فن الخبازة ويتعين لها كذلك طبيب من طرف امانة البلدة

المادة الاربعون. هذه القومية تفتش احوال الافران من جهة الصناعة والنظافة وتبين المحاذير التي تجدها والحاجات التي تشاهدها بتقرير الى مجلس الخبازين

المادة الحادية والاربعون. يصير انشا دكان خباز تناسس مثلاً لكي تدار من طرف القومية ويكون للدكان المذكورة نافذتا فرن بسائر ادواته الكاملة اللازمة الى صنع الخبز وعملو على الوجه المبين في رسمه وغرفة للدقيق واخرى للإدارة ويكون فتح هذه الدكان وإدارتها بمخصص تؤخذ من طرف حرفة الخبازين

المادة الثانية والاربعون. هذه القومية تسعى دائماً لتحصيل معلومات على منتضى ما يقع من الاختراعات المختصة بترقي صناعة الخبازة وتعلن الى ارباب الحرفة ما نتجته من فوائد التصرف بواسطة التجربة التي تجربها في هذا الفرن وتعلن كذلك خلاصة دفاتر ما يقع من التجارب والترقيات في ظرف سنة على الخبازة وما يستحصل من التصرفات بامر الادارة في هذا الفرن وما يمكن وقوعه في السنة من الايرادات والمصاريف واسماء جميع

الخبازين المستخدمين في الاعضائية ومساكنهم ومرتد كابينهم ودرجات صناعتهم وما يحدد من الافران وما يترجم او يغلط من القدم منها
 المادة الثالثة والاربعون . يتشكل صندوق ادارة تحت نظارة القومية وراسمال هذا الصندوق يكون عبارة عن الراسمال الذي يعطيه مجلس الخبازين والخمسة في المائة من ربح الفرن وما فاض عن الخمسة في المائة سنوي من الربح المذكور يصير توزيعه على اصحاب المحصص ويعطى لهم

الخاتمة

المادة الرابعة والاربعون . الذين يتحركون بخلاف التنبهات المبينة في هذه النظامنة ولم يتصرح بمجازاتهم يجازون توفيقاً الى الاحكام التي يعينها قانون الجزاء بحق الافعال المغايرة للنظامات البلدية

المادة الخامسة والاربعون . هذه النظامنة لا تجري بحق العواجر والغربا والاغراب الذين يعملون الخبز وبيعونه بصورة محدودة لاجل مداركة قوتهم اليومي ما عدا ما كان من احكامها متعلقاً باستحصال الاذن لاجل اجراء هذه الصناعة والتواعد الصحية والبلدية
 المادة السادسة والاربعون . تفسخ احكام سائر النظامات الموجودة بخصوص الخبازة اعتباراً من تاريخ صدور الارادة السنية بهذه النظامنة

تاريخ الارادة السنية في ١٢ ربيع الاخر سنة ١٧

وفي ٢٠ حزيران سنة ١٦



لائحة

نظام بحق مواقع الاعانة المخصوصة بالعرفى

الفصل الاول

في بيان تشكيلات مواقع الاعانة

المادة الاولى . تشكل مواقع اعانة لاجل العرفى في سواحل كل من يوكدره وفاكليمه وارنودكوي واسكودار وقاضي كوي والغلطة والبلاط وقوم قيو وفي الفاتمجانة العامة الكائنة بمحار قباطاس وفي اسكلة خير الدين الواقعة في حوار بشكطاس

المادة الثانية . يكون لكل من مواقع الاعانة في مربع ثلاثين ذراعاً عند ساحل البحر وبحوار موقع الضبطية وتعمل على وجه الخريطة التي تعطي بذلك من طرف الحكومة المادة الثالثة . يوجد في كل موقع اعانة جراح واحد وقايفجي واحد ويستخدم ايضاً زيادة على ذلك نفران جراح وقايفجي باسم جراح وقايفجي احباط لاجل المعاونة في الوظائف العائدة لمواقع الاعانة كافة المحررة في المادة الاولى

المادة الرابعة . تفتش حركات مواقع الاعانة بحال الى مفتش مستدم المادة الخامسة . يشترط على جراحي مواقع الاعانة ان يكونوا قد حصلوا فن الجراحة الصغرى في مكاتب الفنون الطبية والفاتمجية ان يكونوا عارفين باصول الفطس ويكون مع المفتش ورقة شهادة بفن الطب

المادة السادسة . تركز نصب للاشارة في كل من اماكن مواقع الاعانة ليُسحب عليها سخاق تخلص له رسم مخصوص وكذلك يمسح عند وقوع الفرق سخاق اشارة اخر موقت على هذه النصب ليكون اخباراً بذلك وطلباً للاستعانة

المادة السابعة . توجد في اماكن الاعانة وكل ادوات التخليص والادوات والاشياء اللازمة لاجل اجراء المداواة والعمليات للذين يستخلصون من العرفى اما انواعها وانماها وما يلزم لتجديدها فيتعين من طرف نظارة الطبية الملكية واما محافظتها فتعود الى ادارة البلدية

الفصل الثاني

في بيان وظائف مأموري مواقع الاعانة الاساسية ومتفرعاتها
 المادة الثامنة . جراحو مواقع الاعانة والفائحية يجبرون على ان يكونوا موجودين
 في مواقع مأموريانهم ليلاً ونهاراً وإذا حصل لهم عذر قوي يمنعهم من ذلك فلا يجوز ان
 يفارقوها ما لم يوكلوا الآخرون بقبضتهم عوضاً عنهم
 المادة التاسعة . مفتش مواقع الاعانة مفتش المواقع والادوات والاشياء الموجودة في
 الاوقات المعينة له ويبلغ نتيجة تحقيقه الى النظارة الطبية الملكية
 المادة العاشرة . تدعى بتعليمات مخصوصة من طرف النظارة الطبية الملكية اوقات
 التفتيش مع مفردات ووظائف المفتش ودرجات التدابير والعمليات الطبية اللازم اجراؤها
 الى الذين يخلصون من الغرق
 المادة الحادية عشرة . اذا كان يوجد عيال للغرق الذين لا تمكن اعادة حياتهم بعد ان
 يخلصوا فيتسلمون لهم والا للحكومة اذا لم تكن لهم عيال ومن ثم يجب على كل حال ان تحصل
 معاينتهم تكملاً بمراسلة مأموري الضبطية وطبيب الحكومة فلا يدفنون ما لم يتأكد موثماً
 حقيقة وتعمل ورقة كشف في احوال الغريق الذي لا يمكن ان تعاد حياته عقب اخراجه
 من طرف مأموري مواقع الاعانة ثم في معاينته المرة الثانية من طرف مأمور الحكومة
 وطبيبها ايضاً ويشترط بان يكون مفتش مواقع الاعانة موجوداً على الاطلاق في الكشف
 الاول والثاني وان يصادق على اوراق الكشف ايضاً
 المادة الثانية عشرة . تعطى عطية مناسبة من طرف الحكومة الى الذين تقع منهم غيرة
 خصوصية على تخليص الغرقى واعادة حياتهم ومدالية ذات شكل خصوصي الى الذين تتكرر
 منهم المساعي والغيرة في حركة مثل هذه

تاريخ الارادة السنية في ٢٤ رجب سنة ١٧

وفي ٧ تشرين اول سنة ١٦

نظام الركات

التي تشدد داخل البوغاز وفي السواحل

المربوطة ادارتها بدار السعادة رأساً

المادة الاولى . الذين يرغبون في انشاء ركات جديدة مقابل ساحلحاناتهم وسائر املاكهم الكائنة في سواحل دار السعادة والبلاد الثلاثة يعني في الحملات الكائنة من جهتي الروم الي والاناتولى داخل البوغاز الى الفنارات ومن جهة اسكدار الى راس جنبية الفنار ومن نفس استانبول الى قرية اياستفانوس ومن جهتي خليج الترسانة العامة لحد وادي الكاغدخانه ايضاً يلزمهم ان يقدموا استدعاء في اول الامر الى نظارة النافعة ليتعين مامور خصوصي من طرف ادارة الابنية على موجب الاستدعاء وينظم لذلك خريطة توفيقاً الى اصوله ونظامه

المادة الثانية . يلزم المامور الذي يتعين من طرف نظارة النافعة على الوجه المبين اعلاه عند ما يلحظ نوع من الاضرار على المجران الموجودين في جهتي الركاة التي يراد انشاؤها ان ياخذ في اول الامر علماً وخبراً ببيان موافقة كل منهم ورضاه بذلك ويقدم لحائب الادارة

المادة الثالثة . اذا كانت الركاة التي يراد انشاؤها قريبة من الاملاك الهايونية او وجد بانصافها شيء من الابنية الميرية او الخيرية فتحصل الخابرة مع المقام او الدوائر التي تتعلق به ويتعين اذا كان عليه من ذلك محذور ام لا

المادة الرابعة . اذا كانت الركاة التي يراد انشاؤها في الحملات الموجودة داخل الليمان ولم يكن منها محذور موقعي او محلي يختص بالعبود فتحصل الخابرة بعد ذلك مع الترسانة العامة ويتبين اذا كان من ذلك عليها محذور ام لا

المادة الخامسة . الركاة التي يراد انشاؤها لاجل ان يحدث عليها ابنية لجهة البحر بعد ان يستحصل رضا المجران بها على الوجه الاصولي المبين في المادة الثانية يؤخذ على كل ذراع مربع منها ثلاثون غرشاً رخصته تعود لحائب الميري وخمس مقدار الرخصته خرج اعلام يؤخذ على حدته ايضاً

المادة السادسة . الركاة التي يراد انشاؤها لاجل ان تستعمل بدون بناء بل لكي لا تبقى

الطريق الموجودة مقابل الساحلانات وسائر الاملاك مودية الى البحر مع الركات التي تعمل
خصوصية الى الساحلانات التي لا توجد امامها طريق للمارة او لغيرها من باقي الاملاك
لاجل مجرد اكتساب الشرف والانساع مقابلها يؤخذ كذلك عن كل ذراع مربع منها
عشرة غروش بجانب الميري رسم رخصته وخمس هذه الرخصته ايضاً على حدته خرج
اعلام على الوجه المين في المادة الخامسة

المادة السابعة . اذا كانت الركة التي يراد انشاؤها لاجل ان يبنى عليها براد البناء عليها
بعد مرور زمان يلزم ان يؤخذ عنها المقدار الذي يتبقى بعد العشرة غروش التي تكون
اخذت مقدماً لاكمال الثلاثين في المائة التي يلزم اخذها رسماً بمقتضى احكام المادة الخامسة
المادة الثامنة . الركات التي تعمل لكي تترك الى الطريق وتكون الطريق موجودة
بين الركة والساحلانة او املاك اخرى خلفها مع ما ينشأ من الركات بنية فتح الطريق لمجرد
المنافع العمومية لا يؤخذ عنها شيء اصلاً تحت اسم رخصته ولا بصورة اخرى غيرها

المادة التاسعة . لا يؤخذ شيء لا بمجلاً ولا مؤجلاً من اصحاب الركات عدا عن
الرخصته وخرج الاعلام على المتوال السابق

المادة العاشرة . لا يطلب رسم ولا يخرج بنوع من الانواع اصلاً عن الركات التي تنشأ
امام الابنية الاميرية والمبرات الشريفة ولا عما يعمل منها لمجرد النجور على الوجه المين في
المادة الثامنة

المادة الحادية عشرة . وان يكن يلزم بان تكون الركات التي تبعد خاصة الساحلانات
وباقي الاملاك عموماً ملكاً لاصحابها بمقتضى حكم المادة المائة والثانية والثلاثين من قانوننامه
الاراضي الهايونية الا ان مثل هذه الركات يلزم ان تكون تابعة للساحلانات وغيرها في
الملكية وفي الوقفية ايضاً بما انها من نفعها فمن ثم اذا كانت الساحلانات وباقي الاملاك
التي تكون متصلة بها هي ملك فتكون هذه الركات ملكاً ايضاً واما اذا كانت داخلية في
احدى الاوقاف فتعطي الرخصة بانشاءها على انه يكون تبرعاً لذلك الوقف ايضاً وعلى هذا
اذا كان السند الموجود في يد صاحبها وقف سند فيتعبد ايضاً مقدار الاذرع المضاف
لاجل محل الركة علاوة على السند من طرف نظارة النافعة او كان ملكاً فعلى المحجة من طرف
الحكمة

تعليقات

بخصوص وظائف جاو يشية الدوائر البلدية

المادة الاولى . جاو يشية البلدية يطوفون دائماً بصورة مفادبة داخل الحدود التي
تعين لهم من طرف ضباطهم ويحرون الدقة بان لا يقع شيء ما هم مامورون بمنع
المادة الثانية . ستريات الجاو يشية تكون مبنكة بنامها من فوق الى اسفل ويكونون
كاملي النظافة والانتظام وعندما يكونون دائرين في الاسواق يمنعون من التدخين
بالشبات او السيكارات وان لا يحملوا في ايديهم شيشيات ولا عصي وان لا يخلطوا مع احد
في الاسواق ولا يتعاشروا معه سواء كان من احبائهم او غريباً منهم ولا يتصاحكوا ولا
يمازحوا ولا يجلسوا في الحمارات والهاوي والغاز بنوات بل ولا يجلسوا في وقت من الاوقات
على كرسي خارج الهاوي التي يتوجه اليها اهل العرض لاجل السماع او شرب القهوة انما يجوز
لهم ان يجلسوا داخلها

المادة الثالثة . اذا نظر شيئاً يمكن ان يكون موجاً لفساد ما في حق الاهالي وكانوا
مقتدرين على منعه فيمنعونه بذاتهم وانما اذا فهموا بانهم غير قادرين على ذلك فيراجعون بعد
ذلك مركز الضبطية الموجودين في الجوار ويحرون الدقة على منعه مع الاقرار انهم ياخذونها
من هناك

المادة الرابعة . حيث كان من المنوعات بالكلية ان تنف الباعة بقتنهم وقروشتهم
وكدش الاجرة ومركباتها في محلات مرور الناس فتنبع الجاو يشية مثل هكذا باعة وكدش
ومركبات من الوقوف في هذه المحلات

المادة الخامسة . حيث كان من المنوعات تراكم الزباله والنش اليابس وغير ذلك
من الاشياء القابلة للاشتعال او المتعفنة المضرة بالصحة في مخازن الاخشاب والسواقط
وامثال ذلك من المحلات فيلزم ان يسبقوا بغيرة على دفعها واذا شاهدوا ظهور حريق وهم
دائرون في الازقة فيعطون الخبر عنه الى اقرب قره غولات الضبطية ويحرون هم المعارة
معهم بقدر ما يمكنهم ويصونون مناع المخلق من الحرامية والنشالين ويحافظون على
نفوس الاهالي من الاخطار التي يلحق وقوعها

المادة السادسة . جلود الاغنام لا تنقل مكشوفة على الدواب بل يلزم على كل حال

ان تنقل في القنف وإذا نظر احد متحركاً بخلاف ذلك فيرسل بزرنال الى الدائرة
المادة السابعة . جميع الموازين والقياسين والكيل والوزنات التي لا تكون كاملة
العيار ومتبوغة ترسل الى جانب الدائرة

المادة الثامنة من حيث ان جاويثية البلدية مجبورون بان يجرؤ المعاملات الابوية
بحق الجميع فيعبرون الغيرة على محافظة الاولاد الذين يمشون او يلعبون في الازقة ما
يلحظون وقوعة عليهم من القضا ويمنعونهم بالرفق عن الاشياء التي يصدر منها ذلك
المادة التاسعة . اذا صادفوا شيئاً من كل ما يباع في الدكاكين والازقة ردياً او ثلثاً
تتناً من عامة الارزاق والفواكه والسمك واللحوم وباقي المأكولات او قهوة مخلوطة وغيرها
فيضبطونه ويرسلونه بزرنال الى امانة البلدة

المادة العاشرة . اذا رأى تعباً في السواقط ومجاري المياه او انفجاراً في الفساطل وخروج
الماء منها الى الخارج في طوابع الماء فيغبرون بذلك دائرة الامانة
المادة الحادية عشرة . اذا راوا سواقط او مجاري ماء فتحت بحسب الاقتضا فيما بين
بعض المحلات او على الطرق ثم تسارت بالتراب ولم يتسورصنها وتنبط بالحجارة كما
كانت اولاً فيحققون من هو الذي فتحها ثم يطلبون منه ان يصلح رصنها فاذا لم يصغ لذلك
يخبرون حيثئذ امانة البلدة به

المادة الثانية عشرة . اذا راوا شيئاً مغايراً للاداب في النهابي والغازينوات وباقي
المحلات والازقة التي تجتمع فيها الاهالي فعدا عن كونهم يمنعون بل اذا راوا انساناً سكارى
او يتراذلون في الازقة يذهب براحة الخلق فينبهون عنهم الاقرب من ماموري الضابطة
الى ذلك المحل

المادة الثالثة عشرة . اذا وجدوا خبزاً ناقص الوزن يضبطونه ويرسلونه بزرنال
الى الدائرة

المادة الرابعة عشرة . اذا اخبرهم المشتري عن اشياء ناقصة الوزن وزنت في ميزان
او قبان او بالكيل فيزنون ذلك وإذا تحقق الامر يرسلون تلك الاشياء الى امانة البلدة
المادة الخامسة عشرة . حيث كان من اللازم ان تكون التندات التي تعمل امام
الدكاكين مرتفعة بنوع لا تمس معرؤوس راكبي الحيوانات ويكون عرضها عبارة عن ثلاث
اذرع وان لا تكون عتيقة غير قابلة الاستعمال لكونها مقطعة ولا تستعمل في الدكاكين
المقنولة لئلا وان لا يتكسر الحطب بالبلطات في وسط الازقة بصورة تمنع المرور والعبور

وحركة المركبات فيجرون الدقة بان مثل هذا المحطب يتكسر في الازقة المتخفة وليس في
المجادات وان لا يدعوا حيواناً يمشي او ان يتكسر حطب على رصف المشاة في المجادات
المعمولة جديداً مثل طريق السركه جي اذان ذلك ممنوع بالكلية

المادة السادسة عشرة . لا تترك حيوانات المحمولة فالتة سواء كانت حاملة او في فراغها
بل تكون مربوطة في بعضها وبما انه ممنوع ان يركبها انسان ويسوقها وهي فارغة
فالمكارون الذين يفعلون ذلك يلزم ان يمنعوا وان تكون سمراها محددة كما كان يعمل
قديماً في وسط سمرا الكدش كيلا يركب عليها احد وتجري الدقة على ذلك ولا تركب
السوريجية على دواب الاجرة حين العودة بل تعود مسحوبة معهم ولا تربط حيوانات في
المجادات ولا في المحلات التي تمر بها الناس ولا مقابل الدكاكين

المادة السابعة عشرة . بما انه من المنوعات منعاً قوياً وضع الجلد الطري وامثاله من
باقي الاشياء الضارة بالصحة العمومية في بعض المخانات وداخل الدكاكين ووضع الزبل في
اسفل الحيطان وفرش الجولات مقابل الدكاكين واهراق الماء وكب القذارات مقابل
البيوت والدكاكين او على الازقة فتمت نظرت جاو يشية البلدية شيئاً من ذلك يمنعوه
حالا ويلزموا من كان السبب فيه ايأاً كان ان ينظف ذلك الرقاق ويجروا عليه
التنبيهات اللازمة ويصرفوا غيرهم دائماً على ان لا تقع احوال مغائرة لنظافة الازقة

المادة الثامنة عشرة . تعطل مكارية الكدش يوم الجمعة والحمبر ايضاً في ايام الاحاد
عدا عن احوال السوق وعن الحيوانات التي تنقل الحنطة والدقيق والخبز الى الطواحين
والافران وباقي المحلات ولا تحمل احوال قبل شروق الشمس ولا بعد غروبها ولا تستعمل
حيوانات مجروحة او معيبة غير قادرة على الحمل ولا يحمل حمل على حيوانات التحميل
ازيد من مائة وعشرين اوقه ولا على الحمبر ازيد من ستين اوقه

المادة التاسعة عشرة . الذين يعملون سقيفات على العرصات الكائنة في محلات الحريق
سواء كانوا اصحابها او مستاجرهم بدون تذكرة رخصة من جانب امانة البلدة يصير
الاعلام عن مجازمتهم هذه بزرنال الى امانة البلدة

المادة العشرون . اذا نظرت جثث او اشياء قابلة للتعفن او زباله مطروحة في
العرصات والخرابات الخالية في دار السعادة والبلاد الثلاثة ترفع من هناك حالا وتلقى
في البحر ومنى نظر الذين يلقون فيها هكذا اشياء يرسلوا حالا الى امانة البلدة

المادة الحادية والعشرون . اذا نظرت ابار مكشوفة في اي محل كان يحصل عنها

اليان الى امانة البلدة لكي ينظر بما يقتضي لها حالاً بمعرفة المهندس خانه
المادة الثانية والعشرون . المداخن التي توضع على القهاوي او الدساكر تنوضع تحت
انابيبها او عية من التلك لكي لا تنصب المياه الجارية منها على المارة وحيث قد وجد بعض
انابيب صغيرة فقط خارجة تركت منافذها على الاسواق فينبه على اصحابها بان تكون هذه
الانابيب عمودية لتزيد حرارة الابنية واذا وجد منهم من لا يصفي لذلك يعلن امره الى
امانة البلدة

المادة الثالثة والعشرون . اذا وجد من يضع براميل او فروشة او زنايل وغيرها
منجاوزه الى خارج دكاكين الاصناف اياً كانت او يمدد مقدمها او آلة صناعته الى الخارج
ينبه عليه في اليوم الاول بان لا يحق ولا صلاحية بوجه من الوجوه ان يضع
هكذا اشياء خارج الدكان فاذا لم يرفعها في اليوم التالي تفاد حالته هذه بزورنال الى
امانة البلدة

المادة الرابعة والعشرون . تمنع القايغية الذين ينتظرون على جوانب الجسر يعني
الذين يمررون بين وابورات الشركات لياخذوا ركاباً عن الجسر والذين لا يصفون لذلك
يرسلون الى دائرة الامانة

المادة الخامسة والعشرون . حيث كان من المنوعات ان تستعمل فلايك دار السعادة
واسكدار وداخل البوغاز زوج او زوجين (من القلوع) او تفتح فلايك النار شراعات
عدا عن فلوكة جية قرية القاضي وقوم قيو ويكي قيو وضمانية وچنلادي قيو ففن منهم
نظر بانه استعمل قلوغاً يرسل حالاً الى امانة البلدة اما فلايك قوم قيو وقاضي كوي ويكي
قيو وضماتيه وچنلادي قيو فيستعملون الشراعات خارج سراي بورني وليس داخله ايضاً
المادة السادسة والعشرون . بما انه ممنوع ان تاخذ فلايك النار اكثر من ثمانية
عشر شخصاً والثلاثة ازواج ثمانية والزوجان ستة والزوج الواحد اربعة او ان تنوضع
قفف في مقدم ومؤخر الفلايك النارية فالفلوكه جية الذين يتحركون بخلاف ذلك يرسلون
مضى نظروا الى دائرة الامانة

المادة السابعة والعشرون . تنتفش التذاكر الموجودة في ايادي جميع الاصناف لكي
اذا نظرت اناس لم ياخذوا تذاكر اصناف او انهم نقلوا من دكاكينهم الى دكان او صناعة
غيرها ولم يجرؤوا انتقام يرسلون الى امانة البلدة بموجب زرنال
المادة الثامنة والعشرون . بما انه ممنوع ان يمد الغسالون والصباغون والتصارون

حبالاً مقابل دكاكينهم او من جهة الى اخرى فوق الازقة ليعلقوا عليها ملابس او اثواباً
وغيرها مما يصبغونه او يغسلونه فالذين يتحركون بخلاف ذلك يمنعون اما الذين لا يصبغون
فيرسلون الى جانب الامانة

المادة التاسعة والعشرون . بما انه ممنوع طبخ الكنته والكباب وبيعها على الفرشة
وغيرها في الازقة او اجلاس الناس وحلق شعورهم في النضا فالذين يتحركون بما يخالف
ذلك يمسكون ويرسلون الى امانة البلدة

المادة الثلاثون . بما انه ممنوع ان تترك عملة الابنية الاوائل او غيرها في الازقة او
ترك التجار واصحاب المخازن البالات والبراميل والمجولات والدلوكة وغيرها في وسط
الازقة او مقابل دكاكينهم فمن نظر شيئاً من ذلك يقف حالاً عنده ليرفعوه ومن لا يصبغي
لذلك منهم تثنين الكيفية حالاً بزورنال الى امانة البلدة امام عيني صاحب المخزن

المادة الحادية والثلاثون . تجري الدقة على ان لا تنوضع درفات الدكاكين في الازقة
بصورة تمنع المارة وان لا تخرج مقابض طرحات الافران لخارج الدكاكين اصلاً

المادة الثانية والثلاثون : تجري الدقة على ان تكون الواح البغاجه والنفطائر وكل
المعجنات التي تعمل في دكاكين الحلوانية نظيفة وان يكون العجانون سالمين من كل العلل
والادهان التي يستعملونها لا تكون متعفنة ولا ضارة بالصحة مثل الشم الذي يعلونه شمعاً
او غيره وان لا يستعملوا الجبن المتين او المدود والذين يتحركون بما يخالف ذلك يرسلون
الى دائرة الامانة حالاً بموجب زرنال

المادة الثالثة والثلاثون . المناشف والقوط وغير ذلك من الاثواب التي تنقدم الى
المستحمين في الحمامين تكون دائماً طاهرة نظيفة غير رطبة ولا عنفة وسيورة القباقيب
ومواطيهها لا تكون عنيفة ولا ردية بل تكون مناسبة للاستعمال واذا نظر شيء منها بخلاف
ما ذكر ينبه على اصحاب الحمام مرة واحدة فاذا وجد من لم يصبغ للتنبية يصير الاعلام عنه
بزرنال الى دائرة الامانة وحيث كان لا يجوز اصلاً استعمال مكيسين اردياء فيلزم البحث
عن هذه القضية في كل الاوقات

المادة الرابعة والثلاثون . الادهان التي تبيعها حرفة السمانه والسوقة تكون من الجرويش
والسمن الخالص واذا وجدت ادهان عند اي كان مخلوطة او متعفنة تضبط حالاً مني
نظرت وترسل بزرنال الى دائرة الامانة حسب النظام

المادة الخامسة والثلاثون . تحصل دائماً معاينة الطناجر وباتي الاوعية التي يطبخ بها

الطعام في جميع دكاكين الطباخين وإذا وجد فيها طناجرا أو صحن غير مبيضة أو سخة
يرسل المتجاسرون على ذلك الى امانة البلدة حالاً بموجب زرنال
المادة السادسة والثلاثون. الجاويشية الذين لا يقومون بايفاء هذه الوظائف
المسرودة بما هي عليه يكونون تحت المسؤولية في المرة الاولى وفي الثانية يتأدبون بالحبس
وفي الثالثة يترقن قيدم

في ١٥ ذي القعدة سنة ٨٧ وفي ٢٤ كانون الثاني سنة ٨٦



نظامات ادارة الرسومات

عليمات تتضمن صورة تشكيل نظارة الرسومات وكيفية

(مأمورية نظار الرسومات الذين يتعينون لها)

البند الاول . تتحول امانة الكمارك الى مديرية ومديرية الملايح الى مأمورية ونظارة الدخان ايضا الى ادارة وتقسّم ادارات الكمارك والملايح والدخان المذكورات الى سبع عشرة نظارة ويتعين لكل نظارة مأمور ذو حثية تحت عنوان ناظر الرسومات مثل سائر المحقات ليكون ذلك موجبا لمضاعفة إحكام رباط انضباط جميع كمارك الخارج مع ادارات الملايح والدخان المدارة امانة وسرعة وسهولة رؤية مصالحها ويبقى ارتباط المحقات العمومي الذي لمأمورها بمديرهم كما كان أولاً

البند الثاني . مدير الكمارك الذين يراجعون لحد الان امانات الكمارك ومأمور الملايح الذين يراجعون مديري الملايح ومدير الدخان الذين يراجعون نظارات الدخان حيث انهم يراجعون نظار الرسومات راساً مثل مديري الكمارك المعينين الان عوض امانة الكمارك ومأموري الملايح المنصوبين بدل مديري الملايح ومديري الدخان المترتين محل نظار الدخان ويتخاطرون معهم فيما يخص بادارة المصالح التي هم مأمورون بها فنظارة النظار الموما اليهم فعلاً هي شاملة جميع مديري الكمارك والدخان ومأموري الملايح وتشكراتهم وتشكيكاتهم بحقهم تكون مثمرة عند امانة الرسومات الجلييلة وحسن ادارة الرسومات المذكورة تكون تحت مسئولية النظار الموما اليهم ومطلوبة منهم

البند الثالث . المحاصلات التي كانت ترسلها لحد الان مدير الكمارك الى امانات الكمارك ومأمور الملايح الى مديري الملايح ومدير الدخان الى نظار الدخان مع دفاتر الاجماليات الشهرية المحنوية على ابراداتهم ومصاريفهم واوراقها وسنداتها المتفرعة والتذاكر الواردة من الجهات مع قوجاناتها الخالصة وغيرها يرسلها بعد الان المديرين والمأمورين الموما اليهم الى نظار الرسومات التي يوجدون داخل دائرة نظارتها والذين كانوا منهم لحد الان يرسلون حاصلاتهم الى امانة الرسومات الجلييلة راساً لجهة قريبهم ومناسبتهم الموقعية لدار السعادة يرسلون المحاصلات المذكورة كما كانوا لطرف الامانة المشار اليها

البند الرابع . نظار الرسومات بعد ان يدققوا على دفاتر الاجماليات الشهرية التي ترد من طرف مديري الكمارك والدخان ومأموري الملايح ينظّمون في كل شهر دفترًا اجمالياً

عمومياً عن الكمارك وحدها والدخان وحده والملايح وحدها توفيقاً الى المثالات المعطاة على ذلك لامناء الكمارك ونظار الدخان ومديري الملايح سابقاً والاصول والنظامات التي اتخذت مجتمهم ويرقون ايضاً دفتر اجمالي النظارة على حدته بخنوبه على المعاشات والمصاريف الواقعة بالشهر المزبور في ذات نظارتهم والحاصلات الواردة من الكمارك والدخان والملايح والرساليات الواقعة بمعرفتهم من هذه الحاصلات الى امانة الرسومات الجلية بمقدارها وكما انها على وجه المفردات ويختمون بذيلها هم ورؤساء كتابهم ويقدمونها الى الامانة المشار اليها مع نسخة من اجماليات المحقات التي وردت لطرفهم لتختين وسنداتهم وسائر متفرعاتهم بالسوية وكما انهم ينظمون هذه الاجماليات العمومية كلاً منها على حدته ويرسلونها كذلك ليجلطون الحاصلات التي ترد اليهم مع بعضها بل يرسلون ما للمرك وحده وما للدخان وحده وما للملح وحده ايضاً والدفاتر والقيود التي يسكونها في نظارتهم يسكونها هكذا كلاً منها على حدته ايضاً

البند الخامس . حيث لا يبقى لزوم الى جميع الكتبه وسائر الخدام الموجودين في امانات الكمارك ونظارات الدخان ومديريات الملايح فقد ارسل الى كل من نظار الرسومات دفتر بالذين يلزم ابقاؤهم منهم بالنسبة الى امثالهم بمعية مديري الكمارك والدخان ومأموري الملايح والذين يقتضي ترتيبهم الى نظارة الرسومات وقد تبين في الدفاتر المزبورة المديرون الذين يتعينون عوض امناء الكمارك ونظار الدخان والمأمورون الذين يترتبون بدل مديري الملايح بمعرفة نظار الرسومات عوض امناء الكمارك ونظار الدخان ليس من الخارج بل من الذين هم اهل ومجربو الاستحقاق اكثر من الجميع فيما بين الموجودين في الكمارك والدخان والملايح ايضاً مع المعاشات التي يلزم اعطاؤها للكتاب وغيرهم المبين ترتيبهم للنظارات وتبينت كذلك مديريات الكمارك والدخان ومأمورات الملايح التي استنسب الحاقها لكل من نظارات الرسومات وبما انه امر مستغن عن البيان بان نفس ادارات نظار الرسومات لا يكون فيها كمرك ودخان وملاحة بل مأمورينهم في عبارة عن النظارة على حسن ادارة الكمارك والملايح الموجودة داخل دائرة نظارتهم فقط وعن اخذ دفاتر اجمالياتها التي سبق بيانها باعلاه وبعد ان يدققوا فيها يرسلونها مع الاجماليات العمومية التي ينظمونها بها وحاصلاتها سوية الى امانة الرسومات الجلية فالنظار الموما اليهم يبقون الكتبه وسائر الخدمة المبين ابقاؤهم في الدفاتر المذكور ويختبون من الزائدين الباقين مقدار ما لا زال لازماً غير المبين في الدفاتر المذكور ويبقونه

لنظاراتهم مع مراعاة قاعدة التصرف الملتزمة والباقون ترى محاسباتهم على وجه اصولها وبعد تسوية مشابكتهم يطلق سبيلهم على انهم يستخدمون في المستقبل اذا لزموا عند وقوع محلول ثم ينظمون دفترًا يتضمن اسماء الذين يقوونهم بمعية نظاراتهم على ان لم لزوماً ضرورياً على ذلك الوجه ووظائفهم ومقدار معاشاتهم ويرسلون الدفتر المذكور الى الامانة المشار اليها لاجل الاستئذان عن قيدهم واستخدامهم ويبيّنون كذلك اسماء الكتبة وسائر الخدّمة الذين لا لزوم لهم ويعطونهم الرخصة مع التصريح عن وظائفهم الملقاة ومقدار معاشاتهم في ذيل الدفتر المذكور على حدتها ايضاً

البند السادس . حيث قد انتقلت الى نظار الرسومات وظائف المأموريات بتماها المتدرجة والمستورة في النظامات المطبوعة والغير المطبوعة والتعليمات واللوائح وفي المحررات المرسله لحد الآن من جانب امانة الرسومات الجليّة الى امناء الكمارك ونظار الدخان ومديري الملايح الملقاة على الوجه المحرر فالنظار الموما اليهم يجمعون نسخة من كل منها ويحفظونها ويراجعونها ويتبعونها دائماً وبوفون حسن الخدمة بموجبها ويتخابرون على الدوام مع الامانة المشار اليها عن المواد التي لم تكن مندرجة في النظامات والتعليمات واللوائح والمحررات المذكورة وعن الخصوصيات التي يلزم الانهاء عنها والاستئذان بها ويتحركون حسب الاشعارات والتنبيهات التي تقع ولاجل ذلك ياخذون جميع الدفاتر والقيودات والمحررات القديمة والجديدة الموجودة في امانات الكمارك ونظارات الدخان وفي مديريات الملايح الملقاة لغير مديريات كمارك ودخان ومأموريات ملايح التي لم يبق لها بها لزوم بعد ذلك ويتسلمونها بحسب قاعدة الدور والتسليم ويحفظونها في نظاراتهم ليراجعوها حين الاقتضاء ويرون محاسبات امناء الكمارك ونظار الدخان ومديري الملايح وامناء الصناديق الذين صار رفعهم بكمال التدقيق وعندما لم يبق لهم مشابكات اصلاً يعطون للذين يعودون منهم لهذا الطرف تحريرات بالاشتراك مع روساء الكتاب بخصوص براعة ذمتهم اما الذين يبين عليهم ذمات وانواع اخرى من المشابكات فيعلمون بكيفياتهم الامانة المشار اليها حالاً بتحريرات على حدتها

البند السابع . نظار الرسومات ينقحون ويرتبون المديرية المتشكلة عوض امانات الكمارك ونظارات الدخان والمأموريات المترتبة بدل مديريات الملايح الملقاة على الوجه المبين في البند الخامس وبعد ان يقدموا دفاترها المتقضاة الى امانة الرسومات الجليّة يفحصون جيداً عن المأمورين والكتبة وسائر خدام مديريات الكمارك والدخان ومأموريات

الملايح الاخرى الموجودة داخل دائرة نظاراتهم سواء كان من جهة العدد او من جهة كمية المعاش وينقصون وينقصون الذين معاشات معاشاتهم زائدة عن حد الاعتدال والذين ليس لهم بهم لزوم اصلاً والذين يرون امكان الاستغناء عنهم بضم خدمة وظيفتهم الى وظيفة اخرى مع الرعاية الى قاعدة التصرف الملتزم وتزيل معاشاتهم الى حد الاعتدال وإطلاق سبيل الباقين على انهم يستخدمون في المستقبل اذا لزم الامر عند وقوع المحلول ومن بعد اجراء التنقيحات المذكورة على هذا الوجه ينظمون دفترًا يتضمن اسماء المأمورين والكتبة وسائر الخدمة الذين ابقوهم بحسب لزومهم الضروري لكل مديرية ومأمورية ووظائفهم ومقدار معاشاتهم ويرسلونه الى الامانة المشار اليها ويصرحون كذلك عن اسماء المأمورين والكتبة وسائر الخدمة الذين لالزوم لهم واطلقوا وسيلهم على الوجه المذكور وعن وظائفهم الملقاة او التي انضمت الى غير وظائف وعن مقدار معاشاتهم ويسينونها في ذيل الدفتر المذكور على حدتها والذي يرون بان حاصلاته قليلة من ادارات الدخان والملايح ونمكن ادارته باحاثه على مديري كمارك المحلات التي يوجد بها مأمور بها علاوة على مأمورياتهم يخبرون به امانة الرسومات الجلييلة لاجل الحاقه الى الكمارك بدون تفويت وقت ويبادرون الى اجراء ما يقتضي له بموجب الاشعار الذي يرد منها جواباً لذلك

البند الثامن . نظار الرسومات يتخذون البلدة التي كان مقيماً بها والحالة هذه امانة الكمارك الملقاة مقراً واذا كان يوجد فيها ابنة اميرية يقيمون بها نهراً لاجل روية الامور التي هم مأمورون بها معا يوجد بمعينهم من الكتبة وسائر الخدمة والافقيميون في محل اخر مناسب يتداركونه باجرة معتدلة

البند التاسع . نظار الرسومات ياخذون معاشاتهم ومعاشات الكتبة وغيرهم المستخدمين في نظاراتهم في كل شهر من كمارك المحل الموجودون به بموجب دفتر يتضمن اسماءهم ووظائفهم ومقدار معاشاتهم على وجه المفردات ويختمون بذيلهم وروساء كتابهم سوية وبعد ان يسلموه الى ذات امانة صناديقهم بموجب سند على وجه اصوله ياخذ كل واحد منهم ويقبض معاشه من امين الصندوق المذكور بموجب سند يعطيه له على ورقة صحيحة ومدير الكمارك يحفظ عنده اصل الدفتر المذكور ويربط صورة صحيحة عنه بدفتر الاجمال الذي يرسله الى النظارة في آخر الشهر يرسلها لها في مقام النقد

نظام في حق كمارك البر القديمة مع كمارك السواحل والحدود البرية

مقدمة

ادارة الكمارك في الممالك المحروسة الشاهانية توجد على اربعة انواع اولها كمارك
السواحل ثانيها كمارك الحدود البرية ثالثها كمارك ابالات الطونه المتنازة رابعها كمارك
البر القديمة الكائنة داخل البلاد وكمارك السواحل هي الموضوع في سواحل الممالك المحروسة
على العموم

المقالة الاولى

النظامات العمومية التي تنظمت موقتاً لاجراء معاملات تحصيل رسومات عموم
الكمارك في الممالك المحروسة ما عدا كمارك الاخشاب والدخان والنشوق

الفصل الاول

كمارك السواحل

كمرك استانبول

ما يجب من امدية ورسم منضم الامتعة كافة والاشياء التي هي من محصول الممالك
الاجنبية وترسل الى دار السعادة بوخذ بنمامو ويستحصل في كمارك دار السعادة وعلى هذه
الجهة ولو كانت الاشياء المذكورة تصل الى احدى المحلات في اثناء الطريق فلا يطلب
عنها بارة الفرد رسم كمرك انما اذا خرجت الى البر في المحل الذي تصل اليه فياخذ كمركجي
ذلك المحل رسم الامدية اللازم عنها في الماية ثلاثة ثم اذا ارادت اصحابها ان تبيعها هناك
او ان ترسلها الى محل آخر من الممالك المحروسة فياخذ عنها حينئذ رسم المنضم في الماية
اثنين ايضاً اما اذا كانت تلك الامتعة والاشياء المذكورة لاتباع وحضرت الى دار
السعادة فتوخذ رسوم كمركها في كمرك دار السعادة ويُعاد من جانب متعهد كمركجي ذلك
المحل رسم الكمرك الذي اخذ عنها اولاً

كمارك السواحل عموماً

هذه الكمارك الساحلية تاخذ وتحصل رسوم كمارك الاشياء التي تحضر من الممالك الاجنبية الى الممالك الشاهانية والتي تنوجه من الممالك الشاهانية الى الاجنبية والامتنعة والارزاق محصول الممالك المحروسة التي تروح ونحجي من اسكلة الى اخرى لاجل المصروفات الداخلية ومن حيث ان امدية ورسم منظم الامتنعة والاشياء التي تحضر من الممالك الاجنبية الى استانبول يوخدان ويستحصلان تماماً في كمرك دار السعادة فالامتنعة والاشياء المذكورة اذا وردت الى اسكلة غير دار السعادة يوخذ عنها عند اخراجها من السفينة الى البر ثلاثة في المائة وعند بيعها او ارسالها من تلك الاسكلة برّاً او بحراً الى داخل الممالك المحروسة غير دار السعادة اثنين في المائة رسم منظم لابلان ذلك جميعه خمسة في المائة رسم كمرك عنها وبما ان رسم كمرك امتنعة الممالك المحروسة وباقي اشياءها يوخذ في مخرجها فيوخذ عن الامتنعة والاشياء التي ترد لكيما ترسل الى الديار الاجنبية او الى اسكلة اخرى من الممالك الشاهانية تسعة في المائة عند ورودها الى الاسكلة وثلاثة في المائة عند شحنها في المراكب لابلان ذلك جميعه اثني عشر في المائة رسم كمرك وما كان يوخذ عنه رسم كمرك في كمارك البر القديمة من الامتنعة والاشياء والارزاق التي ترد الى الاسكلة وتعطى به تذاكر وكانت تلك الامتنعة والاشياء والارزاق غير معروفة ووجد فرق زائد فيما بين مقدار الكمرك المعين في تلك التذكرة وبين الكمرك الذي يوخذ من رائجها في الاسكلة فياخذ كمركي الاسكلة هذه الزيادة من التجار واصل رسم كمركها المعطى الى كمرك البر من كمركي البر بموجب التذكرة ايضاً *

* هذا البند حكمه منسوخ لانه بموجب احكام العهد التجارية المتعقده في سنة ثمانية وسبعين يوخذ دفعة رسم كمرك ثمانية في المائة من معمولات ومحصولات الممالك الاجنبية في اول كمرك اذاجات برّاً وحين اخراجها اذا وردت بحراً لكن الامتنعة والاشياء الابراهيمية التي يصير ادخالها من ممالك ايران يوخذ عنها امدية ورسم منظم بموجب الهدية العتيقة سنة في المائة ويوخذ بموجب معايدات التجارة المذكورة عن الامتنعة والاشياء الخارجة للديار الاجنبية في كمارك الحدود او الاساكل رسم كمرك واحد في المائة عند اخراجها والتي تنقل لتصرف في الممالك الشاهانية يوخذ عنها ثمانية في المائة في كمارك مخرجها لكن حيث جار اخذ اثني عشر في المائة عن الخارج لممالك ايران بموجب المعاهدة العتيقة فهذا البند حكمه منسوخ ايضاً فقط اذا كان اخذ في كمرك البر عن الامتنعة والاشياء التي تنقل الى الاسكلة فعندما يوخذ كمركها في كمرك الاسكلة بنظر نسبة رائج الاسكلة الفرق الزائد عن تذكرة كمرك البر ويوخذ في كمرك الاسكلة

الفصل الثاني (كارك بر فصل الحدود الاجنبية)

كرك بر حدود بوسنه

بمقتضى القرار الموقت المعطى مع دولة اوستريا عن خط الحدود الذي يفصل ممالك اوستريا في الروم الى طرف منه في خليج البندقية والاخر في ابتداء حدود بلاد السرب هو ان كافة الامتعة والاشياء التي تحضرها تجار اوستريا الى ايبالي بوسنه وهرسك من الايلات المتجاورة والتي ياخذونها ويرسلونها من هناك يؤخذ رسم كركها ويحصل ثلاثة في المائة فقط وبعد ذلك لا يطلب من التجار المرقومين ولا من الذين يشترون الاشياء المذكورة ويبيعونها نوع من الرسوم ازيد من ذلك وان الحيوانات وكل انواع الاخشاب التي ترسل من الايلات المذكورتين الى ممالك اوستريا وتحضر من هناك يؤخذ عنها رسم الكرك بموجب تعريفاتها الخصوصية وان الذين هم من اهالي الايلات المرقومين ومن تبعة الدولة العلية ويخرجون هناك بامتعة اوستريا والذين يخرجون الى ممالك اوستريا من محصولات الايلات المرقومين وامتعتها يؤخذ منهم رسم الكرك في المائة ثلاثة ايضاً وهذه الاصول المقررة تكون منحصرة بما ينقل الى ممالك اوستريا من محصولات الايلات المذكورتين والى هاتين الايلات من محصولات ممالك اوستريا وبيع فيها اما الامتعة والاشياء والارزاق التي هي من محصولات ممالك اوستريا اذا كانت تمر فقط من هاتين الايلات وتنتقل الى الاساكل لاجل ارسال الى سائر المحلات فيؤخذ عنها في كارك الاساكل او في كرك استانبول اذا كانت لاجل ارسال الى دار السعادة رسم الكرك في المائة خمسة بموجب التعريف وهذه الامتعة والاشياء والارزاق التي هي محصول ممالك اوستريا من بعد ان تحضر لاجل ان تنصرف في ايبالي بوسنه وهرسك ويعطى رسمها في المائة ثلاثة اذا كانت لا تنصرف هناك ويراد ارسالها الى ما هو بالجاي منها من المالك الشاهانية فيعطى عنها حين بيعها في المائة اثنين رسم منظم ايضاً واذا كانت تجار اوستريا لا تنقل الامتعة والاشياء التي هي من محصولات ايبالي بوسنه وهرسك الى ممالك اوستريا ويريدون ان يحضروها لما هو بالجاي منها من المالك الشاهانية فيعطون عنها رسم كرك التجارة الداخلية الذي هو في المائة اثنا عشر حسب الاصول *

* بموجب حكم المادة النظم لمعاهدة التجارة المتعقدة مع دولة اوستريا سنة ثمانية وسبعين يؤخذ عما يدخل لبوسنه وهرسك من حدود اوستريا سنة في المائة وعما يخرج منها لاوستريا واحد في المائة ولذلك حكم هذا البند منسوخ

كمارك البر الموجودة في حدود روسيه جهة الاناطولي

خط الحدود الذي يفصل ممالك روسيه في الاناطولي هو من النقطة التي تنتهي للساحل في الباطوم لحد حدود ممالك ايران وفي هذه الكمارك اذا حضرت امتعة واشيا وارزاق تكون من محصولات الممالك المحروسة الشاهانية وذاهبة الى الديار الاجنبية وما اخذ عنها رسم الكمر في كمارك الاساكل ولا في كمارك البر القديمة فيؤخذ كمرها حين ورودها الى محل الكمر تسعة في المائة رسم امدية وعندما تخرج لتزمن الحدود ثلاثة في المائة رسم ريفية اما الاشيا والارزاق التي اخذ رسم كمرها في الاساكل او كمارك البر القديمة عندما ترد الى كمارك الحدود البرية فتفتش تذاكرها فقط وتعطى الرخصة بنقلها الى الخارج بدون طلب رسم كمر والامتعة والاشيا التي تكون من محصولات الديار الاجنبية وتاتي الى كمارك الحدود البرية يستحصل هناك حين ورودها في المائة ثلاثة ثم اذا كانت تباع هناك او تنقل الى داخل الممالك المحروسة فيحصل عنها هناك اثنان في المائة رسم منضم ايضاً واذا كانت الاشيا التي هي من هنا القليل تنزل الى الاسكلة لا يؤخذ عنها اقمه واحدة في سائر الكمارك الموجودة على حدود الاناطولي عدا عن كمارك ارضروم ولحقانها بل تربط اصحابها بكنلا وتعطى لهم تذاكرها انما كمارك ارضروم هي بحكم المعداد من كمارك السواحل وبما انها مستثناة فالامتعة والاشيا الاجنبية التي هي من ذلك القليل وتخضر اليها من الحدود المذكورة تؤخذ رسم كمرها في كمارك ارضروم وتباعها *

كمارك البر الموجودة في حدود ايران جهة الاناطولي

الخط الذي يبتدي من نهاية حدود روسيه وينتهي لحد الحمرة في بغداد ويفصل ممالك دولة ايران هو حدود ايران ايضاً ويؤخذ في الكمارك الموجودة على هذا الخط ثلاثة في المائة امدية واثنان في المائة رسم منضم عن جميع الامتعة والاشيا والارزاق التي ترد من محصولات ممالك روسيه انما يؤخذ عن كافة الامتعة والاشيا والارزاق التي ترد من محاصيل ممالك ايران فقط اربعة في المائة رسم كمر بلا خصم مصاريف * ملتزمو كمارك الحدود البرية بقدر بان يضعوا خفرا على الحدود ويضعوا

* حكم هذا البند مفسوخ بموجب الشرح المعطى على البند الاول والثاني

* بموجب الشرح المحرر على البند الاول والثاني حكم هذا البند مفسوخ

محلات كمارك في اي محل ارادوه من المجادات التي تمر بها الاشياء والارزاق التي تأتي من الممالك الاجنبية او تذهب اليها انما لا يمكنهم بان يجبروا التجار على المرور من جادة واحدة بالحصار

كمارك المملكتين

لا يؤخذ رسم كمرك عن الامتعة والاشياء والارزاق كافة التي تكون من محصولات الممالك الاجنبية وتنقل وترسل الى الافلاق والبغدان اما راساً واما بطريق الاقطار منه في كمارك مين واسا كل الدولة العلية ما لم تخرج الى البر. اما الامتعة والاشياء والارزاق التي تكون من محصولات ممالك الدولة العلية وتنقل وترسل الى الافلاق والبغدان براً وبحراً فيؤخذ عنها جميعها اثنا عشر في المائة رسم كمرك في المحل الذي تخرج منه بمقتضى نظام الاخراجات والامتعة والاشياء والارزاق والمحجوب والدخائر كافة التي تكون من محصولات الافلاق والبغدان وترسل كذلك بحراً او براً الى دار السعادة او مين واسا كل سائر ممالك الدولة العلية يؤخذ عنها رسم الكمرك في المائة خمسة ويحصل في كمارك المحلات التي تنقل اليها حسب تعاملها عدا عن الكمارك التي تؤخذ عليها في محلاتها اما الملح الذي هو محصول المملكتين المذكورتين فيكون مستثنى كما كان سابقاً

كمارك الحدود في جهات بلغراد وبلاد السرب

الامتعة والاشياء التي تنزل من محصولات ممالك اوستريا وتنقل بطريق بلغراد الى دار السعادة وسلانيك لا يطلب عنها في كمرك بلغراد لا كمرك ولا رسم منظم بارة الفرد بل يعطى بها الى التجار قوائم علومه خبر مجاناً اما امتعة اوستريا والاشياء التي تأتي الى بلغراد عدا عما ينقل من اوستريا بالطريق المذكورة الى دار السعادة وسلانيك فيؤخذ عنها رسم الكمرك حين ورودها ثلاثة في المائة بموجب التعريفة ويؤخذ عنها ايضاً رسم المنظم اثنين في المائة اذا كانت الاشياء المذكورة تنصرف هناك اما اذا كانت لا تنصرف ولا تباع في بلغراد بل تنقل الى محلات اخرى فيعطى بها تذاكر الى التجار ببيان اجناسها ومقدار عددها وانه تحصل عنها رسم الكمرك ثلاثة في المائة فقط ومن ثم يؤخذ في كمرك المحل الذي تنقل اليه رسم المنظم اثنين في المائة فقط والتذاكر المذكورة تكون معتبرة في سائر الاسا كل والنضارات التي لها كمارك برّ قديمة في الزوم اليي والاناطولي

ما عدا دار السعادة وسلاينيك ولا يطلب بها عن الامتعة والاشياء المذكورة رسم كهرك
غير رسم المنضم ورسم كهرك الاشياء التي هي من محاصيل بلاد السرب يجري على هذا الوجه
عينوا ايضا والامتعة والاشياء الداخلية التي ترسل من دار السعادة وسلاينيك لكيما تتوجه
الى اوستريا او تنصرف في بلاد السرب يوخذ رسم الكهرك اللازم عنها اثنا عشر في المائة
في كمارك دار السعادة او سلاينيك اما الامتعة والاشياء الداخلية التي تتوجه الى بلفراد
من كمارك اساكل الروم ايلي وكماركها البرية القديمة عدا عن هذه الكمارك فيوخذ عنها
تسعة من الاثني عشر في المائة التي هي رسم الكهرك في الكمارك المذكورة ويشرح على
تذاكرها لكيما توخذ الثلاثة الباقية في بلفراد والامتعة والاشياء محمول المالك المحروسة
التي تتوجه الى بلاد السرب من القضاوات التي لم يكن بها كمارك اذا لم تصادف محلات
يكون بها كمارك اساكل او كمارك برية ولا توجد بيد تجارها تذاكر باعطاء كهركها فيحصل
كهركها بحسب اثني عشر في المائة في بلفراد ايضا ثلثة منه لكهرك بلفراد والتسعة الباقية
فرسل للجانب الخزينة *

الكمارك البرية القديمة

لا يوخذ في الكمارك البرية القديمة الكائنة في جهات الاناطولي والروم ايلي رسم
كهرك عن الاشياء التي تنزل الى الاساكل بل تربط بكفلا وتعطى بها قوائم علومه خبر
والامتعة والاشياء والارزاق التي تتوجه من كل اسكفة من الاساكل الى القضاوات التي
بها كمارك برية قديمة من هذا القليل يعطى بها الى تجارها تذاكر مخضومة ببيان اخذ
رسومات كهركها في الاساكل ثم تعتبر هذه التذاكر في الكمارك البرية ولا تاخذ عنها
افقيج واحدة رسم كهرك او غير رسومات تكرارا والتذاكر المتنوعة التي تتوجه من قضاء
به كهرك بري الى قضاوات اخرى توجد بها كمارك برية وليست بذات اساكل معاهن
معروف من جميع الامتعة والاشياء عدا عن الدخان والنشوق والمسكرات والاختشاب

* احكام هذين البندين تغيرت بعد تنظيم عهود التجارة حيث صار يوخذ عما ينقل الى المملكتين
والسرب من الممالك الشاهانية ثمانية في المائة وعما يرد منها الى المالك الشاهانية خمسة في المائة وما ينقل
راسا او بصورة اقطارمه الى المملكتين والسرب من الممالك الاجنبية اذا كان لا يخرج الى البر لا يوخذ
عنه كهرك في كمارك الممالك الشاهانية ويوخذ في كمارك السرب والمملكتين وكذلك يوخذ راسا في
ادارة كمارك الدولة العلية ثمانية في المائة عن الامتعة والارزاق الاجنبية التي تنقل الى الممالك الشاهانية
بطريق المملكتين والسرب بموجب عهود التجارة

التي تُدار على حدتها يؤخذ عنها رسم الكمر ك بموجب تعريفها اما الاشياء المتروكة الى الرايح والغير معروفة فيؤخذ رسم كمر كما عن باقي قيمتها بعد ان يتنزل منها ستة عشر في المائة تسعة في المائة امدية وثلاثة رفتية والكمارك البرية المذكورة تعتبر اوراق بعضها بعضاً فلا تطلب رسم كمر تكراراً واذا لم تحصل مساواة مع التجار بخصوص رايح القيمة يحصل حينئذ رسم الكمر عينا*

المقالة الثانية

تنبيهات بخصوص المعاملات الداخلية لعوم الكمارك

الامتنعة والاشياء كافة التي تخضرها التجار الاجنبية الى المالك المحروسة والتي ياخذونها منها ويرسلونها قد تعرفت لكما يؤخذ رسم كمر كما ويتحصل بموجب التعريف من بعد ان تنزل ستة عشر في المائة من قيمة الامتنعة الخارجة وعشرون في المائة من الداخلية اما الامتنعة التي لم يكن لها اسم موجوداً في التعريف او اسمها محرّر غير ان لم يتعين لها ثمن ومتروكة الى الرايح فيعمل حسابها بحسب رايحها وقيمتها واذا كانت من الاخراجات فمن بعد ان يتنزل ستة عشر في المائة من قيمتها بحسب رايح الوقت على الوجه المحرّر يؤخذ عن الباقي من ثمنها تسعة في المائة امدية وثلاثة رفتية واذا كانت من الادخالات ينزل كذلك عشرون في المائة من قيمتها ويؤخذ مع الثلاثة في المائة امديتها اثنان في المائة رسم منظم تطبيقاً الى الصورة المندرجة في المعاهدة اما قضية هذه التزيلات لا تكون جارية بحق الامتنعة والاشياء والارزاق التي ترسل من ايا التي بوسنه وهرسك لاجل ان تنصرف في اوستريا ولا بحق التي تأتي من اوستريا لاجل ان تباع في الايتين المذكورتين حسبها قد تبين في البند الذي هو بحق كمارك الحدود البرية بل ان تلك يؤخذ رسم كمر كما ثلاثة بالمائة عن قيمتها بالتمام وكذلك الامتنعة والاشياء والارزاق التي ترد من محصولات

* احكام هذا البند باقية لكن حيث حكم الارادة السنية المندرجة في الامر الساي المورخ في سلخ ذي الحجة ١٢٢٠ ان يكون رسم الصرفيات الداخلية ثمانية في المائة اخرجت من النصف وتحول للرايح وعلى ما تصرح في ذيل تفرق الادخالات والاخراجات اخذ رسم الكمر من قيمتها الرايحة ووجد من المقرر تنزل عشرة من المائة من قيمة الارزاق والاشياء ينزل ايضا عشرة من المائة من قيمة اشياء الصرفيات الداخلية

ممالك ايران الى المالك الشاهانية يوخذ كهركما اربعة في المائة عن قيمتها بالتام ايضا *
 الاشياء التي تنزل الى اساكل المالك المحروسة ويعطى عنها هناك امديتها تسعة في
 المائة اذا انباعت في المحلات التي توجد بها اساكل ما دام قد اعطي عنها رسم كهركما
 هذا تسعة في المائة الذي هو بدل كافة الرسومات الداخلية فلا يطالب عنها رسم ولا اقبح
 واحدة ازيد من ذلك اما اذا كانت الاشياء المزبورة تشحن من تلك الاسكلة بالسفائن
 او تنتقل الى محل آخر بطريق البر فيحتمل يحصل عنها ثلاثة في المائة كهرك ريفية ايضا
 على موجب تعريفتها ونظامها ويحظر تفصيلاً في تذاكر الآراء (الرفائي) التي تعطى ليد
 تجارها اجناس الاشياء ومقاديرها وانما أخذ عنها رسم الكهرك اثني عشر في المائة امد
 ورفت وتاريخها ثم تنطبق على تذاكرها في المحلات التي تنوجه اليها واذا تبين بانها زائدة
 عن المقدار المحرر في تذكرتها التي اخذت من المحل الذي خرجت منه فيحصل رسم الكهرك
 المقضى عن الاشياء الزائدة مضاعفاً في المحل الذي حضرت اليه حيث ان هذه الزيادة
 تكون قد تهربت من الكهرك *

الذخائر التي توسق في السفائن من الديار الاجنبية وتحضر الى دار السعادة اذا لم تخرج
 الى البر بل نقلت الى محل آخر بالسفائن الحاضرة بها او بسفائن اخرى بطريق الاقطارمه
 برانية بحسب الابواب المبني على بعض العوارض لا يوخذ عنها رسوم كهرك وهذه الذخائر
 التي تجري عليها الاقطارمه اذا لم ترسل الى محل آخر وتحقق عنها بانها انباعت خفية في دار
 السعادة فيحتمل يوخذ عنها رسم الكهرك تماماً واذا وجد لها مشتري عند اقتربها الى اساكل
 دار السعادة وتكيل جانب منها او نصفها وخرج وانباع فيحصل رسم كهرك المقدار الذي
 انباع بموجب المعاهدة اما الذخائر التي تبقى من الاقطارمه موجودة داخل السفينة ولم
 يحصل لها رواج في دار السعادة وتشحن في سفائن او فلاتك وترسل الى محلات اخرى
 اذا انتقلت الى اي محل كان من المالك المحروسة عدا المالك الاجنبية وقبل تجارها
 عن حسن رضى منهم فيوخذ رسم كهركما من طرف كهرك الذخائر في دار السعادة

* حيث تبين في الشرح المدرج اعلاه ان يصير تتدبل عشرة في المائة من راجح قيمة الاشياء
 والارزاق الغير المعروفة وتبين في شرح البند الاول تتدبل واحد في المائة من رسم كهرك الاخراجات
 وثمانية من رسم كهرك الادخالات صارت عبارات هذا البند المتعلقة بمقدار التذليل ورسم الكهرك
 منسوخة لكن الاخراجات التي تقع من يومته وهرسك الى جهة اوستريامع الادخالات الايرانية والادخالات
 التي تقع الى الايتلين المذكورتين من محصولات اوستريا باقى استثناءها من التذليل
 * حكم هذا البند في مقدار رسم الكهرك منسوخ وبقي احكامها باقية

الحريز والشرانق اللذان ترسلها التجار الى الخارج يوخذ عنها تسعة في المائة امدية حين تنزلهما الى الاساكل وثلاثة في المائة رسم رقتية حين شحنها في السفن بموجب المعاهدة مثل سائر الامتعة والاشياء. اما اذا لم يرسلها الى الخارج بل ارسلها بحراً من احدى اساكل الممالك المحروسة الى اسكلة اخرى منها وبرزت تذاكر تبين بان رسم كمركما قد اعطي فلا يُطلب عنها رسم حينئذ كمركا تكرر اما اذا كان الحريز والشرانق المذكوران لم يرسلوا الى محل يوجد به اسكلة بل نقلوا برا الى داخل البلاد فيعاملان في المحلات التي توجد بها كمارك بركة قديمة تطبيقاً للمعاملة التي تكون بحق سائر الامتعة والاشياء واذا توجه حريزان شرانق لم يوخذ عنها رسم كمركا الى محلات ليس لها كمارك وانباعا وتصرفا فيها فمن حيث ان ذلك يكون تجارة داخلية صرفاً فيعطى عنها الرسومات التجارية في تلك المحلات واذا انتقلت الشرانق المذكورة من احدى اساكل الممالك المحروسة الى اسكلة اخرى توجد بها معامل وعملت حريراً في المعامل الموجودة هناك فمن حيث انه لا يلزم اخذ رسم كمركا تكرر عن الحريز الذي يعمل من شرانق مثل هذه اعطي رسم كمركما واخذت به تذاكر ينبغي ان تمسك في الكمارك دفاتر مخصوصة بتقيد بها مقدار الشرانق الحاضرة نظير هذه بتذاكر واسم وشهرة صاحب المعمل الذي احضرها ثم تعطى الرخصة بنقل الشرانق الى المعمل وكل اربعة اوق من هذه الشرانق تعتبر اوقه حريز واحدة يعني كل خمسة وعشرين اوقه حريز تكون بدلاً عن مائة اوقه شرانق فلا يوخذ رسم كمركا عن هذا المقدار من الحريز حين اخراجه من الاسكلة بل الحريز الذي يظهر زيادة عن ذلك يوخذ رسم كمركا اللازم ويحصل بنماؤه *

عند ما تنتشر التعريفات الجديدة الحاصل الاهتمام بتنظيمها بداعي انقضاء المدة المحدودة لتعريف الكمارك فالتفاوت الذي يقع فيما بين التعريفات العتيقة وبين التعريفات الجديدة يكون عائداً الى الخزينة الجليلية

الذين يرغبون في ان لا يعطوا رسم الكمركا حالاً بل يرغبون في فتح بارتيطة يعني حساب لهم سواء كانوا من تبعه الدولة العلية او من تجار الدول الاجنبية يوخذ منهم عشرة في المائة رسم قلمية عن مقدار رسم كمركا الامتعة عموماً اذا كانت من الامتعة الداخلية او الامتعة الاجنبية اما التجار الذين لا يفتحون بارتيطة بل يعطون رسم الكمركا حالاً

* عبارة هذا البند المتعلقة بمقدار رسم الكمركا منسوخة وبقيت احكامها التجارية على القاعدة العمومية

باقية

فالحذر ان يطلب منهم او عن الاشياء التي اعطى عنها رسم الكهرك ومن سائر الذين يروحون ويحيثون رسم قلبية او ان تؤخذ منهم اقمحة واحدة تحت اسم آخر *

التذاكر اللازمة فيما يخص اخذ رسومات الكهرك واستيفائها من حيث انها تنطبع في دار الطباعة العامة فيكون شراؤها من هناك

لا يؤخذ رسم كهرك عن الاشياء التي تجلب وتصرف بموجب اوراق المفاولة لاجل عمل الطرق الحديدية او غيرها من العمليات الصائر انشاؤها فوق العادة مما يمثّلها بمعرفة القوميات او يلحظ انشاؤها منذ الآن فصاعداً

لا يؤخذ رسم كهرك ولا اقمحة واحدة تحت اسم رسومات اخرى في محل من المحلات اصلاً عن الملابس المستعملة واللبسة الرسمية التي لا تتنقل برسم التجارة

لا تؤخذ اجرة قبان عن الاشياء التي توزن في الكمارك من طرف الكهركية بحسب اللزوم كهركياً لاجل اخذ رسم كهركها ولا لاجل تطبيقها على تذاكرها اما اذا اراد اصحابها ان يزونها برضاها لاجل البيع والشراء او لسبب آخر فيعطون عنها رسوم القبان المقررة ايضاً

التذاكر التي تعطى لطرف الكمارك لاجل رسوم الكهرك التي تؤخذ في كل محل كما انه يتحرّر بها مقدار رسم الكهرك الماخوذ واجناس الاشياء ومقاديرها كذلك بتوضيحها تحريراً على اي وجه عمل حسابها واخذت بموجبه رسوم الكهرك

لا يؤخذ رسم كهرك عن الارزاق التي يحضرها الاهلون من املاكهم الكائنة داخل قضاء تعود اليه احدى الاساكن ليصرفوها في ذات بيوتهم

الاشياء التي ترد الى احد الكمارك برفاتي كهرك تنطبق على تذاكرها ثم يشرح على التذكرة تطبيقها على ذلك الوجه وتاريخ الوقت الذي وردت به ومن بعد ان يجري ايجابها كهركياً اذا كانت تصرف بتمامها هناك تؤخذ حيثذ التذكرة المذكورة من يد اصحابها وتنشأ اما اذا كانت لا تصرف هناك بل يراد ارسالها بتمامها او جانب منها تكرر الى محل اخر فشرح الكيفية على ظاهر التذكرة الموجودة في يد اصحابها هكذا الاشياء المحررة باطن هذه التذكرة وردت بالتاريخ الفلاني الى الكهرك الفلاني ومن بعد تطبيقها على التذكرة قد انباع منها مقدار كذا والباقي منها او جميعها بدون ان يباع شيء منها ارسل تكرر الى المحل الفلاني ويحرّر عليها ذلك بالتفصيل وتعطى ليد صاحبها ثم تحصل

* حيث بموجب البند الاول يؤخذ رسم الكهرك دفعة واحدة فحكم هذا البند مفسوخ

له المساعدة بامرارها انما اذا كان قد انباع من الاشياء الحررة في التذكرة الى عدة
شخص وكل منهم يريد ان يتوجه الى محل وطلبوا تذكرة بذلك فتعطي لكل منهم تذكرة
على حدة مجاناً وتلقى التذكرة العتيقة في البطلال

المنطقة والشعير والذرة الصفراء والذرة البيضاء والعلف المعبر عنهم بالحبوب الخمسة
والطحين المطحون منها لا تطالب بائجه واحدة رسم كهرق داخل المالك المحروسة ولا في
اي محل كان من المحلات التي تتوجه اليها براً من المالك المحروسة بل في اي وقت نزلت
فيه للساحل والنخست من الاسكلة في السفائن والفلايك حيث لا تؤخذ عنها رسوم الكهرق
المقتضاة اثني عشر في المائة *

كذلك لا يؤخذ في محل من المحلات ايضاً رسم كهرق عن الخيل والكدرش والبقير
والجاموس والبصل والبن انما اذا نقلوا الى المالك الاجنبية براً او بحراً تؤخذ عنهم رسوم
الكهرق في كمارك السواحل من القيمة مثل باقي الاشياء التي لم تحرر في التعريف بل متروكة
الى رايح البلدة

ذخائر القلاع الشاهانية التي تستبدل لا يطلب عنها رسم كهرق سواء اخذت وانباغت
داخل المملكة او نقلت مشحونة من الاساكل في السفائن *

محلات الكمارك وسائر المامورين سواء كانت ملك الميري او بعهدة اصحابها تعطي
اجوراتها المقدرة او التي تنفدر على حدة من جانب الملتزمين الى صناديق الاموال في
مملاتها او الى اصحابها

من حيث ان كمارك الاشياء التي لم تكن تحت معاملة كمارك الامتعة ولم تسبق لها
مداخلة فيها هي خارجة عن كمارك الامتعة هذه فلا تحصل بها مداخلة من طرف كهرقية
الامتعة *

من حيث ان رسم كهرق الخرق (المعروفة بالشرائط) التي تجمع من الممالك
المحروسة يدار على حدة فلا يطلب من طرف الكهرقية المذكورين رسم كهرق عن الخرق
المذكورة *

- * عبارة هذا البند في رسم كهرق اثني عشر غرشاً في المائة مفسوخة وباقي احكامه باقية
- * حكم هذا البند مفسوخ بحكم الارادة السنية الصادرة في ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢٨٦ بمقتضى اخذ
رسم الكهرق من اشياء الدوائر كافة ما عدا الاسلحة والمهمات البحرية
- * حكم هذا البند مفسوخ حين اخرجت رسوم الكمارك من الادارة الالتزامية واديرت امانة
- * بموجب الشرح المدرج اعلاه حكم هذا البند مفسوخ

يؤخذ رسم كهرمك عن حجارة الابنية وحجارة الطواحين الخارجة الى الممالك الاجنبية فقط من محصولات قضاءي فوجنين وجشمه سادجة كانت او معمولة لا يطلب رسم كهرمك في كارك عدا عن كهرمك دار السعادة ومخفاته عن الصوف الجز الذي يشتري لاجل التجارة بل ليكون من اجزاء العبي والاجواخ التي تنسج والحالة هذه في باليكسرى واسلامية للملابس العساكر الشاهانية الثتوية ولا عن جز اغنام اسبانيا وجلودها المخصوصة بمعمل الطرايش العامر

من حيث ان الرسوم المقتضاة عن السمك الملح والطري الذي يرد الى دار السعادة من كليبولي ومرمره وقبوطاغي وسائر المحلات المعلومه تعطى الى ساحه سمك دار السعادة فلا يطلب رسم كهرمك ولا غيره عن مثل هذه الاسماك في كمارك محلاتها ما يجلب على الوجه القديم الى الضربخانه والترسانة والمهات الحربية والبار وتخانة العامرة ولم تجر العادة منذ زمن بان يؤخذ عنه رسم كهرمك من الخاس والرصاص والحديد وملح الباروت والنبيل والقطران تستثنى مرتبانه بحسب قديمها ولا يطلب عنه رسم كهرمك في كارك الخارج

من حيث تؤخذ رسوم مجمعة عشرين في المائة بمعرفة مامورها عن انواع المسكرات التي تعمل في الممالك المحروسة الشاهانية كالخمر والعرق والشامبانيا فلا يؤخذ رسم كهرمك عن المسكرات المزبورة سواء صرفت داخل البلاد او نقلت وبيعت في الخارج * لا يؤخذ رسم كهرمك المسكرات التي تخضر من الدبار الاجنبية الى الممالك المحروسة الشاهانية من طرف الكهرمكية بل يؤخذ بموجب التعريفة بمعرفة ماموري الرسوم المجمعة * لا يؤخذ رسم كهرمك في محل من المحلات اصلا عن البسط التي تعمل وتجلب لاجل الدائرة الهاميزية على الوجه القديم *

تحصل رسوم الكمارك الاميجانية وتستوفي بحسب ما تقتضيه النظامات والتنبيهات المحررة اعلاه ولا تحصل من طرف الكهرمكية اقل حركة تخالف العهود والنظامات ولا ما يوقع المعاملات التجارية في التصعيبات بوجه من الوجوه في ١٩ ذى الحجة ١٢٧٥

* حكم هذا البند مفسوخ بناء على الارادة السنية السابق بياها بحق اخذ الكهرمك من اشياء الدوائر الميرية ما عدا الاسلحة والمهات الحربية

* بموجب نظام رسم الميري حكم هذا البند مفسوخ

* حكم هذا البند مفسوخ ايضا

* بموجب حكم الارادة السنية المجليل السابق بيانه حكم هذا البند مفسوخ ايضا

نظام المعاملات الداخلية لكرك دار السعادة والكمارك الملحقة

فيما يخص بركات المامورين

البند الاول . كل من يكون من ماموري الكرك وخدمه ويعطل خدمته بلا اذن من متبوعه الذي هو موجود بمعينه فلا يسكت عنه متبوعه في وقت عدم حضوره بل يخبر عنه حالاً المحاسبة بعلم وخبر مسمى منه والا يام التي تعطل من أي كان يعمل حسابها بحسبها يصيب اليوم من تقسيط معاش ذلك الشخص على الايام ومما بلغ مقدارها يقطع عليه وينزل من معاشه ويمسك لذلك دفتر مخصوص بتقيده وفي اخر كل شهر يعرض الدفتر المذكور الى امانة الكرك وبعد ان يوشر عليه بتقيد المبلغ الذي يحضره ايراداً

البند الثاني . المتبوع المذكور وكن كان ماذوناً بان يعطي الاذن للمامور به عندما يكون لم عذر شرعي الا ان هذا الاذن لا يمكنه ان يشمل اكثر من ثلاثة ايام اما الذين يجناجون الى الاذن بمدة اكثر من ذلك فيبينون الكيفية تحريراً الى طرف امانة الكرك ثم يوشر عن مقدار الايام التي تعطي لهم بها الرخصة من طرف الامانة على اوراق استدعائهم الحاوية بيان الحال المذكور وتحفظ عند المتبوع المذكور

البند الثالث . المتبوع المذكور يكون تحت المسؤولية اذا لم يخبر عن الشخص الموجود بمعينه بانه لم يات الى محل شغله بعلم وخبر مسمى يعطيه بوقته الى المحاسبة على الوجه المبين اعلاه

البند الرابع . حيث ان التجار بعد ان يحضروا بضاعتهم الى محل المعاينة يكونون قد وفوا المتوجب على ثمتهم وبقيت مصلحة المعاينة على ذمة المامورين واهتمامهم فاذا كان يظهر شيء مكتوم داخل تلك البضاعة بعد قيامها من محل المعاينة لا يمكن ان يعامل التاجر معاملة المهرب بل يكفي بان يؤخذ من التاجر المرقوم رسم كرك الاشياء الزائدة ويطرد مامور المعاينة الذي لم يعاين البضاعة المذكورة كما ينبغي من الخدمة ليكون ذلك موجباً لاتنباه غيره *

البند الخامس . اذا ارتدت اشياء برّاً او بحرّاً واحضرت الى الكرك باسم مهريه

* بما ان احكام نظام منع الحيلة والخدمة جارية بعد التحقيق في حق كل نوع من تهريب الاشياء
فحكم هذا البند مفسوخ

وبعد التحقيق والتدقيق تبين بان تلك الاشياء لم تكن مهربة في الحقيقة بل انها استحضرت
بنية التمتع الفاسدة الناشئة عن طمع المامور الذي ارجعها وارتكابه فيطرد ذلك المامور
من خدمته

البند السادس . التجار وسائر ابناء السبيل الذين يروحون ويحيثون الى الكبرك من
بعد ان يحضروا الاشياء التي تخصهم الى الكبرك وينوؤ رسوم الكبرك المتوجبة عليها
بعد الكشف تطبيقاً الى النظام اذا تبين بان المامورين اتخذوا وسيلة مثل تاخير العلم
وخبر او تذكرة الكبرك او صورة اخرى واخذوا عليها اقمعه واحدة او حبة واحدة فيخرج
التجاسر على ذلك ويطرد من الخدمة

البند السابع . بما ان كل المواد المختصة بالنظامات الموضوعه للكمارك في من الحالات
المعلومة عند خدمة الكبرك فاذا وقع بالفرض نوع افادة لاحد خدمة الكبرك من طرف
راس ما موري الكبرك يخالف المعاملة الجارية يلزم بان يبين له أولاً على وجه التفصيل
مغايرة الافادة الواقعة للصورة الجارية وللتعامل ثم اذا تأكد عليه تكراراً بان يجرى بها
فيعلم بالكيفية جانب امانة الكبرك ولا يبادر لاجراء هكذا افادات وتنبيهات مغايرة للنظام
ولو كانت من طرف امانة الكبرك بالذات ايضاً اما اذا اجراها فلا يقبل له عذر ما لم
يوجد بيده سند من طرف الامانة المذكورة تحريراً بل يكون مسئولاً كمن اجري ذلك
من تلقاء ذاته

البند الثامن . كما ان الكمارك في من المواقع الرسمية للدولة العلية ومن محلاتها المتأدبة
واتباع التجار الذين يروحون ويحيثون الى الكبرك وعرفهم الكبرك بواسطتهم هم ايضاً من
اهل العرض واصحاب المحيثة كذلك يلزم بان تكون خدمة الكمارك من اصحاب الناموس
ايضاً يراعون كل احد بحسب قدره وشانه ويتباعدون عن الحركات التي تمس الناموس
وتجبنون وقوع احوال توجب كسر عرض الانسان ويعاملون اصحاب المصالح بالرفق
واللطف ولذلك اذا كان احد من خدمة الكبرك يسيء المعاملة خلافاً لما ذكر مع تاجر
او خادمه او راكب وغيره فيتنزل في المرة الاولى درجة عن صفته وفي الثانية يخرج
مطروداً من الكبرك

البند التاسع . حيث يلزم مقابلة الى سلوك خدمة الكبرك في هذه الطريق بان
لا يقع اصلاً وقطعاً من طرف التجار والركاب وغيرهم عدم رعاية لاحد من الخدمة
المذكورين ايضاً فاذا كان احد منهم يسيء المعاملة على الوجه المذكور في البند السابق

مع احدٍ من مأموري الكمرك وكان لذلك الرجل بارتيطه (يعني حساب جاري) فتقبل بارتيطته وإذا كان خادماً تاجر فلا يعود معروفاً بالكمرك ولا يقبله الكمرك بعد ذلك وإذا كان من الركاب وغيرهم فيلزم بان يكدر ويعذر *

البند العاشر. ولئن كان البعض من الخدمة يستقرون من الوزنة على حساب معاشهم الا انه لا يجوز بعد الان اجراء هذه الاصول بحق احدٍ منهم اصلاً ولا يعطى لاحدٍ كائن من كان منهم دراهم من معاشه على الحساب ما لم يشتغل الشهر بتمامه
البند الحادي عشر. اذا كان احد الخدمة المستخدمين في الكمارك يرسل الى محل بعيد او قريب بخدمة من جانب الكمرك ولا يذهب فيسال في اول الامر من طرف امانة الكمرك عن سبب عدم ذهابه واذا ابان عن عذر شرعي في هذا الباب يوافق النظام ويستحق القبول فيعذر ولا فيخرج مطروداً من الخدمة

البند الثاني عشر. البضائع الواردة من محصلات ممالك الحضرة الشاهانية المحروسة تخرج في كمرك استانبول والاشياء التي ترد من اوربا في كمرك الغلطة انما تستثنى من هذه القاعدة بضائع التجار الذين يضمنون لجانب الكمرك على انهم يعطون رسم المنضم عن بضائع اوربا مع رسم الامدية دفعة واحدة وتخرج في كمرك استانبول *
البند الثالث عشر. حاصلات الغلطة وكرج قبوسي وكمارك البر اليومية مما كان بالغاً مقدارها تعمل بها بوصلة يومية وترسل على ايمى حال كان مع حاصلاتها بالسوية في اليوم الثاني صباحاً وتسلم الى الكمرك الكبير وإذا كان لا يمكن ارسالها في الوقت المعين لها فيكون الناظر والوزنه دار تحت المسؤولية

البند الرابع عشر. حاصلات صندوق الكمرك الكبير اليومية مع ابرادات البراكندة وبوصلات يومية النقود والذمات التي ترد كل يوم على الوجه المحرر من الغلطة وكرج قبوسي وكمارك البر تؤخذ من طرف المحاسبة وتعمل خلاصتها المقتضاة وتسلم في اليوم الثاني الى جانب الامانة

البند الخامس عشر. اصحاب البضائع التي ترد الى الكمارك من بعد ان يعطوا كمركها لا يمكن للكمارك بان توقف بضائعهم المذكورة ما لم يكن لذلك سبب قوي انما يستثنى من ذلك الاشياء والكتب المتنوعة التي تحصل المطالعة بانها تورث ضرراً للأشخاص

* فتح الحساب التجاري منسوخ

* حيث بعد تجديد المعاهدة الفتية هذه الامدية والرسم المنضم صار تخصص رسم معين

او للعموم او للملك والدولة ولا تعطى لاصحابها ما لم يستأذن عليها من طرف امانة الكمرك *

البند السادس عشر. حيث ان ظروف دهن الجروش التي ترد من جانب الزوم اليي الى دار السعادة صاير اخراجها في كمرك امتعة استانبول وبما ان هذه الظروف صاير اخراجها من الشخاير بواسطة الماكنه فيؤخذ عن كل ظرف منها خمسة غروش اجرة ماكنه مثل سائر الاشياء وبما ان ظروف الدهن المذكورة تأتي بتلك في الاسكلة وفضلاً عن انها تكون مانعاً من إخراج الباليات وسائر الاشياء يحصل منها ضرر تلويثها ايضاً فيلزم رفعها من الاسكلة وسرعة نقلها الى محل اخر مناسب في ساحة الكمرك ايضاً ويؤخذ اربعة غروش اجرة حمولة عن كل ظرف منها ايضاً لجهة نقلها واذا كانت الظروف المذكورة لا تنقام من طرف اصحابها لحد ثلاثة ايام من خروجها الى الكمرك وبقيت فيه فيؤخذ عن كل ظرف منها خمسة غروش رسم ارضية في كل يومها كان مقدار الايام التي يترك فيها بعد مرور الثلاثة الايام المذكورة

البند السابع عشر. النضة والذهب والمجوهرات والشالات وما يماثل ذلك من الاشياء الثمينة التي ترد الى الكمارك تنفع على ابي حال كان وتعين بحضور امانة الكمرك البند الثامن عشر. الاشياء التي من بعد ان تخرج الى الكمارك تترك فيها من طرف اصحابها بدعوى انها مفتوحة او ناقصة او بسبب ظهور نوع شبهة بها ووقوع النزاع عليها كمركياً اذا اراد اصحابها بعد ذلك ان ياخذوها لا يمكن لاحد من المأمورين اصلاً بان يعطي اذنًا باخراجها ولو كانت توقفت يوماً واحداً فقط ما لم يخبر عنها لجانب امانة الكمرك ويستأذن بها طالما كان توقيفها مبنياً على منازعة او سبب مثل ذلك *

البند التاسع عشر. عندما تخضر الى الكمارك اشياء لا يعرف بانه اخذ عنها كمرك في السابق او كان ظهورها حديثاً لا يؤخذ عنها رسم كمرك ما لم يستأذن عليها من طرف امانة الكمرك وفي اول الامر يسأل عن الكيفية من جانب الامانة تفصيلاً وتحريراً واذا كانت اشياء سهلة النقل ترسل لها مسطرتها ايضاً ومن ثم يجري الايجاب بحسب الجواب الذي تعطيه

* عينت الاوامر المتعددة الاشياء اللازم توقيفها في الكمرك

* حيث تعينت موخراً وظائف نظار الكمرك فالنظار مقتدرون على اعطاء مال التجار المتنازع فيه كمركياً ولذلك حكم هذا البند منسوخ

(فيما يختص بتحرير الرفاتي التي تعطى على وجه الصحة)

البند العشرون . الاشياء التي لاحد الركاب الذين يتوجهون الى الخارج تعان في الكمرك ومن بعد ان تنقيد باجناسها ومقاديرها بدفتر اليومية وتحسب رسومات الكمرك المتوجبة عليها وتؤخذ تماماً فقرر تلك الاشياء بالرفاتي التي تعطى ليد اصحابها باجناسها ومقاديرها تماماً بدون نقص على وجه قيدها في الدفتر ومن حيث ان ذلك هو من وظيفة ذمة الكاتب الذي يحرر الرفاتي فاذا تحرر في احدى هذه التذاكر شيء ناقص عن المقدار المحرر في الدفتر وعندما يحصل الكشف عليه في المحلات التي هو ذاهب اليها قبل عبثاً زائد عن الرقنية ثم اثبت صاحبه اخيراً بان رسم الكمرك أخذ عنه فيتحصل رسم الكمرك الذي يكون اخذ عنه في الحل الذي وصل اليه مما كان مقداره من الكاتب المذكور الذي حرر الرقنية حيث انه حررها بالناقص ويرتفع الى صاحبها

البند الحادي والعشرون . من حيث ان الكاتب الذي يحرر الرفاتي المذكورة يقيده في اول الامر الاشياء بحسب افادة المبصر الذي كشف عليها فلربما يكون النقص المزبور نشأ من افادة المبصر المرقوم بالناقص فاذا تحقق ذلك تكون عدم الدقة الواقعة في هذا الباب في من المبصر وبناء على ذلك يصير تضمين المبالغ السالفة الذكر التي يلزم ارجاعها من المبصر المرقوم وبعد ذلك اذا كانت هذه الرداة في مرة ثانية وقعت منه فيخرج مطروداً من الخدمة

البند الثاني والعشرون . اذا كان صاحب الرقنية التي تحررت بها اشياء ناقصة مثل هذه يحضرها وبعد ان يراجع قيدها يطلب درج الاشياء التي تبين من قيدها بانها تحررت بالناقص و اضافتها في التذكرة فيخرج مطروداً من الكمرك كل من يشرح كيفية النقص المزبور على الرقنية المذكورة ويختم عليها بسبب جراته على حركة مثل هذه تغاير النظام بدون رخصة مالم يتقدم في اول الامر عرض حال بيان وقوع الكيفية الى امانة الكمرك ويحال من طرف الامانة درج الاشياء التي تستبان بعد اخراج قيدها من دفاتر الصندوق بانها تحررت بالناقص و اضافتها في الرقنية المذكورة

البند الثالث والعشرون . حيث يلزم بان تكون تذاكر الكمرك من التذاكر المعتمدة التي يعمل بها ومن الامور الواضحة هو منع وقوع الحك او التصحيح فلأفانيها ولا يجوز في وقت من الاوقات بان يشرح على هذه الرفاتي بانه وقع سهو فيها فلا يمكن للكمرك بان يجيز على

ذلك في وقت من الاوقات بل نهاية الامر عندما تحصل المجبورية لاعطاء شرح مثل هذا يطرد في البداية من الكرك الذي كان السبب في هذا المهور ثم بعد ذلك يعطى الشرح ويختم عليه ولذلك تحصل غاية الدقة من جانب المامورين على عدم وقوع سهو مثل هذا فيما يخص بمعاملات الصوندر مات (السمندرات الخشبية)

البند الرابع والعشرون. انابر السمندرات التي انشئت في ساحة الكرك الكبير من حيث انها مخصوصة بضائع التجار الذين اعطوا امضاهم بانهم يعطون رسوم الكرك خمسة في المائة دفعة واحدة فلا يمكن ان توضع بضائع غيرهم على هذه السمندرات البند الخامس والعشرون. بضائع التجار المذكورين التي تخرج من البوابات الى اسكلة الكرك تنقيد بالدفاتر من طرف مامور الاسكلة عند خروجها الى الاسكلة وتنسب على هذه السمندرات بنظام وترتيب لكل تاجر على حدته بقدر الممكن وتنقيد في دفتر السمندرات القديم منها والجديد يخرج من السمندرات بالتبعية لحل المعايينة ويقع عموماً ويكشف عليه ويعامل بسائر ما يلزم من المعاملات الكركية

البند السادس والعشرون. ما يحضر بالتبعية من بضائع السمندرات لحل المعايينة على الوجه المذكور وكان صاحبه موجوداً ولم يقدر ان يأخذ بترك في ساحة المعايينة اربعاً وعشرين ساعة واذا لم يظهر صاحبه في المدة المرقومة ايضاً يقام حيثئذ الى انبار الارضية *

فما يخص بمعاملات انبار الارضية

البند السابع والعشرون. كل الاشياء التي تجلبها التجار الى دار السعادة من محصولات وممولات المالك المحروسة الشاهانية والديار الاجنبية ويخرجونها الى كمارك استانبول والغلطة وكرج قبوسى اذا لم ترفعها اصحابها في ظرف المدة المعينة لها وينقلوها

* احكام البنود الاربعة من العشرين الى الثالث والعشرين مفسوخة لان من يغلط بالسواو يحك ويصحح تذاكر الكرك يقطع عليه بموجب الاصول المتخذة اخيراً اول مرة ثلث معاشه وثاني دفعة نصفه وثالث دفعة ثلثه ورابع دفعة تمامه وخامس دفعة ينتزل معاشه ويعين بغير مامورية وسادس دفعة يطرد ويؤذن لماموري الكرك ان يبدلوا التذكرة التي يظهر فيها الغلط قبل اعطائها لصاحبها

* حكم البند الرابع والعشرين مفسوخ حيث تقرر بعد تجديد المعاهدة اخذ رسم الكرك عموماً نقداً ومعاملات السمندرات فتمت لانه صار من مقتضى الاصول المتخذة بعد تجديد المعاهدة ان لا تترك الاشياء المتواردة للكرك خارجة في الليل بل ترفع الى المخزن ولا توضع في موقع المعايينة ما لم يظهر صاحبها بطلبها

الى مخازنهم يؤخذ منهم عنها رسم ارضية

البند الثامن والعشرون. التجار يعطون رسم كمر ك الامتعة كافة والاشياء التي يخرجونها الى الكمارك بظرف اسبوع واحد اعتباراً من يوم اخراجها الى الكمارك وإذا لم يرفعوها من الكمارك يؤخذ عنها رسم الارضية يومياً لاسبوع واحد اعتباراً من اليوم التاسع عشرة بارات عن الرزم والصناديق الصغار وبراميل السكر التي تكون من قنطار ونصف الى قنطارين وعشرون بارة عن الكبير منها واربعون بارة عن البالبات والاقفاس وبراميل الخرداوات الكبيرة وبراميل السكر التي تكون فوق القنطارين لحد الخمسة قناطير وغرشان عن براميل السكر التي تكون فوق الخمسة قناطير لحد الاثني عشر قنطاراً

البند التاسع والعشرون. اذا مر الاسبوع ولم ترتفع الاشياء المذكورة ايضاً فيضم للاسبوع الثاني المثل على هذه الرسوم المقررة للارضية ويحصل عنها

البند الثلاثون. اذا دخل الاسبوع الثالث ايضاً وبقيت متروكة في الكمر فيضم حينئذ على اساس الرسم المزبور ثلاثة امثاله ويستوفي رسم الارضية غرشاً واحداً عن كل رزمة وصندوق وبرميل يؤخذ عنه عشرة بارات وغرشين عما كان من ذلك يؤخذ عنه عشرون فضة وثمانية غروش عما كان عنه غرشان والتجار الذين يرتضون بان يعطوا رسم الارضية بهذا المقدار يمكنهم بان يتركوا بضائعهم في الكمر قدر ما يريدون

البند الحادي والثلاثون. انما اذا كانت بضاعة احد التجار بحت عنها من طرف اصحابها بعد اخراجها الى الكمر وما قدر ان يجدها فلا تؤخذ عنها رسوم الارضية المذكورة لحد الوقت الذي توجد فيه ولذلك يلزم بان تعلم اصحاب الاشياء التي هي من هذا القليل لا توجد في الكمارك امانة الكمر تحميراً عن عدم وجود الاشياء الواردة لهم بمارقاتها ونومرها لتنفيد الكيفية بامر الامانة المذكورة في دفاتر الانبار اما اذا اعتذروا عن بضاعة من هذا القليل بقولهم قتشنا عليها وما وجدناها وتراجع التيد ولم يوجد لها قيد فلا يقبل لهم اعتذار بل يؤخذ عنها رسم الارضية

البند الثاني والثلاثون. الاشياء التي لا يعرف لها اصحاب وتري في الاسكلة او في جهة اخرى داخل الكمر ترتفع الى انبار الارضية

البند الثالث والثلاثون. مامور وانبار الارضية يقبلون الاشياء التي تكون من هذا القليل تقام الى انبارهم وتسلم لهم من يد من يحضرها ويقيدونها بدفاترهم باسم الذي

احضرها كائنًا من كان يعني يقيدونها في الدفاتر بما رقتها وسائر علاماتها الخصوصية
قائلين ان العتال الفلاني او المامور الفلاني او الرجل الفلاني راي في تاريخ كذا السنة
الفلانية بالاسكلة او في السمندرة او في المحل الفلاني بالية او صندوقًا او خرجًا وغير
ذلك فاحضره وسلمه الى الانبار ثم عندما نظروا اصحابها ويقدمون استدعاء تحريراً ويثبتون
بانها لهم وياخذونها بامر الامانة تشرح الاشياء الموجودة داخلها واجناسها ومقاديرها باعلى
قيدها ثم يمضي بذيله الرجل الذي ياخذها وتسلم له

البند الرابع والثلاثون . وقتما يحضر صاحب هذه الاشياء ويريد ان يقيمها بعد الاثبات
على الوجه المحرر تختم تذكرتها بخاتم الامد والرفق حسب اصول الانبار *

صورة حفظ الاشياء التي تؤخذ عينًا وتباع

البند الخامس والثلاثون . الاشياء التي تؤخذ عينًا في كمارك استانبول ومحقاتها
لا تودع عند زيد وعمره من خدمة الكمرك بل تسلم مؤقتًا الى ماموري الانبار مطلقًا
بدفتر مفردات وتحفظ في الانبار على الوجه المرعي الاجراء وفي كل يوم سبت تسلم مع
دفتر مفرداتها الى كشاف الكمرك الكبير ويؤخذ بها منه سند والسند المذكور يحفظ بيد
مامور الانبار ولا تباع هذه الاشياء ولو ظهر لها طالب قبل المزاد بل تباع في المزار
على كل حال

البند السادس والثلاثون . الاشياء المذكورة يحصل عليها المزارد علنًا في الايام التي
تستنسب بحسب اقتضاء الوقت بواسطة دلائي الميري مقابل مخدع امانة الكمرك ويمسك
محاسبه جي افندي ذاته دفترًا بها وتباع نقدًا

البند السابع والثلاثون . البوصلة المقتضا ببيان انواع الاشياء المرقومة وفي اي
يوم واية ساعة تحصل عليها المزائدة ترسل قبل اسبوع واحد من طرف امانة الكمرك الى
مطابع جريدة الحوادث وزرنا ل دو قونستانتيوبل لتطبع وتعلن ويعلم من كان
يرغب في شراء الاشياء المذكورة اليوم والوقت الذي يحصل به المزارد ويحضر بحسب
ذلك هو ذاته او يرسل احداً من طرفه لاجل اجرا المزارد عليها *

* هذه البنود المتعلقة بمعاملات الارضية مفسوخة لأن رسوما تعدلت وربطت في النظام الذي

نظم ونشر

* لا حكم لهذه العقود لانه من المقرر بعد تجديد المعاهدة ان الاشياء الماخوذة عينًا تكون مالا
للكمرك وتباع بقيمتها

فما يختص بالاشياء الواردة والصادرة لاجل الاصلاح

البند الثامن والثلاثون . المجوهرات والاواني الذهبية والفضية وغيرها التي ترسل الى الخارج او تحضر الى دار السعادة لاجل الاصلاح تحضرها اصحابها الى الكرك الذي تنسب اليه وتبرزها لتري فيه ومن بعد ان تراجع التبيود ويثبت بانه قد استوفي رسم كمركما تنفيد في الدفتر باجناسها وعددها ومقاديرها واسماء اصحابها وشهرتهم وتعطى الرخصة اما بارسالها او بادخالها *

البند التاسع والثلاثون . عند ما تجلب الاشياء المذكورة بعد الاصلاح او اريد ارجاعها بعد اصلاحها في دار السعادة تسخر كذلك الى الكرك الذي تنسب اليه وتبرز لتري ويراجع قيدها واذا وافقت تعطى الرخصة حينئذ بامرارها بلا رسم (منسوخ) البند الاربعون . اذا وافقت الاواني الفضية والذهبية قيدها لكن ظهرت بها زيادة بسبب اصلاحها تؤخذ رسوم الكرك المتقتضاة عن الزيادة الظاهرة بها فقط (منسوخ) البند الحادي والاربعون . الاشياء السالفة الذكر التي لا يعلم بانه اخذ رسم كمركما في البداية وقتما حضرت تستثنى من هذا النظام وتجري المعاملة بحقه على الوجه الذي به تعامل سائر الاشياء المستعملة حين خروجها الى الخارج (منسوخ)

فما يختص باوراق الشهادات التي تطلبها التجار

المادة الثانية والاربعون . عند ما تطلب لاي سبب كان ورقة شهادة من طرف احد التجار اشعاراً بكيفية ورود واخراج الاشياء التي مرت من الكارك على اي صورة في مقيدة باجناسها ومقاديرها في دفاتر الكرك يعطى بها في اول الامر عرضحال الى امانة الكرك يتبين به تحريراً وتفصيلاً تاريخ ورود تلك الاشياء ومع اي واپور او اي سفينة وردت بمارقتها ونومرها واجناسها ومقاديرها

المادة الثالثة والاربعون . يحصل السؤال في اول الامر على العرضحال عن قيد الاشياء المطلوبة ورقة الشهادة بها على المنوال المهر لاجل اخراج كيفية قيودها من دفاتر الكرك الذي تتعلق به

المادة الرابعة والاربعون . من بعد اخراج قيدها بحال العرضحال المذكور الى محاسبة الكرك لاجل تكرار التدقيق عليها من قيودات المحاسبة ويصير عليها دركار

* بعد تجديد المعاهدة فتح حكم هذا البند

بمقتضى نظامها ثم من بعد اجراء الدركنار بحال العرض حال المذكور الى قلم التحريرات
لكيما تحرر ورقة الشهادة حسب امثالها

البند الخامس والاربعون . من بعد ان يعطى هذا العرض حال الى قلم التحريرات
وتحرر ورقة الشهادة من القلم المزبور على الوجه المقتضى توفيقاً الى التبريد والنظام والاقتضا
الذي صار عليها الدركنار وتطبيقاً الى الاصول التجارية بحق امثالها يحفظ العرض حال
المذكور سنداً في البطلان ثم يحسب الصح المحنوي التصديق على ورقة الشهادة المذكورة ولا
من طرف محاسبه جي افندي وبالتالي من طرف امانة الكمرك ثم تسلم الى صاحبها بعد
ان نتخم عقيب ذلك بالخاتم الكبير المخصوص بالكمرك

فيما يختص بالاشياء التي يلتمس توقيفها في الكمارك
من بعض الاطراف

البند السادس والاربعون . اذا افاد احد تاجرين بان تتوقف مدة بضاعة الاخر
التي يكون اخرجها الى الكمارك ودفع رسم كمركها لسبب تكون فيها بينهما ورعي بذلك
صاحب البضاعة ايضاً فتتوقف تلك البضاعة وتحفظ في انبار الكمرك ليلين تنهي منازعتها
لكن اذا كان صاحب البضاعة لا يرضى بذلك ويطلب بضاعته وكان التاجران المرقومان
من تبعة دولة واحدة يعني اذا كانا كلاهما من تبعة انكلترة او فرنسا او احدى سائر الدول
المتحابة واحضر ورقة بيان لمجانب الكمرك من طرف سفارة او قنصلارية وقونسليوتخانه
الدولة التي هما خاضعان لها لاجل توقيف البضاعة المذكورة على الوجه المشروح فمن بعد
ان يعطيهما الى الكمرك تحفظ ورقة البيان المذكورة في الكمرك سنداً ثم تتوقف البضاعة
المذكورة *

البند السابع والاربعون . اذا كان التاجران المرقومان ليسا كلاهما من تبعة دولة
واحدة بل كان كل منهما من تبعة دولة اخرى فيراجع التاجر الذي يريد توقيف تلك
البضاعة السفارة التي هو تابع لها في اول الامر ثم تعرض الكيفية بتقرير من جانب السفارة
الى الباب العالي ومن بعد ان يرد من الباب العالي ايضاً التقرير المذكور بفرمان عال
لاجل توقيف البضاعة المذكورة يحفظ كذلك هذا التقرير في الكمرك سنداً وتتوقف

* بما ان توقيف المال في الكمرك بسبب يتكون بين تاجرين منوط بتبليغ من الدوائر الرسمية فتح
حكم هذا البند

تلك البضاعة

البند الثامن والاربعون . اذا كان التاجر الذي يطلب التوقيف بخبر الكمرك بانه يحضر له ورقة بيان او تقريراً بحجوي باعلاء فرمائاً عالياً ويعطيه ذلك لاجل البضاعة التي تنوقف في صورتين على الوجه المحرر اعلاه ويستدعي عدم قيام البضاعة المذكورة لحد ذلك الوقت فيطلب منه كفيلاً معتبراً ومقتدر من تبعة الدولة العلية بانه اذا ادعى صاحب البضاعة على الكمرك وضمنه بالاضرار لسبب توقيف تلك البضاعة وحكم له باعطاءها فيقوم باعطاء الضرر الذي يحكم بهما كان مقداره وعندما يقدم ذلك يؤخذ منه سند الكفالة وتنوقف تلك البضاعة لحد مساء اليوم الثاني وعند انتهاء المدة تعطى الى صاحبها ثم ولئن كانت تستثنى من هذا الحساب ايام التعطيل وباقي الموانع التي توجب امرار الاوقات في المدة المذكورة ضرورة الا ان البضاعة المذكورة لا يمكن توقيفها مدة زائدة ايضاً في حالة هذا الاستثناء بل اذا كان لا يحضر التقرير السالف بيانه في اليوم الثالث من وقوع الاستدعاء نهاية ما يكون فتعطى البضاعة المذكورة الى صاحبها

البند التاسع والاربعون . اذا كان التاجران المرقومان كلاهما من تبعة الدولة العلية فيلزم التاجر الذي يريد توقيف البضاعة ان يجري المتقاضى توقيفاً الى الاصول المبينة اعلاه ويستحصل امرنامه من جانب سمو الباب العالي او من نظارة التجارة البهية ويبرزه لاجل توقيف البضاعة المذكورة واذا لم يقدر يفعل ذلك فيجري الاصول المشروحة بحقه ايضاً (منسوخ)

فما يخص بالاشياء التي تحضر الى السفارات

البند الخمسون . التقارير التي تنقدم لاجل اخراج الاشياء المتعلقة بسفراء الدول المختابة الكائنة في دار السعادة وايصالها الى بيوت السفارات بما انه يكرم باحالتها بفرمان عالٍ الى جانب الكمرك والفرمان العالي الصادر باعلاء التقارير المذكورة يكون خطاباً الى امانة الكمرك فكما انه لا يمكن ان تخرج بها بوصلة الرخصة من المحاسبة ما لم تكن عليها اشارة الامانة المذكورة كذلك لا يمكن لاحد المأمورين ايضاً بان يعطي رخصة بشيء ما لم تكن بوصلة محاسبه

البند الحادي والخمسون . اذا كان التقرير المذكور لا يتعلم عليه بداعي عدم مساعدة الوقت او تعطيل الباب العالي او سبب اخر وكانت امضاء الرجل الذي يحضر

التقرير المذكور تستحق القبول كهر كياً فتؤخذ من يد ذلك الرجل امضاءً على انه يعلم في اليوم الثاني على التقرير المذكور وبمحضرة ثم تشرح الكيفية باعلى قيدها وتسلم تلك الاشياء لذلك الرجل لاجل مجرد عدم توقيف الشغل وعند ما يحضر التقرير وعليه السيور لدي ويعطيه للكمرك ترنجع له امضاءً ويترقن قيدها اما اذا لم يعلم على التقرير المذكور وبمحضرة في اليوم الثاني فيطلب ذلك منه بموجب امضاء ولا تعود تقبل امضاء مرة أخرى فيما بعد

البند الثاني والخمسون . اذا كانت الاشياء المذكورة تؤخذ رأساً من دون ان يعطى بها خبر الى الكمرك وراها مامورو الكمرك فيردونها ويحضرونها الى الكمرك ثم تفتح في الكمرك بموجب النظام وبعد الكشف عليها يؤخذ رسم كهر كها مضاعفاً وتعطى انما اذا حضر ترجمان السفارة الاكثر اعتباراً عند وقوع شيء من هذا القيل الى الكمرك وتعهد بانه بمحضرة تقريراً يشمل باعلاء الفرمان العالي على الوجه الذي سبق ذكره اعلاه وانه لا يقع شيء مثل هذا مرة أخرى فتعطى حيثئذ تلك الاشياء بدون فتح ولا رسم كهر ك حسب المنوال المشروح ليكون ذلك رعاية خصوصية الى بيوت السفارات مرة واحدة فقط *

فيما يخص بالاشياء التي افلس اصحابها او توفوا

البند الثالث والخمسون . الذين يظهر افلاسهم او يتوفون من التجار الاجنبية وكان لهم بضائع في الكمرك واريدها راجع في اول الامر الذي يريد اخذ البضاعة المذكورة كائن من كان سفارة الدولة التي هو منقاد لها او قنصلاريتها او قنصلوستانها لتعطى لامانة الكمرك عريضة مصادق عليها من طرفها

البند الرابع والخمسون . العريضة المذكورة تحال من امانة الكمرك الى المحاسبة ليحل عليها دركنا ان كان على ذلك التاجر ذمة في الكمرك ام لا ثم يفتح تلك البضاعة الرجل الذي يريد ان ياخذها بمعرفة ماموري الكمرك ومواجهة الترجمان وتفيد في الدفتر لدى المعاينة باجناسها ومقاديرها ونومرها ومارقاتها وبموجب رسم كهر كها ويؤخذ ويحصل مع الذمة التي تظهر على صاحبها سوية ويؤخذ بها من ذلك الرجل سند

* حكم هذين البندين مفسوخ لانه بموجب القرار العالي تعطى الاشياء الواردة على اسم السفارات بموجب تقريرها

مقبوض مع العريضة السالفة البيان الموجودة بيده ثم تسلم الاشيا المرقومة له *

فما يخص بمعاملات الاقطارمه

البند الخامس والخمسون . الاشيا التي تعمل عليها الاقطارمه بحسب الاقتضا الى البر فيفيد اصحابها ماموري الكمر ك عن كينيتها لحد اربع وعشرين ساعة نهاية ما يكون من اخراجها الى الاسكلة وتفيد في الدفاتر المتخذة للترانسيت على وجه الاصول ثم بعد ذلك تسلم الى اناير الترانسيت او ترسل الى سفائن الواپورات التي تنقل اليها انما عندما يراد عمل الاقطارمه على بضاعة تكون من بضائع الاقطارمه ولم يعط عنه خبر في المدة المذكورة سهواً فيلزم بان ينظر مانيفستو السفينة او الواپور الذي احضر تلك البضاعة لكيما يعلم بان تلك البضاعة هي بضاعة اقطارمه حقيقة واذا كان صاحبها يريد بان يوصل تلك البضاعة الى اسكلة بلاد اي دولة كانت يكون مجبوراً بان يعطي سنداً مضياً الى محاسبة الكمر ك يتعهد به بانه يحضر سنداً من كمر كجي تلك الاسكلة مشعراً بوصولها بطرف مهلة مناسبة نظراً الى بعد المحل وقريه واذا لم يحضره يعطي رسم امديتها (مفسوخ)

البند السادس والخمسون . اصول الاقطارمه تجري على كل حال فيما بين سوق الثالث والكويوي الجديد (لعله الجسر الجديد) والبضائع التي للاقطارمه توضع مؤقتاً في اناير الترانسيت المخصصة لذلك في كمر ك الغلطة وتفيد في دفاترها واذا كانت اشيا تحصل عليها الاقطارمه من سفينة الى سفينة او من واپور الى واپور فيجبر الكمر ك بكينيتها ويرسل بها دفتر لتنقل بعد ان يوخذ لها مامور وتذكر اما البضاعة التي تجري عليها الاقطارمه على غير هذا الوجه يعني لا يخبر بها او اخبر بها لكن لم يوخذ لها مامور وتذكره وامسكت تحسب مهرة (مفسوخ)

البند السابع والخمسون . البضائع التي يراد عمل الاقطارمه عليها بعد خروجها الى الكمارك وابقاها على حالها اربعاً وعشرين ساعة لا تعتبر بل يوخذ عليها رسم الامدية انما اذا كان ذلك ناشئاً عن كون ليس لصاحب البضاعة التي لم يعط عنها الخبر في ظرف هذه الاربع وعشرين ساعة بانها للاقطارمه خبر بها او من عدم اخذ امر الذات التي ارسلت له تلك البضاعة بوقته اسبب من الاسباب فينظر حيثن الى مانيفستو السفينة ان الواپور الذي احضر تلك البضاعة وعند ما يصير معلوم الكمر ك بشهادة المانيفستو بان

* احكام هذين البندين مفسوخة باحكام نظام منع الحيلة المظلم بعد تجديد المعاهدة

تلك البضاعة هي في الحقيقة بضاعة اقطارمة تحصل المساعدة بعمل الاقطارمة عليها
(مفسوخ)

البند الثامن والخمسون. اي شيء كان للاقطارمة عند ما يخرج الى البر يوضع في
انابر الترانسيت المخصوصة في كمرك الغلطة ويقيد في دفاترها (مفسوخ)

البند التاسع والخمسون. اذا خرج شيء من بضائع الاقطارمة الى كمرك استانبول
سهواً بملابسة اخراج المانيفاطورة الى كمرك استانبول ونقلها في الماعونات ولم يعط عنه
الخبر في ظرف اربع وعشرين ساعة نهاية ما يكون قبل قيده في الدفاتر ووضع في
الانابر يوخذ عنه رسم الامدية (مفسوخ)

البند الستون. امر لا يحتاج الى التعريف والبيان بان الاقطارمة هي عبارة عن البضاعة
التي تأتي من الممالك الاجنبية ولا تخرج الى البر ولا تداو لها اياها اخرى يعني لا تباع
ولا تشتري بل تذهب ايضاً كما جاءت الى ممالك اجنبية اخرى فلذلك لا ينظر بنظر اقطارمة
الى البضائع الاجنبية التي تنقل من الممالك المحروسة لاحد المحلات ولا كذلك الى الاشياء
التي تمر من بضائع الممالك المحروسة الى الممالك الاجنبية (مفسوخ)

البند الحادي والستون. الاشياء التي تخرج للكمرك لاجل الاقطارمة من بعد ان
نضعها اصحابها من السفائن والواپورات في الماعونات وتقرّب الى اسكلة الكمرك اذ لم
يخرجوها الى الكمرك بل ارسلوها الى مخازنهم ثم بعد يوم او جملة ايام حضروا تكرر الى
الكمرك وقالوا اننا في الوقت الفلاني شحنا في الماعونات من السفينة الفلانية كذا بضاعة
من الجنس الفلاني واصلناها الى اسكلة الكمرك لكيما نضعها في انابر الترانسيت فلم يخرجها
مامور الكمرك بدعوى انه صار المغرب والانابر قفلت ولا يمكن اخذها بعد ذلك او ابتداءً
المطربان بهطل ولو انتظروا قليلاً لانبئت البضاعة وانتزعت او كان يقع عليها ضرر كذا بناءً
على بعض الاسباب ولذلك اخذناها الى مخازننا والان قد احضرناها بالثاني ومرادنا
نعمل عليها اقطارمة بالوابور او بالسفينة الفلانية لنرسلها الى المحل الفلاني وطلبوا رخصة
بذلك فلا يعطى لهم رخصة بها ما لم يدفعوا رسم كمركها اللازم حيث انه لا ينظر الى تلك
البضاعة بنظر الترانسيت ما دام انهم اخذوها الى مخازنهم ولو باي سبب كان من الاسباب
(مفسوخ)

البند الثاني والستون. كما ان التجار مجبورون على حفظ بضائعهم كذلك الكمرك يطلب
ويلتزم ايضاً بان لا يضيع حقوقه وحيث ان الاشياء التي تصل الى اسكلة الكمرك في وقت

مثل هذا قرب فيه المغرب يعني مرّت الساعة الحادية عشرة وقفلت به الانابر ولم يبق في الكمرك غير النتيجة لا تقبل بالضرورة طبعاً فالمسئولية في هذا الباب ترجع على التجار اما اذا كانت البضاعة وصلت باوقاتها الى اسكلة الكمرك واخبر راس المامورين بقيامها الى الانابر المخصوصة بها لتكون ترانست ولم تقم من الماعونات بل ابقيت في الاسكلة فتكون حينئذ المسئولية عائدة على المامورين فينبغي اذا ان الاشياء التي توضع في انبار الترانسيت نظيرهذه توصلها اصحابها الى اسكلة الكمرك ويعطون خبر كيفيةها الى باش مامور باوقاتها.

فيما يخص بمعاملات الاسكلة (مفسوخ)

البند الثالث والستون. من حيث ان اسكلة الكمرك هي لاجل البضائع التجارية ولا يجوز بناء على محذورات جليلة ان يربط بها فلايك على غير اللزوم كالاساكل المخصوصة باحاد الناس فينبه راس ماموري كمرك الامتعة مرة تنبيهاً موكداً باجراء الدقة من طرف ماموري الاسكلة وعلى ملاحي الفلايك لكيلا يحصل بها بعد الآن ازدحام فلايك من هذا القبيل وبعدها اذا كان احدهم لا يصغي لذلك يوخذ مربوطاً لطرف امانة الكمرك ليرسل برفق مامور لجانب امانة البلدة لاجل اجراء ما يلزم له من التاديبات

البند الرابع والستون. حيث كان من وظيفة ماموري الاسكلة بان الامتعة والاشياء التي تخرجها التجار الى كمرك الاسكلة توضع على السمندرات بالتبعية حين خروجها ولا تقع احوال وحركات توجب الازدحام في ساحة الكمرك بواسطة ترك باليات او اشياء اخرى مثل هذه بها فتستنف الدنوكة وغيرها جيداً بالتبعية واذا ظهر نوع تكاسل في هذا الباب فيكون المامورون المذكورون تحت المسئولية

في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٢٧٧

نظام

فيما يختص بالامتنعة والاشياء التي تنتقل من اسكلة الى اخرى لاجل الاجراج
الى المالك الاجنبية

المادة الاولى . وقتما توسق في السفن امتنعة واشياء خارجة الى البلاد الاجنبية من
احدى اساكل المالك المحروسة الشاهانية بقدر التاجر الذي هو صاحبها بان يختار احد
امرئين وهما اما ان يدفع رسم رفتهما في الاسكلة المزبورة واما ان يبين بان تلك الامتنعة والاشياء
لا تتوجه راساً من هذه الاسكلة الى الديار الاجنبية بل حيث انها ترسل من اسكلة اخرى
منقولة بغير سفينة فيدفع الرسم المزبور هناك واذا اختار الامر الثاني فيكون مجبوراً اما
ان يعطي رسم الرفت ديوز يتوفي الاسكلة الاولى المذكورة دلالة واما ان يعطي بالتالي
على وجه رزده سان سند تعهد بانه اذا لم يرجع بظرف مدة ستة شهور العلم وخبر الذي
ياخذه من الاسكلة الاولى اليها مظهرًا من الاسكلة الاخرى السالفة الذكر اشعاراً بوصول
الامتنعة المذكورة اليها فيعطي عدا ما يقتضي من رسم الصريفات الداخلية الذي هو ثمانية
في المائة فانضاً ايضاً بحساب واحد في المائة شهرياً اعتباراً من تاريخ سندها بالنظر لصرف
الامتنعة والاشياء المزبورة واستهلاكها في المالك المحروسة واذا كان هو رجلاً غير معزوف
يعني لا يعتمد عليه من الكمرك فيقدم عدا السند المذكور تاجراً ايضاً بكفلة يمكن قبوله من
طرف الكمرك من تبعة اي دولة كان

من بعد ان توضع في محلها الاحكام المشروحة التي هي فيما يختص باعطاء الديوز يتو
او السند يعطي علم وخبر من جانب كمرك الاسكلة الاولى التي هي محل الصدور لبرزة
التاجر المرقوم في الاسكلة الثانية السالفة البيان التي تخرج بها قطعاً الامتنعة ويظهر عليه
تصديقاً من طرف كمركها بوصول تلك الامتنعة والاشياء اليه ايضاً

وعندما يحضر العلم وخبر الذي يظهر من طرف كمرك الاسكلة الثانية في ظرف
مدة الستة شهور على هذه الصورة لحين يرجع الكمرك المذكور الديوز يتو او السند الذي
اعطيه له على الوجه المحرر ويعطيه الى صاحبه واذا كان قدم كفيلاً بفك كفالته ايضاً
المادة الثانية . الامتنعة والاشياء التي تنقل الى المالك الاجنبية عندما تحضر من
اسكلة الى اسكلة وتخرج الى الكمرك على الوجه المذكور يطلب الكمرك الثاني المذكور

من صاحب الامتعة المزبورة اما ان يبرز له سند المقبوض المشعر باعطاء رسم رفتهما واما ان يريه العلم وخبر الذي يكون معطى له من الاسكلة الاولى ليتظهر بموجب المادة الاولى اما اذا كان لا يمكنه بان يبرز او ان يري واحدة من هاتين فيطلب منه ان يعطيه رسم رفته الامتعة والاشياء المذكورة وقما ينقلها تكراراً الى السفينة

اذا اراد صاحب مثل هذه الامتعة والاشياء التي تزد من احدى الاساكل وتخرج الى اسكلة اخرى على المنوال الذي تبين ان يتركها في الكمرك لحد ما يوسطها في سفينة اخرى ويخرجها قطعاً الى الديار الاجنبية فلا يطلب منه رسم ارضية عنها مدة شهر واحد ما لم يخرجها من الكمرك الى داخل المدينة اما اذا اراد صاحب الامتعة والاشياء المذكورة بان ينقلها من الكمرك الى مخزنه لاجل ان يميز اجناسها او لداع اخر فيكون مجبوراً اولاً اما ان يعطي عنها ثمانية في المائة رسم كمرك الصرفيات الداخلية الذي يرتفع له حالاً فرقة الذبى يوجد فيما بين رسم الرقت عند خروج الامتعة الى الديار الاجنبية بظرف ستة شهور اعتباراً من يوم سفرها من الاسكلة الاولى ثانياً اذا كان لا يريد ان يعطي رسم كمرك الصرفيات الداخلية المذكور فيعطي الى الكمرك سنداً بانة اذا لم يشحن الامتعة والاشياء المذكورة بظرف السنة شهور المذكورة وينقلها الى الديار الاجنبية يعطي عدا عن الثمانية في المائة التي هي رسم كمرك الصرفيات الداخلية المذكورة فائضها ايضاً بحساب واحد في المائة شهرياً اعتباراً من تاريخ السند واذا كان التاجر الذي يعطي هكذا سنداً رجلاً غير معروف يعني لا يعتمد عليه عند الكمرك فيقدم تاجراً ايضاً بكنة يمكن قبوله من طرف الكمرك من اي تبعة كان



نظام يتضمن المعاملات المختصة بوضع الخاتم المعلوم من الرصاص على
 حبل يلف على الباليات والصناديق وسائر انواع دنوكة واوعية الاشياء
 التجارية التي ترد الى كمارك المخرج لكيما ترسل الى محلات اخرى من بعد ان
 تجري عليها اصول المعاينة وسائر المعاملات النظامية لكيلا تبقى حاجة
 لفتحها ومعاينتها تكراراً في الكمارك الاخرى الكائنة في المحلات
 التي تمر بها لحد المحل المرسل اليه

المادة الاولى . الاشياء كافة التي تنقلها التجار برّاً او بحراً من احدى الممالك المحروسة
 الشاهانية لاخرى الى الديار الاجنبية من بعد ان يحصل على الكشف في كمارك
 المخرج ويحصل رسم كمر كها المتقضي على وجه الاصول بوضع على الدنوكة والوعية
 الموضوعه بها خاتم واحد من الرصاص او اكثر بحسبها يقتضي لها ويتبين بصورة
 شرح في اعالي الرقائي التي تعطى بها حسب النظام كمية الاختام الموضوعه على كل
 واحد منها

المادة الثانية . وضع هذه الاختام يكون بطلب التجار فلا بوضع الختم المذكور على
 اشياء للذين لا يطلبون ذلك بل ان الاشياء المذكورة تجري عليها اصول الفتح والمعاينة في
 الكمارك التي تصادفها لحد وصولها الى المحل المرسل اليه

المادة الثالثة . يؤخذ عن كل واحد من الخنومة الرصاص التي تضرب على كل
 دنك او غيره من الاوعية مما كان مقدارها في قلب بعضها بعض خمسون بارة ثمن رصاص
 وحبال ويحصل ذلك نقداً بالحاضر على الوجه الجاري بحق رسم الكمر ك

المادة الرابعة . الدنوكة وسائر الاوعية التي يضرب عليها الختم الرصاص بطلب
 من اصحابها تمر وهي منقولة راساً الى المحل المقصود في اي كمر ك تصادف في اثناء الطريق
 بحسب هياتها متى كانت الاختام الموجودة عليها مطابقة الى عددها المحرر في الرقائي
 ومارقاتها كذلك الى الرقائي المذكورة ولا توزن دنوكها ولا اوعينها ولا نفخ ولا يكشف
 على الاشياء الموجودة داخلها ولا تعدل في الكمارك السالفة البيان الموجودة في اثناء
 الطريق ولا في كمارك المورد التي تصل اليه تلك الاشياء ما لم يبرّ نوع من الفساد يمكنه
 بان يعطى شبهة في هذه الخنومة وحبالها وانه قد ادخل بعد ذلك اشياء اخرى داخل

دنوكها واوغيتها بل تقطع المخنومة الرصاصية بنماها فقط في كمارك المورد عن الدنوكه
والاوعية وتترك في الكرك لكيلا تبقى في يد اصحاب الاشياء وتدخل بيد زيد وعمرو
من يسيئون استعمالها انما اذا نظر فساد يورث شبهة مثل هذه في الاخنام والحبال على
الوجه المذكور فتتظر حينئذ تلك الدنوكه والاوعية كأنه لم يضرب عليها ختم اصالة
ونفتح ويكشف على الاشياء الموجودة داخلها حسب النظام ونطبق على تذاكرها ويجري
ما يقتضي لها من المعاملات

المادة الخامسة . اذا اقتضى الامر لضرب عدة اخنام على ذلك او عام واحد بحسب
جنسه وهيئتو لكيلا يبقى محل للشبهة المبينة في المادة الرابعة فلا تضرب مامورو الكرك
اخناماً اقل من اللازم ولو طلب ذلك التجار واصروا عليه بقصد تقليل ما يعطونه ثمن اخنام
بل كما انهم يعتنون للغاية بوضع الاخنام التي يضربونها وربط الحبال التي يلفونها عليها
باهتمام على صورة لا يمكن معها ادخال اشياء بعد ذلك داخل الدنوكه والاوعية كذلك
اصحاب الاشياء يجرون التفيدات على ذلك ولا يقيمون دنوكهم المخنومة بحالة تعطي
شبهة كهذه بل يناظرون ايضاً بكل اهتمام على ختمها بصورة لا يبقى معها شبهة في سائر
الكمارك التي تصل اليها ويدققون على محافظتها هيئاتها الاصلية بحيث لا يحصل في اثناء
الطريق ما يورث فساداً لهذه الاخنام والحبال والا ان لم يفعلوا ذلك فيعملوا ذواتهم
بانهم هم السبب المحض في المشقة والصعوبة التي تترتب عليهم من جهة فتح ومعاينة بضائعهم
في الكمارك الاخرى بناءً على الشبهات التي تقع بها على الوجه الذي مر ذكره

في ٢٢ جمادي الاولى سنة ١٢٨٠



نظام في حق منع الحيلة والتخدعة في الكمارك

(اعلان رسمي)

حيث ان اتخاذ التدابير المنقضة لمنع الحيل والتخداع هو في يد اقتدار الدولة العلية بمقتضى احكام المعاهدات التجارية المنعقدة فيما بين السلطنة السنية والدول المتحابه فقد استنسبت الان امانة الرسومات الجليلة اجراء المواد النظامية الميينة على الوجه الاتي في جميع الكمارك اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان لتكون حفظاً لمنافع الخزينة الجليلة وتورث امنية مضاعفة لمعاملات ارباب التجارة الذين هم من اصحاب الاستفادة والناموس

المادة الاولى

عند ما يصل اي مركب كان من المراكب الشراعية او الوابورات الى احدى مين الدولة العلية يقدم اجنته قومبانية ذلك المركب او قبوداته او واحد من طرف قبوداته الى ادارة الكمارك صورة قائمة شحنة قبل المباشرة باخراج وشقه تسخين مصادق عليهما ومضيتين من طرفه مطابقتين الى الاصل

هاتان الصورتان الماخوذتان عن قائمة الشحن تحويان مارقات وبيومرو وعدد دنوكة الاشياء التجارية كافة الموجودة في المركب المذكور لاجل الاخراج الى الميناء المذكورة حيث يقتضي ابراز اصل قائمة الشحن ايضاً مع الصورتين اللتين يعطيان عنها الى ادارة الكمارك على الوجه المذكور فيمكن للادارة المذكورة ان تقابل حالاً وتطبق الصور المزبورة على اصل المانيستو المزبور اللازم ابقائه في يد حامله

ادارة الكمارك تعين مأموراً لكيما يوشرو واجنته القومبانية او مع صاحب البضاعة او مع واحد من طرفها على دنوكة الاشياء التجارية التي تخرج الى البر يعني الى الكمارك بمجانزة سبحانها هذا قيدها الموجود في صورتي المانيستو المذكورتين المتقابلتين

عند ما تنتهي قضية اخراج الاشياء التجارية من السفينة الى الكمارك ويتحقق بانها لم يتاخر شيء مما هو مفيد في المانيستو بل جميعه خرج الى الكمارك موافقاً الى المانيستو يفتي الطرفان على تسختي الصورة المذكورتين وتعطى احداها الى القبودات او الى اجنته القومبانية او الشخص الموجود من طرفها وتحفظ الثانية في ادارة الكمارك

اذا ظهر نقص في الدنوكة الخارجة الى الكمارك عن المدار المين في المانيستو فلا تكون هذه الكيفية خالية من احدى اربع احوال وهي اولاً ان تكون الدنوكة الناقصة

المذكورة ما وُسقت في السفن ثانياً ان تكون وُسقت وخرجت في محل اخروي هاتين
 الصورتين يكون القبودان او اجنتة القومبانية او الشخص الموجود من طرفها مجبوراً بان
 يحضر ورقة شهادة من المحل المتقضى في ظرف مهل معين تثبت وقوع المادة على هذا
 الوجه ويبرزها الى ادارة الكمرك ثالثاً ان تكون الدنوكة المذكورة ضاعت ومن حيث انه
 يصير عليها البحث من طرف اصحابها فيثبت حيث القبودان او اجنتة القومبانية او الشخص
 الموجود من طرفها كذلك في ظرف مهل معين ايضاً الكينية يعني ان الدنوكة المذكورة
 ضاعت حقيقة حتى ان ائمانها قد انعطت وانوفت الى اصحابها بطريق التضمين وعند
 ثبوت هذه الاحوال الثلاثة التي صار بيانها لا تطلب الادارة المذكورة شيئاً يعني انها لا تطلب
 رسم كمرك عن هكذا دنوكة لم توسق من محلها او خرجت في محل اخر او ضاعت رابعاً
 ان تكون الدنوكة المذكورة لو كان يدعى بانها ضاعت الا انه يحتمل عدم وقوع السؤال
 عنها من طرف اصحابها ففي مثل هذه الحالة يعطي القبودان او اجنتة القومبانية او الشخص
 الموجود من طرفها رسم الكمرك المتقضى عن الدنوكة الناقصة باعتبار قيمتها المينة في المانيستو
 او المسوغة اما اذا كانت قيمتها مجهولة فيعطي حيث ذرام بقدر ضمني المبلغ الذي أُعطي
 له او صارت المقاوله على اعطائه نولون الدنوكة المذكورة في مقام الرسم المزبور
 المهل المعين الذي مر ذكره اعلاه يكون عبارة عن ستة شهور لاجل اي مينا

كانت من المين ويستعمل هذا المهل لاجل اثبات الاوراق ايانوا ايضاً

اذا لم يمكن بان يثبت لادارة الكمرك صحة وقوع احدي الاحوال الاربع المينة اعلاه
 في ظرف ثماني واربعين ساعة اعتباراً من تكميل اخراج الوسق الى الكمرك فيعطي اجنته
 قومبانية الوابور سنداً الى ادارة الكمرك يتضمن تعهداً باثبات ذلك في ظرف الستة
 شهور التي هي المهل المقرر على الوجه المحرر

اذا لم يمكن الى قبا بدين السفائن الشراعية او السفائن التجارية التي ليس لها وكلاء في
 المينا الموجود بها الكمرك بان يثبت صحة مدعاهم في ظرف ستة شهور فيكونون مجبورين
 بان يعطوا لادارة الكمرك رسم الكمرك الذي يكونون مجبورين بان يعطوه او الدراهم
 المتقتضاة بدلاً عن ضعف النولون حسب المتوال المذكور اعلاه او كتيلاً يقبله الكمرك
 يتعهد بهذه الدراهم

لا يمكن اخراج اي نوع كان من الامتعة التجارية اصلاً من السفائن الى البر يعني
 الى اسكلة الكمرك ما لم تُعطَ بذلك الرخصة من طرف ادارة الكمرك

عقيب تسليم صوتي المانيفستو اللتين مر ذكرهما الى الكمرك تعطى الرخصة باخراج الاشياء المذكورة الى اسكلة الكمرك

حيث كان من الامور المهمة اخراج الامتعة التجارية الموجودة في السفائن الشراعية التي هي على اهبة السفر الى محلات اخرى بدون توقف والتي تكون في السفائن التجارية التي تروح ونجى في اوقات مرتبة بدون تاخير فيعطى الاذن من طرف الكمرك الى السفائن المذكورة ليمكنها بان تنزل الى الماعونات الاشياء التجارية المشحونة بها لئلا تسلم صورتها المانيفستو الى الكمرك انما لا يمكن اخراج الاشياء المذكورة الى البر ما لم تسلم القبايدن او الأشخاص الذين وردت السفائن المذكورة لاسائهم صورتها المانيفستو على الوجه المحرر وباخذوا رخصة من الكمرك

بمخصص محل مناسب على حدته في الكمرك لاجل معاينة الاشياء الموجودة بمعية الركاب واجراء اصول هذه المعاينة يكون جارياً بحق كل احد على العموم ولا يستثنى من ذلك احد وكما ان الاشياء المستعملة لاحد الركاب تكون معفوة من رسم الكمرك كذلك لا يؤخذ رسم كمرك عن الملابس الجديدة والثواب والنواسيم وسائر الاشياء الثرية التي يسلم بها كمركياً بانها مخصصة به ذاته

المادة الثانية

كل انواع الاشياء التجارية التي تحضر لتكون بالترانسيت يحصل عليها الكشف على وجه اصوله

حيث كانت السلطنة السنية ترغب مع المحافظة على حقوق خزينتها الجبليلة بالسوية ان ترى ايضاً التسهيلات الممكنة الاجراء بحق ارباب التجارة فقد استنسبت بان تتخذ التدابير المهيئة فيما ياتي بحق الاشياء التجارية التي تحضر لكيما يجري عليها الترانسيت على الوجه المذكور

اولاً التاجر صاحب الاشياء التجارية الترانسيتية او وكيله يعطي الى الكمرك ورقة ممضاة من طرفه تتضمن بيان الاشياء المذكورة واي شيء في بالتصريح وما رافقها ونومرها ومقاديرها لكيما ينال التذكرة المنتزعة من الكمرك لاجل امرها

اذا كان عدد الدنوكة المحررة في ورقة البيان المذكورة اقل من عشرة فيميز الكمرك منها واحداً او كان عددها زائداً عن العشرة فيختار واحداً من كل عشرة منها وينقح

ويكشف على الاشياء الموجودة فيه ويحققها وإذا كانت مطابقة الى ورقة البيان لا ينفخ
بأقي الدنوكة بل يعتمد على ورقة البيان المذكورة وبحسب رسم الكمر كالتوجب عليها
ويحصل عنها جميعها

الاصول المتخذة لاجل معاينة هذه الاشياء الترانسيتية تجري ايضاً بحق معاينة الدنوكة
التي تخضر برأ من المالك الاجنبية لتتوجه الى محلات اخرى راساً بدون ان تتوقف قطعاً
في اول كمر ك من كمارك الدولة العلية بعد ان تستوفي فيه الرسوم المتوجبة عليها
ما مورو الكمر ك يعتنون للغاية بالاهتمام المدقق حين فسخ الدنوكة على صورة
لا تنفس معها لفاتها واوعينها ولا تلوث ليمكنها تكراراً من لها وقفلها جيداً باهتمام كما
كانت اولاً

الدنوكة التي تنفخ باعتبار واحد في كل عشرة على الوجه المذكور اعلاه اذا ظهرت
الاشياء الموجودة فيها مخالفة مقداراً او جنساً الى ورقة البيان التي اعطاها التاجر او
وكيله فلا يجوز حينئذ الاعتماد على هكذا ورقة بيان غير مطابقة الى نفس الامر بل تكون
للكمر ك صلاحية بان ينفخ جميع الدنوكة ويكشف عليها ومها كان عدد الدنوكة التي تنفخ
ويظهرها مغايرة الى ورقة البيان سواء كانت ترانسيت او ادخالات يستحصل الرسم
المتوجب عليها مضاعفاً

التاجر او وكيله الذي يكون اخذ ورقة ترانسيت على الوجه المذكور اعلاه لاجل
امرار الاشياء التجارية التي تخصه داخل الممالك المحروسة الشاهانية بحضور التذكرة المرقومة
ويرجعها الى الكمر ك بظرف مهلة ستة شهور او قبل ذلك اذا كان ممكناً
التذكرة التي تعاد على ذلك الوجه تعاد عندما تظهر من طرف آخر كمر ك مخرج
للدولة العلية اشعاراً بان الاشياء التجارية المذكورة قد مرت ودخلت في الواقع الى
الديار الاجنبية

ثانياً تذكرة الترانسيت المذكورة ولئن كان من البين بانها تعطى من بعد تحصيل
رسم كمر ك الترانسيت المتوجب بموجب المعاهدات التجارية الا ان التاجر صاحب الاشياء
المذكورة يقدم كفيلاً مقتدرّاً يقبله الكمر ك بأنه يحضر التذكرة المذكورة ويرجعها بظرف
مهل السنة شهور مظهرة من طرف كمر ك المخرج لاجل اثبات خروج تلك الاشياء من
المالك المحروسة الشاهانية ودخولها الى الممالك الاجنبية على الوجه الحرر واذا لم يتمكن بان
يبرز التذكرة المذكورة مظهرة هكذا بظرف المهل المذكور فيكون التاجر او وكيله مجبوراً

بان يعطي الى الكمر ك المبلغ الباقي من الثمانية في المائة رسم الادخالات ثم اذا كان لا يقدر التاجر بان يعطي كميلاً لاجل اثبات خروج بضاعته من المالك المحروسة الشاهانية ورجح بان يعطي رسم الادخالات كاملاً بصورة تامين الى الكمر ك على انه يسترد الفرق فيما بعد فيحتذر ينصرح في التذكرة التي تعطى له بان الفرق المزبور الكائن فيما بين رسم الترانسيت وبين رسم الادخالات برء اما في كمر ك المورد واما في كمر ك المخرج بحسب المطلوب التاجر

اذا تحرر في التذكرة المذكورة بان رد الفرق المزبور بحري في كمر ك المورد فتستعصر التذكرة المذكورة المظهرة من كمر ك المخرج باخراج الاشياء الى الديار الاجنبية وتعاد الى كمر ك المورد بظرف المهل الذي سبق بيانه باعلاء اذا ثبت على الوجه المنتضى ضياع تذكرة مظهرة من كمر ك المخرج يعني الحدود حسب النوال المذكور فتعطى ورقة شهادة من كمر ك المخرج المزبور لتعتبر عوض التذكرة المذكورة واذا ثبت بان جميع الاشياء المحررة في التذكرة قد ضاعت قبل خروجها الى الديار الاجنبية بداعي بعض اسباب مجبنة ترد حيثنذ الدرام الزائدة التي اعطيت قبلاً لاجل تامين الكمر ك الى صاحبها

المادة الثالثة

حيث كان من اقتضاء احكام المعاهدات التجارية المنعقدة مع الدول المتخابة بان لا يؤخذ شيء من انواع الرسومات عن الاشياء التجارية التي تخرج الى البر لوقت محدود لكيما تتوجه بطريقها اما مشحونة تكررًا في السفائن التي احضرتها واما بسفائن اخرى واذا كانت هذه الاشياء في دار السعادة توضع في انبار الكمر ك واذا كانت في كمارك محلات اخرى ليس لها اناهر فتوضع في محلات مناسبة تكون تحت نظارة الكمر ك فقد يتبين ويتوضح فيما يأتي كيف تكون نظارة الكمر ك المذكورة

التاجر او وكيله الذي يحضر اشياء تجارية لوقت محدود لاحدى المين التي لا يكون الكمر كها انبار مخصوص يمكنه بان يوضع الاشياء المذكورة في احد مخازنه ذاته انما يكون هذا المخزن يقفل بمفتاحين كل منهما على حدة ويتسلم احد هذين المفتاحين الى الكمر ك واذا اراد الكمر ك فيمكنه بان يختم باب المخزن المذكور بخاتم ذاته ايضا ولا يمكن بان يتمكن الاشياء المذكورة مدة ازيد من شهر واحد سواء كانت موضوعة في انبار الكمر ك او في

مخزن التاجر او وكيله ما لم ينشأ ذلك عن سبب مجبر محقق
حيث انه عند انقضاء مهلة هذا الشهر الواحد يكون التاجر مجبوراً بان يعطي ثمانية في
المائة رسم كمر ك بضائع التجارة الموجودة في الكمر ك ويخرجها فاذا وقع خلاف ذلك
وتعوقت البضاعة المذكورة في انبار الترانسيت مدة ازيد من ذلك فيستحصل عنها رسم
الارضية المقتضى مدة هذه الزيادة التي تمكنها
اذا كانت الاشياء المذكورة تنقل تكراراً الى احدى الديار الاجنبية وتخرج البهاقي
طرف مدة ستة شهور من تاريخ ورودها الى الكمر ك بعد ان تكون دفعت رسم كمر كها بكامله
على الوجه المذكور برّد الى صاحبها الفرق الكائن فيما بين رسم الترانسيت ورسم الادخالات
توفيقاً الى المعاهدات التجارية

المادة الرابعة

معاينة الاشياء التجارية في الكمارك تجرى في الاوقات الميمنة ادناه
تبتدى المعاينة من اول يوم من نيسان لحد نهاية ايلول بعد شروق الشمس بساعة
ونصف وتنتهي قبل غروب الشمس بساعة ونصف وتبتدى من ابتدا تشرين الاول لحد
نهاية مارت (اذار) بعد شروق الشمس بساعة واحدة وتنتهي قبل غروب الشمس
بساعة واحدة ايضاً
تتخذ ادارة الكمر ك التدابير الانضباطية اللازمة بصورة لا توجب معها تعويق السفائن
عن مسيرها في المحلات التجارية بها مساعدة باخذ الاشياء واخراجها من الواپورات ليلاً

المادة الخامسة

بما انه محرر في المعاهدات التجارية بان الاشياء التجارية التي تمسك عند ما تكون
مهربة وتضبط لنظم حالاً مضطربتها المفتضة وتبلغ الى القونسلسخانة التي ينسب اليها
صاحب الاشياء فقد تبيين على الوجه الاتي المعاملات التي يلزم اجراؤها في هذا الباب
عقيب اخذ الاشياء المهربة ومسكها للحال بحضر مامور الكمر ك والباشكاتب واثنان
او ثلاثة من اكبر خدمة الكمر ك الى احد المحلات سوية بصورة قوميسيون ويدققون على
الكيفية ومن بعد استنطاق الذين يقتضي استنطاقهم بطالعون هل يكون حكم المصادرة
بحق او بغير حق ويعطون القرار واذا كان محل الحكم المزبور ينظرون المضبطة المفتضة

بذلك

بصرح في هذه المضبطة في اي تاريخ وعلى اية حالة اخذت الاشياء المذكورة وامسكت
ومن هم الذين اخذوها وامسكوها والشهود ومهربو الاشياء يعني ما هي اسماؤهم وصنائعهم
وتابعينهم وما هو جنس الاشياء ومقاديرها والبراهين التي تميز ضبطها وما هي الاعتذارات
التي اوردها المهربون لاجل تبرئة ذمتهم

ترسل صورة هذه المضبطة مختومة من طرف مأمور الكمرك الى القونسلوخانة التي
ينسب اليها صاحب الاشياء بظرف اربع وعشرين ساعة اعتباراً من تنظيمها
القونسلوس يعلم الكمرك تحريراً بوصول الصورة المذكورة لطرفه وإذا كان بعد وصولها
ليده لا يقع نوع ادعاء من طرف صاحب الاشياء ويبلغ من جانب القونسلوس الموما اليه
الى الكمرك بظرف خمسة عشر يوماً فحينئذ تضبط الاشياء المذكورة قطعياً ولا تقبل بعد
ذلك دعوى ولا ادعاء بنوع من الانواع اصلاً

من بعد ان يراجع صاحب الاشياء القونسلوخانة ويرى بان اقامته للدعوى يكون
مناسباً يرسل التقرير الذي يتضمن دعواه من طرف قونسلوخانتها الى نظارة التجارة الجلية
اذا كان محل الوقوع دار السعادة او الى مجلس التجارة المحلي اذا كان في الخارج او الى
مجلس البلدة في المحلات التي لا يوجد بها مجلس تجارة وهناك يحصل التدقيق على
المادة ويعطى القرار هل يقتضي التصديق على حكم المصادرة او على فتحه وبطلان

حيث ان المضابط التي ياتي مستخدمو الكمرك الذين هم مأمور والدولة العلية الى
محل بصورة قومسيون وينظمونها به تكون معتبرة سواء كان في مجلس التجارة او البلدة
فالتدقيقات التي تجريها المجالس المذكورة هي عبارة عن اعطاء القرار على البراهين
المبسوطة والموردة في المضابط المذكورة هل هي كافية ومقبولة بحق لحق حكم
المصادرة ام لا

يسمع في المجالس المذكورة مهربو الاشياء والذين أمسكوا الاشياء المذكورة والشهود
الذين للمادة وعليها

اذا كان الحكم والقرار الذي تصدره مجالس التجارة او البلدة هو في عدم اقتضاء ضبط
الاشياء ومصادرتها وكان صاحب المال قد تضرر باسباب توقيف بضاعته وضبطها على
ذلك الوجه فبعد ان يثبت في المجالس المذكورة الضرر الحقيقي الذي لحق به على خط
مستقيم يكون له حق بان يطلب تضمينات مقابلة الى ضرره المذكور وإذا لم يرض احد الطرفين

بالحكم الذي يقع من المجالس في هذا الباب فيكون مقتدرًا على المراجعة في محل آخر بصورة الاستئناف

وإذا كان حكم وقرار المجالس المذكورة يبين عدم حق صاحب الاشياء في دعواه فيحتمل يحصل ايضا من صاحب الاشياء مقدار مناسب جزاءً نقدياً زجرًا له ومقدار هذا الجزاء لا يتجاوز في وقت من الاوقات نسبة خمسة في المائة من قيمة الاشياء المضبوطة اصلاً

تحتسب قيمة الاشياء المضبوطة لاجل تقدير التضمينات والجزاء النقدي بموجب التعريفة اذا كانت الاشياء المذكورة من الاشياء المعروفة ولا بمقتضى ايجاب رايها بين التجار في بيعها وشراؤها بالجملة بعد تنزيل عشرة في المائة او سقوطه اذا كانت من الاشياء الغير المعروفة

احكام وقرارات مجلس تجارة دار السعادة تعتبر قطعية لا تمكن مراجعتها في جهة اخرى اصلاً

من حيث ان الكمرك وصاحب الاشياء يمكنها بان يراجعا مجلس تجارة دار السعادة بحق احكام وقرارات مجالس التجارة او مجالس البلدة الكائنة في الخارج فعند ما تقع لها هكذا مراجعة يكون الحكم والقرار اللذان يصدرها مجلس تجارة دار السعادة المذكور مرعيين ومعتبرين بصورة قطعية ولا يمكن لاحد الطرفين بان يراجع في ذلك جهة اخرى اصلاً كما ان مراجعة احد الطرفين مجلس تجارة دار السعادة على الوجه المحرر يلزم ان تكون بلا تاخير كذلك التاجر الذي يراجع كائناً من كان يلزمه بان يسلم للكمرك دراهم امانة قبل المراجعة تقابل الجزاء النقدي الذي يكون مجبوراً بان يعطيه اذا تبين بان لاحق له او ان يقدم كفيلاً على تلك الدرام بصورة يمكن قبولها من الكمرك

اذا ادعى الشخص الذي تضبط بضاعته بان المضبطة السالف بيانها قد نظمت كذباً او تصدى لاقامة الدعوى على جميع المامورين الذين ختموا المضبطة المذكورة او على واحد منهم بمفرده تنقلب المسئلة الى الجنائيات وحينئذ تعرض الكيفية الى جانب سمو الباب العالمي وترى دعوى هذه الجناية توفيقاً الى الاصول والقاعدة التجارية في الدعاوى التي تكون بحق ماموري الدولة نظيرهم

حيث ان ادارة الكمرك مرخصة بان تتساوى مع صاحب الاشياء وتكفي بتخصيل مقدار مناسب بدل المصادرة جزاءً نقدياً وتقطع النزاع قبل وقوع نوع حكم وقرار فيه فلا يكون

الجزء المزبور في وقت من الاوقات اصلاً اقل من مثلي رسم الكمرك الذي عينته المعاهدة التجارية وحيث يعني اذا رضي صاحب الاشياء بالمساواة ونهي المصلحة على ذلك الوجه تعطى الاشياء المضبوطة وتسلم له بعد ان يعطى الجزء النقدي المذكور

المادة السادسة

تُعفى قوميات الواهورات من اعطاء رسم الارضية المتقاضى عن الدنوك التي تبقى في الكمرك زيادة عن المدة المقررة سواء كان ذلك مبنياً على منازعة او على اخراجها سهواً حيثما كانت ذاهبة الى محل اخر او تحت سبب اخر مجبراً انما الدنوك التي تبقى بناءً على احدى هذه الصور الثلاث اذا كانت لا ترسل الى محل اخر عند نهاية الامر بل تخرج من الكمرك لكي تصرف وتستهلك في المحل الكائن فيه الكمرك فحيث يحصل عنها الرسم المزبور بتمامه

لا يمكن ان يطلب رسم ارضية بنوع من الانواع اصلاً عن الدنوك التي لا تنقام من الكمرك باوقاتها بسبب السكوت و (الحجز) المبلغ رسماً من المحل المتقاضى حسب اصوله ولا عن الدنوك الباقية زيادة عن المدة المقررة بناءً على قضية الارباب (العطب)

المادة السابعة

تبيع ادارة الكمرك حسب الاصول الميمنة ادناه الاشياء التي تترك في انابر الكمرك وتمر عليها مدة سنة واحدة ويوم واحد

من بعد مرور السنة الواحدة واليوم الواحد المذكورين تبين ادارة الكمرك لكل احد بيع الاشياء المذكورة بواسطة الطباعة في نوعين من الجرائد احدها تركية والاخرى فرنسوية اذا كان ذلك في دار السعادة والابتليق اعلانات تركية العبارة على باب الوالي او القائم مقام او بيت المدير اذا كان في الخارج

بعد مرور شهر واحد على هذا الاعلان تنفخ ادارة الكمرك الدنوك التي تحتوي على الاشياء التي تباع بحضور نفرين مامورين يعينان من طرف مجلس التجارة او من جانب مجلس البلدة في المحلات التي لا توجد بها مجالس تجارة مع مامور واحد من طرف القونسلسو سخانه او الحكومة التي ينسب اليها صاحب الاشياء او سجناق السفينة التي احضرت الاشياء المذكورة اذا كان صاحب الاشياء غير معلوم

تعمل ادارة الكمرك مع المامورين المذكورين دفتر الاشياء الموجودة في الدنوك

السالفة البيان و يعطون قراراً فيما بينهم في اي يوم وساعة يكون بيعها ثم تعلن الكيفية
 أولاً لكل احد على وجه الاصول التي مر ذكرها باعلاء
 تباع ادارة الكمرك في اليوم المعين الاشياء المذكورة بصورة المزائدة العلنية بحضور
 المامورين السالفي البيان ويختم المامورون الموما اليهم على مضبطتها
 يصرح في هذه المضبطة عدا سائر الايضاحات المعلومة المتقضاة اسم ولقب وصناعة
 الذي يشتري كل واحدة من الاشياء التي تباع

اذا لم يحضر المامور الذي يعين من طرف القونسلو سخانه ويثبت وجوده في اليوم
 والساعة المعينة لبيع الاشياء على الوجه المذكور فيكون غيابه على هذا الوجه ناشئاً عن
 امنيته في ادارة الكمرك ولذلك تبادر الادارة المذكورة مع المامورين الموجودين من
 جانب مجلس التجارة او البلدة سنوية لبيع الاشياء المرقومة انما اذا كان مامور هذا المجلس
 لا يوجدون بتمامهم فلا يمكن بيعها بدونهم
 الاشياء التي تباع تعطى للذين يسمحون بي ازيد من الغير وتقرر عليهم بعد انقطاع
 رغبة الباقين وتحصل اثمانها منهم معجلاً

يتنزل في اول الامر ويتوقف من حاصلات اثمان الاشياء المباعة على الوجه المحرر
 مصارف الاعلانات والدلالة وسائر المصاريف البيعية الماثلة لذلك ايضاً وفي المرتبة
 الثانية رسوم الكمرك التي يلزم بان تحسب على اثمان المبيع وفي الدرجة الثالثة النولون
 والمصاريف المعلومة المتعلقة به وفي الدرجة الرابعة مقدار رسوم الارضية ثم يؤخذ بالباقي
 سند المقبوض المقتضى على وجه اصوله ويتسلم الى القونسلو سخانه التي ينسب اليها صاحب
 الاشياء او سنجاق السفينة التي احضرت الاشياء المذكورة اذا كان غير معلوم من هو الا
 فالى طرف الحكومة



نظام

في حق الاشياء التي ترد الى اساكل الكمرك من محصولات وممولات
الداخلية بقصد الارسال الى الديار الاجنبية

بيان يتضمن المعاملات النظامية التي تجري كمركاً بحق الاشياء التي ترد من
الداخل من محصولات وممولات المالك المحروسة الشاهانية الى المحل الذي يكون
كمرك اسكلة لاجل الاخراج الى الديار الاجنبية
التاجر الذي يطلب ان ينقل الى مخازنه اشياء تجارية واردة الى كمرك الاسكلة لاجل
الاخراج الى الديار الاجنبية بدون ان يدفع رسم كمركها يعطي سنداً الى الكمرك المذكور
يتضمن مقدار رسم الكمرك المتقضى عن الاشياء المذكورة ثمانية في المائة حسب اعتبار
الصرفيات الداخلية وبين به بان الاشياء المذكورة سوف يخرجها الى الديار الاجنبية
اذا كان التاجر المرقوم لا يريد ان يعطي سنداً مثل هذا فيكون مجبوراً بان يجري
واحداً بمختارة من الاربعة الوجوه الميمنة بادناه

اولاً ان لا ياخذ بضاعته المذكورة الى مخزنه بل يرسلها حالاً الى الديار الاجنبية راساً
ثانياً اذا كان يوجد للكمرك انبار يترك بضاعته المرقومة في الانبار المزبور وحيداً
لا يطلب منه رسم ارضية اما اذا صرف النظر عن ارسالها الى الديار الاجنبية بعد ان
يكون تركها مدة في الانبار المزبور واراد ان يخرجها من الكمرك لكي تصرف
وتستهلك داخل البلدة فيعطى حينئذ رسم الارضية المتقضى بنماو

ثالثاً. او انه يضع الاشياء المذكورة في غير مخزن يقتل ويفتح بمفتاحين لكما يبقى
احد المفتاحين بيد الكمرك وتكون ادارة الكمرك مقتدرة اذا ارادت بان تختم بابه بمخاتها ذاتها
رابعاً. او انه يعطي ادارة الكمرك رسم الكمرك ثمانية في المائة الذي هو رسم الصرفيات
الداخلية بصورة ديپوزيتو ويخرج بضاعته المذكورة من الكمرك وعند ما يخرج الاشياء
المذكورة بعد ذلك الى الديار الاجنبية بحسب له الفرق الكائن فيما بين رسم كمرك
الصرفيات الداخلية الذي جعله ديپوزيتو على الوجه المحرو وبين رسم كمرك الاخراجات
ويرتفع له بدون تاخير

اذا كان التاجر لا يختار اصلاً واحداً من هذه الوجوه الاربعة التي صار بيانها
ويرجى اعطاء سند على الوجه المذكور واخراج بضاعته من الكمرك فيكون مجبوراً بان

يرسل بضاعته هذه الى الديار الاجنبية بطرف مدة ستة اشهر واذا لم يرسلها يجري عند
انقضاء المدة المذكورة ما يقتضي بموجب واحد بخناره باي حال كان من الوجوه الاربعة
المذكورة اما اذا كان لا يختار وقتئذ ولا واحداً من الوجوه المرقومة ايضاً فينظر اليه
بالنظر لمن صرف بضاعته واستهلكها داخل البلدة و يعطي رسم الصريفات الداخلية الذي
هو ثمانية في المائة تماماً ويلزمه عدا ذلك بان يعطي ايضاً فائض الرسم المزبور
واحداً في المائة شهرياً عن المدة التي تكون مرّت من تاريخ اعطاء السند السالف
البيان لحد يوم تاريخ العطاء المذكور

التاجر الذي يعطي السند على الوجه المبين اذا لم يكن رجلاً يعرفه الكمرك يعني
يعتبره الكمرك فحينئذ يكون مجبوراً بان يقدم تاجراً اخر يكفله من اية ملة كانت بحيث
يمكن للكمرك ان يقبله لكيما يتعهد باجراء السند المذكور



نظام

في حق الرسم الذي يؤخذ عن المعولات الداخلية التي تبدلت هيئتها ولئن كان من الاصول المتخذة لحد الان بان تؤخذ رسوم كمرك تامة تكرر أيضاً عند كل مرة تشغل فيها المعولات الداخلية وتبديل هيئتها وتغير بعد ان يكون اخذ رسم الكمرك المقتضى وتحصل عن اجزائها الا انه لما كان المقصد تقديم الصنائع التي هي مدار ثروة المملكة وتزبيد صرفها في ظل الجنتاب الشاهاني قد تنظمت هذه النظامنة ببيان كيفية وكية الرسوم التي يلزم اخذها منذ الان فصاعداً عن المعولات المذكورة بحسب تبدل هيئتها ودرجات تغييرها

المادة الاولى . يؤخذ رسم الكمرك ثمانية في المائة بموجب التعرفة عن المعولات التي تمر من الكمرك وتنقل الى قضاء اخر وتكون اجزاؤها الاصلية حاصلة في احد قضاوات الممالك المحروسة التي لها اولم يكن لها كمرك وتشغلت في ذلك القضاء وتحولت وتبدلت الى هيئة اخرى حالة كون رسوم كمركها لم تؤخذ بعد حيث انها ما مرت من الكمرك المادة الثانية . يؤخذ رسم الكمرك اربعة في المائة عن المعولات التي تشغل وتحول وتبديل الى هيئة اخرى وتكرر من الكمرك من اي نوع كان من الاشياء المحاصلة في اخذ قضاوات الممالك المحروسة التي ليس لها كمرك ووردت الى قضاء اخر له كمرك او كانت حاصلة في احد القضاوات التي لها كمارك وخرجت من ذلك القضاء الى قضاء اخر ووفت رسم كمركها ثمانية في المائة بموجب التعرفة

المادة الثالثة . يؤخذ رسم الكمرك اربعة في المائة على الوجه المبين في المادة الثانية ايضاً من المعولات التي تمر من احد الكمارك وتكون اجزاؤها الاصلية من محصولات الممالك الاجنبية واعطت رسم كمركها المقتضى حين ادخالها الى الممالك المحروسة الشاهانية وتشغلت اخيراً وتحولت وتبدلت الى هيئة اخرى

المادة الرابعة . يؤخذ رسم الكمرك اربعة في المائة فقط ايضاً عن المعولات التي تمر من الكمرك وتكون اجزاؤها الاصلية وفقت مقدماً رسم كمرها المقتضى ثم تشغلت وتحولت وتبدلت الى هيئة اخرى مختلطة على اي نسبة كانت من محصولات الممالك المحروسة الشاهانية ومحصول الممالك الاجنبية

المادة الخامسة . يؤخذ رسم الكمرك ستة في المائة عن المعولات التي تمر من الكمرك

وتكون قد تشغلت وتحولت وتبدلت الى هيئة اخرى مختلطة على اي نسبة كانت من اجزا
اصلية جاءت من البلاد الاجنبية واخذ رسم كهركما المتقضى وتحصل حين ادخالها واجزاء
اصلية من محصول الممالك الشاهانية المحروسة لا زال ما اخذ رسم كهركما
المادة السادسة . من حيث ان انواع الاقمشة والبز والغزل التي اعطي عنها رسم الكهرك
مقدماً سواء كانت من محصول الممالك المحروسة الشاهانية او الممالك الاجنبية اذا
صبغت اخيراً وكذلك جلود اجناس الحيوانات اذا خيطت مع بعضها لتكون ظلوماً
(ظرف او بدن فرو) لا يمكن عدها بانها قد غيرت هيئاتها الاصلية بالغام بمجرد صباغها
او ربطها وتخييطها في بعضها بعض فيؤخذ رسم الكهرك اثنين في المائة فقط عنها وعن
الاشياء التي تمر من الكهرك ماثلة لها

المادة السابعة . يؤخذ رسم الكهرك اثنين في المائة ايضاً عن الاشياء التي تحولت
هيئاتها وتغيرت صورها مرتين او ثلاثاً او اكثر من الاشياء التي تكون تشغلت وتغيرت
هيئاتها الاصلية مرة واعطي عنها رسم الكهرك المتقضى كما اذا صبغ غزل ثم حيك بعد
ذلك قماشاً ثم عمل من القماش صداري او كانت جلوداً ساذجة دبغت وعملت سخنياناً
ثم عمل من السخنيان خفاف وتواسم وما يماثل ذلك من المعولات

المادة الثامنة . اذا كانت الاجزاء الاصلية لهذه المعولات التي تشغلت وتغيرت
هيئاتها الاولى اكثر من مرة في من الاشياء الحاصلة في ذات القضاء الذي عملت به
المعولات المذكورة ولم يعط عنها رسم كهرك مقدماً حيث انها ما مرت بعد من الكهرك
فيؤخذ رسم الكهرك ثمانية في المائة عما يكون من امثاله

الخاتمة

حيث ان رسوم كهرك الاشياء المحررة في التعريفات الجديدة ترقفت بعد تنزيل
الاسقونطه عشرة في المائة فيلزم ان تحصل رسوم الكهرك الميئة في هذه البنود المسطرة
اعلاه ثمانية وستة واربعة واثنين في المائة تماماً بحسبها هو محرر ومدرج في التعريفه بدون
ان يتنزل تبوع اسقونطه اصلاً بحق الاشياء المعروفة اما رسوم كهرك الاشياء الغير المعروفة
من حيث انها تحصل بحسب رايح الوقت فيلزم ان يتنزل عشرة في المائة اسقونطه ما
يكون رسم كهرك ثمانية في المائة وسبعة ونصف في المائة اسقونطه ما يكون رسم كهرك
سته في المائة وخمسة في المائة اسقونطه ما يكون رسم كهرك اربعة في المائة واثنان
ونصف في المائة اسقونطه ما يكون رسم كهرك اثنين في المائة

تعليمات

بيانات الذين تعطى لهم سندات المقبوض التي اعطاؤها من الكمرك لاجل
الاعراجات والادخالات والصرفيات هو من مقتضى القرار
العالي وطبعت رسماً وعلى اي صورة يكون اعطاؤها

اولاً. سندات المقبوض هذه تكون مثل رفاتيات الكمرك كل جلدٍ منها عبارة عن
ستماية ورقة

وبما انها قد تنظمت ذات خانات مثل الجداول فتتفرع اجناس الاشياء وقيمتها
واسماء اصحابها ومقدار رسم الكمرك الذي يوخذ عنها والحل الذي جاءت منه او تذهب
اليه البضاعة مقابل خاناتها وتبقى كذلك المحلات المفتوحة في عبارة الذيل المطبوعة تحتمها
وتتحرر في راس السند اسم الكمرك وفرد دفتر القوجان والسند بالتبعية

ثانياً. على اي وجه تصير تعبئة محلات السندات الفارغة كذلك على هذا الوجه عينه
تبقى محلات قوجاناتها الفارغة ولا يجوز قطعاً عمل ما مثل الحك والخمس سواء كان ذلك
في السندات او القوجانات

ثالثاً. كما ان تذاكر الرفاتي تصح وتختتم من طرف مأموري الكمرك كذلك السندات
المذكورة تصح وتختتم على تلك الصورة ايضاً

رابعاً. عند ما تصرف هذه السندات كاملها ترسل قوجاناتها الى جانب امانة الكمرك
الجليلة مثل قوجانات الرفاتي وحيث انها مثل اوراق الرفاتي ممنوع تحريكها واعطاؤها
على اوراق عادية فيلزم قبل فراغها بشهر او شهرين ان يصير تخمين المقدار اللازم منها
لمدة ستة اشهر مستقبلية ويطلب من امانة دار السعادة لاجل ارساله

خامساً. السندات المذكورة لا تعطى الى الذين تعطى لهم الرفاتي بموجب النظام حسب
الاصول السابقة

سادساً. السندات المذكورة تكون مستثناة ومأمورو الكمرك مجبورون على
كل حال ان يعطوها الى الجميع بعد ان ياخذوا رسم الكمرك سواء طلبها التجار الذين
لا يقتضي ان تعطى لهم تذاكر الرفاتي المذكورة بموجب النظام ولم يطلبوها وانما يعطوها
يقعون تحت المسؤولية

سابعاً. الذين لا يقتضي ان يعطى لهم تذاكر رفاتي بموجب النظام من الذين لم يكونوا

تجاراً او من ابناء السبيل خاصة لا يكون مامور الكمرك مجبورين ان يعطوهم السندات المذكورة اذا لم يطلبوها اما اذا وجد منهم من يطلبها فيعطونها له حالاً واذا لم يعطيها المامورون المذكورون بموجب طلبه يقعون تحت المسؤولية

ثامناً. هذه السندات تعطى على الوجه المذكور اعلاه سواء كانت لاجل الاخراجات او لاجل الادخالات او لاجل الصرفيات التي تكون داخل المالك المحروسة

تاسعاً. الذين لا يمكنهم ان يصرفوا او يبيعوا ما جابهوه من الاشياء في محله من الذين يكونون قد اخذوا سندات المقبوض المذكورة على الوجه المشرح لاجل الادخالات والاخراجات او لاجل الصرفيات الداخلية وارادوا نقل الاشياء المذكورة الى محلات اخرى وطلبوا بها الرقائي تسترد حيثئذ منهم سندات المقبوض السالفة البيان التي تكون اعطيت لهم قبلاً ثم تعطى لهم الرقائي اما الذين لا يردون السندات المذكورة فلا تعطى لهم الرقائي التي يطلبونها ما لم يتحصل منهم رسم كمرك الاشياء المرقومة تكراراً

عاشراً. اذا ادعى بعضهم بانهم اضاعوا سند المقبوض المذكور بعد ان يكونوا قد اخذوه واستدعوا مراجعة القيود واعطاء سند آخر لم بدل ضائع فلا يسمع لهم ذلك ولا يقبل منهم ومثل هؤلاء لا يعطى لهم سند مكرّر بل عندما تقرر الاشياء المحررة فيها من الكمرك تكراراً يصرف النظر عن رسم الكمرك الذي يكونون قد اعطوه قبلاً طالما لم يبرزوا سنداتها ولا يفرج عن الاشياء المذكورة من الكمرك ما لم يتحصل رسم الكمرك المتقاضى عنها جديداً

حادي عشر. هذه السندات لا يمكن ابرازها حين الاقتضاء على الوجه المشرح اعلاه الا في الكمرك الذي يكون قد اعطاها اما في الكمرك الاخر فلا تقبل عوضاً عن الرقائي مطلقاً يعني اي شيء كان يرد الى الكمرك بلا رقتية ولو كان بيد صاحبه سند المقبوض السالف الذكر المتضمن اعطاء رسم كمركو لكمرك آخر فلا يمكن ان يقوم هذا السند مقام الرقتية بل يتحصل رسم الكمرك المتقاضى نظاماً عن الاشياء المرقومة بنهايه

تعليمات تخص معاملات رسم الارضية

البند الاول . بضائع التجار التي ترد الى الكمرك من اي محل كان اذا كانوا لا يعطون رسم كمركها ويقبونها من الكمرك بظرف اسبوع واحد اعتباراً من يوم دخولها اليه يؤخذ عنها رسم الارضية سواء كانت موجودة داخل الانبار او في ساحة الكمرك او في اسكلة عشر بارات يومية لاسبوع واحد اعتباراً من اليوم التاسع عن كل ذلك وصندوق وبالية وبرميل وغير ذلك من الوعية الموضوعة بها اي نوع كان من الاشياء وزنها تحت قطار واحد وما فوق ذلك من القطار الى القطارين وعشرون بارة عما كان منها فوق القطارين لحد الاربعة قناطير وثلاثون بارة عما يكون فوق الاربعة قناطير لحد الستة قناطير واربعون بارة عما يكون فوق الستة قناطير لحد الثمانية قناطير وخمسون بارة عما يكون من ثمانية قناطير لحد العشرة قناطير وستون بارة عما يكون ازيد من عشرة قناطير بقدر ما كان وجميع ذلك سكة خالصة وكذلك يفصل الرسم المزبور باعتبار الوزن حسب هذه القاعدة والحساب عن الاشياء التي تكون بدون وعاء اي غير موجودة في اوعية كهذه مثل دنوكة او صناديق او باليات او براميل

البند الثاني . اذا مر اسبوع آخر ولم تقم الاشياء المذكورة فيؤخذ عنها للاسبوع الثاني رسم الارضية المقرر على الوجه المذكور مضاعفاً اي بضم مثله وهكذا اذا حلّ الاسبوع الثالث وبقيت متروكة في الكمرك يضم الى الرسم المذكور مثله ويستوفي ثلثة اضعاف ومن ثم التاجر الذي يرضى بان يعطي رسم الارضية بهذا المقدار يمكنه ان يترك بضاعته في الكمرك قدر ما يريد بشرط ان لا يتجاوز ذلك مدة سنة واحدة اعتباراً من يوم دخولها الى الكمرك

البند الثالث . اذا فتش احد التجار على بضاعته بوقتها بعد اخراجها الى الكمرك ولم يجدها فلا يؤخذ عنها رسم الارضية لحد الوقت الذي يجدها فيه انما يلزم صاحب الاشياء التي يحصل التنقيش عليها ولا توجد على ما ذكر ان يعلم ادارة الكمرك بورقة مخنومة او ممضاه عما هو وارد له ولم يجد بمارقائه ونحوه ثم يتأشّر عليها بانها نظرت من جانب الادارة وتنازخ وتخم بخاتم الادارة وتعطى الى صاحبها لكي يعطي عندما توجد بضاعته هذه الورقة ذات الاشارة الى الادارة فتؤخذ منه وتحفظ ولا يؤخذ منه رسم ارضية

البند الرابع . لا يؤخذ رسم الارضية عن الاشياء التي لا تكون برسم التجارة بل هي
مخصصة باستعمال الركاب والمأمورين وباقي الأشخاص ما عدا التجار
البند الخامس . وابورات القومانيات تعفى من اعطاء رسم الارضية المقتضي عن
الدنوكة التي تبقى في الكمرك زيادة عن المدة المقررة اما لسبب منازعة او كانت متوجهة
لمحل آخر وخرجت بالغلط او تحت سبب آخر اوجب ذلك اما اذا كانت الدنوكة التي
تبقى بناء على احدى هذه الصور الثلاث لم ترسل الى محل آخر في نهاية الامر بل خرجت
من الكمرك لاجل الصرف والاستهلاك في المحل الكائن به الكمرك فيحصل حينئذ عنها
الرسم المذكور تماماً

البند السادس . لا يطلب رسم الارضية عن الدنوكة التي لا تقام باوقاتهما من الكمرك
بداعي حجز تبلغ رسماً من الحكومة توفيقاً لاصول التجارة وعن التي تبقى زيادة عن المدة
المعينة بسبب قضية الادارية

في ٥ رمضان ١٢٦١ وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٨٥٠



نظام

فيما يخص بالمعاملات التي تجري بحق ما يبقى في الكمر كغير معروف الاصحاب
اولم يرفع ويترك من طرف اصحابه *

البند الاول. الاشياء التي تمر عليها مدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ دخولها الى
الكمر ولم تكن اصحابها معروفة او كانت اصحابها معروفة لكنهم لم يرفعوها من الكمر
لاي سبب كان من الاسباب تنصرح مارقاتها ونومرها وكم ذلك او صندوق او
برميل واي شيء هي فقط بدون ان تنفع ثم تطبع في جريدة الحوادث و زرنال
دوقونستاتينوبل و يعلن بانها اذا لم تات اصحابها وثبتت بانها بضائعهم ذاتهم بظرف شهر
واحد والاتباع في الكمر

البند الثاني. اذا مرت مدة ايضاً على الاعلان المزبور ولم تات اصحاب الاشياء
المذكورة وترفعها فيطلب من طرف نظارة التجارة البية ذاتان من اعضاء مجلس
التجارة لكي تنفع الاشياء المرقومة بحضورها ويعمل بها دفتر مفردات على وجه الاصول
البند الثالث. عند ما يحضر العضوان الموما اليها تنفع الاشياء المرقومة بحضور امانة
الكمر بوجودها ووجود الافندي محاسبه جي الكمر ويعمل بها دفتر مفردات على
وجه الاصول حسبما ذكر ويختم الدفتر المزبور من طرف هؤلاء الذوات الحاضرين
ويحفظ في المحاسبة

البند الرابع. ترسل صورة الدفتر المذكور لتطبع في الجرائد المذكورة و يعلن بها
بان الاشياء المذكورة المرقومة تباع بالمزاد في الكمر في اليوم الثاني والوقت الثاني لحد
اسبوع واحد

البند الخامس. تؤخذ الاشياء المرقومة عيناً في حلول اليوم المعين بموجب
الاعلان المزبور وتباع في المزاد العلني بالكمر حسب الاصول التجارية بحق الاشياء
التي تباع ومن بعد ان تنتزل مطلوبات الميري منها كالكمر والارضية وسائر الرسوم
وتحصل من اثمان مبيعها بتقيد المبلغ الذي يبقى زائداً في المحاسبة ويسلم امانة الى الوزنة
البند السادس. اذا ظهر للمبالغ التي تعطى امانة الى الوزنة على الوجه الحر اصحاب

* حيث وجدت صراحة مخصصة في نظام منع الحيلة والمخدعة فهذا النظام تغيرت احكامه

لحد سنة واحدة من تاريخ تسليمها وإدعوا بها وأثبتوها فتؤخذ منهم بالمبالغ المزبورة
سندات بأمر امانة الكمرك وتعطى لهم على وجه الاصول اما اذا لم يظهر لها اصحاب في
المدة المذكورة ايضاً فتخرج حينئذ من الامانة وتفيد ايراداً قطعياً لجهة الخزينة ثم
تقدم المبالغ المرقومة مع دفترها سوية الى خزينة المالية الجلية حسب الاصول
البند السابع من حيث ان هذه الاجراءات الميينة اعلاه هي شيء مخصوص بكمرك دار
السعادة الكبير فالذي يترامك بطرف سنة واحدة من الاشياء التي هي من هذا القليل في
كمرك دار السعادة والكمرك الملحقة هما كان مقداره يلزم بان يتقدم الدفتر المفتض
ببيان في آخر السنة الى امانة الكمرك ويستأذن عن الكيفية ويجري اقتضاه الحال
بحسب الاشعار الذي يرد جواباً من طرف الامانة المذكورة على اي وجه كان

في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٢٧٦



نظام

تنظم اخيراً مجنوي المعاملة الاجرائية التي تجري بحق الذين يتوسطون لتحرير
الاشياء من الكمرك من بحرية الفلايك والصنادل والماعونات واصحاب
المركبات والمكارية

المادة الاولى . بما انه من وظيفة ذمة بحرية الصنادل والفلايك والماعونات
بان كل الامتعة والاشياء وباقي الارزاق التي ترد بالواهورات وسفائن القلوع
وياخذونها من السفائن المرقومة لا ينقلونها محل آخر بل يخرجونها الى الكمرك راساً
وهكذا الاشياء التي ياخذونها من اساء كل غير الكارك ينقلونها في اول الامر الى الكارك
ايضاً لكن من بعد ان يحصل عليها الكشف تعطى لهم الرخصة بنقلها الى السفائن وكذلك
اصحاب المركبات والمكارية يحضرون الى الكارك الاشياء التي ينقلونها برّاً توفيقاً لهذه
الاصول فاذا نظرت منهم حركات تخالف هذه الوظيفة وصاروا واسطة لتحرير اشياء
من الكارك وامسكوا فكما ان الاشياء التي تمسك يصير ضبطها بموجب المعاهدة الجديدة
يؤخذ كذلك من الاصناف المرقومين جزاء نقدي يقابل ضعفي رسم كمرك الاشياء التي
تضبط من تبعة اية دولة كانوا .

المادة الثانية . اذا كان يوجد من الاصناف المرقومين من لا يدفع حالاً الجزاء
النقدي الذي يلزم تحصيله منهم على الوجه المبين اعلاه فتضبط الصنادل والفلايك
والماعونات او المركبات وحيواناتها واي ما كانت الاشياء المرقومة محمولة عليه وتوقف
في الكمرك مدة شهر زمان ومن ثم اذا لم يدفعوا الجزاء النقدي المحكوم به عليهم في هذه المدة
ايضاً تجري حينئذ المزايدة العلنية على ما هو متوقف لهم وبيع ويؤخذ الجزاء النقدي
وما يقع من المصاريف على الحيوانات بمدة توقيفها من حاصلات اثمانها واذا تبتى لهم شيء
بعد ذلك يعطى لاصحابه

المادة الثالثة . اذا وجد منهم من تكرر توسطهم بتحرير الاشياء من الكارك على الوجه
المذكور فعدا الجزاء النقدي الذي يؤخذ منهم يفاد عنهم اذا كانوا في دار السعادة الى
امانة البلدة البهية او كانوا في الخارج فالى الحكومة المحلية ليطردوا من الحرفة التي هم فيها
(الخاتمة) احكام هذه النظامات تكون دستوراً للعمل في جميع الكارك الكائنة في
دار السعادة وفي الخارج في ٥ اجمادي الاخرى سنة ٢٨٠

لاحقة

النظام المختص بصورة اخراج المدينة والاستريدية
في سواحل دار السعادة والبلاد الثالثة

المادة الاولى . لا يمكن لاحد سواء كان وطنياً او اجنبياً ان يخرج مدينة واستريدية
عدا المتصرفين او الذين يشتغلون بالعشر فقط الذين يمكنهم بموجب اوراق الرخصة
الموجودة بايادهم من ساحة السمك ان يخرجوا المدينة والاستريدية من تسعة محلات في
صانيد هي حقول المدينة والاستريدية ومتصرف بها حرفة المطر بازيه بموجب سندات
وقفية على اربعة واربعين كدكا من ممرقله الى قزل برون ومن اخورقي الى سراي
بروني ومن يش اسكله سي الى كرج قبوسي ومن جب علي الى البلاطه ومن الطوبخاننه الى
بشككاش ومن قوري حشه الى ارينودكوي ومن بالطه لياني الى فنار الروم ابلي ومن
قرقله سي الى فنار ياغجه سي ومن جنكل كولي الى فنار الاناطولي

المادة الثانية . اذا كان احد يخرج مدينة واستريدية من هذه الحقول بالالة المعبر
عنها بالفارته او بوسائط اخرى من هذا القيل فعدا ضبط المدينة والاستريدية التي
يكون اخرجها مع الالات التي اخرجها بها يؤخذ منه في مقابلة هذه المنوعة في المرة الاولى
خمس ليرات مجدية ذهب وفي المرة الثانية خمس عشرة وفي المرة الثالثة وما بعدها من
المرات مهما كان عددها خمس وعشرون ليرا مجدية في كل مرة جزاء نقدياً ايّا كان
المادة الثالثة . الالات التي تضبط على الوجه المبين في المادة الثانية تباع واثنائها
تفيد ابراداً مع نصف الجزاء النقدي للجانب الميري والنصف الاخر من الجزاء النقدي
الى الذين يكونون امسكوها والذين اعطوا الخبر عنها اما المدينة والاستريدية فتعطى
كذلك عيناً الى اصحاب الحقل في ٦ رجب سنة ٢٨٨

نظام

معافية الكمرك بحق جميع اصناف الرهبان من تبعة الدولة العلية
والدول الاجنبية والمذاهب المختلفة واديرتهم وباقي محلاتهم

راس الامتيازات المعطاة الى جماعة الرهبان على اختلاف انواعهم منذ القدم واهمها
في الاعفاء من رسوم الكمرك وقد تجددت المعافية المذكورة وابتيت بمقتضى عواطف
السلطنة السنية الشاملة المسلم بها لدى الجميع لكن بناء على ما وجد لازماً من تعيين بعض
الحدود والنظامات الموضوعة في هذا الباب قد وجد بحسب منطوق الارادة السنية
السلطانية التي اكرم بشرف صدورها المنيف ان تكون اولاً كل الاشيا المخصوصة بتزيين
الكنائس واجراء الامور المذهبية معنوة من رسوم الكمرك ثانياً ان هذه المعافية تكون
جارية بحسب قيمة ما تعين من الاشيا المقتضاة لسنة واحدة لادارة الرهبان والراهبات
الموجودين في كل دير ومكاتب الرهبان والاماكن الخيرية التي هم يدبرونها مثل بيوت
المرضى والصيديليات ومحلات الايتام والمكاتب والعارات التي نتعلم وتربي بها الصبيان
مجاناً تحت اسم داخلية وخارجية على الوجه المبين ادناه

البند الاول . الاشيا المخصوصة بتزيين الكنائس واجراء الامور المذهبية تكون
معنوة من كل رسوم الكمارك على الوجه السابق والاشيا التي لم تكن من جهة قيمتها
داخلة في صنف ما يلزم سنوياً لما يذكر في البند الثاني والثالث من مكاتب الاديرة
والرهبان وبيوت المرضى وصيديليات الخيرات وبيوت الايتام والمكاتب والعارات التي
نتعلم وتربي بها الصبيان مجاناً تحت اسم خارجية وداخلية يعني اولاً الهدايا التي ترسلها
اصحاب الحكومات الى كنيسة القيامة وباقي الكنائس ثانياً الصليبان واوعية بقية الاثار
(الدخائر) مزينة كانت او غير مزينة . ثالثاً الككاسات والبرهانيات والقدوسيات
والطسوته والاباريق والمباخر واوعية اللبان والاباريق والصواني الصغيرة البلورية
او الفضية والذهبية وباقي الاواني الفضية والذهبية او المحلاة المخصصة بالقدس رابعاً الشماعدين
الكبار والصغار والزهريات المزينة وغير المزينة والازهار الصناعية والمظلات والستائر
وقماش الكتان لاجل المذابح وستائر المزار واقمشة الزينة الحريرية او القطنية والشرائط
والصحفات الحريرية والقصبية والخيشية وكل انواع عصي الاساقفة والايقونات المزينة وغير

المرتبة للتعلیق في الكنائس خامساً ملابس الرهبان المخيطة وغير المخيطة واللبسة الكهنوتية
المخصوصة في القسوس من اية رتبة كانوا سادساً البسط الصوفية والبسط القطيعة المشغولة
بالنصب والحياش . سابعاً الثريات واللامبات التعلیق في الكنائس فضية كانت او
غير فضية ومعدنية محلاة او بلورية والزجاج الملون وغير الملون والالوان والنقوش التي
اوراقها فضة او ذهب ومخصوصة بتزيين الكنائس والشمع العسلي المعول والحاجي واللبان
والمساج والمدايات النضية والذهبية وتساوير القلم الكبرى والصغرى وكل انواع الصور
ثامناً ما يعمل في القدس الشريف سواء كان لاجل البطريركيات والاديرة الكائنة في
القدس الشريف وغيره من المحلات او لكل صنف من الرهبان والراهبات ويرسل الى
كل الجهات من الاشياء المختصة بمذاهيهم من صلبان ومدايات واصداق ومساج ناسعاً
كتب الارغانون والهارمونوم والقداس ومجموعات التراتيل ونوطات الكنائس والموسيقىات
وجميع الكتب التي تجلب من الاوربا او تطبع في الاديرة الكبرى الموجودة في الممالك
المحرورة الشاهانية وترسل الى كل جهاتها لاجل الكنائس والاديرة والمكاتب المخصوصة
بالرهبان وبمقتضى الامور الدينية عاشرأ كل الاشياء واللوازم المختصة بانشاء وإدارة الكنائس
والاديرة وامثال ذلك من الاماكن جميع ذلك يكون معنواً من رسوم الكمرك فلا يطلب
رسم اصلاً عن تزيينات الكنائس المحررة في هذا البند وكتب التعليم وغيرها من الاشياء
لا في دخولها من الممالك الاجنبية الى الممالك المحرورة الشاهانية ولا في نقلها من دير الى دير
آخر متى دخلت مرة الى الممالك المحرورة الشاهانية ثم اذا ارسلت امتعة الكنائس
وتزييناتها المذكورة الى اوربا لاجل الاصلاح تكون معنوة ايضاً من كل انواع
رسوم الكمارك

البند الثاني . كل الطرق الرهبانية تكون مستفيدة من معافية رسوم الكمارك سواء
كانوا رهبان الاراضي المقدسة ويسوعيين وعازرين ورهبان اخوية المكاتب المسيحية
والكوشيت والدومنيكيين والكرمليين واديرة الفرنساوية المختلفة الطرق او كانوا
سورد وشارتيات ورهبان مار يوسف والقدس الشريف وغيرهم ممن لم تذكر اسماءهم
في هذا البند فالاشياء المنقضة الى كل راهب وراهبة في السنة قد تعينت قيمتها
اربعة آلاف غرش وتكون معنوة من رسم الكمرك والاشياء المذكورة في عبارة عن
الملابس والمأكولات وكل انواع الخبز والورق وما يلزم الى الراهب واذا اراد احد
الرهبان او الراهبات ان يستخضر لذات شخصه سعوطاً من اوربا فيمكنه ان يحضر في

السنة ما قيمته مائة وخمسون غرشاً ورسم الكمرك الذي يلزم اخذه عن هذا السعوط في
 المائة خمسة وسبعون حسب اصول الانحصار يتنزل من مجموع معافية رسم الكمرك
 المعطاة له بموجب احكام هذا البند ثم اذا منعت السلطنة السنية مؤخراً ادخال
 السعوط من اوربا الى الممالك المحروسة الشاهانية تنسخ هذه المعافية الا انه على اى حال
 كان يمكن للرهبان وللراهبان ان يستحضروا دائماً سعوطاً من عمل الممالك المحروسة
 الشاهانية لذواتهم بقدر مائة وخمسين غرشاً بناءً ان تنزل رسوم كمركه المعينة في نظامنامه
 السعوط من المعافية المعطاة لهم

البند الثالث . من حيث ان جميع او بعض الاماكن مثل مكاتب الرهبان وبيوت
 المرضى والصيديات التي يتداوى بها المرضى المحتاجون والفقراء وبيوت الايتام والمكاتب
 والعارات التي يتعلم بها اولاد الفقراء مجاناً تحت اسم داخلي وخارجي في مرتبطة او يمكن
 ارتباطها في الاديرة المذكورة في البند الثاني فيقتضي ان تعطى اكل منهم ايضاً معافية
 مخصوصة من طرف الكمرك كما اعطي الى رهبان الاديرة فيكون اولاً لكل تلميذ يوجد في
 المكاتب الرهبانية من الاشياء المكتسبة لادارته ما تعتبر قيمته سنوياً الف وثمانماية غرش
 نهاية ما يكون معافاً من رسم الكمرك والاشياء المذكورة هي عبارة عن ماكولاته وملبوساته
 واحنياجاته القلمية من الحبر وكل انواع الورق والاقلام والات الكيمياء والهيئة وكل
 الادوات المكتسبة لتعليمه وترتيبه ثانياً الاشياء التي تقتضي لادارة منامة كل مريض يوجد
 في بيوت المرضى باعتبار ثلاثماية وخمسين غرشاً نهاية ما يكون سنوياً تكون معفوة من
 رسوم الكمرك والاشياء المذكورة هي عبارة عن ماكولاته ومعالجاته وملبوساته ومرفقه
 وفراشه ومحافه وادواته على اختلاف انواعها والات الحجراحة وكل شيء من انواع الاشياء
 التي تهديها او تبرع بها اصحاب الخيرات له وغير ذلك من جميع الاشياء اللازمة لادارة
 المرضى وبناء بيوت المرضى وجنائها ثالثاً الاشياء المكتسبة لكل واحد من الفقراء يتداوى
 في الصيديات المار ذكرها تعتبر قيمتها تسعماية غرش في السنة وتكون معفوة من رسم
 الكمرك وجميع الاشياء التي تخصص لكل صيدلية في السنة تعلم متى ضرب عدد الفقراء
 الذين يكونون قد تداءوا في الصيدلية كل يوم بظرف سنتين في تسعماية في قلب بعضهم
 بعضاً والاشياء المبحوث عنها في هذا البند هي عبارة عن ماكولات واجزا وملابس وادوات
 تلزم الى الصيديات رابعاً الاشياء المكتسبة الى كل يتيم وبتيمة من الموجودين في بيوت
 الايتام تعتبر قيمتها الف وثمانماية غرش في السنة تكون معفوة من رسم الكمرك ومثل هذه

اللوازم وملبوسات وحبر وكل انواع الاقلام واقلام الرصاص وامثال ذلك من اللوازم الثمينة وما يعطى هدية مكافاة الى الاطفال في الامتحانات من الكتب المزيّنة والتصاویر والعلب والملاعب والملابس الرفيعة ومساطر الاشغال البديعة وباقي الاقمشة وسائر الاشياء اللازمة لتحصیل العلوم والآداب والزراعة والصناعة خامساً الاشياء التي تقتضي لكل واحد من التلامذة الذين يتعلمون ويتادبون في المكاتب مجاناً تحت اسم خارجي تعتبر قيمتها سنوياً اربعماية وخمسين غرشاً تكون معنوة من رسم الكمرك وهذه الاشياء في عبارة عن الحبر وكل انواع الورق واقلام الرصاص والاقلام واللوازم الثمينة وما يعطى هدية مكافاة للاطفال في الامتحانات من الكتب المزيّنة والتصاویر والعلب والملاعب والاشياء المتعلقة في التعليم والترية سادساً الاشياء المقتضاة لكل واحد من الزوار الموجودين في العارات وقد تعينت قيمتها ثلاثة آلاف وخمسمائة غرش نهاية ما يكون في السنة تكون معنوة من رسم الكمرك ومقدار جميع الاشياء التي تختص لكل عارة في السنة تعلم من ضرب عدد الزوار الذين اكلوا في كل من هذه العارات كل يوم في ظرف ستين سابقتين في ثلاثة آلاف وخمسمائة في قلب بعضهم بعض الاشياء المبحوث عنها في هذا البند هي عبارة عن المأكولات والمعاجات واللوازم التي هي من احتياجات العارات المذكورة

البند الرابع. القيم التي قد تعينت في البند الثاني والبند الثالث جرى حسابها غرشاً خالصة العيار يعني ان الذهب المجيدي ذا المائة غرش بمائة غرش والكسورات من ذهب وفضة كذلك قد حسبت على هذه النسبة ايضاً والخمس ريات مجيدية فضة ذهب مجيدي واحد بمائة غرش

البند الخامس. عند ما تصل لاحدى اسافل الممالك المحروسة الشاهانية الصناديق المخصوصة بالكنايس والديورة ومكاتب الرهبان وبيوت المرضى وصيدليات الفقراء والمكاتب التي تتعلم بها الاطفال وتربي مجاناً والعارات يرسل بها ورقة استدعاء من طرف رئيس الرهبان او الزاهبات ببيان تعلق الصناديق المذكورة باية كنيسة او جماعة ومذهب ودير الى مأموري الدولة التي هم من تبعتها يعني اذا كانوا من الاجانب فالى كنسلارياتهم واذا كانوا من تبعة الدولة العلية فالى رئيسهم الروحاني الذي هو من تبعة الدولة العلية ومأمور من طرف البطريركانة لكي يصادقوا على ورقة الاستدعاء المرقومة ويختموا عليها بخاتمهم وبعد ذلك يرسلونها الى ناظر الكمرك ثم بعد ان يعاين

مامور والكمارك الاشياء الموجودة داخل الصناديق المذكورة ويقيدوها في الدفاتر
المخصصة بها يسلمونها لم حالاً بدون ان يؤخذ عليها رسم كمرك اما اذا كان رسم
كمرك الاشياء المذكورة يتجاوز مقدار المعافاة المخصصة سنوياً لكل دير ومكتب
رهبات وبيوت المرضى وصيدليات الفقراء وبيوت اليتام ومكاتب تعليم وتربية
الاطفال مجاناً الداخلية والخارجية والعمارات فتحصل المبادرة لاخذ رسم الكمرك المتبقى
عن الاشياء الزائدة

البند السادس. الصناديق المخصصة بالكنائس والاديرة والاماكن التي يمثالها ترسل
الى محلاتها برفق مامور من طرف الكمرك

البند السابع. اذا وجد داخل الصناديق المذكورة اشياء غير الاشياء المعينة في
هذه النظامات والمخصصة في احتياجات الاديرة وما يمثالها من الاماكن فتخاير
نظارة الرسومات في اول الامر التوصل لوسخانات في هذا الباب اذا كان صاحب
هذه الاشياء اجنياً او رئيسة الروحاني اذا كان من التبعة ويؤخذ رسم كمرك الاشياء
المرفومة بالتام

البند الثامن. حيث كان من الممكن ان عدد النفوس الموجودة في الاديرة وما يمثالها
من الاماكن تارة يزيد وتارة ينقص فتكون الفنسلايات والروساء والروحون مجبورين ان
يعطوا في كل سنة قبل حلول المارت الى ناظر الرسومات دفترآ رسمياً ببيان عدد النفوس
الموجودة في الاديرة ومكاتب الرهبان وما يمثالها من الاماكن لاجل امكان تعيين مجموع
قيمة الاشياء المخصصة في كل دير وما يمثالها من الاماكن بحسب الاساس المعين في البند
الثاني والبند الثالث ثم لا يمكن تزويد العدد الذي يجرى في الدفتر المذكور عن النفوس
الموجودة لحد اخر السنة باية علة كانت من العلل اما اذا لم يرسل دفتر جديد من طرف
التونسلسوخانات والروساء الموما اليهم في ابتداء مارت كل سنة على الوجه المحرر فتحصل
الحركة من طرف الرسومات بخصوص اجراء المعافاة تطبيقاً الى دفتر السنة السابقة ومن
ثم لا يعود يمكن تبديل دفتر السنة السابقة بعد التاريخ المذكور ما لم تمر سنة كاملة اما
اذا ارسل الدفتر المذكور في ابتداء مارت ثم بعد ذلك صارت المباشرة في تاسيس دير
او انشاء ما يمثالها من الابنية في ظرف تلك السنة فتكون الفونسلسوخانات او الروسا الموما
اليهم مجبورين ان يبينوا الحال رسماً الى ناظر الرسومات لاجل امكان تعيين مقدار المعافاة
التي يستفيدها هذا الدير او محل المبرات المستجد من رسم الكمرك على وجه الصحة

البند التاسع . عند ما ترد صناديق حاوية اشيا تتعلق في ذات رهبان او راهبات
الاديرة ومحلات المبرات الكائنة داخل المالك المحروسة الشاهانية فيكونون مجبورين ان
يعينوا مامورا خصوصا لاجل اخذها من الكهرك بواسطة القونسلات او الرسا والروحيين
الكائنين في محل وجودهم توفيقا الى النظام المدرج في البند الخامس وان يعلموا ناظر
رسومات الابلالة بمعرفة القونسلسخانات او الرسا والروحيين الموما اليهم من ابتدا
مارت كل سنة عن عدد النفوس الموجودة في الدير او المكان على الوجه المبين في البند
الثامن لاجل امكن تعيين مقدار المعافية التي تجري بحق كل من الاديرة والاماكن
المذكورة من رسم الكهرك على وجه الصحة

البند العاشر . من حيث ان الاديرة الكبرى الموجودة في المواقع المركزية يلزمها ان
ترسل المقدار الذي يقتضى من الاشيا التي تجلبها من اوربا الى الاديرة الموجودة في
اطرافها وجوارها فنظارة كهرك المدن التي توجد بها الاديرة الكبرى المذكورة تنزل رسم
كهرك الاشيا المذكورة في وقت ورودها من مقدار معافية رسم كهرك الاديرة الكبرى
المذكورة وتعطي الرخصة بمرورها ثم حين اخراجها تجري الاعتناء والتدقيق بان نضم
مقدار الرسم المذكور على معافية الاديرة الكبرى ايضا وعندما نصل الاشيا المذكورة الى
المدينة التي يكون بها ذلك الدير الذي في مرسله اليه تنزل حينئذ نظارة الرسومات
هناك رسم كهرك الاشيا المذكورة من مقدار معافية رسم كهرك الدير المذكور السنوية
وتسلمها له حالا

البند الحادي عشر . ولئن كان يرسل من طرف اديرة الرهبان والراهبات الى
اديرة اخرى ماتحتاج اليه ضرورة من محصولات المالك المحروسة الشاهانية غير انه
يلزم ان يبرز في هذا الباب من طرف رئيس الدير المذكور او ماموره الخصوصي ورقة
استدعا بواسطة القونسلسخانه او الرسا الروحانيين انعطى الرخصة من طرف ناظر
الرسومات باخراجه معفوّا من الكهرك على بناء ان يستخضر به علم وخبر مصحح من طرف
مامور كهرك المحل الموجود به الدير الذي ارسل الاشيا المذكورة من طرف الرئيس
او المامور المخصوص بظرف مدة مناسبة لتعيين بحسب المسافة اللازمة له وعند ما تصل
الاشيا المذكورة الى المدينة التي يوجد بها الدير المرسل اليه يتنزل رسم كهركا من طرف
كهرك المدينة المذكورة من مقدار معافية الدير المذكور السنوية وتسلم له حالا اما اذا لم
يستخضر العلم والخبر المذكور الذي قد تصحح في المدة التي قد تعينت له بدون ان يكون

لذلك سبب مجبر فتعطى حيثئذ رسومات الكمرك المتقتضة عن الاشياء المرقومة من طرف
الدير الذي يكون قد ارسلها ثم ان الخمر التي تحتاج اليها في كل سنة اديرة الاراضي
المقدسة الكائنة في ارض فلسطين من حيث انها تستغصرها من جزيرة قبرص فيتقدم بها
ورقة استدعا الى ناظر رسومات الجزيرة المرقومة من طرف رئيس الدير الذي يرسلها
بواسطة القونسلو سخائه او الرؤساء الروحيين لاجل تحصيل المساعدة بارسال الخمر
المذكورة معفوة من رسومات الزجرية والكمرك ثم يعطى علم وخبر بالرخصة المذكورة على
بناء ان يعاد مصححاً من طرف ناظر رسومات بافا بطرف خمسين يوماً اذا لم تكن قد ظهرت
هناك اسباب مجبرة (لتأخيرها) وعند وصول الخمر المذكورة الى اسكلة بافا ينزل ناظر
الرسومات رسم كمرك المقدار العائد منها الى كل دير من مقدار معافية ذلك الدير
السنية على وجه التقسيم الذي يجريه المأمور الموجود في الاسكلة المذكورة من طرف
اديرة الاراضي المقدسة لاجل تسليمه له اما اذا كان العلم وخبر المذكور لا يرتفع مصححاً
في ظرف الخمسين يوماً بدون سبب ما مجبر يطلب حيثئذ ناظر رسومات الجزيرة
المذكورة رسم زجرية وكمرك هذه الخمر وبأخذ من طرف رئيس رهبان الدير الذي
يكون ارسل الخمر المذكورة والخمر التي يشتريها في جزيرة قبرص دير الاراضي المقدسة
الكائن في الجزيرة المذكورة ويرسلها على هذه الصورة تكون معفوة من الزجرية ومن
رسوماتها الداخلية انما رئيس رهبان الدير المذكور يكون مجبوراً فقط بان يرجع العلم وخبر
الصحيح ببيان ارسال الخمر المذكور الى اسكلة بافا على الوجه الذي ذكر وتبين اعلاه واذا
ارادت الاديرة الكائنة في محلات غير الاراضي المقدسة ان ترسل خمر الى باقي الاديرة
الكائنة في الممالك المحروسة الشاهانية فتكون مستفيدة من الامتيازات المذكورة ومكلفة
بالتكاليف المرقومة والخمر التي تصطنع من طرف اديرة اللاتين لاجل كفاف انفسها
في محلاتها تكون معفوة من الزجرية والرسومات

البند الثاني عشر من حيث ان ملبوسات قسوس البرنام الذين هم رهبان
اديرة الاراضي المقدسة والراهبات السمات سور وشاريته وباقي الجماعات الدينية تعمل
من الاقمشة التي تاخذها الاديرة الكبرى من اوربا وترسل الى باقي الاديرة لاجل الرهبان
والراهبات المذكورين وعند وصول الاقمشة المذكورة يتنزل رسم كمركها من مقدار
معافية هذه الاديرة الكبرى من طرف نظارة رسومات المدن الموجودة بها هذه الاديرة
الكبرى فلزم ان يجمع الرسم المذكور منضماً على معافية الاديرة الكبرى في حين اخراج

الملابس المذكورة وعند ما نصل الملابس المذكورة الى المدينة التي توجد بها الاديرة
المرسلة اليها يتزل رسم كبركها المتتضي من طرف نظارة الكمرك الموجودة في المدينة
المذكورة من مقدار معافية الاديرة المذكورة وتتسلم لها الملابس المذكورة حالاً

في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٨١



نظام

يتضمن صورة معافية الاشياء التي ترد باسم قناصل الدول الاجنبية الجمرالية
والقناصل ووكلاء القناصل من رسم الكبرك والمعاملة التي تجري
في الكبرك بحقتها

المادة الاولى . القناصل الجمرالية والقناصل ووكلاء القناصل الذين لا يتعاطون التجارة
تكون الاشياء المخصوصة باستعمالها بالذات معفوة بالكليّة من رسومات الكبرك والصناديق
او الدنوكة التي تكون حاوية الاشياء لا تنفع ولا تعان

المادة الثانية . القناصل الجمرالية الذين يتعاطون التجارة تكون لهم اشياء بقيمة خمسة
وعشرين ألف غرش والقناصل بعشرين ألفاً ووكلاء القناصل بخمسة عشر ألف غرش
في السنة لاجل استعمالهم بالذات معفوة من رسم الكبرك

المادة الثالثة . الصناديق او الدنوكة التي تحتوي على الاشياء المخصوصة بالقناصل
الجمرالية والقناصل ووكلاء القناصل المذكورة في المادتين المذكورتين اعلاه سواء كانت
حاضرة بجرّاً او براً تخرج الى الكبرك او تنقل اليه راساً

المادة الرابعة . القناصل الجمرالية والقناصل ووكلاء القناصل الذين لا يتعاطون التجارة
يعطون الى الكبرك ورقة بيان عدد دنوكة الاشياء الواردة لهم ومارقاتها وغرها وجنس
الاشياء الموجودة داخلها ومقدارها وقيمتها بمضاهة بمضام ومخنومة بخاتم القونسلات وتكون
ترجمتها بالتركية موجودة مقابلها توفيقاً الى المثال الموجود في ذيل هذه النظامنة لكي
يمكنهم ان ياخذوا الاشياء المرقومة من الكبرك بلا رسم

المادة الخامسة . القناصل الجمرالية والقناصل ووكلاء القناصل الذين يتعاطون
التجارة يعطون الى الكبرك ورقة البيان بالصورة المذكورة في المادة السابقة ايضاً ثم قبل
ان تعطى لهم صناديقهم او دنوكهم تنفع في الكبرك وتعان على وجه الاصول وما موررو الكبرك
يضعون عند اجراء هذا النفع والمعاينة ما يقتضي من المحرمة والرعاية المخصوصة في محله وهكذا
يجرون معاملتها واذ كانت الاشياء الواردة لهؤلاء القناصل الجمرالية والقناصل ووكلاء
القناصل الذين يتعاطون التجارة تفجّاز قيمتها المبالغ المعينة اعلاه في البند الثاني فلا
يمكنهم ان ياخذوا الاشياء التي تزيد على ذلك من الكبرك ما لم يعطوه ما يجب عليها من

رسم الكمرك بالتام اما الاشيا البيئية مثل المفروشات والمويليات والتزيينات التي ترد لاجل ما يلزم في اول مرق الى فتح وتنظيم بيوت القناصل الجمرالية والقناصل ووكلا القناصل الذين ينصبون ويعينون جديداً فلا تدخل في المبالغ المخصصة اعلاه بل تكون خارجة عنها وتمردون رسم كمر

المادة السادسة. الامتعة والاشيا التجارية التي تمر من الكمرك مخصصة بتجارة القناصل الجمرالية والقناصل ووكلا القناصل الذين يتعاطون التجارة بحري عند البحث فيها عين المعاملة التجارية بحق سائر التجار الذين هم من تبعة الدولة التي هم تابعوها

المادة السابعة. الصناديق او الدنوكة التي تؤخذ وتخرج من الكمرك معفوة من رسم الكمرك على الوجه الذي مر ذكره تنقل الى بيت صاحبها وتصل اليه مرفوقة بمأمور من ادارة الكمرك

المادة الثامنة. الاشيا التي ترد الى القناصل الجمرالية والقناصل ووكلا القناصل الساكنين في المدن والقصبات الكائنة في الداخل تخرج صناديقها ودنوكها من الكمرك بمعرفة المأمور المقيم في الاسكلة من طرف الدولة التي هم تابعوها والمأمور الموما اليه يعطي بها ورقة بيان موقفة حسب شكل وصورة ورقة البيان المحررة في المادة الرابعة لكي يتمكن من اخراجها واذا لزم فتح الاشيا المذكورة ومعاينتها بحسب احكام هذه النظامنة فيجري هذه المعاملة في كمر الاسكلة المذكورة وبعد ذلك يتعهد المأمور الموما اليه الذي يأخذها مخبراً بانه يحضر ورقة بيان اصلية في ظرف مهل معين من صاحبها يتبين منها بانه اوصل هذه الاشيا لطرفه على خط مستقيم ويسلمها الى الكمرك ثم عند ما يحضرها ويسلمها على الوجه المذكور ترفع له ورقة البيان الموقفة التي يكون قد اعطاها موقفاً

المادة التاسعة. المعافاة التي اكرم باعطائها من رسم الكمرك الى القناصل الجمرالية والقناصل ووكلا القناصل الذين لا يتعاطون التجارة بمقتضى هذه النظامنة تجري ايضاً بحق نفرين من كبار المأمورين الموجودين بمعية القناصل الجمرالية ونفرواحد ايضاً من كبار المأمورين الموجودين بمعية القناصل على انهم يكونون من المأمورين المعينين باوامر مخصوصة من طرف الدولة التي هم تابعوها ومنوعين بالمنع القطعي من معاطاة التجارة وعلى كل حال يلزم ان تكون اوراق الاستدعا التي تعطى بالاشيا التي تخصهم على الوجه المبين في المادة الرابعة مضاة ومخنومة من طرف القناصل الجمرالية او القناصل

المادة العاشرة. الباكثات والظروفة التي ترسل او تحضر مخنومة بالختم الرسمي هي

نظام

في كيفية ادارة الدخان الذي ينتج في المالك المحروسة الشاهانية امانة بصورة الانحصار والوظائف المرتبة والحركات المتقتضة للنظار والمديرين والمامورين الذين يعينون لها وتكون الاحكام المدرجة فيها مرعية الاجراء بحق كل احد من دون استثناء سواء كان من تبعة الدولة العلية او الدول الاجنبية

البند الاول . يتخصص رسم يوضع مجدداً على الوجه الذي يبين في البند الثاني اعتباراً من ابتدا حزيران سنة ثمانين الحاضرة تحت اسم رسم مرورية الدخان وهذا الرسم يؤخذ ويحصل من الذين ينقلون الدخان في اول المدن والقصبات ومحلات البنابر والاسواق وفي الاساكل والفري الكبار بمعرفة كائن من كان رفعه من محل زراعته وادخاله اليها ويعطى لم يؤثاكر خلاص وهذه التذاكر تكون معتبرة في كل المحلات فلا يؤخذ عنه فيها رسم اخر سوا كان رسم كبرك او تحت اي اسم كان انما الدخان الذي يحضر ويرسل الى دار السعادة راساً بغير توقف يستثنى من ذلك لكما يؤخذ رسم مرور يتوفى في دار السعادة وترتبط اصحابه بكفلا من تبعة الدولة العلية في اول محل يصل اليه الدخان المذكور وتعطى به تذاكر مجاناً بعد ان يؤخذ من صاحب الدخان وكفيله سند معتبر يدرج ويتصرح به مقدار اقي الدخان ومن محصول اي المحلات هو وكية حساب رسم مروريته بشرط اعادة التذكرة مظهرة بوصوله الى دار السعادة واستحصال رسم مروريته تماماً بظرف مدة من احد عشر يوماً لحد واحد وستين يوماً نهاية ما يكون بحسب بعد مسافة ذلك المحل ولا فيعطى عنه الرسم المتقضي اذا كانت لا ترتجع في تلك المدة ويتبين به المهل المعطى ثم يؤذن بامرازه اما الذين لا يقديرون بان يقدموا كفيلاً على ذلك الوجه فيؤخذ منهم دراهم بقدر رسم المرورية المتوجب على الدخان الموجود بايديهم وتحفظ في المخرج بطريق الديبوزيتو وتعطى الرخصة بمروره على ان يعيدوا تذكرة في ظرف المهل المعين على الوجه المحرر مظهرة باخذ رسم مروريته في دار السعادة تماماً عند وصوله اليها ثم عند ما ترتجع تذكرته مظهرة لحد ختام المهل المقرر ترد الدراهم الماخوذة بطريق الديبوزيتو الى صاحبها بموجب سند اما اذا لم ترتجع التذكرة لحد ختام المهل المذكور فينتقيد المبلغ المزبور ايراداً قطعياً ويدخل في دفتر الواردات ثم قد تقسمت ممالك الجناح الملوكاني

المحروسة الى مراكز ومواقع ومحطات متعددة بحسب مواقعها لاجل تعصيل رسم مرورية الدخان واستيفائه على ذلك الوجه وتعين مامورون للدخان تحت اسم نظار في المراكز الموجودة في رؤوس الايلات ومدبرون في رؤوس السناجق ومامورون في القضايات والقرى الكبار والبنابرات والاسواق والاساكل وبمعينهم كنية وامناء صناديق وسائر الخدمة المقتضاة بحسب اللزوم والاقتضا ولذلك نقيم النظار والمدبرون والمامورون الموما اليهم في المواقع المخصصة لهم ويعتنون ويدققون على اجراء الاحكام التي تجوبها المواد المبسوطة والمينة ادناه بنماها *

البند الثاني . يوخد رسم المرورية اثني عشر غرشاً عن اوقه الدخان الحاصل في كل محل من ممالك الحضرة الشاهانية المحروسة كلياً كان او جزئياً وتنقله اصحابه وتعمريه الى سائر المحلات عدا دار السعادة وذلك في مخرجه اذا كان يوجد فيه مديرا ومامور والاف في اول مدينة او قسبة او قرية كبيرة يدخل اليها والرسم المذكور يوخد دراهم مسكوكات تغلبها صناديق المال بحسب قشائها الاميرية ويحصل معجلاً قبل امرار الدخان البند الثالث . الدخان الذي يشتري من زراعه ويرسل الى الديار الاجنبية راساً تعطي اصحابه رسم مرورية المقتضي بصورة ديبوزيتو يعني موقتاً في اول مدينة او قسبة او قرية كبيرة يصل اليها وياخذون به تذاكر الخلاص اللازمة وحيث ان الدخان المذكور اذا كان ينقل حقيقة الى الديار الاجنبية لا يجب ان يستحصل عنه نوع من الرسوم بموجب المعاهدات فعند ما تسخض وتبرز ورقة الشهادة المقتضاة ببيان شحمه في السفائن من احد كمارك اساكل الدولة العلية او حدودها البرية توخذ ورقة الشهادة المذكورة وتذكرة الخلاص التي تكون اعطيت مقدماً وبحفظان سوية ويرتجع رسم المرورية السالف الذكر الذي كان اخذ بطريق الديبوزيتو الى صاحبه بلا تاخير انما يتعين مهل مناسب بحسب بعد مسافة كمارك الاساكل التي يشحن منها الدخان المذكور في السفائن او كمارك الحدود البرية التي يمر منها ويتبين المهل المزبور في التذاكر

* حكم هذا البند مفسوخ لانه على ما تبين في النظام المخصوص قد القيت نظارات الدخان وانتقلت وظائفها لنظار الرسوم في تشكيل نظارات الرسوم سنة ٧٩ وبتاريخ ٨٣ انضمت مديرية ومأمورات الدخان الى مديرية ومأمورات الرسوم ودرج في التمريرات المفصلة المحاربة تسعة بنود المينة تفاصيل المعاملات بناء على القرار المتخذ بموجب الامر العالي المورخ في ١٩ جمادى الاولى ٨٤ في ان يوخد ستة غروش عن اقة التوتون الذي قيمته سبعة غروش ونصف بعد تنزيل ستين بارة منه وعما قيمته اكثر من سبعة غروش ونصف يوخد مثل قيمته بعد تنزيل عشرين في المائة منه

المذكورة وإذا مر المهل المذكور ولم تحضر ورقة الشهادة المطلوبة مع التذاكر المذكورة سوية
ثم حضرت بعد ذلك فلا تقبل بل تنقيد دراهم الديوز بتوايراداً ثم ان ورقة الشهادة
المذكورة تعطى كارك الاسا كل بعد وسق الدخان المذكور في السفائن وتعطى كارك
الحدود البرية بعد مرور الدخان المزبور من الحدود دائماً لا توخر تذاكر الخلاص الموجودة
في يد اصحابها بل تظهر عليها اشعاراً بوصول الدخان وتعطى لاصحابه لاجل اعادتها الى
محلها مع ورقة الشهادة التي تعطى لهم ثم ان كرك الاسكلة يعين مهلاً لصاحب الدخان
قبل ان يعطى ورقة الشهادة المذكورة من واحد وثلاثين يوماً لحد واحد وتسعين يوماً
بحسب بعد مسافة الديار الاجنبية التي بينها صاحب الدخان وياخذ عليه كفيلاً بسند
قوي يكون من تبعة الدولة العلية بانه يحضر له ورقة مصادقة بوقتها مشعرة بوصول دخانه
اليها من شهنيد الدولة العلية الموجود هناك أو من ادارة الكرك اذا كان لا يوجد هناك
شهنيد و يبرزها له والا اذا لم يمكن ذلك فيعطى رسم المرورية المتوجب على الدخان الذي
اخرجه تماماً بدون تاخير ولا يعطى ورقة الشهادة المذكورة للذين لا يقدر ان يقدموا
كفيلاً على ذلك الوجه ولا يرد ايضاً تذكرة الخلاص بل يعلق الرد والعطا على ورود
ورقة المصادقة السالفة البيان و ابرازها في ظرف المهل المذكور

البند الرابع . اذا باع التاجر دخانه الى تاجر اخر لاجل ارساله الى البلاد الاجنبية
بعد ان يكون اعطى رسم مروره فلا يكون استحقاق ولا صلاحية لا للبائع ولا للمشتري
باسترجاع الرسم المذكور الذي يكون اخذ مقدماً *

البند الخامس . تذاكر الخلاص المطبوعة التي تنقطع من قوجانها وتعطى لاصحاب
الدخان بعد اخذ واستيفاء رسم مروره تكون على نوعين احدهما يسمى تذاكر رخصية بمخص
بالدخان الذي يصرف ويستهلك في المدن والقصبات او القرى الكبار او محلات البنابر
والاسواق والاسا كل التي يكون اعطى فيها رسم مرورية والنوع الثاني يسمى تذاكر امرارية
وهو بمخص بالدخان الذي لا يتوقف في المهل الذي يعطى به الرسم المزبور بل ينقل الى
محل اخر راساً والذين ياخذون هذا النوع الثاني يعني تذاكر الامرارية لا يمكنهم بان
يدخلوا دخانهم الى داخل المدن والقصبات والقرى والبنابر والاسواق والاسا كل المذكورة
بل يمسفرونه الى المهل الذي يقصدونه على خط مستقيم وإذا لزمهم ان يبيتوا بها ليلة واحدة
فلا يقدر ان يدخلوا الى المحلات المذكورة بل يبيتون في محل مناسب خارجاً عنها

* بما انه يوجد نظام مخصوص لاجراجات الدخان فهذان البندان حكمها مفسوخ

وإذا كان الفصل لا يساعد على الميتم هكذا في الخارج ولم يوجد لهم محل اخر مناسب
بجاورها او بالقرب منها يضعون به حملتهم فيتركون دخانهم في محل رسم المرور على انهم
يقيمونه في اليوم الثاني صباحاً ويدخلون اليها هم وحيواناتهم اما الذين ياخذون النوع
الاول يعني تذاكر الرخصة اذا ارادوا اخيراً بان ينقلوا دخانهم الى محل اخر فيرجعون
تذكرة الرخصة المذكورة الى ناظر الدخان او مديره او مأموره ويستحصلون عوضها
تذكرة امرارية مجاناً ومقدار الدخان الذي تخرجه اصحابه بتذكرة امرارية ياخذونها تبديلاً
على هذا الوجه يطبق حين اخراجه على التذكرة المذكورة وإذا كان وقع احياناً في مقداره
يعني خديعة مثل امرار مقدار زائد عن المحرر في التذكرة فيصرف النظر عن الرسم الذي
يكون اعطي عنه قبلاً ويحصل رسم المروية المتوجب عليه تكراراً زجراً لهم والدخان
الذي ينقل الى اي محل اخر كان بتذاكر رخصة لا تعتبر تلك التذكرة بل يستحصل رسم
المروية المتوجب عن الدخان المزبور ويحرر في هذين النوعين من التذاكر اسماً
اصحابها وتابعينهم ومقدار اقل الدخان ومحصل اي محل هو وكية رسم الرخصة الماخوذ
عنه وتاريخ السنة والشهر واليوم الذي اعطيت به التذكرة ويتفقد في قوتها انهما بعينها
ايضاً ومن بعد ان يفتنم التذاكر المذكورة النظار او المديرون او المأمورون بالاختام
المخصوصة بهم ذواتهم يخبئونها ايضاً بخاتم الميري الكبير المخصوص باسم المركز او الموقع او
المخيمات ثم يعطونها (لاصحابها) *

البند السادس . كما ان التجار مجبورون بان يعطوا رسم مروية الدخان الذي
يشترونه من الزراع في اول مدينة او قصبة او قرية كبيرة وفي محلات البناير والاسواق
والاساكل التي يدخلون اليها كذلك الذين ليسوا بتجار عند ما يصلون الى احد المواقع
المزبورة ايضاً يعطون رسم مروية الدخان الذي يحضرونه مفروماً او ورقاً عدا
مقدار مشرفهم يعني الدخان المفروم الذي يوجد في كيس دخان واحد يسع مائة درهم
دخان وياخذون به تذكرة الرخصة المنتهية وإذا ارادوا اخيراً ان ياخذوا ذلك
الدخان او يرسلوه الى محل اخر فيرجعون الى المأمور تذاكر الرخصة التي اخذوها على
الوجه المحرر وياخذون عوضها تذكرة امرارية مجاناً

البند السابع . الذين ياخذون تذاكر الرخصة على الوجه المبين في البند الخامس
والسادس اذا ارادوا اخيراً بان ينقلوا الدخان المحرر في التذاكر المذكورة جميعه ويسوقوه
* من ايجاب القرار الاخير ان يؤخذ الرسم مضمين عن الدخان الذي يخرج زائداً عن تذكرة الامرارية

لحل آخر لا اجمالاً بل متفرقاً شيئاً فشيئاً فينتزل من تذاكر الرخصة المقدار الذي يرسلونه في كل مرة وتترك تذكرة الرخصة المذكورة في يد صاحبها وتذكرة الامرارية المتقضى اعطاؤها لهذا المقدار تجرر وتعطى لم يحسب ذلك اما عند ما تعطى تذكرة امرارية لاجل امرار المقدار الباقي عند النهاية فلا تترك تذكرة الرخصة المذكورة عند صاحبها بل تسترجع منه وتذاكر الرخصة التي تسترجع ويعطى بها تذكرة امرارية سواء كان ذلك اجمالاً او تفريقاً على المنوال المشروح ترسل مع دفاتر الاجمال التي تتقدم في كل شهر بالسوية لكيما تطبق على قوجاناتها ومن حيث ان هذين النوعين من التذاكر يلزم بان يكونا تذاكر معتبرة معمولاً بها ومنوع وقوع المسح والحس والحك والتصحح بالقلم فيها ولا يجوز اعطاء الشرح على هذه التذاكر بانه وقع فيها سهو في وقت من الاوقات اصلاً فلا يجوز النظر والمدبرون والمأمورون على ذلك بوجه من الوجوه انما اذا وقع سهو وحصلت المجبورية في نهاية الامر على اعطاء الشرح ايضاً فيطرد من كان سبباً في ذلك النهي من مأموريه حالاً وبعد ذلك يعطى شرح الصحة ويختم عليه ولذلك تحصل الدقة والاعتناء للغاية من جانب الموما اليهم على عدم وقوع سهو من هذا القيل *

البند الثامن . الدخان الذي يرد بتذكرة احد المحلات على الوجه الذي مر بيانه في البند الخامس الى احدى المدن التي تكون اما اسكلة او حدوداً لاجل الارسال الى محل آخر او الى الديار الاجنبية لكيما يصرف ويستهلك بها عندما يكشف عليه ويؤذن في مروره قبل ان تعطى الرخصة بمروره الى الداخل ويوافق مقداره واسم صاحبه المقدار والاسم المحرر في تذكرته وكان هذا الدخان وارداً لاجل الصرف والاستهلاك هناك فتؤخذ التذكرة المذكورة من صاحبه وتظهر اشعاراً بورود الدخان الى هناك وتعطى به تذكرة رخصة عوضاً عنها ويطلق سراحه الى الداخل ثم بعد ذلك اذا اراد صاحب الدخان ان ينقل هذا الدخان الى محل آخر يحملته او جانباً منه فجري بحق اعطاء التذكرة الامرارية المنتضاه لاجل امراره المعاملات المنتضاه على الوجه المصرح في البند السابع اما اذا ظهر في الدخان المذكور عدم موافقة الى التذكرة من جهة المقدار أو الاسم عند المعاينة التي تحصل عليه في ابتداء ورود ودخوله بالنفس * او فساد ما في التذكرة

* حيث صار الشرح على البند الثرين من نظام معاملات الكبرك الداخلية عن المعاملة التي تجري بحق السافي للخطا والسهو الذي يقع في التذكرة تحصل المعاملة عن السهو الذي يقع في تذكرة الدخان بموجب الشرح المذكور

* شرح تحت البند السابع عن المعاملة التي تجري بخصوص سهو التذكرة

بحسب الصورة المبينة في البند السابع المذكور فيعامل حيثنذر صاحبه على الوجه الذي يتبين في البند التاسع زجرآله وتؤخذ تذاكر مشبوهة كهذه من ايدي اصحابها ويعطى لم تذاكر اخرى عوضها اما الدخان الذي لا يدخل الى الداخل بل يمر لاجل الذهاب الى محل آخر على خط مستقيم حيث انه يذهب بطريقه بدون ان يدخل الى الداخل على الوجه المصرح في البند الخامس ويكشف عليه ويوزن في المحل الذي يصل اليه على الوجه المشروح فلا يقتضي ان يكشف عليه تكراراً في اثناء الطريق وحيث ان تذاكر الخلاص تعطى لاصحابها مكتوفة فاذا اعتذروا بعد نقل دخانهم الى محل آخر بان الذي حرر التذكرة كتبها غلطاً فلا يصح اليهم قطعاً بل يجري ما يقتضي لذلك نظاماً على الوجه المشروح اما اذا فهمت اصحابها بان دخانهم تحرر في الواقع ناقصاً في التذكرة قبل ان ينقل الى محل آخر واخبروا بالكيفية الناظر او المدير او المأمور فتصح هذا المهور بحسب المتوال المبين في البند السابع *

البند التاسع. بما ان تذاكر الامارية وتذاكر الرخصة في سندات يعنى بها وتري محاذير في اعطاء بدل ما يضيع منها فلا تعطى تذاكر امارية ولا تذاكر رخصة اخرى مجاناً لكاتب من كان تكراراً تحت اسم عوض عن ضائع

البند العاشر. الدخان الذي يترك في محل رسم مروره لاي سبب كان من الاسباب ولا يظهر له صاحب يدفع رسم مرورته وبقية لحد سنة واحدة اعتباراً من تاريخ تركه يباع بالمزاد العلني نقداً بمعرفة ناظر الدخان او مديره او مأموره ومجلس ذلك المحل وتنظم به مضبطة نسخين من المجلس المذكور اشعاراً بأنه بيع على ذلك الوجه وبلغت اثمانه المحاصلة مبلغ كذا غروش وتسلم نسخة منها الى الناظر او المدير او المأمور الموما اليه والنسخة الثانية تقدم الى جانب امانة الرسومات الجلية في دار السعادة وهذا ايضاً يقيد الاثمان المذكورة في دفتر الواردات مع تصريح كيفيتها ويرسل المضبطة المذكورة مربوطة بدفتر الاجمال الشهري الذي يقدمه لطرف كبيره ثم ان الدخان الذي يباع على هذه الصورة وتدخل اثمانه في دفتر الواردات اذا ظهر صاحبه لحد مرور سنة واحدة نهاية ما يكون من تاريخ بيعه وراجع كرسي الایالة واثبت كما يجب في المجلس الكبير هناك بحضور ناظر الدخان بأنه صاحب هذا الدخان حقيقة وبرز تذكرة امارية تبين بأنه اعطى رسم

* حيث يوجد نظام مخصوص للدخان الذي يرسل الى الديار الاجنبية يختص حكم هذا البند بالتوتون الذي يصرف في الداخل فقط

مروريته مقدماً في محله لتنظم حيثئذ مضبطة ناطقة بثبوت ذلك على الوجه المشروع وتعطى الى الناظر الموما اليوم ترجع اثمان الدخان المزبور التي تكون تقيدت قبلاً ايراداً وتعطى بموجب سند الى صاحبها من طرف الناظر الموما اليه وتقيد في دفاتر المصاريف مع التصريح عن كيفية اتم ترسل المضبطة والسند المذكور لجانب الامانة المشار اليها مر بوطين بدفتر الاجمال الذي يتقدم انما بعد ختام المدة المزبورة لا تعود تسمع ولا تعتبر الافادات والاستدعاءات التي تقع من هذا القبيل

البند الحادي عشر الدخان الذي لا يتوصل الى محل رسم مروره ويعطى عنه الرسم المتقضى وتسفصل به تذكرة رخصة على الوجه المبين في البند الرابع عشر بل يمسك حيثما كان داخلاً من محل آخر للبلدة بصورة التهرب قليلاً كان او كثيراً يضبط مهما كان مقداره زجراً ومع وقوع ذلك سوية تخبر الحكومة السنية بالكيفية والحكومة المحلية تجلب حالاً صاحب الدخان والذين امسكوه والذين اخبروا عنه والذين رأوه وسائر المقتضين واذا كان صاحبه هرب فالمدكورين فقط يجلبون الى المجلس وتحقق واقعة الحال بحضور الناظر او المدير او المأمور ايضاً بصورة محقة لا يبقى معها مجال لصاحبه بعد ذلك للانكار وبعد ان يوصلوا المادة الى مركز الثبوت ينظمون المضبطة المتقضاة بها ويسلمونها الى الناظر او المدير او المأمور الموما اليه والدخان المضبوط بحسب ذلك يباع بالمراد في المجلس بحسب المتوال المحرر في البند العاشر بحق الدخان الذي يبقى بلا صاحب ازيد من سنة واحدة ويعطى من اثمانه بموجب سند الى الذين امسكوا الدخان المزبور واخبروا عنه اثنا عشر في المائة على الوجه الذي كان جارياً في الكمارك سابقاً وتقيد الباقي في دفتر الواردات مع التصريح عن كيفية بموجب المضبطة التي تعطى نسختها الثانية من المجلس المذكور لكيما ترسل الى امانة الرسومات الجبلية واذا كان يتبين في التدقيق والتحقيق على الوجه المحرر بان الدخان المزبور لم يكن مهرباً بل ان ذلك كذب وافتراء محض من الذين امسكوه واخبروا عنه فعطى حيثئذ مضبطة تتضمن واقعة الحال الى الناظر او المدير او المأمور الموما اليه ايضاً لاجل اعطاء الدخان المزبور الى صاحبه واجراء المعاملة التاديبية بموجب القانون في حق هؤلاء المفترين اذا كانوا من خدمة الدخان وترسل نسختها الثانية كذلك الى الامانة المشار اليها واذا كان المفترين المذكورين ليسوا من خدمة الدخان وانما هم من الاهالي فتبين في المضبطة المذكورة المعاملة القانونية التي تترتب وتجرى بحسب مجلسياً ومن حيث ان هذا التحقيق والتدقيق يقتضي بان يكون خلوصاً بدون

نصحب الى احد الاطراف اصلاً ولا يعتبر به شيء سبباً للمعذرة في تبرئة ذمة المتهمين غير الافتراء فالخذر ثم الخذر من قبول اعتذارات مهربي الدخان في وقت من الاوقات اصلاً بآلا عذار الواهية مثل انهم لا يعرفون الاصول او انهم ليسوا هم الذين فعلوا ذلك بل فعلة اشخاص موجودون في خدمتهم اولم يكن لهم هم رضی بذلك واذا حصل الميل لاغراض مثل هذه فلتعلم هيئة المجلس بانهم هم المسؤولون في هذا الباب ويحرون وظيفتهم بحسب ذلك *

البند الثاني عشر . لا يبدو نوع من المعاملات الباردة من طرف النظار والمديرين والمأمورين والكتبة وسائر الخدمة بحق الذين يمرّون بالدخان بل توفي لهم التسهيلات الممكنة والمعاملات اللاتقة في كل الاحوال واذا ظهرت هذه الاوضاع بالعكس من طرف التجار وسائر الاشخاص فيجري الدقة والاعتناء من جانب الحكومة المحلية عند ظهور حادثة مثل هذه على منع الحادثة المذكورة بحال ما يتبين لها المآل من طرف النظار والمديرين والمأمورين وتسرع مع ذلك سوية باجراء المعاملة القانونية بحق الذين كانوا باعقاً لها

السد الثالث عشر . بما ان أكثر المدن والقصبات والقرى الكبيرة التي يقيم بها النظار والمديرين والمأمورين ليست هي داخل اسوار بل عدا ذلك يوجد في أكثرها كثير من الابواب والمنافذ والقلوم وروثوس ازقة على غير اللزوم للدخول والخروج ويمكن تهرب البضائع منها غير روثوس الازقة اللازمة فيكشف في اول الامر على ما كان ليس له لزوم من الابواب وروثوس الازقة وعلى جملة من المنافذ والقلوم التي يمكن الدخول والخروج منها بمعرفة النظار والمديرين والمأمورين الموما اليهم مع الحكومة المحلية سوية ويبقى منها ابواب وروثوس ازقة بقدر اللزوم فقط ويسد الباقي جميعه سرعاً ومن ثم يقيم الناظر والمدير او المأمور والكتبة وسائر الخدمة في اي محل كان يكثر فيه رواج ومجي الناس من الابواب وروثوس الازقة التي تترك بقدر المقتضي على هذا الوجه لاجل تحصيل رسم المرور من الدخاخين التي تدخل من الخارج ويقبضون ايضاً من طرفهم بكل من الابواب وفي روثوس الازقة الاخر خفيراً اميناً يعتمد عليه ووظيفة مأمورية هؤلاء الخفراء هي عبارة

* بما ان المجازاة والمكافاة التي ترتب لاجل الدخان الذي يملك في تهربه تطرت في الخبرات المفصلة ذات البنود التسعة فحكم العبارات الموجودة في هذا البند بخصوص المكافاة والمجازاة مقسوخ

عن منع دخول وخروج الدخان الذي يأتي سواء كان من خارج او من داخل من هذه
الابواب ورؤوس الازقة التي وجدوا بها وإرسالة الى الباب او رأس الزقاق المقيم به
الناظر او المدير او المأمور

البند الرابع عشر. بعد ان تصل النظار الى مراكز مأموريانهم ويعينوا الكتبة وامناء
الصناديق وسائر الخدمة المتقنين بان يكونوا بمعينهم ومأموري القضاوات التي تكون تحت
ادارتهم بالذات وكتبها وامناء صناديقها يتركون رؤساء الكتاب وكلاء عنهم ويتوجهون الى
رؤوس السناجق المربوطة بهم ويتخبون لها المديرين ورؤوس الكتاب وامناء الصناديق
اللازمين ويعينونهم هناك ثم يعودون الى مراكزهم سريعاً وكذلك المديرون أيضاً يعينون
سائر الخدمة المتقنين بان يكونوا بمعينهم ويتركون رؤساء كتابهم وكلاء عنهم ويتوجهون
الى رؤوس القضاوات المختصة بهم ويتخبون المأمورين ورؤساء الكتاب وامناء الصناديق
اللازمين ويعينونهم الى القصابات والقرى الكبار ثم يرجعون لمحلاتهم سريعاً والمأمورون
أيضاً يتخبون الكتبة وسائر الخدمة المتقنين ويعينونهم بمعينهم وبما ان محلات البنابر
والاسواق تفتح بصورة مؤقتة فداخل اية مدينة او قسبة كانوا تحصل ادارتهم ورؤيتهم
من طرف ناظر تلك الجهة او مديرها او مأمورها ويخصص المديرين الذين يتخبون
ويتعينون درجة فدرجة على الوجه الذي سبق بيانه وتعريفه من خمسمية غرش الى
الف غرش نهاية ما يكون معاشاً ولرؤساء الكتاب وامناء الصناديق الذين بمعينهم
وللمأموري المحفات من مائتي غرش الى خمسمية غرش نهاية ما يكون والمكتبة وامناء
الصناديق الذين يتعينون بمعية المأمورين من مائة وخمسين غرشاً الى ثلاثمائة غرش نهاية
ما يكون وبما ان هؤلاء الاشخاص الذين يستخدمون في محلاتهم يقتضي بان يكونوا من معتبري
الوجوه والاهلين الذين استخدموا في زمان المتقدمين وسبقت بحققهم حسن التجربة وفهمت
استقامتهم وصدافتهم ودرايتهم ومن سائر الناس المناسبين والمقشرين وكذلك المديرون
والمأمورون وامناء الصناديق يكونون يعرفون القراءة والكتابة على كل حال فيحصل
الاجتناب والدقة بان لا يتخب لهذه الوظائف اناس اميون بل ويؤخذ عليهم كفلاء اقوياء
على انهم جميعاً من تبعة الدولة العلية ثم تراعى للغاية قاعدة التصرف الملتزمة سواء في عدد
هؤلاء الاشخاص الذين يستخدمون او في مقدار معاشاتهم ولا يستخدم فرد من الافراد ما لم
يكن له لزوم ضروري وتكون معاشات المستخدمين منهم في حد الاعتدال ايضاً ولا يترتب
لاحد منهم اصلاً معاش زائد عن نسبة وظيفته يعني مثلاً اذا كان ممكناً ايجاد رجل

وتعيينه بمعاش خمسية او ستاية غرش على وظيفة من الوظائف المحررة باعلاه مخصص معاشها من الخمسية غرش لحد الالف غرش نهاية ما يكون فلا يخصص له اصلاً معاش زائد استناداً على سبب كون نهاية زيادة معاش تلك الوظيفة الف غرش والا اذا جرى ذلك فعدا عن انه يتضمن الى الذين خصصوا بينهم التجاسرون عليه باهانة الخزينة الجليلة ويكونون تحت المسؤولية بموجب القانون ايضاً ولذلك يحصل الاعناء والدقة للغاية من طرف الجميع بان لا يستخدم احد زائد عن الزروم او غير نافع للشغل بناء على خواطرا او مساعدات او توصيات وان لا يترتب للمستخدمين معاش زائد ايضاً ثم يستخدم في كل من القرى المذكورة التي لا تتحمل ايراداتها زيادة مصارف رجل مناسب من الائمة والخمارين او معتبري الاهالي بصفة مامور بلا معاش بل بالعشر وهو ان ياخذ واحداً في العشرة من المحاصلات فقط ثم من بعد تعيين الذين يتخبون ويستخدمون على هذا الوجه واقعادهم في وظائفهم ينظم بهم دفتر بيان وظائفهم ومقدار معاشاتهم واسمائهم والكفلا الذين اخذوا على كل واحدٍ منهم واسما المستخدمين في القرى بالعشر ويختتم عليه الباش كاتب وامين الصندوق اشتراكاً ويرسل من طرف المامورين الى مديرهم ومن طرف المديرين الى نظارهم مع دفاتر بالذين هم بمعيتهم ذاتهم ثم يحفظ النظر هذه الدفاتر عندهم ويرتبون بموجبها دفاتر اعمومية ويختمونها كذلك مع روسا كتبهم بالسوية ويرسلونها الى الامانة المشار اليها ويعملون وينتفرون بحسب الاشعار الذي يقع بعد التدقيق عليه في الامانة المشار اليها *

البند الخامس عشر . من بعد ان يترتب المدبرون والمامورون والكتبة وامانة الصناديق المتضمنون ويستخدموا على الوجه الذي ذكر في البند الرابع عشر اذا وقعت اساءة او استعفى احد من صغار الخدمة كالخفرا ومن يماثلهم ولزم الامر لاستخدام اخر عوضه فيكون النظر والمدبرون والمامورون ماذونين بان يدبروا غيره ويستخدموه بدون استئذان انما اذا لزم الامر لاستخدام احد عوض المامور او الباشكاتب وامين الصندوق او احد الكتائب فيكون المامورون مجبورين بان يبينوا الى المديرين والمدبرون الى النظر الاسباب الموجبة الى تبديله مع تفصيل الكيفية ويستأذونهم لاجل اجرا اصله ثم ان النظر مرخصون بان يصادقوا على اصاله او استخدام عوض الذين هم عدا عن

* تفير حكم هذا البند لكون ادارة سائر الرسومات انضمت مؤخراً لادارة الدخان وتشكلت نظارة ومديرية ومامورية الرسومات

المديرين والمأمورين والذين هم بمعينهم من روسا الكتاب وامنا الصناديق وروسا الكتاب وامنا الصناديق الذين هم بمعينهم ذاتهم وانما يحتاجون الى الاستئذان من الامانة المشار اليها ويجبرون على ذلك لاجل اصاله المديرين والمأمورين وروسا الكتاب وامنا الصناديق المذكورين

البند السادس عشر . حيث ان المديرين والمأمورين والكتبة وامنا الصناديق وسائر الخدمة يتعينون ويستخدمون بكفالات قوية ومعينة وكان من المقرر بانه اذا وجد منهم من يدخل على ذمته دراهم قليلة كانت او كثيرة من الاموال الاميرية خلافاً للارادة والنظام عدا عن انه يحصل ذلك بتمامه حالاً منه او من كلائه بكل سرعة تجري بحقه ايضاً المجازاة المبينة في قانوننامه الجزا الهابونية فعندما تظهر حالة غير مرضية مثل هذه من احد الموجودين بمعينهم او يقع سوء حال اخر مغاير لصفة المأمورية والاستقامة ويستلزم المعاملات التجارية من كائن من كان كبيراً او صغيراً فلا يسكتون عنه ولا يسترونه اصلاً بل يخبر المأمورون بالكيفية حالاً المديرين الذين يتسبون اليهم والمديرون النظار والنظار الامانة المشار اليها ايضاً وكل من كان لا يضع هذه الوظيفة بالوقت ذاته في محلهما فليتحقق عنده بانه يكون هو ايضاً مسئولاً بموجب القانون وفي لوازم الصداقة والاستقامة بحسب ذلك

البند السابع عشر . اذا انفصل احد من النظار والمديرين والمأمورين وروسا الكتاب وامنا الصناديق فترى عند وصول خلفه الى محله محاسبة مدة ادارة المعزول من بداية مامورته لحد يوم وصول خلفه بمعرفة الخلف والسلف والناظر والمدير والمأمور والباشكاتب وامين الصندوق ويدقق على مقدار الرسوم التي تحصلت بمدة ماموريته ومقدار ما ادخل منها في الاجمالات وارسل الى جانب الامانة المشار اليها ومقدار الباقي الذي يلزم بان يكون موجوداً في الصندوق ويتوضح بالمراجعة على الدفاتر الموجودة ثم تتحقق صحة المعاشات وسائر المصاريف الواقعة وينتظم بذلك دفتر محاسبة ثلاث نسخ مصادق عليها ومخنومة بذيلها باختام الخلف والسلف والناظر والمدير والمأمور والباشكاتب وامين الصندوق وترسل نسخة منها من طرف المأمور الى المدير ومن جانب المدير الى الناظر ومنه ايضاً الى جانب الامانة المشار اليها لاجل اجراء ايجابها حسب الاصول واحدى النسختين تعطى الى السلف والثانية تبقى عند الخلف ويتبين في هذه النسخ توضيحاً هل ظهرت ذمة على السلف ام لا واذا كانت ظهرت هل تحصلت منه او من كفيلاً ام لا

وإذا كانت لم تحصل فلاي سبب كان ذلك وحيث كان من المقرر بان كائناً من كان
ينفصل استعفاءً أو عزلاً لا يمكنه ان يرسل من تلقاء ذاته ويتوجه الى احدى الجهات
بدون ان ترى محاسبته على الوجه المذكور وإذا وجد من لا يراعي ذلك ويتوجه الى اي
محل كان قريباً أو بعيداً يصير ايجاداً ويجلب تحت الحفظ فبناء على ذلك لا يمكن المعزول
اصلاً بان يتوجه لمحل اخر ما لم يضع القاعدة المذكورة في محلها

البند الثامن عشر. رسم مرورية الدخان التي تحصل لتحرر بالافراد في دفتر
مخصوص يعطى مثاله مع اسامي اصحابها ومقدار اقي الدخان ولا يجوز بان يقع في احد
الدفاتر مسخ او لحس او حك او تصحح بالقلم اصلاً ولا ان تختلط ايرادات ومصاريف
احد الشهور مع ايرادات ومصاريف الشهر التالي بل ينظم كذلك دفتر اجمالي كل شهر
في ابتداء الشهر التالي من طرف كل مامور توفيقاً الى المثال المعطى وبعد ان ينتظم عليه
مع الباشكاتب وامين الصندوق سوية يرسله الى جانب المدير الذي يتقاد اليه المامور
الموما اليه مع حاصلات الشهر والقوجانات التي خلصت تذاكرها وتذاكر الامارية
التي تكون وردت من الجهات وتذاكر الرخصة التي ارجعت اليه من طرف اصحابها
مع سائر السندات المتقضة سوية ثم بعد ان يعاين المدير ون ايضاً دفاتر اجماليات
هذه المحقات ويدققوا عليها ويتحققوا صحتها بمعرفة رؤساء كتابهم يرقمون كذلك دفتر
اجمال عمومي يشتمل على ايراداتها ومصرفاتها مع ايرادات ومصاريف المواقع التي هي
باداراتهم ذواتهم على وجه المثال المعطى به وبعد ان يختموه مع رؤساء الكتاب وامناء
الصناديق بالسوية يرسلونه لحد اسبوع واحد من الشهر التالي السالف البيان الى جانب
النظار مع اصل دفتر اجماليات المحقات المذكورة والقوجانات وتذاكر الرخصة
والامارية وسائر السندات التي جاءت معها مع حاصلات الشهر المزبور التي وردت من
المحقات وتجمعت عندهم بالسوية ثم بعد ان يعاين النظار ايضاً دفاتر اجماليات
الحاضرة اليهم على الوجه المحرر ويدققوا عليها ويتحققوا صحتها ويصادقوا عليها بمعرفة
رؤساء كتابهم ينظمون كذلك دفتر اجمال عمومي يشتمل على ايرادات ومصرفات
المحقات وايرادات ومصرفات المركز الذي هو باداراتهم الذاتية تطبيقاً الى المثال المعطى
به ويختمونه بالاشتراك مع رؤساء الكتاب وامناء الصناديق ويرسلونه في اليوم الخامس
عشر من الشهر الاتي الى جانب الامانة المشار اليها مع المحاصلات التي جاءت من المواقع
والمتجمعة عندهم والقوجانات والتذاكر وسائر السندات واصل اجماليات المحقات

البند التاسع عشر . حيث يناسب بان ترسل حاصلات المواقع البعيدة عن المراكز
يعني عن رؤوس الايلات وقريبة من دار السعادة الى الامانة المشار اليها راساً بواسطة
الوابورات والبوستات لاجل عدم اعياب المصاريف الزائدة من جهة نقلها وتأخرها عتقاً
فالمواقع التي هي من هذا القليل ترسل في اخر كل شهر الحاصلات الواقعة بها بموجب
بوصلة مخنومة ببيان اجناسها ومقاديرها والنوم والمراكات التي تضعها على اكياسها مع
البيانات التي تاخذها بها من قومانيات الوابورات او من بيوت البوستة بغيريات الى
الامانة المشار اليها ثم ترسل في مقام النقدية العلومه خبر المصلحة التي تستصلها من الامانة
المشار اليها اشعاراً بوصولها مربوطة بدفاتر الاجماليات التي يرسلها مامورها لطرف مديريهم
والمديرون الى نظارهم ويحقق النظر الموما اليهم عن المواقع التي يلزم بان ترسل حاصلاتها
الى الامانة المشار اليها راساً بحسب الوجه المحرر ويعينونها ويبيّنون المقتضى الى المديرين
والمديرون يبنّون مامورهم ايضاً ثم يشعر النظر الامانة المشار اليها ايضاً بالكيفية
لتكون معلومة لديها

البند العشرون . بما انه يلزم بان يطوف المديرون والمأمورون على المحلات المحقة
بهم دائماً ليلتفتوا الى حسن ادارتها ويستنهضوا عن حركات كل احد ويحققوا تحصيل
رسم المروية هل هو كما ينبغي وهل صدرت شائبة ارتكاب من طرف احد الافراد ام لا
ويخرجوا ذلك الى الظاهر فيترك الموما اليهم في اثناء دورتهم هذه رؤساء كتابهم وكلاء
عوضاً عنهم ويتوجهون الى المحقات ويجرون التنبيهات المقتضاة في كل محل من
المحقات يصلون اليه حسبما هو مترتب على ذمة ماموريتهم وياخذون الى القلم زورنال
الاحوال الجيدة والرديئة التي يشاهدونها ثم يقدمه المأمورون قبل ان ينقلوا محل اخر الى
مديريهم والمديرون الى نظارهم والنظار الى جانب الامانة المشار اليها وبما انهم موظفون
تسوى مصاريفهم التي تقع في خطر انهم هذه من طرفهم لكن بما ان النظام يساعد على
اعطاء اجور الحيوانات المقتضاة لركوبهم هم وركوبة نفر او نفرين خدم لهم ذهاباً اياً بآمن
جانب الميري توفيقاً الى اجرة المنزل فيأخذون من كل من المجالس المحلية مضبطة
تصدّقاً بعد مسافات المحلات التي يطوفونها باعتماد ساعات المنزل ويقيدون بموجبها
الاجور المذكورة مصرفاً في دفاتر الاجمال الشهرية التي يقدمونها ويرسلون المضابط
المذكورة مربوطة بدفاتر الاجماليات المذكورة

البند الحادي والعشرون . حيث انه سوف يتعين من هذا الطرف مامور وتفتيش

متعددین يعتمد عليهم ويرسلون ليطوفوا دائماً على المواقع التي في محل تحصيل رسم
المرورية ويجروا التحقيقات والتحريرات المقتضاة خفية وجلياً ويعملوا بموجب زورنالات
الامانة المشار اليها أولاً فاولاً بما يروونه من الاحوال الجيدة والردية سواء كانت من
جهة الادارة او من جهة سائر الخصوصات وكذلك عندما يتحققون وقوع نوع عدم
استقامة سواء كان من طرف النظار والمديرين والمأمورين او كان من جانب الكتبة وامنا
الصناديق والخدمة الباقيين يعملون الاسئلة والاجوبة عنهم حسب اصول الاستنطاق
ويرسلونه لهذا الطرف ايضاً لكيما ينظر فيها يقتضي لذلك توفيقاً الى القوانين والاصول
فليكن ذلك معلوماً للنظار والمديرين والمأمورين الموما اليهم مع الكتبة وامنا الصناديق
وباقى الخدمة ليعيدوا الاعناء والدقة على التحرك منذ الان بالنقطة والاستقامة ويصرفوا
المقدرة على ابراز ما اثر الصداقة

البند الثاني والعشرون . النظار والمديرين والمأمورين مع المفتشين الذين يتعينون
ويرسلون من هذا الطرف لاجل التنقيش والتحصن عن الاحوال حسبما ذكر في البند
الحادي والعشرين عند ما يرون نوعاً من المشكلات والمغايرات من جهة يجناحون فيها
الى شيء من الاعانة والمظاهرة من طرف الحكومة فيراجعون المحسومات والمحكومات
تسعف حالاً اشعاراتهم بما يفيدونه ويستدعونهم وفقاً للنظام من الامور التي يطلبون
اعانتها بها وتوفى التسهيلات وتجري المعاونات من كل نوع لم واذا وقع في هذا الباب
توان او تراخي في اي جهة كانت فيعلم به حالاً المأمورون ومديرهم والمديرون نظارهم
والنظار والمفتشون جانب الامانة المشار اليها والامانة المشار اليها تبحث عن الخسائر
والاضرار والمخاذير التي تترتب عن هذا التواني والتراخي وتعرض الكيفية وتبينها الى جانب
سوء الباب العالي وكما ان مأموري الملكية الذين هم السبب في ذلك يكونون تحت المسؤولية
كذلك مأمورو الملكية عند ما يشاهدون حركة مغايرة للنظام من احد النظار والمديرين
والمأمورين والمفتشين او الكتبة وباقي الخدمة وينضون عنها ولا يشعرون الامانة
المشار اليها بواقعة الحال لاجل اجراء ايجابها يكونون تحت المسؤولية ايضاً

البند الثالث والعشرون . اذا وجد النظار الموما اليهم بعد ان يصلوا المحلات مأمورياتهم
لزوماً الى اختام اخرى عدا الاختام التي استودعت لم لاجل رؤوس الايالات
والسناجق والنضوات فينظمون بوصلة ببيان اسماء محلاتها مما كانت مقدارها
ويقدمونها الى جانب الامانة المشار اليها ويطلبون منها تلك الاختام لكيما تحك بسرعة

وترسل اليهم

البند الرابع والعشرون . حيث يلزم بان يتخذ النظار والمديرون والمأمورون الموما اليهم عند وصولهم لحل مامور بانهم موضعاً لاجل اقامتهم في المحلات التي تبينت في البند الثالث عشر لاجل رؤية الامور التي هم مامورون بها وكان موجوداً فيها ابنية اميرية تصلح لهذا العمل فيقيمون فيها والافيتداركون محلاً مناسباً يكون فيها ايضاً ويستاجرونه باجرة معتدلة ويعطون بدل ايجاره من حاصلات رسم المرور ويقيدون بها مضرقات في دفاتر الاجمال التي يقدمونها ويدخلون في شرائط استئجار مثل هذه المحلات التي يستاجرونها شرط رؤية مصاريف اصلاحاتها من طرف اصحابها

البند الخامس والعشرون . يبادر المأمورون اولاً فاولاً بان يبينوا الى المديرين والمديرون الى النظار والنظار ايضاً الى جانب الامانة المشار اليها المطالعات التي يمكن بان تلوح في خواطرهم بواسطة التجربة فيما يخص بتدابير انضباطية واصلاحية لا زالت مقتضاة خارج دائرة التفصيلات المحررة في هذه النظامنة ويذكروا التبديلات والتعديلات التي يستحسنون بلزومها ويشاهدون اقتضاها ايضاً لبعض المواد المدرجة في النظامنة المذكورة لكما ينظر بايجابها

في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٢٧٨



نظام

بمخص برسم البيعة الذي يؤخذ اعتباراً من ابتداء حزيران سنة الف ومائتين وثمانية وسبعين المحاضرة من الذين يجلسون في الدكاكين والمخازن الكائنة في دار السعادة والبلاد الثلاثة وداخل البوغاز وفي قزل اطات وفي المدن والقصبات التي هي رؤوس سائر ايلات وسناجق وقضوات الممالك المحروسة الشاهانية وفي القرى والاساكن التي يمر فيها الدخان او تكون محلاً للاخذ والعطاء به ومن الذين لا يكون لهم دكاكين بل يدورون في محلات البنابر والاسواق والمفترجات بصورة دوارين وحدارين ويبيعون الدخان المفروم والتبنيك وما كان من المعولات المحلية والاجنبية من النشوق والسيكارات ودخان المضغوطة والاحكام المدرجة بها تكون مرعية الاجراء بحق كل احد بلا استثناء سواء كان من تبعة الدولة العلية او كان من تبعة الدول الاجنبية

الباب الاول

يشمل المعاملات المختصة برسم البيعة الذي يحصل في اطراف دار السعادة والبلاد الثلاثة وداخل البوغاز وقزل اطات اي الجزائر المحرر

البند الاول . حيث كانت تلزم معرفة الاجارة السنوية الصحيحة لما كان مستاجراً من الدكاكين والمخازن او مقبلة لاجل التجارة اصحاباً فيه منها لكيما تؤخذ رسم البيعة وتفصل بحسبها فبناء على ذلك تشكل هيئة مركبة من ايمة ومختاري الحارات التي يكون داخلها الدكاكين والمخازن المذكورة مع ذاتين من معتبري اهلها ارباب الوقوف احدهما مسلم والثاني غير مسلم ومن معلمي مصاطب الاصناف وتحصيلدارية البيعة ثم تتقدر الاجارة السنوية لتلك الدكاكين والمخازن الموجودة في تلك الحارات بمعرفة تلك الهيئة وتعين بكمال الحقاينة خالية من الغرض والعوض ومهما كان يوجد فيها من المخازن والدكاكين ينظم بوقدر يتبين به توضيحاً اسماء اصحابه ومستاجريه وما كان منها كاديكاً بموجب سندات او انك اخيراً وبقي بلا كدك وتترقم به اجاراتها السنوية التي يصير تقديرها وبعد ان يمضى وينجم عليه من طرف الهيئة المذكورة ويحصل بموجب رسم البيعة المتقضى

على الوجه المذكور في البند الثالث وتعطى تذاكر الرخصة لاصحابها بمعرفة التحصيلدارية
يتقدم الدفتر المذكور الى طرف نظارة الدخان وحيث انه لا يجوز بان يحصل في قضية
هذا التقدير خسارة على جانب الميري ولا غدر لاصحاب الدكاكين ومستاجرهم بوجه
من الوجوه فاذا تحقق بانه حصل هكذا غدر او محاماة لغرض ما فتكون الهيئة المذكورة
تحت المسؤولية ثم من بعد دخول حزيران سنة ثمانية وسبعين لا تعود تعتبر بحق تخصيص
رسم البيعة وتحصيله صورة كدك تختص بوضع او نقل كدك مجدداً على دكان او مخزن
ماخوذة من الخزينة الجلية ولا صور الكدك وسدانه وسائر اوراقه الماخوذة من
خزينة الاوقاف الهية الهايونية بل يوخذ رسم البيعة عن تلك الدكاكين والخازن وتحصل
منها البيعة بتمامها التي تحصل من الدكاكين والخازن الغير المكدة

البند الثاني . حيث ان قضية تقدير الكرا وتنظيم الدفاتر التي تصير بمعرفة الهيئة
التي تشكل بحسبها هو مبين في البند الاول تحصل في اول الامر بواسطة اجراء التنبيهات
المقتضاة على ائمة ومخاري الحارات من جانب الحكومة فتطبع نسخ من البند المذكور
بمقدار اللزوم وترسل الى باب الضبطية ومن هناك تجلب ايضا الائمة والخازرون ونجري
عليهم التأكيدات المقتضاة ويعطى لكل منهم قطعة من النسخ المزبورة ويتبدا مع ذلك
بتسوية المصلحة وبياسرهم بمعرفة التحصيلدارية الذين يتعينون لها

البند الثالث . يوخذ رسم البيعة ثلاثين غرشاً في الماية غرش بحسب الاجور الذي
يتقدرو ويتعين للدكاكين والخازن المذكورة مما بلغ مقداره على ما تبين ذلك في البند
الاول ويحصل عما كان منها موجراً من المستاجرين وعما كان منها غير موجر بل مقيمة
اصحابه يولاجل التجارة من اصحابه انما الدكاكين والخازن التي تبرزها سندات معتبرة
يتبين منها انها مكدة منذ القديم من حيث ان اصحابها اخذوا تلك الكدكات بمجلات
اعطوها على حدتها وبذلك صاروا ممتازين فما كان منها لم يتحول الى صناعة او تجارة
اخرى بل لا زال للآن يباع به دخان مفروم وتنبك ينبغي ان يترك لاصحابه خمسة عشر
غرشاً مقابلة فائض مجلة الكدك من الثلاثين غرشاً في الماية غرش التي يجب اخذها
بموجب هذا النظام ويوخذ عنها خمسة عشر غرشاً في الماية غرش واذا وجد من الدكاكين
والخازن المكدة وغير المكدة على الوجه المحرر ما يصيبه اقل من مائة غرش رسم بيعة
يوخذ عنه سنوياً بالنسبة الى اجوره فيوخذ عما كان من هذا القليل ومن كل نفر لا تكون
له دكان من باعة الدخان المفروم والتنبك الذين يدورون في الاسواق والمفرجات

مائة غرش رسم بيعية سنوياً بوجه المقطوع ومن بعد ان يستوفى ذلك منهم معجلاً تعطى لهم تذكار رخصة مطبوعة على رسم وشكل مخصوص والمستاجري الدكاكين والمخازن واصحابها على رسم وشكل اخر ومن ثم يمكنهم بعد ان ياخذوا تذاكر الرخصة المذكورة ان يبيعوا الدخان المذروم والتبنيك وما كان من المعمولات المحلية والاجنبية من كل انواع النشوق والسيغارات ودخان المضغة بكل حرية ومن ثم لا يؤخذ من مستاجري الدكاكين والمخازن واصحابها ولا من الدوارين يومية دكاكين ولا من نوع الرسومات تحت اسم آخر اصلاً عدا البيعية التي تؤخذ منهم وتحصل على الوجه المحرر وخرج تذكرة الاصناف الذي يؤخذ من القديم من طرف امانة البلدة البية

البند الرابع . التذاكر المطبوعة التي تقطع من التوجانات لتعطى حين استحصال رسم البيعية واستيفائه من بعد ان يدرج ويسطر بها اسماء الذين اعطوا الرسم المذكور وبلادهم ونابعينهم وموقع دكاكينهم ومخازنهم ومقدار اجورها الذي يتقدر عن سنة واحدة وكمية رسم البيعية المأخوذ بمناسبة ذلك وعن اية سنة هو مأخوذ وهل هي مكدة او بغير كدك تختم وتعطى لهم وتكون مدة هذه التذاكر سنة واحدة وفي ختام السنة تفحص البيعية المتوجبة عن السنة لانية تكراراً ويعطى بدلها وبما ان هذه التذاكر تكون من التذاكر المعتبرة التي يعمل بها ولا يجوز بان يقع بها مسح ولا لحس ولا حك ولا تصحح بالقلم فالذين يبرزون تذاكر بها شيء من ذلك ينظر اليهم كمن ليس لهم تذاكر ويعاملون بما يقتضي واذا وجد من يبيع دخاناً وتبنيكاً وما كان من المعمولات المحلية والاجنبية من النشوق والسيغارات ودخان المضغة بلا تذاكر تفصل دكاكينهم ومخازنهم حالاً ويحصل منهم ثلاثة امثال رسم البيعية المقرر بحسب اجورها زجراً لهم وبعد ذلك تعطى لهم التذاكر ويؤذن لهم بان يفتحوا دكاكينهم ومخازنهم ويتبين في التذاكر المذكورة بانهم اخذ منهم ثلاثة امثال الرسم المزبور زجراً لهم على الوجه المحرر والذين يرغبون بيع الدخان المذروم والتبنيك والنشوق والسيغارات ودخان المضغة في دكاكين ومخازن مخصوصة ببيع الارزاق وغيرها يجبرون على ان يعطوا رسم البيعية المذكورة في البند الثالث وياخذوا تذاكر رخصة اما الذين يتجاسرون منهم على بيع دخان وتبنيك ونشوق وسيغارات من المعمولات المحلية والاجنبية قليلة كانت او كثيرة بدون استحصال التذكرة المذكورة فتجري بحسبهم كامل المعاملات المينة بحق الذين هم بلا تذاكر

البند الخامس . حيث ان اجور الدكاكين والمخازن الذي يتقدر يكون عارياً من

الغرض والعوض حسباً تبين في البند الاول ولا يصلح لاحد بان يخالف في اعطاء البيعة المتوجب عليه بعله عدم الرضى في التقدير الذي يجري على ذلك الوجه فيحصل رسم البيعة الذي يكون مطلوباً من امثال هؤلاء جبراً عند الاقتضاء بمعرفة الحكومة اما الذين يرون ذواتهم مغدورين في هذا الباب ويقدمون عرضيات الى امانة الرسومات الجليلة يبادرون لبيان احوالهم بها ويجري عليها التدقيق ويتحقق بان لاحق لهم فيحصل منهم ثلاثة امثال الرسم المطلوب مجازاة لعدم رضاهم في حقهم واشغالهم الحكومة عبثاً

البند السادس . اذا اراد احد بابن يفتح دكاناً او مخزناً جديداً في بحر السنة او يبيع دخاناً وغيره ما ذكر بصورة الدوارة والحدارة يتوجه الى نظارة الدخان ويعطي رسم البيعة المتقاضى مجزأً حسب القاعدة المحررة في البند الاول والثالث ومن بعد ان ياخذ تذكرة الرخصة توفيقاً للنظام يفتح دكاناً او يبيع الدخان وغيره ما ذكر بصورة الدوارة والحدارة انما رسم البيعة الذي يوخد من امثال هؤلاء حيث انه يترتب على ثلاثة اقسام يعتبر اولها من راس السنة يعني من ابتدا حزيران لنهاية ايلول وثانيها من ابتدا تشرين الاول لنهاية كانون الثاني وثالثها من ابتدا شباط لغاية مايس السنة القادمة فالذين يفتحون دكاكين في القسم الاول يعطون رسم البيعة بنسبة اجرة دكاكينهم عن سنة كاملة والذين يفتحونها في القسم الثاني يعطونه عن ثمانية شهور والذين يفتحونها في القسم الثالث يعطونه بحسب اربعة شهور وكان الذين يفتحونها في القسم الاول على الوجه المحرر يعطون رسم البيعة عن سنة كاملة بكل الاحوال ولو فتحوها في اليوم الثلاثين من شهر ايلول كذلك يراعى هذا الاعتبار والحساب بتمامه بحق الذين يفتحون الدكاكين في القسم الثاني والثالث وتحصل الدقة في اعطاء التذاكر المتقتضاة لهم بحسب ذلك وتكون هذه الاصول بتمامها مرعية الاجراء بحق الدوارين والحدارين ايضا

البند السابع . عند ما يطلب تحصيل دارية الدخان لدى الاقتضاء روية التذاكر الموجودة بين مستاجري الدكاكين والمخازن واصحابها والدوارين والحدارين ببيان اعطائهم رسم البيعة فلا يخالفون في ذلك بل حالاً يبرزونها لهم واذا وجد منهم من يتغاضى ولا ياخذ تذكرته لحد مرور ثلاثة اشهر اعتباراً من تاريخ اعلان هذه النظامامة فلا تعتبر الاعذار التي يقدمها بعد المهل المربور بل تجرى بحق من كانوا من هذا القبيل المعاملات التي سبق بيانها باعلاهم لمن يكونون بلا تذاكر والذين يتركون ارباحهم وتجارتهم في بحر السنة او يخرجون من اخذ الدكاكين والمخازن وينقلون تجارتهم لمحل اخر او تظهر منهم

حركات تخالف النظمات البلدية ونقل دكا كينهم او مخازنهم لا يكون لهم حق بان يسترجعوا البيعة التي اعطوها ولا ان يسقطعوها بل كما انهم يكونون مجبورين على ان يعطوا بيعية اخرى عن الدكاكين والمخازن الاخرى بسندات اخرى ياخذوا تذاكر رخصة اخرى كذلك تذاكر رخصة الدواوين والمخازن هي مخصصة باطراف دار السعادة والبلاد الثالثة وداخل البوغاز وبقرل اطات ومخصصة بها فقط فلا تعتبر في الخارج

البند الثامن. الدواوين والمخازن لا يمكنهم بيع الدخان وغيره مما ذكر في اذقة واسواق دار السعادة والبلاد الثالثة وداخل البوغاز وبقرل اطات بل يبيعون ذلك في محلات الاسواق والمقترجات فقط واذا وقع الذين يتحركون خلافاً لذلك يرسلون بمعرفة التحصيلدارية الى نظارة الدخان لكيما توضح منهم تذاكر الرخصة وتثقب حالاً وتجري بحق الذين يخالفون في اعطاء تذاكرهم المعاملات المبينة باعلاه لمن ليس لهم تذاكر البند التاسع. اذا اضاع احد اصحاب الدكاكين او المخازن تذكراً فيقدم حالاً عرضحال الى نظارة الدخان ويطلب عوضها تذكراً عن ضائع والنظارة الموما اليها تراجع الفيود حالاً وتستحصل منه تكراراً دراهم خرج تذكراً بمقدار ربع رسم البيعة الذي يكون اعطاه مقدماً وتعطى له تذكراً جديدة بعد ان يتاشر باعلى قيدها عن اية تذكراً اعطيت بدلاً. عن ضائع انما حيث ان مواضع اقامة الدواوين والمخازن ليست معينة مثل الدكاكين والمخازن فاذا طلب احد منهم تذكراً بدلاً عن ضائع فلا تعطى لهم تذاكر مكررة ما لم يوضح عن كل منها مائة غرش رسم بيعية جديدة لكيلا يقدر ان يسلكو فيها بدسائس مثل بيع تذاكر الرخصة التي كانوا اخذوها لاخر فيما بعد او مداولنها من يد الى يد واي من كان من اصحاب الدكاكين والمخازن او الدواوين والمخازن يتبين بانه ما اخذ تذكراً اخرى بوقتها على الوجه المحرم من عدم امكانه على ابراز التذكراً وقتما تطلبها منه التحصيلدارية فلا يقبل له عذر يسرده بكونه اضاع تذكراً او اعطاها لاحد اقربائه واحبائه وتوجه بها الى محل اخر بل تجرى بمحقة المعاملة المبينة باعلاه لمن ليس لهم تذاكر

البند العاشر. حيث انه يترتب من طرف نظارة الدخان تحصيلدارية بمقدار اللزوم يقرأون ويكتبون ويكونون مستقيمي الاطوار اذباء مقدمين مخبرين تحت كفالات قوية على وجه الاصول ويتبعن منهم جماعة الى استانبول وجماعة من ايوب الى يدي

قله وجماعة الى بك اوغلي والغلطة وقاسم باشا وجهة الروم الي داخل البوغاز وجماعة
الى اسكدار وقاضي كوي وجهة الاناطولي داخل البوغاز وقزل اطات ويكون برفقهم
خفراً بقدر ما يلزم لاجل تحصيل رسم البيعية واعطاء تذاكر الرخصة والبحث عن اخذوا
تذاكر وعن الذين ما اخذوا واظهارهم فهو لا التحصيلدارية يجرون الدقة والاعتناء على
حسن ابناء وظيفة مامورينهم توفيقاً الى الاصول الميينة في البنود السالفة ويقيدون التذاكر
التي يعطونها في القوجانات اولاً فاولاً ومحصلون رسم البيعية معجلاً ويبادرون بتسليمه
شيئاً فشيئاً لطرف النظارة الموما اليها على الوجه المبين في البند الآتي

البند الحادي عشر. يعطى لكل تحصيلدار من طرف النظارة تذاكر رخصة مطبوعة
ذات قوجانات بقدر اللزوم بموجب سند يؤخذ منه مصححاً به عدد الجلود واوراقها
وتتقيد عليه ذمة ويكون كل واحد من هذه الجلود منفراً بالبيعية ويتوضح في السند
المذكور ما يعطى منه هومن اية نومر ولحد اية نومرو والتحصيلدارية يستعملون نومرو
هذه الجلود بالبيعية ولا يقطعون تذاكر من جلد اخر وبصرفونها ما لم تصرف تذاكر
الجلد بنامها ولا يعطون تذاكر لاصحاب دكاكين او مخازن ليسوا بداخلين دائرة ذات
مامورينهم ومها كان عدد ما بصرفونه من التذاكر في كل يوم بحضور قوجاناته مع
الدراهم ويسلمونها الى النظارة الموما اليها فيما بحضوره كل يومو يسلمونه من القوجانات
والدراهم على هذا الوجه ويحفظونها عندهم لكي يبرئوا ذمتهم بها عند الاقتضاء وحيث
ان هذه التذاكر تكون في مقام النقدية والمحافظة عليها في من ام الامور للغاية فاذا ادعى
احد التحصيلدارية بانه اضاع جلد اكامل او تذكرة واحدة منه وكان الجلد او التذكرة
التي اخبر عن ضياعها احترقت او غرقت فيعذر بعد التحقيق والا فلا يقبل له نوع من
الاعتذار بحق انواع ضائعات غير هذه اصلاً بل يخرج حالاً من خدمته ويتعين آخر
عوضه وتنظر محاسبته واذا اقتضى الامر يتسلم لجانب الحكومة ويتوقف لينما يحصل
الكشف على تذاكر اصحاب الدكاكين والمخازن والدواوين والحدادين الذين هم داخل
دائرة مامورينهم ايضاً ويتبين بانه لم يكن في القضية نوع من الارتكاب ولا التهميل ثم
يطلق عند ما تظهر براءة ذمته بعد المحاسبة التي تنظر على الوجه المحرر اما اذا كانت
القضية بالعكس وظهر ارتكابه ونجيلة الى الوجود فعدا تحصيل المبالغ التي تدين بذمته
منه او من كفيلينها وب ايضاً بمنتضى احكام قانوننامه المجراء المماثلة
البند الثاني عشر. لا يعطى للتحصيلدارية جلود تذاكر زائدة عن اللزوم بل تجلبهم

نظارة الدخان وقتاً فوقتاً ليبرزوا لها المجلود التي يبينون عنها بانها لا زالت لم تستعمل وما صرفت مما اعطي لم وتحقق صحة ذلك ثم تمسك دفاتر يومية على حديثها بموجب المثال الذي يعطى لها من طرف امانة الرسومات الجليلة لاجل حاصلات التخصيلدارية بحسب القيود التي تحتويها الفوجانات التي صرفت تذاكرها وتسلمت مع دراهمها بالسوية الى النظارة الموما اليها على المتوال المحرر واخرى على حديثها بموجب المثال الذي يعطى كذلك لاجل الحاصلات التي تقع من طرف النظارة راساً وترتبط اليوميات المذكورة في آخر كل شهر ثم ينظم دفتر الاجمال المفتضى ببيان الحاصلات والمصرفات التي تقع في الشهر المزمور و يتقدم لجانب الامانة المشار اليها

البند الثالث عشر. عندما ترى التخصيلدارية نوعاً من المشكلات في امر التخصيلات او في مناسبة اجراء الامور التي هم مامورون بها فيراجعون به ماموري مراكز الضابطة الكائنة في المحلات الموجودة داخل دائرة مامورياتهم ويطلبون منهم المعاونة اللازمة والمظاهرة المنتضة الموافقة للنظام ومامورو المراكز الذين يظهرون التراخي والسماحة عند مراجعة موافقة للنظام مثل هذه يكونون تحت المسؤولية بموجب القانون

الباب الثاني

يشمل المعاملات المختصة برسم البيعة الذي يحصل

في الخارج

البند الرابع عشر. مهما كان موجوداً من الدكاكين والمخازن والسندرات يباع يدخان مفروم وتبكي وما كان من المعولات المحلية والاجنبية من السيغارات والشوق في المدن والقصبات التي هي رؤوس ايالات وسناجق وفي القرى والاساكن التي تكون محلاً لمرور الدخان والاخذ والعطاء به ويوجد بها مواضع لاقامة نظار الدخان ومديره او ماموره يثبت في اول الامر بالدفاتر فرداً فرداً بمعرفة ناظر رسم مرورية الدخان او مديره او ماموره الموجود في ذلك المحل ثم بعد ذلك تشكل هيئة مركبة من ذات من اعضاء المجلس المحلي وذات من معتبري الوجوه والتوجه باشية وذات من معتبري حرفة باعة الدخان مع ناظر الدخان او مديره او ماموره وتقدر الاجورات السنوية للدكاكين والمخازن والسندرات المذكورة وتعينها عارية من الغدر والحماية ثم ينظم دفتر يبين به توضيحاً محلاتها واسماء اصحابها ومستاجرهم وهل هي مكدة بسندات

معتبرة او غير مكدة و يترقم به ما تقدر لها من الاجورات و يمضى و يحتم عليه من طرف
الهيئة المذكورة ثم يتحصل من طرف النظار او المديرين او المأمورين ثلاثون غرشاً في المائة
غرش سنوياً من بدل الاجورات المقدرة لما كان منها غير مكدك وخمسة عشر غرشاً في
المائة غرش سنوياً من بدل الاجورات لما يتحقق عنه بانه مكدك بسندات معتبرة وذلك
نفداً و مجلاً دراهم تقبلها صناديق الاموال و يعطون تذاكر رخصة لاصحابها و مستاجرهم
و اذا كان يوجد منها دكاكين يصيب البيعية منها سنوياً اقل من خمسين غرشاً بالنسبة
لاجورها فيؤخذ كذلك مما كان من هذا القليل و ممن ليس لهم دكاكين بل يبيعون
الدخان المفروم و غيره مما ذكر في محلات البنابر و الاسواق و المقترجات بصورة الدواة
و الحدارة خمسون غرشاً من كل منهم رسم بيعية سنوياً و بعد ذلك تعطى لهم تذاكر الرخصة
و اذا كان احد ياخذ سنداً من اى جهة كانت و يبرزه فيما يخص نقل او وضع كدك
على احد الدكاكين و المخازن و السمندرات بعد دخول حزيران سنة ثمانية و سبعين
المذكورة فلا يعتبر بل تجري في امر بيعية ذلك الدكان او المخزن المعاملات التي
تجري بحق الدكاكين و المخازن على الوجه الذي سبق ذكره في البند الاول بنماها

البند الخامس عشر . لا يطلب رسم البيعية بواسطة ارسال مأمور مخصوص الى
قرى و اساكل عدا عن المدن و القصبات و القرى و الاساكل و محلات البنابر
و الاسواق التي يوجد بها مواضع لاقامة نظار او مديري او مأموري رسم مروية
الدخان .

البند السادس عشر . تذاكر الرخصة التي ياخذها الدوارون و الحدارون من طرف
ناظر او مدير او مأمور المحلات التي تكون داخل دائرة مركز نظارة الدخان واحدة
حيث انها تعطى لهم لاجل ان يطوفوا تلك الدائرة و ياخذوا و يعطوا بها فقط فالذين
يتوجهون بتلك التذاكر الى دائرة نظارة دخان اخرى لا تعتبر تلك التذاكر الموجودة
بايديهم في الدائرة التي يذهبون اليها بل يؤخذ منهم مقدار رسم البيعية المبين في البند
الرابع عشر و تعطى لهم تذاكر رخصة غيرها ايضاً لاجل تلك الدائرة .

البند السابع عشر . نظار الدخان و مديروهم و مأمورهم يرون بذاتهم و يسوون
التحصيلا رية و كافة الوظائف العائدة الى نظارة الدخان و مينة في الباب الاول باعلاء
اما البلاد الجسيمة التي لا يمكن للنظار بان يقوموا بوظائف المذكورة فيها بذاتهم
مثل ازهر و سلا نيك و نفس الشام الشريفة و حلب فيقسمونها الى عدة اقسام يستخدمون

لما تحصيلدارية حسب المتوال الميين في البند العاشر بحق دار السعادة ويعلمون الامانة المشار اليها بكيفية هذا التقسيم وبالتحصيلدارية الذين يستخدمونهم لاجله

البند الثامن عشر. عند ما يرى النظار والمديرون والمأمورون وتحصيلدارية البلاد الجسيمة نوعاً من المشكلات بحق الامور التي هم مأمورون بها يراجعون الحكومة ويطلبون منها المعاونة والمظاهرة المقتضاة الموافقة للنظام على الوجه الميين في البند الثالث عشر البند التاسع عشر. بما ان الخاتم الذي يطبعة النظار والمديرون والمأمورون على تذاكر الرخصة التي يعطونها الى اصحاب الدكاكين والمخازن والدواريين والحدارين لا يكون خاتماً اخر بل هو الخاتم الذي اعطي لهم من الامانة المشار اليها لاجل رسم المروية فيستعملون هذا الخاتم لاجل رسم البيعية ايضاً

البند العشرون. حيث يلزم بان المعاملات والخصوصات كافة المدرجة في بنود الباب الاول غير المواد المستثناة صراحة في بنود هذا الباب الثاني تجري بتمامها في الخارج ايضاً فيعتني نظار الدخان ومديروه ومأموروه ويدققون على حسن اجرائها

البند الحادي والعشرون. يعتني نظار الدخان ومديروه ومأموروه ويدققون على حسن استعمال جميع الفترات الممكن استعمالها واجراء اللازم منها بتمامها ايضاً في هذه الامور المتعلقة برسم البيعية من الفترات المدرجة في البنود التي تحتوي عليها النظامنامة المعطاة الى نظار الدخان ومديريه ومأموريه مما يختص برسم مروية الدخان

البند الثاني والعشرون. يشخ نظار الدخان ومديروه ومأموروه البنود التي يقتضي لكل احد بان يعرفها ويتحرك بموجبها من هذه النظامنامة ويسلمونها لجانب الحكومة لاجل الاعلان

البند الثالث والعشرون. كما انه لا يتعين مأمورون اخرون لاجل رسم البيعية الذي يحصل من الخارج الى محلات عدا البلاد الجسيمة مثل ازير و سلايك ونفس الشام الشريفة وحلب على الوجه الميين في البند السابع عشر باعلاء بل توفي ايجاباته ويستوفي بمعرفة النظار والمديرين والمأمورين الذين يرسلون لاجل ادارة رسم مروية الدخان على الوجه الميين في البند السابع عشر باعلاء كذلك اموره التحرير يتجري بمعرفة الكتاب الموجودين برفقته ايضاً وحيث ان الدفاتر التي يسكونها في هذا الباب تنتظم نوبتها الى المثال الذي يرسل من جانب الامانة المشار اليها فيتنظم دفتر اجمال التحصيلات التي تقع منه تطبيقاً الى المثال المذكور وتقدم تذاكر الحاصلات الواقعة والقوجانات

التي تكون صرفت مع دفتر الاجمالي المذكور سوية من جانب المأمورين الى مديرهم ومن طرف المديرين الى نظارهم والنظار الموما اليهم يقدمونها الى جانب الامانة المشار اليها راساً على حدتها مع اجمالها العمومي الذي ينظمونه ايلة تطبيقاً كذلك الى مثاليه والتحصيلات الواقعة بعرفتهم هم ذواتهم ايضاً والحذر من خلط حاصلات رسم البيعة هذا بحاصلات المروية بل تمسك دفاتر يومياته على حدتها ولا تختلط ايضاً بحاسبة رسم البيعة هذا بالحاسبة التي ترى عند انفصال احد النظار او المديرين او المأمورين عما يختص بتحصيلات رسم المروية ومصاريفه وارسالاته في مدة ادارته بل ترى على حدتها ويأدر بتقديم دفاترها اللازمة على هذه الصورة ايضاً ويختم النظار او المديرين او المأمورين مع روسا كتابهم وامناء صناديقهم سوية على تذاكر الرخصة التي تعطى لاربابها وعلى دفاتر تحصيلاتها الشهرية التي تقدم من طرف المأمورين الى المديرين ومن المديرين الى النظار ومن النظار الى الامانة المشار اليها مثل تذاكر امرارية ورخصة الدخان ودفاتر اجمالها

البند الرابع والعشرون . حيث ان الاقدام التام والتفيد والاهتمام دائماً من طرف نظارة دخان دار السعادة ونظار رسم مروية الدخان ومديره ومأموريه في الخارج على اجراء المواد المحررة في هذه النظامنة بنماها والتدقيق على عدم وقوع حالات تخالفها هو من اقتضاء وظائف مأموريها فكما انهم يمدحون ويلتفت اليهم عندما يصرفون دائماً جد القدرة على ابراز ما اثر الصدق والاستقامة والدراية المرغوبة بتتضاها كذلك يكونون تحت المسؤولية عند ما يظهر منهم ما يعاكسها

فقرات نظامية مأخوذة الى القلم لتكون ذيلاً الى نظامنامة
الدخان بحق عدم اخذ رسم المرور عن الدخان
الذي ينقل الى البناير والأسواق

اولاً . قد الغيت الفقرة المحررة في البند الاول من نظامنامة الدخان بحق اخذ رسم مروية الدخان واستيفائه عند ما يقام من محل زراعته وينقل الى محلات البناير والأسواق الموصية بعرفة كائن من كان وصرف النظر عن اخذ واستيفاء رسم المرور من الدخاخين التي يحضرها كائن من كان بعد الان من طائفة الزراع وغيرهم وهكذا

محلات بناير واسواق لاجل البيع وصار الدخان يباع ويشترى في هذين المحلين حسب الحرية يعني ان تحصيل الرسم المزبور يكون منحصراً في المدن والقصبات والاسا كل والقرى الكبيرة التي اول ما ينقل الدخان من محل زراعته يدخل اليها

ثانياً. ولئن كانت البناير والاسواق الموسمية تحط في بعض المحلات خارج المدن والقصبات والقرى الا انها في بعض محلات تحط داخلها ايضاً وحيث ان رسم المروية يؤخذ عند ادخال الدخان الى احدى المدن والقصبات والاسا كل والقرى الكبيرة فتختص محلات مناسبة بمعرفة الحكومة والمجلس المحلي خارج المدن والقصبات والاسا كل والقرى المذكورة لاجل بيع وشراء الدخاخين التي تحضرها بعد الان الزراع وغيرهم الى البناير والاسواق الموضوعة داخل المدن والقصبات والاسا كل والقرى الكبيرة ويجري اخذ وعطاء الدخان في تلك المحلات لاجل تعميم المساعدة التسهيلية المبينة على الوجه المحرر بحق البناير والاسواق

ثالثاً. البناير والاسواق التي تحط في المدن والقصبات والاسا كل والقرى على الوجه المبين باعلاه اذا كانت لا تخرج الى الخارج وتبقى داخلها كما كانت سابقاً فتعتبر كأنها لم تكن ويستحصل رسم المرور المتقضي نظاماً عن الدخان الذي يدخل داخل المدن والقصبات والاسا كل والقرى الكبيرة

رابعاً. الدخان الذي اعطي عنه رسم المروية قبلاً في احدى المدن والقصبات والاسا كل والقرى واخذت به تذاكر امراية اذا نقل الى البناير والاسواق المذكورة وانباع بها اجمالاً فينتقل منها الى اي محل كان بتذكرة الامراية الموجودة اما اذا لم يبيع اجمالاً بل انباع بالتفريق وطلب اصحابه تذاكر امراية ياخذونها بدلاً عن تذاكر الرخصة الموجودة بايادهم عند ما يأخذ من احدى المدن والقصبات والقرى الى احد البناير والاسواق لكيلا تحصل ممانعة في نقل كل حصه منه الى جهة من الجهات يعني كيلا يعطى عنها رسم المرور تكراراً فعطى لهم تذاكر من طرف نظار الدخان ومدبريه واموريه بمقدار ما يطلبون بالتفريق مما كان عددها بحسب كمية الدخان الموجود معهم بحسب افادتهم وتطبيقاً الى القاعدة المحررة في النظامنة

في ١٩ رجب سنة ١٣٧٩

نظام

الدخان الذي ينقل ويخرج الى المالك الاجنبية

المادة الاولى. الدخاخين التي تنقل وتخرج الى المالك الاجنبية تشتري بدون مانع في محل حصولها وبدون ان يعطى بها سند ولا نوع من التعهدات اصلاً وتنقل رأساً الى الاسكلة التي منها تنسحق في السفائن

عند مائمه الدخاخين المذكورة من المدن والقصبات والقرى التي يوجد بها مامورو دخان ويلزم مكنتها هناك مؤقتاً تنوضع في الانابر المخصصة لها من طرف ادارة الدخان وتجري الدقة من طرف الادارة المزبورة على ان لا يقع نوع من التعويق والتاخير في امر نقل هذه الدخاخين

المادة الثانية. عند ما يرد دخان خارج الى المالك الاجنبية الى الاسكلة التي ينسحق منها في السفن فاولاً اما ان ينقله صاحبه حالاً الى السفن ثانياً او انه يضعه في انابر الكمرك بشرط ان لا يعطى رسم ارضيته مالم يخرجها لكما بصرف ويستهلك داخل المالك المحروسة ثالثاً او انه يضعه في مخزن يخصه له مفتاحان يوجد منها واحد معه والثاني في الكمرك بشرط ان الكمرك يمكنه اذا اراد بان يختم عليه بخاتميه ايضاً وحينئذ يلتزم بان يعطى الكمرك سنداً يتضمن مقدار الدخان وقتائه على موجب رايه في ذلك الحل ولا يوزن الدخان المذكور من طرف الكمرك وقتما يخرج من هذا المخزن

اذا اراد صاحب الدخان المذكور ان يضعه في مخزنه ذاته فاما ان يعطى رسم مروريتو ديوزيتواو انه يعطى سنداً بانه لا يبيع الدخان المذكور لاجل الصرف والاستهلاك داخل البلدة ويبين به مقدار الدخان المذكور ورسم مروريتو وان يخرج معاً بخناره من السفين المزبورين دخانه وينقله الى المالك الاجنبية بطرف ستة شهور وعند ما تنقضي المدة المذكورة يكون مجبوراً حينئذ بان يجري احد الشروط الثلاثة المذكورة اعلاه حيث انه اذا وقع عكس ذلك ينظر الى الدخان المذكور بنظر انه صرف واستهلك داخل البلدة واذا كان اعطى رسم مروريتو قبلاً فينتيد الرسم المذكور ابراداً فوق المحاصلات او كان اعطى سنداً عوض رسم المرور على موجب ما ذكر باعلاه فيكون مجبوراً بان يعطى عدا الرسم المذكور فائضة الذي يحسب على مجموع مبلغه واحداً في

الشهر اعتباراً من تاريخ السند. ثم اذا كان صاحب الدخان رجلاً غير معروف في الكمر ك
فيقدم مع السند المذكور كثيراً واحداً من التجار من اي تبعة كان انما يمكن قبوله من
طرف الكمر ويكون ساكناً في الاسكلة المزبورة يتعهد بأنه اذا لم يجز الشرائط المدرجة
في هذه المادة الثانية بعد ستة شهور فيعطي رسم المروية. ثم اذا دخلت الدخاين التي
ترسل الى الديار الاجنبية يداخرين غيره ولئن كان لا يلزم بان يعطى عنها رسم المروية
الا أن الذين يشترون الدخان المذكور يعاملون عند الكمر كمثل البائع عيونه ويجرون
المواد المذكورة التي كانت هوججوراً بان يجريها وتنقل اليهم المساعدات المزبورة التي
كان حائزاً عليها

المادة الثالثة. اذا اراد صاحب الدخان بان يضع دخانه في مخزن بخصه في محل
اخر غير الاسكلة لاجل ان يشغل به ويطهره فيكون مجبوراً بان يجري الشروط المدرجة
في المادة الثانية ايضاً وتجري الشرائط المزبورة ايضاً بحق الدخاين التي تخرج الى البر
موقتاً من احدى اسافل الممالك المحروسة بعد ان تكون شحنت في المراكب لكيما تنقل
الى الديار الاجنبية

المادة الرابعة. عندما يشحن الدخان المذكور في السفين او يمر من الكمارك البرية
التي في نهاية الحدود فيكون اصحابه مجبورين بان يعطوا سنداً يحوي على مقدار رسم
مروريته ويتعهدون بانهم يحضرون ورقة شهادة من كمر المحل الذي يصل اليه تشعر
بوصول الدخان المذكور الى هناك ب ظرف مدة ستة اشهر او قبل ذلك اذا امكنهم ويكون
مبيناً في ورقة الشهادة المذكورة مقدار وزن باليات الدخان ومارقاتها ونومرها ويوم
ورودها وامرارها من هناك بصورة الترانسيت او اعطاء رسم كمرها ومعا فيه اذا كان
الدخان المذكور لا يتنقل بصورة الترانسيت ولا يعطى رسم كمره ايضاً وكان يرسل من
هناك الى محل اخر من الممالك الاجنبية فيحضر صاحبه ورقة شهادة اخرى من الكمر ك
السالف البيان عوض ورقة الشهادة المذكورة باعلاه ويبرزها ببيان اسمه ذاته ومقدار
وزن باليات الدخان ومارقاتها ونومرها وتاريخ ورودها وفي اي وقت وإلى اي محل
ارسلت من هناك تكرر او لمن المقر ايضاً بان اصحاب مثل هذا الدخان اذا كانوا لا
يقدرين بان يحملوا ورقة الشهادة المزبورة ويبرزوها ويبرئوا ذمتهم فيكونون مجبورين
عدا عن ذلك بان يحضروا ورقة شهادة اخرى في ظرف مدة السنة المار ذكرها تشعر
بان الدخان قد مر من المحل الذي وصل اليه بصورة الترانسيت من هناك حسب النوال

الذي مر ذكره باعلاه ايضاً وانه قد تحصل رسم كبرك اما اذا كان صاحب الدخان لا يمكنه بان يحضر ورقة الشهادة المذكورة في ظرف سنة واحدة و اراد تمديد المدة فيساعد استدعاؤه من طرف الكبرك بشرط ان يبرز ورقة شهادة من محل وصوله تحتوي اسمه ومقدار وزن باليات الدخان ونومرها ومارقاتها ويذكرها يوم وروده وانه لازال موجوداً في الانبار لم يخرج من الكبرك

الدخاخين التي هي محصولات المالك المحروسة اذا دخلت الى اساكل ليس لها كارك دخان في الديار الاجنبية ونصرفت وانباغت لكيا نصرف وتستهلك فيها فتعطي الشهادات المذكورة مجاناً من طرف شهيدية الدولة العلية المقيمين هناك بظرف اربع وعشرين ساعة اعتباراً من حين طلبها بسبب عدم وجود كبرك في المين المذكورة

اذا كان صاحب الدخان رجلاً غير معروف من الكبرك فيكون مجبوراً بان يقدم عدا السند الذي يعطيه بموجب هذه المادة الرابعة تاجراً يكفله يمكن قبوله من طرف الكبرك من اي تبعة كان والا فيعطي رسم المرور ذيوز يتو اذا كان لا يمكنه ان يقدم كفيلاً مثل هذا

المادة الخامسة . اما الدخان الذي يشتري لاجل الميري بدولة اجنبية فيدرج في ورقة الشهادة التي تحضر من محل وصوله وتسليم الدخان المزبور الى ادارة الدولة المذكورة فقط و اذا كان التاجر المأمور من طرف احدى الدول الاجنبية يشتري دخان لاجل الميري على الوجه المذكور ليس هو من الاشخاص المعروفين من الكبرك وما يمكنه بان يجد كفيلاً ايضاً فيعطي عوض الكفالة المذكورة سنداً رسمياً من طرف قونسلاتو الدولة المذكورة يتبين به بان التاجر المذكور هو مأمور من الدولة التي هو تابع لها يشتري مقدار كذا دخان وانه يسلم الى الكبرك بظرف مهلة معينة ورقة الشهادة التي تعطي من جانب الادارة المزبورة اشعاراً بوصول الدخان المذكور

المادة السادسة . اذا كان صاحب الدخان المنقول الى المالك الاجنبية لا يمكنه بان يبرز ورقة شهادة او يثبت بانه حصل على الدخان قضاء في اثناء الطريق وما يمكن ابصاله لمحله فقط طلب ادارة الكبرك من صاحب السند المذكور اعلاه او من كفيله عدا رسم المرورية فائضة ايضاً بحساب واحد في المائة شهري اعتباراً من تاريخ السند المزبور اما اذا يبرز ورقة الشهادة المذكورة او اثبت ذلك في ظرف المهل المعين فيرتفع

له من طرف الكمرك الديوزيتو الذي يكون اعطاه او تفك كفالة الكفيل الذي يكون قدمه

المادة السابعة . الدخان الذي يوجد بانه اعطى رسم المرور في الاصل لكي يصرف ويستهلك داخل الممالك المحروسة الشاهانية اذا كان لم يدخل بيد اخرى بل يرغب صاحبه الاول في نقله واخراجه الى الممالك الاجنبية فتد ادارة الدخان الرسم المذكور وترجع الى صاحب الدخان المذكور الذي يكون مجبوراً حينئذ على اجراء الاحكام المدرجة في هذه النظامنة

المادة الثامنة . الدخاين التي يضعها اصحابها في مخازنهم وتمكث هناك مدة او يشغلون بها هناك اكيميا بطهرها بحسب منطوق المادة الثالثة واحكام مدلول البند الرابع من المادة الثانية قد تحدد لها على الوجه الآتي النقصان الذي يلزم تنزيلة منها سواء كان قد ترتب من خصوص هذا التشغيل او من جهة نشوفة الدخان بمدة اقامته فيها

النقصان الذي يترتب من جهة التشغيل

دخان بافره	في كل مائة اوقه	ثلاث اقات ومائة درهم
دخان ارميه	في كل مائة اوقه	ثلاث اقات
دخان يكيه او	في كل مائة اوقه	ثلاث اقات ومائة درهم
دخان سلانك ونورقوب	في كل مائة اوقه	اربع اقات
دخان يكيه طاع	في كل مائة اوقه	خمس اقات ومائة درهم
دخان بيروت وجبل اللاذقية وكامل عربستان	في كل مائة اوقه	ثلاث اقات

ونصف

دخان صامسون وسينوب	في كل مائة اوقه	خمس اقات ومائة درهم
دخان طرابزون وادره	في كل مائة اوقه	اربع اقات
دخان درامه چفتلك واه	في كل مائة اوقه	ثلاث اقات وثلاثمائة درهم
دخان مغنيسا وبرغمه	في كل مائة اوقه	اربع اقات
دخان درامه طاع	في كل مائة اوقه	خمس اقات
دخان ميخاليج واسكوب	في كل مائة اوقه	ست اقات وثلاثمائة درهم

النقصان الذي يترتب من جهة النشوقه

في اثناء شهر حزيران	في كل مائة اوقة	اوقة واحدة
في اثناء شهر تموز	في كل مائة اوقة	ثلاثمائة درهم
في اثناء شهر آب	في كل مائة اوقة	ثلاثمائة درهم

النقصان المحدد باعلاء لايجري قطعاً بحق الدخاخين التي تصرف وتستهلك في المالك المحروسة ولو كان اخبر عنها من الابتداء بانها سوف تنتقل الى المالك الاجنبية المادة التاسعة. الاجراءات المدرجة في هذه النظامنة تكون مرعية العمل بحق الدخاخين التي تنتقل الى المالك الاجنبية بها ايضاً

صورة المادة العاشرة النظامية الموضوعة علاوة لنظام

اخراجات الدخان بموجب الارادة السنية

المورخة في ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٧٦

المادة العاشرة. ان التجار الذين لا يرسلون في ختام المدة المعينة التوتون المخصوص للاخراجات الذي وضعوه في مخازنهم باعطاء سند او كفالة بموجب المادة الثانية والمادة الثالثة المشروحين اعلاه او الذي ارسلوه الى الديار الاجنبية بموجب المادة الرابعة والمادة الخامسة ولم يبرزوا الشهادة في ظرف المدة المعينة اذا اظهروا الماطلات والمشكلات في نادبة رسم مرور الدخان المذكور مع فائض ورسم الارضية لا يعود فيما بعد يقبل منهم سند وكفالة ويطلب منهم الرسم الواجب نقداً بصورة الدييوزيتو وعلى هذا الوجه فلحين استيفاء المبالغ المطلوبة للادارة عن التوتون الذي لم يرسلوه للاجنبية في وقتو والذي ارسلوه وما ابرزوا شهادته يتوقف دخانهم الذي يرد للادارة المذكورة ولا يسحق بمرورو

نظام

يتضمن المعاملة التي تجرى بحق الذين يبيعون الدخان وغيره ونحصل
منهم رسم البيعة من التبعة الاجنبية سواء كانوا

في دار السعادة او في الخارج

المادة الاولى . الاشخاص الذين يبيعون الدخان والنشوق والسيغارات والتبنيك
وغيره مما يماثل ذلك بالفرق وليس بالجملة من التبعة الاجنبية يكونون مجبورين بان
يبرزوا لتذكير الرخصة التي يقتضي وجودها عندهم بموجب نظام البيعة الى المأمورين من
طرف ادارة الدخان عندما يطلبونها منهم

المادة الثانية . اذا كان البائع المرقوم الذي يكون من التبعة الاجنبية لا يمكنه بان
يبرز تذكرة الرخصة المذكورة وامتنع من اعطاء ثلاثة امثال الرسم اللازم بموجب
نظام تبعة البيعة زجرًا له فيتوجه المأمور الى التفجارية التي يكون البائع الموما اليه تابعًا
لها ويطلب منها بان ترفقه بامور مخصوص لاجل ان يثبت لها بانه يوجد في ذلكاوه او
محزونه احد انواع الدخان المذكورة في المادة الاولى

المادة الثالثة . الوقت المحدود لاجل طلب هكذا مامور من التفجاريات يكون من
الساعة التاسعة افرنجية صباحًا لحد الساعة الثالثة مساء

المادة الرابعة . من بعد ان يثبت بانضمام معرفة مامور التفجارية بانه موجود احد
انواع الدخان السالف بيانها في الدكان او المخزن المذكور تفجر مضبطة بذلك نستعين
ونختم من الطرفين تبقى احدهما عند المامور الذي هو من طرف ادارة الدخان والثانية في يد
مامور التفجارية ثم من بعد ختم المضبطة على ذلك الوجه تنقل الدكان او المخزن الذي وجد
به الدخان ونختم من طرف المأمورين الموما اليهما وتبقى مقفولة لحينا يعطى ثلاثة امثال
الرسم المتقتضى زجرًا له اما اذا كان المامور الثاني لا يحصل منه اتفاق مع بعضها بعضًا
بحق التنقيش واحد المامور الذي هو من طرف ادارة الدخان على امر نقل الدكان او
المخزن جميعه او قسم منه فننقل الدكان او المخزن المذكور بحسب طلب المامور الموما اليه
ونختم بخاتم الطرفين على ان المسؤولية في ذلك تكون راجعة على ادارة الدخان

المادة الخامسة . حيث اذا تاخر ترقيق مامور التفجارية لاي سبب كان من الاسباب

يلحظ مخدور قيام البائع المذكور الدخان او السيفارات او التبنك وغير ذلك مما يماثلة
ونهرية له فلذلك يحضر مامور ادارة الدخان الذي يكون توجه الى التفجارية واعطاها
خبراً ويبادر وحده حسب الضرورة الى قفل مثل هذه الدكان او المخزن لاجل
الحفاظة على منافع ادارة الدخان ثم عندما لا يمكن اثبات وجود احد انواع الدخان
المذكور في هذه الدكان او المخزن فتكون المسؤولية في ذلك باقية على الادارة المزبورة
حسبما تبين في المادة الرابعة

المادة السادسة . المواد المشروحة تكون مرعية الاجراء بنماها سواء كان في دار
السعادة او في مدن وقصبات الخارج التي توجد بها فواصل الدول الاجنبية



نظام

اخذ الى القلم ليكون ذيلًا الى نظام الدخان ويقوم مقام النظام المطبوع
المشتمل على خمسة بنود بحق صورة تحصيل رسم رخصة النشوق
الذي يعمل في المالك المحروسة الشاهانية الذي صار
فنيحة ونعديلة

البند الاول . لا اعتراض على الذين يعملون نشوقًا ويبيعونه من الدخان والتبغ
محصولات المالك المحروسة الشاهانية سواء كانوا من تبعه الدولة العلية او الدول الخجاجة
وانما يجبرون بان يعطوا رسم البيعة على وجه نظامه المقرر الى المحل الذي يعملون النشوق
ويبيعونه فيه ويعطوا ايضا رسم الرخصة على الوجه المبين بادناه عندما ينقلون النشوق
الذي يعملونه الى احد المحلات

البند الثاني . يحصل رسم رخصة خمسة غروش عن الاقة سياقا واحداً من كل
اجناس النشوق الذي يعمل في المدن والقصبات وسائر المحلات المعلومه التي يوجد بها
مدبرون ومأمورون للدخان وينقل الى محلات اخرى وتعطى لاصحابه به تذاكر امرارية
مطبوعة على وجه اصولها

البند الثالث . النشوق الذي يحضر بلا تذاكر حيث انه يكون قد عمل من دخان
او تنبغ حاصلين في محلات لا يوجد بها مدبرون ولا مأمورون للدخان وقد استوفي منها
زسم المرورية فعند ما يحضر نشوق من هذا القبيل بلا تذاكر الى المحلات التي يوجد بها
مدبرون او مأمورون للدخان يستحصل عن كل اقة منه سبعة عشر غرشاً رسم في مقابلة رسم
مروريتها اجزائه الاصلية ورسم رخصة النشوق واذا كان النشوق المذكور ينقل الى احدي
الجهات فتعطى لاصحابه تذاكر امرارية واذا كان لا ينقل بل يباع في تلك المحلات فتعطى
لم تذاكر رخصة على موجب نظام الدخان *

البند الرابع . تذاكر الامرارية والرخصة التي تعطى بعد تحصيل رسم الرخصة

* على ما شرح تحت البند الثاني من نظام الدخان حيث يؤخذ على اقة الدخان الادنى ستة غروش
فاذا كان النشوق معمولاً من جنس الدخان الادنى وقرار الامانة بان يؤخذ عن النشوق الذي يرد بلا
تذكرة احد عشر غرشاً عن رسم مرور اجزائه الاصلية ورسم رخصته

المتنضي على الوجه المشروح تكون مقبولة ومعتبرة في كل محل ولا يطلب عن النشوق
الذي تحوي عليه رسم كمر ك ولا نوع من الرسومات والعوائد الاخرى سواء كان
ينقل من احد محلات المالك المحروسة الى محل آخر منها او كان يخرج الى الديار
الاجنبية

البند الخامس . باقي معاملات النشوق المذكور تنسوى وتجري توفيقاً الى احكام
نظامنامه الدخان حسبما هي جارية بحق الدخان بنامها وكذلك كل معاملات النشوق
الذي هو من محصولات الديار الاجنبية والبلاد المتنازعة واستنسبت المساعدة باذاله تنسوى
ايضاً وتجري تطبيقاً الى احكام البنود المخصصة يوفي النظام الموسس بحق السيكاره ودخان
المضفة والنشوق

في ١٩ جمادى الاخرى سنة ١٢٨٢



فقرة نظامية اخذت للقلم لتقوم بدلاً عن البند الثاني عشر
من نظام الدخان بحق اخذ الجزاء النقدي مقدار
رسم كمر ك الدخان الذي يتهرب ويضبط

الدخان الذي يسك عند ما يكون داخلاً او خارجاً من محل اخر من البلدة بصورة
التهرب بدون ان يتوصل الى محل رسم المرور ويعطي الرسم المتنضي وتؤخذ به تذكرة
رخصية على الوجه المبين في البند الرابع عشر كثيراً كان او قليلاً ما كان مقداره يصادر
حالاً زجراً وعند وقوع ذلك يعطي المخبر عنه الى الحكومة المحلية وهي تجلب بالوقت ذاته
صاحب الدخان والذين امسكوه والذين اخبروا عنه وراوه وباقي من يلزم او المذكورين
فقط اذا كان صاحبه قد هرب الى المجلس بحضور مدير الدخان او مأموره ايضاً ويحصل
التدقيق والتحقيق على واقعة الحال بصورة الحفاية بحيث لا يبقى بعد ذلك مجال لصاحبه
للافتكار وبعد اصال المادة لمركز الثبوت تنظم به المضبطة اللازمة وتعطى الى المدير ان
المأمور الموالي اليوم بعد ان يؤخذ في اول الامر الجزاء النقدي مقدار رسم المرور

المترجم على الدخان المصنوع من ناعقو يستوفي بالتمام يباع ذلك الدخان بالتراد
مجلسياً بشرط ان يوظف من المشتري رسم مروي يتو حسب المتوال المين في البند المحادي
عشر بحق الدخان الذي بقي بلا اصحاب أكثر من سنة والجزء النقدي المذكور يعطى الى
الذين مسكو الدخان المذكور والذين اخبروا عنه بموجب سند ثم يتفقد من الدخان
المباع ورسم المروية الذي تحصل من المشتري ايراداً في دفاتر الايرادات وتصرح
الكيفية بموجب مضبطة تعطى نسخة ثانية من المجلس المذكور ببيان يبعو لكياً ترسل الى
امانة الرسومات الجلية اما اذا تبين عند التدقيق والتحقيق على الوجه المحرر بان الدخان
المذكور ليس مهرباً وظهر كذب الذين امسكوه واخبروا عنه واقتراهم المحض
فتعطى عند ذلك مضبطة تتضمن واقعة الحال الى المدير والمأمور الموما اليها ايضاً لكياً
يعطى الدخان المزبور الى صاحبه وتجري المعاملة العادية بموجب قانون الجزاء بحق
هؤلاء المقترين اذا كانوا من خدمة الدخان والنسخة الثانية ترسل كذلك الى الامانة
المشار اليها واذا كان المقترين المذكورين امسوا من خدمة الدخان بل من
الاهالي فتنين في المضبطة المذكورة المعاملة القانونية التي تكون قد تربت وجرت
مجلسياً بحقهم وحيث انه يقتضي بان يكون هذا التحقيق والتدقيق خالين من الغرض
بدون تعصب الى طرف اصلاً ولا يعتبر سبب معذرة غير الاقترا لاجل تبرئة ذمة المنهين
بتهريب الدخان فالحذر ثم الحذر من معذرة الذين يهربون الدخان في وقت من الاوقات
اصلاً باعذار واهية مثل انهم غير عارفين بالاصول او انهم لم يفعلوا ذلك بالذات او
الذين فعلوه هم خدامهم وليس لهم هم رضا بذلك بل تعلم هيئة المجلس بانه اذا حصل
تفرض مثل هذا فتكون هي المسئلة في هذا الباب وتجري وظيفتها بحسب ذلك



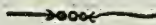
نظام بحق امرارية الدخان

المادة الاولى . اذا كان قد تحرر في تذكرة الامرارية التي تعطى لاجل نقل الدخان الذي قد استوفى رسمه لحل اخر الى اي محل هو متوجه فيقبل عند ما يصل الى ذلك المحل اما اذا كان أرسل لكهما بدخل محلاً اخر غير المحل المذكور فلا تعتبر التذكرة المرقومة بل تؤخذ وتبطل ويتوقف الدخان الذي تخنويه ولا يترك ما لم يعط رسمه

المادة الثانية . الدخان الذي يمر براً او بحرّاً الى محل اخر بتذكرة في احدى الادارات اذا قابل ادارات توجد في اثناء طريقه لا يمكن ادخاله داخل المدن والقصبات ان القرى ومحلات البنايات والاسواق والاساكن حسبما هو محرر في البند الخامس من نظامنامه الدخان لحد ما يصل الى المحل المرقوم في تذكرته بل يمر الى المحل المقصود على خط مستقيم اما اذا كانت اصحابه تريد بيتوته مؤقتاً على بناء ان يقيموه ويرسلوه في صباح اليوم التالي فيترك من محل الكرك ويمكنهم من وجوب انهم ان يدخلوا الى الداخل اما اذا ارادوا ادخاله الى داخل ما على الطريق من المدن والقصبات والقرى ومحلات البنايات والاسواق والاساكن فلا تعتبر تذكرته ولا يؤذن بادخاله ما لم يؤخذ رسم كركه تكررّاً على الوجه المبين في المادة الاولى

المادة الثالثة . الدخان الذي يصل الى المحل المبين في تذكرة امراريته تؤخذ تذكرته امراريته ويعطى عوضها تذكرة رخصية على وجه النظام ثم بعد اصاله وادخاله الى موقع الادارة او الى داخل البلدة اذا كان هذا الدخان لا يصرف ولا يستهلك هناك واريد نقله جميعه او البعض منه الى محل اخر تكررّاً تؤخذ تذكرته الرخصية التي تبرز به وتجري في مقابلة ذلك المعاملة المنتضاه له بان تعطى به تذكرة امرارية مجاناً ويعطى الاذن بمروره والدخان الذي ينقل بتذكرة امرارية من احدى الموارد الى محل اخر يعامل على الوجه المبين في المادة الاولى والمادة الثانية ايضاً

في ١٥ صفر سنة ١٢٨٧



تعليمات

بمختص حاصلات نمغة الرصاص التي تضرب بمعرفة ادارة الرسومات
الخارج الكائنة في السواحل على الدخان الذي يرسل بجراً
الى محل اخر من البلاد المحروسة الشاهانية موسوقاً في
السنن او الفلانتك

المادة الاولى . حيث انه قد تعينت وتخصت الاسا كل المحررة الاسماء في الجدول
المربوط بهذه التعليمات مخرجاً بالحصر لاجل الدخان الذي ينقل بجراً من محل الى اخر
لكما يصرف في المالك المحروسة الشاهانية فسواء كان رسم مروية الدخان الذي
ينقل بجراً من احدى هذه الاسا كل الى اسكلة اخرى من المالك الشاهانية قد تحصل
رسم مرويته في احدى ادارات الرسومات الموجودة في الداخل او يتحصل في الادارة
الكائنة في الاسكلة لابد من وضع ختم الرصاص مربوطاً بخط على الدنك او الرزمة او
باقي الظروف الموضوع بها الدخان المزبور في ادارة رسومات هذه الاسكلة ويشرح
بالى تذكرة الامارية وضع الختم المزبور على هذا الوجه ويختم هذا الشرح بخاتم الادارة
ويؤخذ من اصحاب الدخان عن كل ختم عشرون بارة مقابلته لمصرفه اما اذا كان لاحد
الناس دخان جزئي بمقدار اقل من مقدار رزمة موضوعاً بأي نوع كان من الاوعية فيكون
اذاً لاجل التجارة بل لاجل استعماله ذاته ولذلك لا يضرب الختم الرصاصي على ما
كان من هذا القبيل انما يشرح فقط بالى تذكرته بانه حيث هو اقل من رزمة فما وضع
عليه الختم المزبور ويختم هذا الشرح بختم الادارة ايضاً اما اذا وجد من يخرج دخاناً من
اسكلة غير الاسا كل المعنية مخرجاً على ما ذكر من حيث انه يكون بدون ختم رصاصي
فيستوفي رسم مروره في مورده ولو كان معه تذكرة لا تعتبر ايضاً

المادة الثانية . الدخان الذي يصير امرارة محمولاً على السفائن او الفلانتك لاجل
الصرف في المالك المحروسة الشاهانية لا تعذر اصحابه ان نعمة ولا ان تنقله من الادارة
بدون ان يوضع عليه الختم الرصاصي مضروباً على دنوكه ورزموه وسائر اوعيته على ما
ذكر ولا يجوز وضع هذا الختم وضربه خارج الادارة يعني في مخازن التجار او غير محلات
بل يجب ايضاً في محل الادارة على الاطلاق

المادة الثالثة . الدخان الذي يرد بجرأ الى ادارات رسومات السواحل تُقطع خنومة الرصاص الموجودة على دنوكتو ورزمو وباقي ظروفه بمعرفة مديري الادارات المذكورة او مامور بها وتبقى في الادارة لثلا اذا بقيت في يد اصحابها تدخل يد زيد وبكرو وعمر و فيتمكنون من سوء استعمالها

المادة الرابعة . الدخان الذي ينقل بجرأ من احدى الاسا كل السالفة الذكر المعينة مخرجاً الى اسكفة اخرى لاجل الصرف والاستهلاك في الداخل على الوجه المذكور من حيث انه جميعه يخرج مخنوماً بختم الرصاص فعند ما يصل الى الاسا كل موضوعاً داخل عدة من الدنوكه او الرزم او غير ذلك من الغلافات مهما كان عددها اذا تبين بانها جميعاً او البعض منها ما عليها اخنام او ان اخنامها توفقت لها فيما بعد تقريباً ووضعت عليها فالدخان الذي يكون من هذا القليل ليس له ختم او ان اخنامه موفقة وموضوعة عليه فيها بعد لا يمر بدون رسم سواء كان مطابقاً او غير مطابق الى تذكرته بل يستوفي عنه رسم المروية بقدر ما يقتضي ويضرب عليه الختم الرصاصي جديداً على وجه اصوله وبعد ان تعطى به تذكره امرارية جديدة يؤذن بامرارته ثم تؤخذ تذكرته الاولى ويسحب عليها البطال في الادارة على وجه اصوله وترسل في اخر الشهر مع باقي التذاكر من المامورات الى المديرات ومن المديرات الى النظارات ومن النظارات الى امانة الرسومات انما اذا كانت اصحاب الدخان الذي تكون اخنامه توفقت تقريباً ووضعت اخيراً على الوجه المحرر ما أمكن اقناعها في هذا الباب وامتنعت من ابقاء الرسم المزبور فتحصل حينئذ معاينة مثل هذه الاختتام بمعرفة المجلس المحلي ايضاً وتؤخذ منه مضبطة تصديق على ذلك ثم يحصل الرسم المزبور منهم بانضمام معرفة المحكمة

المادة الخامسة . بما انه من مقتضيات الاصول المتخذة بان التذاكر تعطى مفتوحة لتقرأها اصحابها وتقرئها لآخرين واذا كان بها نقصان لا تاخذها ولا تقبلها ما لم تكتمل فاذا ورد دخان مخنوماً بالرصاص لاهدى الادارات ووجدت تذكرته بدون شرح على الوجه المبين في المادة الاولى يؤخذ رسم مروريتو من صاحبه بصورة الديوزيتو لكي يحصل الاشعار عن ذلك الى امانة الرسومات الجليله ومنها يحصل التحقيق بالاستعلام من الادارة التي هي محل خروجه ايضاً فاما ان يجمع له اذا تبين بانه لم يكن هناك نوع من الفساد او انه يتقيد ايراداً اذا كان الامر بالعكس

المادة السادسة . من بعد اخراج الدخان لاهدى الادارات مخنومة او عينة بالرصاص

ومشروحة تذكرة امراريتو حسب المنوال المذكور وحجز تذكرة امراريتو المذكورة على وجه النظام واخذ اختامه الرصاصية ايضاً على الوجه الذي مر ذكره اعلاه واعطاء تذكرة رخصية به بدلاً عن ذلك وإدخاله الى داخل البلدة اذا ارى بداخيراً ارساله جميعاً الى مقدار منه تكراراً الى محل آخر بمجرد فيؤخذ على كل ختم يضرب على او عينه حسب الاصول المهيئة في المادة الاولى عشرون بارة ثم تضرب عليه الاختام الرصاصية وتعطى به تذكرة مجانية

المادة السابعة . من حيث ان معاملة هذه الاختام الرصاصية هي بحق الدخان الذي يمرّ بجراً من احدى الاساكن الى اسكنة اخرى فقط فالدخان الذي ينقل من محل الى آخر بطريق البر ينقل ويمرّ بدون ختم كما كان أولاً

المادة الثامنة . بما انه لا بد من وجود دخان بدون اختتام رصاصية موسوقاً في السفن لحد ما تصل هذه التعليمات الى ادارات الرسومات ويحصل الشروع في اجراء احكامها وكان من اللازم اعطاء مهلة لحد ما ينتهي امر هكذا دخان موسوقاً بدون اختتام فالداخلين التي تأتي بدون ختم من احدى الادارات الاخرى الى ادارة كانت مهمتها كانت توارىخ تذاكرها اعتباراً من تاريخ وصول التخريرات العمومية التي تخرج من امانة الرسومات الجلييلة لاجل اجراء احكام التعليمات المذكورة مع ابتداء استعمال الاختتام الرصاصية في كل ادارة لحد اليوم الحادي والعشرين من كانون الثاني سنة الف ومائتين وخمس وثمانين رومية الحاضرة المصادف الى اليوم الاول من شهر ذي القعدة سنة الف ومائتين وست وثمانين تقبل على ما كانت عليه أولاً بدون بحث عن الختم اما الداخلين التي ترد بعد التاريخ المزبور فتحصل المبادرة الى معاملتها بالوجه المحرر اعلاه في المادة الرابعة

في ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦

وفي ٢٠ تشرين الاول سنة ١٢٨٥



تعريفنامه

اجراء معامله الاختام الرصاصية التي تضرب على اوعية الدخان
الذي ينقل بجرأ من احدى الاسا كل الى اسكلة اخرى
لاجل الصرف والاستهلاك في المالك المحروسة

المادة الاولى . من حيث قد ارسل الى مديريات الرسومات ومأمور بانها ما كينات
اختام تحرر في احد اطرافها لنظرة ادارة وفي الطرف الاخر الدخان مع قالب قطعة بول
واحدة وادوانة لاجل عمل اختام الرصاص فهذه الماكينات تنقيد في دفاتر الموجودات
الحلية (تيمورياس) وتسلم من السلف الى الخلف ومتى لزم استعمالها تخرج اما في سائر
الافاق فتكون محفوظة تحت الختم عند المدير او المأمور وحيث انه يقتضي بان استعمالها
يكون اما امام عين المديرين او المأمورين واما بمعرفة الاشخاص الذين يكون لهم بهم
الامنية التامة فاذا وقع في استعمالها نوع من الفساد او سوء استعمال لا يمكن ان يقبل عنهم
احد المديرين او المأمورين عذر بمقدار ذرة بل يكونون هم ذواتهم مسئولين عن ذلك وبناء
عليه يلزم التيقظ من طرفهم ثم قد ارسل لكل ادارة طاقم اخر منها رائداً احياناً لكي اذا
تعطل القالب المذكور او الماكينة يستعمل عوضها فلا يتعطل الشغل لحد ما يتصلحان فهذا
الطاقم ينقيد ايضاً في دفتر الموجودات الحلية وينقل من السلف الى الخلف مثل الاخر
ويكون محفوظاً تحت الختم عند المأمورين او المديرين ويعتني بتزيتي في كل ثلاثة اوربعة
شهور مرة كيلا يصدى

المادة الثانية . اذا تلف القالب المذكور والماكينة مع ادواتها بواسطة كثرة الاستعمال
ولزم الامر الى تجديدهما فيحصل الانتهاء بوقته من جانب مأموري الرسومات الى المديرين
ومن طرف المديرين الى نظار الرسومات ومن جانب النظار الموما اليهم الى امانة
الرسومات الجلية ويجلب عوضها جديداً ولا يمكن تجويز عمل ما كينات وقالب واستعمالها
في محلاتها غير القوالب والماكينات التي ترسل من جانب الامانة المشار اليها
المادة الثالثة . الرصاص الذي يقتضي لسبك البول اللازم بقدر ما يلزم للاختام
الرصاصية بحسب زيادة امرار الدخان في ادارة رسومات كل ساحل يشتري في محله بمعرفة
تلك الادارة وبتقيد ثمنه مصرفاً في الاجمالي مع بيان ثمن كل اوقية منه ثم يسبك قطعاً (بول)

بمعرفة مدبري الرسومات او مامورها وهذه القطع تكون محفوظة عندهم

المادة الرابعة . اختام الرصاص التي توجد على دنوكة الدخان الذي يأتي بحراً الى ادارات الرسومات وعلى رزمون وعيتوتك عنها وتحفظ بمعرفة مدبري الرسومات ومامورها وتقطع خيطانها بحيث لا يبقى اثر منها كيلا تبقى قابلة للاستعمال تكراراً ثم متى تراكمت الاختام المستعملة المذكورة تسبك وتصب قطعاً (بول)

المادة الخامسة . الدخان الذي يتغم يتعبر خيط بالمسلة بين احد اطراف رزمون او دنوكتو او غير ذلك من اوعيتو وبين اللثائف التي عليها او بين دنوكتها ثم يضم طرفا الخيط المذكور الى جهة واحدة ويعقدان جيداً عقداً محكمًا وما يبقى من الاطراف بعد العقد يتدخل كل واحد منها داخل الثقب الصغير الكائن في قطعة الرصاص (بول) ثم بعد اخراجه من الثقب الكبير توضع هذه القطعة (بول) في وسط ما كينة الختم المرسله ويكس عليها بقوة فيحصل من ذلك انطباع القطعة المذكورة بان ينقش على احد جانبيها لنظرة ادارة وعلى الجانب الاخر دخان ومن حيث ان الخيط المذكور ينكس بحالة لا يمكنه معها ان يخرج ثانية من الثقوب فيضرب ختم واحد رصاصي على كل دنك ورزمية وغير ذلك من اوعية الدخان السالف الذكر على هذا المنوال

قرار تعديل رسم الدخان

حيث ان ابرادات الدخان اخذت في التدني والسبب الاول في ذلك هو ان اخذ الاثني عشر غرشاً عن كل اوقه منه بموجب المساواة يثقل على الدخاخين الدون فانهمك التجار والزراعون على تهريبه بدون رسم بصورة لا يمكن معها منعهم ولذلك قد صرف النظر والحالة هذه عن رسم الاثني عشر غرشاً في الاوقه التي صاير اخذها من اعلى الدخان وادناه بحالة متساوية لاجل تعديل هذا الامر واصلاحو وصار الاستصواب الان بان نترك بعد الان ستون بارة مقابل الاسقونطه في كل اوقه من الدخان الذي يباع من ادنى فتاته لحد سبعة غروش ونصف ويؤخذ الرسم عنها ستة غروش نقداً في قلب بعضو اما الذي يباع منه من السبعة غروش ونصف الى ما فوق لحد العشرين غرشاً فيؤخذ عنه الرسم مساوياً للمثل رائج قيمته بقدر ما يباع بحسب اجناسه واذا كان هذا الرسم المساوي للمثل قيمة الراجح يعطى نقداً يتنزل منه اسقونطه في المائة عشرين وتترك لاصحابه اما اذا لم يقبلوا في القيمة المذكورة واصروا على اعطاء الرسم المزبور عيناً فيؤخذ منهم نصف الدخان

بلا اسقونطه في مقابل الرسم واما الدخاخين التي تباع باي سعر كان فوق العشرين غرشاً فيؤخذ عنها الرسم اربعة وعشرين غرشاً في قلب بعضها والذين يدفعون الرسم المزبور نقداً ينتزل لهم اسقونطه في المائة عشرين اما الذين يتركون ولا يرتضون بدفع الرسم نقداً ويطلبون اعطاء دخاناً فلا ينتزل لهم اسقونطه اصلاً بل يؤخذ منهم نصف دخانهم عيناً في مقابل الرسم وبما انه قد تبين في البيورلدي العالي الذي صار شرف صدره موثقاً بتاريخ ١٩ جمادى الاول سنة ٢٨٤٤ بان قد تعلقت الارادة السنية من الحضرة السلطانية وصار شرف صدرها بان يجري العمل على ذلك الوجه وبموجبه قد اكرم بالامر والاشعار ان يعمل بمقتضاه فقد اجملت الكيفية الى مجلس الرسومات ومن ثم قد قرّر فيه القرار فيما يخص بالاجراءات والمعاملات المتنضى ايفائها من طرف جميع مديري الرسومات ومأموريها وكتابها بنداً فبنداً على الوجه الآتي

البند الاول . تحصل المبادرة لاجراء ما تقتضيه هذه التقريرات اعتباراً من تاريخ وصولها بدون تنويت دقيقة الفرد بموجب الارادة السنية فتتفرق بعد الآن جيداً اجناس الدخان الذي ينبغي ان يؤخذ رسمه حين وروده الى المدن والنصبات والقرى التي يوجد فيها مديرون او مأمورون للرسومات ويصير التحقيق اللازم عن اسعاره التي يجري الاخذ والعطاء لاربابها بالجملة بين التجار في تلك المدينة او النصب او القرية ثم يتعين مقدار الرسم الذي يلزم اخذه بحسب قيمة رائجه الصحيحة بالصورة الميمنة ادناه تفصيلاً فيؤخذ أولاً ستة غروش نقداً عن الدخان الذي تكون قيمته من ادنى الثلثات لحد السبعة غروش ونصف بوجه العموم . ثانياً الدخان الذي تكون اسعاره ازيد من السبعة غروش ونصف يعني من السبعة غروش واحدي وعشرين بارة لحد العشرين غرشاً ينتزل من ثمانية عشرون في المائة اسقونطه ويؤخذ منه المثل نقداً فان لم يعطه صاحب الدخان نقداً واراد ان يعطي دخاناً عيناً فيؤخذ حينئذ منه نصف الدخان عيناً بلا اسقونطه . ثالثاً الدخان الذي تكون قيمته اكثر من عشرين غرشاً يعني عشرين غرشاً وبارة واحدة فما فوق ذلك باية فئة كان يباع يؤخذ منه الرسم نقداً اربعة وعشرين غرشاً باسوة بعضه بعضاً بعد ان ينتزل منه كذلك في المائة غرش عشرون غرشاً اسقونطه واذا لم يرض صاحبه بذلك يؤخذ حينئذ منه نصف الدخان عيناً بدون اسقونطه

البند الثاني . من بعد ان يعطى رسم اخذ وعطا الدخان بين التجار ويدخل الى المدينة يلزم بان تتحقق فثانته على الوجه المحرر بالجهة التي يقع بها ومهما بلغ مقدارها ينتزل

منها الرسم الذي اعطاه والاستقونطه ويؤخذ عنه رسم بحسب ذلك ولكيلا يقع سهو في
 هذا الباب قد روي بانه من الم لازم ان تنوضح القاعدة التي يلزم اتباعها من طرف مدير
 الرسومات ومأموريها ولذلك نبين أولاً بانه متى شرعنا في المسئلة بالبحث عن الدخان
 الذي يحصل منه ستة غروش رسم عن كل اقة نجد بانه قد دخل في قيمة هذا الدخان
 الذي يباع ويشترى بين التجار بخمسة عشر غرشاً ثامة او ما دون ذلك الستون بارة
 المتروكة استقونطه في كل اقة مع الستة غروش التي في الرسم الذي نحصل منه حين
 دخوله ولذلك متى تنزل هذا الماخوذ عنه فتكون السبعة غروش ونصف المتاخرة في
 القيمة الصحيحة التي ينبغي ان تؤخذ اساساً لاجل تحصيل رسم الدخان ومن ذلك يتضح
 لزوم تحصيل الرسم المزبور بحسب هذه القيمة وعلى هذه الصورة يلزم بان يؤخذ الرسم
 على الدخان الذي ياتي الى الاحارة ما يباع في المدينة والقصة او القرية بخمسة عشر
 غرشاً بما فيه الرسم والاستقونطه مع الاجناس التي تباع منه بارة فكة كانت دون الخمسة
 عشر غرشاً ستة غروش نقداً عن كل اوقه منه عموماً في قلب بعضه بدون استقونطه وهذا
 الرسم يكون استيفاءً نقداً والمحذر من ان يؤخذ دخان عيناً من الذين لا يريدون ان
 يعطوه نقداً بل ولا يخرج ذلك الدخان من الادارة ما لم يعط رسمه ستة غروش نقداً او
 معجلاً على ما ذكر ثانياً. وهكذا حتى نبحثنا عن الرسم الذي ينبغي ان يؤخذ مساوياً لمثل قيمة
 الخارج عن الدخان الذي يباع من السبعة غروش ونصف فافوق ذلك لحد العشرين غرشاً بعد
 تنزيل الاستقونطه نجد ان الدخان الذي يباع ويشترى بين التجار في المدينة والقصة او
 القرية من الخمسة عشر غرشاً وبارة واحدة لحد الاربعين غرشاً بما انه قد دخل في هذه الثقات
 الرسم الذي نحصل عنه باعتبار مثل قيمته بعد تنزيل الاستقونطه عشرين في المائة ومتى
 تنزل ذلك منه يكون المبلغ الباقي هو القيمة الصحيحة التي ينبغي ان تؤخذ اساساً لاستحصال
 الرسم عنه باعتبار مثلها وبما انه يلزم بان يعمل حساب الرسم المزبور ويؤخذ على موجب
 قيمته هذه الصحيحة وكان الرسم مع الاستقونطه الذي يلزم تنزيلة على الوجه المحرره في كل
 احوال مساوياً بالتام لنصف الثقات التي يباع ويشترى بها الدخان بين التجار لان الدخان
 الذي ياتي من اجناس الدخان التي تباع وتشترى من الخمسة عشر غرشاً وبارة واحدة
 لحد الاربعين غرشاً بما فيه الرسم والاستقونطه داخل المدن او القصبات او القرى على
 الوجه الذي قد تبين ينتزل من ثنائها النصف مما كانت مقابل الرسم والاستقونطه
 المذكورين ثم ينتزل من النصف الثاني ايضاً عشرين في المائة رسم استقونطه فيكون الباقي

مها كان مقداره هو مقدار الرسم الذي يلزم تحصيله ولذلك ما يحصل منه نقداً
 رسماً في كل افة مثلاً اذا كانت امثال الدخان الذي ورد الى الادارة تباع الاقة منها
 باربعين غرشاً فان تنزل نصف هذه الاربعين غرشاً ثم تنزل من النصف الثاني الباقي
 الذي هو عشرون غرشاً اسقونطه الذي يبلغ اربعة غروش على حساب عشرين في
 المائة فتكون الستة عشر غرشاً الباقية في الرسم الذي يلزم تحصيله ولذلك يعمل حساب
 الرسم ويؤخذ ستة عشر غرشاً عن كل اقة منه وهكذا اذا كان الدخان الآتي ليس
 هو من جنس دخان الاربعين غرشاً بل هو بالفرض من نوع الثانية عشر غرشاً فهو ايضاً
 يكون قد تنزل منه في البداية النصف تسعة غروش على المتوال المذكور ثم تنزل بعد
 ذلك اثنتان وسبعون بارة التي هي اسقونطه بحساب عشرين في المائة من اصل التسعة
 غروش التي هي النصف الباقي فيكون ما تبقى بعد ذلك سبعة غروش وثمانى بارات وهي
 هي الرسم الذي يؤخذ سبعة غروش وثمانى بارات وحاصل الامر ان الدخان الذي
 يباع ويشترى بين التجار من الخمسة عشر غرشاً وبارة واحدة لحد الاربعين غرشاً مها
 كانت اسعاره يتنزل النصف بحسب هذه القاعدة والحساب من قيمة رائج الاجناس
 التي ترد منه الى الادارة ثم يتنزل من النصف الباقي اسقونطه عشرين في المائة ايضاً
 ويؤخذ الرسم بقدر الباقي مها كان نقداً اما الذين لا يرضون بان يعطوا الرسم الذي يجري
 حسابه على هذا الوجه نقداً واصراً وان يعطوا دخاناً عيناً مقابل الرسم فيؤخذ منهم نصف
 دخانهم بالتمام بدون ان يتنزل لم اسقونطه ثم اذا ظهر من لا يقبل باحدى الصورتين
 المذكورتين يعني لا ان يعطي الرسم الذي جرى حسابه بحسب القاعدة المشروحة ولا يوافق
 على ان يترك للادارة نصف دخانه بلا اسقونطه فلا يفرج له عن دخانه بل يبقى في الادارة
 لحينما يوافق على احدى الصورتين المذكورتين ثالثاً ان الدخان الذي يباع من الاربعين
 غرشاً وبارة واحدة فما فوق ذلك الى النهاية باية فئة كان يبعه يتنزل منه نصف الثبات
 التي يباع ويشترى بها بين التجار في مقابلة الرسم والاسقونطه ثم بعد ذلك يؤخذ منه
 الرسم تسعة عشر غرشاً عن كل اقة على السوية بعد ان يترك له اربعة غروش واثنتان
 وثلاثون بارة اسقونطه باعتبار عشرين في المائة من اصل الاربعة وعشرين غرشاً اللازم
 اخذها رسماً عن كل اقة من كافة انواع الدخان الذي تكون قيمته الصحيحة اكثر من
 عشرين غرشاً وبارة واحدة على السوية متى زادت قيمته الصحيحة التي تبقى بعد ما تنزل
 ولو بارة واحدة اعني مها كان مقدارها سواء كانت عشرين غرشاً وبارة واحدة او اكثر

بمقدار ما يكون فاذا لم يرض صاحبُه بان يعطي هذا الرسم نقداً واصرَّ على ان يعطي دخاناً
عيناً مقابلاً للرسم فيؤخذ منه نصف دخانه بالتام بدون تنزيل رسم اسقوفه ثم اذا كان
لم يقبل باحدى هاتين الصورتين المذكورتين يعني لا يرضى بان يعطي الرسم المذكور نقداً
ولا ان يتركه للادارة نصف دخانه بلا اسقوفه فلا يفرج له عن دخانه بل يبقى في الادارة
لحينما يوافق على صورة من الصورتين المذكورتين

البند الثالث . حيث ان الدخان الذي يوجد في المدن والقصبات او القرى التي لها
مدبرون او مامور ورسميات لحين وصول تحريراتها من هذه لكل من الادارات يكون قد
دفع الرسم اثنا عشر غرشاً عن كل اقة باسوة بعضه بعض على وجه الاصول السابقة وسوف
يباع بمدة جزئية بحسب ذلك الا انه لما كان الان موسم نقل الدخان وسيدخل
دخان بكثرة لكل المحلات والذين يدفعون رسمه حسب الاصول الجديدة يراقبون غيرهم
في الدخان الذي جنسه دون واولئك ايضاً يراقبونهم في الدخان العال وكان من
البين ثمة مظهر بينهم جميعاً بالنفع الذي يشاهدونه بعد الان في الدخاين الدون
وقد ات الدخان ستنبادل قريباً ونقرر بنسبة الرسم الذي يؤخذ بحسب الاصول الجديدة
الا انه لا بد من التامل ايضاً في الجهة التي لا يبقى معها محل لتضرر اصحاب الدخان في
الدخاين الدون ولا الادارة ايضاً في الدخان العال الذي يرد في اول وهلة لتحصل
المباشرة في الاشغال بحسبه ولذلك يلزم بان الدخاين التي تاتي الى الادارات من حين
وصول تحريراتها هذا المحب العمومية لحد مرور مدة واحد وثلاثين يوماً نهاية ما يكون
يتنزل الرسم الماخوذ عنها قبلاً وهو اثنا عشر غرشاً عن كل اقة باسوة بعضها بعض
من فئاتها التي يتحقق بانها تباع في المدن والقصبات والقرى حسب المنوال الذي تبين
اعلاه والذي تبقى منها كان مقداره يؤخذ عنه الرسم الجديد بحسبه يعني اولاً انه من
بعد ان يتنزل هذا الرسم القديم الذي هو اثنا عشر غرشاً عن الاقة وكانت فئات
الدخان سبعة غروش ونصف او اقل من ذلك فيؤخذ الرسم ستة غروش نقداً
عن كل اقة باسوة بعضه بعض . ثانياً من بعد ان يتنزل الرسم الذي هو اثنا عشر
غرشاً المذكورة وكانت فئات الدخان الباقية فوق السبعة غروش ونصف لحد
العشرين غرشاً مما كان مقدارها يتنزل حينئذ الاسقوفه عشرين في المائة من مثل
هذه الفئات والباقي مما كان مقداره من الغروش والبارات يستوفي رسمه بقدر ذلك
ثالثاً من بعد ان تنزل الاثنا عشر غرشاً رسمه المذكور وكانت فئات الدخان الذي

تبقى فوق العشرين غرشاً وبارة واحدة الى ما فوق للنهاية فيحصل رسمه تسعة عشر غرشاً
وثماني بارات بعد الاسقونطة عن كل اقة في قلب بعضه وهنا ايضاً يلزم ان يوخذ رسم
الدخاخين التي يوخذ رسمها ستة غروش على ما سبقت الاشارة اليه نقداً والحذر من ان
يوخذ دخان عيناً اما الدخاخين التي يطلب رسمها باعتبار مثل قيمتها بعد الاسقونطة على
الوجه المحرر وكذلك الدخاخين التي يطلب رسمها بحساب تسعة عشر غرشاً وثمانى بارات
على السوية بعد الاسقونطة اذا بالفرض اصرت اصحابها فيجوز حيثئذ ان يوخذ نصف
تلك الدخاخين عيناً بلا اسقونطة مقابل الرسم حسب المتوال الذي سبق تعريفه اعلاه
ثم من بعد انقضاء مدة الواحد والثلاثين يوماً المذكورة بصرف النظر عن هذه القاعدة
الموقنة التي هي تنزيل رسم اثني عشر غرشاً من القيمة على هذا الوجه وبحصل الاعتناء
باجراء القاعدة المقررة التي قد تبينت وتنفصلت في البند الذي قبله على التمام وكذلك
ربما في بعض الحالات لا يطول رائج الدخان مع انضمام الرسم القديم بل يكتسب الاعتدال
بحسب تلك الرسوم الجديدة قبل ختام المدة الموقنة التي هي واحد وثلاثون يوماً فلا ينظر
حيثئذ في مثل تلك الحالات الى ختام الواحد وثلاثين يوماً بالتام بل يترك اجراء
القاعدة الموقنة حالاً ونحصل المسارعة لتمشية القاعدة المستمرة المذكورة في البند المذكور
حالاً لاجل المحافظة على الحقوق الرسومية

البند الرابع . من المعلوم بان الدخان الذي عند ما يعمل حسابة بمقتضى الاصول المحررة
وتكون قيمته من اوطى الثقات لحد السبعة غروش ونصف ويوخذ على كل اقة منه سنة
غروش في قلب بعضه لا يمكن ان يوخذ منه دخان عيناً مقابل رسمه وانما الدخان الذي يكون
رائج قيمته أكثر من سبعة غروش ونصف ولم تعط اصحابه الرسم نقداً بل ارادوا ان يعطوه
من عين الدخان فمن حيث انه يوخذ منه النصف عيناً بلا اسقونطة مقابل الرسم فتكون
كل اقة من هذا الدخان الماخوذ عيناً مقابل الرسم على ما ذكر في مقابل رسم ايتين دخان
كقولك مثلاً اذا كان احد التجار يحضر الى الادارة خمسين اقة دخان ولم يشأ ان يعطي
الرسم المطلوب منه عليها وقدرة خمسمائة غرش بحساب الافة عشرة غروش نقداً بعد
الاسقونطة بل ترك الى الادارة نصف دخان اي خمسة وعشرين اقة دخان فتكون هذه
الخمسة وعشرون اقة دخان قد اخذت مقابل الخمسمائة غرش رسم الدخان ولذلك تكون
الافة منه وقفت بخمسة وعشرين غرشاً في ورسم الميري معها وبناء على ذلك يلزم ان تنقيد
في الاجمالي خمسمائة غرش ايراداً بحساب كل اقة منه بعشرين غرشاً وعند ما يباع لا يباع

بانقص من ذلك بل بهذا المقدار او اذا امكن بيعه بزيادة ايضاً اما اذا انباع باقل من ذلك وحصلت بواسطته خسارة على الميري فيطلب تضمينها بعدئذ من المامور ومن حيث ان الدخان الذي يباع على هذا الوجه يكون رسمة فيه فليكن من الان معلوماً بان لا يلزم ان يطلب رسم غيره من الذين اشتروه بل تجري الدقة والاهتمام للغاية بحسب ذلك لاجل عدم وقوع خطأ في هذا الباب

البند الخامس . ولئن كانت التعريفات والتفصيلات المحررة في البنود السابقة هي كافية في معرفة مقدار الرسم الذي يلزم تحصيله بحسب رائج ثقات مبيع الدخان الا انه لاجل مضاعفة التسهيل للمامورين والكتابة قد عمل هذا الجدول المدرج بذيل هذا البند . وتبين به الرسم الذي يوخذ عن ثقات الدخان المتنوعة ما كان رائج ثقاته من الخمسة عشر غرشاً وعشر بارات لحد الاربعين غرشاً كل منها على حدته (١) ولذلك يصبر تفصيل الرسم على الوجه المبين في الخانة الثالثة المقابلة لرائج الثقات المدرجة فيه اما الدخاخين التي تكون ثقاتها اقل من خمسة عشر غرشاً وعشر بارات فيوخذ رسمها ستة غروش عن كل افة في قلب بعضها كما ان ما كانت ثقاته منها فوق الاربعين غرشاً يحصل كذلك رسمة تسعة عشر غرشاً وثمانى بارات عن كل افة منه في قلب بعضه ايضاً

البند السادس . هذه الرسوم الجديدة للدخان لا يكون بها خسارة على الميري مطلقاً ودروح طريقة تحصيلها تماماً في تفريق اجناس الدخاخين التي تخضر الى الادارات كما ينبغي واجراء الدقة على تقدير قيماتها بحيث تكون لا زائدة ولا ناقصة عن رائجها الصحيح مع قضية الاستفادة المطلوبة ولذلك اذا نعتت قيمة الدخان الذي يوخذ رسمه في احدى الادارات وتقدرت بادنى من رائج قيماتها الحقيقية مساعدةً لصاحب الدخان او من عدم الدقة او لم يتفرق اعلى الدخان من ادناه كالواجب واخذ الرسم ناقصاً وترتب من ذلك ضرر على الادارة فالضرر المذكور يحصل تضميناً من الذين كانوا السبب فيه وعدا ذلك يكون امثال هولاء مظهرًا للجحالة الشديدة القانونية المقررة بحق اصحاب الارثكابات ايضاً كما انه اذا جرى تقدير القيمة باز يد من الرائج واصرت اصحاب الدخان بان تعطى دخاناً عتيقاً ثم بعد ذلك عند ما تنباع تلك الدخاخين وما امكن تحصيل الثقات التي تقدرت بها على الميري او تلفت بسبب عدم امكان بيعها بها فالاضرار الناتجة عن ذلك يحصل تضمينها لم ثم واذا كانت الافندية الكتاب تجري حساب ثقات الدخان ورسمه ناقصاً بسبب عدم دفعهم وترتب من ذلك خسائر على الميري فيكون تضمين هذه الخسارة عائداً

على الافندية الموما اليهم ايضاً . والتذاكر التي تؤخذ في محلات ورود الدخان الذي تكون
اخذت رسومه وحصلت الرخصة بامراره ترسل لهذا الطرف شهراً بشهر على موجب الاصول
ليجري حسابها والتدقيق عليها تكراراً بهذا الطرف فبناءً على ذلك يلزم المحذر للغاية
والاجتناب عن وقوع حالة سيئة كمساعدة اصحاب الدخان في تفريق اجناسه او التحقيق
والتدقيق عن رائج قيمته او يادني مرتبة من عدم الدقة فيما يخص بعمل حساب ذلك
واستيفاء رسومه بموجب بل لا تخلو النظارات في وقت من الاوقات في اجراء التحقيقات
والفحص خفية وجلياً دائماً بحق المديرين والمأمورين الداخلين في دائرة نظارتهم ولا
المديرين ايضاً من العمل بمثل ذلك في المأموريات الداخلة ضمن مديرياتهم لكي اذا
شاهدوا او استخسروا بحالة من هذا القبيل غير مرضية في اية ادارة كانت يجرؤون حالاً
اللازمين للاستنطاق وتحصل الافادة عن ذلك بخبريات من طرف المديرين الى النظارة
ومن جانب النظارة الى الامانة مع ارسال اوراق الاستنطاق ايضاً

البند السابع . نظراً للتعديلات التي تقررت بحق الدخان على الوجه المحرر قد
وجد من اللازم اجراء بعض تعديلات ايضاً في المعاملات الزجرية التي تجري بحق الدخان
المهرب وهي انه واثنان كان الحد الان جارياً ضبط الدخان المهرب ومصادرته عندما
يمسك مع اخذ اثني عشر غرشاً في الاقة ضعف رسم مروره جزاءً نقدياً الا انه لما كان منع
التهرب كالتواجب لا يتحصل الا بشدة المعاملة الزجرية كان للادارة حق ان تشدد معها
امكنها بحق الذين يرتكبون تهرب الدخان ايضاً بحسب التعديلات المذكورة ولذلك
يلزم بعد الان ان تجري المعاملة بحق ما ينهرب من الدخان توفيقاً لما هو بحق الملح فاذا
كان من الجنس الذي يؤخذ رسمه ستة غروش يضبط ويؤخذ عنه ايضاً اثنا عشر غرشاً
في الاقة اي بقدر ضعف رسمه واذا كان ما يؤخذ رسمه من السنة غروش فما فوق لحد
العشرين غرشاً فيؤخذ عنه اربعون غرشاً في الاقة في قلب بعضه واذا كان ما فوق العشرين
كذلك يؤخذ عنه ضعف الرسم اي ثمانية واربعين غرشاً في كل اقة جزاءً نقدياً ولنا
الى البحث عن قضيتيه الاخبارية فتقول قد كان جارياً لحد الان بان الدخان الذي يمسك
مهرباً يباع على بناء ان تؤخذ رسومه من المشتري على حداثها وكان ثمة ورسمه يتفقدان
ايراداً ثم يؤخذ الجزاء النقدي بتقدير الرسم ويعطى للذي امسك ذلك الدخان واخبر
عنه اما اذا وقعت بعض اسباب مثل ما اذا فر صاحب الدخان وتعذر تحصيل الجزاء النقدي
منه فكان يباع الدخان المسوك ويتفقد رسمه ونصف اثمانه ايراداً ويعطى النصف الثاني

اخبارية الا انه بعد الان يلزم بان الدخان الذي ينسك يعطي الى المخبر عنه بلا رسم
 لاجل مضاعفة غيره المخبرين وزيادة ترغيبهم بأكثر من ذي قبل اما الجزاء النقدي
 فيتقيد بتماؤ ايراداً لكن اذا كان صاحبه فرأول يحصل منه الجزاء النقدي بسبب عدم
 اقتداره وبيع نصف الدخان ويعطى كذلك بلا رسم الى من اخبر عنه ثم يباع النصف
 الثاني ويتقيد ايراداً على بناء اخذ رسبه من المشتري على حدته وبما انه قد صار القرار
 على ذلك جميعه بمجلس الرسومات وعرض عنه بمقرير الى الباب العالي وصدرت الارادة
 السنية بذلك ايضاً فقد صدر الامر بميورلدي عالٍ مخصوص بان يجري ايجابة على الوجه
 المحرر ولذلك يلزم بان يصير اعلان هذه الكيفية لكل احد لاجل الترغيب والحصول على
 مخبرين ويجري الاعتناء بغاية الدقة على اجرا المعاملة بعد الان بحق الجزاء النقدي
 والخبارية عن الدخان المهرب بحسب الوجه المحرر وبصير الاهتمام الذي لا مزيد عليه
 بقطع دابر قضية تهريب الدخان المضرة واعطاء الاخبارية بتماؤها الى الذين يكونون قد
 اخبروا عن المهرب او مسكوه مطلقاً بحيث لا تخرج منه حصنة اصلاً للذين لم يكن لهم
 دخل في المهرب المذكور

البند الثامن . ان اعطاء الاخبارية بتماؤها الى الذين يسكون او يخبرون عن
 الدخان المهرب الذي يصير ضبطه ومصادرة على الوجه المبين في البند السابق يكون
 متوقفاً على تحصيل الجزاء النقدي بتماؤ في اول الامر كما ان تحصيل الجزاء متوقف على ضبط
 الدخان المهرب مع القبض على صاحبه وعلى المركبات والمحويلات والفلائك وسائر
 اسباب نقله وعدم خروجهم من اليد ايضاً وبناء على ذلك اذا كان عند ما يسك بعد
 الان دخان مهرب من نواحى الهل جرى توقيف صاحبه او ناقله في الدرجة الاولى او
 المحويزات والمركبات والفلائك وسائر الاسباب الثقيلة والاشياء التي تخصه في الدرجة الثانية
 واعطى صاحبه او ناقله الجزاء النقدي حسب القرار الجديد فيها والا فتباع المركبات
 والمحويزات وباقي الاشياء المذكورة بمعرفة الحكومة ويحصل الجزاء المذكور من حاصلات
 اثمانها فاذا لم يكن هناك شي يمكن ضبطه ما ذكر او كان يوجد لكنه بعد ان يبع لم يبق
 اثمانه بالجزاء النقدي ولم يعطوا ايضاً صاحبه او ناقله نقداً وسريعاً فيجب ان مدة ثلاثة
 شهور بموجب القانون جزاء لها وبعد ان يحصل منها الجزاء النقدي وبصير استيفاءه بتماؤ
 يعطى حيثئذ الدخان المضبوط كاملة الى الذين اخبروا عنه اما اذا كان لا يوجد شي
 يباع للذين هربوا الدخان على ما قد تحرروا وتبين بانهم ولو حبسوا مدة ثلاثة شهور لا

يقدر ورون على ايضا الجزا النقدي فعند ذلك لا يقتضي ان يحبسوا ولا ان يتضيق عليهم بل يلزم ان تحلي سيلهم بعد ثلاثة شهور حسبما قد تبين ذلك في تحويرات هذا الحب العمومية المورخة في ٢٥ ذي الحجة سنة ٢٨٣ ولذلك يلزم بان يجرى المفتضى على هذا الوجه وبما انه طبعاً لا يوجد محل الى تحصيل الجزا النقدي سوا كان من امثال هؤلاء من الذين هربوا الدخان المهرب ولم يمكن رمي القبض حين ضبطه على صاحبه او الاشيا التي تخصه فحيث لا يمكن ان يحصل الجزا النقدي كاملاً فلا يعطى الدخان المضبوط بتمامه الى المخبرين بل يكفي باعطائهم نصفه فقط

البند التاسع . التذاكر التي صار طبعها مقدماً يعني في بداية المحسروقت ما كان الرسم يؤخذ عن الدخان باعتبار ثلاثة اصناف مع التذاكر التي طبعت كذلك عندما تحول اخيراً اخذ الرسم المذكور باعتبار المثل من رائج قيمته لا زال يوجد منها في محلاتها كما انه يوجد منها كثير هنا ايضاً فهذا الموجود من نوعي التذاكر قد انعد من هنا بمعرفة مأمورية جلد امراية وجلد رخصية كل جلد منها مائة وخمسون ورقة من التذاكر المخصصة بالاصناف الثلاثة وكذلك جلد امراية وجلد رخصية كل جلد منها مائة وخمسون ورقة ايضاً من التذاكر المخصوصة برائج القيمة ومجموع ذلك جلداً وتفيد في المحاسبة ذمة على ذاتكم العلية ووضعوا ضمن ذلك وتسلموا الي وارسلوا لطرف علومكم بموجب ورقة شحن (بليات) واصلة طيبة لاجل ان تستعمل هذه الاوراق في مديرية الرسومات ومأمورياتها الكائنة تحت نظارتكم البهية وكذلك قد وضع ضمن احد الدنوك المذكورة مساطر (نمونات) على حدة عددها تذكرة وارسلت لطرفكم بعدد مدبري الرسومات ومأمورياتها ليكون لكل منهم قطعتان منها مضروب بالقلم على ما يلزم ضربة من محلاتها ليعرفوا بواسطة ذلك على اية صورة ينبغي ان يستعملوا تذاكر الامراية الشاملة للصفوف الثلاثة منها وحيث ان تذاكر الرخصية هي عين هذه التذاكر وكما يكون استعمال هذه التذاكر يلزم استعمال تلك ايضاً على هذا الوجه عينه فلم ير احتياج لارسال مساطر خصوصية لاجلها ثم من حيث ان هذه التذاكر المخصوصة بالاصناف الثلاثة تستعمل لاجل الدخاين التي تكون قيمتها سبعة غروش ونصف غير الرسم والاستقنطة الى ما هو اقل من ذلك ويؤخذ عنها الرسم ستة غروش في كل افة بالسوية والدخاين التي تكون قيمتها من عشرين غرشاً الى ما فوق غير الرسم والاستقنطة ويؤخذ رسمها تسعة عشر غرشاً وثمانين بارات بعد اخراج اسقنطه الاربعة وعشرين غرشاً فيلزم بان يضرب بالقلم على ارقام ١٥٧ و١٥٨

و ١٢ و ٢٠ المطبوعة في متن التذكرة او في قوجانها وذلك قبل ان تقطع هذه التذاكر من قوجاناتها ويتنزل الاسقوفة اربعة غروش واثنين وثلاثين بارة تحت رقم الاربعة وعشرين غرشاً ويغزّر الباقي وقدره تسعة عشر غرشاً وثمانين بارات وتنعبا الخانات الاخر بحسب المتنضي بالنظر الى الاصول المعلومة والخانات التي تبقى فارغة تنقل بالمحطة على الوجه الكائن على ارقام المساطر المذكورة لكي لا يمسها فيما بعد القلم من طرف اصحابها ثم بعد ذلك تقطع من قوجانها وتتم باقي معاملاتها من ختم وتاريخ وغيره وتعطى لاصحابها وكذلك التذاكر المخصوصة باخذ الرسم باعتبار المثل من رائج القيمة من حيث انها تستعمل لاجل الدخاخين التي تكون فيسنتها من السبعة غروش ونصف لحد العشرين غرشاً ويؤخذ رسمها مساوياً لمثل باقي قيمتها بعد تنزيل الاسقوفة ويغزّر عليها صافي الرسم الذي يتحصل بعد الاسقوفة لم ير احتياج لارسال مسطرة على حدتها لاجلها حيث انها حين استعمالها تصير تعينتها على وجه الاصول المعلومة وانما يلزم بان يغزّر باعلى التذاكر التي تعطى بالدخاخين التي يؤخذ رسمها عينا عبارة (اخذ رسمها دخان عين) لاجل ان يعرف من اي الدخاخين اخذ الرسم نقداً ومن ايها اخذ عينا وذلك في ما عدا ما كان رسمه ستة غروش فلذلك قد ضمت هنا التوصية وهي ان تحصل غاية الدقة والاعتناء في هذا الباب كيلا يقع فيه سهو مع ارسال المساطر المذكورة والمقدار اللازم من تذاكر الامرارية والرخصة للمدبريات والمأمورات المذكورة لكيما تستعمل على النوال المحرر اعلاه والحذر من وقوع الغلط

البند العاشر . بحال وصول تحريرات هذا المحب لكل من الادارات بصير الفروع في اجراء الاحكام المدرجة فيها واذا كان يوجد دخان في محل الادارة لازال ما تسلم رسمه الى الصندوق فيلزم ان يؤخذ رسمه مما كان مقداره ويستوفي بحسب الاصول الجديدة المشروحة ولذلك كما انه قد ارسلت نسخ مطبوعة من تحريرات محكم هذا الى سائر نظارات الرسومات كذلك قد ارسل طيه لطرفكم العالي قطع منها ليكون لكل من مدبريات ومأمورات الرسومات الموجودة تحت نظارتكم البنية تفخنان فاذا كانت هاتان التفخنان الى مديرية تكون احداها للمدبر واذا كانتا الى مأمورية فتكون احداها الى المأمور اما النسخة الثانية فتمقي عند رؤساء الكتاب ولذلك يلزم ارسالهم سريعاً مع تحريرات بموجبهم من طرف علوم الى المدبرين ومن المدبرين الى المأمورين الذين هم تحت ادارتهم وتصرف المساعي اللازمة لاجراء الوصايا اللازمة في هذا الباب واجراء احكام تحريراتنا هذه العمومية حرقاً

بالحرف في كل ادارة والحذر ثم الحذر من وقوع حالات او حركات تغايرها وبما انه قد
 صارت الافادة من مجلس الرسومات بان نتحرر قضية صرف المساعي اللازمة على
 استحصال اسباب ما قد ذكر وقد صارت افادة الكيفية الى سائر نظارات الرسومات
 ايضا قد حصلت المبادرة بترقيم شقة الخلوص لتكرموا بالهبة في اجراء المنتضي على
 الوجه المشروح

في ٢ رجب سنة ٢٨٤ وفي ١٧ تشرين الاول سنة ٢٨٤



نظام

أخذ إلى القلم تعديلاً يقوم عوض النظام الذي يشتمل على تسعة بنود مختصة
بالمعاملات التي تجري بحق النشوق والسيغارة ودخان المضغة والتبكي
التي قد استنسبت المساعدة بإدخالها إلى ممالك الجنب الملوكان
المحرسة من الديار الأجنبية وجهات المملكتين
وبلاد السرب

المادة الأولى. السيغارة ودخان المضغة محصولات البلاد الأجنبية عندما يراد إلى الكمارك
بوخذ عنها خمسة وسبعون في المائة من قيمتها بلا استوفائه كما كان ذلك سابقاً مسكوكات
خاصة باعتبار ذهب المجيدي بمائة غرش على الوجه الجاري بحق الامتعة وسائر الاشياء
التجارية أما النشوق محصول الممالك الأجنبية فيبوخذ خمسة وعشرون غرشاً رسم كبرك
عن اقة ما كان ادنى فئة منه واقفة لحد خمسة وعشرين غرشاً ومثل القيمة الرائجة عما
كانت قيمته تزيد عن ذلك وتعطى الرخصة بدخوله إلى المالك المحروسة
المادة الثانية. تعتبر القيمة المذكورة في المادة الأولى باعلاؤه بحسب الفاطورات التي
تبرزها اصحابها ببيان اصل اثمان الاشياء المذكورة ومصاريفها لحد وصولها من محلاتها إلى
أحد كمارك المالك المحروسة وإذا لم تكن معهم فاطورات فعلى موجب الدفاتر الذي يعطونه
مضياً ومختوماً من طرفهم

المادة الثالثة. إذا كانت القيم الميمنة في الفاطورات او الدفاتر المذكورة غير
قرينة الصحة ونظرت بانها اقل مما تساوي فيقدر الكبرك القيمة على حقها ويطلب رسم
كبركها المتقضى بحسب ذلك وإذا لم يرض اصحابها بالقيمة التي يقدرها الكبرك على
هذا الوجه وبخالفون في اعطاء رسم الكبرك بحسب هذه القيمة فيجئ فيضم الكبرك
عشرة في المائة على القيمة المحررة في الفاطورات او الدفاتر التي تبرزها اصحابها حسب
النوال المحرر ويعطى اثمانها بموجب سند مقبوض وبشترى البضاعة وياخذها لجنب
الميري

المادة الرابعة. الفاطورات او الدفاتر المذكورة سواء كان اصحابها يدفعون رسم
الكبرك ويقبضون بضاعتهم من الكبرك او كانوا لا يتساوون من جهة قيمتها وتعطى لهم

اثان بضاعتهم وتوخذ لجانب الميري لاترتجع الى اصحابها بل تبقى في الكمرك على كلتا الحالتين

المادة الخامسة . اصحاب المخازن والدكاكين الذين يبيعون السيفارات والنشوق ودخان المضغة المعطى عنها رسم الكمرك بحسب المنوال المشروح سولاً . كانوا من تبعه الدولة العلية او كانوا من الطوائف الاجنبية يتبعون كامل النظامات والرسومات المرتبة والمؤسسة بحق اصحاب المخازن والدكاكين الذين يبيعون الدخان والنشوق والسيفارات محصول المالك المحروسة الشاهانية

المادة السادسة . جريان هذه المساعدة هو منحصراً على الوجه المذكور في السيفارات المعمولة والنشوق ودخان المضغة فقط ولا فلا يجوز بوجه من الوجوه ان يدخل الى المالك المحروسة نوع دخان من المحصولات الاجنبية لاجل عمل السيفارات والنشوق او لاجل الدم والشرب في الغلايين سولاً . كان ورقاً على هيئة الصجوق او كان على شكل وصورة اخرى

المادة السابعة . ما يحصل وروده من التبك والنشوق والسيفارات ودخان المضغة من حاصلات ومعبولات المملكتين وبلاد السرب يمكن ادخاله الى المالك المحروسة على ان تجري بحقه جميع الشروط والمعاملات المبينة في البنود المحررة باعلاه انما يستحصل رسم الكمرك عن التبك والسيفارة ودخان المضغة سبعة وستون في المائة فقط وعن النشوق ما يتبقى من رسم الكمرك المعين له في البند الاول بعد ان يتنزل منه ثمانية في المائة

المادة الثامنة . ما يشتري بضم عشرة في المائة ويوخذ لجانب الميري من النشوق والسيفارات ودخان المضغة والتبك لكون فاطوراته التي ابرزتها اصحابه لم ترقرينة الصحة ولا قبلوا بالقيمة التي تقدرت كمركباً للاشياء المحررة فيها على الوجه المبين في المادة الثالثة باعلاه حيث يلزم بيعه الى طالبيه في المزداد العلني بمعرفة الكمرك وقيد انما هو المحاصلة في دفاتر الاجماليات مع التصريح عن كيفيته فتحصل غاية الاعتناء . والدقة على ان لا تكون القيمة التي تقدر له بحسب المنوال الذي سبق ذكره زائدة عما يساوي يعني ان يكون يباع بذلك المقدار من الثمن الذي يبلغ اليه مما كان مقداره بعد ان يشتري بضم عشرة في المائة على الوجه المحرر ويضم على ذلك ايضاً رسم كمركه المبين باعلاه فلا يترتب من ذلك نوع من الاضرار والخسائر على جانب الميري

في ١٩ جمادى الاخرى سنة ١٢٨٢

نظام الملح

حيث ان ورود الملح من الديار الاجنبية قد وضع تحت المبنوعية القطعية وتقرر عدم ادخال ذرة منه منذ الان فصاعداً الى الممالك المحروسة الشاهانية بمقتضى احكام المعاهدات التجارية التي تجددت الان مع الدول المتحابة في ظل توفيقات الحضرة السلطانية فصارت عموم الملاحات وكل انواع معادن الملح والابار التي ينتج منها الملح في ممالك الدولة العلية تحت الضبط والانحصار اعتباراً من مارت سنة ثمانية وسبعين وتدار امانة تحت ادارة امانة الرسومات الجلية وهذه تعليمات تبين الوظائف المترتبة وسائر الحركات المتقضا للمديرين والمأمورين الذين يتعينون لها

البند الاول. الملاح والمعادن وابار الملح المذكورة قد تقسمت الى مراكز ومحقات متعددة بحسب ما يناسب مواقعها وتعين لادارة كل مركز مدير واحد وباشكاتب وامناء صناديق بحسب ايجابياتها المحلية لكيما تدار امانة والمدبرون الموما اليهم يقيمون في المحل الذي يتخذ مركزاً للدائرة التي يأمرون بها وينظرون ويدققون على حسن اعمال وادارة ملاحات ومعادن ملح وابار نفس المركز والمحقات التي هي داخل دائرة مامورينهم بمعرفة المامورين الذين يتعينون لها على الوجه المبين فيما ياتي وبطوفون المحقات المذكورة على الوجه المبين صراحة في البند التاسع والعشرين بادناه*

البند الثاني. المامورون والكتبة وامناء الصناديق الذين يتعينون الى الملاحات والمعادن وابار الملح الموجودة داخل المركز يتخبون من هذا الطرف ويرسلون ليكونوا في المحلة الرئيسة تحت امر ونظارة مديري المراكز التي يوجدون بها وما عداهم من المامورين والكتبة وسائر الخدمه يتخبون من الذين استخدموا في ايام الملتزمين واكتسبوا الوقوف على الاحوال المحلية والمعرفة بها وسبقت تجربتهم وفهمت استقامتهم وصدقهم ومن سائر الناس المناسبين المقدرين ويربطون بكفالات قوية ومعتبرة ويتعينون بمعرفة مديري المراكز مع الرعاية لقاعدة التصرف الملتزمة ويرسل الى الامانة المشار اليها دفتر ينظم من طرف المديرين الموما اليهم مخنوماً بالاشتراك مع روسا الكتاب وامناء الصناديق ببيان اسمائهم ووظائفهم ومقدار معاشاتهم بالافراد ثم تجري ايجابيات ذلك بحسب الراي

*وظائف مديريات الملح انتقلت الى نظارات الرسومات المشكلة في ٧٩٦ الفيت مديريات الملح واستخدم عوضها مامورو المركز

والجواب الذي يأخذونه عليه من هذا الجانب وإذا كان يستخدم احد من هؤلاء المأمورين
والكتبة والخدمة بلا كميل وظهر اخيراً بأنه ادخل على ذمتهم مالا للميري فيكون المديرون
وروسا الكتاب وامنا الصناديق تحت المسئولية في هذا الباب بالاشتراك ولذلك لا يمكن
بان يجوز استخدام اشخاص كهؤلاء بلا كفلاء ولم سوابق بصورة من الصور اصلاً
البند الثالث ولئن كان راس سنة ضبط وإدارة الملاحات والمعادن والبار الملح الكائنة
في جهات الاناطول والروم اليجي وعربستان مارت وحزيران والملاحات الموجودة في جهات
الحجاز والعراق محرم وإيلول الا أن اعتبار راس السنة بصورة متفرقة كهذه يكون داعياً
الى المشكلات والنشئت في الادارة بحسب احكام الاصول الجديدة المتخذة الان
ولذلك قد صرف النظر عن اعتبار راس السنة متفرقة على ذلك الوجه واتخذ ابتداء مارت
راس سنة لها جميعاً لتكون بعد الان في دائرة متساوية ومن ثم يبدأ بامر ادارة جميع
الملاحات والمعادن والابار الواقعة في الممالك المحروسة الشاهانية ويباشريه من ابتداء
شهر مارت سنة ثمانية وسبعين انما حيث ان أكثر الكتبة وغيرهم من الخدمة ذوي المعاش
الذين يستخدمون بناء على لزوم لم حقيقي في موسم عمل الملح وإخراجه لا يبقى لم اقتضا بعد
الموسم المذكور فلا يستخدم رجل من امثال هؤلاء ولا يوماً واحداً زائداً عن لزوم بل
يفتضي بان يطلق سبيل الذين لا يبقى لم لزوم اولاً فاولاً وتترقب اسماؤهم من دفتر
المعاشات ولذلك اذا اخذ خبر عن اي مدير او مأمور كان بأنه استخدم هكذا اشخاص
زائدين عن اللزوم فعدا المعاملة القانونية التي تجري بحقه يتضمن كذلك بالمعاشات
التي يعطيها زيادة في هذه السبيل موجبة الى خسارة الميري

البند الرابع . حيث ان ادخال الملح الاجنبي الى الممالك المحروسة قد منع بالكلية
اعتباراً من ابتداء مارت سنة ثمانية وسبعين بحسب احكام المعاهدات الجديدة على الوجه
الذي مر ذكره وجميع الملح والمعادن والابار تدار من جانب الميري وتجرى عليها اصول
الانحصار داخل البلاد يعني انه لا يمكن لفرد من الافراد ان يخرج ملحاً ويبيعه غير الميري
فعند وصول مديري الملح ومأموريه الى محل مأمورياتهم يأخذون حالاً الملح الموجود من
حاصلات ملاحات الميري الحالية اما من خزينة المالية الجبلية واما من خزينة الاوقاف
الهايونية وموجودة بعدة الملتزمين او تحت ادارة متصرفي الاراضي ومن الملاحات المدارة امانة
سواء كان في المحلات التي توجد فيها الملاحات والمعادن والابار او كان مرسلأ قبلاً الى
بعض الاساكل والمدن والقصبات لاجل البيع مع الاته وادواته (تيمور باش) ويتسلمون

ذلك بحسب قاعدة الدور والتسليم بانضمام معرفة الحكومة المحلية ثم تنتظم بذلك مضبطة ثلاث نسخ باعلاها دفتر بيان مقدار وكيفية بنجم عليها ايضاً من جانب مديري الملح او ماموريه وروسا الكتاب وامناء الصناديق وتعطى نسخة منها الى اصحابه او ماموريه السابق واخرى الى مديري الملح او ماموريه وترسل نسخة ايضاً الى جانب الامانة المشار اليها

البند الخامس . الملاحات والمعادن والابار التي كانت تدار بطريقة الالتزام او بلاسة التصرف باراضيها وقد ضبطت من ايادي ملتزميها واصحابها وادبرت من جانب الميري يلزم ملتزميها واصحابها ان يراجعوا الخزينة الجليلة لاجل تسوية بدلاتها وثن الملح الماخوذ والالات والادوات التي تكون استلمت منها على وجه الاصول

البند السادس . المالح والمعادن والابار الموقوفة ومشروطة على خاتناه وزوايا حضرات بعض الاعزة الكرام ومربوطة على عدم مس اصولها القديمة وان تبقى ادارتها على حالتها الحاضرة تربط ببجلات مقطوعة توفيقاً الى السندات المعتبرة المعمول بها مثل اوامر عليا او امر سامية توجد بايديهم وتعامل بالصورة المبينة في البند الرابع لكما تدار من جانب الخزينة وكذلك الملح المعين والخصص بسندات معتبرة الى بعض التكايا والزوايا جارية اعطاؤها لها باوقافه المخصوصة يعطى كما كان و ينتظم بها دفتر صحيح ببيان كيفياتها وكمياتها واسمائها على وجه المفردات ويتقدم سر بعامن طرف مديري الملح لجانب الامانة المشار اليها مع نسخ صور صحيحة لكل من السندات المذكورة لاجل مراجعتها على القيود

البند السابع . كما انه عندما يصل المديرون والمأمورون الموما اليهم لمحات مامورياتهم لايمسسون بايديهم ايرادات ومصاف وحسابات الادارات السابقة للملاحات والمعادن والابار الموجودة تحت ادارتهم كذلك لايمكنهم ان يبيعوا الملح الذي ياخذونه منها بالدور والتسليم بعد اخذه ولذلك اذا كان لايمكنهم في مبادي الامر ان يحصلوا على الدراهم التي يحتاجون اليها لاجل ادارة المصاريف المتقضاة وتسوية اجورات الفعلة لكما يشغلوا الملاحات والمعادن والابار والزروما حقيقياً لاخذ دراهم تحت التعويض من اموال الكمرك في المحلات التي فيها كمراك او من صناديق الاموال في المحلات التي لا يوجد فيها كمراك فيكونون حينئذ ماذونين بان يعطوا سندات مقبوض مخنومة منهم ومن روسا الكتاب وامناء الصناديق بالاشتراك بالدراهم التي ياخذونها لاجل تسوية مصاريف عملية الملاحات والمعادن والابار فقط اما من اموال الكمرك واما من صناديق الاموال وياخذونها تحت التعويض والحكومة المحلية التي تعطي هذه الدراهم وامناء الكمراك ومديروها وماموريها

يشعرون الامانة المشار اليها ويخبرونها بالكيفية حالاً اذا كان الذين اخذوا الدراهم
 هم مديرو المراكزا والامانة المشار اليها ومديرو المراكزا كانوا مأموري المخفات ثم
 ان المديرين والمأمورين الموما اليهم يصرفون الدراهم التي ياخذونها تحت التعويض
 بطريقها بدون ان يقع بها نوع من التلفيات او الضايعات يعني بدون ان يصرفوا منها
 على شيء اخر غير عمل الملح واخراجهم ويبادرون لتشغيل الملاحات والمعادن والابار باوقاتهما
 ويدققون عليها في موااسمها كما هو حقها وبراعون في بحث مقدار المصاريف اصول
 التصرف الملتزمة فوق العادة وياخذون سندات مخنومة على اوراق صحيحة من النعلة
 وروؤسائهم بالاجرة التي يعطونها لهم ومن الباعة باثمان الالات والادوات التي يجناجون الى
 شرائها حسب الاصول لاجل اثبات كيفية ما يقع من المصاريف الضرورية وكتاباتها
 كلية كانت او جزئية ولا يصرفون اقبح واحدة بدون سند ثم حيث ان المديرين
 والمأمورين مجبورون بان يفوا الدراهم التي ياخذونها تحت التعويض على الوجه المحرر
 الى محلاتها سريعا من اثمان الملح الذي يباع اولاً فالواً وبخلصوا سنداتهم التي يكونون
 اعطوها في هذا الباب فاذا كانوا لا يفون التعويضات المذكورة باوقاتها خلافاً لذلك
 ووقع منهم ادنى تراخ وتاخير في هذا الباب فلا تسكت الحكومة المحلية التي تكون اعطت
 الدراهم المذكورة ولا ائتمان الكرمك ومديروهم ومأمورهم بل بالوقت والحال يعلمون
 الامانة المشار اليها بالكيفية

البند الثامن . صور اعطاء الاجرة المعطاة في الادارة السابقة الى الروسا والنعلة
 الذين استخدموا في الملاحات والمعادن والابار التي لاتجهد بطبيعتها بل يتحصل الملح بها
 بواسطة العملية كانت قبل الان جارية على اربعة انواع نوع منها يكون باعطاهم مقابلة
 لاجرتهم نصف الملح الذي يخرج في جزائر لمني واستانكوي والحلات التي ثمانيتها ومقدار
 ما يحمل النفر الواحد على ظميره مرة واحدة من الملح الذي يمكنه ان يخرج من التلال في
 يوم واحد لحد المغرب في الحلات الماثلة للملاحه بهرامشا في قضاء ابواجق ومنها نوع
 يكون بتشغيلهم باجرة مناسبة اعني ادية واعطاهم حفرهم نقداً ونوع يكون ايضاً باعطاهم
 كذلك مبلغاً مقررًا نقداً على الكيلة اجرة الارضية والعملية العائدة لهم عن الملح الذي
 يستحصلونه بما ان الملاحات والالات والادوات اللازمة له المخصوصة باخراج الملح في بعده
 نصرف الروسا والنعلة في محلات مثل ملاحه اصيلو ونوع ايضاً يكون بتمييز حصه
 معلومة المقدار واعطاهم اياها مقابلة لاجرة اعمالهم بحسب منطوق الاوامر العلية الموجودة

في ايادهم من باقي اثمان الملح الذي عمله وتخرجه روساء وفعلة الملايح التي تشغل على وجه التراس بصورة الكدك بعد ان ينتزل منها رسم كمركو وقت بيعه مثل ملاحه فوجنين الا انه من حيث لا يجوز بعد الان اعطاء ملح عينان كانوا من هؤلاء يعطى لهم ملح عين في مقابلة اجرهم وقاية للاصول الانحصارية من الخل بل يشغلون منذ الان فصاعداً اما باجرة معتدلة مناسبة واما بفيئة مقررة بوجه المقطوع على الاوقه بواسطة المناقصة حسبما يتبين في البند الآتي وتعطى لهم اجرهم نقداً اما الذين محلات الملاحات والالات والادوات المخصوصة بعمل الملح في بعده تصرفهم والذين يشغلون على وجه التراس بصورة الكدك فتحسب الاجرة والحصص المعتاد اعطاؤها لهم بموجب الاوامر العلية مثل قديمها واسبقينها يعني بحسب الفئات القديمة وتعطى لهم نقداً وبحصل غاية الاعثناء والتدقيق بان لا يعطى لهم شيء زائد بسبب ان فئات الملح قد اكتسبت الترفي لان ثم ترسل صورة عن كل من الاوامر العلية المذكورة الى الامانة المشار اليها سريعاً لكيما تصير الكيفية معلومة هنا ايضاً وينظر فيما يقتضي لها بحسب ذلك

البند التاسع. مع اجراء كل انواع الاقدامات اللازمة والمتعادية من طرف المديرين والمأمورين المواليينهم بحق كثرة عمل الملح الذي يحصل من الملاحات والمعادن والابار واخراجه بالسوية تقطع الاجر التي تعطى الى الروساء والفعلة لاجل الملح الذي يصير اخراجه وتعطى وتسمى على وجه مناسب وحيث ان احالة الملح الذي يصير اخراجه من احدى الملاحات والمعادن والابار لعهدة الروساء والفعلة بواسطة المناقصة بثمة معلومة على صورة المقطوع توجب زيادة المضبوطة ادارة فاذا وجد راغبون من الروساء والفعلة وغيرهم في عمل الملح واخراجه بصورة المقطوع على ذلك الوجه فيجرى اصول المناقصة علناً وكل من تقرر عليه يربط بكفالة قوية ويؤخذ منه سند بذلك والملح الذي يخرجونه المتعهدون باخراج الملح بثمة معلومة على الاوقه بواسطة المناقصة على هذه الصورة ويسلمونه للجانب الميري تعطى لهم اثماناً اولاً فاولاً في نهاية كل شهر والشرائط والتأمينات المتفصلة على انهم لا يقدر ان يتركوا الخدمة اذا لم يخرجوا الملح الذي يتعهدون به ويسلموه بتمامه والمعاملات التبادلية والتضمينية التي تجري بحقهم اذا فعلوا ذلك تربط بكفالات قوية على الوجه المذكور وتدرج في السندات ثم حيث ان الملح الذي يخرجونه يكون رطباً حين اخراجه ولا يقبل الوزن فينتشف في اول الامر حسب اصوله ثم يؤخذ للجانب الميري بعد الوزن وتحسب اثمانه بحسب هذا الوزن وتعطى للمتعهدين واذا اقتضى بان يعطى لهم مقدار

مناسب من الدراهم على الحساب في ابتدا تعهدهم لاجلما بقدرون يتدثون في الشغل فيدرج هذا الشرط ايضاً في سند الكفالة الذي يؤخذ على الوجه المحرر ويتصرح في السند المذكور بان كفلاهم هم كافلون ايضاً هذه الدراهم بجانب الميري على وجه الاصول ثم تعطى لم الدراهم المذكورة انما تستحصل المضبطة المنتضاه من المجلس المحلي بربط وتنظيم السند المذكور فيما يخص باقتدار هؤلاء الكفلاء والاعتماد عليهم وتحفظ قبل اعطاء الدراهم المذكورة ثم يرى حساب هؤلاء المتعهدين في اخر كل شهر ايضاً ومهما كان يجب توقيفه بموجب الفاولة المحررة في السند المذكور من اثمان الملح الذي يخرجونه ويسلمونه الى جانب الميري ليخصم من الدراهم التي اخذوها على الحساب على الوجه المحرر يتوقف وبصير خصمه شهراً فشهراً ويعطى لم الباقي

البند العاشر. الملح الذي يجهد طبيعة ويستخرج من الملاحات والمعادن يربط ايضاً اما باجرة معتدلة مناسبة حسب المنوال المذكور المين باعلاه واما تجري عليه اصول المناقصة فيما بين الطالبين من الروسا والنعلة وغيرهم وبصير اخراجه بثنة معلومة مقطوعة على الاوقه

البند الحادي عشر. الروسا والعملة الذين يشتغلون باجرة معتدلة مناسبة على الوجه المذكور اعلاه والمتعهدون الذين يخرجون الملح باجرة مقطوعة تربط لم بالمناقصة تعطى لا يديهم بوصلات سراكي مخنومة من طرف المديرين او المامورين ويتقيد بها اولاً فاولاً اجرة يومية الايام التي تشتغلها الروسا والعملة المذكورون والملح الذي يوزنه المتعهدون ويسلمونه بجانب الميري بعد تشيغه ثم ترى حساباتهم في نهاية كل شهر على موجب هذه السراكي ويعطى لم ما يتبين بانه حقهم وبعد ان يختم الروسا والعملة والمتعهدون بذيلها اشعاراً بانهم قبضوه تؤخذ من ايادهم وتحفظ وتقطع عنايق الحساب معهم شهراً فشهراً على ذلك الوجه والحذر ثم الحذر من اعطاء مثل هؤلاء الروسا والعملة والمتعهدون فجه واحدة زائدة عن حقهم وتحصل غاية الاهتمام والدقة على ذلك

البند الثاني عشر. الملح الذي يحصل من كل ملاحه ومعدين وبشر وبيع لطالبه في مخرجه يعني من اناير الملاحات والمعادن والابار التي يحصل منها لا يباع بعد الان بالكيل بل يباع باعتبار الاوقه وكل اوقه منه عشرين بارة على ان تكون كل واحدة منها اربعة درهم ومصاريف قيامه من الاناير المذكورة ونقله الى السواحل والسفائن وغير ذلك من المحلات تنسوى من طرف المشتري وتحصل اثمانه نقداً ومجلاً دراهم مسكوكات

حسب فئات الميري ولا يعطى ملح لاحد كائن من كان ما لم يوخذ ثمنه معجلاً ولا يباع ملح كذلك لاحد كائن من كان اقل من خمسين اوقه وكل احد يشتري ملحاً هو الذي ينقله الى المحل الذي يريد و يمكنه ان يبيعه بكل حربة وحيث ان ملاحات ومعادن طرابلس الغرب وبنغازي وفزان بعيدة عن دار السعادة وسائر الممالك المحروسة والتجار وغيرهم الذين ياخذون منها ملحاً هذه المحلات يحتاجون ضرورة لزيادة مصاريف لاجل نقله فيتنزل لهم خمس بارات من العشرين بارة التي هي فئة ملح سائر الملاحات وتباع لهم اوقه الملح الذي يشترونه من الملاحات والمعادن المذكورة ويوسفونه بالسفن ويرسلونه الى دار السعادة وباقي الممالك المحروسة بجزاً بخمس عشرة بارة على ان تكون كذلك عبارة عن اربعة درهم ومصاريف نقله على المشتري اما الملح الذي يشتري من ملاحات ومعادن طرابلس الغرب وبنغازي وفزان المذكورة ليس لاجل الشحن في السفن وارساله الى محلات اخرى على الوجه المحرر بل لاجل صرفه في محله او نقله برّاً او نهراً الى الداخل راساً فتباع الاوقه منه بعشرين بارة مثل سائر الملاحات ثم من حيث ان الملح الصخري الذي هو محصول المكنين ويرسل الى مواقع مخصوصة به ويباع بمعرفة مأموريه بعد شرفه من جانب الميري والملح الصخري الذي يحصل من معادن الممالك المحروسة لا يقاس بملح البحيرات فتباع الاوقه منها بثلاثين بارة على ان تكون كذلك اربعة درهم ونقلها على المشتري انما الملح الصخري الذي يشحن في السفن من طرابلس الغرب ويرسل بجزاً الى محلات اخرى على الوجه المبين باعلاء فتباع الاوقه منه بخمس وعشرين بارة والملح الصخري الذي يوخذ لاجل ان يباع في محله او يرسل برّاً او نهراً الى الداخل راساً فتباع بثلاثين بارة ومن حيث ان وزن الملح الذي يباع بكثرة وافرة باعتبار الاوقه على هذا الوجه بالقبان يستلزم الصعوبة فيعمل صندوقان على شكل قبان الحطب يتعلق بالثلاث ارجل يعبر عنها بالسبية تعمل من الخشب ويوزن بهما فيوضع الاثقال المعير مقدار اقباهما في احداهما والملح في الثاني على الوجه المجاري في دار السعادة وباقي المحلات واذا اراد المشترون ان يعبروا وزناً الاثقال المرقومة بالقبان لاجل التحقيق فلا تحصل مخالفة في هذا الباب من طرف المديرين والمأمورين بل يساعدون فيه لاجل دفع الشبهة

البند الثالث عشر الملح الذي يحصل من الملاحات والمعادن والابار الواقعة في الممالك المحروسة الشاهانية حيث انه يعمل بعد الان ويدار ويباع من جانب الميري على الوجه المبين باعلاء فالملح الذي يشتري من جانب الميري ويرسل الى اي محل كان لا يوخذ عنه

رسم كبرك ولا غير رسومات اعتباراً من ابتداء مارت سنة الالف ومايتين وثمانية وسبعين الحاضرة

البند الرابع عشر. الملح الذي يخرج من الملاحات والمعادن والابار يحصل كمال الاعتنا والدقة كل وقت على زيادة اخراجه ووقايته بعد اخراجه من التلف والسرف والسرقة سواء كان صبر وكومات او كان في الانابر وعند نقله من الصبر والكومات واذخاره في الانابر او يبعه الى اصحاب السفن والمركبات والحيوانات وغيرهم فلا يكون ذلك بالنخبين ولا بصورة اخرى بل لابد من وزنه واذخاره وبعه باعتبار الاوقه وقيد في الدفاتر على هذا الوجه

البند الخامس عشر. الملح الذي يباع من الملاحات والمعادن والابار على الوجه المذكور تحرر اسامي الذين يشترونه ومقدار قنوه وكمية اثمانه الماخوذة ومحل توجهه في الدفاتر التي يعطى مثالها بالمردات ولا يجوز ان يقع في احد الدفاتر مسح ولا لح ولا تصحح بالقلم اصلاً وصرفيات الملح التي تقع بكل شهر والواردات التي تحصل منها والمصروفات التي تقع طبعاً لا تختلط بصرفيات وواردات ومصروفات الشهر الاتي بل يتنظم بها دفتر اجمالي صحيح الاثر لحد اسبوع واحد من الشهر الاتي من طرف مامور ملاحات ومعادن وابر كل محل من المحقات توفيقاً الى المثال المرسل وبعد ان يختتم مع الباشكاتب وامين الصندوق بالسوية يرسل للجانب مدير المركز الذي يكون المامور الموما اليه تابعاً له مع حاصلات الشهر والفوجانات التي خلصت تذاكرها وسائر السندات المفتضة سوية ومدير المراكز يعاينون بمعرفة رؤساء كتابهم هذه الدفاتر الاجمالية للمحقات ويدققون عليها ايضاً وبعد ان يتحققوا صحتها يرقون كذلك دفتر اجمالي عمومياً يشتمل على ايراداتها وصرفياتها ومصروفاتها وواردات وصرفيات ومصروفات مراكز اداراتهم بالذات على وجه المثال المرسل ايضاً وبعد ان يختتم مع الباشكاتب وامين الصندوق بالسوية يرسلونه في اليوم الخامس عشر من الشهر الاتي السالف بيانه مع اصل دفاتر اجماليات المحقات المذكورة وسنداتها والحاصلات التي وردت من المحقات مع الحاصلات التي تجمعت منها يعني من الملح المباع في المراكز تحريرات الى الامانة المشار اليها والمدبرون والمامورون لا يوقفون عندهم تذاكر اداء (يعني رفاتي) الملح الواردة من سائر الملاحات والمعادن والابار في ظرف الشهر المذكور وتجمعت عندهم بل يرسلونها ايضاً مع الاجماليات المذكورة سوية

البند السادس عشر . حيث كان مناسباً بان ترسل حاصلات ملائح ومعادن وإبار
المحفقات البعيدة جداً عن المراكز وقريبة الى دار السعادة بواسطة الوابورات والبوستات
الى الامانة المشار اليها راساً كيلا تنوجب عليها مصاريف زائدة وتأخرات عبثاً من جهة
نقلها فيرسل مامور والمحقات التي هي من هذا القليل الحاصلات الواقعة بموجب بوصلات
مخنومة ببيان اجناسها ومقاديرها في آخر كل شهر بخريرات الى الامانة المشار اليها
ويربطون العلومة خبر المصححة التي يستحصلونها من الامانة المشار اليها اشعاراً بوصولها
في دفاتر الاجماليات التي يرسلونها في كل شهر الى مديري المراكز التي هم تابعوها ويرسلونها
في مقام نقد الى المديرين الموما اليهم والمديرون الموما اليهم يحققون عما يلزم بان ترسل
حاصلات الامانة المشار اليها راساً من المحفقات على الوجه المحرر ويعينونه وينهون
على ماموريه ويلقنهم ذلك ويشعرون بالكيفية ايضاً جانب الامانة المشار اليها لتكون
معلومة عندهم

البند السابع عشر . الملح الذي يباع من الملاحات والمعادن والابار بعد ان يتقيد في
دفاتره الخصوصية على الوجه الذي مر ذكره في البند الخامس عشر ثبت ايضاً ويحرر
ايضاحاً في تذاكر الاداء المطبوعة التي تقطع من القوجانات وتعطى ليد الذين يشترونه
اسماؤهم ومقدار اقي الملح الذي يشترونه واثمائه ومحل توجيهه بدون نقصان ويؤشر ذلك
بعبئه ايضاً على القوجانات وبعد ان تختم تلك التذاكر بالختام المخصوص باسم تلك الملاحه
او المعدن او البئر يضع باشكاتها وامين الصندوق صحبها وتختم ايضاً من طرف المدير او
المامور بخاتم المخصوصي ويبين في التذاكر والقوجانات في اي يوم وشهر وسنة كان تاريخ
اعطاءها وكل مدير مكرر عندما يصل الى محله ينظم بوصله ببيان اسماء الملاحات والمعادن
والابار التي لم تكن معلومة هنا الآن ويرسلها الى الامانة المشار اليها ويطلب منها لها اخناماً
بسرعة لكيما يحكم مقدار ما يلزم لها من الاخنام بسرعة ويرسل الى الملاحات والمعادن والابار
التي يخرجونها الى الوجود ويضبطونها عما اعطي لهم من هذا الطرف لاجل ما يح ومعادن
والابار ما كرهه ملحقاتها ثم الملح الذي يشتري من احدى الملاحات والمعادن والابار وينقل
الى محل آخر عندما يراد سوقه من المورد المبين في التذكرة الى محل اخر يوشع عن المحل
الذي يتوجه اليه اخبراً على ظهر التذكرة الموجودة في ايادي اصحابها اما من طرف مدير
الملح او ماموره الموجود في المورد المذكور او اذا كان لا يوجد منها احد هناك فمن طرف
امين الكبرك او مديره او ماموره الموجود هناك واذا لم يكن احد من هؤلاء ايضاً فمن طرف

المجلس المحلي ويختم عليها بالخاتم الكبير المخصوص باسم الملاحه او المعدن او البشراو الكمرك او المجلس وتعطى الرخصة بامرارها واذا لم يكن كذلك بل انباع جانب منه في مورد و الباقي مرسل الى غير محلات فيتنزل على ظهر تلك التذكرة المقدار الذي انباع ويتصرح بمقدار ابقى الباقي منه ويشرح على التذكرة ويختم بالخاتم الكبير المذكور واذا لم يكن كذلك ايضاً وكان ارساله من المورد المذكور متفرقاً الى محلات متعددة فتعطى تذكرة جديدة على مقتضى رسم واصول التذكرة المعطاة من مخرجها بالملح الذي يرسل الى هنا وهناك من طرف مدير الملح او مأموره الموجود في المورد المذكور والا اذا لم يكن احد منها موجوداً هناك فمن طرف امين الكمرك او مديره او مأموره وان لم يكن احد من هؤلاء ايضاً فمن طرف مجلس ذلك المحل وتؤخذ التذكرة العتيقة ويشرح على ظهرها مقدار التذاكر التي اعطيت بدلاً عنها ثم بعد ذلك تعاد بغيريات لجانب مدير او مأمور الملاحه والمعدن او البشرا الخارجة منه واذا كان الملح المذكور لا يتوجه لحد مورد بل اقتضى العروج به في اثناء الطريق من محل الى آخر او بيع جانب منه هناك وسوق الباقي الى غير محل او ارساله متفرقاً الى محلات متعددة على الوجه المذكور فيجري اقتضا هذه الكيفية في المحل الذي تقع به على الوجه المشروح بعينها ايضاً اما المحل الذي لا يوجد به مدير او مأمور للملح ولا امين او مدير او مأمور للكمرك ولا مجلس ايضاً فيكون مثل هذا المحل قرية وحيث تدنو في هذه الاجراءات المينة بنماها من طرف مختار تلك القرية ويختم التذاكر والشروحات التي تعطى على التذاكر حسب المتوال المحرر بخاتم المختار المعطى له من جانب الحكومة حيث ان تذاكر الاداء السالفة البيان يلزم ان تكون من التذاكر المعتمدة التي يعمل بها ومن الواضح بانه ممنوع وقوع المسح والحك والتصحيح قلماً فيها وبناء على ذلك لا يجوز ان يعطى عليها شرح في وقت من الاوقات بانه حصل بها سهو فلا يجوز ذلك لمدير الملح ولا مأموره بل نهاية الامر عندما تحصل مجبورية على اعطاء شرح كهذا يقتضي بان يطرد حالاً كل من كان السبب في ذلك السهو من مأمور يتو وبعد ذلك يعطى الشرح ويختم عليه فاذا تحصل غاية الدقة والاعتناء من جانب المديرين والمأمورين الموما اليهم على عدم وقوع سهو من هذا القبيل *

* صار الشرح تحت البند العشرين من نظام معاملات الكمرك الداخلية عن المعاملات اللازمة لاجل السهو الذي يقع في التذكرة فيجري المعاملة عنها لاجل السهو الذي يحصل في تذكرة الملح

مادة نظامية تنظمت جديداً لتقوم مقام البتد الثامن عشر من

تعليمات الملح

الملح الذي يشتريه مشتروه من الملاح والمعادن والابار ويرسلونه برّاً وبحراً الى هنا وهناك عند ما يصل الى موردِهِ او الى محل آخر تعين التذاكر الموجودة في اياديهم من طرف مأمور الملح اذا كان موجوداً في ذلك المحل والا من طرف مدير او مأمور الكمبرك والدخان اذا كانوا اذا كان لا يوجد هناك ادارة للكمبرك والدخان فمن طرف المجلس المحلي وان لم يكن هذا ايضاً فمن طرف المخازن ثم اذا وافق الملح الوارد المقدار المحرّر في تذكرته تؤخذ تلك التذكرة وتحفظ وتعطى الرخصة بتصرف الملح وبيعه والا فيحصل ثمن الزيادة التي تظهر لحد ثلاثة في المائة عن مقدار الملح المحرّر في التذكرة ضعفاً واحداً فقط حسب فئات الميري وثمان الفضة الرائدة عن ثلاثة في المائة ضعفين كذلك حسب فئات الميري وتترك الزيادة المذكورة الى اصحابها وتعطى لهم بها تذكرة جديدة على وجه اصولها ثم اذا كانت سفينتان وستنا من ملاحه واحدة مال رجل واحد وسافرتا من هناك سوية ووصلتا في وقت واحد ثم ظهر في احدى تذاكرها زيادة وفي الاخرى نقصان فيتنزل هذا النقص من الزيادة المزبورة وتجري المعاملة بحق ما يزيد بعد ذلك على الوجه المذكور ايضاً والدرام التي هي الثمن الذي يحصل ضعفاً واحداً عن الزيادة التي تظهر لحد ثلاثة في المائة على الوجه المحرّر تنقيد ايراداً بتمامها اما الدراهم التي تؤخذ باعتبار ضعفي ثمن الزيادة التي تكون اكثر من ثلاثة في المائة فيتنقيد ضعف واحد منها كذلك ايراداً وضعفها الثاني يعطى اخبارية الى الذين مسكوا الزيادة المذكورة واخبروا عنها والاملاح التي ترد بلا تذكرة سواء كانت بحراً او برّاً حيث انها تكون سرقة اعنيادية فعدا ضبطها لجانب الميري زجر الاصحابها وعبرة اغفرهم يحصل من صاحبها درام ضعفي ثمن الملح زجرّاً له ايضاً وهذه الدراهم بتمامها تنقيد ايراداً على الحاصلات عند مأمور الملح مع التصريح عن كيفيةها واذا كانت هذه التقديمية تحصلت بمعرفة ادارة كمبرك او دخان او مجلس او مخنار فلا يتوقف النقد المزبور عندهم ولا ساعة واحدة بل يرسلونه لجانب مأمور ملح يكون اقرب ما يوجد اليهم ويستقبلون به سند مقبوض مخنوماً بالاشتراك منه ومن طرف الباشكاتب وامين الصندوق ويحفظونه عندهم اما الملح الذي يضبط على الوجه المذكور فيترك للذي

اخبر عنه او الذي اظهره الى الوجود ويعطى له بوثيقة اصولية ببيان مقدار الملح المذكور وكيفية اعطائه له ليتمكن ان يبيعه لمن يريد وحيث ان تذكرة الاداء تعطي مفتوحة فيمكن لاصحابها بان يقرئوها لمن ارادوا قبل قيام الملح من محله ويتحققوا صحتها ولذلك اذا كانوا يعتذرون عن الزيادة المذكورة بعد ان ينقلوا ملحم الى محل آخر بان الذي كتب التذكرة حررها بالغلط فلا يصحى اليهم بل يجري مقتضى له نظاماً على الوجه المشروح واذا كانوا يقرئونها تذكرة ملحم لاخر وملحم لا زال لم ينقل لمحل اخر وشاهدوا بانها في الواقع تحوَّرت غلطاً واخبروا بذلك المأمور الذي اشترى منه الملح فيطرد اي كاتب كان السبب في هذا السهو حالاً وتنصح هذه التذكرة المغلوطة بتعريض شرح مخصوص عليها ويصح على الشرح المذكور ويختتم حسب المتوال الذي تبين باعلاه ثم ان التذكرة التي تؤخذ وتحفظ على الوجه المحرر ترسل لاجل التطبيق في والنو جانات التي تخضع من محلاتها مع دفتر الاجاليات التي نتقدم في آخر كل شهر سوية من جانب مأموري الملح الى مراكز النظامات التي هم تابعوها ومن جانب مأموري الكمرك الى مديري الكمارك التي هم كذلك تابعوها ومن جانب مديري الكمارك الى مراكز النظارات التي ينسبون اليها ومن مراكز النظارات للجانب الامانة المشار اليها ومن طرف المجالس المحلية الى مأموري ملح ذلك المحل

في ٢٧ ربيع الآخر سنة ٨٠ وفي ٢٩ ايلول سنة ٧٩

البند التاسع عشر . تذكرة الاداء التي تعطي بالملح الى المشتري الذي يشتريه من الملاحات والمعادن والابار يكونون مجبورين ان يبرزوها الى مديري الملح ومأموريه ولا مناء الكمارك ومديريها ومأموريها والمجالس المحكومة سواء كانوا في اثناء الطريق او عندما يصلون الى مواردهم واذا كان احد منهم لا يبرز هذه التذكرة فلا تحصل له رخصة في محل اصلاً ولا بامرار ملح ولا يبيعها اما اذا كان لا يمكنه ان يبرز التذكرة المذكورة ويربها وادعى بانها ضاعت منه قضاء في الطريق فيؤخذ منه في بادئ الامر ثلاثة امثال ثمن الملح المتوجب حسب الثقات الجديدة وتحفظ مؤقتاً بطريق الديبوزيتو ويساعد بتصرف الملح ويبيعون تخصص له مدة مناسبة معينة مهلاً بحسب بعد مسافة الملاحاة والمعدن والبئر التي خرج منها الكما اذا اخذ شهادة واحضرها لحد ختام المهل المذكور من طرف المدير او المأمور تصديقاً بان الملح المذكور اخذه من تلك الملاحاة والمعدن والبئر واعطى له بوثيقة اداء ثبتت حيثئذ انه اضاع تذكرته حقيقة وترد الدراهم الماخوذة ومحفوطة بطريق الديبوزيتو على الوجه

المحرر وتعطى له حالاً اما اذا لم يحضر ورقة شهادة مثل هذه في تلك المدة فيمكن حينئذ
الملح الذي احضره مسروقاً ويتقيد ثلثا دراهم الديبوز بتوا المذكورة ابراداً فوق الحاصلات
مع التصريح عن الكيفية والثلث الاخر يعطى الى الشخص الذي اخبر عنه او اظهره الى
الوجود واذا كان لا يمكن ان يعطى ذلك المقدار من الدراهم ديبوز يتو وطلب ان يقدم
كفيلاً اقرباً مقتدرًا على انه يحضر الشهادة المطلوبة في المهل المذكور ويبرزها وان لم
يفعل فيعطى المبلغ المذكور هو او كفيله فيمحوز بطة بكفالة قوية عوضاً عن ان تؤخذ
منه دراهم الديبوز يتو ثم يجري المقتضي لذلك على الوجه المحرر ايضاً *

البند العشرون جميع الملاحات والمعادن والابار التي تقخذ مراكز ومواقع عند ما ينصل
احد مديرها او ماموريتها ويصل خلفه الى محل تولى محاسبة مدة ادارة المامور المعزول
منذ بناءه ماموريتها لحد يوم وصول خلفه بمعرفة السلف والخلف والباشكاتب وامين
الصندوق ويتراجع مقدار الملح الحاصل بمدة ماموريتها ومقدار ما تصرف وانباغ منه لحد
يوم اجراء قاعدة الدور والتسليم وادخلت اثمانية في الاجماليات وارسلت لجانب الامانة
المشار اليها ومقدار الموجود منها على الدفاتر الموجودة وبحصل التدقيق والاستيضاح
على ذلك وتحقق صحة المصاريف الواقعة ايضاً ويجري تسليم الملح الموجود من السلف
الى الخلف وينظم بذلك دفتر محاسبة ثلاث نسخ يصادق عليها ويختم ذيلها باخنام الخلف
والسلف والباشكاتب وامين الصندوق ثم ترسل نسخة منها الى جانب الامانة المشار اليها
لاجل اجراء ايجابها على وجه الاصول واحدى النسختين تعطى الى السلف والثانية تبقى
الى الخلف وتبين بهذه النسخات توضيحاً اذا كانت ظهرت ذمة على السلف ام لا ومن
حيث كل من ظهر انفصاله سواء كان باستعفاء منه او بالعزل لا يمكن ان يقوم من تلقا
ذاته ويتوجه لاحد المحلات بدون رؤية محاسبته واجراء قاعدة الدور والتسليم بتمامها على
الوجه المذكور فاذا وجد من لا يراعي ذلك ويتوجه فيحصل ايجابه من اي محل توجه
اليه بعيداً كان او قريباً ويجلب تحت الحفظ وبما ان ذلك من الامور المقررة فلا يمكن
لمعزول اصلاً ان يتوجه لغير محل ما لم يضع القاعدة المذكورة في محلها

البند الحادي والعشرون لاتبدواوضاع باردة من طرف المديرين والمأمورين
والكتبة وسائر الخدمة بحق المشترين الذين يحضرون الى المراكز والمواقع بل تجري الدقة

* بمقتضى الامر العالي المورخ في ٢٤ ذي الحجة سنة ٨٤ لاتعطى تذكرة بدل عن ضائع ولشهادة
لمن ضاعت منهم تذكرة الملح تجري بمقتضى معاملة المهرين تطبيقاً لنظام الدخان

على ان توفي لهم في كل الاحوال التسهيلات الممكنة والمعاملات اللاتفة ويرجعوا الى محلاتهم اما اذا ظهرت هذه الاوضاع بالعكس من طرف المشتريين فعند ما تظهر حادثة مثل هذه وتبين الحالة من طرف مدبري الملح وماموريه يحصل الاعناء والدقة من جانب الحكومة المحلية بمنع الحادثة المذكورة وسرعة اجراء المعاملات القانونية بحق الذين كانوا باعقاً لها حيث انه لا يمكن لاحد ان يتحرك حركة خارج الدائرة التي هو مكلف اليها نظاماً

البند الثاني والعشرون . حيث ان عمل الملح واخراجه باوقاته وازمنته في اي محل كان من المالك المحروسة الشاهانية سوا كان حاصلًا بالعملية او متجهداً بطبيعته وبيعه بالفتات الموضوعه له في مخرجه وفي المواقع التي ينظر لزوم الى تعيينها وترتيبها بعد الان هو منحصر في جانب الماري على الاطلاق بمقتضى اصول الانحصارية وبموجب المعاهدات ايضاً لا يمكن ان يستحضر ملح من الديار الاجنبية ويبيع قطعاً فاذا كان بعد الان يستحضر ملح من الديار الاجنبية برأ او بحرّاً قليلاً او كثيراً بمعرفة كائن من كان لا تعطى رخصة باماره واخراجه من طرف ماموري الملح والكمرك والحكومة والترتته ولا من طرف رؤسا المين بل يرتجع بالثاني مثلاً حضر واذا نقل ملح وخرج الى احدى الاسا كل او محل اخر يدون ان يعلم به المامورون والرؤسا الموما اليهم فيضبط ذلك الملح كامله من اية ديار اجنبية كان حاضراً ومال كائن من كان يكون وبصير الاشعار عن واقعة حاله بالساعة عينها الى جانب الامانة المشار اليها ولا يمكن لاحد كائن من كان ان يستخرج ملحاً في احد المواقع والمحلات وينفخ لذاته باب منجر من هذا الوجه اصلاً والذين يتجاسرون على الحركة بخلاف هذه المنوعة يجازون دولياً *

البند الثالث والعشرون . حيث يلزم للمدبرين والمأمورين الموما اليهم ان يتخذوا محل اقامة لاجل رؤية الامور التي هم مامورون بها عند وصولهم الى محلات مامورينهم فاذا كان يوجد فيها ابنة ملكاً للبري مخصوصة بأموري الملح وملتزميه الذين كانوا سابقاً او بنوع اخر تكون كافية لهذا الشغل فيقيمون فيها والا فيتداركون محلات مناسبة ويستاجرونها باجرة معتدلة ومن بعد ان يستاذنوا عن بدل ايجارها بانها على الامانة المشار اليها بفوتة من واردات الملاحات ويقيدونه مصروفًا في دفاتر الاجماليات التي

* يرخذ الجزاء النقدي مثلي قيمة الملح الاجنبي الذي يهرب مع ضبطه مثل الملح المحلي بموجب التذكرة السامية المورخة في ٢ رمضان سنة ٨٤

يقدمونها اليها ويدخلون في شرائط استئجار مثل هذه الاماكن التي يستاجرونها مقولة
روية مصرف اصلاحها من طرف اصحابها

البند الرابع والعشرون . حيث تلزم معرفة الانبار والمخازن والصوندرمات التي هي
املاك اميرية وكأنه بالقرب من الملاحات والمعادن والابار التي هي من مضبوطات الخزينة
الجليلة والموجودة في الاساكل والمدن والقصبات والقرى مع عرصات الانبار والمخازن
والصوندرمات التي خربت مع مرور الازمنة داخل دوائرها والانبار والمخازن
والصوندرمات الموجودة في الملاحات والمعادن والابار التي كانت لحد الان بعهد ملتزمها
محالة من طرف خزينة المالية الجليلة او خزينة الاوقاف الهايونية والتي تحت تصرف
اصحابها ونظر الاحكام اصول الانحصار المتخذة الان تضبط وتدار من جانب الميري
بموجب البند الرابع والخامس اللذين سبق ايرادها باعلاها وفي الحالات المنسوبة لها وكذلك
عرصات ما هدم منها مع مرور الازمنة وبقيت خالية فيتحقق عليها باطرافها بمعرفة مديري
الملح وما موريه وتخرج الى الظاهر وتنظم دفاترها المنتضة موضحة ومشروحة ببيان حقائق
كيفيةها وما هو الذي له لزوم حقيقي لاجل محافظة الملح من الموجود منها عند الملاحات
والمعادن والابار واذا كان يوجد البعض ما هو لازم منها محتاج للاصلاح فما هو مقدار
المصرف الحقيقي الذي يمكنه تعبئة وترميمه غيب ان يجري الكشف عليه ويعمل حسابه
بمعرفة ارباب الوقوف مع رعاية قاعدة التصرف ويتقدم اولاً فاولاً للجانب الامانة المشار
اليها ثم تحصل المناظرة على اجراء المتقضى بحسب الراي والجواب الذي تعطيه

البند الخامس والعشرون . حيث ان المديرين والمأمورين والكتبة وامناء الصناديق
وسائر الخدمة يتعينون ويستخدمون بكفالات قوية ومعتبرة فاذا كان يوجد منهم من
يدخلون على ذمتهم قليلاً وكثيراً من الاموال الاميرية خلافاً للارادة والنظام فعدا
تحصيل ذلك بتمامه حالاً وسرعة منهم او من كفلاهم تجرى بحسبهم ايضاً المجازاة المبينة
في قانونامة الجزاء الهايونية تماماً وبما ان ذلك من الامور المقررة فاذا ظهر من احد الذين
هم بمعينهم حالة غير مرضية مثل هذه فلا يسكنون عنها ولا يسترونها اصلاً بل يخبر بها
حالا المأمورون المديرين والمديرين الامانة المشار اليها ايضاً وكل من كان منهم لا يضع
هذه الوظيفة بوقتها في محلها فليعلم بانه يكون هو ذاته تحت المسؤولية بموجب القانون ايضاً
ثم يفي للوزم الصداقة والاستقامة بحسب ذلك

البند السادس والعشرون . مدير والملح يرتبون مرة المأمورين والكتبة وامناء

الصناديق وسائر الخدمة الذين يلزم استخدامهم سواء كان في المراكز نفسها او في المخيمات
 عدا الذين يتعينون ويرسلون من هنا ويستخدمونهم على وجه الرخصة المعطاة لهم في
 البند الثاني اعلاه ثم بعد ان يقدموا دفترًا الى الامانة المشار اليها ببيان اسمائهم ومعاشاتهم
 ووظائفهم اذا اقتضى الامر الى نقل البعض منهم من موقع الى اخر او من وظيفة الى وظيفة
 اخرى او طردهم من الخدمة نظرًا لسؤر حركاتهم واستخدام اخرين عوضهم فيعرضون
 الكيفية ويبينونها باطرافها الجانب الامانة المشار اليها ثم يحركون بحسب الاشعار الذي
 يقع واذا وقع من بعضهم نوع رداءة تستلزم الطرد او نوعًا اخر من المجازاة فيشعرون
 الامانة المشار اليها بالمادة من دون تاخير والآذا لم يفعلوا او اغضوا عيونهم عن ذلك
 فيقعون هم ذواتهم تحت المسؤولية

البند السابع والعشرون. ولئن كان لا يجوز منع ادخال الملح الذي يرد من جانب
 مصر والملكتين بالكلية بما انهم من الممالك المحروسة الشاهانية ايضًا والوبركو الذي
 يتحصل منهم سنويًا الى الخزينة الجليلة هو بصورة المنطوق الا انه حيث ان احضار الملح
 المذكور الى كل جهة وامكان يبعو لكل احد يعطي خللاً الى انضباط قاعدة الادارة التي
 تأسست الان بمقتضى الاصول الانحصارية الجديدة فقد روي بانه يلزم اتخاذ التدابير
 الاتي ذكرها بعد الان بحق الملح الذي يرد من تلك الحوالي لاجل دفع هذا الخدور وهو
 انه نظرًا للتحقيقات الواقعة فالملح المصري تباع الاوقه منه من بارة واحدة ونصف
 لحد خمس بارات نهاية ما يكون عند قلته وملح الملكتين بما انه ملح صخري تباع الاوقه
 منه كذلك من خمس بارات لحد عشرين بارة نهاية ما يكون في زمان ندرته فملح مصر
 لا يساق بعد الان ويتوصل الى محلات غير نفس انطاكية وعلائية ونفس كلندره الكائنة في
 ايج ايل ونفس بيروت وملح الملكتين كذلك لا يساق ولا يتوصل لغير نفس دار السعادة
 ونفس وارنه ونفس روسجق ونفس ودين بل ينقلان الى هذه المواقع المتعددة فقط وتبرز
 ورقة شهادة من حكومات محلاتها مصر حاكمها مقدار الملح واسماء ناقلينه وقبايد بن سفائله ليحصل
 اليقين بانه في الواقع ملح مصر وملح الملكتين ثم يتسلم الى ماموري الملح الموجودين في المواقع
 المذكورة وتؤخذ اثمانه بقتة اوقه الملح المصري بارتين ونصف وملح الملكتين الصخري ست
 بارات واذا كان يتوجه ملح من مصر او من الملكتين الى اي محل كان غير هذه المواقع المعينة
 والمحددة برًا او بحرًا قليلًا او كثيرًا او كان يتوجه الى المواقع المذكورة ولا يمكنه ان يبرز ورقة
 الشهادة السالفة البيان فلا يقبل قطعًا من طرف ماموري الملح والكمرك والحكومة والقرننته

ورساء المين ولا يعطون رخصة بامرارته الى احدى الجهات اصلاً بل يرتفع كما جاء واذا نقل الى احدى الاسا كل او المحلات وخرج اليها بغير علم المامورين والروساء الموما اليهم فيضبط ذلك الملح بكامله مال كائن من كان يكون ويحصل الاشعار عن واقعة حاله عقب ذلك لجانب الامانة المشار اليها توفيقاً الى الاصول التي سبق ذكرها في البند الثاني والعشرين البند الثامن والعشرون . عند ما لم يكن موجوداً مقدار وافي من الدراهم في صناديق مديري الملح او ماموريه لكيما يعطوا اثمان الملح الذي يشترونه لجانب الميري بقتائه الموضوعه له عند ما يحضر الى المواقع المخصوصة من محصولات مصر والمملكيتين على الوجه المبين في البند السابق فتؤخذ المبالغ المتقتضاة تعويضاً من اموال الكمرك في المحلات التي يوجد بها كمرك او من صناديق اموال الحكومة في المحلات التي لا يكون بها كمرك ويعطى بها سندات مقبوض مخنومة بالاشتراك من طرف المامورين وروساء الكتاب وامناء الصناديق لكيلا تنذر اصحابه وإطالة المواعيد والحكومة المحلية وامناء الكمارك ومديروها وماموروها الذين يعطون هذه الدراهم يخبرون الامانة المشار اليها بالكيفية حالاً وحيث ان المامورين الموما اليهم لا يصرفون الدراهم التي ياخذونها تعويضاً على المنوال المشروح في شيء اخر اصلاً بل يصرفونها مطلقاً على شراء الملح وهم مجبورون بانة عند ما يباع هذا الملح بالقات الجديدة الموضوعه له يفون الدراهم المذكورة التي اخذوها تعويضاً الى محلها اولاً فاولاً ويخلصون سنداتهم التي اعطوها في هذا الباب فاذا وقع منهم خلاف ذلك ولم يفوا التعويضات المذكورة باوقاتها ووقع منهم ادنى مرتبة من التراخي والتاخير في هذا الباب فلا تسكت الحكومة المحلية وامناء الكمارك ومديروها وماموروها الذين اعطوا هذه الدراهم بل يعلمون الامانة المشار اليها بالكيفية حالاً

البند التاسع والعشرون . حيث يلزم مدير المالح والمعادن والابار المتخذة مراكز ان يطوفوا بالتتابع وعلى الخصوص بالاكثر في هذه السنة المباركة التي هي بداية تشكيل المصلحة وادارتها لينظروا حسن عملية المالح والمعادن والابار المحققة بهم وادارتها ويفهموا حركات ماموريها ويحققوا عن حساباتها هل هي ممسوكة كما ينبغي ومصاريفها جارية بطريقها وهل يوجد نوع من شوائب السرف والتلف والارتكاب من طرف فرد من الافراد اصلاً ام لا ويخرجوا ذلك الى الظاهر فيترك المديرون الموما اليهم في اثناء طوافهم روسا كتاب المراكز وكلاء عوضاً عنهم ويتوجهون الى المحطات المذكورة ويستحصلون الاسباب المتقتضاة بحسن عملية وادارة كل ملاحه ومعدين وبشر وبعد ان يجروا

التدابير والتنبيهات المتقضاة حسبها هو مترتب على ذمة ماموريتهم بحررون زورنالا بما يشاهدونه في كل محل من الاحوال الجيدة والردية ويقدمونه لجانب الامانة المشار اليها قبل ان يعبروا للمحل الاخر وبما انهم موظفون فالمصاريف التي تقع لهم في هذا الطواف تستوى من طرفهم لكن بما ان النظام يسوغ اعطاء اجور المحيوانات المتقضاة لركوبهم هم ونفرا ونفريين من اتباعهم في ذهابهم وايابهم من جانب الميري توفيقا الى اجرة المنزل فياخذون مضبطة على وجه الاصول من مجلس كل محل من المحلات التي يطوفونها تصديقا على بعد مسافتها باعتبار ساعات المنزل ويقدمونها الى الامانة المشار اليها ويطلبون الاجورات المذكورة والمأمورون الذين توجد عدة ملاحات ومعادن وابار في محلات متفرقة بعهد ادارتهم يطوفونها كذلك ويمجرون العمل والحركة بها على الوجه المشروح ويرسلون زورنالاتهم ومضابط بعد مسافة المحلات التي طافوا بها الى المديرين الذين هم تابعون لهم لكيما يستاذنوا لهم من الامانة المشار اليها عن اجورات حيواناتهم واعطائها من جانب الميري على الوجه المحرر وبعد ان يطالع ذلك المدبرون بضمون اليد اراءهم وافكارهم في هذا الباب ويقدمونه الى الامانة المشار اليها

البند الثلاثون . المدبرون والمأمورون مع المفتشين الذين يتعينون ويرسلون من هذا الطرف لاجل التفتيش والنقص عن الاحوال اذا راوا نوعا من المشكلات والمخالفات في حسن ابقاء ماموريتهم او احناجا بصورة اخرى الى بعض الاعانة من الحكومة يراجعون بذلك الحكومة المحلية والحكومات تسعف حالا اشعاراتهم الموافقة للنظام التي يفيدون بها عن الخصوصيات التي يستدعون الاعانة بها وتوفي لهم حالا الاسعاف ونجري لهم كل انواع التسهيلات والمعاونات وكل من يقع منه تان او تراخ في هذا الباب منهم تعلم عنه المأمورون ومدبريهم والمدبرون والمفتشون لجانب الامانة المشار اليها والامانة المشار اليها تبحث عن الخسائر والاضرار والمخاذهر التي تترتب على هذا الثاني والتراخي وتعرض الكيفية وتبينها الى سمو جانب الباب العالي وكما ان ماموري الملكية الذين هم السبب في ذلك يقعون تحت المسؤولية كذلك مامورو الملكية المذكورون اذا شاهدوا حركة ردية مغايرة للنظام من احد المديرين والمأمورين والمفتشين والكتاب وسائر خدمة الملح فلا يفرضون عنها بل يشعرون الامانة المشار اليها بواقعة الحال لاجل اجراء ايجابها

البند الحادي والثلاثون . حيث ان البعض من الملاحات والمعادن وابار الملح التي هي في اطراف عربستان وحوالي كردستان والحجاز والعراق هي في ايادي تغلب البدو والعربان

وغيرهم ولا يدعون منذو القديم المامورين والملتزمين ان يضعوا ايادهم عليها والبعض منهم يظهر ون قوة التسلط ايضا وبقينون منها الملح جبراً فيستخدمون في الحالات التي تكون مثل هذه مقدار واف من انوار الضبطية مستخفيين من طرف مديري الملح ومامورين ومفتشيه بانضمام معرفة الحكومة المحلية والتصديق على ذلك بضابط او اذ وجد من يتجاسر على ذلك يدفعونه ويجازونه قانوناً عند ما يدخل باليد وتحصل ملاحظة الملاحات والمعادن والابار المذكورة كما ينبغي وتحافظ الاموال الاميرية من الاغصاب والسرقة ويدقق على قضية وقاية الاصول الانحصارية المهمة من الخلل

البند الثاني والثلاثون . حيث انه يتعين عدة ماموري تفتيش يعتمد عليهم ويرسلون من هذا الطرف بقدر اللازم الى جهات اناطولي وعربستان والروم الى ليوطوفوا دائماً على الملاحات والمعادن والابار التي هي داخل دائرة مامورية المديرين والمامورين الموما اليهم ومرآكرها ومواقعها وبحرول التحقيقات والتحريرات المتنضاه خفية وجلياً ويعملوا اولاً فاو لا الامانة المشار اليها بزورنالات عما يروونه من الاحوال المجيدة والردية سواء كان من جهة الادارات او كان من امر تكثير عمل الحاصلات وبيعها لكما ينظر بايجاب ذلك توفيقاً الى القانون والاصول وعند ما يتحققون وقوع نوع ردي سواء كان من طرف المديرين والمامورين الموما اليهم او من جانب الكتبة وامناء الصناديق وسائر الخدمه يمحرون معهم الاستئلة والاجوبة حسب اصول الاستنطاق ويرسلون اوراق الاستنطاق لهذا الطرف ايضاً فليعلم ذلك المديرين والمامورين الموما اليهم مع جميع الكتبة وامناء الصناديق وسائر الخدمه ويعتقوا ويدققوا على التفرع بكل بقطة واستقامة بحسب ذلك ويندلوا بها امكهم من الروية على ابراز ماثرا الصداقة والنباهة

(خاتمة) مامور والمحققات يبادرون الى اخطار المامورين والمامورين الى مديري المراكز ومديرو المراكز لجانب الامانة المشار اليها ايضاً وبوضوحون اولاً فاو لا ما يمكن ان يلوح بخياطهم بواسطة التجربة مما يختص بالتدابير الانضباطية والاصلاحية التي لا تزال تقتضي ايضاً بحق حسن عملية الملح واخراجهم من عموم الملاحات والمعادن والابار وبيعهم وتكثير حاصلات وتوفير واراداته وتفتيش مصادره خارجاً عن دائرة التفصيلات المحررة في هذه التعليمات وعن التبديلات والتعديلات التي يستحسنون لزومها او يشاهدونه حسب الايجاب لبعض المواد المدرجة في التعليمات المذكورة لكما ينظر بايجابه

في ٩ رمضان سنة ١٢٧٨

ذيل للمادة الثانية والعشرين من نظام الملح

يؤخذ من الذين يدخلون بالحنفية ملحاً من الدبار الاجنبية الى المالك المحروسة
جزاء نقدياً مثلاً ثمن الملح الذي يحضرونه بحسب القنات الميرية وإذا اخبر عن ملح ادخل
خفياً وصار استهلاكه فبعد الاثبات يجلس المحل عن استهلاكه ومقداره يستوفى بدلة
وجزائه النقدي والذين يعملون ويخرجون الملح خلافاً للمنعوية يصادر منهم اذا كان
موجوداً وإذا ما وجد فيؤخذ بدلة ثم تضبط الادوات التي كانت واسطة الاستعمال وحيث
ان المالح عايد حق تصرفها للدولة بحسب الانحصار فاذا كان المحل ملك الشخص الذي
اخرج منه الملح يتوقف مقابلة للجزاء النقدي بدلة الذي يقتضي ان يعطى لصاحب التي
تستعمل للحضر لاجل اخراج المعدن وإذا كان محل الملح الذي اخرج منه خلافاً للمنعوية
ملك اخر او من الاراضي الميرية يؤخذ من الرجل الذي اخرج الملح مقدار قيمة الارض
السطحية جزاء نقدياً والذي لا يقتدر على دفع هذا الجزاء والبدلات يحبس ثلاثة شهور
بحسب القانون

تاريخ الارادة السنية في ٥ رمضان سنة ١٢٨٦

وفي ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٢٨٥

تحريرات بخصوص اخذ الجزاء النقدي

عن الملح الاجنبي المهرب

ولئن كان من الاصول المتخذة بانه اذا كان الملح والدخان الاجنبيان المنوع ادخالهما
الى المالك المحروسة مهربين ومسكاً يصير ضبطهما ومصادرتها وبيعان و يعطى النصف
من اثمانها الى الذين يسكنها او يخبران عنها والنصف يتقيد ايراداً الا انه لما كان راس
مال هذا الملح والدخان شيئاً جزئياً على اصحابه وإذا ضبط الملح والدخان اللذان يهربهما
احد الناس ثلاث دفعات وادخلها في الرابعة اذا لم يدخلوا في اليد فيعوض اثنان ما
قد ضبط منه ويتمتع كثيراً بما زاد عن ذلك ولهذا لم تكن قضية الضبط كافية لمنع وزجر
من كان من هذا القبيل بل قد صار استصواب اخذ جزاء نقدي من اصحاب الملح والدخان
الاجنبيين المهربين عدا ضبطها على الوجه المجاري بحق الملح والدخان المحليين ومن ثم
لما عُرِضت الكيفية الى الباب العالي صار شرف وود تذكر سامية موثقة بتاريخ ٢ رمضان
سنة ١٢٨٤ تبين منها بان هذه الصورة قد رويت بانها موافقة للمصلحة و صدر الامر والاشعار

بأجراء ايجابها وارسلت ايضا صورة المذكورة المعطاة بهذا الخصوص الى السفارات من
 طرف نظارة الخارجية الجليلة ولدى احالة الكيفية لمجلس الرسومات صار الاطلاع على
 الصورة المذكورة فوجدت خلاصة ما لها هي عبارة عن انة قد تقرّر الآن في الباب العالي
 بان ما يتهرب بعد الآن من الملح والدخان على الوجه المذكور يصير ضبطه ومصادرته ومع
 ذلك يتحصل من اصحابه الجزاء النقدي الجاري بحق الملح والدخان الحليين وحيث قد
 اتخذ ذلك اصولاً فقد اعطيت تعليمات لماموري الرسومات في دار السعادة وخارجها
 لاجل ان يجرى الحركة بموجب الاصول المذكورة بحق المهربين سواء كانوا من تبعة
 الدولة العالية او من الاجانب بدون استثناء وحيث كان حق السلطنة السنية وصلاحياتها
 الكاملة لذلك مثل سائر جميع الدول هامة ويدران باحكام المعاهدات المنعقدة فيلزم ان تعطي
 التعليمات المتقتضاة الى جميع القناسل الموجودين في الممالك الشاهانية لكي متى تراجعوا
 في وضع هذه الاصول الجديدة المتخذة على المنوال الحرّ في موقع الاجراء يقومون بايفاء
 المعاونة لماموري الحكومة في هذا الامر ولذلك قد صارت الافادة من مجلس الرسومات
 بان تصدر اشعارات عمومية في القضايا الآتية وهي اولاً عندما يسك بعد الآن ملح او
 دواخين من المحصولات الاجنبية المنوع ادخالها يلزم بان تجري معاملتها على الوجه التجاري
 بحق الملح والدخان الحليين وهوانه فضلاً عن ضبطها ومصادرتها يؤخذ عن كل اقة
 من الملح الاجنبي المذكور اذا كان مهرباً الى القرى وانسك اربعون بارة جزاء نقدياً اي
 ضعفي قشائو المبرية التي هي عشرون بارة ويتقيد هذا الجزاء ابراداً ثم يعطى الملح المهرب
 عيناً اخبارية الى الذين اخبروا عنه . ثانياً اذا كان لا يوجد محل الى تحصيل الجزاء
 النقدي بسبب فرار اصحابه او عدم اقتدارهم على دفعه نعم انه يعطى للمخبرين نصف
 الملح المهرب من المحصولات المحلية الا ان الملح الاجنبي لا يقاس بالملح المحلي بما ان راسماله
 على اصحابه جزوي للغاية فاذا اعطي لهم النصف تماماً من الملح الاجنبي الذي لا يمكن
 تحصيل الجزاء النقدي عنه فديمكن ان يتفق حيثئذ اصحاب الملح مع المخبرين على الاستفادة
 من الاخبارية فيكون ذلك كأنهم وجدوا طريقة لادخال الملح الاجنبي تحت اسم المهرب
 فظراً لهذا الحذور قد صار الاكفا بان يعطى الربع فقط الى المخبرين من الملح الذي
 يتهرب من الملح الاجنبي الذي لا يمكن تحصيل الجزاء النقدي عنه على ما ذكرتم تباع
 الثلاثة ارباع الباقية بالتراد وتنفيد ابراداً في الاجمالي . ثالثاً ان يؤخذ عما قيمته لحد
 السبعة غروش ونصف بما فيه الاسقونطه من الدواخين الاجنبية المبرية اثنا عشر غرشاً

في كل اقة وعما قيمته لحد العشرين غرشاً اربعون غرشاً وعما قيمته ازيد من العشرين غرشاً ثمانية واربعون غرشاً في كل اقة جزاء نقدياً وهذا الجزاء النقدي يتقيد بتمامه ايراداً وتعطى الدخاين المضبوطة عيناً الى المخبرين عنها . رابعاً اذا بالفرض كان لا يوجد محل الى تحصيل الجزاء النقدي بداعي عدم اقتدار اصحاب هذا الدخان المضبوط او فرارهم فيعطى كذلك الربع فقط من ذلك الدخان اخبارية الى المخبرين كيلا يكونوا مايوسين ثم تباع الثلاثة ارباع الباقية في المزاد وتنفيد اثمانها ايراداً في الاجمالي . خامساً ما يعطى عيناً الى الذين مسكوه او اخبروا عنه او بقي في الادارة وانباع من الملح والدخان الاجنبيين لا تمكن سواغية نقله بتذاكر الى محلات اخرى بل يباع او يعطى لكما يصرف او يستهلك في محله ولا ينتقل من يد الى يد ولذلك لا تعطى رخصة باعطاء تذاكر به ولا بنقله الى محل آخر ولا ببيعه من يد الى يد . سادساً اذا كان الذين لا يعطون الجزاء النقدي الذي يوخذ من الذين يهربون الملح والدخان هم من تبعة الدولة العلية فيحصل منهم ذلك بالحبس والتوقيف واذا فهم بانهم غير مقتدرين على ذلك فيحبسون ثلاثة شهور بموجب قانونامة الجزاء الهايونية وعند ختام الثلاثة شهور تخلى سيلهم وحيث كان تحصيل الجزاء النقدي يتعلق على وسعة احوالهم وكان مندرجاً في المعاهدات المتعقدة في ما بين الدولة العلية ودولة اليونان بانه اذا كانت تبعة احدى الدولتين تهرب بضاعة في ملك الاخرى فيجري بحق صاحب النعمة المجازاة التي تحكم بها القوانين وتعينها النظمات المرعية الاجراء او التي تصير بعد الآن في الملك الذي تكون وقعت به هذه القباضة فبجري ذلك اذا كان الذين يهربون الملح والدخان المحليين والاجنبيين من التبعة اليونانية فيجري ايضاً بحكم القاعدة المبسوطة والمبينة اعلاه بتمامها وكما لها بمعرفة الحكومة انما اذا كان الذين يهربون الملح والدخان من تبعة باقي الدول المتخاية فيجري ذلك بمعرفة قناصلهم حسب اصول القاعدة المذكورة بواسطة اخطار الحكومة الى قناصل الدول التي هم تابعوها وبما انه قد صار اشعار صورة الحال الى سائر نظارات الرسومات جميعاً وقد ارسل طية لطرف علومك قطع نسخ مطبوعة من هذا التحرير بنسبة عدد الماموريات الموجودة تحت ادارتك البهية فقد صارت المبادرة بتزقيم شقة الخلوص لكي تكرموا بمزيد الاعثناء بارسال النسخ المزبورة ومع كل منها تحرير على موجهها من طرف علومك الى المديرات والماموريات المذكورة والاهتمام باجراء المعاملة بعد الآن على الوجه المحرر

في ٢٥ رمضان سنة ١٢٨٤ وفي ٨ كانون الثاني سنة ١٢٨٣

نظام

صورة تحصيل رسم الميري الذي يؤخذ من عاملي المسكرات في المائة
عشرة عوض الرسومات المجمعة التي كانت تؤخذ عشرون
في المائة ثم الغيت

البند الاول . يؤخذ رسم ميري في المائة عشرة من عاملي الخمر والعرق وسائر
المسكرات التي تعمل في دار السعادة وسائر المالك المحروسة

البند الثاني . صنوف الاهالي المالوفة بعمل الخمر عند حلول موسمه يعني بعد قطف
الكرم تعابن دكا كينهم ومخازنهم وبيوتهم ويتقدر الخمر الموجود فيها وتعمل استيارة
بعرفة ماموره ومختاري واختيارية محلثهم او قريتهم ومقدار ما يكون عمل من الخمر يتقدر
ذمة على اصحابه ويمسك لذلك دفتر مخصوص بتحريره اسم كل انسان على حدته وتحت
مقدار الخمر ثم يمضي هو ويختم تحت اسمه

البند الثالث . من بعد عمل العرق الذي يستفطر من حشول الكرم بعد عصيره
يثبت في الدفاتر مثل الخمر عينة او يتقدر العرق الذي يحصل من الحشيل المتروك
لاجل عمل العرق ويحرر مقداره في الدفاتر ويتقيد ذمة على اصحابه حسب المتوال
المشروح

البند الرابع . من بعد ان يثبت في الدفاتر على المتوال المحرر جنس ومقدار الخمر
او العرق الموجود داخل القضاء يجلب الى المجلس المختارون وبعض المعتمدين من ارباب
الوقوف في راس النضا وتتقدر فئات الخمر والعرق بحسب رائج البلدة وتنظم بذلك
مضبطة ترسل الى راس اللواء ومن بعد التدقيق والمصادقة على ذلك هناك ايضاً بتقيد
على كل احد تحت اسمه في الدفاتر مقدار رسم الميري الذي يؤخذ بحسب عشرة في المائة
من فئات الخمر والعرق المقيد عليه ذمة في الدفاتر بحسب مقداره

البند الخامس . من حيث ان الخمر الذي يعمل في البيوت يفرز منه مايتا اوقه لاجل
كفاف النفس ولا يؤخذ عن هذا المقدار ولا عما هو اقل منه رسم ميري فعند ما يثبت
في الدفاتر مقدار الخمر على المتوال المشروح يفرز منه لكل بيت يعمل فيه خمر مقدار
مايتا اوقه حصة كفاف نفسه توفيقاً الى هذه القاعدة وما يكون عمل من الخمر زيادة

عن المائتي اوقية يقيد مقداره انما عندما يطلب عاملة ان يبيع مقداراً من هذه المائتي اوقية المتروكة لاجل كفاف نفسه فيؤخذ ويتحصل منه رسم ميرى المقدار الذي يبيعه فقط
 البند السادس . يعطى لكل احدى بوصلة بيان الذمة التي عليه من رسم ميرى الخمر والعرق المقيد في الدفاتر لكيما تحصل بتمامها منه شيئاً فشيئاً بمعرفة المأمور لحد غاية اشباط
 البند السابع . الدفتر الذي يعمل على المتوال المحرر ينظم تسخين احدها تكون في يد المأمور والاخرى في مجلس القضاء ثم تعمل خلاصة الدفتر مذيلة بمضبطة ببيان اسماء كل قرية وقصبة عمل فيها خمر وعرق ومقدار الخمر والعرق الذي عمل فيها وفنائه واجمال رسم ميريه وترسل الى راس اللواء

البند الثامن . تجرى الحركة في القضاوات التي في راس ايالات او الوية توفيقاً الى القاعدة المشروحة ايضاً ويعمل دفتر خلاصة مذيل بمضبطة يبين بمقدار الخمر والعرق المعول في القضاوات المدارة بالذات مع القضاوات المحقة بها وفنائه واجمال رسم ميريه كل منها على حدته ويرسل الى خزانة المالية الجلية

البند التاسع . كلما يحصل من رسم الميرى بوشرة من طرف المأمور تحت اسميه في الدفتر وعلى البوصلات التي في يد اصحابه

البند العاشر . من حيث ان المسكرات التي تكون اعطت رسم ميريه مرة لا يطلب عنها فيما بعد رسم ميرى فيلزم ان تعين مرة اخرى المسكرات الموجودة من السنة السابقة قبل ادراك المحصول الجديد واستمارة السنة الجديدة بشهر واحد ومهما كان باقياً منها يتقيد بالضبط على حدته ويستوفي رسم ميريه بتمامه لحد غاية اشباط وتعطى تذكرة لكيلا تدخل المسكرات التي يكون اعطي رسم ميريه في دفاتر السنة القادمة بل تستثنى مسكرات السنة الماضية في استمارة السنة الجديدة

البند الحادي عشر . العرق الذي يعمل في المعامل من الزبيب والتين والروم وغير ذلك توزن في اول الامر اجزاًء بالتبان ومن بعد ان يتبين مقدار العرق الذي يعمل من كل اوقية منها يؤخذ رسم ميريه عشرة في المائة بحسب الفئات التي تقطع انظر لرائج البلدة بحسب المتوال المشروح

البند الثاني عشر . يؤخذ رسم ميرى عن ماء الشعير عشرة في المائة حسب المتوال المحرر ايضاً لكن من حيث ان تلفياته كثيرة يتنزل في المائة عشرون حسب العادة
 البند الثالث عشر . لا يؤخذ في محل من المحلات نوع اخر من الرسومات تحت اسم

اخر اصلاً عن المسكرات التي تكون اعطت رسم ميربها انما عند شحنها في السفائن من
احدى الاساكل بوخذ عنها رسم الكمرك فقط توفيقاً الى نظام الكمرك
البند الرابع عشر. الذين يريدون ان ينقلوا مسكرات من احد المحلات الى محل
اخر يجبرون بان يعطوا في اول الامر رسم ميرب المقدار الذي يريدون نقله وياخذوا
به تذكرة وإذا وجد من ينقل مسكرات من احد المحلات الى محل اخر بدون تذكرة
فيؤخذ منه عنها رسم الميرب مضاعفاً

الخاتمة

نظامنامه الرسوم المتجمعة التي تنظمت ونشرت مقدماً ثم الغيت الان تعد منسوخة
الاحكام اعتباراً من تاريخ اعلان هذه النظامنامه
في ٧ صفر سنة ١٢٧٨

ذيل

عند ما تنقل المسكرات التي تكون اعطت رسم ميربها من احد المحلات الى محل
اخر تعطى تذكرة نقلها مجاناً والمسكرات التي تستبان حين الاستيارة بانها كتمت واخفيت
بوخذ عنها رسم الميرب مضاعفاً تطبيقاً الى الاشيا المهربة من الكمارك ايضاً



نظام

في رسم البيعة الذي يوخد من الذين يبيعون المسكرات بالقدح والاقه في دار السعادة والبلاد الثلثة والمخارج اعتباراً من اليوم الثاني عشر من شهر تشرين الاول الرومي سنة الف ومايتين وثلاث وثمانين تكون احكامه المندرجة مرعية الاجرا بلا استثناء بحق تبعة الدولة العلية وتبعة الدول الاجنبية

المادة الاولى . كل من اراد ان يبيع المسكرات بالقدح والاقه في دار السعادة والبلاد الثلثة وجميع بوغاز وجزائر قزل وفي سائر مدن وقصبات وقرى المالك المحروسة السلطانية يجبر في اول الامر على استحصال الرخصة من جانب الحكومة وهذه الرخصة لا تعطى لمن كان قد وقع تحت مجازاة ترهيبية سوا كان في المالك المحروسة السلطانية او في الديار الاجنبية

المادة الثانية . لا تعطى رخصة لتفخ دكاكين ومخازن مسكرات في المحلات القريبة اقل من مائة ذراع الى المجموع والتكايا والمدارس والرب ولا في اتصال القراغولخانات ولا امامها ولا في محلات اسلام صرفاً ولا في المواقع التي ينظر لها محذور من جهة امور الضابطة والعادة البلدية والمحلات التي لا تكون لاشياء مختلفة بل لبيع المسكرات وحدها يلزم ان يكون لها باب واحد وان تكون جوانبها الاربعة محاطة بمجدار ومحلات المسكرات التي يوجد محذور لتفخها على ما ذكر اذا كانت في دار السعادة يحصل التدقيق اذا كان يوجد او لا يوجد لها محذور صحيح في قومسيون مركب من اربعة اعضاء منتخبين من مجلسي مشيرية الضابطة الكبيرين واذا كانت داخل الدائرة السادسة البلدية ففي مجلس الدائرة المذكورة ويجوز لصحابها ان يراجعوا الباب العالي بخصوص القرار الذي يعطى بمحتها اما في المخارج فاعطا الرخصة المذكورة او عدم اعطاها للذين يريدون فتح محل للمسكرات محمول الى مجالس القضاة والسناجق والولاية وفي تقدير عدم اعطاء الرخصة المذكورة يجوز للشخص الذي لا يقتنع في هذا الباب ان يراجع اذا كان في القضاء مجلس السناجق التابع له ذلك القضا واذا كان في السناجق فمجلس الولاية واذا كان في مركز الولاية

فجانب الباب العالي

المادة الثالثة . بما ان دكاكين ومخازن بيع المسكرات معدودة من المحال العمومية يكون مامور والضابطة في دار السعادة والخارج ومامور الدائرة السادسة البلدية في الدائرة المذكورة ماذونين ومقتدرين ان يدخلوها لاي كانت من الاصحاب عند وقوع جنابة او خصام داخلها او حدوث افعال وحركات مغايرة للنظام والراحة العمومية لاجل اخذ البادي بها او لاجل ابراء التفتيش والتحرري على اشخاص تطلب الحكومة مسكهم او بناء على شبهات مستندة لاسباب منقولة لكن اجراء التفتيش والتحرري المذكورين يلزم ان يجري مطلقاً بمعرفة الذين في رتبة ضابط واصحاب الدكاكين والمخازن المذكورين في هذا الباب مجبورون على اجرا المعاونة والتسهيلات الى المامورين والضباط الموما اليهم ومن لا يجري ذلك يجازى بالجزا المعين نظاماً واذا ظهرت حركات اعسافية في اثناء اجراء الوظائف المذكورة يجري من طرف الحكومة بناء على تشكي الشخص المظلوم تحقيق المادة بوجه لائق ويتأدب من تعيين مهمة في هذا الباب

المادة الرابعة . لا يجوز ان يبقى وينام ليلاً في الدكاكين والمخازن التي لبيع المسكرات غير اصحابها وخدمهم واذا كان في بعض هذه الدكاكين والمخازن بعض حجر واراد صاحبها ان يوترها لمدة محدودة او يقبل ويسكن فيها احد الاجانب بسبب بعض ظهورات يكون مجبوراً في كل دفعان يستاذن من مامور ضابطة الموقع اذا كانت المخازن والدكاكين في دار السعادة واذا كانت في الخارج فمن الحكومة المحلية وياخذ قطعة رخصة وهذه التذكرة تعطى له في كل حال مجاناً

المادة الخامسة . ان بائعي المسكرات يلزم ان يجرؤ الدقة والاهتمام لعدم اخفاء احد في مخازنهم ودكاكينهم وعدم وقوع حال وحركة من طرف المشترين خلافاً للاداب العمومية واذا كانوا عند وقوع حال كهذا غير مقتدرين على منعه يجبرون على اعطاء المخبر لماموري الضابطة

المادة السادسة . بما انه يلزم ان تنقل بعد غروب الشمس محلات بيع المسكرات عموماً ما عدا دكاكين البوئج والقهوي والاشربة الحلوي تعين بالنظر للحال والحل والموسم من باب الضابطة ومجلس الدائرة السادسة البلدية في دار السعادة ومن جانب الحكومة المحلية في الخارج الساعة التي ينبغي ان تنقل فيها

المادة السابعة . ممنوع بالكلية وبتنوع عموي لعب الورق وجميع انواع الالعب في

المحلات التي تباع فيها المسكرات اما في دكاكين البونج والاشربة الحلوى والقهواوي المنوع فيها لعب الورق وسائر انواع التمار فلا يرخص للالات والملاهي فيها مالم تستحصل الرخصة المخصوصة في دار السعادة من باب الضابطة ومجلس الدائرة السادسة ومن الحكومة المحلية في الخارج

المادة الثامنة . عندما يريد احد من الاهالي ان يفتح محلا لبيع المسكرات يجبر على تقديم استدعاء في دار السعادة الى باب الضابطة او مجلس الدائرة البلدية السادسة وفي الخارج للحكومة المحلية ومن كان من التبعة الاجنبية يقدم على هذا الوجه استدعاء بواسطة القونسلاتو المنسوب اليها وبعد ابراز الرخصة التي تعطى له تحريراً بموجب المادة الاولى والثانية من هذا النظام الى نظارة الزجرية واستحصل الرسم اللازم تعطى له تذكرة البيعة لتفتح ذلك المحل

المادة التاسعة . يؤخذ للجانب الحكومة من المخازن والدكاكين التي تباع فيها المسكرات خمسة وعشرين في المائة من نسبة اجرتها رسم بيعية سنوياً اما محلات الكدك الباقي كدكا على حاله اذا قصد بيع المسكرات فيها يؤخذ منها نصف الرسم المذكور واصحاب دكاكين البونج وامثالها من المخازن والدكاكين الواجب ان يعطوا للجانب الوقف وبركو سنوياً يعطون الويركو على ما كان للجانب الوقف وعلم وخبر الاداء الذي ياخذونه من جانب الوقف في هذا الباب يبرزونه لنظارة الجزرية فيتنزل منه رسم البيعة الذي دفعوه بنسبة الكرا ويرجع لهم ولا يؤخذ رسم البيعة المذكور من المخازن والدكاكين التي لا تشرب داخلها المسكرات بل ترسل لبيوت المشترين بالجمل او بالاقة

المادة العاشرة . ان نظارة الزجرية لاجل تعيين ونقد برسم البيعة المذكور تتخذ الكرا الحرر في القنطراتو المنظمين صاحب كل دكان ومخزن ومستاجرهما بمعرفة الحكومة اساساً واذا لم توجد قنطراتو منظمة بمعرفة الحكومة او كانت الدكان تشتغل من طرف صاحب الملك او اذا كانت القنطراتو موجودة وحصل شبهة عند نظارة الزجرية في الكرا الحرر فيها تشكل هيئة من التخصيلدار واربعة انفار من معتبري المحلة الموجود فيها المخزن والدكان وتعين اجارتهما السنوية بمعرفة الهيئة المذكورة بكمال الحفاية وتعطى مضبطة به الجانب النظارة وبما انه لا يجوز في مادة نقد بر هذه الاجارة الحاق خسارة بجانب الميري او مقدورية على صاحب الدكان والمخزن او مستاجرهما تكون الهيئة المذكورة مسئولة في وقوع خلل كهذا ويمسك دفتر مخصوص لقيد الاجارات السنوية التي تنقدر وتعين

على المتناول الحرر لمخازن ودكاكين المسكرات وسندها المقبول وإذا كانت كذلك أم لا وبعد ذلك لا يكون اعتبار إلى صورة وسندات الكدك الذي يؤخذ من طرف نظارة المالية الجبلية أو خزانة الاوقاف الهايونية لاجل وضع ونقل الكدك لمخزن أو دكان ويحصل تماماً رسم البيعية اللازم اخذ من ذلك المخزن أو الدكان لكن بما ان التحصيلدارية يكونون مأمورين بتحصيل الرسم المذكور لاجل اول سنة فباعوا المسكرات يراجعون بالذات نظارة الزجرية لاجل السنين المستقبلية ويجدون تذاكرهم

المادة الحادية عشرة. وإن كانت المنازل واللوقندات معقودة بموجب هذا النظام من اعطاء رسم البيعية الموضوع الآن ما وجد فيه منها محل أو أكثر مخصوص ببيع المسكرات في غير اوقات الطعام يكون مع بائعي المسكرات مستثنى على المتناول الاتي أولاً أن المنازل واللوقندات التي فيها على ما ذكر حجر أو أكثر مخصوص ببيع المسكرات يصير استيفاء رسم البيعية بموجب المادة العاشرة بنسبة الاجارة السنوية التي تتعين لتلك الحجر بمعرفة هيئة. ثانياً أن المنازل واللوقندات التي يباع ضمنها خارج اوقات الطعام مسكرات تودي الرسم المذكور توفيقاً للصنف الثلاثة الاتي بيانها بنسبة مجموع اجارتهما السنوية والدكاكين والمخازن التي تباع داخلها مع المسكرات ارزاق وأشياء مختلفة يصير اعتبارها ثلاثة صنوف لاجل تحصيل رسم البيعية منها. الاول المخازن والدكاكين التي تباع المسكرات اقل من بقية الارزاق والأشياء. الثاني التي تباع مسكرات مساوية لبقية الاشياء. والارزاق الثالث التي تباع مسكرات أكثر من بقية الارزاق والأشياء فالداخل في الصنف الاول يستوفي عنه ثلث الرسم المذكور والمعدود في الصنف الثاني نصفه والداخل في الصنف الثالث تمامه والصنوف المذكورة تتعين وتميز بمعرفة هيئة على ما في المادة العاشرة

المادة الثانية عشرة. فبريقات العرق الذي يستخرج أو يعمل واليبر إذا ارادت بيع معمولاتها بالجملة أو الاقعة لاجل النقل إلى المواقع الثانية خارج الفريقة تعفى من اعطاء الرسم المذكور لكن إذا ارادت بيعها بالقدح لاجل استعمال شربها داخل الفريقة يلزم ان يوجد محل مخصوص داخل الفريقة لذلك ويعطى الرسم الواجب تماماً بنسبة اجارته السنوية وإذا لم يوجد محل مخصوص يصير نادية الرسم بنسبة ربع كرا الفريقة جميعها والدكاكين والمخازن التي تعمل فيها مسكرات قليلة أو كثيرة لتصرف وتسبلك ضمنها يؤخذ منها رسم البيعية تماماً بنسبة مجموع اجارته السنوية

المادة الثالثة عشرة. كل من فتح محلاً للمسكرات واشتغل فيه سواء كان صاحب ملك

او مستاجراً يؤخذ منه راساً رسم البيعية

المادة الرابعة عشرة . رسم البيعية اللازم اعطاؤه يستحصل نصفه كل ستة اشهر في اول مارت وفي اول ايلول وتصبح ناديتة بشهر قبل التاريخ المذكور والذين يجرون الحركة خلافاً لذلك يلتزمون بدفع الجزاء النقدي المحرر في المادة الثامنة عشرة من هذا النظام وإذا كان احد يفتح محل مسكرات في ظرف السنة الشهور التي في مدة الناديتة المعينة بكون الرسم المذكور الذي يعطيه للمدة التي في ختام السنة الاشهر وعلى هذا المنوال فالذي يكون اعطى نصف رسم بيعية السنة واخذ التذكرة ولا يعطى النصف الآخر في حلول وعدته تقفل دكانه ولا تعطى له الرخصة بفتحها لحين ناديتة للمبلغ الواجب تماماً

عند استحصل الرسم المذكور يتصرح في تذكرة البيعية التي تعطى له اسم و بلد الذي ياخذها وتابيعيته والموقع الذي فيه دكانه ومخزنه وإذا كان صاحباً للدكان المذكور او مستاجراً ومقدار اجارته السنوية وكمية الرسم وفي اي صنف داخل هو وتمهر بختم نظارة الزجرية ويكون حكم هذه التذكرة لسنة اشهر ويكون من اللازم تجديدها بكل شهر قبل التواريخ المقررة مع اعطاء الرسم الواجب

المادة الخامسة عشرة . اذا كان احد الذين فتحوا محل المسكرات يترك تجارته في ظرف السنة شهور او تقفل دكانه لحركة منه خلافاً للنظامات الموجودة او نقل تجارته من المحل الموجود به لمحل اخر لا يكون له حق باسترداد الرسم الذي دفعه مقدماً اما الذي بعد ان يدفع الرسم المقرر يترك دكانه او مخزنه لشخص اخر فلا يؤخذ منه الرسم تكراراً فقط يكون مجبوراً ان يبرز الى نظارة الزجرية التذكرة التي اعطيت الى سلفه لكي تشرح عليها كيفية انتقال الدكان او المخزن المذكور

المادة السادسة عشرة . ان الذي يفتح محل مسكرات دون ان ياخذ تذكرة البيعية او يبيع مسكرات بالقدرح والاقفة في محل فتحه لبيع غير اشيا يصير سد وتمهيد مخزنه او دكانه اذا كان في دار السعادة من طرف باب الضابطة ومجلس الدائرة البلدية السادسة . وإذا كان في الخارج فمن طرف الحكومة المحلية ويستحضر وتجري المعاملة اللازمة بموجبه هذا النظام وإذا كان من يبيع هكذا المسكرات بلا رخصة من التبعة الاجنبية يصير سد وتمهيد . دكانه بانضمام معرفة القنصلاتو المنسوب اليها ويحصل الاجراء بموجب مضبطة تعمل لنخين وتختتم من طرف ماموري القنصلاتو وماموري الحكومة وبما انه لاجل طلب المامور من القنصلاتو في هذا الباب تعين الوقت من الساعة التاسعة الى

الساعة الثالثة افرنجية يلزم ان تجري المراجعة من طرف الحكومة الى الفصلا تولى هذا الوجه ضمن الوقت المعين لكن اذا اظهرت الفصلا تى تاخيراً وتعويلاً في تعيين المامور اللازم لاي سبب كان او تعصباً في اعطائه او اذا كان المامور الذي يتعين يتمنع عن امضا المضبطة بصير تصريح الكيفية في المضبطة المذكورة وقفل الدكان او الخزن المذكورة تحت مسئولية الادارة

المادة السابعة عشرة . ان الذين يوجدون في حركة مغائرة لاحكام المادة السادسة عشرة السابقة بوخذ منهم عدا الرسم المذكور مثله ومن يتجاسر على تكرار الحركة ثلاثة امثاله جزاء نقدياً ثم اذا كانت الدكاكين والخازن لانغايير احكام المادة الاولى والثانية من هذا النظام تعطى الرخصة بفتحها تكراراً

المادة الثامنة عشرة . في كل مرة اراد بها مامورو الادارة ان ينظروا تذاكر البيعية التي مع بائعي المسكرات يجيرون على اظهارها ولا تمكنهم المخالفة

المادة التاسعة عشرة . ان الذين يضيعون تذاكر البيعية يلزمهم في الحال ان يقدموا استدعاء لجانب الادارة ويستحصلوا وياخذوا تذكرة غيرها مجانياً بدلاً عن ضائع وانما كان قبل ان ياخذوها وقع التفتيش من طرف مامور الادارة على التذكرة يجيرون على اعطاسند للمامور الموما اليوبانهم من تاريخ ذلك اليوم لحد ثمانية ايام يستحصلون التذكرة ويبرزونها ومن خالف اعطا هذا السند فبعد حلول مهلة الثمانية ايام المذكورة اذا لم يبرز تذكرة بدلاً من التذكرة الضائعة تجري بحقه احكام المادة السادسة عشرة والسابعة عشرة بلا تاخير

المادة العشرون . محلات المسكرات التي فتحت قبل الان تبيع في جميع الخصوصات تماماً لاحكام هذا النظام

المادة الحادية والعشرون . كما سبق الشرح احكام هذا النظام تكون مرعية الاجرا بحق الذين يبيعون المسكرات بالقدح والواقه جميعاً من تبعة الدولة العلية والتبعة الاجنبية لكن يوجد استثناء واحد وهو اذا كان الذين يخالفونها من تبعة الدول الاجنبية تجري محاكمة واستنطاقه بموجب المعاهدات التجارية بحضور الترجمان في باب الضابطة

المادة الثانية والعشرون . ان الدكاكين والخازن التي تباع فيها المسكرات اذا كان يتقدر كرها اقل من مائة غرش في دار السعادة واقل من خمسين غرشاً في الخارج بوخذ منها رسم البيعية مائة غرش في دار السعادة وخمسين غرشاً في الخارج وتعطى

تذكرة البيعة

المادة الثالثة والعشرون . ان السندات التي تؤخذ في اي محل كان بنقل ووضع
الكذك بعد نشر هذا النظام لا تعتبر ومحلات المسكرات التي بهذه المقولة يستوفي منها
رسم البيعة المنتضى تماماً

المادة الرابعة والعشرون . ان الذين استحصلوا من جانب الحكومة رخصة لبيع
المسكرات في الاسواق العمومية والمحلات الشائعة يجبرون على مراجعة الادارة في كل
دفعه واخذ تذكرة بيعية ولاجل استحصل هذه الرخصة يعطون عن كل يوم من مدة
الاسواق عشرة غروش في دار السعادة والبلاد الثلاثة وخمسة غروش في الخارج وهذه
التذاكر تكون مقبولة لذلك السوق الذي اعطيت لاجله فقط ولا تقبل في سوق غيره
والذين يخالفون هذه المادة يؤخذ منهم جزاء نقدياً ثلاثة امثال المبلغ اللازم اعطاؤه لاجل
اخذ التذكرة

المادة الخامسة والعشرون . بما ان بيع المسكرات في الدوران في القصبات والمدن
والقرى وبقية المحلات ممنوع قطعياً لا يتجاسر عليه احد في ١٥ اغسطس سنة ١٢٨٢



نظام المحاكم الشرعية

صورة الخط الهلالي

فليعمل بموجبه

المادة الاولى . المحاكم الشرعية الذين يستخدمون في الولايات ترتبوا على خمسة اصناف باعتبار اهليتهم ورتبتهم وحيثيتهم وتفرقت القضاة المناسبة وتخصصت لكل صنف منهم ولذلك سينصب منذ الان وصاعداً اصحاب كل صنف ويتعينون للحكومة الشرعية في القضاة المخصصة بصنفهم فلا يومر منهم على قضاة مخصصة بصنف اخر

المادة الثانية . الذين احرزوا رتبة المحرمين المحترمين اعتبروا صنفاً اولياً وموالي البلاد الخمسة ومخرجوها صنفاً ثانوياً والموالي الدورية مع كبار المدرسين صنفاً ثالثاً اما البعض من الموالى الدورية وكبار المدرسين المعنبرين بحسب القاعدة صنفاً ثالثاً يمكن اعتبارهم صنفاً ثانوياً بناء على استحقاقهم واهليتهم المعلومة والبعض من موالى البلاد الخمسة ومخرجيها المعنبرين من الصنف الثاني يمكن ان يعتبروا ايضاً صنفاً اولياً بحسب الاقتضا واهليتهم المجرية وذلك براي واستنسب مقام الفتوى بالحصر اما الذين اعطيت لهم الحد الان اوراق شهادات تصادق على اهليتهم بواسطة الامتحان فتعتبر صنفين المحررة في تذاكر الامتحان ايضاً

المادة الثالثة . المسودون الذين داموا في الفتواخانه ثلاث سنوات متواليات والمستخدمون في كتابة الوقائع او النيابة او في المحاكم الشرعية في استانبول والبلاد الثلاثة عدا الذين تعينت اصنافهم في المادة السابقة يقيدون بحسب درجة اهليتهم في احد الاصناف من الثالثة والرابعة والخامسة فقط وذلك براي مجلس الانتخاب وقراره والتصديق على ذلك من مقام الفتوى اما المفتون مدة ثلاث سنوات متواليات في الولايات فيجري امتحانهم في مجلس الانتخاب حسب الاصول الموضوعة بحق تلامذة نواب بيت التعليم (تعليم خانه) عند وقوع انفصالهم بحسب الايجاب ويقيدون في احد الاصناف الثلاثة المذكورة بحسب درجات اهليتهم

* النظام العتيق محرر في المجلد الاول من الدستور

المادة الرابعة - الموجودون في الخدمات الشرعية مثل كتابة المحاكم ونيابة المعية والنواحي وكل الراغبين جديداً سلك طرق النيابة يلزمهم ان يداوموا بيت تعليم النواب ولا يتقيدون في احد الصنوف الخمسة ما لم يمتحنوا في مجلس الانتخاب وتبين درجة اهليتهم توفيقاً الى الاصول الموضوعة

المادة الخامسة - الذين يكونون من اصحاب الصنف الرابع والخامس وصاروا نواباً خمس مرات وفي كل مرة وفوا وظائف مامورياتهم على حقها ترتفع درجة صنفهم بحسب المضبطة التي تنظم في مجلس الانتخاب بعد اجراء التحقيقات المتفضاة

المادة السادسة - يمسك دفتر في مجلس الانتخاب تحت اسم سجل المامورين الشرعيين يتضمن اصناف عموم المحاكم الشرعيين ونواب مخ مامورياتهم وانصافهم وترجمة احوالهم ودرجات الاشعارات التي تقع من محلاتهم بخصوص حسن حركاتهم وتشكياتهم وكنياتهم وتقييد يد الوقوعات

المادة السابعة - قد تخصصت المحلات التي معاشها خمسة الاف غرش فما فوق لنواب الصنف الاول والتي معاشها من الاربعة الاف لحد الخمسة الاف لنواب الصنف الثاني والتي معاشها من الثلاثة الاف لحد الاربعة الاف لنواب الصنف الثالث والتي معاشها من الالفين لحد الثلاثة الاف لنواب الصنف الرابع والتي معاشها دون الالفين لنواب الصنف الخامس

المادة الثامنة - لا يتعين احد في نيابة المحلات التي يرغب فيها اصحاب الاصناف الخمسة ما لم يكن قد تقيد في احد الاصناف المذكورة انما اذا كان لا يوجد نايب مقتدر عارف باللغة العربية من اصحاب الاصناف الخمسة الى نيابة القضاة الكائنة في ولايات بغداد واليمن وطرابلس الغرب وكان يوجد في دار السعادة من ابنا العرب من ليس هو داخل الاصناف وتبين اهليته بواسطة الامتحان في مجلس الانتخاب او كان كذلك من ابنا العرب الذين تبين اهليتهم واستحقاقاتهم لخدمة النيابة الشرعية بمعرفة حاكم افندي ومفتي افندي الموجودين في مركز الولاية وانهم عنه بمضبطة من الولايات المذكورة فبحري ماموريته من مقام المشيخة بدون ان يتقيد في احد الاصناف الخمسة المذكورة

المادة التاسعة - حيث قد تعينت المدة ستين ونصفاً لاجل المحاكم الشرعيين الى الاولوية والقضاة الموجودة داخل ولايات بغداد وديار بكر وحلب وارضروم وطرابلس الغرب وبوسنه وستين ايضاً لمن هم فيما عداها فلا ينصلون من ماموريتهم في

الاحكام الشرعية في ظرف هذه المدات ما لم يستغنوا او تقع عليهم شكوى على الوجه المبين في المادة السادسة عشرة

المادة العاشرة . تحصل معاينة تذاكر امتحان الموجودين في دار السعادة من نواب الصنف الثالث والرابع والخامس والتدقيق عليها بالتناوب في مجلس الانتخاب وتحقق احوالهم وشؤونهم ثم يتعين الاقدم بالا قدم منهم بحسب اعتبار مدة انفصالهم في النيابة التي يصير اخلاؤها من اصنافهم توفيقاً الى القاعدة

المادة الحادية عشرة . اذا طلب احد من الذين يوجد بينهم تذاكر الامتحان المخصوصة بالمسبوقية من النواب الذين تعينوا لحد الان باسم مسبوقين على القضايا التي لم ترغب فيها اصحاب الصنف واستدعى بان يكون داخل صنف فيجري امتحانه في مجلس النواب تطبيقاً الى الاصول والقواعد الموضوعة بحق تلامذة نواب بيت التعليم واذا ظهر استحقاقه وكان اهلاً لاحد الصنوف الثلاثة يصير قيده في الصنف الذي يستحقه اما الذين تكون اهليتهم دون درجة الاصناف الثلاثة فينبون على حالتهم القديمة وكذلك المسبوقون الذين لا توجد بايديهم تذاكر امتحان يجري امتحانهم على كل حال في مجلس الانتخاب ومن كان منهم مستحقاً وظهرت اهليته لاحد الصنوف الثلاثة فينتيد في الصنف الذي يستحقه ثم تعطى تذاكر امتحان مخصوصة بالمسبوقية لمن كانوا دون درجات الاصناف المذكورة لكن اذا فهم عند الامتحان بان مثل هذه المسبوقية لم تكن اهلاً لخدمة النيابة بالكلية فتجري عليهم التنبيهات والوصايا المقتضاة لكي يسعوا بتحصيل العلوم وترفع اسماؤهم من دفتر النواب

المادة الثانية عشرة . الذوات الذين يتعينون لنيابات الصنف الاول والثاني يحصل امتحانهم وتعيينهم من مقام الفتوى على الاطلاق بالنظر الى مدة انفصالهم واهمية المواقع التي يرسلون اليها ونيابات الصنف الثالث يكلف اليها الاقدم بالا قدم من اصحابها بالنوبة توفيقاً الى القاعدة باعتبار مدة انفصالهم ايضاً واي من قبلها منهم تجري مامورته براي وقرار مجلس الانتخاب بموجب مذكرة وربما لا يوجد راغب من اصحاب الصنف الثالث في احدى النيابة من هذا الصنف فيجئذ يكلف لهذه النيابة اصحاب الصنف الرابع والخامس توفيقاً الى القاعدة المبينة في المادة الثالثة عشرة اما النيابة التي لا ترغب فيها اصحابها من نيابات الصنف الاول والثاني فيتعين اليها من يناسبها من الذين هم داخل الصنف براي مقام الفتوى وامتخاها حصراً ايضاً

المادة الثالثة عشرة . تنظم لكل من القضايا التي تكون فرغت من القضايا

المخصوصة بالصف الرابع والخامس ورقة مطلب على حدتها وتعرض ورقة مطلب النضا الذي هو من الصف الرابع لاصحابه ثلاثة اسابيع فاذا لم يظهر منهم من يرغب في ذلك النضا فتعرض الورقة المذكورة عند ختام مدة الثلاثة الاسابيع لاصحاب الصف الخامس واذا لم يظهر كذلك منهم من يرغب في ذلك النضا في ظرف ثلاثة اسابيع ايضاً فيتعين له الاقدم من جماعة المسبوقين الذين توجد بايديهم تذاكر امتحان باعبار مدة انفصالهم المادة الرابعة عشرة . اذا كان طلاب احد النضوات المخصوصة بالصف الرابع او الصف الخامس متعددين فيمضي كل منهم بخطه تحت ورقة المطلب ثم بعد ذلك تعطى الورقة المذكورة لمجلس الانتخاب والمجلس المذكور يراجع الدفتر المذكور ويعين براهه وقراره بموجب مذكرة من كانت تريد مدة انفصاله عن الاخرين

المادة الخامسة عشرة . اذا توفي نائب احد النضوات المخصوصة بالصف الرابع والخامس او وجد لزوم لعزله بدون تاخير فلا تنتظم ورقة المطلب بل يتراجع الدفتر المخصوص فقط ويتعين لذلك النضا الاقدم من اصحاب صفه بموجب مذكرة مجلس الانتخاب

المادة السادسة عشرة . اذا وقع الشكي من طرف افراد الاهالي او من جانب مأموري ومجالس الولاية والنضوات في مادة معينة بحق احد الاحكام الشرعيين فيصير استعلام حقيقة الحال من والي الولاية والانهاء الذي يرد بالاشتراك من طرف الوالي ونائب المركز ملفوف به المضبطة التي تنتظم محتوية على التحقيقات الصحيحة المحلية بحال لمجلس الانتخاب وبعد اجراء التدقيقات المتقضاة تجري بحق ذلك النائب المعاملة المتقضاة مثل التوبخ او التبديل او المحرومية من المأمورية لمدة معينة او تنزيل الصف بحسب درجة ما يتبين من حاله اما اذا تعين وتحقق بان تلك الشكوى هي افتراء صرف بدون اساس فيجازى المتجاسرون على ذلك تطبيقاً الى احكام قانوننامه الجزاء الهايونية

المادة السابعة عشرة . التذاكر والمحررات وباقي الاوراق التي ترد من الدوائر العالية ومن الولايات بحق الاحكام الشرعيين عموماً واستدعاءاتهم جميعها تحال الى مجلس الانتخاب وهناك يحصل التذكر بها ومطالعة مقتضياتها والقرار الذي يعطى عليها يتبين الى مقام الفتوى فحراً

المادة الثامنة عشرة . من حيث ان امر المحافظة على هذه الاحكام هو اساس وظيفة مجلس الانتخاب فتجري الدقة على ان لا تحصل حالة او حركة بنوع من الانواع مخالفة الى

النظام وإذا ظهرت مواد بواسطة التجربة يقتضي درجتها في النظامات فتنبيه الى مقام
 المشيئة بموجب مضبطة من المجلس لتكون ذيلاً عليها
 المادة التاسعة عشرة . هذه النظامات تفسخ احكام النظامات العتيقة التي تكون
 مغايرة للاحكام المندرجة بها
 في ١٢ محرم الحرام سنة ١٢٩٠



نظام ادارة الضابطة

نظام بحق العساكر الضابطة

الفصل الاول

في بيان صورة ترتيب العساكر الضابطة

المادة الاولى . عساكر ضابطة كل ولاية من خيالة ومشاة تعتبر الايا واحداً
المادة الثانية . كل الاي ضابطة ينقسم الى طواير والطواير الى بلوكات
والبلوكات الى طواقم

المادة الثالثة . كل طابور يتركب من طابورين على الاقل الى عشرة طواير نهاية
ما يكون وكل بلوك يتركب من خمسة طواقم على الاقل الى عشرة طواقم نهاية ما يكون
المادة الرابعة . كل طاقم خيالة يكون عبارة عن اربعة انفار وطاقم المشاة عبارة عن
ثمانية انفار ونفرين ضباط تحت اسم (قول وكيلي) و(معاون قول وكيلي)

المادة الخامسة . كل بلوك واحد ينفوض الى قوماندانية ثلاثة ضباط يعني
(بلوك اغاسي) و(معاون بلوك اغاسي) و(امين زورنال) بحيث لا يتجاوز بلوك الخيالة
ستين نفراً وبلوك المشاة مائة نفر

المادة السادسة . يكون لكل سنجاق طابور واحد من العساكر الضابطة وينقسم على
القضايات باعتبار البلوكات وقوماندانية هذه الطواير تكون محولة الى طابور اغاسي
واحد وامورها الحسائية الى امين حساب واحد وقوماندانيتها العمومية الى ضابط كبير
يسي الاي بكى ومحاسبانها العمومية الى امين ادارة واحد ومجموع هيئتهم جميعاً تحت امر
والي الولاية ونظارتو

المادة السابعة . الاي بكى كل ولاية وامين ادارتها بقيمان في مركز الولاية ويكون
في كل سنجاق طابور اغاسي وفي كل قضاء بلوك اغاسي وكذلك السناحق التي لا تخمّل
استخدام طابور اغاسي يكون فيها بلوك اغاسي والقضايات التي لا تحتاج الى اقامة بلوك
اغاسي يكون فيها قول وكيلي وتتوفى صورة تقسيم البلوكات الى طواقم والااليات الى
طواير وعدد نفرائها بحسب احتياج كل ولاية ولواء وقضائى احكام المادة الثالثة والرابعة

المادة الثامنة . ان مدة العسكرية الضابطة هي ستان كاملتان فلا يجوز اخراج الداخلين في سلك الضابطة مالم يتموا مدتهم اما الذين يتممون الستين فيجوز استخدامهم ثانية اذ ارادوا وهذا الشرط والمدة هما مخصوصان بوكلا القول ومعاونهم ونفرائهم

المادة التاسعة . النفقات التي تكتسب للعسكرية الضابطة يشترط بان لا يصحون سنها فوق الخمسين ولا اقل من العشرين وان تكون سالمة من النقائص البدنية التي تمنع عن المشي والحركة والقيام بايذاء الخدمة ومن اصحاب الاحوال المحسنة وبناء على ذلك لا تنقيد الانفار المرقومة مالم يعاينها الطبيب وتوخذ عليها الكفلا ولا يتجاوز مقدار الانفار الذين سنهم اقل من خمس وعشرين ثلث الموجود في بلوك واحد اصلاً

المادة العاشرة . يتشكل مجلس الای في مركز الولاية الذي يوجد به الای بکی مرتب من كبار الضباط وكذلك مجلس طابور في مراكز الولاية التي توجد فيها اغاوات الطواير مرتب من كبار الضباط ايضاً

الفقرة المذيلة على المادة العاشرة من النظام المنشور بتاريخ

١١ ربيع الاول سنة ١٢٨٦ على شكل تعليمات

عمومية متممة لنظام الضابطة

يعمل دفتر مرة في كل ثلاثة شهور يتضمن اسم الضباط والانفار الذين يتركب منهم الای عساكر ضابطة الولاية وكيانهم وتاريخ دخولهم وخروجهم ويرسل الى مديرية الضابطة لكي يتقيدوا في بوقلمه الضابطة

في ١٨ شوال سنة ١٢٨٧ وفي ٢٩ كانون الاول سنة ١٢٨٦

الفصل الثاني

(بمخص بمخصصات ضباط عساكر الضابطة وانفارها واسلحتهم وملبوساتهم)

المادة الحادية عشرة . معاشات عساكر الضابطة تخصص بدرجات متفاوتة وتترتب باعتبار رائج المحلات التي هم مستخدمون فيها اما شهرية نفقات الخيالة فتخصص بزيادة الربع عن معاشات الانفار المشاة

المادة الثانية عشرة . مهما كان مقدار المعاش الذي يتخصص لافراد الخيالة والمشاة يلزم ان يزيد عليه المعاش الذي يعطى لكل واحد من وكلا القول ثلاثين غرشاً والذي

يعطى الى معاوينهم خمسة عشر غرشاً

المادة الثالثة عشرة . يعطى المعاش الى امناء الزورنالات من مائة وخمسين غرشاً الى المائتين وإلى اغاوات البلوكات وامناء الحساب من اربعمائة غرش الى الخمسمائة وإلى معاويني بلوك اغاسى من المائتين وخمسين غرشاً الى الاربعماية غرش وإلى اغاوات الطواير وامناء الادارات من السبعماية وخمسين غرشاً الى الالف وإلى بكوات الالابات من الالف وخسمائة غرش الى الالفين وخمسمائة غرش

المادة الرابعة عشرة . يجوز ان تكون معاشات جميع انفار احد الطواير من الاي ضبطية الولاية فارقة عن معاشات الطواير الاخرى من ذلك الاي غير انه لايجوز ان يكون موجوداً فرق وتفاوت فيما بين معاشات النفرات الموجودين في طابور واحد ولا حصول الضم والتزيل في معاشات الضباط الذين هم في صنف واحد

المادة الخامسة عشرة . يعطى عدا المعاشات المحررة في المواد السابقة لكل من عموم نفرات خيالة الضابطة ومشائخها ووكلا قولانها وامناء زورنالانها ثلاثماية درهم خبز ولكل نفرات اغاوات البلوكات ومعاوينهم ستمائة درهم خبز ولكل من ضباط ونفرات خيالة الضابطة ثلاث اوقات وثمانون درهم شعير واربع اوقات تبين وإلى اغاوات الطواير قدر ذلك مرتين وإلى الاي بكى قدر ذلك ثلاث مرات عدا الخبز الذي مر ذكره

المادة السادسة عشرة . يكون لكل من عساكر الضابطة المشاة على العموم بارودة وسيف قصير وفرد طباخجه ولفنرات الخيالة حمالة (بلاسقه) واحدة وزوج طبنجات وسيف ويعطى ذلك لهم مع البلاسقات ايضاً من طرف الدولة وكذلك جيجانانهم عند ما يقنضي الامر تعطى لهم من جانب الميري

المادة السابعة عشرة . يعطى بالميعاد من كل سنة لكل من العساكر الضابطة ستري واحد و بانطولون و طربوش و بالميعاد كذلك في كل ثلاث سنين كبوت شتوي واحد وللمشاة منهم زوجان من الاحذية في السنة وللخيالة جزمة واحدة

المادة الثامنة عشرة . ملابس النفرات المشاة ووكلا قولانهم ومعاوينهم وامناء زورنالانهم وكبايت العساكر بوجه العموم تعمل جميعها على نسق واحد واثمانها واثمان الجزم والاحذية والطرايش واجرة عملها تعطى من طرف الدولة

المادة التاسعة عشرة . حيوانات خيالة العساكر الضابطة هي ملكهم اما سروجونها وراسياتها واغشينها وما يماثل ذلك من طواقمها يعمل مائلاً الى طواقم خيالة العساكر

النظامية ويعطى لهم من ظرف الدولة وتنوقف اثمانه ليصير تحصيلها من مخصصات
عساكر الخيالة السنوية

الفصل الثالث

(بمختص باصول انتخاب ضباط عساكر الضابطة)

فقرة نظامية صارت ذيلاً لفصل اصول الانتخاب من نظام

تشكيلات العساكر الضابطة المنشور بتاريخ ٢

ربيع الاول سنة ١٢٨٦

يتنخب وكلاء القولات ومعاونوهم وامناء الزورنالات بمصادقة بكوات الااليات
كالسابق اما الضباط لحد اغاوات الطواير فتصديق والى الولاية حسبما هو محرر في
المادة العشرين والرابعة والعشرين من هذا النظام وترسل اوراق انتخابهم الى مشيرية
الضابطة ليحصل عليها التدقيق في مجلس فرقة الضابطة وبقبلوا اذا كانت المعاملات
الواقعة موافقة للقاعدة وبصادق على ذلك والا فيتبدلون وكذلك مامورية اغاوات
الطواير وامناء الادارات وبكوات الااليات ايضاً تجري بموجب فرمان عال بعد
ان يحصل التدقيق عليها في مجلس فرقة الضابطة وبصادق عليها من جانب مشيرية
الضابطة

المادة العشرون . من المقرر بان وكلاء قولات عساكر الضابطة ومعاونيهم وامناء
الزورنالات يتعينون بتصديق بكوات الاالي اما الضباط لحد اغاوات الطواير
فتصديق والى الولاية وكذلك اغاوات الطواير وبكوات الااليات بتصديق مشيرية
الضابطة الجلية

المادة الحادية والعشرون . بما ان عزل احد ضباط الضابطة في الطواير اغاوى
امين المحورنال واخرجة يتوقف مطلقاً اما على استعفاثه او ما على ثبوت مادة واحدة
او عدة مواد من الاحوال المعينة نظاماً وقانوناً فلا يعزل ضابط اصلاً ما لم تقع منه
احدى هذه الاحوال وتثبت عليه وتجري محاكمته وبصادق مجلس ادارة الولاية على الاسباب
الموجبة لذلك

المادة الثانية والعشرون . اذا انحلت ضابطة في احد الايات الضابطة وكانت من

المراتب الصغرى فينتخب لها الاقدم والالقي من بلوكها واما اذا كان الفحل بلوك اغاسى او معاونه فمن طابوره واذا لم يوجد من يناسب لذلك في البلوك او الطابور المنسوب اليه فمن طواير اخرى واذا لم يوجد في تلك ايضا فيطلب من مشيرة الضابطة الجلييلة ولا يجوز في وقت من الاوقات اصلاً ان ينتخب الذين لم ينتظموا في سلك ضباط العساكر النظامية والضابطة الى ضباط الضابطة على خط مستقيم

المادة الثالثة والعشرون . وكلاء القولات واغوات البلوكات ومعاونهم يشترط عليهم بان يكونوا متدربين على تعليم العساكر ويقرأون ويكتبون بقدر الامكان وارباء اللمة من حركات منافية لحوال الضباط وصفاتهم ويتخرج المخرجون من ضباط العساكر النظامية المتصفون في الصفات المشروحة في امر الانتخاب

المادة الرابعة والعشرون . اذا انحلت ضابطة من ضباط العساكر الضابطة فينتخب ابتداء من يقتضي لذلك في مجلس الطابور ويصادق على صورة انتخابه من طرف الولاية ثم بعد ذلك تجري التدقيقات عليه في مجلس الالاي حتى اذا وجد انتخاب مجلس الطابور موافقاً للاصول والنظام وكان المنتخب وكيل قول او معاونه او امين زورنال تجري ماموريته من جانب الالاي بكى واذا كان بلوك اغاسى او معاونه او امين حساب فيتقرر بيورلدي باعلى مضبطه من طرف والى الولاية ويعطى ليدته ثم ترسل مع ذلك صورة عين المضبطة المتضمنة لانتخابه ومضبطة محاكمة سلته اذا كان قد عزل واخرج قانونياً او ورقة استعفاة اذا كان قد استعفى الى مشيرة الضابطة الجلييلة وتجري مامورية اغوات الطواير واما الادارات بموجب بيورلدي من طرف الولاية حسب الاشعار الذي يقع بواسطة الاستئذان من مشيرة الضابطة اما مامورية الالاي بكى فيموجب فرمان عال

المادة الخامسة والعشرون . الاحوال التي توجب عزل ضباط العساكر الضابطة واخراجهم نظاماً قبل ان يتموا مدة عسكرتهم في خمسة انواع الاول منها الاستعفاء الثاني الحكم بجازاة الحبس اكثر من ثلاثة شهور الثالث الحكم بالحبس ثلاث مرات في السنة بداعي التنصير في ابناء الوظائف العسكرية والملكية بدون عذر الرابع الاعتياد على الافعال والحركات المنافية لصفة الضابطة الخامسة المرض بصورة لا يمكن معها الاقتدار على ابناء المامورية بحيث لم يكن ذلك في سبيل الخدمة وقبل انمام مدة التقاعد نظاماً

المادة السادسة والعشرون. الذين يريدون الدخول في السلك العسكري بعد اكمال افراد عساكر احد الالايات تنقيد اسماؤهم وكنياتهم في دفتر لكي يتعين في المحلات المخلة الرجال الذين يكونون اول من تنقيدت اسماؤهم فيه ومرجحين بالنظر الى احوالهم وصفاتهم

الفصل الرابع

في بيان درجات المكافاة التي تجري بحق العساكر الضابطه

المادة السابعة والعشرون. الضباط الذين يكونون قد خدموا بالفعل ثلاثين سنة كاملة في سلك العساكر الضابطه ما عدا النفرات اعتباراً من تاريخ هذا النظام يمكنهم ان يتقاعدوا اذا ارادوا بمعاش يوافق قانون تقاعد العساكر النظامية ويطابق استحقاقات مراتبهم

المادة الثامنة والعشرون. المرضى والمستقظون باسباب من وظائف مامورياتهم من الضباط والانفار الذين لم يعمول مدتهم المبينة في المادة السابقة يتقاعدون بالمعاشات المعينة في قانون تقاعد العساكر النظامية على الوجه الموافق الى الدرجات الثلاثة المعينة في المادة الخامسة عشرة من القانون المذكور

المادة التاسعة والعشرون. ازواج واولاد الضباط والنفرات الذين يتوفون مجروحين في خدمة تتبع اصحاب الجنائيات والقاء القبض عليهم يتخصص لهم معاش بدرجة لا يتجاوز معها نصف معاش نهاية ما يكون ويتقسم عليهم ذلك بحسب النفوس المادة الثلاثون. هذا النظام مخصوص بالعساكر الضابطه الذين هم بهيئة الايات وطوبىير منتظمة فلا تشمل عساكر الكوردون ولا ادارات النفرات الموظفة والسيارة وقد تعينت وظائف العساكر الضابطه العسكرية والملكية بتعليمات خصوصية

في ٢ ربيع الاول سنة ١٢٨٦



تعليمات بحق وظائف العساكر الضابطة العسكرية

المادة الاولى . نفرات الضابطة يتبعون في الاحوال المختصة بوظيفتهم العسكرية راي وقومانداية وكيل القبول ومعاونيه ووكيل القبول ومعاونوه يتبعون في ذلك بلوك اغاسي ونفراته ومعاونيه ايضاً وهؤلاء مع بلوكاتهم يتبعون اغاوات الطابور وهذه الهيئة افراداً واجمالاً تتبع في ذلك الا لاي بكى وفي وظيفتهم الملكية يتبعون راي واوامر ماموري الملكية حسبما هو محرر في المادة الاولى من نظام ادارة الضابطة انما يشترط توسط ضباط الضابطة في المصالح التي تحال لافراد الضابطة من طرف ماموري الملكية

المادة الثانية . كل حركات عساكر الضابطة موضوعة توفيقاً الى اصول العساكر النظامية لكن بما ان الطابور لم يكن مستخدماً مجبوعاً مع بلوكاته ولم يكن محل هناك لتعليم الطابور فيجري تحصيل طواقم القبول وتعليم الارجل والاسلحة فقط اما في الحالات التي يكونون مجتمعين بها فيجري تعليم البلوك

المادة الثالثة . اذا قسمت طواقم العساكر الضابطة بحسب الازياج الى فرقتين استخدمتا في موقعين مختلفين فيكون وكيل القبول في فرقة ومعاونيه في اخرى لادارة الانفار الموجودين

المادة الرابعة . اذا لزم استخدام الطواقم التي يتركب منها البلوك الواحد فرقتين فتحال ادارة الطواقم الموجودة في الفرقة الاولى الى بلوك اغاسي وادارة الطواقم الموجودة في الفرقة الثانية الى معاون البلوك اغاسي ايضاً

المادة الخامسة . كل نفر من انفار الضابطة مجبور بان ينفذ ما يقع له من اوامر الضباط الذين فوقه بحسب درجاتهم ويجري تنبيهاتهم بحق الوظائف المدرجة في هذه التعليمات بنماها حالاً وهذه المجبورية تشمل الضباط كافة الميينين في المادة الاولى درجة فدرجة

المادة السادسة . انفار الضابطة الموجودون في الخدمة او في الفرقة غول يكونون مسلحين على كل حال ويلزم ان يكون في بلاقاتهم فشك ايضاً وتكون اسلحتهم وملابسهم جميعاً نظيفة ولا تكون حيوانات الخيالة منهم ضعيفة ولا سقط والتفتيش عليهم لكي اذا كان فيهم نقص يصير اصلاحه واكماله هو من الوظائف المختصة في الدرجة الاولى بضباط البلوكات ثم في اغاوات الطواير والا لاي بكى من بعدهم واذا وقع تقصير او نقص في اجراء ذلك

يقعون كلهم تحت المسؤولية درجة فدرجة

المادة السابعة. تجري كل يوم عند المساء اصول بوقلة عساكر الضابطة من طرف ضباطهم في المواقع والمراكز التي يكونون موجودين بها وتستوفي التنبيهات اللازمة عليهم وينظم زورنال يومي ببيان مقدار الموجودين منهم والذين هم في الماموريات والمرضى ويعطى الى مامور الملكية الموجود في ذلك الموقع او المركز

المادة الثامنة. الاسلحة والملبوسات المعطاة الى العساكر الضابطة تعانين لا اقل من مرة في كل شهر بمعرفة الضباط واذا وجد بينهم من اضاع اسلحته او ملابسه او تلفها لعدم اعتنائها بها فيقطع ثمن ذلك من معاشه

المادة التاسعة. السندات التي تؤخذ من كفلاء الانفار الذين يكتبون في العسكرية الضابطة والعلومة خبر التي تعطى ببيان معاينتهم تنقيد في دفتر مخصوص بمعرفة امين الزورنال وتحفظ عند اغايات البلوكات

المادة العاشرة. النفقات الذين يكتبون جديداً يتعلمون مدة لا اقل من شهر واحد اعتباراً من تاريخ اكتسابهم ويتعرفون قاعدة القول والنوبة (الحرس) واصول الاحضارية والمعاملة التي تجري بحق كل احد وباقي الخدمات العسكرية بقدر الممكن وبعد ذلك يستخدمون في مثل تلك الاشغال اما اذا استعملت الانفار المتبتدية بخلاف ذلك وقعت منهم معاملة ردية على نوع من الانواع بهذا السبب فيقع الضابط تحت المسؤولية

المادة الحادية عشرة. بما انه يلزم ان تكون العساكر الضابطة مجمعة دائماً وموجودة في الحكومة فيخصص لهم محل مناسب في الدائرة المخصصة بالحكومة في كل محل لاجل اقامة العساكر المرقومة فيه ويلزم ان يكون نصفهم موجوداً دائماً في القول (الحرس) والقره غولات والنصف الآخر في محل الحكومة ويعطى للضباط والنفقات الوطنيين والمتاهلين اذن بان يتوجهوا الى بيوتهم ليلة في كل اسبوع على طريق المناوبة

المادة الثانية عشرة. ان دخول ضباط العساكر الضابطة ونفرائها الى المحلات المخلة بموقعهم وناموسهم واقامتهم فيها ومواجهتهم مع المحبوسين ومكالمتهم ايام كل ذلك من الامور المنوعة فيلزم اجراء النظارة والدقة المستمرة على ذلك من طرف الضباط

المادة الثالثة عشرة. ضباط الضابطة ونفرائها ماذنون بالدخول الى اي محل كان انما يمنع المنع القطعي من دخولهم الى بيت احد او الى حريمه الذي هو بحكم يتوفى المصالح الاعيادية

إذا اقتضى الامر ما لم يأخذوا معهم الامام والمختار او رجلاً ورجلين من معتبري الاهالي واختيار بينهم بموجب القاعدة المرعية

المادة الرابعة عشرة . ضباط عساكر الضابطة ونفرائها يضعون على كل حال ذواتهم تحت النظمات الخصوصية والاداب والترية العسكرية ويتوقون للغاية من الاطوار المناقضة للشان العسكري ومن سوء المعاملة بحق المأمورين والاهالي واذا تصادف في احد المحلات ضباط العسكرية ومأمورو الملكية فيجرون لهم مراسم الاحترام والذين يتحركون بخلاف ذلك تجري بحقهم المجازاة التكديرية قانوناً

المادة الخامسة . عشر بما انه من المنوعات ان يتخصص احد نفرائ الضابطة في خدمة ذاتية سواء كانت لضابط او لاحد من مأموري الملكية وغيرهم وان يتخصص بمعية احد من المأمورين عدا الوالي والمتصرف والقائمقام والمدير وضابطة الخصوص او ان يروح ويحي مع احد الى بيته او ان تستعمل خيول الخيالة في خدمات اخرى فاذا وقع شيء من مثل هذه الاحوال فيقطع معاش الايام التي يكون خدم بها نفر ذلك الشخص ويؤخذ الى الدبوي اما اذا كان صار استخداماً بالامر الجبري فيضمن ذلك الى من امره

المادة السادسة عشرة . الذين يتوجهون بخدمة خصوصية الى احد المحلات من عساكر الضابطة الخيالة والمشاة يتعين لهم من طرف ضباطهم مدة بحسب ما يقتضي الموقع والمصلحة لان الذين يطوفون في القرى ويخطرون فيها اياماً بدون لزوم وبغير عذر على ان ذهابهم كان لاجل شغل تمكن رؤيته والرجوع في يوم واحد مثلاً يقعون تحت المسؤولية وتنقطع معاشاتهم وتتوقف تعييناتهم في الايام التي عطلوها ولذلك الذين يتظنون في سلك الضابطة يلزمهم ان يبذلوا مساعدتهم في سرعة ايفاء المصالح التي يؤثرون بها ولكن لا يعودون بهذه الوسيلة ما لم يتمموا الاشغال التي أمروا بها

المادة السابعة عشرة . اذا سمع احد من العساكر المرقومة شيئاً مخالفاً بالنظام والراحة او بافكار الاهالي فيجبر حالاً عنه مأموري الملكية الذين هم هناك بمعرفة ضابطهم واذا كان احد النفرائ يتوجه الى محل بالمادونية فيكون مجبوراً ان يخبر حالاً ضابط الموقع الموجود في الجوار عن الوقائع التي يراها بالتصادف

المادة الثامنة عشرة . حيث كان من المنوعات قطعاً وقانوناً ان تأخذ او تطلب العساكر الضابطة عليقاً او ما كولات في التضاآت او القرى من الاهالي بدون ثمن وسوف يصير اعلان تقدير فئات الماكولات والعليق لاجل انفار الخيالة والمشاة الذين

يقيمون ليلاً في القرى والحقائن التي توجد خارج القصبات فتغير الضباط والانفا كافة ان يعطوا مصاريفهم

المادة التاسعة عشرة . الذين يطلبون اذنًا بالتوجه الى محل اخر لاجل امورهم الذاتية من ضباط العساكر الضابطة وافرادها يعطى لهم الاذن بذلك بحيث يكون من اسبوع واحد الى شهرين نهاية ما يكون بحسب قرب المحلات التي يريدون الذهاب اليها وبعدها وما يقتضي للمصلحة وان لا يتجاوز ذلك ضابط واحد وخمسة انفار من كل بلوك وتكون تعييناتهم في هذه المدة فقط موفورة الى الخزينة امام معاشاتهم فتعطى لهم عند عودتهم والذين يحتاجون منهم الى الاذن باكثر من شهرين فيراجعون الولاية ويحصلون الماذونية منهم لمدة كافية والذين يتجاوزون الماذونية ولا يعودون الى طوايرهم وبلوكاتهم فيعمل حساب معاشهم عن المدة التي تجاوزوها ويقطع عليهم

المادة العشرون . اذا حدث للنفقات الضابطة امور ذاتية تلزم تسويتها فيذهبون لتسويتها بعد اخذ الاذن من ضباطهم

المادة الحادية والعشرون . تجنب العساكر المرقومة في المحلات التي ترسل اليها اجمالاً وافراداً سواء كان ذلك لاجل مطاردة الاشقياء او كان لاجراء مامورية اخرى ازعاج الاهالي واضرارهم بصورة من الصور وخاصة من اجبار الذين ينسبون الى الاشخاص الذين يهملون بالبحث عنهم واحضارهم او يتعلقون بهم بغير حق ولا يربطون في اثناء التوصل من القرى الى القصبات او من الاسواق الى محل الحكومة غير القتلة وقطاع الطريق والجارجين او من كان من هذا القبيل ولا يعاملون الناس الذين يربطونهم بشيء من الضرب او غير ذلك من المعاملات التحقيرية والتعذيبية غير الرباط فقط

المادة الثانية والعشرون . عندما تظهر اشقياء داخل احد القضاوات بحصل ترتيب وسوق عساكر ضابطة بمقدار ما يلزم سواء كان ذلك من ذلك القضا او من قضاوات اخرى مجاورة له بواسطة الخابرة ويحصل الاعناء بالمسارعة الى امر مطاردتهم واستئصالهم من كل الجهات واذا لزم الامر تتجاوز عساكر ضابطة احد القضاوات حدود القضاء الاخر وتتحد مع العساكر الموجودة هناك ليعاونوا بعضهم بعضاً فلا يتركون الاشقياء مالم يمسكواهم

المادة الثالثة والعشرون . اذا كان احد عساكر الضابطة او عدة انفار منهم يصادفون

مشاكل عندما يكونون قائمين بايفاء مامور بنهم فتجري لهم المعاونة المتقتضة من طرف القوة النظامية

المادة الرابعة والعشرون . ان العساكر الضابطة مأمورة بحفاظة الامنية العمومية فاذا وجد من العساكر النظامية الشاهانية واحدا و عدة انفار بمحالة ردية فتمنعهم من ذلك العساكر الضابطة واذا لم الامرناخذهم وتسلمهم الى اقرب الفرقة ولحانات العسكرية النظامية ونظيره اذا نظرت العساكر النظامية ايضا عساكر ضابطة موجودة بهكذا حالة ردية تمنعها وتسلمها الى اقرب فرقة ولحانات العساكر الضابطة

المادة الخامسة والعشرون . ضباط العساكر الضابطة ونفرائها تجري الاعناء والدقة باطفاء الحريق وبان لا يفتدشي من انواع الاشياء التي تخرج من المحل الذي يظهر به الحريق او من البيوت التي تجاوره تطبيقاً الى التعليمات الخصوصية

المادة السادسة والعشرون . اذا اجرت ضباط عساكر الضابطة او افرادها معاملة ردية بحق احد الناس في اثناء اجراء وظائفهم الملكية والعسكرية او اخذوا دراهم قليلة كانت او كنية تحت اسم اجرة فالجزاء المترتب على نزع التهمة قانوناً يوضع في موقع الاجراء بامر الوالي حالاً من بعد رؤية المحاكمة توفيقاً الى النظام ولو كان ذلك خارجاً عن دائرة الماذونية ايضا

المادة السابعة والعشرون . الذين يجاسرون على عدم الطاعة ويضربون ضباطهم او يهربون قبل تكميل المدة المعينة لهم تجري محاكمتهم عند بلوكاتهم او طوايرهم ثم غيب الاستئذان من طرف الولاة والمتصرفين في الخارج او من جانب مشيرية الضابطة في دار السعادة والمصادقة على قرار المحاكمة يضربون من خمس عشرة عصا الى ستين عصا غير انة يشترط في اجراء جزاء الضرب ان يعرض المتهم في اول الامر على الطبيب ليحقق امر احتمال له للضرب اما الذين يتبينون بانهم لا يجنلون ضرباً فيجازون بالحبس يومين بدلاً عن كل عصا واحدة

المادة الثامنة والعشرون . ترى محاكمة الاثارة الذين تقع عليهم تهمات في التقصير من جهة الواجبات العسكرية بحضور اغاوات بلوكاتهم ومعاونتهم ومحاكمة وكلاء القبول ومعاونتهم وامناء الزورنالات بمعرفة اغاوات طوايرهم بحضور الضباط اما محاكمة الضباط الكبار مثل البلوك اغاسي ومعاونو والطاير اغاسي فترعى في مجلس الايالي بمعرفة الايالي بكى ايضا وتجرى مقتضيات ذلك بانضمام راي

ماموري الحكومة

المادة التاسعة والعشرون. الضباط والانفار الذين ليسوا بدرجة الاحوال التي يعينها قانون الجزاء وانما امتنعوا فقط بلا عذر عن ابناء وظيفتهم العسكرية او قصدوا عدا في اجرائها او لم ينفوا اثمان ما كولا لهم وعليتهم في القرى وغيرها حسب فئاتها المنقوعة او الذين يدخلون بدون اذن الى بيت احد الناس او الى حضيرة الذي هو بحكم حريمه بدون صلاحية او مامورية او الذين لم احوال مذمومة او يتدخلون في اجراءات لا تساعد عليهم خدمتهم ولا وظيفتهم بحسبون من يوم واحد الى اسبوع اما اذا كان قد ترتب نوع ضرر من افعالهم او احوالهم هذه فينضم لهم ايضا

المادة الثلاثون. اذا لزم قطع معاشات نفقات الضابطة ووكلاء القولات ومعاونيهم او اخذ تضمينات منهم بداعي تجرؤهم على الحركات الميمنة في المواد المختلفة من هذه التعليمات ونظام الضابطة فتري التقارير التي تعطي في هذا الباب من طرف اغاوات البلوكات ومعاونيهم في مجالس الايات الضابطة في الولايات او في مجالس الطواير في الالوية وتجري ايجاباتها قطعاً حسب الاحكام اللاحقة بها واذا كانت الحركات الموجبة لزيادة الجزاء باكثر من ذلك متعلقة بالوظائف العسكرية فيجري استنطاق التجاسرين وترسل زورنالاتهم الى اغاوات الطواير وتبلغ درجات تهات المتهمين من جهة وظائف ملكية او احوال غيرها الى اغاوات الطواير واكبر مامور يوجد للحكومة لكتابا ترى محاکمتهم في ما يلزم من المجالس او المحاكم

في ١٥ ص سنة ١٢٨٧



كما انه قد تعينت بنظام خصوصي صورة تشكيل الايات العساكر الضابطة في الولايات وتحددت وظائفهم العسكرية بتعليمات خصوصية من طرف مشيرية الضابطة الجلية ايضاً كذلك قد تعينت الاجراءات المتعلقة بوظائف العساكر المرقومة الملكية وادارتهم بهذه التعليمات العمومية

الفصل الاول

يخص بوظائف العساكر الضابطة الملكية

المادة الاولى . عساكر الضابطة هم من ماموري الامور الملكية وخداهم اقمهم مجبورون ان يجروا داخل المحلات التي هم موجودون بها الاشغال التي يومرون بها وتحال اليهم من طرف ماموري الملكية العائدة الى مصالح الدولة الملكية والحالية والضابطة اما راساً او بالواسطة توفيقاً الى النظام والقواعد المختصة بها

المادة الثانية . الوظائف الملكية التي للعساكر الضابطة في قسمان اساسيان الاول هو اجراء الوظائف المحولة الى عهدتهم لاجل حفظ امنية المملكة التي هم موجودون بها وراحة اهاليها والثاني هو الخدمة في الطريق التي تعينها الحكومة المحلية في حفظ امور اموال الدولة وتحصيلها

المادة الثالثة . انواع القسم الاول هي اولاً مسك اصحاب الوقائع الموجبة الى سلب الامنية مثل الحرامية وقطاع الطريق وقائلي النفوس والجارحين والضاربين بالفعل وشركائهم والذين لهم دخل معهم واخراجهم الى الوجود وتسليمهم الى الحكومة ثانياً المحافظة على المحاييس واخذهم عند الاقتضاء من محل الى محل اخر واحضارهم ثالثاً ايجاد الحبوب بحالة توافق النظام الموضوع لها . رابعاً ديانة القبول ونظارة الفرقة غول وعدم اعطاء مجال للوقوعات الضارة . خامساً استحصال اسباب الامنية في مرور الطرق وعبور المعابر . سادساً الحقوق عند وقوع الحريق والاجتهاد في اطفائهم . سابعاً ابصال البوستات والامانات والاشياء المتعلقة في المهري من محل الى محل اخر . ثامناً معاونة ماموري التذاكر والبساوورطات . تاسعاً جلب انفار الفرقة والرديف وجمعهم وروية الاشغال التي يتكفون اليها من طرف الدوائر

البلدية وتكون موافقة للنظام

المادة الرابعة . يجوز ان تنتظر النفقات بالنوبة في دوائر الحكومة حسب النظام وان تستعمل لاجل المصالح فقط في دوائر مجالس الادارة والجنايات ومرافقة الخيالة والبيادة الى المأمور الذي يتوجه من محل الى محل اخرو بما انه ممنوع استخدام العساكر الضابطة بخدمات غير ذلك وغير الاحوال المعدة في هذا الفصل وخاصة في الامور الذاتية فنجري النظارة من طرف ضباطهم على اجراء الوظائف المحررة بالنظام والاعتناء والدقة من جانب النفقات على اجرائها

الفصل الثاني

بخص بالتخصيصات المتعلقة بمجموع هيئة العساكر الضابطة

المادة الخامسة . يعطى لكل طاوور عشرة غروش في الشهر مصاريف قرطاسية ولكل قفوش وقره قولخانه نقيم فيها العساكر الضابطة نصف اوققزيت في الشهر ولكل قفوش في البلاد المفتضاة وقره قولخانه في المحلات التي ليس بها احراش حطب او فحم بمقدار ما يلزم دفعة واحدة في موسم الشتاء

المادة السادسة . المرضى من العساكر الضابطة يرسلون الى الخمسة خانات المخصصة اما بالعساكر النظامية او بالبلدة لينداوا وهناك او في محل مخصوص اذا لم يكن موجوداً هناك خسته خانه ونسوي مصاريفهم من صناديق الاموال ومصاريف هذا النداي مع اعطاء التخصيصات المحررة في المادة الخامسة لها على كل حال مرهونان على تصديق مجالس الادارات

المادة السابعة . اذا لزم اعطاء تعيينات الخبز والعليق المخصص الى العساكر الضابطة عينا فيكون امر ترتيب ذلك ومبايعته من وظائف مجالس الادارات اما اذا لزم الاثر الى تسوية ذلك بدلاً فحسب اثمائة ويعطى بموجب مضبطة الثبات التي تنتظم من طرف مجلس الادارة توفيقاً الى الاسعار الراجحة

المادة الثامنة . يعطى لكل من نفقات الضابطة الذين يرسلون بالمأمورية الى محل خارج عن دائرة الولاية ستون بارة لاجل كل ساعة واحدة اعتباراً من حدود الولاية وإلى وكيل القول ولكل من معاونيه غرشان وللضباط الى حد اغاوات الطواير خمسة غروش والى الالاي بكى سبعة غروش خرجه من مال الصندوق واذا توجهوا بجراً

يعطى لهم نصف النولون ايضاً باعتبار الموقع الاول الى الالاي بكى واغاوات الطواير
والثاني الى اغاوات البلوكات ومعاونهم والثالث الى وكلا القولات ومعاونهم والنرات
المادة التاسعة . لا يعطى الى ضباط عساكر الضابطة ونفرائها خرجاء لاجل محلات
يرسلون اليها داخل دائرة الولاية التي هم منسوبون اليها وانما يعطى الى الالاي بك سى حين
عزيمته لاجل التفتيش على الاحوال العسكرية ثلاثة غروش ونصف على كل ساعة الخاصة
هذا الامر فقط

الفصل الثالث

يختص بصور اجرا بعض معاملات تتعلق بادارة العساكر الضابطة

المادة العاشرة . يتنظم دفتر كيفية الالاي الضابطة الذي يتشكل توفيقاً الى النظام
المختص به ويختم بذيله من طرف هيئة مجلس ادارة الولاية وضباط الالاي ويحفظ في
مجلس الالاي انما يعمل فقط دفتر اجمالي ببيان اسم الضباط الكبار والصغار والطواير
وبلوكاتهم وعدد الانفار الموجودة في كل بلوك ومقدار معاشاتهم ويصادق كذلك بذيله
من مجلس الالاي ومجلس ادارة الولاية ويرسل الى نظارة الداخلية لكن بما ان ملابس
ضباط العساكر الضابطة ونفرائها سوف تنتظم بعد الان وتعطى لهم من طرف الدولة فلا
يلزم ان ترتب معاشاتهم باعتبار ان يتنزل منها ثمن الملابس كما كان قبلاً بل نخصص
معاشات ضباط ونفرائ طابور الضابطة الذي يستخدم داخل اي سنجاق كان يحسب
رائج اسعار ذلك السنجاق والى اجاباته الموقعية

المادة الحادية عشرة . الالاي الضابطة في كل ولاية ينقسم الى طواير والطواير
الى بلوكات والبلوكات الى طواقم حسباً هو محدد في الفصل الاول من نظام العساكر
الضابطة الاساسي ثم ولئن كان يوجد طابور في كل سنجاق وبلوك واحد من الضابطة
في كل قضاء لكن من حيث انه لا يمكن ان تكون احياءات احد المحلات الملكية هي عين
ما يحتاجه الاخر فقد نقرر ان يترتب عدد نفقات الطواير والبلوكات بدرجات متفاوتة
حسب الاحياءات الموقعية وبناء على ذلك يلزم ان يتركب طابور ضابطة السنجاق الذي
تكون امور ضابطته من الامور المسلم بحسبها من عشرة بلوكات نهاية ما يكون من الدرجات
وبعكس ذلك طابور ضابطة السنجاق الاخر الذي يكون مضبوط الادارة اعني يتركب في
اقل الدرجات من بلوكين وعند تقسيم البلوكات على القضايات تراعى في انقسامها هذه

النسبة ايضاً على انه اذا كانت دائرة ملكية احد القضاة مخصصة للغاية وقد اتخذت قائمية لجهة اهمية مخصصة بها لدى الدولة وكانت هذه المضبوطية الموقعية تمكن ادارة ضبطها بنفقات اقل من مقدار بلوك ضابطة نظاماً فيمنع تجاوز ان تعطى النفقات الزائدة الى قضاء اخر لا تمكن ادارته ببلوك واحد بل تكون محتاجة الى نفقات بقدر بلوك ونصف مثلاً وبناء على ان مسؤولية الاحوال التي تجري في كل ملحقات احدى الولايات تعود على تلك الولاية ايضاً فلا تكون طواير الضابطة وبلوكاتها الموجودون في كل لواء وقضاء مكلفين بان يقولوا وظائهم في دوائر مأمورياتهم الخصوصية فقط بل اذا تكونت احوال فوق العادة في لواء او قضاء اخر وكانت هيئة ضابطته غير كافية الى دفعها وازالتها فهم مجبورون ومكلفون بان يعاونوها وحاصل الامران مجموع هيئة ضابطة كل ولاية تكون منقسمة في الادارة الاعيادية على مواقع متعددة اما في الامور التي هي فوق العادة فيجب لكل قسم منها ان يعاون القسم الاخر فعلاً ولذلك يلزم حين استخدام العساكر الضابطة ان تجري الدقة على هذه القواعد من طرف مأموري الملكية ايضاً

المادة الثانية عشرة . الذين يحدث لهم عذر شرعي او يعتريهم مرض من العساكر الضابطة ويستدعون اخراجهم قبل ان يتموا الستين وكانوا من وكلاء القولات ومعاونهم او نفقات ورويت عليهم واعذارهم بانها صحيحة فيخرجون من طرف الاي بكى بموجب المضابط التي تعطى بذلك من مجالس الطواير والولايات ويتنخب اخرون يتعينون عوضهم وتبين وقوعاتهم في الزورنالات الشهرية ثم ان الذين يتركون خدمتهم على هذا الوجه تؤخذ منهم ملابسهم واسلحتهم

المادة الثالثة عشرة . يتقيد الموجود من كل بلوك ضابطة ووفياته في كل يوم بيوم بمعرفة امناء الزورنالات او وكلاء القولات في المحلات التي لم يكونوا موجودين بها ويتنظم بذلك زورنال في راس كل شهر ويرسل الى مجالس الطواير ومنها الى مجلس الاي ايضاً ثم تعمل خلاصة هذه الزورنالات الشهرية وتحال الى تدقيق مجلس ادارة الولاية

المادة الرابعة عشرة . تجري المعاملات القلبية للاخراجات والوفيات التي تقع من الضباط والنفقات في كل اي من الولايات الضابطة في دفاتر الطواير ودفاتر الكنية المحفوظة في مجلس الاي ثم يعمل جدول في اخر السنة ببيان عدد طواير الاي ولكل طابور كم بلوك من الخيالة والليادة ومقدار مخصصات كل بلوك وما هو مقدار ما تنزل عن معاش الايام الخالية في الاثني عشر شهراً ويصادق بذيله من مجالس الاي والادارة

ويرسل من طرف الولاية الى نظارة الداخلية
المادة الخامسة عشرة . بما انه ممنوع ان تاخذ العساكر الضابطة علياً وماكولات
من الاهالي مجاناً عند ما يتوجهون بالمامورية الى النقضات والقرى فسوف تنقذ نفقات
الماكولات والعليق في مجالس الادارات وتنتشر باعلانات خصوصية لاجل العساكر
الخيالة والمشاة من الضابطة الذين يبقون في القرى والخانات كلاً على حدته

الفصل الرابع

يخص بادارة امور محاسبات العساكر الضابطة

المادة السادسة عشرة . يعل حساب معاشات الضباط والنفقات المستخدمين في
كل قضاء عن المدة التي استحقوها وبذل التعيينات ومخصصاتهم مثل مصروف القناديل
والحطب باعتبار البلوكات والطواقم والدفتر الذي يعمل بذلك مصادقاً عليه من
مجلس ادارة القضاء يعطى الى مجلس الطاير

المادة السابعة عشرة . بتنظم زورنالان عموميان ببيان سائر تخصيصات بلوكات كل
طاير من خيالة ومشاة المدينة في المادة السابقة ويصادق عليها من مجلس ادارة اللواء
وترسل نسخة منها الى مجلس الالاي والثانية الى محاسبة اللول وتوخذ استحقاقات العساكر
وتقسم عليهم بموجب هذه الزورنالات

المادة الثامنة عشرة . يجوز ان يوخذ من صندوق المال بموجب سند موقت من
طرف الضباط معاش وتعيينات شهر واحد للضباط الموجودين في القضاء ويتوزع ذلك
عليهم وهذه السندات الموقنة يلزم ان يعطى بها اخيراً سند واحد من طرف الطاير
وترجع لهم

المادة التاسعة عشرة . حيث ان طواقم سروجة عساكر الضابطة الخيالة تعمل من
طرف الميري واثمانها تتوقف من ضريبة معاش الخيالة بالنسبة الى المشاة فمصاريفها تنزل
من المخصصات العمومية الى خيالة ضابطة كل ولاية وتجدد ضائعات الذين يتلون
او يضيعون بسوء استعمالهم بلاساتهم واسلحتهم المتعلقة في الميري وملبوساتهم قبل حلول
ميعادها من ضباط العساكر الضابطة وافرادها بوجه العموم وتضمن لهم اثمانها

المادة العشرون . اثمان عليق وتعيينات الذين يتوجهون من الضباط والانار الى
محل اخر لاجل امورهم الذاتية تنوفر الى الخزينة ويعطى لهم معاشهم فقط واذا تجاوزوا

مدة الماذونية التي تعطى لهم ينقطع عليهم المعاش ويتوقف أيضاً
 المادة الحادية والعشرون . دخول الانفار الذين يتجدد قديم بدخولهم في سلك
 الضابطة يعتبر اما من اول الشهر او من الخامس عشر منه ومعاشاتهم في الايام الخالية
 التي تمر فيها بين دخولهم وخروجهم مع المعاشات وثمان التعمينات التي تقطع عليهم بداعي
 الاحوال المحررة في المادة العشرين تنزل من مخصصاتهم وتبين في دفاتر المحاسبات الشهرية
 المادة الثانية والعشرون . يوجد دبوي (مخزن) لكل طابور في مركز الطابور
 تحت نظارة ومسئولية مجلس الطابور محفوظ بيد امين الحساب

المادة الثالثة والعشرون . تعمل دفاتر محاسبة الدرام التي توضع في هذا المخزن
 مرة في كل ثلاثة شهور اجمالاً وفي اخر السنة تفصيلاً وترسل الى مجلس الالاي ومتى
 كانت دفاتر السنة موافقة للاصول تحفظ بعد المصادقة عليها من طرف الولاية
 المادة الرابعة والعشرون . الدرام التي تحفظ في المخزن تكون عبارة اولاً عما يتوقف
 من معاشات وبدل تعيينات الذين يخطرون على غير اللزوم وبدون مامورية هنا
 وهناك من العساكر الضابطة وايام عطلة المحبوسين منهم ثانياً من الاجورات المحاصلة
 من المعاشات التي تقطع على الثغرات الذين يوجدون في خدمة ذاتية خارجة عن
 الوظائف العسكرية والملكية

المادة الخامسة والعشرون . متى توفي احد العساكر الضابطة يتسلم معاشه وبدل
 التعيينات التي يستحقها مع متروكاته الى ادارة بيت المال في اي محل كان لكي متى ظهرت
 وراثته يعطى لهم ذلك بمعرفة الشرع

المادة السادسة والعشرون . المضابط التي تعمل من مجالس الالابات ببيان درجة
 استحقاقات الضباط الذين يلزم تقاعدهم بموجب نظام ادارة الضابطة واحوال المسقطين
 منهم ترسل مع التقارير التي تعطى من طرف الاطباء الى ضابطة المشيرية الجليلة من
 جانب الولاية ثم يصير تخصيص ذلك واعطائهم حسب الاشعار الذي يقع من هناك الى
 الباب العالي

المادة السابعة والعشرون . ضابعات وتلفيات العساكر الضابطة التي تنلف
 حين اناتهم او ملاسهم والسجنهم في اثناء ابناء خدمتهم وامور ياتهم بصيرتسويتها واعطائهم
 لهم من مخزن الطابور حسب المضبطة التي تعمل بذلك من مجلس الالاي واذن الولاية
 واذا لم يكن موجوداً في المخزن شيء فمن صندوق المال انما ثمن الحصان الذي يصير تضمينه

لا يتجاوز السبعائة غرش الى الالف غرش نهاية ما يكون
 المادة الثامنة والعشرون . تجرى محاكمات المتهمين بالقبايح والمخج والجنايات من
 العساكر الضابطة ومجازاتهم بمقتضى احكام القوانين الملكية
 المادة التاسعة والعشرون . الذين يحكم عليهم بالحبس من العساكر الضابطة
 لا يختلطون بباقي المحاييس بل يتوقفون في محل اخر وحس الضباط هو مخصوص في المحلات
 التي هي مراكز الوبة او ولايات

في ١١ ربيع الاول سنة ١٢٨٦

فقرة نظامية تضم الى المادة الثامنة من التعليمات العمومية

المنتشرة في ١١ ربيع الاول سنة ١٢٨٦ تكون

ذيلاً لنظام الضابطة

يعطى الى الضباط وفترات الضابطة الذين يرسلون باموريات نصف نولون
 الوابور او نصف اجرة المكاري ايضاً التي تعطي لاجل توجههم الى محلات مامورياتهم
 ليكون ذلك في مقابلة مصاريفهم الضرورية انما حين رجوعهم لا يعطى لهم شي لاجل
 عودتهم غير اجرة المكاري او نولون الوابور

تاريخ الارادة السنية في ٢٢ شوال سنة ٢٨٧

وفي ا كانون الثاني سنة ٢٨٦

(فقرة نظامية تكون ذيلاً لنظام الضابطة)

الذين يستحصلون اوراق انتخاب ضابطة العساكر الضابطة عند ما يكونون داخلين
 في الاسنان العسكرية لا يقبل استعفاؤهم ما لم يخدموا عشر سنوات اما الذين يقبل
 استعفاؤهم قبل هذه المدة بحسب معذرة لم مشروعة او المتهمون بمحنة توجب طردهم
 من ماموريتهم فيدخلون الى الفرقة اعتباراً من تاريخ اخراجهم من مامورية الضابطة
 تاريخ الارادة السنية في ٢١ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وفي ١٢ مارت سنة ١٢٨٦

تعليمات تتضمن تعريفات بحق صورة انتخاب ماموري التفتيش واوضاعهم وحركاتهم الصفات العمومية اللازمة لماموري التفتيش

البند الاول . الشخص الذي يتخبط ويتعين لمامورية التفتيش يلزم ان يكون اولاً من الذين هم من سن العشرين الى الخمسين وابدانهم سالمة من الاسقام والعلل واصحاب اعضاء متناسبة ثانياً ان لا يكون قد سبق عليه حكم بالجزاء عن جنابة في مدة عمره ثالثاً ان يكون معلوماً ومجرباً من جهة لياقته الذاتية والاستقامة في اقواله وافعاله وباتي احواله الشخصية بما يلائم استخدامه في اشغال الحكومة رابعاً ان يكون من ارباب الصلاحية والحبيثة الذين يوثر كلامهم فيدبر نفرات الضابطة عند الاقتضاء خامساً ان يقدم كميلاً ويعطي سنداً بانه يقوم بحسن ايفاء الخدمة حسب الشروط الموضوعة بما انه قد صرف النظر عن استخدام مامورين مخصوصين لاجل التفتيش بمقتضى احكام القرار الاخير فقد ضمت وظائفهم الى ماموريات العساكر الضابطة

الصفات اللازمة الى ماموري التفتيش من الصنف الاول

البند الثاني . الشرط الاول ان يكون يقرأ ويكتب بدرجة كافية لافادة المقصود الثاني اذا كان يقرأ فقط ولا يعرف يكتب فيكون عارفاً عوضاً عن ذلك بلسان اخر ان يكون من المسلم لم ومعروفين بخدمات فوق العادة في الامور التفتيشية والتحقيقية اما معاشات هذا الصنف الاول من ماموري التفتيش فهي لكل منهم سبعة وخمسون غرشاً شهرياً

الصفات اللازمة الى الصنف الثاني من ماموري التفتيش

البند الثالث . الاول القراءة والكتابة بقدر الامكان الثاني ان تكون له معرفة باحدى اللغات التجارية في تلك الولاية التي هو بها اياً كانت ماعدا اللغة التركية ان يكون مسلماً بمهارته ومعروفاً بممارسة الامور التفتيشية والتحقيقية اما معاشات هذا الصنف الثاني من ماموري التفتيش فهي لكل منهم خمسة عشر غرشاً شهرياً

الصفات اللازمة الى الصنف الثالث والرابع من ماموري

التفتيش

البند الرابع . اذا كان لا يعرف يكتب فلا بد له من معرفة القراءة مطلقاً ويكون له خدمة سابقة في الضابطة او في صنف العسكرية واما بمعية ماموري الدولة او انه يكون مسلماً له بالمهارة ومعروفاً بممارسة الامور التفتيشية والتحقيقية اما معاشات الصنف الثالث من ماموري التفتيش فهي ثلاثمائة وخمسون غرشاً شهرية والصنف الرابع مائتان وخمسون غرشاً

البند الخامس . الاشخاص الجامعون للصفات المحررة اعلاه من الاسلام والمسيحية التابعين للدولة العلية ينتخبون لاحد الصنوف الثلاثة بحسب قابليتهم ولياقاتهم بمعرفة ماموري الحكومة وكبار ضباط العساكر الضابطة وتوقف مامورينهم على التصديق من مركز الولاية

وظائف ماموري التفتيش الاصلية

البند السادس . اول وظيفة لماموري التفتيش هي رومية الاشغال اللازمة الى اصول البوليس في كل مملكة واجراؤها يعني معرفة الاشغال الكلية والمجزئية التي يلزم ان يعرفها ويتعلمها ويطلع عليها مامورو الحكومة في الامور المتعلقة في الدولة والخصوصات العائدة الى الاهالي والسكان مما كانت باوقاتها وحقائقها واخراجها الى الوجود واجراء تحقيقاتها المنتضة اما بصورة رسمية وعلنية او بتبديل الهيئة وصورة خفية عند الاقتضا واعطاء الخبر عنها الى ماموري الحكومة بمحقاتها والاجتهاد باصلاح الاشياء التي ترى مخالفة الى النظام والتنبيهات توفيقاً الى القانون والنظام وبناء على ذلك يلزم اخيراً ان يكون مامور التفتيش مهما كان عددهم في احدى البلاد موجودين دائماً في دائرة الحكومة اما كلهم واما بالناوبة ليتخذوا الحركات العائدة الى وظائفهم الاصلية ويجروها اما ما يترتب من هذه الاحوال لهذه الوظيفة الاساسية فهو اولاً ان يبادروا حالاً عند وقوع مادة مخالفة للاصول والقواعد او هي فوق العادة داخل البلدة او في المحلات التي تخوي عليها ويحققوا احوالها ودرجاتها وكيفية الاشخاص اذا كان يوجد من تجاسر منهم على مثل تلك النغلة ويعطوا بذلك زورناً ثانياً ان يكتسبوا الوقوف على احوال وكيانات ابناء السبيل الذين ياتون الى احد البلاد من الخارج او يذهبون منها وعلى الخصوص

الذين يتوجهون بالفايورات والفلايك في المحلات الساحلية ويعرفوا احوالهم وشؤونهم
 بافرادها وإذا كان هناك شيء يستحق التدقيق نظاماً واصولاً ومصحة فيعملوا به الحكومة
 حالاً ثالثاً ان ينظروا بساير طرقات الركاب وتذاكر المرور التي معهم ويسلموا الى الحكومة
 الاشخاص المشبوهين والذين بلا ساير طرقات ولا تذكر مرور والذين لا تكون بساير طرقاتهم
 او تذاكرهم مقيدة حسب النظام والقواعد المختصة بذلك والذين يظهرون في البلدة بدون
 كفيل والذين تطلب الحكومة القبض عليهم رابعاً ان يدققوا في اجراء ما تاتى به الحكومة
 وتعلنه من التنبيهات بنماه وإذا راوا حالة أو حركة تخالفه ولم يقدروا على اصلاح ذلك
 او كان لتلك الحالة او الحركة حكم قانوني فيغيرون عنها خامساً ان يمحروا بيع الارزاق
 والاشياء بموجب التسعير وان لا يدعوا احداً يستعمل قباناً او ميزاناً او وزناً او كيولاً
 او اذرعاً ناقصة وان لا يدعوا احداً يصطنع خبثاً نياً او ردباً او يذبح غنماً نخيفاً او بقرأ
 ضعيفاً وان لا يتابع قواكه عجم او مضره وان تكون الارزقة نظيفة وان يمحروا نظام الابنية
 دائماً وحاصل الامران ينظروا كل ما كان لازماً من التطهيرات والتنظيفات البلدية
 ويحروا بالذات والفعل سادساً ان يمحروا التحقيقات على الوجه الذي يومرون به من طرف
 الحكومة بحق المصلحة التي نعيمها لم لاجل التحقيق في اية مادة كانت من المواد وبما ان
 ذلك هو من واجبات وظائفهم الاصلية فالذين لا يمحرون هذه الحركات من ماموري
 التفتيش يكونون غير قائمين بايلاء حقوق وظيفتهم ثم يلزم ان يكون لكل مامور تفتيش
 محفظة موجودة عنده يمحربها الاشغال الرئيسة وخاصة اسما وكيفية الاشخاص المشبوهين
 والذين تطلبهم منه الحكومة ويكون عنده اقلما يكون صورة الاوراق المتضمنة التنبيهات
 الواقعة والباب الثالث من قانون الجزاء وبطلانها دائماً لاجل ان يحصل الوقوف
 والاطلاع على احكام النظامات والتنبيهات

البند السابع . بما ان ماموري التفتيش حائزون شرف ومسد ضباط الضابطة فهم
 يتبعونهم في الامور النظامية اما في سائر حركاتهم فيتبعون اكبر مامور ملكية المحل الذي
 هم موجودون به ولذلك يستوفون معاشاتهم الشهرية في كل محل بعد ان يصادق عليها
 ماموروا الملكية وتعطى لهم داخله في دفتر معاش ضابطة ذلك المحل وحيث يوجد لثلاثة
 صنوف التفتيش رئيس وله معاون في مركز الولاية عدا مامورهم فاذا كان التفتيشي
 الولاية الملحقة مامورية مخصوصة وافادات فوق العادة تتعلق بباقي احوالهم الذاتية فيمحرون
 عنها الى الرئيس الموجود في مركز الولاية ويراجعون بها

البند الثامن . حيث قد ارسلت الان مسطرة الالبسة التي قد صار اتخاذها لاجل
ثلاثة صنوف ماموري التفتيش ويلزم ان تستوفي اثمانها واثمان السيوف التي ينقلونها من
معاشاتهم الشهرية فاذا اراد منتشو الصنف الثالث والثاني ان يعملوا ملابسهم من الجوخ
او العبا بلون لازوردي غامق لاجل ان تكون رخيصة فهم مخبرون وانما ملابس الصنف
الاول من المنتشين تكون مطلقاً من الجوخ اللازوردي الغامق ايضاً وتكون ملابسهم
جميعاً بهيئة منتظمة في غاية النظافة ويكونون مجبورين ان يستعملوها حسناً ويكونوا في
خدمتهم دائماً بهذه الملابس الرسمية واذا تمزقت او تلفت في بحر السنة يصلحونها حالاً
البند التاسع . من حيث ان ماموري التفتيش ما ذ ونون بان يستخدموا لدى الاقضا
نترات الضابطة في ما يفوت من الخدمة ومامورية التفتيش فالعساكر الضابطة تكون
تابعة رأى وتنبيهات ماموري التفتيش بما يوافق الاصول والقواعد

البند العاشر . مهما وقع في كل القضاوات التي يحونها السناجق نظرف شهر واحد
من قتل النفوس واغصاب الاموال او احوال فوق العادة من هذا القيل يلزم ان ترسل
زورنالاثة في نهاية كل شهر من طرف ماموري تفتيش القضا الى الصنف الاول من
ماموري التفتيش الموجود في رؤوس السناجق وتجمع هناك اما المحلات التي ليس بها
مامور وتفتيش فتتحقق وقوعاتها بمعرفة ضباط العساكر الضابطة ايضاً ونضم الى وقوعات
السناجق وتعمل لكل من ذلك خلاصة وترسل مع الزورنالات التي تاتي من القضاوات
في كل شهر لجانب الاي بكى من طرف اغاوات الطابور الذين هم في رؤوس السناجق
واذا لم يقع في احد السناجق او القضاوات شيء من الوقوعات اصلاً في ظرف شهر من
الشهور فلا بد مع ذلك من ارسال زورناله ايضاً يبين به عموم الوقوعات فيه

البند الحادي عشر . مهما كان يوجد انفار من ماموري التفتيش في القضا الواحد
يلزم ان يكونوا حاضرين اما جميعاً او بالمتابعة في بيت المدير او في المحل المعين لهم برأى
الحكومة وكذلك المحل الذي يوجدون به في رؤوس السناجق يكون اوط المراكز ايضاً
ومن الامور الطبيعية ان مجلس منهم الصنف الاول من ماموري التفتيش في اوطه المركز
بحسب الانجاب اما مامور الصنف الثاني والثالث فيوجدون بمعية اوطه المركز
البند الثاني عشر . مامور التفتيش لا ينفصلون عن مامورياتهم ما لم ياخذوا بذلك
اذناً او يكون لهم عذر شرعي

البند الثالث عشر . بما ان ماموري التفتيش الذين لا توافق حركاتهم الشروط

المحررة اعلاه يكونون غير قائمين بايفاء حقوق وظائفهم فينتبه عليهم ويتوبخون في المرة الاولى وفي الثانية يؤخذ منهم جزا نقدي بقدر معاشهم شهراً واحداً فاذا لم ينشبهوا ايضاً او يتعاصون ولا يحجرون ما يقع عليهم من التنبيهات يلزم حيثئذ طردهم من مامورياتهم ولذلك عندما تقع حركة كهذه تختص بعدم التنفيذ من احد ماموري التفتيش يجري عليها التدقيق في مجلس الادارة ومن بعد اثباتها يحصل الاستئذان بمضبطة من الفاتماتمية حتى اذا كانت القضية تستلزم المجازاة بالطردي يعطى العلم عن ذلك من هناك بمضبطة ايضاً الى مركز الولاية ويجري ايجابه اما المبالغ التي تكون قد اخذت بمقدار معاش الشهر الواحد جزاء فترسل بمضبطتها الى رأس السجاق وتحفظ امانة في اوطه المركز ثم في اخر السنة تنقسم على الذين يكونون قد اقاموا بحسن ايفاء خدمتهم مع القيرة من ماموري التفتيش ذلك المحل أياً كان في بحسب درجات خدمتهم وغيرتهم ثم يرسل مرة في اخر السنة زورنال ذلك الى مركز الولاية وتترتب المعاملات على هذا الوجه بحق ماموري التفتيش مثل اخذ دراهم منهم جزاء نقدياً او طردهم من ماموريتهم على مجرد تقصيرهم او تسامحهم في مامورياتهم اما في باقي الاحوال التي تتعلق بالنعم والقبائح والحجبايات وخصوصاً تكلمهم بالكذب فيما يختص بما يقومون به من ماموريات التحقيق وغرضهم ومحاماتهم لاحد الناس او كتم ما يحقونه لغرض من الاغراض وامثال ذلك ما يسببون به استعمال نفوذ مامورياتهم فمجري مجتهم الاحكام المترتبة في قانون الجزاء بتامها

ذيل

البند الرابع عشر. اذا وجد من يستعفي قبل ان يخدم سنة واحدة منذ دخوله في صنف التفتيش فيقبل استعفاؤه اذا كانت اسبابه مستندة على موانع صحيحة ودواعي مجبرة اما اذا كان ذلك لاسباب اخرا او بقصد تحويل المامورية الى محل اخر فلا يقبل

البند الخامس عشر. اذا كان بجلى محل بخروج احد المفتشين الذين يسمون مدة استخدامهم اورات الحكومة لزوماً لاجراجه وكان يوجد له رجل فيو قابلية واستحقاق للدخول في ذلك الصنف من الولاية ومن الصنف الذي هو دون ماموري التفتيش الذي يكون قد خرج فيلزم تعيينه هو في ذلك المحل قطعاً ولا يؤخذ له رجل من الخارج مطلقاً

في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٢٨٤

ورقة حاوية تنبيهات بحق وظيفة مأمورية الضباط
والنفرات المأمورين بتوصيل المحابس
من عساكر الضابطة

المحبوس الذي يراد نقله من محل وتوصيلة الى محل اخر اذا كان من الفتلة او قطاع الطريق او باقي الاشخاص المضربين اصحاب الجنايات التي تكون بهذه الدرجة فمن بعد ان تربط سواعدهُ بحوزان يقيد بزنجير في عنقه ويوضع اذا لزم الامر الخشب (يكبه) في يديه والربط والتقييد بهذا الوجه هو مخصوص بالاشخاص المضربين الذين ذكروا المستخفين في حاصل الامر الى المجازاة بالكورك قانوناً

اصحاب المنج والقبائح الخفيفة مثل السرقات الاعيادية والضرب او المجرم الخفيف وامثال ذلك مما عدا الاحوال المينة في البند السابق عند ما ينقلون من محل لا يصلح الى محل اخر ممنوع وضع السلاسل في اعناقهم ووضع الاخشاب في ايديهم انما اذا كان يلحظ بان بينهم من يضرب فيلزم ربط سواعده فقط برأي قائمية القضاة او كبير ضباط الضابطة الموجودين في ذلك المحل

اذا فر اي محبوس كان مودوعاً لنفرات الضابطة وكان فراره ناشئاً عن مجرد عدم اعنائه وقع من الانفار فالانفار الذين يكونون قد اجرؤا المساحة وعدم الاعنائه بذلك يلزم ان يحبسوا مدة شهرين اما اذا كان تهريبه بالقصد فيحبس النفر الذي هربه مدة ثلاث سنوات بمقتضى احكام المادة المائة والسابعة عشرة من قانون الجزا وإذا كان المأمور بمسكو اخذ رشوة وهربه فيوضع المتجاسرون على ذلك في الكورك تطبيقاً الى البند المائة والعشرين من القانون ايضاً وكذلك النفرات التي تضع الزناجير من تلقاؤها لاصحاب النهم والقبائح الذين لا يجوز بطم ولا تقييدهم بالسلاسل في اثناء الطريق وخاصة الاشخاص المجلوبين على الظنون والشبهات تحبس من اسبوع الى مدة سنة بمقتضى احكام المادة المائة والسادسة من قانون الجزا ايضاً

ما انه بمقتضى الاحوال المينة اعلاه قد صار الاخطار بهذه الورقة لكل ضباط العساكر الضابطة ووكلا القولات في الولاية ليكون معلوماً عندهم ما يلزم من الدقة الزائدة من طرف ضباط الضابطة ونفرائها في نقل المحبوسين من احد المحلات الى محل اخر وترتيب نفرات بقدر اللزوم والاقتضا في نقل المحبوس الواحد او عدة انفار من

المحاييس والبيتوتة في القره غولات مطلقاً في المحلات التي يذهبون اليها وان لا يترك
 المحبوس في البيوت او الخانات اذا كان يوجد قره غولات وترقيق المحبوسين الذين يمرون
 بنفرت كافية في اثنا الطريق اذا طلب ذلك من القره غولات واذا طلبت ضابطة بحسب
 لزوم نظير هذا ووجد ضابط لا يرفق المحاييس بما يلزم من النفرات فانه يقع هو ايضاً
 تحت المسئولية القوية

مقدمة

التعليمات المعطاة الى مأموري الضابطة والى جميع ضباط عساكر الضابطة
 الموجودين في المراكز بحق المواد اللازم منها ضبطياً بموجب
 الارادة العلية

فيما يختص بمنع بعض الاشياء وتنظيف الازقة وصورة حركة القنאותية وغيرها

المادة الاولى بما ان شرب الصيغارة ممنوع على الجسر الجديد فاذا نظر بعد الان من
 شرب عليه صيغارة فيحكى معه أولاً بلطف واذا لم ينتبه فيرسل حيثنذ الى باب الضابطة
 المادة الثانية يمنع عن المرور على الجسر المذكور عربات ثقيلة الحمل يجرها زوجان
 من البقر والمجاموس او حيوانات محملة اخشاباً وحديدآ وغير ذلك من الاحمال التي
 تجر باطرافها على الارض

المادة الثالثة لا تترك حجارة ولا اتربة في وسط الازقة مقابل الدكاكين والمخازن
 والبيوت وسائر الابنية بصورة تضر بالمارة اما في وقت اصلاح الابنية او انشائها فتصير
 الحركة حيثنذ بمنتهى نظام الابنية وعندما يكمل البناء يصير تنظيف الازقة بالتام واذا
 وجد من لم يصغ لذلك يجازى بان تأخذ منه الضابطة التي هو موجود داخلها جزءاً
 نقدياً توفيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزا الهايوني

المادة الرابعة الردم والحجارة والاطربة التي توجد في الازقة بسبب الحريق ترتفع
 سريعاً بمعرفة اصحابها واذا لم يكن لمأموري الضابطة بان يجروا طريقة لذلك في بعض
 المحلات فيحققون عن اسم صاحبها وشهرته والحل الذي هو مقيم به ويعلمون بذلك باب
 الضابطة حالاً بموجب زورنال

المادة الخامسة . كل احد يكس دائماً حدود بيته ودكانه الموجودين بين الحارات وعلى الخصوص ما كان منها على الطرقات وبمع فراز دكانه لتكون نظيفة ونقية في كل وقت ولذين يخالفون في ذلك يجازون بان تاخذ منهم الضابطة الذي هم موجودون داخلها جزاءً نقدياً توفيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزاء الهايواني

المادة السادسة . تجري الدقة والنظارة الدائمة من طرف ماموري الضابطة على الزبالة والحجارة الذين ينقلون الزبالة الى البحر لكي لا يفرغوا احماهم في وسط الحارات او في الخرائب او في الارقة الغمر النافذة واذا راوا احد يفرغها بمسكونه حالاً واذا لم ينظروه فيحققون عليه وعند ما يجدونه اخبر بمجازي كذلك بان تاخذ منه الضابطة الجزاء النقدي توفيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين المذكورة

المادة السابعة . ما ينقل من الردم والزبالة الى المينا بمعرفة الحجارة والزبالة يوضع في الماعونات التي توجد في الاساكن المعينة له ولا يتفرغ اصلاً في اسكلة لا توجد بها ماعونات واذا فرغ فيها احد ونظر بمجازي كذلك من طرف الضابطة بان يوخذ منه الجزاء النقدي توفيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين المذكورة

المادة الثامنة . الخرائب التي ليس لها حيطان ولا ستارات خشب يعمل لها حيطان وستار خشب من طرف اصحابها واذا لم يعملوا لها فيعلم عن اسامي اصحابها وشهرتهم ومحلانهم الى باب الضابطة حسب الاصول والافعن كيفياتها اذا لم يكن لها اصحاب بل كانت متعلقة بالاقواف الهايوية

المادة التاسعة . دكاكين اللحامة وامثالها من الدكاكين التي تقبل العنونة في دار السعادة والبلاد الثلاثة ينبغي ان تكون نظيفة دائماً

المادة العاشرة . ينبغي ان يعمل في كل محل مناسب من دكاكين اللحامة شي لا كبير من طرف صاحب المال مثل خزانة ذات غلقات من شريط رفيع مجبول بدرجاة لا يفوت معها الذبان ويوضع اللحم داخلها كيلا يحط عليه الذبان في ايام الصيف وينتن واذا وجد من يتحرك خلافاً لذلك يجازي من طرف الضابطة بان يوخذ منه الجزاء النقدي توفيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين المذكورة

المادة الحادية عشرة . لا ينبغي في عموم دكاكين اللحامة غم ولا بقر ولا ماعز ولا امثال ذلك من الحيوانات بل تذبج في المواقع التي تنعين من جانب الضابطة في محلات لائتمس الصحة العمومية وتكون خارج الصور في دار السعادة وبعدة عن الاسواق والحارات في

البلاد الثلاثة والذين يحركون خلافاً لذلك يجازون من طرف الضابطة بان يؤخذ منهم
 الجزء النقدي توفيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين المذكورة
 المادة الثانية عشرة. الذين يبيعون الارزاق والفواكه والبقول على الطبلبات وفي
 القفف يقيمون صباحاً ومساءً ساعتين او ثلاثاً في المواقع التي تشيخون وتخصص لهم من جانب
 الضابطة وهناك ياخذون ويعطون بشرط ان لا يعملوا شيئاً مثل رواق ولا دكان اصلاً ولا
 يضعون طبلبات ولا قفف في محلات يقيمون بها غير هذه المحلات قطعاً واذا وجد من
 اقام بغيرها يجازى كذلك بان يؤخذ منه الجزء النقدي توفيقاً الى المادة المائتين والرابعة
 والخمسين المذكورة

فما يخص بالتقناوتية والسراباتية

المادة الثالثة عشرة. منافذ الماء وفتحات السواقط التي تنفخ في وسط الازقة والحارات
 من بعد ان يخلص التقناوتية او السراباتية من شغلهم بها ويسدوها حيث انه يوجد عند
 مبلطون فيدعونهم الى عمل البلاط الذي يكون تعطل بسبب ذلك واصلاحه كما ينبغي جيداً
 ومتساوياً بكل سرعة

المادة الرابعة عشرة. الفتحات التي تنفخ اذا كانت كبيرة ومتعددة لا يمكن تغطيتها
 في ذلك اليوم وبقي بعضها مفتوحاً فيعلق قنديل ليلاً بجانب الفتحات المفتوحة من طرف
 صاحبها كيلا يحصل غدر على عابري الطريق

المادة الخامسة عشرة. اذا لم يعمل البلاط جيداً ومتيناً فيرسل حالاً التقناوتي او
 السراباتي الى باب الضابطة حسب الاصول

المادة السادسة عشرة. اذا تعطلت قنوات الماء والسواقط في اي محل كانت
 وطفت اقدارها الى الخارج يعطى عنها الخبر بحالما ترى الى صاحبها اياً كان بمعرفة
 الائمة والمخارين لكي ينظر طريقة لدفع ضررها بسرعة واذا وجد من يالي ذلك
 فيجازى بان يؤخذ منه الجزء النقدي كذلك توفيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين
 اما اذا كان ذلك متعلقاً بالميري او بالاقواف فيعطى عنه الخبر بموجب زورنال الى
 باب الضابطة

المادة السابعة عشرة. لا يمكن لاحد اصلاً ان يصب ماء او يجري قذارة على رفاق من
 بيته او دكانه او محل اخر بصورة تجعل الازقة موحلة وتضر بالمارة واذا وجد من فعل ذلك

يجازى من طرف الضابطة بان يؤخذ منه الجزء النقدي كذلك قياساً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين المذكورة

المادة الثامنة عشرة . لا تمهل المياه التي تنفخ وتنظف ولا تلقى احوال الابار وقذارات السواقط ولا شيء من انواع الزبالة او جثث الحيوانات في وسط الازقة او فيما بين المحارات او الخرابات . واذا نظر من يصب او يلقي شيئاً منها فعدا انه يلتزم بدفع ذلك الشيء الذي يكون صبه او القاه يجازى ايضاً من طرف الضابطة بان يؤخذ منه الجزء النقدي كذلك توفيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزاء الهايوني

فما يخص بصورة حركات محملي الكدش والحجارة الذين ينقلون الاحوال

المادة التاسعة عشرة . محملو الكدش والحجارة عموماً يعطلون يوم الجمعة ولا يشتغلون فيه

المادة العشرون . لا تستعمل الحيوانات المجروحة او الضعيفة والسقط التي لا تقدر على نقل الاحمال ولا تحمل زيادة عن طاقتها

المادة الحادية والعشرون . توجد طواير خشب على ممرات كدش التحميل
المادة الثانية والعشرون . لا يركب على كدش المحمولة والحمبر بر جوعها من احمالها
المادة الثالثة والعشرون . الاخشاب والحجارة واللين والاجر والرمل والحطب والغم والزبالة وحجارة الخرائب وردمها وامثال ذلك اذا لم ير لزوم الى نقلها بعجلة كلية وكان لا باس من ابقائها الى اليوم الثاني فتقل لحد الساعة الحادية عشرة وبعد ذلك يصير التعطيل انما لا يقال شيء للذين ينقلون الى الطواحين والافران وسائر المحلات القمع والدقيق والخبز ولا لمن يبيعون ذلك

المادة الرابعة والعشرون . لا يحصل تعرض لمحملي الكدش الذين ينقلون كل يوم في الاسواق احمال الباعة والاشياء التي نقلها ضروري كالارزاق وغيرها
المادة الخامسة والعشرون . حيوانات المحمولة والحمبر عندما تعود من احمالها يربط بعضها الى بعض

المادة السادسة والعشرون . حيوانات المحمولة لا يربط بعضها الى بعض عندما

تكون ذاهبة باحمالها ولا تمشي خشيماً بل تساق صفاً واحداً مثل المربوطة وحمير المحملة
تعتبر كل خمسة منها رتلاً واحداً ايضاً ولا يبعث برتلين منها محل واحد بل يذهب كل
رتل على حدته

المادة السابعة والعشرون . حيوانات المحملة والحمير سواء كانت ذاهبة
محملة او غير محملة لا تضرب بالسياط ولا بالعصي ولا بشيء آخر ولا تساق ركضاً
المادة الثامنة والعشرون . محملو الكدش والحجارة اذا تحركوا بحركة تخالف هذه
التنبيهات يجازون بان يؤخذ منهم الجزء النقدي توفيقاً الى المادة المائتين والرابعة
والخمسین المذكورة .

فما يخص بمعاملة الذين يمشون ليلاً بغير فانار

المادة التاسعة والعشرون . الذين يرون بلا فانوس بعد الساعة الواحدة ونصف ليلاً
يردون ويجازون من طرف الضابطة بان يؤخذ منهم الجزء النقدي كذلك توفيقاً الى المادة
المائتين والرابعة والخمسین المذكورة

المادة الثلاثون . اذا وجد احد من الذين بلا فانوس معروفاً ومراعى الخاطر فلا
يتوقف في المراكز اصلاً بل بعد ان يسأل بلطف عن اسمه وشهرته ومأموريته ويسمونه
ويرسل الى بيته تعلم كيفية زورنال الى باب الضابطة والذين بلا فانار ايضاً ويرتدون
من طرف المواقع لا يرسلون الى المراكز بل بعد ان يتركوا في بيوتهم رأساً يحضر الموقع ويعطي
خبر القضية الى المركز والخبراء ايضاً يجرون الحركة مثل المواقع اما المراكز فتعمل في اليوم
الثاني زورنالاً لباب الضابطة

المادة الحادية والثلاثون . الرجل الذي تحصل به الشبهة سواء كان بفانوس او بلا
فانوس وفي اية ساعة كانت يرسل حالاً لباب الضابطة

المادة الثانية والثلاثون . السمانه وباعة النقل وباقي الاصناف الذين يبيعون الاشياء
والارزاق في دار السعادة والبلاد الثلاثة لا يضعون امام دكاكينهم يعني على الطريق
التي تضرب بالمارة قفناً ولا براميل ولا زنايل وامثال ذلك فارغة كانت او ملأه واذا وجد
من وضع شيئاً منها يجازى بان يؤخذ منه الجزء النقدي كذلك قياساً الى المادة المائتين
والرابعة والخمسین

فما يخص بدخول وخروج الركاب الى الوايورات التي تشتغل

داخل البوغاز والى خاصكوى وقاضي قريه سى

المادة الثالثة والثلاثون . عند مآخذ الوايورات ركاباً سواء كان عن الجسر او من الاساكل التي تقترب اليها يحصل الاهتمام بادخال الركاب واخراجهم على صفالة الوايور فلا يدخلون ولا يخرجون من الموخرو ولا من المقدم ولا عن غطا الدواليب
المادة الرابعة والثلاثون . من بعد ان ياخذ الوايور ركاباً بقدر تحميله من الاسكفة التي يقترب اليها وترفع صفالته يحصل كال الدقة على عدم دخول احد او خروجه اصلاً من جهة المقدم او الموخرا وعن غطا الدواليب

فما يخص بمادة القونطراتو

المادة الخامسة والثلاثون . اذا وجد من يقيم بغير قونطراتو في خان او بيت او حمام او دكان او سائر المحلات التي تعطى بالاجرة فتعلم كيفية بزورنال الى باب الضابطة واذا وجد من يغمض عينه في هذا الباب من الائمة والمختارين ومشائخ الحرف اعتباراً من تاريخ اعلام هذا النظام فيكون تحت المسؤولية

المادة السادسة والثلاثون . تمنع النساء من الدخول الى داخل الدكاكين والمجلوس فيها لاجل اخذ شيء من الاشياء ويعلم عن اسم صاحب تلك الدكان وشهرته بزورنال الى باب الضابطة وكذلك اذا نظرن داخلات الى المحلات المخصوصة بالذكر في المفترجات بمنع حالاً

المادة السابعة والثلاثون . كل من يتحرك من الذكور ايضاً حركة تخالف الادب في الاسواق وسائر المحلات التي يخطر بها وعلى الخصوص في المفترجات او يتقف في محلات مخصوصة بالنساء او يسكر فيعمل نزاعاً وضوضاء او يتعاطى المسكرات علناً في المفترجات قريباً بعيداً يمنع حالاً وان لم يصغ فيرسل الى باب الضابطة بحسب شخصه

فما يخص بعدم نقل الاسلحة وعدم اطلاق الفرودة

والسهام النارية

المادة الثامنة والثلاثون . كل من نظربانة ناقل فرودة او مكاحل او سيفاً او حربة او سكناً كبيرة او نارية او خنجر او عصا ذات شيش او ما يماثل ذلك من سائر

الالات الجارحة ظاهراً او خفية سواء كان من تبعة الدولة العلية او من تبعة الدول الاجنبية يتزع سلاحه للحين ويرسل مرفوقاً بضابطة مع سلاحه سوية بزورنال الى جانب الضابطة

المادة التاسعة والثلاثون . يستثنى من هذه المنوعة ضباط العساكر الشاهانية ونفرائها وخدام الوكلاء العظام والضباط الموجودون بمعية السفراء وفي سفائن الميري الاجنبية والضابطة التي تاتي الى دار السعادة بخدمة او مامورية والصيادون والمسافرون الذين يوجد بايديهم تذكرة رخصة بذلك والقولنجية الذين توجد بيدهم اسلحة لاجل البيع والاشخاص الذين هم من اهل الغرض اذا اخذوا اسلحتهم بايديهم من الاسواق الى بيوتهم او من بيوتهم الى الاسواق لاجل اصلاحها او بيعها

المادة الاربعون . الذين يطلقون السهام النارية او مكاحل او فرودة في ساحات الجوامع والازقة بشهر رمضان الشريف او غيره من الاوقات والذين يعملون هذه السهام والذين يبيعونها في الدكاكين وغيرها يجازون من الضابطة بان يؤخذ منهم الجزاء النقدي تطبيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين المذكورة

فما يخص بعدم الاستحمام في المحلات المنوعة في البحر

المادة الحادية والاربعون . الذين يدخلون البحر من المحلات العميقة والمخاطر والتيارات ماعدا حمامات البحر المعمولة داخل البوغاز وغيره من المحلات ممنعون المنع الشديد حالاً واذا وجد منهم من لم يصغ بجازي من طرف الضابطة كذلك بان يؤخذ منه الجزاء النقدي توفيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين المذكورة

فما يخص بالوقت الذي ينبغي ان تقفل فيه القهاوي

ودكاكين الحلاقين وباعة الشاي والمخازن

والقولوقات (انواع قوت) ليلاً

المادة الثانية والاربعون . قهاوي الحارات والاسواق ودكاكين الحلاقين وباعة الشاي لا يفتحون بعد الساعة الخامسة من ليالي الشتاء وبعد الساعة الرابعة من ليالي الصيف

المادة الثالثة والاربعون . جميع الحارات وما كان له فونطراتون من مخازن المسكرات

والقولنوقات (انواع زاد) لا يفتح بعد الساعة الواحدة نهاية ما يكون ليلاً ولا يوجد فيها ايضاً مشترى وإذا وجد من يخالف في ذلك يعلم عنه بزورنال الى باب الضابطة لاجل اجراء مجازاته

في معاونة المباشرين الذين هم من طرف الباب العالي

المادة الرابعة والاربعون . عند ما يظهر المباشر الذي يتعين رسماً من طرف الباب العالي عرضاً عليه بيورلدي او مذكرة رسمية توجد يده يجلب اشخاص لاجل تسوية الدعاوى المختصة بالحقوق وغيرها يحصل الاعتناء والدقة من طرف الضابطة والمراكز على ايجاد الرجل المطلوب اما في بيتو واما في اي محل كان وتسليمه الى المباشر بمعرفة امام المحلة ومختارها ومن كان ضعيفاً حقيقاً اوله عذر شرعي فتبين صورة احواله الى المباشر المذكور لكيما ينظر فيما يقتضي لذلك فيما بعد اما من كان ليس له عذر شرعي وليس مريضاً وباني الذهاب فيعلم عنه بزورنال الى باب الضابطة لكي يجري ما يقتضي لذلك

في حق عملة البناء المسلمين من طرف ماموري التجارة

وسائر الاصناف

المادة الخامسة والاربعون . البناؤون الذين يسكنون من طرف خفرائهم حيث لم تكن ييدهم تذكرة عموماً والاصناف الذين يسكنون من جانب ماموري امانة المدينة بسبب حركة منهم مغائرة للاصول والتنبيهات ويسلمون الى مراكز الضابطة ومواقعها لكي يرسلوا الى التجار تخانة والى امانة البلدة تؤخذ بهم بوصلات مخنومة من يد الخفير او المامور الذي يسلمهم وترسل معهم سوية اذا كانوا من عملة الابنية الى التجار تخانة او من الاصناف فالي باب الضابطة رأساً لكي يرسلوا من هناك الى امانة المدينة

فيما يخص باطلاق الثيران والبقر في الازقة من غير قيد

المادة السادسة والاربعون . لا يمكن لاحد كائن من كان ان يترك ثيراناً او بقرًا فيما بين الحارات وعلى الخصوص في المحلات التي يكون بها عواميد للتلفراف سواء كان داخل السور او في البرية خارج السور بدون رجل اوراق معها ولا تربط جبينات لتنف

اول يعطى لها عليق امام الدكاكين واذا وجد من يتحرك حركة مغايرة لهذا النظام يجازى كذلك من طرف الضابطة بان يؤخذ منه الجزء النقدي تطبيقاً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزاء

المادة السابعة والاربعون. اذا حصل ضرر الى عواميد التلغراف فيرسل صاحبها بزورنال الى باب الضابطة راساً لاجل اجراء مجازاته القانونية

في حق القابلات اللواتي لم يكن بايديهن اوراق الاذن

المادة الثامنة والاربعون. بما انه ممنوع بموجب ارادة عليا ان تشتغل قوابل من الاسلام والمسيحيين بهذه الصناعة ما لم توجد بايديهن تذاكر اذن من طرف مكتب الطبية فاذا سمع بانه يوجد من تجري هذه الصناعة بدون تذكرة اذن بيدها مثل هذه يتحقق عن اسمها وشهرتها والبيت الذي في مقبة فيه بمعرفة الائمة والخنازين ويعلم عنها بزورنال الى باب الضابطة

فيما يخص بعدم التلبس بالالبسة المخصوصة بالعساكر وعدم التقلد باقراصهم وسيوفهم

المادة التاسعة والاربعون. بما انه ممنوع بان يتقلد الذين ليسوا من العساكر بالاقراص والسيوف المخصوصة بالعساكر وان يتلبسوا بالالبسة المخصصة بهم فاذا نظر احد من ليس لهم علاقة بالعسكرية متقلداً بهكذا اقراص او سيف او متلبساً بملابس عسكرية يرسل حالاً بزورنال الى باب الضابطة

فيما يخص بعدم منامة اناس بكثرة في الدكاكين

المادة الخمسون. لانيت اشخاص يتذاكر او بلا تذاكر او عطلة او مجهولوا الاحوال في دكاكين الاصناف المجهولين على النوم في دكاكينهم بمقتضى صنائعهم عدا العلم الموجود بها والصناع اللازمين له واذا وجد اناس نائمون فتنحقق كيفيتهم ويرسلون بزورنال الى باب الضابطة

في وقوع الحريق والعياذ بالله تعالى

المادة الحادية والخمسون. الخانات والدكاكين والاقبية الخشبية وامثالها يعني

الحلات الخطرة التي توجب ظهور الحريق والعياذ بالله تعالى وإذا وجد من يضع بها قشاً ام حشيشاً يابساً او ما يماثل ذلك من الاشياء يجازى كذلك بان يؤخذ منه جزءا نقدي قياساً الى المادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزا المادة الثانية والخمسون . اذا وقع حريق اجارنا الله تعالى فيتحقق هل كان وقوعه عن قصد او قضاء ويعلم عنه بزورنال سرياً

المادة الثالثة والخمسون . تجري الدقة والنظارة الدائمة على ان لا تترك احد الحياض الموجودة في اية ناحية كانت لاجل الحريق بغير ماء وإذا بقي منها شي بلا ماء يصير الاشعار عنه حالاً بزورنال الى باب الضابطة سرياً

في حق الذين يقعون في الازقة من الأشخاص المرضى والاختيارية

المادة الرابعة والخمسون . اذا نظر بعض اشخاص مرضى او اختيارية من اية ملة كانوا بقوا في الازقة بحسب ضعفهم او شيخوختهم او ثائمين عن طريق المحلات الذاتية اليها او كانوا متاخرين ولم يمكنهم بان يصلوا الى المحل الذي هم ذاهبون اليه ليلاً نهاراً وفي اثنا الشتاء والمطر فيستعلم مامورو الضابطة عن اسمائهم وكيفية محلاتهم وإذا كانت محلاتهم ومساكنهم قريبة فيرفقونهم برجل من القره غول ويرسلونهم الى محلاتهم وإذا كانت محلاتهم بعيدة فيضيفونهم في محل مناسب مجاور للقره غولخانه ويعلمون في اليوم الثاني عن كيفيتهم بزورنال الى باب الضابطة

المادة الخامسة والخمسون . اذا صدف وجود نساء من اية ملة كانت بقين في الازقة ليلاً متاخرات على ذلك الوجه ايضاً فيسال مامورو الضابطة عن محلاتهن وكيفياتهن وسبب بقاءهن في الازقة ويحققون ذلك فاذا تبين بانهن من اهل العرض ومحلاتهن قريبة فيرفقونهن بناطور الحارة مع اناس امناء يعتمد عليهم من القره غول ويرسلونهن الى محلاتهن اما اذا كانت محلاتهن بعيدة فيرسلن الى بيت الافندي امام المحلة او بيت احد مختاري المحلة ليكن نزيلات في تلك الليلة

المادة السادسة والخمسون . الفاحشات لاثمين في الازقة ولا تقمن بها من بعد غروب الشمس وإذا نظرن بعد هذا الوقت فيرسلن من طرف الضابطة والمراكر اذا

كن في دار السعادة الى المحل المختص بهن في الخاص كوى او كن في محلات اخر فالى
بيوت النساء المستحفظات (قولجى قادين)

في حق الاغراب والغراب

المادة السابعة والخمسون . تحصل الدقة والاهتمام دائماً من طرف ماموري الضابطة
على عدم دخول اناس بلا تذاكر مجهولي الاحوال من الاغراب والغراب الى مخادع
الحانات والغراب ودكاكين الاصناف وعدم يبتونهم بها واذا فهم بانه قد بات منهم احد
مجهول الحال فيرسل مع الذين قبلوه سوية بزورنال الى باب الضابطة لكيما تجرى مجازاتهم
القانونية حالاً

في ٢٣ محرم سنة ١٢٧٨



تعليمات تخص الاصول والمعاملات التي تتخذها الضابطة عند وقوع الحريق

يلزم ان يتوجه الى محل الحريق مدير تفتيش باب الضابطة ومعاونه ايضاً عدا
المامورين الذين جرت العادة بتوجههم ويكون بمعية كل منها منتش من الصنف الاول
وبمعية كل من هولاء المنتشين عشرة انثار من ماموري التفتيش
هولاء المنتشين يتوقفون في الضابطة ليلاً ونهاراً بالمناوبة لكي عندما يقع حريق وكان
في النهار يلحقون الحريق حالاً مع مدير التفتيش ومعاونه من باب الضابطة واذا كان في
الليل يحددون معهم في محل الحريق ويجهدون في تحصيل الماء بدون انقطاع الى
الطلومات بسرعة مسير السقاية وحركاتهم
ينتظر في كل من الباب العالي والباب السريع والتجار نخاعة وباب الضابطة
عشرون سقا بالمناوبة خمسة منهم خيالة والخمسة عشر مشاة ويتعين لكل منهم مامور
بحسب كل دائرة وعند وقوع الحريق يتحرك اولئك المامورون السقاؤون حالاً لكي يدركوا
محل الحريق حالما ترفع روسا الطلومب جيه طلوماتهم والسقاؤون الذين ليس لهم توجيه
يتحركون من المحل الذي هم موجودون به ايضاً ويسرعون للوصول الى محل الحريق
هولاء السقاية ولئن كانوا تحت ادارة كتحذا وروساء الشبان الا انهم في محل الحريق
تكون السقاية والكتحذا وروساء الشبان جميعاً منقادين الى تنبيهات مدير التفتيش
ومعاونه ويتحركون بحسب ادارتها
لا يتوجه اكثر من خمسة وعشرين نفراً طلومب جيه مع كل من طلومات الدوائر
واذا ارسلت رجال اكثر من ذلك فتتأهب روسا الطلومب جيه توفيقاً الى احكام المادة
المائة والثانية من قانون الجزاء وهذه الطلومات تنقسم الى سبع دوائر لاجل دار السعادة
والبلاد الثلاثة والدفتر الذي يعمل بهم من حيث انه قد تسلم الى رئيس عموم الطلومب جيه
فيحصل الاعتنا بعد الان من طرف روساء الطلومب جيه على ان تكون الحركة حسب
الترتيب المحرر في الدفتر المذكور فلا تنفع حركة مخالفة له والذين لا يراعون هذه الاصول
من روساء الطلومات وافرادها يتادبون بموجب المادة المذكورة
واذا امتد الحريق وسمح الله تعالى بجسامته فتاتي الى محل الحريق طلومات من

الدوائر الاخرى ايضاً عدا المقدار المعين في الدفتر المخصوص به
يتعين فوردون على المحلات التي يقع بها الحريق من جهاتها الاربع لكل جهة
عشرة انفار خيالة وعشرة مشاة ومجموع ذلك ثمانون نفراً من العساكر الضابطة ولا
يقبل احد من المتفرجين داخله

حين ظهور الحريق تترتب طلوميات لتأتي اليه عدا الطلوميات التي ادركنه
اولاً فاولاً ولا تدخل الى داخل الفوردون بل تقيم في محل خارج عنه منتظرة طلب
المأمورين فلا تدخل داخل الفوردون من تلقاء ذاتها ما لم تجلب من طرف المأمورين
والذين يطلبون اخذ طلوميات الى بيوتهم يراجعون بذلك المأمورين بإدارة الطلوميات
في محل الحريق

الباطية جبه الذين ياتون الى الحريق يجلسون خارج الفوردون فلا يدخلون داخله
ما لم يطلبهم المأمورون ولا يقطعون محلاً ويهدمون ما لم تعطى لهم اوامر بذلك اما النتائجه
جبه فمن حيث انهم دائماً لازمون فعند ما يحضرون يدخلون حالاً للفوردون وياتون
عند المأمورين لينفركوا بحسب الاوامر التي تعطى لهم

عند ما يفيد الذين ياتون الى احيائهم واقربائهم الذين لهم بيوت في محل الحريق
بانهم حاضرون لاجل الاعانة فتأخذ تلك الرجال النفقات المشاة الموجودة في الفوردون
وترجم الى صاحب البيت الذي يريدون اعانته لكي اذا قبلهم نتركهم وتعود لكن اذا قال
صاحب البيت بانه لا يعرفهم وما قبلهم وكانت في صفة واحوال تلك الاشخاص شبهة
عند الضابطة ايضاً فيرسلون الى باب الضابطة لاجل التحقيق عن احوالهم

لما كانت اكثر الضائعات التي تقع في محل الحريق تنشأ من اضطراب اصحاب
البيوت وتسليمهم اياها الى جماعة من الناس مجهولي الاحوال او تركها هنا وهناك
فالضباط والمتشئون في مراكز الضابطة وقره غولاتها الموجودة في جوار المحل الذي ظهر
به الحريق يتركون في كل من المراكز والقره غولاتهم نفرين نوبتيه وياخذون معهم
باقي الانفار ويسرعون الى محل الحريق لكي يتداركوا في اول الامر محلاً واسعاً وسالماً
من سريان الحريق سواء كان ساحة جامع او محلاً وساحة اخرى مناسبة لاجل محافظة
الاشياء التي تخرج من البيوت ويخبروا اصحاب البيوت والدكاكين ان يرسلوا متاعهم الى
هناك ثم يجلبون العتالة اللازمة من خارج الفوردون ويقسمونها على البيوت التي تخرج منها
تلك الامتعة ويعتنون بالاشياء التي تسلم اليها وعلى محافظة المحل التي تنتقل تلك الاشياء

اليو وتكون اصحابها مخيرة في ارسال امتعتها الى المحل الذي تختاره ايضا غير ان الاشيا التي تنتقل و بصير حفظها بدون واسطة ماموري الضابطة لا يمكنهم ان يدعوا المسئولية عما يضيع منها

بما انه قد صار تعهد كخدا العتالين بانه يوجد عتالين بعلامات بقدر الكفاية في اي محل حريقي كان وتكون كل عشرة انفار منهم تحت ادارة قائد واحد وان يجري الدقة على عدم وقوع نوع من الضائعات اصلاً فلا يتسلم بعد الان متاع من طرف اصحاب البيوت والدكاكين الى عتالين بدون علامة ولا الى غيرهم

يجوز نقل الاشيا التي تخرج قبل اجتماع العتالة من البيوت و باقي المحلات التي يظهر بها الحريق بمعرفة الجيران الى المحل الذي تريحهم اياه مامورو الضابطة

العتالة التي تحضر بعد العتالة التي تدرك الحريق في ابتدا ظهوره تجتمع في محل مناسب خارج عن القوردون ويرى رئيس العتالة المحل الذي يجتمعون به الى الضباط الموجودين هناك لكي تاخذ الضباط العتالة الذين يرى لهم لزوم منهم الى الداخل ويخرجون الامتعة من البيوت وينقلونها تحت نظارة قوادهم او يسلمونها الى المحل المخصوص الموجود تحت محافظة عساكر الضابطة بدون ان يفقد منها شي واذا وقعت ضائعات من الاشيا التي تتسلم الى العتالة بدون ان تتسلم الى المحل المخصوص بها توضع قوادهم مع رئيس العتالة تحت التحقيقات القوية

الذين لا يعطون امتعهم الى العتالة هم مخبرون في تنقلها الى متعلقاتهم واتباعهم انما اذا ادعوا بضائعات منها على الاطلاق بدون ان يبينوا شخصاً معيناً (يدعون عليه بها) فلا يترتب على المامورين ولا على رئيس العتالة نوع من المسئولية بشأنها

في ١٦ محرم سنة ١٢٨٦



نظام بيع الباروت .

المادة الاولى . بما ان ادخال الباروت الاجنبي الى بلاد الدولة العلية وعمل باروت بمعرفة الافراد داخل البلادها ممنوعان فالباروت الذي يلزم الى الصيادين والمسافرين والمجاريين يباع لهم من جانب الميري مما يعمل في الباروتخانه العامة بالمحصر

المادة الثانية . الباروت الذي يباع في دار السعادة وفي الولايات يباع في مواقع مخصوصة تعينها الطوبخانه العامة وتعلنها بانضمام معرفة مشيرة الضابطة في دار السعادة والحكومات المحلية في الولايات اما حفظ الباروت الذي يرسل الى الولايات فهو عائد الى الحكومة ليكون في محل مخصوص بالجباخانات في الاراضي الموجود فيها قلاع او في محلات امينة في المواقع التي لا يوجد فيها قلاع

المادة الثالثة . يباع باروت الصيد والنيشان في علب تنك مائة درهم ونصف اوقية واوقية واحدة وباروت الحجارة كذلك مقدار اوقية او اوقيتين في علب تنك او في براميل خشب اذا كان اكثر من ذلك وهذه العلب والبراميل تكون اغطينها بخنومة بخاتم خصوصي يتضمن هذه العبارة (معبولات باروتخانه الدولة العلية) وعلى العلب والبراميل المذكورة الواح يحسن الباروت وقوته ومقداره وفئاته المقررة وتوجد في محلات يبيعوا اعلانات مطبوعة بما يقتضي من اللغات ايضاً

المادة الرابعة . ممنوع بيع الباروت بصورة غير المينة في المادة الثالثة يعني بدون علب او براميل او ضمن علب و براميل بلا الواح وبلا ختم او في محلات اخرى غير المواقع والمخازن والدكاكين المعينة او باثمان زيادة عن فئاته المقررة

المادة الخامسة . نجال بيع الباروت في دار السعادة والولايات الى الباعة بصورة المقطوع ويضم الى فئات باروت الصيد والنيشان الميرية التي هي واحد وعشرون غرشاً اربعة غروش يبيعة بحساب المائة عشرون فتكون الاوقية منه بخمسة وعشرين غرشاً وعلى فئات باروت الحجر الميرية التي هي عشرة غروش ونصف غرش ونصف يبيعة فتكون الاوقية منه باثني عشر غرشاً وكما ان البيعة المذكورة تكون عائدة الى الباعة كذلك تكون اجور المخازن والدكاكين ومصاريف النقل وغيرها راجعة عليهم ايضاً لكن مصاريف الباروت الذي يرسل من دار السعادة الى الخارج من اجرة نقل وغير ذلك لحد تسليمه الى محل حفظه تكون راجعة على الطوبخانه العامة ثم ان اثمان باروت

الصيد والنيشان والمحجارة مع اجرة بيعه المحدودة في المادة السابقة توخذ اما سكة خالصة او دارجة

المادة السادسة . تختب الباعة بمعرفة مشيرة الضابطة في دار السعادة والحكومة المحلية في الولايات ليكونوا اناساً اماناء ومعتمدين من تبعة الدولة العلية ويرتبطوا بكمالات قوية وبتخصصا ببيع الباروت لتكون حركتهم بذلك داخل دائرة هذا النظام فلا يبيعون باروتاً زائداً عن مقدار النظامي ما لم تكن بذلك رخصة خصوصية ولا يعطون للذين يظن بهم السر ولا يزيدون قشائره المقررة ولا يبيعون باروتاً غير باروت الميري ولا يدخلون على ذمتهم شيئاً من اثمان الباروت الذي يبيعونه

المادة السابعة . اثمان الباروت الذي تبعة الباعة في دار السعادة ويعطونه بموجب دفتر مفردات في اخر كل شهر رومي الى خزينة الطوبخانة العامة واثمان الباروت الذي يباع في الولايات توخذ به سندات مقبوض ويتسلم بوجه الامانة الى صناديق الاموال وصناديق الاموال ترسل ما نقبضه على ذلك المنعج ايضاً مع دفتر بمفرداته الى جانب الطوبخانة العامة راساً

المادة الثامنة . لا يعطى الى الصيادين ولا الى المسافرين في المرة الواحدة باروت صيد او نيشان اكثر من اوقية واحدة نهاية ما يكون وكذلك لا يجوز ان يباع من باروت الحجر الى المحجارين والا بارين والكلاسين اكثر من عشر اوقات تحت كفالة من مشايخ الحرف ايضاً اما الذين يطلبون اكثر من هذا المقدار فيقدمون الافادة عن ازومهم وعدم الحذور منه الى مشيرة الضابطة في دار السعادة والحكومات المحلية في الولايات ويقومون بتأمينات قوية ثم بعد ان يبرزوا اوراق الاذن التي ياخذونها بذلك الى الباعة ويسلمونها لهم يمكنهم ان يشتروا وتكون الباعة مجبورة ايضاً بان تحفظ اوراق الاذن المذكورة عندهم سنداً ييدهم

المادة التاسعة . باروت الحجر الكلي الذي يرى له لزوم لاجل الطرق الحديدية والمعاناة والاساكن والركات يعطى من طرف الحكومة المحلية راساً وما يتحصل من اثمانه يرسل الى الطوبخانة العامة مع دفتر بمفرداته

المادة العاشرة . الباروت الذي يوجد في دار السعادة تكون مخازن ودكاكين باعوه تحت نظارة الطوبخانة العامة وفي الولايات تحت نظارة الحكومات المحلية ولذلك يحصل عليهم التفتيش والتجري دائماً خفية وجلياً من طرف مجلس الصناعات في دار السعادة

ومن جانب الحكومات المحلية في الولايات لكي اذا تحقق بهذه الصورة تقليد الواح واخنام تنكات الباروت او براميلوا ومازجها فساد على نوع اخر او انباع باروت بها غير باروت الميري او باثمان زائدة عن قنات الميري المقررة له او دخلت من اثمانه دراهم على ذمة الباعة تجري ايجابات ذلك قانوناً واصولاً ويحصل مايتبين في الذم من كفلاء الباعة بدون تاخير

المادة الحادية عشرة . اذا ارادت باعة الباروت ان تنفخ شعبة في احدى المحلات غير دكاكينها فيراجعون بذلك مشيرية الضابطة في دار السعادة والحكومات المحلية في الولايات ثم بعد ان يتحقق ويثبت بمعرفة الضابطة بان المحل الذي يراد اتخاذه شعبة سالمة من الاخطار والحاذير تعطى بذلك الرخصة اللازمة توفيقاً الى قاعدتها

المادة الثانية عشرة . اذا وجد باروت للبيع في محلات غير المحلات المعينة المفتوحة له بموجب الترخيص يضبط مصادرة بمعرفة الحكومة ويتسلم في دار السعادة الى الطوبخانة العامة وفي الولايات الى الحكومات المحلية لاجل وضعه في الجبهخانات في المحلات التي يوجد بها قلاع او في محل امين اذا لم يكن هناك قلاع ولا جبهخانات وترسل به سندات منبوض الى الطوبخانة العامة والذين يخبرون عن باروت للبيع في محلات لم تكن ماذونة بذلك رسماً تعطى لهم اخبارية مساوية لعشرين في المائة من نقد القيمة الحقيقية للباروت الذي يضبطه سواء كان المخبر من الباعة او شخصاً اخر ودرهم الاخبارية تصير نسبها من خزينة الطوبخانة في دار السعادة ومن صناديق الاموال في الولايات

المادة الثالثة عشرة . ملح الباروت المتفضي ان يعطى في كل شهر الى الصيدليات وباقي من يلزم لم ذلك بوخذ كذلك من جانب الطوبخانة العامة بمعرفة رئيس الاجرائية وبيع الى الصيدليات بثمانية غروش ونصف الاوقه مع البيعة التي هي عشرون بارة مضمومة على الثمانية غروش التي هي ثمنه ومنها الى الاشخاص الذين يحتاجون اليه بعد ان توخذ منهم تامينات قوية على ذلك واثمان ملح الباروت الذي يباع في كل شهر على هذه الطريقة عدا البيعة يعطى بموجب دفتر الى خزينة الطوبخانة اما ضبط ملح الباروت الذي يدخل من البلاد الاجنبية او يعمل في الداخل وما يباع منه ويشتري من عمل الخارج والداخل ومصادره واخباريته فجميع ذلك يجري توفيقاً الى الاصول المعينة في حق الباروت

المادة الرابعة عشرة . تنظر في اخر كل سنة محاسبة الباروت الذي يباع في ظرف سنة

واحدة في ما بين خزينة المالية الجبلية وبين الطوبخانة العامة والارباح التي تحصل من ذلك تحسب الى التخصيصات

المادة الخامسة عشرة. مواد نظام الباروت ما عدا المادة المنظمة التي نشرت بتاريخ ٨ شوال سنة ١٢٨٦ فحقت بهذا النظام في ٩ شعبان المعظم سنة ١٢٨٦

المواد النظامية المذيلة على نظام الباروت التي نشرت بتاريخ ٩ شعبان سنة ٨٧

المادة السادسة عشرة. اذا مسك باروت وهو داخل خنية من الديار الاجنبية الى بلاد الدولة العلية او من محل الى محل اخر في بلاد الدولة العلية او حصل الاستخبار عنه بعد دخوله واستهلاكه وثبت لدى المحاكمة كيف كان دخوله ومقداره فالباروت الذي يكون من هذا القبيل يضبط بدون بدل بموجب هذا النظام واذا كان استهلك تستوفي اثمانه بحسب فئات الميري ثم بعد ذلك يؤخذ مقدارها مرتين جزاء نقدياً ايضاً

المادة السابعة عشرة. ثلث الجزاء النقدي الذي هو ضعف الثمن على ما هو محرر في المادة السابقة يعطى الى الذين مسكوا الباروت او اخبروا عنه نظير اخبارية انما اذا لم يمكن اخذ الجزاء النقدي عنه فتعطى الاخبارية للاشخاص الذين مسكوا الباروت او اخبروا عنه ربع بدله بحسب فئات الباروت الاميرية واذا كان الرجل الذي يلزمه ان يعطي الجزاء النقدي قد هرب فتباع الاشياء التي تخصه ويمكن دخولها باليد بمعرفة الحكومة ومن بعد ان يؤخذ من اثمانها الجزاء النقدي اللازم اذا تبقى منها شيء زائد يحفظ لكي يرد الى صاحبه اما اذا كانت اثمانها غير كافية فيعطى منها الربع مما كان بالغاً مقدارها مع ربع بدل الباروت ايضاً الى الذي مسك المهرب او اخبر عنه

المادة الثامنة عشرة. اذا عمل باروت من طرف الافراد في احد المحلات وانواع فيضط الباروت المعسول والمباع من المعامل والبائع واذا كان استهلك تؤخذ اثمانه بحسب فئات الميري ومثلها مرتين جزاء نقدياً ايضاً واذا كان اعطي الخبر من خارج عن كيفية عمل هذا الباروت ويعطى اخبارية الى الخبر على وجه القاعدة المحررة في المادة السابقة

المادة التاسعة عشرة . باروت الميري الذي يلزم ضبطه بداعي بيعه في محلات غير المحلات المعينة المفتوحة لذلك بالرخصة حسبما هو محرز في المادة الثانية عشرة من هذا النظام يؤخذ الجواز النقدي عنه مثل فئات الاميرية مرتين ايضاً ونجري احكام الفقرة الاخيرة من المادة الثانية عشرة المذكورة بحق اخبارية هذا النوع من الباروت ايضاً

المادة العشرون . الباروت الذي يملك مهرباً ولئن كان يتسلم الى مشيرة الطوبخانة العامة اذا كان في دار السعادة او الى الحكومات المحلية اذا كان في الولايات بلا بدل لكن الباروت الذي لا يمكن ان يؤخذ عنه الجواز النقدي تستوفي اثمانه في ٢٧ صفر سنة ١٢٨٨



نظامات الادارة البحرية

لائحة نظام مرسى دار السعادة

المادة الاولى . المسافة الواقعة فيما بين الجسر الجديد وبين سوق الثلاثا لخدمقابل سراي بورني تعتبر بنهاها ميناء الغلظة

المادة الثانية . الواورات التي تدخل لاجل الوسق او التفريغ داخل الحدود الميمنية في المادة الاولى تكون مربوطة بسمندرتين من المقدم والموخر

المادة الثالثة . توجد نسخة من هذا النظام عند قبايدن السفائن الصادرة والواردة الى مرسى دار السعادة بصورة مستديمة اما السفينة التي لا تشتغل بصورة دائمة فيتوجه اطرفها واحدا من رساء المينا قبل دخولها من حدود المرسى الى الداخل و يعطى الى قبودانها نسخة من النظام واما باقي انواع السفائن التي ترد ماعدا الواورات الشركات التي تشتغل بالصورة المعتادة ولها سمانديرات مخصوصة فيدها رئيس المينا الذي يتوجه اليها على المحل الذي يلزم ان ترمي به حديدها .

المادة الرابعة . لا يمكن لمركب اصلاً ان يرمي حديداً في وسط المرسى ما لم يكن مستنداً الى اسباب محببة واذا وجد بينها من يتحرك بخلاف ذلك يعطى في اول الامر خبر بان يغير محله ثم اذا اصر على الدوام في الموقع الذي اتخذ يؤخذ ممن هم امثال ذلك جزاء نقدي من ليبرا واحدة الى خمس ليرات عثمانية

المادة الخامسة . لا تربط غنما بصورة دائمة في طرف سفينة اصلاً ما عدا المدة التي تصل بها اسباب جبرية الى السمانديرات الكدك المدهونة بدهان ابيض والموضوعة في وسط البوغاز واذا ربطت فيحصل الاخطار في اول الامر بان يصير فكها واذا لم يحصل الاصفاء الى ذلك وكانت مثل هذه الحركة قد وقعت من طرف الواورات يؤخذ منها من ليبرا واحدة الى خمس ليرات عثمانية جزاء نقدياً

المادة السابعة . السفائن المشحونة بالمواد والمهمات النارية كالباروت والغاز ممنوعة من القاء حديدها داخل حدود المرسى والسفائن التي هي من هذا القبيل ترسو داخل البوغاز وفي الخلا وتسحب بريقاً احمر فوق الساري الكبير علامة بانها مشحونة بمواد نارية

المادة الثامنة . المواقع المخصوصة الى الواورات الشركات التي تشتغل بالصورة

المعتادة هي على ما يأتي بيانه وهو ان المسافة الواقعة فيما بين السانديرة المنيرة وبين السانديرات المنيرة مقابل الغلطة هي وابورات قومباية روسيا وكذلك المحلات المختلة بين السانديرة المرقبة بالنمرو والسانديرات المنيرة مقابل الغلطة هي الى وابورات قومباية المساجري الفرنسية والمسافة الواقعة من السانديرات المنيرة لحد السانديرات المنيرة في المحل المذكور هي الى وابورات قومباية اللويد النمساوية والسانديرة المنيرة الموضوعة مقابل الكرنتينة الى الوابورات التي تشتغل بصورة دائمة الى برسا واز ميرر ونهر الطونا المسافة الواقعة ما بين السانديرات الواقعة من النمرو الى النمرو مقابل كمرك استانبول هي الى وابورات الانكليز الذين يشتغلون بصورة دائمة الى نواحي لوندرا وليفربول اما وابورات النوائد العثمانية وابورات الشركة العزيرية المصرية فتتق في المسافة الكائنة فيما بين سراي بورني وبين كمرك استانبول والوابورات التي تشتغل بصورة دائمة وغير منسوبة الى احدى الشركات اذا كانت تريد ان تفرغ شحمتها في مرسى الغلطة فيمكنها ان تتق مقابل استانبول من سراي بورني لحد الكمرك او مقابل الغلطة او الطوبخانه اذا لم الامر لذلك

المادة التاسعة . الوابورات التي تبحر السفائن تربط الى السانديرات المنيرة الموضوعة مقابل الطوبخانه العامة وسراي بورني مربوطة ثلاثيات في جهة المؤخر

المادة العاشرة . وابورات النوائد العثمانية والشركة الخيرية التي تشتغل داخل البوغاز والى قاضي قرية سي والجزائر واي استافانوس يقترنون الى الجسر الجديد

المادة الحادية عشرة . السفائن التجارية كافة التي تدخل الى المرسى لاجل الوسق والتفريغ بعد ان ترمي حديدتها تربط مراسيها من المؤخر الى الخارج

المادة الثانية عشرة . من اراد ادخال سفينة تجارية الى محل مشق السفائن المعبر عنه بدانو (١) مجبور قبل الادخال على رفع باستون السفينة (٢) الموضوع على مقدم

المركب بارزا فوق البحر (٤) او غيره لداخل المركب ويحني العوارض للجهة اليمنى ويضع الوسادات على جانب السفينة (١١) واذا اريد سحب سفينة الى البر للاصلاح (٢)

او فتح قلع زائد يصير ارحالة الاخشاب المسحوبة خارج العوارض (٢) مع تنويع العوارض الى جهة يمين السفينة (٤) وعند ما تقترب سفينة الى محل ما او تتلاصق السفن في بعضها

توضع بينها وسادات من خشب او قطع حبال

المادة الثالثة عشرة . السفائن التجارية يمكنها ان تستحصل الرخصة المقتضاة من

نظارة المرسى وتقترب الى اسكلة كمرك الغلطة ولا تكون السفائن المقترية الى بعضها بعض اكثر من ثلاث فقط

المادة الرابعة عشرة . سفائن الشراع تخرج من حدود المرسى غيب ان تأخذ عملها او تفرغها وتأخذ صابوريتها بنفاني واربعين ساعة اذا كان الهواء مساعداً ومن كان منها يخالف ذلك يؤخذ منه ذهب واحد عثمانى بمائة غرش جزاء نقدياً

المادة السادسة عشرة . السفائن الاجنبية تري الحكومة المحلية تذاكر الكمرك بواسطة قبدان ديورطى الدولة التي في منسوبة اليها لاجل ان تسحصل الرخصة وتدخل الى ما بين الجسرين وعندما تمر هذه السفائن من الجسر الجديد في الاوقات المعينة لا يطلب ماموره منها خرجاً بنوع من الانواع اصلاً بل يقوم بايقاء المعاونة المتفضاة بقدر الامكان لاجل تسهيل مرورها

المادة السابعة عشرة . اذا ارادت سفائن الشراع المخصوصة بالاسفار الصغيرة ان تمر من الجسر الجديد تربط يوم حضورها في السندبرات الموجودة امام الكورتينا وتمر في ليلة من الجسر المذكور

المادة الثامنة عشرة . السفائن التي تفرغ الخنطة الموسوفة بها او تسجنها تربط مقابل مخازن الخشب التي في ما بين الجسرين وفي طرق استانبول في مسافة ثلاثة ارباع قومه (١) وطول وامتداد مائة وثمانين باعاً (١)

المادة التاسعة عشرة . لاستقيم سفينة اصلاً مدة مديدة داخل المينا والسفائن التجارية المتوقفة تحت دعوى حجر او بصورة اخرى تتوجه الى مرسى استمنية وتقيم هناك المادة العشرون . كافة السفائن التجارية تقيم مدة شهر مجاناً في ما بين الجسرين لاجل ان تأخذ تسجنها او تفرغه ام لاجل التعبير ثم بعد انقضاء المدة المذكورة يلزمها ان تستند على ازوم ثابت لاجل تمديد اقامتها لمطلق تعبيرها وما لم يتحقق هذا اللزوم تقوم مثل هذه السفائن باعطاء عشرة غروش عن كل يوم من الايام التي تكون اقامتها زيادة عن المدة المعينة ثم بعد ان تتم تعبيراتها المذكورة اما ان تقوم هذه السفائن التي في من هذا النوع من الجسر او تعطي المخرج المذكور

المادة الحادية والعشرون . كل نوع من الفلائك والمعاونات والقوارب وغيرها تمر من النوافذ التي جهة استانبول لتدخل من الجسر الجديد ومن النوافذ التي في جهة الغلطة لاجل الخروج وهذا النوع من المراكب البحرية ممنوعة من ان تنفخ شراعاتها في

ما بين الجسرين او داخل الجسر العتيق كما انها ممنوعة من السير بالقلوع داخل المراسي اعتباراً من مقابل الطوبخانه وسراي بورني والتي تحرك منها بخلاف هذه المنوعية يؤخذ منها في المرة الاولى خمسة وعشرون وفي الثانية خمسون غرساً وفي المرة الثالثة يؤخذ منها ذهب مجيدي واحد جزاء نقدياً ثم بعد ذلك تحبس هي ذاتها ستة ايام

المادة الثانية والعشرون . جميع قبايدن التجار اذا اخرجوا حديد وسلاسل (زنجير) او خلاصاً فلا تلك وغيرها من قعر البحر يلزم بان يخبروا عن ذلك نظارة الليمان حالاً حتى متى ظهر صاحب الاشياء المذكورة واثبتها ياخذها بعد ان يقوم بايفاء مصاريف اخراجها وغيره توفيقاً الى الاصول

المادة الثالثة والعشرون . الواهورات التي تجر المراكب او التي تنقل ركاباً او تستغل بصورة اخرى لا يمكنها الدوران بعد غروب الشمس بساعة ولا قبل طلوعها بنصف ساعة والسفائن التي تحرك قبل الوقت المعين يؤخذ من قبايدنها عشرون ذهباً مجدياً جزاء نقدياً ما لم يكونوا اخذوا بذلك رخصة من ادارة المرسى (ليمان) وبعد ذلك يكونون مسئولين عن كل نوع من المتلوفات والخسارات التي تقع بهذا السبب بعد الكشف والمحاسبة والاعذار التي يمكن ان توردها قبايدن الواهورات التي تحرك قبل الوقت المعين المذكور لاسباب حركتهم بغير وقتها لا تتمتع لهم اصلاً

المادة الرابعة والعشرون . الشنص الذي يتحرك خلافاً لاحكام هذا النظام اذا كان من نعمة غير دول يعطى الخبر عن الكيفية من طرف نظارة الليمان الى قيودان ميناء الدولة التي يكون منسوباً اليها واذا كانت المخالفة الواقعة هي متعلقة بامتناعه عن اعطاء الجزاء النقدي والتضمينات التي تعينت بمقتضى هذا النظام فتحال الكيفية الى محكمة التجارة البحرية لترى هناك وتفصل بحضور مأمور من طرف السفارة

المادة الخامسة والعشرون . بما ان اعطاء الصابورية اللازم استحضارها الى السفائن التجارية الراسية داخل بوغاز مرسى استانبول هو عائد الى الميري فادارة هذا الامر تكون تحت نظارة الليمان

المادة السادسة والعشرون . جميع القبايدن يعطون اوراق استدعا الى ادارة الليمان اما هم بالذات او بواسطة اول القبايدن او الرؤسا الكبار قبل اربع وعشرين ساعة لاجل نهية الصابورات التي تلزم الى سفائهم ثم بعد مرور المدة المذكورة يلزم بان كل مركب يعطي تضمين عشرين يارة يومياً عن كل طونيلانو بمدة الايام التي يبقى المركب

ففيها في الليان مهما كان مقدارها ولا يقدر قبودان السفينة ان يرجع ما لم يعلم بان الورقة التي يحضرها الى ادارة الليان في البداية حين دخول تلك السفينة الى الليان لاجل تبين المحل الذي هي موجودة فيه قد جرى قيدها في قلم الادارة نظاماً واطوة الصابورة نفع في كل يوم من الساعة التاسعة الى الساعة الرابعة افرنجية ما عدا ايام الاحاد

المادة السابعة والعشرون . لا يمكن القا الصابورات التي تكون موجودة داخل السفائن التي تحضر فارغة في سفينة اخرى بل يعطى خبرها الى اوطة الصابورة لكي ترسل هي معاونة لاخذ الصابورة المذكورة وبهذه الطريقة تستوفي ثلث الفئة المخصوصة بالصابورة التي تؤخذ من جانب الميري

المادة الثامنة والعشرون . الماعونات المخصوصة بنقل الصابورة يكون موجوداً في موخرها نومرو وإشارة حمراء لجهة المقدم ايضاً بمقدار المياه التي سحبتها ومقدار طونيلانات المحولة التي استوعبتها اما الماعونات التي لا توجد بها هذه العلامات فلا تقبلها القبايدبن بل يعطون الخبر عنها الى حجرة الصابورة

المادة التاسعة والعشرون . عند ما يقترب رئيس الماعونة المملوءة بالصابورة لمجانب احدى السفن يسلم الى قبودان السفينة التذكرة التي يكون اخذها من حجرة الصابورة ثم بعد ان يضيها القبودان يرجع نصفها الى الرئيس المرقوم وبعد ان يوسق مقدار الصابورة المطلوبة في السفينة ياخذ القبودان او الرئيس الكبير التذاكر المذكورة ويعطي الى اوطة الصابورة المبلغ المتقضى وياخذ به سند مقبوض مخصوص ايضاً من طرف نظارة الليان ثم عند ما ياخذ بتذكرة المرور من القانجلارية التي هو منسوب اليها يكون مجبوراً بان يبرز سند المقبوض المذكور

المادة الثلاثون . قد وضعت فئات للصابورة التي تحصل مداركتها وتخصصت عشرة غروش لكل طولوناتي

المادة الحادية والثلاثون . الاستدعاءات التي تقع من طرف قبايدبن التجار نتقدم لطرف نظارة الليان اما راساً او بمعرفة قبودان ديپورطى الدولة التي يكون القبودان منسوباً اليها

المادة الثانية والثلاثون . السفائن التجارية التي يكون كامل شحنها او جانب منه غازاً ونفتاً وزيت خروج وما يماثل ذلك من الادهان تربط في محل داخل البوغاز ما بين المحبوقلي (المقلم) وباشا بانجحه سى (جنينة الباشا) ثم تنقل وسفها الى المواقع التي تنعين

لها من ظرف الحكومة

المادة الثالثة والثلاثون . وسق البترول الذي ينقل الى ليمان الغلطة يرسل بماعونات الحديد التي يصير انشاؤها بصورة سالمة من خطر الحريق كما انه لا يوسق في الماعونة الواحدة منها اكثر من مائة صندوق

المادة الرابعة والثلاثون . يحصل الاعننا بقدر ما يمكن من طرف نظارة الليمان على سرعة تفريغ الماعونات المملوءة بالبترول وكذلك على انه لا يكون موجوداً اكثر من ماعونين

المادة الخامسة والثلاثون . يكون موجوداً تحت ادارة نظارة الليمان وابور واحد لاجل سحب السفائن التي تكون تحت الخطر او ابقاء ما يلزم من الماعونات في ما عدا ذلك عند ماتمس الحاجة وهذا الياور متى كان على النار دائماً يكون مهياً ومنتظراً امر نظارة الليمان

المادة السادسة والثلاثون . يحضر في وقت بوجه السرعة دائماً فلكان بخاريان ويكون موجوداً فيها طلمبات تشتغل بواسطة الات بخارية ويكون مراكز مخصوصة فيوجد احدها في دائرة الليمان والاخر في باب الكوركجي ما بين الجسرين ويستخدم فيها ضباط ونوتية مخصوصون وتعلم نوتيتها العمليات اللازمة ويجري الكشف على الاشياء والادوات الموجودة داخل كل منها لا اقل من مرة في كل اسبوع

المادة السابعة والثلاثون . يعطى لمن يخبر قبل بوقت عن مركز الطلمبة الاقرب عند ظهور النار خمسون غرشاً هبة

المادة الثامنة والثلاثون . بما انه سوف تغفل الات مخصوصة لتأخذ قليلاً من دخان الفحم الذي يخرج من مداخل الياورات الصغيرة التي تنقل الركاب في خليج دار السعادة وفي سحب السفائن فالالات المذكورة تكون موجودة بتمامها في الياورات المذكورة لحد ابتداء شهر آب (اغستوس) سنة سبعة وثمانين القادمة

في ١٩ شعبان سنة ٨٧

تعرفه جديدة بخصوص رسومات المينا التي تؤخذ في دار السعادة من سفائن الدولة العلية التجارية

المادة الاولى . انواع الرسومات الخمسة المحررة في جدول مخصوص بها يجري حسابها وتؤخذ من السفائن بحسب الطويلاتومها كان مقدارها وكلما اخذ نوع منها يعطى به سندات مقبوض على حدته الى روساء السفن من طرف مأموريه .

المادة الثانية . السفائن والفلائك التي تكون من خمس طويلاتوات لحد اربع وعشرين طويلاتوا اذا كانت لا تخرج من بوزازي البحر الابيض والاسود بل تنقل من داخل البواغيز انواع الذخائر والفواكه والحطب والاختشاب تعطى رسم التذكرة بنمايه ونصف رسم السمندر فقط ولا تعطى شيئاً اخر غير هذين الرسمين

المادة الثالثة . السفائن والفلائك التي هي من خمس طويلاتوات الى اربع وعشرين طويلاتوا اذا نقلت من الاساكل التي هي خارج بوزاز البحر الاسود الاشياء التي هي من ضروريات الاهالي مثل فواكه وحطب وفحم واختشاب تعطى رسومات التذكرة ورسم الفئار بنمايه ونصف رسم السمنديرة فقط وتكون معفوة من رسم الفرمان والصابورية واذا نقلت من الاساكل الموجودة خارج بوزاز البحر الابيض تكون معفوة من رسم الفئار ايضاً

المادة الرابعة . كذلك السفائن والفلائك التي هي من خمس طويلاتوات الى اربع وعشرين طويلاتوا اذا نقلت اشياء غير معدودة من الذخائر واحتياجات الاهالي من خارج البحر الاسود تكون معفوة من رسم الفرمان وانما تعطى رسومات التذاكر والصابورة والسمنديرة ورسم الفئار بنمايه واذا نقلت هذه الاشياء من خارج بوزاز البحر الابيض تكون معفوة من رسم الفئار ايضاً

المادة الخامسة . السفائن والفلائك التي تكون من خمس وعشرين طويلاتوا لحد ثمانية طويلاتوا اذا نقلت من خارج بوزاز البحر الاسود الاشياء التي هي من ضروريات الاهالي مثل فواكه وحطب وفحم واختشاب لا يؤخذ منها رسم الفرمان ولا الصابورة بل تعطى رسم التذكرة ورسم الفئار بانمايه ونصف رسم السمنديرة واذا نقلت ذلك من خارج بوزاز البحر الابيض لا يؤخذ منها رسم ذبوة الفئار ايضاً

المادة السادسة . كذلك السفائن والفلك التي تكون من خمس وعشرين طونيلانو الى ثمانماية طونيلانو اذا نقلت اشياء اخر غير معدودة من الذخائر وضروريات الاها الى من خارج بوغاز البحر الاسود توخذ منها رسومات الفرمان والتذكرة والصابورة والسانديرة ودوبة الفئار بنماها واذا نقلت ذلك من خارج بوغاز البحر الابيض يترك لها رسم دوبة الفئار

المادة السابعة . الذين يتوجهون الى البحر الاسود من السفائن التي تتجاوز الثمانماية طونيلانو يضم عليها عن كل واحد ما زاد عن الثمانماية طونيلانو نصف رسومات التذكرة والصابورة والسانديرة والفئار المتقتضا وتعطى ذلك واذا توجهت الى البحر الابيض تكون معفوة من رسم الفئار

المادة الثامنة . السفائن والفلك التي طونيلانوها من تسع وثلاثين الى تسع وتسعين اذا اشتغلت للبواغيز تعطى رسمى التذكرة والصابورة بنماها ونصف رسم السانديرة على الوجه المبين في البند الاول والثاني من المجدول المخصوص بذلك ومن حيث ان ما كانت طونيلانوها منها تريد عن المائة يزيد عليه رسم الفرمان فاذا اشتغل هذا الزائد الى البواغيز يعطى نصف رسومات التذكرة والسانديرة والصابورة المصرحة في البند الثالث من المجدول المذكور

في ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٩



نظام

التذاكر التي تعطى الى سفائن التجار في مين البلاد الشاهانية
المادة الاولى . لا تقدر سفينة كبيرة كانت او صغيرة حاملة سنجاق الدولة العلية ان
تسافر بدون ان تكون حاملة تذكرة المينا

المادة الثانية . توجد تذاكر مفرمة ذات قوجانات بقدر اللزوم في ادارة كل مينا
من المين لتعطى على وجه الترتيب للسفائن التي ليس لها تذاكر ويحصل منها رسم المينا
وخرجه توفيقاً الى تعرفه مينا دار السعادة

المادة الثالثة . اذا اجرت احدى السفن سفرها واكملتة يعني اذا نقلت شحنتها من
احدى المين وفرغته في اخرى يلزم ان تجدد تذكرتها ويحصل منها الرسم المعين والاسفار
التي تسافر بها السفينة في بحر السنة التي تكون تجددت فيها تذكرتها تبشر في التذكرة الجديدة
المادة الرابعة . تحصل الاشارة فقط على تذكرة السفينة في المينا التي لا تكون فرغت
وسفنها بها انما تجدد التذكرة في المينا التي تفرغ بها وسفنها ويحصل هناك منها الرسم المعين
المادة الخامسة . بما ان مينا دار السعادة هي المركز فهي مستثناة يعني متى جاءت
سفينة الى مينا دار السعادة تجدد تذكرتها ويحصل منها الرسم المعين ولو لم تكن قد اكملت
سفرها وانتهت

المادة السادسة . في اثناء حركة السفائن التي تسافر من مينا دار السعادة الى
احدى المين الموجودة في البحر الاسود يلزم ان تجدد تذاكرها ويؤخذ منها الرسم المعين
سواء كانت مشحونة او فارغة

المادة السابعة . اذا تحركت سفينة من احدى المين الموجودة في البحر الاسود وكانت
ذاهبة الى مينا اخرى في البحر المذكور او الى مينا دار السعادة بصير التعليم على تذكرة
تلك السفينة فقط من المينا التي تكون تحركت منها سواء كانت شاحنة او فارغة وتجدد
تذكرتها وتؤخذ عنها الرسوم المعينة من طرف ادارة اية مينا فرغت وسفنها فيها

المادة الثامنة . اذا تحركت سفينة من احدى مين البحر الابيض وذهبت الى مينا
اخرى او الى مينا دار السعادة تحصل معاملتها توفيقاً الى المادة السابقة

المادة التاسعة . السفائن التي تتحرك للسفر في احدى مين البحر الابيض وتمر من
البواغيز الى احدى مين البحر الاسود وكذلك التي تتحرك من احدى مين البحر الاسود

وتمر من البواغيز الى احدى مين البحر الابيض يصير التعليم على تذاكرها فقط في المين التي تكون سافرت منها اما تجديد تذاكرها وتحصيل الرسم المعين عنها فمما مخصوصان بمين دار السعادة

المادة العاشرة . السفائن التي تتوجه من مين الممالك المحروسة الواقعة في البحر الاسود الى الاساكل المسكوبية والتي تتوجه من مين الممالك المحروسة الواقعة في البحر الابيض الى الدبار الاجنبية تجدد تذاكرها ويؤخذ منها الرسم المعين مشحونة كانت او فارغة

المادة الحادية عشرة . لا يمكن لسفينة ان تسافر من احدى المين ما لم تعلم على تذكرتها او تجدها واذا سافرت فمن بعد ان يؤخذ منها الرسم المعين في اية مين قبض عليها بها يؤخذ منها مثل الرسم المعين جزاء نقدياً ايضاً وتحصل المصادقة على تذكرتها او تجدد لها المادة الثانية عشرة . السفينة التي تضيع منها تذكرتها يؤخذ منها الرسم المعين تكراراً وتعطى لها تذكرة بدلاً من الضائعة

المادة الثالثة عشرة . كل مامور من ماموري المين يلزمه ان يرسل الى نظارة مين دار السعادة المحاصلات المتجمعة عنده مع قوائم التذاكر التي يعطيها بموجب دفتر في راس كل شهر
تاريخ الارادة السنية في ٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨
وفي ٨ تموز سنة ١٧



لائحة

نظام رسومات السمندرية التي تؤخذ وتتحصل من سفائن
التجار وغيرها في ميناء دارالسعادة

المادة الاولى . يؤخذ الرسم من جميع سفائن التجار التي هي من خمس طونيلاتوات
عثمانية لحد ثمانماية طونيلاتويدون استثناء ثنائي بارات عن كل طونيلاتو في كل سفرا ما
السفائن الكبار التي تتجاوز الثمانماية طونيلاتو ثنائي بارات في كل طونيلاتو واربعة بارات
عن كل طونيلاتو تزيد عن ذلك والسفائن التي هي اقل من خمس طونيلاتوات تكون
معفوة من الرسم المذكور

المادة الثانية . يؤخذ الرسم اربع بارات في كل طونيلاتو من فلاتك البوغاز التي
تكون جسامه جرمها من خمس طونيلاتوات الى حد تسع وتسعين طونيلاتو وتسافر في
بوغاز البحر الابيض من قوم قلعه لحد قره برون وشيله الكائنين خارج بوغاز البحر الاسود
ومثل ذلك اي اربع بارات عن كل طونيلاتو من السفائن المتجاوزة تسعة وتسعين
طنيلاتو ومخصوصة بنقل اشياء مثل الحطب والفحم سواء كانت مسافرة داخل المسافة
المذكورة او تخرج خارجاً عنها

المادة الثالثة . يؤخذ من كل وابور من وابورات الشركة الخيرية والفوائد العثمانية
التي تشتغل داخل البوغاز والى قرية القاضى والجزر وابا استفانوس ثنائي عشرة ليرا
عثمانية في السنة ومن كل من وابورات ايوب التي تشتغل في خليج الترسانه تسعا ومن كل من
وابورات روموركور المخصوصة بسحب السفائن اثنتى عشرة ليرا عثمانية في السنة ايضا

المادة الرابعة . روموركورات ادارة الميناء تكون خدمتها مجانية ولا يباشر في استيفاء
رسم السمندريات ما لم تنوضع السمندريات في محلاتها ويجرى نظام الميناء

المادة الخامسة . يمكن تعديل هذا النظام بعد ثلاث سنين اعتباراً من اليوم الذي
يوضع فيه في موقع الاجراء

في ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨

نظام

كيفية المعاشات التي تخصص لآيتام المتقاعدين من امراء وضباط البحرية
والادارة المخصصة للمبالغ التي تكون مقابلة لذلك

الفصل الاول

في بيان صور نسبة المعاشات التي تعطى لآيتام المتروكة عن الذين يتوفون من
متقاعدي امراء وضباط العساكر البحرية وصورة تخصيصها

البند الاول. تخصص معاشات بنسبة ما هو مفصل ومبين في البند الثاني الى آيتام
وارامل الذين يتوفون من كل صنف من امراء وضباط عساكر الجناح الملوكان البحرية
من الملازم الثاني لحد الرقاة الكرام او من الذين نشأوا في مكتب البحرية الشاهاني
وحازوا رتبة تعادل الرتب العسكرية سواء كانوا قد تقاعدوا اعتباراً من تاريخ اجراء
التسقيقات الجلية العسكرية لحد الان او من الذين سوف يصيرون جراقات نقاءاً
بموجب النظام بعد الان وهذه المعاشات لا تكون بشرط قيد الحية بل تعطى الى الآيتام
لحد ما يبلغ اليتيم سن العشرين واليتيمة الى ان تزوج تطبيقاً الى القاعدة المصرحة في
قانون التقاعد الهايواني بحق معاشات العساكر البحرية ولكن اذا وجد من الآيتام المرفوقين
من يظهر بالتحقيق في الترسانة بأنه عليل بدرجة العجز الكامل عن الشغل والكسب مثل
اعمي الباصرتين والمفلوج والمقعذ فيعوز حيثئذ ان يعطى له معاش طالما هو حي ثم اذا
لم يكن المتوفين من متقاعدي العساكر البحرية آيتام فيخصص حيثئذ المعاش بحسب
ما يتبين في البند الثاني الى نسائهم والمنقطعين من والداتهم بنسبة المعاش الذي يعود
الى آيتام من كان من امثاله بشرط قطعه متى تزوجن انما اذا كان يوجد للمتقاعد آيتام
فيعطى المعاش لهم فقط ولا يجوز تخصيص معاش لآل زوجته ولا الى والدته

البند الثاني . المعاشات التي تعطى لآيتام متقاعدي العساكر البحرية تكون بنسبة
معاشات تقاعد والدتهم يعني يكون واحداً من اربعة عشر من معاشات تقاعد الفرقا
وامراء الالوية الى الاول من آيتامهم وقسم واحد من تسعة اقسام معاشات تقاعد سوارى
الاج انبارلى والميرالاي والفاثقام واليكباشي والدوقنورين الذين نشأوا في مكتب الطب
وحازوا هذه الرتب الى الاول من آيتامهم وواحد من ستة من معاش تقاعد الاي اميني والباش

ام والصاغفول اغاسي وكذلك الدوقنورين الحائزين رتبة قول اغاسي وكتاب
الالايات الى الاول من ايتامهم وواحد من خمسة اقسام معاش الصوال قول اغاسية
وكتاب القاليون وواحد من اربعة ونصف من اقسام معاش كتاب الطابور وقسم من
اربعة اقسام من معاش نقاعد البيوز باشي وكاتب الفرقين وامام الاوج انباري والسجندار
وكذلك الجراحين والصيدلانيين الخارجيين من مكتب الطبية وحائزين رتبة بيوز باشي
والبيوز باشية الى الاول من ايتامهم وواحد من ثلاثة ونصف من معاش الملازم الاول
والثاني وامام الطابور وكذلك الجراحين والصيدلانية الخارجيين من مكتب الطب
وحائزين هذه المراتب الى الاول من ايتامهم وواحد من ثلاثة من معاش الملازم
الاول وامام الطابور وكاتب الفروت وامام الغليون والملازم الثاني والافندية المهندسين
وامام الفروت وكاتب البريق الى الاول من ايتامهم واذا كانت خدماتهم العسكرية
دون العشرين سنة ونقاعدا ثم توفوا فتعطى المعاشات الى الاولين من ايتامهم على السوية
بنسبة المعاشات التي تعطى الى الاولين من ايتام المتقاعدين المساوين لهم في الرتب على
حساب خدمة عشرين سنة اما اذا كان للواحد منهم عدة ايتام فيضم لكل من الايتام
الزائدين عن الواحد نصف المبلغ الذي يعطى الى اليتيم الاول على المبلغ الذي يعطى لليتيم
الاول من ثم يتقسم المجموع على رؤوس افراد الايتام بالسوية واذا كان لا يوجد ايتام الى
المتوفى من المتقاعدين وكان له زوجة او والدة لم يكن لهم معاشات خصوصية من
خزينة الدولة لداع اخر فيخصص تلك المعاش الذي يعطى الى اليتيم الاول الى زوجته
ووالدته واذا كانت ارملة متعددا فيكون حق هذا المعاش الى اقدمهن زواجا

البند الثالث . بما ان هذه المعاشات التي تخصص للايتام سوف تحدّد على نسبة
معاشات التقاعد التي تخصصت قبلاً او صائر تخصّصها توفيقاً لاحكام قانون التقاعد
الهابوي التي قد تعدلت وفتح قبل الان بموجب ارادة سنية فلا ينظر في تجديد المعاشات
التي تعطى لايتام الذين يتوفون من الذين صار تقاعدهم مقدماً بتخصيص معاشات فوق
العادة خارجة عن احكام القانون المذكور وزائدة عن النسبة القانونية لكونهم مرضى او
جرحى الى نسبة مقدار معاشات ابايهم بل يلتفت في ذلك الى نسبة المعاشات التي ياخذها
المتقاعدون المساوون لهم في الرتبة ومعادلوهم من جهة الامراض بحسب احكام
قانون التقاعد

البند الرابع . الذين يتوفون من المتقاعدين في الخارج ترسل برآآت تقاعدهم معلومة

خبر مخنومة من طرف ائمة ومختاري القرى مبين بها تواريخ ايام وفاتهم وكم نفر تركوا من
الايتام واليتيمات من اولادهم لصلهم وما هو سن كل منهم عدا المنتظمين في سلك العسكرية
وما هي اسماؤهم وفي اي محل يسكنون ومن اي محل يريدون ان ياخذوا المعاشات التي
تترتب لهم الى مديري القضاات المنسوين اليها ثم بعد ان يصير التحقيق والتدقيق في
مجلس القضاة على حقيقة الحال باطرافها يعني هل ان الاولاد المكتوبين في العلومة خبرهم
في الحقيقة اولاد المتقاعد لصله ام لا وما هي اسماؤهم تعرض الكيفية بمضبطة الى راس
الابالة او اللواء وترسل معها البراآت والعلومة خبر المذكورة لكي يحصل التدقيق عليها
ويجري تصديقها من طرف مجلس البلدة الكبير ايضا ثم بعد ذلك نتقدم بموجب مضبطة
ايضا الى مقام نظارة البحرية العالي راسا ويتصرح كذلك في المضابط المذكورة تاريخ وفاة
المتوفي وهكذا ايضا ايتام المتقاعدين الذين يتوفون في دار السعادة نتقدم العلومة خبر
اللازم اخذها من طرف ائمة ومختاري المحلات على المنوال المحرر مع برآآت تقاعد اباؤهم
بعرض حال الى مقام النظارة العالي ثم تحال الكيفية في اول الامر الى الدائرة العسكرية وبعد
ان تجري التحقيقات والتدقيقات في الدائرة المذكورة ايضا على الايتام المرقومين هل هم
بالحقيقة اولاد المتوفي لصله ام لا وعلى مآل العلم وخبر المذكور يصير حينئذ تعيين وتحديد
مقدار المعاشات المنتضي تخصيضا الى ايتام المتقاعدين الذين قد توفوا سواء كانوا في دار
السعادة او في الخارج بمعرفة مجلس الترسانة

البند الخامس المضابط التي من الخارج على المنوال المحرر بخصوص ايتام المتقاعدين
نتقدم مع الاوراق الى دار السعادة وتعطى العرضحالات التي تجري تدقيقاتها في الدائرة
العسكرية مع البراآت الى مجلس الترسانة لكي يجري بعد ان يصير استخراج قيد المتقاعدين
الذين تبينت وفياتهم من بوقلمة البحرية حساب ما يصيب كل يتيم ویتيمه على السوية من
الغروش بحسب مقدار معاش التقاعد المصرح في البراآت والقاعدة والنسبة المفصلة في البند
الثاني وتنظم مضبطة من مجلس الترسانة مصرح بها المعاش الذي يلزم ان تاخذه المذكور
منهم من اي شهر يكون ابتداءه والى نهاية اي شهر من اية السنوات الرومية بحسب
درجات اسنانهم والذي يلزم ان تاخذه الاناث ايضا لحين زواجهن على الوجه المبين
في البند الاول وبعد قبول ذلك من مقام النظارة والتكريم تحب (موجبته) بموجبه عليه
يتقيد في دفتر مخصوص بمسك لذلك في محاسبة البحرية وتوضع ثمة باعلاه ثم بتسطريه
علم وخبر من المحاسبة ويعطى للبوكلات لكي يتقيد كذلك في دفاتر مستقلة في اوطني البوقلمة

والسركي واخر الى الايتام لاجل اعطائهم المعاش المذكور بموجبه شهراً فشهراً لحد المدة التي يحصل التصريح بها من درجة به الشرائط اللازمة بموجب منطوق المصطبة وهذه العلومه خبر يحصل عليها التصديق بطبع ختم مجلس الترسانة الكبير باعلاها وتنوضع عليها كافة غرقودها وتقر هذه النمر ايضاً باعلى قيدها في كل قلم من الاقلام ومن كان منهم في دار السعادة يعطى له العلم وخبر بيده اما من كان منهم في الخارج فترسل علومه خبرهم الى محلاتهم بخرات مخصوصة من مقام نظارة البحرية لتعطى لهم بايديهم واذا كان يوجد تحاويل من المخصصات العسكرية في المحلات التي هم مستوطنون بها نصير نسوية معاشاتهم منها واذا لم توجد حوالات من المخصصات العسكرية في المحلات التي هم ساكنون بها فتصير نسويتها من الاموال المحلية بصورة التعويض وتختصل بذلك تحريرات من طرف نظارة المالية الجبلية وترسل كذلك الى محلاتهم لاجل اجراء محسوبيها على الوجه الذي يتفصل في البند الاتي ثم بعد ان تترقن معاشات التعداد المتخلة عن ايتام قيودها في محاسبات البحرية واليوقلة ترسل برآئهم الى خزينة المالية الجبلية لاجل ترقين قيودها في الخزينة الجبلية وحفظها في البطل

البند السادس . بما ان المستوطنين في دار السعادة من ايتام هولاء المتقاعدين ياخذون المعاشات التي تخصص لهم بسند مخصوص بخرر على ورقة صحيحة شهراً بشهر من صندوق ايتام المتقاعدين الذي هو في محافظة سركي الخزينة البحرية تحت نظارة مجلس الترسانة خاصة حسبما يتبين تفصيلاً في البند الثامن فيلزم ان تكون السندات المذكورة مخنومة باخنام الايتام المرقومين المطبقة وان يوضع باعلى السند الذي يعطونه في كل شهر النمرة التي هي باعلى العلم وخبر كما ان الورقة التي يكون مطبوعاً عليها تطبيق اخنامهم هذه تلصق في ابتداء الامر في ذيل قيودهم الموجودة في الدفاتر والسندات الشهرية التي تاتي في كل شهر تطبق اولاً نومرها واخنامها على دفاتر المحاسبة البحرية وسراكيها ثم بعد ان يتصادق على مقدار المعاش من المحاسبة تنقيد هذه السندات في دفاتر الصريفات التي تمسك في السراكي وتصير نسوية ما تحوي به من المعاشات من طرف صندوق الايتام شهراً بشهر ثم يوضع السندات المذكورة في كيس (طوبره) مخصوص وتحفظ متوقفة في صندوق الادارة بمقام النقود لاجل ابرازها حين ما ترى محاسبة الصندوق واما معاشات الموجودين في الخارج من الايتام المرقومين فيما ان العلومه خبر التي تنتظم بها سوف ترسل الى محلاتهم المخصصة لكي تعطى لهم من المحلات التي هم مستوطنون بها على ما قد تبين في البند

السابق فاذا كانت الحملات التي هم بها يوجد بها تحاويل من المخصصات البحرية فتفرق معاشاتهم هذه التي يلزم ان تعطى لهم في بحر السنة من المحاولات المذكورة وتعطى لهم شهراً بشهر بموجب سندات تؤخذ منهم ثم اذا كانت التحاويل التي في هناك سوف تحضر الى الخزينة البحرية رأساً فتُرسل السندات المذكورة الى الخزينة البحرية رأساً في مقام النقود وبعد ان تجري معاملاتها القلمية هناك توضع كذلك في كيس صندوق الادارة المخصوص وتحفظه لاجل ابرازها حين الحاجة واماسندات المقبوض التي تؤخذ بالمعاشات التي تعطى شهراً بشهر بحسب منطوق العلومة خبر التي تستحصل بها تحريرات من طرف المالية وترسل لكيا تصير نسوبتها بصورة التعويض من اموال الحملات التي لا يوجد بها تحاويل فيصير ارسالها ايضاً من محلها مع جدول شهراً بشهر الى خزينة المالية الجبلية لتتزل المبالغ التي تحوي عليها من المبالغ التي تتوقف شهراً بشهر بحسب اثنين في المائة من معاشات العساكر البحرية المتقاعدين في الخزينة الجبلية وتعطى الى صندوق الایتام على ما يتبين تفصيلاً في الفصل الثاني ثم ترسل السندات المرقومة في مقام النقود الى صندوق الادارة وبعد ان تجري معاملاتها القلمية توضع كذلك في كيس مخصوص وتتوقف في الصندوق لاجل ابرازها حينما ترى الحاجة

البند السابع. الموجودون في دار السعادة من اصحاب المعاشات التي يصير تخصيصها على المنوال المحرر يلزم لكل منهم ان يحضر مع سند معاشه عام وخبر من طرف امام ومختار الحلة التي هو ساكن بها مرة في كل ستة شهور ببيان كونه باقياً حياً وكذلك الاثنى بانها لم تنزوج بعد ولا تعطى لهم شهربانهم ما لم يحضروا علومة خبر كهذه ويتخذ ذلك اصولاً دائمة وكذلك الذين هم في الخارج ايضاً ياخذ كل منهم مرة في كل ستة شهور علم وخبر من طرف امام ومختار قريته مع مضبطة من مجلس القضا ببيان كونه حياً والاثنى بانها لازالت ما تزوجت ويبعثان بها الى راس اللواء ليرسلا من هناك بمضبطة ايضاً الى مقام النظارة البحرية



الفصل الثاني

في بيان ما يقابل هذه المعاشات التي تعطى لايام متقاعدي العسكرية
والادارة المختصة به

البند الثامن يوخذ اثنان في المائة من معاشات تقاعد الذين ينسبون الى الدائرة
البحرية وصار التكرم بتقاعدهم منذ تاريخ اجراء التنسيقات العسكرية الى الان من الملازم
الثاني لحد الفرعاء الكرام ومن امراء وضباط العساكر البحرية الشاهانية ومن مأموري
الصحة الذين نشأوا في مكتب الطب الشاهاني ويوجد بايديهم اوراق شهادات ويتوقف
ذلك في مقابلة المعاشات التي تخصص الى ايتام متقاعدي الامراء والضباط البحرية ومأموري
الطب الذين توجد بايديهم اوراق شهادات من طرف مكتب الطب بمقتضى احكام
الفصل الاول من هذا النظام ويتوقف كذلك الفرق والتفاوت الذي يكون ما بين
معاشات وتعيينات رتب الذين ترتفع مراتبهم من كافة الامراء والضباط الذين هم ما
فوق الباش جاويز في صف العسكرية البحرية لحد الفرعاء القديمة وبين معاشات
وتعيينات رتبهم الجديدة عن شهر واحد واثنان في المائة ايضاً على الدوام من معاشات
رتبهم الجديدة وكذلك يتوقف اثنان في المائة ايضاً من المعاشات التي يكرم بتخصيصها
حسب النظام الى الذين يتقاعدون بعد الان من كافة الامراء والضباط الذين هم فوق
الباش جاويز لحد الفرعاء ليكون ذلك جميعه مقابلاً (قارشولق) اخر لمعاشات ايتام
هؤلاء المتقاعدين ثم يوخذ صندوق معاش ايتام خصوصي تحت نظارة مجلس الترسانة
المستقلة وتحت محافظة سركي الخزينة البحرية لاجل حسن المحافظة على هذه المقابلات
(قارشولق) وادارتها بصورة مخصوصة ويتعين في اقلام المحاسبة البحرية وتفتيشها (بوقلمه
سنده) وسركيها مقتدر ومعرفيق واحد لهذا العمل وتمسك دفاتر مستقلة بيقدان بها المبالغ
التي تفصل من تفاوت المعاش والتعيينات ومن تنزير الاثنين في المائة على ما ذكر حسبما
يتبين في البند الاتي ثم توضع بعد قيدها في الصندوق المزبور وتحفظه لتتسوى معاشات
ايتام هؤلاء المتقاعدين من هذا الصندوق فلا تفس خزينة المالية الجلية ولا خزينة البحرية
ايضاً بصورة من الصور

البند التاسع . انه وان يكن من الامور الجلية ان المبالغ الماخوذة للمقابلة
(قارشولق) على ما قد تبين في البند السابق هي كافية من كل وجه الى ما يتخصص من

المعاشات وسوف تجري المعاملات اللازمة توفيقاً لأحكام هذا النظام بحق ايتام المتقاعدين الذين يتوفون وتخصص المعاشات اللازمة وتعطى لهم حالاً إلا أنه ربما يلزم وقتاً ما في المستقبل بان تخصص معاشات كثيرة دفعة واحدة ويوجد راسال صندوق الادارة في ذلك الوقت بحالة تجبر بان تخصص اعطاء المعاشات تدريجياً فيلزم اذاً ان يكون السلوك في ذلك بالتبعية الى تاريخ وفيات ابناء الايتام الذين تعطى لهم المعاشات يعني ان يعطى المعاش ابتداء الى ايتام المتقاعد الذي يكون توفي قبل غيره ثم الى ايتام المتوفي بعده على التعاقب وهكذا الى الآخرين تدريجاً بالتبعية حسب هذه الاصول وبما ان تاريخ وفيات المتوفين من المتقاعدين سوف ننبين صراحة يوماً بيوم على وجه الضميمة في المضابط والعلومة خبر التي ترد اما من الحارات في دار السعادة واما من القضاوات والقرى في الخارج فعند ما يرى لزوم لاتخاذ قاعدة تدريجية على الوجه المحرر في امر تخصيص المعاش بمسك دفتر مخصوص في مجلس الترسانة لاجل امثال هؤلاء فقط ويتفديهم بالتبعية تاريخ وفاة كل منهم بحسب ما هو مندرج في مضبطة وعلم خبره و بوضع على اسم كل منهم وعلى مضبطته وعلم خبره نمرة باعتبار تقدم تاريخه وتحفظ اوراقه في كيس (طوبه) خصوصي ومن ثم يصير السلوك في امر تخصيص المعاشات على موجب هذا الدفتر وتلك النمرو ينظر اليها باعتبار تقدم التاريخ

البند العاشر كما انه توجد صلاحية للذين نشأوا في مكتب الطب الشاهاني واستخدموا في الدائرة البحرية وحازوا رتبة معادلة للرتب العسكرية بان يتقاعدوا والذين يتوفون منهم يتخصص لايتامهم معاش بموجب هذا النظام فكذلك يلزم ان تجري الاصول المبينة والقواعد المصروفة في هذا النظام بخصوص اخذ فرق معاش وتعيينات الذين ترتفع رتبهم او يجري نقاعدهم بعد الان من الموما اليهم وتوقيف الاثنين في المائة ايضاً

البند الحادي عشر بما انه ما يكرم بحسب الموجب (موجبته) على كافة المضابط التي تقدم الى مقام النظارة العالي من مجلس الترسانة فيما يخص بترفع رتب العساكر البحرية ويصير شرف سنوح الارادة السنية على ما يعرض منها تعطى بعد ذلك الى بوقلة البحرية ويصير اجراء معاملاتها القيدية هناك فيلزم ان المضابط التي تكون مختصة بترفع الرتب العسكرية على العموم وينسحب عليها الموجب المذكور ويحصل التكرم بشرف سنوح الارادة السنية بها وتعطى الى البوقلة اعتباراً من تاريخ شرف صدور الارادة السنية بهذا النظام تعطى جميعها مرة ايضاً الى مفيد افندي الذي يتعين في البوقلة لاجل تصحيح قيود الامراء

والضباط المحررين فيها ليثبت ويحرر بكمال الدقة في الدفاتر المجدولة التي تمسك لاجل كل اصناف الضباط تطبيقاً الى النشرة التي يصير تنظيمها اسامي الضباط الموجودين في دار السعادة وفي السفن الشاهانية والترسانات المعلومة الموجودة في دار السعادة والمأمورة في جهة البحرين مع الخدمات والمأموريات التي هم موجودون بها والى اية رتبة صار ترفيعهم بتوار يخو ولا تخرج مضبطة من اليوقلة اصلاً ما لم يتم معاملاتها القيدية على هذه الصورة ايضاً ثم يخرج دفتر اخر في اخر كل شهرين مرة واحدة من الدفاتر المجدولة التي يصير مسكها بمعرفة المفيد الموما اليو بالامراء والضباط الذين ارتفعت رتبهم في ظرف تلك المدة وبعد ان يصير التصديق عليه محلاً فحلاً ويعمل حساب فرق معاش كل ضابط و فرق تعييناته ومقدار الدرام التي يلزم توقيتها في شهره بحساب اثنين في المائة من معاش رتبته الجديدة وترقيتها في ذيل اسم كل منهم تعطى هذه الدفاتر في نهاية كل شهرين الى مجلس الترسانة وبعد ان تنتظر ويجري التدقيق عليها هناك يجري تقييدها في الدفاتر التي تمسك لذلك في محاسبة البحرية وفي السركي وحيث ان تنزيل اثنين في المائة من معاشات رتبهم الجديدة يكون دائماً فيلزم تبين هذه التزيلات على حدها لكي يعلم من اي شهر صار اعتبارها وتصير تمثيلتها دائماً على ذلك الوجه اما فئات فرق التعيينات فيجري حسابها من المحاسبة البحرية بفئات المبيعات المحررة في اخر دفتر ياتي من دفاتر تعيينات السفينة التي ينسب اليها ذلك الضابط الذي ارتفعت رتبته ومن فئات مبيعات الموجودين في دار السعادة

البند الثاني عشر . اذا وجد ضباط من امثال هؤلاء الذين ترفع رتبهم في السفن السلطانية التي تنوجد في المأمورية وفي الترسانات المعلومة يعمل حساب ما هو مقدار المبالغ التي يلزم توقيتها عن فرق معاشاتهم وتعييناتهم عن شهر واحد واثنين في المائة من معاشات رتبهم الجديدة دائماً ثم عند ما تاخذ قواد السفن دراهم بسندات من اي محل كان وتوزع معاشات العساكر تعمل حساب الاثنين في المائة من مجموع معاش رتبهم الجديدة دائماً اعتباراً من الشهر الثاني من تاريخ ترفيعهم وتوقيه ولما يحضرون الى دار السعادة يسلمونه الى صندوق الادارة

البند الثالث عشر . كما انه يلزم ان يصير اخراج دفتر من قيود الخزينة بمعاشات نقاعد الامراء والضباط الذين صار التكريم عليهم بالنقاعد من ابتدا التنسيقات لحد الان ويعمل حساب المبالغ التي يلزم توقيتها من معاش كل منهم بحساب اثنين في المائة

ومهما بلغ مقدار ذلك يعطى الشرح على قيوده لكيما يتوقف في الخزينة ومن كان منهم في الخارج في محلاته ايضاً وتجري معاملاته القبودية لمقتضاة اعتباراً من تاريخ الارادة السنية على هذا النظام ليكون ذلك مقابلاً (فارشوق) لمعاشات ايتام المتقاعدين على الوجه المنفصل في البند السابع كذلك تجرى المعاملات اللازمة في الخزينة البحرية لكامل المجموع العمومي لهذه المبالغ التي توقفت لكيما تعطى شهراً بشهر مهما كان مقدارها بالغاً من طرف خزينة المالية الجبليلة الى صندوق ايتام المتقاعدين وسوف تعطى صورة في هذا الباب باسم صندوق معاشات ايتام المتقاعدين ثم ان مقدار معاشات التقاعد التي يكتسب استحقاقها بموجب القانون الامراء والضباط الذين يلزم اجرا تقاعدهم بعد الان يعمل حسابة كما كان يجري في السابق وعند ما يتصرح في المضبطة يتبين في المضبطة ايضاً مقدار المبالغ التي يلزم توقيفها منه بحساب اثنين في المائة وكذلك في التقرير الرسمي الذي يخرج في هذا الباب وعند ما يصير شرف سنج الارادة السنية به يجري قيده على ذلك الوجه في دفتر مخصوص بمسك هذه الغاية في الحاسبة البحرية وبعد ذلك يعطى علم وخبر من الحاسبة البحرية الى السركي ببيان اسماء المتقاعدين المدرجة في كل مضبطة ومقدار المعاشات التي يلزم توقيفها بحساب اثنين في المائة من معاشاتهم لكي يتقيد ذلك في الدفاتر التي تسك في سركي البحرية مخصوصة بصندوق الادارة وكذلك التزيلات التي تقع من معاشات المتقاعدين بالتتابع حسب هذه الاصول في خزينة المالية الجبليلة تنسوى معاملاتها توفيقاً الى اصول الخزينة الجبليلة متوالية في ذيل قيودها بتواريخها ونظم كذلك علاوة على مجموع الصورة اللازم تنظيمها في كل شهر على الوجه المحرر لاسم صندوق ايتام المتقاعدين لكي تعطى من الخزينة الجبليلة الى صندوق المتقاعدين وكذلك توقيفات المعاش اثنان في المائة اعتباراً من تاريخ وفاة الذين يتوفون من المتقاعدين تنتزل من مجموع الصورة المذكورة بعد ان تجري معاملاتها في الخزينة وتجري هذه الاصول دائماً ثم بعد ان يتصرح مقدار المعاش الذي يستحقه المتقاعدون بحسب القانون في البرأت العلية التي تعطى في هذه الحالة لا يادهم بتبين مقدار المبالغ التي يلزم توقيفها في الخزينة الجبليلة بحساب اثنين في المائة على موجب النظام وتنتزل ويتصرح عن مقدار الدرام الباقية ويتبين اعطائها شهراً بشهر من اموال محلاتها او من الخزينة الجبليلة لكيما تعطى الى صندوق ايتام في مقابلة معاشات ايتام المتقاعدين

البند الرابع عشر - يتوقف اثنان في المائة سواء كان من معاشات الرتب الجديدة

التي ترثي اليها الامراء والضباط او من المعاشات التي يلزم تخصيصها بحسب القانون الى الذين يجري نفاذهم بعد الان ولكيلا تقع كسورات في المعاشات التي يصير اعطاؤها شهراً بشهر بعد هذا النزيل يلزم ان يكون التوقيف بحسب المئات التي تكون في المعاش اثنين في كل مائة وواحد من كل خمسين يعني اذا كان معاش احد الضباط او المتقاعدين ستماية وعشرين غرشاً ينوقف منه اثنا عشر غرشاً بحسب اثنين في المائة واذا كان ستماية وخمسة وستين غرشاً ثلاثة عشر غرشاً ولا ينظر الى الزيادة التي تكون موجودة بين الخمسين والمائة بعين الاعتبار

البند الخامس عشر. يعطى معاش الى الافندية المتقاعدين الذين ينتخبون في المحاسبة البحرية ويوقلمتها واقلام السركي على ما قد تبين في البند السابع ويتعينون لاجل قيود ومحاسبات وتسوية المعاشات التي تعطى الى ايتام المتقاعدين او المبالغ التي تجلب الى صندوق الايتام بصورة متعددة مقابلة لذلك ما تبين وخمسين غرشاً شهري من وارادات هذا الصندوق زيادة على معاشاتهم المخصصة في القلم وكذلك مائة وخمسة وعشرين غرشاً الى رفقاتهم عدا معاشاتهم في القلم ويستخدم ايضاً وزنة دار مناسب من وزنة دارية سركي البحرية في خدمة تعداد ابرادات الصندوق المذكور واخذها وقبضها واعطاء المعاشات التي تعطى منه شهراً بشهر ويعطى له كذلك مائة وخمسون غرشاً شهرياً من الصندوق المذكور لاجل هذا العمل عدا المعاش المعين له من السركي ايضاً

البند السادس عشر. انه ولئن كان من الاصول القديمة ان مالا يتوزع ويعطى للورثة من اثمان متروكات الذين يتوفون من العساكر بل يبقى متوقفاً ومحفوظاً في اليوقلمة مؤقتاً حيث لا يوجد لهم وارث ثم بعد مرور مدة معلومة يصير تسليمه مع دفاتره الى جانب المحاسبة لكيما يعطى الى الورثة الذين يظهرون لهم وعندما تظهر الورثة اخيراً تطلبه من هناك الا ان تبديل هذه الدراهم باسهم عمومية حسب رائج الوقت وانماها ثم اعطاءها لاصحابها على المنهج الشرعي في اي وقت ظهر واعيناً ونقلاً مثل ما جاءت من محلها بدون ان يحتاجوا الى مراجعة الخزينة او الى من حفظها وتوقيفها هكذا عتياً كما ان روية محاسبة هذا النمو بمعرفة مامور بيت المال في نهاية كل سنة وقيد في ما يلزم من الاقلام وتسليمه الى صندوق الايتام المذكورة ليكون معدوداً من مقابلات (قارشولي) معاشات ايتام متقاعدي العسكرية يكون مناسباً فيلزم ان يجري ايجاب ذلك على هذا الوجه

البند السابع عشر. صورة تحديد المعاشات التي تعطى الى ايتام المتقاعدين وقطعها

وتفرعاتها وصرفيات الصندوق الذي يتخذ لاجل المبالغ التي جعلت مقابلة لها ويكون تحت
 حفظ سر كي الخزينة البحرية مع محاسباته تكون تحت نظارة مجلس الترسانة خاصة ومخصصات
 هذا الصندوق بما انها مخصوصة بمعاشات ايتام متقاعدي العسكرية فلا يمكن تجويز اعطا
 دراهم منه لغير اراامل وايتام متقاعدي العسكرية ولا اعطاء معاش لغير الكتبة وغيرهم
 الذين يستخدمون في الخدمات المتعلقة بهذه الادارة ولا لحل اخر بصورة من الصور
 اصلاً على ما قد تبين في البند الرابع عشر وهذا الصندوق يجري عليه التدقيق وترى
 محاسبته كل سنة في نهاية شهر شباط بمعرفة الذات التي تكون مفتي الترسانة العامة وواحد
 من الفرق اعضاء مجلس الترسانة وواحد من باشاوات الالوية واثنين من البكوات امراء
 الالاي وذات واحدة تكون من الاعضاء ارباب القلم الموجودين في الدوائر والذين
 يوجدون في روية محاسبته في سنة ما لا يوجدون في محاسبة السنة الثانية ما عدا ذات المفتي بل
 ينتخب لذلك غيرهم من الاعضاء حسب الترتيب المبين ويتعينون لرؤية محاسبته ويختتم
 ذيل محاسبة كل سنة من طرف الذات الذين يوجدون في المحاسبة باختتامهم الذاتية
 ومهما ظهر عند ختام المحاسبة زائداً بعد الصرفيات من ايرادات الصندوق الواقعة في
 ظرف تلك السنة تؤخذ بواسطة عمومية بحسب رائج الوقت ويجري قيدها في الاقلام ثم
 توضع في الصندوق وتحفظ به ويؤخذ راسمالها وفائضه عن كل سنة بسنتها راسمالاً لهذه
 الادارة ايضاً

البند الثامن عشر. اذا وقعت حركة مغائرة للنظام من اي طرف كان في الاشياء
 التي قد تبين بان يكون اجراها بمعرفة مأموري الملكية واسطة ايمة ومختاري القرى
 والمحلات من المواد المدرجة في هذا النظام او حصلت منهم جسارة باعطاء علم وخبر ان
 مضبطة بخلاف الواقع وما يماثل ذلك من سائر انواع الخيل والفساد فيجري بحسب المعاملة
 الجزائية توفيقاً الى احكام قانون المجازاة الملكية الهايونية

تاريخ الارادة السنية في ٣ رمضان سنة ١٢٨٦

١٢٨٥

وفي ٢٥ تشرين الثاني سنة

نظام ادارة الطب العمومية

الفصل الاول

في بيان تشكيلات الادارة الطبية ومتفرعاتها

المادة الاولى . يوجد طبيب بلدية موظف في كل محل تتعين حدوده من طرف امانة المدينة في دار السعادة والولاية في الولايات بالخاضعة مع نظارة الامور الطبية الملكية ويتعين ايضاً مع كل من الاطباء البلديين معاون طبيب في بعض المحلات المفتضة

المادة الثانية . تتخصص معاشات الاطباء البلديين ومعاونهم وتعطى لهم من طرف الادارة البلدية التابعة لدائرة مامورياتهم

المادة الثالثة . تفتح صيدلية باسم اجزاخانة البلدية من جانب الادارة البلدية في الدوائر التي تتعين حدودها بمعرفة امانة البلدة في دار السعادة والحكومات المحلية في الولايات وتكون على ابوابها الواح مخصوصة تبين بانها مخصوصة في الدوائر البلدية

المادة الرابعة . سوف تتعين احوال وشروط انتخابات الاطباء البلديين ومخصصات الصيدليات بنظمات خصوصية

الفصل الثاني

في بيان وظائف الاطباء البلديين

المادة الخامسة . طبيب البلدية يعاين المرضى مجاناً مرتين في الاسبوع في محل يتعين ويعلن من طرف الادارة البلدية ولا ياخذ بارة الفردية ذلك الوقت من الذين يعاينهم سواء كانوا فقراً او اغنياً كلياً

المادة السادسة . تجرى الاعمال الى الطالبين بدون اجرة في الايام التي تحصل بها المعاينة المجانية بمعرفة الطبيب او معاونه اذا كان يوجد له معاون

المادة السابعة . الطبيب مجبور ان يجري الغيرة ويسارع الى معاينة من يراجعته في امر مريض غنياً كان او فقيراً وان يداويه في المرض الذي هو مبتلى به وان يتوجه الى بيوت المرضى الذين لا اقتدار لهم ان يحضروا اليه بذاتهم

المادة الثامنة . الذين يحملون طبيب البلدية الى بيوتهم ولم يكونوا من ارباب الفاقة والعواجز يعطون الطبيب اجرة اللازمة بموجب التعرفة التي تعمل من طرف الادارة

البلدية المحلية وبصادق عليها من طرف الامور الطبية الملكية

المادة التاسعة. عدم رعاية طبيب البلدية الموظف الى الوظائف المذكورة في المواد السابقة بدون عذر شرعي توجب عزله

المادة العاشرة. طبيب البلدية مجبور بانه بعد ظهور المرض الذي يستولي داخل دائرة مامور يتو براجع الحكومة المحلية ويعطي معلوماته في ذلك الباب تلغرافياً الى ما يقتضي من المحلات او بالواسطة العاجلة بقدر الممكن الى المحلات التي لا توجد بها تلغراف وان يقوم بايفاء التداير اللازمة بحسب طبيعة المرض المستولي والقواعد الطبية برأي الحكومة المحلية حالاً عن اسباب ظهور تلك الامراض والتداير التي يلزم اجراؤها لاجل منعها ويعطي معلوماته عنها الى ادارة الطب الملكية ايضاً

المادة الحادية عشرة. المصاريف التي يلزم ان تعطى الى طبيب البلدية الذي يتوجه ماموراً الى محلات ظهر بها امراض استولت عليها او استدامت بها الامراض البلدية بحسب اهمية مامور يتو ومدتها تصير تسويتها من المخصصات فوق العادة لادارة بلدية الحكومة المحلية التي امرت بمامور يتو

المادة الثانية عشرة. طبيب البلدية مامور بان يتعلم قبل كل شيء طولوغرافية المواقع والمحلات الموجودة داخل الدائرة التي يجرى فيها صناعته واذا كان يوجد في المواقع المذكورة امراض بلدية ان يكشف على اسباب منشأ تلك الامراض ودوامها ويعين الوسائط الصحية اللازمة الى ازالتها

المادة الثالثة عشرة. طبيب البلدية مجبور ان يقدم رابوررطو الى نظارة الطب الملكية عن كشافاته ومطالعائه المختصة بالمسائل المدرجة في المادة السابقة منذ وصوله الى محل مامور يتو لحد تسعة شهور نهاية ما يكون وكذلك يرسل الى النظارة المشار اليها معلومات واضحة ايضاً بحسب مشاهدته المتعلقة في الطب داخل دائرة مامور يتو مرة في كل شهر

المادة الرابعة عشرة. ولئن يكن لطبيب البلدية صلاحية ان يعترض على التعليمات التي ترسل له من النظارة الا انه ليس له اقتدار ان يغير او يوخر التعليمات الموجودة في يده قبل ان ياخذ التعليمات الجديدة

المادة الخامسة عشرة. يحق لطبيب البلدية ان يذكر الحكومة المحلية بحسب الاوامر التي ياخذها من النظارة عما يخص بالتداير الطبية التي يلزم اتخاذها داخل دائرة مامور يتو

المادة السادسة عشرة . في الكشفيات التي يجريها طبيب البلدية حسب الوقوعات المتعلقة في الجنايات بطلب المحاكم الشرعية والقانونية وإوامرها بوافق صورة حركته ووظائفه على تعليماتها الخصوصية

الفصل الثالث

في بيان صورة ادارة الصيدلية البلدية

المادة السابعة عشرة . صيدليات البلدية تكون تحت ادارة صيادلة معهم اوراق اجازة في صناعتهم ونظارة اطباء البلديين

المادة الثامنة عشرة . العقاقير المقتضاة الى الصيدليات البلدية وإدواتها تعطى مصاريفها بحسب استدعاء الطبيب والصيدلاني من طرف ادارة بلدية الحبل التي هي منسوبة اليه وتجلب من اجزاخانة دار السعادة بالخايرة مع نظارة امور الطب الملكية والعقاقير والادوات التي تجلب لاجل الصيدليات البلدية تحفظ تحت نظارة الادارة البلدية التي هي منسوبات اليها والادارة المذكورة ترى محاسبات الصيدليات من في كل ستة شهور

المادة التاسعة عشرة . اذا كانت اوراق الادوية (رجنات) التي تعطى الى الفقرا مصادقا عليها من طرف الطبيب فتعمل لهم من طرف الصيدلية بدون اجرة وهذه الاوراق تبرز في كل اسبوع بمعرفة الصيدلاني الى رئيس مجلس البلدية في الحبل الذي تنسب اليه الصيدلية البلدية او الى مدير الناحية في النواحي للمصادقة عليها

المادة العشرون . اوراق ادوية (رجنات) المرضى الذين هم من اصحاب الاقتدار تعمل لهم بالاجرة واثمان العقاقير ومتفرعاتها تكون تابعة لاحكام التعريفة الرسمية التي تناسس وتعدل من طرف نظارة امور الطب الملكية بانضمام راي الادارة البلدية المحلية وطبيب البلدية وصيديلها وتعلق في صيدليات البلدية مخزومة من الادارة البلدية تاريخ الارادة السنية

في ٣ جمادى الاول سنة ١١٨٨

وفي ٩ تموز سنة ١٨٧٠

نظام ادارة الطب الملكية

الفصل الاول

في بيان صورة تشكيل ادارة الطب الملكية

المادة الاولى . قد تشكلت ادارة باسم النظارة الطبية الملكية لاجل امور الطب الملكية وتكون ملحقة الى نظارة مكتب الفنون الطبية

المادة الثانية . توجد هيئة بمعية نظارة الطب الملكية عنوانها جمعية الملكية

المادة الثالثة . جمعية الطب تكون مركبة من رئيس واحد وثمانية اعضاء وتكون سنة من الاعضاء دفتورية اطبا واثنان دفتورية صيادلة ويتعين بمعية الجمعية كاتباً ايضاً المادة الرابعة . يتخصص معاش شهري الى رئيس الجمعية الفين وخمسمائة غرش والى كاتبها الفين غرش وتعطى لكل من الاعضاء الذين يمنعون في الايام المعينة ليرة عثمانية في الايام التي يمنعون بها

المادة الخامسة . يمكن ادخال جماعة من الطلبة بقدر اللزوم الى الجمعية من الصنف التاسع والعاشر بمكتب الفنون الطبية ويكون ذلك برأي النظارة

الفصل الثاني

في بيان وظائف النظارة

المادة السادسة . ناظر امور الطب الملكية يراجع نظارة الداخلية في اجراء مصالح الطب الملكية مع بقاء ارتباطه بالمقام السرعسكري في الامور العائدة لمكتب الفنون الطبية ويخبر ويكتب رؤساء الدوائر وولاة الولايات لاجل استخصال المعلومات في الامور الاجرائية

المادة السابعة . الاجراءات العائدة الى نظارة مصالح الطب الملكية هي عبارة عن المواد التي تنعين في هذا النظام وكتباها تتوقف على الاستئذان من نظارة الداخلية اما متفرعاتها فتوضع في موقع الاجراءات بموجب قرار الجمعية ايضاً

المادة الثامنة . انتخاب اعضاء جمعية الطب الملكية وامورها ونصهم وعزلهم جميع ذلك محول الى النظارة

الفصل الثالث

في ما يخص بوظائف جمعية الطب الملكية

المادة التاسعة. الوظائف الاصلية لجمعية الطب الملكية هي عبارة اولاً عن المذاكرة في المسائل العائدة الى الصحة العمومية على الاطلاق وتعيينها ثانياً اجراء المخبرات المهمة والمناسبة المتعلقة بهذه الوظيفة مع الجمعيات الطبية التي تبقى باقي البلاد ثالثاً التدقيق اصولياً في الاجراءات العائدة الى الطبابة وصيدياتها وتمييز كافة المواد والمسائل التي تترتب عليها عند الاقتضا واجراء اصول الانتخابات والتفتيش المحررة بحق اطباء والصيدالة في نظامات الطبابة البلدية واستخبار البلدية والكشف على الادوية ومعاينتها وذلك جمعة تحت امر نظارة الطب الملكية رابعاً الدخول في شكل محكمة في الجنايات الراجعة على الطبابة البلدية والصيدالة وترتيب الحكم الردي على الجنايات الواقعة خامساً تفتيش الكشفيات المختصة بالطب القانوني وتنظيم التعليمات المنتضة لذلك واتخاذ شكل جمعية طب قانوني عند الاقتضا واعطاء الراي لتفتيش الكشفيات فعلاً والكشف على كافة التحليلات والعموم وذلك جمعة بحسب طلب الحكومة

المادة العاشرة. تعيين الاسباب لمنع سراية الامراض العمومية وذات العدوى والنظارة على خسته خانات الغربا وترتيب التدابير التسهيلية لاجل العواجر المحتاجين الى الاطباء والقوابل جميع ذلك عائد الى الجمعية الطبية

المادة الحادية عشرة. لوائح التدابير التي تتخذها الاطباء المحليون في الولايات عند ظهور امراض مخيفة او ذات عدوى تعطى من جانب الجمعية الى نظارة الطب الملكية وكذلك التعليمات التي توخذ الى القلم بعد التدقيق على التدابير التي تقع من طرف النظارة وتعطى الى جمعية الطب وتصحبها وتعدلها عند الاقتضا تعطى ايضاً من جانب الجمعية الى النظارة لكيما ترسل الى محلاتها لاجل الاجراء

المادة الثانية عشرة. جمعية الطب الملكية تنظم التعليمات المختصة بصورة حركات الاطباء الذين يتعينون الى الولايات وتجري النظارة دائماً على حركاتهم ومعاملاتهم ولما تشكل المجالس والجمعيات الصحية في الولايات تاخذ الى القلم لوائح نظاماتها وتجري التفتيش والتجري على اجراءاتها ايضاً

المادة الثالثة عشرة. تعيين الدقائق الطبية وبحكم بموادها العائدة الى فن الطب

في الاحوال التي في عدا ما يمكن اثباته بتدقيقات الدوائر البلدية والاطباء المأمورين بمعيها ويكون اجراؤه عائداً الى الادارة البلدية من امور النظافة والتدابير الصحية المعتادة

المادة الرابعة عشرة. اذا رأت جمعية الطب لزوماً لاجراء وظائفها التفتيشية بنماها فتجري التبليغات اللازمة الى النظارة لكي تعرض الى الباب العالي عن تعيين مأموري تفتيش الى الولايات

المادة الخامسة عشرة. تعقد جمعية الطب مرتين في الاسبوع ويكون اعضاؤها الذين هم من الاطباء مجبورين على ان يوجودوا في كل اجتماع اما نواب الصيدلية فيوجدون مرة في كل خمسة عشر يوماً

المادة السادسة عشرة. اوقات انعقاد الجمعية تتعين من طرف الرئيس مع انضمام راي النظارة بحسب مقتضيات المواسم

المادة السابعة عشرة. يوجد دفتر عند الرئيس ليكون مبيناً صورة دوام هيئة الجمعية وتنفيد هذا الدفتر اسماء الاعضاء الذين يحضرون لحد مرور نصف ساعة من وقت فتوح الجمعية بالتبعية ثم يقفل الدفتر عقب النصف ساعة بسحب خط من طرف الرئيس تحت الاسماء التي تحررت ويتبدأ بالذاكرة على الوجه المبين في المواد الاتية

المادة الثامنة عشرة. اذا كان احد اعضاء الجمعية لا يتواجد ثلاث مرات عقب بعضها بعض بأسباب عدا الموانع التي تكون حاصلة له بداعي عذر وجودي او مأمورية رسمية فينظر اليه بنظر مستعفي ويتعين اخر عروضة حالاً

المادة التاسعة عشرة. تتلى مضبطة مذاكرة الاجتماع السابق عقب فتوح الجمعية واذا وجد نقص او غلط في ضبطها بصيرا كماله واصلاحه وبعد ذلك تحصل المصادقة والامضا بذيلها من طرف الرئيس والاعضاء ثم تجرى المذاكرة اذا كان هناك اوراق محالة من النظارة او قويمسونات مربوطة في الجمعية في التقارير الواردة منها اولاً ثم في باقي الاشغال بعد ذلك

المادة العشرون. رئيس الجمعية يضع المصالح في موقع المذاكرة بحسب ترتيب تواريحها اما اذا صار الاخطار من طرف احد الاعضاء بتقديم مذاكرة احدى المواد وقبل منه ذلك وتصادق عليه من طرف باقي الاعضاء فتحصل المذاكرة اولاً في تلك المادة ولو كان تاريخها متاخراً عن غيرها

المادة الحادية والعشرون. اذا غاب الرئيس تنتخب الاعضاء الموجودة في الجمعية

واحداً منها الى الرياسة

المادة الثانية والعشرون . تعتبر اكثرية الاراء في مذاكرات الجمعية واذا وقعت المساواة احياناً فيترجح الطرف الذي يكون راي الرئيس منضمّاً اليه

المادة الثالثة والعشرون . الذين يدخلون الى الجمعية من طلبة مكتب الفنون الطبية بموجب المادة الخامسة ليسوا بامورين ان يبينوا اراءهم مطلقاً وانما يمكنهم ان يبينوا مطالعاتهم في الاشياء التي يسألون عنها فقط

المادة الرابعة والعشرون . اذا رأت الجمعية بواسطة التجارب ازوماً الى التوسع او التبدل في الحقوق والوظائف المعينة لها في هذا النظام واطلعت على ترقيات واصلاحات تخص بفن الطب فتأخذ الى القلم اللوائح اللازمة في هذا الخصوص وتعطيها الى النظارة ثم تضم النظارة مطالعاتها الذاتية عليها ايضاً وترسلها الى الباب العالي

في ٢٧ شعبان سنة ١٢٨٦



نظام مكتب الطبية الملكية

التلامذة الذين يوخذون الى المكتب

الذين يخرجون باوراق شهادات من المكاتب الرشدية والذين يوخذون من شبان المسلمين والمسيحيين تبعه الدولة العلية اصحاب المعلومات ولم يكونوا دون سن الستة عشرة ولا فوق سن الخمس والعشرين والذين يوجدون بينهم من الخارج يكونون معفونين من القرعة متى حصلوا على دبلومات الدوقتورية اما الذين لا يداومون في اثنا التحصيل او تظهر عدم قابليتهم الى التحصيل فيدخلون هم فقط الى القرعة ومهما كان مقدار الموجودين من خارج يتحرروا في السلك الذي يرغبون الانتظام فيه حين دخولهم من الطبابة والصيدلانية ويتقيدوا على الوجه المذكور

الطلبة الذين يداومون هذا المكتب يحضرون صباحاً ويتوجهون مساء الى بيوتهم بدون معاش

المكتب المذكور يكون تحت نظارة الذات التي تكون ناظرًا لمكتب الطب الشاهاني ويدار الان بمدير يكاش داخل مكتب الطب الشاهاني ويجعل استاذًا لصف الاول فقط مامورًا مع هذا المدير في ابتداء التشكيل جميع الفنون التي يصير تدريسها وتعليمها في المكتب المذكور تكون باللغة التركية على الاطلاق

يكون احد اقسام الفنون التي يصير تحصيلها في المكتب المذكور العلوم الطبية والقسم الثاني الفنون الاستيعبارية

طلبة المكتب تكون عبارة عن خمسة اصناف وتحصيل الطب يتم بمدة خمس سنوات (دروس الصف الاول) علم الحكمة علم الكيمياء (الصف الثاني) علم التشريح فن النباتات فن الاستيعباري (الصف الثالث) علم الحيوانات علم الافعال الطبيعية الانسانية مفردات الطب (الصف الرابع) علم الامراض الداخلية السريريّات الطبية علم الامراض الخارجية السريريّات الجراحية الطب القانوني (الصف الخامس) كذا كذا كذا كذا فن القبالة

يلزم ثمانية معلمين لاجل كل الفنون التي يصير تدريسها في هذه الاصناف الخمسة
 وهم معلم لاجل علم الحكمة الطبيعية وعلم الكيمياء ومعلم لفن التشريح ومعلم لعلم النباتات
 والحيوانات ومعلم لاجل علم افعال الطبيعة الانسانية ومعلم للطب وفن القبالة ومعلم لاجل
 مفردات الطب وفن الاستيعياري ومعلم لعلم الامراض الداخلية والسريريات الطبية
 ومعلم لعلم الامراض الخارجية والسريريات الجراحية

معلمو الصنف الاول والثاني والثالث يكونون من معاوني المعلمين الموجودين في
 مكتب الطب الشاهاني اما الصنف الرابع والصنف الخامس فيتعين لهما بكباشيان
 وقول اغاسي واحد وينصبون معلمين مستقلين لهما واحد هذين البكباشيين يكون
 معلماً للسريريات الطبية وعلم الامراض الداخلية ومديراً للمكتب والثاني يكون معلماً
 لعلم الامراض الخارجية والسريريات الجراحية اما القول اغاسي فيكون معلماً لفن القبالة
 وللمطب القانوني

يكون نفقات رساء اصناف لاجل اجراء التدقيق على مداومة الطلبة وعلى
 اطوارهم وحركاتهم فيؤخذ احدى في بداءة تشكيل المكتب والاخر عند احدث الصنف
 الرابع ايضاً

الصنف الاول والثاني والثالث يكونون موجودين في مكتب الطب الشاهاني اما تلامذة
 الصنف الرابع والخامس فيعيانون السريريات في خسته خانة الاغراب ويدرسون درس
 علوم الامراض وفن القبالة والطب القانوني ومعلمو هذه الاصناف يكونون مأمورين
 مستقلين على المكتب المذكور ويخصص لكل من معلمي الاصناف الاول الثلاثة خمسمائة
 غرش شهرية

يبدأ كل سنة في الدروس من اليوم العاشر من شوال الشريف ونتم في ابتداء
 رجب الفرد

الايام التي يحصل فيها التدريس في السنة الواحدة تكون عبارة عن مائتين وعشرة
 ايام غير ايام التعطيل والدروس التي يعطيها كل من المعلمين تنقسم بمعرفتهم على مايناسب
 الايام المذكورة بحيث ان كل فن يتم في ظرف المدة المذكورة

التعطيلات

يوم الجمعة (١) رمضان (٢٠) اعياد (١٠) مولد (١) ليالي القناديل (٢) المجلس

(١) الهايوني

كل من المعلمين يعطي الدروس خمسة ايام في كل اسبوع ويبعد الدروس التي
مرت في يوم واحد منه

مدة كل درس من الدروس تكون ساعة واحدة او ساعة ونصف بحسب سعة ذلك
الفن واهميتو

حيث ان الدروس التي تطالع في ظرف سنة واحدة تتم في ابتداء رجب الشريف
فيصير الاشتغال باعادة الدروس في ظرف الشهر المذكور

يبتدأ في امتحان الصف من ابتداء شهر شعبان ويتم في الخامس عشر منه

تجبر التلامذة على مداومة المكتب كل يوم والاقامة فيه مدة سبع ساعات

الذي لا يوجد في الدرس ستين مرة في ظرف السنة الواحدة لا يقبل في الامتحان

الذين يجاوبون على الاعلى وفي اعلى درجة حين الامتحان يمكنهم الدخول الى الصف

الذي فوقهم اما الذين يجاوبون بما يقرب من الاعلى والادنيا فلا يمكنهم ذلك

تعطى هدية قيمتها مائة او مائة وخمسين او مائتا غرش الى ثلاثة تلاميذ

من الذين يعطون جواباً على الاعلى في كل صف وتستحضر هذه الهدية من معاش

المصاريف المتفرقة

التلامذة الموما لهم يعنون في ختام تحصيلهم من امتحان الدوقتورية وانما يجرون

مباحثات علمية مقدار ساعة زمان في عدة فنون بحضور معلمهم

التدريس والتحصيل يكونان بصورة مختصرة ومفيدة بقدر الامكان

كل من المعلمين يكون موجوداً في المكتب في الوقت المعين في ايام التدريس كافة

ويعطي الدروس بدون ان يتركها او يعطلها بغير عذر شرعي

المعلمون يراجعون الكتب المنتخبة من طرف النظارة ويترجمون الفن الذي يدرسونه

الى اللغة التركية والاصطلاحات التي لا يقدر ان يجدوا عربيها او تركيها يقبلونها

بالفرنساوية كما هي بعينها ويدرسونها الى الطلبة ويفهمون اياها

تحصيل فن الاستجباري ينحصر في ثلاث سنين ويصير تدريسه مع دروس الطب

بالسوية

(السنة الاولى) علم الحكمة علم الكيمياء (السنة الثانية) فن النباتات فن الاستجباري

(السنة الثالثة) مفردات الطب علم الحيوانات

المعاملة التي تجري بحق تلامذة الصيدلانية سواء كانت في التحصيل او المكافاة او
 الامتحان تكون مثل التلامذة الموجودين في تحصيل الطب
 اوقات الدروس وازمنة تدريسيها يكونان بموجب جدول خصوصي
 تلامذة الصنف الاول تكون عبارة عن خمسين نفراً فلا تتجاوز هذا المقدار ومتى
 تعينت الخمسة الاصناف كل سنة يستنها يبلغ الموجودون في المكتب مائتين
 ذات المدير يشغل تصحيح الترجمات عدا بحث الادارة التي هي نفس وظيفته
 ماموروا التدريس الذين يوخذون حين فتوح المكتب لاجل
 دروس الصنف الاول والثاني ومعاشاتهم

غروش

٥٠٠ ١ لعلم الحكمة

٢٢٥٠ ١ لعلم الكيمياء (وادارة المكتب مؤقتاً)

٢٠٠ ١ رئيس الصنف

١٠٠٠ مصاريف متفرقة

ماموروا التدريس الذين يوخذون في السنة الثانية ومعاشاتهم

٥٠٠ ١ للفسيولوجيا (ومعلم النباتات يكون لعلم للحيوانات)

..... ١ لفردات الطب (ويكون معلم فن الاستيعاري)

ماموروا التدريس الذين يوخذون للسنة الرابعة والخامسة

ومعاشاتهم

..... ١ علم الامراض الداخلية والسريريات الطبية (مدير الملكية)

٢٢٥٠ ١ لعلم الامراض الخارجية والسريريات الجراحية

١٢٥٠ ٢ الطب القانوني

٣٠٠ ١ رئيس صنف

٣٩٥٠ ما يلزم اعطاؤه في كل شهر من ابتداء السنة الاولى الى نهايتها

٥٤٥٠ ما يلزم اعطاؤه في كل شهر من ابتداء السنة الثانية الى نهايتها

٥٩٥٠ ما يلزم اعطاؤه في كل شهر من ابتداء السنة الثالثة الى نهايتها
 ٩٧٥٠ ما يلزم اعطاؤه من ابتداء السنة الرابعة الى نهاية السنة الخامسة
 ٩٧٥٠ ما يلزم اعطاؤه على نسق واحد بعد ان تنفع اصناف المكتتب المذكور
 الخمسة حسب المتوال المشروح

من حيث ان السنة الاولى لا يكون موجوداً فيها غير الصنف الاول فقط فيؤخذ
 لها معلم واحد مع المدير فقط

المعلم الذي يكون اخذ لاجل تعليم الحكمة للصنف الاول في السنة الاولى يعطى
 معها في السنة الثانية درس الكيمياء ايضاً الى الصنف العتيق

من حيث ان الصنف الثاني يتبع في السنة الثانية فيؤخذ لها ثلاثة معلمين ايضاً احدهم
 لعلم التشريح والثاني لفن النباتات والثالث لفن الاسنجياري ايضاً وكذا من حيث ان
 الصنف الثالث يتبع في السنة الثالثة فيؤخذ فيها معلم لاجل الفسيولوجيا وبحال علم الحيوانات
 لمعلم النباتات والمفردات الطبية لمعلم فن الاسنجياري

ثم ولئن كان يلزم ثلاثة معلمين لاجل تدريس علم الامراض الداخلية والسريريات
 الطبية وعلم الامراض الخارجية والسريريات الجراحية والطب القانوني الى الصنف
 الرابع الذي يصير فحّة في السنة الرابعة الآتية من حيث ان المدير المولم اليه يكون واحداً
 منهم فيؤخذ بكفايته واحداً معلماً للسريريات الجراحية والامراض الخارجية وقول اغاسي
 واحداً الى الطب القانوني

معلمو الصنف الرابع يقرأون دروس الصنف الخامس الذي يتبع في السنة الخامسة
 اذا تبين في ختام هذه الخمس السنين بان مأموري التدريس قد قاموا بحقوق
 وظائفهم وتحقق بانهم قد اعدوا دوقتورين موافقين لما مطلوب فيحسن اليهم بمكافأة على
 وجه مناسب



الفقرة النظامية التي هي ذيل الى نظامنامه مكتب الطب الملكي الاساسية

المادة الاولى . يقرأ في مكتب الطب الملكي عدا الفنون المشروط تدريسها فيوفن
صحة الامراض العمومية وحفظ الصحة والجراحة الصغرى وتدرس ايضاً الجغرافية والعلوم
الرياضية والانشاء التركي ايضاً

المادة الثانية . مدة التحصيل في مكتب الطب الملكي تكون سبع سنين
المادة الثالثة . الاطباء المملكون يعتبرون ثلاثة اصناف تحت عنوان صنف اللواء وولاية
وتفتيش وتستحق اطباء اللواء معاش الف غرش مع الرتبة الثالثة واطباء الولاية الف
وخمسة غرش معاش مع رتبة ثانية صنف ثانٍ والمتنشون التي غرش معاش مع رتبة ثانية
صنف اول متميز

المادة الرابعة . الذين يتممون التحصيل في مكتب الطب الملكي وياخذون اجازات
ينالون اولاً المكافاة المخصوصة بصنف اطباء اللواء اما ترقية صنفهم فتتوقف على ان
يخدموا ثلاث سنين في صنف طبابة اللواء ثم بعد ذلك على اكتساب القدمية واثبات
الارحمية بين اقربائهم مع وقوع محلول في صنف اطباء الولاية ايضاً اما انتقال اطباء الولاية
الى صنف التفتيش فهو منوط كذلك بخدمة مدة ثلاث سنين ثم اكتساب القدمية واثبات
الارحمية بعد ذلك ايضاً ويضم مبلغ خمسة غرش الى المعاشات المخصوصة باصناف
الاطباء الذين يرسلون الى نواحي الحجاز وباقي المحلات البعيدة

المادة الخامسة . الذين يحصلون فن الاستيجاري في مكتب الطب الملكي ويخرجون منه
صيادلة يعتبرون ايضاً صنفين تحت عنوان صيدلاني لواء وصيدلاني ولاية وتستحق صيادلة اللوا
خمس غرش معاش مع الرتبة الثالثة وصيادلة الولاية سبع غرش وخمسين غرشاً معاش مع
الصنف الثاني من الرتبة الثانية

المادة السادسة معاشات الاطباء والصيادلة تكون مخصوصة بامور ينهم
في ١٦ جمادى الاخرى سنة ١٢٨٧

صورة الخط الهمايوني

فليعمل بموجب

نظام يخص باجراء الطبابة البلدية في الممالك المحروسة

الشاهانية

المادة الاولى . الشخص الذي لا تكون يده ورقة اجازة من مكتب الطب الشاهاني او من المكاتب الطبية في الديار الاجنية لا يمكن له ان يجري فن الطبابة ولا شعبة من شعباته

المادة الثانية . الشخص الذي لا تكون معه ورقة اجازة في فن الطب او في فن الجراحة لا يمكنه ان ياخذ عنوان دوقتور

المادة الثالثة . الدوقتورية الذين يحضرون بعد نشر هذا النظام واعلانه من البلاد الاجنبية يحضرون اولاً الديبلومات الموجودة في ايادهم ويقيّدونها في مكتب الطب الشاهاني لكيما يؤذنوا باجراء الطبابة في الممالك المحروسة الشاهانية انما لا تنقيد ما لم يبرزوا ايضاً باساور طائهم مصادقاً عليها ومضاهة من قنجالريات الدول التي هم خاضعون لها المتممين في دار السعادة ثانياً يتخون جزئياً بعض مسائل يسالون عنها في فن الطب واذ تينبت قلوبهم بعد اجراء هذه المعاملات يوخذ منهم في البداية خمسمائة غرش ثم بعد ذلك تعطى لهم اوراق الرخصة

المادة الرابعة . جميع دوقتورية الاطباء والجراحين الذين يحضرون صناعتهم في دار السعادة قبل نشر هذا النظام واعلانه يحضرون اوراق اجازاتهم ويقيّدونها في مكتب الطب الشاهاني

المادة الخامسة . جميع الدوقتورية الذين هم دوقتورية في فن الطب او في صناعة الجراحة ويحضرون الطبابة او يشتغلون بصناعة الجراحة في الخارج يصادقون على صورة الاجازات الموجودة في ايادهم من مجلس الايالة الكبير اذا كانوا من تبعة الدولة العلية او من القنجالريات التي يتسمون اليها اذا كانوا اجانب ويرسلونها الى نظارة مكتب الطب الشاهاني بمعرفة والي

المادة السادسة . الدقنور في فن الطب او صناعة الجراحة لا يمكنه ان يعطي علاجاً وإنما يمكنه ذلك في الحالات التي لا توجد بها دكاكين صيادلة مفتوحة رسماً

المادة السابعة . القوايل اللواتي حصلن فن القبالة في البلاد الاجنبية اذا كن بحرين الفن المذكور في المالك المحروسة فيتطابقن على المادة الثالثة انما يعطين مائة غرش فقط لاجل ورقة الرخصة والنساء اللواتي يحرين منهن القبالة في الخارج يجبرن على توفيق حركاتهن للنظام المبين في المادة الخامسة ايضاً

المادة الثامنة . النساء القوايل ممنوعات عن ان يستعملن الملزمات او آلة اخرى من آلات القوايل وعن تدوير الطفل في رحم الأم وعن ترتيب واستعمال الادوية القوية

التاثير كالجودار ذي الخنفس المعروف بالزوان

الفصل الثاني

مواد موقنة

المادة التاسعة . يؤمذن باجرا الطبابة اولاً للأشخاص الذين يقبلون في مكتب الطب الشاهاني اوفسيه دوساته ثانياً للذين يعطون تذكرة رخصة من احد الذوات الذين كانوا سابقاً رؤساء الطب السلطاني او نظار مكتب الطب ثالثاً للأشخاص الذين استخدموا من مكتب الطب الشاهاني بأمورية المعالجة في بيوت الشفا او في الخارج بعد ان يقيدوا اوراق الرخصة الموجودة بايديهم في مكتب الطب الشاهاني

(شرح) اوفسيه دوساته هو الذي ما يمكنه ان يصل الى درجة الدوقتورية بل يقدر ان يطيب في الدرجة الثانية ويؤذن بخدمة الصحة

المادة العاشرة . الاطباء والجراحية الموجودون في هذه المراتب الثلاث لا يمكنهم ان يجروا عمليات الجراحة الكبرى

المادة الحادية عشرة . الذين يعطون اوراق رخصة من مقام النظارة ليجروا شعبة من الجراحة الصغرى او الذين استخدموا بأمورية الجراحة في المعسكرات الهايونية يكونون ماذونين باجراء الجراحة الصغرى انما يحضرون الى مكتب الطب الشاهاني ويتقيدون مرة اخرى ايضاً

الفصل الثالث

مواد جزائية

المادة الثانية عشرة . الذي يتحرك حركة تخالف المادة الاولى والمادة الثانية آيا كان من تبعة الدولة العلية او التبعة الاجنبية مجازي بان يؤخذ منه من ذهبين مجدين الى سبعة ذهبات مجديات جزاء نقدياً واذا وقع منه ذلك تكراراً يكون الجزاء النقدي الذي يعطيه مضاعفاً وعدا ذلك يحبس من شهرين لحد سنة شهراً ايضاً

المادة الثالثة عشرة . الذين يتحركون خلافاً للمادة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة يجازون بان يؤخذ منهم من ذهب واحد مجدي الى خمسة ذهبات مجديات جزاء نقدياً

المادة الرابعة عشرة . الذين لا يوافقون الحركة لحكم المادة الثامنة والعاشره والحادية عشرة يؤخذ منهم من ثلاثة ذهبات مجديات لحد سبعة ذهبات مجديات جزاء نقدياً

الفصل الرابع

نعمه النظامات

المادة الخامسة عشرة . هذا النظام يعتبر مقتضاه في الدار العلية بمرور ثلاثة شهور ويكون دستوراً اقوياً للعمل في المحلات التي يوجد بها اطبا اصحاب اوراق اجازات في الخارج بمرور سنة واحدة من تاريخ نشره واعلانه ونظارة مكتب الطبية مأمورة بان تشارك اطبا ترسلهم ايضاً الى المحلات التي لا يوجد بها اطبا وتجري احكام هذا النظام في كل محل سريراً

المادة السادسة عشرة . يحرر دفتر باسماء جميع الاطباء المعتمدين في مكتب الطب الشاهاني في دار السعادة و بعد ان ينشر و يعلن بواسطة الجرائد ترسل نسخ منه لتتوزع كل نسخة منها على دكان من جميع دكاكين الصيدلانية

المادة السابعة عشرة . اسماء الدوقتورية الذين يتفقدون في خلال السنة الواحدة بمكتب الطب الشاهاني تضم في ختام السنة علوة على دفتر الدوقتورية والدوقتور الذي يتفقد في مكتب الطب الشاهاني يخبر عنه حالاً من طرف مجلس الطب الى جميع الاستخبارات الصيدلانية

في ٧ ربيع الاخر سنة ١٢٧٨

نظام

بمختص باجرا صناعة الصيدلية البلدية

الفصل الاول

فما يختص بالصيدلة

البند الاول. لاصلاحية لاحد بان يفتح دكان اجزائي ولا ان يصنع علاجاً وبسببه ما لم تكن بيده دبلومه (شهادة) معلم صيدلة من طرف مكتب الطب الشاهاني او مكاتب اوروبا او ورقة اذن مخصوصة معطاة من مكتب الطب الشاهاني انما يستثنى من ذلك الذين لا توجد بيدهم دبلومات بل اعطوا اوراق اذن من مكتب الطب الشاهاني قبل شهر رمضان سنة مايتين وسبعين وقد فتحوا والحالة هذه دكاكين وتعاطوا الصيدلة

البند الثاني. اذا استدعى احد المعلمين الصيدلة ورقة اذن تحريراً او وجدت السندات التي بيده معتبرة يعمل بها تعطى له الرخصة حالاً بان يجري صناعتها لكن اذا كانت الدبلومة التي بيده ليست بمعطاة من طرف مكتب الطب الشاهاني يفتحن بايراد بعض استئلة في فن الصيدلة

البند الثالث. الصيادلة الذين بيدهم اوراق اذن باجراً. الصيدلة من مكتب الطب الشاهاني يتقيدون بدفتر مخصوص

الفصل الثاني

في دكاكين الصيدلة

البند الرابع. عدد دكاكين الصيدلة غير محدود

البند الخامس. لا يمكن لاحد الصيدلة ان يفتح دكان صيدلة ولا ان يغير محله ما لم يخبر بذلك مكتب الطب الشاهاني ويتقد اخبار هذا بدفتر مخصوص

البند السادس. صاحب القوندوتار ماسيا يعني محل الاجزاء بطاقه وشهرته وعنوانه يلزم ان يكون ماذوناً بالصيدلة يعني توجد بيده ورقة شهادة

البند السابع. الصيدلاني يمكنه بان يدبر دكان اجزائي واحدة فقط

البند الثامن. تدار كل دكان صيدلة بمعلم واحد فقط ماذون بالصيدلة

البند التاسع. كل معلم اجزائي توجد بيده ورقة اذن بالصيدلة لا يقدر ان يشغل

شخصاً آخر في دكان صيدلة تحت اسمه وشهرته ذاته بدون ورقة اذن
البند العاشر. الصيادلة المستخدمون بالخدمات العسكرية او في بيوت الصحة لا يمكنهم
ان يفخروا دكاكين صيدلة

البند الحادي عشر. تلميذ احد الصيادلة اذا صار معلماً لا يمكنه ان يفتح دكاناً ولا ان
يدير دكاناً في محل اقرب من الف ذراع عن الدكاكين التي يكون خدم بها مالم يكن
ماذوناً من المعلم الذي يمكن بان يتضرر من ذلك لحد ثلاث سنوات

الفصل الثالث

بعض نظمات بحق الصيادلة

البند الثاني عشر. جميع الصيادلة يلزم ان توجد في دكاكينهم بعض الاجزاء المهمة
واللازمة ويتنظم بهذه الاجزاء وبدرجاتها ومقاديرها المعينة على نسق واحد من جانب
الادارة الطبية دفتر حساب النظام

البند الثالث عشر. توجد على جميع الاجزاء في كل دكان صيدلة اوراق عناوينها
بكل دقة واهتمام وتوضع صنفاً فصفاً عارية من كل انواع الفساد غير معطوبة بل محفوظة
كل المحافظة

البند الرابع عشر. الاشياء الزائدة السمية تحفظ على حدة في محل مأمون وسلم
تحت القفل

البند الخامس عشر. كل اجرائي مجبور ان يوفق حركته في عمل جميع الاجزاء
المركبة على كتاب التركيبات العقاقيرية المقبول من طرف مكتب الطب الشاهاني
البند السادس عشر. لا يمكن ان تعمل تذكرة علاج (رجنه) وتعطى لاحد مالم
تكن مضادة من احد اطباء او الجراحين او البياطرة المحررين في جدول رسمي مفيد في
مكتب الطب الشاهاني ويوجد رسماً في كل دكان صيدلة

البند السابع عشر. كل تذاكر العلاجات (رجنه) التي تعمل وتعطى يوضع على
كل منها نومرو وثقيده بنومرها واحدة فواحدة بدفتر مصحح ومضى يعطى من طرف
نظارة الامور الطبية

البند الثامن عشر. العلاجات التي تعمل بموجب تذاكر العلاجات (رجنه)
وتعطى من دكاكين الصيادلة تختم فوهاتها وتعطى باوراق عناوينات عليها محرر بها تعتمعمل

هكذا للشخص الفلاني وتكون عناوانات العلاجات التي تستعمل من داخل أيضاً وعناوانات العلاجات التي تستعمل من خارج صفراً

البند التاسع عشر . الصيدلاني لا يمكنه في كل الاحوال اصلاً بان يغير او يبدل عبارة تذكرة العلاج (رجنه) ولا ان يزيد او ينقص مقادير الاجزاء المحررة فيها ولا يمكنه ان يضع اجزاء عوض اخرى اما اذا وقف على سهو او خطأ في الاجزاء المحررة في التذكرة واشتبه بها فيعلم الشخص الماضي على التذكرة بمطالعته ولا يركب الاجزاء التي تحويها التذكرة ويعطيها مالم ياخذ منه الجواب تحريراً

البند العشرون . الصيدلاني يقيد كل تذكرة علاج (رجنه) في الدفتر بنومرتها الخصوصية على الوجه المبين في المادة السابعة عشرة ويضع هذه النومرو على التذكرة ايضاً وبعد ذلك يرجع التذكرة الى صاحبها

البند الحادي والعشرون . كما ان الصيادلة ممنوعون بالكلية عن اعطاء ادوية قوية التأثير وخاصة الادوية السمية بغير تذكرة (رجنه) مضاة بامضا احد من اطباء او الجراحين او الياطرة المقيدين في مكتب الطب الشاهاني كذلك لا يجوز لهم ان يحرروا تذكرة ويعطوها ولا ان يتعاطوا الطب ايضاً

البند الثاني والعشرون . ممنوع بالكلية كل نوع من الاشتراك والمساواة فيما بين الصيدلاني والطبيب بصدد وقصد التمتع بالدرهم من المرضى والمستوفمين
البند الثالث والعشرون . بيع الاجزاء السمية الواقعة من دكاكين الصيادلة هو ممنوع انما يمكنهم ان يبيعوها لشخص امين معروف بعلم وخبر مضمي ومختم منه يعطيه ببيان الغرض التي يستعملها له

البند الرابع والعشرون . ممنوع بيع الادوية الخفية التي لا يعطى بها رخصة من طرف نظارة الامور الطبية

البند الخامس والعشرون . كما انه لا يقدر احد اصلاً غير الصيادلة الذين توجد بايادهم تذكرة الاذن باجراء صناعة الصيدلة ان يبيع ادوية قوية التأثير بالتفريق على اي الاحوال وبأي العلل والاسباب كذلك لا يمكنه ان يعمل ويعطي تذكرة علاج طب ولا جراحة ولا ييطر وهذا المحجز يجري ايضاً خاصة بحج تجار الاجزاء الطبية الذين يبيعونها بالجملة والعطارين وباعة اصول النباتات

الفصل الرابع

نظارة دكاكين الصيدالة ومعاينتها

البند السادس والعشرون . دكاكين الصيدالة تعابن وتناظر فوق العادة عدا اجرا النظارة عليها ومعاينتها مرة في كل ستة شهور بلا تخلف حسب النظام
البند السابع والعشرون . معاينة دكاكين الصيدالة والنظارة عليها تكون من طرف
نظارة الامور الطبية بواسطة ثلاثة مأمورين اقلها يكون تنصهم وتعينهم مخصوصين لذلك
ويوجد معهم ايضاً مأمور واحد من جانب الضابطة ومن طرف الدائرة البلدية اذا
كانت الدكان التي تراد معاينتها داخل الدائرة

البند الثامن والعشرون . كل صيدلاني يري الاشخاص المأمورين بالنظارة والمعاينة
ما يوجد في دكانه من الادوية والمركبات والمطبخ الذي يطبخ به العلاج والمخزن والانيار
الذي يحفظ فيه الاجزاء ووزناته وموازينه وكيوله والالة وادواته ودفاتره وحاصل الامر
جميع الاشياء المتعلقة باجراء صناعة الصيدلة على الوجه الذي يطلبونه نظاماً

البند التاسع والعشرون . اذا اتهم كائن من كان من الصيدالة بمادة تخالف هذا
النظام او بقيت قضية التهمة في الظن والتخمين فقط تؤخذ كفيته مؤقتاً وتضبط من جانب
القوميسيون المأمور بالمعاينة ويعطى التقرير عنها في ظرف ثلاثة ايام للنظارة الطبية
وبعد ان يدق فيو من طرف النظارة ايضاً ينظر باجراء المتقضى

الفصل الخامس

بحق تلامذة الصيدالة

البند الثلاثون . كل من رغب في ان يكون تلميذ صيدلاني بلدي يحضر الى مكتب
الطب الشاهاني ويتقيد في الجريدة المخصصة بذلك وتعطى له ورقة قبول تشعربانه
قد كتب

البند الحادي والثلاثون . تلميذ الصيدلاني يلزم ان يتعلم ست سنوات اقلها يكون
في دكان صيدلاني واحدة او جملة دكاكين صيدالة ماذونين ليتمكن ان يصير معلماً وهذه
الست السنين التي هي مدة التلمذة تقسم الى درجتين باعتبار الواحدة ثلاث سنوات وفي
مدة الدرجة الثانية يعني من ابتداء السنة الرابعة لتلمذته يعطى امتحاناً يستحق القبول على
اللغة الفرنسية وعلم الحساب ويتعلم دروس الصيدلة في مكتب الطب الشاهاني

البند الثاني والثلاثون . عند ما يتم احد التلامذة مدته التي في ست سنون يقبل امتحانه لكي ياخذ شهادة معلم صيدلة واذا اعطى امتحاناً يستحق القبول تعطى ليد شهادة صيدلاني معلم من مكتب الطب الشاهاني

البند الثالث والثلاثون . لا يمكن لتلميذ من تلامذة الصيدالة اصلاً بان يخرج من اخدي الدكاكين ما لم يعط خبر خروجه الى معلمه عند ما يريد الخروج قبل خمسة عشر يوماً اقلاماً يكون وياخذ من معلمه ورقة شهادة اشعاراً باعطائه الاذن وبما ان التلميذ يحتاج ان ياخذ ورقة ممضاه من معلمه لكي يثبت بها بانه اخبر معلمه عن خروجه فاذا كان معلمه لا يعطيه الورقة المذكورة بظرف اربع وعشرين ساعة او لم يعطه شهادة تحنوي المادونية فيعرض حينئذ ذلك التلميذ كيفية الحال الى نظارة الامور الطبية ثم ينظر بايجاب ذلك من طرف النظارة المذكورة ايضاً

البند الرابع والثلاثون . لا يقبل احد من معلمي الصيدالة تلميذاً ما لم تر ورقة القبول التي معه او ورقة شهادة من معلم تلك الدكان اذا كان تلميذ في دكاكين صيدالة اخرين تشعر بالاذن من معلمه

البند الخامس والثلاثون . تلميذ الصيدلاني اذا لم يرض معلمه لا يقدر ان يخرج من دكانه ويذهب الى دكان صيدلاني اخر في محل قريب منه باقل من الف ذراع على القليل

الفصل السادس

في بيان الرسوم التي تؤخذ من الصيادلة من طرف مكتب الطب الشاهاني
البند السادس والثلاثون . عند ما تعطى في مكتب الطب الشاهاني شهادة معلم صيدلاني الى تلميذ احد الصيادلة يؤخذ منه من طرف المكتب المذكور خمسمائة غرش باسم رسم ديبلومة

البند السابع والثلاثون . يؤخذ كذلك خمسمائة غرش من معلمي الصيادلة الذين لا تكون الشهادات الموجودة بايديهم من مكتب الطب الشاهاني لاجل الاذن الذي يعطى لهم لكي يخرجوا صناعة الصيدلة

البند الثامن والثلاثون . يؤخذ خمسة وعشرون غرشاً رسم قيديه عن كل نوع من القنوطرات والسندات يختص باجراء صناعة الصيدلة يلزم إرساله وتقديمه الى مكتب الطب الشاهاني

البند التاسع والثلاثون . دكاكين الصيادلة التي تناظر وتعاين مرة في ستة شهور
تعطى عن كل مرة خمسين غرشاً الى مكتب الطب الشاهاني انما المعاينة التي تجرى فوق
العادة تكون مجانية

الفصل السابع

في بيان المجازاة

البند الاربعون . يترتب الجزاء بحق كل نوع من الاحوال والحركات المخالفة لهذا
النظام على الوجه الآتي ذكره

البند الحادي والاربعون . اجراء صناعة الصيدلة بغير رخصة يستلزم قفل الدكان
واعطاء جزا نقدي من عشرة مجيديات الى خمسين ذهباً مجيدياً

البند الثاني والاربعون . الصيادلة المانونون باجرا الصناعة عند ما تظهر منهم
حركات تخالف هذه النظامات يجازون بان تضبط منهم بالكلية الاشيا المفارقة للاحكام
النظامية وبان يؤخذ منهم من ذهب واحد مجيدي لحد خمسين ذهباً مجيدياً جزاء نقدياً
ونقل دكاكينهم بحيث لا يكون ذلك اكثر من ثلاثة شهور وباسترداد اوراق الرخصة
الموجودة بايادهم بحيث لا يتجاوز ذلك سنتين وباخذ اوراق الرخصة الموجودة
بايادهم بالكلية

البند الثالث والاربعون . المتهمون باحوال تودي الى الاضرار والخسائر يجبرون
على ايضا التضمينات التي تقتضي توفيقاً الى قانون المملكة ونظامها عدا ما يجرى بحقهم من
التاديبات المحررة ايضاً

البند الرابع والاربعون . تعيين درجة انواع هذه المجازاة اللازم اجراؤها بحق كل مادة
محول الى راي المجلس والمجلس المذكور ياخذ اما نظر مطالعاتها هامة الحركة التي تظهر
مخالفة للنظام وهل هي مكررة ام لا وحاصل الامر جميع الاسباب الخفيفة والمشددة في هذا
الخصوص ايضاً

البند الخامس والاربعون . كل نوع من الحركات المخالفة للنظام فيما يخص اجراء
صناعة الصيدلة يعود الى مجلس الطب الشاهاني والمجلس المذكور يتشكل كديوان وباحكام
المصلحة ويرتب الجزاء عند ما يقتضي

البند السادس والاربعون . حرفة الصيادلة تنتخب ثلاثة اعضا في كل سنة

يوجدون في المذاكرات التي تقع في مجلس الطب بما يختص باجراء صناعة الصيدلة والاعضا
الموما اليهم يتجددون في كل سنة

الفصل الثامن

تكملة النظامات

البند السابع والاربعون. المنازعات التي تظهر من جهة اجرا صناعة الصيدلة
ومن جهة اتمان الادوية ترى وتجري محاكمتها في مجلس الطب
البند الثامن والاربعون. قد فسخت والغيث جميع النظامات السابقة المغائرة لاحكام
هذا النظام

البند التاسع والاربعون. تجرى النظارة والدقة على اجراء هذا النظام من طرف
مكتب الطب وهذا النظام يكون على حاله هذه مرعي الاجرا في دار السعادة ونوابها فقط
في ٢٢ رجب سنة ١٢٧٧



تعرفه رسم وقلمية التجارب والتحليلات الكيماوية وغيرها

- ١ لاجل تفريق وتمييز اثار الدم وغيره الذي يكون موجوداً على
الالات المجارحة والمكدحة والالبسة
ريال مجيدي ٥
- ٢ لاجل التحليلات التي تجري لتجربة كيفية غش الاجزا الكيماوية
والعقاقيرية مثل الادوية المركبة والمفردة والزيوت الطيارة
وملح البكتينا وغير ذلك من الاملاح والحوامض ٤
- ٣ لاجل ما هو متداول في الاخذ والعطاء من الفلور والطرور
والمصفي للقنات من الاملاح والكلور والحل والصابون والبيزينا
وزيت البترول اي الزيت المنجرب المعبر عنه بالغاز وادهان
الماكول والاشغال والخز وباقى مواد الماكولات ٤
- ٤ لاجل معرفة مقدار الاسيدونو التي تحتويه الخمر والارواح المسكرة ٤
- ٥ لاجل تحليل الاجزا المختلفة التي تحتويها انواع المياه
والمعادن المركبة ٤
- ٦ لاجل تحليل الاحشا الباطنية للشخص الذي يظن به
بانه مات مسموماً وتحليل ما تحتويه من المواد
من ١٠ الى ١٥
- ٧ لاجل تمييز المواد المختلفة الموجودة في المياه المتنوعة وتعيين مقدارها من ٥٠ الى ٧٥
- ٨ لاجل تحليل مفادير المعادن المركبة والمسكوكات الزائفة
والمغشوشة بواسطة التذويب ١٠
- ٩ تؤخذ القلمية ايضاً بقدر ربع رسم التحليل الذي يوخذ عن
القضايا المذكورة
- ١٠ قلمية لاجل الذين يتعينون رسماً لمعاينة كل نوع من الدعاوى
ولنصب الاوصيا ١

نظام الكورتينا

بعد ان جرت مباشرة اعضاء مجلس التخط و باقي المامورين مع المامورين المنصوبين من طرف سفرا الدول الختابة المقيمين في دار السعادة في المذاكرة لاجل تاسيس صورة حسنة لاصول الكورتينا واجرائها بحق السفائن والركاب والامتعة وباقي الاشيا التي ترد بجرأ الى الممالك المحروسة بدون ان يتاى خلل على التجارة البحرية وحصلت المكاملة كما ينبغي من الطرفين قد صار القرار باتفاق الاراعلى اجرا للنظامات النافعة الاتي ذكرها

الباتنة الصحية

المادة الاولى . يكون موجوداً في بكل من قبا بدين السفائن التي تحضر الى الاستانة العلية او مين اخرى من الممالك المحروسة باتنة بيرزها الى مامور التخط خانة المادة الثانية . التذاكر المذكورة تكون ثلاثة انواع الاولى النظيفة والاخرى المشبوهة وواحدة تعتبر وسمحة

التذكرة النظيفة

البند الاول . التذكرة التي تكون قد اعطيت بعد ثلاثين يوماً من وقوع المرض في احد المحلات تعتبر نظيفة والسفينة التي يكون معها هكذا تذكرة تقبل في وملاحوها وشحنها وركابها

التذكرة المشبوهة

البند الثاني . التذكرة التي تكون قد اعطيت بعد خمسة عشر يوماً من وقوع المرض تعتبر مشبوهة وكل سفينة يكون معها هكذا تذكرة وكانت موسوقة بلزمها ان تخرج خمسة عشر يوماً مدة الكورتينا والاف عشرة ايام اذا كانت فارغة

التذكرة الوسمحة

البند الثالث . التذكرة التي تكون اعطيت بطرف خمسة عشر يوماً من وقوع المرض تعتبر وسمحة ولذلك كل سفينة يكون معها هكذا تذكرة وكانت موسوقة تخرج عشرين يوماً كورتينا والاف خمسة عشر يوماً اذا كانت فارغة

السفائن التي لم يكن معها باتنتات

المادة الثالثة . السفينة التي تحضر بلا باتنتة تعتبر من صف السفائن الوسخة ما لم يثبت قبودانها بصورة اخرى ان الحبل الذي جاء منه نظيف

السفائن التي معها باتنتات

المادة الرابعة . السفائن التي تصل الى احد مراسي الممالك المحروسة بعد ان ترمي حديدتها في محل امين ترسل فلوكنها الى البارلاتوريا وبعد ان يبرز القبودان الباتنتة التي معه ودفترا الملاحين يصير استنطاق القبودان ليعلم احوال السفينة التي هوراكبها الحالية والحالات التي وصل اليها في اثنا الطريق والسفن والفلائك التي خالطها بكل صدق ومن ثم اذا كانت باتنتة نظيفة تعطى له البرانكة والا اذا كانت مشبوهة او وسخة فيكون القبودان مجبوراً ان يقبل الغارديان الذي يعطى له من طرف التحفظ خانة ويلزم ان يجري في حق هكذا سفائن الاصول المعلنة في المادة الثانية من هذه النظامنة

الدفتر

المادة الخامسة . من المعلوم ان السفينة التي تكون مشبوهة او وسخة عند ما تطلب بان تخرج شحنها بنامو وتأخذ برانكة يكون قبودان تلك السفينة مجبوراً ان يبرز دفتريه الى مامور الكورنتينا الموجود في المحل الذي يريدان يخرج شحنة به وما لم تكن الحال على هذه الصورة يعني اذا لم تكن السفينة مشبوهة او وسخة او كانت مشبوهة ووسخة ولا تفرغ كل شحنها او تفرغه بنامو ولا تأخذ برانكة لا يقدر مامور الكورنتينا ان يطلبوا دفترا القبودان

المادة السادسة . السفائن المشحونة التي تحضر بباتنتات مشبوهة او وسخة

البند الاول . مدة كورنتينة السفائن المشحونة سواء كانت مشكوكة او وسخة تعتبر من اليوم الذي تربط فيه مقابل التحفظ خانة ثم تأخذ البرانكة بعد ان تفرغ شحنها بعشرة ايام وبناء على ذلك يلزم ان تسعى جميع ماموري الكورنتينا وبنهم بتحصير ما يقتضي لاجراجه كامل وسقها من مخازن وعتالة وباقي اللوازم قبل ختام مدة كورنتيتها بعشرة ايام على الاقل حسبما قد تعين في المادة الثانية من هذا النظام

البند الثاني . السفينة التي يكون وسقها عبارة عن امتعة قابلة للعدوى وكانت تريد اخراج وسقها المذكور بنامو قبل بخمسة ايام اعتباراً من اليوم الذي وصلت به تكون

مجبورة ان تدخل في صف السفائن الفارغة وتعمل كورتيينا بحسب ما تقتضيه البانته التي معها على موجب البند الثاني والثالث من المادة الثانية اعتباراً من يوم تكميل اخراج وسفها

البند الثالث . يجوز لكل سفينة ان ترسل شحماً الى التخفظ خانة من المحل الذي تكون رابطة فيه وهواة غير مساعد لها لاجل اجرا ما يجب لتطهيره ثم تنف السفينة المذكورة في محل يبعد كثيراً عن السفائن النظيفة ثم بعد ذلك متى صار الهوا ملائماً لها تنوجه الى المحل المعين للسفائن التي تعمل كورتيينا

كورتيينا البضائع

المادة السابعة . كورتيينا الامتعة التي تقبل العدوى تعتبر من يوم اخراجها بالتمام الى مخازن التخفظ خانة واذا كانت الامتعة المذكورة ملوثة فتكون كورتيينتها عشرين يوماً او كانت مشبوهة فخمسة عشر يوماً ولكي تخلص السفن الموسوقة الملوثة والمشبوهة من محاذير التوقيف في الكورتيينا بلا داع الى ان تصل الى مرسى يكون فيه تخفظ خانة وتجاوز اخراج وسفها وتطهيره مدة العشرة الايام المعينة لذلك بعله عدم وجود مخازن او عتالة يلزم ان يكون حينئذ مامور كورتيينة اللبان المذكور والمجلس المحلي هما المسئولان عن الاضرار التي تترتب على السفائن المذكورة بسبب هذا التأخير

المادة الثامنة . كورتيينة السفائن الفارغة التي تأتي مشبوهة او ملوثة

البند الاول . كورتيينة السفائن الفارغة سواء كانت مشبوهة او ملوثة تعتبر من اليوم الذي يدخل اليها الغارديان وتحصل الرغبة في الاصول التي يصفها الغارديان المذكور ويصير الامتثال لها لاجل تطهير السفينة

البند الثاني . السفائن التي تحضر من محل ملوث واسفة حنطة وشعيراً واخشاباً وغيرها مما لا يقبل العدوى لا تعمل كورتيينة عشرين يوماً مثل باقي السفن الملوثة الموسوقة بل تكون كورتيينتها خمسة عشر يوماً مثل السفائن الفارغة انما اذا كانت موسوقة ذخائر فيصير نفر يصفها صباً من قادوس له شباك حديد ولا تعطى لها البراتكة (المخالطة) ما لم تفرغ وسفها على هذا المنوال المحرر وما اذا وردت سفائن موسوقة اشياء غير قابلة العدوى الى الاساكل التي ليس لها تخفظ خانة ومخازن وانما لها مامور كورتيينة فقط فيجوز لها ان تفرغ وسفها على ذلك الوجه وتجري مدة كورتيينتها على الوجه المذكور ايضاً

في بيان مجبوريتهم على ابراز باتتاتهم الى ماموري الكورنتينات الكائنة في البحر الابيض والبحر الاسود

المادة التاسعة . السفائن التي ترد الى دار السعادة من بوغازي البحر الابيض والبحر الاسود مجبورة بوجه قطعي ان تبرز باتتاتها الى المامورين المقيمين في البوغازين المذكورين انما لا تجبر قباً بدین السفائن المرقومة ان ترحي حديد هاولا ان تختلط في المامورين المذكورين ولا ان تاخذ معها احداً عند اجراء هذه الاصول انما اذا كانت هذه السفائن المذكورة مشبوهة او ملوثة فتاخذ غاردياناً واحداً معها فقط

المادة العاشرة . في بيان مجبوريتهم على ان ياخذوا نفراً واحداً غاردياناً من محلات الكورنتينة الكائنة في البحر الابيض والبحر الاسود

البند الاول . عند ما تدخل سفينة مشبوهة وملوثة موسوقة او فارغة من بوغاز البحر الابيض تكون مجبورة ان تاخذ نفراً غاردياناً من احدى التحفظ خانات الكائنة في القلعة السلطانية او كاليبولي

البند الثاني . عند ما ترد سفينة مشبوهة او ملوثة موسوقة او فارغة من البحر الاسود تكون مجبورة بان تاخذ نفراً غاردياناً من احدى المعاينة خانات الكائنة في صاري بار او سروى بروني

البند الثالث . اذا كانت السفينة فارغة بشرع في مدة كورنتينتها من يوم ادخال الغارديان اليها وقبودانها يوافق على اجراء الاصول الصحية التي يعرفها عنها الغارديان المرقوم ويرغب فيها انما وقتها ياخذ القبودان الغارديان المذكور الى سفينة يجوز ان يعلن له رغبته في التطهير في اثناء الطريق واذا اكمل مدة كورنتيته في اثناء الطريق فياخذ برأيه عند وصوله الى دار السعادة ثم لو كان كانت السفينة التي تكون موسوقة اشياء غير قابلة العدوى تعتبر فارغة على ما ذكر في البند الثاني من المادة الثامنة الا ان مثل هذه السفائن تعمل كورنتينة خمسة عشر يوماً اعتباراً من وصولها الى المرسى الذي تخرج منها اليها اذا كانت الركاب الموجودة في السفينة الفارغة تزيد عن ستة انفار فلا تحسب لتلك السفينة المدة التي مرت في اثناء الطريق من كورنتيتها بل يعتبر ابتداء كورنتيتها منذ وصولها الى دار السعادة

البند الرابع . من حيث ان كل سفينة مشبوهة او فارغة تاخذ نفراً غاردياناً

فتمتد للغاية من الاختلاط بباقي الحالات والمرافق قبل ان تاتي الى دار السعادة
وانما يجوز لها ان تخرج الى الاساكن المتقضا بدون اختلاط تحت دقة الغارديان
المذكور ونظارتو

البند الخامس . يشرع في كورتيينة السفائن الموسوقة من يوم رمي مراسيها
في المرفأ على الوجه المحرر في الفقرة الاولى والثانية من المادة السادسة من هذه
النظامنة

نفرواحد غارديان احتياطي

البند السادس . السفائن الفارغة التي تصل الى دار السعادة قبل ان تكمل
كورتيينتها في اثناء الطريق والتي ترد موسوقة تاخذ غاردياناً اخر ايضاً من
دار السعادة غير الغارديان التي تكون اخذت من احد البواغيز لحد ختام مدة
كورتييناتها

في تاديب الذين يتحركون حركات مخالفة

البند السابع . القنودان الذي يكون حاملاً بانبنته مشبوهة وملوثة وبأنه ان ياخذ الى مركبه
الغارديان في اثناء وروده من البواغيز المارة الذكر تكون كورتيينته مضاعفة وإذا كان من
الذين يتوجهون رأساً بدون تميم كورتيينتهم تجري تاديباته الشديدة بحسبما يقتضي من
طرف ضباطه

البند الثامن لمن البديه ان هذه الاصول لا تكون جارية بحق السفائن المتواردة من
بوغاز البحر الاسود او البحر الابيض ومعها تذاكر نظيفة

المادة الحادية عشرة . في عموم السفائن التي تنوجه الى البحر الاسود
بتذاكر مشبوهة او ملوثة

البند الاول . السفائن التي ترد من البحر الابيض تنوجه الى البحر الاسود فارغة او
موسوقة بتذاكر ملوثة او مشبوهة يكون مجبوراً من كان منها يريد ان يعمل كورتيينة
في دار السعادة او يريد ان يتوجه الى محله حالة كونه ملوثاً ان ياخذ نفراً واحداً
غاردياناً من كاليبولي او من القلعة السلطانية ويرفع منذ وصوله الى دار السعادة الى
حين خروجه منها يبرقاً اصفر على الصاري الكبير

البند الثاني . يؤذن للسفائن التي ترد للاقامة في دار السعادة ان تعمل كورتيينتها

في دار السعادة بشرط ان تكون راغبة في الاصول المذكورة في البنود السابقة بحق السفائن المذكورة انما متى كان الامر على هذه الصورة تكون القبايدن مجبورة ان تعلن نواياها حين استنطاقهم بموجب المادة الرابعة من هذه النظامنة

البند الثالث . السفينة التي تكون بعكس ذلك اي انها تريد ان تمر وتوجه بدون عمل كورتيينة تاخذ نفراً واحداً غارديان احباط ليكون مع الغارديان الذي اخذته من كاليبولي او من القلعة السلطانية للمحافظة منذ وصولها الى دار السعادة لحد وقت توجهها وتخرج في اخر معاينة خانه من البوغاز المذكور قبل ان تدخل الى البحر الاسود

البند الرابع . السفينة التي ترد الى دار السعادة وتريد ان تخرج امتعتها وركابها اليها تخرج وسفها وركابها الى التحفظ خانة القلعة لي ويتم الركاب مدة كورتييناتهم بموجب المادة العشرين من هذا النظام اما الامتعة فيجري نظيرها بحسب احوال السفينة الحاضرة

البند الخامس . يومية الغارديانية الماخوذون في الاسانة او كاليبولي او القلعة السلطانية والمصاريف التي تلزم لاجل ارجاعهم تعطى من طرف القبايدن بموجب التعرفة

المادة الثانية عشرة . السفائن التي تتوجه باوراق مشبوهة او ملوثة من

البحر الاسود الى البحر الأبيض

البند الاول . السفائن التي ترد فارغة او موسوقة من البحر الاسود باوراق مشبوهة او ملوثة لا تربط مقابل معاينة خانات صارى يار او سروي بودنى بل تكون مجبورة ان تاخذ غاردياناً وتاتي الى البارلاتوريه لاجل ان يجري استنطاقها بموجب البند الرابع من هذا النظام وتكون مجبورة ان تاخذ نفراً غارديان احباط ايضاً

البند الثاني . النظامات المينة في المادة الحادية عشرة بخصوص السفائن الملوثة او المشبوهة التي تتوجه الى البحر الاسود تجري ايضاً بحق السفائن التي ترد من بعض اساكل ملوثة في البحر المذكور وتتوجه الى البحر الأبيض بدون ان تريد ان تعمل كورتيينا في الاسانة انما للسفائن المذكورة اقتدار بان تعطى اجرة احد النفرين الغارديانية اللذين يكونان معها في اثناء توجهها وتتركه في التحفظ خانه اما الثاني فبعد ان تعطى اجرة والمصاريف التي تقتضى لاجل ارجاعه بموجب التعرفة تسلمه هو ايضاً الى معاينة خانه القلعة السلطانية

المادة الثالثة عشرة . السفائن الموسوقة التي تتوجه الى

ليمان بحر مرمره وباقي محلاته

البند الاول . بما انه لم يكن موجوداً تحفظخانات في مرسى بحر مرمره وباقي محلاته

فالسفائن الموسوقة التي معها اوراق سوا كانت ملوثة او مشبوهة وترد من بوغاز البحر
الابيض بقصد التوجه الى ليمان البحر المذكور وباقي محلاته تتوجه بعد ان تخرج وسفها
قبل ان تتوجه الى المحلات المذكورة في تحتفظ خانات القلعة السلطانية او كاليبولى وتجري
كورتينتها على ذلك الوجه بعد التطهير اما اذا كانت قبابدين السفائن المذكورة لا تريد
ان تعمل كورتينتها في القلعة السلطانية او كاليبولى وارادت ان تتم كورتينتها في دار
السعادة وتتوجه بعد ذلك الى هناك فتكون حيثئذ مجبورة ان تاخذ نفراً واحداً غاردياً
من احد المحلات المذكورة بموجب العبارة الاولى من البند الحادي عشر من هذه النظامنة
البند الثاني . السفائن الموسوقة باوراق مشبوهة او ملوثة وتريد ان تتوجه من البحر
الاسود الى مرافىء مرمرة او باقي محلاته تكون مجبورة ان تتم كورتينتها في الاستانة قبل
ان تتوجه لتلك المحلات

المادة الرابعة عشرة . المنع المخصص بعدم طلع المامورين الى السفائن

ذات الاوراق النظيفة

البند الاول . السفائن التي يكون معها باتتات نظيفة ممنوع ان يطلع عليها في كل
وقت مامورو الكورتينتا في دار السعادة او باقي المرافىء والمحلات التي تجرى بها اصول
الكورتينتا

السفائن التي يكون معها اوراق نظيفة ولا

تريد ان تختلط بالبلدة

البند الثاني . هذه المنوعة تجري بنوع زائد في حق السفائن التي تكون باتتاتها نظيفة
وتريد ان تتوجه الى المرافىء التي تجري بها اصول الكورتينتا في البحر الاسود او تذهب من
المين المذكورة الى البلاد الاجنبية ولا تريد المخالطة في دار السعادة ولا في محل اخر من
الممالك المحروسة

البند الثالث . قبابدين السفائن المذكورة معفوون من المجبورية على ارسال فلائكم
الى البار لا توزيه ومن تسليم باتتاتهم الى ماموري الكورتينتا بل وقما تصل امثال هذه
السفائن يكون مامورو الكورتينتا مجبورين ان يتوجهوا بجانب السفائن المذكورة لاجل
روية اوراقها بدون ان يخالطوها بوجه من الوجوه اصلاً وعند ما يكون المهمل مساعداً
تربط هذه السفائن مقابل قزقله سى وتسحب يارقها على سوارها الكبرى بقصد ان يعرف

مامور البارلاتوريه نواياها ويتثبت بوسائل اعطاء الاوراق التي تعطى لها من طرف ذات قنجلارياتها

زيارات الطبيب

المادة الخامسة عشرة . ممنوع بالكلية طلوع طبيب الكورنتينا الى سفينة مشبوهة او بهيمة التلويث ويكون فيها مرضى انما عند وقوع هكذا اقضايا ينزل المريض الى فلوكة السفينة ويعاينه من بعيد بدرجة مناسبة ثم يخرجهُ الى التخفظ خانه اذا استلصب ذلك

المادة السادسة عشرة . السفائن التي تمر بدون نتميم الكورنتينا

البند الاول . السفائن التي تاتي الى مرافق الممالك المحروسة او باقي محلاتها باوراق مشبوهة او ملوثة وتريد ان توجه قبل ان تتم كورنتيتها بعد ان تخرج كل وسعها وركابها او جانباً منهم لا تنوقف لاجل ان تتم كورنتيتها وتاخذ براتكة بل توذن بالذهاب ويتاشر على اوراقها بانها توجهت بدون ان تتم كورنتيتها

البند الثاني . الامتعة والركاب الذين يخرجون الى احد موارد دار السعادة او باقي الممالك المحروسة يخرجون الى التخفظ خانه وتحصل المبادرة لنظير الامتعة بحسب حالة السفينة الحاضرة والى كورنتينة الركاب بموجب البند العشرين من هذه النظامنة

المادة السابعة عشرة . المحلات التي تقبل اليها السفن

البند الاول . كل سفينة تكون معها بانتة نظيفة اذا اخلطت في اثناء طريقها بمحلات وسفائن مشبوهة او ملوثة تكون مجبورة ان تعمل الكورنتينة المقتضاة بحسب احوال ذلك المحل او تلك السفائن الحاضرة

البند الثاني . السفينة التي تكون تذكرتها مشبوهة او ملوثة اذا ربطت في احد موارد الممالك المحروسة او محل اخر منها لاجل اخذ الماكولات او المأما ولسبب اخر من الاسباب فترغب في كامل نظامات الكورنتينا الصحية الصادرة من طرف التخفظ خانه بحيث يعطى لها الاذن بان تدارك ما يلزم لها بدون ان يدخل قبودانها الى الكورنتينا او يخرج على اخذ غارديان واذا لزم الامر ان يبقى القبودان ليلاً في المحل المذكور نتمين فلوكة فيها غارديان بجانب السفينة المذكورة كيلا يقع اختلاط في ما بين السفينة والبلدة المرقومة ويعطى القبودان المذكور خمسة عشر غرثاً في كل يوم الى التخفظ خانه طاماً هو مقيم هناك

المادة الثامنة عشرة . السفائن التي يظهر فيها المرض الوبائي

كل سفينة يظهر فيها مرض الوبالا يمكنها ان تتوجه من تلك المينا بدون ان تتم كورنتينها على موجب الاصول الصحية المذكورة

المادة التاسعة عشرة - السفائن التي هي عاملة الكورتينتا

السفائن التي تكون عاملة كورتينتا ترفع باندبره على أكبر صواريخها وفلانديره صفراء واحدة في الجهة المنظورة من فلائكها اشعاراً بانها عاملة كورتينتا لكي يمتنع الاخلاط معها والتقرب اليها من كل الوجوه

المادة العشرون بحق الركاب

البند الاول - ركاب السفائن التي تخضر بتذكر مشبوهة او ملوثة يتممون كورتينتهم في التخفظ خانه انما تحصل المساعدة الى ثلاثة انفار فقط من الركاب الذين يتخفهم التهودان ليحروا تطهير كورتينتهم في السفينة ولا يؤذن له بازدي من ثلاثة انفار والركاب الذين يتممون كورتينتهم في التخفظ خانه يتوجهون الى التخفظ خانه بفلوكة السفينة المذكورة وتعتبر مدة كورتينتهم من اليوم الذي يضعون فيه اقدامهم في التخفظ خانه وتكون كورتينتا ركاب السفينة التي ترد بتذكر ملوثة خمسة عشر يوماً والاية بتذكر مشبوهة عشرة ايام

البند الثاني - الركاب الذين يحضرون من جهة البحر الايض بسفائن ملوثة ومشبوهة اذا كانوا لا يزيدون عن ستة انفار ويرغبون في الكورتينتا حسب الاصول التي يعرفهم عنها الغارديان تكون لهم حصّة من التسهيلات المعينة بحق السفائن المذكورة على موجب البند الثالث المسطور في المادة العاشرة من هذا النظام

البند الثالث - من المعلوم بان السفائن الفارغة الحاملة ركاباً يزيدون عن العدد المذكور يدخلون في صف السفائن الموسوقة انما الركاب الحاضرون من الجهات الملوثة يؤذنون الى الاسبوليو وينالون التسهيلات المخصصة في هذه المادة مع الامتثال للاصول المسطورة في التعليمات المخصصة بها

البند الرابع - جميع الركاب الذين يكونون راكبين سفائن وابورية او غيرها من السفن يلزم ان تعطى لهم تذكرة من طرف مأموري صحة المحل الذي توجهوا اليه او تذكرة صحية جديدة او يمضي على مثل هذه التذكرة وكل قبودان سفينة يبرز حين وصوله بانتهى سفينته مع اوراق الصحة الى مأموري الكورتينتا واذا كانت احدى الاوراق المذكورة مشبوهة او ملوثة تكون السفينة المذكورة مستحقة المجازاة الناشئة عن

هذه الحركة

البند الخامس. اذا وجد راكب حاضراً من محل ما بلانذكرك ولا يثبت ان المحل الذي جاء منه نظيف يعد من صف الركاب الملوئين

المادة الحادية والعشرون. السفائن الوابورية

لكي تخلص السفائن الوابورية التي تروح ونحي في كل اسبوع من كثرة المصاريف يجوز ان يوضع فيها غارديانية بظرف المدة التي يكون لها المحل الذي ناتي منه تلك السفائن ملوئاً او مشبوهاً

المادة الثانية والعشرون الذين يتحركون خطأ او خلافاً

بعد ان يتحقق كل خطأ او حركة مخالفة تقع في قضايا الكورنتينا و يصير اثباتها لتسلم الاشخاص الذين يكونون ارتكبوا ذلك الى ضباطهم لاجل التاديب

المادة الثالثة والعشرون. السفائن التي لا يفهم مامورو الكورنتينا هيئتها الصحيحة

التقرب الى السفائن التي ترد الى المين و باقي المحلات التي يوجد فيها تخطئه ممنوع ما لم تحصل مكالمتها من طرف ماموري الكورنتينا فاذا اراد احد ان يقترب من السفائن المذكورة لعدم وقوفه على هذه المنوعة نسعى القبودانات وتجري الدقة على منع حركة مخالفة تكون من هذا القبيل والشخص الذي يوجد بحركة تخالف هذه المادة يسك من طرف مامورو الكورنتينا بدون التفات الى رتبته وهيئته بعد ان يتم كورنتينته اذا كان ملوئاً يسلم الى الضباط الذين هم متعلق بهم

المادة الرابعة والعشرون. اعطاء الباتنتات الجديدة

البند الاول. اذا كانت السفينة اكملت مدة كورنتينتها في احد المحلات واخذت براتكه او كانت وسقت او جاري نقرغ وسقها بدون ان تكون مشبوهة او ملوئة تعطى لها باتنته جديدة من طرف ماموري الكورنتينا

البند الثاني. السفائن التي تروح وتخصر بمضى على الباتنتات التي تكون معها ويختم عليها من طرف مامورو الكورنتينا فقط

المادة الخامسة والعشرون رسومات الكورنتينا

يشرع في اخذ رسومات الكورنتينا وتحصيلها في دار السعادة بموجب التعرفة في اليوم الذي يمضى على هذا النظام من طرف ماموري السفارات وسائر اعضاء المجلس

وتصير دستوراً للعمل ثم يبدأ بها في جميع أسا كل الممالك المحروسة من يوم وصولها الى كورنتينة اي محل كان من المحلات

المادة السادسة والعشرون بحق السفائن الاميرية

البند الاول . السفائن الحربية التي تحضر من مين مشبوهة او ملوثة سواء كانت للدولة العلية او المدول الاجنبية تكون مجبورة على اجراء اصول الكورنتينا مثل السفن التجارية الفارغة فتأخذ اليها نفرين غارديانية وتبادر الى اجراء اصول التطهير التي يعرفها عنها الغارديانية المذكورون واحد الغارديانية يكون داخل الفلوكة دائماً حتى توجهت الفلوكة الى خدمة ما

البند الثاني . كورنتينة السفائن التي هي من هذا القيل تعتبر من اليوم الذي فيه تأخذ غارديانية الكورنتينا وتكون كورنتينة الملوث منها اثني عشر يوماً والمشبوه سبعة ايام

البند الثالث . حيث لم يكن لبعض هذه السفائن بانتتات صحيحة فقومنداريتها يلزم ان يعلنوا على وجه الصحة حين مرورهم من احد البوغازين محل حركة السفائن الموجودة تحت ادارتهم وهيئتها الصحية الى اي محل وصلوا في اثناء طريقهم ومع اية السفن والفلائك اخلطوا وعندما تصل الى دار السعادة او الى مرافئ اخرى من الممالك المحروسة ناتي قبابدين السفائن الواردة الى بارلاتورية المحل الذي تصل اليه ويحرمون الجواب على اوراق السؤال التي تبرز اليهم من طرف ماموري الكورنتينا ويمضون عليه لكي اذا كانوا نظافاً تعطى لهم البراتكة من طرف المامور المذكور او بالعكس اعني اذا ما كانوا نظافاً يحصل لهم الاشعار من طرف ماموري الكورنتينة ببيان الاصول التخنطية المفتضة وهم يسعون باجرأئها



تعرفة ببيان مقدار رسومات الكورنتينا التي تؤخذ
في الاستانة العلية والمالك المحروسة الشاهانية
عن التذكرة الجديدة لاجل ختم التذكرة

غروش	غروش
١. من السفائن التي من كيلة واحدة الى الف كيلة	٢.
٢. من الالف الى الثلاثة آلاف	٦.
٥. من ثلاثة آلاف الى خمسة آلاف كيلة	١٠.
٦. من الخمسة آلاف كيلة الى سبعة آلاف	١٢.
٨. من السبعة الاف كيلة الى العشرة آلاف	١٦.
١٠. من العشرة الاف الى الاثنتي عشرة الف كيلة	٢٠.
١٢. من السفائن التي هي اكبر من ذلك	٢٤.

افادات

سفائن تبعة الدولة العلية والممل الاجنبية يكونون مجبورين لاعطاء الرسومات المذكورة
المدرجة في هذه التعرفة بدون استثناء وانما السفائن الاميرية تكون معفوة من اعطاء هذه
الرسومات لكن اذا لزمها ان تعمل كورنتية تعطى يومية الفارديانية الذين يتعينون للاقامة
فيها فقط

الرسومات التي تؤخذ عند سوال كل سفينة تخضر الى
الاستانة العلية او باقي مين المالك المحروسة
الشاهانية وتفتيشها

غروش	
٢.	من السفائن التي هي اقل من ثلاثة الاف كيلة
٥.	من الثلاثة الاف كيلة الى الثمانية الاف كيلة
١٠.	من الثمانية الاف كيلة الى العشرة الاف كيلة
٢٠.	من السفائن التي هي اكبر من ذلك

كل سفينة تخضر تكون مجبورة أن تعطي هذه الرسومات وتفيها من أي محل كانت آتية

العائدات التي تؤخذ يومياً من السفائن التي تدخل الى التحفظ خانه

غروش

٨. من السفائن التي في اقل من الف كيلة

١٠. من الالف الى الثلاثة الاف

١٥. من الثلاثة الاف الى الخمسة

٢٠. من الخمسة الاف الى السبعة

٢٥. من السبعة الاف الى العشرة

٣٠. من العشرة الاف الى الاثني عشر الفا

٣٥. من السفائن الاكبر من ذلك

العشرة غروش التي تخص يومية لكل غارديان بوضع داخل السفينة والماكولات التي تلزم له من قبودان كل سفينة

الرسومات التي تؤخذ عن الفلوكة التي يوضع بها نفر غارديان

غروش

١٥. يومية للغارديان وللفلوكة

الرسومات التي تؤخذ لكل غارديان يتعين الى اوط الركاب الذين يدخلون الى

التحفظ خانه

غروش

١٠. يومية الغارديان خارجاً عن ماكولاته

٤٥. من كل اوطه في المرق الواحدة فقط

لا يؤخذ ولا بارة الفرد لاجل الاسكان في التحفظ خانه وتدخل الركاب مرة او عدة

مرار الى المخرج بالنظر الى الوقت والاحوال

الرسومات التي تؤخذ لاجل تطهير الاشياء والامتنعة

غروش

١. عن ذلك الاشياء الغليظة من الاوقية الى الاربعين
٤. عن الاشياء التي يعسر تطهيرها
٢. عن ذلك الاشياء التي تكون من الواحد واربعين الى الثمانين
٨. كذلك
٢. من الواحد وثمانين الى المائة وعشرين
١٢. كذلك
٤. عن الزائد عن المائة وعشرين
١٥. كذلك

عن عداد الحيوانات

من كل واحد من الثيران والابقار والخيول والجمال والبغال والحمير والعجول وامثال ذلك بارة ٨٠ ومن كل خروف وعذرة وقوزى وجدي وامثال ذلك بارة ٢٠ من كل دجاجة ووزة وبطة وامثال ذلك بارة ١

تنبيهات الى المأمورين والاطباء المعينين في خدمة الكورنتينا

في الممالك العثمانية

المادة الاولى. من واجبات ذمة مأموري الكورنتينا ان ينظروا على امور تحفظية المحلات الى تحال الى عهدتهم وان يتحركوا بما يوافق جميع الاصول المدرجة في قانون البحرية او البرية وان يحمروا الاوامر التي ترسل اليهم من جانب نظارة تحفظ الاسلحة

المادة الثانية. طبيب الكورنتينا ولئن كان بمعية المأمور الا انه عندما يتجري حين الاقتضا اصول جديدة وخاصة اذا كان نظام يخص بالصحة العمومية عدا الاصول المذكورة في القوانين ايضا يكون المأمور المذكور مجبوراً ان يتشاور مع الطبيب المزبور ويتجري الحركة بحسب تدير الطبيب

المادة الثالثة. بما ان طبيب الكورنتينا هو مأمور بان ينظر على هيئة صحة المدينة التي تعين اليها ونواحيها فاذا نظر تديرأ مفيداً بناسب اجراؤه في هذا الامر

يلزم ان يفيد عنه المامور المذكور ليجريه واذا كان بالعكس اي انه لم يجري فتكون النتيجة
مستولة منه اذا كان لا يثبت ان التدبير المذكور هو غير لازم او غير ممكن اجرائه في
ذلك المحل

المادة الرابعة . مامور الكورنتينا يسعى بكل دقة على عدم دفن ميت في المحلات
الحالة الى عهديه ما لم تات تذكر ممضاه من طرف الشخص الذي يكون ماموراً على اعطاء
مثل هذه التذاكر اللازمة لكي يكون الطبيب عارفاً بوفاة الشخص المذكور وعالماً باسم المتوفي
وشهرته وسمته ووطنه والمرض الذي هو سبب موته واذا كان الطبيب المذكور يشتبه بان
مرض المتوفي لم يتبين في التذكرة المذكورة على صحته يكون مجبوراً ان يعاين المائت هو
والمامور بالسوية قبل دفنه اما اذا كان الميت من النوع النسائي فيلزم ايجاد امرأة يركن اليها
لتعاين المائتة المذكورة

المادة الخامسة . مامور الكورنتينا يجري الدقة الزائدة على اجراء الاصول المدرجة
في القوانين البحرية والبرية بدون تمييز ولا تنقية في حق كل انسان بلا فرق واذا وقع
الامر بالعكس وفعل المامور المذكور ذاته حركة من هذا القبيل مغايرة للنظام او يساعد
على وقوع حركة كهذه او ما افاد عن وقوعها يطرد من كان مثل هذا المامور من
الخدمة ويؤدب

المادة السادسة . مامور الكورنتينا لا يمكن ان يغيب عن محل مامور يتو بدون ان يحصل
على الاذن من نظارة تحفظ الاستانة وعندما يغيب يرى طبيب الكورنتينا خدمة ذلك
المامور بطريق الوكالة

المادة السابعة . عندما يعلم مامور الكورنتينا بظهور وباء او مرض في احد المحلات
الموجودة تحت ادارته او في محلات اخرى ينهي الى الاستانة حالاً عن اليوم الذي ظهر
فيه هذا المرض ومن اي انسان وفي اي يوم عرف بهذه الحادثة ثم يجري اصول التحفظ
المقتضية بالاتفاق مع الطبيب

المادة الثامنة . مامور الكورنتينا يرسل في كل خمسة او عشرة ايام تقريراً الى نظارة
تحفظ الاستانة يشتمل على هيئة صحة المحلات الموجودة تحت ادارته واذا لاسمح الله تعالى
ظهر فيها علل سارية او موت عام يعين حالاً ذلك باطرافه الى نظارة تحفظ الاستانة

المادة التاسعة . اذا عزل مامور الكورنتينا او تعين لغيره لم يخلل جميع الاوراق
الموجودة عنده الى المامور الذي يتعين عوضه رسماً

المادة العاشرة . مأمور الكورنتينا وطبيبها يتخبران بعضهما بعضاً عن الاوامر والحوادث التي ترسل اليها من طرف نظارة تحفظ الاستانة ويسعيان كلاهما بكل غيرتهما على اجراء هذه الاوامر ايضاً

المادة الحادية عشرة . مأمور الكورنتينا وطبيبها يتخبران كتابة مع مأموري كورنتينة القضاة والمجاورة الى المحلات الموجودة تحت ادارتها وكذلك البلاد التي تكون بعيدة عنها كثيراً ولكن لها مناسبات وافرة معها

المادة الثانية عشرة . مأمور الكورنتينا وطبيبها يذكران في تذاكر الصحة التي يعطيانها الى الركاب وفي الباتينات التي يعطيانها الى السفائن هيئة الصحة سواء كان ذلك في المدينة التي هما موجودان بها او في نواحيها وبمضيانها كلاهما ايضاً

المادة الثالثة عشرة . مأمور الكورنتينا عند ما يظهر والعياذ بالله علل تسري او موت عام في احدى المدن او القرى او باقي المحلات الموجودة تحت ادارته يرسل طبيب الكورنتينا ومعه نفر من الفارديانية ايضاً الى المحل الذي ظهر به المرض لاجل ان ينهم العلل المذكورة هي من اي نوع ويرتب اصول التحفظ اللازمة ويجريها لاجل سلامة اهالي ذلك النضا والمحلات التي تجاوره

المادة الرابعة عشرة . السعي في اعطاء الاشياء اللازمة الى الاشخاص الذين يقعون في المرض الوبائي واجراء اصول المقتضاة لعدم ظهور هذا المرض او قطع امتداده اذا ظهر والعياذ بالله واجراء الترتيبات والقوانين المقتضاة الى تطهير الاشياء المشبوهة بانها ملوثة وقد احيلت جميعها من طرف نظارة تحفظ الاستانة الى عهدة المأمور المذكور والطبيب المزبور

المادة الخامسة عشرة . مأمور الكورنتينا يعلن الى نظارة التحفظ الوقائع والحوادث كافة واذا ظهرت قضية خارجة عن المواد المذكورة في القوانين ينتظر راي نظارة التحفظ فيها ويجري الحركة بموجبها وانما عند اقتضاها يجري الترتيبات التي يراها مناسبة بالاتفاق مع الطبيب ويذكر بها النظارة بدون قوت الوقت

المادة السادسة عشرة . الفارديانية والعتالة المأمورون بتطهير الركاب وباقي الاشياء التي تخرج من التحفظ خانة يعاينهم طبيب الكورنتينا لكي يعرف هيئة صحتهم ولا تخرج الركاب ولا الامتعة المذكورة من التحفظ خانة ما لم يعط الرخصة كتابة باعطائهم البراتكة

المادة السابعة عشرة . الغارديانية والعنالة يداومون تغليب الاشياء التي يصير تطهيرها في التحفظ خاتمة مدة كورتيتها على الوجه المبين ادناه

المادة الثامنة عشرة . الاشخاص الذين يتعينون لتطهير الامتعة او غيرها من الاشياء لايحملون شيئاً ياتي بعد الامتعة التي يكونون قد طهروها بل ولا يختلطون ايضاً بنوع ما مع الاشياء المذكورة اصلاً

المادة التاسعة عشرة . مامور الكورتينة وطبيها بجران الدقة على ان لا ياتي ضرر ما على كافة الامتعة الموجودة في التحفظ خاتمة اصلاً ويناظران على الامتعة المذكورة في اثناء تطهيرها

المادة العشرون . الاشياء التي ترد بموجب باتنته او تذكرة صحة مشبوهة لا توضع مختلطة مع الامتعة الاتية بموجب باتنته او تذكرة صحة ملوثة

المادة الحادية والعشرون . تجري الدقة على تطهير الامتعة بالتمام من يوم وضعها في مخازن التحفظ خاتمة بموجب الاصول المبينة ادناه

المادة الثانية والعشرون . الاشياء التي تفتق التلوث المذكور في الصنف الاول من الدفتر المضاف على نهاية هذه التسليمات تنشر في الهواء يصير تطهيرها

المادة الثالثة والعشرون . الحزم ومات تنقل من جهة واحدة والغارديانية او العنالة الذين يتعينون الى تطهيرها يقلبون الامتعة الموجودة داخلها لحد نصف مدة كورتيتها و بعد ذلك يفتقونها ايضاً من الجهة التي تقابل الطرف الذي فتحوه لكيما يصير تطهير النصف الاخر بموجب هذه الاصول ايضاً

المادة الرابعة والعشرون . نفخ فرادي الصوف المجز وتقلب جيداً في مدة كورتيتها بقلب ما فوقها الى تحت وما تحت الى فوق

المادة الخامسة والعشرون . الاشياء التي تكون ضمن صناديق وبراميل واشياء مثل هذه يصير تطهيرها كما ينبغي بعد اخراجها منها

المادة السادسة والعشرون . الفواكه وماشا كلها يصير اخراجها من الصناديق واللال والزنايل والبراميل واذا كان يوجد داخلها اشياء يقبل التلوث تفرق جميعها وتاخذ براتكة في نصف مدة كورتيتها

المادة السابعة والعشرون . الشلوش الملحجة والشلوش التي كانت اصلها رطباً ثم نشفت في اثنا الطريق تعتبر كالشلوش الناشفة وبعد ان تنفطس مقدار ست ساعات في

الماء تسلم الى صاحبها وإذا لم تجر هذه الاصول يصير تطهيرها بشربها في الهوا مثل الاشيا التي تقبل التلوث

المادة الثامنة والعشرون . ظروف الاشيا التي يوجد فيها عيران او سمن او جبن او خمر وكل نوع من الاشيا التي لا تقبل التلوث و ارادت اصحابها ان تاخذها قبل فوات الوقت تغتسل في الماء وتدعك بكل دقة

المادة التاسعة والعشرون . لفائف الاشيا التي لا تقبل التلوث تعمل كورتيتينا مثل الاشيا التي تقبل التلوث او انها تغتسل بالماء نحو ست ساعات

المادة الثلاثون . تعطى عينات الحبوب والزيت وباقي الاشيا التي لا تقبل التلوث بمدة كورتيتيناها حسب اصول التحفظ

المادة الحادية والثلاثون . الحيوانات تغتسل بالماء وتدعك جيداً و يصير تطهيرها وإذا كانت اصوافها طويلة جداً تقص

المادة الثانية والثلاثون . يكون لمامور الكورتيتينا دفتر على حدته فيمسك دفترآ يقيد به من اي محل جاءت الامتعة وما هو جنسها واسم اصحابها ووضعها في مخازن التحفظ خانه وتاريخ ابتدا تطهيرها الاول ومدة كورتيتيتها والعوائد التحفظية التي تحصل منها ويقيد به عدد الركاب الموجودين في الكورتيتينا والحل الذي جاوا منه وتاريخ دخولهم الى التحفظ خانه وخرجهم منها والعوائد التحفظية التي اعطوها

المادة الثالثة والثلاثون . الفر الغارديان الواحد لا يعاين ركاباً يتجاوزون الخمسة انفار والركاب المذكورون يعطون الى الغارديان عشرة غروش يومية بموجب التعرفة وما كولانو ايضاً

المادة الرابعة والثلاثون . الركاب والامتعة الذين كورتيتنتهم على حدتها يوضعون في محلات مختلفة ومامور الكورتيتينا يجري الدقة كيلا يصير فيما بينهما اختلاط او مناسبة

المادة الخامسة والثلاثون . تعاين كافة الاشيا التي تخص الركاب عند حضورهم وتنشر دائماً في الهوا بمدة كورتيتيناها

المادة السادسة والثلاثون . يعرض البخور على الركاب وعلى امتعتهم وعلى العتالة المامورة بتطهير الامتعة المذكورة ثلاث مرات في اثناء الكورتيتينا يعني في اليوم الذي يدخلون به وفي نصف كورتيتنتهم وقبل ان ياخذوا البراتكة بيوم واحد وكذلك فونية المراكب يخرجون

حسب هذه الاصول عندما يكونون في الاسكلة

المادة السابعة والثلاثون . اذا وقع احد الركاب في مرض الوباء وتحقق ذلك من طرف الطبيب ايضاً فيوضع المريض في حجر بعيدة عن الحجر التي يسكنها الركاب الآخرون

المادة الثامنة والثلاثون . عند ما يخرج مثل هذا المريض من الحجر الساكن فيها ويذهب الى المحل الذي تخصص له يمنع الركاب الآخرون من الخروج من حجرهم ويوضع غارديان للحفاظ بجانب باب المحل الذي وجد فيه هذا المريض ليمنعهم من الاختلاط معه باي نوع كان

المادة التاسعة والثلاثون . الركاب الذين يكونون خالطوا مثل هكذا مرضي يوضعون في اوضة على حدتها وتعتبر كورتينتهم من ذلك اليوم وتجري الاصول التطهيرية مؤكدة بحتم أكثر من غيرهم من الركاب لحينما تزول الشبهة في هيئة صحتهم أصلاً ويعاينهم الطبيب في كل يوم ايضاً

المادة الأربعون . تجرى الدقة الكلية المؤكدة بان لا يخرج شي أصلاً الى الخارج من المحل الذي يكون ساكناً به الشخص الواقع بمرض الوباء والشخص الذي يكون قد خالط مثل هكذا مريض يوضع على باب حجره من خارج غارديان ونحوه لاجل منعه عن الخروج من المحل الموجود به الى الخارج

المادة الحادية والأربعون . الاشياء التي تستعمل لفرجة مثل هذا المريض تحرق جميعها بحال ما نقام عن الفرجة

المادة الثانية والأربعون . مأمور الكورتينا وطبيبها يدفنان الذين يتوفون بمرض الوباء في قبور عميقة ست اقدام في محل يفضض لذلك في التحفظ خانه

المادة الثالثة والأربعون . الشخص الذي يتوفى داخل التحفظ خانه باي مرض كان لا يدفن مالم يعاينه الطبيب

المادة الرابعة والأربعون . يلزم حرق جميع الاشياء التي استعملها الشخص المتوفى بالمرض الوبائي انما الاشياء التي ملامسها تنشر في الهواء عشرين يوماً وتبخر ثلاث مرات

المادة الخامسة والأربعون . يكون التبخير في حجر محكمة السكر باجزاء مركبة ربعا من الكبريت والربع الثاني من ملح الباروت والنصف من الخالة

المادة السادسة والاربعون . اذا انتهت كورنتينا الامتعة ولم ياخذها صاحبها او الشخص الموصى عليها يضعها مامور الكورنتينا في مخزن ينقلها اليه بعد ان يخبرها بها وياخذ ما يقتضي لذلك من المصاريف منها .

المادة السابعة والاربعون . يعطي مامور الكورنتينا اذناً الى صاحب البضاعة التي تكون انتهت كورنتيتها واعطيت لها برانكة او للشخص الموصى عليها لاجل اخراجها اذا كان لا يوجد احد واقع في مرض وبائي في التحفظ خانه

المادة الثامنة والاربعون . الغارديانية الذين يوضعون عند الركاب الذين يعملون كورنتينا والعنالة الذين ينبغيون لنظير البضائع يجرّون كمال الدقة في ابقاء خدماتهم كما ينبغي

المادة التاسعة والاربعون . المامور والطبيب لا يرخصان لاحد من ماموري التحفظ خانه اصلاً بان يخرج الى خارجها لاي سبب كان من الاسباب متى ظهر داخلها والعياذ بالله مرض وبائي وسرى الى اخر ما لم يتو والمامور والطبيب هما ذانها بحفاظان بالتمام على نفسيهما عندما ينوجهان لمعاينة مثل هذا المرض

المادة الخمسون . المخازن التي توضع بها اشياء ممكنة الاحتراق ممنوع استعمال شرب الدخان داخلها

المادة الحادية والخمسون . المامور والطبيب يجرّيان الدقة على الزاهيين والاثنيين الى مقابل الدسكرة (لوكدة) ويمنعان اجتماع الناس بكثرة مقابل حواجزها (بروق) كيلا يقع بينهم اختلاط

المادة الثانية والخمسون . اصحاب الدساكر يجرّون الدقة على جودة الماكولات والمشروبات التي يقدمونها للذين تحت الكورنتينا وعلى عدم بيعها لهم باثمان زائدة عن التعيينات المخصصة لها من طرف مجلس البلدة

المادة الثالثة والخمسون . الركاب الذين توجد معهم الماكولات اللازمة لهم لا يجبرون على مشتري شي اصلاً من دسكرة الكورنتينا

المادة الرابعة والخمسون . بما ان اجراء جميع الاصول التحفظية المدرجة في القوانين هو بمثابة المادة التي تقع مسئوليتها على المامور وكذلك بما ان الطبيب ايضاً هو معين من طرف الدولة العلية لكي يبين للمامور المذكور الطرائق التي ينبغي له ان يسلكها فينظر اليه كعاون له ويستدعي باقي المامورين الموجودين بمعيتة الى اطاعة ارائه والانقياد

اليها بالكلية

المادة الخامسة والخمسون . تعطى تعليمات مكتوبة لكل من المأمورين المعيّنين بمعيته ما عدا الطبيب ويجري الدقة الموكدة على سلوكهم بما يوافقها ولا يعطى للمأمورين المذكورين اذن ولا مرة واحدة ان يغيثوا في وقت ما عن محل مأمورينهم ولا للمعيّنين الى التحفظ خاتنه في الغياب ايلاً

المادة السادسة والخمسون . طبيب الكورنتينا يعاين ابناء السيل ونوتية المراكب اذا كان يوجد هناك مرافي او اساكل يوم وصولهم الى المحل المذكور وقبل ان ياخذوا المخالطة بيوم واحد

المادة السابعة والخمسون . عند ما يمرض احد الذين تحت الكورنتينا بعرضه مأمور الكورنتينا لمعاينة الطبيب اما تاخره عن اخبار الطبيب المذكور بالكيفية معتذراً بحقيقة المرض او انه سيتعافى بظرف بعض ايام فهو ممنوع

المادة الثامنة والخمسون . الركاب اذا تعين بانهم فقرا وليس لهم اقتدار على اعطاء مصاريق التحفظ يكونون معفون من العوائد التحفظية

المادة التاسعة والخمسون . بما ان قدمية وقوف الحيوانات النظيفة داخل التحفظ خاتنه او في المحلات المتعلقة بها هو ممنوع فخرج السنابير والحيوانات ذات الصوف والغنم والماعز وباقي الحيوانات من المحل المذكور ايضاً

المادة الستون . المأمور يجري الدقة على دخول الركاب الداخلين للكورنتينا كل مساء الى الاوط المخصصة لهم وينبه بكل دقة على المأمور الموجود بمعيته ان يفتح ابواب التحفظ خاتنه عند شروق الشمس ويغلقها عند غروبها

المادة الحادية والستون . عند ما يوضع غارديان عند احد المراكب او الركاب يكون مأمور الكورنتينا مجبوراً ان يقرأ للغارديان المذكور التعليمات المخصوصة به بمعرفة مأمور اخر وينبه عليه بان ينشر في الهول كافة الاشياء المتعلقة بالركاب وانه اذا مرض احد من الركاب المذكورين يخبر عنه للحين المأمور المذكور

المادة الثانية والستون . محل الكورنتينا يفتح عند شروق الشمس ويغلق عند غروبها
المادة الثالثة والستون . المأمور والطبيب يراعيان الركاب الذين في الكورنتينا ولا يخاطبانهم بكلام او يهزئهم بحركة لا تناسب لعله اي سبب كان من الاسباب واذا فعلاً بالعكس يتادبان واذا ازم الامر يطردان

المادة الرابعة والستون . المأمور والطبيب يتحركان بما يوافق القوانين سواء كانت بحرية أو برية ولا يمكنهما بأن يحدثا اصولاً جديدة اصلاً ما لم يستحصلوا رخصةً بهما من نظارة تحفظ الاستانة

دفتر الاشيا التي تقبل التلوث والتي لا تقبله

الصف الاول

الامتنعة وباقي الاشيا القابلة للتلوث

الفصل الاول

- ١ الاشيا وطواقم المنروشات وطواقم المراكب وطواقم الاثواب وكل اجناس المحارم وقطع القماش وباقي اللوازم
- ٢ اصواف واوبار الحيوانات المغسولة وغير المغسولة والمغزولة او بلا غزل
- ٣ القطن المغزول والذي بدون غزل
- ٤ القنب والاستوب وكل انواع الخيطان
- ٥ الكتان المغزول وبلا غزل
- ٦ المرابي والحبال الغير مقترنة والتي لم تعمل من الغزار
- ٧ كل انواع الحرير المغزول او بلا غزل
- ٨ كل انواع الفرا والجلود
- ٩ الجلد والسخنيان وجلد الماعز المذبوح والخور والجلد الفطير المدبوغ والناشف ورؤوس الحيوانات
- ١٠ ريش الطيور واقلام الريش والارجل وقطع الاشيا المتعلقة في سائر الحيوانات
- ١١ شعر الراس والشعر
- ١٢ البرانيط والاشياء المعولة من اللباد
- ١٣ القماش واللباد والبز وكل المتاع المنسوج
- ١٤ كل انواع الورق ومقوي الكتب والكتب المحررة بخط اليد
- ١٥ الزهر الصناعي
- ١٦ الخرز وغيره المعول من الزجاج والمرجان والمساج والمتاع

المشكوك او المربوط بخيطان تقبل التلويث

١٧ المخردوات وكل انواع البضائع

١٨ الاسفنج

١٩ الشمع الزجاجي المعول من الشمع او الشمع العسلي

٢٠ الموميا والحجوانات الحبة والمائنة

٢١ الخبز السخن

الفصل الثاني

الامتعة التي تعتبر مشبوهة اذا كانت موضوعة في ربائط او لفائف

تقبل التلوث والامتعة التي تقبل التلوث وتوجد داخل

اشياء لا تقبل التلوث

١ المرجان المشغول

٢ سن الفيل

٣ القرن ونشارة

٤ كل انواع الاجزاء والبهارات

٥ القهوة والسكر

٦ فرادي السخان

٧ شلوش الصباغ واوراقها

٨ العلق

٩ النحاس المجديد المشغول وملح النحاس المجديد

١٠ ما يوجد ضمن صناديق وبراميل من الاشياء المعولة من زجاج والعنصر وما

يوجد ضمن اكياس من المحبوب والذخائر

١١ التواكه

الصف الثاني

الاشياء والامتعة التي لا تقبل التلويث

١ الحنطة والمحبوب والارز والمحبوب المحقونة والدقيق والخبز والنشا وامثال ذلك

- ما هو موضوع بالانبار في أكياس قش وبلا أكياس
 ٠٢ الفواكه الناشفة
 ٠٣ المربي والسكاكر والحشائش والاشخاش ومياه الفواكه والعسل
 ٠٤ الفواكه الطرية
 ٠٥ الزيت وباقي ما يقاس عليه من الادهان
 ٠٦ الخمر والمشروبات الباقية والاشياء المائنة
 ٠٧ اللحم المملح والمدخن والتدريد
 ٠٨ القلوا المحجر وملح الباروت
 ٠٩ الجلد النطير المملح والطري
 ١٠ زيت شحم الغنم
 ١١ الدراهم والفلوس النحاس
 ١٢ شمع العسل
 ١٣ المجين واللحم والشحم
 ١٤ الفغن والجبال المنقطرة جيذا
 ١٥ الغزار والقش
 ١٦ كل انواع الورد والاشنان والملح والفغن والنطران والشحيرة وانواع الصمغ الموضوعة
 في أكياس ووعية لانقبل التلوث او في الانبار
 ١٧ النطع الكبيرة من المخطب وجسورة الاساس والالواح والبراميل والصناديق
 وامثالها
 ١٨ قشر البلوط
 ١٩ الاجزاء التي تستعمل للنقش وللدهان
 ٢٠ الاشياء الجديدة المصنوعة من الزجاج والتراب
 ٢١ المعدنية والاتربة والفغن المحجري والكبريت والزريق والكلس والاشياء المعدنية
 والاشياء التي تخرج من البحر
 ٢٢ جميع الاشياء التي تعمل من الاشياء غير القابلة للتلوث
 الامتعة وسائر الاشياء المذكورة اعلاه بصير ادخالها من قانوس ذي مصبع حديد
 لاجل تريق الاشياء التي تقبل التلوث منها

مسكوكات الذهب والنضة والفلوس وامثال ذلك من المعادن تنغطس مقدار خمس دقائق في الحبل المحاذق

اذا ظهر والعياذ بالله المرض الوبائي في احدى المدن تمنع الناس الموجودون داخل البيت الذي يكون فيه المرض من اختلاطهم واعمالهم مع الغير ويوضع خنفر (قراول) في المحلات التي يوجد فيها عساكر نظامية على باب ذلك البيت والمحلات التي يؤمل منها دخول الناس وخروجهم كيلا يخرج منها احد الى الخارج ولا يدخلها احد من الخارج اما في المحلات التي لا يوجد بها عساكر نظامية فيتعين لها مأمورون من طرف الضباط واذا كان الطبيب يشبه في المرض الحادث هل هو وبائي ام لا يجري العمل على الوجه المشروح وتجري المحافظة من الدخول والخروج لحد ما ينهم كما ينبغي بانهم مرض اخروا ما اذا كان وبائياً فينطفس في الماء ما كان لا يتضرر بالماء من الاشياء الموجودة في الحبل الذي كان المريض موجوداً فيه من شفاؤه او وفاته واما الذي يتضرر فيتجر فقط واذا كان من الاشياء التي تتضرر بالبخور فتعلق في الهواء مقدار عشرين يوماً على حبل من الزيزفون في مكان مكتشف وبما ان الفرو والملابس التي كان لابسها المتوفي والفراش الذي كان مضطجعا عليه والخفاف الذي تغطى به لا تقبل القياس على باقي الاشياء الموجودة داخل ذلك البيت اذ ان تطهيرها يحتاج الى كلف واوقات كثيرة جداً فتحرق الملابس التي كان لابسها الميت وفراشه فقط وهذه الاشياء وان تكن من الاشياء الجزئية الا انه كيلا يحصل غدر الى ورثة ذلك الميت ينبغي ان تقدر اثمان الاشياء المذكورة من طرف المجلس المحلي اكما تعطى اثمان تلك المحروقات الجزئية لاصحابها من طرف الدولة العلية ومتى ظهر والعياذ بالله مرض في احدى البلاد يلزم احداث موقع كورنتينا في محل مناسب خارج تلك البلدة والرجل الذي يتوجه الى بلدة اخرى لمصلحة ما تعمل عليه الكورنتينا هناك خمسة عشر يوماً وبعد ذلك يشرح على تذكرة طريقه من طرف مأمور الكورنتينا اشعاراً بظهوره ويحتم عليه لحد ما ينقطع ذلك المرض بالكلية وعند ما يستحسن ويشعر بانقطاع العلة المذكورة من تلك المدينة تجري كذلك الكورنتينا خمسة عشر يوماً على الناس الذين يتوجهون الى محلات اخرى من تاريخ وقت انقطاعها لحد خمسة عشر يوماً ومتى تجاوز بحول الله تعالى انقطاع العلة الخمسة عشر يوماً تجر به كورنتينا عشرة ايام على الذين يتوجهون الى محلات اخرى في ظرف خمسة عشر يوماً ثانية من اليوم السادس عشر من انقطاعها الى اليوم الثلاثين حيث ان هذه الخمسة عشر يوماً الثانية تكون

لا زالت مشبوهة ومتى تمت الثلاثون يوماً ولم يشاهد فيها اثر من الوباء ايضاً فتكون قد طهرت وحينئذٍ توضع على تذاكر الذين يتوجهون الى محلات اخرى بان ذلك المحل نظيف

بما ان مدة الكورتينا المعينة في البند السابق هي على ذات الراكب فقط اما اذا كان يوجد له اشياء اخر غير الملابس الموجودة على جسده وكانت تلك الاشياء مثل فراوي وجوخ ومخدات واشياء اخرى مستورة بقماش وبسط وقطن وامثال ذلك من الاشياء المصنوعة من الصوف والظن او حبال مبرومة من القنب وكانت ملوثة فتعمل عليها الكورتينا عشرين يوماً او كانت مشبوهة فخمسة عشر يوماً اما اذا كانت الاشياء الموجودة مع الراكب هي عمل ودبس وزبيب وتين ضمن براميل وصناديق وعلب من الخشب او اشياء اخرى من الشعر والحنطة وباقي المحبوب فلا يلزم عليها كورتينا انما اذا كان يراد نقلها الى محل اخر يلزم ان ينزع عنها ما يكون عليها من القماش والحبال والورق وامثال ذلك من الاشياء وهكذا المحبوب ايضاً تنفرغ من عدوها وتنعي في عدول اخرى نظيفه وحينئذٍ يصير نقلها واذا كان يوجد مع الراكب دراهم في اكياس ويلزمه ارسالها تنفرغ من اكياسها وتغسل بالمحل وتوضع في اكياس اخرى نظيفة

لا تعطى رخصة مطلقاً لمرور اناس يتوجهون من احدى البلاد الى محلات اخرى بدون تذكيرة حيث ان الذين يتوجهون من بلدة حدث فيها مرض الى محلات اخرى لابد من ان توضع اشارة على تذاكرهم واحياناً على اوامر الطريق التي تعطى لهم من طرف الولاية العظام بانهم علموا الكورتينا فالرجل الذي يتوجه من محل نظيف لابد من ان توضع اشارة في تذكيرة الطريق او ذلك الامر الذي يعطى ليده بان تلك المدينة هي نظيفة اذ ان الشخص الذي يأتي الى اية قسبة او مدينة كانت لابد له من النزول في محل من الخانات او النواهي او المضايق او في بيت احد معارفه وصاحب الخان او القهوجي او المنزجي او صاحب البيت يعتبرون الكل اياً كان من فقراء او اغنياء سوية ويطلبون من ذلك الشخص تذكيرته واذا كان ذلك في المدن والقنصيات يرسلونها حالاً الى المحكمة ويعلمون عليها اما اذا كان المحل المقيم به المسافر هو قرية فينظرون الى تذكيرته فقط والرجل الذي يكون بلا تذكيرة اياً كان يخبرون عنه ضابط ذلك المحل ولا تحصل منهم مساعدة في اقامة رجل يأتي بدون تذكيرة والشخص الذي لا يعطي خبراً عنه الى الضابط ويكتم امره ويخفيه تجرى مجرى احكام قانون الجزا

بما أنه من اللازم غسل الميت الذي يتوفى بالوباء والعياذ بالله وإجراء الأوامر الشرعية المخصصة بحقه في البيت فيصير تشييعه إلى القبر مع أربعة أو ستة انفار نهاية ما يكون بالنظر إلى مسافة الطريق والفاسل أو الفاسلة والانفار الذين يشيعون الجنازة يمتنعون عن الاختلاط بالناس خمسة عشر يوماً أيضاً يتممون بها كورتيتهم وبما أنه من الواجبات الشرعية أن يشيع الميت عدة انفار من المسلمين فليُنظر بتقليل أولئك الأشخاص مما أمكن يعني أن الميت الذي يموت بالوباء ويمكن تشييعه بخمسة أو ستة انفار لا تحصل مساعدة لكل أحد بان يشيع جنازته بل تحصل وقاية الخلق من الأزعاج مع واجبات الكورتيتنا وتجري هذه الأصول بنهايتها حتى باقي الملل بحسب مذاهبهم أيضاً

حيث أن الموجودين في بيت يحدث به مرض وبائي لا يجالطون الخلق والذين يشيعون الميت ينتظرون الكورتيتنا أيضاً فإذا كانت تعلقات الميت أغنيا فالأمور الذي يكون على أبوابهم يعطيهم ما كولاتهم من بعيد يعني بدون أن يقرب إلى الملوئين أو يلامس بعضهم بعضاً وثن الشيء الذي يشترونه يأخذونه بعد أن يضعوه أولاً في الخل ويفسلوه ومصاريف ما كولات الموجودين في بيت صارفيه موت بالمرض المهود ولولازمهم الضرورية تعطي من طرف صاحب ذلك البيت إذا كان غنياً أما إذا كان من الفقراء فنفسوى بمعرفة مجلس ذلك النضا لتعطي من طرف الدولة العلية حيث أنه يكون معطلاً عن الشغل والعمل بمدة كورتيتته وكذلك ما كولات الذين ينقلون الجنازة ومصاريفهم تعطي أيضاً بمعرفة مجلس البلدة لكيما تعطي من لهم فقراً كانوا أو أغنياً من طرف الدولة العلية لحد ختام مدة كورتيتناهم لكونهم يتعطلون فيها عن الشغل والأرباح لهذا السبب أيضاً

إذا وجد أحد من الموجودين في بيت ظهرت به علة الوباء بخاف ويريد الانتقال إلى محل آخر تحصل له المساعدة لكن بهذا الشرط وهو أن الشخص الذي يجترز من محل فيه مرض كهذا المحل يشلخ الأتواب التي تكون عليه مقابل باب ذلك البيت وبعد أن يلبس أثواباً نظيفة لا يلامس أحداً لحد المكان الذي يتوجه إليه مع ناطور مأمور برافقة وعند ما يصل إلى المحل الذي ينتقل إليه يتعين كذلك مأمور على باب ذلك المحل لكي لا يترك أحداً يدخل إليه من خارج أو يخرج منه إلى الخارج وتحصل المحافظة على البيت الذي فيه مرض كهذا فإذا لم يظهر وباء في ذلك المحل المنقول منه لحد خمسة عشر يوماً نترك حينئذ كورتيتته أما إذا كان وقت ظهور المرض في أحد البيوت أراد جميع الموجودين في ذلك البيت أن ينقلوا المحل آخر على الوجه المشروح فنجري على الأشياء الموجودة في

الميت الذي ظهر فيه الوبا الاصول التطهيرية الميمنة في البند الرابع في ظرف عشرين يوماً بمعرفة الطبيب المأمور ويبدأ من اليوم الذي فيه مات المريض او استفاق في احد البيوت بتغيير محلاته التي لا يكون فيها احد مدة اربع وعشرين ساعة بجور مركب ربة من الكبريت وربة من ملح الباروت ونصفه من الخالة وابوابها وشبابيكها مقفولات ثم بعد ذلك نفخ ابوابها وشبابيكها ويدخل اليها الناس الموجودون في ذلك البيت وتبخر المحلات التي خرجوا منها كذلك بحسب الاصول المذكورة واذا ظهر فيه بظرف مدة مريض او ميت اخر فيجري اصول هذا التبخير تكراراً مرة واذا لزم الامر مرتين ايضاً

الغتم والماعز وباقي الحيوانات التي من محل ملوث او تتوجه من محل ملوث الى جهة اخرى اذا كان في تلك البلدة واد مياها وافرة تنزل في الماء وتنظف بغسل جميع اطرافها واذا كان صوف الاغنام طويلاً يكون ادخالها الى الماء وتطهيرها بالتمام مشبوهاً ولذلك يلزم ان تجز الاغنام التي في ذات صوف طويل كهذا وشعر الماعز وبعد ذلك تنفصل يلزم بان يعرف مامور الكوريتينا مقدار الذين يتوفون من الناس كل يوم في احدى البلاد وباية علة كانت وفاتهم ويرسل زورناهم الى مجلس التحفظ كل خمسة عشر يوماً من المحلات القريبة وكل شهر من الجهات البعيدة وعند ما يموت انسان في البلدة ترسل في اول الامر تذكرة الى مامور الكوريتينا ببيان علة ذلك الميت مخنومة بخواتم امام الحلة ومختار بها والمأمور يعرضها ايضاً الى الطبيب لكي يعطى اذا كان مريضاً ما لا تقع فيه شبهة تذكرة من طرف مامور الكوريتينا تؤذن بدفنه اما اذا كان مشبوهاً وكان الميت من الرجال فيتوجه الطبيب نفسه ويرى الميت فان وجد مريضاً غير وبائي يعطى به تذكرة على الوجه المشروح واذا كان وبائياً فيجري حينئذ الاصول المشروحة اعلاه واذا كان المائت من النساء يجري العمل على الوجه الذي يتبين في البند الاتي والتذاكر التي تعطى لاجل الدفن تنسل الى الدفان في المقبرة والدفان يعطى الى مامور الكوريتينا كل شهر ايضاً وعند ما يصل احد الاموات الى المقبرة ويسال الدفان عن تذكرته ووجد انه يعطى به تذكرة فيدفنه الدفان المذكور كالعادة حيث ان تاخير دفن الميت غير مناسب وبعد ذلك ياتي الى الكوريتينا راساً ويعطى المأمور خبراً بانه قد دفن ميتاً من المحل الفلاني بدون تذكرة وعند ذلك يجري القانون الجزائي بحق الامام والمختارين اما اذا كان بعد دفن الميت الذي يكون بدون تذكرة لا ياتي الدفان ويعطى خبره الى المأمور فيجري قانون الجزاء بحق الدفان مع الامام والمختارين بالسوية وهذه القضية تجري بحق المسلمين وغيرهم

من الملل بالسوية ومن حيث ان المأمورين المرسلين يكونون موجودين في كراسي الايلات والاولوية وروثوس القضاوات ففضية دفن الاموات التي نحن بصددنا تجري في النصبات والقرى التي لا يوجد بها مأمورون بمعرفة ضابطها وحكام البلدة واخيارية القرى وقوجه باشيته ويرسل زورنا لها في كل اسبوع الى المحل الذي يوجد به المأمور وعند ما يظهر مرض الوبا في محلات مثل هذه تجري المحافظة بمعرفة الضابط على ذلك المحل على الوجه المبين اعلاه وعندما يتوفي احد بذلك المرض يصير دفنه على الوجه المبين في البند السادس وعند ظهور المرض للحين يرسل الخبر الى المأمور على وجه العجلة بدون امال اما الذين يكونون سبباً في سريان المرض وتلف النفوس البشرية بسبب مسامحاتهم في رعاية التعليمات المحررة في محافظة المحل الذي صار به المرض وتكاسلهم في ارسال الخبر الى المأمور في وقت ظهور مرض الوبا اجارنا الله تعالى من المحلات التي لا يوجد بها مأمور فنجري بحتم اشد المجازاة

حيث لا يمكن للطبيب ان يعاين كل جهة من المريض او الميت الذي يكون من طائفة النساء فعند ما يلزم معاينة امراة في احدى المدن يلزم ان نتعين لذلك احدى الخواتين بمعرفة ضابط تلك البلدة وتوجه لمعاينة المريضة او المائنة التي تقتضي معاينتها بدون ان تلامس الاشياء التي تخصها او تخالطها ثم تاتي للطبيب وتخبره بذلك اما اذا كانت لا تتمكن من معاينتها بدون ملامسة فيكون تعين الخاتون المذكورة لتلك الخدمة فقط لكي عند ما تلزم معاينة مريضة بالعلة الوبائية تتوجه اليها مع غارديان يرافقها لاجل ان لا تلامس احداً في الطريق ثم تحضر واذا عاينت مريضة واحدة بالعلة الوبائية ولم يظهر في البلدة مريض اخر غيرها تجري عليها الكورتينا خمسة عشر يوماً لكن هذه الورقة تجري حين ظهور المرض الوبائي وليس في اي وقت ارسلها الطبيب الى النساء اللواتي يحصل لهن شبهة بل تروح ونجي بكل حرية ولا تمتنع من المخالطة ما لم يظهر المرض الوبائي اجارنا الله تعالى

حيث انه متى انفجرت قرحة المطعون يحتاج عند ذلك الى جراح فلذلك يعين حكام البلدة جراحاً خبيراً من الموجودين في البلدة لذلك المطعون لكن لا بد للجراح على هذه الصورة من مخالطة المريض بالضرورة ولذلك يتعين له محل في الكورتينا كيلا يختلط مع باقي الناس وعند ما يتوجه لمعاينة المريض كل يوم يتعين برفقه نفر غارديان كيلا يلامس احداً في الطريق وعندما يصل الى بيت المريض ينتظره الغارديان خارج

الباب وعند ما يخرج الجراح بوصله كذلك الى محل الكورنتينا ثم متى تعافى المريض ولم
تبق له حاجة الى الجراح ولم يظهر مريض اخر بالوبا غيره يعمل الجراح كورنتينا خمسة
عشر يوماً ثم يؤذن له بالخروج الى الخارج

مامورو الكورنتينا يتذكرون على مر الاوقات مع الاطباء الموجودين بمعينهم
والامور التي يلزم اجرائها اصولاً فيبدون عنها ضباط البلدة ويمجرون تنظيمها بمعرفتهم
واذا اخبر المامور والطبيب الضباط عن مادة من المواد المدرجة في هذه النظامنة
وقع منهم تسامح او تكاسل في اجرائها او كانوا يريدون منعها كيف كان تعصياً فيخير
المامور والطبيب عند ذلك مجلس التخط لكي متى ثبت عند التحقيق تجري مجازاتهم بالمقتضا
بموجب القانون ثم من حيث ان عدم قناعة المامورين او الاطباء بالشهريات المخصصة لهم
وميلهم الى الارتكاب الكلي والجزئي بدعواهم ان ذلك اجرة تذاكر او كذا وكذا فيحسب
ذلك عليهم من اكبر القبائح بالنظر الى اصول الكورنتينا ومانعاً الى حصول المنافع المطلوبة
بل موجياً الى الخلل فيها وعدم انضباطها فمن كانوا من هذا القبيل من المامورين ينهى
عن حالتهم الى دار السعادة من طرف الضباط بدون تاخير ليحلب الى دار السعادة وتختفي
اساءتهم وعند ما يتبين ارتكابهم لدى المحاكمة تجري مجتهم احكام قانون الجزاء باي
حال كان



ترجمة التعليقات المعطاة الى اطباء الصحة المرتب استخدامهم في الممالك المحروسة

البند الاول . اطباء الصحة ينفادون الى نظارة الصحة ويطيعونها ممتثلين كافة تنبيهاتها ولا يخفون شعرة عن مضمون هذه التعليقات

البند الثاني . الاطباء المذكورون متى ظهر في المحل الذي هم موجودون فيه وقوعات او حركات مغايرة للاصول تعطي خلافا في صحة الناس وعواقيهم وفي حفظهم من الوباء ووقايتهم يلزمهم ان يباشروا امر تنظيمها ويطلبوا حين الحاجة اعانة الحكام في ذلك

البند الثالث . اذا كان لا سمح الله تعالى يظهر الوباء في المحلات التي هم مأمورون بها يكونون هم المسئولون عنها على الاطلاق ولذلك يلزمهم ان يبذلوا غيرتهم في امر دفعه و يصرفوا وسع حبيبتهم في محو اثره و يباشروا اجراء معلوماتهم الخصوصية في هذا الباب

البند الرابع . الزورنالات التي يلزم اطباء الصحة ان يبعثوا بها الى نظارة التخفظ بالذين يتوفون بظرف خمسة عشر يوماً في المحلات المحولة ادارتها لعهدهم عند نهاية تلك الخمسة عشر يوماً هم مجبورون ان يبينوا بها الذين توفوا وشهرتهم واسمائهم واطنائهم و بآية العلل كان موتهم ويحجروا مع ذلك تقريراً يشعر باحوال صحة المحلات التي هم مأموروها ويعرضوه مع تلك الزورنالات بالسوية وعندما يظهر في المحلات التي هم مأموروها موت عمومي او طاعون او شيء من باقي الامراض ذات العدوى فيما بين البشر والحيوانات فيرسلون تفصيلات ذلك تحريراً الى نظارة التخفظ بدون تقويت وقت والحاصل ان كافة الامور المختصة بصحة الناس وعواقيهم هي محسوبة من واجبات ذمة الاطباء المرسومين ولذلك يلزمهم بان يراجعوا قوانين الصحة البشرية والترتيبات الطبية التي هي من مقتضيات الدروس التي طالعوها ويلاحظوا كافة المواد الموجبة الى نفع الخلق وفائدتهم مما يختص بالتلقيح البقري واجتناب المأكولات والمشروبات و يبعدوا جميع الاشياء التي تضر بالصحة من المحلات التي هم مأموروها ويرشدوا الناس ويستجلبوهم بحسن المعاملة لمنع اوهاهم تعصباتهم وازالتها ويعينوا من كان فيهم ذا اقبال ومشقات

بمقدار ما يمكنهم ويسهلوا فيه النفرا والحناجين بما يجرونه لهم من الاعانات الطبية مجانا حين الاقتضاء وحيث كان من الامور البينة لزوم الحيوانات الالهية الى البشر فلا يمنسوا امر النظارة على احوالها وكيفياتها وصحتها وعواقبها واصلاح شؤونها ذلاً واهانة لهم

البند الخامس . اذا كان مجلس التحفظ قد تأسس في المحلات التي توجد بها الاطباء المرسومون يلزمهم ان يتشاوروا مع المجلس المذكور وبعد ان يجروا هم بمفردهم الاصول والتدابير الصحية التي يستنبطونها في تحسين مناخات المدن يجرون الدقة والاقدام الزائد في امر اجراء القوانين التحفظية المدرجة في القوانين البرية والبحرية ويقومون باستيفائها بالتام ويشترط عليهم كذلك ان يجروا الغيرة بكل تبصير بان لا يقع منهم تمييز في حق الكبار والصغار وان لا يجروا بالاجمال حركة مغائقة الى المواد المحررة في القوانين المذكورة واذا شاهدوا هم انفسهم مخالفة ما للقوانين او اخبروا عن ذلك من الغير فيفيدون عن الكيفية ويقررونها في الزورنالات المقرر تقديمها الى نظارة التحفظ مرة في كل خمسة عشر يوماً واذا تحركوا بما يخالف بطردون من خدماتهم ويناديون مثل المجرمين

البند السادس . الاطباء المرسومون لا يتركون باية علة كانت المحلات التي هم مأموروا بها لم يحصلوا على اذن من نظارة التحفظ واذا تركوها يعين على كل منهم شخصاً اخر عوضه وهؤلاء الاشخاص يكونون مسئولين من الاطباء المرسومين

البند السابع . الاطباء المرسومون يفيدون نظارة تحفظ الاستانة بدون تفويت وقت عن وقوع العلة الواثبة في المحلات التي هم مأموروا بها في البلاد الخارجة عن تلك المحلات ويخبرونها في الاوراق التي يعلنون لها بها ذلك عن تاريخ وقوع القضية ومن وفي اي تاريخ صار لهم خبرها ايضاً

البند الثامن . الاطباء المرسومون يجرون الدقة الزائدة بعدم دفن مائت ما لم تحضر تذكرة مخنومة من طرف المأمور ببيان موت ذلك المتوفى باية علة كان ويقيدون في جورنالاتهم التي يرسلونها مرة في كل خمسة عشر يوماً في اي يوم صار مرضه واذا اشتبهوا بان مرض الميت لم يتبين على وجه الصحة في التذكرة المذكورة فيعابونه هم ذواتهم اما اذا كان الميت من طائفة النساء فيجرون معاينته بواسطة احدي الخواين التي يصير انتخابها من طرف مأموري الكورنتينا

البند التاسع. اطباء الصحة اذا لم يقدموا تقاريرهم الى نظارة الصحة مرة في كل خمسة عشر يوماً أو تكاسلوا في المواد المدرجة في البنود المذكورة اعلاه فعدا انهم يطردون من مامورياتهم بترتيب ايضاً الجزاء المؤكد بحكمهم

البند العاشر. يكون لكل من الاطباء المذكورين دفتر يقيد به على وجه التمر وكافة التقارير باجمعها التي يقدمها سواء كانت الى نظارة التحفظ او الى ماموري باقي المحلات

البند الحادي عشر. اذا طرد احد الاطباء المذكورين من الخدمة او تعين محل آخر يسلم الى خلفه كافة الاوراق اللازمة الموجودة عنده والمرسلة اليه من كل جهة فيما يختص بامر التحفظ عمدة استخدامهم وبفهمه اياها وعند ما يسلم الاطباء المرسومون الاوراق الموجودة بايديهم في مدة مامورياتهم الى الذين يخلفونهم ياخذون سندات من خلفائهم بافرادها مشعرة باستلامهم اياها وحمضة منهم في ذيلها ويكون ذلك بحضور شاهدين يضمن عليها ايضاً

البند الثاني عشر. التقارير والتجارب التي يقدمها الاطباء المرسومون يلزم ان تكون محررة على وجه التفصيل ويجزؤون بها عند ظهور الوباء علامات العلة المذكورة واشاراتها باطرافها ومن حيث انه يلزم النظر الى التقارير التي يقدمها الاطباء المرسومون في انواع الاراء والاوامر التي تجري لذلك من طرف نظارة التحفظ فيلزمهم ان يجروا مزيد الاهتمام والتدقيق في تحرير التقارير المذكورة

البند الثالث عشر. الاطباء المذكورون لا يعتمدون فيما يختص باموريتهم على المواد التي يرونها او يسمعونها ما لم يحصل لهم العلم اليقين بها بل يجرون الغيرة والاقدام على تحقيقها وخاصة في التدقيق على معاينة الاموات الذين يتوفون بامراض مشبوهة اذ لا يمكنهم ان يعطوا قراراً على ذلك المرض ما لم يحصلوا على ما يمكن من الوقوف في حق هذا الامر

البند الرابع عشر. اذا اشتبهوا في الاشياء الموافقة لجميع العلامات والاشارات التي تعجم عن انواع الخبر جل والنفاس (الدمامل الصغيرة) وباقي العلل وشاهدوا حرارة او تعفن مرض في المصابين بها وعرفوا ايضاً بان هذه الدمامل ليست من الداء (الزهري الافرنجي) او باقي العلل المعدية بل هي ناجمة عن اسباب اخرى فيجربون كذلك عن هذا الامر ويرسلون اوراق الاخبار التي يرسلونها مع البرد او السفن التي تتوجه اولاً براً

كان او بجراً

البند الخامس عشر. اطباء المرسومون لا يلزمهم ان يدخلوا الى محلات المصابين بامراض مشبوهة وانما يقفون بمحل مناسب يبعد عنه خطوتين او ثلاثة ويأمرون بخلع اثواب المريض ويعاينون كل جهة من جسمه وخصوصاً بحالبه وما تحت ابطيه بكل دقة

البند السادس عشر. اطباء المذكورون يحذرون من التلوث انما اذا تلوثوا فهم يعملون الكورتينا على ذواتهم وللحين يخبرون عن ذلك ويعلمونه الى مامور التحفظ ونظارة التحفظ ايضاً

البند السابع عشر. اطباء الصحة يخبرون في كل اسبوع القناسل في المحلات التي يكون لها قناسل عن احوال المحلات الصحية وذا ظهروا العياذ بالله تعالى في القسم الذي هم موجودون به علة وبائية او غيرها من العلل المعدية او موت عام فيخبرون كذلك القناسل بدون تنويت وقت

المادة الثامنة عشرة. مامورو الصحة يخبرون مع اطباء المرسومين على بانتات السفن وتذاكر الركاب الصحية ويذكرون في الاوراق المذكورة ما يبين احوال صحة المحلات والنواحي التي وجدوا بها



في بيان الاصول الصحية التي تجري بحق السفائن التي تظهر بها علة الوباء

المادة الاولى . حيث ان القضايا التي تجري بحق السفائن التي تظهر بها العلة الوبائية ما تحررت في النظام البحري الذي تنظم مقدماً هذه التعليمات تبين كافة القضايا التي يصير اجراءها بحق السفائن التي تكون قد ظهرت بها هذه العلة المخوفة التي هي من هذا القليل

المادة الثانية . تكون مدة كورنتينة السفينة التي فيها وباء مع باقي الركاب الذين يكونون فيها ولم يصابوا بالعلة المعهودة واحد وعشرين يوماً
المادة الثالثة . مدة كورنتينة السفينة الملوثة على ما ذكر تبدي من يوم اخراج كافة ركايبها سواء كان فيهم مريض او لم يكن وجميع بضائعها سواء كانت تقبل التلوث او لا تقبله

المادة الرابعة . كورنتينة الركاب الذين يخرجون من السفينة ولا يريدون ان يعملوا اسبوليو تعتبر من اليوم الذي فيه يتبدأ بنهوبتها وهذه الاشياء تترك في المحل الذي وضعت فيه لحد انتهاء مدة كورنتينتها وفي كل يوم توجه اصحابها ونقلها بايديها كما ينبغي وكل الاشياء التي تقبل التلوث تعتبر اصولها التطهيرية من اليوم الذي يتبدأ فيه بتعليقها في الهواء كما ذكر.

المادة الخامسة . يوضع المطعونون مع الاشياء التي لهم في محلات مناسبة منفصلين عن الركاب النظاف وبمحال امر النظارة عليهم الى نفر واحد او عدة انفار من الغارديانية والغارديانية المرقومون لا يفارقون المحل الذي يتعينون له بوجه من الوجوه ولا يعطون رخصة بتقرب احد عند المصايين المذكورين

المادة السادسة . ما يستعمله المطعونون دائماً في اوقات المرض من الذرش والحف وامثال ذلك ما يقبل التلوث بحرق جميعه وقت ما يموتون سواء كان ذلك في اثناء الطريق او بعد دخولهم الى الكورنتينا

المادة السابعة . يتعين محافظون عند هؤلاء المرضى والحفاظون الذين يتعينون يكون شغلهم التغيير على قروح المرضى واجراء ما يرتبه لهم الطيب على ما ينبغي
المادة الثامنة . اذا اخطا ركاب او سفينة او اشباع شخص مصاب بحري عليهم اصول

الكورتينا مجدداً

المادة التاسعة . الركاب الذين يحضرون بسفينة ملوثة يتفرقون عن بعضهم بعض بقدر الممكن والمحلات التي تخصص لهم لا يوضع في الواحد منها أكثر من عشرة انفار مرضى وكل محل منها يحال الى تدقيقات غارديان واحد خصوصي ونظاريه والركاب الذين يكونون في احد المحلات لا يختلطون بركاب محل آخر لحدا انتهاء مدة الكورتينا

المادة العاشرة . اذا ظهر وباء بين الركاب الذين يحضرون بسفينة ملوثة بعد ان يوضعوا داخل التخفظ خانة فالركاب الذين يكونون حاضرين مع السفينة المذكورة ولم يجالطوا في التخفظ خانة هذا الشخص الذي ظهرت فيه العلة الواثية تعطى لهم البراتكه بكل حرية متى اكملوا مدة كورتيناتهم

المادة الحادية عشرة . الطبيب الذي يتعين للأشخاص المكرتين يجري نظارته عليهم في كل يوم ويجري الدقة الزائدة لكي لا ينفش وعندما يمرض احديضه حالاً في محل منفصل عن الآخرين ويتركه في المحل المزبور لينما تتحقق علته

المادة الثانية عشرة . مدير التخفظ واطباؤه يجرون الدقة أكثر من كل شيء على عموم البند الرابع عشر والسادس عشر والثاني والعشرين والثالث والعشرين والرابع والعشرين والسادس والعشرين والسابع والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين والثلاثين والحادي والثلاثين والخامس والثلاثين والسابع والثلاثين والثامن والثلاثين والتاسع والثلاثين والاربعين والثاني والاربعين والثالث والاربعين والرابع والاربعين والثامن والاربعين والتاسع والاربعين والسابع والخمسين والستين والحادي والستين من قانون الصحة ويبدلون الغيرة في السعي بان لا يقع نوع اختلاط فيما بين المريض والذين في الكورتينا وتحصل عليهم التنبيهات المؤكدة بذلك



في بيان الوجه الذي على موجهه يصير تطهير السفائن الملوثة

البند الاول . قبودان السفينة من بعد ان يخرج المرضى والركاب الذين معه ووسطه الى التخبط خانة او الى محل اخر يتعرف عنه يخرج جميع الاشياء الموجودة داخل سفينته ويتركها في الهواء مدة الكورتينا ويجري عليها ما يقتضي من اصول تفريق بعضها وتغيير محلاته وتعليقه على المحال

البند الثاني . مامور الكورتينا يجرون الدقة الزائدة على الرز والذخائر وباقي امثال ذلك من الاشياء التي لا تقبل التلوث بواسطة تفريغها ياها في الفلائك الكبيرة من قواديس ذات مصعدات حديد واعطاها الى اصحابها بعد ذلك

البند الثالث . قلع السفائن وفرش الملاحين ومخداتهم وباقي الاشياء التي تخصهم ما لا يتضرر من الماء تنقسط في الماء مقدار ست وثلاثين ساعة ومن بعد ان تنشف تنهى على السفينة

البند الرابع . الاشياء التي تخص الملاحين وتلف من الماء توضع في اوط السفينة وتتجر لحد انتهاء الوقت الذي تتجره السفينة وبعد ذلك تنهى على الكوكرته لحد نهاية مدة الكورتينا

البند الخامس . من بعد ان تلوث السفينة تنكس كما ينبغي وتلقى زبالتها في البحر بكل دقة ثم بعد ذلك تفصل بمقدار كاف من الما بحيث لا يترك منها محل وتنظف وتطلى حيطان انبارها ومحلاتها بالكلس

البند السادس . وقت تجبر السفينة تغلق جميع شبابيكها ومنافذها ثم نفخ بعد ذلك وتوضع على الانبار الى المركب المعبر عنها بالمانيقه لكي يشتغل الهواء في كل الجهات وتجري اصول التجبر ست مرات في مدة الكورتينا وكل مرة تكون اثني عشرة ساعة

البند السابع . الطبيب يجري الدقة كل يوم على الملاحين واذا وقع بينهم مريض يضعه هو والاشياء التي له سوية في محل خارج السفينة لحد ما تئين علته فاذا كان المريض مصاباً بالمرض الخفيف ينقله الى مستشفى الوبا

البند الثامن . اذا ظهر داخل السفينة وبالا جديد اتحدد كذلك كورتينة السفينة

وكل اصول تطهيرها

البند التاسع . مدة كورنتينة السفينة الملوثة تكون واحد وعشرين يوماً إلا ان ذلك يعتبر من اليوم الذي فيه تبدي السفينة المذكورة بتنظيف لانها ومحلانها بالماء وطليها بالكلس ووضع فلوغها وحاجات ملاحها بالماء وتنشيفها على ما قد تبين في البند الثالث

المادة الرابعة عشرة . اجرا الاطبا الدقة والنظارة على كورنتينة المصايين بالوبا وشفاهم بالتمام واعنيار ختم قروحهم من يوم اعطا الخبر عنه واجرا اصول الاسبوليو في ذلك الوقت ثم اجرا الكورنتينة عليهم واحد وعشرين يوماً بعد الاسبوليو ثم اعطاهم البراتكة (المخالطة)

المادة الخامسة عشرة . الذين يتوفون بالوبا يدفنون في مقبرة التحفظ خانه ويكون عنق قبورهم ست اقدام

المادة السادسة عشرة . انه ولئن كانت تحرق الاشياء التي تقبل التلوث سواء كانت للذين يتعافون او يموتون في التحفظ خانه او للاشخاص الذين كانوا عندهم للخدمة الا انه يلزم تقدير قيمتها وقيدھا في دفتر لاجل اعطا بدھا الى ورثة المتوفين والذات الخدامين

المادة السابعة عشرة . ولئن كانت توجد رخصة الى الذين يخالطون مثل هولاء المصايين بالوبا بان يعملوا اسبوليو الا ان حوائجهم تعمل عليها الكورنتينا ثلاثين يوماً ثم تعطى لهم بعد ان تنظروا على موجب التعليمات الصحية وهم يعملون كورنتينا خمسة عشر يوماً حسب هذه الاصول

المادة الثامنة عشرة . يعطى الخبر اولاً من طرف ماموري الكورنتينا الى الركاب بان لا ينجسوا المكاتب والامانات وباقي الاوراق وما يماثل ذلك من الاشياء التي توجد معهم ولم يجر تطهيرها والا اذا وجدت اشياءهم تقبل التلوث مخبأة بالقصد او من عدم الدقة في السفينة او في انبارها او في اي محل كان مستوراً داخل السفينة في المحلات والبراميل والخزائن والصناديق فيبتدأ في كورنتينتهم جديداً

المادة التاسعة عشرة . تحصل الافادة الى السفن الملوثة بان تربط في محل على حدتها كيلا تختلط بالسواحل ولا مع السفن النظيفة وان تبقى في المحل لحينما تاخذ براتكة وانه يلزم ان يتعين غارديان ايضاً عدا الغارديانيين اللذين يوضعان داخل السفينة ليجري الدقة على عدم مخالطتها عند ما تقرب من الاسكلة او من البر لاجل ان تنقل

ذخائرها وباقى ما يلزمها بالصلندل ويتفهم هولاء الفارديانية بانهم يطردون من خدمتهم ويجلسون اذا تركوا احداً من خارج يقرب الى السفينة

المادة العشرون . الصنادل تنسحب الى المراكب قرب غروب الشمس وتنزل الى البحر قبل طلوع الشمس

المادة الحادية والعشرون . الذين يصابون بالوباء وينفون يعطون مصاريف الكورتينا بالتام ما عدا من كان منهم فقيراً للغاية وكذلك قبايدى السفن يعطون مصاريف الكورتينا لاجل تطهير سفنهم ايضاً

المادة الثانية والعشرون . طبيب الكورتينا لا يعطي علاجاً اصلاً الى الركاب او الملاحين ما لم يكن ماذوناً بذلك

المادة الثالثة والعشرون . يتنبه بكل تأكيد على الفارديانية المعينين بانه اذا ظهر مرض في الركاب او في الملاحين ولم يخبروا بذلك المدير او الطبيب يتادبون

المادة الرابعة والعشرون . عند ما يكون موجوداً مرض وبائي في التحفظ خانه يلزم ان يكون مأمورو المحل المذكور موجودين في الكورتينا لاجل افاقة المرضى المذكورين وعمل الاسوليو وتطهير المحلات التي كانوا فيها

المادة الخامسة والعشرون . ممنوع خروج الركاب او الفارديانية من دوائهم الى الخارج لحد مرور عشرة ايام بعد مخالطتهم مع هولاء المصايين بالوبا

المادة السادسة والعشرون . لا تعطى رخصة الى سفينة ما اصلاً ان تتوجه من المرفأ الذي تكون فيه الى محل اخر عند ما يكون ظهر فيها الوباء قبل ان تتم كورتينتها وتجري كافة الاصول والتدابير المدرجة في هذا القانون بموجب البند الثامن عشر من قانون التحفظ البحرية



في بيان تعليمات صحية مختصة بالتحفظ للمأموري جميع السواحل الموجودين في الممالك المحروسة الشاهانية

البند الاول . اولاً يحصل الخمس كما ينبغي من طرف المأمورين الموجودين في السواحل على تذكرة صحة كل سفينة فاذا لم يتحققوا منها بان المحل الذي جاءت منه تام الصحة لا يدعون تلك السفينة ان تختلط بالبر . ثانياً . يبذلون الغيرة على منع الحركات المنافية والمغايرة لجميع امور الاصول التحفظية وسائر متفرعاتها . ثالثاً يصرفون مقدرتهم بان يبين كل واحد منهم للمدير الموجود بمعيته كل الامور التحفظية التي اجراها بتمامها وبفيدة عنها وبما ان من لوازم خدمة المأمورين المرقومين ان يتقادوا ويمثلوا لكل تنبيه يجري عليهم من طرف المديرين المرقومين وان لا يغرفوا ولا ينفصلوا عنه مقدار ذرة فيلزمهم بان يجروا الدقة على ذلك

البند الثاني . عند ما تربط سفينة في المرافى التي يوجد بها المأمورون المذكورون او في المحلات القريبة منها يلزم ان يذهبوا اليها بالصندل ويطلبوا من القبودان تذكرة الصحة وعند ما ينظرون التذكرة المذكورة ويرون بان المحل الذي جاءت منه نظيف ولا تعد ملوثة على موجب ما اخبرهم به مديرهم يعطون لها حيتقذ براتكة حريتها وبشرحون فقط على تذكرة الصحة المذكورة بانها اخلطت مع البر ويثبتون كذلك الاحوال الحاضرة في نفس البلدة واطرافها

البند الثالث . اذا وردت سفينة من محل ملوث وكانت تذكرة الصحة الموجودة معها ملوثة تجري الدقة من طرف المأمورين المرقومين على اجرا كل الترتيبات والنظامات التحفظية اللازمة لاجل منع مخالطة الناس الموجودين في السفينة المذكورة مع اهالى البلدة ويوضع نفر غارديان في احد الصنادل لاجل اجرا النظارة الدائمة على السفينة المرقومة والقبودان يعطى خمسة عشر غرشاً في كل يوم لاجل الصندل المرقوم وعند ما تجري هذه الترتيبات على ما قد تبين بفاد القبودان المرسوم بان السفن لا تقبل في احد المرافى ما لم تعمل كورتينتها في محل توجد فيه تحفظ خاها انما اذا بالفرض كانت السفينة محتاجة الى ماء او الى ذخيرة فتمعطى لها رخصة بمداركة ذلك لكن مع منعها من كل انواع المخالطة والدرام التي تؤخذ منها يلزم وضعها في المحل قبل ان تعطى الى صاحبها ولما كان ممنوعاً

ان يخرج من السفينة الى الخارج شي سواء كان مشبوهاً او نظيفاً فاذا خرج يجازى المأمورون بالعزل

البند الرابع . متى تدارك قبودان السفينة التي تحت الكورتيين الذخائر اللازمة له على ما قد تبين في البند الثالث وصار الهوا ملائماً فيتين له حينئذ من طرف المأمور وجوب توجهه بسفينته واذا قدم اعذاراً فارغة ولم يرتض بذلك فيفيد المدير المرقوم المأمور الموجود بمعينو بان يحقق له عن اسم القبودان المذكور وكتبه وعن اسم السفينة وجنسها وسنجها والحل الذي حضرت منه ثم يبذل سعية وغيرته بارسال الخبر عنه وذلك بسرعة الى نظارة التحفظ

البند الخامس . السفائن التي تعطى لها براتكة حريتها وتوجه يشرح على تذاكرها الصحية وعلى تذاكر الركاب الذين يتوجهون بحراً او برّاً من طرف المأمورين المرقومين البند السادس . المأمورون المرقومون ممنوعون من اعطاء تذاكر جديدة لاية علة او اي سبب كان الى السفائن التي تتوجه من المرافىء والمين التي هم موجودون بها ولكنهم بعد ان يجرؤ عليها كامل الترتيبات التحفظية المينة في البند الثاني يشرحون فقط على تذاكر الصحة التي يبرزها لهم قبايدين السفائن المعطاة لها براتكات حريتها منذ البداية واذا وقع في هذا الامر اهل او حركة غير نظامية من طرف المأمورين المذكورين يعزلون واذا لزم الامر يحصل لهم التكميد الموكد

البند السابع . اذا كانت احدى السفن معها تذكرة نظيفة انما مات في اثناء طريقها شخص او عدة اشخاص من الملاحين او الركاب فلا تعطى لها براتكة مالم يات الطبيب المعين من طرف الدولة بمعية المأمور المرقوم ويحد الملاحين والركاب الموجودين في السفينة بكل صحتهم وعولافهم ولذلك لا تختلط هذه السفينة بالبراصلاً بل تبقى مكرتنة لحد ما تجري بمقتضى الاصول المذكورة ومما صارت غير من طرف قبودانها لاجل الاسكات فلا يصح له المأمورون المذكورون واذا قبلوا منه وكان ذلك مغايراً لاسائر الامور المدرجة في هذه النظامات الصحية فيعزلون

البند الثامن . السفائن التي تخضر بدون تذاكر صحية تعتبر كأنها واردة من محل ملوث ولذلك تعطى لها البراتكة بعد ان يتم مدة كورتيستها في محل قد تعين له مدير تحفظ وطبيب من طرف الدولة العلية ويوجد فيه تحفظ خانة البند التاسع . السفينة التي لا يكون مشروحاً من طرف مأموري التحفظ على تذاكر

صحتها من المحل الذي خرجت منه وكان من مرافق الدولة العلية ومينها تحسب ملوثة
ولذلك تجرى مجتها الاصول التنظيمية الميمنة في البند الثامن

البند العاشر . اذا كانت احدى السفن سافرت من محل توجد فيه العلة الوبائية قبل
ان يكون قد مر عليه ثلاثون يوماً منذ انقطاع العلة المذكورة منه لحد يوم سفرها تعتبر
مشبوهة وتجري مجتها الترتيبات التنظيمية الميمنة في البند الثالث والرابع والثامن والتاسع
من هذا القانون

البند الحادي عشر . حيث كان من اللازم ان يكون المأمورون المرقومون
كاملين وكل منهم مولعاً في اجراء خدمته ولا يتكلموا كلاماً ردياً مع احد ولا يهينوه اصلاً
فاذا وقعت منهم حركات مثل هذه يحصل لهم غاية التكدير وفضلاً عن ذلك يطردون
من خدمتهم اذا لزم الامر بحسب جنهم

البند الثاني عشر . المأمورون المرقومون لا يتركون محلات مامورياتهم لاي سبب
كان من الاسباب مالم ياخذوا رخصة من المدير الذي يكونون موجودين بمعيته ايأ
كان والشخص الذي ياخذ رخصة ويتوجه ينتخب من طرف المدير شخص موافق ويتعين
بمحله وتعطى له شهرته ويكون متكفلاً بكل امور الشخص الذي يتعين بدلاً منه
البند الثالث عشر . الشخص الذي لا يعرف ان يقرأ ويكتب جيداً في لغته لا يستخدم
اصلاً في خدمة التخط



في بيان الترتيبات المقتضاة في حق تاتارية الدول الاجنبية
المحيورين ان يملوا من المحلات التي يظهر فيها
الوبا في جهة الروم اليلى

المادة الاولى - اذا كانت تذكر التاتارية الذين ياتون من بلاد ملوثة او مشبوهة
فعند ما يصلون الى حدود البلاد التي هم في جوارها او الى جوار محل احدث فيه ترتيب
كوردون يلزم ان يتوجهوا مع الاكياس الجلد التي معهم الى الكورتيينا خانة المختصة
لهذا الامر ثم بعد ان يجرى الترتيبات الصحية المحررة ادناه باخذ ذلك الكيس المذكور
مامور تلك الدولة التي يكون ذلك الكيس لها اية دولة كانت و يعطيه الى الاشخاص
المامورين ثم ولئن كان يلحظ بان الاوراق وباقي الاشياء التي تكون موجودة داخل ذلك
الكيس هي نظيفة الا انه حيث ان اولئك التاتارية قد مروا من محلات ملوثة فيكون
ظاهر تلك الاكياس ملوثة ولذلك يلزم ان يرسل الكيس برفق نقرغرديان من
الكورتيينا خانة ليبل بالماء والمخل مرتين او ثلاث مرات قدام عيني ذلك التاتار وخاصة
لتزول بالكلية عفونة خيطان الخشب الموضوع عليه الختم ثم بعد هذا التنظيف اذا
كانت هذه الاصول قد جرت خارج الكوردون او في تحتفظ خانة احدى البلاد التي
ليس لها كوردون وسالمة من الوبا فيعطى الكيس الى التاتار النظيف الذي يكون مترقباً
اخذه داخل البلدة وهذه الترتيبات وان تكن سهلة للغاية الا ان الزم ما يكون هو السعي
والدقة بعدم تلف الختم الذي يكون على الكيس ايضاً

البند الثاني - اذا كانت البلاد التي تمر فيها تاتارية الدول الاجنبية ملوثة ومشبوهة
وكان سوف يترتب كوردون لاجل محافظة البلاد التي تجاورها من اسباب السراية فيلزم
ان يرسل مامور الكورتيينا واطباؤها او المحكام والضباط في البلاد التي لا يوجدون
بها خبراً سريعاً الى قناصل الدول الاجنبية الموجودة في الجوار الى نظارة كورتيينا دار
المساعدة لاجل اجراء الاصول التي ينبغي اجراؤها بحق الاكياس في البند الاول و يرسل
الخبر لطرف بوسته خانات روسيا والنمسا من طرف نظارة التخطط سرعة لاجل عدم تاخير
المصلحة وكذلك عند ما تقع تاتارية ظهورات لطرف سفارات باقي الدول عداها يعطى
عنها الخبر لاجل اجراء الاصول المذكورة

المادة الثالثة . حيث انه يرسل الخبر على الوجه المحرر في البند الثاني الى نظارة التخفظ
 والى قناصل الدول الاجنبية فاذا كان يمكن لمؤسسات روسيا والنمسا والتاتارية الظهورات
 الذين يرسلون لجميع السفارات بان لا يبروا من محلات ملوثة بل من محلات قريبة نظيفة
 فيلزم ان يبينوا لم ذلك ايضاً ويعرفوهم عنه بارسال خبر ايضاً
 المادة الرابعة . اذا ظهر الوبا حديثاً في بلدة يمر بها احد التاتارية يلزم لكي يمر التاتار
 المذكور من باقي المدن النظيفة المجاورة للمدينة المذكورة ولا يحتاج الى عمل كورتيتينا بان
 ماموري الكورتيتينا الموجودين في البلدة الملوثة او المحكام والضباط اذا كان لا يوجد بها
 مامورو كورتيتينا يخبرون للجن البلدة النظيفة المجاورة التي يمر بها التاتار المذكور عن
 وجود الوبا ويؤشرون على تذكرته بانته مر من هكذا محل



النظامات النافعة التي تقررت بحق الاشيا والركاب التي تحضر برّاً الى المحلات الواقعة في دار السعادة والممالك العثمانية

المادة الاولى . الركاب الذين يحضرون برّاً يكونون مجبرين ان يستنطقوا وان يبرزوا التذاكر التي تكون اعطيت لهم اوروث من طرف ماموري الكورتينا واطباها المعينين من طرف الدولة العلية في المحلات التي هم حاضرون منها او من ضباط المحلات التي لا يوجد بها ذلك وان يشتملوا بذلك وجودهم في كورتينة المحل الذي يصلون اليه على انه يكون مبيّناً في تذاكرهم السالفة الذكر هيئة صحة البلاد التي هم حاضرون منها والبلاد التي توقفوا فيها في اثناء طريقهم والطريق التي جاؤا منها وهذه التذاكر تكون غير تذاكر الطريق ويطلق عليها اسم تذكرة الصحة

المادة الثانية . بما انه يوجد ثلاثة انواع الواحد النظيف والاخر المشين وواحد الملوث على الوجه المذكور في المادة الاولى من القانون الاساسي فالتذكرة التي تعطى بعد ثلاثين يوماً من وقوع المرض الوبائي في المحل تعتبر نظيفة والراكب الذي تكون معه هكذا تذكرة تعطى البراتكة لثلاثة اشيا التي تخصه اما التذكرة التي تعطى بعد خمسة عشر يوماً من وقوع المرض فتعتبر مشبوهة والراكب الذي تكون معه هكذا تذكرة تعطى له البراتكة بعد ان يتم مدة كورتينته وهي عشرة ايام واما التذكرة التي تعطى بظرف خمسة عشر يوماً من وقوع المرض فمن حيث انها ملوثة يلزم ان الراكب الذي في معه يتم مدة كورتينته خمسة عشر يوماً وبعد ذلك تعطى له البراتكة

المادة الثالثة . تعطى للراكب الذي معه تذكرة نظيفة وللأشيا التي له البراتكة سوية ولكن اذا كانت تذكرته ملوثة او مشبوهة فيوضع في التخفظ خانة ويتم مدة كورتينته بحسب حاله المحاضرة

المادة الرابعة . التذكرة الصحية اذا كانت مخرطشة او محكوكة او خالطها قلم اخر تجري الدقة الكاملة على الراكب الذي تكون معه وتحدد ايضاً مدة كورتينته وتجري التدابير اللازمة لتصحح كيفيته جيداً

المادة الخامسة . الراكب الذي لا تكون معه ورقة صحية يعتبر مشبوهاً ويلزم ان

تجرى عليه مدة الكورتينا المخصصة لاصحاب النذاكر الملوثة تماماً وهذه التذكرة تكون في دار السعادة على حدتها اما في الخارج فتكتب على تذكرة المرور

المادة السادسة. عندما تذهب المكارية بركاب من بلدة الى اخرى اذا مات معهم احد الركاب في الطريق يلزم ان يجري التحقيق من طرف من يلزم من الضباط على وفاته وعلامات مرضه

المادة السابعة. اذا توفي احد بالوبا او مرض مشبهه فتكرت رقفاؤه والاشياء التي تخصهم مدة الكورتينا المخصصة بالملوثين

المادة الثامنة. الخيول وباقي الحيوانات الاليفة من محل مشبهه او ملوث تغطس في الماء عريانة بالكليّة وتندعك في الماء جيداً اما ما عليها من اللباد والغطية وسائر الاشياء فيطهر بحسب نظام كورتينة البضائع

المادة التاسعة. جميع الاشياء التي تخص المشبهين او الملوثين تعلق دائماً وتتهوى في ظرف مدة كورتيناتها

المادة العاشرة. الاكياس والصرر الموجودة مع الركاب الحاضرين من محل ملوث او مشبهه سواء كانت كبيرة او صغيرة تنفخ ويباين ما يكون داخلها من الاشياء وينظر اذا اقتضاه الحال واما المكاتب وباقي الاوراق فتتخرم وتتجريدون ان تنفخ واذا وجدت صرة دراهم فتتخرم بالمسلات او الميابر وتنظر بوضعها في الخل نصف ساعة

المادة الحادية عشرة. يتجريد الركاب الحاضرون بتذاكر مشبهه او ملوثة هم والاشياء التي لهم ثلاث مرات والتجريد اللازم في اول مرة يكون يوم دخولهم الى التخفظ خانه وفي المرة الثانية في نصف مدة كورتينتهم والمرة الثالثة في اليوم الذي تعطى لهم فيه البراتكة المادة الثانية عشرة. متى تم احد الركاب كورتينته في تخفظ خانه المحلات المحالة الى عهدة مامور وطبيب تحفظ تعطى له تذكرة نظيفة بمضيان عليها كلاها ويكون محزراً في هذه التذكرة من اي محل سافر الراكب وفي اي يوم دخل الى التخفظ خانه وكما يوم اقام فيها وفي اي يوم اخذ البراتكة وبينان بها ايضاً احوال صحة المحل الذي هاما مراه وهذه التذكرة تعطى الى الأشخاص الذين تموا مدة كورتينتهم ويريدون السفر فقط

المادة الثالثة عشرة. يكون لكل من المامور والطبيب دفتر يقيد به اسماء الركاب والقاهم واطوانهم واعمارهم وصنائعهم ومن اي محل اتوا وكيف كانت كورتيناتهم واليوم الذي دخلوا فيه التخفظ خانه وخرجوا منها

المادة الرابعة عشرة . ماموروا الكورتينا يتخابرون مع بعضهم كتابة و يفيدون بعضهم بعضاً عن المحوادث المختصة باحوال صحة المحلات التي هم معينون لها
 المادة الخامسة عشرة . اذا ظهر في المحلات التي هم مامورون بها مرض مشبه او كان وباء اعادنا الله تعالى يخبرون للحين نظارة تحفظ الاستانة و ماموري تحفظ الابالات المجاورة لها ومن يلزم من الضباط بانه قد ظهرت هكذا علة لكي يجرى التدابير بحسبما يلزم لذلك ايضاً و يمنعوا اهالي الابالة المحالة لعهدتهم من مخالطة البلدة الملوثة و يدخل المامورون المذكورون الى الناحية التي يكون ظهر الوبا فيها و يخاطون بالبيوت و اطراف المحلات الباقية التي يكون ظهر فيها الوبا و يمنعون مخالطة احد مع هذه المحلات و يطهرونها بموجب القانون المقرر لكي يزول المرض قطعياً متى عرف حالاً عند ظهور الوبا و يجرى الغيرة بقدر ما يمكنهم لكي يعرفوا بالمرض حين ظهوره حالاً و يدفعوه و يجرى القانون المذكور بكالـ

المادة السادسة عشرة . يؤذن للركاب الواردين من المحل الملوث فقط ان يعملوا اسبوليو اذا ارادوا وهذا الاسبوليو اذا جرى بحسب الاصول المذكورة في القانون يكون له نصيب في السهولة التي له



ترجمة اللائحة المقدّمة اشعاراً في انه على اي

وجه يكون تعبير الاسبوليو

البند الاول . يراد بالاسبوليو خلع الانسان الذي يتم كورتينته ما عليه من الملابس ودخوله في الماء ودعك كل جهة منه بالماء جيداً ثم بعد خروجه من الماء لا يخالط الاثواب التي يكون خلعها بل يلبس اثواباً نظيفة حضرت له من المدينة

البند الثاني . قضية الاسبوليو لا تكون جبرية بل اذا طلبها احد الناس يؤذن له بها ويمنع عن الذين هم على الحالة المدرجة في البند الخامس

البند الثالث . الاسبوليو يؤذن به للركاب الحاضرين من المحلات الملوثة فقط ومثل هؤلاء الركاب اذا اجروا التطهيرات المذكورة تكون كورتيتهم ثمعة ايام عوض الخمسة عشر يوماً

البند الرابع . اجراء التطهيرات المذكورة يبدأ بها من يوم الدخول الى التخفظ خانة والاقامة في الماء تكون اقلها يكون ربع ساعة والذين يغتسلون تجري الدقة والاهتمام بغسل كل جهة من اجسادهم وشعورهم جيداً

البند الخامس . الراكب الذي يكون مصاباً بنوع من الامراض لا يعمل له طبيب التخفظ الاسبوليو ما لم يحصل على الرضا منه بتحريراً

البند السادس . يستحضر في التخفظ خانة على ثلاثة مفاسل مصنوعة كالبراميل من الخشب او من الخحاس بقدر ما يغتسل الرجل لاجل اجراء الاسبوليو المذكور كما ينبغي

البند السابع . المياه التي تستعمل للاغتسال تكون نظيفة ورائحة وبوخد راي الشخص الذي يغتسل في ان تكون باردة في ايام الصيف وفاترة او باردة في ايام الشتاء

البند الثامن . الماء الذي يغتسل به احد الركاب يراق ويمنع اغتسال راكب اخر فيه كما يمنع ايضاً اغتسال شخصين من الركاب سوية

البند التاسع . تخصص عدة اوط من الاوط الموجودة في التخفظ خانة للتطهيرات المذكورة والذين يغتسلون اذا كانوا ذكوراً يكون اغتسالهم في الاوط المذكورة بحضور واحد من ماموري التخفظ اما اذا كانوا من النساء فيكون بحضور امرأة يعتمد عليها من احدى الطوائف

البند العاشر . الاشخاص الذين يغتسلون بالماء يلزم ان يتركوا عليهم من الاثواب

عند ما يدخلون الى الماء في مكان يبعد كثيراً عن المحوض ويدخلون الماء من هناك
وبعد ذلك يأخذ الغارديان الاثواب المذكورة ويبعث بها الى المحل المخصص لاجل
تطهيرها وعندما يخرج المذكورون من الماء يعطيهم الاثواب المرسلة لهم من المدينة ليلبسوها
البند الحادي عشر. الاثواب التي يخلعها الركاب الذين يعملون الاسبوليو تظهر على
الوجه الذي يرغب فيه المذكورون بالنظر الى اجناسها يعني ان يجري تطهيرها اما بغسل
الماء او بواسطة التبخير ثم تنسل لاصحابها بعد تطهيرها ومرور المدة المفتضة في هذا الخصوص
البند الثاني عشر. الاشياء التي تنجس بنجور ربعة من الكبريت وربعة من ملح الباروت
ونصفه من النخالة يصير تطهيرها بواسطة تجييرها ست ساعات متتابعات اما الاشياء التي
تظهر بواسطة وضعها في الماء فيلزم ان تقيم في الماء ثماني واربعين ساعة
البند الثالث عشر. الركاب الذين يعملون الاسبوليو يعطون العوائد التخفزية
ويعطون ايضاً ما يلزم من مصاريف تطهير الاشياء التي تخصهم وغسلهم ثم ذواتهم

صورة الترتيبات التخفزية المضمومة المعطاة من جانب مجلس التحفظ فيما يخص باحوال الكورتينا التي يجريها مامور البوستة خانات والتاتارية والسروجية

التاتارية ياخذون تذاكر صحيحة من طرف ماموري كورتينات المحل الذي يسافرون
منه ويبرزونها في المدن التي يمرّون منها او يصلون اليها ويلزمهم ان يطلبوا الشرح
والتحكم على تذاكرهم في كل بلدة يمرّون بها
اذا ظهر مرض وبائي في المدن والقصبات والقرى التي يمرّ بها التاتارية المذكورون
يلزمهم ان يغيروا طريقهم ويمروا من جهة اخرى كيلا يخالطوها
اذا كانت تحضر معهم اوراق الى البلدة الملوثة فعند وصولها الى تلك البلدة تنوجه
الى كورتينة المحل المذكور بدون مخالطة ويرسلون خبراً الى مامور التحفظ والطبيب
ومامور البوسطة ويتظرون قدومهم وعند ما يحضر المامورون المذكورون الى
الكورتينا خانه فيتحون محفظة الوراق الجلد ويسامون الوراق المخصوصة بالمدينة المذكورة

الى مامور البوسطة خانه اما اذا كان ياخذ منهم اوراقاً من بلدة ملوثة فيضعها في محفظة
من الجلد بعد ان يطهرها كما ينبغي ويختم على المحفظة بختم مامور البوسطة خانه ومتى جرت
هذه الترتيبات يبرون حيثئذ بسرعة الى المحلات التي يريدون التوجه اليها

واذا كان معهم مكاتب الى مدينة ملوثة ولم يوجد بها مامور تحفظ فلا يقفون
في ذلك المحل اصلاً بل يبرون ويعطونها الى البوسطة خانه المعينة المدينة المذكورة او
للمامور الذي تكون البوسطة المرقومة موصاة عليه وهو يرسلها مع تانار مستقل بكل تقيد
ودقة بحيث لا يدخل ولا يخرج من مدينة ملوثة اصلاً

المحل الذي لا يوجد به مامور تحفظ تمتنع خدمة بوستته حالما تلوث المدينة وحيث
انه بمقتضى نظامات التحفظ التي صار القرار عليها وناسبت في المالك المحروسة الشاهانية
لا يمكن ان تعطى لها البراتكة بحريتها لحد نهاية الثلاثين يوماً من اخر وقوع جرى فيها
بالعلة الوبائية فيشرع في الخدمة المذكورة بعد مرور هذه الثلاثين يوماً

اذا خرج التانار من بلدة نظيفة واخناط في الطريق باشيا او غيرها من باقي الامور
الملوثة وتلوث بها فيجب على ذمتهم ان يجري كامل الدقة بعدم دخوله الى محل نظيف
وان لا يلامس احداً ولا ينزل في منزلة نظيفة اصلاً بل يتوجه الى كورتينة قريبة على
طريقه ويقم بها الى ان يتم مدة كورتينته اما المحفظة الجلد الموجودة معه فبعد ان
يسمىها جيداً بالمال المختلط بالمحل مرتين او ثلاثاً يسلمها الى ناظر البوسطة او الى المامور المعين
لهذه الخدمة والمذكور يفتحها وياخذ اوراقها منها ويضع الاوراق التي ترسل الى غير
محلات في محفظة يختم عليها ويرسلها مع تانار بوسته او سروجي اخر نظيف الى محلها
والورقة المفتوحة المعطاة الى التانار لاجل ان يعلم منها الى اي محل يكون تسليم الاوراق
التي هو محضرها يعطيها بعد ان يخبرها الى الرجل الذي ياخذ منه المحفظة ليوصلها
الى محلها واذا كانت المحفظة غير مقنولة جيداً وتلوثت فتنزع تلك المحفظة من طرف الكورتينة
وتنظر لدى ناظر البوسطة خانه او المامور المعين للخدمة المذكورة واذا كان المشمع
الذي فيه المكاتب داخلها ملفوفاً جيداً فيختم ثم يتفرو بعد ذلك اذا كان موجوداً
داخل المحفظة تحريات مخصوصة بالباب العالي وماموري الدول الاجنبية نعم انه يلزم
ان تنظر هي ايضاً على الوجه المذكور الا انه قد حصل الترخيص بان المحافظ المخصوصة
بماموري الدول الاجنبية يكون عندها اناس من طرفهم في وقت تخبيرها
من الزم ما يكون هو ان يسعى ناظر البوسطة خانه وباقي المامورين المخصصين

للخدمات المزبورة ويبدلوا غيرهم في لف المكاتب بالشمعات جيداً والختم عليها ووضعها ضمن المحافظ لكيلا تتأخر البوسطة

اذا وجد من يتحرك بما يغاير او يعاكس التعليمات والنظامات المذكورة اعلاه فيجري ما يقتضي له من الجزاء بموجب قانوننامه الجزاء التي تقررت فيما يخص بالترتيبات التنظيمية الترتيبات التنظيمية المارة البيان التي صار احداثها بحق البوستات والتاثيرية قد صارت المناظرة عليها واستحسنها في مجلس الصحة

جميع ماموري البوسطة والتاثيرية والسروجية اذا تحركوا بما يغاير هذه الاصول المذكورة فيجري ما يليق بتجهم من التاديبات بحسب قانون الكورتنينا ولكي يكون ذلك معلوماً قد صار الشرح هذا وختم عليه في هذا الحل من جانب نظارة عموم البوسطة

التعليمات المقتضاة بحق ماموري الكورتنينا المعينين في المرافئ او المين التي تصل اليها السفن الوابورية في المالك المحروسة

المادة الاولى. اذا وردت سفينة بخارية الى احد مرافئ المالك المحروسة ولم تربط بل لتأخذ ركاباً وبضائع فيلزم مامور الكورتنينا وطبيبها المعينان للمرافئ المذكوران يدققا في منع ركاب تلك السفينة من المخالطة مع المدينة وان يجسسا بكل دقة على تذاكر صحة الركاب الموجودين داخل السفينة لكي اذا كانت ممضاة ومخنومة من طرف مامور كورتنينة الحل الذي جاءت منه وتبينت بانها نظيفة تعطى حيثئذ البراتكة لتلك السفينة

المادة الثانية. يلزم ان يكون في يد كل من ركاب السفائن البخارية تذكرة صحية ويكون مبيناً في التذكرة المذكورة هيئة صحة المدينة التي سافر منها ذلك الراكب وجهاتها وتاريخ الامضاء الموضوعة عليها ايضاً وهذه التذكرة تحرر من طرف طبيب الكورتنينا بلغته هو ذاته وبشرح عليها مامور الكورتنينا باللغة التركية وبعد ان تمضي ويختم عليها تعطى الى الراكب

المادة الثالثة. اذا كانت تذكرة احد الركاب الموجودين في احدى السفن التجارية

مشبوهة او ملوثة وما امكنه ان يثبت بطريقة ما لا تقبل الاشتباه بان المحل الذي جاء منه نظيف فمن حيث انه بموجب القانون البحري لا يمكن ان تعد كافة الركاب الموجودين في السفينة المذكورة نظافاً يلزمهم ان يدخلوا التحفظ خانه ويعملوا الكورنتينا اللازمة

المادة الرابعة . مامور والكورنتينا يلزمهم بان يجرؤا الدقة الكلية على عدم دخول راكب الى الواور ما لم تكن معه تذكرة نظيفة ممضاة ومخنومة منهم ولكنهم يكونون مجبورين ايضاً ان لا يلقوا الصحة العمومية تحت الخطر بل يعطوا هذه التذاكر باصول سهلة يعني من حيث ان ايام ذهاب واياب مثل هذه السفائن التجارية معلومة من ذي قبل فيلزمهم ان يكونوا حاضرين دائماً قبل ذلك التاريخ يومين في محل التحفظ او ان احد الذين هم بمعينهم يبقى منتظراً هناك ويعطوا الركاب تذاكر الصحة ممضاة ومخنومة منهم بحسب الاصول المدرجة في البند الثاني من هذه التعليمات ويظهروا هذه الاصول الى الضباط البلديين واهالي البلاد وللقناصل ايضاً

المادة الخامسة . مامور الكورنتينا وطبيها يلزمها ان يجرؤا الدقة الكلية على كتابة تذاكر الصحة التي يعطيها الى الركاب وعلى امضاها لان اصغر غلطة توجد في تذكرة احد الركاب توجب وضع السفينة التي يكون راكبا في الكورنتينا وتضرر السفينة المذكورة بمصاريف جسيمة ولذلك يكون المامورون المذكورون مسئولين عن هذه المصاريف

المادة السادسة . نفع الصحة العامة يكون دائماً موضوع افكار مامور الكورنتينا وطبيها وهما مجبوران ان يبذلا السعي والغيرة قبل كل شيء على ان يجرؤا ادخال الركاب والامتنع الى السفائن الواورية واخراجها منها على اصول سهلة وعند اياب هذه السفن وذهابها وخاصة اذا كان ذلك في اثناء الليل يلزمها ان يكونا حاضرين لكي اذا ظهرت مشاكل يسعيا بتسهيلها ويمنعاً بالكلية دخول راكب ما الى سفينة تجارية خفية

المادة السابعة . سفن البخار عند ما تصل الى المرفأ الذي تربط فيه يطلب مامور كورنتينة ذلك المحل من قبا بدنيها بانتتة الصحة ويشرحون عليها بانها نظيفة ومخبونها ويمضون كذلك على تذاكر الركاب الذين يدخلون السفن ومخبونها ايضاً

المادة الثامنة . المامورون المذكورون لا يميزون اصلاً واحدة ما من السفن البخارية التي تحضر الى المرفأ الكائنة تحت ادارتهم بل يجرؤن مأموريتهم بكل دقة

وإذا فعلوا بالعكس أي أنهم ميزوا بعض هذه السفائن عن غيرها في امر التسهيل
فبما ان الاستثناء مغاير إلى اصول الكورتيينا بطردون من ماموريتهم متى ثبت عليهم شيء
من ذلك

المادة التاسعة. إذا اخذوا من الركاب او من السفن الواهوية بارة الفرد عدا
الرسومات المذكورة في التعرقة والنظامانة فتعزل امثال هؤلاء المامورين ويتادبون اذا
اقتضى الامر حيث ان اخذ دراهم مثل هذه مغاير للنظام
المادة العاشرة. يلزم ماموري الكورتيينا بان يراعوا قيودانات وركاب كل ما يحضر من
السفن البخارية كما ينبغي وحيث انهم مامورون باجراء قانونامات الكورتيينا فلا يفعلون ما
يغايرها بل يمحرون التسهيلات الى الركاب والتبادبين



النظامات التي تقررت بتواريخ مختلفة في مجلس الصحة
وجاري العمل على موجهها الآن وقد ضمت
الى التعليمات

اليوم السادس من شهر كانون الثاني سنة الف وثمانماية واحدى
واربعين ميلادية

مدبرو الكورنتينا ياخذون في كل شهر سنناً مخنوماً ببيان اعطاء شهريات المامورين
الموجودين بمعينهم بنامها ويقدمونه الى المجلس

ابتداء حزيران من السنة المزبورة

جميع قبايدن السفائن التي تسير في مرافئ ومين المالك المحروسة الشاهانية يلزم
ان يكون معهم بانتتات كورنتينة الدولة العلية والا اذا لم توجد فيحسب ذلك المركب
الذي يكون بغير بانتته مشبوهاً ويلزم عمل الكورنتينا

سته عشر حزيران السنة المزبورة

يمكن ان تعطى اجرة ناقصة عن اليوميات المينة في التعرفة الى الغارديانية الذين
يستعملون باليومية من طرف الكورنتينا خانات بحسب المحلات والمواقع فالفضلة المتبقية
بهذه الوسيلة من اليوميات تنقيد ايراداً في الدفاتر

واحد وعشرين حزيران السنة المزبورة

الشعر الذي يكون من نوع الصوف وان كان لا بعد من الاشياء التي تقبل التلوث
الا انه يلزم النظر لما هو داخله

ثمانية وعشرين حزيران السنة المزبورة

اذا ظهرت علة الوباء فيما بين الركاب الموجودين في الكورنتينا تفصل
الاشخاص المصابة به والباقيون يعملون الكورنتينا واحد وعشرين يوماً اعتباراً من تاريخ
انفصالهم

اليوم الحادي عشر من شباط سنة الف وثمانية وأثنين

واربعين ميلادية

اصحاب البضائع في التي تصرف عليها وتأخذ بضائعها من التخفظ خانة بعد تكبيل

كورتينتها

عشرين نيسان السنة المزبورة

الصناديق الملوثة لا تنفع ما لم يكن لها اصحاب او كلا بل تحفظ جيداً

سنة عشر آب السنة المذكورة

السفائن الموسوقة لا يمكن ان تحسب لها الايام التي قطعنها في الطريق من مدة كورتينتها

ولو كان فيها غارديان

ثمانية عشر كانون الثاني في السنة المذكورة

اذا طلب التجار فيكونون ماذونين بان يرسلوا وكلاء الى التخفظ خانة لاجل النظارة

على بضائعهم في اوقات كورتينتها

عشرة حزيران السنة المزبورة

الاشخاص الذين يخاطون الاشخاص المكرتين بكرتون هم ايضاً لحد ما يمتعون

كورتينتهم

تسعة عشر آب السنة المزبورة

السفن الاميرية الموسوقة تعامل مثل السفن التجارية

اليوم الثالث عشر من اذار سنة الف وثمانية واربع

واربعين ميلادية

السفائن التي يتحقق امرها كما ينبغي بانها متضررة كثيراً وستتلف حقيقة يحصل اسعافها

بان تعمل كورتينتها في محل لا يوجد فيه تخفظ خانة ايضاً

ثاني نيسان السنة المزبورة

مامورو الكورتينا ممنوعون من استعمال الغارديانية في خدمتهم نظير اتباعهم وكذلك

لا يعملون اتباعهم غارديانية ولا ينقصون الغارديانية ويعطون معاشات الناقصين الى

اتباعهم او ياخذونها هم ذواتهم

خمسة وعشرين نيسان السنة المزبورة

لانعتبر اليمين من الركاب

تسعة ايار السنة المزبورة

اذا كانت السفينة الملوثة تريد ان تتوجه الى محل اخر بلا غارديان بعد ان تكون
ابتدأت ان تعمل كورتينينا في احد المرافئ بخمسة ايام او بثلاثة ايام والحاصل بدون ان
تكون تمت كورتينيتها فتلتزم تلك السفينة ان تجدد كورتينيتها في المحل الذي تصل اليه بدون
ان تحسب لها الايام التي قطعها من كورتينيتها ولا الايام التي تصرفها في الطريق وتوخذ
من فلاتك المبلغ الموجودة في دار السعادة وجوارها الرسومات الصحية بموجب
العرفه ايضا

سنة حزيران السنة المزبورة

اذا لم يكن الملاحون والركاب المحررون في باننة السفينة موجودين تامي الغدد في
السفينة فتعتبر تلك السفينة مشبوهة وتلتزم ان تعمل كورتينيتها

تسعة عشر تشرين الاول السنة المزبورة

دراهم الامانات تفخ ويجري تطهيرها على هذه الصورة

ثمانية وعشرين تشرين الثاني السنة المزبورة

توخذ رسومات الكورتينينا من اللطرون ايضا

اليوم الرابع والعشرين من اذار سنة الف وثمانماية

وخمس واربعين ميلادية

الاشخاص المكرتون لا يمكنهم ان يقبلوا زواراً في او طهم

عشرة تموز السنة المزبورة

منوع نوم الغارديانية في او ط الركاب المكرتين

سبعة عشر تموز السنة المزبورة

لا يمكن ان تعطى براتكة قبل طلوع الشمس ولا بعد غروبها

ثمانية عشر تشرين الاول السنة المزبورة

اذا شحت بضائع نظيفة قبل التلوث في سفينة لازالت ما اتمت ايام كورنتيتها فلا
تحتسب لها ايام كورنتيتها

ثلاثة عشر تشرين الثاني السنة المزبورة

منى تمت كل قضية يلزم اجراؤها بالنظر الى الكورنتينا فيلزم ان تعطى خلاا الرسومات
المقتضاة عن كل منها على حدته

تسعة وعشرين تشرين الثاني السنة المزبورة

ينظر الى كورنتينة زنايل الرزكا ينبغي وتؤخذ عليها الرسومات المنقضاة

اليوم الخامس والعشرين من حزيران سنة

الف وثمانماية وست واربعين ميلادية

من حيث ان السفائن التي تحضر من محلات يوجد بها مرض الحى الصفراوية ملزومة
بان تعمل كورنتينا فيلزم ان يشرح ذلك على بانتانتها

سبعة وعشرين حزيران السنة المزبورة

مدة كورنتينة الذين يتعافون من الوباء تكون تسعة ايام بعد الاسبولين

اربعة وعشرين تشرين الاول السنة المزبورة

لا يؤذن للمغينة النظيفة بان تحسب سفينة ملوثة

ابتداء تشرين الثاني السنة المزبورة

ممنوع عمل الكورنتينا في محلات ما عدا التخفظ خانة

اليوم السابع عشر من حزيران سنة الف

وثمانماية وسبع واربعين ميلادية

ماذون لكورنتينات سبعة محلات في البحر الايض ان تقبل الركاب والاشيا الملوثة
اما ما عداها من كورنتينات المحلات التي يوجد بها تحفظ خانات واطبا فيمكنها ان تقبل
ايضا الذين ياتون لتلك البلدة او ما يجاورها لكن لا يمكنها ان تقبل الذين ياتون الى ما

عدها من المحلات غير انه يستثنى عند الاقتضا المامورون ذوو المراتب الذين يذهبون
بأمورية مخصوصة الى محلات ملوثة سواء كانوا من طرف الدولة العلية او من طرف
باقي الدول اذ انه يمكنهم بان يكرتروا في تحفظ خاتمة محل ارادوه ومن حيث ان المكاتب
الرسمية التي تحررت على وجه التفصيل في هذا الامر من طرف النظارة اولاً واخيراً قد
اضيفت الى التعليمات ايضاً فيلزم مراجعتها هناك عند الاقتضا

تعليمات مختصة بالغارديانية الذين يتعينون لكي يوضعوا على السفائن والركاب الملوثين

المادة الاولى . يعدون الركاب بحال ما يضعونهم في الاوط كم نفرهم وبعد ان
يعرفوا مقدار عددهم يجمعون اسلحتهم واذا كان عليها حبال او قماش او خرق يقيمونها
جميعها عنها ويعطونها الى من يلزم من المامورين واذا كانت تلك الحبال والاقشة
والخرق محكمة الوضع على الاسلحة المذكورة ولا يمكن فتحها واخراجها عنها فياخذها
غارديان ملوث الى المحل الذي يريه اياه المامور ويضعها فيه وبما ان الافندي الكاتب
ياتي ويكتب الركاب فعند ما ياتي الافندي الموما اليه يلزم ان كل شخص منهم يحضر
ركابه جوقاً فحوقاً ومهما كان عنده من الركاب يكتبه ايام بالتمام وكذلك يحضرهم عند ما
ياتي الطيب ويريه ايام

المادة الثانية . عندما ياتي الركاب الى اوطهم يفتحون للحين صناديقهم وسلاهم واخراجهم
وكل ما كان مغلقاً عليه او محزوماً من الاشياء التي لم يخرجون ما هو فيها من الملابس
والاقشة والخرق وكل ما كان موجوداً ويشرونه على الحبال ولا يتكلمون كلاماً سفلأ
مع الركاب في وقت من الاوقات اصلاً بل يخاطبونهم دائماً بحلاوة اللسان والكلام اللطيف
واذا وجد بين الركاب من يعاند في اجراء الاصول الذي يتعرف عنها فلا يتكلمون معه
كلاماً سفلأ اصلاً بل يخبرون بالقضية الباش غارديان او غيره من يلزم من المامورين
المادة الثالثة . اذا وجدوا مكاتب او غيرها من الاوراق ياخذونها جميعها ويعطونها
الى المخزن واذا وجدوا اكباساً او ضرر دراهم مخنومة يخبرون عنها كذلك الباش غارديان

المرقوم وباقي من يلزم من المامورين

المادة الرابعة . متى صار المغرب ودق الجرس يضعون الركاب في اوطم وبعدهم
ومتى وجدوهم كاملين يفتلون الباب ولا يلعبون في وقت من الاوقات لا ليلاً ولا نهاراً
مع الركاب بالدامة او الطاولة او الورق او غير ذلك من الالعاب التي تمنألها بدرام او
بدون درام ولا ياخذون من الركاب درام لاهبة ولا بصورة اخرى غيرها

المادة الخامسة . يشعلون النار جيداً ليلاً نهاراً ومتى ناموا ليلاً يغطون المناقل
ولا يتركون ناراً في المواقد اصلاً وعند ما يمرض احد من الركاب اياً كان ولو قليلاً يعني
متى قال راسي واجعني او انني بردان فيخبرون عن ذلك حالاً وإذا كان ذلك ليلاً ايضاً
فلا يتركونه الى الصباح بل يفتلون باب الاوطه ويخبرون بذلك الغارديانية اصحاب
النوبة وإذا تنازع الركاب مع بعضهم بعضاً فيخبرون عن ذلك في تلك الساعة عينها
سواء كان هذا النزاع ليلاً او نهاراً

المادة السادسة . وقتما توجه الركاب الى الدسكرة (لوكاندة) فيتوجه الغارديان معهم
سوية وياخذ لهم الشيء الذي يريدونه وإذا كان يوجد مقابل الدسكرة ركاب من غير
ايامهم يعني جاءوا قبل او بعد الركاب الموجودين معه فلا يدعهم ان يذهبوا وإذا توجه مع
احد الركاب الى ذات الدسكرة او الى محل اخر فينبه الركاب الباقين في الاوطه كيلا
يتوجهوا الى محل ما لم يحضر يعني ان لا يدع الركاب تبعد من امام عينيه في اي زمن
كان من الازمنة بل وقتما يتوجهون الى محل يتوجه معهم وإذا جاء احد معارف الركاب
الذين عنده واراذا يتكلم معهم وكان في البارلاتورية ازدهام يعني ركاب اخرون ملوثون
فلا يذهب بهم ولا يلامس في وقت ما لا هو ولا احد من الركاب الذين عنده ركاباً
لهم ايام اخر وإذا بالصدفة من هو واحد الركاب الذين عنده ركاباً ايام اخرى وشيئاً
يخصه او قماشه او محرمة فيلزم ان يخبر بذلك الباش غارديان المرقوم او الغارديانية
النوتجية حالاً بدون ان يلامس احدًا ايضاً

المادة السابعة . اذا وجد مع الركاب سنانير او غم او طيور او كلاب وامثال ذلك من
الحوانات فيربطها بحرص للغاية ولا يتركها مفلوطة وإذا كان لها اقفاص فلا يدعها
تخرج منها بل يقفل عليها ابوابها جيداً وإذا كان بينها حيوان اخر لا يمكن ضبطه
فيضعه في الاصطبل

المادة الثامنة . اذا وجد في التخفظ خانة راكب له ايام على حدتها فمجرد ان يرى شيئاً

مثل قماش وخرق او خيطان في الساحة خارج باب الاوطه فلا يأخذه بيده ولا يلامسه وإنما يجتمع بالملقط ويكومه وبحرقه

المادة التاسعة. اذا هدم احد الركاب جهة من جهات الاوطه او كسر لوحاً من الزجاج ايضاً فيلزم ان يخبر بذلك مأموره وعند ما تنتهي مدة كورنتيتو ينظف اوطنه ويكسها ولا يترك فيها قشة بل يحرقها ولا يدع احداً من الركاب ان يرمي في ساحة التخفظ خانة اشيا مثل قماش او خرق او اوراق

المادة العاشرة. اذا وجد بين الركاب المكرنين فقير محتاج لا يؤخذ منه بومية غارديان ولا اجرة اوطه بل يعطى له تعيين في ظل حضرة صاحب الشوكة القادرة سيدنا وسلطاننا ولي نعمة العالم لحد نهاية مدة كورنتيتو الا انه لما كان يلحظ بان بعض الطامعين لشدة ارتكاباتهم يحسنون الاكل مجاناً بمدة كورنتيتوهم ربحاً لم فيتكلمون بالكذب وبطلبون تعيينات فيلزم السؤال عن امثال هولاء من ارفاقهم هل هم فقرا حقيقة ام لا ويعرف على نوع ما اذا كان ما معهم دراهم وبينهم ذلك ويخبر عنه على وجه الصحة

تعليمات تخص الغارديانية الذين يوضعون في السفائن

المادة الاولى. المركب الذي يكرتن يلزم اجراء الدقة الزائدة بان تكون الغبنة التي يخرجها الى الخارج وقت ما يرمي حديده في مرفا التخفظ خانة مقترنة ولا يدعه بان يخرج غمماً او حبلاً الى الخارج في وقت من الاوقات بدون قطران وينظر بكل دقة الى المحل الذي تخرج اليه الغبنة لكي اذا كان فيه قطع قماش وخرق او ورق اوريش وخيطان فيجمعها وياخذها واذا كان معه ركاب فيبعد ان يخرجهم الى التخفظ خانة يعد ما كان باقياً في المركب من الملاحين والركاب ويخبر عنهم كاملهم الطيب عند ما ياتي لينظرهم وينهمه عن مقدارهم ويعرف كل وقت كم نفر يوجد داخل المركب ولا ينسأهم ويقول للقبودان بان يرفع بانديرة صفراء

المادة الثانية. اذا كان المركب ما اخرج بانته الى البارلاتورية فياخذها من القبودان مع قائمة الاشيا الموسوقة في المركب سوية ويعطيها الى المختره خارجاً واذا كان بقي ركاب في المركب ياخذ تذاكرهم ويعطيها الى المختره ايضاً

المادة الثالثة. اذا كان عند تفرغ اشيا من المركب يوجد فيها حيوانات مثل

سنابير او كلاب فيقل عليها او انه يربطها في محل كيلا تخرج الى الخارج وينظف الاسكلة كل ليلة يعني يكتسها جيداً ويبعد المركب عنها

المادة الرابعة . يلزم التفيتش بعد ان يخرج المركب ثحنه باتمام والنظر المدقق على حبس المركب وقمراته يعني كل جهاته كيلا يبق شي اصلاً عدا ملابس القبودان والملاحين واذا كان ما بقي شيء يخبر بذلك مأمورة واذا كان يوجد مكاتب مخومة او اوراق غيرها فياخذها ويعطيها الى المخزاة واذا وجد صرراً واكياس دراهم فيخبر عنها ويقول للقبودان اخيراً ان يربط المركب في محل مناسب بعيد عن الاسكلة

المادة الخامسة . عند ما يخرج المركب كامل ثحنه وينفرد عن الاسكلة ويربط للمحين يفتح صناديق القبودان والملاحين ومن كان موجوداً معهم من الركاب وسلاحهم ومها كان مقفولاً عليهم جميعه وعلقى الالبسة والاقمشة ومها كان موجوداً داخلها جميعه على حبال فوق الكوكرته في كل يوم واذا كان المولى رطباً او ممطراً فيفك الحبال ويعلقها في انبار السفينة ويكس كل اطراف السفينة وينظفها جيداً

المادة السادسة . بما انه يلزم تغيير المركب مرتين او ثلاثاً بحسب المقتضي له فيعطى دائماً البخور مثل ما يعلمه مأمور التطهير والاطباء واذا كان القبودان يعاند في اجراء احد هذه الاصول ولا يريد ان يعملها فلا يتكلم مع القبودان والملاحين كلاماً ردياً بل يعطي خيراً الى مأموره

المادة السابعة . اذا كان يتوجه القبودان او غيره بفلوكة الى البارلاتورية او التخطخانة او الانابر لاجل اخذ ماء وقومانية فمن حيث ان الغارديانية الذين يوضعون في المركب هم نفران فيتوجه واحد مع الفلوكة ويسحب على الفلوكة باندبره صفراء ويحري الدقة الزائدة على عدم الملامسة مع احد سواء كان في طريقهم او في المحل الذي يتوجهون اليه واذا قدر بانهم وهم ذاهبون في الطريق لامستهم احدى الفلائك وكذلك اذا لامسوا رجلاً اخر في المحل الذي ذهبا اليه فيعطى الخبر عن ذلك بكل سرعة واذا لم يمكنه ان يعطي الخبر سرعة فيتوقف الرجل الملوث وبعد ذلك يعطي غنة الخبر وينظر في المحل الذي طلعا اليه لاجل اخذ الماء لكي اذا وجد فيه اشياء مثل قماش او خرق او اوراق ياخذها

المادة الثامنة . متى دخل الليل لا ينأمان بل يتناوبان المشي على ظهر الكوكرته الى الصباح كيلا يخرج احد من المركب الى الخارج ولا تقترب سفينة او فلوكة اخرى من

المركب ومن حيث انه يتوجه مامور مخصوص بلفوكة التخفظ خاتمة ليعرف ان كانا منتظرين غير نائمين فاذا نادى الغارديان من باسمه ولا يعطيه صوته بسرعة فيتربى الغارديان الذي يكون صاحب التوبة

المادة التاسعة. اذا مرض القبودان او واحد من الملاحين او من الركاب الباقين في المركب ولو قليلاً فيلزم اعطاء الخبر عنه في تلك الساعة عنها

المادة العاشرة. اذا كان شخص ما يعد ملوناً او مشبوهاً من بعض المركب ليس هو شيئاً يقبل اللوث في حد ذاته يعني اذا كان حنطة او شعيراً او ما يماثلها من الاشياء وكان يلزم وضع غارديان داخل ذلك المركب فالغارديان المذكور يفتح ملابس القبودان والملاحين ويعلمها ووقتها يعطل الهوا ويربطون في احدى المرفأء وهم ذاهبون في الطريق واحتاجوا ان يخرجوا الى الخارج لياخذوا زاداً وكان موجوداً في ذلك المرفأء مامور كورتينا فيتوجهون الى البار لا تورية راساً وياخذون الاشياء اللازمة لهم حسب اصول الكورتينا وتجري الدقة الدائمة على عدم ملاستهم لمركب او فلوكة اخرى وعلى تعليق بانديرة صفراء على المركب

المادة الحادية عشرة. اذا كانت مثل هذه السفينة لم يصادفها هواء وما قدرت ان تتوجه الى المحل التي هي ذاهبة اليه بعشرين يوماً او شهر زمان فلا يقال انها قد تمت كورتينتها و يعطى لها الاذن بان تخرج الى اي محل ارادته لان مثل هذه السفينة الملونة تعرف دائماً بانها ملونة ما لم تتوجه الى محل كورتينا ماذونة باعطاء البراتكة وتأخذ براتكها منها

المادة الثانية عشرة. عند ما تصل الى محل كورتينا ماذونة باعطاء البراتكة فيلزم ان يجارب الغارديان عن كل ما يسال عنه من طرف مامور ذلك المحل ويحكيه بالتمام والصدق يعني كل ما وقع من يوم دخوله الى المركب لحد ذلك اليوم

المادة الثالثة عشرة. يلزم ان كل غارديان اياً كان يتعلم جيداً هذه الاشياء الميينة اعلاه ويجربها تماماً فاذا فعل ذلك يتقدم ويستخدم في خدمة احسن والا اذا كان الامر بالعكس اي لا يتعلمها ولا يعمل كما تعلم وقت ما يدخل الى اللوث وفعل شيئاً آخر ازيد او انقص منها فيلزم حينئذ ان يحبس او يخرج من الغارديانية او يوضع في البراتكة بحسب زيادة قباحتها وكثرتها بناء على ان يترى بحسب ما فعل من القباحات

صورة اوامر النظارة التي تحررت الى جميع المديرين
بما جرت المذاكرة فيه في مجلس الصحة عند
الاقضا وصار القرار عليه باتفاق الراء

صورة تحرير صادر في اليوم التاسع والعشرين من ربيع الآخر
سنة احدى وستين

حيثما كان مسطوراً في التعليمات البرية ان الذهب والفضة وانواع النفود التي
تضر من محلات ملوثة او مشبوهة تفرغ عند اصحابها من اكياسها او الصرر التي هي
مخزومة بها وتعطى لم بعد ان تغسل بالخل وتنظف بحسب اصول الكورتينا قد صارت
مقدماً المذاكرة في مجلس التفتظ وصار القرار بناء على بعض ملاحظات واهية بان لا تفتح
الاكياس التي تكون موضوعة بها الدراهم الواردة بل يتختم بشيء مثل المسلة وتوضع
بقدر ما يلزم في ماء مزوج بالخل ثم تعطى لاصحابها بدون فتح فشرح ذلك بالقلم الاحمر
على حاشية البند المذكور المحرر في التعليمات غير انه الآن قد صارت مطالعة قضية الدراهم
السالفة البيان باطرافها في المجلس المذكور ولما جرت المذاكرة بان تعامل بحسبها كان
سابقاً اي كما هو محرر في التعليمات المذكورة قد صارت المطالعة بانه حيث ان الدراهم
التي تاتي مع البوستة قد لا يمكن ان يوجد صاحبها وعلى هذا قد قرر القرار باتفاق الراء
بان الدراهم التي تحضر يلزم ان تفتح في اية بلدة كان يلزم فتحها وغسلها امام مدير بوستة
تلك البلدة وتوضع في اكياس نظيفة وتنسل لاصحابها ولذلك يلزم ان الدراهم التي ترد
بعد الآن من محلات ملوثة وكان صاحبها موجوداً فتفرغ امامه ذاته من اكياسها وتغسل
بالخل وتوضع في اكياس نظيفة يختم عليها بختم الكورتينا وتنسل له اما اذا كانت الدراهم
واردة مع البوستة فيلزم ان تغسل كذلك بالخل امام مدير البوستة وتوضع ضمن اكياس
نظيفة ويختم عليها وبصير تسليمها على الوجه الذي صار القرار عليه ولذلك قد تحررت
هذه الشقة المخصوصة وتسيرت اليكم لكي عندما يصير ذلك معلوماً عنكم تجروا الدقة
والغيرة بدرجة كاملة على الخصوص المذكور حسبما قد تحرر

صورة تحرير اخر صادر في اليوم الثاني عشر من ذي القعدة سنة

اثنتين وستين

والئن كان من النظام المقرر انه اذا ظهر الوباء في احد وطالب فمن بعد ان نختم دمامله بعمل ذلك المريض كورنتينا واحد وعشرين يوماً ثم ياخذ البراتيكة الا ان المدة المذكورة صار الفكر بانها كثيرة وتكررت مطالعة ذلك والمذاكرة يوفي مجلس التحفظ الى ان صار التنسيب بالاتفاق في المجلس المذكور بانه متى زال مرض الشخص المطعون وختمت قروحه وعابنه طيبب الكورنتينا وافاد بانه تعافى حقيقة وصادق على بره وصار الجزم بانه لا خوف من سراية المرض فيعمل الاسبوليو لذلك المريض ثم يكرتن تسعة ايام ولذلك قد تحرر الى جميع المامورين بانه عند ما يحصل بعد الان الاسبوليو الى هكذا مريض حسب الاصول تعطى له البراتيكة بعد مرور تسعة ايام وصارت المبادرة لاشعاركم لكي عندما يصير ذلك معلوماً عندكم تبادروا للاجراء على الوجه المبين اعلاه بكل دقة بدون غلط

صورة تحرير اخر صادر في سلخ ذي الحجة من

السنة المذكورة

انه ولئن كان من ايجاب النظام ان كافة ماموري الكورنتينا لا يضعون ايادهم على ما ياخذونه وبحصوله بموجب النظامامة والتعرفة من الرسومات بل ياخذها ويقبضها امين الصندوق المامور باخذها من مجلس البلدة وان المصاريف المتفرقة الصحيحة تصرف وتسمى بمعرفة ايضاً ثم في راس كل شهر يمضي ويختم من طرف مدير الكورنتينا وطبيبها والكايب والامين المرقوم على حاصلاتها ومتفرقاتها ومعاشات المديرين وسائر المامورين الموجودين بمعيتهم ويتقدم ذلك مع الحاصلات المذكورة بالسوية لطرف الدفتردارية ومديري الاموال او الى المشيرين وغيرهم في المحلات التي لم تكن داخلة في دائرة التنظيمات وياخذون بذلك سندات مقبوض مع قطعة نظيرها عينها

يرسلونها الى مجلس التخط ايضا والاسا كل التي لم تكن كورتينياتها مريوطة في محل بسل
 كذلك مديرو الكورتينيات دفاتر مفردات حاصلاتها ومعاشاتها وشهرياتها ومصاريفها
 الى المحل المفتى ويرسلون صورها الى المجلس المذكور ايضا الا انه عدا كونه لا
 تحضر الدفاتر شهراً بشهر على هذا الوجه من اكثر المحلات فبعض المديرين لاجل جر
 بعض منافع ذاتية لم يشرحون على بانتات السفائن التي تحضر من محلات ملوثة
 ويلزم تطهير بضائهم وباقي الاشياء التي لها بان كورتينياتها جرت حالاً بالتمام وذلك
 اجابة لطلب قبوداناهما فضلاً عن عدم اخراج كامل الوسق وباقي الاشياء التي فيها
 خلافاً للاصول الصحية ونظاماتها والبعض منهم باخذون الرسومات ويقضونها ناقصة
 وزائدة والبعض ايضا يعملون دفاتر الرسومات التي ينظمونها ويقدمونها فاسدة
 وكذلك الدفاتر التي من فرائض ذمتهم ان يرسلوها في كل شهر لا يرسلونها
 صحيحة وكل ذلك يشهد على احوال غير مستحسنة مثل سرقة الدراهم من الحاصلات
 المذكورة ولذلك قد تحرر الان الى جميع مديري الكورتينيات بان يرسلوا منذ الان
 فصاعداً الحاصلات الى محلاتها في كل شهر بموجب دفتر مخنوم وياخذوا بذلك سندات
 مقبوض ويسرعوا بارسال الدفاتر المخنومة التي يلزم ارسالها الى دار السعادة مع سندات
 استلامها سوية الى طرفنا والذين يتجاسرون على ارتكاب اشياء مثل السرقة كالتباطؤ
 واخذ الرسومات وقبضها بانقص او ازيد من التعرفة او اعطاء برائكة الى
 السفائن التي تكون من ذلك القليل لم نتم كورتينيتها ولم تنظير الاشياء التي معها بموجب
 التعليمات سوف يصير التحقيق او التمس عليهم خفية باطرافهم بعد ان يعزلوا تجري
 بحكم كذلك التاديبات القانونية بدون تاخير اما الذين يسعون في حسن خدمتهم
 بالاستقامة فينالون المكافأة ايضا ومن حيث قد تحررت الكيفية الان الى جميع
 مديري الكورتينيات لاجل ان يصير معلوماً عندهم ان هذا الامر قد تبين وصار الاشعار
 به الى المحلات المتقضة من طرف نظارة المالية الجائلة ويجروا العمل بموجبه
 ويبادروا بتعريفهم باطرافهم وكلاء المديرين الموجودين تحت ادارتهم ايضا فقد تحررت
 هذه الشقة الخصوصية وتسيرت اليكم ليكون ذلك معلوماً عندهم انتم ايضا وتجروا على
 ذلك الوجه



صورة تحرير آخر صادر في اليوم الخامس من محرم سنة

ثلاث وستين

عندما تخضر سفائن خالطت سفائن الحرامية في اثناء الطريق يحصل استنطاقها بموجب الاصول فاذا تبين انها خالطتهم تحسب بالنظر الى الكورنتينا انها مشبوهة وتجري عليها الكورنتينا عشرة ايام وتكون معفوة من اعطاء الرسومات الصحية يعني ان لا يؤخذ منها رسومات تطهيرية عن وسقها وباقي الاشياء التي لها ما عدا يومية الغارديان ومصاريف المحملة واذا كان معها ركاب لا يؤخذ منهم خرج الاوط بحسبها تقرر ذلك في مجلس التحفظ ثم ولئن كان قد تبين ذلك تحريراً في العام الماضي الى من يلزم ليجروا العمل على ذلك الوجه لكن بما انه قد روي وتحقق انه جار في كورنتينات بعض المحلات ظهور اموردية من جهة هذا الخصوص فقد تكرر الاشعار الان الى ماموري الكورنتينات الموجودين في السواحل وتحررت هذه الشقة المخصوصة اليكم لكي تجروا الدقة بان لا يؤخذ من السفائن التي تخالط سفن الحرامية بعد الآن وتحتاج الى عمل كورنتينة المشبوهين غير يومية الغارديان ومصاريف العنالة ولا يؤخذ منها رسومات تطهيرية ولا خرج اوط على المنوال المحرر وتجنّبوا وقوع حالات مماثلة لذلك

صورة تحرير آخر صادر في غرة محرم سنة أربع وستين

حيث كان حضور ماموري الكورنتينا الى دار السعادة او توجههم الى جهات اخرى عند ما يقع لهم مصالح صحيحة او اعداء حقيقية توجب حضورهم الى دار السعادة او توجههم الى محل اخر وكذلك وكلاء المديرين عند ما تقع لهم اشغال ايضاً بدون ان يبينوا ذلك تحريراً الى المدير الذي يكونون تحت ادارته والمديرون يفيدون عن الكيفية لطرفنا و يقع لهم الاشعار بالرخصة هو امر مغاير للنظامات الصحية ولذلك عندما حضر قبل الان مامورا ملاطية وكليلك لهذا الطرف بدون استئذان قد تقرر في مجلس التحفظ عزلها بسبب حركتها هذه المغايرة للنظام واستنسب اجراء ذلك من طرفنا ايضاً فطردا من ماموريتيها وصارت افادة ذلك الى جميع المامورين ولذلك قد تحررت هذه الشقة المخصوصة وتسيرت اليكم تنبيهاً ليكون ذلك معلوماً عندكم انتم ايضاً وتبينوا الكيفية تحريراً الى وكلاء المديرين الموجودين تحت ادارتكم

صورة تحرير اخر صادر في اليوم السابع عشر من ربيع الاول

سنة أربع وستين

اذا كانت السفائن ملوثة ويلزمها ان تكثرن لكن ارادت ان تاخذ وسقا بدون مخالطة وتوجه الى محل اخر وهي ملوثة بدون ان تاخذ براتكه فيكون ذلك موافقا الى نظام الكورتيينا وبما انه وجد من قرارات مجلس التحفظ ايضا فصار هذا الاشعار اليكم لكي متى ارادت اية سفينة كانت من السفن الموجودة في الكورتيينا ان تشحن وسقا على المنوال المحرر فتعطونها رخصة بذلك بدون ان تدعوها لمخالط احدا تطبيقا الى اصول الكورتيينا

صورة تحريرات صادرة الى مديري كورتيينات البحر الابيض

وسلانيك وازمير وكريد وقبرص وبيروت

وطرابلس الغرب الماذونين بقبول كل

الاشياء والركاب الملوئين

لقد استحسن بوقوع حركات مغايرة لنظام الصحة في بعض الكورتيينات خانات الكائنة في البحر الابيض تروى عنها حالات غير مرضية مثل عدم تفرغ كامل وسق السفائن الملوثة التي ترد اليها واحيانا متى خرج منها بعض فردات او قطع تعطى لها البراتكه بدعوى ان كورتيينتها خلصت ووقوع امور ردية ايضا في رسومات التطهير التي يلزم ان تؤخذ بموجب التعريفة وحيث يلحظ انه اذا بلغ ذلك ماموري الكورتيينات الاجنبية فيكون مورثا للشبهة في الامنية التي صار تحصيها لحد الان بتكلفتها هذا مقدارا بل عدا ذلك قد ينتج منه ايضا سريان علة الوباء اجارنا الله تعالى ولذلك قد كان احيل هذا الامر الى مجلس الصحة ولدى المذاكرة بهذه المادة والتامل في محسناتها بالاطراف قد صار القرار في المجلس المذكور بان كل الركاب والنسق والسفائن الملوثة التي تحضر الى تحفظ خانات بوغاز البحر الابيض وسلانيك وازمير وكريد وقبرص وبيروت وطرابلس الغرب يصير قبولها فيها اما ما عدا ذلك من الكورتيينات الموجودة في سواحل البحر

الابيض فنقبل السفائن الملوثة ذات الركاب والشحن التي تحضر لنفس اسكلتها وبلدتها فقط اما ما عدا ذلك فيصير رسالة الى ما يناسبه من السبع محلات الماذونة المحررة اعلاه واذا وجد من لا يدرك هذه التنبيهات ويخفق بعد الان بايراد بعض اعدار واخيه وقبل سفينة ممنوعاً قبولها في غير المحلات الماذونة على الوجه المحرر واعطاها بانتة بان كورنتيتها قد جرت واعطيت براتكة فلا تقبل هذه البانتة في سائر المحلات والذين اعطوها يجري تاديبهم وتريتهم ويكون بدء المباشرة بهذه الاصول اعتباراً من يوم الثلاثا العشرين من تموز الرومي وابتداء اب الافرنجي ايضاً وبما انه قد اعلنت الكيفية لجميع ماموري الكورنتينات على الوجه المذكور فقد تحررت هذه الشقة المخصوصة وتسيرت اليكم لكي تكونوا انتم ايضاً ماذونين بعد الان بقبول كل ما يرد من السفائن الملوثة واجراء اصول تطهيرها بناتها بوجه القوانين الصحية واخذ رسوماتها واستيفائها تطبيقاً الى التعرفة ولربما تظهر سفينة معطى لها بانتة نظيفة من محلات غير ماذونة بذلك فلا تقبلوا تلك البانتة وتبادروا لاشعار الكيفية لطرفنا سريعاً

صورة امرنامة صادر في اليوم التاسع والعشرين من رجب السنة المذكورة ايضاً الى مديري محلات ذات تحفظ خانات واقعة في سواحل البحر الابيض وهي ذاتها اساكل وماذونة بقبول ركاب واشيا تتوجه الى ما يجاورها من المحلات

لقد استحسن بوقوع حركات تخالف نظام الصحة في بعض الكورنتينا خانات الكائنة في البحر الابيض تروى عنها احوال غير مرضية مثل عدم تفرغ كامل شحن السفائن الملوثة التي ترد اليها واحياناً متى خرج منها بعض فردات او قطع تعطى لها براتكة بان كورنتيتها خلصت وانه واقع امور ردية ايضاً في رسومات التطهير التي يلزم ان يكون تحصيلها بموجب التعرفة وحيث يلحظ انه اذا بلغت هذه الكيفية الى ماموري الكورنتينات الاجنبية فيكون ذلك مورثاً للشبهة في الامنية التي صار تحصيلها لحد الان بتكلفت هذا مقدارها بل عدا ذلك قد ينتج منه ايضاً سرعان علة الوبا اجازنا الله تعالى ولذلك

قد كان احيل هذا الامر الى مجلس الصحة ولدى التذكير بهذه المادة والتأمل في محسناتها ومفجاعتها بالاطراف قد صار القرار في المجلس المذكور بان كل الركاب والوسق والسفائن الملوثة التي ترد الى تحفظ خانات بوغاز البحر الايض وسلانيك وازمير وكريد وقبرص ويبروت وطرابلس الغرب يصير قبولها فيها اما ما عدا ذلك من الكورنتينا خانات الموجودة في البحر الايض فتقبل السفن الملوثة ذات الركاب والشحن التي تخضر لنفس اسكنتها وبلدتها فقط اما ما عدا ذلك فيصير ارساله الى ما يناسبه من السبع محلات الماذونة المحررة اعلاه واذا وجد من لا يدرك هذه التنبيهات ويخرج بعد الان بايراد بعض اعدار واهية وقبل سفينة ممنوع قبولها في غير المحلات الماذونة على الوجه المحرر واعطاها باتنته بان كورنتينتها قد جرت واعطيت براتكه فلا تقبل هذه الباتنته في سائر المحلات والذين اعطوها مجري تاديبه وتربيتهم ويكون بدء المباشرة بهذه الاصول اعتباراً من يوم الثلاثا العشرين تموز الرومي واول اب الافرنجي ايضاً وبما انه قد اعلنت الكيفية لجميع ماموري الكورنتينات على الوجه المذكور فقد تحررت هذه الثقة المخصوصة وتسيرت اليكم لكي تقبلوا انتم ايضاً ما كان اتيا من السفن الملوثة بعد الان الى نفس الاسكلة والبلدة التي اتم مامورو ادارتها وتناظروا على اصول صحتها بالتام ايضاً وتجروا تطهيرها وتعطوها البراتكه وتاخذوا رسوباتها وتحصلوها تطبيقاً الى التعرفة ايضاً اما ما كان ليس كذلك من السفن الملوثة المشحونة بل كان حاضراً الى اساكل اخرى فيجرون الدقة بارسالها الى ما كان مناسباً وقرى بامن السبع محلات المذكورة وتجنّبون ما يخالف ذلك

صورة تحرير اخر صادر في اليوم السابع والعشرين

من شعبان السنة المذكورة

الباتنتات العتيقة الموجودة في ايادي القبايدين ولئن كان توقيفها جارياً لحد الان في المحلات التي يوجد بها مامورو كورنتينا ماذنونون باعطاء باتنتات جديدة الا انه قد صارت الان الافادة والاستدعاء من بعض المحلات بان تبقى موجودة في ايادي القبايدين وبناء على ذلك اُحيلت الكيفية الى مجلس التحفظ ومن ثم صار القرار بان من حيث ان الباتنتات المذكورة هي اوراق رسمية مخصوصة في الكورنتينا وصائر توقيفها لحد الان في الكورنتينا خانات ومتى اعطيت باتنتات جديدة غيرها فيكون قد بقي في يد القبايدين

باتنتان ومن حيث ان هذا ايضا يستلزم بعض مرتبة عدم الموافقة فيلزم ان تبقى الباتنتان
العتيقة موقوفة في الكورنتينات كما كانت سابقا ويحافظ عليها انما اذا لزم الامر الى روينها
من طرف القناسل او غيرهم عند الاقتضاء فلا بأس ان تعطى لهم صورها وبما انه قد تحررت
هذه القضية الى ماموري الكورنتينات كافة فالمامول ان يصير ذلك معلوما عندكم وتعملوا
حسب المنوال المحرر وتنباعدوا عما يخالفه

صورة تحرير اخر صادر في اليوم التاسع والعشرين من محرم سنة الخمس والسنتين

ولئن كان قد صار الفرار قبلاً في مجلس التخط على الوجه الذي تحرر لطرفكم ايضا
بان كورنتينات السبع محلات الكائنة في البحر الابيض هي ماذونة بقبول كل الركاب
والاشياء الملوثة اما المحلات الباقية فلا تقبل الا ما كان حاضراً لذات مدنها فقط
وما عدا ذلك يرسل الى ما يناسب من السبع محلات الماذونة الا ان الدوات الذين
يحضرون من الاسكندرية وباقي المحلات التي تعتبر ملوثة باموريات مخصوصة من طرف
الدولة العلية او من طرف باقي الدول المتخابة ويمناجون الى عمل الكورنتينات حيث كان اجرا
هذه الصورة بحسبهم موجبا لنوع ما من الصعوبات ولذلك قد جرت المذاكرة تكراراً
الان في المجلس المذكور لاجل اجراء ما يمكن من التسهيلات لمن كانوا من هذا القليل
بحيث لا يتاخر خلل على الاصول المذكورة ايضا ومن ثم صارت الافادة بمضبطة من المجلس
المذكور بانه اذا كانت السفن البخارية او ذات القلوع التي يكون راكبا فيها امثال هولاء
المامورين ذوي الرتب لا يوجد فيها اشياء او ركاب ملوثون الى غير جهات وكانت لهم
والاشياء الخاصة بهم فقط فيقبلون منذ الان فصاعداً هم والوابورات او غيرها من السفن
المخصوصة بهم بالسوية في كورنتينات المحلات ذات المديريات المستقلة ويحرون كورنتينتهم
فيها اما اذا كان يوجد في السفينة اشياء وركاب الى محلات اخرى عدا تلك البلدة
فقبل امثال هولاء المامورين هم واتباعهم والاشياء التي تخصهم على الوجه المحرر فقط اما
الباقون فلا يقبلون بل يرسلون الى احدى السبع محلات الماذونة وتشرح الكيفية على ذلك
الوجه في باتنتها ولا يجعل ذلك وسيلة لوقوع نوع من الحركات مغاير للقرار المعطى اولاً
واخيراً في هذا الخصوص ومن حيث قد افيدت الان صورة الحال الى من يقتضي من

ماموري المحلات ايضاً فقد تحررت هذه الشقة المخصوصة وتسيرت اليكم لتبادروا بالحركة عند الاقنضا على هذا الموال المحرر

صورة تحرير اخر صادر في اليوم الحادي والعشرين من شعبان السنة المذكورة

قد سمع بهذه الاثناء ان بعض سفن ملوثة عمال تقبل وتسير عليها الكورنتينا في أكثر المحلات التي لم تكن ماذونة بالقبول بدعوي انها اخذت ماء في اثنا الطريق وتسقطت بدرجة لا تقدر معها ان تتوجه او اصحابها قضا او سبب اخر من الاسباب وكذلك قد صار الاستئذان من ماموري كورنتينة بعض المحلات بان السفائن الواسقة لثلاث او خمس محلات اذا عملت كورنتينا في المحل الذي تصل اليها ولا ثم جات الى محلات اخرى فهل تعتبر كورنتينتها او لا تعتبر وكذلك كيف تجري المعاملة بحق الركاب الذين يحضرون بقلايك محمية من محلات ملوثة وهم من اهالي سائر الممالك وبناء على ذلك قد اجملت الكيفية الى مجلس الصحة ولدى مطالعتها باطرافها والمذاكرة بخصوصها قد صار القرار في المجلس المذكور بانه ولئن كان في الواقع يقضي للسفن التي يصادفها قضا ان تعمل كورنتينتها في اي محل كان معاونة لما الا أنه من حيث ان ذلك يكون وسيلة لما يقع من الامور الغير موافقة فيلزم منذ الان فصاعداً بان السفينة التي تسقط بدرجة لا يمكن معها تعبيرها بدون تفرغ وسفها وجات الى كورنتينة محل غير ماذون تحصل معاينتها في اول الامر بمعرفة مامور الكورنتينة هناك ورئيس المينا والمجلس والقاضي وسائر ارباب الوقوف واذا كان يتبين محققاً بانه لا يمكنها التعبير ما لم تفرغ وسفها او انها لا تقدر ان تتوجه لداع اخر عظيم فتقبل لتجري عليها الكورنتينا هناك وانما تشرح الكيفية على هذا الوجه في بانيتها ايضاً ويختم عليها وتؤخذ مضبطة من مجلس المدينة ببيان واقعة الحال وترسل الى هذا الطرف مع المكتوب الذي يجرر في هذا الباب سوية واما قبايدن السفائن الملوثة التي يكون وسفها الى ثلاث او خمس محلات او ان التجار الموجودين فيها يريدون ان يخرجوا منها بضائع الى عدة محلات او يبيعوها فلا تعمل كورنتينا بل تخرج بضائعها وركابها في المحلات التي تصل اليها واحدة فواحدة الى اللازربة هناك والبضائع والركاب التي تبقى معها تخرجهم في اخر محل تصل اليه وحينئذ تكون كأنها محضرة بضائع

وركاباً الى ذلك المحل خاصة ويمكنها ان تعمل كورتينتها هناك ولا اذا لم تشا في احدى
المحلات الماذونة بالقبول وعلى هذا ينبغي العمل على هذا الوجه اما الركاب الذين ياتون
بالفلايك المحلية وغيرها واثن كانوا من اهالي سائر المحلات الا انهم متى كانوا ركاباً لذلك
المحل فيقبلون وتعمل كورتينتهم فيه واذا وقعت بهذه الوسائل حركات مغايرة يعني اذا
صار توقيفهم في محلات غير ماذونة بالقبول واجريت عليهم الكورتيتينا فيه واعطوا البراتكة
فمن حيث ان مثل هذه السفائن تعتبر ملوثة بحسب النظام والمأمورين الذين سببوا ذلك
ينهبون ومها قدموه من الاعذار لا يقبل منهم بوجه من الوجوه بل يلزم عزلم وتغييرهم
للمحين والسفينة التي تكون على هذه الصورة توضع تكراراً في الكورتيتينا ايضاً فيلزم الاعنا
والدقة في اجراء المامورية بحسب ما ذكر وبما انه قد تحررت الكيفية الى جميع ماموري
الكورتيتينات ايضاً قد صارت المبادرة لتحرير هذه الشقة لتبادروا بالعمل على المتوال
المحرر ونحاشوا الخلاف وتجنبوه

السفن الاميرية التي يتبين انها خالطت سفن الحرامية في اثناء الطريق تحسب
مشبوهة ايضاً وتجري عليها الكورتيتينا بموجب التعليمات على الوجه الذي تقرر في مجلس
الصحة في اليوم الخامس والعشرين من آب سنة خمس وستين

في ٢ محرم سنة ١٢٦٦



نظام

بمخصص بالمعاملات الصحية التي تجري بحق السفائن التي تدخل
وتخرج من بوغازي البحر الابيض والاسود

البند الاول . جميع البورات ومراكب القلوع التي تأتي من البحر الاسود تكون
مجبورة ان تجري اصول استنطاقها في الكورنتيننا خانة الواقعة في البوغاز والمحاضرة من
البحر الابيض في كورنتينة خانة القلعة السلطانية وتعلم على بانتانتها اما التي تتحرك خلافاً
لذلك فيؤخذ منها الجزء النقدي المعين في نظامه المخصوص

البند الثاني . السفن البخارية ومراكب القلوع التي يظهر فيها اثر الهول الاصفر في
الاقوات التي يوجد بها هذا المرض اذا كانت حاضرة من البحر الاسود تجري كورنتيننها
في البوغاز واذا كانت اتية من البحر الابيض ففي القلعة السلطانية وما لم نتم ذلك لا يمكنها
ان تدخل

البند الثالث . جميع السفن البخارية وذات القلوع التي تخرج من محلات ملوثة وتريد
ان تتوجه الى احد مرافئ الممالك المحروسة اذا كان لم يظهر فيها شي من علة الهول الاصفر
وكانت واردة ايضاً من البحر الابيض فتعمل كورنتيننها بالتمام في تحفظ خانة القلعة
السلطانية وان كانت حاضرة من البحر الاسود فتعملها كذلك في البوغاز

البند الرابع . المراكب البخارية التي تخرج من محلات ملوثة وتريد ان تتوجه
الى احد مرافئ الممالك المحروسة ولم يحصل فيها وقوعات بعلة الهول الاصفر من البوغاز
بدون ان تختلط مع محل اصلاً تحت دقة نظارة النفرين الغارديانية التي هي مجبورة ان
تاخذها من كورنتينة البوغاز اذا كانت حاضرة من البحر الاسود او من كورنتينة القلعة
السلطانية اذا كانت واردة من البحر الابيض وهذان الغارديانيان اذا كانت اخذتهما
من القلعة السلطانية تتركهما في كورنتينة قواغي الاناطولي او كانت اخذتهما من بوغاز
البحر الاسود ففي كورنتينة القلعة السلطانية

البند الخامس . مراكب القلوع المحاضرة من محل ملوث ولم تحصل فيها وقوعات
بعلة الهول الاصفر وتريد ان تتوجه راساً الى مرافئ اجنبية يمكنها ان تمر من البوغاز
المذكورة تحت الشروط المبينة ادناه ايضاً وهي . أولاً ان مراكب القلوع التي تمض

من البحر الاسود تاخذ اليها نفرين غارديانية من قواق الاناطولى ثم تسحبها بالوابورات من
 المحل المذكور لحد ظهر بحر مرمره ثم تمر من هناك بالقلوع تحت نظارة هذين الغارديانيين
 ايضاً وترتكها في محل الكورنتين المخصص في القلعة السلطانية . ثانياً ان مراكب القلوع
 التي تاتي من البحر الابيض وتوجه الى البحر الاسود تجري العمل حسب هذه الاصول
 ايضاً يعني تاخذ اليها نفرين غارديانية من كورنتينة القلعة السلطانية وتمر بالقلوع البوغاز
 وبحر مرمره وتضرب لحد ظهر يكي قبو ومن هناك ننسحب بالوابور الى ان تصل الى محل
 الكورنتين وتخرجها هناك . ثالثاً ان السفائن المقيدة بهذه الشروط لها الخيار بان تعمل
 كورنتينها في القلعة السلطانية او في بوغاز البحر الاسود وتحسب لها ايام الطريق من مدة
 كورنتينها بموجب احكام البند الرابع من نظامنامه الهوا الاصفر المرعية الاجراء . رابعاً
 الوابورات ومراكب القلوع الماذونة بان تمر من بوغازي البحر الاسود والبحر الابيض
 لا يمكنها ان تقف في محل اصلاً بل تكون مجبورة ان تداوم السير حالاً من قواق الاناطولى
 الى القلعة السلطانية او من القلعة السلطانية لحد كورنتينة قواق الاناطولى بموجب احكام
 البند الرابع والخامس من هذه النظامنامه فيما عدا الاسباب التي تكون فوق العادة
 البند السادس . جميع السفن البخارية ومراكب القلوع الملوثة التي تدخل البواغيز
 ترفع سنجاقاً اصفر على الصاري الكبير يكون جرمة ثلاث اذرع مربعة على القليل طالمافي
 موجودة بين البواغيز .

البند السابع . كل سفينة تكون بحالة التلوث اذا خالطت الساحل او سفينة اخرى
 داخل البواغيز وكذلك في بحر مرمره تكون مجبورة ان تعطي عشرة غروش مجيدة عن
 كل طونيلاته منها جزاء نقدياً

تعليمات تتعلق بصورة اجراء هذه التعليمات

الفقرة الاولى . كورنتينة السفائن التي تخضر من البحر الاسود تجري في المرفا المعروف
 بنعره بروني في جوار تحتفظ خانة القلعة السلطانية
 الفقرة الثانية . السفائن الملوثة التي توجه من البحر الاسود الى البحر الابيض تربط
 في مرفا نعره المذكور اذا ارادت الخروج من البوغاز بعد ان تتم كورنتينها
 الفقرة الثالثة . بعد ان تتم السفينة كورنتينها يتعلم على باتنتنها بانها نظيفة وتوضع اشارة
 في باتنتنها بانها عملت كورنتينها هناك ولم يظهر فيها حادثة اصلاً من الهوا الاصفر والسفائن

النظيفة التي تكون على هذه الصورة يمكنها ان تتوجه بضاً الى مرافق الممالك المحررة والشاهانية
 الفقرة الرابعة . الركاب الذين يوجدون داخل السفائن التي تمر وترجع الذهاب
 الى البحر الاسود بدون ان يتم مدة كورتيتها في القلعة السلطانية تحصل معاينتهم بمعرفة
 الطبيب واذا كان لم يظهر داخل السفينة عوارض من الهوا الاصفر من القواق لحد القلعة
 السلطانية يتصرح ذلك في التعليم على باتنتاتهم وبالعكس اذا تبين عند المعاينة وقوع
 هوا اصفر داخل السفينة فيكونون مجبورين ان يعملوا كورتيتها ويتموها في القلعة السلطانية
 الفقرة الخامسة . تجري المعاملات عنهما المصروفة في البند الرابع بحق السفائن التي
 تأتي من البحر الابيض وتتوجه الى البحر الاسود ايضاً وتجري معاينتها في كورتينة قواق والتي
 يوجد فيها علة الهوا الاصفر تعمل كورتيتها وتتمها في كورتينة القواق او في الكورتينات
 التي تخصص لذلك

الفترة السادسة . السفائن التي ترد من البحر الاسود وتتوجه الى البحر الابيض مارة
 من داخل البوغاز والقلعة السلطانية يوضع فيها الغارديانية لاجل النظارة عليها بعد ان
 تحصل معاينتها من طرف الطبيب في القواق والسفائن التي تكون محتاجة في هذه الحالة
 ان تتوقف مدة لاجل اخذ الفهم او مداركة الاوراق اللازمة لها ومشرو باتها وما كولاتها
 تحصل معاينة ملاحها وركابها مرة ثانية بعد ان تستوفي اشغالها هذه بدون ان تخرج من
 المرفأ فاذا كانت احوالهم الصحية في محلها يدرج ذلك ويتبين في التعليم على باتنتاتها اما
 اذا كان الامر بالعكس ويتبين وقوع الهوا الاصفر فيها فتوقف السفينة المذكورة وتساق
 الى المحل اللازم لتستوفي فيه الكورتينا التي يلزمها ان تعملها

الفترة السابعة . جميع السفائن التي تأتي من المحلات الملوثة الى مرافق دار السعادة
 وسائر الممالك العثمانية مع السفائن التي تظهر فيها علة الهوا الاصفر تجرى كورتيتها في
 البوغاز ومع ما فيه ولو كان سوف يصير انتخاب محل للكورتينا من طرف الادارة الصحية
 خارج البوغاز في موقع مناسب وقريب الى البوغاز بقدر الممكن الا انه عند الاقتضاء ان
 تجرى كورتينة السفائن في بيوك ليان او في امورين بحجار قواق الاناطولي

الفترة الثامنة . يصير اخذ الرسومات الصحية ومصارف الكورتينا واستيفائها معجلاً
 من السفائن التي تأتي من البحر الاسود وتتوجه الى البحر الابيض في كورتينة قواق والتي
 تأتي من البحر الابيض في القلعة السلطانية ايضاً

في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٢٨٨ وفي ٢١ ايار سنة ١٢٨٧

نظام

بحق دفن الاموات في دار السعادة والبلاد الثلاثة وداخل البوغاز
 عند ما نشرت هذه النظامنة واعلنت بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٢٨٤ قد صار بعض
 تاويلات وجرى سوء استعمال بحق الاموات الذين دفنوا حوالى الكنائس ولذلك قد
 جرت المذاكرة بهذه الكيفية في مجلس الامور الصحية المتعقد في اليوم الثامن عشر من شهر
 تشرين الاول الافرنجي وصار تعديل النظامنة المذكورة وتوضيحها على الوجه الاتي
 البند الاول . دفن الاموات ممنوع بالكلية في المدافن الموجودة في اطراف المجموع
 الشريفة والمقابر الموجودة في ساحات الكنائس وداخلها وفي جوار المحلات المسكونة وهذا
 النوع يشمل دار السعادة وداخل البواغيز والبلاد الثلاثة بحيث يكون ايوب مستثنى
 من ذلك

البند الثاني . اصحاب التراب والحدود المعهولة منذ القدم للان من الحجر ومسدودة
 بحجارة بصورة لا يمكن معها دخول الهوا اليها اصلاً هم مستثنون من هذه القاعدة وانما
 لا يعطى هذا الامتياز لاحد اصلاً بعد تاريخ اعلان هذه النظامنة رسماً اما الذين
 لا تكون لهم ترب او لحود خصوصية كهذه ولكنهم اصحاب قبور اعنيادية في مدافن في
 اطراف المجموع الشريفة وفي ساحات الكنائس وداخلها فممنوع دفنهم فيها قطعاً بمناسبة
 العموم لكون هذه القبور هي بحكم الاعنيادية

البند الثالث . وعدا الفقرة الاولى الاستثنائية من هذا البند الثاني يمكن اولاً
 لروساء المذاهب يعني البطارقة والاساقفة ثانياً المشايخ مع روساء جماعة رهبان الاديرة
 ثالثاً المشايخ والعائلات التي تنتقل اليها المشيخة بالارث يعني حرمهم واولادهم واحفادهم
 رابعاً موسسي المعابد المخصوصة لاجراء عبادات المذاهب المختلفة مع حرمهم واولادهم
 واحفادهم ايضاً ان يدفنوا في قبور مخصوصة بهم بشرط ان يعملوا لحوداً تكون معهولة
 من الحجر ومغطاة بحجارة على صورة لا يمكن معها دخول الهوا اليها

البند الرابع . لا يجوز اجراء هذه الشروط الاستثنائية المذكورة اعلاه مالم تخبر بها
 ائمة الامور الصحية وتؤخذ منها رخصة بذلك

البند الخامس . يلزم مراجعة الدائرة المذكورة واخذ الرخصة منها ايضاً لاجل نقل
 القبور وكشفها في ١٨ صفر سنة ١٢٨٦ وفي ١٨ مايس سنة ١٢٨٥

ترجمة النظام العمومي الذي رتبة القومسيون المجمع في بطرkhانة
 الروم بما يختص بانتخاب البطريرك لاجل
 اصلاح امور البطرkhانة المذكورة

الفصل الاول

في بيان صورة الانتخاب

المادة الاولى . عند ما يقع الحل في مسند بطركية استانبول فجميع المطارنة مع اعضا
 المجلس المختلط ويتخبون ذاتاً تكون جامعة الاوصاف المطلوبة من المطارنة الموجودين
 في دار السعادة لتكون قائماً ويعرضون الكيفية مع بيان الذات التي تصير قائماً الى
 الباب العالي بموجب مضبطة ثم يرسل لم يورلدي بامورية القائم واجراء انتخاب
 البطريرك على موجب النظام بموجب الارادة السنية التي تتعلق بذلك

المادة الثانية . بعد ان تجرى احكام المادة السابقة ترسل مكاتيب الى عموم المطارنة
 التابعين لبطركية استانبول ويحصل بها الاشعار بانهم يحرون على ورقة اسم من يرونة
 بمقتضى حكم ضائهم متصفاً بالاوصاف التي سوف نتصرح ادناه من عامة الرهبان الحائزين
 رتبة الاسقفية ويكون بهذه الواسطة مناسباً للجلوس على كرسي البطريركية ويضعون هذه
 الورقة ضمن ظرف مخنوم ويرسلونها ضمن مكتوب الى دار السعادة بحيث تصل في ظرف
 واحد واربعين يوماً نهاية ما يكون ويحرر ايضاً عدا ذلك خصوصاً الى الاهالي
 الموجودين في داتة الثماني وعشرين مطرنية المحررة ادناه ليكون لكل من الثماني وعشرين
 مطرنية المذكورة وكيل ايضاً في مجلس الانتخاب من الاشخاص المناسبين من العوام
 يوجدون في يوم معين في دار السعادة

المادة الثالثة . كذلك كل واحد من اعضاء مجمع المطارنة مع الذين يصادف
 وجودهم في دار السعادة من باقي المطارنة يحرق اسم الاسقف الذي يعرف بانه مستحق
 البطريركية على ورقة ويختمها قبل يوم الانتخاب بخمسة ايام وتوضع في كيس اوراق الاراء
 التي تكون وردت من طرف المطارنة الموجودين في الخارج

المادة الرابعة . وقبل انقضاء مدة الواحد واربعين يوماً المعينة لانتخاب البطريرك
 بخمسة ايام ترسل اوراق استدعا من طرف القائم الى جميع الرهبان والعوام الذين

يلزم حضورهم في مجلس الانتخاب بموجب هذا النظام ويتعرفون بها عن اليوم المقرر للمجلس العمومي الذي يصير تشكيلاً ثم في اليوم المذكور يأتي جميع المدعوين الى محل الجمعية وبعد ان يصير التحقيق عن اشخاصهم والمصادقة عليها تفتل الابواب وتفتح كاتب جماعة المطارنة ونفران من اعضاء المجلس اوراق الاراء ويرتبونها ويعدونها لدى جميع ارباب المجلس

المادة الخامسة. لا يلتفت الى الاكثرية ولا الى القلة في الاراء التي تصيب الاساقفة الذين تظهر اسماؤهم في اوراق الراي بل يكونون جميعاً موهلين للانتخاب
المادة السادسة. اذا عرض البعض من جماعة العوام ارباب المجلس عن اساقفة لم تظهر اسماؤهم في اوراق الاراء المذكورة بانهم اليق وانسب الى البطركية واستفسلوا من طرف ثلثة اعضاء المجلس الرهبان ايضاً فيدخلون في عدد الذين هم اهل الانتخاب
المادة السابعة. يحرر دفتر باسماء المطارنة الذين يتعينون على هذه الصورة بانهم اهل للانتخاب ويمضي عليه ويختم بحضور المجلس من طرف القائمقام ويجمع المطارنة واعضاء المجلس المختلط

المادة الثامنة. بما ان الذات التي تصير بطريركاً كما انها تكون رئيسة روحية بالنظر الى الامور الكنائسية هي كذلك تكون واسطة لتنفيذ احكام الدولة العلية ايضاً في بعض مصالح المسيحيين الداخلين في بطريركيتهما بالنسبة الى الامور الدنيوية فيلزم ان يكون امر الانتخاب عائداً الى الروسا الروحيين وللعوام لاجل تعيين ذات تكون اهلاً لذلك في الامور الروحية والمالية الا انه كيلا تكون السلطنة السنية مجبورة ان تجري الحقن العائد لها طبعاً بحق ذات خارجة عن وجه انتخاب عمومي يلزم ان الدفتر الذي يعمل بالذين يكونون اهلاً للانتخاب على الوجه المبين في المادة السابقة يرسل حالاً الى الباب العالي حتى اذا وجد بالفرض اشخاص من الذوات المحررة اسماؤهم في هذا الدفتر لا ترى فيهم الاهلية بالنظر الى الامور الملكية يتعرف عنهم بتذكرة من جانب الباب العالي الى البطركخانه في ظرف اربع وعشرين ساعة ليصير استنناؤهم ويجري الانتخاب على الباقيين

المادة التاسعة. دفتر الانتخاب عند ما ينظر في الباب العالي ويحضر على ما قد تبين في المادة السابقة يجتمع مجلس الانتخاب العمومي يوماً ما بحالته الاولى ثم بعد ان يتبلغ اليه راي الباب العالي من طرف القائمقام اذا وجد بانه قد صار استثناء بعض ذوات منه نصير المبادرة باجراء اصول الانتخاب من عداها وهو انه يتعين ثلاثة انفار من الذوات

الموجودة غير المستثناة في الدفتر تحصل عليهم أكثرية الآراء باعطاء رأي كل الحاضرين في المجلس سواء كانوا من الرهبان او من العوام خفية

المادة العاشرة . كل واحد من الحاضرين بالمجلس له صلاحية بان يعطي رأياً واحداً فقط سواء كان من الرهبان او من صنف العوام

المادة الحادية عشرة . بعد تعيين الثلاثة انصار المخطوبين لهذه المرتبة تاخذ اعضاء المجلس من الرهبان الورقة المحنوية على اسمائهم وتوجه بها الى الكنيسة وتستمد من الروح القدس توفيقاً الى الرسوم الدينية التي جرت بها العادة منذ القدم وتنتخب بواسطة الراي الخفي واكثرية الاصوات واحداً من هؤلاء الثلاثة انصار المخطوبين على ما ذكر ونجري الرسوم الدينية في الكنيسة بحضور سائر الاعضاء غير الرهبان ايضاً

المادة الثانية عشرة . اذا تساوت الآراء تعطى النتيجة لهذه القضية بانضمام رأي القائمقام . المادة الثالثة عشرة . عند ما تجرى قضية الانتخاب على الوجه المشروح يتربط عرض محضرو بعد تحريره يتقدم الى جانب الباب العالي حسب الاصول القديمة والذات التي يصير انتخابها تتمثل راساً بحضور الحضرة السلطانية الهايونية بموجب طلب يقع من جانب الباب العالي وبعد ان تجري ماموريتها رسماً وتخصر الى الباب العالي وتعلن الكيفية تعود الى البطريركخانه بالموكب المعتاد وهناك تجري لها الرسوم المرعية ايضاً

الفصل الثاني

في بيان الصفات اللازمة للذات اللائقة لان تنتخب للبطريركية

المادة الاولى . الذات اللائقة لان تنتخب للبطريركية تكون في سن الكمال ومن جملة الرهبان المحائزين رتبة الاسقفية ومع ذلك ايضاً يلزم ان تكون قد ادارت منصباً سبع سنوات متواليات لم يعب فيها عليها بشي اصلاً

المادة الثانية . الذات التي تصير بطريركاً يلزم ان تكون سالمة من الشوائب في الاداب والاخلاق كاملة المعرفة في علوم وقوانين الكنيسة وامر مراعاتها الى الاحكام الدينية وفرائضها الالهية ثابت في الاستدلال في مسلكها السابق واذا امكن ان يكون ذلك مقروناً بالعلوم والمعارف وفضلاً عن ذلك بما انها رثيمة الكنيسة الارثوذكسية واب روحاني له تدينين بهذا الدين وفي مع المطاراة الذين هم تحت ادارتها رابطة اجتماع سائر الكنائس المستقلة التي هي متهذبة بالمذهب الارثوذكسي ايضاً فيكون من مقتضيات

الامور الكنائسية الروحية ان تكون مفندرة في كل حال وفي كل وقت ومحمل على حماية المذهب المذكور قولاً وفعلاً بغيره كاملة

المادة الثالثة . الذات التي تكون بطريركاً عدا انها الرئيس الروحاني الكبير للكنيسة الشرقية هي مأمورة باجراء الخصوصيات كافة التي احسن اليها بها من طرف حضرة السلطان محمد خان الفاتح وتقرر ابقاؤها من طرف سائر السلاطين العظام الماضين ومحررة في البراءة العالية الشأن المحنوية على الامتيازات التي قد اكرم بتأكيدها من جانب صاحب الشوكة ذات الحضرة السلطانية العالي وعلى هذه الجهة قد صارت واسطة لتنفيذ احكام السلطنة السنية في احوال خصوصية فبناء على ذلك يلزم ان الذات التي تختب للبطريركية تكون جامعة للصفات الميينة في البند السابق ومع ذلك بالسوية تكون لائقة بالامنية الكاملة للسلطنة السنية التي سوف تصادق على انتخابها بحسب كمال اهليتها في الاحوال الغير الروحانية ايضاً لوقوفها على الاصول والقوانين وانصافها بحيثية ذاتية واوصاف تليق في هذا المقام من كل وجه لكي تجلب اليها امنية عموم الشعب واعتباره وان تكون من تبعة السلطنة السنية الاصليين ولوعن اب على القليل

الفصل الثالث

في بيان هيئة المجلس العمومي الذي يتشكل لاجل

انتخاب البطريرك

المادة الاولى . عموم مجلس الانتخاب يكون مركباً من الرهبان والعوام
المادة الثانية . الذين يلزم وجودهم في المجلس العمومي من الرهبان هم اعضاء مجمع الرهبان وكذلك مطران اركلي من باقي المطارنة الموجودين اتفاقاً في دار السعادة حيث لا بد من استدعائهم مخصوصاً لاجل دوام اجراء الاصول المرعية بحق اعطائهم الراي فيلزم انه يكون موجوداً معهم ايضاً

المادة الثالثة . الذين يقتضي وجودهم من جماعة العوام اولاً الثلاثة انفار مامورون البطريركخانه الاكثر اعتباراً وهم اللوغاثاني والمامورون الذين هم بعده . ثانياً اعضاء المجلس المختلط . ثالثاً ثلاث ذوات معتبرة تكون من اصحاب الرتبة الاولى والرتبة الثانية الاكثر قدمية ونفراً من الذوات التي احرزت رتبة ميرالاي من الرتبة العسكرية وثلاثة انفار من المامورين المستخدمين في خدمات الدولة العلية البوليتيقية . رابعاً قائمقام سيسام

اذا كان موجودا في دار السعادة والا فقبو كخدايه اذا لم يكن هو ذاته موجودا . خامسا
وكلا (قبو كخدا) الملكتين والصرب . سادسا اربعة انفار من اشهر ارباب العلوم
والمعارف . سابعا خمسة انفار من صنف التجار ثامنا نفر واحد من الصيارف . تاسعا
عشرة انفار من معتبري الاصناف . عاشرا نقران من سكان نفس استانبول والحارات
التي هي داخل البوغاز . حادي عشر الثمانية وعشرون نفرا الذين يتبعون من طرف الاهالي
المسيحيين في دوائر الثاني وعشرين مطرنية وهي . قيصريه . قوش اطهسي . اركلي .
قبوطاغي . ازميز وارنق . قاضي كوي وطرايه . سلانيك . طرنوي . ادرنه . اماسيه .
يانيه . بروسا . مناستر . بوسنه . كريد . طرابزون . يكيشهر . فيليه . سيروز . ادرميد .
مدلولو . وارنه . ودين . صوفيه . ساقز . اسكوب . اسبارته . قسطهوني . وحق الانتخاب هو
عائد بالحصر الى تبعة السلطنة السنية



ترجمة النظام المتضمن للصفات اللازمة للرهبان المستحقين

للاسقفية واصول انتخابهم

المادة الاولى. الذات الذي ينتخب ويتعين للاسقفية يلزم أولاً ان يكون من تبعة الدولة العلية غير معاق في وقت ما لدى الدولة او لدى الملة. ثانياً ان يكون معه شهادة بحسن حاله من كل الوجوه من اي محل كان مقيماً فيه قبل ان يخدم البطريركخانه او بمعية احد المطارنة. ثالثاً ان يكون كامل السن تام الاعضاء بمقتضى احكام القوانين الكنائسية رابعاً ان يكون من الذوات الذين تعرف الكنيسة ان لهم خدمات سابقة بواسطة اقامتهم بصفة الرهينة في البطريركخانه او بمعية احد المطارنة منذ خمس سنين لكي يكون من المجريين بقدر الكفاية في معرفة الامور الكنائسية وفي حسن ادارة الاسقفية. خامساً ان يكون عارفاً باللغة التركية والسلاوية عدا الرومية ايضاً بحسب المحل الذي تتعين له

المادة الثانية. رتبة الاسقفية تعطى منذ الان فصاعداً الى الذوات الذين ثبت انهم قد اكملوا تحصيل مجرد علوم الكنيسة الارثوذكسية وبرزون بذلك رؤوساً ولا يكون معها رؤوس وإنما يكونون من المسلم لهم بحسن الاخلاق والاداب المدوحة ومن اصحاب المعارف الكاملة في الامور المذهبية بحيث لا ينظر لاحد منهم بانه اهل للانتخاب ولو كان من اصحاب الرؤوس الذين توجهوا الى الديار الاجنبية ورجعوا بعد ان حصلوا العلوم ما لم يتباحث مع معلمي مكتب المذهب الكاش في دار السعادة وتحصل المصادقة من طرفهم على لياقته واهليته او كان ليس هو من اصحاب الرؤوس ما لم تخن كذلك حسب الاصول وتعطى له رؤوس من المكتب المذكور

المادة الثالثة. الذوات الذين يكونون اكتسبوا اعتبار العامة من جهة العفة والعلم والكمال وعرفوا بذلك من الكنيسة ايضاً بنظر اليهم بعين الاهلية للانتخاب بعد ان يجري انتخابهم بمقتضى البند السابق ومن كان من هذا القليل يصرف النظر عن كونه كان مستخدماً خمس سنوات في البطريركخانه او بمعية احد المطارنة

المادة الرابعة. من حيث ان انتخاب الاسقف الجديد وتعيينه الى مسند الاسقفية المحلولة يجري برأي مجمع المطارنة واستنساخه حسب الاصول الكنائسية الجارية منذ القدم فيلزم ان المجمع المذكور يرتب بحسب البطريرك واذنه دفترًا بالرهبان الذين جمعوا في

ذواتهم الصفات اللازمة الى الاسقفية ويعينون منهم الى الاسقفية الفارغة ثلاثة انفار من اصحاب اللياقة المتساوية الا انهم مرجحون بخدماتهم السابقة الاكثر صداقة الى الكنيسة وبعد ذلك يتوجهون الى الكنيسة ويمجرون الاصول المربعة بانتخاب واحد من الثلاثة المذكورين بواسطة الراي الخفي ايضاً ويعينونه قطعياً اما اذا وقعت المساواة في الاراء فتحصل اكثرية الاراء برأي البطريرك

المادة الخامسة . اذا توفي احد الاساقفة فلا يحصل التثبيت بانتخاب غيره وتعيينه قبل ان يرد مكتوب مضمّن من طرف معتبري رهبان وعوام المدينة التي كان المتوفى مقيماً فيها باعلان ذلك رسماً

المادة السادسة . كما ان الذات التي تكون بطريركاً تدوم في مسندها ما دامت في قيد الحياة كذلك الاساقفة ايضاً يبقون مدة حياتهم في المساند التي امرؤ بها ويعينون لها طالمالم تنفع منهم اهانة للدولة العلية او ظلم وتعدّي للاهالي او سوء حال او حركة توجب عزلم وتبديلهم بحسب قانون الملكة توفيقاً لاحكام القوانين الموسسة كنائسياً ولذلك لا يجوز منذ الان فصاعداً ان تنقل الاساقفة من مناصبها الى مناصب اخرى انما اذا ظهر سبب مهم يعني اذا لزم تعيين اسقف محارب عارف بالامور الى اسقفية ذات جسامه واهمية بحسب كثرة اهاليها او موقعها فحينئذ يعين مجمع المطارنة مع البطريرك ثلاثة انفار اكثر مناسبة من الاساقفة اصحاب المناصب وبعد ان يتم ذلك باكثرية الاراء يتوجهون الى الكنيسة ويمجرون الاصول المعتادة وينتخبون واحداً من الثلاثة المذكورين ويعينونه كذلك باكثرية الاراء توفيقاً الى ما جرت العادة به قديماً في الكنيسة نادراً ولكن بما انه يلزم ان نتعرف الكيفية الى الاسقف الذي يجري انتخابه على هذا الوجه ويطلب رايه في ذلك فاذا كان الاسقف الموماليه لا يريد ان يترك المسند الذي هو فيه فحينئذ يبادر مجمع المطارنة لانتخاب واحد اخر وتعيينه من المذكورين الذين وقع عليهم الانتخاب ولا يجوز نقل احد الاساقفة من الاسقفية التي امرؤ بها ابتداء وتعيينه الى غيرها اكثر من مرة واحدة وهذه ايضاً يمكن عملها بناء على ظهور اسباب مهمة جداً على ما ذكر اعلاه ثم ان انتخاب اخر وتعيينه عوض الاسقف المنقول الى اسقفية اخرى يجري توفيقاً الى ما ك

المادة الرابعة من هذا النظام

المادة السابعة . الاساقفة عموماً يقيمون دائماً في المحل الذي هم مامورون به بمقتضى القوانين الكنائسية ومن الامور المفروضة عليهم هو ان يطوفوا بذاتهم في الاوقات المعينة

على الحالات الموجودة داخل مامورياتهم بحسب الاصول المعتادة لكل محل لكي يروا
ويلاحظوا احوال المسيحيين الروحية الذين هم داخلون في دائرة حكوماتهم الروحانية
بدون ان يقتلوا على الاهالي ولا يجوز لهم اصلاً ان يستخدموا رهباناً بوظيفة اساقفة بمعينهم
ليروا الامور التي يقضي ان يحرقوها هم ذواتهم ما لم تكن موانع شرعية كالشيخوخة المتناهية
والعلل والامراض او كان يلزم احضارهم الى دار السعادة من طرف الدولة والبطريركخانه
بناء على اسباب اخرى صحيحة.

المادة الثامنة. الاساقفة ولئن كانوا يبقون ما داموا احياء في اسقفيات الحالات التي
هم مامورون بها على ما قد تبين في المادة السادسة الا انه اذا وقع تشكيكات في حق اسقف
ما من طرف اهالي الحالات المسيحيين فيعمل مجمع المطارنة للتدابير الممكنة في ظرف
مدة معتدلة لاجل التاليف في ما بين الاسقف المشكوك وجماعة المشتكين ومصالحتهم ثم
بعد ان يبذلوا الغيرة والمقدرة في البحث عن الكينية وعلى تسويتها بواسطة الاساقفة
الموجودين في الجوار ولم يرض المشتكون واصروا على طلب الاسقف لاجل المحاكمة معه
فحينئذ يجلب الاسقف الى دار السعادة واذا كانت النعم المعزوة بحق والمسندة اليه في
مخضعة بامور روحية فتجري محاكمة من طرف مجمع المطارنة فقط توفيقاً الى القوانين
الكناسية اما اذا كانت التشكيكات المذكورة مخضعة بالامور الدنيوية فيتشكل قوميون
مختلط مركب من ثمانية اعضاء اربعة منهم اساقفة واربعة من العوام مع البطريرك
ومجمع المطارنة وهذا القوميون يضبطا فادات الطرفين ويحررها ويعرضها الى البطريرك
الحالي بموجب مضبطة يعملها تحوي على نتيجة ارائهم ومطالعتهم بعد التدقيق والتحقيق ثم
نعين المجازاة اللازمة تطبيقاً الى قوانين الدولة العلية ويقاد عن ذلك الباب العالي اما
اذا كانت مهمة ذلك المطران او الاسقف من نوع الجنابات فمن الطبع ترتفع عنه من
طرف البطريركخانه الصفة الروحانية الموجودة بعهدته وبعد ذلك تجري مجازاته بحسب
القوانين الجزائية الموضوعة على ما قد تحرر.

المادة التاسعة. الاساقفة يقومون بايقاد مامورياتهم فيداومون بذاتهم مجلس البلدة
التي هم مقيمون بها توفيقاً لاحكام النظام الموضوع بحق مجالس ايالات الدولة العلية التي
هي متبوعتنا الفخية واذا كانوا مرضى او توجهوا الى محل اخر فيكونون مجبورين ان
يعينوا واحداً من جماعة الرهبان وكيلاً عنهم وان يعينوا كذلك لكل من مجالس باقي
القضاات وكيلاً من طائفة الرهبان ايضاً.

المادة العاشرة . الاساقفة ليسوا بماذونين ان يعملوا وصية تخصص باموالهم الذاتية بل وقتما يتوفون يخرج من تركتهم المبالغ المقررة صرفها لاجل جنازتهم وعن ارواحهم وما يتبقى من اموالهم كافة المنقولة وغير المنقولة يقسم الى ثلاثة اقسام يتخصص احدها لمشتري املاك وعقارات يعود ابرادها الى الاسقفية التي كانوا موجودين بها وما يحصل منها يصرف في مشتري املاك بالتدرج ايضاً الى ان يصير منها ابراد بقدر ما هو مخصص معاشاً سنوياً لكل من المطارنة وبعد ذلك يصرف الابراد الذي ينشأ من ثلث اموال الاساقفة ويستعمل في خيرات المدنية وحسناتها والقسم الثاني يعود الى اقرب المتوفى اما القسم الثالث فيقسم ايضاً الى قسمين الواحد يتخصص بصرف في خيرات الملة وحسناتها الموجودة في دار السعادة والنصف الثاني يصرف بشراء املاك وعقارات يحصل منها ابراد لمسند البطريركية لحدا ما يحصل منها مبالغ بقدر ما يبلغ المعاش للمقتن سنوياً الى بطريك استانبول ثم بعد ان يتكامل المعاش المذكور تستعمل كذلك زيادة ابرادات محصولاتها التي تظهر على ذلك الوجه في شراء هكذا اموال منقولة وغير منقولة لكي تصرف على خيرات الملة وحسناتها الموجودة في دار السعادة اما اذا ظهر وتحقق بادلة شرعية ان المتوفى من اموال تركته اموالاً موروثة قد بقيت له من اقربائه ووجدت له وصية بحفظها فتكون وصيته نافذة معمولاً بها كما انه اذا لم توجد له وصية بذلك يلزم حيث شئ تقسيمها الى ثلاثة اقسام على الوجه المحرر وتحصل مراعاة هذه الاصول في امر تقسيم متروكات كل اصناف المطارنة من البطريرك الى الاساقفة انما يشترط في اجراء الاصول المشروحة اتباع قوانين ونظامات الاراضي والاقواف بنماها

المادة الحادية عشرة . عند ما يتوفى من الرهبان بطريك او مطران او اسقف بلا منصب يخرج من متروكاته المبالغ الواجب صرفها على جنازته وعن روحه الى غير ذلك وبقية متروكاته تقسم الى ثلاثة اقسام الواحد يعطى لمن يلزم من اقاربه والقسم الثاني يشتري به املاك وعقارات ليكون ابرادها مناصفة بين مسند بطريركية استانبول وبين الخيرات . والحسنات الواقعة بهذا الطرف والقسم الثالث يكون موقوفاً للصرف على الابنية الخيرية المختصة بمنفعة العامة في نواحي وطن المتوفى وبلاده

المادة الثانية عشرة . كذلك من بعد ان تنقسم تركة البطريرك الذي يتوفى في المنصب الى ثلاثة اقسام ايضاً يصرف الواحد بشراء عقار يعود الى مسند بطريركية استانبول اما

القسم الثاني فيعطى الى من يلزم من اقر بائه واما القسم الثالث فيتعين نصفه ايضاً الى مسند
البطريركية ليستعمل في انشاء ايراد يتخصص موقوفاً الى الابنية الخيرية العامة الموجودة
في هذا الطرف

المادة الثالثة عشرة. متى توفي واحد من رؤساء الرهبان ينظم حالاً الدفتر اللازم اربعة
انفار من معتبري الاهاالي الارثوذكسيين المقيمين في القرب والجوار مع اربعة انفار اخرين
من الرهبان ويقيدون به ما تركه من الاموال ثم بعد ان يحتم عليه الامناء يخبرون بذلك
سريعاً بطريرك استانبول لاجل ايصال الوصايا اللازمة وارسالها لطرفهم فيما يخص باجراء
المقتضى اما امر اجراء دفنه وجنازته وباقي العادات المرعية المختصة بروحه على مقتضى
المذهب فيحال الى عين انتباه المعتبرين المرقومين واهتمامهم

المادة الرابعة عشرة. اسماء جميع الذوات الذين ترى بهم اللياقة للانتخاب بحسب
استحقاقهم الى مسند الاسقفية في الحالة الحاضرة لكونهم معدودين من اصحاب الصفات المعلومة
المطلوبة في باقي الممالك الشاهانية يلزم ان تنقيد في دفتر مخصوص يترتب لذلك
لكي يصير حينما يلزم بعد حين جلهم بكتوب يرسل لهم من طرف البطريرك والذين
يظهرون بعد الان رويداً رويداً من امثالهم يعرض عنهم بافادات من طرف الذوات
الذين توصلوا عليهم مع الاشارة عن كالاتهم وباقي صفاتهم الذاتية وانهم لائقون
للاختاب لكي يجري اصول امتحانهم في مكتب المذهب بدار السعادة تطبيقاً الى مال البنود
الحررة اعلاه لاجل تحقيق تحصيلهم العلوم الدينية وتنقيد اسماءهم بالضبط في الدفتر
المذكور بتواريخهم



ترجمة النظام المتضمن هيئة مجمع المطارنة وصورة تشكيله

المادة الاولى . حيث ان مجمع المطارنة عند ما يتركب من اثني عشرة ذاتاً معدودين من المطارنة المرتبطين ببطركية استانبول ونحت رئاسة الذات الموجودة ببطركية استانبول بعد حيث تدبر حكومة روحانية لكل الطائفة المسيحية العائدة والتابعة الى بطريركية روم استانبول في كل الاوقات فيكون من واجباته ان يجري الدقة على جميع امور الملة وخصوصاتها الروحية بحسب اقتضاء القوانين الكناسية الاساسية يعني فيما يخص بنصب وتعيين اخرين على مناصب الاساقفة المحلولة واصلاح احوال طائفة الرهبان عموماً ودبورة الملة الواقعة في كل جهة ومكتب الملة الموجود في دار السعادة وحسن المحافظة على ادارتهم وامنية المسيحيين الارثوذكسيين وصيانتهم من كل انواع التأثيرات الخارجية التي يمكنها ان تكون سبباً لاخلال عقائدهم وتغيير مذهبهم وكيفية ما يلزم صرفه من التيقظ والاهتمام بخصوص ذلك بواسطة تعيين واعاظ رهبان من اصحاب اللياقة واراسلم لدار السعادة وباقي الممالك المحروسة الشاهانية لكي يعلموا الاهالي المسيحيين وبلقنوم الانجيل الشريف وتدارك الكتب والتاليفات المفيدة التي يستنبهونها ونشرها لاجل استفادة الرهبان وتعليم جماعة المسيحيين وعقائدهم الدينية على وجه لائق واججاد مطبعة منتظمة لاجل هذا الامر في البطريركخانه ورعاية الخبارة مع نظارة المعارف العمومية الجلييلة في اول الامر بحق الكتب والرسائل التي تطبع في هذه المطبعة ما عدا الكتب المتعلقة في الامور الدينية صرفاً تطبيقاً الى النظام المؤسس مع بذل الهممة وصرف المقدرة في هذه الخصوصات واجراء مجمع المطارنة المذكور الخبارات بشأنها مع الاساقفة الموجودين في الايلات الشاهانية ومحاطبة الاساقفة ايضاً المجمع المذكور بها راساً ولذلك لا يجوز ان يتدخل احد من الخارج في الامور والحقوق المتعلقة بحكم مجمع المطارنة الروحي المادة الثانية . لا يمكن ان يكون للاساقفة منذ الآن فصاعداً وكلاء (قبو كنفذالر) في دار السعادة كما انه قد فسخ والغيت عادة اقامة البعض من ممتازي المطارنة بعد الان في دار السعادة ايضاً ولذلك يكون لجميع المطارنة المحققين الى بطريركية استانبول حق وصلاحيه بان ينصب وتعيين كل منهم بطريق المناوبة ستين بدة مخصوصة عضواً في مجمع المطارنة ولكيلا يقيم احد من الاعضاء اكثر من ستين في المجمع المذكور يلزم ان يتبدل النصف من اعضاء المجمع ويتجدد عوضهم في كل سنة ولا يكون ادنى فرق

وتفاوت في ما بين سائر الاعضاء التي يتركب منها مجمع المطارنة بل يكون راسهم في اجراء ماموريتهم متساوياً في القوة ويرسل على الدوام من طرف البطريركخانه الى الباب العالي دفتر بالذين يحضرون من المطارنة الى دار السعادة ويتوجهون منها تبين به احوالهم

المادة الثالثة. الذوات الذين يتعينون اساقفة في البلاد الشاهانية لا يمكن ان يتعينوا اعضاء في مجمع المطارنة ما لم يكن لهم خمس سنين كاملة في اسقفة المحل المحول لعهدهم اذا كانوا قد نالوا رتبة الاسقفة جديداً وثلاث سنين اذا كانوا منتولين اليها من محل آخر بطريق المبادلة ولا يصرف النظر عن اساقفة تطلب لعضوية المجمع على ذلك الوجه الا عن كان منهم في سن الشيخوخة اما جميع الاساقفة الباقين فيكونون مجبورين على الحضور الى دار السعادة متى دعوا اليها

المادة الرابعة. يختص للاساقفة الذين يكونون من اعضاء مجمع المطارنة وابرارهم الملقن اقل من خمسين الف غرش شيء يعطى لهم بقدر ما يكون كافياً لما يلزمهم من المصاريف بمدة اقامتهم في دار السعادة من ابتداء اليوم الذي يباشرون فيه كل منهم اجراء الامور لحد اليوم الذي ينصب فيه اخر غرضه

المادة الخامسة. من حيث انه قد ترتب دفتر مخصوص ببيان مقدار المطارنة وعددهم وتقسيمهم الى ثلاثة اصناف ومجنوي على الثلث من كل صنف منهم فعند ما يكون باقياً من السنة ثلاثة شهور ياخذ البطريرك ومجمع المطارنة نفرين من كل صنف يعني الموجودين في الابتداء وفي النهاية بموجب الدفتر المذكور ويطلبونها ليكونا خلفاً للذين انقضت مدة عضويتهم

المادة السادسة. اذا توفي احد من اعضاء مجمع المطارنة قبل انقضاء الستين للتين هما المدة المعينة له وكانت وفاته واقعة في اثناء السنة الاولى فيتعين عوضه الذات اللاحقة له تعقيباً بحسب الصنف لاجل تكميل الستين اما اذا كانت واقعة في اثناء السنة الثانية فنضم الاشهر الباقية علاوة للذوات الذين يلزم استدعاؤهم وجلبهم من الخارج بمقتضى الصنف ثم بالنظر الى قضية اي الذوات هم الذين يتركب منهم مجمع المطارنة نقول انه في السنة الاولى يؤخذ ثلاثة انفار اساقفة من الاعضاء الموجودين في المجلس الموقت ومن الذين هم الاول والثاني على وجه الصنف من الاساقفة الموجودين في المالك الشاهانية والمنقسمين الى ثلاثة اصناف مع تسعة انفار اساقفة آخرين ويتعينون بالراي الخفي من

البطريك ومجمع المطارنة ليكونوا بعد الاول وعند ختام السنة الاولى يكون نصف الاعضاء المذكورين عبارة عن تسعة انفار من الاساقفة ثلاثة منهم من اعضاء المجلس الموقت وثلاثة ايضاً الاول من كل صنف اما امر توجيههم راجعين الى مامور باتهم وتعيين اخرين عوضهم فيكون بواسطة اخذ نفرين من الاساقفة بحسب نوبة كل شخص من الثلاثة اصناف المارة الذكر على ما هو مقرر ولذلك قد اعطي هذا الشرح هنا

المادة السابعة . بعد ان يتاسس قوميون مخصوص يتعين لاجل رفع ونسوية الديون المعلومة المختصة بالكنيسة والشعب تكون اعضاء مجمع المطارنة معنوقة من اعطاء كفالات وسندات فوائض من طرفها بمثل هكذا ديون مالية ولذلك يكون هذا الامر من المواد الموكدة منها بعد الان

المادة الثامنة . لا يمكن اعتبار شيء حكم به من طرف مجمع المطارنة بدون ان يكون للبطريك علم به او لم يكن هو موجوداً في المجلس بل يكون ملغى كما ان الشيء الذي يكون حكم به وتقرر من طرف البطريك بمفرده بدون معرفة مجمع المطارنة بعد ذلك بحكم الغير جار والمادة التي تقرر وبحكمها باكثرية الآراء من طرف المجمع بحضور جميع الاعضاء يكون البطريك مجبوراً الى استنساها وقبولها والى التثبت باجراء ما تقتضيه ايضاً

المادة التاسعة . الذين يكونون من مجمع المطارنة وتنقضي المدة المعينة لهم لا يجوز لهم ان يبقوا في دار السعادة باي عذر او سبب كان انما اذا كان لهم تعللات واسباب قوية في هذا الباب فتتعين لهم وعدة مناسبة من طرف البطريك بعلم المجمع وتعرف الكيفية الى الباب العالي ايضاً الا ان امثال هؤلاء لا يؤذن لهم بان يوجدوا في المجلس ولا ان يبقوا في المواقع المخصوصة بهم في الكنيسة

المادة العاشرة . لا يمكن لاحد من الاساقفة التابعين لبطريكية استانبول والمرتبطين بها ان ياتي الى دار السعادة باية وسيلة كانت بدون اذن البطريك ومعرفة مجمع المطارنة

المادة الحادية عشرة . من بعد ان تحصل المصادقة من جانب كرم مناقب الحضرة الملوكانية على المواد المنتظمة على هذا الوجه من طرف مجلس الملة الموقت يلزم تشكيل مجمع المطارنة ومبادرته لعقد المجلس في يوم عيد معتبر للملة بصادف قربته واجراء مامور يتو على مدة سنتين بوجه المناوبة

المادة الثانية عشرة. اذا بالفرض ظهرت حركة من البطريك مخالفة لواجبات ذمته وفرائضه الروحانية ولم يعر سمعه الى الاخطارات اللاتقة التي تقع له بصورة حسنة مرة ومرتين من طرف مجمع المطارنة وامتنع من قبول نصحه اياه فحينئذ يتفق المجمع المذكور مع الاعضا الدائمة الذين للمجلس المختلط المصمم على تشكيله ويكررون سوية مجددين الاخطارات اللازمة له مرة اخرى ثم بعد ذلك اذا بقي البطريك مصرًا على ما هو عليه حينئذ يعرض مجمع المطارنة واعضا المختلط المذكور سوية الكيفية الى جانب الباب العالي الاشرف ويفيدونه عنها لاجل طلب عزل البطريك وكذلك متى ظهرت من البطريك حركة مغايرة في واجباته الجسدية بحصل التثبيت اولًا في التداير اللازمة من طرف المجلس المختلط الدائم بالاستقلال على الوجه المحرر ثم بعده بالاتفاق مع مجمع المطارنة انما يلزم عند قضية عزل البطريك ان يكون ثلثا مجمع المطارنة وثلثا اعضا المجلس المختلط الدائمين متفقين بهذا الباب



ترجمة النظام المخوي على المناسبات الكائنة بين بطريرك
استانبول وبين مجمع المطارنة في
بعضهم البعض

بما ان ذات بطريرك استانبول هو الرئيس الروحي لكل اصناف الرهبان التابعين
الى بطركية استانبول والمرتبطين بها فيلزمه أولاً ان يعد جميع الاساقفة بمثابة اخوة له
ويعامل بالحبة الاخوية الخالصة كل فرد منهم بدون ان يميز احداً منهم اصلاً بناء على
اسباب شخصية او ذاتية . ثانياً ان يبذل حماية وما يقدر عليه هو ومجمع المطارنة بحق
من كان مقدوراً بغير حق من طائفة الرهبان . ثالثاً ان يصرف انظاره بقطره على اطوار
وحركات جماعة الرهبان ويقومهم ويرغبهم بالوسائل المناسبة على الاشياء التي تستحق
المدح وتستوجب الثناء عليهم وان يمنع من كان منهم بغائراً لثان الكنيسة واركانها ويلزم
الطعن فيه ونقيضه ويدقق على اجراء التاديبات اللازمة بحسبها يقتضي لذلك بالاتفاق
مع مجمع المطارنة . رابعاً ان يعامل اعضاء المجمع كافة بالحلم والملازمة بدون ان يميز او
يستثني احداً منهم او يراعي كلاً منهم على الوجه اللائق به ويتجنب محترزاً من الحالات
الموجبة لسوء الظن . خامساً ان لا يميز على امور غير لائقة توجب خلافاً في حسن النظام
كالتكلم بكلمات لا تناسب صفة الرهبة في المجلس او توجب العيب بمقتضى مرتبة مجمع
المطارنة العالية وشان وشهرة الكنيسة بل يمنع ذلك ويظهر نفسه مثلاً حسناً في كل
الاحوال . سادساً ان يدوم ما يقع من الامور بالاتحاد والاتفاق مع مجمع المطارنة بدون
غرض ولا نصيب مبرئاً من التفكير في الفائدة الذاتية وبصرف همه على رؤية ما يقع من
امور الملة وحسن تسويته بدون شيء يفاير ما فيه فائدة الكنيسة والشعب . سابعاً حيث
انه لا يجوز لمجمع المطارنة ان يعقد مجلساً في محل خارجاً عن البطريركخانه فيخصص قاعة
مناسبة في البطريركخانه ويعينها لاجل ان تعقد اعضاؤه فيها المشورة ويتذكروا
على حدتهم في ما يختص بالامور التي هم مأمورون بها باذن البطريرك ومعلوماته في
الاحوال التي تكون فوق العادة وكما ان ذلك جمعة هو من واجبات مسنده كذلك
سوف تبيين الامور المفروضة على اعضاء مجمع المطارنة ايضاً في هذه البنود الاتية
المادة الاولى . الذوات الذين يتركب منهم مجمع المطارنة يلزمهم أولاً ان يوقروا بطريرك

استانبول الذي هو الرئيس الروحاني المطلق للكنيسة والشعب ويحترموه بحسب مسنده وان
يتبعوا نصائحه الصائبة ويمثلوا وصاياه العقلية فلا يتحركون مخالفة في اجراء الامور المفروضة
عليهم ثانياً ان يكونوا سالكين باطوار حسنة واداب مرغوبة داخل المجلس وخارجة بحسب
ما يقتضيه شأنهم ويحترزوا من الحركات التي توجب الريبة والكلام الذي يمس صفة
البطيريك كما هو شان ماموريتهم

المادة الثانية. اذا اقتضى لاحد من الاساقفة المعدودين من اعضاء المجلس او لم
يكونوا معدودين منهم ان يزور احد الدوات من اصحاب المناصب فيلزمه ان يستحصل
الاذن والرخصة في ذلك من طرف البطيريك بموجب العادة كما انه اذا ظهر من
يتوجه بدون اذن وبعد ان تحصل له الاخطارات اللازمة بصورة حسنة من طرف
البطيريك لم يطع فيعزز معاقباً في المرة الثانية بحضور مجمع المطارنة ثم اذا لم
ينقد ايضاً يحصل التثبيت في المرة الثالثة حينئذ بالتدابير المتفضا لادخاله في
رتبة الطاعة

المادة الثالثة. لا احد من الاساقفة سواء كان من مطارنة المجمع او لا يقدر ان يتكلم
كلاماً بين الناس خارجاً عن الادب او يذم البطيريك بصورة توجب النقص في شأنه
واعتياره واذا وجد من يجاسر على ذلك فينصح اولاً بالحلم من طرف البطيريك وفي المرة
الثانية يعاتب ويتعذر بحضور المجمع فاذا لم يقبل الاصلاح ايضاً تجري حينئذ بحقه
التدابير اللازمة

المادة الرابعة. لم يكن جائزاً منذ القدم ان يتوجه اسقف الى محل اقامة اسقف
اخر ويستقيم فيه اكثر من خمسة عشر يوماً بدون ان ياخذ اذنًا من البطيريك ويعطي
خبراً بذلك الى اسقف المحل الذي هو ذاهب اليه انما اذا مست الضرورة فيقيم بعض
ايام لحد انتهاء شغله في السناجق الكائنة داخل الابلية ويخبر عن وقت توجهه ورجوعه
بطيريك استانبول

المادة الخامسة. اعضاء مجمع المطارنة يجرون ماموريتهم على الدوام مع البطيريك
سوية في روية الامور الواقعة وفصل كل مشئلة وتسويتها باتفاق الاراء وعند ما تقع
مساواة الاراء في مادة من المواد يترجح الطرف الذي يكون فيه راي البطيريك واعضاء
جمعية المطارنة من اية رتبة واي صنف كانوا لا يكون بينهم تفاوت ولا فرق في الحقوق
اصلاً انما الفرق والتفاوت الذي ينشأ بحسب الصنف فهو يبين رتب جميع الاساقفة

واصنافهم المختلطة كنائسياً وبشير اليها ويعتبر مراعي الكرسى والموقع المخصوص الذي يجلسون فيه في الكنيسة بحسب ما تقتضيه احكام قوانينهم الخصوصية فقط وسوف يتعدل بعض المحلات في القانون المذكور. يتصحح مع الاستقامة وخلو الغرض من طرف مجمع المطارنة الذي يتشكل بحسبها براءً مناسباً

المادة السادسة. نطق البطريرك بكلام بوجب تقيصة للاعتبار في حق احد من اعضاء المجمع في اثناء المجلس بناء على ما ابانه من الراي او على ما تنوّه به من المواد بعد امر ايس هيئة المجلس ونظيرة امر احترام الذوات الذين يعبر عنهم بمجمع المطارنة وتوقيعهم اللائق الى البطريرك ايضاً هو من الامور الموكدة اللازمة

المادة السابعة. يستخدم في مجمع المطارنة كاتبان من الرهبان مامورين من طرف البطريرك واعضاء المجمع يسمى احدهما رئيساً والثاني كاتباً ويكون الباشكاتب او اذا كان يوجد له مانع فالكاتب الثاني مامور بادارة الامور المختصة بكتابة المجلس ويعرض المعروضات وباقي الاوراق بحضرة البطريرك والمجمع ويحفظ الاوراق المختصة باحكام المجلس ومذاكراته ولا يتداخل في المواد التي تحصل المذاكرة بها في المجلس ما لم يسأل ولا تكون له صلاحية في ابداء الراي اما اشغال باقي الكتاب فتتظر من طرف الباشكاتب دائماً لا ينظر الى لياقتها واستحقاقها لان ينتخبها اساقفة ما لم يكن قد سبق للباشكاتب خمس سنين وللكتاب الثاني سبع سنوات في الخدمة في ماموريتها اعتباراً من تاريخ استخدامها

المادة الثامنة. قد تقرر ان مجمع المطارنة يعقد مجلساً ثلاث مرات في الاسبوع وبما ان جميع الاوراق التي تتقدم الى جانب الباب العالي الاشرف تكون مخنومة بختم عبارة عن ست قطع فالست قطع المذكورات توضع كل قطعة منها ودبعة عند واحد من الست ذوات الذين يبقون كل سنة في دار السعادة وعند تقديم كل ورقة تنقيد في الدفتر وتمضى من طرف الاعضاء اما مفتاح الختم المذكور فيبقى محفوظاً عند البطريرك

المادة التاسعة. لا يعطى جواز الى اقامة الذوات الذين يتعينون وينصون اساقفة اكثر من شهرين في دار السعادة بل يلزم توجيههم الى نواحي مامورياتهم وطالما وجدوا في دار السعادة بمكثهم ان يقفوا في المواقع المخصوصة بهم في الكنيسة ويحرموا القداس الشريف

المادة العاشرة. لا يجوز للاساقفة الموجودين في دار السعادة لمدة معينة باذن البطريرك ورأى به واستنساخه بسبب شغل ما او مرض او علة من العلل عدا من كان عليهم دعاوى

ان يعقدوا مجلساً وإنما اذا كان لهم صلاحية فيقفون في المواقع المخصصة لهم في الكنيسة ويجزؤون القديس الشريف مع اساقفة آخرين سوية ثم عند انقضاء وعدتهم يكونون مجبورين ان يذهبوا حالاً الى محل مامورياتهم اما اذا اوجبت الضرورة اقامتهم في هذا الطرف فمن حيث ان ذلك يكون بموجب قرار يعطى من طرف البطريرك براى الجميع فالذين يريدون تمديد مدة اقامتهم وتكون موجبة لاضطراب الكنيسة يرسلون حالاً الى نواحي مامورياتهم واذا لم يرتضوا يلزم ان يرسلوا الى جهة اخرى لحد ما يتسهل امر اسالم المادة الحادية عشرة. تصرف الهممة من طرف البطريرك ومجمع المطارنة في تخصيص معاش كافٍ لكل من البطارقة المعزولين المحتاجين ليعيشوا براحة وكذلك المطارنة والاساقفة الذين ليس لهم مناصب والرهبان الذين هم بوظيفة اساقفة لاجل ادارتهم وحينما تستعفى الاساقفة بحسن رضاهم من مامورياتهم على معرفة من البطريرك والمجمع فيمكنهم ان يقيموا في المحل الذي يختارونه ما عدا الاسقفية التي كانوا مامورين عليها لاجل استراحتهم وصرف ما بقي من حياتهم انما عند ما يقع عزل احد الاساقفة وكان منهما في شي يخص الامور الروحية فيتعين محل اقامته ويخبر به من طرف البطريرك والمجمع بحسب ما ل المادة الثامنة من النظام المختص باصول انتخاب الاساقفة واذا كان منهما في ما يخص بالجرائم الدنيوية فيتعين محل اقامته بواسطة الخابرة بين الباب العالي والبطريرك

المادة الثانية عشرة. يتشكل قوميون ديني مركب من بعض الرهبان اصحاب المعارف وتعين اعضاؤه وتنصب من طرف البطريرك ومجمع المطارنة ايضاً لاجل تحسين حركات واطوار الذين هم من طائفة الرهبان والتدقيق على وسائل تعليمهم ويلزم ان يصرف اهتمامه ايضاً بالوسائط التي تمنع دخول اشخاص جهلة او اداهم غير موافقة في الطريقة الرهبانية

المادة الثالثة عشرة. يلزم بان يوجد في كل مدينة ذات اسقف قوميون ديني تطبيقاً الى الاحكام والشروط الموضوعة لقوميون المركز الديني الموجود في دار السعادة

المادة الرابعة عشرة. من فرائض ذمة كل اسقف ان يعين واعظاً ليدور بالمناوبة في المحلات التي تكون داخل ادارة ذلك الاسقف الروحانية ويعطى بدون اجرة ويوجد كذلك عدا ما ذكر في كل من الاسقفيات الكبرى مكتب رهباني ايضاً تكون مصاريفه من طرف الاهالي المسيحيين وهو تحت رئاسة اسقف ذلك المحل ومعتبري المسيحيين وبما ان الذين يرغبون في الدخول للرهبنة وخاصة اولاد القسوس وجهلة القسوس والرهبان

سوف يحصلون العلم على ذلك الوجه فاذا كان فيهم من هو صاحب استعداد وذاك ويريد ان يحصل العلوم كما ينبغي يرسل بمعرفة اسقف محله الى مكتب دار السعادة الديني المادة الخامسة عشرة . ترسل المكاتب اللازمة من طرف البطريرك الى جميع الاساقفة كلما سحقت الفرصة لكي ترسل تلامذة من ذوي الاخلاق الحسنة وارباب الاستعداد ليدخلوا في مكتب دار السعادة الديني باقدام الاساقفة وغيره معتبري المسيحيين اهل البلاد التي هم موجودون فيها

المادة السادسة عشرة . يكون لمجمع المطارنة صندوق دراهم مخصوص لاجل بعض المصاريف الجزئية مثل اجرة المكاتب وغيرها والمبالغ التي تقتضى لهذا الامر تعطى من صندوق المجلس المختلط

المادة السابعة عشرة . كما ان البعض من اديرة الطائفة المسيحية تحت حكم بطريرك استانبول وبعضها عائد الى مطارنة البلاد التي هم داخلها ايضا بمقتضى القوانين الاصلية المرعية في هذا الامر كذلك يكونون منذ الان فصاعدا مرتبطين باية جهة كانوا مرتبطين بها منذ القديم وتكون ادارتهم بموجب احكام النظام المخصوص بحق الاديرة

المادة الثامنة عشرة . تصرف الدقة الكاملة وتبذل الملاحظات اللازمة من طرف مجمع المطارنة على التشكيكات المعروضة الى البطريركخانه بالتتابع من طرف طائفة البلغار بسبب الصلوات والمواعظ التي تنلى في الكنائس وبعد ان يجري التدقيق والتحقق على هذه التشكيكات وباية درجة في يحصل السعي وتبذل الغيرة على اسباب ووسائل ما يلزم لتسوية الكيفية لاجل راحة المرقومين وتسكين خواطرم

المادة التاسعة عشرة . يلزم ان يحصل السعي وتبذل الغيرة سواء كان من طرف مجمع المطارنة او من طرف معتبري الطائفة بترتيب بيت للابتنام ينشأ لاجل ماوي بنات فقراء الشعب وتعليمهم ويكون تحت نظارة البطريرك ومجمع المطارنة والمجلس المختلط ويصير فتحه في محل مناسب لاجل اسكان وترية الاولاد الايتام المحتاجين الى المحافظة وتعليم العقائد الدينية بناء على كونهم مقطوعين او عاجز او غير ذلك من باقي الاسباب المادة العشرون . يلزم بذل الدقة وصرف الاهتمام اللازم بحق خسته خانة الطائفة في دار السعادة ومكتبها الكائن في الفنا والمكاتب الموجودة في الايلات والقرى وباقي الخيرات والحسنات الموجبة لنفع العامة وتكون اصول التدريس والتعليم في المكاتب المذكورة بصورة واحدة

المادة الحادية والعشرون . يتعين مستحفظ من طرف مجمع المطارنة ويكون تحت نظارة احد اعضاءه لاجل ان يقيد الاواني الكنائسية وغيرها من باقي الظروف والاشياء الثمينة الموجودة في البطريركخانه في دفتر مخصوص ويحفظها امنه وكذلك حافظ للكتب يكون تحت نظارة احد اعضاء المجمع ايضاً

هذا النظام قد حصل التكرم بقبوله في المجلس العالي ايضاً

من بعد ان تكررت معاينة هذا النظام قد صار استنساها واستحسانها من طرف جميع اعضاء المجلس وابان لوغاثاني بك احد اعضاء المجلس عن رايه بخصوص عزل البطريرك بانه يلزم ان يكون باتفاق الراي من طرف مجمع المطارنة واعضاء المجلس المختلط الدائمين والذات التي تكون في مسند لوغاثاني الطائفة ومعتبري الملة ولذلك قد صارت المبادرة للاشارة عن ذلك في هذا المحل



نظام صورة تشكيل المجلس المختلط الدائم

المادة الاولى . مجلس الملة المختلط الدائم يكون مركباً من اثني عشر عضواً اربعة منهم اساقفة وثمانية من العوام ويكون تحت رئاسة الاول من جهة النصف من الاربعة اساقفة المذكورين بموجب تذكرة تعطى في هذا الباب من طرف البطريرك لكن متى ظهرت فيه بعض امور مهمة اوجبت حضور البطريرك اليه فيحضر اليه البطريرك بلا استدعاء او باستدعاء ويكون هورثه ويكون للمجلس المذكور باش كاتب عارف بلغتيه اللتين هما الرومية والتركية ومع ذلك قادر على الترجمة للبلغارية والفرنسوية ومعه كاتب ثان .

المادة الثانية . اعضاء المجلس المختلط المذكور لا يمكنهم ان يجرؤوا مامورينهم اكثر من المدة المعينة التي هي شتان ثم تبديل نصف هيئة المجلس وبصير تجديدها في كل سنة .

المادة الثالثة . الاربعة انفار اساقفة الذين يتعينون اعضاء في المجلس المذكور على الوجه المحرر بصير انتخابهم ونصيبهم من طرف البطريرك ومجمع المطارنة وبوخزون من اعضاء المجمع المذكور .

المادة الرابعة . تحصل المباشرة في اصول انتخاب الاعضاء الذين هم من العوام الى المجلس المذكور على الوجه الاتي ايضاً وهو ان يتعين مبعوثون من تبعة الدولة العلية الاصليين الحائزين على اعتبار العامة بين الطائفة ومن اصحاب العرض والاستقامة ويكون اثنان منهم من حارتى البطريركخانه والجبالى واثنان من حارات لونغهو بالبتوس واقتسيو بورطه وواحد من التي مرمر واثنان من بلغراد وجميع حارات صمانية وواحد من باب ادرته وصالمه طمرق وصار مشق واكره قبو وحارات طوب قبو وواحد من كل من حارتى ولا نعة وخاصكوي واثنان من طاطاوله واثنان من حارات بك اوغلى واثنان من الغلطة وواحد من اورطه كوي وواحد من بشكطاش واثنان من حارات قوري جشمه واربنود قريه سى وييك محله وواحد من يابوحي قريه نى واثنان من استينه ويكي كوي ثم بعد ان ينصبوا وكلا وتصير الافادة عنهم من طرف البطريرك في يوم معين الى اهالي المحلات المذكورة الواقعة داخل البوغاز من دار السعادة لكي يرسلوهم الى البطريركخانه في اليوم الموعود يجمع المبعوثون المرقومون في البطريركخانه ويبادرون الى عقد مجلس مع مجمع المطارنة والمجلس المختلط سوية لكي ينتخب الاعضاء المذكورين ثم يتفق كل الاعضاء

المتصفين بالصفات اللازمة ولم صلاحية الى ابراد اسما الذوات الذين هم يرونهم لاثنتين
ومناسين للانتخاب في ان يعينوا اولاً الذوات الذين ينتخبونهم ويقيدوا اسماءهم في دفتر
على حدته ثم بعد ذلك ينتخبون منهم اعضاء للجلس المختلط المذكور بالراي الخفي على موجب
اكثرية الاراء ويقيدون وقائع الاحوال من اولها الى اخرها بالضبط في دفتر مخصوص
المادة الخامسة . بعد انتهاء اصول الانتخاب على الوجه المشروح تعرض من طرفه الى
استسباب ومصادقة الباب العالي اسماء الاساقفة وباقي الذوات الذين هم من العوام وصار
انتخابهم ونصيبهم اعضاء في المجلس المختلط المذكور ثم لاجل سهولة اجراء الدقة بالمواد التي
تنظمت من طرف مكتب هذا المجلس يؤخذ مرة واحدة فقط نصف الاعضاء الذين يكونون
من العوام في المجلس المختلط الدائم من الذين قد تعينوا وكلا من طرف اهالي دار السعادة
في المجلس الموقت ويكون انتخابهم ونصيبهم اعضاء باكثرية الاراء من طرف سائر اعضاء
المجلس الموقت ثم في ختام السنة الاولى يتعين اخرون عوضهم ولذلك قد اعطي هذا
الشرح في هذا المحل خاصة

المادة السادسة . قضية لزوم اجرا مامورية كل واحد من اعضاء المجلس المختلط
المذكور ستان تماماً لا تجري بحق الاعضاء الذين هم من الرهبان بل عند انقضاء مدة مامورية
الموما اليهم في مجمع المطارنة يتجددون بالطبع ويتعين اخرون في محلاتهم
المادة السابعة . لا يمكن ان يرى لاثناً انتخاب اعضاء ونصيبهم مجدداً ما لم يتم كل واحد
من الاعضاء المذكورين مدة الستين المخصوصة به وتدخل ستان غيرها
المادة الثامنة . يلزم ان يكون اعضاء المجلس المختلط المذكور بسن أكثر من ثلاثين
سنة ومن سكان دار السعادة الثابتين ومن تبعه الدولة العلية الاصليين ومن الذين
اكتسبوا التجربة والاعتبار في الامور والمصالح وحصلوا على امنية الدولة وثقة الشعب
المادة التاسعة . العضو الذي يقبل النصب والتعيين ويباشر اجراء المامورية
لا يمكنه ان يستعفي قبل انقضاء مدة الستين المعينة له ما لم يكن اذ ذلك سبب يقبله العقل
المادة العاشرة . المجبورون على الاستعفا من ماموريتهم لسبب يقبله العقل والذين
يتوفون في الخدمة من الاعضاء ينتخب عوضهم لما يكون باقياً من مدتهم وتعرض الى الباب
صورة اجراء ذلك من طرف المطريرك ومجمع المطارنة واعضاء المجلس المختلط والذين هم
من هذا القليل يمكنهم ان ينظروا مستحقين للانتخاب في الدور الاتي ايضاً
المادة الحادية عشرة . لا يمكن ان يعطى اذن لاجد من اعضاء المجلس اصلاً والعضو

الذي يريد ان يغيب أكثر من شهرين ينتخب عوضه حالاً بموجب مآل البند السابق
ويعرض عن الكيفية الى الباب العالي لاجل اجراء مامورينو

المادة الثانية عشرة . من اقتضا مامورية كل عضو من الاعضاء ان يكون موجوداً
في المجلس في الايام المعينة وإذا ظهر مانع لاحد أكثر من شهر وكان عكس ما ذكر منوعاً
فيكون مجبوراً ان يخبر عن ذلك بالافادة لطرف رئيس المجلس كما ان الذي يغيب أكثر
من شهر بدون اخبار يلزمه ان يستعفي او ينصب اخر في محله بمقتضى مآل البند العاشر
المادة الثالثة عشرة . اذا ظهرت دعوى على احد من اعضاء المجلس تختص بارتكاب
او رشوة وكان من الاساقفة فتجري المعاملة بحقه تطبيقاً الى المادة الثامنة من نظام الاساقفة
او كان من العوام فيعرض عنه بانتهاء الى الباب العالي ليحاكم ويحكم عليه توفيقاً لاحكام
قانون المجزاء الهامبوني

المادة الرابعة عشرة . حجرة قلم المجلس المختلط المذكور تكون تحت ادارة الباش
كاتب بحسب التعليمات التي تعطى له وتكون الحجرة خصوصية داخل البطريركخانه وتجمع فيها
اعضاء المجلس لتعقد المشورة في الايام المعينة
المادة الخامسة عشرة . اعضاء المجلس المذكور الذين هم من العوام يجرون مامورينهم
بدون معاش



وظائف أعضاء المجلس المختلط الدائمين

المادة الاولى . أعضاء مجلس الملة المختلط الدائمون يعقدون المجلس مرتين في الاسبوع بدون تخلف

المادة الثانية . توضع نمر على الاوراق التي تحال الى المجلس المذكور باعتبار وزنها لترى بالتبعية انما اذا ظهرت امور مستعجلة فتقدم على غيرها

المادة الثالثة . المجلس المذكور يتناظر على حسن ادارة مكاتب الملة ومستشفياتها وسائر الابنية الخيرية المتعلقة بها ويدقق على ايرادات ومصاريف الاديرة المذكورة والكنايس الواقعة في دار السعادة ويدقق على ايرادات الاديرة المرتبطة ببطريركية استانبول ودرام الوصية والوقفات والترحمات وتجري تسوية المنازعات المختصة بذلك والمتعلقة بالجهاز ويرى المواد التي لم تكن روية بل تحال من الباب العالي الى البطريركخانه بحسب احوالها لكن اذا ظهرت مواد تمس قوانين الاوقاف والاراضي وسائر النظامات العامة الملكية فهي ترى طبعاً في المحاكم او المجالس المعنية دولياً على ما كانت قبلاً

المادة الرابعة . الشكاوى التي تقع من طرف اهل احدى الالات المسيحيين في حق اسقفهم وكانت من المواد الدنيوية يحصل التثبت باجراء ايجابها توفيقاً الى مآل المادة الثامنة من النظام المختص باصول انتخاب الاساقفة

المادة الخامسة . يتعين نظار ومأمورون من طرف المجلس المذكور يكونون من المسيحيين اهل العرض والاستحقاق وتبعية السلطنة السنية برأي البطريرك واستنساخه لاجل ادارة مكاتب الملة وباقي الابنية المتعلقة بالخيرات

المادة السادسة . محاسبات النظار المذكورين تروى في كل سنة وتفتش من طرف المجلس المختلط المذكور وتدرج خلاصة ما يقع من ايراداتها ومصاريفها في ظرف كل سنة وتنفيد بمعرفة الباش كاتب في دفتر عمومي

المادة السابعة . محاسبة صندوق المجلس المختلط المذكور تروى من طرف اللذين يكونان قد تعينا عضوين في ختام كل سنة بحضور مجلس الانتخاب الذي يعقد لاجل انتخاب أعضاء جديدة كل سنة وبعد ان تبرز كافة السندات الواقعة من طرف المجلس المختلط المؤدنة باعطاء دراهم وتعرض من طرف امين الصندوق توضع في كيس ويختم عليها وتحفظ في دفتر خانة المجلس

المادة الثامنة - تنتظم في المجلس المذكور تعرفه للرسوم القلمية العائدة الى صندوق المكتب وتقدم مغروضة الى موقع قبول الباب العالي و يستخدم امين صندوق يتعين من طرف المجلس المذكور من في كل سنتين يكون تحت كفالة ذات يعتمد عليها مأموراً باستيفاء هذه الرسوم وقبضها ولا تكون له صلاحية ان يعطي حبة الفرد ما لم يكن بها امر من المجلس كتابةً و واجبات مأمورات امين الصندوق والباش كاتب وباقي المستخدمين يصير تجديدها و بيانها من طرف المجلس المذكور

المادة التاسعة - يعد المجلس ويعتبر تاماً متى حضر فيه ثلثا اعضائه ويمكنهم حينئذ ان يجرؤا تسوية الامور في اثناء المذاكرات عند الاقتضا باكثرية الاراء مع الرعاية لاصول اعطاء الراي ايضاً وعندما تقع المساواة في الاراء يترجى الطرف الذي يكون فيه راي رئيس المجلس ايضاً

المادة العاشرة - بعد ان يتشكل ويتأسس المجلس المختلط الدائم يستعمل ختماً عبارة عن ثلاثة قطع تسلم قطعة منه الى الاربعة اساقفة المعدودين من الاعضاء والقطعتان الثانية الى الثمانية انفار اعضاء المعدودين من العوام ومفتاحه يكون موضوعاً في يد امانة رئيس المجلس ايضاً وتختتم سندات الوقفيات واوراق الوصية وسندات ديون الكنائس وباقي الديون المالية بهذا الختم والاعلامات التي تعمل في المجلس المذكور بعد ان يضي عليها من طرف جميع الاعضاء تختم على هذا الوجه ايضاً وتحصل المصادقة على كل الاوراق المذكورة اعلاه من طرف البطريرك وكل ورقة تترتب وتنتظم في المجلس المذكور تخمر على ورقة صحيفة وجميع الاوراق التي تخرج من المجلس تنقيد قبل ذلك في الدفاتر

المادة الحادية عشرة - الدعاوي التي هي مثل حقوق ارث بين نفرين مسيحيين يراها المجلس المذكور ويسويها عندما تحال الى البطريركخانه بحسب استدعا اصحاب الدعوى

المادة الثانية عشرة - بما ان اوراق وصية كل مسيحي ارثوذكسي يكون قد رتبها توفيقاً الى قوانين ونظامات الدولة العلية والقاعدة المدرجة في الاوامر العمومية الرسمية الصادرة حاوية القرار والنظام المعطى بحق تركات المسيحيين تكون معتبرة ومعولاً بها عند حكومات الدولة العلية المحلية كافة فتصرف الدقة والاهتمام من طرف المجلس المختلط المذكور على تنفيذ الاحكام التي تحوي عليها مثل هكذا اوراق وصية واجراء احكامها

المادة الثالثة عشرة . جميع السندات التي تعطى من طرف الاساقفة بخصوص درام
الترحمات المخصصة بايرادات ومصاريف مكتب الملة والمستشفيات وباقي الابنية الخيرية
والكنائس والاديرة الكائنة في دار السعادة واوراق الوصيات والوقفات وبما يخص بالامور
المتعلقة بالمجهاز تكون معتبة في المجلس المذكور

المادة الرابعة عشرة . يجبر المدعون ان يقدموا كفيلاً بالمصاريف التي تظهر في اثناء
الدعوى قبل الشروع في محاكمة المواد المعينة في المادة الثالثة

المادة الخامسة عشرة . من واجبات مامورية اعضاء المجلس المذكور ان يجرؤوا
الدقة في تدبير بذل الهبة والقيمة من جانب بطريرك استانبول بحسب تنظيم جميع
محلات الزيارات الواقعة في الممالك المحروسة الشاهانية وعائدة الى المسيحيين
الارثوذكسيين ومخصصة بهم وعلى صرف المبالغ التي تحصل منها بصورة لائقة توفيقاً الى ما
احكام البراءات الموجودة والوصيات والامتيازات واوراق التبركات واذا اقتضى الامر
يكون ذلك براي واتفاق الرؤساء الروحانيين الذين تكون محلات الزيارات المذكورة
تحت حكمهم

المادة السادسة عشرة . كما انه من فرائض ذمة كل مسيحي ارثوذكسي كذلك كل واحد
من الاعضاء المذكورين ايضاً اذا بلغه خبر سوء حال او حركة عن البعض من السالكين في
طريق الرهبنة يلزمه ان يسرع بعرض الكيفية والافادة عنها الى البطريرك ومجمع المطارنة
لاجل التثبت بالتدابير المقتضاة



ترجمة النظام الذي يبين المعاش الذي تخصص باتفاق الآراء في مجلس
 الملة الى بطريك استانبول وقدره خمسة الف غرش سنوياً يحصل من
 ذلك مائة وثلاثون الف غرش من طرف المسيحيين اهالي دار السعادة
 وثلاثمائة وسبعون الف غرش ايضاً من طرف الاساقفة مع معاشاتهم
 المقتنة بحسب مقدار ما يصيب كلاً منهم على الوجه الاتي
 ويتسلم الى صندوق الملة ليعطى له بالتدريج مع
 المعاشات السنوية لجميع الاساقفة
 المرتبطين ببطركية استانبول

والتابعين لها

المادة الاولى. الذات الذي يكون بطريكة استانبول يكون معاشة المقتن سنوياً
 خمسة الف غرش ومن ذلك تجري تسوية اجرة خزينة دار البطركية ومن دارها وجميع باقي
 الخدم الموجودين في خدمة البطريرك وكل ما يلزم له من المصاريف بحسب مقتضى وقاية شان
 الطائفة ثم لا تعطى بعد الآن بارة الفرد من صندوق الملة لاجل بعض مصاريفه

المعاش الذي يعطى الى المبالغ التي تعطى من كل اسقف لاجل			الاساقفة	
معاش بطريك استانبول			سنوياً	السوي
يكون			غروش	غروش
مطران قيصريّة	٦٣٠٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠٠	
قوش اطمني	١٠٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	
اركلي	٩٥٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	
قبوطاغي	٩٢٠٠٠	٢٠٠٠	٩٠٠٠٠	
ازميد	٦٣٥٠٠	٢٥٠٠	٦٠٠٠٠	
ازنيك	٦١٥٠٠	١٥٠٠	٦٠٠٠٠	

فاضی کوی	۷۲۷۰۰	۲۷۰۰	۷۰۰۰۰
طرایه	۸۲۵۰۰	۲۵۰۰	۸۰۰۰۰
سلانیک	۹۲۵۰۰	۲۵۰۰	۹۰۰۰۰
طرنوی	۹۷۰۰۰	۲۸۰۰۰	۷۰۰۰۰
ادره	۱۱۴۰۰۰	۱۴۰۰۰	۱۰۰۰۰
اماسیه	۸۴۰۰۰	۴۰۰۰	۸۰۰۰۰
یانیا	۸۹۵۰۰	۹۵۰۰	۸۰۰۰۰
بروسه	۷۱۵۰۰	۱۵۰۰	۷۰۰۰۰
دینوقه	۷۳۷۵۰	۳۷۵۰	۷۰۰۰۰
مناسیر	۸۶۰۰۰	۶۰۰۰	۸۰۰۰۰
غلمی	۸۶۰۰۰	۶۰۰۰	۸۰۰۰۰
نکسار	۵۲۰۰۰	۲۲۰۰۰	۵۰۰۰۰
قونیا	۵۲۲۵۰	۲۲۵۰۰	۵۰۰۰۰
قراقیا	۵۱۰۰۰	۱۰۰۰۰	۵۰۰۰۰
بوسته	۱۲۱۷۵۰	۲۱۷۵۰	۱۰۰۰۰۰
انطالیا	۵۵۰۰۰	۱۵۰۰۰	۴۰۰۰۰
کریت	۷۲۵۰۰	۲۵۰۰۰	۷۰۰۰۰
مزاربزون	۴۵۸۰۰	۵۸۰۰۰	۴۵۰۰۰
یکشهر	۷۴۰۰۰	۴۰۰۰۰	۷۰۰۰۰
نارداغقاراتی	۹۴۰۰۰	۴۰۰۰۰	۹۰۰۰۰
فیلبه	۹۴۵۰۰	۲۴۵۰۰	۷۰۰۰۰
رودس	۵۲۵۰۰	۲۵۰۰۰	۵۰۰۰۰
سیروز	۹۱۰۰۰	۶۰۰۰۰	۸۵۰۰۰
درامه	۷۴۰۰۰	۴۰۰۰۰	۷۰۰۰۰
ازمیر	۷۴۰۰۰	۴۰۰۰۰	۷۰۰۰۰
مدللو	۷۴۰۰۰	۴۰۰۰۰	۷۰۰۰۰
انقره	۲۰۰۰۰	۰۰۰۰۰	۲۰۰۰۰

الاشهر	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
مليق	٧٥٥٠٠	٥٥٠٠	٧٠٠٠٠
اواخرى	٦٤٢٥٠	٤٢٥٠	٦٠٠٠٠
اينوز	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
مولو	٤٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠٠
صوره	٤٦٠٠٠	١٠٠٠	٤٥٠٠٠
ودين	٧٥٥٠٠	٥٥٠٠	٧٠٠٠٠
سلسره	٧٦٢٥٠	١٢٢٥٠	٦٥٠٠٠
جزيره سيمام	٤٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠٠
وارنه	٦١٥٠٠	١٥٠٠	٦٠٠٠٠
ناسيلج	٤١٥٠٠	١٥٠٠	٤٠٠٠٠
صوفيه	٨١٢٥٠	١١٢٥٠	٧٠٠٠٠
ويزه	٥١٥٠٠	١٥٠٠	٥٠٠٠٠
كشخانه	٢١٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠٠
اصبولى	٦٢٠٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠٠
ماردين	٦٢٥٠٠	٢٥٠٠	٦٠٠٠٠
من البناير سنوي	٤٦٠٠٠	١٠٠٠	٤٥٠٠٠
سوزه بولى	٤٦٥٠٠	١٥٠٠	٤٥٠٠٠
اسكجه	٥١٨٠٠	١٨٠٠	٥٠٠٠٠
فانوز	٢١١٠٠	١١٠٠	٢٠٠٠٠
ساقز	٤٨٠٠٠	٢٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
لمنى اطه سى	٤١٥٠٠	١٥٠٠	٤٠٠٠٠
ايمروز	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
الاصونيا	٤١٠٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠٠
باشليمانى	٢٥٧٠٠	٠٧٠٠	٢٥٠٠٠
كسندره	٤٢٢٥٠	٢٢٥٠	٤٠٠٠٠
درامة	٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠

شمعی	۴۲۵۰۰	۲۵۰۰	۴۰۰۰
بوغونیه	۶۰۰۰	۵۰۰	۶۰۰۰
ارکبری	۵۲۰۰۰	۲۰۰۰	۵۰۰۰۰
استانکوی	۲۰۰۰۰	۰۰۰۰	۲۰۰۰۰
نیش	۷۲۰۰۰	۸۰۰۰	۶۵۰۰۰
اسکوب	۸۲۲۵۰	۱۷۲۵۰	۶۵۰۰۰
هرسک	۷۲۷۵۰	۲۷۵۰	۷۰۰۰۰
کوستندیل	۸۰۰۰۰	۱۰۰۰۰	۷۰۰۰۰
صافو	۸۶۰۰۰	۱۱۰۰۰	۷۵۰۰۰
ازورنیق	۷۶۰۰۰	۶۰۰۰	۷۰۰۰۰
بزررین	۶۸۵۰۰	۲۵۰۰	۶۵۰۰۰
شهرکوی	۶۴۶۰۰	۴۶۰۰	۶۰۰۰۰
کریه	۵۲۰۰۰	۲۰۰۰	۵۰۰۰۰
دودینه	۶۲۵۰۰	۲۵۰۰	۶۰۰۰۰
کورمجه	۴۱۵۰۰	۱۵۰۰	۴۰۰۰۰
فنارخبالجه	۵۲۰۰۰	۲۰۰۰	۵۰۰۰۰
استرومجه	۷۴۲۰۰	۴۲۰۰	۷۰۰۰۰
برات	۵۴۰۰۰	۴۰۰۰	۵۰۰۰۰
کره یه	۴۲۰۰۰	۲۰۰۰	۴۰۰۰۰
یکجه واردار	۴۲۰۰۰	۲۰۰۰	۴۰۰۰۰
دیره	۳۶۷۵۰	۱۷۵۰	۳۵۰۰۰
کوبریلی	۵۰۰۰۰	۰۰۰۰	۵۰۰۰۰
اورته کوی	۴۱۴۰۰	۱۴۰۰	۴۰۰۰۰
کوره	۲۵۰۰۰	۰۰۰۰	۲۵۰۰۰
ایدین کور الحصار	۴۷۱۵۰	۱۱۵۰	۴۶۰۰۰
جشمه	۴۲۷۵۰	۲۷۵۰	۴۰۰۰۰
کلیبولی	۲۲۰۰۰	۲۰۰۰	۲۰۰۰۰

مرفه	۲۱۳۰.	۱۳۰.	۲۰۰۰
جناحه	۲۰۷۰.	۰۷۰.	۲۰۰۰
کتروز	۲۰۵۸.	۰۵۸.	۲۰۰۰
کوله که	۶۳۰۰.	۶۰۰.	۶۰۰۰
بلاطون	۵۰۵۵.	۰۵۵.	۵۰۰۰
قونه نا	۵۲۰۰.	۲۰۰.	۵۰۰۰
طوبران	۲۳۰۰.	۲۰۰.	۲۰۰۰
تیره	۲۰۵۶.	۰۵۶.	۲۰۰۰
ادرمید	۲۰۷۵.	۰۷۵.	۲۰۰۰
بریسو آوبه روز	۲۰۷۵.	۰۷۵.	۲۰۰۰
روبحق	۴۵۰۰.	۵۰۰.	۴۰۰۰
لوفجه	۴۷۵۰.	۷۵۰.	۴۰۰۰
ایوراجه	۷۵۰۰.	۱۵۰.	۶۰۰۰
قیلات	۴۲۱۵.	۲۱۵.	۴۰۰۰
ینکبوی	۲۴۰۰.	۰۰۰.	۲۴۰۰
ارقدیا	۲۴۴۵.	۰۴۵.	۲۴۰۰
رتینا	۵۱۵۰.	۱۵۰.	۵۰۰۰
قندیه	۶۳۰۰.	۲۰۰.	۶۰۰۰
دیگریندی	۲۶۱۰.	۱۱۰.	۲۵۰۰
خرونیسی	۲۶۰۰.	۱۰۰.	۲۵۰۰
سیس	۴۱۰۰.	۱۰۰.	۴۰۰۰
قلامبقه	۴۱۰۰.	۱۰۰.	۴۰۰۰
غروب	۲۰۰۰.	۰۰۰.	۲۰۰۰
دموقه	۲۵۳۵.	۰۳۵.	۲۵۰۰
نرجاله	۴۰۷۰.	۰۷۰.	۴۰۰۰
لرنه	۲۶۰۰.	۱۰۰.	۲۵۰۰
براوشته	۲۵۴۰.	۰۴۰.	۲۵۰۰

يوند اطه سي	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
ديار بكر	٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠
حلب	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
	٦٤٠٢٠٤	٤٠١٠٤	٦٠١٠٠
اهالي دار السعادة	١٢٠٠٠٠		
	٥٢١٠٤		

المادة الثانية. كما ان مقدار المعاش المفقون الى بطريرك استانبول يلزم ان يكون موضوعاً تحت نظام مامون كذلك قد صار الاعتراف في المجلس بانه من الامور المتقضاة ايضاً قضية تحصيل الدراهم على ذلك الوجه بحيث لا تحصل منها ثقله على عامة الملة ثم لما حصلت المذاكرة بذلك وصرفت الدقة الكاملة على ما يلزمه من التدابير قد صار القرار في المجلس بانه بعد تشكيل وترتيب المجلس المختلط الدائم يقضي ان تبذل الغيرة والمساعي من طرف جميع المطارنة والمجلس المذكور في قضية تخصيص ايراداته للزوم الى مسند بطريركية استانبول من الايرادات المخصصة باديرة الملة الواقعة في جهات بوغونية وولابعد ان يخرج منها اولاً المقدار الكافي الى ادارة الابنية المقدسة توفيقاً الى ما ك النظام الذي وضعه بانوها والذين تكرموا بها وذلك لاجل ادارة البطريرك وتعيشه بصورة تناسب شأنه

المادة الثالثة. يحصل المبلغ المذكور بحسب الاصول المذكورة في البند السابق الى ان يجري القرار المعطى على الوجه المشروح من طرف المجلس الموقت بحق المعاش المفقون للبطريرك ثم بعد ان ينحصر وقف للايرادات المتقضاة الى مسند بطريركية استانبول عند ذلك لا تعود تؤخذ المبالغ التي ضمت علاوة بالوقت الحاضر على المعاش المفقون للاساقفة لتكون عائدة الى البطريرك ولا تحصل من الاهالي المسيحيين

المادة الرابعة. المعاش المفقون الى الاساقفة يصير تحصيله على الوجه الاتي ايضاً وهو انه ترسل من هذا الطرف لكل مدينة ذات اسقفية تعليمات مطابقة وعند ذلك يعقد الاسقف المحلي ووجوه البلدة مجلساً مع الوكلاء الذين يستدعونهم وبحضروهم من كل القصباء والقرى ثم من بعد ان يقسموا المبالغ المتقضاة بالعدل والاستقامة

حسب النفوس الموجودة في كل محل يرتبون لذلك ثلاثة دفاتر ليحفظ احدها في دار المطرنية والثاني يسلم الى الوجوه والثالث يرسل الى هذا الطرف لكي يدرج ويتقيد في قيود البطريركخانه ايضاً وتعطى كذلك صور الى ما يقتضي من القرى ايضاً وكل اسقف يلزمه ان يزور مرة في السنة المملكة الموجود بها بمصرفه الذاتي ويقدم على ما يقتضيه المذهب بدون اجرة وبصلي للناس ويقدم ايضاً في الكنائس ولكن اذا دعي من طرف اشخاص في الاسواق (بنايرلرده) او فوق العادة فتعطى مصاريفه من طرف الذين استدعوه

العوائد المتفرقة المخصوصة بالاساقفة

المادة الخامسة . يؤخذ عن كل تذكرة زواج عشرة غروش فقط في جميع الاسقفيات المرتبطة بطريركية استانبول بدون فرق غير ملتفت في ذلك الى صنف الاسقف

المادة السادسة . الدراهم التي تؤخذ عن اوراق الطلاق التي تعطى من طرف الاساقفة تؤخذ بحسب حال الاشخاص المطلقين وسعنتهم وعلى كل حال لا تكون اقل من مائة غرش ويخصص ذلك المبلغ لخيرات تلك المدينة وحسانتها

المادة السابعة . الدراهم التي تعطى للاساقفة المدعويين من طرف الاهالي المسيحيين لاجل اجراء القداس في الكنائس وللاعراس والجنائز تكون منوطة بارادة كل انسان الا انها على كل حال لا تكون اقل من خمسين غرشاً

المادة الثامنة . كما ان كل ورقة ننظم ونفخر في محل اقامة الاسقف يؤخذ عليها من خمسة غروش الى عشرة غروش حقاً للكتاب كذلك مبلغ الدراهم الذي يؤخذ ايضاً لاجل مصادقة الاسقف بموجب مآل التعرفة التي تترتب في هذا الباب على الوجه الذي ذكر في البند الثالث من نظام المجلس المختلط الدائم يخصص الى خيرات تلك المدينة وحسانتها

المادة التاسعة . المبلغ الذي يؤخذ لاجل اوراق الحرم (اقروس) التي تطلبها الاهالي لا يكون اقل من خمسين غرشاً ويخصص بحسب المصلحة ووقت الذوات وحالتهم وبصرف في خيرات تلك البلدة وحسانتها ولا يؤخذ عن اوراق المحل ولا بارة الفرد اصلاً

المادة العاشرة . قسوس الحارات يعطون عشرة غروش فقط في كل سنة الى الاسقف المحلي بحسب الرسوم والقوانين ومنوع ان يعطوا شيئاً اخر له بصورة رسم سواء كان

نقدًا أو عينًا

المادة الحادية عشرة . يفسخ ويلغى منذ الآن فصاعدًا بيع كدكات الرهبان وتحصيل الصدقات بواسطة تزيج الابقونات والدوارة بالصواني كل سنتين او ثلاث تحت اسم اعانة اوبانيك والابازمونات التي تعمل طوعًا او كرهاً وقت نصب الاساقفة والقداسات الخيرية والمحصى الروحية واخذ دراهم عن الكنائس التي تبني جديدًا وعن التحليلات في الزيجات الممنوعة وكل نوع من العوائد التي كانت تؤخذ عند رسم القسوس والغوموس وسائر ما يؤخذ بدعوى انه حق الاسقف

المادة الثانية عشرة . بما ان الكدكات المخصوصة بذات الرهبان قد فسخت وبطلت فيرجع الى الكنائس ما كان منها في ضبط القسوس وتعطى التضمينات المكتتضة بدلًا عنها من طرف الكنائس الى اولئك الرهبان برأي الاسقف والوجوه واستنسابهم

المادة الثالثة عشرة . طالما كان مسند اللوغاثية في ذات اريستارخي بك فيوخذ للمير المشار اليه حسب المعتاد لكن لا على خط مستقيم بل بمعرفة البطريرك ثلاثة الاف غرش عند نصب اسقف من الصنف الاول والفان اذا كان من الصنف الثاني والف غرش اذا كان من الصنف الثالث ايضًا وحيث ان المنصب المعبر عنه باكسار خيار قد الغي بعد الان بحسب قرار المجلس المختلط ان يعطى للمير المشار اليه من طرف صندوق الملة ايراد البالغ بحسب تقريره هو الى ستة عشر الف غرش اما عند ما ينقل المسند المذكور الى ذات اخرى تلغى التمتع المذكورة بالكلية ويكون مسند اللوغوثانية بحكم مسند اشتهار فقط وذلك مما لا شبهة فيه وكذلك بعد ان يصير التدقيق على الدينون الباقية على الطائفة والكنيسة ونحقق بمعرفة قومسيون مخصوص ايضًا قد صار القرار بانه يلزم ان تصير تسويتها باعانة عموم الملة بواسطة تخصيص مبلغ معلوم المقدار على كل متاهل



نظام

يحتوي بعض مواد عمومية بحق الاديرة

البند الاول . جميع الاديرة تحت حكم بطريرك اسطنبول او تحت حكم الاساقفة المحليين بدون استثناء تكون تحت نظارة الاساقفة الموجودين في الجوار ولذلك كما انه يلزم اجراء الدقة الكاملة من طرف الاساقفة الموما اليهم على اطوار وحركات جميع الرهبان الموجودين في دوائر احكامهم كذلك يكون من الامور المتقتضا ان يصرفوا التقيد والاهتمام على حسن ادارة الاديرة المذكورة ايضاً واعمال القسس الموجودين فيها

البند الثاني . مهما كان يوجد اديرة اعنادت بان تعين قسماً الى بعض القرى تكون مجبورة بعد الان بان تنفرغ عن العادة المذكورة وتكون هذه القرى تحت ادارة الاساقفة المحليين ومرتبطة بهم بما انها معدودة من محلاتهم الخاصة وتكون الاديرة المذكورة بحكم ملجاء الى القسس الذين رغبوا في الاعتزال عن الامور الدنيوية فقط

البند الثالث . جميع اديرة الملة تقسم الى ثلاثة اصناف الصنف الاول منها الاديرة التي يكون فيها اكثر من عشرين قسيساً فما كان منها من هذا القليل يلزم ان تجري فيه التدقيقات والمراعاة الى الاصول المذهبية التي هي بحق الاديرة والقسس ويجبر على اجرا الطقوس والقداسات اللازمة كل يوم وكذلك يراعي النظام المذكور في الاديرة التي من الصنف الثاني التي تزيد قسمة عن العشرة انفار غير ان القداسات يجري منها ثلاث مرات في الاسبوع ما عدا الطقوس المقررة اما الاديرة التي هي من الصنف الثالث وهي ما زادت قسمة عن الخمسة انفار فانها وإن تكن موضوعة تحت العادات المذكورة الا انه لحد ما تنظم الطقوس المذهبية بها على هذه الصورة الكاملة يكون مفروضاً عليها امر اجراء القداس في كل يوم سبت واحد

البند الرابع . الاديرة التي تبددت مع مرور الزمنة ولم تكن داخلية في احد الاصناف الثلاثة المذكورة يلزم تدبير وضعها تحت رابطة مناسبة او تنظيمها كيف ما كان اما ما كان منها تحت حكم الاساقفة المحليين عدا الاديرة التي توجد فيها (غومنوس) فيلزم ان تصرف الهمة والغيرة من طرف الاسقف المحلي ويعرف عن كيفية الى جانب البطريرك لاجل التثبيت في تدابير تبديل وتحويل الباقي منها بحسب ما يقتضي له

البند الخامس . الاديرة المتروكة والمهدومة منذ مدة مديدة ولم تنصب وتنعين لها رهبان بوظيفة (غومنوس) لان طرف البطريركخانه ولا من طرف الاساقفة المحليين لا يجوز بنوع من الانواع اغتصاب حاصلاتها بواسطة تحصيل هكذا عنوان بالتحيل والدسائس غالباً ولذلك نفس وظيفة الغومنوس ولا تعتبر قطعاً على هذا الوجه بل يحصل الاستخبار عن حالة هذه الاديرة من الاسقف المحلي ومن الثرى المجاورة لها بمعرفة مجمع المطارنة والمجلس المختلط ومن ثم يتشكل قومسيون مخصوص ويتعين لترتيب وتنظيم الاديرة المذكورة بطرف ثلاث سنوات بمقتضى نظامها وقوانينها او يسلك في ذلك بطريقة تدير اخر وتحصل الدقة بامر صرف حاصلاتها التي عمال تنهب وتسلب لحد الان من طرف زيد وعبيد في ما يخفف ضيقات الطائفة وخاصة في خيرات المحلات المجاورة لها وحنانها

البند السادس . تبذل المساعي والغيرة في كل حال من طرف البطريركخانه بوضع ايرادات الاديرة ذات الاراضي التي تعطي للالتزام بوجه المقتطوع الواقعة في نواحي الفلاخ والبغدان تحت طريقة مأمونة تخلص بواسطتها من سوء الاستعمال والتلف وبما انه سوف تجري سندات التزام الاراضي المذكورة والمصادقة عليها بدون مصاريف ايضاً فيعطى من مثل هذه الايرادات عشرة في المائة كل سنة الى صندوق الملة لتصرف وتستعمل في ضيقات الطائفة بطريق ما يقع لها في هذا الباب من الهمة والحماية

البند السابع . ان اديرة ايتيه روزولتن كانت تحت حكم بطريرك استانبول لكن عدا كونها لا يحصل خلل الى اصول ادارتها لداعي وقوع المراعاة احياناً الى الاصول والنظام الكائن بحق الاديرة هناك ولا لتوقع مناسبتها الى البطريركخانه تبذل لها الحماية والغيرة من طرف البطريركخانه في امورها ومصالحها حين الاقتضا وتعفى منذ الان فصاعداً من الرسوم المعلومة التي كانت تعطىها منذ القدم لاجل نصب الغومنوسيين الموجودين في نواحي الفلاخ والبغدان وللمصادقة على باقي السندات ايضاً ويلزم ان يعطى من طرفها الى صندوق الملة في كل سنة دراهم بدل اربعة الاف ذهب بحار

البند الثامن . تجرى الحركة والعمل في الامور المتعلقة بدوائر داخلية الاديرة وبحركات قسمها ومعاملاتهم ونصب وتعيين الغومنوسيين مع ادارة حاصلاتها وضرورة محاسباتها بموجب احكام النظام المخصوص بها

في بيان صورة انتخاب بطريك الارمن في دار السعادة

المادة الاولى. الذات التي تنتخب الى بطريكية دار السعادة تكون حائرة الرئاسة على جميع مجالس الملة وواسطة لتنفيذ احكام الدولة العلية ولذلك ينبغي ان تكون متصفة بالاوصاف والحيثية اللائقة بهذا المقام من كل جهة لاجل استجلاب امنية عموم الملة واعتبارها ومن صنف الاساقفة المخصصين للبطريكية منذ القدم ومع ذلك يلزم بان تكون من الذوات اللاتين بكمال امنية الدولة العلية ايضاً ومن تبعه الدولة العلية الاصليين ولوعن اب على الاقل واكملت سن الخمس وثلاثين سنة

المادة الثانية. عند ما يقع انحلال مقام البطريكية بناء على وفاة البطريك واستغاثوا من غير ذلك من الاسباب يتحد المجلسان الروحاني والجسماني ويقرران ذاتاً لتكون قائمتاً ويستدعيان من الباب العالي المصادقة عليه وبطريك دار السعادة ينتخب في مجلس عمومي انما المجلسان الروحاني والجسماني لها حق بان يبينا رايهما بتنظيم دفتر اسامى بحق درجة استحقاق الذوات الذين صار انتخابهم اما امر الانتخاب فيجري على الوجه الاتي وهوان قائم مقام البطريك يرتب في اول الامر دفترًا يحوي اسماء جميع الاساقفة الموجودين في الممالك المحروسة الشاهانية ويضع اشارة مقابل اسم كل منهم من جهة استحقاقه للانتخاب بموجب المادة الاولى ويبرز الدفتر المذكور الى المجلس الروحاني ثم يستدعي من طرف هذا المجلس مجلس عمومي روحاني ويرتب دفتر اسماء بالرأي الخفي على الوجه الاتي وبعد ان يحرر كل واحد من اعضاء المجلس المذكور على ورقة اسماء الاساقفة الذين يحسبهم مستحقين للقبول روحانياً يصير عد الاراء وتدرج الاسماء المذكورة في دفتر خصوصي بالتبعية بحسب كثرة الاراء التي اصاب كل واحد منهم وهذا الدفتر يبرز من طرف القائم مقام الموما اليوا الى المجلس الجسماني ثم بعد ان يحقق هذا المجلس درجة قابلية الذوات المدرجة اسماءهم في الدفتر المذكور جسمانياً ايضاً يميز خمسة انفار يعينهم باكثرية الاراء ليتمكن انتخاب البطريك من اكثرهم استحقاقاً ويبرز هذا الدفتر الى المجلس العمومي ومن حيث ان الدفتر الذي يكون قدرته المجلس الروحاني العمومي يتعلق على حائطي في مجلس الملة العمومي ايضاً فيطلع المجلس العمومي على رأي المجلسين اللذين لما اقتدار صلاحية لانتخاب البطريك بحق قابلية الذوات الذين يمكن انتخابهم سوا كانوا روحانيين او جسمانيين وينتخب منهم بطريك بالرأي الخفي واكثرية الاراء المطلقة ثم وان كان يمكن ان يعطى رأي في المجلس

العمومي بحق ذات تكون خارجة عن الدفتر المبرز من طرف المجلس الجسماني الا انه من حيث عدم جواز انتخاب ذوات لا تكون مدرجة اسماؤهم في الدفتر الذي يكون قد ترتب من طرف المجلس العمومي الروحاني فيلزم ان يكون اسم تلك الذات محرراً في الدفتر المذكور واذا بالفرض لم تحصل اكثرية الاراء المطلقة في المرة الاولى فيتعرف من طرف القائممقام الموما اليه الى اعضا المجلس العمومي عن اسمي ذاتين تكونان قد اصابتهما اكثرية الاراء المطلقة ثم يعطى الراي مرة ثانية في حق هاتين الذاتين نظاماً ووكلا الملة الذين لم يقدروا على الحضور في اعطاء الراي مرة ثانية يمكنهم تبليغ ارائهم الى المجلس المذكور بمكتوب ممضى ومختم برسولته خطاباً الى القائممقام الموما اليه او الى رئيس قلم المجلس العمومي وبعد ان توضع اوراق الاراء في صندوقة مخصوصة يصير تعداد الاراء المعطاة بحضور ثمانية انفار ينتخبون من المجلس المذكور بمعرفة قلم المجلس العمومي اربعة منهم من اهل الكنيسة واربعة من العوام واذا بالفرض اصابته الاراء في المرة الثانية شخصين على وجه التساوي فينتخب منها شخص واحد بسحب القرعة

المادة الثالثة. عند ما ينتهي امر الانتخاب يحرر محضرو ومضى عليه من طرف المحاضرين بالمجلس ثم يتقدم الى الباب العالي بواسطة القائممقام الموما اليه ويصير تعيين البطريرك ونصبه متى وافق ذلك الارادة السنية على الوجه الذي كان يجري منذ القدم

المادة الرابعة. يرسل عدة ذوات من طرف المجلس العمومي الى الذات التي تنصب بطريركاً اذا كانت موجودة في دار السعادة والا فترسل لها ورقة استدعا بواسطة مكلف مخصوص اذا كانت في الخارج ثم ياخذ البطريرك ورقة الاستدعا المذكورة ويحضر الى البطريركخانه وحينئذ يتوجه الى الكنيسة الكبرى وبعد ان يجري القسم علناً قائلاً انني اتعهد جهاراً امام الله بحضور مجلس الامة بانني اقوم بوفاء الصداقة الى الدولة والى الملة واصرف انظار الدقة حقيقة على اجراء نظامانة الملة بتمامها تنتهي حينئذ مامورية القائممقام الموما اليه ويمثل البطريرك المشار اليه بمحضرة الجناب السلطاني الهايونية على خط مستقيم بحسب الطلب الذي يقع له من الباب العالي وتجري ماموريته رسمياً وتعلن بحضوره الى الباب العالي

المادة الخامسة. وجود البطريرك بوضع او حركة مغائبة لاساس احكام نظامه بعد تهيئة بحق ذاته

المادة السادسة. صلاحية امكان اتهام البطريرك هي مخصوصة بالمجلس العمومي او

الروحاني او المجسماني والهيئة التي تنهه او تشتكي عليه تستدعي من البطريرك غيب ان تستاذن من طرف الباب العالي انعقاد مجلس عمومي واذا بالفرض تمنع البطريرك عن ذلك تعرض الكيفية تكراراً الى الباب العالي والباب العالي يكرم بان يامر بانعقاد مجلس عمومي تحت رئاسة المتقدم بين الاساقفة الموجودين في دار السعادة على موجب صورة الاستدعاء والمجلس العمومي يعين قومسيون نفثيش مركب من عشرة انفار منه خمسة منهم من اهل الكنيسة وخمسة من العوام بحيث تكون الاشخاص المشتكية على البطريرك مستثناة وهذا القومسيون يحقق على التهام الواقعة ويقرر الكيفية باعطاء الراي الخفي لكي يعطي بها مضبطة الى المجلس والورقة التي تكون حاوية هذا القرار يلزم ان تكون ممضاة بامضات اعطوا رايمهم في القرار المذكور من اعضاء المجلس واذا كانت شاملة استعفا البطريرك يتوجه ضباط قلم المجلسين مع الاسقف سوية عند البطريرك ويبرزون له الورقة المذكورة وعند ما يطلع البطريرك الموما اليه على ارادة الملة صراحة على هذا الوجه يكون مجبوراً على الاستعفا والا اذا امتنع عن ذلك فيعرض عنه الى الباب العالي ويعزل المادة السابعة . البطريرك المنفصل يدخل في صف الاساقفة المرخصين ويعامل من طرف المجلس المختلط بحسب اصوله

في وظائف بطريرك دار السعادة

المادة الثامنة . وظيفة البطريرك هي عبارة عن العمل امتثالاً لاحكام النظام الاساسي واجراء الدقة والنظارة على اجراء كل متفرعات مواد النظام المذكور والاشغال التي تاتي اليه بحيلها الى المجلس التي تعود اليه ليحصل القرار عليها بواسطة المذاكرة وتقاربه الذاتية وسائر تحريزاته الرسمية المختصة في المواد التي يكون فرقرارها في احد المجالس لا يمكن اعتبارها ولا العمل بها ما لم تكن ممضاة ومخنومة من طرف ذلك المجلس لكن اذا ظهرت قضية مستعجلة وكان غير ممكن انتظار يوم انعقاد المجلس او استدعاء مجلس فوق العادة لاجل رويتها وتسويتها فيكون قادراً ان ياخذ مسئوليتها على نفسه ويجري ايجابها من تلقا ذاته الا انه مع ذلك يكون مجبوراً ان يبينها الى المجلس المذكور في انعقاده الاتي لكي يقيد واقعة الحال حسب اصولها وبصادق عليها

المادة التاسعة . الاوراق التي تحتوي القرارات التي تعطى في مجالس الملة في غياب ذات البطريرك وان كان يمكنه ان يبين ملاحظاته عليها قبل ان يمشيها ويجري رؤيته

الكيفية مجدداً الا انه لا يمكنه ان يمتنع من امضا الاوراق المذكورة ما لم يحسب تلك
 القرارات المصادق عليها عند رويها اياها انها مخالفة لاحكام النظام الاساسي
 المادة العاشرة. البطريك يمكنه ان يطلب قضية طرد الرهبان ومعلمي المكتب
 والذين يتحركون بخلاف النظام الاساسي من ماموري الكنائس والاديرة والمكاتب
 والمستشفيات من الخدمة من المجالس والقومسيونات التي يتعلق بها هذا الامر
 المادة الحادية عشرة. البطريك وان لم تكن له صلاحية ان يغبر او يبذل من تلقاء
 ذاته المجالس الروحانية والجسدية معها تحتها من القومسيونات الا انه اذا شاهد من احدهم
 حركة تخالف النظام الاساسي فيستوضح المادة في اول مرة من رئيس ذلك المجلس او
 القومسيون ثم في المرة الثانية يبين له حركته الغير المشروعة ويذكره بها ويطلب اليوان
 يحافظ على النظام اما في المرة الثالثة اذا كانت الهيئة التي يتمها هي احد مجالس الملة
 فيراجع المجلس العمومي او كانت احد القومسيونات فيراجع المجلس الجسدي ويبرز له
 الادلة ويطلب تبديلها
 المادة الثانية عشرة. بما ان للبطريك معاشاً من صندوق الملة فصاريف داخلية
 البطركخانه تنسوى من طرفه

فيما يخص بقلم البطركخانه

المادة الثالثة عشرة. يكون قلم خصوصي في البطركخانه لما يقتضي الملة من التقارير
 ويكون هذا القلم منقسماً الى ثلاث حجر الاولى حجرة المكاتبات ويكون شغلها المحررات التي
 ترسل من طرف البطركخانه والتي ترد اليها والثانية حجرة القيد ويكون شغلها الاوراق
 المتعلقة في مجلس الملة وقومسيوناته والثالثة حجرة تحرير النفوس ويكون شغلها قيد مواليد
 الملة والذين يتزوجون او يتوفون منها وتخرج من هذه الاوطه الاوراق اللازمة المصادق
 عليها في ما يخص بابناء السبيل او بالمعاملات الشخصية والشهادات المتعلقة بالولادة
 والوفاة والزواج

المادة الرابعة عشرة. يكون لقلم البطركخانه مدير مسئول عن كل معاملاته ويختب
 المدير الموما اليو في المجلس الجسدي وينصب ويعين من طرف البطريك ويجري كتابة
 المجلس العمومي ويكون مجبوراً ان يجلب في كل سنة صورة دفاتر النفوس التي تولد او
 تنوف او تنزوج في دار السعادة والخارج ويقيدها في دفتر قلم البطركخانه العمومي ويكون

هذا المدير من اصحاب المعارف النامة في اللغة الارمنية ويعرف ان يترجم ايضاً الى اللغة التركية والفرنساوية

المادة الخامسة عشرة . يكون قلم البطريركخانه كتاب بقدر الكفاية ويلزمهم ان يكونوا عارفين باللغة الارمنية كما ينبغي وكل منهم يكون من اصحاب المعلومات في خدمته الذاتية ويكونوا هم المسئولون بمقتضى الخدمات المخصوصة بهم من طرف من يتعلقون به من المجالس والقومسيونات خصوصاً ومن طرف مدير القلم عموماً

المادة السادسة عشرة . كل الاوراق والشهادات التي تعطى من اوطة تحرير النفوس يلزم ان يكون مصادقاً عليها بختم البطريرك وامضاء مدير القلم

ما يختص ببطريرك القدس

المادة السابعة عشرة . بطريرك القدس الشريف يقوم مقام مار يعقوب ما دام حياً وهو مدير محلات زيارات ملة الارمن الكائنة في القدس الشريف ورئيس مجمع رهبان دير مار يعقوب ووظيفة في عبارة عن صرف الدقة على توفيق الحركة على احوال المدير المذكور ونظامه وعلى حسن اجراء المواد المرعية

المادة الثامنة عشرة . وجود البطريرك المشار اليه بوضع او حركة تغاير نظام المدير السالف الذكر بحسب عليه تهمة

المادة التاسعة عشرة . يمكن ان تقع تهاتر بحق البطريرك المشار اليه من طرف مجمع رهبان الدير المذكور او مجلس بطريركخانه استانبول الرومانية والجمانية فاذا وقعت حالة نظير ذلك يجتمع مجلس الملة العمومي ويحقق على الاتهامات الواقعة عليه واذا تبين ان لها اساساً فاما ان يطلب الى البطريرك المشار اليه بان يحافظ على النظام بواسطة ورقة تشك يرسله له او يجبره بان يسلم مقام البطريركية الى وكيلها الذي يكون داخل مجمع الرهبان السالف الذكر وينتخب برأي خفي ويتباعد هو عن المقام المذكور وذلك بحسب ما يقتضيه الحال تطبيقاً الى الاصول المبينة في المادة السادسة بحق بطريرك دار السعادة

المادة العشرون . عند ما يتوفى بطريرك القدس الشريف ينتخب مجمع رهبان الدير المذكور قائماً منهم وبصادق عليه ايضاً من طرف مجالس بطريركخانه دار السعادة

المادة الحادية والعشرون . بطريرك القدس الشريف ينتخب من طرف مجالس بطريركخانه دار السعادة انما يكون لمجمع رهبان القدس الشريف حتى بان ينظمو دفتر

اسامهم يبينون بأراءهم بدرجات استحقاق الذوات التي فيها قابلية الانتخاب. ثم بعد وفاة
البطريك المشار اليه يستدعي القائمقام الموما اليو مجلس رهبان عمومي ويرتب دفتر اسامهم
مثلاً يجري في المجلس العمومي الروحاني بحق بطريك دار السعادة الا انه يلزم ان يكون
هذا الدفتر شاملاً اسامي سبع ذوات لا اقل ويرسل مع مضبطة يعضها الجمع المذكور
سوية الى جانب بطرئانة دار السعادة

المادة الثانية والعشرون. الذوات التي تنتخب للبطريركية يقتضي بان تكون قد
اكملت سن الخمس وثلاثين سنة لا اقل وتكون من تبعة الدولة العلية عن اب ومن اساقفة
ورهبان الجمع المذكور ولا تكون انفصلت عن هذا الجمع غير ان الذين يكونون قد استعملوا
في خدمة ما ملية من طرف مجالس بطرئانة دار السعادة بموافقة بطريك القدس الشريف
لا يحسبون منفصلين عن الجمع المذكور

المادة الثالثة والعشرون. تجتمع المجالس الروحانية والجسمانية ويحققون استحقاقات
الذوات المدرجة اسماؤهم في الدفتر المذكور ويميزون منهم ثلاثة انفار للانتخاب ويرزون
اسماؤهم الى المجلس العمومي وبما ان الدفتر الذي يرد من طرف الجمع المذكور سوف يتعلق
على حائط مجلس الملة العمومي ايضاً فيطلع المجلس العمومي على رأي الجمع المذكور ورأي
المجلسين المذكورين بحق الذوات القابلين للانتخاب وينتخب للبطريركية بالرأي الخفي واكثرية
الاراء المطلقة الذات الأكثر استحقاقاً بين الذوات المرقومة لجهة تدبئها وما اكتسبتها من
المعارف والاطوار الحسنة ولا يمكن ان يعطى رأي في المجلس العمومي من طرف الجمع المذكور
بحق احدهم الموجودين خارجاً عن الدفتر الذي حضر

في بيان المجلس الروحاني

المادة الرابعة والعشرون. المجلس الروحاني يتركب مع اربع ذوات من اهل الكيسة
وارباب الوقوف يكونون قد اكملوا سن الثلاثين وحرزوا رتبة الرهبة او النسوسية قبل
خمس سنين لا اقل

المادة الخامسة والعشرون. ينتخب بالرأي في المجلس العمومي الروحاني ثلاثة اضعاف
عدد اعضاء المجلس الروحاني وتبرز اسماؤهم الى مجلس الملة العمومي بمضبطة ممضاة ثم
بعد ان تنتخب منهم بالرأي الخفي في المجلس العمومي اعضاء المجلس الروحاني تعرض
مضبطتهم من طرف البطريك الى الباب العالي ويصير نصبهم وتعيينهم بموجب ارادة سنية

المادة السادسة والعشرون . أعضاء المجلس المذكور تنفرق بكاملها في غاية شهر نيسان من كل سنة ثانية وتجدد في ابتداء شهر ايار ولا يجوز تكرار انتخاب الاعضاء المنصلين حالاً ولكن يجوز انتخابهم بعد سنتين

المادة السابعة والعشرون . عند ما يبلغ عدد المفقودين من أعضاء المجلس الروحاني الى ثلاثة انفار بداعي الاستعفا او لسبب اخر ينتخب اخرون عوضهم في المجلس العمومي وتطلب في المجلس المذكور اكثرية كامل أعضاء المجلس لحد وقوع هذا الانتخاب

المادة الثامنة والعشرون . وظائف المجلس الروحاني هي عبارة عن النظارة على امور الملة الروحانية وترويج الاعتقادات المذهبية وتحكيمها بين الملة والحفاظة على معتقدات الكنيسة الارمنية وروايتها المرعية من الحلل وصرف الدقة على وجود الكنائس واهل الكنيسة بحالة الانتظام والمداومة والاقدام على اصلاح احوال طائفة الرهبان الحاضرة واستحصال اسباب تأمين احوالهم المستقبلية ومعاينة مكاتب الملة وقتاً فوقتاً مع بذل الدقة بخصوص التعاليم المذهبية وتبئية رهبان وقسوس متصفين بالاهلية والقابلية وتحقيق المسائل المذهبية التي تكون بين الملة وحلها وتسويتها تطبيقاً الى الاصول الكنائسية المرعية

المادة التاسعة والعشرون . اذا بالفرض ما امكن المجلس الروحاني ان يحل احدي المسائل المهمة التي تظهر في ما يتعلق بالديانة صرفاً فيتشكل مجلس عمومي روحاني من الاساقفة ووعاظ الكنيسة وروساء كهنتها ويطلب اذا اقتضى الامر المرخصون المقيمون في السناجق الواقعة بالقرب من دار السعادة ويحلبون اليها ايضاً ثم اذا كان هذا المجلس بحسب حل المسئلة المذكورة خارجاً عن دائرة اقتداره فيراجع الكاتوغيكوس العام بها بمحضطة ممضاه ايضاً

المادة الثلاثون . كل انواع مضابط المجلس الروحاني تكون دائماً ممضاه بامضات اكثر أعضاء المجلس

المادة الحادية والثلاثون . الرخصة المقتضاة لاجل تعيين الوعاظ سواء كانوا في دار السعادة او في الخارج تعطى من طرف المجلس المذكور ويعطى الاذن الى مادة التيسيس اذا كان في دار السعادة من المجلس المذكور ايضاً وما اذا كان لاي محل كان في الخارج فمن طرف مجلس ذلك المحل الروحاني

المادة الثانية والثلاثون . اذا نظرت جماعة الكنيسة وقسوسها لزوماً الى تعيين قسوس جدد فلا تعطى لهم رخصة ما لم يستدعوا ذلك بمضبطة مبهضة من المجلس الروحاني

المادة الثالثة والثلاثون . وعاظ الكنائس في دار السعادة وروساء كهنتها يتعينون من طرف البطريرك بحسب قرار المجلس الروحاني

المادة الرابعة والثلاثون . قضية اي انتخاب كان يجري بالرأي الخفي في المجلس الروحاني

المادة الخامسة والثلاثون . يتنظم نظام من طرف المجلس الروحاني يختص باصلاح احوال اهل الكنيسة الحاضرة وتأمين احوالهم المستقبلية لكي يتمكنوا من القيام بخدماتهم المذهبية مجاناً

فما يختص بالمجلس الجسماني

المادة السادسة والثلاثون . المجلس الجسماني يتركب من عشرين ذاتاً من العوام لها وقوف على المصالح المالية ونظامات الدولة العلية

المادة السابعة والثلاثون . اعضاء المجلس الجسماني ينتخب في مجلس الملة العمومي بواسطة الرأي الخفي واكثرية الاراء المطلقة وتقدم بهم مضبطة من طرف البطريرك الى الباب العالي وينصبون معينين بموجب ارادة سنية

المادة الثامنة والثلاثون . جميع الاعضاء المرقومين يتفرقون في اخر شهر نيسان مرة في كل سنتين ويتجددون في ابتداء شهر ايار وهؤلاء الاعضاء يمكنهم ان ينتخبوا تكراراً بعد سنتين انما لا يمكن ان ينتخبوا لعضوية المجلس المذكور في السنتين الاوليين اللتين انفصلوا بهما بل يمكنهم ان يستخدموا في اية خدمة كانت من سائر الخدمات

المادة التاسعة والثلاثون . اذا كان احد من اعضاء المجلس المذكور لا ياتي الى المجلس ثلاث مرات متعاقبات متابعات بدون ان يبين لذلك سبباً كافياً تحريراً في محررة مكتوب من طرف ضابط قلم المجلس المذكور في السؤال عن السبب فاذا لم يات منه جواب يتحرر له مكتوب جديد فاذا لم يحضر في المجلس الاتي فيتعرف بانه سينظر اليه كانه مستعفى فاذا لم يات ايضاً فيعد بانه قد استعفى

المادة الاربعون . عند ما يبلغ عدد المفقودين من اعضاء المجلس الجماعي الى ثلاثة انفار بداعي الاستعفاء او اسبب اخر من الاسباب فينتخب اعضاء آخرون عوضهم في المجلس العمومي وتطلب أكثرية كامل اعضاء المجلس في المجلس المذكور لحد ما يقع هذا الانتخاب

المادة الحادية والاربعون . مأمورية المجلس الجماعي هي عبارة عن النظارة على امور الملة الجسانية ووظائفه في عبارة عن اصلاح احوال الملة والاهتمام بكل دقة على تقديمها ومطالعات التصورات الموجبة لمنفعة الملة التي تنبئ له من طرف القومسيونات الكائنة تحت نظارته وتحققها بكل دقة وإذا تبين له لزومها يصادق عليها او انه يجتهد في ازالة المخاذير التي تمنع اخراجها الى الفعل

المادة الثانية والاربعون . المصالح التي ترد الى المجلس المذكور يحيلها الى القومسيون التي تعود اليه لاجل المذاكرة ولا يمكنه ان يتشبت باجراءات ما لم يحصل على رايه بها ثم ولئن كان يمكنه جرح قرارات القومسيون بناء على اسباب صحيحة لكنه لا يقدر ان يتخذ تدابير اخرى من تلقاء ذاته ويجريها بل يكون مجبوراً ان يحيل الكيفية الى ذلك القومسيون أيضاً ولا يمكنه ان يبدل او يغير احداً من القومسيونات ما لم ير منه حركة مغايرة لاحكام هذا النظام الاساسي وعند ما يشاهد حركة كهذه من احد يستوضح واقعة الحال في المرة الاولى من رئيس القومسيون المذكور وفي المرة الثانية يذكر ذلك القومسيون بالكتابة ويستدعيه الى محافظة النظام اما في المرة الثالثة فيبدل الاعضاء الا انه لا بد من ان يبين ذلك في المضبطة التي يبرزها الى المجلس العمومي مع الصراحة عن الاسباب الكائنة في هذا الباب

المادة الثالثة والاربعون . اذا احسب المجلس المذكور حل مسألة مهمة ترد اليه من الامور الجسانية بانه خارج عن دائرة اقتداره فيراجع حيث يشاء بها المجلس العمومي

في حق القومسيونات التي تتشكل من طرف المجلس الجماعي

والمديرين

المادة الرابعة والاربعون . تنتخب اربعة قومسيونات وثلاث ادارات قومسيونية اخرى من طرف المجلس الجماعي لاجل النظر في المعارف والتاسيسات الجزئية والمحاكمات ومصالح الاديرة واعضاء هذه القومسيونات تخدم سنتين بحيث

تبدل في راس كل سنة وتجدد بطريق المناصفة ويكون البطريرك رئيس قومسيون المحاسبة

في بيان قومسيون المعارف

قومسيون المعارف يتركب من سبعة اعضاء من العوام ارباب المعارف ووظيفتهم هي عبارة عن النظارة على تعليم الشعب الارمني وترتيبه والتدقيق على وجود مكاتب الملة بصورة منتظمة واجراء الترغيبات والمعونة الى الشركات التي تشكل لاجل تعليم الذكور والاناث من الاولاد والغيرة والاقدام على اصلاح احوال معلمي المكاتب واقتدارهم مع تهيئة معلمين فيهم للباقية والاهلية وعلى استحضار كتب دروس مخصوصة الى المكاتب المذكور وكذلك اعطاء الشهادات الى الذين يحصلون الفنون في هذه المكاتب وتعيين كتب الدروس والامتحانات السنوية جميع ذلك يجري بمعرفة القومسيون انما الذين يتعلمون المذهب يقتضي ان ياخذوا اوراق الشهادة من المجلس الروحاني وان يتراجع المجلس المذكور في امر كتب المذهب ومعلميه وكذلك امتحان تعليم المذهب يجري بمعرفة المجلس الروحاني ايضاً

في بيان قومسيون التأسيسات

المادة السادسة والاربعون. قومسيون التأسيسات يتركب من سبعة اعضاء من العموم وارباب الوقوف يتفقون باكثرية الراء في المجلس الجسماني ووظيفة مأمورية القومسيون المذكورة هي عبارة عن النظارة على كل التأسيسات المالية الواقعة في دار السعادة وإدارة عقاراتها عموماً والدقة والاقدام على تنظيم التأسيسات المذكورة وترتيبها وهو يدقق ايضاً على ان يكون موجوداً اسنادات بالاملاك المالية جميعها ويجمع بمعرفته صور سندات كل اموال الملة غير المنقولة الكائنة في دار السعادة وفي الخارج لتحتفظ في قلم البطريركية ولا يمكن تجويز بيع املاك ملية مالم يكن ذلك بمعرفة هذا القومسيون وموافقة المجلس الجسماني وختم البطريرك وموافقة واصول التولية قد فحنت عند الشعب الارمني بمقتضى القضايا المشروحة فلا يمكن ان تجري انشاءات وعمارات بنوع من الانواع في دار السعادة وحواليها مالم تكن بمعرفة هذا القومسيون ورضى المجلس الجسماني والقومسيون المذكور هو الذي يناظر مع مديري المحاسبة والوصاية والمستشفيات بحق ادارة جمعيات الكنائس ويطلب من كل منها المحاسبات في اوقاتها المعينة ويبلغها الى المجلس الجسماني والقومسيون المذكور بحقه من مديري المحاسبات

عن إيرادات ومصاريف السنة الانية قبل رأس السنة بشهرين وينظم بذلك ميزانية يبرزها
الى المجلس الجسائي

في بيان قومسيون المحاكمة

المادة السابعة والاربعون . قومسيون المحاكمة تترتب اعضاءه من ثمانية انفار
اربعة منهم من اهل الكيسة واربعة منهم من العوام متزوجين وقد اكملوا سن الاربعين
ويكونون تحت رئاسة وكيل البطريرك ويتخبون جميعا باكثرية الاراء من طرف
المجلس المختلط وهذا القومسيون يسوي ما يظهر من المنازعات العائلية ويرى الدعاوى
التي تحال من الباب العالي الى البطريركخانه بحسب احالتها والدعاوى التي لا يمكن قطعها
اذا كانت من المواد الروحية يعلم عليها بالاحالة الى المجلس الروحاني او كانت من
المواد الدنيوية فالى المجلس الجسائي واذا كان لها تعلق في الجهتين فالى المجلس المختلط
والدعوى التي ترى في هذا القومسيون تستأنف في احد هذه المجالس بحسب استدعا
المحكوم عليه

في بيان قومسيون الاديرة

المادة الثامنة والاربعون . الاديرة تكون معدودة من املاك الشعب المخصوصة
وادارتها والنظارة على ايراداتها ومصاريفها وروية حقوقها وتحققها جميع ذلك عائد الى
الملة وحيث لزم ان يكون لكل دير اصول مخصوصة به فيترتب مجلس مختلط يتشكل
باجتماع المجلسين الروحاني والجسائي التعليمات المفتضة بعد ان يقف على افكار قومسيون
الدير ويصدق عليها المجلس العمومي واصول التعليمات المذكورة الاساسية في كاستيتين
على الوجه الاتي اولاً ان الادارة المخصوصة بكل دير تكون عائدة الى جماعة الدير المذكور
اما حق النظارة العمومية على جميع الاديرة فهوراجع الى مجالس البطريركخانه لاجل ان يجري
بمعرفة قومسيون الاديرة . ثانياً ان رئيس كل دير يكون انتخاباً من طرف جماعة ذلك
الدير ويصادق عليه من طرف البطريرك باتحاد مجالس البطريركخانه وموافقة المجلس المختلط
الذي يتشكل والرئيس الموالياً يلزم ان يكون من الرهبان تبعة الدولة العلية واكمل
سن الخمس وثلاثين سنة . ثالثاً من حيث ان كل الاديرة ستكون مجبورة على ان تجتهد
في ترويج منافع الملة المعنوية فيكون كل منها مشتملاً على تاسيسات موجهة لمنافع الملة
بحسب قدرته مثل مكاتب للقسوس وخزانة كتب ومطبعة ومستشفى . اما قومسيون الاديرة

فيتركب من سبعة انفار ينتخب بأكثرية الاراء في المجلس الجماعي ووظيفة القومسيون المذكور هي عبارة عن التحقيق على ايرادات وحاصلات كل ديرو روية ما يقع له من المصاريف وتنظيم ذلك بحسب الدقة والنظارة على اجراء احكام نظاماته والقومسيون المذكور ينتخب من جماعة كل دبر الاشخاص المنتضاة لاجل ايفاء خدمة ادارة ذلك الدبر الخصوصية والاشخاص المرقومة تكون تحت رئاسة رئيس الدبر وتدير دبرها تطبيقاً الى تعليمات مخصوصة وتعطي الحساب الى القومسيون المذكور في الاوقات المعينة

في ما يخص بقومسيون ادارة المحاسبة

المادة التاسعة والاربعون. مدير المحاسبة يكونون عبارة عن سبعة كتيبة من ارباب الوقوف ينتخبون بأكثرية الاراء في المجلس الجماعي وخدمتهم هي ادارة صندوق الملة وروية محاسباته وإيراد هذا الصندوق يحصل من الاعانات العمومية وحاصلات قلم بطرخانه استانبول وما يقع من الوصايا والهدايا باسم الملة بدون تخصيص محل لصرفه اما مصاريفه فهي عبارة عن مصاريف البطرخانه وقلمها الاعيادية والاعانات التي تعطى للتاسيسات المالية الموجودة تحت ادارة البطرخانه وإلى جمعيات الكنائس المحتاجة وباقي ما يقع من المصاريف المنفرقة والمديرون المرقومون يحصلون كل الايرادات المذكورة ويسوون المصاريف المرقومة بمعرفة قومسيون التاسيسات وموافقة المجلس الجماعي ويسكون محاسبة صندوق الملة المحولة ادارتها لعهدتهم حسب الاصول الجديدة ويزرون دفترها الى قومسيون التاسيسات في اوقات معينة وهذا الدفتر بعد ان يعاينة القومسيون المذكور ويصادق عليه يقدمه الى المجلس الجماعي

ما يخص بقومسيون ادارة الوصية

المادة الخمسون. مدير الوصية يكونون مركبين من سبعة انفار ثلاثة منهم من اهل الكنيسة واربعة من العوام وجميعهم ينتخبون بأكثرية الاراء في المجلس المختلط ووظيفة خدمة هؤلاء المديرين هي عبارة عن اجراء الدقة في انفاذ ما يقع من الوصايا المالية على وجه مطابق لاحكامها المدرجة في الصورة المشروحة وما ثبته وصم عليه الموصي اما التعليمات الخصوصية المنتضاة لادارة الوصية فتؤخذ بها اراء المديرين المرقومين وراي قومسيون التاسيسات وتترتب من طرف المجلس المختلط ويصادق عليها في المجلس العمومي والمديرون المرقومون ييزرون دفتر المحاسبات الخاصة بخدمتهم الى قومسيون التاسيسات

في الاوقات المعينة وهذا الدفتر بعد ان يطالعه القومسيون المذكور ويصادق عليه مقدمة الى المجلس الجسائي

ما يختص بقومسيون ادارة المستشفى

المادة الحادية والخمسون. مديرو المستشفى يتركون من تسعة انفار ويكون منهم اثنان من الاطباء الذين يبدؤهم رؤوس طبية وينتخبون باكثرية الراء في المجلس الجسائي ووظيفة المديرين المذكورين هي عبارة عن النظارة سواء كانت على عقارات مستشفى الملة وابراداتها المخصوصية او على ادارة حاصلاتها وإدارة المستشفى المذكور باعانة صندوق الملة وهذا المستشفى يقسم الى اربع دوائر احداها الى المرضى من الفقراء والثانية الى الفقراء الاختيارية والعلاجى والثالثة الى المجانين والرابعة تختص الى تعليم الايتام وتربيتهم وبصير الايتام في انشاء هذه الابنية وإدارتها تطبيقاً الى الاصول الصحية والطبية ويكون المديرون المرقومون مسئولين من طرف قومسيون التأسيسات في امر ادارة المستشفى المذكور ومن طرف قومسيون المعارف في قضية التعليم والتربية ويقدم ما يقع من اعمال الى هذين القومسيونين في اوقات معينة

في بيان الجمعيات الكنائسية

المادة الثانية والخمسون. الجمعيات الكنائسية تتركب بحسب محلها لا اقل من خمسة اعضاء ولا اكثر من اثني عشر ومأمورينهم هي عبارة عن روية المصالح المالية المختصة بالجمعية التي هم منسوبون اليها وإدارة كنائس تلك الجمعية ومكانتها والاهتمام بفقراءها والتحقيق على ما يحدث من المنازعات واصلاح ذات البين بين الجماعة والسعي والاقدام على تربيت الكنائس واحداث مكاتب مخصوصة للاولاد البنات والذكور واجرا المعاونة الى العيال ذات الاحتياج فيها

المادة الثالثة والخمسون. يكون لكل جماعة صندوق تحت نظارة جمعية ذات كنيسهم وابراد هذا الصندوق يكون من الاعانات المخصوصية التي تعطيها الجماعة ومن ابرادات المكتب والعقارات ومن حاصلات الكنيسة ومن العطايا التي تقع من الوصايا وغيرها من باقي الوجوه اما مصاريفه فهي عبارة عن مصاريف الكنيسة والمكتب وما يعطى من الدراهم اعانة للفقراء وجمعية كل كنيسة نفيد في دفتر بصورة منتظمة مواليد ووفيات جماعتها والذين يتاهلون منها

المادة الرابعة والخمسون . حيث يكون للجمعيات المذكورة مناسبات مع القومسيونات المذكورة راساً في ما يختص بالقيام بخدمتها فتراجع قومسيون المعارف في ما يختص بالمكاتب وقومسيون التأسيسات في مواد الادارة وقومسيون المحاكمة في مواد الدعاوى وتبين لكل قومسيون من تلك القومسيونات الحاصلات العائدة لذلك القومسيون في اوقات معينة

المادة الخامسة والخمسون . جمعية كل كنيسة تختب من طرف جماعة الكنيسة التي هي منسوبة اليها وتكون صلاحية الاشتراك في انتخاب جمعية الكنيسة لكل الافراد الذين اكملوا سن الخمس وعشرين ولم يكونوا محرومين من حق الانتخاب لدى المحاكمة بمقتضى المادة السابعة والستين

المادة السادسة والخمسون . التعليمات الروحانية والجسمانية اللازمة لاجل وظائف الجمعيات الكنائسية وتحديد حركاتها وتعيينها تنظم بمعرفة مجالسها واعضاء جمعية الكيسة يخدمون اربع سنوات وفي ابتداء السنة الخامسة يتجددون مع امكان اعادة انتخابهم ثانية

في بيان صورة تشكيل المجلس العمومي ووظائفه

المادة السابعة والخمسون . المجلس العمومي يتركب من مائة واربعين عضواً وهذه الاعضاء تقسم الى ثلاثة اقسام القسم الاول يكون سبعة اى عشرين نفرأ هم اهل الكنيسة الذين ينتخبون من طرف اهل الكنيسة الكاثنية في استانبول والقسم الثاني يكون سبعة اى اربعين نفرأ وهم وكلا الملة الحاضرون من الخارج والقسم الثالث يكون اربعة اسباعها يعني ثمانين نفرأ وهم الوكلا الذين ينتخبون من طرف جماعات كيسة دار السعادة

المادة الثامنة والخمسون . اعضاء المجلسين الروحاني والجسماني يكونون داخلين في المجلس العمومي انما اذا كانوا ما انتخبوا الى عضوية المجلس العمومي فلا يقدر ان يكونوا اصحاب راي في المجلس المذكور

المادة التاسعة والخمسون . لا يمكن عقد المجلس ما لم يكن اكثر اعضائه يعني لا اقل من واحد وسبعين نفرأ موجودين به

المادة الستون . انتخاب رؤساء مستغدي الملة كبطريرك دار السعادة وكانوليكوسها واعضاء مجالسها الروحانية والجسمانية والنظارة على اعمال هذه المجالس وحل المصالح التي تكون تحولت اليها وما امكثها ان قطعها وتسويتها عند ظهورها والحفاظة على هذا النظام

من المخلل جميع ذلك من وظائف المجلس العمومي

المادة الحادية والستون . المجلس العمومي أولاً يجتمع حسب العادة القديمة مرة في كل سنتين في أواخر شهر نيسان ويستمع مضبطة إدارة الأمور الواقعة في طرف السنتين الماريتين ويرى عموم محاسبات المبالغ التي تحصلت وصرفت بمعرفة المأمورين المخصوصين بها وينتشها ويجدد انتخاب كل أعضاء مجالس الملة ويعطي قراراً على صورة إدارة الاعانة المالية ثم يقفل في نهاية الشهرين وإذا كانت أعضاء المجلس المذكورين أعضاء للمجلس العمومي في هذا الاعتقاد فيمكنهم البحث في كل مسألة غير أنه لا يمكنهم ان يعطوا رأياً في ما عدا قضيتي الاعانة والانتخاب فقط . ثانياً يكونون داخلين في انتخاب كاثوليكوس المجلس المذكور . ثالثاً ينتخبون بطاركة دار السعادة والقدس الشريف . رابعاً يجتمعون لاجل ازالة الاختلاف الذي يكون متكوناً في ما بين المجلسين المذكورين او بين المجلسين المذكورين والبطريرك وعلى هذا الافتراض وإن يكن ممكناً للطرفين المتخالفين ان يبينا الاحوال لكنهما لا يقدران ان يعطيا رأياً . خامساً يعقد المجلس العمومي عند ما يلزم تصحيح جديد للنظام الاساسي او ظهرت مسألة منوطة برأيه وقراره على انه يلزم قبل وقوع اجتماع مثل هذا فوق العادة بفاد الباب العالي من طرف البطريركاته عن سبب الاجتماع وتستحصل منه رخصة بذلك

المادة الثانية والستون . البطريرك يعقد المجلس العمومي بالاتفاق مع احد المجلسين الروحاني والجهاني او باستدعاء اكثر اعضاء المجلس العمومي غير ان اجتماعاً فوق العادة مثل هذا يكون على كل حال منوطاً ببيان اسبابه للدولة وتحصيل الاذن منها على ما قد بين في البند السابق

في بيان شروط انتخاب أعضاء المجلس العمومي الروحانيين

المادة الثالثة والستون . جميع اهل الكنيسة الموجودين في استانبول يجتمعون باحد المحلات في أواخر نيسان بحسب طلب بطريرك ارمين دار السعادة وينتخبون بالرأي الخفي واكثرية الاراء المطلقة أعضاء الى المجلس العمومي من الاساقفة او القسوس او الرهبان الذين لم تكن لهم مأمورية في الخارج واكملوا سن الثلاثين وحرزوا رتبة القسوسية او الرهبة قبل خمس سنوات وليسوا تحت دعوى من الدعاوي

المادة الرابعة والستون . مدة مأمورية الاعضاء الروحانيين الميتين انفاً تكون

عشر سنين ويتبدل الخمس منهم ويتجدد في كل سنتين وفي الثاني سنين الاولى يجري
تفريق هذا الخمس واخراجه بالقرعة ويكون جائزاً تكراراً انتخاب الاعضاء الذين خرجوا
سواء كان خروجهم بهذه القرعة او بواسطة تكميل مدتهم بعد السنة الثامنة

في بيان شروط انتخاب الاعضاء العوام الى المجلس العمومي

المادة الخامسة والستون . تعتبر الاعانة المالية والقابلية الذاتية اساساً لحق الانتخاب
ومن اللازم في الاعانة المالية ان يعطى خمسة وسبعون غرشاً لاقول للاعانة العمومية لاجل
وجوب نوال حق الانتخاب اما الذين لهم قابلية ذاتية للانتخاب فهم عبارة عن الموجودين
في اقالام الدولة وسائر مامورياتها والدوكتوريين ومولفي الكتب النافعة ومعلمي المكاتب
والذين افادوا الملة اثاراً نافعة

المادة السادسة والستون . الذين يكون سنهم لاقول من خمس وعشرين سنة يتأهلون
حق الانتخاب بشرط ان يكونوا من تبعة الدولة العلية

المادة السابعة والستون . المحرمون لدى المحاكم من حق الانتخاب هم اربعة اصناف
الصنف الاول هم الساقطون ابتداءً من الحقوق المدنية بحسب احكام قانون الجزاء
الهاميونية لسبب جنائياتهم والصنف الثاني هم الذين تبينت تخيلاتهم في ادارة مصالح الملة
وحكم عليهم من طرف احد مجالس الملة بان لا يستخدموا في المصالح المذكورة والصنف
الثالث هم الذين ترتبت مجازاة تاديبهم في محاكم الدولة العلية ولا زالت مدة مجازاتهم ما
انتهت رابعاً الذين سقطوا من الحقوق الشخصية بسبب جنونهم ولم يتصادق نظاماً
على شفائهم

المادة الثامنة والستون . يجوز انتخاب كل افراد الملة الذين هم من تبعة الدولة
العلية واكملوا سن الثلاثين ولهم وقوف على نظامات الدولة العلية والمصالح المالية وليسوا
محرمين من الحقوق الانتخابية بموجب المادة السابعة والستين انما يشترط ان الثمانين
عضواً الذين ينتخبون من طرف جماعات كنيسة دار السعادة لا بد من ان يكون فيهم
لاقل من سبعة اشخاص اصحاب رتب

في بيان صورة انتخاب الاعضاء الذين ينتخبون ويتعينون للمجلس العمومي من محلات دار السعادة وخارجها

المادة التاسعة والستون . يصير اعلان الكيفية من طرف البطريرك الى المحلات بمقدار عدد الاعضاء الذين يصير انتخابهم في كل محل منها بحسب تغلب المرخصيات (الابرشيات) في الخارج وعدد المنتخبين الموجودين في كل محل في دار السعادة تطبيقاً الى دفتر النفوس العمومي الموجود في قلم البطريركخانه بمعرفة المجلس الذي يتشكل في ابتداء شهر شباط من كل سنة بواسطة اجتماع ضباط قومسيون القلم مع المجالس الروحانية والجمعية لاجل تنظيم الدفتر المخصوص الذي يحوي على توزيع مقدار الوكلاء الذين يلزم انتخابهم من جماعات كنيسة دار السعادة وخارجها ومدة مامورية الاعضاء الذين يصير انتخابهم تكون عشرين وفي كل سنتين يتبدل خمس وكلاء الملة الذين ينتخبون سواء كانوا من دار السعادة او من الخارج وعند تعيين محلات هذا الخمس تجري اصول المناوبة مرة في كل سنتين بين المرخصين وفي الثاني سنين الاولى يتعين امر المبادلة ويجري بواسطة الفرقة على هذا الشرط وهو ان ينظر الى العدد الموجود سواء كان زاد منتخبوا المحل ونفوس الابريشيات (المرخصيات) او قلوا ويتعين مقدار الاعضاء الذين ينتخبون بحسب ذلك اما قضية انتخاب اعضاء عوض الذين يتوفون او يستعفون فيجري قبل راس كل سنة بشهرين ايضاً ولاعضاء الذين يوخذون من محلات دار السعادة يصير انتخابهم في مجامع الكنائس اما الاعضاء الذين يرسلون من الخارج ففي مجالس المرخصيات (الابرشيات) العمومية

المادة السبعون . لا باس في الوكلاء المطلوب انتخابهم سواء كان في دار السعادة او الخارج اذا كان الذين انتخبوهم من مجامع الكنائس ودوائر المرخصيات ولم يكونوا انما يلزم ان يكونوا موجودين في دار السعادة ولم وقوف على مصالح الجمعيات المذكورة المالية ومراعيين ومعتبرين عند الذين انتخبوهم بحسب حبههم الى الطائفة وعنهم واستقامتهم وهؤلاء الوكلاء لا يحسبون في المجلس العمومي بانهم وكلاء جمعيات دار السعادة او الخارج التي انتخبهم بل يعتبرون اعضاء للمجلس العمومي وحائزين جميع الرخصة المتساوية المادة الحادية والسبعون . يعلن من طرف البطريرك في شهر شباط كل سنة الى الجمعيات التي تنتخب عشر الاعضاء ويبين لهم عدد الوكلاء اللازم انتخابهم والشروط

المستلزمة سواء كان لصلاحيه النخب او الانتخاب وعلى هذا تنتخب الوكلا بمعرفة جمعيات الكنائس وإنما يكون المترأس عليها واعظ الكنيسة وان لم يكن فرئيس كهنتها ويضم الى ذلك من الثلاثة انفار الى الستة من معتبري المحل علاوة على جمعية الكنيسة وهذه الجمعيات تحقق عن الذين يكونون نائلين حق الانتخاب بين جماعتهم او بالعكس وتنظم بذلك دفترًا مرتبًا على حروف الهجا ويلقونه في محل جمعية الكنيسة لينقى مبدولاً للنظر فيها ثمانية ايام ولكي تحصل وسيلة للتسهيل الى الذين ينتخبون يلزم ان يعمل دفتر يحتوي على ثلاثة اضعاف الوكلا المطلوبين ويتعلق في محل اجتماع الكنيسة انما لا يكون الذين ينتخبون مجبورين لمطابقة الدفتر المذكور ثم ان قضية انتخاب اعضا المجلس العمومي في الخارج تجري على هذا المنوال ايضاً

المادة الثانية والسبعون . بعد ان يوضع دفتر اسماء الذين هم نائلون حق الانتخاب مقدار اسبوع واحد في الميدان بصير الشروع في اعطاء الراي في حجة جمعية الكنيسة بوقت ختام صلوة الصبح على الوجه الاتي وهو ان ياخذ رئيس الجمعية الدفتر المذكور بيده وينادي الذين لهم حق الانتخاب بالتبعية هم ايضاً بعد ان يضعوا امضائهم حسب اسمائهم في الدفتر المذكور على ورقة يجرون بها اسمي المقدار اللازم من المبعوثين من فوق الى تحت بالتبعية يلقون تلك الورقة ويلقونها في صندوق مهيأة لذلك واذا كانوا لا يحضرون الى حجرة المجلس لسبب من الاسباب فيرسلون اسمي الاشخاص التي يعطون رايهم فيها بكتابة مضمي

المادة الثالثة والسبعون . بما ان اعطاء الراي يلزم ان يكون خفياً فالذين يعطون آراهم يجرون الاسماء التي يكتبونها خفية كي لا يراها اخر

المادة الرابعة والسبعون . بما ان اعطاء الراي يقتضي ان يتم في اليوم الذي يبتدىء فيه فالذين يكون لهم حق في اعطاء الراي وامتنعوا لا تبقى لهم صلاحية بعد ذلك الى المدعاة

المادة الخامسة والسبعون . لا يمكن لشخص واحد ان يعطي رأياً في جمعية كيسةتين اصلاً

المادة السادسة والسبعون . جماعات الكنائس الموحدة في الانتخاب والنضابات اذا

كانوا بالقرب من بعضهم بعض فياتي الصالحون للانتخاب من الطرفين لمحل واحد

ويعطون آراهم فيه اما اذا كانت المسافة بعيدة بين الجماعات المذكورة وبين النضابات

فكل منهم يعطي رايه على حدته وبعد ذلك يصور التوفيق بين راي الطرفين

المادة السابعة والسبعون . عند ما يتم امر اعطاء الراي تفتح الصندوق المحتوية على

اوراق الراي بحضور جمعية الكنيسة بدون تعطيل ذلك النهار وبعد المنتشون الاوراق المذكورة فاذا كان عدد الاوراق لا يوافق عدد الاشخاص الذين اعطوها ووقع الاشتباه بانه وقع حيلة في الجمعية فيتعين يوم اخر لاعطاء الراي مجدداً قبل يوم الاحد التالي واذا كان لا يتم دفعة واحدة عدد الوكلاء المطلوبين للانتخاب فيتعلق اعطاء الراي بحق الباقيين كذلك الى يوم اخر

المادة الثامنة والسبعون . اذا كان احد الذين ينتخبون محرراً زائلاً عن العدد المعين في اوراق الراي فلا قبل الاسماء التي تتجاوز العدد وكذلك اوراق الراي التي لا تكون محررة بها الاسماء من فوق الى تحت بالتبعية تعد ملغاة وباطلة ايضاً

المادة التاسعة والسبعون . الذين نصيبهم اكثرية الاراء باكثر من نصف عدد الذين اعطوا الراي يحسبون مبعوثي انتخاب واذا اصابها الاراء المتساوية رجلين فيكون اكبرها سناً هو المنتخب

المادة العاشرون . اذا اعطي الراي ولم تحصل اكثرية ارا في المرة الاولى فيعلن اسما شخصين اصابتهما اكثرية الاصوات وفي المرة الثانية يعطى بحق ذينك الشخصين الراي نظاماً

المادة الحادية والعشرون . جميعات الكنائس تنظم مضبطة حاوية اسماء الوكلاء المنتخبين ونوابهم وصنائعهم وكل احوال الانتخابات وتقدمها الى البطريرك والبطريرك يقدمها الى المجلس الجماعي وهذه المضابط يضبر الاطلاع عليها في المجلس المذكور ويحقق على المنتخبين هل هم جامعون للصفات المطلوبة اولاً ثم بعد ذلك يبين لهم سماً من طرف البطريرك بانهم قد انتخبوا نظاماً وكلاً للملة وسوف يجتمعون في يوم معين لاجل تشكيل المجلس العمومي

المادة الثانية والعشرون . في اول جلسة للمجلس العمومي يستمع المضابط التي حصل الاطلاع عليها في المجلس الجماعي على الوجه المحروم ولما بصادق على رخصة وكلاً للملة واقتدارهم يكون قد تشكل نظاماً وعند ما يكون صائراً الاستعلام شيئاً فشيئاً عن وكلاء جماعات دار السعادة بانهم انتخبوا بحسب الاكثرية وعن انتخابات وكلاء الخارج يعقد المجلس العمومي بدون انتظار نهاية الانتخابات الخارج

المادة الثالثة والعشرون . عند ما ينتخب شخص واحد في عدة جمعيات او في عدة ايلات فيكون مخيراً بان يبين قبوله لوكالة واحدة منهن اية كانت انما اذا امتنع عن ذلك فسحب القرعة في المجلس العمومي بحق الجمعيات والايالات ويعطى عليه القرار بموجبها

المادة الرابعة والثمانون. دفاتر اسماء اعضاء المجلس العمومي تنتظم بحسب ترتيب حروف الهجاء وتعلق في محل المجلس واسماء الذين يتوفون او يستعفون توضع اشارة عليها وتجدد في كل سنتين ويجوز انتخاب الاعضاء تكراراً عند الانفصال

في بيان بعض مواد عمومية بحق المجالس والقومسيونات

المادة الخامسة والثمانون. يكون لكل مجلس وقومسيون قلم ولكل قلم ضابط وكاتب وفي بعض الاقلام يكون وكيل لكل من الضابط والكاتب ويشترط ان يكونوا جميعهم من الاعضاء ويتغيروا ويتجددوا في كل سنة

المادة السادسة والثمانون. اذا كان اكثر الاعضاء مفقودين لا يفتح المجلس المادة السابعة والثمانون. من بعد ان تحصل المذاكرة كما ينبغي وتتم افكار الاعضاء الموجودين تراجع ارا المجلس بحق المادة ويعطى عنها القرار بحسب الاكثرية واذا كانت الاراء مقسومة على وجه المساواة وكان الرئيس حاضراً فيترجح الطرف الذي يكون موجوداً فيه والا اذا لم يكن حاضراً فراي ضابط القلم

المادة الثامنة والثمانون. يلزم ان يعطى كل من المجلسين رايه على حدة لاجل اعطاء القرار على المواد التي تحصل بها المذاكرة في المجلس ومتى تقررت الكيفية في مركزها اكثرية الاراء في المجلسين ايضاً تكون قد انحلت اما عدم اتفاق قراري المجلسين من حيث انه يكون اختلافاً في الراي فيترك قرار الكيفية الى المجلس العمومي وعند ما لم يكن حاضراً اكثر اعضاء المجلسين فلا يحسب المجلس المختلط معقوداً نظاماً

المادة التاسعة والثمانون. ترسل اوراق استدعاء من طرف البطريركخانه الى اعضاء المجلس قبل ستة ايام لا اقل من انعقاد المجلس العمومي

في بيان الاعانة المالية

المادة التسعون. كل الافراد الذين ادركوا سن البلوغ وصاروا من اصحاب التمتع يكونون مجبورين على الاشتراك في تسوية المصاريف المالية وهذه الاعانة يعطونها سنوياً ويعتبر الاقتدار الشخصي اساساً لامتوزيعها

المادة الحادية والتسعون. الاعانة المالية نوعان النوع الاول هو الاعانة العمومية التي تكون مخصصة في المصاريف العمومية وتحصل الى صندوق الملة بمعرفة البطريركخانه والنوع الثاني هو اعانة مخصصة تكون مخصصة لمصاريف كل جمعية بخصوصها وتوخذ الى

صندوق جماعة الكنيسة بمعرفة المجالس الكنائسية

المادة الثانية والتسعون. تحصيل الاعانة العمومية وصورة توزيعها في دار السعادة من خصوصيات المجلس الجماعي وبصادق عليها في المجلس العمومي وأما الاعانة الخصوصية فتتبع من طرف الجمعيات الكنائسية وجماعة كل مرخصة (ابرشية) في الخارج تنظم اعانتها العمومية على الوجه المشروح وكذلك تفعل كل جماعة كنيسة في اعانتها الخصوصية ايضاً

المادة الثالثة والتسعون. التدبير الذي يلزم اتخاذه بحسب قرار المجلس العمومي بحق توزيع المبالغ المعتاد اخذها من الخارج الى صندوق البطركاثة على المرخصيات (الابرشيات) واصول تحصيلها يجري غب الاستئذان من الباب العالي

فما يخص بالمرخصين

المادة الرابعة والتسعون. المرخصون حائزون على رئاسة مجالس الملة التي تعقد داخل دائرة ابرشياتهم وعلى قوتها الاجرائية ووظائفهم هي عبارة عن النظارة على تنفيذ احكام هذا النظام الاساسي

المادة الخامسة والتسعون. المرخصون لا يقيسون في الدبورة بل يقيسون في البيوت التي تتجمع وتتخذ فيها مجالس الابرشية في مراكز الابرشيات ولا يجوز لهم ان يبعدوا عن محلات خدمتهم انما اذا كان احد المرخصين هو من روسا الاديرة وكان دبره بعيداً مسافة يوم واحد عن محل اقامته فقط فيمكنه ان يجري هاتين الخدمتين سوية بحيث يعاين دبره في بعض الاوقات اما اذا كان دبره بعيداً اكثر من مسافة يوم فيلتزم ان يعين له وكيلاً عوضه ويقوم هو في محل خدمته ولكنه يمكنه عند الاقتضاء ان يتوجه لكل محل يوجد داخل مرخصيته (ابرشيته)

المادة السادسة والتسعون. كما انه جار في دار السعادة كذلك في الخارج اذا انه يوجد لكل جماعة كنيسة جمعية كنائسية وصندوق وقلم ايضاً وبالمثل يلزم ان يكون في مركز الابرشية مجلس روحاني ومجلس جسماني ويكون تحت ادارة هذا المجلس الجماعي صندوق ويكون في بيت كل مرخص قلم وتجمع جماعات الكنائس الموجودة داخل الابرشية دفاتر لتحرير النفوس ايضاً

المادة السابعة والتسعون. اذا لزم انتخاب مرخص فينتخب في المجلس العمومي الموجود

داخل الابرشية قياساً لانتخاب البطريرك وتقدم مضبطة به الى البطريرك بواسطة المجلس المختلط المحلي وهو ايضاً يعين الذات التي انتخبت على ذلك الوجه مرخصاً بموافقة مجلس دار السعادة المختلط ويعرض عنه الى الباب العالي ويستحصل له الاوامر الرسمية المادة الثامنة والتسعون . المجالس الموجودة في الابرشيات حسب المنوال السابق تتشكل بحسب تاسيسات مجالس دار السعادة ووظائفها تكون على ذلك الوجه انما اعضاء مجالس الخارج المذكورة تتعين دفعة واحدة فقط بحسب مقدار نفوس محلاتها ومواقعها ومن الان لحيثما تناسس الاعانة المالية نظاماً يكون الذين لهم حق انتخاب اعضاء المجلس العمومي الذي يتعقد حسب المنوال السابق في الخارج هم عبارة عن الذين يعطون ويركو للدولة في المرتبة الاولى والثانية والثالثة وصورة تشكيل هذه المجالس سوف تقرر من طرف البطريركخانه بعد الاستشارة مع المرخصين بحسب مقدار نفوس دوائرهم

خاتمة

المادة التاسعة والتسعون : اذا لزم الامر بواسطة التجربة الى تعديل بعض نفعات هذا النظام بدون مساسها فينتخب في المجلس العمومي بعد خمس سنين من تاريخ تاسيسها ثلاثة انفار من اعضاء كل واحد من المجلسين الروحاني والجسماني واثنان من كل قومسيون من الاربع قومسيونات السالفة الذكر وستة انفار اخرى ايضاً عدا من ذكروا من اعضاء المجلس العمومي او من الخارج فيكون المجمل ستة عشر نفرًا يتشكل بهم قومسيون لتصل فيه القرارات على التعديلات التي ترى بانها لازمة ثم بعد ان يصادق عليها في المجلس العمومي يحصل عنها الاستئذان من الباب العالي ويجري ايجابها بحسب ما تصدر به الارادة السنية



نظام الحاخاخانة

الفصل الاول

في بيان اوصاف الذات التي تنتخب للحاخام باشية

وصورة انتخابهم وتحليفهم

المادة الاولى . الذات التي تصير حاخام باشي من حيث انها تكون رئيسة كل الشعب الموسوي واسطة تنفيذ اوامر الدولة العلية واجرائها فيلزم ان تكون اهلاً لامتية واعتماد الدولة العلية والملة الموسوية متصفة بالاوصاف المدوحة المقبولة ومن تبعة الدولة العلية ابا عن جد بحيث لم تكن أعيب بشي اصلاً بل شوهد منها حسن الخدمة والصدقة في المامورات ويلزم ان تكون ماهرة في الامور الجسمانية والروحانية وسنها لا اقل من ثلاثين ولا تجاوزت السبعين الا انها اذا تجاوزت سن السبعين في اثنا ماموريتها ولم تعجز عن القيام بها لاغفلاً ولا جماً فلا يعد سنها سبباً الى عزها

المادة الثانية . عند ما تفحل رتبة الحاخامباشية المعتبرة يلزم ان يصير تمييز خمسة ذوات من الحاخامين بمعرفة المجلس الجسماني الذي ستبين صورة تشكيله ادناه من المتصفين بالاوصاف المحررة في المادة الاولى والمتقدين على ايفاء ما يجب على ذمتهم لهذه المامورية ويستحقونها اكثر من غيرهم وبعد ان تنتظم بذلك مضبطة من طرف المجلس المذكور وتحصل عليها المصادقة من طرف الذات التي تكون قائماً كذلك يحصل الاطلاع عليها في مجلس روحاني عمومي تبين صورة تشكيله ادناه ايضاً حتى اذا كان يوجد محذور مذهبي في انتخابهم للمامورية المذكورة يبينه تحريراً الى القائمقام الموما اليه ليخرجهم وينتخب المجلس الجسماني غيرهم اما اذا كان المجلس العمومي الروحاني يقبل جميع هؤلاء الحاخامين الذين انتخبوا فيصادق على المضبطة المذكورة ويمنحها ويرجعها الى القائمقام الموما اليه وبعد ذلك يعقد المجلس العمومي الذي سوف تبين صورة تشكيله في ما ياتي وينتظم بوضعه بيان اسما الذوات المحررة في المضبطة المذكورة وتعلق على حائط اوطه المجلس المذكور وكل واحد من اعضاء المجلس بحرر ورقة براي خفي باسم الذات التي يرجحها من الخمس ذوات المحررة اسماؤهم في البوصلة المذكورة ويضعها بيده في الصندوق الحاضرة في وسط المجلس وعند النهاية تنفخ روسا كتاب سر المجلس الروحانية والجسمانية

الصندوق المذكورة علناً وتعد اوراق الراي واذا ظهر نقص في الاوراق يعني اذا وجد من الاعضاء من لم يعط رايه بصير تكليفه لذلك ثلاث مرات علناً بحضور المجلس فاذا لم يعط يصرف حيثئذ النظر عن هذا النقص وتطلب اكثرية الاراء الموجودة والذي يصيب اسمه اكثرية الاراء المطلقة يكون هو المنتخب لمامورية المحاخام باشية لكن اذا لم نحصل اكثرية عند ما تنقسم الاراء على الخمس ذوات فيتميز شخصان من الذين اصابته اسماءهم زيادة الاراء وتراجع عليها فقط الاراء المطلقة تكراراً لاجل الحصول على اكثرية مطلقة ثم اذا اصابته هذين الشخصين اراء متساوية فتسحب عليها القرعة في ذلك اليوم وذلك المجلس علناً لترجيح واحد منها ولا يعطى راي لغير الذين اسماؤهم محررة في البوصلة الملقنة المذكورة

المادة الثالثة . عند ما تنتهي قضية الانتخاب يتحرر محضريه على ويختم من طرف الاعضاء ويتقدم الى الباب العالي بواسطة القائمقام واذا وافق ذلك ارادة الحضرة السلطانية السنية يرسل طلب رسماً من الباب العالي الى الذات المنتخبة لتتصب وتعين رسماً على ما كان جارياً منذ القدم

المادة الرابعة . اذا كانت الذات التي يراد نصبها حاخام باشي في دار السعادة فتستدعى بواسطة بعض اشخاص من طرف المجلس العمومي اما اذا كانت موجودة في الخارج فبواسطة رسول مخصوص وعند ما تحضر الى المحاخامخانة وتقسم علناً بحضور القائمقام والمجالس الروحانية والجسمانية بانها تفي الصداقة الى الدولة العلية والملة الموسوية وتجري الدقة والتدقيق على اجرا هذا النظام بتمامه حيثئذ تكون قد انتهت مامورية القائمقام الموما اليه والذات التي تصير حاخام باشي يتمثل بحضرة الجنب السلطاني الهايونية بحسب الطلب الذي يقع لها من الباب العالي وتجري ماموريتها رسماً ثم تعلن بحضورها الى الباب العالي

الفصل الثاني

في بيان وظائف المحاخام باشي والهيئة التي يمكنها ان تنهية

المادة الخامسة . المحاخام باشي يجري الحركة تطبيقاً لاحكام النظام بكمال الدقة ويجري التدقيق والنظارة على تنفيذها ويمنع بالكلية الذين يخالفونها او يعطون ضدها والحركة بعكس ذلك توجب النهمة والمسئولية عليه وتجري بحقه احكام المادة الثانية عشرة

والاشغال التي تاتي الى المحاكم باشي سواء كانت راساً او محالة اليه من الباب العالي
 يجلبها الى المجلس او القومسيون الذي تعود اليه لاجل اجراء المذاكرة بها واعطاء قرار
 بخصوصها ثم يعطى الاعلام والتقرير وسائر الاوراق الرسمية التي يلزم اعطاؤها من طرفه
 على موجب المضابط المحتوية على قراراتها والمعاملات التي تجر به بحق هذه الاشغال
 والقرارات التي تعطى عليها تنفيذاً في دفتر مضابط المجلس الجسماني ولذلك لا يمكن ان
 يعطى اعلام ولا تقرير من طرف المحاكم باشي راساً ما لم تكن قد وردت له مضبطة بتلك
 المادة حاوية على القرار المعطى عليها من الهيئة التي احيلت اليها

المادة السادسة. كما ان المحاكم باشي لا يقدر ان يخالف في المصادقة على المضبطة
 التي تنتظم في المجالس الروحانية والجسمانية ما لم يكن القرار المعطى على مادة من المواد
 مخالفاً للنظام كذلك يمكن ان يضع تلك المادة في موقع المذاكرة بحضوره مجدداً اذا كانت
 مخالفة للنظام لاجل اخراج ذلك الى الظاهر

المادة السابعة. عند وقوع مصالح مستعجلة لا يمكن تاخيرها الى يوم المجلس اور وينها
 سريعاً في المجلس بتشكيل مجلس فوق العادة فيكون المحاكم باشي ماذوناً بان ياخذ مسئولية
 تلك المادة على نفسه وبراهها ويبادر لاجرا ما يقتضي لها ولكن يكون مجبوراً ان يصدق
 المجلس الجسماني على الكيفية حين انعقاده ويجري نفيدها في دفتر المضابط

المادة الثامنة. اذا وجد من اعضاء المجالس والقومسيون وكتابهم وخدمتهم وسائر
 المستخدمين في الخدمات الميرية من يتحرك مخالفاً للتعليمات المعطاة لهم وتبين ذلك الى
 المحاكم باشي او اخبر به فيجبل في اول الامر اجراء محاكمته الى المجلس الذي هو عائد اليه
 ومن بعد ان يجري استنطاقه ومحاكمته وبمحكمته وتعطى بذلك مضبطة مخنومة من طرف
 اكثر اعضاء ذلك المجلس يبدل المحاكم باشي ذلك الرجل ويعين اخر عوضه

المادة التاسعة. تبديل احد المجالس او القومسيونات برتمو لا يكون في يد اقتدار
 المحاكم باشي وانما عند ما تشاهد من اقدم حركة تغاير النظام يحصل له التذكير
 مرتين بتذاكر من طرف المحاكم باشي يطلب بها منه ان يحافظ على النظام ثم في المرة
 الثالثة يراجع بذلك اياً كان من المجالس الروحانية والجسمانية تنسب اليه تلك الهيئة
 المنهية او الى مجلس عمومي يعقده اذا كان المنهم هو واحد من هذه المجالس ويطلب تبديله
 بواسطة الادلة التي يقيمها عليه

المادة العاشرة. لا يستخدم في الامور المالية جزوية كانت او كلية اقدم من اولاد

الحاخام باشي ولا احفاده واصهاره الا انه اذا كان للحاخام باشي الذي ينتخب اقارب
 واولادواحفاد موجودون في الخدمة قبل انتخابه فلا يجوز عزله بل يبقون في خدمتهم كما
 كانوا ما لم تظهر بحجهم شكوى تستحق الاستماع

المادة الحادية عشرة . محل اقامة الحاخام باشي وتذكرة خانة الملة يكون في ناحية
 اون قباني او جب على قبوسى لاجل السهولة لجميع ارباب المصالح

المادة الثانية عشرة . اتهام الحاخام باشي هو عائد الى المجلس الروحاني محضاً او الى
 المجلس الجسماني بمعنى انه اذا وقعت بحقه شكوى من طرف احدى الهيئات او افراد الملة
 فتعرض الى احد المجلسين المذكورين وتبين له تحريراً ثم تفاد الكيفية بمضبطة من
 طرف المجلس الجسماني الى الباب العالي وتجتمع بموجب الامر الذي يصدر منه اعضاء
 المجلس الروحاني والجسماني تحت رئاسة رئيس المجلس الروحاني في ظرف خمسة عشر
 يوماً نهاية ما يكون بتشكيل بها مجلس مختلط وبعد ان تحصل المذاكرة فيه اذا كانت
 المضبطة المخوية على الفرار الذي يعطيه مشتملة على سوء حال الحاخام باشي ولزوم استغفائه
 ومخنومة من طرف ثلثي الاعضاء على الاقل تبرز له ويكون حينئذ مجبوراً ان يقدم
 تقرير استغفائه الى الباب العالي واذا امتنع عن ذلك تعرض حينئذ الكيفية من طرف
 المجلس المختلط ويجري اتجاها

المادة الثالثة عشرة . من حيث انه سوف ينقص معاش كافي المقدار من صندوق
 الملة الى الحاخام باشي بمعرفة المجلس العمومي فتصير تسوية المصارف الداخلية في حاخاكتيه
 من طرفه ذاته

المادة الرابعة عشرة . مفروشات البيت المخصوص باقامة الحاخام باشي وتزييناته
 وسائر لوازمه تسوى مصاريفها من صندوق الملة وتسلم له بموجب دفتر ولذلك عند
 ما يقع استعفا من الحاخام باشي او يفضل بصورة اخرى بسلم الاشياء المذكورة بنماها
 الى خلفه

المادة الخامسة عشرة . عند ما يستعفى الحاخام باشي او يعزل يجتمع المجلس
 الروحاني والجسماني وينتخبان ذاتاً للقائمة من ارباب الاقتدار لاجل روية امور الملة
 وخصوصاتها لحد ما ينتخب خلفه ثم يعرض عنها للباب العالي وتعين قائماً بموجب
 البيورلدي العالي الذي يعطى بهذا الخصوص

الفصل الثالث

في بيان صورة انتخاب أعضاء المجلس العمومي ووظائفه

المادة السادسة عشرة . المجلس العمومي يتركب من ثمانين عضواً يكونون من صف
الحاخامين ومن العوام ويكون تحت رئاسة الذات التي تكون قائماً ويكون من
الأعضاء المرقومة ستون نفرًا من العوام ينتخب من طرف أهالي دار السعادة والبلاد
الثلاثة الموسومين بحسب تذكرة الطلب التي ترسل إليهم من طرف القائم الموما إليه
تطبيقاً إلى الأصول التي سوف نبين أدناه وعشرون نفرًا من صف الحاخامين ينتخبهم
وتعينهم الستون عضواً المذكورون ثم بعد أن ينتخب هذه الثمانون نفرًا ويتم ذلك
يتميز منها سبعة حاخامية لأجل المجلس الروحاني وتسع ذوات لأجل المجلساني تطبيقاً
إلى الشروط المبينة في بنودها الخصوصية ويحصل تعيينهم غيب الاستئذان من الباب
العالي وتجلب لهذا المجلس أربعون نفرًا أعضاء مؤقتة أيضاً من المحلات الكائنة في إدارة
حاخام باشية أدرنه وخداوند كار وازمير وسلايك وبنغداد ومصر والاسكندرية والقدس
الشريف وهي التي بها أهالي موسوية ليكونوا موجودين حين انتخاب الحاخام باشي فقط
المادة السابعة عشرة . الأشخاص الذين ينتخبون لأجل عضائبة المجلس العمومي نبيين
صورة انتخاب ما يصيب كل محلة منهم بموجب الدفتر الذي يعطى من طرف مقام
الحاخام باشية على الوجه الآتي وهو أنه تحصل المذاكرة فيما بين باش حاخام تلك المحلة وبين
المناسين من معنبري أهاليها ويعملون في أول الأمر دفترًا بمقدار ما يوجد من الأشخاص
الذين لهم الصفات اللازمة إلى العضوية المذكورة ويحرر في هذا الدفتر لاقل من ضعفي
عدد الأعضاء المطلوبين من تلك المحلة ويعلن إلى جميع أهالي المحلة اليوم الذي يصير
استنسابه ومحل الاجتماع ويوضع الدفتر المذكور معلقاً في محل يؤخذ محلاً للاجتماع قبل
اسبوع واحد على الأقل وفي يوم الانتخاب تحرر كل الأهالي التي لها حق إعطاء الرأي
على موجب هذا النظام أسماء الذين يرحبونهم بالأكثر من الناس الذين أسماءهم محررة في
الدفتر المذكور على ورقة محررون بها أمضاً أنهم يضعونها في صندوق مخنومة مبهمة
إذ ذلك ولا يجوز أن يعطى رأي بحق شخص لم يكن اسمه موجوداً في الدفتر المذكور ومن
حيث أن أمر الانتخاب يكون إجراؤه في ظرف يومين فإنا وجدنا أناس لم يعطوا رأيهم من
الأهالي المرقومين في هذه المدة فلا يمكن أن يكون لهم حق أو صلاحية للدعا أخيراً

بوجه من الوجوه انما الذين يكون لهم عذر صحيح ولا يقدر ون ان يتوجهوا الى محل الاجتماع اذا ارادوا ان يرسلوا اراهم تحريراً فقط فيقبل منهم ذلك ولذلك ينبغي ان يرسلوا بوصلات الراي التي يحررونها على هذه الصورة الى حاخام باشي المحلة والحاخام الموما اليه يكون مجبوراً بان يضعها مع باقي البوصلات في الصندوق المذكورة ايضاً

المادة الثامنة عشرة . الصندوق التي توضع بها الاراء تختم علناً من طرف باش حاخام المحلة وثلاثة انفار من متولي السناديس وتوضع في محل الاجتماع وفي يوم الانتخاب يوجد مامور من طرف الحاخام خانه لكي عند نهايته تلغ الصندوق المذكورة بحضور المامور الموما اليه وحضور باش حاخام المحلة والمتولية الذين ختموا الصندوق ومغربي الاهالي ويصير تعداد بوصلات الراي الموجودة داخلها وتميز المقدار المطلوب من تلك المحلة من الذين اصابت اسماءهم زيادة الاراء ويصير انتخابهم واذا وقعت مساواة ارايجي شخصين او عدة اشخاص فتسحب عليهم القرعة ويتنظم دفتران ببيان اسماء هؤلاء المنتخبين ويختتم عليها من طرف المامور الموما اليه مع الذوات الذين ختموا الصندوق ليقى احدها محفوظاً عند باش حاخام المحلة والثاني يرسل الى الحاخامخانه ايضاً

المادة التاسعة عشرة . بشرط في الذوات الذين ينتخبون للعضوية الميينة في المادة السابقة ان لا يكونوا ائتموا قط بتهمة او جنائية ولم تنع منهم تخيلات وتخاذعات في الامور المالية والافرادية وان يكونوا من اصحاب المعارف بقدر الممكن في الامور المالية ويفرأون ويكتبون في اللغة العبرانية ومن الاشد اعتباراً في محلهم

الفصل الرابع

في بيان وظائف المجلس الروحاني

المادة العشرون . المجلس الروحاني يتعين من طرف المجلس العمومي ويكون عبارة عن سبعة حاخامين يتعين احدهم رئيساً باكثرية ارا المجلس العمومي ايضاً واثنان معاوون رئيس باعتبار اليمين واليسار والاربعة الباقون يعدون اعضا ويختص لهم جميعاً معاشات وافية المقدار باستنسب المجلس العمومي ولا يجوز انفصالهم ما لم تنع منهم حركات مخالفة للذهب وللنظام او شي من انواع التهم والقبائح

المادة الحادية والعشرون . متى انحلت رئاسة المجلس الروحاني ينتخب لها واحد من معاوون الرئيس وواحد ليكون عوضه من اعضا المجلس الروحاني ايضاً واحد الحاخامين

الموجودين في المجلس العمومي ايضاً للعضوية التي تصير فارغة واخر من الخارج يناسب
 لعضوية المجلس العمومي وذلك جميعه باكثرية الاراء من طرف المجلس العمومي المذكور
 المادة الثانية والعشرون . يشترط في الذات التي تنتخب لرئاسة المجلس الروحاني
 ان تكون ذات مهارة كاملة في المذهب ومن اصحاب التدابير الحسنة ولا ينظر الى
 الاختيار السبي

المادة الثالثة والعشرون . وظيفة مامورية رئيس هذا المجلس الروحاني واعضائه
 تذكر على الوجه الاتي وهو انه من اول وظائفهم اولاً ان يحموا الدقة على محافظة الامور
 المذهبية ثانياً هم ذواتهم لا يخرجون حركة مخالفة للاصول ولا لافكار الدولة ولا للنظام
 ويمنعون الاخرين من ذلك ايضاً ثالثاً ان لا يدعوا احداً من صنف الحاخامين ان يعط
 مطلقاً ما لم يكن معه رخصة بذلك من المجلس الروحاني وان يدققوا ويعتقوا بكل اتفاق
 على ان لا يفرك الوعاظ بحركة ترغيب او تعري الملة على ما يغير اصول الدولة وافكارها
 او اصول احكام النظام وان لا احد من الحاخامين اصلاً يتعاطى اموراً مالية تكون
 خارجة عن وظيفته وان لا يعمل انتشار الكتب والعلوم والفنون النافعة التي لا تضر الدولة
 ولا الملة ولا المذهب بين الشعب ثم ولئن كان المجلس المذكور يرى الامور والخصوصات
 المتعلقة في المذهب والملة الا انه لا يمكنه ان يتدخل قطعياً في الاشغال التي لا تحال اليه
 من طرف الحاخام باثي من المواد المتعلقة في الحقوق المذهبية وكذلك الرئيس لا يمكنه
 ان يرى او يسوي مادة من تلقا نفسه اصلاً ما لم يكن ذاك بانضمام راي المجلس ايضاً
 المادة الرابعة والعشرون . يلزم ان يكون الذوات الذين ينتخبون لعضوية المجلس الروحاني
 من ارباب المهارة الكاملة في المذهب والصادقين والحيين للدولة والملة والمستقيمين من
 كل الوجوه وان لا يكونوا وجدوا في خدمة قبلاً وتعين بحكمهم جزاً جرى بمقتضى حكم قانون
 الجزا الهاموني ولا تكون ظهرت منهم جنابة توجب محروميتهم من الاستخدام

المادة الخامسة والعشرون . من بعد ان يخرج رئيس المجلس الروحاني وحاخامته من
 الحاخامين الذين هم من اعضا المجلس العمومي يداوم الثلاثة عشر نفر الباقون المجلس
 الروحاني بطريقة المناوبة اربعة منهم في كل سنة بصفة اعضاء موقتين وثلاثة منهم ايضاً
 يومرون من طرف المجلس الروحاني على نظارة اشغال الطارييف والكوشير

المادة السادسة والعشرون . وظائف مامورية الاربعة انفار الذين يوجدون في
 المجلس الروحاني في كل سنة بصفة اعضاء موقتين هي عبارة عن ان يكونوا حاضرين في

المجلس المذكور لاجل مجرد اكتساب الوقوف على المذاكرات التي تجري فيه والمعونة
لاعضاء المجلس الدائمين عند ما يطلبونها منهم فلا يكون لهم صلاحية ان يعطوا رأياً معهم
ولا ان يعضوا على مضابط القرارات .

المادة السابعة والعشرون . يتخصص معاش بمقدار كاف باستنساب المجلس الجسماني
لاجل معيشة الذين يخدمون مناوبة في كل سنة من هولاء المحاخامين و يعطى لهم ما داموا
موجودين في الخدمة ولذلك لا يجوز لهم قطعاً ان ياخذوا دراهم او هدايا من افراد الملة
لجهة مامورياتهم عدا ما ذكر بل يعد ذلك تهمه بحقهم

المادة الثامنة والعشرون . اذا ازم ارسال مامور روحاني الى احدى الجهات في دار
السعادة او الخارج فيتعين لذلك واحد من السبعة عشر خاضعاً المذكورين بالانتخاب
ويرسل بالتبعية لتوبته وعند ما تنتهي مامورية هذا المامور الذي ارسل يستخدم حين
رجوعه في مامورياته السابقة كما كان

المادة التاسعة والعشرون . حيث ان كل امور الملة الروحانية يصير السؤال عنها
من المجلس الروحاني فلا يتداخل احد غير الذوات الذين يصير انتخابهم واستخدامهم بموجب
هذا النظام في شغل روحاني جزئياً كان او كلياً اصلاً .

المادة الثلاثون . المحاخام باشي ورئيس المجلس الروحاني ومعاونوه المماذنون فقط
باجرا المجازاة الروحانية كالحرم يعني الافروز وامثاله ومن اول وظائف المحاخام باشي
وجميع المجالس والهيئات المتعقدة ان لا يعطوا صلاحية في هذا الباب لاحد غير المذكورين
اصلاً واذا وجد من تجاسر على هذا الامر من تلقا ذاته يكون المحرم الذي يفعله بحكم مالم
يكن ويتعبد هو ذاته من صفة المحاخامية وعلاماتها ومع ذلك يحرم من المامورية
مؤبداً ويستأذن المحاخام باشي من الباب العالي بموجب تقرير ويطلب اجراء المجازاة
التي تترتب بحق

المادة الحادية والثلاثون . من حيث انه يوجد كتاب ومامورون بقدر اللزوم بعمية
المجلس الروحاني فكل الامور المذهبية التي ترى في المجلس المزبور تنقيد يومياً في دفتر
المضابط ويمضى تحت مضبطة الوقوعات من طرف الرئيس والاعضاء وتنقيد كذلك كل
الاوراق التي تاتي الى المجلس المذكور وتوجه منه في دفاتر خصوصية بغيرها وهذا جميعه
يكون اساس وظيفة الموجودين في خدمة كتابة المجلس المذكور والذين يوجدون خارج
هذا النظام والتعليمات التي تعطى ليدعم في ما يختص بوظائف مامورياتهم سواء كانوا

منهم او من اعضاء المجلس وباقي الخدمة المستخدمين في امر جزوي او كلي بحسب علمهم ذلك نعمة ولذلك من كان من امثال هؤلاء فبعد ان يجري استنطاقه ومحامته المتقضا تطبيقاً الى الاصول المينة في المادة الثامنة يخرج من الخدمة ويتعين اخر عوضة واذا كان يوجد فيهم من اخذ رشوة كثيرة كانت او قليلة وثبت ذلك وتحقق عليه تعرض كيفة الى الباب العالي لاجل استنطاقه واجراء محاكمته في جانب الضابطة

المادة الثانية والثلاثون. التعليمات التي تعطى ليد المأمورين والكتبة والخدمة المستخدمين بجمعية المجلس الروحاني في ما يختص بوظائف مأمورياتهم تنظم في قومسيون مخصوص مركب من الحاخام باشي ورئيس المجلس المذكور ومعاونيه وشخصين من اعضاء المجلس الجماعي تطبيقاً الى احكام هذه النظامات الاساسية

المادة الثالثة والثلاثون. المجلس المذكور يجتمع في الايام التي يصير تخصيصها مرتين او ثلاث مرات في الاسبوع بحسب الاقتضا وبني خدمته بها ومركز هذه الجمعية يكون في احد المحلات التي تكون اهلها كثيرة

المادة الرابعة والثلاثون. اذا كان احداً لا يوجد في المجلس ثلاث مرات متواليات متعاقبات من اعضاء المجلس المذكور الدائمين او الموقتين او المأمورين والكتبة المستخدمين بجمعيتهم اياً كان بدون ان يبين لذلك عذراً او مانعاً قوياً فيعتبر بأنه قد قدم استعفاءه عادةً ويتعين اخر عوضة كما انه اذا وقع منه حركات او نوع من الفجائع والمخالفات للقوانين ونظامات السلطنة السنية وحكم من طرف الدولة بتوقيفه مدة تزيد عن شهر يقتضى قانون الجزا الهابوني فيكون قد صار اخراجه من المأمورية وتبديله حالاً تحت المجبورية

المادة الخامسة والثلاثون الذين يثبت في المجلس الجماعي انهم محتاجون من الذين يلزم اخراجهم وتبديلهم بشرط عدم مداخلتهم في ما بعد في امور الملة من رواسا المجلس المذكور ومعاونيهم او اعضاءه يقتضى هذا النظام تخصيص لهم جانب دراهم من صندوق الملة بمقدار ربع معاشهم ويعطى لهم طالمهم احياء لجرد ادارة معيشتهم لسبب كونهم من صف الحاخامين وليسوا من اهل الصنائع وكذلك الذين ينصلون منهم ويتحقق انهم محتاجون يعطى لهم نصف معاشهم ايضاً

المادة السادسة والثلاثون. صلاحية الامكان على انهام رئيس المجلس واعضائه تكون عائدة الى الحاخام باشي والمجلس الجماعي فقط على ان احدى الهيئات او افراد الملة الذين

يخبرون بفتح واقعة منهم يعرضون الكيفية ويفيدون بها المجلس الجسماني وحينئذ يتشكل قومسيون مختلط مركب من رئيسي المجلس الروحاني والجسماني وثلاثة انفار من كل من المجلسين جملة ذلك ثمانية اشخاص تحت رئاسة الحاخام باشي وتحصل مطالعة الكيفية فيه ويجري ايجابها تطبيقاً الى حكم المضبطة التي تنظم مخنومة من اكثر اعضائه وربما تكون الشكاية الواقعة هي على رئيس المجلس الروحاني فكما ١٠ بقاء عوضه في القومسيون المذكور واحد من معاوفي الرئيس كذلك اذا كانت على المجلس الروحاني بتمامه يجلب ثلاثة انفار يستنسبهم الحاخام باشي من الثلاثة عشر حاخاماً الذين هم من اعضاء المجلس العمومي ويعينهم عوض الثلاثة اعضاء الذين يلزم جلبهم من طرف المجلس الروحاني المار ذكره

المادة السابعة والثلاثون . كل الاوراق الرسمية التي تخرج من المجلس المذكور يلزم ان تكون ممضاة من طرف كاتب المجلس المذكور ومخنومة على القليل باختام اكثر اعضاء ومصادقاً عليها من طرف الرئيس لتكون معتبرة ومعبولاً بها

المادة الثامنة والثلاثون . المجلس الروحاني تكون له النظارة الكاملة على رؤساء حاخامي المحلات ومن حيث ان الحاخامين المذكورين يكونون بمعية المجلس المزبور فهم يكونون مامورين بتسوية المواد الروحية فقط التي تنفع في القرى والمحلات التي هم فيها ومجبرين على الطاعة والالتقاء الى التنبيهات التي تعطى لهم من طرف المجلس الروحاني اما صورة تعيينهم فهي ان يتشكل قومسيون مختلط مركب من المجلس الروحاني والجسماني ويجلب الى القومسيون المذكور خمسة او عشرة انفار من الاكثر اعتباراً بين اهالي المحلات التي سوف يتعينون اليها ليلتخب بحضورهم هم ايضاً المناسبون من حاخامي المحلات المذكورة الاعتبارين والمستحقين للامنية ومضابط انتخابهم تحصل عليها المصادقة من طرف الحاخام باشي ثم تجري ماموريتهم وعند ما نفع من هؤلاء الحاخامين حركات تغاير المذهب والنظام يعقد قومسيون مختلط مركب من اعضاء المجلس الروحاني والجسماني على ما قد تبين اعلاه ويحاكمون فيه ولا يجوز تبديلهم ما لم تثبت جنحهم

الفصل الخامس

في بيان المجلس الجسماني ووظائفه

المادة التاسعة والثلاثون . المجلس الجسماني مركب من رئيس وثمانية اعضاء من

العوام ومدة ماموريتهم تكون منحصرة على سنتين ويجري انتخابهم في المجلس العمومي
المادة الاربعون . رئاسة المجلس الجسماني يحصل التذكر بشأنها في ما بين التسع
ذوات المنتخبين وتحال الى ذات منهم برويتها مناسبة بأكثرية الاراء وتنقوض اليها
المادة الحادية والاربعون . عند ما يقع انفصال نفر او نفرين نهاية ما يكون من
اعضاء المجلس الجسماني بداعي استعنا او لسبب اخر قبل انقضاء مدة السنتين التي هي
مدة ماموريتهم يحصل انتخاب عوضها ويتعينان في محلاتها الفارغة من طرف الحاخام
باشي بواسطة مذكرة رئيس المجلس الروحاني وباقي اعضاء المجلس الجسماني واكثرية
الاراء انما اذا كانت المحلات الفارغة اكثر من اثنين فيجري انتخابهم في مجرى المجلس العمومي
ومامورية هولاء الاعضا كافة تعلن غيب الاستئذان من الباب العالي ويشترط اتفاق
اراء الاعضا الباقية في الامور التي تصير رويتها في المجلس الجسماني لينما يجري
هذا الانتخاب

المادة الثانية والاربعون . اذا كان رئيس المجلس الجسماني او احد اعضاءه او احد
من المامورين والكتائب والمستخدمين بمعينه آيما كان لم يحضر الى المجلس ثلاث مرات
متعاقبات بدون ان يبين لذلك عذراً او مانعاً قوياً فيرسل له من طرف باش كاتب
المجلس تذكرة يستدعيه بها الى المجلس الرابع فاذا لم يات الى المجلس ايضاً بدون ان يبين
عذراً او سبباً لذلك فيحسب بانه قد استعفى ويتخب اخر يتعين عوضه بموجب النظام
المادة الثالثة والاربعون . المجلس الجسماني يكون ماموراً بروية امور الملة الموسوية
وخصوصاتها الدنيوية وباجرا اوامر الدولة العلية وفريضة ذمته المطلقة في ان يدقق
وينظر على تزويد اسباب منافع الملة وتكثيرها واجرا احكام هذا النظام ومنع الذين
يخالفون في هذا الباب وطرح الاعانة المالية وتحصيلها تطبيقاً للاصول الجديدة المدرجة
في النظام ووقاية اموال الايتام واقواف الملة من التلف واعطاء سائر باقي الهيئات المالية
تعليمات مطابقة الى اساس هذا النظام وروية المصالح التي تحال له وتسويتها في المجلس
او بالواسطة اما الذوات الذين يكونون لاثقين بان يتنقلوا اعضاء للمجلس المذكور فيلزم
ان يكونوا اولاً من الذين يستامنهم الباب العالي ومن الذوات المعتمدين الهيين للدولة
والملة واصحاب الدراية والمعارف وان يكون البعض من اعضاء المجلس المذكور يعرفون
اقل ما يكون بقراون باللغة العبرانية والتركية ولم يكن ترتب عليهم جزء في وقت ما
بمقتضى احكام قانون الجزا الهابوني

المادة الرابعة والأربعون . لا تحصل مداخلة ولا ممانعة من طرف احد في المبالغ التي يلزم صرفها لاجل استخدام ما يلزم الى المجلس الجسماني من الكتاب والتحصيلة وبقاى الخدام

المادة الخامسة والأربعون . اعضاء المجلس الجسماني اذا لم يجرى وظائف مامورينهم المعينة اعلاه ولم يمنعوا الذين يتحركون بحركة تخالف النظام ولم يضعوا التأسيسات النافعة المالية التي تعرض لهم في موقع الاجرا ولم يجتهدوا في ازالة الاشيا التي توجب الشين على الملة او كان حكم عليهم بالحبس من طرف الدولة اكثر من شهر بمقتضى احكام قانون الجزا الهمايوني فيعد ذلك جمعة عليهم تهمة توجب تدبيلهم بموجب النظام

المادة السادسة والأربعون . صلاحية امكان اتهام المجلس الجسماني في عائدة الى الاحكام باثني وقومسيون التأسيسات الذي سيتبين ادناه فالشخص او الهيئة التي تسمع بوقوع حركة مخالفة للنظام من المجلس المزبور تعرض الكيفية كتابة الى الاحكام باثني والمشار اليه بوضح المادة حالاً بتذكرة مخاطب بها الشخص او الهيئة المشكوة ويطلب منها المحافظة على النظام ثم اذا وقعت هذه الحالة مرة ثانية يجري حينئذ ما يقضى لها حسب الاصول المدرجة في المادة الثامنة

المادة السابعة والأربعون . طرح الاعانة المالية وتحصيلها وروية محاسبة ما يدخل الى الصندوق او يخرج منه وتسويتها جميع ذلك عائد الى المجلس الجسماني ولذلك يلزم انه حين انعقاد المجلس العمومي في كل سنة ان يقرأ دفتر محاسبة السنة الماضية والمضبطة ويحصل عليه التدقيق بحضور المجلس المذكور ثم تنتظم الميزانية اللازمة للسنة القادمة ايضاً ويعلنان كلاهما بواسطة الطبع والنشر

المادة الثامنة والأربعون . عندما يبين رئيس المجلس الروحاني او رئيس القومسيون الى المجلس المادة التي يراد التذكرة بها وبعد ان تحصل مذكرة الاعضاها يلزم ان نتراجع اكثرية الارا فان وجدت الارا متساوية حينئذ تكون قد حصلت الاكثرية في الجهة التي يجمعها الروساء المذكورون اما في باقي الامور فيعد رأي رئيس المجلس مثل رأي باقي الاعضا

تاريخ الارادة السنية في ٢٢ شوال سنة ١٢٨١

نظام البنك العثماني وامتيازاته

المقدمة

انه بموجب الترخيصين الممنوعين في الديوان الهابوني الذين قد تنظما توفيقاً الى اصولها بحضرة حضرة ذات صاحب الصدارة العلية وحضرات صاحبي الدولة والابهة الباشاوات ناظر الخارجية ورئيس مجلس الاحكام العلية العالي وحضرات صاحب الدولة الباشا ناظر المالية وصاحب العطوفة الافندي رئيس ديوان المحاسبات من طرف السلطنة السنية وحضور نوتربو بليق موسيو ويليام وبون في لوندرا ونوتر موسيو لانت في باريز من طرف اخر قد تنظمت ايضاً رخصة توفيقاً الى اصولها بحضور موسيو جون استوارت وموكلي موسيو ادوار كليبرنسون وهم موسيو ويليام فلي بارونت وموسيو باصتودوبره غرنفل وموسيو لافلان ماكتوش رت موسي البنك في لوندرا وعافندي المعاهدة لاسماهم في بالذات ولاسم بنك اونومان الذي مركزة موجود في لوندرا وموسيو ويليام ريشاردو برك الذي عقد المناولة لاسمه هو ذاته فقط وموسيو بيان دوش زيل في باريس وقد حفظت كذلك في الديوان الهابوني وعلى موجبها ايضاً صار عقد مقاوله في ما بين وكلا موسيو فريديريك غره تنكر وموسيو ونسان بوقارين وموسيو رودلف هوتنكر وللموسيو ايساق برر الذي يشتغل بصفة اسم ومدير عموم شركة قره دي موبليير مؤسسة البنك في باريس سواء كان لاسمها بالذات او الموجود مركزها في باريس وهو رئيس مجلس ادارة الشركة المذكورة وموسيو قازمير صالواتور الذي هو مدير الشركة المذكورة وموسيو اميل برر الذي يشتغل لاسم ذاته وبصفة اسم ومدير عموم شركة قره دي موبليير الاسبانيولية الموجود مركزها في مادريد وموسيو اوزن برر الذي هو من اصحاب الاملاك ويشغل لاسمه بالذات وموسيو فيليب الصراف الذي عقد المناولة لاسم كومبانية بنك هوتنكر الموجود مركزها في باريس وهو واحد شركائهما الذين لم صلاحية ان يضعوا امضا شركة هذه القومبانية وموسيو ارست ادولف فولد الصراف الذي يشتغل لاسم البنك المؤسس في باريس المعروف باسم وشهرة فولد وشركاه وبصفة احد الشركا المادونين بوضع امضا شركة هذا البنك وموسيو شارل ماله الذي يشتغل لاسم بنك ماله اخوان وشركائهم الموجود مركزة في باريس وله صلاحية بان يضع امضا شركة هذا البنك

وقد عقد المفاولة لاسم الشركة المذكورة وبيل ديل الصراف الذي يشتغل لاسم كومبانية الصراف المؤسسة في باريس المعروفة باسم وشهرة كومبانية بيل ديل بصفة احد الشركا الماذونين بوضع امضا شركة هذه الكومبانية وموسيو فلورانتين اشيل بارون سلبر الصراف الذي يشتغل لاسم ذاته في باريس وموسيو انطوان زاقوب شترن الصراف الذي يشتغل لاسم بنك شترن وشركاه الموسس في باريس وهو ماذون بوضع امضا شركة هذا البنك ويشتغل بهذه الصفة وموسيو فائيل دو فراري دوف دو غاليرا الذي هو من اصحاب الاملاك ويشتغل لاسم ذاته وموسيو هيبوليت كليوم بسيتا الذي هو مدير بنك اسقونطو باريس وقد عقد المفاولة لاسم ذاته وموسيو زان شارل موسار الذي يشتغل لاسم كومبانية الصراف المؤسسة في باريس المعروفة باسم وشهرة موسار اودنو وشركاه بصفة احد الماذونين بوضع امضاء شركتها وموسيو غرانتكر ونسان بوقاري بني المومال بها اللذين عقدا مفاولة على حدتها لاسمها ذاتها ايضاً وذلك في اليوم السادس عشر من شهر شعبان سنة الف ومايتين وتسع وسبعين هجرية يعني اليوم الرابع عشر من شهر شباط سنة الف وثمانماية وثلاث وستين مسيحية على وجه هذه الامتيازات الاتي ذكرها

المادة الاولى . الدولة العلية تعطي الى المؤسسين المومال اليهم امتياز احداث بنك دولي في ممالك الدولة العلية الشاهانية وهذا البنك يوسم باسم البنك العثماني
المادة الثانية . البنك المذكور يكون تحت حماية ذات الحضرة الشاهانية العالية ونظارة الدولة العلية لاجل ايجاد المحافظة في كل معاملاته سواء كان في قاعدة امتياز او قوانين الدولة العلية العمومية

المادة الثالثة . الدولة العلية تجري حقوقها التفتيشية على البنك بمعرفة ناظر ينتخب من طرفها وهذا الناظر يطلع على ما يقع من اعمال البنك وعلى اجراء نظامه بالتام بدون ان يتدخل في امر ادارته وسوف يكرم بتعيين مامور محاسبه جي عدا ذلك ايضاً لتفتيش المعاملات المالية التي تقع بين البنك والخزينة المجلية خاصة

المادة الرابعة . يكون رأسمال هذا البنك الان مليونين وسبعماية الف ليرا انكليزية يعني سبعة وستين مليوناً وخمسماية الف فرنك وقد احدثت لاجل تدارك هذا الراسمال مائة وخمسة وثلاثون الف حصة كل حصة منها بخمسماية فرنك بناءً يعطى نصفها الذي هو مائتان وخمسون فرنكاً ومجموع كامله ثلاثة وثلاثون مليوناً وسبعماية وخمسون الف فرنك عند ما يتبدى باعماله والمائتان وخمسون فرنكاً التي هي نصف المعجلة ترجع الى حامل سندات

الحصص التي تصير تسويتها أياً كان ويمكن تزويد هذا الراسال بواسطة احدات حصص جديدة وفتحها

المادة الخامسة . تكون مدة الامتياز ثلاثين سنة اعتباراً من انقضا السنة شهر التي صار تعيينها في المادة الحادية والعشرين لتفتح البنك ويكون للدولة العلية حق بان تعلن نيتها بفتح البنك قبل ختام مدة امتياز سنة واحدة ويلزمها ان تعطي كامل المبالغ التي تكون مدبونة بها الى البنك عند انقضا المدة المذكورة من المعجلات والفوائض ويتعهد البنك كذلك ان يجري تسوية كل ديونه من طرفه بالذات ويعطي كل تحاويل المتداولة سكة خالصة ويرفعها من التداول ايضاً

المادة السادسة . مركز البنك يكون في دار السعادة ويكون له شعب ومأمورون بقدر ما يتناسب به برخصة من الدولة العلية

المادة السابعة . البنك يدار في دار السعادة من طرف مديرية مركبة من عضوين او ثلاثة ومجلس كذلك مركب من ثلاثة اعضاء هذه الادارة والمجلس يتعينون من طرف عمدة منتخبة من طرف موسسيه في لوندرا وباريس وتكون هذه العمدة ماذونة ومقتدرة بان تجري الدلالة والتفتيش والنظارة على معاملات البنك تطبيقاً الى النظام ويكون لعموم جمعية اصحاب الحصص عند نهاية مدة الخمس سنوات صلاحية بان تذاكر اولاً مع الدولة العلية وتعديل صورة ادارة البنك المشروحة وتجدها بموجب النظام

المادة الثامنة . يكون للبنك حق وصلاحية بان يفرض ويعمل استقنطه من تحاويل التجار ويقبل امانات ويأخذ بوالح وبيعها ويتعهد ببيع وشرا امته واشيا لحساب افراد الناس وحاصل الامران يجري كل الاعمال العائدة الى الادارات والفومبانيات المتعلقة بالبنك في مقابلة التحاويل والسندات والادارات والفونسمتو والاشيا التي توضع بطريق الامانة تحت تفتيش البنك ونظاريته

المادة التاسعة . هذا البنك يكون حائراً انحصار امتياز اخراج التحاويل بشرط ان يعطي حامليها بدلها بالمالا يبرزها الى البنك ولا يمكن ان تطلب تسوية بدلات التحاويل المذكورة في غير المحل التي تخرجت منه ومع ذلك اذا استحسنست ادارة البنك فيمكنها ان تجري تسوية التحاويل الذي تخرجها الشعب وتعطي بدلانها في دار السعادة وبدلات التحاويل التي تخرج في دار السعادة تجري تسويتها في شعب الادارة المذكورة بانها على موجب شروط تعيينها لها ويكون لتحويلات البنك تداول نظامي في الدوائر التي تخرج

منها وفي المحلات التي تعمل بها الشعب ويمكن قبولها من طرف صناديق الاموال الامبرية
في باقي المحلات بعد اجراء المذاكرة في ذلك مع السلطنة السنية واعطا القرار عليه
المادة العاشرة . تحويلات البنك تكون بالتركية ولا يمكن ان يصير تداول وتحاويل
باقل من مائتي غرش مالم يكن ذلك بانضمام موافقة الدولة العلية وهذه التحاويل يختم
عليها من طرف الناظر المأمور من جانب الدولة العلية ومن المدير الذي تعينه عنده
التفتيش ويضى عليها من جانب باش امين صندوق البنك او شعبته او
محاسبه جيئها

المادة الحادية عشرة . يلزم ان يوجد في صندوق البنك دائماً على مدقستين اعتباراً
من تاريخ فتحه مبلغ نقدي يعادل نصف تحاويله المتداولة لا اقل من ثلثها بعد ختام
هذه المدة .

المادة الثانية عشرة . الدولة العلية تتعهد بانها في ظرف هذه المدة الامتياز لا تخرج
اوراقاً نقدية بنوع ما اصلاً ولا تساعد في تشكيل وتأسيس ادارة او قومية يكون لها
امتياز بنك اخر او ان تخرج اوراق نقدية

المادة الثالثة عشرة . هذا البنك يكون مأموراً بان يجري معاملات صراف خزينة
للدولة العلية يعني ان ياخذ كل ايرادات الدولة التي ترد الى الخزينة الجلية في دار
السعادة ويقبضها ثم من جهة اخرى يعطي التحاويل التي تستحب عليه من جانب نظارة
المالية الجلية ثم بحال ما يستحصل فرمان الامتياز يمكنه ان يؤسس شعباً في مدن ازميز
وطربزون وبيروت وسلاطيك ولذلك يمكنه ان ياخذ في المدن المذكورة بضعاً لايرادات
التي تحول على هذه الايلات من طرف نظارة المالية الجلية وكذلك يمكن ان تحول الى
عهدة هذا البنك القيام بخدمة الدولة العلية في سائر المحلات التي يعين بها شعباً في المستقبل
ايضاً والبنك يعمل اسقوفته السراكي المشروط اعطاؤها من طرف نظارة المالية فقط
وهذه السراكي تكون وعدّها معينة بان لا تتجاوز تسعين يوماً وتكون بفائض سنة في المائة
نهاية ما يكون في السنة وهذا البنك يعطي السراكي المذكورة في ختام وعدّها ما يقبضه
من ايرادات الدولة واذا كان هذا المقدار غير كاف فيجبر نقصه من كريدتو الخمسمية
الف ايرا استرلينية المفتوح الى الدولة العلية بمقتضى احكام البند السادس عشر الاتي
ونظارة المالية تعين في كل شهر مقدار السراكي ذات الوعد المعينة التي تضعها للتداول
ليجري عليها الاسقوفته من طرف البنك انما لا يمكنها ان تخرج هذه السراكي للتداول

ما لم تذكر في اول الامر مع البنك وتعطي عليها القرار ولا بحسب البنك منعها في اي حال كان ان يعطي سراكي زائدة عن كريدتو الخمسماية الف ليرا السالف ذكرها ومجموع المبالغ التي يقبضها من ايرادات الدولة

المادة الرابعة عشرة يكون هذا البنك مامورا في امر تادية فائض وراس مال الديون الداخلية وارسال المبالغ المحسوبة من فائض وارسال الديون الخارجية مع القسم الذي يعطي احبانا في البلاد الاجنبية من الديون الداخلية خاصة وفي هاتين الحالتين ياخذ قومسيوتا نصف في كل مائة ايضا وياخذ عدا ذلك عشرين الف ليرا عثمانية سنويا اكرامية لاجل كل انواع المعاملات التي يقوم بها توفيقا الى احكام البند السابق بحيث ان مصاريف نقل الدراهم سواء كانت تحصل من طرف شعبه واجتثانه او كانت تنقل الى الشعب والاجتثات المذكورة وترسل اليها لاتكون داخله في ذلك ويمكن تعديل احكام هذا البند اعتبارا من ابتدا مارت الرومي سنة الف ومايتين وتسع وثمانين

المادة الخامسة عشرة يوجد في الداخل والخارج مامور امور صرافة رسمي معين للدولة العلية ويكون البنك المذكور مامورا في سائر اجراءات قضية رفع المسكوكات المغشوشة من التداول والدولة العلية تعطي قرارها بواسطة المذاكرة مع البنك لاتخاذ التدابير المتقتضاة في هذا الباب

المادة السادسة عشرة يفتح البنك قرة دي للدولة العلية بتعين مقداره وشروطه بمقاوله خصوصية ومن حيث ان صلاحية تحصيل ايرادات الدولة في القضاوات والمحلات التي يوجد له بها شعب واجتثات هي عائدة للبنك حصرا فهذا القرة دي يحصل له التأمين بتخصيص ايرادات معينة تحصل في القضاوات والمحلات التي توجد بها الشعب والوكالات المذكورة

المادة السابعة عشرة الدولة العلية تكرم باعطاء العرصة اللازمة لانشاء بناء موافق لاجل اجراء معاملات البنك محبانا ثم بعد انقضاء مدة الامتياز تعطي مصروف الانشاء الى البنك وتاخذ العرصة المذكورة وبنائها الى تصرفها وكما انه يحصل للبنك التسهيل بقدر الممكن في شراء العرصات اللازمة في المحلات التي يعمل بها شعبا كذلك لاتمنع حمايتها العسكرية التي لا بد منها لاجل حصول مركز البنك الاصلي وشعبه على الامنية ايضا

المادة الثامنة عشرة البنك وشعبه يكونون معافين بالتام من كل انواع الوبيركي والرسومات على الحصص والتحاويل والحالات والباقي بوسط بيل يعني مكتوب الحوالة

والجك يعني بوصلة الصندوق وتحاوله لكن البنك المذكور لا يقبل بوليصة او غيرها من باقي الاوراق التي تصير مداولتها في المالك المحروسة ما لم تكن معمولة على اوراق صحيحة المادة التاسعة عشرة. البنك المذكور يطبع دفتر اعماله عن شهر واحد وينشره بواسطة جريدة او عدة جرائد تركية وفرنساوية موجودة في دار السعادة ودفاتر ميزانيات البنك المذكور لتنظم محاسباتها مرة في كل اثني عشر شهراً ويصير تفتيشها وتعلن هذه الدفاتر بواسطة الجرائد على الوجه المحرر لاجل امكان اعلان التمتع المذكورة من طرف عموم جمعية اصحاب المحصص

المادة العشرون. قد تعهد الموسسون بانه في مقابلة الفرمان العالي الذي يحصل التكرم باعطائه لاجل الامتياز يعطون نصف دراهم الكفالة التي هي عشرون الف ليرة استرلينية تحاويل بنك او تحاويل الدولة العلية الى سفير السلطنة السنية في باريس والنصف الاخر الى سفيرها في لوندرة ايضاً لكي يتودع ذلك في بنكات فرنسا وانكلترا لحساب الدولة العلية والبنك يرد عند ما يتدسى في اجراء اعماله في دار السعادة المبلغ المذكور ويرجعه الى الموسسين الموما اليهم

المادة الحادية والعشرون. بظرف ستة شهور نهاية ما يكون من تاريخ تسليم فرمان الامتياز العالي والمصادقة على النظام يتدسى البنك في اجراء اعماله في دار السعادة اما اذا لم يتدسى بذلك الوقت تضبط حيث تدى دراهم الكفالة المذكورة من طرف السلطنة السنية وتكون هذه المفاولة بحكم ما لم يكن

المادة الثانية والعشرون. اذا ظهر اختلاف في ما بين الدولة العلية والبنك في تاويل بعض شروط امتياز هذا البنك يعرض هذا الاختلاف الى محكمين يتعينون من طرف الدولة العلية والموسسين بوجه المساواة ثم اذا بالفرض وقع انقسام في الاراء بين هؤلاء المحكمين فيتعين حكم اخر منتخبونه لاجل ان يحكم بذلك قطعياً او متغيراً اما الدعاوى التي تظهر في ما بين ادارة البنك والغير فترى في محاكم التجارة الموجودة في المالك المحروسة والدعاوى التي يحكم بها في الايلات على هذا الوجه يكون لادارة البنك حق وصلاحيه دائماً ان تنقلها اما الى محكمة التجارة في دار السعادة واما الى مجلس الاحكام العلية العالي وتسنانها هناك



الخاتمة

هذه المقالة قد تقررت بواسطة المذاكرة في مجلس وكلا الدولة العلية الخاص وصار
اعراضها الى طرف حضرة السلطان الاشرف وبما انه قد تعلقت ارادة الجناح الملوكانى
السنية في هذا الخصوص وصار شرف ورودها باجرائها على ذلك الوجه فقد تحرر على موجب
ثلاث نسخ امضيت وختمت من الطرفين وحفظت واحدة منها في قلم الديوان الهايونى
والقطعتان الباقيتان اعطينتا الى الموسمين

رئيس المجلس الولا	ناظر الامور الخارجية	صدر اعظم
محمد فواد	السيد محمد امين عالي	يوسف كامل

رئيس ديوان محاسبات	ناظر الامور المالية
السيد احمد وفاق	مصطفى فاضل

هذه الصورة قد ختم عليها تصديقاً بانها مطابقة للاصل المتيد في قلم الديوان الهايونى
في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٧٩ وفي ٢ حزيران سنة ١٢٧٩ ديوان هايون



فهرست

الجلد الثاني من الدستور

صحيفة

نظامات ادارة الامور المالية

- ٤٠٠ . نظام الامور المالية
- ١٩٠ . نظام الويركو
- ٢٢٠ . تعليمات في تفاسيط الويركو والبدلات العسكرية
- ٢٨٠ . قرار في تحصيل ويركو الاراضي والاملاك الماخورة
- ٢٠٠ . نظام ويركو النور
- ٢١٠ . تعرفه الواردات الرسمية
- ٢٦٠ . نظام احالة وإدارة ومزايدة الاعشار والرسومات وذيلة
- ٤٣٠ . نظام نادية المتعهدين للواردات العشرية والرسومية
- ٤٨٠ . نظام الواردات العشرية المحالة الزاماً غير الحزير والدخان والزيتون
- ٤٩٠ . نظام عشر الحزير
- ٥٠٠ . نظام التحصيلدارية
- ٥٤٠ . تعليمات في مصالح طابو الولايات
- ٦٢٠ . نظام البورجه
- ٦٦٠ . تعليمات في مصارف الولايات العمومية
- ٧١٠ . تعريف دفتر الموازنة الشامل لمصارف كل ولاية المرسل للولايات لاجل سنة ٨٧
- ٧٤٠ . نظام بحق الابنية التي ترى مصارفها في الخزائن السلطانية
- ٧٩٠ . نظام الورقة الصحيحة
- ٩٤٠ . نظام كفالة المامورين
- ٩٥٠ . تقرير ونظام تاسيس دفتر الديون العمومية الكبير
- ١٠٥٠ . نظام قيد الاربعين مليون الاسهام العمومية في الدفتر الكبير

١٠٧ نظام تبديل الديون الداخلية بالاسهام العمومية

١١١ نظام معاملات فراغ الاسهم والمقاطعات

١١٢ نظام الاسهام الجديدة

١١٥ نظام ديوان المحاسبات

نظامات الادارة الوقفية

١٢٤ نظام مديري الاوقاف

١٤٥ معاملات مستغلات ومستغلات الاوقاف

١١٥ نظام توجيه الجهات

١٥٤ نظام توزيع الوظائف وادارة العمارة

١٥٥ نظام صورة مزايمة مياه السدود

نظامات ادارة المعارف

١٥٦ نظام المعارف العمومية

١٨٨ نظام المطبوعات

١٩٤ نظام المطابع

١٩٦ نظام طبع الكتب

٢٠٠ نظام التاليف والترجمة وذيلة

٢١١ نظام المكتب السلطاني

٢١٥ نظام المكتاب الرشدية

٢٢٢ نظام مكتب صنائع دار السعادة

٢٤٠ نظام دور الاصلاح في الولايات

٢٥٧ نظام مكتب الاحراش

نظامات ادارة النافعة

٢٦١ نظام وتعليمات الطرق والمعابر

٢٧٥ نظام المعادن

٢٩٤ نظام الاملاك التي تشتري لاجل المنافع العمومية

٢٩٦ نظام اصول ضابطة طرق الحديد

٢٠٢	نظام التلغراف
٢١٦	نظام وظائف مأموري التلغراف
٢٢١	تعليمات مفتشي التلغراف
٢٢٧	نظام صندوق امنية دار السعادة
٢٣٤	نظام بوالس الصندوق المذكور
٢٣٦	نظام رهنيات الصندوق المذكور
٢٣٨	نظام صناديق المملكة
٢٤٩	نظام صيارف الزوايا
٢٥٤	نظام الاحراش
٢٦٤	نظام الاخشاب المقتضاة للترسانة والطوبخانة
٢٦٨	نظام ادارة البوسطة الاساسي
٢٧٠	نظام البوسطة
٢٨١	تعليمات مديري الزراعة
٢٨٤	تعليمات لتقدم زراعة القطن
٢٨٥	تعليمات معافية زراعة التوت
٢٨٧	تعليمات معافية زراعة الزيتون
٢٨٨	نظام الاوائل الثابتة
٢٩٣	تعليمات اصلاح جنس الخيل

نظامات الادارة البلدية

٢٩٥	نظام بلدية دار السعادة وذيله
٤٠٩	نظام الدائرة البلدية السادسة
٤٢١	نظام الشوارع
٤٢٣	تعليمات ترتيب المجالس البلدية في الولايات
٤٢٦	تعليمات وظائف الدوائر البلدية في الولايات
٤٢٩	نظام رسوم الحيوانات
٤٤١	نظام الطرق والابنية

- ٤٥٧ نظام خرج ورسومات الابنية
 ٤٦٣ نظام وظائف ماموري الابنية
 ٤٦٨ نظام مصارف كشف دعاوى الابنية
 ٤٧٠ نظام الخبازة
 ٤٧٦ نظام مواقع اعانة الغرقى
 ٤٧٨ نظام الركات البحرية
 ٤٨٠ نظام وظائف وجاويشية البلدية

نظامات ادارة الرسومات

- ٤٨٦ تعليمات تشكيل نظارات الرسومات ووظائف ماموريها
 ٤٩٠ نظام كمارك السواحل وحدود البر وكرك البر القديم
 ٥٠٣ نظام المعاملات الداخلية لكمارك دار السعادة والمحقات
 ٥١٧ نظام الاشياء والامتنعة التي تنقل من اسكلة لاخرى برسم الاخراج الى المالك الاجنبية
 ٥١٩ نظام اتخاذ اصول مهر الرصاص على الاشياء التي ترد للكمرك
 ٥٢١ نظام في منع الحيلة والخدعة في الكمارك
 ٥٢١ نظام المعبولات والمصنوعات الداخلية التي ترسل الى الديار الاجنبية
 ٥٢٣ نظام الرسم الذي يوخذ من المعبولات الداخلية التي تبديل هيئتها
 ٥٢٥ تعليمات سندات المقبوض التي تعطى من الكمرك لاجل الاخراجات والادخالات
 (والصرفيات الداخلية)
 ٥٢٧ تعليمات معاملات رسم الارضية
 ٥٢٩ نظام معاملة الاشياء التي بقيت في الكمرك ولم تعلم اصحابها والتي تركها اصحابها
 ٥٤١ نظام معاملة الجز المن كان واسطة للنهريب من الكمرك من اصحاب الفلائك وغيرهم
 ٥٤٣ نظام المدينة والاسترددية
 ٥٤٣ نظام معافية الرهبان واديرتهم من الكمرك
 ٥٥١ نظام معافية القناصل ووكلاهم من رسم الكمرك عن الاشياء التي ترد بانمائهم
 ٥٥٤ نظام ادارة انحصار الدخان ووظائف ماموريه ورسم بيعية السيكارة والدخان
 (والانفية)

- ٥٧٨ فقرات نظامية بعدم اخذ رسم الكمرك من الدخان الذي ينقل للاسواق العمومية
 ٥٨٠ نظام الدخان الذي ينقل للمالك الاجنبية وذيلة
 ٥٨٦ نظام استحصاا رسم بيعية الدخان من التبعة الاجنبية
 ٥٨٨ ذيل في رسم رخصة الانفية
 ٥٨٩ فقرة نظامية في الجزا النقدي الذي يوضع عن الدخان المهرب الذي تصير مصادرة
 ٥٩١ نظام امرار الدخان
 ٥٩٣ تعليمات مهر الرصاص الذي يوخذ على الدخان
 ٥٩٦ قرار في تعديل رسم الدخان
 ٦٠٨ نظام معاملة الانفية والسيكارة ودخان المضغة والتنباك الذي يرد من الخارج
 ٦١٠ نظام الملح
 ٦٢٩ تحرير في الجزا النقدي الذي يوخذ عن مهربي الملح الاجنبي
 ٦٣٢ نظام رسم الميربي الذي يوخذ من عامل المسكرات
 ٦٣٥ نظام رسم البيعة الذي يوخذ من بائعي المسكرات بالقبينة والقدح
 ٦٤٢ نظام المحكام الشرعية

نظامات ادارة الضابطة

- ٦٤٧ نظام العساكر الضابطة
 ٦٥٢ تعليمات في وظائف العساكر الضابطة العسكرية
 ٦٥٩ تعليمات في وظائف العساكر الضابطة الملكية
 ٦٦٥ ذبول نظام الضابطة
 ٦٦٦ تعليمات ماموري تفتيش الضابطة
 ٦٧١ نظام العساكر الضابطة المامورة بايصال المحبوسين
 ٦٧٢ التعليمات المعطاة للعساكر الضابطة في المواد اللازم منها ضبطاً
 ٦٨٢ تعليمات التدابير التي يصير اتخاذها من طرف الضابطة عند وقوع حريق
 ٦٨٦ نظام البارود وذيلة

نظامات الادارة البحرية

- ٦٩١ نظام ليمان دار السعادة

